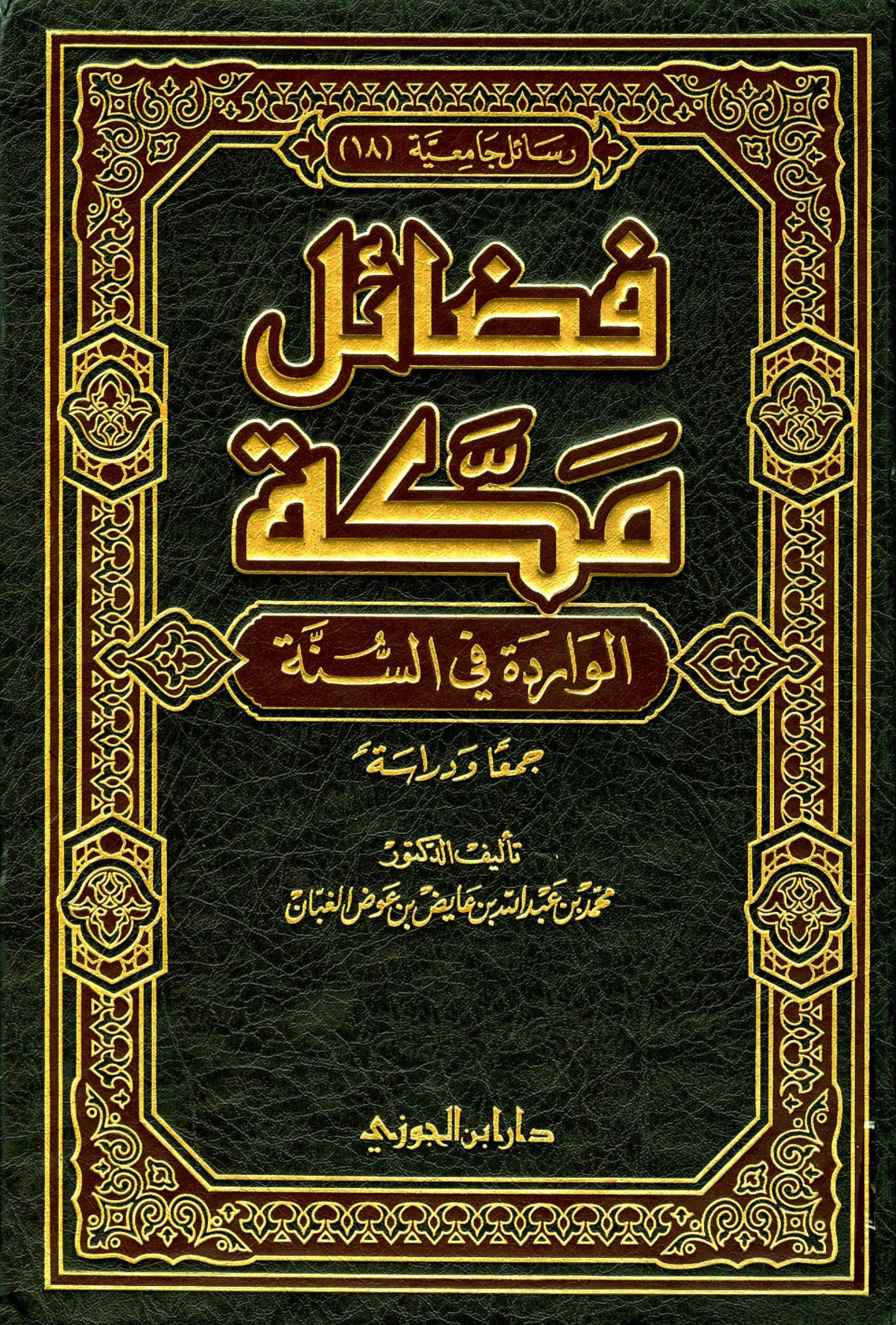


رسائل جامعية (١٨)
فضائل مكة
الواردة في السنة
جمعًا ودراسة
تأليف الدكتور
محمد بن عبد الله بن عايض بن عوض الغبان
دار ابن الجوزي

رسائل جامعية (٦٨)

فضائل مكة

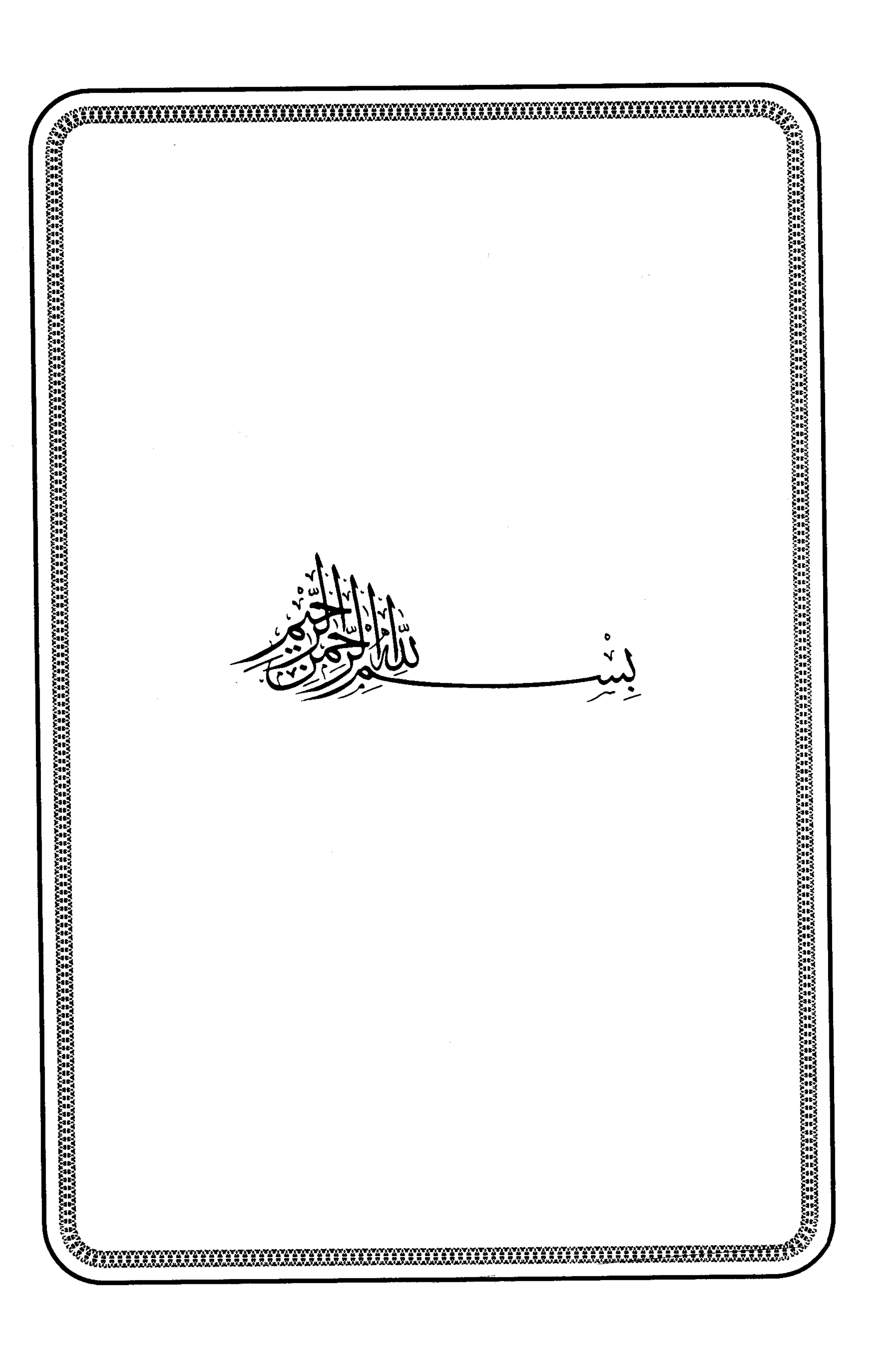
الواردة في السنة

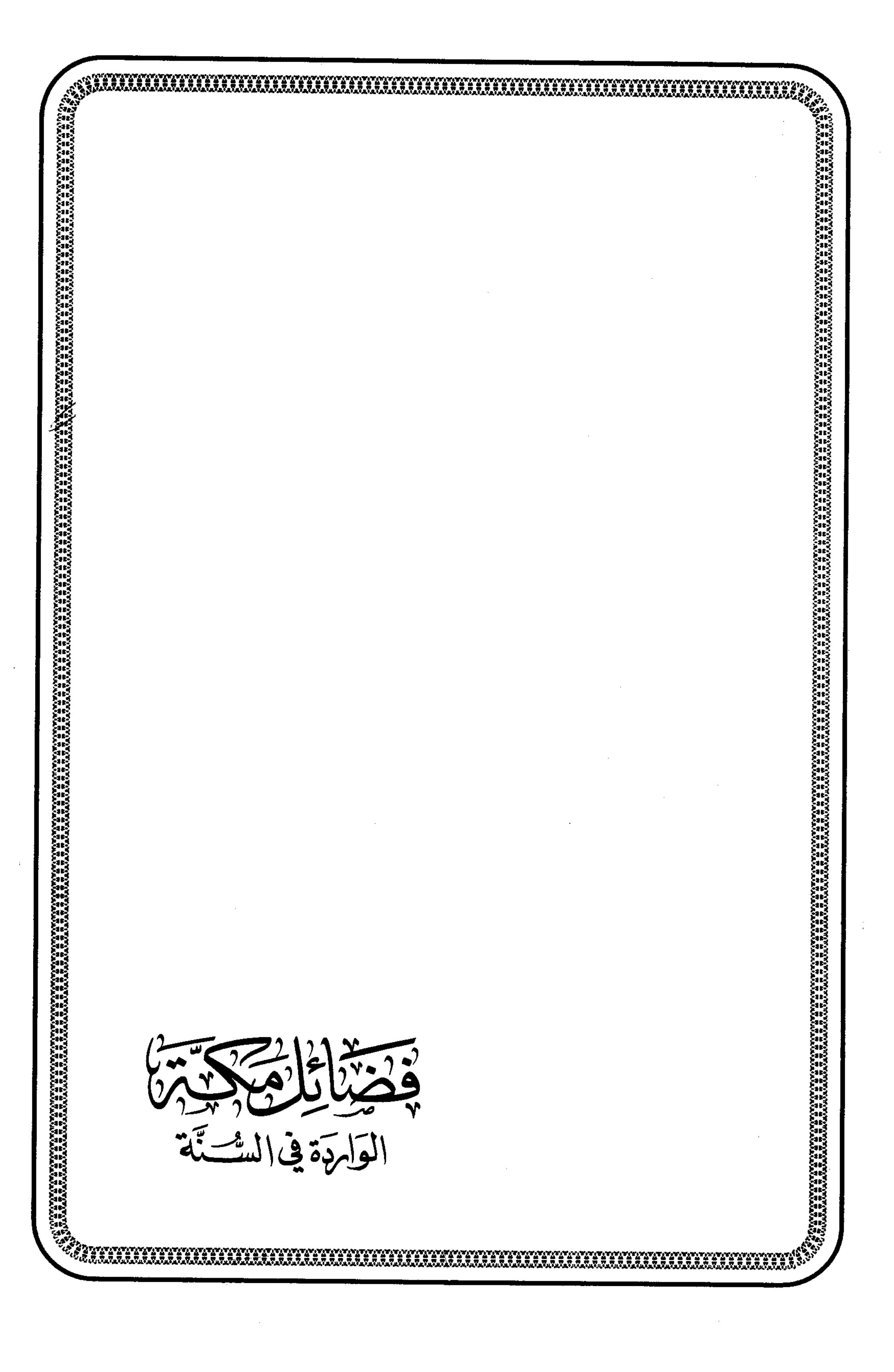
جمعًا ودراسة

تأليف الدكتور
محمد بن عبد الله بن عايض بن عوض الغبان

الجزء الأول

دار ابن الجوزي


بسم الله الرحمن الرحيم



فضائل مكة

الواردة في السنة

الطبعة الأولى
شوال ١٤٢١ هجري



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية
الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣
ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ - فاكس: ٨٤١٢١٠٠
الإحساء - الهفوف - شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣١٢٢
جدة: ت: ٦٥١٦٥٤٩
الرياض: ت: ٤٢٦٦٣٣٩

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى قسم (فقه السنة ومصادرها) في كلية الحديث الشريف في الجامعة الإسلامية عام ١٤١٩هـ. وقد أجيزت من قبل اللجنة المناقشة بتقدير: (مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة وتداولها بين الجامعات) وكان عنوانها: «الأحاديث الواردة في فضائل مكة جمعاً ودراسة»، وقد عدلت عن هذا العنوان بما لا يخالف المضمون.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ـ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ـ.

أما بعد:

فإنه لمن السعادة أن يعيش المرء في رياض السنة المطهرة متأملاً ومنقباً ذاباً عنها الكذب، متحرياً لما ثبت عن رسول الله ﷺ بالأسانيد الثابتة، طارحاً ما لم يصح عنه.

ولقد تنوعت سنته ﷺ فشملت نواحي الحياة كلها، عقيدة وتشريعاً وأخلاقاً وفضائل، إذ لم يترك شيئاً إلا وأعطانا منه علماً.

واقتضت حكمة الله ـ عز وجل ـ أن يفاضل بين الأمم والأجناس، وبين الأزمنة والأمكنة، ورتب على ذلك أحكاماً وسنناً.

ومن الأمكنة التي فازت بالحظ الأوفر من الفضل والعظمة مكة أم القرى، منبع الوحي، ومهد الرسالة، التي لا يجهل فضلها ومكانتها أحدٌ من المسلمين، نُوِّه بها في القرآن الكريم في مواطن عدة، وعظم الله شعائرها وحرماتها، وزخرت السنة بفضائلها، وببيان مكانتها، وكما هو معلوم لدى المختصين أن مجرد وجود حديث ما في كتب السنة خارج الصحيحين غير كافٍ في نسبته إلى رسول الله ﷺ، حتى يُتحقق من ذلك، وفق معايير دقيقة وضوابط مفصلة، عُني بها المحدثون على مر العصور، سواء أكان ذلك في الأحكام أم في الفضائل، حتى لا يُتقوَّل على رسول الله ﷺ ما لم يقله. وإن بلداً كمكة لجدير أن تجمع فضائله في مؤلف خاص، ويميز بين صحيحها وسقيمها، ليثابر المثابرون، وينشط الخاملون، وذلك في رأيي من تعظيم شعائر الله وحرماته،

وسيكون مرجعاً للباحثين ـ إن شاء الله تعالى ـ فكم كتب عن مكة قديماً وحديثاً، إلا أن هذا الجانب لا يزال مفتوحاً، وقابلاً للإضافة، ولا تزال الأحاديث غير الثابتة مدونة، ويستدل بها مع ما في الصحيحة من غُنْية وكفاية، وبخاصة في باب الفضائل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كما اعتاده أكثر المتأخرين من المحدثين أنهم يروون ما روي به الفضائل، ويجعلون العهدة في ذلك على الناقل، كما هي عادة المصنفين في فضائل الأوقات والأمكنة والأشخاص والعبادات والعادات)[١].

وقال الشوكاني: (وقد توسع المؤرخون في ذكر الأحاديث الباطلة في فضائل البلدان، ولا سيما بلدانهم، فإنهم يتساهلون في ذلك غاية التساهل، ويذكرون الموضوع ولا ينبهون عليه...)[٢]. ولقد ألَّف الدكتور صالح الرفاعي كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة، فأعطى الموضوع حقه جمعاً ودراسة، وإتماماً للمشروع سأبذل ما أستطيع في جمع ودراسة أحاديث فضائل مكة، طالباً من الله المعونة والسداد. وهذا جهد المقل، فما كان من صواب فبمحض فضل الله وعونه، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وأسأل الله العفو والغفران.

وبهذه المناسبة أتقدم بوافر شكري للجامعة الإسلامية المباركة التي تشرفت بالانتساب إليها وأخص بالشكر فضيلة الدكتور: عوض بن أحمد الشهري المشرف على الرسالة، وكذا أشكر كل من أعانني على إخراج الكتاب بهذه الصورة، وأقول للجميع جزاكم الله خيراً.

❋ ❋ ❋

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: (ص ٨٨).

(٢) الفوائد المجموعة: (ص ٤٣٦).

أسباب اختيار الموضوع

أُجمل أسباب اختياري لهذا الموضوع فيما يلي:

١ ـ خدمة للسنة النبوية.

٢ ـ التعرف على فضائل مكة البلد الحرام من خلال السنة.

٣ ـ إبراز أهميتها في السنة النبوية.

٤ ـ كثرة فضائلها، مع عدم وجود دراسة حديثية جامعة عنها حسب علمي.

٥ ـ لتمييز الصحيح من السقيم؛ لأن في الصحيح مندوحة للمسلم.

٦ ـ جمع المؤلفون وبخاصة المؤرخون ما وقفوا عليه من أحاديث في فضائل البلدان، ومنها مكة، دون تحر للثابت عنه ﷺ، وهذا يستدعي جهوداً علمية متواصلة ذباً عن السنة النبوية؛ حتى لا يدخلها ما ليس منها.

٧ ـ هذا العمل يعتبر تعظيماً للبلد الحرام، ودافعاً قوياً للصالحين من أفراد الأمة وبخاصة أهل الحرم؛ للمحافظة على قدسية هذا المكان المبارك؛ وزجراً لغيرهم ممن لا يرعى حرمتها وأمنها.

٨ ـ ألفت رسالة في فضائل المدينة. ومكة جديرة برسالة ـ أيضاً ـ ليكتمل العقد، وتصبح مرجعاً للباحثين في هذا الباب ـ إن شاء الله تعالى ـ.

❀ ❀ ❀

خطة البحث

جعلت هذا الكتاب في مقدمة وتمهيد، وثلاثة أبواب وخاتمة، ثم الفهارس العامة.

المقدمة: وضمنتها ما يلي:

أهمية الموضوع وسبب اختياره.

خطة البحث.

منهج البحث.

التمهيد: وقد تضمن ثلاثة عناصر:

أولاً: أسماء مكة.

ثانياً: حدودها.

ثالثاً: بعض ما صنف في فضائلها.

الباب الأول:

أحاديث فضل جزيرة العرب وأحاديث فضل مكة على وجه العموم.

وفيه أربعة عشر فصلاً:

الفصل الأول: فضل جزيرة العرب.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في إخراج الكفار من جزيرة العرب.

المبحث الثاني: ما جاء في تطهير جزيرة العرب من الشرك، ويأس الشيطان من عبادته فيها.

المبحث الثالث: ما جاء في أروز الدين إلى الحجاز، وأن السكينة في أهله وأمور أخرى.

الفصل الثاني: حرمة مكة والنهي عن استحلالها.

الفصل الثالث: تشبيه الرسول ﷺ حرمة الدماء والأموال والأعراض بحرمة مكة.

الفصل الرابع: تحريم إبراهيم مكة.

الفصل الخامس: لعن المستحل لحرمة مكة، وما جاء في النهي عن غزوها، وإثم القتل فيها، والنهي عن حمل السلاح بها.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في لعن المستحل لحرم مكة.

المبحث الثاني: ما جاء في النهي عن غزوها.

المبحث الثالث: إثم القتل فيها.

المبحث الرابع: ما جاء في فضل الرباط بها.

المبحث الخامس: النهي عن حمل السلاح بها لغير حاجة.

الفصل السادس: تحريم صيدها وشجرها ولقطتها.

الفصل السابع: ما جاء في كونها خير البلاد، وأحبها إلى الله ورسوله.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خير البلاد، وأحبها إلى الله مكة.

المبحث الثاني: حب الرسول ﷺ وأصحابه مكة.

الفصل الثامن: تعظيم الله ورسوله مكة والدعاء لها بالبركة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعظيم الله مكة، قبل خلق الأرض، ومباركته إياها.

المبحث الثاني: تعظيم الرسول مكة، وحثه أمته على ذلك.

المبحث الثالث: دعاء إبراهيم والرسول لها بالبركة.

الفصل التاسع: تحريم دخول المشركين الحرم، ونهي العصاة عن المقام به.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحريم دخول المشركين الحرم.

المبحث الثاني: نهي العصاة عن المقام به.

الفصل العاشر: حفظها وحراستها من الدجال والطاعون.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حفظها.

المبحث الثاني: حمايتها من الدجال والطاعون.

الفصل الحادي عشر: ما جاء في عظم الإلحاد في الحرم ومضاعفة الحسنات والسيئات فيه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عظم الإلحاد في الحرم.

المبحث الثاني: ما جاء في مضاعفة الحسنات والسيئات في الحرم.

الفصل الثاني عشر: ما جاء في جواز الصلاة بمكة في جميع الأوقات وفضل صوم رمضان بها.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما جاء في جواز الصلاة بمكة في جميع الأوقات.

المبحث الثاني: ما جاء في أجر صوم رمضان بها.

الفصل الثالث عشر: فضل الإقامة بها.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: أروز الإيمان إلى مكة.

المبحث الثاني: كونها أماناً من العذاب العام.

المبحث الثالث: فضل التواضع فيها والصبر على حرها ومكروهاتها.

المبحث الرابع: سكان مكة هم أهل الله.

المبحث الخامس: ما جاء في أن أهلها من أول من يشفع لهم رسول الله.

المبحث السادس: النهي عن إجارة وبيع دورها.

المبحث السابع: ما جاء في أن احتكار الطعام فيها إلحاد.

المبحث الثامن: ما جاء في فضائل أخرى متنوعة.

الفصل الرابع عشر: ما جاء في فضل الموت بمكة.

الباب الثاني: أحاديث فضل الكعبة.

وفيه تسعة فصول:

الفصل الأول: مبدأ أمر الكعبة، وتوكيل الملائكة بها، وحرمتها.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مبدأ أمر الكعبة.

المبحث الثاني: توكيل الملائكة بها.

المبحث الثالث: البيت المعمور في السماء بحذاء الكعبة.

المبحث الرابع: عظم حرمتها.

المبحث الخامس: استحلال البيت الحرام سبب للهلاك وكبيرة من الكبائر.

الفصل الثاني: تعظيم الكعبة وحمايتها من الجبابرة، وفضل الدفاع عنها وأمور أخرى.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعظيم الرسول ﷺ الكعبة وحث أمته على ذلك.

المبحث الثاني: كونها أحب البقاع إلى الله ورسوله.

المبحث الثالث: الحذر من المعصية فيها وفيما حولها.

المبحث الرابع: عقوبة المعتدي على من احتمى بها.

المبحث الخامس: حمايتها من الجبابرة.

المبحث السادس: ما جاء في فضل الدفاع عنها.

المبحث السابع: ما جاء في فضائل أخرى متنوعة.

الفصل الثالث: الخسف بالجيش الذي سيغزو الكعبة.

الفصل الرابع: تعظيم القبلة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة.

المبحث الثاني: أجر من ترك استقبال القبلة حال قضاء الحاجة، وذلك من إكرامها.

المبحث الثالث: ما جاء في فضل الجلوس تجاه القبلة.

المبحث الرابع: النهي عن التفل تجاه القبلة.

الفصل الخامس: حج الملائكة والأنبياء السابقين البيت وطوافهم به.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حج الملائكة وآدم البيت وطوافهم به.

المبحث الثاني: حج بقية الأنبياء غير الرسول ﷺ البيت وطوافهم به.

الفصل السادس: فضل الأعمال المتعلقة بالكعبة.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: فضل الطواف بها على وجه العموم.

المبحث الثاني: فضل الطواف بها في أوقات مخصوصة.

المبحث الثالث: ما جاء في نزول الرحمة على الطائفين.

المبحث الرابع: ما جاء في طواف سفينة نوح بالبيت.

المبحث الخامس: ما جاء في أجر قاصد البيت.

المبحث السادس: ما جاء في فضل النظر إلى الكعبة.

الفصل السابع: إباحة الطواف بالبيت في جميع الأوقات، والحث على الاستمتاع به قبل هدمه ورفعه، وفضل دخوله.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إباحة الطواف بالبيت في جميع الأوقات.

المبحث الثاني: الحث على الاستمتاع به قبل هدمه ورفعه.

المبحث الثالث: ما جاء في فضل دخول البيت.

الفصل الثامن: ما جاء في الحجر الأسود.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: كون الحجر الأسود من الجنة.

المبحث الثاني: ما جاء في أنه يمين الله في الأرض.

المبحث الثالث: أجر استلامه.

المبحث الرابع: شهادته لمن استلمه بحق.

المبحث الخامس: ما جاء في الدعاء عنده.

المبحث السادس: احتفاء الرسول ﷺ به والحث على الإكثار من استلامه.

المبحث السابع: ما جاء في أمور أخرى.

الفصل التاسع: ما جاء في الركن اليماني والمَقَام والمُلْتَزم والحِجر والحطيم.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في استلام الركن اليماني.

المبحث الثاني: ما جاء في توكيل الملائكة به.

المبحث الثالث: ما جاء في أن المقام من ياقوت الجنة، وشهادته لمن وافاه.

المبحث الرابع: ما جاء في إجابة الدعاء عند الملتزم.

المبحث الخامس: فضل الصلاة في الحجر.

المبحث السادس: ما جاء في فضل ما بين الركن والمقام: (الحطيم).

الباب الثالث: أحاديث فضل المسجد الحرام والمواضع الأخرى بمكة.

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: المسجد الحرام أول مسجد وضع في الأرض، وهو أعظم المساجد وأشرفها.

الفصل الثاني: مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام.

الفصل الثالث: ما جاء في فضائل متنوعة للصلاة في المسجد الحرام، وفضل مؤذنيه، وأنه أحد المساجد الثلاثة التي لا يعتكف إلا فيها.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تنزيل رحمة الله ـ تعالى ـ على المصلين في المسجد الحرام.

المبحث الثاني: ما جاء في فضل الصلاة جماعة في المسجد الحرام.

المبحث الثالث: الناذر للصلاة في بيت المقدس تجزئه الصلاة في المسجد الحرام.

المبحث الرابع: ما جاء في فضل مؤذني المسجد الحرام.

المبحث الخامس: ما جاء في أنه أحد المساجد الثلاثة التي لا يعتكف إلا فيها.

الفصل الرابع: شد الرحال إلى المسجد الحرام.

الفصل الخامس: ما جاء في بئر زمزم.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم.

المبحث الثاني: ما جاء في التضلع منه.

المبحث الثالث: بركة ماء زمزم والاستشفاء به.

المبحث الرابع: إبراد الحمى به.

المبحث الخامس: ما جاء في حمله إلى البلدان.

المبحث السادس: غسل قلب الرسول ﷺ بماء زمزم.

المبحث السابع: ما جاء في فضائل متنوعة لماء زمزم.

الفصل السادس: فضل منى والمواضع الأخرى بمكة.

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في عدم جواز البناء في منى وأنها لمن سبق.

المبحث الثاني: فضل وادي السُّرر من منى.

المبحث الثالث: فضل مسجد الخيف.

المبحث الرابع: ما جاء في بعض جبال مكة.

المبحث الخامس: ما جاء في مقبرة مكة.

المبحث السادس: ما جاء في فضل المعلاة على المسفلة.

الخاتمة، ثم الفهارس العامة للكتاب.

منهجي في البحث

لإعداد هذا الكتاب سلكت المنهج التالي:

١ ـ اقتصرت على الأحاديث المرفوعة، والأحاديث الموقوفة على الصحابة، التي لها حكم الرفع، أو محتملة لذلك غالباً، وحاولت الاستيعاب قدر الإمكان، وبخاصة الأحاديث المرفوعة.

٢ ـ لم أتعرض لأحاديث فضائل الحج والعمرة لأنها أعم من أن تكون فضائل مكانية لمكة.

٣ ـ قمت بجمع الأحاديث من بطون الكتب المختصة، وذلك بتفتيشها كلياً، أو بالرجوع إلى مظانها إن كانت مبوبة، ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

أ ـ كتب الجوامع، كجامع الأصول ومجمع الزوائد والمطالب العالية المسندة وكنز العمال.

ب ـ كتب السنن والكتب المبوبة، وذلك بالرجوع إلى مظانها، مثل أبواب الطهارة والصلاة والحج والفضائل والفتن ونحوها، وهذا يشمل الكتب الستة، والكتب الموسومة بالصحة، وكتب السنن الأخرى والمصنفات.

جـ ـ كتب المسانيد والمعاجم، كمسند أحمد والطيالسي والحميدي ومسند ابن الجعد ومسند أبي يعلى الموصلي، ومعاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير.

د ـ كتب الفوائد الحديثية والأمالي والأجزاء ومعاجم الشيوخ، مثل فوائد تمام وأمالي المحاملي وأمالي ابن بشران ومعجم شيوخ ابن الأعرابي ومعجم شيوخ الإسماعيلي.

هـ ـ كتب معرفة الصحابة وكتب الرجال، مثل الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم ومعرفة الصحابة لأبي نعيم والطبقات الكبرى لابن سعد والتاريخ الكبير للبخاري والمعرفة والتاريخ للفسوي، والموجود من كتاب التاريخ لابن أبي خيثمة، وتاريخ بغداد وحلية الأولياء.

و ـ كتب تاريخ مكة، نحو كتاب أخبار مكة للأزرقي وأخبار مكة للفاكهي وشفاء الغرام لتقي الدين الفاسي.

ز ـ كتب العلل والموضوعات، مثل علل الدارقطني والموضوعات لابن الجوزي، وغير ذلك من الكتب المسندة.

٤ ـ وزَّعت المادة العلمية إلى أصل وحاشية.

ـ الأصل: ضمنته الأحاديث وما يتبع ذلك من تخريج ودراسة.

ـ الحاشية: جعلتها لتوثيق النصوص الواردة، ولشرح الألفاظ الغريبة والمشكلة، وللتعريف بالمواضع والقبائل، ولضبط الأسماء المشكلة.

٥ ـ نظَّمت المادة العلمية في المتن على النحو التالي:

أ ـ قدمت أولاً الأحاديث الثابتة، فالضعيفة والموضوعة، وذلك في كل مبحث أو فصل خالٍ من المباحث، وقد أقدم ما حقُّه التأخير لمناسبة.

ب ـ أذكر صحابي الحديث أو من رفع الحديث في بداية إيراد الحديث.

جـ ـ أتبع ذلك بذكر متن الحديث.

د ـ أقوم بتخريجه، ودراسة أسانيده وطرقه، والحكم عليه بعد ذلك.

٦ ـ كيفية تخريج الروايات:

أ ـ إذا كان الحديث قصيراً فإني أذكره بتمامه.

ب ـ الأحاديث التي تتناول أكثر من موضوع اقتصرت على موضع الشاهد منها، وقد أكتبها كاملة إذا كانت قصيرة، أو لغرض آخر.

جـ ـ أستقصي في التخريج ما أمكن؛ لمعرفة الطرق والعلل.

د ـ أكتفي بموضع الالتقاء في الإسناد.

هـ ـ قد أذكر أطراف الأسانيد عند الحاجة لتبيين اختلاف الرواة أو للتنصيص على بعض الضعفاء في الإسناد أو لاختلاف الألفاظ ونحو ذلك.

و ـ أعتني بالألفاظ وتمييزها، فعند اتفاقها أو وجود اختلاف غير مؤثر أكتفي بالعزو دون إشارة إلى أصحابها، وعند الاختلاف أذكر صاحب اللفظ المثبت، مع الاعتناء بالألفاظ الزائدة المتعلقة بموضوع البحث.

ز ـ أرتب المخرجين، بادئاً بالكتب الستة بترتيبها المعروف، فمسند أحمد

وموطأ مالك وسنن الدارمي، وأرتب غيرهم بحسب وفياتهم، مشيراً عند العزو إلى الكتب الستة إلى الكتاب والباب الذي ورد فيه الحديث، وقد أخالف ذلك لمناسبة.

ح ـ عند اشتمال الحديث على أكثر من فضيلة فإني أخرجه في أبرز المباحث، أو الفصول المتعلقة به، جاعلاً له رقماً مستقلاً، ثم أذكره في المواضع الأخرى دون ترقيم، مميزاً له بوضع نجمة في أوله، محيلاً إلى موضع تخريجه، مقتصراً على بيان درجته باختصار.

ط ـ إذا كان الحديث مخرجاً في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة فإني أشير إلى ذلك في نهاية التخريج.

٧ ـ الحكم على الأسانيد والمتون:

أ ـ أحكم على الأسانيد بما يظهر لي مستعيناً في ذلك بأقوال العلماء، باستثناء أسانيد الصحيحين.

ب ـ إذا كان الإسناد صحيحاً أنص على ذلك، غير ملتزم بذكر التراجم إلا إذا رأيت أن الرواة مغمورون، أو مترجمون في غير الكتب الجامعة، وقد أذكر ذلك تمييزاً لهم عن غيرهم، أو تكميلاً للفائدة، وقد أشير إلى أنهم من رجال التقريب.

جـ ـ إذا كان الإسناد حسناً أو ضعيفاً ذكرت سبب حسنه أو ضعفه.

د ـ أحكم على كل حديث بما يستحقه، ذاكراً طرقه واختلاف رواته، مرجحاً ما أراه صواباً، وإلا توقفت حين لا يظهر لي شيء، مستعيناً في كل ذلك بأقوال العلماء إن وجدت.

هـ ـ قد أكتفي بالحكم على الإسناد دون تكرار الحكم على الحديث إن لم يكن ثَم حاجة إلى ذلك.

و ـ لا أحكم على أحاديث الصحيحين، وإذا وجد خلاف أبينه.

ز ـ أذكر شواهد الحديث دون تكرار لمتونها، معبراً بقولي: والحديث يتقوى بالأحاديث الثابتة في هذا الفصل أو المبحث، ونحو ذلك من العبارات، وقد أعيّن تلك الأحاديث بالإشارة إلى اسم راويها ومحل الشاهد منها.

٨ - التراجم:

أ - لا أترجم للمشاهير والثقات المعروفين إلا لفائدة كتبيين تدليس أو اختلاط أو مقارنة بين الرواة ونحو ذلك.

ب - لا أترجم للصحابة إلا عند الاختلاف في صحبتهم أو تمييزاً لهم عن غيرهم وما أشبه ذلك.

جـ - إذا كان الرجل ثقة أو ضعيفاً فإني أقتصر على قول الحافظ ابن حجر في التقريب إذا كان على شرطه، إلا إذا رأيت الأمر بعكس ذلك، أو بحاجة إلى تفصيل وتوضيح.

د - عند تكرار ذكر الراوي في أحاديث لاحقة فإني أذكر درجته، مشيراً إلى أنه تقدمت ترجمته، إلا إذا اكتفيت بقول الحافظ ابن حجر فإني أكرر موضع ترجمته غالباً.

٩ - الاقتباس:

أ - إذا نقلت العبارة بالمعنى أو بتصرف فإني أعبر بقولي (انظر) عند التوثيق.

ب - إذا لم أتصرف في النقل أكتفي بإثبات المصادر عند نهاية الكلام.

جـ - إذا كان الحكم مقتبساً من التقريب للحافظ ابن حجر فإني أذكره بين قوسين، وأشير في الهامش إلى رقمه في التقريب، ولا أقول قال الحافظ ابن حجر وقد أذكره أحياناً.

د - عند نقل أقوال الحاكم النيسابوري أتبع ذلك بتعليق الذهبي دون إحالة؛ لأنه من المعلوم أن كتاب تلخيص المستدرك للذهبي مثبت في حاشية كتاب المستدرك.

١٠ - العناية بالغريب:

أ - أشرح الألفاظ الغريبة والمشكلة مستعيناً بكتب الغريب واللغة وشروح الكتب الحديثية، وقد أطيل إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ب - أعرّف بالمواضع والقبائل من خلال الكتب المختصة بذلك.

حـ - إذا تكررت الألفاظ الغريبة والمشكلة في أحاديث لاحقة فإني أعبر بما يشير إلى تقدم شرحها في الغالب، وقد أكرر ذلك إذا لم يكن طويلاً.

١١ - بدأت بمقدمات تمهيدية في بعض المباحث، لأنها في رأيي مهمة.

هذا هو المنهج الذي سلكته في الكتاب، وقد أخالف في بعض المواطن لمناسبة والله المستعان.

التمهيد

تضمن هذا التمهيد ثلاثة عناصر:

أولاً: أسماء مكة.

ثانياً: حدودها.

ثالثاً: بعض ما صنف في فضائلها.

أولاً: أسماء مكة

اعتنى العلماء بأسمائها في وقت مبكر، وتوسع بعضهم في ذلك، وبالأخص المتأخرين منهم، وهي جديرة بذلك، وكثرة الأسماء لمسمى واحد تدل على عظمته وعلو شأنه.

قال النووي: (واعلم أن كثرة الأسماء تدل على عظم المسمى كما في أسماء الله تعالى وأسماء رسوله ﷺ ولا نعلم بلداً أكثر أسماءً من مكة والمدينة لكونهما أفضل الأرض، وذلك لكثرة الصفات المقتضية للتسمية)(١).

وقال الزركشي (لها: [يعني مكة] أسماء كثيرة، وحكمة ذلك أن كثرة الأسماء تدل على عظم المسمى)(٢).

وقال بعضهم:

وما كثرة الأسماء إلا لفضلها حباها بها الرحمٰن من أجل كعبة(٣)

وسأذكر بعض الأسماء التي دلت الشواهد عليها، ولا يعني أن غيرها ليست أسماء إذ لا يشترط فيها التوقيف، ولكن الأسماء التوقيفية فيها معنى التزكية.

فمن أسمائها:

١ ـ مكة:

جاء هذا الاسم في القرآن الكريم، في قول الله عز وجل: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ...﴾(٤) الآيـة.

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات: (٣/ ١٥٧). (٢) إعلام الساجد: (ص ٧٨).

(٣) نقله مع أبيات أخرى في تعداد أسماء مكة: ابن ظهيرة في الجامع اللطيف (ص ١٦٣).

(٤) سورة الفتح: الآية (٢٤).

وهو المشهور المتداول، وقد ورد في السنة كثيراً[١].

واختلف في معنى هذا الاسم، فقيل لأنها تَمُكُّ الجبارين أي تذهب نخوتهم، وقيل لأنها تَمُكّ الفاجر عنها أي تخرجه، وقيل لأنها تجذب الناس إليها، من قولهم: أمْتَك الفصيل ما في ضرع أمه إذا لم يبق فيه شيئاً. وقيل غير ذلك، وهو اسم لجميع البلدة[٢].

٢ ـ بَكَّة:

في القرآن الكريم: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾﴾[٣] وقد قيل إن هذا الاسم هو بمعنى الاسم الأول، وقيل بل مختلف، فقصره بعضهم على موضع البيت، وقيل البيت والمسجد الحرام، وقيل البيت وما حوله، وقيل ما بين الجبلين[٤].

ووجه تسميتها بذلك فسر بعدة تفاسير:

أ ـ لازدحام الناس بها.

ب ـ أنها تبك أعناق الجبابرة أي تدقها.

ج ـ أنها تضع من نخوة المتكبرين[٥].

٣ ـ أم القرى:

ورد هذا الاسم في قول الله عز وجل: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا . . .﴾ الآية[٦].

وكذا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا

---

(١) انظر الفصل الثاني من الباب الأول من هذا الكتاب، حيث ورد هذا الاسم في كثير من تلك الأحاديث.

(٢) انظر مثير العزم الساكن: (١/ ٣٢٤) وشفاء الغرام: (١/ ٧٧).

(٣) سورة آل عمران: الآية (٩٦).

(٤) انظر مثير العزم الساكن: (١/ ٣٢٥). وتهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٣٩ ـ ٤٠). وشفاء الغرام: (١/ ٧٧).

(٥) انظر مثير العزم الساكن: (١/ ٣٢٥) والقرى لقاصدي أم القرى (ص ٦٥٠ ـ ٦٥١).

(٦) سورة الأنعام: الآية (٩٢).

. . .﴾ الآية[1]. ولم يذكر الطبري[2] ولا ابن كثير[3] خلافاً في أن المراد بها مكة. واختلف في وجه تسميتها بذلك على أربعة أقوال:

أ ـ لأن الأرض دحيت من تحتها.

ب ـ لأنها قبلة يؤمُّها جميع الأمة.

ج ـ أنها أعظم القرى شأناً.

د ـ لأن فيها بيت الله عز وجل، ولما جرت العادة بأن بلد الملِك وبيته مقدمان على جميع الأماكن سمي أماً؛ لأن الأم متقدمة[4].

قلت: التعليل الأول بحاجة إلى نص من معصوم، وسيأتي في الفصل الأول من الباب الثاني أنه لا يصح في ذلك شيء، وبقية التعليلات لا إشكال فيها، والقول بمجموعها هو الأنسب؛ لأنه لا معارضة بينها.

٤ ـ البلد:

قال تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝٢﴾[5].

قال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره أقسم يا محمد بهذا البلد الحرام، وهو مكة، وكذلك قال أهل التأويل)[6] ثم ساق جملة من الآثار في هذا المعنى.

وسميت مكة بالبلد مع عموم هذا الاسم تفخيماً لها، كما يقال للثريا: النجم[7].

فهي صدر القرى، لأن من معاني البلد في اللغة الصدر[8].

---

(١) سورة الشورى: الآية (٧).

(٢) انظر جامع البيان: ((٧/ ٢٧١ ـ ٢٧٢). (٣) انظر تفسير ابن كثير: (٢/ ١٥٦).

(٤) انظر مثير العزم الساكن: (١/ ٣٢٧). والقرى لقاصدي أم القرى (ص ٦٥١). وشفاء الغرام (ص ٧٨).

(٥) سورة البلد: الآية (١، ٢).

(٦) جامع البيان: (٣٠/ ١٩٣). وانظر مثير العزم الساكن: (١/ ٣٢٥، والقرى لقاصدي أم القرى (ص ٦٥١) وشفاء الغرام: (١/ ٧٨).

(٧) انظر لسان العرب: (٣/ ٩٤). مادة (بلد).

(٨) انظر القاموس المحيط: (ص ٣٤٣) مادة: (البلد).

٥ ـ البلدة:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا . . .﴾[١] الآية. وسيأتي في الفصل الثالث من الباب الأول حديث أبي بكرة رضي الله عنه في خطبة الرسول ﷺ عام حجة الوداع، وفيه سؤال الرسول ﷺ للصحابة: «**أي بلد هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**أليس البلدة**». وقد أخرج الحديث البخاري ومسلم وغيرهما، وتفسير القرآن بالحديث من أعلى التفاسير.

والبلدة في اللغة هي البلد، وقيل إن البلد أعم والبلدة: الطائفة من البلد[٢].

قال الطيبي: (المطلق محمول على الكامل، وهي الجامعة للخير المستجمعة للكمال كما أن الكعبة تسمى البيت ويطلق عليها ذلك)[٣].

٦ ـ البلد الأمين:

هذا الاسم مقتبس من قول الله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾[٤].

قال ابن جرير: (وهذا البلد الآمن من أعدائه أن يحاربوا أهله أو يغزوهم. وقيل الأمين ومعناه الآمن) ثم قال: (وإنما عُني بقوله: «**وهذا البلد الأمين**» مكة، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل)[٥] ثم ساق الآثار الدالة على ذلك.

٧ ـ المسجد الحرام:

ورد ذكر المسجد الحرام في القرآن الكريم في خمسة عشر موضعاً[٦].

وهذه المواضع تنقسم إلى أربعة أقسام:

---

(١) سورة النمل: الآية (٩).
(٢) انظر لسان العرب: (٣/ ٩٤). مادة (بلد).
(٣) ذكره ابن حجر في فتح الباري: (٣/ ٥٧٦).
(٤) سورة التين: الآية (٣).
(٥) جامع البيان: (٣٠/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٦) انظر إعلام الساجد: (ص ٥٩). ومواضع هذه الآيات في المصحف هي: البقرة الآيات (١٤٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٩١، ١٩٦، ٢١٧). المائدة الآية (٢) الأنفال الآية (٣٤) التوبة الآيات (٧، ١٩، ٢٨) الإسراء الآية (١) الحج الآية (٢٥) الفتح الآيتان (٢٥، ٢٧).

١ ـ منها ما يراد به الكعبة.

٢ ـ ومنها ما يراد به المسجد حولها معها.

٣ ـ ومنها ما يراد به الحرم كله.

٤ ـ ومنها ما يراد به مكة[١].

فمما يراد به مكة قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا...﴾[٢] الآية. وقد قيل إنه المسجد بعينه[٣].

والظاهر أن هذا من إطلاق البعض وإرادة الكل.

٨ ـ مَعَاد:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ...﴾ الآية[٤].

وقد اختلف المفسرون في المراد بمعاد، فقيل المراد به الموت، وقيل يوم القيامة، وقيل الجنة، وقيل مكة[٥].

وممن اختلف عليه في ذلك ابن عباس رضي الله عنهما.

قال ابن كثير: (ووجه الجمع بين هذه الأقوال أن ابن عباس فسر ذلك تارة برجوعه إلى مكة، وهو الفتح الذي هو عند ابن عباس أمارة على اقتراب أجل النبي ﷺ كما فسر ابن عباس سورة: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١﴾ إلى آخر السورة أنه أجل رسول ﷺ نُعي إليه...)[٦].

٩ ـ القرية:

قال الله عز وجل: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً...﴾[٧] الآية.

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات: (٣/ ١٥٢) والمصدر السابق: (ص ٦٠).
(٢) سورة الإسراء: الآية (١).
(٣) انظر جامع البيان: (١٥/ ٣، ٥).
(٤) سورة القصص: الآية (٨٥).
(٥) انظر جامع البيان: (٢٠/ ١٢٣ ـ ١٢٦).
(٦) تفسير ابن كثير: (٣/ ٤٠٣).
(٧) سورة النحل: الآية (١١٢).

فقد قيل إن المراد بها مكة، كانت آمنة مطمئنة يتخطف الناس من حولها ومن دخلها كان آمناً[١].

قلت: ورد الاسم نكرة، وإن أريد به هنا مكة، فإن العلمية منتفية لصدق الاسم على كل قرية، وقد ذكر ابن الجوزي[٢] ومحب الدين الطبري[٣] والزركشي[٤] وتقي الدين الفاسي[٥] أن القرية من أسماء مكة.

١٠ ـ الحرم:

جاء في الحديث الذي رواه أبو قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم إن إبراهيم خليلك ونبيك دعاك لأهل مكة...**» الحديث، ثم قال: «**اللهم إني قد حرمت ما بين لابتيها كما حرمت على لسان إبراهيم الحرم**» إسناده صحيح[٦].

وأحاديث تحريم إبراهيم مكة جاءت باسم: (مكة)[٧].

هذه الأسماء ورد ذكرها في القرآن والسنة، وفي بعضها خلاف، ويمكن للمتتبع أن يقف على أكثر من ذلك، وقد ذكروا لمكة أسماء أخرى غير ذلك.

فمنها الباسَّة والناسَّة والنسَّاسة والحاطمة وصلاح والمقدسة وأم روح وغيرها من الأسماء، والتحقيق في كل اسم منها يتطلب جهداً كبيراً، وإنما ذكرت ما دلت عليه الشواهد، وقد اعتنى تقي الدين الفاسي بذلك فأورد طائفة كثيرة من الأسماء يحسن الاطلاع عليها[٨].

---

(١) انظر تفسير ابن كثير: (٢/ ٥٨٩). (٢) انظر مثير العزم الساكن: (١/ ٣٢٥-٣٢٦).
(٣) انظر القرى لقاصدي أم القرى: (ص ٦٥١).
(٤) إعلام الساجد: (ص ٨٢). (٥) شفاء الغرام: (١/ ٨٧).
(٦) سيأتي تخريجه في الفصل السابع من الباب الأول.
(٧) انظر الفصل الرابع من الباب الأول.
(٨) لمعرفة أسماء مكة انظر المصادر التالية:
أخبار مكة للأزرقي: (١/ ٢٧٩). وأخبار مكة للفاكهي: (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢). وكتاب المناسك المنسوب لأبي إسحاق الحربي: (ص ٤٧٢) والروض الأنف للسهيلي: (٢/ ٨١ ـ ٨٢). ومعجم البلدان لياقوت: (٥/ ١٨١ ـ ١٨٢). ومثير العزم الساكن لابن الجوزي: (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٧). وتهذيب الأسماء واللغات للنووي: (٣/ ١٥٦ ـ ١٥٧). والقرى لقاصدي أم القرى لمحب الدين الطبري (ص ٦٥٠ ـ ٦٥١) وإعلام الساجد بأحكام المساجد للزركشي (ص ٧٨ ـ ٨٣) وشفاء الغرام لتقي الدين الفاسي (١/ ٧٥ ـ ٨٤). والجامع اللطيف لابن ظهيرة (ص ١٥٦ ـ ١٦٣) وغيرها.

ثانياً: حدود مكة

حرم مكة هو ما أحاط بها وأطاف بها من جوانبها، جعل الله عز وجل حكمه حكمها في الحرمة تشريفاً لها[(١)].

أهمية معرفة الحدود:

من أهم ما ينبغي أن يعتنى به؛ لأنه يتعلق به أحكام كثيرة[(٢)].

ولذلك كانت محل عناية الأجيال، وقد وضُعت نصب (أعلام) تحيط بالحرم من جميع جوانبه دلالة عليها.

وقد قيل: إن أول من نصب حدود الحرم إبراهيم الخليل عليه السلام[(٣)].

روى البزار[(٤)] ومن طريقه الطبراني[(٥)] من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن محمد بن الأسود بن خلف عن أبيه أن النبي ﷺ أمره أن يجدد أنصاب الحرم.

وقد رواه عن ابن خثيم: الفضيل بن سليمان وهو النميري البصري (صدوق له خطأ كثير)[(٦)].

وخالفه ابن جريج، فرواه عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن محمد بن الأسود أنه أخبره أن إبراهيم النبي عليه السلام هو أول من نصب الأنصاب للحرم، أشار له جبريل إلى موضعها. قال (يعني ابن جريج): وأخبرني أيضاً أن النبي ﷺ أمر يوم فتح مكة تميم بن أسيد جد عبد الرحمٰن فجددها.

---

(١) انظر تهذيب الأسماء واللغات: (٢/ ٨٢). وشفاء الغرام: (١/ ٨٥).
(٢) انظر المصدر السابق.
(٣) انظر مثير العزم الساكن: (١/ ١٨٦). وغيره من المصادر.
(٤) كشف الأستار: (٢/ ٤٢).
(٥) المعجم الكبير: (١/ ٢٨٠).
(٦) التقريب: (رقم ٥٤٢٧).

أخرجه عبد الرزاق[١] وابن أبي عمر[٢] والأزرقي[٣] والفاكهي[٤].

وهذه الرواية أرجح؛ لأن الفضيل بن سليمان لا يقارن بابن جريج الإمام.

ومع هذا فإن هذه الرواية مرسلة، وفيها محمد بن الأسود بن خلف، قال الذهبي: (لا يعرف هو ولا أبوه، تفرد عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم)[٥].

قلت: إلا أن أبا حاتم الرازي[٦] وابن حبان[٧] ذكرا أن أبا الزبير روى عنه أيضاً، وقيل إن أبا الزبير روى عن ابن خثيم عنه[٨]. فعلى هذا يبقى كلام الذهبي غير منتقد.

وذكره ابن حبان في الثقات[٩]، ومن عادته توثيق المجاهيل. فالحديث إذاً بحاجة إلى طرق أخرى تقويه. وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه محمد بن الأسود وفيه جهالة)[١٠] وقال ابن حجر: (هذا إسناد حسن)[١١] كذا قال، ويمكن التسليم بذلك لو كانت الطريق المتصلة راجحة.

وقد روي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق واهية جداً غير صالحة للاستشهاد.

أخرجه ابن سعد[١٢] والفاكهي[١٣] وأبو نعيم[١٤] والبيهقي[١٥].

وأمثل طرقه طريق الفضيل بن سليمان الذي رواه عن ابن خثيم قال: حدثني أبو الطفيل عن ابن عباس مرفوعاً، بنحو الحديث السابق.

---

(١) المصنف: (٥/ ٢٥).
(٢) المطالب العالية المسندة: (ق ٨٤).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٢٨).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٧٥).
(٥) ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٨٥).
(٦) انظر الجرح والتعديل: (٧/ ٢٠٦).
(٧) انظر الثقات: (٥/ ٣٥٩).
(٨) انظر التاريخ الكبير: (١/ ٢٩). والجرح والتعديل: (٧/ ٢٠٦).
(٩) انظر الثقات: (٥/ ٣٥٩).
(١٠) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٧).
(١١) مختصر زوائد مسند البزار: (رقم ٨١٢).
(١٢) الطبقات الكبرى: (٤/ ٢٩٥).
(١٣) أخبار مكة: (٢/ ٢٧٣).
(١٤) معرفة الصحابة. كما في المطالب العالية المسندة (ق ٨٤).
(١٥) دلائل النبوة: (٢/ ٦٣).

وهذا الطريق غير محفوظ؛ لأن الفضيل بن سليمان يرويه عن ابن خثيم عن محمد بن الأسود عن أبيه كما تقدم، والسبب في هذا الخلاف أن هذا الطريق رواه أحد الضعفاء عن الفضيل مخالفاً في ذلك. لكن هذه الأعلام قديمة بدليل تجديدها عبر العصور[١] وهو مما تعارفت عليه الأجيال، وقد ذكر المؤرخون القدامى: الأزرقي والفاكهي حدود الحرم من ستة مواضع، هي مداخل مكة في وقتهم[٢] واعتنى تقي الدين الفاسي ببيان هذه المواضع وقياساتها بالأميال والأذرع[٣].

والمواضع التي ذكرها الأزرقي والفاكهي ومن بعدهم هي:

١ ـ طريق المدينة دون التنعيم عند بيوت غفار.

٢ ـ طريق اليمن طرف إضاءة لبن في ثنية لبن.

٣ ـ طريق جدة، منقطع الأعشاش.

٤ ـ طريق الطائف على طريق عرفة من بطن نمرة.

٥ ـ طريق العراق على ثنية خل بالمقطع.

٦ ـ طريق الجعرانة في شعب آل عبد الله بن خالد بن أسيد[٤] وقد حددا المسافة بالأميال دون اختلاف.

وحرر تقي الدين الفاسي المسافات ذاكراً خلاف العلماء في مقادير الأميال[٥]، ولم يعرف بعض المواضع التي حددها الأزرقي والفاكهي، وهي حده من جهة جدة، وحده من جهة الجعرانة، وللدكتور عبد الملك بن دهيش كتاب حافل في ذلك بذل فيه جهوداً مضنية يشكر عليها، حيث وقف على مواضع الأعلام في السهول والجبال والأودية، بلغ عدد ما وقف عليه (٩٣٤) علماً، بعضها قائم وبعضها متهدم لكن آثارها باقية، وتبلغ دائرة الحرم (١٢٧

---

(١) انظر أسماء من جددها في كتاب: الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به (ص ٥٩ ـ ٩٣).

(٢) انظر المصدر نفسه (ص ١٠٣).

(٣) انظر شفاء الغرام: (١/ ٨٧ ـ ١٠٥).

(٤) انظر أخبار مكة للأزرقي: (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١). وأخبار مكة للفاكهي: (٥/ ٨٩).

(٥) انظر شفاء الغرام: (١/ ٨٧ ـ ١٠٥).

كم)، ومساحته خمسمائة وخمسون كيلو متراً مربعاً وثلاثمائة متر مربع[١]. وأما المسافات بين جدار المسجد الحرام ومداخل مكة فهي كالتالي:

أولاً: المداخل والطرق القديمة.

١ ـ أعلام منطقة التنعيم تبلغ المسافة إليها (٦/١٥٠ كم).

٢ ـ أعلام منطقة ثنية النقوى، الموصلة للجعرانة (١٨ كم).

٣ ـ أعلام منطقة ثنية خل (أو جبل المقطع) طريق الطائف نجد العراق السريع (١٢/٨٥٠ كم).

٤ ـ أعلام عرنة طريق الطائف القديم (١٥/٤٠٠ كم).

٥ ـ أعلام طريق اليمن القديم (١٧ كم).

٦ ـ أعلام الحديبية (الشميسي) على طريق جدة القديم (٢٠ كم).

ثانياً: المداخل والطرق الحديثة.

١ ـ أعلام طريق جدة (٢٢ كم).

٢ ـ طريق الليث اليمن الجديد (١٧ كم).

٣ ـ طريق الطائف الهدى (١٥/٥ كم)[٢].

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر المصدر نفسه: (١/ ٩٠، ٩٢).

(٢) انظر كتاب الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به: (ص ١٢٣ ـ ١٢٤).

ثالثاً: بعض ما صنف في فضائلها

البلد الحرام مكة زادها الله تعالى شرفاً، نوه القرآن الكريم بفضلها وحرمتها، فنالت بذلك الحظ الأوفر والمكانة العالية، كيف لا، وهي التي حرمها الله يوم خلق السمٰوات والأرض إلى أن تقوم الساعة، لذلك اعتنى العلماء في وقت مبكر بأخبارها وفضائلها، وأُلفت كتب تتناول هذا الجانب بصورة فريدة، من ذلك: كتاب أخبار مكة، لأبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي (ت سنة ٢٥٠) تقريباً. وكتاب أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه لمحمد بن إسحاق الفاكهي (ت قبل سنة ٢٨٠). وقد تضمنا أحاديث كثيرة في فضل مكة والكعبة ومسجدها، يظهر ذلك من خلال هذا الكتاب، لا سيما كتاب الفاكهي، وتوالت التآليف بعد ذلك على النمط نفسه.

والمقصود من هذا المبحث الإشارة إلى بعض الكتب التي حملت هذا العنوان (فضل مكة) وإن كانت في حقيقتها كتباً تاريخية لمكة والمشاعر، كما سيتضح ذلك من خلال الكتب المعرَّف بها، وهي:

*** فضائل مكة والسكن فيها:**

المنسوب للإمام الحسن بن أبي الحسن البصري (ت سنة١١٠).

وهي عبارة عن رسالة منه لرجل من العباد، جاور بمكة، ثم أراد الخروج منها، فكتب إليه الحسن البصري رسالة، يبين له فضلها، ويحثه على المجاورة، والتراجع عن الخروج، وأنه اغتم لذلك، واستوحش، وتضمنت آيات كريمات، فيها ذكر مكة والمشاعر، وأردف ذلك ببعض الآثار مجردة من الأسانيد بأساليب متنوعة، مثل: يقال، رُوي، قال: وبعضها غير منسوب. وقد ضمنها الفاكهي كتابه[1].

(١) انظر كتاب أخبار مكة: (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩٣).

وطبعت مفردةً بتحقيق: سامي مكي العاني[١].

وذيل بها البلادي كتابه: (فضائل مكة)[٢] نقلاً من أخبار مكة للفاكهي.

وتقع في نحو ست صفحات.

ولا يصح نسبتها إلى الإمام الحسن البصري، لأسباب أربعة:

١ ـ جهالة الإسناد وانقطاعه، قال الفاكهي[٣]: وحدثني عبد الله بن منصور، ونسخت من كتابه هذا الحديث، قال: أخذت نسخة هذا الكلام من كتاب رجل قال: هذا كتاب الحسن بن أبي الحسن البصري ـ رحمه الله تعالى ـ في فضل مكة، إلى رجل من أهل الزهادة، ثم ذكره.

فلم يسم الرجل الذي حدث عبد الله بن منصور، ولم يذكر عمن أخذه.

وعبد الله بن منصور شيخ الفاكهي هو أبو العباس المؤذن، ترجمه الخطيب البغدادي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٤]، فلا عبرة بهذا الإسناد المجهول المنقطع.

٢ ـ أن الرسالة مجردة من الأسانيد تماماً، وهذا يخالف مألوف ذلك العصر، الذي تميز بالأسانيد.

٣ ـ جلُّ الأحاديث والآثار المذكورة فيها غير ثابتة، ويبعد أن يعرض الحسن البصري عن الأحاديث المشهورة إلى غيرها، وهو الإمام المحدث.

٤ ـ اشتملت الرسالة على أمور مبالغ فيها، كقوله:

(ولنومك فيها (يعني مكة) بالليل وإفطارك بالنهار يوماً واحداً في حرم الله تعالى أرجى وأفضل عندي من صيام الدهر وقيامه في غيرها) وهذا باطل بلا شك.

* فضائل مكة للجندي:

تأليف: أبي سعيد المفضل بن محمد الجَندي اليماني[٥]: (ت:٣٠٨)

---

(١) طبعت في مكتبة الفلاح بالكويت.
(٢) من (ص ٢٣٧ ـ ٢٤٢).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٢٨٨).
(٤) انظر فهرسة هذا الكتاب.
(٥) بفتح الجيم والنون، وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى جند بلدة من بلاد اليمن مشهورة. الأنساب للسمعاني: (٢/ ٩٦).

ينتهي نسبه إلى الإمام الشعبي[١]، قال الحافظ أبو علي النيسابوري: (هو ثقة)[٢] وقال الذهبي: (المقرئ المحدث الإمام)[٣].

حدث عن الصامت بن معاذ الجندي ومحمد بن أبي عمر العدني وأبي حُمَةَ محمد بن يوسف وغيرهم، وروى القراءات عن طائفة كالبزي وغيره.

وأخذ عنه أبو بكر بن مجاهد وعبد الواحد بن أبي هاشم، وحدث عنه أبو القاسم الطبراني وابن حبان والعقيلي وغيرهم.

وكتابه هذا: (فضائل مكة) توجد منه قطعة في المكتبة الظاهرية في دمشق[٤]، تقع في (٧) لوحات.

وتتضمن العناوين التالية:

باب المتابعة بين الحج والعمرة.

حديث أم معبد.

ذكر هدم قريش أحجار الكعبة... ومبعث النبي ﷺ.

ما جاء في ذكر الحية التي حالت بين قريش وبنيانهم الكعبة...

ما جاء في ذكر وضع الركن وأن النبي ﷺ وضعه بيده في موضعه...

باب ما جاء في ذكر من قدم النبي ﷺ المدينة.

ما جاء في ذكر النبي ﷺ وأصحابه مكة وشوقهم إليها.

وقد أدرج في هذه الأبواب أحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة ومقطوعة وأخباراً تناسب تلك الأبواب، ويلاحظ عدم التناسق في هذه الأبواب، إلا أن مثل هذا القدر لا يعطينا صورة كافية عن الكتاب، وذلك فيما يتعلق بترتيبه للكتاب، ومن خلال هذه الأبواب يستشف أن الكتاب سار فيه مؤلفه على

---

(١) انظر ترجمته في المصدر نفسه. وسير أعلام النبلاء: (١٤/٢٥٧ ـ ٢٦٨) وطبقات القراء لابن الجزري: (٢/٣٠٧) ولسان الميزان: (٦/ ٨١ ـ ٨٢) وغيرها.

(٢) سير أعلام النبلاء.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أشار إلى ذلك الشيخ الألباني في فهرسة المكتبة الظاهرية: (ص ٢٤٨). ومحمد مطيع وزميله في مقدمتهما لكتاب: (فضائل المدينة) للجندي: (ص ٨). ومنه صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية.

منوال الأزرقي والفاكهي، قال تقي الدين الفاسي: (أما فضائل مكة للجندي فهو على نمط تاريخ الأزرقي والفاكهي)[١].

فعلى هذا فإن كتاب الجندي كتاب تاريخ، وإن أطلق عليه اسم الفضائل لتضمنه لذلك، وقد احتفظ لنا تقي الدين الفاسي بعدد من الأحاديث اقتبسها من كتابه، تراها مفرقة في هذا الكتاب، وقد اقتبس من الجندي عدد من رواة الحديث، وبالأخص الديلمي في مسند الفردوس، وابن عساكر في تاريخ دمشق وغيرهم، وقد ذكر السخاوي حديثاً عزاه إليه فقال: (والجندي في فضائل مكة) يعني أخرجه.

ثم قال في نهاية التخريج: ـ وقد أورد حديثاً بمعناه ـ (أخرجه الجندي في تاريخ مكة)[٢] وهذا يؤيد أنه كتاب تاريخ لمكة والبيت الحرام.

* الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف:

المؤلف: جمال الدين محمد جار الله بن محمد بن نور الدين بن أبي بكر بن علي بن ظهيرة القرشي المخزومي: (ت٩٥٠)[٣].

وهو فاضل من أهل مكة وتقلد الإفتاء فيها[٤].

وكتابه هذا مطبوع، طبع عدة مرات[٥] وحجمه متوسط، يقع في مجلدة صغيرة نحو ربع كتاب (شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام) لتقي الدين الفاسي، ويشتمل على مقدمة وعشرة أبواب وخاتمة.

وهو مجرد من الأسانيد لتأخر عصره.

الغرض من تأليفه:

---

(١) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: (١/ ١٠).
(٢) المقاصد الحسنة: (رقم ١١٤٤).
(٣) انظر ترجمته في معجم المؤلفين: (١١/ ٢٠٠) لكحالة، والأعلام: (٧/ ٥٩ ـ ٦٠) للزركلي.
(٤) المصدرين السابقين.
(٥) طبع في مصر عام: (١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨ بمطبعة عيسى البابي الحلبي. وطبع في المكتبة الشعبية ببيروت عام ١٣٩٣ ـ ١٩٧٣ وكلتا الطبعتين دون تحقيق. وأخيراً طبعته مكتبة الثقافة بمكة المكرمة.

بعد أن أشار إلى مكانة مكة وفضلها، قال: (وقد تصدى لتأليف فضائل مكة وأخبارها جمع كثير من فضلاء المتقدمين، أجلهم الإمام المتقن أبو الوليد الأزرقي تغمده الله برحمته، ومن المتأخرين السيد العلامة المحرر القاضي تقي الدين الفاسي المكي، بوأه الله دار كرامته، وهو المعول عليه، فإنه رحمه الله قد أغرب وأبدع وأتى في مؤلفه: (شفاء الغرام) ومختصراته بما يشفي..) ثم ذكر أن أصحاب المناسك قد أشاروا في مقدمات كتبهم لذلك، وأن هذه المؤلفات على منهجين، فمنهم من أوسع العبارة ومنهم من اختصر جداً قال: (فلما وجدتها على ما وصفت، ولم أقف على مؤلف متوسط في ذلك يدل على المقصود، ولا ظفرت بتعليق مفرد يكون جامعاً لما هو في أسفار علماء هذا الفن موجود أحببت أن أجعل بعد الاستخارة تعليقاً لطيفاً غير مختصر ومخل، ولا مطول ممل، يكون عدة للقصاد، سالكاً إن شاء الله تعالى سبيل التوسط والاقتصار، لقصور الهمم في هذا الزمان...)[١].

ومن خلال هذه المقدمة يتضح أن الكتاب مؤلف على نمط الكتب المؤرخة لمكة، التي تجمع الحكايات والأخبار، ووصف المواضع الأثرية وتحديدها، إضافة إلى ذكر ما يتعلق بها من فضائل وأحكام على سبيل الاختصار والإيجاز.

وقد امتاز كتابه هذا بكثرة العزو إلى الأزرقي، وبنقله المطرد عن الفاسي، والأحاديث المرفوعة في الكتاب قليلة، ولا يهتم بعزوها كثيراً، ولا يحقق في الروايات، وقد ينقل ما قيل فيها من أحكام. ولم أستفد منه فيما يتعلق بالمادة الحديثية، لاختلاف مادتي الموضوعين، وقد ذكرته هنا لما ينبئ عنه عنوان الكتاب.

* فضائل مكة وحرمة البيت الحرام[٢]:

تأليف: عاتق بن غيث البلادي، صاحب كتاب (معجم معالم الحجاز) وغيره من الكتب في جغرافية الجزيرة العربية وقبائلها.

---

(١) الجامع اللطيف: (ص ٣ ـ ٤).

(٢) طبع الكتاب طبعتين. نشرته دار مكة، بمكة المكرمة.

والكتاب متوسط الحجم، وقسمه إلى قسمين:

القسم الأول: فضائل العبادات المكانية.

القسم الثاني: فضائل العبادات الزمانية.

وقد جمع فيه بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار الموقوفة على الصحابة وعلى من بعدهم، وقد استقى جل الروايات من كتابي أخبار مكة للفاكهي، وأخبار مكة للأزرقي، إلا ما ندر، ويعتمد على العزو المجرد إلى المصادر. وجعل رسالة الحسن البصري في آخر الكتاب نقلاً من كتاب الفاكهي.

ومن المؤلفات التي تحمل هذا العنوان:

* كتاب: (فضائل مكة) للإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩)[١] وقيل بعدها. ذكر هذا الكتاب الفاكهي[٢] والحافظ ابن حجر[٣].

*** فضائل مكة:**

لرزين بن معاوية أبو الحسن العبدري الأندلسي (ت٥٢٥)[٤].

ذكره بهذا الاسم السهيلي[٥] وسماه تقي الدين الفاسي: (أخبار مكة)[٦] وأشار في ترجمة رزين إلى أنه وقف على كتابه هذا، وقال: (وهو ملخص من كتاب الأزرقي)[٧] فهل هو كتاب آخر غير ما ذكره السهيلي، أو أنه الكتاب نفسه؟ الأمر محتمل، وإن كان يظهر لي الاحتمال الثاني؛ لأن السهيلي عطف عليه كتاب الأزرقي، فقال بعد أن ذكر بنيان الكعبة: (فهذا ما ذكر في بنيان الكعبة ملخصاً، منه ما ذكره الماوردي، ومنه ما ذكره الطبري، ومنع ما وقع في كتاب التمهيد لأبي عمر، ونبذ أخذتها من كتاب فضائل مكة لرزين بن معاوية، ومن كتاب أبي الوليد الأزرقي أخبار مكة...)[٨].

---

(١) هو من رجال التقريب: (برقم ٣٣٢٠). (٢) أخبار مكة: (١/ ٣٤).

(٣) فتح الباري: (٣/ ٤٦٣).

(٤) انظر ترجمته في كتاب الصلة لابن بشكوال: (١/ ١٨٦ ـ ١٨٧). وسير أعلام النبلاء: (٢٠/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦).

(٥) الروض الأنف: (ص ١٢٩). (٦) مقدمة العقد الثمين: (١/ ١٠).

(٧) العقد الثمين: (٤/ ٣٩٩). (٨) الروض الأنف: (ص ١٢٩).

فضائل مكة:

للحافظ عبد الغني المقدسي (ت٦٠٠)[١].

ذكره الإمام الذهبي، وقال إنه في أربعة أجزاء[٢]، وذكره إسماعيل باشا البغدادي[٣].

ولمحمد بن أبي بكر اللباد المالكي اللخمي الإفريقي كتاب في ذلك ومثل ذلك للشيخ محمد بن علي بن علان المكي الصديقي (ت١٠٥٧)[٤].

هذا ما وقفت عليه على عجالة، ولم أرد الاستقصاء، وإنما قصدت الإشارة إلى ذلك؛ ليكون مفتاحاً لمن أراد الخوض في ذلك؛ ولأنه لا يحسن إغفال ذلك مع تعلقه بموضوع البحث.



(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٤٣ ـ ٤٧١).
(٢) المصدر نفسه: (٢١/ ٤٤٧).
(٣) انظر هدية العارفين: (٥/ ٥٨٩).
(٤) انظر المصدر نفسه.

الباب الأول

أحاديث فضل جزيرة العرب
وأحاديث فضل مكة على وجه العموم

وفيه أربعة عشر فصلاً:

الفصل الأول: فضل جزيرة العرب.

الفصل الثاني: حرمة مكة، والنهي عن استحلالها.

الفصل الثالث: تشبيه الرسول ﷺ حرمة الدماء والأموال والأعراض بحرمة مكة.

الفصل الرابع: تحريم إبراهيم مكة.

الفصل الخامس: لعن المستحل لحرمة مكة، وما جاء في النهي عن غزوها وإثم القتل فيها، والنهي عن حمل السلاح بها.

الفصل السادس: تحريم صيدها وشجرها ولقطتها.

الفصل السابع: ما جاء في كونها خير البلاد، وأحبها إلى الله ورسوله.

الفصل الثامن: تعظيم الله ورسوله مكة والدعاء لها بالبركة.

الفصل التاسع: تحريم دخول المشركين الحرم، ونهي العصاة عن المقام به.

الفصل العاشر: حفظها وحراستها من الدجال والطاعون.

الفصل الحادي عشر: عظم الإلحاد في الحرم ومضاعفة الحسنات والسيئات فيه.

الفصل الثاني عشر: ما جاء في جواز الصلاة بمكة في جميع الأوقات، وفضل صوم رمضان بها.

الفصل الثالث عشر: فضل الإقامة بها.

الفصل الرابع عشر: ما جاء في فضل الموت بمكة.

الفصل الأول
فضل جزيرة العرب

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في إخراج الكفار من جزيرة العرب.

المبحث الثاني: ما جاء في تطهير جزيرة العرب من الشرك، ويأس الشيطان من عبادته فيها.

المبحث الثالث: ما جاء في أروز الدين إلى الحجاز، وأن السكينة في أهله، وأمور أخرى.

المبحث الأول

ما جاء في إخراج الكفار من جزيرة العرب[١]

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يوم الخميس[٢]، وما يوم الخميس[٣]، ثم بكى حتى بلَّ دمعه الحصى، فقلت: يا ابن عباس. وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: **«ائتوني أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعدي»**، فتنازعوا، وما ينبغي عند نبي تنازع وقالوا: ما شأنه؟ أَهَجَرَ[٤]؟ استفهموه، قال: **«دعوني فالذي أنا فيه خير، أوصيكم بثلاث: أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد[٥] بنحو ما كنت أجيزهم»**[٦] قال: وسكت عن الثالثة أو قال: فأنسيتها.

---

(١) ذكرت هذا الفصل لأن مكة ـ حماها الله ـ تدخل في جزيرة العرب دخولاً أولياً، وجزيرة العرب هي: من أقصى عدن أبين إلى أطرار الشام (نواحيها وأطرافها) هذا هو الطول. والعرض من جدة إلى ريف العراق. هذا قول الأصمعي، ونقل عنه غير ذلك. انظر معجم ما استعجم للبكري: (١/ ٥ ـ ٦). وانظر تفصيل ذلك في معجم البلدان: (٢/ ١٣٧ ـ ١٣٨).

(٢) خبر لمبتدأ محذوف أو عكسه. فتح الباري: (٨/ ١٣٢).

(٣) أسلوب تفخيم وتعظيم لهذا اليوم. انظر المصدر نفسه.

(٤) وردت هكذا في بعض الروايات بهمزة الاستفهام، وفي بعضها بحذفها (هَجَر) وضبطها بعضهم (أهُجْراً) بضم الهاء وسكون الجيم والتنوين على أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: أقال هجراً. والمراد بذلك ما يقع في كلام المريض الذي لا ينتظم، ولا يعتد به لعدم فائدته. وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن ذلك مستحيل في حقه، لأنه معصوم في صحته ومرضه لقوله تعالى: ﴿**وما ينطق عن الهوى**﴾ سورة النجم: الآية (٣).
وأحسن الأجوبة في ذلك: أن من قال ذلك من الحاضرين إنما هو على سبيل الإنكار على المتوقفين في امتثال أمره من إحضار الكتف والدواة. يعني أنه ليس كغيره من المرضى الذين يصيبهم الهذيان، وقيل غير ذلك. انظر المصدر نفسه: (٨/ ١٣٣).

(٥) أعطوهم الجيزة: والجائزة العطية. النهاية في غريب الحديث: (١/ ٣١٤).

(٦) أي بقريب منه. المصدر السابق: (٨/ ١٣٥).

رواه البخاري[١] ومسلم[٢] وأبو داود[٣] وأحمد[٤] وعبد الرزاق[٥] والحميدي[٦] وابن سعد[٧] وابن أبي شيبة[٨] والفاكهي[٩] والطحاوي[١٠] والبيهقي[١١] وابن عبد البر[١٢] والبغوي[١٣] كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وقد اختلف فيمن قال: (وسكت عن الثالثة أو قال: فأنسيتها)، هل هو سليمان أو غيره؟ ففي بعض الروايات أطلق القائل دون تبيين، وقال سفيان بن عيينة في بعض رواياته: هذا من قول سليمان، وفي بعضها قال سليمان: لا أدري أذكر سعيد الثالثة فنسيتها أو سكت عنها. هكذا رواه جميع الرواة عن ابن عيينة، وهم قبيصة بن المخارق ومحمد بن سلام والحميدي وأحمد وعبد الرزاق وابن أبي عمر وعبد الجبار بن العلاء، وخالفهم سعيد بن منصور في روايته (عند أبي داود) فرواه عن سفيان به، وفي آخره قال: (قال ابن عباس: وسكت عن الثالثة أو قال فأنسيتها)، وهي رواية مرجوحة لمخالفتها لرواية الجماعة، لا سيما وفيهم مثل الحميدي راوية ابن عيينة، وقد رواه سعيد (كما عند مسلم) دون أن ينسب القول إلى أحد وهي موافقة لرواية كثير من الرواة، وقد رجح ابن حجر أن القائل هو سليمان[١٤]، ونسب القول (في رواية ابن عبد البر) إلى سعيد بن جبير، وهي من رواية علي بن حرب، وهي

---

(١) الصحيح: (٦/ ١٧٠، ٢٧٠) الجهاد، باب جوائز الوفود، وكتاب الجزية، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب و٨/ ١٣٢. المغازي، باب مرض النبي ووفاته.
(٢) الصحيح: (٣/ ١٢٥٧). الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه.
(٣) السنن: (٣/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤). الخراج والإمارة والفيء، باب في إخراج اليهود من جزيرة العرب.
(٤) المسند: (١/ ٢٥٢).
(٥) المصنف: (٦/ ٥٧ و١٠/ ٣٦١).
(٦) المسند: (١/ ٢٤١) (رقم ٥٢٦).
(٧) الطبقات: (٢/ ٢٤٢).
(٨) المصنف: (٦/ ٤٦٨) (رقم ٣٢٩٩٠).
(٩) أخبار مكة: (٣/ ٤٠) (رقم ١٧٥٣).
(١٠) مشكل الآثار: ٤/ ١٦.
(١١) السنن الكبرى: (٩/ ٢٠٧) ودلائل النبوة: (٧/ ١٨١ ـ ١٨٢).
(١٢) التمهيد: (١/ ١٦٩).
(١٣) شرح السنة: (١١/ ١٨٠).
(١٤) فتح الباري: (٨/ ١٣٥).

مرجوحة أيضاً، ووقع فيها خطأ آخر، حيث أدرج فيها ابن أبي نجيح بين سليمان وسعيد بن جبير، فلعله خطأ من بعض النساخ إن لم يكن خطأً في الرواية، ووجه ذلك أنه في بعض الروايات عرف سليمان بأنه خال ابن أبي نجيح.

بقي أن أشير إلى أن جميع الرواة رووه بلفظ: **«أخرجوا المشركين»** وخالفهم الفاكهي فرواه بلفظ: **«أخرجوا اليهود والنصارى. . .»**. وهي مخالفة صريحة؛ لأن لفظ المشركين أعم وأشمل. والله أعلم.

وروى البخاري[١] ومسلم وغيرهما ـ أيضاً ـ القصة دون ذكر محل الشاهد.

٢ ـ عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لأُخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع إلا مسلماً».

رواه عبد الرزاق[٢] ومن طريقه مسلم[٣] وأبو داود[٤] والترمذي[٥] وأحمد[٦] وابن الجارود[٧] وأبو عوانة[٨] والبغوي[٩] قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: أخبرني عمر بن الخطاب فذكره.

وقرن أبو داود والترمذي في روايتهما أبا عاصم النبيل بعبد الرزاق، ومن طريق أبي عاصم رواه أبو عوانة[١٠] والطحاوي[١١] وابن عبد البر[١٢] بلفظ: **«لئن عشت إن شاء الله لأخرجن. . .»** الحديث.

---

(١) الصحيح: (١/ ٢٠٨). العلم، باب كتابة العلم و: (٨/ ١٣٢). المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته و(١٠/ ١٢٦) المرضى، باب قول المريض قوموا عني و(١٣/ ٣٣٦). الاعتصام بالكتاب والسنة، باب كراهية الاختلاف.

(٢) المصنف: (٦/ ٥٤) (رقم ٩٩٨٥) و(١٠/ ٣٥٩).

(٣) الصحيح: (٣/ ١٣٨٨). الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب.

(٤) السنن: (٣/ ٤٢٤). كتاب الخراج، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب.

(٥) الجامع: (٤/ ١٥٦). كتاب السير، باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب.

(٦) المسند: (١/ ٢٩).

(٧) المنتقى: (ص ٣٧٢) (رقم ١١٠٣).

(٨) المسند: (٤/ ١٦٥).

(٩) شرح السنة: (١١/ ١٨٢).

(١٠) المسند: (٤/ ١٦٥).

(١١) مشكل الآثار: (١/ ١٢).

(١٢) التمهيد: (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠).

ورواه أحمد[١] وأبو داود (من طريقه)[٢] والترمذي[٣] والنسائي[٤] وحميد بن زنجويه[٥] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٦] والبزار[٧] والطحاوي[٨] وأبو عوانة[٩] وعبد الله بن محمد الفاكهي[١٠] وابن حبان[١١] والدارقطني[١٢] والحاكم[١٣] والبيهقي[١٤] من طرق عن أبي الزبير به نحوه.

وفي بعض الطرق بزيادة: «**لئن عشت إن شاء الله لأخرجن...**» الحديث.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم) ووافقه الذهبي.

وعند البزار والحاكم زيادة لا علاقة لها بالحديث، اعتبرها الدارقطني مدرجة من حديث آخر.

ولعل استدراك الحاكم وموافقة الذهبي له يعود إلى الحديثين معاً.

ورواية الفاكهي في الموضع الثاني ليس فيها ذكر أبي الزبير، وهو وهم من بعض الرواة.

ورواه البزار[١٥] من طريق وهب بن منبه عن جابر نحوه. وقال: (ولا نعلم روى وهب بن منبه عن جابر عن عمر إلا هذا الحديث، وقد روى وهب عن جابر عن النبي ﷺ أحاديث صالحة).

٣ - عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه قال: آخر ما تكلم به النبي ﷺ: «أخرجوا يهود أهل الحجاز[١٦] ....

---

(١) المسند: (١/ ٣٢ و٣/ ٣٤٥).
(٢) السنن: (٣/ ٤٢٥). (الموضع المتقدم). (٣) الجامع: (الموضع السابق).
(٤) السنن الكبرى: (٥/ ٢١٠). (٥) الأموال: (١/ ٢٧٥).
(٦) أخبار مكة: (٣/ ٣٨). (رقم ١٧٤٩ ١٧٥٠).
(٧) البحر الزخار: (١/ ٣٨، ٣٤٩). (٨) مشكل الآثار: (١/ ١٢).
(٩) المسند: (٤/ ١٦٥).
(١٠) حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة (رقم ١٥٣).
(١١) الإحسان: (٩/ ٦٩) (رقم ٣٧٥٣). (١٢) العلل: (١/ ٩٦) (رقم ١٣٧).
(١٣) المستدرك: (٤/ ٢٧٤). (١٤) السنن: (٩/ ٢٠٧).
(١٥) البحر الزخار: (١/ ٣٥١).
(١٦) بكسر الحاء. قال الشافعي: (هي مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها) وسمي ذلك لأنه حجز بين تهامة ونجد، وهذا الحاجز هو جبل السراة، ويمتد من اليمن إلى أطراف=

وأهل نَجْران[١] من جزيرة العرب، واعلموا أن شرار الناس الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد».

رواه أحمد[٢] (واللفظ له) والدارمي[٣]، والطيالسي[٤] والحميدي[٥] ومسدد[٦] وابن أبي عمر[٧] وحميد بن زنجويه[٨] والبخاري في التاريخ الكبير[٩] والفاكهي[١٠] وابن أبي عاصم[١١] والبزار[١٢] وأبو يعلى[١٣] والطحاوي[١٤] والشاشي[١٥] وأبو نعيم[١٦] والبيهقي[١٧] وابن عبد البر[١٨] والخطيب البغدادي[١٩] من طرق كلهم عن إبراهيم بن ميمون مولى آل سمرة ثنا سعد بن سمرة بن جندب عن أبيه عن أبي عبيدة قال فذكره.

رواه عن إبراهيم بن ميمون هكذا: يحيى بن سعيد القطان وأبو أحمد الزبيري وسفيان بن عيينة ومحمد بن إسحاق ومحمد بن بشر العبدي وقيس بن الربيع وإسماعيل بن زكريا، وخالفهم وكيع بن الجراح فرواه عن إبراهيم بن ميمون عن إسحاق بن سعد بن سمرة عن أبيه عن أبي عبيدة به.

= الشام. انظر سنن البيهقي: (٩/ ٢٠٩). ومعجم البلدان: (٢/ ٢١٨ ـ ٢٢٠)، والمغانم المطابة في معالم طابة: (ص ١٠٢ ـ ١٠٤).

(١) بالفتح ثم السكون وآخره نون، وهي بلدة في مخاليف اليمن من ناحية مكة، سمي بنجران بن زيدان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر معجم البلدان: (٥/ ٢٦٦ ـ ٢٧٢). وهي المدينة المعروفة الآن جنوب المملكة العربية السعودية.

(٢) المسند: (١/ ١٩٥).

(٣) السنن: (٢/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٤) المسند: (ص ٣١ رقم ٢٢٩).

(٥) المسند: (١/ ٤٦). (رقم ٨٥).

(٦) إتحاف الخيرة المهرة: (ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨) (رقم ٢٦٠) رسالة الغضية.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الأموال: (١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٩) (٤/ ٥٧).

(١٠) أخبار مكة: (٣/ ٣٨ ـ ٣٩) (رقم ١٧٥١).

(١١) الآحاد والمثاني: (١/ ١٨٥) (رقم ٢٣٥، ٢٣٦).

(١٢) البحر الزخار: (١/ ١٨٥) (رقم ٢٣٧).

(١٣) المسند: (١/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠) (رقم ٨٦٩).

(١٤) مشكل الآثار: (٤/ ١٢، ١٣).

(١٥) المسند: (١/ ١٩٨).

(١٦) معرفة الصحابة: (٢/ ٣٤). (رقم ٥٩٦) والحلية (٨/ ٣٨٥).

(١٧) السنن الكبرى: (٩/ ٢٠٨).

(١٨) التمهيد: (١/ ١٧٠ ـ ١٧١).

(١٩) موضح أوهام الجمع والتفريق: (١/ ٣٨٢).

رواه أحمد[١] وابن أبي شيبة[٢] وحميد بن زنجويه (من طريقه)[٣] والبخاري (في التاريخ الكبير)[٤] وابن أبي عاصم[٥] وأبو نعيم[٦]. وروايته وهم، والصواب قول يحيى القطان ومن معه كما قال الدارقطني[٧] ورواية الجماعة أولى وآمن من الغلط، ولا يضر ذلك الإمام وكيعاً، واعتذر له الحافظ ابن حجر بعد أن رجح رواية الجماعة بقوله: (وكأن وكيعاً كنى إبراهيم بأبي إسحاق فوقع في روايته تغيير)[٨].

وما ذكره الحافظ واقع عند البخاري؛ حيث قال: وكيع عن إبراهيم بن ميمون أبو إسحاق حجازي مولى آل سمرة عن إسحاق بن سعد[٩] وأيد الحافظ قوله بأنه لم ير لإسحاق بن سعد ترجمة.

والحديث إسناده صحيح.

إبراهيم بن ميمون هو أبو إسحاق الحَنَّاط النَخّاس[١٠].

قال ابن معين: (ثقة)[١١]، وقال أبو حاتم: (محله الصدق)[١٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣].

وسعد بن سمرة هو ابن جندب الفزاري.

قال النسائي في التمييز: (ثقة).

---

(١) المسند: (١/ ١٩٦).
(٢) المصنف: ٦/ ٤٦٨ (رقم ٣٢٩٩١).
(٣) الأموال: (١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).
(٤) (٤/ ٥٧).
(٥) الآحاد والمثاني: (١/ ١٨٤، ١٨٥). (رقم ٢٣٤، ٢٣٧).
(٦) الحلية: (٨/ ٣٧٢).
(٧) العلل: (٤/ ٣٣٩ ـ ٤٤٠).
(٨) تعجيل المنفعة: (ص ٢٤).
(٩) التاريخ الكبير: (٤/ ٥٧).
(١٠) (الحناط) بمهملة ونون. (والنخاس) بنون وخاء معجمة. هكذا ضبطه ابن حجر في تعجيل المنفعة (ص ١٩) ووقع في المصادر (الخياط) بالياء المثناة من تحت و(النحاس) بالنون وبالحاء المهملة.
(١١) التاريخ للدوري: (٢/ ١٤) والجرح والتعديل: (٢/ ١٣٥)، وتاريخ أسماء الثقات: (رقم ٥٨).
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) (٦/ ١٦)، وانظر التاريخ الكبير: (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦). وتعجيل المنفعة: (ص ١٩).

وذكره ابن حبان في الثقات على ما ذكره الحسيني.

ولم يقف عليه ابن حجر في الثقات، وهو غير موجود في النسخة المطبوعة، وترجم له البخاري دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً[١] وسمرة بن جندب صحابي، فهو من رواية صحابي عن صحابي؛ فالإسناد بذلك صحيح والله أعلم.

وقال البزار بعد إخراجه له: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي عبيدة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

وقال الهيثمي: (رواه البزار ورجاله ثقات)[٢].

وفي موضع آخر: (رواه أحمد بإسنادين، ورجال طريقين منهما ثقات متصل إسنادهما)[٣].

وقال الألباني: (وهذا إسناد حسن أو صحيح، رجاله ثقات كلهم إلا أن سعد بن سمرة لم يذكروا له راوياً غير إبراهيم بن ميمون)[٤].

ملحوظة:

وقع في مصنف ابن أبي شيبة ومشكل الآثار سعيد بن سمرة بدل سعد وهو تحريف، ومثل ذلك ما وقع في الحلية في الموضع الأول (سعيد بن خمرة بن جندب) وهو تحريف لا يخفى أيضاً.

٤ ـ عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أخرجوا اليهود من جزيرة العرب».

رواه الطبراني[٥] حدثنا زكريا بن الساجي ثنا بندار (ح) وحدثنا محمد بن صالح النرسي ثنا محمد بن المثنى قالا: ثنا وهب بن جرير ثنا أبي عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي سلمة عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ فذكرته.

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٤/٥٧) وتعجيل المنفعة: (ص ١٠١).
(٢) مجمع الزوائد: (٢/٢٨). (٣) المصدر نفسه: (٥/٣٢٥).
(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١١٣٢).
(٥) المعجم الكبير: ٢٣/٢٦٥ (رقم ٥٦٠).

وهذا إسناد حسن، رجاله ثقات غير يحيى بن أيوب الغافقي المصري؛ ففيه كلام لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، إلا ما ظهر فيه خطؤه، وقال فيه ابن يونس: (كان أحد طلابي العلم بالآفاق، وحدث عنه الغرباء أحاديث ليست عند أهل مصر، قال: أحاديث جرير بن حازم عن يحيى بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة).

وقد وثقه جماعة وتكلم في حفظه آخرون. وقد استشهد بحديثه البخاري واحتج به مسلم وبقية الستة[١].

وقال ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ)[٢].

وهذا الحديث من حديث الغرباء عنه.

وفي الإسناد يزيد بن أبي حبيب، وهو من الثقات إلا أني لم أر من نص على روايته عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، وروايته عنه ممكنة فإن أبا سلمة توفي سنة (٩٤) أو (١٠٤) على قولين.

وولد يزيد بن أبي حبيب سنة (٥٣) وتوفي سنة (١٢٨)[٣].

والخلاصة: أن الحديث حسن، ويشهد له أيضاً أحاديث الباب.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني من طريقين رجال أحدهما رجال الصحيح)[٤].

٥ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان آخر ما عهد رسول الله أن قال: «لا يترك بجزيرة العرب دينان».

رواه ابن إسحاق[٥] ومن طريقه أحمد[٦] والطبراني[٧] قال: حدثني صالح بن كيسان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة قالت فذكرته. وقال الطبراني: (لم يروه عن صالح إلا محمد).

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣). وتهذيب التهذيب: (١١/ ١٨٦ ـ ١٨٨). وهدي الساري (ص ٤٥٠ ـ ٤٥١).
(٢) التقريب: (رقم ٧٥١١).
(٣) انظر تهذيب التهذيب: (١٢/ ١١٦ و١١/ ٣١٩).
(٤) مجمع الزوائد: (٥/ ٣٢٥).
(٥) سيرة ابن هشام: (٢/ ٦٦٥).
(٦) المسند: (٦/ ٢٧٥).
(٧) المعجم الأوسط: (٢/ ٤١ ـ ٤٢) (رقم ١٠٧٠).

هكذ رواه عن ابن إسحاق إبراهيم بن سعد الزهري ومحمد بن سلمة الحراني، ونقله ابن هشام صاحب السيرة من كتاب ابن إسحاق.

وخالفهم معمر بن راشد وعبد الله بن نمير، فروياه عن ابن إسحاق به عن عبيد الله بن عبد الله مرسلاً دون ذكر عائشة.

رواه ابن سعد(١). إلا أن رواية معمر من طريق محمد بن عمر الواقدي عنه، وهو (متروك)(٢).

والظاهر أن رواية إبراهيم ومن معه أرجح من رواية ابن نمير لما يلي:

١ - لأن الرواية كذلك في كتاب ابن إسحاق، كما نقلها ابن هشام.

٢ - أن إبراهيم بن سعد بلدي ابن إسحاق، وأكثر من الرواية عنه، فهو من المختصين به، قال إبراهيم بن حمزة: (كان عند إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق نحو من سبعة عشر ألف حديث في الأحكام سوى المغازي)(٣).

٣ - لم ينفرد إبراهيم بن سعد بذلك، بل تابعه أحد الثقات، وهو محمد بن سلمة الحراني(٤)، فرواية اثنين مع ما ذكرنا أرجح من رواية واحد.

وخلاصة القول أن الصواب كونه من حديث عائشة مرفوعاً، وهو حسن لحال ابن إسحاق(٥) وقد صرح بالتحديث، فأمنا بذلك تدليسه، وبقية رجاله ثقات، وللحديث شواهد، وصححه الدارقطني(٦)، ولعل ذلك لشواهده، والله أعلم.

وقال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني في الأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع)(٧).

٦ - عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال في مرضه الذي توفي فيه: «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب».

---

(١) الطبقات: (٢/ ٢٥٤). (٢) التقريب: (رقم ٦١٧٥).
(٣) تهذيب التهذيب: (١/ ١٢٢).
(٤) المصدر نفسه: (٩/ ١٩٣ - ١٩٤). والتقريب: (رقم ٥٩٢٢).
(٥) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٦٨ - ٤٧٧)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٣٨ - ٤٦).
(٦) نصب الراية: (٤/ ٤٥٤). نقلاً عن العلل.
(٧) مجمع الزوائد: (٥/ ٣٢٥).

رواه إسحاق بن راهويه في مسنده[١] واللفظ له والدارقطني[٢] والبيهقي[٣]، كلهم من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً. وفي البيهقي قصة مطولة في معاملة الرسول ﷺ ليهود خيبر في أرضهم، وإجلاء عمر لهم بعد ذلك، وأشار الزيلعي إلى أن رواية إسحاق فيها قصة، فلعلها هي، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف صالح بن أبي الأخضر اليمامي، حيث تواردت أقوال النقاد في تضعيفه، وبخاصة عن الزهري[٤].

ورواه الفاكهي[٥] من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني عن مالك بن أنس عن الزهري به بلفظ: «**قاتل الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يجتمع دينان في جزيرة العرب**». وإسناده ضعيف؛ إسحاق بن إبراهيم الحنيني قال ابن حجر: (ضعيف)[٦].

وقد رواه عن إسحاق: علي بن زيد الفرائضي شيخ الفاكهي.

قال فيه ابن يونس: (تكلموا فيه) وقال مسلمة بن قاسم: (ثقة)[٧]، وكلام ابن يونس لا يعارض بكلام مسلمة؛ لأن مسلمة نفسه متكلم فيه[٨].

ثم إن فيه علة أخرى، وهي أن الثقات من أصحاب مالك رووا الحديث عنه (الجزء الأول منه) إلى قوله: «**مساجد**» دون القسم الثاني منه، وهو حديثنا هذا، وقد أشار إلى تفرد إسحاق الحنيني به عن مالك الإمام الدارقطني أثناء كلامه عن اختلاف الرواة في حديث: «**قاتل الله اليهود...**» الحديث. وهو حديث مشهور مخرج في الصحيحين وغيرهما[٩]. وفي الحديث اختلاف آخر،

---

(١) انظر نصب الراية: (٤/ ٤٥٤). ولم أجده في الجزء المطبوع من مسند إسحاق.

(٢) العلل: (٧/ ٢٩). (٣) السنن: (٦/ ١١٥).

(٤) انظر: ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٨٨). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٣٨٠ ـ ٣٨٢).

(٥) أخبار مكة: (٣/ ٤٤) رقم ١٧٦٢).

(٦) التقريب: (رقم ٣٣٧). والحنيني: بضم المهملة ونونين مصغرة. كما في المصدر نفسه.

(٧) انظر تاريخ بغداد: (١١/ ٤٢٧). ولسان الميزان: (٤/ ٢٣٠).

(٨) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ١١٢). ولسان الميزان: (٦/ ٣٥ ـ ٣٦).

(٩) انظر العلل للدارقطني: (٧/ ٢٩٦ ـ ٢٩٩) (رقم ١٣٦٥).

حيث رواه معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن النبي مرسلاً بلفظ: «**لا يجتمع بأرض العرب أو قال بأرض الحجاز دينان**» وفيه تتمة في إجلاء عمر لليهود.

رواه عبد الرزاق[١] ومن طريقه الدارقطني[٢] عن معمر.

وخالف معمراً مالك، فرواه عن ابن شهاب عن النبي ﷺ مرسلاً.

رواه في الموطأ كذلك[٣] ومن طريقه البيهقي[٤].

ولعل رواية مالك هي الصواب؛ لأنه رحمه الله مقدم في روايته عن الزهري على معمر وغيره، نص على ذلك غير واحد من الأئمة[٥].

ويمكن أن يكون مالك أسقط ابن المسيب على عادته في الاختصار.

قال ابن حبان: (وهذه كانت عادة لمالك يرفع في الأحايين الأخبار، ويوقفها مراراً، ويرسلها مرة، ويسندها أخرى على حسب نشاطه، فالحكم أبداً لمن رفع عنه، وأسند بعد أن يكون ثقة...) إلخ[٦].

والخلاصة: أن الحديث غير محفوظ من حديث أبي هريرة.

والصواب فيه عن ابن المسيب مرسلاً، أو عن ابن شهاب مرسلاً كذلك. والله أعلم، وهذا المرسل معتضد بالأحاديث الواردة في الباب.

٧ ـ عن إسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول: كان من آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ أن قال: «قاتل الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يَبْقَيَن دينان بأرض العرب».

رواه مالك[٧] ومن طريقه: عبد الرزاق[٨] وابن سعد[٩] والبيهقي[١٠] عن إسماعيل بن أبي حكيم به.

---

(١) المصنف: (٦/ ٥٣) (رقم ٩٩٨٤) و(١٠/ ٣٥٩) (رقم ١٩٣٦٧).
(٢) العلل: (٧/ ٢٩٠ ـ ٢٩١). (٣) (٢/ ٦٨٠).
(٤) السنن الكبرى: (٩/ ٢٠٨).
(٥) انظر تهذيب التهذيب: (١٠/ ٥ ـ ٩).
(٦) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: (١١/ ٥٩١ ـ ٥٩٢).
(٧) الموطأ: (٢/ ٦٨٠).
(٨) المصنف: (٦/ ٥٤) (رقم ٩٩٨٧) و(١٠/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠) (رقم ١٩٣٦٨).
(٩) الطبقات: (٢/ ٢٤٠، ٢٥٤). (١٠) السنن الكبرى: (٩/ ٢٠٨).

وعند ابن سعد من طريق يحيى بن سعيد القطان أيضاً عن إسماعيل (الموضع الأول).

وعمر بن عبد العزيز هو: الخليفة المشهور، والإسناد إليه صحيح، وإسماعيل بن أبي حكيم هو: القرشي مولاهم المدني (ثقة)[١]. وبذلك يكون هذا المرسل حسناً لاعتضاده بأحاديث الباب. والله أعلم.

وأما الجزء الأول من الحديث فمخرج في الصحيحين وغيره عن عدة من الصحابة.

٨ ـ عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «لئن عشت إن شاء الله لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حتى لا يبقى فيها إلا مسلم».

رواه ابن أبي الجعد[٢] أنا المبارك عن الحسن قال. فذكره.

والحسن هو ابن أبي الحسن البصري التابعي المشهور.

والإسناد إليه ضعيف؛ لأن المبارك هو ابن فضالة فيه ضعف من جهة حفظه مع صدقه، وكان يدلس ويسوي، وهناك من وثقه إذا صرح بالتحديث[٣]، وقد عنعن هنا، والحديث حسن لاعتضاده بأحاديث الباب.

٩ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن بقيت لأخرجن المشركين من جزيرة العرب» فلما ولي عمر أخرجهم.

رواه ابن أبي شيبة[٤] من طريق حجاج، ورواه أبو عبيد[٥] وأحمد بن منيع[٦] من طريق حماد بن سلمة، ورواه الفاكهي[٧] من طريق ابن جريج، ثلاثتهم عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. واللفظ لابن

---

(١) التقريب: (رقم ٤٣٥).
(٢) المسند، ويسمى (الجعديات): (٢/١١٢٦ ـ ١١٢٧).
(٣) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٢). وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٢٨ ـ ٣١). والتقريب: (رقم ٦٤٦٤) وتعريف أهل التقديس: (ص ١٠٤). وفضالة: بفتح الفاء وتخفيف المعجمة. كما في التقريب.
(٤) المصنف: (٦/ ٤٦٨). (رقم ٣٢٩٩٥). (٥) الأموال: (ص ١٢٨) (رقم ٢٧١).
(٦) إتحاف الخيرة المهرة: (ص ٤٢٩) (رقم ٢٦١) من رسالة عبد الكريم الغضية.
(٧) أخبار مكة: (٣/ ٣٧).

أبي شيبة ولفظ أحمد بن منيع: أن رسول الله أمر بإخراج اليهود من جزيرة العرب.

ولفظ الفاكهي: **«لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أترك إلا مسلماً»**.

ورواه أبو عبيد[١] من طريق حجاج عن حماد بن سلمة به.

وحجاج هو ابن أرْطاة (صدوق كثير الخطأ والتدليس)[٢] وأبو الزبير هو: محمد بن مسلم (صدوق إلا أنه يدلس)[٣]، فالإسناد ضعيف لعنعنة أبي الزبير، والمحفوظ كونه من رواية أبي الزبير عن جابر عن عمر مرفوعاً. رواه كذلك ابن جريج والثوري والزهري، وابن لهيعة، فروايتهم أرجح، وقد تقدم تخريج حديث عمر[٤]، والصحيح من رواية ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر عن عمر. هكذا رواه الثقات من أصحابه، ورواية الفاكهي هنا من طريق أبي عاصم النبيل عنه، إلا أن في الطريق إليه علي بن حرب الموصلي (صدوق فاضل)[٥].

فلا يقوى على مخالفة من هو أوثق منه. والله أعلم.

❁ ❁ ❁

---

(١) الأموال: (ص ١٢٧) (رقم ٢٧٠).
(٢) التقريب: (رقم ١١١٩).
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٦٢٩١).
(٤) انظر الحديث (رقم ٢)
(٥) المصدر السابق: (رقم ٤٧٠١).

المبحث الثاني

ما جاء في تطهير جزيرة العرب من الشرك ويأس الشيطان من عبادته فيها

١٠ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن الشيطان قد أيس**[١] **أن يعبده المصلون في جزيرة العرب، ولكن في التحريش**[٢] **بينهم**».

رواه مسلم[٣] والترمذي[٤] وأحمد[٥] وأبو نعيم[٦] والبيهقي[٧] والبغوي[٨] من طرق كلهم عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: فذكره. واللفظ لمسلم، ولم يذكر أحد قوله: «**في جزيرة العرب**» غير مسلم.

وفي رواية أبي نعيم: «**بأرضكم هذه**» وأبو سفيان هو: طلحة بن نافع.

ورواه أحمد[٩] ويعقوب الفسوي[١٠] وابن أبي عاصم[١١] وأبو يعلى[١٢] والطبراني[١٣] وقوام السنة الأصبهاني[١٤] من طريق ماعز التميمي عن جابر به دون قوله: «**في جزيرة العرب**».

---

(١) أيس فعل ماض ومضارعه: آيس لغة من يئست منه أيأس يأساً، ومصدرهما واحد، وقيل إنه مقلوب عن يئست ومعناه القنوط، وقيل نقيض الرجاء. انظر لسان العرب: (٦/ ١٩، ٢٥٩). مادتي (أيس ويئس).

(٢) حملهم على الفتن والحروب. النهاية: (١/ ٣٦٨).

(٣) الصحيح: (٤/ ٢١٦٦) صفات المنافقين، باب تحريش الشيطان وبعث سراياه.

(٤) الجامع: (٤/ ٣٣٠)، البر والصلة، باب ما جاء في التباغض.

(٥) المسند: (٣/ ٣١٣). (٦) الحلية: (٨/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٧) دلائل النبوة: (٦/ ٣٦٣). (٨) شرح السنة: (١٣/ ١٠٣).

(٩) المسند: (٣/ ٣٥٤). (١٠) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٣٣٢).

(١١) السنة: (١/ ١٠) (رقم ٨).

(١٢) المسند: (٢/ ٤١٣ ـ ٤١٤) (رقم ٢٠٩١). (١٣) مسند الشاميين: (٢/ ١١٢ ـ ١١٣).

(١٤) الحجة في بيان المحجة: (١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).

وماعز التميمي ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (غير معروف)[١] فهو إذاً في حيز المجهول.

ورواه أحمد[٢] وأبو يعلى[٣] وابن حبان[٤] والبيهقي[٥] من طريق سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر به دون قوله: «**في جزيرة العرب**» وأبو الزبير محمد بن مسلم مدلس وقد عنعن، إلا أنه صرح بالتحديث في رواية لأحمد[٦] من طريق ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله فذكره موقوفاً دون قوله: «**في جزيرة العرب**» ويرى الألباني أنه في حكم المرفوع، دون أن يعقد مقارنة للترجيح بين رواية الثوري ورواية ابن جريج[٧].

ورواه ابن خزيمة[٨] من طريق سليمان بن قيس قال: سألت جابر بن عبد الله عن الموجبتين فذكر حديثاً، ثم قال: وقال جابر: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن الشيطان قد يئس أن يعبده المصلون أبداً، ولكن في التحريش بينهم، وقد رضي بذلك**». وقال: (في القلب من هذا الإسناد بهذه اللفظة)، يريد باللفظة حديثاً ذكره قبل هذا الحديث بدليل سياق الباب.

وسليمان بن قيس هو اليَشكري (ثقة)[٩] وفي الإسناد إليه من في حفظه شيء.

وهذه الأسانيد تزيد الحديث قوة؛ لأنه سبق أنه مخرج في صحيح مسلم وذلك كاف في صحته. والله أعلم.

١١ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان قد يئس أن تعبد الأصنام في أرض العرب، ولكنه سيرضى منكم بدون ذلك بالمُحقَّرات...»[١٠] الحديث.

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ٣٩١) وتعجيل المنفعة (ص ٢٥٢ رقم ٩٩٠) ولم أر له ذكراً في نسخة الثقات المطبوع، بل ذكره ابن حجر.
(٢) المسند: (٣/ ٣٦٦). (٣) المسند: (٢/ ٤٣١).
(٤) الإحسان: (١٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) (رقم ٥٩٢٤١).
(٥) دلائل النبوة: (٦/ ٣٦٣). (٦) المسند: (٣/ ٣٨٤).
(٧) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (٤/ ١٤٠ ـ ١٤١) (رقم ١٦٠٨).
(٨) التوحيد: (٢/ ٨٥٦) (رقم ٥٧٢).
(٩) التقريب: (رقم ٢٦٠١). واليَشكري: بفتح التحتانية بعدها معجمة. كما في المصدر نفسه.
(١٠) المراد بذلك الصغائر. انظر لسان العرب: (٤/ ٢٠٧). مادة: (حقر).

رواه الحميدي[١] وأبو يعلى[٢] والحاكم[٣] والبيهقي[٤] من طرق كلهم عن إبراهيم الهجري أبي إسحاق أنه سمع أبا الأحوص يقول: سمعت عبد الله بن مسعود يقول... فذكره. واللفظ لأبي يعلى، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي. وإبراهيم الهجري هو: إبراهيم بن مسلم العَبْدي أبو إسحاق الكوفي الهَجَري[٥] ضعيف.

إلا أن ابن حجر يرى أن رواية ابن عيينة عنه صحيحة، لأنه ذكر قصة عن ابن عيينة قال: (أتيت إبراهيم الهجري فدفع إلي عامة حديثه، فرحمت الشيخ فأصلحت له كتابه، فقلت: هذا عن عبد الله وهذا عن النبي ﷺ وهذا عن عمر). قال ابن حجر: (القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح؛ لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينة ذكر أنه ميز حديث عبد الله من حديث النبي ﷺ والله أعلم)[٦]؛ ولم يشر في التقريب إلى ذلك بل قال: (لين الحديث، رفع موقوفات)[٧].

والقصة المذكورة رواها ابن عدي[٨] إلا أن شيخ ابن عدي متكلم فيه وهو أحمد بن الحسين أبو الحسن الصوفي الصغير.

قال ابن المنادي: (كتبت عنه على معرفة بلينه، والذين تركوه أحمد وأكثر[٩]).

وقال الذهبي: (وثقه الحاكم وغيره، ولينه بعضهم[١٠]).

وقال في الميزان: (ثقة إن شاء الله[١١]).

---

(١) المسند: (١/ ٥٤).
(٢) المسند: (٥/ ٦٩) (رقم ٥١٠٠).
(٣) المستدرك: (٢/ ٢٧).
(٤) شعب الإيمان: (٥/ ٤٥٥ و٦/ ٥١). والآداب: (ص ٥١٢ ـ ٥١٣ رقم ١١٥٩). والبعث والنشور (رقم ٣٥٥ و٣٥٦).
(٥) بفتح الهاء والجيم. كما في التقريب.
(٦) تهذيب التهذيب: (١/ ١٦٤ ـ ١٦٦).
(٧) التقريب: (رقم ٢٥٢).
(٨) الكامل: (١/ ٢١٢).
(٩) تاريخ بغداد: (٤/ ٩٨ ـ ٩٩). وقال فيه: (كتب عنه) دون تاء الضمير، وأثبتها من لسان الميزان: (١/ ١٥٥).
(١٠) سير أعلام النبلاء: (١٤/ ١٥٣ ـ ١٥٤).
(١١) (١/ ٩٢ ـ ٩٣).

وأرجو أن يكون قد حفظ هذه القصة فإنها مما يمكن حفظه، ويشهد لذلك ما رواه يعقوب الفسوي[١] قال: حدثنا أبو بكر يعني الحميدي قال: قال سفيان: كان الهجري رفّاعاً، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث، فلما حدث بحديث: «**أن يعبد الأصنام**» وقلت: أمّا هذا فنعم، وقلت له: لا ترفع هذه الأحاديث. فأفادت هذه القصة أمرين:

١ ـ أن حديثنا هذا مما حفظه الهجري.

٢ ـ أن ابن عيينة كان يميز حديث الهجري.

فبذلك يمكن أن نستثني رواية ابن عيينة عنه بأنها قوية، ويصبح هذا الحديث جيداً والله أعلم. ويشهد له حديث جابر وغيره، وأما نصحه للهجري بعدم رفع الأحاديث، وكذا إصلاحه لكتابه في القصة الأولى، فلا يعني ذلك قبول حديثه مطلقاً؛ لأنه لا يعلم أنه التزم بذلك، أو أن فلاناً من الرواة مثلاً روى عنه بعد الإصلاح أو قبله.

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى وفيه إبراهيم بن مسلم الهجري وهو ضعيف[٢])، وذكر الألباني أن سنده ضعيف[٣].

وقد روى الحديث دون محل الشاهد منه هنا أحمد[٤] والطبراني[٥] وغيرهما.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

١٢ ـ عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «إن الشيطان قد يئس أن يعبد بأرضكم هذه، ولكنه قد رضي منكم بما تَحقِرُون».

رواه أحمد[٧] والبزار[٨] من طريق أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: فذكره.

(١) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٧١١).
(٢) مجمع الزوائد: (١٠/ ١٨٩).
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٤٧٢).
(٤) المسند: (١/ ٤٠٢).
(٥) المعجم الكبير: (١٠/ ٢٦١).
(٦) (رقم ١٨٠).
(٧) المسند: (٢/ ٣٦٨).
(٨) كشف الأستار: (٣/ ٣٢٢).

وقال البزار: (قد رواه أبو إسحاق هكذا، ورواه غيره عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة أو أبي سعيد).

وإسناده صحيح، والأعمش وإن كان مدلساً فإنه هنا من روايته عن أبي صالح ذكوان السمان، وقد قال الذهبي: (وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يدري به، فمتى قال حدثنا فلا كلام، ومتى قال عن، تطرق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان؛ فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال)[١].

وخالف أبا إسحاق الفزاري: أبو حمزة محمد بن ميمون السُّكري، فرواه عن الأعمش به، إلا أنه قال: عن أبي هريرة وأبي سعيد بالعطف.

رواه البيهقي[٢] وإسناده إلى أبي حمزة صحيح.

ورواه سفيان الثوري عن الأعمش واختلف عليه.

فرواه عنه مصعب بن ماهان بمثل رواية أبي إسحاق الفزاري المتقدمة.

رواه أبو نعيم[٣].

وخالفه أبو حذيفة موسى بن مسعود النّهْدي، فرواه عنه عن الأعمش به، إلا أنه قال: عن أبي هريرة أو أبي سعيد على الشك.

رواه أبو نعيم[٤].

وكلا الرجلين مصعب وأبي حذيفة متكلم فيهما.

قال ابن حجر في الأول: (صدوق عابد كثير الخطأ[٥]).

وقال في الثاني: (صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف[٦]).

وفي الطريق إلى أبي حذيفة: أحمد بن القاسم بن الريان شيخ أبي نعيم (ضعيف[٧]) وإن كان لا بد من ترجيح فإن رواية مصعب أرجح؛ لأن الطريق الأخرى أضعف، وإلا فالخطأ من مصعب وأبي حذيفة، وتبقى رواية سفيان بحاجة إلى مرجح.

---

(١) ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٢٤).
(٢) شعب الإيمان: (٥/ ٤٥٥).
(٣) الحلية: (٧/ ٨٦).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) التقريب: (رقم ٦٦٩٤).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٧٠١٠).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٢٨). ولسان الميزان: (١/ ٢٤٦).

وأما روايتا أبي إسحاق الفزاري وأبي حمزة السكري فقد تقدم أن الإسناد إليهما صحيح، إلا أن أبا إسحاق أوثق وأرجح من أبي حمزة، كما يظهر ذلك بأدنى تأمل من خلال ترجمتيهما[١].

وهذا الاختلاف لا يضر في صحة الحديث؛ لأن غاية ما في الأمر أن الحديث عن أبي هريرة أو عن أبي سعيد أو عنهما معاً، وكلاهما صحابي، وقد أعله أبو حاتم بأمر آخر، حيث سأله ابنه قائلاً: (سألت أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح عن أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ قال: «**إن الشيطان...**» فذكره.

وعن أبي إسحاق الفزاري عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بنحوه. قال أبي: أحد هذين باطل[٢]).

هكذا قال ـ رحمه الله ـ ولم يدلل على ما قال، وليس بمانع أن يكون الحديثان محفوظين عند الأعمش عنهما معاً، فإنه إمام، فيمكن أن يروي الحديث من طريقين أو ثلاثة وعن صحابة متعددين[٣]. وأبو إسحاق الفزاري إمام أيضاً، وقد توبع في الروايتين معاً، ويظهر أن الإمام أبا حاتم يقصد أن أحد الإسنادين كاملين باطل، وعليه يتوجه ما ذكر، فإن حديث جابر رواه جماعة من الحفاظ عن الأعمش كما تقدم[٤]. وإن كنت لم أقف عليه من رواية أبي إسحاق الفزاري، وإن قصد الإمام أبو حاتم أن المسيب بن واضح أخطأ في روايته عن أبي إسحاق الفزاري للحديثين معاً فإنه ممكن؛ لأن المسيب ضعيف من جهة حفظه[٥]. والخلاصة أن الحديث صحيح، وما ذكر من الاختلاف فيه غير مؤثر كما تقدم، ويشهد له أحاديث الباب والله أعلم.

---

(١) انظر مثلاً تهذيب التهذيب: (١/ ١٥١ و٩/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧).

(٢) علل الحديث: (٢/ ٢٨٤).

(٣) انظر الإشارة إلى ذلك في كتاب شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ١٤١)، وكتاب النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٧٨٢ ـ ٧٨٣).

(٤) انظر حديث جابر: (رقم ١٠).

(٥) راجع ترجمته في ميزان الاعتدال: (٤/ ١١٦ ـ ١١٧). ولسان الميزان: (٦/ ٤٠ ـ ٤١).

وقال الهيثمي: (رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح[١]).

وقال الألباني: (وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين[٢]).

١٣، ١٤ ـ عن شهر بن حوشب أنه سمع عبد الرحمٰن بن غَنْم، قال: لما دخلنا مسجد الجابية أنا وأبو الدرداء لقينا عبادة بن الصامت فذكر قصة وحواراً مع شداد بن أوس، وفيها تبادل أحاديث بينهم، ومنها: فقال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء: اللهم غُفْراً، أو لم يكن رسول الله ﷺ قد حدثنا: «أن الشيطان قد أيس أن يعبد في جزيرة العرب».

رواه أحمد[٣] وأبو نعيم[٤] وابن عساكر[٥] من طريق عبد الحميد بن بَهْرام عن شهر بن حوشب[٦] أنه سمع عبد الرحمٰن بن غَنْم[٧] يقول لما دخلنا مسجد الجابية... فذكره.

ولم يصرح شهر عند أحمد بالسماع.

وإسناده ضعيف، لحال شهر بن حوشب، وهو مختلف فيه، فوثقه أحمد وأثنى عليه، ووثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان، وقوى أمره البخاري وأبو زرعة.

وتكلم فيه شعبة وابن عون وموسى بن هارون وأبو حاتم والساجي والنسائي وابن عدي وابن حبان والبيهقي وغيرهم[٨]، وسبب كلامهم فيه كثرة منكراته، وروايته للأحاديث الطوال العجائب التي لم يتابع عليها، وضعف ابن القطان الفاسي ما رمي به من سرقة وسماعٍ للغناء، فقال: (لم أسمع لمضعفه حجة، وما ذكروا من تزييه بزي الجند، وسماعه للغناء بالآلات، وقذفه بأخذ

---

(١) مجمع الزوائد: (١٠/ ٥٤). وعزاه لأحمد في موطن آخر دون تعليق: (٣/ ٢٨٥).
(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٤٧٢).
(٣) المسند: (٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦). (٤) الحلية: (١/ ٢٦٩).
(٥) تاريخ دمشق: (٨/ ق ٨٥٤ ـ ٨٥٥).
(٦) بمفتوحة واو، وفتح شين معجمة فموحدة. المغني في ضبط الأسماء (ص ٨٣ ـ ٨٤).
(٧) بفتح معجمة وسكون نون. المصدر نفسه: (ص ١٩١).
(٨) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٣٦٩ ـ ٣٧٢).

الخريطة، فإما لا يصح، أو هو خارج على مخرج لا يضره، وشر ما قيل فيه أنه يروي منكرات عن ثقات، وهذا إذا كثر منه سقطت الثقة به)[١].

وقال الذهبي فيما رمي به من سرقة بيت المال: (إسنادها منقطع، ولعلها وقعت وتاب منها، أو أخذها متأولاً أن له في بيت مال المسلمين حقاً نسأل الله الصفح).

فأما رواية يحيى القطان عن عبادة بن منصور قال: (حججت مع شهر بن حوشب فسرق عيبتي فما أدري ما أقول)[٢].

فيمكن أن يقال إنها دعوى من خصم، لم تقم البينة على ذلك، أو توهم عبادة ذلك والله أعلم.

وقد رجّح الذهبي الاحتجاج به، فأشار بعلامة (صح) في الميزان.

وقال في السير: (الرجل غير مدفوع عن صدق وعلم، والاحتجاج به مترجح)[٣].

وقال ابن حجر: (صدوق كثير الإرسال والأوهام[٤])، وما ذكره ابن حجر لعله الأقرب للصواب.

وأما عبد الحميد بن بهرام فصدوق، ووثقه أكثر من واحد، وعاب عليه البعض إكثاره عن شهر، وصحح البعض حديثه عن شهر، ويظهر من كلامهم أنه كان ضابطاً لصحيفته عن شهر إلا أن ما استنكر منها فإن الحمل فيها على شهر كما قال الخطيب[٥].

ورواه البزار[٦] من طريق عبد الحميد بن بهرام أيضاً به عن أبي الدرداء فقط، دون ذكر عبادة، مقتصراً على هذا الحديث فقط.

وقال: (قد روي من غير طريق عن أبي الدرداء).

وقال الهيثمي في حديث عبادة وأبي الدرداء: (رواه الطبراني وإسناده حسن).

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) سير أعلام النبلاء: (٤/ ٣٧٥).
(٣) المصدر نفسه: (آخر الترجمة).
(٤) التقريب: (رقم ٢٨٣٠).
(٥) انظر تهذيب التهذيب: (٦/ ١٠٩ ـ ١١١).
(٦) كشف الأستار: (٣/ ٣٢٢).

وقال في حديث أبي الدرداء وحده: (رواه البزار وإسناده حسن)[١].

وعزى المتقي الهندي حديث عبادة إلى الطبراني في الكبير وسعيد بن منصور والحديثين معاً إلى الطبراني[٢] والمطبوع من المعجم ليس فيه مسنداهما، ولا يوجد الحديث فيما طبع من سنن سعيد.

والحديث وإن كان ضعيفاً فإنه حسن بشواهده الواردة في الباب. والله أعلم.

١٥ ـ عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قلنا: يا رسول الله ﷺ والذي بعثك بالحق، إنه ليَعرض في صدري الشيء لأن أكون حُمَمَة[٣] أحب إلي من أن أتكلم به، فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله، إن الشيطان قد أيس من أن يعبد بأرضي هذه، ولكنه قد رضي بالمحقَّرَات من أعمالكم».

رواه الطبراني[٤] حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا عمر بن ذرّ قال: سمعت أبي يذكر عن معاذ بن جبل قال: . . . فذكره.

وإسناده منقطع لأن ذَرَّ بن عبد الله الهمداني لم يدرك معاذاً؛ لأن وفاة معاذ قديمة عام (١٨)[٥]، وذرٌ لم ينص أحد أنه سمع من الصحابة، بل نفى الإمام أحمد سماعه من عبد الرحمٰن بن أبزى، وهو من صغار الصحابة على الراجح[٦] وعده ابن حجر من الطبقة السادسة[٧]، وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

---

(١) مجمع الزوائد: (١٠/٥٣، ٥٤). ويظهر أن الحديث في الطبراني من طريق شهر لأن من عادة الهيثمي تحسين حديث شهر.

(٢) كنز العمال: (١٢/٣٠٥، ٣٠٦) (رقم ٣٥١٣٦، ٣٥١٣٩).

(٣) بضم الحاء المهملة وفتح الميمين المفخمة. انظر القاموس المحيط (ص ١٤١٨) مادة (حُمَّ).

(٤) المعجم الكبير: (٢٠/١٧٢ ـ ١٧٣). (رقم ٣٦٧).

(٥) انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/٤٢٦ ـ ٤٢٧).

(٦) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٠٩) وترجمة عبد الرحمٰن في الإصابة: (٢/٣٣٨ ـ ٣٨٩).

(٧) التقريب: (رقم ٥٩٠١) وتفصيل الطبقات في مقدمة الكتاب.

ورواه البيهقي[١] من طريق ابن أبي طالب قال: قال أبو نصر ـ يعني عبد الوهاب ـ: سئل الكلبي وأنا شاهد عن قول الله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ . . .﴾[٢] الآية. فقال: نا أبو صالح عن عبد الرحمٰن بن غَنْم، أنه كان في مسجد دمشق مع نفر من أصحاب النبي ﷺ، فيهم معاذ بن جبل، فقال عبد الرحمٰن: «يا أيها الناس إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الخفي» فقال معاذ بن جبل: اللهم غفراً أو ما سمعت رسول الله يقول حين ودعنا: «**إن الشيطان قد أيس أن يعبد في جزيرتكم هذه، ولكن يطاع فيما تحتقرون من أعمالكم**».

ثم ذكر حواراً بين عبد الرحمٰن ومعاذ.

وهذا الإسناد ضعيف جداً، لأن فيه محمد بن السائب الكلبي: (متهم بالكذب ورمي بالرفض[٣]) وفي بعض رجال الإسناد مقال، لم أشتغل بهم لعدم الحاجة، ومما يدل على أن الإسناد هالك أن شهر بن حوشب رواه عن عبد الرحمٰن بن غنم عن عبادة بن الصامت وأبي الدرداء كما تقدم[٤] وشهر وإن كان فيه كلام فإنه لا يقارن بالكلبي.

والخلاصة أن الحديث من الطريق الأول ضعيف لانقطاعه، لكن يشهد له أحاديث الباب الصالحة، فيصبح حسناً لغيره.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وهو من رواية ذر بن عبد الله عن معاذ ولم يدركه[٥]).

وعزاه المتقي الهندي إلى الطبراني[٦].

وأما الطريق الثاني طريق الكلبي فغير صالح للاستشهاد به.

وقال المنذري: (إسناده ليس بالقائم[٧]).

---

(١) شعب الإيمان: (٥/٣٣٩ ـ ٣٤٠).
(٢) سورة الكهف: الآية (١١٠).
(٣) التقريب: (رقم ٥٩٠١)،
(٤) (برقم ١٤، ١٥).
(٥) مجمع الزوائد: (١/٣٤).
(٦) كنز العمال: (١/٢٥٠و١٢/٣٠٦). (رقم ١٢٦٣، ٣٥١٤١).
(٧) الترغيب والترهيب: (١/٨٥ ـ ٨٦) (رقم ٥٠).

١٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع فقال: **«قد يئس الشيطان بأن يعبد بأرضكم، ولكنه رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تُحاقِرون[١] من أعمالكم، فاحذروا...»**، ثم ذكر بقية الخطبة.

رواه الحاكم[٢] ومن طريقه البيهقي[٣] من طريق ابن أبي أويس حدثني أبي عن ثَوْر بن زيد الدِّيْلي عن عكرمة عن ابن عباس. فذكره.

وقال الحاكم: (قد احتج البخاري بأحاديث عكرمة، واحتج مسلم بأبي أويس، وسائر رواته متفق عليهم...)، ووافقه الذهبي، وإسناده ضعيف، فيه عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي، ضعيف من جهة حفظه[٤]، وابن أبي أويس هو: إسماعيل فيه ضعف، إلا أنه أمثل من أبيه[٥]، واتهم بأمور أخرى ناقشتها في موضع آخر وتوصلت إلى أن البخاري انتقى من أحاديثه، وأن فيه تغفيلاً أدى به إلى الوهم[٦].

وأخشى أن يكون الحديث مُعَلًّا بعلة المخالفة؛ فإنه سيأتي حديث ابن عباس في خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع، وليس فيه ما ذكر هنا، فإن سلم من هذه العلة فإنه حسن بشواهده الواردة في الباب.

١٧ ـ عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لقد برّأ الله هذه الجزيرة من الشرك ما لم تضلهم النجوم»**.

رواه البزار[٧] وأبو يعلى[٨] من طريق الحسن بن عطية.

---

(١) تقدم في عدة أحاديث (تحقرون) والمعنى واحد، ووقع في دلائل النبوة: «مما تحاورون» وهو خطأ مطبعي فيما يظهر؛ لأن الأخطاء كثيرة فيه.

(٢) المستدرك: (١/ ٩٣).

(٣) دلائل النبوة: (٥/ ٤٤٩).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٥٠). وتهذيب التهذيب: (٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢). والتقريب: (رقم ٣٤١٢).

(٥) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣). وتهذيب التهذيب: (١/ ٣١٠ ـ ٣١٢). وهدي الساري: (ص ٣٩١). والتقريب: (رقم ٤٦٠).

(٦) انظر كتاب حديث الفاكهي عن ابن أبي مَسَرَّة عن شيوخه: الحاشية (ضمن حديث رقم ٨٩).

(٧) البحر الزخار: (٤/ ١٣١) (رقم ١٣٠٣، ١٣٠٤).

(٨) المسند: (٦/ ١٤٨) (رقم ٦٦٧٨).

ورواه البزار وأبو نعيم[١] من طريق موسى بن داود الضبي كلاهما عن قيس بن الربيع عن يونس بن عبيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. وزاد البزار: قالوا يا رسول الله: وكيف تضلهم النجوم؟ قال: «**ينزل الغيث، فيقولون مطرنا بنوء كذا وكذا**».

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ ولا نعلم له إسناداً عن العباس إلا هذا الإسناد).

ورواه الطبراني[٢] من طريق أحمد بن القاسم الجوهري والخطيب البغدادي[٣] من طريق علي بن الحسن بن بيان كلاهما عن أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع به، إلا أنه قال: قيس بن عُباد بدل الأحنف بن قيس، ولفظ الطبراني: «**قد طهر الله أهل المدينة ما لم تضلهم النجوم**» وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن يونس عن الحسن عن قيس بن عباد إلا قيس بن الربيع، تفرد به أبو بلال، وقد رواه موسى بن داود الضبي. . .) إلخ.

وخالفهما إبراهيم بن الوليد الجشاش، فرواه عن أبي بلال الأشعري عن قيس بن الربيع به بمثل رواية الحسن بن عطية وموسى بن داود الضبي.

رواه الخطيب[٤] وابن الأعرابي[٥].

ولعل الخطأ فيه من أبي بلال الأشعري، فإنه ضعيف كما قال الدارقطني ولينه الحاكم، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يغرب ويتفرد)[٦]. لأن الرواة عنه ثقات وهم: أحمد بن القاسم الجوهري وعلي بن

---

(١) أخبار أصبهان: (١/ ٢٢٥)، ومعرفة الصحابة: (٢/ ق ١١٢/ ب).
(٢) المعجم الأوسط: (١/ ٣٤٢) (رقم ٥٨٠).
(٣) تلخيص المتشابه في الرسم: (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٤) المصدر نفسه.
(٥) معجم الشيوخ: (٦/ ٢٩٠) (رقم ١٠٦٦).
(٦) انظر ترجمته في الجرح والتعديل: (٩/ ٣٥٠)، والثقات لابن حبان: (٩/ ١٩٩)، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم: (٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧) رقم ٩٠١)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٥٠٧)، ولسان الميزان: (٦/ ١٤ و٧/ ٢٢) وسماه ابن حبان وأبو أحمد: (مرداس بن محمد)، وقول ابن حبان: (يغرب ويتفرد) من لسان الميزان.

الحسن بن بيان وإبراهيم بن الوليد الجشاش[١]، فحمل الوهم عليه أولى من تخطئة الثقات.

وقال الخطيب عقب إخراجه للحديث: (وهذا الحديث إنما يروى عن قيس بن الربيع عن يونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس، رواه عن قيس كذلك موسى بن داود الضبي والحسن بن عطية الكوفي، وهكذا رواه إبراهيم بن الوليد الجشاش عن أبي بلال الأشعري عن قيس بخلاف ما قال علي بن بيان).

وتقدم أن أحمد بن القاسم الجوهري تابع علي بن الحسن بن بيان. والحديث ضعيف، لأن الحسن بن أبي الحسن البصري الإمام المشهور مدلس[٢] وقد عنعن. وقيس بن الربيع الأسدي مختلف فيه مع صدقه وقد نقموا عليه كثرة الخطأ واضطراب حديثه، وأنه لما كبر ساء حفظه، وأدخل ابنه عليه ما ليس من حديثه، وكان يتشيع أيضاً، وهناك من العلماء من وثقه، وبعضهم ضعفه جداً. ويظهر أن إغلاظ البعض القول فيه هو بسبب ما فعله ابنه في كتبه[٣] وقال الذهبي: (أحد أوعية العلم صدوق في نفسه سيء الحفظ)[٤].

وقال ابن حجر: (صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به)[٥].

والحديث رواه أيضاً أبو يعلى[٦] حدثنا موسى بن محمد بن حيان حدثنا عبد الصمد حدثنا عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن العباس بن عبد المطلب بلفظ: **«إن الله قد طهر هذه القرية من الشرك إن لم تُضِلهم النجوم»**.

عبد الصمد هو ابن عبد الوارث، وهذا الإسناد ضعيف للأمور التالية:

---

(١) انظر تراجمهم في تاريخ بغداد: (٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠ و١١/ ٣٧٥ و٦/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).
(٢) انظر تعريف أهل التقديس (ص ٥٦).
(٣) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٩٣ ـ ٣٩٦). وتهذيب التهذيب: (٨/ ٣٩١ ـ ٣٩٥).
(٤) المصدر السابق.
(٥) التقريب: (رقم ٥٥٧٣).
(٦) المسند: (٦/ ١٥٠) (رقم ٦٦٨٣).

١ ـ موسى بن محمد بن حيان هو البصري، قال ابن أبي حاتم: (ترك أبو زرعة حديثه، ولم يقرأ علينا، كان قد أخرجه قديماً في فوائده)[١].

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (ربما خالف)[٢].

٢ ـ عمر بن إبراهيم هو العبدي البصري، قال ابن حجر: (صدوق في حديثه عن قتادة ضعف)[٣].

٣ ـ وفيه عنعنة قتادة بن دعامة، وهو مدلس[٤].

٤ ـ والحسن البصري روايته عن العباس منقطعة؛ لأنه لم يسمع منه كما قال البزار[٥]. ومما يدل على ذلك هنا أنه في الرواية السابقة جعل بينه وبين العباس الأحنف بن قيس.

والخلاصة أن الحديث ضعيف من طريقيه. والله أعلم.

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والبزار بنحوه والطبراني في الأوسط، وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وضعفه الناس، وبقية رجال أبي يعلى ثقات).

وفي موضع آخر قال: (رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والثوري وضعفه الناس، وبقية رجاله ثقات).

وفي موضع آخر: (رواه البزار وأبو يعلى بنحوه والطبراني في الأوسط، ورجال أبي يعلى ثقات)[٦].

وضعفه الألباني في ضعيف الجامع وعزاه إلى الطبراني وابن خزيمة[٧]. وقد تقدم أن مسند العباس ضمن المفقود من معجم الطبراني، والجزء المطبوع

---

(١) الجرح والتعديل: (٨/ ١٦١).
(٢) الثقات: (٩/ ١٦١)، وانظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٢١) ولسان الميزان: (٦/ ١٣٠).
(٣) التقريب: (رقم ٤٨٦٣).
(٤) انظر تعريف أهل التقديس: (ص ١٠٢). (٥) انظر تهذيب التهذيب: (٢/ ٢٦٩).
(٦) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٩، ٥/ ١١٦و١٠/ ٥٤). ومسند العباس ضمن القسم المفقود من المعجم الكبير.
(٧) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٤٧٠٥).

من ابن خزيمة لم أجد فيه الحديث. وانظر تخريجه في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٨ ـ عن علي بن أبي طالب ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشياطين قد يئست أن تُعبد ببلدي هذا ـ يعني المدينة ـ وبجزيرة العرب، ولكن التحريشُ[٢] بينهم».

رواه البزار[٣] من طريق السكن بن هارون الباهلي قال: حدثني الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي قال: حدثني عبد الله بن الحسن بن الحسن عن أمه فاطمة بنت الحسين عن أبيها عن علي بن أبي طالب. فذكره.

وقال: (وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

ورجال إسناده ثقات باستثناء السكن بن هارون الباهلي، فإني لم أجد من ترجمه، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله: (رواه البزار وفيه السكن بن هارون الباهلي لم أجد من ترجمه[٤]).

وفي الرواة شخص آخر في طبقته اسمه السكن بن نافع الباهلي.

روى عنه الإمام أحمد[٥] وقال ابن معين: (ثقة)[٦]، وقال أبو حاتم: (شيخ)[٧]، ولم ينص أحد أنه روى عن الحسن بن جعفر، أو روى عنه شيخ البزار هنا، ولكن الاحتمال يبقى أنه هو المذكور هنا، للتوافق في الاسم والنسبة. وأما الاختلاف في اسم الأب فقد يكون ثَمَّ اختصار في النسب كما يحصل كثيراً فينسب الرجل إلى جده أو إلى من فوقه.

وفي الإسناد الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي لم أجد له ترجمة. والصواب في نسبه: الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي؛ لأن

(١) (رقم ١٧٨).
(٢) سبق معناها.
(٣) البحر الزخار: (٢/١٤٣ ـ ١٤٤). (رقم ٥٠٥).
(٤) مجمع الزوائد: (٣/٢٩٩).
(٥) العلل للإمام أحمد (١/٢٧٨).
(٦) سؤالات ابن الجنيد: (رقم ٧٤٧).
(٧) الجرح والتعديل: (٤/٢٨٨). واقتصر ابن حجر على قول أبي حاتم فقط. انظر تعجيل المنفعة: (ص ١٠٧).

جعفر بن الحسن بن علي لا عقب له كما قال ابن حزم[١] وقد ذكره مصعب الزبيري وابن حزم في ولد جعفر بن الحسن[٢]. والحديث مخرج ضمن كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

١٩ ـ عن جرير ﷺ عن النبي ﷺ: «إن إبليس قد يئس أن يُعْبد في أرض العرب».

رواه الطبراني[٤] حدثنا محمد بن علي الصائغ ثنا محمد بن مقاتل المروزي ثنا حصين بن عمر الأَحْمسي عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن جرير فذكره.

وإسناده ضعيف جداً؛ حصين بن عمر الأحمسي متروك، بل كذبه بعضهم، وانفرد العجلي بتوثيقه، ونقل أبو العرب عنه أنه ضعفه كما قال ابن حجر[٥].

وبقية رجاله ثقات من رجال التقريب. وقيس هو ابن أبي حازم. وشيخ الطبراني ثقة أيضاً[٦].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه حصين بن عمر الأحمسي، وثقه العجلي وضعفه الجمهور، وبقية رجاله رجال الصحيح[٧]).

وعزاه المتّقي الهندي إلى الطبراني[٨].

---

(١) جمهرة أنساب العرب: (ص ٣٩). وقد نبه إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١٧٩).
(٢) انظر نسب قريش: (ص ٥٦). وجمهرة أنساب العرب: (ص ٤٤).
(٣) (رقم ١٧٩).
(٤) المعجم الكبير: (٢/ ٣٠٤) (رقم ٢٢٦٧).
(٥) انظر تاريخ الثقات للعجلي: (ص ١٢٣)، (رقم ٣٠٠) وميزان الاعتدال: (١/ ٥٥٣) وتهذيب التهذيب: (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).
(٦) انظر سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٤٢٨). والعبر في أخبار من غبر: (٢/ ٩٠).
(٧) مجمع الزوائد: (١٠/ ٥٣).
(٨) كنز العمال: (١٢/ ٣٠٦) (رقم ٣٥١٤٢).

المبحث الثالث

ما جاء في أُرُوزِ الدين إلى الحجاز وأن السكينة في أهله وأمور أخرى

٢٠ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**غِلَظ القلوب والجفاء في المشرق، والإيمان في أهل الحجاز**».

رواه مسلم[١] وأحمد[٢] وأبو عوانة[٣] وابن حبان[٤] وابن مندة[٥] من طرق كلهم عن ابن جريج قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول. فذكره. وعند أحمد وأبي عوانة قال: «**والجفاء في أهل المشرق...**» بزيادة (**أهل**).

ورواه أحمد[٦] والطبراني[٧] من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير به إلا أنه قال: «**والإيمان والسكينة في أهل الحجاز**».

وفيه عبد الله بن لَهيعة أحد الحفاظ إلا أن كتبه احترقت، فخلط، والبعض ضعفه بعد ذلك، وبعضهم ضعفه مطلقاً، إلا أن سماع العبادلة عنه صحيح، وهم ابن وهب وابن المبارك وعبد الله بن يزيد المقرئ وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وهذا على رأي البعض[٨]، وقال الذهبي: (العمل على تضعيف حديثه)[٩].

---

(١) الصحيح: (١/ ٧٣). الإيمان، باب تفاضل أهل الإيمان فيه...
(٢) المسند: (٣/ ٣٣٥). وفضائل الصحابة: (رقم ١٦١١).
(٣) المسند: (١/ ٦٠).
(٤) الإحسان: (١٦/ ٢٨٥). (رقم ٧٢٩٦).
(٥) كتاب الإيمان: (١/ ٥٣١). (رقم ٤٤٦). (٦) المسند: (٣/ ٣٤٥).
(٧) المعجم الأوسط: (١٠/ ٢٨). (رقم ٩٠٦٧).
(٨) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٧٥ ـ ٤٨٣). وتهذيب التهذيب: (٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٩).
(٩) الكاشف: (١/ ٥٩٠) (رقم ٢٩٣٤).

وُوصف أيضاً بالتدليس، وجعله ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين[(١)].

ورواه البزار[(٢)] من طريق إسماعيل بن أبي أويس ثنا ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: «**غلظ القلوب والجفاء في أهل المشرق، والإيمان يمانٍ، والسكينة في أهل الحجاز**».

وإسناده ضعيف، إسماعيل فيه ضعف[(٣)]. وابن أبي الزناد هو: عبد الرحمٰن مختلف فيه، فممن وثقه وأثنى عليه مالك وابن معين وأحمد والعجلي ويعقوب بن شيبه وأبو داود والترمذي.

وممن تكلم فيه: ابن مهدي وعبد الرحمٰن، كانا لا يحدثان عنه، وضعفه ابن معين وابن المديني وابن سعد وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم.

ولابن المديني تفصيل في حاله حيث قال فيما رواه ابنه عنه: (ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث به ببغداد أفسده البغداديون، ورأيت عبد الرحمٰن يخط على أحاديثه، وكان يقول في حديثه عن مشيختهم فلان وفلان، ولقنه البغداديون عن فقهائهم)[(٤)].

وقال ابن حجر: (صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد، وكان فقيهاً)[(٥)].

وإسماعيل مدني، إلا أن فيه ضعفاً كما تقدم، وفي هذه الرواية مخالفة في المتن وهي قوله: «**والإيمان يمان**» وهي زيادة منكرة مخالفة لجميع الروايات في هذا الحديث.

ورواه ابن أبي شيبة[(٦)] وأبو يعلى[(٧)] والطبراني[(٨)] وتمام[(٩)] من طريق

---

(١) انظر تعريف أهل التقديس: (ص ١٤٢). (٢) كشف الأستار: (٣/ ٣١٥).
(٣) تقدم.
(٤) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: (٨/ ١٦٧ ـ ١٧٠). وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦). وتهذيب التهذيب: (٦/ ١٧٠ ـ ١٧٣). وانظر تفصيل ترجمته في كتاب: (حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة) لكاتب هذه الأسطر ضمن حديث: (رقم ٧٨).
(٥) التقريب: (رقم ٣٨٦١).
(٦) المصنف: (٦/ ٤٠٦). (رقم ٣٢٤٣٤).
(٧) المسند: (٢/ ٣٥٤، ٣٦٦، ٤٧٥). (رقم ١٨٨٨، ١٩٣١، ٢٣٠٥).
(٨) المعجم الأوسط: (١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).
(٩) الروض البسام بترتيب فوائد تمام: (٤/ ٣٣٤). (رقم ١٥٤٧).

الأعمش عن أبي سفيان عن جابر نحوه. وفيه: «**قبل الشرق في ربيعة ومضر**».

والأعمش مدلس[١] وقد عنعن. وأبو سفيان: طلحة بن نافع.

ورواه أحمد[٢] من طريق أبي بشر عن سليمان عن جابر نحوه.

وأبو بشر: جعفر بن أبي وحشية.

وسليمان: ابن قيس البصري.

وهما ثقتان[٣]. إلا أن إسناده منقطع؛ لأن أبا بشر لم يسمع من سليمان كما قال البخاري[٤]. وقال ابن حبان: (ولم يره أبو بشر[٥]).

٢١ ـ عن أم مبشر رضي الله عنها أنها قالت: يا رسول الله أي الناس خير منزلة؟ قال ﷺ: «رجل على متن[٦] فرسه يُخيف العدو ويخيفونه، أو رجل يقيم الصلاة، ويؤدي حق الله تعالى في ماله، وأشار بيده قِبَل الحجاز».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٧] وابن أبي عاصم[٨] من طريق محمد بن أبي عمر والبيهقي[٩] من طريق عبد الله بن أيوب المُخرّمي كلاهما قال: نا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد عن أم مبشر أنها قالت: فذكره. واقتصر ابن أبي عاصم والبيهقي على الجزء الأول من الحديث، وهذا إسناد ظاهره الصحة، إلا أنه معلول؛ لأن الإمام مجاهد بن جبر المكي ذكر المزي أنه يقال أن روايته عن أم مبشر مرسلة[١٠]، ولم أر من صرح بسماعه منها، وقد نُصَّ على عدم سماعه من عدة من الصحابة

---

(١) تقدم.

(٢) المسند: (٣/ ٣٣٢).

(٣) انظر التقريب: (رقم ٩٣٠ و٢٦٠١).

(٤) انظر جامع الترمذي: (٣/ ٦٠٤). البيوع، باب ما جاء في أرض المشترك.

(٥) الثقات: (٤/ ٣٠٩).

(٦) ظهر فرسه. انظر المصباح المنير: (ص ٥٦٢)، مادة: (مَتُن).

(٧) أخبار مكة: (٢/ ٢٨٧). (رقم ١٥٤٤).

(٨) الزهد: (رقم ٤٥).

(٩) شعب الإيمان: (٤/ ٤٢). (رقم ٤٢٩١).

(١٠) انظر تهذيب الكمال: (٣٥/ ٣٨٥). (ترجمة أم مبشر).

متأخري الوفاة كجابر بن عبد الله ورافع بن خديج[١].

وقال البرديجي: (الذي صح لمجاهد من الصحابة ﷺ ابن عباس وابن عمر وأبو هريرة، على خلاف فيه، قال بعضهم: لم يسمع منه، يدخل بينه وبين أبي هريرة عبد الرحمٰن بن أبي ذياب، وقد صار مجاهد إلى باب عائشة فحجبت، ولم يدخل عليها؛ لأنه كان حراً، واختلف في روايته عن عبد الله بن عمرو فقيل لم يسمع منه)[٢]، إلا أن سماعه من عائشة أثبته ابن المديني، وصرح مجاهد بسماعه منها في صحيح البخاري كما قال ابن حجر[٣]. وقد ذكر في ترجمته أنه روى عن عدة من الصحابة والتحقق في سماعه ممن ذكر يستدعي تطويلاً وبحثاً أوسع، وكلام البرديجي يستأنس به.

ورواه ابن أبي عاصم[٤] والطبراني[٥] من طريق محمد بن إسحاق عن ابن أبي نجيح به نحوه. ولفظ ابن أبي عاصم: «**ألا أخبركم بخير الناس**»؟ قالوا: بلى يا رسول الله فقال: «**رجل اعتزل شرور الناس**».

وفيه إضافة إلى ما سبق عنعنة محمد بن إسحاق وهو مدلس[٦]. وبذلك أعله العراقي[٧].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، ورجاله ثقات إلا أن ابن إسحاق مدلس)[٨].

ورواه ابن أبي عاصم[٩] من الطريق نفسه، فأسقط مجاهداً من الإسناد. وللحديث شواهد منها:

حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رجل: أي الناس أفضل يا رسول الله؟ قال: «**مؤمن يجاهد بنفسه وماله في سبيل الله**» قال: ثم من؟ قال:

---

(١) انظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦)، وجامع التحصيل للعلائي (ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر تهذيب التهذيب: (١٠/ ٤٢ ـ ٤٤).
(٤) الزهد: (رقم ٤٢).
(٥) المعجم الكبير: (٢٥/ ١٠٤). (رقم ٢٧١).
(٦) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ١٢٥).
(٧) المغني عن حمل الأسفار: (٢/ ٢٢٦) بهامش كتاب إحياء علوم الدين.
(٨) مجمع الزوائد: (١٠/ ٣٠٤).
(٩) الزهد: (رقم ٨٢).

«ثم رجل معتزل في شِعْب[١] من الشِّعاب، يعبد ربه وَيَدَع الناس من شره». رواه البخاري[٢]، ومسلم[٣]، وغيرهما واللفظ لمسلم.

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: **«من خير معاش الناس لهم، رجل ممسك عِنَان فرسه...»** إلى أن قال: **«أو رجل في غُنيمة في رأس شَعَفةٍ[٤] من هذه الشَّعَف، أو بطن واد من هذه الأودية، يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، ويعبد ربه حتى يأتيه اليقين، ليس من الناس إلا في خير»**.

رواه مسلم[٥] وأحمد[٦] وغيرهما.

وفي الباب أحاديث أخرى صحيحة[٧].

والخلاصة أن حديث أم مبشر فيه انقطاع في الظاهر، والأحاديث التي ذكرت والتي لم تذكر شواهد للحديث يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره باستثناء لفظة: **«وأشار بيده قِبَلَ الحجاز»**، فإنها ليست في الشواهد فهي بحاجة إلى ما يعضدها. والله أعلم.

٢٢ - عن معاوية يعني ابن أبي سفيان رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«عشرة أبيات بالحجاز أبقى[٨] من عشرين بيتاً بالشام»**.

رواه الطبراني[٩] حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا أبي ثنا يعلى بن عبيد عن أبي بكر الفضل بن مُبَشر عن عمه عن معاوية قال: فذكره. وإسناده

---

(١) هو ما انفرج بين جبلين ومسيل الماء في بطن من الأرض له حرفان مشرفان، انظر لسان العرب: (١/ ٤٩٩). مادة: (شعب).
(٢) الصحيح: (٦/ ٦). الجهاد، باب أفضل الناس مؤمن مجاهد... و١١/ ٣٣٠ - ٣٣١. الرقاق، باب العزلة راحة.
(٣) الصحيح: (٣/ ١٥٠٣). الإمارة، باب فضل الجهاد والرباط.
(٤) تحريك العين: رأس الجبل. انظر القاموس المحيط: (ص ١٠٦٥). مادة: (الشعفة).
(٥) صحيح مسلم: المصدر السابق. (٦) المسند: (١/ ٣٢٢).
(٧) انظر مثلاً سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: (رقم ٢٥٥، ٦٩٨).
(٨) أدوم وأثبت، هذا ما ظهر لي من خلال مادة الكلمة (بقي) حيث لم أر من شرح العبارة، انظر لسان العرب: (١٤/ ٧٩ - ٨٢). مادة: (بقي) والمصباح المنير: (ص ٥٨).
(٩) المعجم الكبير: (١٩/ ٣٥٩) (رقم ٩٣٠).

ضعيف، لأن الفضل بن مبشر فيه ضعف، حيث ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي والدولابي وابن معين.

وقال العجلي: (لا بأس به) وذكره ابن حبان في الثقات[١]، وقال البزار: (صالح الحديث)[٢].

ونقل ابن حجر عن ابن معين من طريق الدوري قوله: (الفضل بن مبشر المدني روى عنه عبد الرحمٰن بن الغسيل، ليس به بأس).

والذي في تاريخ الدوري خلاف ما نقله عنه ابن حجر، ونص عبارة ابن معين: (أبو بكر المدني اسمه الفضل بن مبشر روى عنه الفزاري).

وذكر بعده بترجمة: عبد الرحمٰن بن الغسيل وقال: (ليس به بأس)[٣].

فالتوثيق إذاً لعبد الرحمٰن، وليس للفضل، ويؤيد هذا أن الدولابي نقل عبارة ابن معين وهي كما في المطبوع من تاريخ الدوري[٤]، وأيضاً الثابت عن ابن معين تضعيفه كما نقله ابن حجر، ولم يذكر أحد أن عبد الرحمٰن بن الغسيل روى عن الفضل، وقول العجلي والبزار مرجوح في مقابلة أقوال الأئمة الأخرين، ومثل ذلك ذكر ابن حبان له في الثقات.

وقال الذهبي: (ضعفه جماعة، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وذكره ابن حبان في الثقات)[٥].

وقال ابن حجر: (فيه لين)[٦].

وفي الإسناد أيضاً عم الفضل، ولم يسم، فهو مبهم في عداد المجاهيل، ولم أقف له على ترجمة.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني وفيه من لم أعرفهم)[٧].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٣/ ٢٥١ ـ ٢٥٢) وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٥٧). وتهذيب التهذيب: (٨/ ٢٨٥). وقول العجلي لم أجده في المطبوع من ترتيب كتابه.

(٢) كشف الأستار: (٣/ ٥٤).

(٣) انظر التاريخ للدوري: (٣/ ١٨٩)، وانظر: (٣/ ٢٤٦).

(٤) الكنى والأسماء: (١/ ١٢٢).

(٥) الكاشف: (٢/ ١٢٣). (رقم ٤٤٧٥).

(٦) التقريب: (رقم ٥٤١٦).

(٧) مجمع الزوائد: (١٠/ ٥٣).

وقال الألباني: (ضعيف)[١].

وعزاه المتقي الهندي إلى الطبراني[٢].

٢٣ ـ عن عمرو بن عوف المزني ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«إن الدين لَيأرِز[٣] إلى الحجاز كما تأرز الحية إلى حُجرها، ولَيَعقِلَنَّ الدين من الحجاز مَعْقِل الأُرْوِيّة من رأس الجبل[٤]، إن الدين بدأ غريباً، ويرجع غريباً فطوبى للغرباء؛ الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من سنتي».**

رواه الترمذي[٥] ويعقوب الفسوي[٦] وابن أبي خيثمة[٧] والطبراني[٨] وابن عدي[٩] وأبو الشيخ الأصبهاني[١٠] وأبو منصور الديلمي[١١] من طرق كلهم عن إسماعيل بن أبي أويس حدثني كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

وليس عند ابن أبي خيثمة سوى الفقرة الأولى من الحديث.

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). وفي تحفة الأشراف ذكر أنه قال: (حسن)، وكذا في بعض النسخ[١٢].

---

(١) ضعيف الجامع الصغير: (رقم ٣٧١٢).
(٢) كنز العمال: (١٢/ ٢٦٩) (رقم ٣٤٩٩٥).
(٣) ماضيه أرز مثل (ضرب)، وقيل بضم راء المضارع وقيل بفتحها والمعنى: ينضم إليه ويجتمع بعضه إلى بعض فيه. انظر القاموس المحيط: (ص ٦٤٥)، مادة: (أرز)، والنهاية: (١/ ٣٧). وفتح الباري: (٦/ ٩٣).
(٤) معنى ليعقلن مأخوذ من عَقَل الظبي يعقِل إذا صعد الجبل فامتنع، ويسمى ذلك المكان المعْقِل. والأروية بضم الهمزة وبكسرها: الأنثى من الوعول. ومعنى العبارة: يتحصن الدين ويعتصم ويلتجئ إلى الحجاز كما يلتجئ الوعل إلى رأس الجبل. انظر غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي: (٣/ ١٢٣٢). والنهاية في غريب الحديث: (٣/ ٢٨١). ولسان العرب: (١٤/ ٣٥٠). مادة: (رَوي).
(٥) الجامع: (٥/ ١٨). الإيمان، باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً.
(٦) المعرفة والتاريخ: (١/ ٣٥٠).
(٧) تاريخ ابن أبي خيثمة: (ق ٦١/ ب).
(٨) المعجم الكبير: (١٧/ ١٦). (رقم ١١).
(٩) الكامل: (٦/ ٥٩).
(١٠) أمثال الحديث: (ص ٣٣٦). (رقم ٢٨٧).
(١١) زهر الفردوس لابن حجر: (٢/ ق ١٥٠).
(١٢) تحفة الأشراف: (٨/ ١٦٧).

والحديث إسناده ضعيف جداً؛ لحال كثير بن عبد الله، فقد تكلم الأئمة فيه، وهم ما بين تارك له، ومضعف، بل نسبه أبو داود إلى الكذب، ونقل عن الشافعي أنه قال: (ذاك أحد الكذابين أو أحد أركان الكذب)، ونقل الترمذي عن البخاري أنه سأله عن حديث من طريقه فقال: (هذا حديث حسن...)، فهل يعني به المعنى اللغوي أو الاصطلاحي؟ ولعل الإمام البخاري يرى أن ضعفه ليس شديداً فحسن الحديث بمجموع طرقه[1]، وعبارات بعض الأئمة فيه، ليست قوية بل تقدح في حفظه[2]، وأما تحسين الترمذي أو تصحيحه لحديث كثير فقال الذهبي: (فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي)[3].

وأقوى ما قيل فيه هو قول أبي داود والشافعي.

وفي إسناده أيضاً: إسماعيل بن أبي أويس سبق أن في حفظه شيئاً[4].

وأما عبد الله بن عمرو والد كثير فقال ابن حجر: (مقبول)[5].

والحديث ضعفه الألباني بقوله: (وسنده واهٍ جداً وإن قال الترمذي: حديث حسن صحيح)، ثم ذكر أن الحديث قد صح غالبه من وجوه سوى قوله: (وليعقلن...)[6].

وقال في موضع آخر: (ضعيف جداً)[7].

وستأتي الأحاديث التي بمعنى الجملة الأولى، وأما آخر الحديث فلا علاقة له بهذا المبحث.

والحديث ضمن كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[8].

٢٤ ـ عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «اللهم بارك في

---

(١) انظر تحقيق القول في معنى قول البخاري وغيره من المتقدمين (حسن) في كتاب: النكت على ابن الصلاح: (١/ ٤٢٤ ـ ٤٣١).

(٢) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧)، وتهذيب التهذيب: (٨/ ٤٢١ ـ ٤٢٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تقدم.

(٥) التقريب: (رقم ٣٥٠٣).

(٦) انظر مشكاة المصابيح: (١/ ٦٠). (رقم ١٧٠).

(٧) ضعيف الجامع الصغير: (رقم ١٤٤١).

(٨) (رقم ١٤٦).

صاعنا، ومدنا، وفي شامنا، وفي يمننا، وفي حجازنا»، قال: فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله وفي عراقنا، فأمسك النبي ﷺ فلما كان اليوم الثاني قال مثل ذلك، فقام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله وفي عراقنا، فأمسك النبي ﷺ عنه، فلما كان في اليوم الثالث قام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله وفي عراقنا، فأمسك النبي ﷺ فولى الرجل وهو يبكي، فدعاه النبي ﷺ فقال: **«أمن العراق أنت؟»** قال: نعم، قال: **«إن أبي إبراهيم عليه السلام همَّ أن يدعو عليهم، فأوحى الله تعالى إليه لا تفعل؛ فإني جعلت خزائن علمي فيهم وأسكنت الرحمة قلوبهم»**.

رواه الخطيب البغدادي[١] ومن طريقه ابن عساكر[٢] من طريق أحمد بن محمد بن إبراهيم الأنباري قال: نبأنا أبو عمر محمد بن أحمد الحليمي قال: نبأنا آدم بن أبي إياس عن ابن أبي ذئب عن معن بن الوليد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال: فذكره.

وإسناده ضعيف جداً.

خالد بن معدان لم يسمع من معاذ، وربما كان بينهما اثنان، كما قال أبو حاتم[٣]. ومعن بن الوليد لم أجد له ترجمة. ومحمد بن أحمد الحليمي[٤] قال فيه الأمير ابن ماكولا: (روى عن آدم بن أبي إياس أربعة أحاديث منكرة. . .) إلى أن قال: (الحمل فيها على الحليمي)[٥]، ونحو ذلك قال السمعاني[٦]. وقال ابن عساكر: (منكر الحديث مقل)[٧].

وقال الذهبي: (روى عن آدم بن أبي إياس أحاديث منكرة بل باطلة)[٨].

وهو مخالف للحديث الصحيح الذي قال فيه النبي ﷺ عن العراق:

---

(١) تاريخ بغداد: (١/ ٢٤ ـ ٢٥). (٢) تاريخ دمشق: (١/ق ٢).
(٣) انظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص ٥٢).
(٤) بفتح الحاء المهملة وكسر اللام وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، نسبة إلى حليمة السعدية والدة الرسول ﷺ من الرضاعة. انظر الإكمال لابن ماكولا: (٣/ ٨٠) والأنساب للسمعاني: (٢/ ٢٥٠).
(٥) المصدر السابق: (٣/ ٨٠). (٦) المصدر السابق: (٢/ ٢٥٠).
(٧) لسان الميزان: (٥/ ٥٩). وكنز العمال: (١٢/ ٩١). ولم يذكر ابن حجر (مقل).
(٨) ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٦٥).

«هناك الزلازل والفتن، وبها يطلع قرن الشيطان»[١].

وقد روى ابن عساكر الجزء الأخير منه: «**إن أبي إبراهيم...**» الحديث.

وقال: (فيه أبو عمرو محمد بن أحمد الحليمي منكر الحديث مقل)[٢].

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

❁ ❁ ❁

(١) ذكر ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١١١).

(٢) كنز العمال: (١٢/٩١). (رقم ٣٤٢٧).

(٣) انظر المصدر السابق: (رقم ١٠٤).

الفصل الثاني

حرمة مكة والنهي عن استحلالها

الفصل الثاني

حرمة مكة والنهي عن استحلالها

٢٥ - عن أبي هريرة ﷺ قال: لما فتح الله عز وجل على رسول الله ﷺ مكة، قام في الناس، فحمد الله، وأثنى عليه ثم قال: «**إن الله حبس عن مكة الفيل**[١]**، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، وإنها لن تحل لأحد كان قبلي، وإنها أحلت لي ساعة من نهار، وإنها لن تحل لأحد بعدي، فلا يُنَفر**[٢] **صيدها، ولا يُختلى**[٣] **شوكها، ولا تحل ساقطتها**[٤] **إلا لمنشد**[٥]**، ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين**[٦]**، إما أن يُفْدى وإما أن يقتل**».

---

(١) المراد: حبس أهل الفيل، وأشار بذلك إلى القصة المشهورة للحبشة في غزوهم مكة، ومعهم الفيل فمنعها الله منهم، وسلط عليهم الطير الأبابيل. فتح الباري: (١/ ٢٠٦).

(٢) بضم أوله وتشديد الفاء المفتوحة. قيل كناية عن الاصطياد، وقيل على ظاهره وهو الإزعاج، ويستفاد منه تحريم الإتلاف بالأولى. انظر المصدر نفسه: (٤/ ٤٦).

(٣) لا يقطع ولا يحصد. وذكر الشوك يدل على المنع من غيره من باب أولى. انظر النهاية في غريب الحديث: (٢/ ٧٥). والمصدر نفسه: (١/ ٢٠٦).

(٤) كل ما يسقط من صاحبه ضياعاً. المصباح المنير: (ص ٢٨٠) مادة: (سقط).

(٥) اسم فاعل من أنشد ينشد فهو منشد: معرف. أي لا يحل للملتقط منها إلا إنشادها أبداً، فأما الانتفاع بها فلا. وقيل المراد إن لم ينشدها فلا يحل له الانتفاع بها، فإذا أنشدها فلم يجد طالبها حلت له. وتعقب بأن هذا عام في كل مكان، ولو كان كذلك لما كانت مكة مخصوصة بشيء. فأجيب بأن مكة اختصت بالمبالغة في التعريف. والقول الأول هو قول الجمهور. ووجه اختصاص مكة بذلك لأنه يمكن إيصالها إلى ربها فإن كان مكياً فظاهر، وإن كان آفقياً فإن مكة لا يخلو أفق غالباً من وارد إليها، فإذا عرفها واجدها كل عام سهل التوصل إلى صاحبها. وهناك أقوال أخرى في معنى منشد لا دليل عليها. انظر غريب الحديث للهروي: (٢/ ١٣٢ - ١٣٤). والمصباح المنير (ص ٦٠٥) مادة: (نشد) وفتح الباري: (٥/ ٨٨).

(٦) أي خير الأمرين القصاص أو الدية، فولي الأمر مخير بينهما. انظر النهاية في غريب الحديث: (٥/ ٧٧). ومجمع بحار الأنوار: (٤/ ٧٢٨).

فقال العباس: إلا الإذخر[١] يا رسول الله؛ فإنا نجعله في قبورنا وبيوتنا، فقال رسول الله ﷺ: «**إلاّ الإذخر**». فقام أبو شاه رجل من أهل اليمن، فقال: اكتبوا لي يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**».

رواه البخاري[٢] ومسلم[٣] واللفظ له وأبو داود[٤] وأحمد[٥] والدارمي[٦] وابن أبي شيبة[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وابن الجارود[٩] وأبو عوانة[١٠] والطحاوي[١١] وابن حبان[١٢] وأبو محمد الرامهرمزي[١٣] والدارقطني[١٤] وأبو القاسم بن بشران[١٥] وأبو نعيم[١٦] والبيهقي[١٧] والخطيب البغدادي[١٨] من طرق كلهم عن يحيى بن أبي كثير قال: حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمٰن قال: حدثني أبو هريرة ﷺ قال: فذكره. وعند البعض أن سبب خطبته هو أن

---

(١) بكسر الهمزة والخاء: نبت طيب الرائحة، تسقف به البيوت فوق الخشب. وهمزتها زائدة. انظر النهاية في غريب الحديث: (١/ ٣٣). والمصباح المنير: (ص ٢٠٧) مادة (ذخر) ويجوز فيه الرفع على البدل مما قبله، ويجوز النصب لكونه استثناء بعد النفي، ورجحه ابن مالك لأنه وقع متراخياً، ولم يكن مقصوداً وإنما وقع في عرض الكلام. انظر فتح الباري: (٤/ ٤٩).

(٢) الصحيح: (١/ ٢٠٥). العلم، باب كتابة العلم. و(٥/ ٨٧). اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة. و(١٢/ ٢٠٥). الديات، باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين.

(٣) الصحيح: (٢/ ٩٨٨، ٩٨٩)، الحج، باب تحريم مكة وصيدها...

(٤) السنن: (٢/ ٥١٨ ـ ٥٢١). المناسك، باب تحريم مكة.

(٥) المسند: (٢/ ٢٣٨).

(٦) السنن: (٢/ ١٧٩). (رقم ٢٦٠٣).

(٧) المصنف: (٧/ ٣٢٦، ٤٠٦). (رقم ٣٦٥٣٨، ٣٦٩٢١).

(٨) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٤). (رقم ١٤٤٢).

(٩) المنتقى: (ص ١٨٠ ـ ١٨١) (رقم ٥٠٨).

(١٠) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة: (ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠).

(١١) شرح معاني الآثار: (٢/ ٢٦١ و٣/ ٣٢٨ و٤/ ١٤٠).

(١٢) الإحسان: (٩/ ٢٨) (رقم ٣٧١٥).

(١٣) المحدث الفاصل: (رقم ٣٢٤).

(١٤) السنن: (٣/ ٩٦ ـ ٩٨).

(١٥) الأمالي: (٢٠/ ق ٤ ـ ٥).

(١٦) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٤ ـ ٥).

(١٧) السنن الكبرى: (٥/ ١٧٧، ١٩٥ و٦/ ١٩٩ و٨/ ٥٢). ودلائل النبوة: (٥/ ٨٤). وشعب الإيمان: (٤/ ٤٤١ ـ ٤٤٢).

(١٨) الفقيه والمتفقه: (١/ ٩١ ـ ٩٢).

خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأُخبر بذلك النبي ﷺ فركب راحلته فخطب، فقال: «**إن الله حبس**...»، وهي واردة في بعض روايات البخاري وغيره، وعند البخاري في بعض رواياته: «**إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل**..» بالشك، والشاك فيها هو أبو نعيم شيخ البخاري كما بيّن ذلك البخاري نفسه. والحديث رواه بعضهم كاملاً واقتصر البعض على بدايته أو على معظمه.

وعند أحمد وأبي داود (من طريقه) والدارقطني والخطيب قال: «**لا يعضد شجرها**» مكان «**لا يختلى شوكها**».

وعند الدارمي وابن أبي شيبة وابن الجارود والطحاوي وابن حبان والدارقطني وابن بشران وأبي نعيم والبيهقي بلفظ: «**لا يختلى شوكها، ولا يعضد شجرها**»، وتابع يحيى بن أبي كثير محمد بن عمرو بن علقمة، فرواه عن أبي سلمة به.

رواه ابن أبي خيثمة[(١)] والطحاوي[(٢)]، مختصراً عند الأول، واقتصر الطحاوي منه على ما يتعلق بالضالة.

وروى الترمذي[(٣)] والنسائي[(٤)] وابن ماجه[(٥)] والشافعي[(٦)] والبيهقي[(٧)] من طريق يحيى بن أبي كثير به، مقتصرين على قوله: «**ومن قتل له قتيل**...». إلى آخر الجملة دون بقية الحديث.

ولفظ الترمذي: «**إما أن يعفو وإما أن يقتل**».

قال ابن حجر: (والمراد العفو على الدية جمعاً بين الروايتين)[(٨)].

ومقصوده أن العفو معناه هنا العدول عن القتل إلى أخذ الدية.

---

(١) التاريخ: (تاريخ المكيين): (ص ٧٣، ٧٤. رقم ٣، ٤) رسالة ماجستير.
(٢) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٤٠).
(٣) الجامع: (٤/ ٢١). الديات، باب ما جاء في حكم ولي القتل...
(٤) المجتبى: (٨/ ٣٨). القسامة، باب هل يؤخذ من قاتل العمد الدية.
(٥) السنن: (٢/ ٨٧٦). الديات، باب من قتل له قتيل فهو بالخيار...
(٦) المسند: (ص ٣٤٣).
(٧) السنن الكبرى: (٨/ ٥٣).
(٨) فتح الباري: (١٢/ ٢٠٧).

٢٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح فتح مكة: **«لا هجرة[١]، ولكن جهاد ونية، وإذا استُنفرتم[٢] فانفروا»** وقال يوم الفتح، فتح مكة: **«إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السمٰوات والأرض، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا تعضد[٣] شوكه، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لُقَطتها إلا من عرَّفها، ولا يختلى خلاها»**[٤].

فقال العباس يا رسول الله: إلا الإذخر؛ فإنه لِقَيْنهم[٥] وبيوتهم، فقال: **«إلا الإذخر»**.

رواه البخاري[٦] ومسلم[٧] واللفظ له وأبو داود[٨] والنسائي[٩] وأحمد[١٠]

---

(١) أي بعد الفتح، فتح مكة كما في بعض الروايات.

(٢) طلب منكم النصرة فأجيبوا، وانفروا خارجين إلى الإعانة. النهاية في غريب الحديث: (٥/ ٩٢).

(٣) لا تقطع: المصدر نفسه: (٣/ ٢٥١).

(٤) الخلا: النبات الرطب الرقيق، فإذا يبس فهو حشيش. وتقدم أن معنى يختلى: يقطع ويحصد. انظر المصدر نفسه: (٢/ ٧٥). وبقية الألفاظ سبق شرحها في حديث أبي هريرة.

(٥) في بعض الألفاظ: فإنه لصاغتنا. والقين جمع قينة: الحداد والصائغ. انظر المصدر نفسه: (٤/ ١٣٥). ولسان العرب: (١٣/ ٣٥٠). (مادة قين). والإذخر تقدم بيانه في حديث أبي هريرة.

(٦) الصحيح: (٣/ ٤٤٩). الحج، باب فضل الحرم. . و(٤/ ٤٦، ٤٧) جزاء الصيد، باب لا ينفر صيد الحرم وباب لا يحل القتال بمكة. و(٥/ ٨٧). اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة. و(٦/ ٢٨٣). الجزية والموادعة، باب إثم الغادر للبر والفاجر. و(٨/ ٢٦). المغازي، باب مقام النبي ﷺ زمن الفتح.

(٧) الصحيح: (٢/ ٩٨٦ ـ ٩٨٧). الحج، باب تحريم مكة وصيدها.

(٨) السنن: (٢/ ٥٢١). المناسك، باب تحريم حرم مكة.

(٩) المجتبى: (٥/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥، ٢١١) المناسك، باب تحريم حرم مكة، وباب حرمة مكة، وباب تحريم القتال فيه، وباب النهي أن ينفر صيد الحرم. وفي الكبرى: (٢/ ٣٨٤، ٣٨٨).

(١٠) المسند: (١/ ٢٥٣، ٢٥٩، ٣١٥ ـ ٣١٦، ٣٤٨).

وعبد الرزاق[١] وإسحاق بن راهويه[٢] وابن أبي خيثمة[٣] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٤] وابن الجارود[٥] والطحاوي[٦] وابن حبان[٧] والطبراني[٨] والبيهقي[٩] وابن عبد البر[١٠] والبغوي[١١] من طرق عن ابن عباس قال: فذكره مطولاً ومختصراً، وأكثر المخرجين لم يذكروا الحديث الأول: «**لا هجرة بعد الفتح**...» وساقه البخاري في بعض رواياته مساقاً واحداً، دون فصل، وفي رواية ابن حبان ورواية لأحمد (الموضع الأخير) حصل تقديم وتأخير في الحديثين، وساقاه مساقاً واحداً. والرواة له عن ابن عباس في الطرق السابقة: طاوس وعكرمة مولى ابن عباس وعمرو بن دينار وعطاء وحبيب بن أبي ثابت.

ورواه عن طاوس مجاهد بن جبر واختلف على مجاهد فيه، فرواه عنه منصور بن المعتمر عن طاوس عن ابن عباس (ضمن التخريج السابق) وقد رواه من هذا الطريق أكثر المخرجين منهم البخاري ومسلم.

ورواه حسن بن مسلم بن ينَّاق عن مجاهد مرسلاً.

أخرجه البخاري[١٢] وعبد الرزاق[١٣] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٤].

وتابع حسناً أيوب السختياني عند عبد الرزاق[١٥]، وعند ابن أبي شيبة رواه عن أبي خليل عنه[١٦].

---

(١) المصنف: (٥/ ١٤٠ ـ ١٤٢). (رقم ٩١٩١، ٩١٩٣).
(٢) المسند: (ق ٢٨٤ ـ ٢٨٥/ أ و٢٩٦ ـ ٢٩٧).
(٣) التاريخ (تاريخ المكيين منه): (ص ٨٦ ـ ٨٧ رقم ٢١)، رسالة.
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠). (٥) المنتقى: (ص ١٨١ رقم ٥٠٩).
(٦) مشكل الآثار: (٤/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).
(٧) الإحسان: (٩/ ٣٥ ـ ٣٦). (رقم ٣٧٢٠).
(٨) المعجم الكبير: (١١/ ٣٠، ١٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٣٥، ٣٤٣ ـ ٣٤٤. و١٢/ ١٣٠) والمعجم الأوسط: (١/ ٣٠٧) (رقم ٥٠٣) و(٩/ ٩٨) (رقم ٨٢٠٧).
(٩) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٥). و(٦/ ١٩٩) وشعب الإيمان: (٣/ ٤٤١) (رقم ٤٠٠٧).
(١٠) التمهيد: (٦/ ١٦١). (١١) شرح السنة: (٧/ ٢٩٤).
(١٢) الصحيح: (٨/ ٢٦). المغازي، باب مقام النبي ﷺ زمن الفتح.
(١٣) المصنف: (٥/ ١٤٠) (رقم ٩١٨٩).
(١٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٤٨). (رقم ١٤٤٥).
(١٥) المصدر السابق: (٥/ ١٤١) (رقم ١١٩٢).
(١٦) المصنف: (٧/ ٤٠٤) (رقم ٣٦٩٠٨).

وتابعه أيضاً الأعمش وداود بن شابور: أخرجه سعيد بن منصور[١].

وخالفهم يزيد بن أبي زياد، فرواه عن مجاهد عن ابن عباس مباشرة بإسقاط طاوس.

رواه ابن أبي شيبة[٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] والأزرقي[٤] والطحاوي[٥] والدارقطني[٦].

وهي رواية منكرة؛ لمخالفتها لروايات الثقات؛ لأن يزيد بن أبي زياد هو الهاشمي مولاهم (ضعيف كبر فتغير وصار يتلقن وكان شيعياً)[٧].

إضافة إلى مخالفة في لفظه حيث زاد: «**والشمس والقمر، ووضعها بين هذين الأخشبين**». بعد قوله: «**إن الله عز وجل حرم مكة يوم خلق السمٰوات والأرض**». وذلك في بعض الطرق.

وقال ابن حجر ـ بعد أن أشار إلى رواية يزيد ومنصور ـ: (والذي قبله أولى)[٨].

وأما الاختلاف في وصله وإرساله، فلعله غير ضار، ولهذا أخرج البخاري الروايتين معاً، ورجح الحافظ ابن حجر الوصل على الإرسال، معللاً بأن منصوراً ثقة حافظ، ولم يشر إلى رواية حسن بن مسلم وأيوب السختياني[٩].

وفي الحديث اختلاف آخر، حيث اختلف فيه على عمرو بن دينار.

فرواه زكريا بن إسحاق وسفيان بن عيينة عنه عن عكرمة عن ابن عباس.

وخالفهم معمر بن راشد فرواه عنه عن ابن عباس مباشرة.

رواية زكريا أخرجها البخاري والطبراني (في الأوسط).

---

(١) انظر فتح الباري: (٤/ ٤٧). ولم أقف عليه فيما طبع من سننه.
(٢) المصدر السابق: (٣/ ٢٦٨) (رقم ١٤٠٩١) و(٧/ ٤٠٧) (رقم ٣٦٩٢٤).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٢٤٩). (رقم ١٤٤٧) و(٤/ ٤٨).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ١٢٦).
(٥) شرح معاني الآثار: (٢/ ٢٦٠). و(٤/ ١٤٠). ومشكل الآثار: (٤/ ٢١٠).
(٦) السنن: (٤/ ٢٣٥).
(٧) التقريب: (رقم ٧٧١٧).
(٨) فتح الباري: (٨/ ٢٦).
(٩) انظر المصدر نفسه: (٤/ ٤٧).

ورواية سفيان أخرجها النسائي في المجتبى وفي الكبرى، وأخرجها الفاكهي والطحاوي والطبراني (في الكبير والأوسط).

ورواية معمر أخرجها عبد الرزاق ومن طريقه أحمد[١].

والظاهر أن رواية سفيان وزكريا بن إسحاق أرجح؛ لاختصاص ابن عيينة بعمرو بن دينار، قال الإمام أحمد: (أعلم الناس بعمرو بن دينار ابن عيينة).

وقال: (سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار، وأحسنه) ورجح ابن معين وابن المديني وأبو حاتم روايته عن عمرو بن دينار على مثل الثوري وشعبة وغيرهما[٢].

ويعضد روايته هنا موافقة زكريا بن إسحاق وهو ثقة[٣].

والخلاصة أن الحديث ثابت عن ابن عباس، وهو متفق عليه، وإرسال مجاهد له في بعض الطرق لا يضره، إذ قد ينشط الراوي فيجود الحديث وقد يقصر به.

وبقية الاختلافات غير ضارة؛ لأنه أمكن الترجيح بينها، وليس المدار عليها؛ ولأن الطرق الأخرى عن ابن عباس لا اختلاف فيها، وقد أعرضت عن بعض الاختلافات القليلة لعدم تأثيرها.

وقد روى الحديث الأول مفصولاً عن الثاني عدة من العلماء، ولم أتعرض لذكر ذلك لخروجه عن نطاق البحث.

٢٧ ـ عن أبي شُرَيح الخُزاعي العدوي ﷺ أنه قال لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة: ائذن لي أيها الأمير، أحدثك قولاً، قام به رسول الله ﷺ الغَدَ من يوم الفتح، سمعته أُذُناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي، حين تكلم به، أنه حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «إن مكة حرمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسْفك[٤] بها دماً ولا يعضِد[٥] بها

(١) تقدم تخريج رواياتهم في بداية الحديث.

(٢) انظر كلام أحمد وغيره في شرح علل الترمذي لابن رجب (ص ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(٣) انظر التقريب: (رقم ٢٠٢٠).

(٤) من باب ضرب وفي لغة من باب قتل، فعلى ذلك يجوز في (يسفك) كسر الفاء وضمها والسفك: الإراقة والإجراء لكل مائع، وكأنه بالدم أخص، والمراد به القتل. انظر النهاية في غريب الحديث: (٢/ ٣٧٦). والمصباح المنير (ص ٢٧٩) (مادة سفك). وفتح الباري: (١/ ١٩٨).

(٥) تقدم في حديث ابن عباس أن معناه يقطع.

شجرة، فإن أحد تَرخَّص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهد الغائب» فقيل لأبي شريح: ما قال لك عمرو؟ قال: قال: **أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، إن الحرم لا يُعيذ عاصياً ولا فاراً بدمٍ[١]، ولا فاراً بخرْبة[٢]**.

رواه البخاري[٣] ومسلم[٤] واللفظ له والترمذي[٥] والنسائي[٦] وأحمد[٧] والشافعي[٨] والأزرقي[٩] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٠] والطبري[١١] والطحاوي[١٢] والطبراني[١٣] والدارقطني[١٤] والبيهقي[١٥] والبغوي[١٦] كلهم من طريق سعيد بن أبي سعيد المقْبُري عن أبي شريح قال: فذكره.

---

(١) بالفاء والراء المشددة، أي هارباً عليه دم، يعتصم بمكة كيلا يُقتص منه. المصدر نفسه.

(٢) ضبطه الأصيلي بضم الخاء، وضبطه غيره بفتحها، قال القاضي عياض: (وبالفتح ضبطناه في كتاب مسلم عن جميعهم) وبسكون الراء بعدها باء موحدة. فسرها البخاري بالبلية وبالسرقة وقال الخليل: (بالضم: الفساد في الدين) وقال غيره: بالفتح السرقة، وقيل العيب، والمراد به هنا: الذي يفر بشيء يريد أن ينفرد به، ويغلب عليه مما لا تجيزه الشريعة. انظر مشارق الأنوار لعياض: (١/ ٢٣١). والنهاية في غريب الحديث: (٢/ ١٧).

(٣) الصحيح: (١/ ١٩٧ ـ ١٩٨). العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب و(٤/ ٤١). جزاء الصيد، باب لا يعضد شجر الحرم. و(٨/ ٢٠). المغازي، باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح وفي خلق أفعال العباد (ص ٧٨ ـ ٧٩).

(٤) الصحيح: (٢/ ٩٨٧). الحج، باب تحريم مكة وصيدها.

(٥) الجامع: (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤) الحج، باب ما جاء في حرمة مكة و(٤/ ٢١) الديات، باب في حكم ولي القتل...

(٦) المجتبى: (٥/ ٢٠٥ـ٢٠٦). مناسك الحج، باب تحريم القتال فيه، وفي الكبرى: (٢/ ٣٨٤).

(٧) المسند: (٤/ ٣١ و٦/ ٣٨٥).

(٨) المسند: (ص ٢٠٠).

(٩) أخبار مكة: (٢/ ١٢٦).

(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٧). (رقم ١٤٩٣).

(١١) تهذيب الآثار: (١/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(١٢) شرح معاني الآثار: (٢/ ٢٦٠ و٣/ ٣٢٧، ٣٢٨).

(١٣) المعجم الكبير: (٢٢/ ١٨٥، ١٨٦ ـ ١٨٧). (رقم ٤٨٤، ٤٨٦).

(١٤) السنن: (٣/ ٩٥ ـ ٩٦).

(١٥) السنن الكبرى: (٧/ ٥٩ ـ ٦٠ و٨/ ٥٢ و٩/ ٢١٢).

(١٦) شرح السنة: (٧/ ٣٠٠).

والرواة له عن سعيد: الليث بن سعد ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب.

ولم يذكر ابن أبي ذئب الحوار الذي دار بين شريح وعمرو بن سعيد.

ورواية ابن أبي ذئب ليست في الصحيحين، وفي آخرها زيادة: **«ثم إنكم معشر خزاعة**[1] **قتلتم هذا الرجل من هُذَيل**[2]**، وإني عاقله، فمن قُتِل له قتيل بعد اليوم فأهله بين خِيرَتين: إما أن يَقتلوا، أو يأخذوا العقْل»**[3].

وعند أحمد **«ولا فاراً بجزية»** قال: (وكذلك قال حجاج بجزية، وقال يعقوب عن أبيه عن ابن إسحاق: ولا مانع جزية)، وأشار إلى ذلك الترمذي أيضاً. وروى أبو داود[4] والبيهقي من طريقه[5] والشافعي[6] ومن طريقه الخطيب البغدادي[7] كلاهما من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري به (الجزء الأخير من روايته)، وهي: **«ألا إنكم يا معشر خزاعة قتلتم هذا القتيل من هذيل، وإني عاقله فمن قتل له بعد مقالتي هذه قتيل فأهله بين خِيرتين: أن يأخذوا العقل، أو يقتلوا...»** الحديث.

ولفظ الشافعي والخطيب: **«من قتل له قتيل...»** الحديث.

وقد رواه عن سعيد المقبري أيضاً محمد بن إسحاق به.

ولفظه: لما بعث عمرو بن سعيد إلى مكة يغزو ابن الزبير أتاه أبو شريح فكلمه، وأخبره بما سمعه من رسول الله ﷺ إلى أن قال: إنا كنا مع

---

(١) بضم الخاء المعجمة، أجمعوا على أنهم ولد عمرو بن لُحي، واختلف في نسبهم هل هم قحطانية أو عدنانية على قولين. انظر الإنباه على قبائل الرواة لابن عبد البر (ص ٨ ـ ٨٥). والأنساب للسمعاني: (٢/ ٣٥٨).

(٢) بضم الهاء وبفتح الذال المعجمة: قبيلة مضرية، وموطنها بالقرب من مكة. انظر المصدر نفسه: (٥/ ٦٣١).

(٣) الدية وأصله أن القاتل يجمع الدية من الإبل، فيعقلها بفناء أولياء المقتول، فسميت الدية عقلاً بالمصدر. انظر النهاية في غريب الحديث: (٣/ ٢٧٨). ومعنى عاقله ـ اسم فاعل ـ دافع ديته.

(٤) السنن: (٣/ ٦٤٣ ـ ٦٤٥). الديات، باب ولي العمد يرضى بالدية.

(٥) السنن الكبرى: (٨/ ٥٧).

(٦) المسند: (ص ٤٤٣).

(٧) الفقيه والمتفقه: (ص ١٠١ ـ ١٠٢، ١١٥).

رسول الله ﷺ حين افتتح مكة، فلما كان من الغد من يوم الفتح عدت خزاعة على رجل من هذيل فقتلوه، وهو مشرك، فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً. فذكر الحديث بنحوه، ثم ذكر في آخره ما ذكره ابن أبي ذئب.

أخرجه أحمد[١] والطحاوي[٢] والطبراني[٣] والبيهقي[٤].

وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث، فأمن بذلك تدليسه، وحديثه من قبيل الحسن[٥] وقد رواه عن أبي شريح أيضاً: مسلم بن يزيد.

أخرجه أحمد[٦] ويعقوب الفسوي[٧] وابن أبي عاصم[٨] والبيهقي من طريقه في إحدى الطريقين[٩] والطبراني[١٠] كلهم من طريق الزهري قال: حدثني مسلم بن يزيد أحد بني بكر بن سعد بن قيس، أنه أخبره أبو شريح الخزاعي. فذكر قصة إذن الرسول ﷺ لخزاعة في قتال بني بكر، ثم أمر برفع السيف، ثم ذكر قصة قتل الهذلي، ثم ذكر تحريم الرسول ﷺ مكة باختصار، وفي آخره: «**وإن أعتى الناس على الله عز وجل ثلاثة، رجل قتل فيها، ورجل قتل غير قاتله، ورجل طلب بذَحْل[١١] في الجاهلية، وإني والله لأدِيَنَّ هذا الرجل الذي أصبتم**».

ورواه البخاري في التاريخ الكبير (معلقاً)[١٢] من طريق الزهري أيضاً مقتصراً على قوله: «**إن أعتى الناس. . .**» الحديث.

ومسلم بن يزيد ذكره البخاري[١٣] وابن أبي حاتم[١٤] دون جرح أو تعديل.

---

(١) المسند: (٤/ ٣٢).
(٢) شرح معاني الآثار: (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١. و٣/ ٣٢٧).
(٣) المعجم الكبير: (٢٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦) (رقم ٤٨٥).
(٤) دلائل النبوة: (٥/ ٨٣ ـ ٨٤).
(٥) تقدم.
(٦) المسند: (٤/ ٣١ ـ ٣٢).
(٧) المعرفة والتاريخ: (١/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(٨) الديات: (رقم ٢٥٢).
(٩) السنن الكبرى: (٨/ ٧١ و٩/ ١٢٢ ـ ١٢٣).
(١٠) المعجم الكبير: (٢٢/ ١٩١ ـ ١٩٢).
(١١) بسكون الحاء ويجوز فتحها: الثأر. انظر المصباح المنير: (ص ٢٠٦). والقاموس المحيط: (ص ١٢٩٤). مادة: (ذَحَل).
(١٢) (٧/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) الجرح والتعديل: (٨/ ١٩٩).

وذكره ابن حبان في الثقات[١].

وقال ابن حجر: (مقبول)[٢].

وعليه فإن هذه الزيادة ضعيفة، وسيأتي تخريج الأحاديث الشاهدة لها.

٢٨ ـ عن صفية بنت شيبة قالت: سمعت النبي ﷺ يخطب عام الفتح فقال: **«يا أيها الناس إن الله حرَّم مكة يوم خلق السمٰوات والأرض، فهي حرام إلى يوم القيامة، لا يُعضَد شجرُها ولا يُنَفَّر صيدها ولا يأخذ لُقطتها إلا مُنشد»**. فقال العباس: إلاّ الإذخر؛ فإنه للبيوت والقبور؛ فقال رسول الله ﷺ: **«إلا الإذخر»**[٣].

رواه البخاري (تعليقاً)[٤] وفي التاريخ الكبير (موصولاً)[٥] وابن ماجه واللفظ له[٦] والطحاوي[٧] كلهم من طريق محمد بن إسحاق ثنا أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم بن ينَّاق عن صفية بنت شيبة قالت: فذكرته.

وعلقه البخاري عن أبان.

وإسناده حسن لحال ابن إسحاق، وهو مدلس[٨] إلا أنه صرح بالتحديث هنا.

وأبان بن صالح أحد الثقات، وقد جهَّله ابن حزم، وضعفه ابن عبد البر. قال ابن حجر: (وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه والله أعلم)[٩].

وقال: (وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم فجهله، وابن عبد البر فضعفه)[١٠].

---

(١) (٥/ ٤٠٠).

(٢) التقريب: (رقم ٦٦٥١). وانظر تعجيل المنفعة: (ص ٢٦٣) (رقم ١٠٣٦).

(٣) تقدم معاني هذه الألفاظ في الأحاديث السابقة.

(٤) الصحيح: (٣/ ٢١٣) ـ الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر.

(٥) (١/ ٤٥١ ـ ٤٥٢).

(٦) السنن: (٢/ ١٠٣٨)، المناسك، باب فضل مكة.

(٧) مشكل الآثار: (٤/ ٢١١).

(٨) تقدم.

(٩) التهذيب: (١/ ٩٤ ـ ٩٥).

(١٠) التقريب: (رقم ١٣٧).

وضعفه المزي[١].

فلعله اغتر بقول ابن حزم وابن عبد البر، ولم يذكر المزي قولهما في تهذيب الكمال[٢]. وفي هذا الحديث دليل على أن لصفية صحبة؛ لأنها صرحت فيه بسماعها من النبي ﷺ.

وقد اختلف في صحبتها، فقال الدارقطني: (ليس تصح لها رؤية)[٣].

وذكرها ابن حبان في الصحابة، وقال: (سمَعت النبي ﷺ ورأته طاف عام الفتح على بعير) إلا أنه أعاد ذكرها في التابعين[٤].

وقال العجلي: (مكية تابعية ثقة)[٥].

وقال المزي: (لها رؤية)[٦].

إلا أنه لم يُثبت لها السماعَ بناءً على تضعيفه لأبان بن صالح الذي روى حديثها هذا، وفيه التصريح بالسماع حيث قال: «لو صح هذا الحديث لكان صريحاً في سماعها من النبي ﷺ لكن في إسناده أبان بن صالح، وهو ضعيف»[٧] وذكر البوصيري أنه لم يلتفت لابن عبد البر وابن حزم في ذلك[٨].

وأما رؤيتها للرسول ﷺ فثابت في حديث رواه أبو داود[٩] وابن ماجه[١٠] من طريق ابن إسحاق حدثني محمد بن جعفر بن الزبير عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن صفية بنت شيبة قالت: (لما اطمأن رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح، طاف على بعير، يستلم الركن بمحجن في يده، قالت: وأنا أنظر إليه).

وإسناده حسن، لحال ابن إسحاق، وهو مدلس إلا أنه صرح بالتحديث في رواية أبي داود.

---

(١) انظر تحفة الأشراف: (١١/ ٣٤٣).
(٢) انظر ترجمته: (٢/ ٩ ـ ١٣).
(٣) تهذيب الكمال: (٣٥/ ٢١١).
(٤) انظر الثقات: (٣/ ١٩٧ و٤/ ٣٨٦).
(٥) تاريخ الثقات: (ص ٥٢٠ رقم ٢٠٩٩).
(٦) تهذيب الكمال: (٣٥/ ٢١١).
(٧) تحفة الأشراف: (١١/ ٣٤٣).
(٨) انظر مصباح الزجاجة: (٣/ ٤٤).
(٩) السنن: (٢/ ٤٤٢). المناسك، باب الطواف الواجب.
(١٠) السنن: (٢/ ٩٨٢ ـ ٩٨٣). المناسك، باب من استلم الركن بمحجنه.

وقد حسن إسناده المزي قائلاً: (وهذا الحديث يضعف قول من أنكر أن تكون لها رؤية، فإنه إسناد حسن)[١].

وأثبت رؤيتها ابن حجر فقال: (وأبعد من قال لا رؤية لها...) ثم ذكر حديث الباب هذا[٢].

والخلاصة أن صفية بنت شيبة صحابية، لها رؤية، وسماع، لما ذكرنا من الأدلة. والله أعلم. ولحديثها هذا شواهد، من حديث أبي هريرة وابن عباس وأبي شريح، وقد تقدم تخريجها.

وأشار الألباني إلى أن الحديث حسن[٣].

٢٩ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: إن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة، وهو مسند ظهره إلى الكعبة: **«إن هذا البلد لا يُعضد شوكه، ولا يُنفر صيده، ولا يُختلى خلاه، ولم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، وإني سألت ربي فأُحلت لي ساعةً من نهار»** فناداه العباس: فقال: إلا الإذخر يا رسول الله؛ فإن الناس يجعلونه على ظهور بيوتهم، فقال: **«إلا الإذخر»**[٤].

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥] حدثنا حسين بن حسن قال: أنا ابن أبي عدي عن داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: فذكره.

إسناده حسن لحال عمرو بن شعيب فإنه صدوق، وكذلك والده[٦].

وللعلماء في هذا الإسناد أخذ ورد وتفصيل، فالبعض يرى أن شعيباً لم يسمع من جده عبد الله بن عمرو، والبعض يرى أنه سمع.

واسمه كاملاً عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، والضمير في قوله: (عن جده) يعود إلى شعيب؛ لأنه صرح باسمه في بعض الروايات الحديثية، وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو بن

---

(١) تحفة الأشراف: (١١/٣٤٣).
(٢) انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/٣٤٨).
(٣) انظر صحيح سنن ابن ماجه: (٢/١٩٦). (رقم ٢٥٢٤).
(٤) سبق شرح الألفاظ الغريبة.
(٥) أخبار مكة (٢/٢٤٨ ـ ٢٤٩).
(٦) انظر التقريب: (رقم ٢٨٠٦ و٥٠٥٠).

العاص على الراجح، كما أثبت ذلك البخاري وأبو داود وأبو حاتم والترمذي، وهناك روايات حديثية صرح فيها شعيب بسماعه من جده عبد الله وهي صحيحة فالمثبت مقدم على النافي لأن معه زيادة علم.

ولهذا قال الذهبي: (وصرح البخاري في ترجمة شعيب بأنه سمع من جده عبد الله، وهذا لا ريب فيه)[١].

وقال العلائي: (والأصح أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو...)[٢].

وقال ابن حجر: (وهذه قطعة من جملة أحاديث تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو، ولكن هل سمع جميع ما روى عنه أم سمع بعضها والباقية صحيفة، الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه...) ثم قال: (فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح، غير أنه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة، وهو أحد وجوه التحمل، والله أعلم)[٣]. وحسين بن حسن هو المروزي.

ورواه البغوي[٤] من طريق قزعة بن سويد عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ رقى درج البيت يوم الفتح فقال: «**الحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، هي حرام بحرام الله، لا يختلى خلاها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمنشد**»، فقال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر، فإنه لبيوتنا وموتانا، فقال: «**إلا الإذخر**»، ثم ذكر بقية الحديث ولا علاقة له بتحريم مكة، وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف قزعة بن سويد والمثنى بن الصباح[٥]، وبعض رجاله لم أقف على تراجمهم.

والخلاصة أن حديث عبد الله بن عمرو حسن من طريق الفاكهي، ويتقوى برواية البغوي الضعيفة، وبأحاديث الباب الصحيحة والحسنة.

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: (٢٢/ ٦٤ ـ ٧٥. و١٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٧). (ترجمة والده). وميزان الاعتدال: (٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٨). وتهذيب التهذيب: (٨/ ٤٨ ـ ٥٥).

(٢) جامع التحصيل: (ص ٢٣٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح السنة: (١٠/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

(٥) انظر التقريب: (رقم ٥٥٤٦ و٦٤٧١).

٣٠ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إن الله حرَّم حَرَمه، فهو حرام إلى يوم القيامة، لا يُعضد شجره، ولا يُحتش حشيشه ولا يرفع لقطته إلا لإنشاده، ولا يُستحل صيده»[١].

رواه الطبراني[٢] حدثنا محمد بن علي المكي الصائغ قال: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب قال: حدثنا عبد الله بن موسى التيمي عن عيسى بن أبي عيسى الحناط عن نافع عن ابن عمر. فذكره. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا عيسى الحناط).

وهذا إسناد ضعيف جداً؛ لأن عيسى الحنَّاط[٣]: (متروك)[٤].

وعبد الله بن موسى التيمي: (صدوق كثير الخطأ)[٥].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عيسى بن أبي عيسى الحناط وهو ضعيف)[٦].

ورواه ابن حبان[٧] من طريق يحيى بن عبد الرحمٰن الأرحَبي حدثني عُبيدة بن الأسود حدثنا القاسم بن الوليد.

ورواه أسلم الواسطي[٨] والطبراني[٩] من طريق سليمان بن الحكم بن عوانة كلاهما عن سنان بن الحارث بن مصرف عن طلحة بن مصرف عن مجاهد عن ابن عمر قال: كانت خزاعة حلفاء لرسول الله ﷺ فذكر قصة

---

(١) سبق شرح هذه الألفاظ.

(٢) المعجم الأوسط: (٦/ ٢٤٥) (رقم ٦٣٠٥).

(٣) يقال الحناط والخيَّاط بالنون في الأولى وبالخاء المعجمة في الثانية بعدها ياء موحدة ومثله في الثالثة إلا أنها بالياء التحتية. انظر التقريب: (رقم ٥٣١٧).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: (رقم ٣٦٤٥).

(٦) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٣).

(٧) الإحسان: (١٣/ ٣٤٠ ـ ٣٤١). (رقم ٥٩٩٦). وتحرف اسم محمد بن عمر بن الهياج الرواي عن يحيى إلى محمد بن عمرو بن الهياج، بزيادة الواو وهو خطأ ظاهر. والله أعلم.

(٨) تأريخ واسط: (ص ١٦٤ ـ ١٦٥).

(٩) الأحاديث الطوال (ق ٤٨/أ) وهو في المطبوع: ٢٥/ ٣١٧ ـ ٣١٨. آخر المعجم الكبير. إلا أنه وقع فيه: عن عبد الله بن عمرو (بالواو).

الفتح، وفيه قول الرسول ﷺ: **«إن هذا الحرم حرام عن أمر الله، لم يحل لمن كان قبلي، ولا يحل لمن بعدي، وإنه لم يحل لي إلا ساعة واحدة، وإنه لا يحل لمسلم أن يَشهر[١] فيه سلاحاً، وإنه لا يختلى خلاه، ولا يُعضد شجره ولا يُنَفَّر صيده»**، فقال رجل يا رسول الله: إلا الإذخر، فقال رسول الله ﷺ: **«إلا الإذخر، وإن أعتى[٢] الناس على الله ثلاثة: من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله، أو قتل لذَحْل الجاهلية. . .»**. ثم ذكر حديثاً طويلاً.

وإسناده ضعيف؛ لأن سنان بن الحارث لم أجد من وثقه غير ابن حبان[٣] وذكره البخاري[٤] وابن أبي حاتم[٥] دون جرح أو تعديل، وروى عنه بعض الثقات. وأما يحيى بن عبد الرحمٰن الأرْحبي فقال فيه أبو حاتم: (شيخ لا أرى في حديثه إنكاراً، يروي عن عُبيدة بن الأسود أحاديث غرائب). وذكره ابن حبان في الثقات: وقال: (ربما خالف) وقال ابن نمير: (لا بأس به). وقال الدارقطني: (صالح يعتبر به)[٦].

فهو إذاً في جملة من يحسن له ويجتنب غرائبه، ولهذا قال الذهبي: (صدوق)[٧]. ومثل ذلك قال ابن حجر، وزاد: (ربما أخطأ)[٨].

وعبيدة بن الأسود مدلس[٩]، إلا أنه صرح بالتحديث هنا، وسليمان بن الحكم بن عوانة ضعيف جداً[١٠].

ورواه الطبراني[١١] من طريق محمد بن القاسم ولفظه: **«أحلت لي مكة ساعة من نهار، ولا تحل لأحد من بعدي، وهي حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة. . .»**.

(١) من باب نفع: أخرج سلاحه من غمده ليقاتل. انظر المصباح المنير: (ص ٣٢٦)، (مادة: شهر). النهاية في غريب الحديث: (٢/ ٥١٥).
(٢) العتو: التجبر والتكبر: المصدر نفسه: (٣/ ١٨١). وبقية الألفاظ سبق شرحها.
(٣) الثقات: (٦/ ٤٢٤).
(٤) التاريخ الكبير: (٤/ ١٦٥).
(٥) الجرح والتعديل: (٤/ ٢٥٤).
(٦) انظر تهذيب التهذيب: (١١/ ٢٥٠).
(٧) الكاشف (٢/ ٣٧٠).
(٨) التقريب: (رقم ٧٥٩٣).
(٩) المصدر نفسه: (رقم ٤٤١٥). وعُبيدة بالضم: المصدر نفسه.
(١٠) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ١٩٩ ـ ٢٠٠) ولسان الميزان: (٣/ ٨٢ ـ ٨٣).
(١١) كما في مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٣ ـ ٣٨٤). ومسند ابن عمر غير مكتمل فيما وجد من المعجم الكبير.

ثم ذكره بنحو اللفظ المصدر به في بداية الحديث، مع ذكر الإذخر في آخره، ولم أقف على إسناده حتى أتبين هل الطريق واحدة أو لا.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن القاسم، وهو ضعيف)[١] وإسناد ابن حبان معتضد بأحاديث الباب، ومنها حديث أبي هريرة وابن عباس وأبي شريح، فهو حسن لغيره؛ لأن ضعفه غير شديد.

والمراد من ذلك الجزء المتعلق بتحريم مكة، وهو الذي أثبتُّه وأما بقية الحديث فلا علاقة له بهذه الشواهد. ويشهد لفقرة «**وإن أعتى الناس...**»، حديث عبد الله بن عمرو، ومرسل الزهري ومرسل عطاء بن يزيد يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره. وأما إسناد الطبراني الأول فغير صالح للاعتضاد؛ لشدة ضعفه.

وإسناده الثاني لم أقف عليه، كما سبق، وقد قال الهيثمي فيه: (وفيه محمد بن القاسم، وهو ضعيف).

٣١ ـ عن عبد الرحمٰن بن حرملة الأسلمي، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «**يا أيها الناس تَعلمُنَّ والله ما أحلت لأحد قبلي، ولا لأحد بعدي، وما أحلت لي إلا هذه الساعة ـ يريد مكة**».

رواه ابن أبي خيثمة[٢] حدثنا مصعب بن عبد الله قال حدثني عبد العزيز بن محمد عن عبد الرحمٰن بن حرملة أنه سمع سعيد بن المسيب. فذكره.

إسناده فيه ضعف، وهو مرسل.

فيه عبد الرحمٰن بن حرملة الأسلمي، كان سيء الحفظ، كما قال هو عن نفسه، ولهذا رخص له سعيد بالكتابة، وضعفه يحيى بن سعيد القطان ولم يدفعه، وفضَّل محمد بن عمرو عليه، وقال: (وكان ابن حرملة يُلقن، ولو شئت أن ألقنه شيئاً)، وقال أحمد بن حنبل: (كذا وكذا) وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه، ولا يحتج به).

وقال الساجي: (صدوق يهم) وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يخطئ)

(١) المصدر نفسه.

(٢) التاريخ الكبير: (ص ٨٣ رقم ١٧). تاريخ المكيين منه، رسالة.

وقال ابن معين: (صالح). وفي رواية: (ثقة) ونقل ابن خلفون عن ابن نمير أنه وثقه. وقال النسائي: (ليس به بأس) وقال ابن عدي: (لم أر في أحاديثه حديثاً منكراً)[١]. هذه خلاصة ما قيل فيه، وتضعيف القطان له ليس مطلقاً؛ بدليل أن ابن المديني راجعه فيه فقال: (ليس هو عندي مثل يحيى بن سعيد ـ يعني الأنصاري ـ)، وقول أحمد كناية عن لين فيه، قال الذهبي: (وهي بالاستقراء كناية عمن فيه لين)[٢] يعني قول الإمام أحمد هذه العبارة والذي يظهر أن فيه ضعفاً لسوء حفظ فيه، وتوثيق النسائي وابن معين له ليس من أعلى درجات التوثيق، اللهم إلا في الرواية الأخرى لابن معين، ومع هذا فإن من جرحه معه زيادة علم، وهو جرح مفسر إلا أنه ليس قوياً، وقال ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ)[٣].

وعبد العزيز بن محمد هو: الدَّراوَرْدي[٤] أحد علماء المدينة، ومن رجال مسلم إلا أنه اختلطت عليه أحاديث عبد الله العمري، يجعلها عن عبيد الله العمري ووهمه غير واحد. وخلاصة القول فيه أن روايته عن عبيد الله العمري ضعيفة كما قال الإمام أحمد وغيره، وكتابه صحيح، وإن حدث من حفظه فحسن ما لم يخالف[٥] وقال الذهبي: (حديثه في دواوين الإسلام الستة؛ لكن البخاري روى له مقروناً بشيخ آخر، وبكل فحديثه وحديث ابن أبي حازم لا ينحط عن مرتبة الحسن)[٦].

وقال ابن حجر: (صدوق، كان يحدث من كتب غيره، فيخطئ قال النسائي: (حديثه عن عبيد الله العمري منكر)[٧].

ومصعب بن عبد الله هو الزبيري.

---

(١) انظر ترجمته في الجرح والتعديل: (٥/ ٢٢٣). والضعفاء للعقيلي: (٢/ ٣٢٨). والكامل: (٤/ ٣١٠ ـ ٣١١). وتهذيب التهذيب: (٦/ ١٦١).

(٢) ميزان الاعتدال: (٤/ ٤٨٣).

(٣) التقريب: (رقم ٣٨٤٠).

(٤) بفتح الدال المهملة والراء والواو، وسكون الراء الأخرى، وكسر الدال الأخرى الأنساب: (٢/ ٤٦٧).

(٥) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٣١ ـ ٦٣٢). وتهذيب التهذيب: (٦/ ٣٥٣ ـ ٣٥٥). وانظر دراسة عنه مفصلة في تحقيقي لكتاب (حديث الفاكهي. . .) (رقم ٤٦).

(٦) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٣٦٨).

(٧) التقريب: (رقم ٤١١٩).

وبالجملة، فإن المرسل من أقسام الضعيف، وفي الإسناد إلى من أرسله ضعف ما إلا أنه معتضد بأحاديث الباب الثابتة، وهي كثيرة فهو حسن لغيره.

٣٢، ٣٣، ٣٤ - عن عطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن وطاوس أن النبي ﷺ دخل يوم الفتح البيت، فصلى فيه ركعتين، ثم خرج فذكر خطبة طويلة، وفيها قوله ﷺ: «**ألا إن الله قد حرم مكة يوم خلق السمٰوات والأرض، فهي حرام بحرام الله سبحانه لم تحل لأحد كان قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، ولم تحل لي إلا ساعة من نهار** - قال يقصرها النبي ﷺ بيده - **لا يُنَفر صيدُها، ولا تُعضد عِضاها، ولا تَحِل لقطتُها إلا لمنشد، ولا يُختلى خلاها**». فقال العباس رضي الله عنه وكان شيخاً مجرباً: يا رسول الله إلا الإذخر، فإنه لا بد منه للقين ولظهور البيت، فسكت النبي ﷺ ثم قال: «**إلا الإذخر**[1]**، فإنه حلال**» ثم ذكر بقية الحديث.

أخرجه أبو الوليد الأزرقي[2] من طريق مسلم بن خالد عن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي حسين عن عطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن وطاوس أن النبي ﷺ فذكره.

وإسناده ضعيف، فيه مسلم بن خالد المخزومي مولاهم المعروف بالزّنجي، فقيه مكة، اختلف فيه قول ابن معين، فمرة وثقه وأخرى ضعفه، وقال ابن عدي: (حسن الحديث، وأرجو أنه لا بأس به). وحكى ابن القطان عن الدارقطني أنه قال (ثقة) وضعفه الجماهير كابن المديني وأحمد والبخاري والنسائي وغيرهم.

ورواية تضعيفه عن ابن معين أولى؛ لموافقتها رأي الجماهير، وابن عدي انفرد بذلك، وقد ذكر هو نفسه أحاديث من طريقه غير محفوظة.

وأما الدارقطني فإنه قال: (سيء الحفظ ضعيف، مسلم بن خالد ثقة إلا أنه سيء الحفظ)[3].

---

(١) سبق شرح هذه الألفاظ.

(٢) أخبار مكة: (٢/ ١٢١).

(٣) السنن: (٣/ ٤٦).

وما حكاه ابن القطان يحمل على ما فصل في موطن آخر إن لم يكن نقل ابن القطان من المصدر نفسه، فإن الاختصار في مثل هذه المواطن وارد، ومراده (بثقة) هنا (العدالة).

وقال الذهبي بعد أن ساق أحاديث من طريقه: (فهذه الأحاديث وأمثالها ترد بها قوة الرجل، ويضعف).

وقال ابن حجر: (صدوق، كثير الأوهام)(١).

فالحديث إذاً مرسل ضعيف، وهو عبارة عن ثلاثة مراسيل لاحتمال أن لكل واحد منهم طريقاً آخر، وهي معتضدة بأحاديث الباب الثابتة لأن ضعفها منجبر.

٣٥ ـ عن مِقسم مولى ابن عباس قال: (لما كانت المدة التي كانت بين رسول الله ﷺ وبين قريش زمن الفتح)، فذكر قصة مجيء أبي سفيان إلى المدينة لتوثيق العهد بين قريش والمسلمين، وقصة خروج الرسول ﷺ لفتح مكة مطولاً. وفيه قول الرسول ﷺ: **«إني لم أحرم مكة، ولكن حرمها الله، وإنها لم تَحلل لأحد قبلي، ولا تُحَل لأحد بعدي إلى يوم القيامة، وإنما أحلها الله لي في ساعة من نهار»**.

رواه عبد الرزاق(٢) عن معمر عن عثمان الجزري عن مقسم. قال معمر: وكان يقال لعثمان الجزري: المشاهد عن مِقسم مولى ابن عباس قال: فذكره. إسناده مرسل ضعيف.

لأن عثمان الجزري هو: عثمان بن عمرو بن ساج، (فيه ضعف)(٣).

ويتقوى هذا المرسل بأحاديث الباب الثابتة والذي يتقوى منه هو الجزء المثبت هنا؛ لأنه هو الذي تشهد له أحاديث الباب، والقصة كاملة تحتاج إلى تتبع من مظانها، ولا علاقة لها بهذا البحث، والله أعلم.

٣٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«إن الله ـ عز وجل ـ حرم**

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: (٢٧/٥٠٨ ـ ٥١٤). وميزان الاعتدال: (٤/١٠٢ ـ ١٠٣). وتهذيب التهذيب: (١٠/١٢٨ ـ ١٣٠). والتقريب: (رقم ٦٦٢٥).

(٢) المصنف: (٥/٣٧٤ ـ ٣٧٩).

(٣) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).

هذا البلد يوم خلق السموات والأرض، وصاغه[١] **حين صاغ الشمس والقمر، وما حيا له من السماء حرام، وإنه لم يحل لأحد قبلي، وإنه أُحل لي ساعة من نهار، ثم عاد كما كان..»** الحديث.

رواه الطبراني[٢] وعنه أبو نعيم[٣] من طريق شعيب بن صفوان عن عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس. فذكره.

وقال الطبراني في الأوسط: (لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السائب إلا شعيب بن صفوان) وقال أبو نعيم: (غريب من حديث طاوس وعطاء، تفرد به عنه شعيب بن صفوان).

وذكره الهيثمي بلفظ: «**إن الله حرم هذا البيت...**» قائلاً: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عطاء بن السائب وقد اختلط)[٤].

والأمر كما قال. وسبق ذلك مرارا، وغاب عن الهيثمي أن الطبراني أخرجه في الكبير أيضاً، ويضاف إلى العلة السابقة: شعيب بن صفوان بن الربيع الثقفي أبو يحيى الكوفي قال عنه ابن حجر (مقبول)[٥].

والحديث أشار الألباني إلى أنه ضعيف[٦].

وحديث تحريم مكة ثابت عن ابن عباس في البخاري ومسلم وغيرهما دون قوله: «**وصاغه...**» إلى قوله: «**حرام**» وليس فيه بقية الحديث التي لم أذكرها[٧].

٣٧ ـ عن الحارث بن غَزِية[٨] قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الفتح: «**لا هجرة بعد الفتح، إنما هو الإيمان والنية والجهاد، متعة النساء حرام، متعة النساء حرام متعة النساء حرام**»، ثم كان الغد فقال: «**يا معشر خزاعة، والذي نفسي بيده، لقد قتلتم قتيلاً لأَدِيِنَّه، لا أعلم أحداً أعدى على الله ممن**

---

(١) خلقه. لسان العرب: (٨/ ٤٤٣). مادة (صوغ).

(٢) المعجم الكبير: (١١/ ٤٨ ـ ٤٩). والمعجم الأوسط (٤/ ١٦٠) (رقم ٣٨٦٦).

(٣) حلية الأولياء: (٤/ ١٩).

(٤) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٤).

(٥) التقريب: (رقم ٢٨٠٣).

(٦) انظر ضعيف الجامع: (رقم ١٦٠٠).

(٧) انظر الحديث: (رقم ٢٦) من هذا الكتاب.

(٨) بفتح أوله وكسر الزاي بعدها مثناة مشددة. الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ١٨٥).

استحل حرم الله، أو قاتل غير قتاله». ثم كان بعد الغد فقام فقال: **«والذي نفسي بيده، لقد علمت أن مكة حرمُ الله وأمنُه، وأحب البلدان إلى الله، ولو لم أُخرج منها لم أَخْرج، لا يُعضَد شجرُها، ولا يُخْتَش حشيشُها، ولا يُختلى خلاها»** فقال العباس: إلا الإذخر، فقال رسول الله ﷺ: **«إلا الإذخر، لا ينفر صيدها، ولا تحِل لقطتها إلا لمنشد»**[١].

رواه الحسن بن سفيان[٢] ومن طريقه أبو نعيم[٣] ومن طريق آخر أيضاً كلاهما من طريق يحيى بن حمزة ثنا إسحاق بن أبي فَرْوة عن عبد الله بن رافع أنه أخبره عن الحارث بن غزية قال: فذكره.

إسناده ضعيف جداً؛ لأن إسحاق بن أبي فَرْوة هو إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة (متروك)[٤].

ورواه ابن السكن والباوَرْدي وابن مندة[٥] من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة به. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم فتح مكة: **«لا هجرة بعد الفتح. . .»** الحديث.

هكذا قال ابن حجر، ولم يسق لفظه كاملاً، ونقل عن ابن السكن أنه قال: (ورواه يزيد بن خصيفة عن عبد الله بن رافع عن غزية بن الحارث فالله أعلم).

وكلام ابن السكن هذا إشارة إلى الاختلاف في اسم الحارث بن غزية، فقد ورد اسمه في بعض الروايات غزية بن الحارث.

وقال ابن حجر: (الحارث بن غزية الأنصاري، وقيل غزية بن الحارث)[٦].

وبناءً على هذا الاختلاف ترجم له بالاسمين في موضعين[٧].

---

(١) سبق شرح الألفاظ الغريبة.

(٢) كما في كنز العمال: (١٠/ ٥٠٠ ـ ٥٠١) (رقم ٣٠١٦٤).

(٣) معرفة الصحابة: (١/ ق ١٧٢/ ب).

(٤) التقريب: (رقم ٣٦٨).

(٥) أخرجوه في كتبهم في الصحابة. انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه: و(٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

وأخرجه الطبراني[١] من طريق إسحاق بن أبي فروة به مختصراً بلفظ: **«لا هجرة بعد الفتح، إنما هو الإيمان والنية»** وتحرف عبد الله بن رافع إلى عبيد الله بن رافع.

وأخرجه أيضاً[٢] من الطريق نفسه على الصواب مختصراً بلفظ: **«متعة النساء حرام»** ثلاث مرات.

وأخرج سعيد بن منصور[٣] والبخاري في التاريخ الكبير[٤] وابن أبي عاصم[٥] والطبراني[٦] والبغوي وابن السكن وابن مندة[٧] والدارقطني[٨] من طريق يزيد بن خُصيفة عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة عن غزية بن الحارث، أنه أخبره أن شباباً من قريش أرادوا أن يهاجروا إلى رسول الله ﷺ فمنعهم آباؤهم فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: **«لا هجرة بعد الفتح، إنما هو الحشر والنية والجهاد»**.

وليس عند البخاري وابن أبي عاصم والطبراني في إحدى طريقيه والدارقطني ذكر لسبب الحديث، ولفظ البخاري وإحدى طريقي الطبراني والدارقطني: **«لا هجرة بعد الفتح، إنما هو الجهاد والنية»**.

ووقعت كلمة (والحشر) عند ابن أبي عاصم في الجهاد هكذا: (والحسبة) ولعلها الصواب؛ لأنها المناسبة لبقية الحديث.

ورواه ابن يونس من الطريق نفسه إلا أنه قال: عبد الرحمٰن بن رافع بدلاً من عبد الله بن رافع، وعند ابن السكن على الصواب: عبد الله بن رافع. قال ابن حجر: (وهو الأصح، كما في رواية البغوي وغيره....)[٩] ويزيد بن خصيفة هو يزيد بن عبد الله بن خُصَيفة، وهو وعبد الله بن رافع ثقتان[١٠].

---

(١) المعجم الكبير: (٣/ ٣٠٩) (رقم ٣٣٩٠).
(٢) المصدر نفسه: (٣/ ٣٠٩) (رقم ٣٣٩١).
(٣) السنن: (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٤) (٧/ ١٠٩).
(٥) الآحاد والمثاني: (٤/ ٢٣٠). والجهاد: (٢/ ٦٢٢).
(٦) المعجم الكبير: (١٨/ ٢٦٢، ٢٦٣). (رقم ٦٥٦، ٦٥٧).
(٧) كما في الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦).
(٨) المؤتلف والمختلف: (٤/ ١٧٨٣).
(٩) المصدر السابق.
(١٠) انظر التقريب: (رقم ٧٧٣٨ و٣٣٠٥).

وإسناده صحيح. وصححه ابن عبد البر[١].

وأخرج ابن السكن وابن مندة[٢] من طريق سعيد بن سلمة بن أبي الحسام عن يزيد به بلفظ: **«لا هجرة بعد الفتح؛ إنما هي ثلاث: الجهاد والسنة والجنة»**.

وهذه الطريق هي إحدى الطريقين عن يزيد بن خصيفة (المتقدمة).

أخرجها ابن أبي عاصم والطبراني (كما سبق). والطريق إليه صحيح فما وقع عند ابن السكن مخالف لما رواه الثقات عنه، ولا يمكن تعيين المخطئ لعدم الوقوف على السند كاملاً، ويمكن حمل الخطأ فيه على سعيد نفسه، حيث قال ابن حجر فيه: (صدوق صحيح الكتاب يخطئ من حفظه)[٣].

والخلاصة: أن الحديث ضعيف جداً، وإنما صح منه أوله، وهو ما رواه يزيد بن خصيفة عن عبيد الله بن رافع به وليس فيه ذكر: (الإيمان) كما هو في رواية إسحاق ابن أبي فروة.



(١) انظر الاستيعاب: (٣/ ١٨٥). (من هامش الإصابة).

(٢) كما في الإصابة: (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦). وانظر طبعة طه محمد الزيني الكاتب، حيث أشار المحقق إلى أن هذا اللفظ بمخطوطة الأزهر ومكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) التقريب: (رقم ٢٣٢٦).

الفصل الثالث

تشبيه الرسول ﷺ حرمة الدماء والأموال والأعراض بحرمة مكة

الفصل الثالث

تشبيه الرسول ﷺ حرمة الدماء والأموال والأعراض بحرمة مكة

٣٨ ـ عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «**إنّ الزمان قد استدار كهيئته**[١] **يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب شهر مضر**[٢] **الذي بين جمادى وشعبان**» ثم قال: «**أي شهر هذا؟**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، قال: «**أليس ذا الحجة**» قلنا بلى، قال: «**فأي بلد هذا؟**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال: فسكتَ حتى ظننّا أنه سيسميه بغير اسمه، «**أليس البلدة؟**» قلنا بلى، قال: «**فأي يوم هذا؟**» قلنا: الله ورسوله أعلم، قال فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه قال: «**أليس يوم النحر؟**» قلنا: بلى يا رسول الله، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم** (قال محمد: وأحسبه قال:) **وأعراضكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم، فلا ترجِعُنَّ بعدي كفاراً**[٣] **أو ضلالاً،**

(١) استدار بمعنى دار: إذا طاف حول الشيء، وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه. وكهيئته: الكاف صفة مصدر محذوف تقديره استدار استدارة مثل صفته يوم خلق الله السموات والأرض. ومعنى الحديث أن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى صفر أو إلى غيره من الشهور ليستحلوا القتال فيه وهو النسيء، فلما كانت السنة التي حج فيها الرسول ﷺ عاد إلى زمنه المخصوص به، وبطل عمل الجاهلية. انظر غريب الحديث لأبي عبيد: (٢/ ١٥٧ ـ ١٦٠) والنهاية: (٢/ ١٣٩). وفتح الباري: (٦/ ٢٩٥). و(٨/ ٣٢٥).

(٢) أضافه إلى مضر لأنهم كانوا متمسكين بتعظيمه بخلاف غيرهم. المصدر نفسه.

(٣) في تفسير الكفر هنا وأمثاله عشرة أقوال منها:
ـ قول الخوارج وهو أنه على ظاهره.
ـ هو في المستحلين له.
=

يضربُ[١] بعضكم رقاب بعض، ألا ليبلغ الشاهد الغائبَ، فلعل بعض من يبلغه يكون أوعى له من بعض من سمعه» ثم قال: «ألا هل بلغت؟».

رواه البخاري[٢] ومسلم واللفظ له[٣] وأبو داود[٤] وأحمد[٥] والدارمي[٦] وابن أبي شيبة[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وابن أبي خيثمة[٩] وابن أبي عاصم[١٠] والبزار[١١] والنسائي[١٢] والطبري[١٣] والطحاوي[١٤]

= - تفعلون فعل الكفار في قتل بعضهم بعضاً.
- كفاراً بنعمة الله.
- أن الفعل المذكور يفضي إلى الكفر؛ لأن من اعتاد الهجوم على كبار المعاصي جره شؤم ذلك إلى أشد منها، فيخشى أن لا يُختم له بخاتمة الإسلام.
وقيل: المراد بهم أهل الردة. انظر غريب الحديث للخطابي: (٢/٢٤٩ ـ ٢٥٠). وفتح الباري: (١٢/ ١٩٤ و١٣/ ٢٧). والذي أوجب هذا الاختلاف هو أن أهل السنة والجماعة لا يكفرون بمطلق المعاصي والكبائر. وقول الخوارج معلوم البطلان، وحمل الحديث على ظاهره هو المتعين. لكن ما هو ظاهره؟ هل المراد كفر يخرج من الملة، أو كفر دون كفر؟ الصواب الثاني؛ لأدلة كثيرة منها قوله تعالى: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما﴾** الآية، فسماهم مؤمنين مع كونهم مقتتلين. انظر كتب العقائد ومنها مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٣) وشرح العقيدة الطحاوية: (ص ٣٥٩ ـ ٣٦٣).

(١) مجزوم على أنه جواب النهي أو مرفوع على الاستئناف أو الحالية. المصدر السابق.
(٢) الصحيح: (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨، ١٩٩). العلم، باب قول النبي ﷺ رب مبلغ أوعى من سامع، وباب ليبلغ الشاهد الغائب و٦/ ٢٩٣. بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين و٨/ ١٠٨. المغازي، باب حجة الوداع و٨/ ٣٢٤. التفسير، باب إن عدة الشهور عند الله... و١٠/ ٧ ـ ٨ الأضاحي، باب من قال الأضحى يوم النحر. و١٣/ ٤٢٤ التوحيد، باب قول الله تعالى: **﴿وجوه يومئذٍ ناضرة...﴾**.
(٣) الصحيح: (٣/ ١٣٠٥ ـ ١٣٠٦). القسامة، باب تغليظ تحريم الدماء...
(٤) السنن: (٢/ ٤٨٥). المناسك، باب الأشهر الحرم.
(٥) المسند: (٥/ ٣٧، ٤٥). (٦) السنن: (١/ ٣٩٣).
(٧) المصنف: (٧/ ٤٥٣). (رقم ٣٧١٦٤). (٨) أخبار مكة: (٣/ ١٢٦).
(٩) التاريخ الكبير (تاريخ المكيين منه): (ص ٨٠، ٨١ رقم ١١، ١٢، ١٣)، رسالة.
(١٠) الآحاد والمثاني: (٣/ ٢٠٨ ـ ٢١٠). والديات (رقم ١١، ١٢٩).
(١١) البحر الزخار: (٩/ ٨٥).
(١٢) السنن الكبرى: (٢/ ٤٤٢ و٣/ ٤٣٢). (١٣) جامع البيان: (١٠/ ٧٣).
(١٤) مشكل الآثار: (٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥).

وابن حبان[١] وابن منده[٢] وتمام[٣] والبيهقي[٤] وابن عبد البر[٥] من طرق كلهم عن أيوب السختياني. والبعض عن عبد الله بن عون كلاهما عن محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه. فذكره.

وقد رواه بعضهم تاماً، والبعض الآخر وهم الأكثر اقتصر على قوله: «**أي شهر هذا**» فما بعده، واقتصر بعضهم على الجزء الأول المتعلق باستدارة الزمان. واختصره بعضهم، فذكر ما يتعلق بتحريم الشهر والبلد واليوم. وذكر البعض: الأمر المتعلق بالتبليغ فقط. وجزم ابن سيرين في بعض الطرق بقوله: «**وأعراضكم**». واختلف فيه على أيوب السختياني، فرواه عنه حماد بن زيد وعبد الوهاب الثقفي عن ابن سيرين عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة كما تقدم.

وخالفهما إسماعيل بن علية وعبد الوارث بن سعيد، فروياه عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي بكرة دون واسطة بين ابن سيرين وأبي بكرة.

رواية إسماعيل أخرجها: أبو داود[٦] وأحمد[٧] وابن سعد[٨] والطبري[٩] والطبراني[١٠]، وقد حكم عليها ابن كثير بالانقطاع[١١]. ورواية عبد الوارث أشار إليها الدارقطني[١٢] ولم أقف عليها. والراجح رواية حماد بن زيد وعبد الوهاب؛ لأن حماداً أثبت أصحاب أيوب، كما قال ابن معين وسليمان بن حرب. وفضَّله ابن معين على عبد الوارث وإسماعيل بن علية، وفضله أحمد

---

(١) الإحسان: (٩/ ١٥٨). (رقم ٣٨٤٨ و١٣/ ٣١٢ ـ ٣١٤)، (رقم ٥٩٧٣، ٥٩٧٤، ٥٩٧٥). والمجروحين: (١/ ١٥ ـ ١٦).

(٢) التوحيد: (رقم ٤٣).

(٣) الروض البسام في ترتيب فوائد تمام: (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٤) السنن: (٥/ ١٦٥ ـ ١٦٦). ودلائل النبوة: (٥/ ٤٤١ ـ ٤٤٢). و(٦/ ٥٣٩).

(٥) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٤٨)، ووقع عنده تحريف في الإسناد لرداءة الطبع.

(٦) السنن: (٢/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥). المناسك، باب الأشهر الحرم.

(٧) المسند: (٥/ ٣٧).

(٨) الطبقات: (٢/ ١٨٦).

(٩) جامع البيان: (١٠/ ١٢٥).

(١٠) الأحاديث الطوال: (٢٥/ ٣١٩). (من المعجم الكبير).

(١١) انظر البداية والنهاية: (٥/ ١٧٣).

(١٢) العلل: (٧/ ١٥٣).

على عبد الوارث[(١)]، إضافة إلى متابعة عبد الوهاب الثقفي إياه، وهي اختيار الشيخين البخاري ومسلم، وقد ورد ما يدل على أن ابن سيرين رواه عن أبي بكرة بواسطة، وهو ما أخرجه ابن مندة[(٢)] وابن عبد البر[(٣)] من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين قال: نبئت أن أبا بكرة قال: فذكر الجزء المتعلق باستدارة الزمان في رواية ابن مندة. وفي رواية ابن عبد البر الأمر بالتبليغ فقط، وقد تابع أيوب على الراجح من روايته: قرةُ بن خالد، فرواه عن ابن سيرين قال: أخبرني عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبي بكرة ورجل أفضل في نفسي من عبد الرحمن: حميد بن عبد الرحمن عن أبي بكرة فذكره دون الجزء الأول من الحديث المتعلق باستدارة الزمان، وقال في بعض الروايات: «**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم**[(٤)] **عليكم حرام**». فزاد: «**وأبشاركم**».

أخرجه البخاري[(٥)] ومسلم[(٦)] وابن ماجه[(٧)] وأحمد[(٨)] وابن أبي عاصم[(٩)] والنسائي[(١٠)] وابن الجارود[(١١)] وابن خزيمة[(١٢)] وأحمد بن محمد بن إبراهيم المديني[(١٣)] والبيهقي[(١٤)] وابن عبد البر[(١٥)]. مطولاً عند بعضهم، ومختصراً عند آخرين، وبعضهم ذكر جزءاً منه، أو أحال به على غيره، وليس عند أحد منهم ذكر لأوله، وهو الجزء المتعلق باستدارة الزمان.

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٧/ ٢٣٩ ـ ٢٦٩). (٢) التوحيد: (رقم ٤٤)
(٣) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٤٨).
(٤) هو ظاهر جلد الإنسان: فتح الباري: (١٣/ ٢٧).
(٥) الصحيح: (٣/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤) الحج، باب الخطبة أيام منى. و(١٣/ ٢٦). الفتن، باب قول النبي ﷺ، لا ترجعوا بعدي كفاراً وفي كتاب خلق أفعال العباد: (ص ٧٩).
(٦) الصحيح: (٣/ ١٣٠٧).
(٧) السنن: (١/ ٨٥). المقدمة، باب من بلّغ علماً.
(٨) المسند: (٥/ ٣٩، ٤٩).
(٩) الآحاد والمثاني: (٣/ ٢١٠). والديات: (رقم ١١، ١٢).
(١٠) السنن الكبرى: ٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣. و٣/ ٤٣٢.
(١١) المنتقى: (ص ٢٨٣). (١٢) الصحيح: (٤/ ٣٠٩).
(١٣) جزء فيه قول النبي: نضر الله امرءاً (رقم ١٧، ١٨).
(١٤) السنن الكبرى: (٥/ ١٤٠ و٨/ ١٩ ـ ٢٠). وشعب الإيمان: (٤/ ٣٨٦، ٣٨٧).
(١٥) جامع بيان العلم وفضله: (١/ ٤٨ ـ ٤٩).

ورواه أشعث بن سَوَّار عن ابن سيرين عن أبي بكرة دون واسطة.

أخرجه أحمد[١] والبزار[٢] وابن أبي عاصم[٣] والدارقطني[٤] وذكر أحمد والدارقطني الحديث دون أوله، واقتصر البزار على أوله، وهي رواية غير محفوظة؛ لمخالفة أشعث لكبار الثقات الذين رووه عن ابن سيرين، ولا تقبل مثل هذه المخالفة من ثقة فكيف وأشعث نفسه (ضعيف)[٥].

وتابعه على ذلك سالم الخياط.

أخرج ذلك الطبراني[٦]، وهو كسابقه، قال ابن حجر فيه: (صدوق سيء الحفظ)[٧]، وفي الإسناد إليه من هو قريب منه، وتابعهما على ذلك يزيد بن إبراهيم التّستري كما أشار إلى ذلك الدارقطني[٨]، ولم أقف على روايته.

وحكم الدارقطني في هذه الرواية بأنها مرسلة أي منقطعة.

وذكر هذه الاختلافات وغيرها، مرجحاً لرواية قرة بن خالد وابن عون التي فيها التصريح بعبد الرحمن بن أبي بكرة في الإسناد[٩].

وترجيحه هذا لا يعني أن رواية أيوب خطأ؛ لأن قوله في روايته: (ابن أبي بكرة) لا يتعارض مع قول قرة وابن عون؛ لأنه من باب الإجمال والتفصيل فابن أبي بكرة هو: عبد الرحمن بن أبي بكرة، ويقع مثل هذا كثيراً في الأسانيد.

وأما رواية حماد بن زيد عن أيوب التي فيها أنبئت عن أبي بكرة فإنه من المحتمل أن ابن سيرين في بعض مجالسه أبهم الراوي، وفي المجلس الآخر صرح به فنقل أيوب الروايتين معاً.

٣٩ ـ عن ابن عمر ﵄ قال: قال النبي ﷺ بمنى: «أتدرون أيُّ يوم هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، فقال: «فإن هذا يوم حرام، أفتدرون أيُّ بلدٍ هذا؟»

---

(١) المسند: (٥/ ٤٠ ـ ٤١).
(٢) كشف الأستار: (٢/ ٣٥).
(٣) التاريخ الكبير: (٣/ ٧٣).
(٤) العلل: (٧/ ١٥٣ ـ ١٥٤).
(٥) التقريب: (رقم ٥٢٤).
(٦) المعجم الأوسط: (١/ ٥١٩ ـ ٥٢٠)، (رقم ٩٦٧).
(٧) المصدر السابق: (رقم ٢١٧٨).
(٨) انظر العلل: (٧/ ١٥١ ـ ١٥٤).
(٩) المصدر نفسه.

قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «بلد حرام، أفتدرون أي شهر هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شهر حرام» قال: «فإن الله حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا».

رواه البخاري[١] ومن طريقه البغوي[٢] من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر قال: فذكره. ومحمد بن زيد هو: ابن عبد الله بن عمر.

وتابع عاصماً أخواه عمر بن محمد وواقد بن محمد، فروياه عن أبيهما به.

رواية عمر أخرجها البخاري[٣] ومسلم[٤] وابن ماجه[٥] وأحمد[٦] وأبو يعلى[٧] وأبو عوانة[٨] والطبراني[٩] والبغوي[١٠].

ولفظ البخاري ـ بعد أن ذكر وصف الدجال وتحذيرهم منه ووصفه لهم ـ: **«ألا إن الله حرَّم عليكم دماءكم وأموالكم، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا هل بلغت؟** قالوا: نعم قال: **اللهم اشهد** (ثلاثاً) **ويلكم أو ويحكم، انظروا لا ترجعوا بعدي كفاراً[١١]، يضرب بعضكم رقاب بعض»**. وعند أبي يعلى والطبراني والبغوي بنحوه. ولم يسق مسلم لفظه، وأحال به على رواية واقد التي ساق فيها النهي عن القتال فقط، ومثل ذلك رواية ابن ماجه وأبي عوانة، ولم يذكر أحمد سوى ما يتعلق بوصف الدجال، وكذا الطبراني في رواية له، وزاد في رواية **«اللهم اشهد...»**، فما بعدها.

---

(١) الصحيح: (٣/ ٥٧٤). الحج، باب الخطبة أيام منى. و(١٠/ ٤٦٣). الأدب، باب قول الله تعالى: **﴿يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم...﴾**.
(٢) شرح السنة: (١٤/ ٣٥ ـ ٣٦).
(٣) المصدر السابق: (٨/ ١٠٦). المغازي، باب حجة الوداع.
(٤) الصحيح: (١/ ٨٢). الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ: **«لا ترجعوا بعدي كفاراً...»**.
(٥) السنن: (٢/ ١٣٠٠). الفتن، باب لا ترجعوا بعدي كفاراً...
(٦) المسند: (٢/ ١٣٥).
(٧) المسند: (٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).
(٨) المسند: (١/ ٢٥ ـ ٢٦).
(٩) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٢).
(١٠) شرح السنة: (١٤/ ٣٦ ـ ٣٧).
(١١) تقدم معناه في حديث أبي بكرة.

رواية واقد بن محمد أخرجها البخاري[١] ومسلم[٢] وأبو داود[٣] والنسائي[٤] وابن أبي شيبة[٥] وابن أبي خيثمة[٦] والحارث بن أبي أسامة[٧] وأبو عوانة[٨] والبيهقي[٩] عنه عن أبيه به. ولفظ البخاري في رواية وكذا الحارث بن أبي أسامة والبيهقي: قال عبد الله قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: «**ألا**[١٠] **أي شهر تعلمونه أعظمُ حرمة؟**» قالوا: ألا شهرنا هذا[١١]، قال: «**أي بلد تعلمونه أعظم حرمة؟**» قالوا: ألا بلدنا هذا، قال: «**ألا أي يوم تعلمونه أعظم حرمة؟**» قالوا: ألا يومنا هذا، قال: «**فإن الله تبارك وتعالى قد حرم**

---

(١) الصحيح: (١٠/ ٥٥٣). الأدب، باب ما جاء في قول الرجل: (ويلك) و(١٢/ ٨٥). الحدود، باب ظهر المؤمن حمى... و(١٢/ ١٩١). الديات، باب قول الله تعالى: ﴿**ومن أحياها...**﴾ و(١٣/ ٢٦). الفتن، باب قول النبي ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً..**».

(٢) الصحيح: (١/ ٨٢). الإيمان، باب بيان معنى قول النبي ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً..**».

(٣) السنن: (٥/ ٦٣). السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه.

(٤) المجتبى: (٧/ ٢٦). تحريم الدم، باب تحريم القتل.

(٥) المصنف: (٧/ ٤٥٥). (٦) التاريخ الكبير: (ق ١٧٢): .

(٧) بغية الباحث: (٢/ ٧٧٤). (٨) المسند: ١/ ٢٥).

(٩) السنن الكبرى: (٦/ ٩١ ـ ٩٢). ودلائل النبوة: (٥/ ٤٤٢). وشعب الإيمان: (٤/ ٣٣٩).

(١٠) هو بفتح الهمزة وتخفيف اللام، حرف افتتاح للتنبيه لما يقال. فتح الباري: (١٢/ ٨٥).

(١١) وقع جوابهم هنا مخالفاً للرواية السابقة، ففي الرواية السابقة أجابوا بقولهم: (الله ورسوله أعلم).

وفي هذه أجابوا بما ذكر. ونحو ذلك في حديث ابن عباس وفي حديث أبي بكرة المتقدم أجابوا بقولهم: (الله ورسوله أعلم) ثم أقروه على قوله قائلين: (بلى) وفي الجمع بين هذه الأحاديث اختلفت أقوال العلماء فقيل: لعلهما واقعتان، وقيل: بعضهم بادر بالجواب والبعض الآخر سكت، وقيل: إن في رواية ابن عباس [قلت: وفي هذه الرواية] اختصار بينته رواية أبي بكرة (المتقدمة)، وابن عمر فأطلق قولهم: حرام؛ لأنهم أقروه بعد ذلك بقولهم: (بلى).

وسكت في رواية ابن عمر (يعني الرواية الأولى) عن جوابهم. وهناك أقوال أخرى أيضاً واستحسن الجمع الأخير ابن حجر، وهو ظاهر الحسن، وقريب من ذلك قول من رأى جواب البعض وسكوت الأخرين، ويبعد تعدد القصة مع اتحاد المخرج. انظر هذه الأقوال وغيرها في فتح الباري: (٣/ ٥٧٥).

عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم إلا بحقها، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا، ألا هل بلّغت (ثلاثاً)»، كل ذلك يجيبونه: ألا نعم، قال: «**ويحكم أو ويلكم، لا ترجِعُن بعدي كفاراً يضربُ بعضكم رقاب بعض**» .

وهذا هو طريق عاصم بن محمد عن واقد به.

وبقية الرواة بما فيهم البخاري في بقية الروايات وكذا مسلم، رووه من طريق شعبة عن واقد به. مقتصرين على آخر الحديث، وهو قوله: «**ويلكم أو ويحكم. . .**» فما بعده، وبعضهم لم يذكر هاتين الكلمتين، واقتصر على قوله: «**لا ترجعوا. . .**».

وروي الحديث عن ابن عمر من طرق أخرى، حيث رواه عنه أيضاً نافع مولاه وصدقة بن يسار وعبد الله بن دينار.

رواية نافع أخرجها البخاري تعليقاً[١] وأبو داود[٢] وابن ماجه[٣] وابن سعد[٤] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٥] وابن أبي عاصم[٦] والطبري[٧] وأبو عوانة[٨] والطحاوي[٩] وأبو محمد عبد الله بن محمد الفاكهي[١٠] والطبراني[١١] والإسماعيلي[١٢] والحاكم[١٣] وأبو نعيم[١٤] والبغوي[١٥] من طرق كلهم عن هشام بن الغاز أخبرني نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ وقف يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج فيها. فذكره بنحوه. وفيه أن رسول الله ﷺ قال:

---

(١) الصحيح: (٣/ ٣٧٤). الحج، باب الخطبة أيام منى.
(٢) السنن: (٢/ ٤٨٣). المناسك، باب يوم الحج الأكبر.
(٣) السنن: (٢/ ١٠١٦ ـ ١٠١٧). المناسك، باب الخطبة يوم النحر.
(٤) الطبقات: (٢/ ١٨٣ ـ ١٨٤).
(٥) أخبار مكة: (٤/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).
(٦) الديات: (رقم ١٥، ١٦)
(٧) جامع البيان: (١٠/ ٧٣).
(٨) المسند بعنوان الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص ٣٩٤).
(٩) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٥٩).
(١٠) حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة عن شيوخه: (رقم ٢٠٣).
(١١) كما في فتح الباري: (٣/ ٥٧٦). ومسند ابن عمر من المعجم الكبير غير كامل.
(١٢) في المستخرج: المصدر نفسه.
(١٣) المستدرك: (٢/ ٣٣١).
(١٤) المستخرج كما في تغليق التعليق لابن حجر: (٣/ ١٠٥).
(١٥) شرح السنة: (١٤/ ٣٥ ـ ٣٦).

«**هذا يوم الحج الأكبر**» وفي آخره «**هل بلغت؟**» قالوا: نعم، فطفق[١] النبي ﷺ يقول: «**اللهم اشهد**» ثم ودع الناس، فقالوا: هذه حجة الوداع. وإسناده صحيح. وعلقه البخاري عن هشام. وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة، وأكثر هذا المتن مخرج في الصحيح إلا قوله: «**إن يوم الحج الأكبر يوم النحر...**»، وقد اختصر الحديث البخاري وأبو داود وابن أبي عاصم والطبري فذكروا طرفاً منه، وفي رواية للطبراني[٢] من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر مختصراً. والإسناد إلى نافع ضعيف.

رواية صدقة بن يسار: أخرجها ابن أبي شيبة[٣] وعبد بن حميد (من طريقه)[٤] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٥] والبزار[٦] والخرائطي[٧] والرُّوياني[٨] كلهم من طريق موسى بن عبيدة حدثني صدقة بن يسار عن ابن عمر قال: فذكر الحديث مطولاً وفيه ذكر أن سورة النصر نزلت في أوسط أيام التشريق بمنى، ثم ذكر خطبة طويلة، وفيها ما تضمنته الروايات الأخرى عن ابن عمر المتقدمة، وفي رواية البزار والروياني قرن صدقة بعبد الله بن دينار.

وروى الطبري[٩] والبيهقي[١٠] من طريق موسى بن عبيدة قال ثني صدقة بن يسار به. فذكر جزءاً منه، وإسناده ضعيف.

موسى بن عُبَيدة بن نَشيط الرَّبَذي: (ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار وكان عابداً)[١١].

إضافة إلى مخالفة في المتن، حيث ذكر أن هذه الخطبة كانت في أوسط

---

(١) جعل. لسان العرب: (١٠/ ٢٢٥). مادة (طفق).
(٢) المعجم الصغير: (٢/ ١١٩).
(٣) المسند: (ق ٨٠). من المطالب العالية المسندة.
(٤) المنتخب: (ص٢٧٠ ـ ٢٧١ رقم ٨٥٨).
(٥) أخبار مكة: (٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠).
(٦) كشف الأستار: (٢/ ٣٣ ـ ٣٤).
(٧) مساوئ الأخلاق: (رقم ٤٦).
(٨) المسند: (رقم ١٤١٦).
(٩) جامع البيان: (١١/ ١٢٤ ـ ١٢٥).
(١٠) دلائل النبوة: (٥/ ٤٤٧).
(١١) التقريب: (رقم ٦٩٨٩). وعُبيدَة: بضم أوله. ابن نَشِيط: بفتح النون وكسر المعجمة بعدها تحتانية ساكنة ثم مهملة. الرَّبذي: بفتح الراء والموحدة ثم معجمة. كما في التقريب نفسه.

أيام التشريق، وتقدم في الروايات الصحيحة عن ابن عمر أنها كانت يوم النحر، أي يوم العيد. وضعفه البوصيري بموسى بن عبيدة[١] وقال ابن حجر: (موسى ضعيف ولغالب فصول هذا الحديث شواهد في الصحيح والسنن)[٢] وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه موسى بن عُبيدة، وهو ضعيف)[٣].

وأما ما تضمنته هذه الرواية من نصوص أخرى فلم أمعن النظر فيها، لعدم تعلقها بموضوع البحث.

رواية عبد الله بن دينار أخرجها البزار والروياني كما تقدم.

وهي ضعيفة؛ لأنها من طريق موسى بن عبيدة نفسه.

٤٠ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خطب الناس يوم النحر فقال: «**يا أيها الناس أي يوم هذا؟**» قالوا: يوم حرام، قال: «**فأي بلد هذا؟**» قالوا: بلد حرام، قال: «**فأي شهر هذا؟**» قالوا: شهر حرام، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا**» فأعادها مراراً، ثم رفع رأسه فقال: «**اللهم هل بلّغتُ؟ اللهم هل بلغت؟**» قال ابن عباس: فوالذي نفسي بيده إنها لوصيته إلى أمته «**فليبلغ الشاهد الغائب، لا ترجعوا بعدي كفاراً[٤] يضربْ بعضكم رقاب بعض**».

رواه البخاري واللفظ له[٥] وأحمد[٦] وابن أبي شيبة[٧] وابن أبي عاصم[٨] ومحمد بن نصر المروزي[٩] والخرائطي[١٠] وأبو عمرو أحمد بن محمد المديني[١١] والآجري[١٢] والخطيب البغدادي[١٣] وأبو الحسن

---

(١) انظر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣١١٥).
(٢) مختصر زوائد مسند البزار: (رقم ٧٨٨).
(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨).
(٤) تقدم معناه.
(٥) الصحيح: (٣/ ٥٧٣). الحج، باب الخطبة أيام منى. وكتاب خلق أفعال العباد: (ص ٧٨).
(٦) المسند: (١/ ٢٣٠).
(٧) المصنف: (٧/ ٤٦٥). (رقم ٣٧٢٦٦).
(٨) الديات: (رقم ١٩، ٢٠).
(٩) السنة: (ص٢٠ ـ ٢١).
(١٠) مساوئ الأخلاق: (رقم ٤٧).
(١١) جزء فيه قول النبي: نضر الله امرءاً: (رقم ٢٤).
(١٢) الشريعة: (رقم ١٧٠٤).
(١٣) المتفق والمفترق: (رقم ٨٠٧).

الخلعي[١] من طريق عكرمة عن ابن عباس. فذكره. وفيه زيادة عند بعضهم.

وعند أحمد وابن أبي شيبة قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع، دون تعيين لليوم.

وفي رواية أحمد[٢] وابن أبي شيبة: قال: يقول ابن عباس: (والله إنها لوصيته إلى ربه عز وجل)، بدل قوله: (إنها لوصيته إلى أمته). كما هي عند البخاري وعندهما أيضاً بعد قول ابن عباس هذا ثم قال: «**ألا فليبلغ الشاهد...**» وهو يوضح أنه من تتمة كلام رسول الله ﷺ وليس من كلام ابن عباس كما توهمه رواية البخاري.

وعند البخاري في خلق أفعال العباد قال: فأعادها ثلاث مرات. وهو تفصيل لما أجمل في الروايات الأخرى. قال ابن حجر: (لم أقف على عددها صريحاً، ويشبه أن يكون ثلاثاً، كعادته ﷺ)[٣] وهذه الرواية تؤكد ظنه.

ورواه البخاري[٤] والترمذي[٥] من طريق فضيل بن غزوان به. مقتصرين على قوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً...**».

والحديث روي عن ابن عباس من وجه آخر وفيه مخالفة.

حيث رواه ابن خزيمة[٦] وعبد الله بن محمد البغوي[٧] والطبراني[٨] والحاكم[٩] من طريق محمد بن إسحاق حدثنا عبد الله بن أبي نجيح قال: قال عطاء: قال ابن عباس. فذكر قسم الرسول ﷺ لأصحابه غنماً إلى أن قال: فلما وقف رسول الله ﷺ بعرفة أمر ربيعة بن أمية بن خلف، فقام تحت يدي ناقته، وكان رجلاً صَيِّتاً فقال: «**اصرخ، أتدرون أي بلد هذا**» فصرخ، ثم ذكر الحديث وفيه إجابتهم عن اليوم قائلين: (الحج الأكبر). ثم ذكر بنحوه، وليس

---

(١) الفوائد: (٧/ق ٥٢/أ).

(٢) كنت أظن أنه تحريف في النسخة، ولكن طبعة شعيب الأرناؤوط للمسند وافقتها انظر: (٣/ ٤٧٧) وأشار إليها ابن حجر في فتح الباري: (٣/ ٥٧٥).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الصحيح: (١٣/ ٢٦). الفتن، باب قول النبي ﷺ: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً...**».

(٥) الجامع: (٤/ ٤٨٦). الفتن، باب ما جاء لا ترجعوا بعدي كفاراً....

(٦) الصحيح: (٤/ ٢٩٨).

(٧) معجم الصحابة: (ق ٩٢).

(٨) المعجم الكبير: (١١/ ١٧٢) (رقم ١٣٩٩).

(٩) المستدرك: (١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤).

فيه قوله فأعادها مراراً فما بعده. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه).

وعطاء هو ابن أبي رباح.

وإسناده ضعيف غير محفوظ؛ لأن ابن أبي نجيح مدلس[(١)] ولم يصرح بالتحديث، وأما كونه غير محفوظ؛ فإن الرواية الصحيحة عن ابن عباس كما تقدم ذكرت أن هذه الخطبة كانت يوم النحر، وترتب على هذا أن قولهم: (الحج الأكبر) ينصرف إلى يوم عرفة، وهو خلاف ما صرحت به إحدى روايات ابن عمر الصحيحة المتقدمة، على أن جوابهم في رواية ابن عباس المتقدمة يختلف، إذ قالوا فيها: (بلد حرام). ولا يمكن القول هنا بتعدد القصة، وإلا لأصبح يوم عرفة هو يوم الحج الأكبر، كما أن يوم النحر كذلك.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات)[(٢)].

٤١ ـ عن جعفر بن محمد عن أبيه قال: دخلنا على جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وفيه أنه سأله عن حجة النبي ﷺ فأجابه بسياق حجته مطولاً إلى أن قال: حتى أتى عرفة، فوجد القُبة قد ضربت له بنمرة[(٣)]، فنزل بها، حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء[(٤)] فرُحِلت له، فأتى بطن الوادي فخطب الناس، وقال: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا...» ثم ذكر بقية الحديث.

رواه مسلم[(٥)] وأبو داود[(٦)] وابن ماجه[(٧)] والدارمي[(٨)]، وابن أبي شيبة[(٩)]

---

(١) انظر تعريف أهل التقديس: (ص ٩٠). (٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧١).

(٣) هو جبل ليس شامخاً من حدود الحرم الشرقية، يمر بينه وبين عرفة وادي عُرنة، وهو على يمين الذاهب إلى عرفة. انظر: أودية مكة للبلادي (ص ١١٥).

(٤) لقب ناقة رسول الله ﷺ، ومعنى القصواء: الناقة التي قطع طرف أذنها. ولم تكن ناقة النبي ﷺ قصواء وإنما كان هذا لقباً لها، وقيل: كانت مقطوعة الأذن. انظر النهاية في غريب الحديث: (٤/ ٧٥).

(٥) الصحيح: (٢/ ٨٨٦ ـ ٨٩٢). الحديث، باب حجة النبي ﷺ.

(٦) السنن: (٢/ ٤٥٥ ـ ٤٦٤). المناسك، باب صفة حج النبي ﷺ.

(٧) السنن: (٢/ ١٠٢٢ ـ ١٠٢٧). المناسك، باب حجة رسول الله ﷺ.

(٨) السنن: (١/ ٣٧٥ ـ ٣٧٨).

(٩) المصنف: (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٧) (رقم ١٤٧٠٥).

ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١] وابن أبي عاصم[٢] والنسائي[٣] وابن الجارود[٤] وابن خزيمة[٥] وأبو عوانة[٦] والطحاوي[٧] وابن حبان[٨] والبيهقي[٩] كلهم من طريق جعفر بن محمد به. وجعفر بن محمد هو: ابن علي بن الحسين. وحديث جابر هذا هو أشهر حديث في وصف حجة النبي ﷺ وهو مخرج في دواوين السنة النبوية، والمخرجون له ما بين مطول ومختصر، بحسب التبويب والحاجة، ولم أشر في التخريج السابق إلا لمن ذكر محل الشاهد من إيراد الحديث في هذا الموضع، ولناصر الدين الألباني رسالة مستقلة في حديث جابر هذا باسم: (حجة النبي ﷺ كما رواها جابر)، جمع فيه الحديث من جميع طرقه واعتنى بالألفاظ الزائدة عازياً كل زيادة إلى مخرجها. والكتاب مطبوع متداول.

٤٢ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم النحر فقال: «**أي يوم أعظم حرمة؟**» فقالوا: يومنا هذا، قال: «**فأي شهر أعظم حرمة؟**» قالوا: شهرنا هذا، قال: «**أي بلد أعظم حرمة؟**». قالوا: بلدنا هذا، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، هل بلغت؟**» قالوا نعم، قال: «**اللهم اشهد**».

رواه أحمد واللفظ له في رواية[١٠] وابن أبي شيبة[١١] وابن أبي عاصم[١٢] وأبو يعلى[١٣] من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن جابر قال: فذكره.

---

(١) أخبار مكة: (٣/ ١٢٧).
(٢) الديات: (رقم ١٣).
(٣) السنن الكبرى: (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢).
(٤) المنتقى: (ص ١٦٥ ـ ١٧٠).
(٥) الصحيح: (٤/ ٢٥١).
(٦) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص ٣٦١ ـ ٣٦٢).
(٧) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٥٩).
(٨) الإحسان: (٤/ ٣١٠ ـ ٣١٣) و(٩/ ٢٥٣ ـ ٢٥٩).
(٩) السنن الكبرى: (٥/ ٧ ـ ٩، ٢٧٤. ودلائل النبوة: (٥/ ٤٣٣ ـ ٤٣٨).
(١٠) المسند: (٣/ ٣١٣، ٣٧١).
(١١) المصنف: (٧/ ٤٥٤). (رقم ٣٧١٦٥).
(١٢) الديات: (رقم ١٣).
(١٣) المسند: (٢/ ٤١٩). (رقم ٢١٠٩).

وفي رواية لأحمد؛ ورواية ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم قال: قال رسول الله ﷺ في حجته، ولم يعين اليوم الذي خطب فيه.

ولم يسق أبو يعلى لفظه، بل أشار إلى أن الخطبة كانت يوم النحر بمنى، ثم أحال به على رواية أبي بكرة قائلاً: (بنحو حديث أبي بكرة). ولم يذكر حديث أبي بكرة قبل ذلك[١]، وفي إسناد أبي يعلى شك، حيث رواه حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي سفيان وأبي صالح أو أحدهما عن جابر.

ويظهر أن الشك فيه من قبل حفص؛ لأن أبا معاوية في رواية لأحمد ورواية ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم رواه دون شك، كما تقدم، وتابعه على ذلك محمد بن عبيد الطنافسي في الرواية الثانية لأحمد.

وحفص بن غياث مع جلالته وثقته ساء حفظه قليلاً بعدما كبر، مع وصف القطان له بأنه أوثق أصحاب الأعمش[٢]، وإسناد الحديث صحيح.

والأعمش وإن كان مدلساً؛ فإنه هنا من روايته عن أبي صالح ذكوان السمان، وقد سبق أن روايته عنه محمولة على الاتصال، أضف إلى ذلك أن حفص بن غياث كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه، كما نبه على ذلك أبو الفضل بن طاهر؛ ولذلك اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش كما قال ابن حجر[٣]، وأما شك حفص في الإسناد فغير ضار لسببين اثنين:

الأول: أن التردد دائر بين ثقتين هما أبو سفيان طلحة بن نافع وأبو صالح السمان، وإن كان الأول منهما قال فيه ابن حجر: (صدوق)[٤].

الثاني: أن حفصاً توبع بأبي معاوية الضرير وهو راوية الأعمش وبمحمد بن عبيد الطنافسي، كما تقدم.

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى، ورجاله رجال الصحيح)[٥].

---

(١) حديث أبي بكرة سبق تخريجه: (برقم ٣٨).
(٢) انظر التقريب: (رقم ١٤٣٠) وهدي الساري: (ص ٣٩٨).
(٣) انظر المصدر نفسه: (ص ٣٩٨). (٤) التقريب: (رقم ٣٠٣٥).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/٢٦٨).

وقد فصلت هذا الحديث عن الذي قبله مع اتحاد الصحابي والتشابه في المتن لأنهما قيلا في مناسبتين مختلفتين الأول في عرفة، والثاني في منى.

ولم يشتركا إلا في قوله ﷺ: «**إن دماءكم...**».

وزاد هذا الحديث الحوار الذي دار بين الرسول ﷺ والصحابة، وقد ورد بإسنادين مختلفين كما ترى.

٤٣ ـ عن وابصة بن معبد ﷺ أنه كان يقوم في الناس يوم الأضحى ويوم الفطر فيقول: إني شهدت رسول الله ﷺ في حجة الوداع وهو يقول: «يا أيها الناس أي يوم أحرم؟» فقالوا: هذا اليوم، وهو يوم النحر، ثم قال: «**يا أيها الناس أي شهر أحرم؟**» قالوا: هذا، ثم قال: «**أي بلد أعظم عند الله حرمة؟**» فقال الناس: هذا، فقال: «**إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم محرمة عليكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا إلى يوم القيام، ألا هل بلغت؟**» فقال الناس: نعم، فرفع يديه إلى السماء فقال: «**اللهم اشهد**». يقولها ثلاثاً، ثم قال: «**ليبلغ الشاهد منكم الغائب**» قال وابصة ﷺ: وإنا شهدنا وغبتم، ونحن نبلغكم.

رواه ابن أبي عاصم واللفظ له[١] وأبو يعلى[٢] ومحمد بن سعيد الحراني[٣] وتمام بن محمد[٤] وابن عساكر[٥] من طريق عمرو بن عثمان الكلابي نا أصبغ بن محمد ابن أخي عبيد الله بن عمرو عن جعفر بن بُرقان عن شداد مولى عياض العامري عن وابصة. فذكره. ولم يذكر ابن أبي عاصم قوله: «**في بلدكم هذا**». وعند الحراني بعض الفراغات، وتحريف في أول الإسناد، حيث قال: حدثنا هلال بن عمرو بن عثمان. والصواب: هلال عن عمرو بن عثمان أو نحو ذلك؛ فإن هلالاً هو ابن العلاء ويروي عن عمرو بن عثمان.

وإسناده ضعيف. عمرو بن عثمان الكلابي مولاهم الرَّقي (ضعيف)[٦].

---

(١) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٩٠).

(٢) المسند: (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦). (رقم ١٥٨٦). وكتاب المفاريد: (رقم ١٠٠).

(٣) تاريخ الرقة: (ص ١٩).

(٤) الروض البسام: (٢/ ٢٦١).

(٥) تاريخ دمشق: (٧/ ق ٤١).

(٦) التقريب: (رقم ٥٠٧٤). والرَّقي: بفتح الراء وفي آخرها القاف المشددة، بلدة على طرف الفرات. الأنساب للسمعاني: (٣/ ٨٤).

وشداد مولى عياض العامري، ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (لا يعرف)، أما ابن حجر فقال: (مقبول، يرسل)[١] ولم يذكر أحد روى عنه سوى جعفر بن بُرقان، فهو في عداد المجهولين، كما هو مقتضى كلام الذهبي، وكأن ابن حجر جعل لتوثيق ابن حبان اعتباراً؛ لأن من عادة ابن حبان توثيق المجهولين كما هو معلوم.

أما جعفر بن بُرقان فهو الكلابي الرَّقي (صدوق، يهم في حديث الزهري)[٢].

وأصبغ بن محمد هو: ابن أخي عبيد الله بن عمرو الأسدي الرَّقي، قال أبو حاتم: (ليس به بأس)[٣].

وذكره ابن حبان في الثقات[٤]، فهو حسن الحديث.

ورواه البزار[٥] والطبراني[٦] من طريق عبد السلام بن عبد الرحمن الأسدي حدثني أبي عن جعفر بن برقان به نحوه.

إلا أن في إسناد الطبراني: سيار مولى عياض، بدل شداد مولى عياض، وهو مخالف لما في جميع المصادر، فلعله تصحيف، ولم أجد في كتب التراجم من سمي بهذا الاسم، وفيه تصحيف آخر حيث قال: عبد السلام بن عبد الرحمن بن محمد الوابصي الرَّقي، والصواب: (صخر) بدل (محمد)، وقد ذكر في مجمع البحرين[٧] على الصواب.

وقال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن وابصة إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد السلام بن عبد الرحمن)، كذا قال وهو منقوض؛ لوجود طرق أخرى عن جعفر، كما سيأتي، وإسناده كسابقه ضعيف؛ ففيه إضافة إلى شداد:

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٢/٤٠٦ ـ ٤٠٧)، وميزان الاعتدال: (٢/٢٦٦)، وتهذيب التهذيب: (٤/٣١٩). والتقريب: (رقم ٢٧٦٠).
(٢) التقريب: (رقم٩٣٢). وقال في ضبط بُرقان: (بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف).
(٣) الجرح والتعديل: (٢/ ٣٢١).
(٤) (٨/ ١٣٣).
(٥) كشف الأستار: (١/ ٨٧).
(٦) المعجم الأوسط: (٤/٢٦٦) (رقم ٤١٥٦).
(٧) (رقم ١٧٨٣).

عبد الرحمن بن صخر الأسدي الرقي والد عبد السلام، ذكره ابن حبان في الثقات[١]، وقال ابن حجر: (مجهول)[٢]. والأمر كما قال؛ لأنه لم يُذكر له راوٍ غير ابنه عبد السلام.

وأما عبد السلام بن عبد الرحمن الأسدي القاضي فقد روى عنه جمع من الثقات منهم أبو داود صاحب السنن، روى عنه حديثاً واحداً، وأحسن الإمام أحمد القول فيه، وقد وصف بالعفة والعدل في قضائه، وقال محمد بن خلف المعروف بوكيع: (وكان رجلاً صالحاً، حدث عن أبيه بأحاديث فيها نكير)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (مقبول)[٣]، وهذه الأمور مجتمعة ترفع من حال الرجل، لا سيما وأبو داود لا يحدث إلا عن ثقة عنده[٤] وهو توثيق ضمني يعمل به إن لم يعارضه صريح اللفظ، وخلف بن محمد ليس من أهل الجرح والتعديل.

وللحديث طريق آخر، حيث رواه عمرو بن عثمان الكلابي أيضاً حدثنا أبو سلمة الخزاعي أن جعفر بن برقان حدثهم في هذا الحديث أن سالم بن وابصة صلى بهم بالرقة، وذكر حديث وابصة هذا، وقال وابصة: (نشهد عليكم كما أشهد علينا، فأوعيتم، ونحن نبلغكم).

أخرجه ابن أبي عاصم[٥] وأبو يعلى[٦] وابن عساكر[٧] دون أن يسوقوا لفظه، ورواه أبو يعلى في المسند وفيه مخالفة في الإسناد؛ وذلك أن أبا يعلى ساق الرواية الأولى قائلاً: حدثنا عمرو الناقد حدثنا عمرو بن عثمان إلخ.

ثم عطف عليه هذا الإسناد بقوله: قال عمرو بن محمد الناقد حدثنا أبو سلمة الخزاعي أن جعفر بن برقان حدثهم. فذكره. فالخلاف إذاً فيمن رواه عن أبي سلمة الخزاعي هل هو عمرو بن عثمان، أو عمرو الناقد؟

والراجح فيما يبدو الرواية الأولى؛ للأسباب التالية:

---

(١) (٨/ ٣٧٦). (٢) التقريب: (رقم ٣٩٠٠).
(٣) انظر: أخبار القضاة لوكيع: (٣/ ٢٧٨). وتهذيب الكمال: (١٨/ ٨٤ ـ ٨٧). وتهذيب التهذيب: (٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣). والتقريب: (رقم ٤٠٧٢).
(٤) انظر تهذيب التهذيب: (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤). (٥) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٩١).
(٦) المفاريد: (رقم ١٠١). (٧) تاريخ دمشق: (٧/ ق ٤١).

ـ أنه ليس لعمرو الناقد ذكر في رواية ابن أبي عاصم وابن عساكر السابقة على هذه الرواية، فإنهما بعد أن ذكرا الرواية الأولى من طريق عمرو بن عثمان، أردفا بالرواية هذه قائلين: قال عمرو: وحدثني أبو سلمة الخزاعي. فذكره. وعند ابن أبي عاصم أبو أسامة الخزاعي. فعمرو هنا هو ابن عثمان قطعاً؛ لأنه هو المذكور في الرواية السابقة.

ـ يؤكد ذلك أن رواية أبي يعلى في المفاريد صرحت باسمه واسم أبيه.

ـ أن بين عمرو الناقد وبين جعفر بن برقان في إسناد أبي يعلى في الرواية الأولى رجلان، بينما في هذه الرواية تصبح الواسطة رجلاً واحداً.

ـ أن النظر والقلم قد يخطئان عند نقل مثل هذه الأمور لتتابعهما في الإسناد ولهذا وقع على الصواب في رواية كتاب المفاريد، ولو كان الخلاف واقعاً في أصل الرواية لاتّفق الاسم في الكتابين؛ لأن المؤلف واحد.

وأما قول ابن أبي عاصم في روايته: (أبو أسامة الخزاعي)، فالصواب أبو سلمة الخزاعي، كما في روايتي أبي يعلى وابن عساكر.

وهذا الإسناد ضعيف؛ لحال عمرو بن عثمان، الذي تقدم أنه ضعيف، إضافة إلى أبي سلمة الخزاعي، واسمه الحكم بن أبي الحكم الحذّاء الرقي، هكذا سماه ابن أبي حاتم[(١)] وعند الذهبي في المقتنى في سرد الكنى[(٢)]: الحكم بن الحكم. وقد ورد مسمى عند ابن عساكر، كما هو عند ابن أبي حاتم، وذلك في الرواية الآتية، وهي التي دلتني على اسمه، وقد كنت أظنه منصور بن سلمة الخزاعي؛ للاتفاق في الاسم والكنية والطبقة فلما وقفت على رواية ابن عساكر عدلت عن ذلك.

وأما نسبته إلى خزاعة فلم يذكرها ابن أبي حاتم ولا الذهبي، وقد ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل[(٣)].

وفيه أيضاً: سالم بن وابصة، ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل[(٤)]، وذكره ابن حبان في الثقات[(٥)]، وقد ولي إمرة الرّقة، وكان شاعراً، كما قال

---

(١) الجرح والتعديل: (٣/١١٦).
(٢) (ص: ٢٨٥ رقم ٢٧٩٤).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر نفسه: (٤/١٨٨).
(٥) (٤/٣٠٦).

ابن عساكر، وذكر له راويين آخرين، لم أقف على ترجمتيهما، فهو بحاجة إلى توثيق معتبر، وقد تابع عمرو بن عثمان: سليمان بن عمر بن الأقطع.

أخرجه ابن عساكر[١] من طريق سليمان نا أبو سلمة الحذاء الحكم بن أبي تحية عن جعفر بن برقان به. وذكر ابن عساكر أن الحكم هو: الحكم بن أبي الحكم بن أبي تحية، وذكر في أوله أن رسول الله ﷺ خطبهم يوم عرفة فقال: «**أيها الناس إني لا أُراني وإياكم نجتمعُ في هذا المجلس أبداً، فأي يوم هذا؟...**»، ثم ذكر بقية الحديث.

وسليمان بن عمر ذكر ابن أبي حاتم أن والده كتب عنه[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وأبو حاتم من المتحرين في الرواية، ففي روايته عنه تقوية له.

وللحديث طريق آخر، حيث أخرجه محمد بن سعيد الحراني[٤] من طريق جعفر بن برقان، ومن طريق يحيى بن زياد الأسدي حدثنا فِراس بن خولي قال: سمعت وابصة بن معبد وهو يخطب على منبر الرقة، قال: سمعت رسول الله ﷺ وهو يقول في حجة الوداع: «**أي يوم هذا؟**». فذكره بنحوه.

وفيه فِراس بن خولي الأسدي رقي، ذكره الأمير ابن ماكولا، وذكر أنه روى عن وابصة بن معبد، وروى عنه فهير بن زياد[٥] يعني يحيى بن زياد المتقدم في الإسناد إضافة إلى جعفر بن برقان، كما في هذه الرواية، ورواية هذين الرجلين ترفع جهالة عينه، وقد أنكر هلال بن العلاء أن يكون فراس سمع من وابصة بن معبد بعد طبقة التابعين، كما ذكر ذلك محمد بن سعيد الحراني، بعد سياق الرواية السابقة.

والخلاصة أن الحديث من طرقه الأربع ضعيف، ومدارها على مجهولين: شداد مولى عياض في الروايتين الأوليين وسالم بن وابصة في الرواية التي تليها، وأخيراً فراس بن خولي، وهو مجهول الحال، وتقوية هذه الطرق بعضها ببعض يتوقف على مدى صلاحية مجهول العين للتقوية، إلا أن رواية فراس بن

---

(١) تاريخ دمشق: (٧/ق ٤١ ـ ٤٢).
(٢) الجرح والتعديل: (٤/ ١٣١).
(٣) (٨/ ٢٨٠).
(٤) تاريخ الرقة: (ص ٤٢، ٤٣).
(٥) الإكمال: (٧/ ٥٧). وضبط فراس: بكسر الفاء وتخفيف الراء.

خولي صالحة للتقوية، لذا فإن الحديث بشواهده الواردة في معناه حسن لغيره.

وقال الهيثمي: (رواه البزار، ورجاله موثقون) وفي موضع آخر قال: (رواه الطبراني في الأوسط، ورواه أبو يعلى، ورجاله ثقات)[1] فلعله اعتمد على ابن حبان في توثيقه لشداد مولى عياض ولعبد الرحمن بن صخر.

٤٤ ـ عن الحارث بن عمرو السهمي قال: أتيت رسول الله ﷺ بمنى، أو بعرفات وقد أطاف به الناس، فإذا رأوا وجهه قالوا: وجه مبارك، فقلت: يا رسول الله استغفر لي، فقال: «**اللهم اغفر لنا**» ثم قال: «**أيها الناس أي يوم هذا؟ وأي شهر هذا؟ فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، وبلدكم هذا، وشهركم هذا، اللهم هل بلغت، وليبلغ الشاهد الغائب...**» الحديث.

رواه أحمد[2] وابن سعد[3] والبخاري في خلق أفعال العباد[4] وابن أبي عاصم واللفظ له[5]، والبزار[6] وابن أبي حاتم[7] والطبراني[8] وأبو نعيم[9] من طرق عن زرارة بن كريم بن الحارث بن عمرو السهمي أن الحارث بن عمرو السهمي حدثه قال. فذكره.

وفي بعض الروايات ذكر أنه أتاه في حجة الوداع دون أن يحدد اليوم. وعند ابن أبي عاصم قال: (بمنى وبعرفات) بالعطف وفي بعض الروايات كما أثبتنا. وقال الطبراني في الأوسط: (لا يروى هذا الحديث عن الحارث بن عمرو إلا من حديث ولده بهذا الإسناد، ورواه عبد الوارث بن سعيد عن عتبة بن عبد الملك السهمي عن كريم بن الحارث).

وإسناده ضعيف.

---

(١) مجمع الزوائد: (١/ ١٣٩ و٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)
(٢) المسند: (٣/ ٤٨٥)
(٣) الطبقات: (٧/ ٦٤).
(٤) (ص: ٨٠).
(٥) الآحاد والمثاني: (٢/ ٤٥٦).
(٦) كشف الأستار: (٤/ ١٢٢).
(٧) الجرح والتعديل: (٢/ ٨).
(٨) المعجم الكبير: (٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧). والمعجم الأوسط: (٦/ ١٠٢)، (رقم ٥٩٢٨).
(٩) معرفة الصحابة: (١/ ق ١٦٩/أ).

زُرارة بن كَريم[١] بن الحارث ويقال: ابن عبد الكريم بن الحارث، ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.

وقال أبو نعيم في الصحابة: (رأى النبي ﷺ في حجة الوداع). وقال ابن حبان: (ومن زعم أن له صحبة فقد وهم). وقال عبد الحق في الأحكام: (لا يحتج بحديثه). قال ابن القطان: (يعني أنه لا يعرف) وأثبت ابن حجر في التقريب أن له رؤية حيث قال: (له رؤية، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين).

بينما اتجاه كلامه في الإصابة والتهذيب ينصب على نفي الرؤية، وأبو نعيم لم يذكر دليلاً على قوله، وإنما تبع ابن منده حسب قوله، وتعقبه ابن الأثير بأن ابن منده لم يفرده، وإنما ذكر روايته عن أبيه عن جده.

وذكره ابن حجر في القسم الرابع وهو: من ذكروا في الصحابة على سبيل الخطأ قائلاً: (ولم يتقدم لهم في ترجمة الحارث بن عمرو ما يدل على أن لزرارة صحبة ولا رؤية)[٢].

وخلاصة القول أن زرارة تابعي، وفيه جهالة حال؛ لرواية ثلاثة عنه.

وأخرج أبو داود[٣] والنسائي[٤] والبخاري في التاريخ الكبير[٥] والطحاوي[٦] والحاكم[٧] والبيهقي[٨] من طريق زرارة به مطولاً ومختصراً دون ذكر محل الشاهد منه هنا، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، والراوي له عن زرارة: ابنه يحيى بن زرارة عند البعض، وعتبة بن عبد الملك السهمي عند البعض الآخر. وإسناده كسابقه، إضافة إلى جهالة حال يحيى، وعتبة، مع توثيق ابن حبان لهما، وقال ابن حجر في كل منهما: (مقبول)[٩].

---

(١) بفتح أوله وكسر ثانيه. الإكمال: (٧/ ١٦٦). وتوضيح المشتبه؛ (٧/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨). وهو لقب لعبد الكريم كما في التهذيب: (١١/ ٢٠٧).

(٢) انظر الجرح والتعديل: (٣/ ٦٠٤). وأسد الغابة: (٢/ ٢٠٣)، والإصابة: (١/ ٥٨٤). وتهذيب التهذيب: (٣/ ٣٢٣). والتقريب: (رقم ٢٠١٠).

(٣) السنن: (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧). المناسك، باب في المواقيت.

(٤) المجتبى: (٧/ ١٦٨ ـ ١٦٩). الفرع والعتيرة. وفي عمل اليوم والليلة: (رقم ٤٢٠).

(٥) (٢/ ٢٦٠ و٨/ ٢٧٤).

(٦) مشكل الآثار: (١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

(٧) المستدرك: (٤/ ٢٣٢، ٢٣٦).

(٨) السنن الكبرى: (٩/ ٣١٢).

(٩) انظر تهذيب التهذيب: (١١/ ٢٠٧. و٧/ ٩٨). والتقريب: (رقم ٧٥٤٧، ٤٤٣٥).

ورواه سهل بن حصين عن عبد الله بن الحارث عن أبيه أخرجه البخاري في التاريخ الكبير(١) وأبو محمد عبد الله بن محمد الفاكهي(٢)، مطولاً عند الفاكهي، ومختصراً عند البخاري، حيث ساق جزءاً منه فقط.

وعبد الله بن الحارث سكت عليه البخاري(٣) وابن أبي حاتم(٤)، ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وسهل بن حصين هو ابن مسلم الباهلي ابن أخي قتيبة بن مسلم، قال ابن معين: ـ في رواية الكوسج ـ (ثقة)(٥) وذكره ابن حبان في الثقات(٦)، وهو أحد رواة الحديث عن زرارة في الرواية المصدر بها، فلعل الحديث عنده من الوجهين والله أعلم.

ومحل الشاهد من الحديث هنا ـ وهو المتعلق بتحريم الدماء.... ـ حسن لشواهده الواردة في الباب، ولبعض أجزائة شواهد ـ أيضاً ـ وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، ورجاله ثقات)(٧) وذكر الألباني جزءاً منه، وقال: (وهذا سند ضعيف يحيى بن زرارة وأبوه حالهما مجهولة ولم يوثقهما غير ابن حبان وهو أشهر من أبيه....)(٨).

وقد سبق أن يحيى بن زرارة لم يتفرد به.

٤٥ ـ عن العدَّاء(٩) بن خالد بن هَوْذة العامري رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ يوم عرفة، وهو قائم في الرِّكابين(١٠)، ينادي بأعلى صوته: «**يا أيها الناس أي يومكم هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فأي شهر شهركم هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**فأي بلد بلدكم هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**يومكم يوم حرام، وشهركم شهر حرام، وبلدكم بلد حرام**» قال:

---

(١) (٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٢) حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة؛ (رقم ٢٠٧).
(٣) التاريخ الكبير: (٥/ ٦٤).
(٤) الجرح والتعديل: (٥/ ٣٢).
(٥) المصدر نفسه: (٤/ ١٩٥ ـ ١٩٦).
(٦) (٨/٢٨٩).
(٧) مجمع الزوائد: (٣/٢٦٩).
(٨) إرواء الغليل: (٤/ ٤١٠ ـ ٤١١).
(٩) بفتح أوله والتشديد وآخره همزة. التقريب: (رقم ٤٥٣٧).
(١٠) مثَنّى ركاب: هو للسّرج كالغرز للرَّحْل. انظر: لسان العرب: (١/ ٤٣٠). مادة: (ركب).

فقال: «**ألا إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم تبارك وتعالى، فيسألكم عن أعمالكم**» قال: ثم رفع يديه إلى السماء، فقال: «**اللهم اشهد عليهم، اللهم اشهد عليهم**» ذكر مراراً، فلا أدري كم ذكره.

رواه أبو داود[١] وأحمد واللفظ له[٢] وابن سعد[٣] وابن أبي شيبة[٤] والبخاري في التاريخ الكبير[٥] وابن أبي عاصم[٦] والرُّوياني[٧] والطبراني[٨] وأبو نعيم[٩] من طرق عن عبد المجيد بن أبي يزيد أبي وهب العُقيلي قال: حدثني العداء بن خالد بن هوذة قال: فذكره. ولم يسق أبو داود لفظه، ومثل ذلك أحمد في إحدى روايتيه، وذكرا طرفاً منه إلى قوله: «**في الرِّكابين**».

وفي بعض الروايات ساق عبد المجيد قصة لقائه بالعداء بن خالد، وسؤالهم عن خروج يزيد بن المهلب، ونصحه لهم بعدم الخروج، ثم ساق لهم هذا الحديث.

وعند البعض: «**ألا هل بلغت؟**» ثلاثاً قالوا: نعم، قال: «**اللهم اشهد**» ثلاثاً. وإسناده صحيح. عبد المجيد بن أبي يزيد: (وثقه ابن معين)[١٠].

ورواه البخاري في خلق أفعال العباد[١١] من طريق سفيان بن نَشِيط حدثني عبد الكريم من بني عقيل قال: خرجت حين قدم يزيد بن المهلب، فمررنا بالزّجَيْح[١٢] فإذا شيخ كبير، قال: سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع. فذكر الحديث، ثم قال في آخره: فإذا هو العداء بن خالد العامري.

---

(١) السنن: (٢/ ٤٦٩). المناسك، باب الخطبة على المنبر بعرفة.
(٢) المسند: (٥/ ٣٠).
(٣) الطبقات: (٧/ ٥١ ـ ٥٢).
(٤) المصنف: (٧/ ٤٥٣) (رقم ٣٧١٦٣). وفيه عن عبد المجيد عن أبي عمرو، وكذلك هو في الطبعة الهندية: (١٥/ ٢٦). والظاهر أنه خطأ مطبعي: فإن لعبد المجيد كنيتين إحداهما (أبو عمرو) فزيدت (عن) في الإسناد فيما يبدو.
(٥) (٧/ ٨٦).
(٦) الآحاد والمثاني: (٣/ ١٧٠ ـ ١٧١).
(٧) المسند: (٢/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣).
(٨) المعجم الكبير: (١٨/ ١١).
(٩) معرفة الصحابة: (٢/ ق ١٣٦).
(١٠) التقريب: (رقم ٤١٦١).
(١١) (ص: ٧٩ ـ ٨٠).
(١٢) اسم منزل للحاج بين البصرة ومكة قرب سواج. انظر معجم البلدان: (٣/ ١٣٣).

وإسناده ضعيف.

سفيان بن نشيط هو البصري.

ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الذهبي: (ما علمت أحداً روى عنه سوى أبي سلمة التبوذكي).

وقال ابن حجر: (مقبول)[١].

وعبد الكريم هو العقيلي بصري.

ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وقال ابن حجر: (مقبول)، وقال المزي: (يحتمل أن يكون أخا عبد المجيد بن وهب)، يعني الراوي المتقدم عن العداء بن خالد، فإنه يقال له أيضاً ابن وهب.

وقال ابن حجر: (يحتمل أن يكون ابن عبد الله بن شقيق العقيلي)[٢] وذكر المزي وتبعه ابن حجر أنه يروي عن أنس بن مالك وعن العداء بن خالد، وروى عنه إسحاق بن أسيد وسفيان بن نشيط البصري.

وقد فرق البخاري[٣] وابن حبان[٤] بين الراوي عن أنس والراوي عن العداء بن خالد، فالراوي عن العداء روى عنه سفيان بن نشيط، والراوي عن أنس روى عنه إسحاق بن أسيد.

وقال ابن حبان في الراوي عن أنس: (لا أدري من هو، ولا ابن من هو).

ولم يفرق بينهما أبو حاتم الرازي[٥]، وإن لم يذكر أنه روى عن أنس فإنه ذكر أن إسحاق بن أسيد روى عنه.

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ٢٢٨). وتهذيب الكمال: (١١/ ١٩٨ ـ ١٩٩). وميزان الاعتدال: (٢/ ١٧٢). وتهذيب التهذيب: (٤/ ١٢٣). والتقريب: (رقم ٢٤٥٤).

(٢) انظر الجرح والتعديل: (٦/ ٦٠). وتهذيب الكمال: (١٨/ ١٦٥ ـ ١٦٦). وتهذيب التهذيب: (٦/ ٣٧٩). والتقريب: (رقم ٤١٥٧).

(٣) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٨٨، ٨٩).

(٤) انظر الثقات: (٥/ ١٢٩).

(٥) انظر الجرح والتعديل: (٦/ ٦٠).

وسواء أكان واحداً أم اثنين، فإن النتيجة واحدة؛ لأنه لم يوثقهما غير ابن حبان.

والغريب أنه قال: (لا أدري من هو...) ثم ذكره ضمن الثقات، وهذا مما يؤكد اتساع شرطه في باب التوثيق.

والحديث محفوظ من الطريق السابق، كما تقدم. ويشهد له أحاديث الباب الثابتة والله أعلم.

وقال الهيثمي بعد عزوه إلى أحمد والطبراني في الكبير: (ورجال الطبراني موثقون)[١].

٤٦ ـ عن عمرو بن الأحوص رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول في حجة الوداع للناس: «**أي يوم هذا؟**» قالوا: يوم الحج الأكبر، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، ألا لا يجني جانٍ إلا على نفسه، ألا لا يجني جانٍ على ولده، ولا مولود على والده، ألا وإن الشيطان قد أيس[٢] من أن يعبد في بلادكم هذه أبداً، ولكن ستكون له طاعة فيما تحتقرون من أعمالكم، فسيرضى به**». رواه الترمذي واللفظ له[٣]، وابن ماجه[٤] وأحمد[٥] وابن أبي شيبة[٦] وابن أبي عاصم[٧] وابن أبي خيثمة[٨] والنسائي[٩] والطبراني[١٠] وتمام بن محمد[١١] وأبو نعيم[١٢] والبيهقي[١٣] كلهم من طريق شَبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه قال: فذكره. وقال الترمذي: (حسن صحيح). ثم قال: (ولا نعرفه إلا من حديث شبيب بن غرقدة). ولم يسق أحمد لفظه، واقتصر على قوله: شهدت

---

(١) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٥٤).

(٢) لغة في يئس كما تقدم.

(٣) الجامع: (٤/ ٤٦١ ـ ٤٦٢). الفتن، باب ما جاء دماؤكم.... و(٥/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤). تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة.

(٤) السنن: (٢/ ١٠١٥). المناسك، باب الخطبة يوم النحر.

(٥) المسند: (٣/ ٤٢٦).

(٦) المصنف: (٧/ ٤٥٣).

(٧) الديات: (رقم ٣٤٥).

(٨) التاريخ الكبير: (ق ٦٣/ب).

(٩) السنن الكبرى: (٢/ ٤٤٤).

(١٠) المعجم الكبير: (١٧/ ٣٢).

(١١) الروض البسام: (٢/ ٢٦٠).

(١٢) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٨٦/ ب).

(١٣) السنن الكبرى: (٨/ ٢٧).

رسول الله ﷺ يخطب الناس في حجة الوداع، فقال: «**أي يوم هذا؟**» فذكر خطبته يوم النحر. هكذا قال.

والحديث مطول عند البعض بأكثر مما هنا، وكررت: «**أي يوم هذا؟**» ثلاث مرات في أغلب الروايات، وعند تمام: «**أي يوم أعظم حرمة؟**».

وإسناده ضعيف.

سليمان بن عمرو بن الأحوص الكوفي لم يذكر فيه أبو حاتم جرحاً أو تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات،، وقال الذهبي: (ثقة).

أما ابن حجر فقال: (مقبول)[1] وفرق بين حكم الإمامين.

وكأن الذهبي نظر إلى كونه من التابعين، ولم ير في حديثه ما ينكر، مع ما انضم إلى ذلك من توثيق ابن حبان، لهذا أطلق عليه التوثيق، وهو متمشٍ مع ما أصَّله إذ قال: (وأما المجهولون من الرواة فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم احتمل حديثه، وتلقي بحسن الظن إذا سلم من مخالفة الأصول ومن ركاكة الألفاظ...)[2]، وحكم ابن حجر هو الراجح فيما يبدو، تمشياً مع القاعدة العامة من أنه لا بد من توثيق معتبر.

وأما شبيب بن غرقدة فـ (ثقة)[3].

والحديث وإن كان إسناده ضعيفاً فإنه منجبر بالأحاديث الثابتة في معناه، وقد صححه ابن عبد البر[4]، وحسنه الألباني[5] بتمامه مطولاً، ولكن بشاهده. وروى أبو داود[6] والطحاوي[7] والطبراني[8] من الطريق نفسه جزءاً من الحديث لا يتعلق بمحل الشاهد منه هنا.

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ١٣٢). والكاشف: (رقم ٢١٢٠). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٢١٢). والتقريب: (رقم ٢٥٩٨).
(٢) ديوان الضعفاء والمتروكين: (ص ٣٧٤).
(٣) التقريب: (رقم ٢٧٤٣).
(٤) انظر الاستيعاب: (٢/ ٥٢٣). على هامش الإصابة.
(٥) انظر صحيح الجامع: (رقم ٧٧٥٧). وإرواء الغليل: (٧/ ٩٦ ـ ٩٧).
(٦) السنن: (٣/ ٦٢٨ ـ ٦٣٠). البيوع، باب في وضع الربا.
(٧) مشكل الآثار: (٤/ ٢٤٤).
(٨) المعجم الكبير: (١٧/ ٣٢).

وروى الترمذي[١] والنسائي[٢] وابن ماجه[٣] من الطريق نفسه: بعض أجزائه.

وهو ما يتعلق بالوصية بالنساء، بشيء من الطول عند الترمذي، وفي الديات من ابن ماجه ذكر قوله ﷺ: **«ألا لا يجني جان إلا على نفسه...»** فقط.

وقال الترمذي: (حسن صحيح).

٤٧ ـ عن نُبَيط بن شَريط[٤] رضي الله عنه قال: إني لرديفُ أبي في حجة الوداع إذ تكلم النبي ﷺ فقمت على عجز الراحلة فوضعت يدي على عاتق أبي، فسمعته يقوله: **«أي يوم أحرم؟»** قالوا: هذا اليوم، قال: **«فأي بلد أحرم؟»** قالوا: هذا البلد، قال: **«فأي شهر أحرم؟»** قالوا: هذا الشهر، قال: **«فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، هل بلغت؟»** قالوا: نعم، قال: **«اللهم اشهد، اللهم اشهد»**.

رواه أحمد واللفظ له[٥] وابن سعد[٦] وابن أبي عاصم[٧] والنسائي[٨] وأبو نعيم[٩] والبيهقي[١٠] من طرق عن أبي مالك الأشجعي قال: حدثني نبيط بن شريط قال فذكره. وعند ابن سعد وأبي نعيم والبيهقي ذكر أن الخطبة كانت عند الجمرة.

وفي رواية ابن أبي عاصم والنسائي صرح بأن الخطبة كانت بمنى، وتكررت **«اللهم اشهد»** ثلاث مرات عند البعض، وعند البعض مرة واحدة.

---

(١) الجامع: (٣/ ٤٦٧). الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها.

(٢) السنن الكبرى: (٥/ ٣٧٢).

(٣) السنن: (١/ ٥٩٤). النكاح، باب حق المرأة على الزوج و(٢/ ٨٩٠). الديات، باب لا يجني أحد على أحد.

(٤) ضبطه ابن حجر بقوله: نُبيط: بالتصغير ابن شريط: بفتح المعجمة. التقريب: (رقم ٧٠٩٥).

(٥) المسند: (٤/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

(٦) الطبقات: (٢/ ١٨٤) و(٦/ ٢٩ ـ ٣٠).

(٧) الآحاد والمثاني: (٣/ ١١).

(٨) السنن الكبرى: (٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

(٩) معرفة الصحابة: (١/ ق ٣٢١).

(١٠) السنن الكبرى: (٣/ ٢١٥).

وزاد ابن سعد - في رواية - وابن أبي عاصم وأبو نعيم والبيهقي في روايتهم في أول الحديث قوله ﷺ: **«الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، أوصيكم بتقوى الله»**.

وإسناده صحيح. وأبو مالك هو سعد بن طارق الأشجعي الكوفي: (ثقة)[١].

والزيادة هي من طريق موسى بن محمد الأنصاري عن أبي مالك به. وهي صحيحة أيضاً؛ لأن موسى بن محمد وثقه أكثر من إمام[٢].

وتابع أبا مالك الأشجعي في رواية الحديث: سلمة بن نبيط.

أخرجه أحمد[٣] قال ثنا وكيع، وأخرجه[٤] أيضاً من طريق رافع بن سلمة.

وأخرجه ابن سعد[٥] من طريق الفضل بن دكين، ومن طريق ابن المبارك كلهم عن سلمة بن نبيط عن أبيه، وفي رواية الفضل عند ابن سعد قال سلمة: (حدثني أبي أو نعيم بن أبي هند عن أبي) على الشك، ولم يذكروا الخطبة كما في رواية أبي مالك، بل قال في رواية وكيع عند أحمد: (رأيته يخطب يوم عرفة على بعيره) فقط. ونحو ذلك في رواية ابن المبارك عن ابن سعد، وفي رواية رافع بن سلمة وأبي نعيم الفضل بن دكين ذكر أنه كان ردفاً خلف أبيه في حجة الوداع، فأراه والده الرسول ﷺ يخطب على الجمل الأحمر. ولم يذكر اليوم، ولا مضمون الخطبة.

وإسناده صحيح. سلمة بن نبيط أحد الثقات، إلا أن العقيلي نقل عن البخاري قوله: (يقال: إنه كان اختلط في آخر عمره)[٦] وهو غير قادح إن شاء الله تعالى لأن البخاري لم يجزم بذلك، بل ذكره بصيغة التمريض، وتحديد وكيع لليوم بأنه يوم عرفة يجعله حديثاً مستقلاً عن حديث أبي مالك؛ لأن رواية أبي مالك صرحت بأن الخطبة كانت في منى، وهذا غير بعيد أن يراه في عرفة وفي منى ففي منى وعى خطبته ونقلها، وفي عرفة رآه يخطب، ولم ينقل شيئاً

---

(١) التقريب: (رقم ٢٢٤٠).
(٢) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ١٦٠).
(٣) المسند: (٤/ ٣٠٥).
(٤) المصدر نفسه: (٤/ ٣٠٦).
(٥) الطبقات: (٢/ ١٨٥ و٦/ ٢٩).
(٦) الضعفاء للعقيلي: (٢/ ١٤٧).

منها إما لعدم سماعه لها أو لأنه كررها في منى تأكيداً فاكتفى بنقل ما سمعه في منى والله أعلم.

وأما الشك في رواية ابن سعد فغير ضار؛ لتردده بين ثقتين: والده وهو صحابي ونعيم بن أبي هند (ثقة)[1].

وروى الحديث: أبو القاسم البغوي[2] وابن السكن[3] فجعله من مسند شريط وهو من طريق أبي مالك الأشجعي قال: أنا نبيط بن شريط عن أبيه شريط بن أنس قال: رأيت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع. فذكر الحديث بنحوه. وقد رواه عن أبي مالك؛ مروان بن معاوية ويحيى بن أبي زائدة، وهما ممن رويا الحديث عن أبي مالك في الرواية السابقة، فلا أدري ممن الخطأ لأن من دونهما ثقات، وهذا الاختلاف لا يضر؛ لأنه متردد بين صحابيين جليلين، وإن كان الصواب عن نبيط؛ لاتفاق الجماعة على ذلك والحديث مع صحة إسناده فإن أحاديث الباب الثابتة تشهد له أيضاً.

٤٨ ـ عن أبي غادية الجهني[4] رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ يوم العقبة قال: «**يا أيها الناس إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟**» قال: قلنا: نعم، قال: «**اللهم اشهد، ألا لا ترجِعُن بعدي كفاراً[5] يضربْ بعضكم رقاب بعض**».

رواه أحمد[6] وابن سعد واللفظ له في رواية[7] ويعقوب بن شيبة[8] وابن

---

(١) التقريب: (رقم ٧١٧٨).
(٢) معجم الصحابة: (ق ٢٩٤).
(٣) كما في الإصابة: (٢/١٤٨). ولم ينقل ابن حجر الإسناد، بل قال: (وأخرجه البغوي وابن السكن من وجه آخر فقال: عن نبيط بن شريط عن أبيه شريط بن أنس). ويفهم من كلامه اتحاد الإسناد لقوله: من وجه آخر.
(٤) اسمه يَسار ـ بتحتانية ومهملة خفيفة ـ ابن سَبُع ـ بفتح المهملة وضم الموحدة. هكذا ضبطه ابن حجر في الإصابة. وقيل في اسمه غير ذلك، وفي الرواة: أبو الغادية المزني. فرق بينهما البعض والأكثر على أنهما واحد. انظر تفصيل ذلك وغيره في توضيح المشتبه: (٦/٤٠٦ ـ ٤١٠). والإصابة: (٤/١٥٠ ـ ١٥٢). وتعجيل المنفعة: (ص ٣٣٤ ـ ٣٣٥).
(٥) تقدم معناه.
(٦) المسند: (٤/٧٦) و(٥/٦٨).
(٧) الطبقات: (٢/١٨٤). و(٣/٢٦٠).
(٨) كما في الإصابة: (٤/١٥٠ ـ ١٥١).

أبي خيثمة[١] والطحاوي[٢] والطبراني[٣] وابن منده[٤] وتمام بن محمد[٥] وأبو نعيم[٦] من طرق كلهم عن ربيعة بن كلثوم حدثني أبي قال: سمعت أبا غادية الجهني قال: فذكره.

وفي بعض الطرق ذكر أبو غادية أنه بايع الرسول ﷺ بيمينه، والبعض لم يذكر قول النبي ﷺ: **«ألا لا ترجِعُن بعدي كفاراً...»**.

وساق بعضهم قصة مطولة لأبي غادية بعد ذكر الحديث مع عمار بن ياسر رضي الله عنه تندرج تحت الخلاف الذي حصل بين الصحابة أيام الفتنة، ولا يسعنا فيه إلا السكوت والترضي عن الجميع، مع اعتقاد أن الجميع مجتهد في ذلك إما مصيب أو مخطئ، وهم مثابون على الحالين؛ ولهذا قال ابن حجر في هذا الخصوص بعد ذكر القصة: (والظن بالصحابة في تلك الحروب أنهم كانوا فيها متأولين، وللمجتهد المخطئ أجر، وإذا ثبت هذا في حق آحاد الناس فثبوته للصحابة بالطريق الأولى)[٧].

وروى أسلم الواسطي[٨] والدولابي[٩] من طريق ربيعة بن كلثوم به قوله: **«لا ترجعوا بعدي كفاراً...»** فقط. وروى أحمد[١٠] وأسلم الواسطي[١١] من طريق ابن عون عن كلثوم بن جبر به، مثل رواية أسلم والدولابي، وحصل تحريف في إسناد أسلم، حيث سقطت (عن) قبل كلثوم في الإسناد، وتحرفت (ابن) في الإسناد الذي قبل هذا إلى (عن)، هكذا: عن ربيعة بن كلثوم عن جبر عن أبيه.

وإسناد الحديث حسن.

كُلثوم بن جَبْر هو: أبو محمد البصري وثقه أحمد وابن معين، وقال ابن

---

(١) التاريخ الكبير: (ق ١٠٩/أ).
(٢) شرح معاني الآثار: (٤/١٥٩).
(٣) المعجم الكبير: (٢٢/٣٦٣ ـ ٣٦٤).
(٤) في كتاب المعرفة كما في توضيح المشتبه: (٦/٤٠٨). والموجود من كتاب ابن منده لا توجد فيه هذه الترجمة.
(٥) في الفوائد، كما في الروض البسام: (٢/٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٦) معرفة الصحابة: (٢/ق ٢٨١).
(٧) الإصابة: (٤/١٥١).
(٨) تاريخ واسط: (ص ٣٦).
(٩) الكنى: (١/٤٧).
(١٠) المسند: (٤/٧٦).
(١١) تاريخ واسط: (ص ٣٦).

سعد: (كان معروفاً، وله أحاديث) وذكره ابن حبان في الثقات، وخالفهم النسائي فقال: (ليس بالقوي)(١) وهو جرح غير مفسد، كما قال النسائي(٢) بل تنفي الدرجة الكاملة من القوة، كما قال المعلمي(٣). لذا فإن قول الحافظ ابن حجر (صدوق يخطئ)(٤) أقل مما يستحقه، بل هو صدوق على أقل الأحوال وهو من رجال مسلم.

وأما ربيعة بن كلثوم فقال فيه أحمد: (صالح) وقال ابن معين: (ثقة) وقال ابن سعد: (كان شيخاً، وعنده أحاديث) ووثقه العجلي ووثق أباه، وقال النسائي: (ليس به بأس) وذكره ابن حبان في الثقات، وخالفهم النسائي، فقال في الضعفاء: (ليس بالقوي)، وقال الذهبي: (ثقة) وقال ابن حجر: (صدوق يهم)(٥) والكلام فيه كالكلام في والده، ومما يدل على أن جرح النسائي هذا ليس مفسداً قوله فيه: (ليس به بأس) وهو من رجال مسلم أيضاً.

وأخرجه الطبراني(٦) من وجه آخر فقال: حدثنا أحمد بن داود المكي ثنا يحيى بن عمر الليثي ثنا عبد الله بن كلثوم بن جبر قال: سمعت أبي به. فذكر الحديث مع القصة مطولاً.

ولم أقف على ترجمة لعبد الله بن كلثوم.

وأما يحيى بن عمر الليثي فنقل ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: (لا أعرفه)(٧).

وأحمد بن داود هو: ابن موسى أبو عبد الله السدوسي بصري ويعرف بالمكي، قال ابن يونس المصري: (ثقة)(٨) ومثل ذلك قال ابن الجوزي(٩).

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٤/ ٢٠٠ ـ ٢٠١). وميزان الاعتدال: (٣/ ٤١٣). وتهذيب التهذيب: (٨/ ٤٤٢).
(٢) نقله عنه الذهبي في الموقظة: (ص٨٢).
(٣) التنكيل: (١/ ٢٣٢).
(٤) التقريب: (رقم ٥٦٥٣).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (٩/ ١٤٢ ـ ١٤٥). وميزان الاعتدال: (٢/ ٤٥). والكاشف: (رقم ١٥٥٦). وتهذيب التهذيب: (٣/ ٢٦٣). والتقريب: (رقم ١٩١٧).
(٦) المعجم الكبير: (٢٢/ ٣٦٤)
(٧) الجرح والتعديل: (٩/ ١٧٤).
(٨) مغاني الأخيار: (٢/ ١٠٧٥). (رقم ٨٥٤). (رسالة).
(٩) المنتظم: (١٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦). وانظر ترجمته أيضاً في تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (٢/ ٦٠٧)، والعقد الثمين: (٣/ ٣٨).

والحديث من الطريق الأول إسناده حسن، كما تقدم، وهو صحيح بشواهده الثابتة في الباب. وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح).

وفي موضع آخر ذكره مع القصة قائلاً: (رواه بتمامه هكذا الطبراني في الكبير بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح)[١]. وقال البوصيري: (رواه أبو بكر بن أبي شيبة بسند رجاله ثقات)[٢].

٤٩ ـ عن أبي حُرَّة الرَّقاشي عن عمه قال: كنت آخذاً بزمام ناقة رسول الله ﷺ: في أوسط أيام التشريق، أذود عنه الناس، فقال: «**يا أيها الناس أتدرون في أي شهر أنتم؟ وفي أي يوم أنتم؟ وفي أي بلد أنتم؟**» قالوا: في يوم حرام، وشهر حرام، وبلد حرام، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا إلى يوم تلقونه**» ثم ذكر حديثاً مطولاً وفيه: «**ألا إن الشيطان قد أيس**[٣] **أن يعبده المصلون، ولكنه في التحريش بينكم**».

رواه أحمد[٤] والطبراني[٥] وأبو نعيم[٦] من طريق حماد بن سلمة أنا علي بن زيد عن أبي حرَّة الرقاشي عن عمه قال: فذكره. ولم يسق الطبراني لفظه.

وقد اختلف في اسم عم أبي حرة صحابي الحديث، فقيل: حنيفة قاله ابن منده وأبو نعيم وابن قانع والباوردي والطبراني وجماعة، وقيل: إن حنيفة اسم أبي حرة[٧].

وإسناده ضعيف.

---

(١) مجمع الزوائد: (٦/ ٢٨٤) و(٣/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣).

(٢) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣١١٤).

(٣) لغة في يئس كما تقدم.

(٤) المسند: (٥/ ٧٢ ـ ٧٣).

(٥) المعجم الكبير: (٤/ ٥٣):.

(٦) معرفة الصحابة: (١/ ق ١٩٣) و(٢/ق ٢٩٩).

(٧) انظر الإصابة: (١/ ٣٦٢). وتهذيب التهذيب: (٣/ ٦٤).

علي بن زيد هو ابن جُدعان (ضعيف)[١].

وأما أبو حُرَّةَ الرَّقاشي فقد اختلف في اسمه، فقيل: حنيفة كما تقدم، وقيل: حكيم بن أبي يزيد، وقيل: غير ذلك. وثقه أبو داود، وضعفه ابن معين، وقال ابن حجر: (ثقة)[٢] فكأن ابن حجر نظر إلى أن ابن معين من المتشددين، وتضعيفه هنا غير مفسر، والجرح غير المفسر لا يعارض التوثيق. والله أعلم.

والإسناد وإن كان ضعيفاً فإنه ضعف منجبر، ويشهد للجزء المثبت هنا الأحاديث الثابتة في الباب، وكذا قوله: «**إن الشيطان قد أيس...**» تقدم في معناه أحاديث صحيحة[٣]، وقال الهيثمي: (رواه أحمد، وأبو حرة الرقاشي وثقه أبو داود، وضعفه ابن معين، وفيه علي بن زيد وفيه كلام)[٤] وحسنه الألباني بحديث عمرو بن الأحوص[٥].

والحديث قد روى بعض أجزائه التي لا علاقة لها بما بوبنا له هنا: أبو داود[٦] والدارمي[٧] وأبو يعلى[٨] والدارقطني[٩] والبيهقي[١٠] كلهم من طريق حماد بن سلمة به.

وعزاه في كنز العمال[١١] بتمامه إلى أحمد والبغوي والباوردي وابن مردويه.

٥٠ ـ عن مُرَّة بن شراحيل قال: حدثني رجل من أصحاب النبي ﷺ قال:

---

(١) التقريب: (رقم ٤٧٣٤).
(٢) انظر تهذيب الكمال: (٧/ ٤٥٦). وميزان الاعتدال: (١/ ٦٢١) وتهذيب التهذيب: (٣/ ٦٤) والتقريب: (رقم ١٥٨٨). وأبو حرة بضم الحاء المهملة. الإكمال: (٢/ ٤٣٤). والرَّقاشي بفتح الراء والقاف. كما في التقريب.
(٣) انظر المبحث الثاني من الفصل الأول.
(٤) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).
(٥) انظر إرواء الغليل: (٧/ ٩٦ ـ ٩٧).
(٦) السنن: (٢/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨). النكاح، باب في ضرب النساء.
(٧) السنن: (٢/ ١٦٢).
(٨) المسند: (٢/ ٢٢٩). وفي كتاب المفاريد (رقم ٨١).
(٩) السنن: (٣/ ٢٦).
(١٠) السنن: (٦/ ١٠٠) و(٧/ ٣٠٣).
(١١) (٥/ ١٣٠ ـ ١٣١) (رقم ١٢٣٥٧).

قام فينا رسول الله ﷺ على ناقة حمراء مخضرمة[١]، فقال: «**أتدرون أي يومكم هذا؟**» قال: قلنا: يوم النحر، قال: «**صدقتم، يوم الحج الأكبر، أتدرون أي شهر شهركم هذا؟**» قلنا: ذو الحجة، قال: «**صدقتم، شهر الله الأصم**[٢]**، أتدرون أي بلد بلدكم هذا؟**» قال: قلنا المشعر الحرام، قال: «**صدقتم**» قال: «**فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم في شهركم هذا، في بلدكم هذا**» أو قال: «**كحرمة يوم هذا، وشهركم، وبلدكم هذا. . .**» الحديث.

رواه أحمد واللفظ له[٣] وابن أبي شيبة[٤] والنسائي[٥] والطحاوي[٦] والعقيلي[٧] وأبو نعيم[٨] كلهم من طريق شعبة قال: حدثني عمرو بن مرة قال: سمعت مرة. فذكره.

ولم يسق أحمد لفظه في إحدى روايتيه. وللحديث بقية عند الجميع باستثناء الطحاوي الذي اقتصر على ما أثبتناه هنا. وزاد الطحاوي بعد قوله: «**إن دماءكم وأموالكم. .**» وأحسبه قال: «**وأعراضكم**».

وعند أحمد في رواية قال مرة: حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ في غرفتي هذه. وتحرفت هذه الكلمة الأخيرة عند الطحاوي هكذا: (في غزوتي هذه).

ورواه عن شعبة في الروايات السابقة: يحيى بن سعيد القطان (عند أحمد والنسائي) ووكيع بن الجراح (عند أحمد) ومحمد بن جعفر غُندر (عند ابن أبي شيبة) ووهب بن جرير ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (عند الطحاوي) ومسلم بن إبراهيم (عند العقيلي) وأبو النضر هاشم بن القاسم وسليمان بن حرب (عند أبي نعيم)، واختلف فيه على يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح.

---

(١) هي التي قطع طرف أذنها. النهاية: (٢/ ٤٢)

(٢) سمي أصم لأنه لا يسمع فيه صوت السلاح؛ لكونه شهراً حراماً. سمي بذلك والمراد به الإنسان الذي يدخل فيه، ومن ذلك قولهم: ليل نائم. انظر المصدر نفسه: (٣/ ٥٤).

(٣) المسند: (٣/ ٤٧٣) و(٥/ ٤١٢).

(٤) المصنف: (٧/ ٤٥٤). (رقم ٣٧١٦٦).

(٥) السنن الكبرى: (٢/ ٤٤٤).

(٦) شرح معاني الآثار: (٤/١٥٨ ـ ١٥٩).

(٧) الضعفاء: (٢/ ٩٥).

(٨) معرفة الصحابة: (٢/ق ٣١٦/ب).

فرواه الإمام أحمد ومحمد بن المثنى ومحمد بن بشار عن يحيى بن سعيد القطان بالإسناد المتقدم.

وخالفهم محمد بن أبي بكر المقدمي، فرواه عن يحيى بن سعيد وسعيد بن عامر عن شعبة به نحوه. إلا أنه أسقط مُرةَ من الإسناد.

أخرجه ابن أبي عاصم(١).

والراجح رواية الإمام أحمد ومن معه ؛ لأن المقدَّمي لا يقوى على معارضة واحد من هؤلاء فضلاً عن معارضتهم جميعاً، مع كونه ثقة، وأخشى أن يكون السقط من النساخ، ومما يدل على ذلك أنه نسب عمرو بن مرة إلى همدان فقال: عن عمرو بن مرة الهمداني. والمنسوب إليها هو: مرة بن شراحيل شيخ عمرو فلعله سقط من الإسناد قوله: (عن مرة) وبقيت النسبة، ومخطوطة الكتاب تتفق مع المطبوع. والله أعلم.

وأما الاختلاف على وكيع:

فرواه عنه الإمام أحمد بمثل رواية الجماعة كما تقدم.

وخالفه سفيان بن وكيع، فرواه عنه عن شعبة به، إلا أنه أسقط مرة من الإسناد كما في رواية المقدمي السابقة.

أخرجه الطبري(٢) دون أن يسوق لفظ الخطبة.

وهذه مخالفة غير مؤثرة؛ لأن سفيان (كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه)(٣) وهناك من أغلظ القول فيه(٤). والحديث إسناده صحيح.

عمرو بن مرة هو: أبو عبد الله الكوفي، ومُرَّةَ بن شراحيل هو الهمداني أبو إسماعيل الكوفي، وهما ثقتان من رجال الجماعة(٥). وقال البوصيري: (رواه مسدد ورجاله ثقات)(٦).

---

(١) الآحاد والمثاني: (٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٢). (٢) جامع البيان: (١٠/ ٧٤).

(٣) التقريب: (رقم ٢٤٥٦)

(٤) انظر تهذيب التهذيب: (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٥) انظر التقريب: (رقم ٥١١٢، ٦٥٦٢).

(٦) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣١١٥٩).

٥١ ـ عن مخْشِي[١] بن حجير حدثني أبي أن النبي ﷺ خطب في حجة الوداع، فقال: «**يا أيها الناس أي بلد هذا؟**» قالوا: بلد حرام، قال: «**فأي شهر هذا؟**» قالوا: شهر حرام، قال: «**فأي يوم هذا؟**» قالوا: يوم حرام، قال: «**ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، كحرمة شهركم هذا، فليبلغ شاهدكم غائبكم، لا ترجعوا بعدي كفاراً[٢]، يضرب بعضكم رقاب بعض**».

رواه الحارث بن أبي أسامة[٣] وأبو نعيم (من طريقه)[٤] وابن أبي عاصم[٥] والحاكم[٦] من طريق عبادة بن عمر بن أبي ثابت السلولي.

وورواه الطبراني[٧] وابن منده[٨] من طريق النضر بن محمد كلاهما قال: حدثنا عكرمة بن عمار ثنا مخشي بن حجير حدثني أبي قال: فذكره. وزاد الطبراني: «**كحرمة بلدكم هذا**».

وسكت عليه الحاكم، وتابعه الذهبي.

وسمى الحاكم صحابي الحديث: حجر بن عدي، مخالفاً لجميع الرواة الذين قالوا: حجير فحسب، زاد بن أبي عاصم: (ابن مخشي)، وهو حجير بن أبي حجير الهلالي[٩] أو الحنفي ويقال: حُجر بغير تصغير.

وأما حُجر بن عدي فشخص آخر، وهو ابن معاوية الكندي المعروف بحجر بن الأدبر، وحجر الخير.

ولا أدري كيف وقع الخلط بينهما في رواية الحاكم مع أن المترجمين لم يذكروا خلافاً في ذلك، ولعل الحاكم كتبه من حفظه، فظنه حجر بن عدي، وليس سبق قلم منه، كما قد يتبادر إلى الذهن لأنه ساق بعد ذلك روايتين

---

(١) ضبط هذا الاسم بسكون الخاء وكسر الشين المخففة وبعدها ياء، إلا أني لم أر من نص على هذا الرجل بعينه. انظر الإكمال: (٧/٢٢٨).

(٢) تقدم معناه في حديث سابق.

(٣) بغية الباحث: (٢/ ٤٦٠).

(٤) معرفة الصحابة: (١/ق ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٥) الآحاد والمثاني: (٣/ ٣٠٢).

(٦) المستدرك: (٣/ ٤٧٠).

(٧) المعجم الكبير: (٤/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٨) كما في الإصابة: (١/٣١٦).

(٩) وقع في الإصابة: (الهذلي) والصواب ما أثبتناه كما في المصادر الأخرى، وكذلك في الإصابة: (٢/ ٤١). تحقيق علي البجاوي.

تتعلقان بإدراكه للجاهلية، وصحبته للرسول ﷺ وشهوده صفين مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم قصة مقتله. وهذا كله مذكور في ترجمة: حجر بن عدي الكِنْدي، وليس حجيراً والد مخشي، وقد ذكر ابن الكلبي أن لحجر بن عدي ولدين هما: عبد الله وعبد الرحمن، ولم يذكر مخشياً.

على أنه قد جرى الخلاف في صحبة حجر بن عدي، إذ عده البعض في التابعين[١]، والغريب أني لم أر من نص على هذا الوهم، ولا أراه إلا من الحاكم، إذ لو كان من عبادة أو غيره لبين في رواية الآخرين للحديث مع اتحاد الطريق.

والحكم على إسناد الحديث يتوقف على معرفة حال مخشي بن حجير، فإني لم أقف له على ترجمة، وعزاه الهيثمي إلى الطبراني قائلاً: (رواه الطبراني في الكبير من رواية مخشي بن حجير، ولم أجد من ترجمه)[٢].

واستغرب الحديث ابن منده[٣]، إلا أن ابن حجر ذكر أن إسناد الحديث صالح[٤]، فلعله وقف على ترجمته أو على نص يفيد توثيقه؛ لذا فإني أكتفي بحكمه والعهدة عليه.

وأما من دون مخشي من الرجال فعبادة بن عمر السَّلُولي روى عنه أكثر من واحد، وقال ابن حجر: (مقبول)[٥] وقد تابعه النضر بن محمد، وهو الجرشي (ثقة له أفراد)[٦].

---

(١) انظر ترجمة حجير في الآحاد والمثاني: (٣/ ٣٠٢). والمعجم الكبير: (٤/ ٣٤). ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: (١/ق ١٩٥). والاستيعاب: (١/ ٣٦١). (هامش الإصابة) وأسد الغابة: (١/ ٤٦٤). والإصابة: (١/ ٣١٦). وأما ترجمة حجر بن عدي فانظر على سبيل المثال: التاريخ الكبير: (٣/ ٧٢ ـ ٧٣. والجرح والتعديل: (٣/ ٢٦٦). والثقات لابن حبان: (٤/ ١٧٦). والاستيعاب: (١/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩). (هامش الإصابة) وأسد الغابة: (١/ ٤٦١ ـ ٤٦٢) والإصابة: (١/ ٣١٤).

(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٠). (٣) انظر: الإصابة: (١/ ٣١٦).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر تهذيب الكمال: (١٤/ ١٩٠). وتهذيب التهذيب: (٥/ ١١٢). والتقريب: (رقم ٣١٥٨). وعُبادة: بضم العين وفتح الباء الموحدة. انظر المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه: (رقم ٧١٤٨). وضبط الجرشي بالجيم المضمومة، والشين معجمة.

٥٢ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ - في حجة الوداع -: «ألا إن أحرم الأيام يومكم هذا، ألا وإن أحرم الشهور شهركم هذا، ألا وإن أحرم البلد بلدكم هذا، ألا وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا هل بلغت؟» قالوا: نعم، قال: «اللهم اشهد».

رواه ابن ماجه[١] وأحمد[٢] من طريق عيسى بن يونس ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد قال: فذكره.

إسناده صحيح: عيسى بن يونس هو ابن أبي إسحاق السَّبيعي (ثقة مأمون)[٣] وتقدم أن رواية الأعمش عن أبي صالح محمولة على الاتصال.

ورواه عن الأعمش أيضاً: حفصُ بن غياث، واختلف عليه فيه.

فرواه أبو هشام الرفاعي عنه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد جميعاً أن رسول الله ﷺ قال: فذكره بنحوه.

أخرجه البزار[٤] وأبو الحسن السكري الختلي[٥].

وخالف أبا هشام: عمرُ بن حفص بن غياث، فرواه عن أبيه قال: ثنا الأعمش قال: سمعت أبا صالح يحدث عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة وأراه أبا سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره بنحوه.

أخرجه الطحاوي[٦] وتحرف فيه اسم عمر إلى (عمرو).

ورواية عمر بن حفص أرجح؛ لأنه أوثق من أبي هشام، بل أبو هشام متكلم فيه، واسمه: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، ضعفه جماعة، منهم البخاري وعثمان بن أبي شيبة وابن نمير وأبو حاتم والنسائي وابن عدي وغيرهم.

وقواه ابن معين إذ قال: (ما أرى به بأساً) وقال العجلي: (لا بأس به).

---

(١) السنن: (٢/١٢٩٧). الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله.
(٢) المسند: (٣/ ٨٠، ٣٧١).
(٣) التقريب: (رقم ٥٣٤١).
(٤) كشف الأستار: (٤/ ١٢١).
(٥) حديثه: (ق ٥٤/أ).
(٦) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٥٩).

وقال البرقاني: (ثقة) وذكر عن الدارقطني أنه أمره بإخراج حديثه في الصحيح، والناظر في كلامهم يرى ضعفه ظاهراً، بل قال البخاري: (رأيتهم مجتمعين على ضعفه) ولعله يقصد بذلك أهل بلده، فقد قال الدارقطني: (تكلم فيه أهل بلده) أو يقصد بذلك معظم العلماء، أو لعله لم يقف على كلام ابن معين. وقال ابن حجر: (ليس بالقوي)[(١)].

أما عمر بن حفص بن غياث فقال فيه ابن حجر: (ثقة ربما وهم)[(٢)].

وهذا الشك في صحابي الحديث من حفص بن غياث غير قادح في صحة الحديث؛ لأنه محفوظ من طريق آخر، وهو طريق عيسى بن يونس؛ ولأنه متردد بين صحابيين جليلين؛ ولأن حفصاً نفسه غلَّب جانب كونه عن أبي سعيد.

وهذا الخلاف بين أبي هشام الرفاعي وعمر بن حفص ذكره الدارقطني وسكت عليه[(٣)]، ولم يشر إلى خلاف آخر، إلا أن البزار ذكر بعد روايته للحديث أن أبا معاوية رواه عن الأعمش على الشك، فقال: عن أبي هريرة أو أبي سعيد.

ولم أقف على هذه الرواية، فإن ثبتت كان الشك في الحديث من الأعمش والله أعلم.

ويشهد للحديث ما ثبت من الأحاديث المخرجة في هذا الفصل.

٥٣ ـ عن جَمْرَةَ[(٤)] بنت قحافة قالت: كنت مع أم سلمة أم المؤمنين في حجة الوداع فسمعت النبي ﷺ يقول: «**يا أمتاه هل بلَّغتكم؟**» قالت[(٥)]: فقال بني لها: يا أمه ماله يدعو أمه؟ قالت: فقلت: يا بني إنما يعني أمته وهو يقول: «**ألا إن أعراضكم وأموالكم ودماءكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا**».

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٢٤ ـ ٣٠). وميزان الاعتدال: (٤/ ٦٨ ـ ٦٩). وتهذيب التهذيب: (٩/ ٥٢٦ ـ ٥٢٧). والتقريب: (رقم ٦٤٠٢).

(٢) المصدر نفسه: (٤٨٨٠).

(٣) انظر العلل: (١٠/ ١٢١ ـ ١٢٢).

(٤) بالجيم المفتوحة والميم الساكنة والراء المفتوحة. انظر الإكمال: (٢/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥).

(٥) في الطبراني: (قال) وهو خطأ ظاهر.

رواه الطبراني[١] ومن طريقه أبو نعيم[٢] قال الطبراني: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي ثنا بشر بن الوليد الكِنْدي القاضي ثنا الحسين بن عازب حدثني شبيب بن غرقدة قال: حدثتني جمرة بنت قحافة قالت: فذكرته. وسمى أبو نعيم الحسين بن عازب (الحسن)، والحكم على الإسناد يتوقف على معرفة حال الحسين بن عازب، حيث ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكر أن يحيى بن حسان التنيسي روى عنه[٣]، وذكر المزي في ترجمة شبيب أن سويد بن سعيد روى عن الحسين بن عازب، وأشار إلى أنه يقال له: الحسن أيضاً[٤]، ورواية هؤلاء الثلاثة عنه ترفع جهالة عينه.

وبشر بن الوليد كان واسع الفقه عالماً جميل الطريقة حسن المذهب، ولي القضاء للمأمون ثم عزل، وقد امتحن في فتنة القول بخلق القرآن، ثم قال بالوقف، فأمسك أصحاب الحديث عنه، وتركوه. وكان أحمد يثني عليه.

قال صالح بن محمد جزرة: (صدوق، إلا أنه من أصحاب الرأي) وفي موضع آخر: (صدوق، ولكنه لا يعقل ما يحدث به، كان قد خرِف)، وروى السلمي عن الدارقطني أنه قال فيه: (ثقة) وقال مسلمة بن القاسم: (ثقة) وقال الآجري: سألت أبا داود قلت له: (بشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا) وقال السليماني: (منكر الحديث)، وقال البرقاني: (ليس هو من شرط الصحيح)[٥]، وبالجملة: فإن الرجل صدوق، وحسبه ثناء الإمام أحمد عليه، وجواب أبي داود لا يفهم منه أنه غير عدل؛ لأنه لم يعبر بصيغة: (ليس بثقة).

إذ من المحتمل أن يكون عنده أقل من ثقة كصدوق مثلاً؛ لأنه لم يطعن في عدالته أحد.

وأما السليماني فإن من عادته الحط على الكبار كما قال الذهبي[٦]،

---

(١) المعجم الكبير: (٢٤/ ٢١٠). (رقم ٥٣٨).

(٢) معرفة الصحابة: (٢/ق ٣٤١). (٣) انظر الجرح والتعديل: (٣/ ٦١).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٢/ ٣٧١).

(٥) انظر تاريخ بغداد: (٦٧/ ٨٠ ـ ٨٤). وسير أعلام النبلاء: (١٠/ ٦٧٣ ـ ٦٧٦). وميزان الاعتدال: (١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧). ولسان الميزان: (٢/ ٣٥).

(٦) انظر سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٠٠ ـ ٢٠٢).

وقول البرقاني: ليس من شرط الصحيح، فمسلّم، وقد علم الذهبي في الميزان بكلمة (صح) إشارة إلى أن العمل على توثيقه، وقال في السير: (وله هفوة لا تزيل صدقه وخيره إن شاء الله)، إشارة منه إلى توقفه في القرآن.

وأما شبيب بن غرقدة فثقة[١]، ويشهد للحديث الأحاديث الصحيحة والحسنة في الباب، فهو حسن لغيره.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه الحسين بن عازب، ولم أجد من ترجمه)[٢].

٥٤ ـ عن أبي نضْرة قال: حدثني من سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، فقال: «**يا أيها الناس: ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على أعجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى، أبلَّغت؟**» قالوا: بلَّغ رسول الله ﷺ ثم قال: «**أي يوم أحرم؟**» قالوا: يوم حرام، ثم قال: «**أي شهر هذا؟**» قالوا: شهر حرام، قال: ثم قال: «**أي بلد هذا؟**» قالوا: بلد حرام، قال: «**فإن الله قد حرم بينكم دماءكم وأموالكم**» قال: ولا أدري قال: «**وأعراضكم**» أم لا «**كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، أبلَّغت؟**» قالوا: بلَّغ رسول الله ﷺ قال: «**ليبلغ الشاهد الغائب**».

رواه أحمد واللفظ له[٣] قال: حدثنا إسماعيل.

ورواه الحارث بن أبي أسامة[٤] ومن طريقه أبو نعيم[٥]. قال الحارث: حدثنا عبد الوهاب بن عطاء قالا: ثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة. فذكره. ورواه أبو عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم المديني[٦] من طريق آخر عن عبد الوهاب بن عطاء به.

وإسناده صحيح.

إسماعيل هو ابن علية، وسعيد الجريري هو ابن إياس، أحد الثقات إلا

(١) تقدم.
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٣).
(٣) المسند: (٥/ ٤١١).
(٤) بغية الباحث: (١/ ١٩٣ ـ ١٩٤)
(٥) معرفة الصحابة: (٢/ق ٣١٦/ب).
(٦) جزء فيه قول النبي: نضر الله امرءاً (رقم ١٦).

أنه اختلط قبل موته بثلاث سنين، كما قاله غير واحد[1]، وأبو نضرة: هو المنذر بن مالك. وأعله البوصيري بقوله: (وهذا إسناد رجاله ثقات إلا سعيد بن إياس، اختلط بآخره، ولم يعلم حال عبد الوهاب بن عطاء هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، فيتوقف في حديثه، وسيأتي لهذا الحديث شواهد في كتاب الحج)[2].

ولم يتعرض البوصيري لرواية أحمد، فإنها من رواية إسماعيل بن علية، وقد ذكر أبو داود أنه أروى من روى عن سعيد، وذكر غير واحد أن سماعه من سعيد صحيح، وأنه قبل الاختلاط[3]. وعزاه البوصيري في موضع آخر إلى مسدد وقال: (ورجاله ثقات)[4].

وصحح الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية قائلاً: (إسناده صحيح)[5].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح)[6].

وعزاه الألباني إلى أحمد وقال: (وهذا سند صحيح)[7].

وذكر الألباني شاهداً لأوله بسند فيه جهالة.

وأما ما يتعلق بقوله: «**أي يوم أحرم**. . .» إلى آخر الحديث: فأحاديث الباب الصالحة تشهد له.

٥٥ ـ عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع: «أي بلدٍ أحرم؟» قيل: مكة، قال: قال: «أي شهر أحرم؟» قيل: ذو الحجة، قال: «أي يوم أحرم؟» قيل: يوم الحج الأكبر، قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا».

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٠/ ٣٣٨ ـ ٣٤١). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٥ ـ ٧). والتقريب: (رقم ٢٢٧٣). والكواكب النيرات: (رقم ٢٤). والجُريري: بضم الجيم كما في التقريب.

(٢) إتحاف الخيرة: (٢/ق ١١٢).

(٣) انظر المصادر السابقة.

(٤) إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣١١٢).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم: (ص ٦٩).

(٦) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٦٦).

(٧) غاية المرام: (رقم ٣١٣).

رواه أبو يعلى[(١)] والطبراني[(٢)] من طريق أبي عُبيدة بن الفضيل بن عياض قال: حدثنا مالك بن سُعَير الخِمس قال: حدثنا فرات بن أحنف قال: حدثني أبي عن عبد الله بن الزبير قال: فذكره. وعند أبي يعلى ذكر ابن الزبير كلاماً في الخوارج. وقال الطبراني في الأوسط: (لم يرو هذا الحديث عن فرات بن أحنف إلا مالك بن سعير، تفرد به أبو عبيدة، ولا يروى عن ابن الزبير إلا بهذا الإسناد). وإسناده ضعيف.

فرات بن أحنف هو: ابن أبي بحر الهلالي الكوفي مختلف فيه، قال ابن معين في رواية الدوري: (ثقة) وقال العجلي: (ثقة) وقال أبو حاتم الرازي: (صالح الحديث)، وذكره ابن شاهين في الثقات. وقال أبو داود: (ضعيف، تكلم فيه سفيان) وقال النسائي: (ضعيف) وذكره يعقوب الفسوي في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: (كان غالياً في التشيع، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به) وقال ابن نمير: (كان من أولئك الذين يقولون عليٌ في السحاب)[(٣)].

ولولا قول ابن نمير هذا لكان أمره سهلاً، فإن ثبت هذا عنه فإنه أمر خطير؛ لأنه قول غلاة الروافض أخزاهم الله، وبغض النظر عما نسب إليه فإن تضعيف أبي داود والنسائي له غير شديد، ومعارض بأقوال الأئمة الآخرين، وأما قول ابن حبان فبسبب البدعة التي نسب إليها كما يظهر من خلال عبارته.

وأما بقية الرواة: فالأحنف بن قيس التميمي السعدي مخضرم (ثقة)[(٤)].

ومالك بن سعير بن الخِمس (لا بأس به)[(٥)].

---

(١) كما في المطالب العالية المسندة: (ق ٨). يعني في المسند الكبير.

(٢) المعجم الكبير: (ص ١١٩ رقم ٢٩٢). (قطعة مستقلة من المعجم الكبير) والمعجم الأوسط (١/ ٣٢) (رقم ٨٢).

(٣) انظر المعرفة والتاريخ: (٣/ ٧٤). والضعفاء والمتروكين للنسائي: (ص ٤٠١). وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٤٠). ولسان الميزان: (٤/ ٤٢٩). وتعجيل المنفعة: (ص ٢١٨).

(٤) التقريب: (رقم ٢٨٨).

(٥) المصدر نفسه (رقم ٦٤٤٠) وضبطه بقوله: سُعير: بالتصغير وآخره راء، ابن الخِمس: بكسر المعجمة وسكون الميم بعدها مهملة.

وأبو عبيدة بن الفضيل بن عياض وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في صحيحه، وكذلك الحاكم، وخالفهم ابن الجوزي فقال: (ضعيف).

وسلفه في ذلك الجوزقاني، قال ابن حجر ـ تعقيباً على ذلك ـ: (فلا يلتفت إلى كلام ابن الجوزي بلا سبب) ثم ذكر أنه لم يذكره أحد ممن صنف في الضعفاء[١]. والحديث عزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير والأوسط قائلاً: (وفيه فرات بن أحنف، وهو ضعيف)[٢].

ويشهد للحديث الأحاديث الثابتة في الباب، فيرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره مع ملاحظة ما نسب إلى فرات من غلو في تشيعه، فإنها والله قاصمة.

٥٦ ـ عن فضالة بن عبيد الأنصاري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال في حجة الوداع: «**هذا يوم حرام، وبلد حرام، فدماؤكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، مثل هذا اليوم، وهذا البلد إلى يوم يلقونه، وحتى دَفْعة دفَعَها مسلم مسلماً، يريد بها سوءاً، وسأخبركم مَنِ المسلم: من سلم الناس من لسانه ويده، والمؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم، والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله**».

رواه البزار[٣] من طريق عثمان بن صالح قال: أخبرنا ابن وهب.

ورواه الطبراني[٤] من طريق عثمان بن صالح أيضاً قال: ثنا ابن لهيعة وابن وهب عن أبي هانئ الخولاني عن عمرو بن مالك الجَنْبي عن فضالة بن عبيد. فذكره.

ولفظ الطبراني: أن رسول الله ﷺ خطب يوم النحر فقال: «**إن دماءكم وأعراضكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا**»، ولم يذكر شيئاً آخر.

ووقع تحريف عند البزار حيث قال: (عثمان بن أبي صالح)، والصواب

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٥٤٩). ولسان الميزان: (٧/ ٧٩).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٠). (٣) كشف الأستار: (٢/ ٣٥).
(٤) المعجم الكبير: (٨/ ٣١٢) (رقم ٨٠٦).

ما أثبتناه، وإسناد الحديث حسن؛ لحال عثمان بن صالح، وهو ابن صفوان السهمي مولاهم (صدوق)[١]. وأبو هانئ هو: حميد بن هانئ (لا بأس به)[٢].

وبقية الرجال ثقات باستثناء ابن لهيعة إلا أنه هنا مقرون بابن وهب.

وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير باختصار، ورجال البزار ثقات)[٣]. وقال ابن حجر: (وإسناده صحيح)[٤].

وأخرج ابن ماجه[٥] وابن المبارك[٦] وأحمد (من طريقه)[٧] وابن حبان[٨] والطبراني[٩] ومحمد بن إسحاق بن منده[١٠] والحاكم[١١] والبيهقي[١٢] والبغوي[١٣] كلهم من طريق أبي هانئ حميد بن هانئ الخولاني به، بلفظ: «**ألا أخبركم بالمؤمن؟ من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده، والمجاهد من جاهد نفسه في طاعة الله، والمهاجر من هجر الخطايا والذنوب**»، واقتصر ابن ماجه على ذكر المؤمن والمهاجر فحسب.

وذكر الحاكم أن الحديث على شرطهما، وليس بصحيح؛ لأن حميد بن هانئ لم يخرج له البخاري، وقال البوصيري في رواية ابن ماجه: (هذا إسناد صحيح)[١٤].

وقال الألباني: (وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات)[١٥].

---

(١) التقريب: (رقم ٤٤٨٠).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ١٥٦٢).
(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٦٨).
(٤) مختصر زوائد مسند البزار (رقم ٧٩٠).
(٥) السنن: (٢/ ١٢٩٨) الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله.
(٦) المسند: (رقم ٢٩).
(٧) المسند: (٦/ ٢١، ٢٢).
(٨) الإحسان: (١١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤) (رقم ٤٨٦٢).
(٩) المعجم الكبير: (١٨/ ٣٠٩) (رقم ٧٩٦).
(١٠) الإيمان: (١/ ٤٥٢).
(١١) المستدرك: (١/ ١٠ ـ ١١).
(١٢) شعب الإيمان: (٧/ ٤٩٩) (رقم ١١١٢٣).
(١٣) شرح السنة: (١/ ٢٩).
(١٤) مصباح الزجاجة: (٤/ ١٦٤).
(١٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٥٤٩).

وأشار إلى صحته في موضع آخر[(١)].

وتقدم أن الحديث بتمامه بما في ذلك هذا الجزء منه: حسن لحال حميد بن هانئ، ولم استقصِ تخريج فقرات الحديث؛ لأنها من الطريق نفسه.

ويشهد لجزأي الحديث أحاديث كثيرة، يرتقي الحديث بها إلى الصحيح لغيره.

٥٧ ـ عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه ﷺ أنه شهد خطبة رسول الله ﷺ في يوم عرفة، في حجة الوداع: «**أيها الناس، إني والله لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد يومي هذا، فرحم الله من سمع مقالتي اليوم، فوعاها، فرب حامل فقه ولا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، واعلموا أن أموالكم ودماءكم حرام عليكم، كحرمة هذا اليوم، في هذا الشهر، في هذا البلد، واعلموا أن القلوب لا تُغَل**[(٢)] **على ثلاث: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولي الأمر، وعلى لزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم**[(٣)] **تحيط من ورائهم**».

رواه الدارمي[(٤)] قال: أخبرنا سليمان بن داود الزهراني أنا إسماعيل هو ابن جعفر ثنا عمرو بن أبي عمرو عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه. فذكره.

إسناده ضعيف.

عبد الرحمن بن الحويرث الظاهر أنه عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث

---

(١) انظر صحيح الجامع الصغير: (رقم ٦٥٣٤).

(٢) هو بمعنى الروايات الأخرى بلفظ: «**ثلاث لا يُغل عليهن قلب المؤمن...**»، فقد روي بضم الياء وبفتحها، وروي بتخفيف اللام. ومعنى رواية الضم: الخيانة، ورواية الفتح: من الغِلّ أي الحقد والشحناء، ورواية التخفيف مأخوذة من الوغول: الدخول في الشر، قال ابن الأثير: (والمعنى أن هذه الخلال الثلاث تستصلح بها القلوب فمن تمسك بها طهر قلبه من الخيانة والدَّغل والشر) انظر غريب الحديث للهروي: (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠). والنهاية: (٣/ ٣٨١).

(٣) المراد بالدعوة: المرة الواحدة من الدعاء، والضمير يعود إلى جماعة المسلمين، وهم أهل السنة والجماعة دون أهل البدعة، والمعنى أن دعوة الجماعة تحيطهم وتحفظهم وتكتنفهم، ففيه حث على لزوم الجماعة. انظر المصدر نفسه.

(٤) السنن: (١/ ٦٥).

أبو الحويرث، تكلم فيه غير واحد، واختلف فيه كلام ابن معين، فمرة وثقه، وأخرى ضعفه، ورواية التضعيف أولى؛ لموافقتها لكلام الأئمة الآخرين؛ لأنها من رواية الدوري، وهو طويل الملازمة لابن معين، ولهذا قال ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ، رمي بالإرجاء)[١]، وأما عمرو بن أبي عمرو فهو مولى المطلب المدني أبو عثمان، واسم أبي عمرو: ميسرة، مختلف فيه، وثقه ابن معين في رواية ابن أبي مريم، وقال: (ينكر عليه حديث عكرمة..) ووثقه أبو زرعة والعجلي، وقال الأخير: (ينكر عليه حديث البهيمة) وقال أحمد: (ليس به بأس) وقال أبو حاتم: (لا بأس به) وقال الساجي: (صدوق إلا أنه يهم) ومثل ذلك قال الأزدي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه) وقال ابن عدي: (لا بأس به؛ لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق) وبالمقابل ضعفه ابن معين في عدة روايات، وتنوعت عباراته في ذلك إلى الألفاظ التالية: (ضعيف) (في حديثه ضعف، ليس بالقوي) (ليس بالقوي) (ليس به بأس، ليس هو بالقوي) (ليس بحجة) ونحو ذلك، وقال الجوزجاني: (مضطرب الحديث) وقال أبو داود: (ليس هو بذاك) وقال النسائي: (ليس بالقوي) وهو اختلاف غير متناقض تماماً، ويشعر بأن الرجل صاحب أوهام، فتوثيق ابن معين له في رواية ابن أبي مريم معارض بروايات الآخرين، ومنهم الدوري، فيحمل كلامه فيها بما يتناسب مع كلامه في الروايات الأخرى، والتي تعني أنه ثقة في الجملة مع ضعف ما، ولم يبق من التوثيق المطلق غير توثيق أبي زرعة. وكلام الآخرين يؤدي إلى أنه منحط عن درجة الصحيح.

وأما رواية الإمام مالك عنه، فقد أثبت ابن معين ذلك ذاكراً أن مالكاً كان يستضعفه، وقد ذكروا أنه روى عنه حديثين فحسب، وخلص الذهبي إلى أن حديثه حسن، حيث قال: (حديثه صالح حسن منحط عن الدرجة العليا من الصحيح) وتعقبه ابن حجر في التهذيب بقوله: (كذا قال، وحق العبارة أن يحذف العليا) وقال في التقريب: (ثقة ربما وهم)[٢].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٧/ ٤١٤ ـ ٤١٧). وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٩١). وتهذيب التهذيب: (٦/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣). والتقريب: (رقم ٤٠١١).

(٢) انظر تاريخ الدوري: (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥١) وأحوال الرجال: (رقم ٢٠٦) والكامل: =

وفي الحديث مخالفة أيضاً، وهي أن المحفوظ من حديث جبير أن هذه الخطبة كانت في منى، لا في يوم عرفة كما ذكرت هذه الرواية.

ولم أجده بهذا التمام عند غير الدارمي.

ورواه أحمد[١] والحاكم (من طريقه)[٢] وأبو يعلى[٣] من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق قال: أخبرني عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن عبد الرحمن بن الحويرث عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه مرفوعاً. ولفظه كما ساقه الحاكم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو بالخَيْف من مِنى: **«رحم الله عبداً سمع مقالتي، فوعاها، ثم أدّاها إلى من لم يسمعها، فرب حامل فقه لا فقه له، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يُغَلّ عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل، ومناصحة ذوي الأمر، ولزوم الجماعة، فإن دعوتهم تكون من ورائهم»**. وأحال به الآخرون على حديث ابن شهاب، وإسناده كسابقه؛ لحال عبد الرحمن بن الحويرث. وأمّا ابن إسحاق فقد صرح بالتحديث، فأمن بذلك تدليسه.

ورواه يونس بن بكير عن ابن إسحاق به. إلا أنه أسقط عبد الرحمن بن الحويرث من الإسناد. أخرجه ابن أبي حاتم[٤] والطبراني[٥].

والمحفوظ الرواية السابقة؛ لأن يونس بن بكير فيه كلام من جهة حفظه.

قال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[٦].

ولابن إسحاق فيه طريق آخر، واختلف عليه فيه.

حيث رواه يعلى بن عبيد وسعيد بن يحيى الأموي وإبراهيم بن سعد الزهري وأحمد بن خالد الوهبي وعيسى بن يونس وعبدة بن سليمان الكلابي وسعيد بن يحيى اللخمي وعبد الرحمن بن إبراهيم وأصبغ بن الفرج والحارث بن

= (٥/١١٦ ـ ١١٧). وتهذيب الكمال: (٢٢/١٦٨ ـ ١٧١). وميزان الاعتدال: (٣/٢٨١ ـ ٢٨٢). وتهذيب التهذيب: (٨/٨٢ ـ ٨٤). والتقريب: (رقم ٥٠٨٣).

(١) المسند: (٤/٨٢).
(٢) المستدرك: (١/٨٧).
(٣) المسند: (٦/٤٥٦). (رقم ٧٣٧٧).
(٤) الجرح والتعديل: (٢/١٠).
(٥) المعجم الكبير: (٢/١٢٧) (رقم ١٥٤٣).
(٦) التقريب: (رقم ٧٩٠٠).

أبي أسامة ومحمد بن عبيد الطنافسي، رواه هؤلاء كلهم عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن محمد بن جبير به، بنحو روايته الأولى. أخرج ذلك ابن ماجه[(١)] وأحمد[(٢)] والدارمي[(٣)] وأبو يعلى[(٤)] والطحاوي[(٥)] وابن أبي حاتم[(٦)] وابن حبان[(٧)] والطبراني[(٨)] والحاكم[(٩)] وابن عبد البر[(١٠)] والخطيب البغدادي[(١١)].

وخالفهم عبد الله بن نمير، فرواه عن ابن إسحاق عن عبد السلام عن الزهري به.

أخرجه ابن ماجه[(١٢)] وابن أبي شيبة في المسند[(١٣)] والطحاوي[(١٤)] والطبراني[(١٥)].

ورواية الجماعة أولى، وقال الحاكم بعد أن رواه من طريق بعض هؤلاء:

(قد اتفق هؤلاء الثقات على رواية هذا الحديث عن محمد بن إسحاق عن الزهري، وخالفهم عبد الله بن نمير وحده، فقال: عن محمد بن إسحاق عن عبد السلام وهو ابن أبي الجنوب عن الزهري. وابن نمير ثقة، والله أعلم).

وإسناده ضعيف؛ لأن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه عن الزهري.

وقال الهيثمي: (وفي إسناده ابن إسحاق عن الزهري، وهو مدلس وله

---

(١) السنن: (١/ ٨٥). المقدمة، باب من بلغ علماً.
(٢) المسند: (٤/ ٨٠، ٨٢).
(٣) السنن: (١/ ٦٥).
(٤) المسند: (٦/ ٤٥٥، ٤٥٦). (رقم ٧٣٧٦).
(٥) مشكل الآثار: (٢/ ٢٣٢).
(٦) الجرح والتعديل: (٢/ ١٠ ـ ١١).
(٧) المجروحين: (١/ ٤ ـ ٥).
(٨) المعجم الكبير: (٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧). (رقم ١٥٤١).
(٩) المستدرك: (١/ ٨٧).
(١٠) جامع بيان العلم: (١/ ٤٩).
(١١) شرف أصحاب الحديث: (رقم ٢٥).
(١٢) السنن: (١/ ٨٥). المقدمة، باب من بلغ علماً و(٢/ ١٠١٥ ـ ١٠١٦). المناسك، باب الخطبة يوم النحر.
(١٣) كما في مصباح الزجاجة: (١/ ٣٣)
(١٤) مشكل الآثار: (٢/ ٢٣٢).
(١٥) المعجم الكبير: (٢/ ٢١٧) (رقم ١٥٤٢).

طريق عن صالح بن كيسان عن الزهري، ورجالها موثوقون)[١]، وتابع ابن إسحاق في روايته عن الزهري صالحُ بن كيسان.

أخرجه الطبراني[٢] والحاكم[٣]، إلا أن في الطريق إليه من تكلم في حفظه.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي.

والخلاصة أن الحديث بتمامه المصدر به بما فيه الشاهد من إيراده هنا ضعيف، والجزء المتعلق بالدعاء لمن حمل مقالة النبي ﷺ وكذا قوله: «**ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن...**» حسن بطرقه الثلاث، ويشهد له الأحاديث الكثيرة في معناه، والتي بلغت حد التواتر[٤]، وهذا الجزء صححه الحاكم بقوله عقب رواية صالح كيسان المتقدمة: (فقد رواه محمد بن إسحاق بن يسار من أوجه صحيحة عن الزهري) ووافقه على ذلك الذهبي. وسبق قول الهيثمي في طريق صالح بن كيسان أن رجالها موثقون، وذكر المنذري أن طريق صالح بن كيسان إسنادها حسن[٥]، وأعلّ البوصيري طريق ابن إسحاق بتدليسه، وقال: (والمتن على حاله صحيح)[٦].

وأشار الألباني إلى حسنه، وفي موضع آخر صححه[٧]، فلعل تصحيحه نظراً لكثرة شواهده، إلا أن حقه التحسين كما ذكرت.

٥٨ ـ عن سرَّاء[٨] بنت نبهان رضي الله عنها ـ وكانت ربة بيت في الجاهلية ـ أنها سمعت النبي ﷺ يقول في اليوم الذي يدعون: الرؤوس[٩] الذي يلي يوم النحر:

---

(١) مجمع الزوائد: (١/ ١٣٩).
(٢) المعجم الكبير: (٢/ ١٢٧) (رقم ١٥٤٤).
(٣) المستدرك: (١/ ٨٦ ـ ٨٧).
(٤) للشيخ عبد المحسن العباد كتاب بعنوان: حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي. استقصى طرقه ودرسها.
(٥) الترغيب والترهيب: (رقم ١٥٣). (٦) مصباح الزجاجة: (٣/ ٢٠٦)
(٧) حسنه في صحيح الترغيب: (رقم ٨٧). وصححه في صحيح الجامع: (رقم ٦٦٤٢).
(٨) بفتح أوله وتشديد الراء مع المد، وقيل القصر. التقريب: (رقم ٨٦٠٥).
(٩) هو ثاني أيام التشريق، كما فسر بعد ذلك في الحديث نفسه، وسمي يوم الرؤوس: لأنهم كانوا يأكلون فيه رؤوس الأضاحي. انظر نيل الأوطار: (٦/ ١٩٢).

«**أي يوم هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هذا أوسط أيام التشريق**» قال: «**أتدرون أي بلد هذا؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**هذا المشعر الحرام،**» ثم قال: «**لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا، ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام بعضكم على بعض، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، فليبلغ أدناكم أقصاكم حتى تلقوا ربكم، فيسألكم عن أعمالكم**» قالت: ثم خرج إلى المدينة، فلم يمكث إلا أياماً حتى مات صلوات الله عليه ورحمته وبركاته.

رواه أبو داود[١] وابن سعد واللفظ له[٢] والبخاري في خلق أفعال العباد[٣] وابن أبي عاصم[٤] وأسلم بن سهل بحشل[٥] وأبو يعلى[٦] وابن خزيمة[٧] والطبراني[٨] وأبو نعيم[٩] والبيهقي[١٠] كلهم من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد حدثنا ربيعة بن عبد الرحمن بن حصين حدثتني جدتي سراء بنت نبهان. فذكره. وقال الطبراني في الأوسط: (لا يروى هذا الحديث عن سراء بنت نبهان إلا بهذا الإسناد، تفرد به أبو عاصم).

ولم يذكر أبو داود سوى الطرف الأول من الحديث، واقتصر البخاري على قوله: «**ليبلغ أدناكم أقصاكم**» ثلاثاً.

وعند البعض عن سراء أنها سمعت رسول الله ﷺ في حجة الوداع في اليوم الذي يدعونه: يوم الرؤوس.

وإسناده ضعيف.

ربيعة بن عبد الرحمن بن حصين الغنوي، ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً. وذكر المزي رواية أبي عاصم عنه، ولم يزد على ذلك، وقال الذهبي: (تابعي فيه جهالة..) أما ابن حجر

(١) السنن: (٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩). والمناسك، باب أي يوم يخطب بمنى.
(٢) الطبقات: (٨/ ٣١٠)
(٣) (ص: ٧٩).
(٤) الآحاد والمثاني: (٦/ ٩٢).
(٥) تاريخ واسط: (ص ٢٤٤).
(٦) المسند: (المطالب العالية ق ٨٨) والمراد به: المسند الكبير وهو غير المطبوع، وهذا الكبير هو الذي اعتمده ابن حجر في هذا الكتاب.
(٧) الصحيح: (٤/ ٣١٨).
(٨) المعجم الكبير: (٢٤/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، والمعجم الأوسط: (٣/ ٤٧) (رقم ٢٤٣٠).
(٩) معرفة الصحابة: (٢/ق ٣٥٦/أ).
(١٠) السنن الكبرى: (٥/ ١٥١ ـ ١٥٢).

فقال: (مقبول)[١]. ولم ترتفع جهالة عينه برواية أبي عاصم عنه حتى ينضاف إليه راوٍ آخر، أو يوثق توثيقاً معتبراً.

أما سراء بنت نبهان فقد قال الذهبي في ترجمة ربيعة بعد قوله السابق: (لا يعرفان إلا في حديث عند أبي عاصم عنه في الخطبة يوم الرؤوس، نعم لسراء حديث في قتل الحية، روته عنها مجهولة، اسمها ساكنة بنت الجعد)[٢] ففي هذا إشارة منه إلى أنه لم تثبت صحبتها من طريق صحيح، وقد أثبتها في الكاشف[٣] وذكرها المؤلفون في تراجم الصحابة دون ذكر لخلاف.

والكلام في تقوية هذا الحديث كالكلام في حديث وابصة من حيث إن مجهول العين يقبل التقوية أو لا يقبلها. ففي الباب أحاديث نصت على خطبة الرسول ﷺ في هذا اليوم، وقال الهيثمي في حديث سراء هذا: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات)[٤]، كذا اقتصر على الأوسط، وهو في الكبير أيضاً كما تقدم.

وساقه المزي بإسناده قائلاً: (ولا يعرف إلا من روايته)[٥] يعني: ربيعة، وقال الألباني: (إسناده ضعيف لجهالة ربيعة)[٦].

أما ابن حجر فقال: (رواه أبو داود بإسناد حسن)[٧].

ولا أدري وجه قول الحافظ هنا، هل اعتبر سكوت أبي داود عنه تحسيناً له، وقد قرر هو نفسه أن جميع ما سكت عنه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، ثم ذكر أقسامه، ومنه الضعيف الذي ليس من رواية من أجمع على تركه[٨].

وأما ربيعة فقد جعله في مرتبة مقبول، كما تقدم، وهذا يعني أنه مقبول

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٣/ ٤٧٥). وتهذيب الكمال: (٩/ ١٢٢ ـ ١٢٣). وميزان الاعتدال: (٢/ ٤٤)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨). والتقريب: (رقم ١٩١٠).

(٢) ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٤).

(٣) (رقم ٧٠١٢).

(٤) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٣).

(٥) تهذيب الكمال: (٩/ ٢٥٨).

(٦) كما في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: (٤/ ٣١٨).

(٧) بلوغ المرام: (ص ١٥٨).

(٨) النكت على كتاب ابن الصلاح: (١/ ٤٣٥).

عند المتابعة، كما فسر هو بنفسه هذه الدرجة، وإن لم يتابع فليّن الحديث.

٥٩ ـ عن جِذْيم[(١)] **بن عمرو السعدي** رضي الله عنه **قال: سمعت رسول الله** ﷺ **يقول في خطبته يوم عرفة في حجة الوداع: «اعلموا أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا، وكحرمة شهركم هذا، وكحرمة بلدكم هذا».**

رواه أحمد[(٢)] والبخاري في التاريخ الكبير[(٣)] وعبد الله بن الإمام أحمد[(٤)] وابن أبي خيثمة[(٥)] والنسائي واللفظ له[(٦)] وابن خزيمة[(٧)] والطبراني[(٨)] وأبو نعيم[(٩)] كلهم من طريق موسى بن زياد بن حذيم بن عمرو السعدي عن أبيه عن جده قال: فذكره. واقتصر البخاري على جزء منه، وحصل تصحيف في اسم حذيم، ففي المسند (خريم) بالراء، وفي ابن خزيمة بالزاي (حزيم)، وتصحيف آخر عند ابن أبي خيثمة وابن خزيمة، حيث تحرفت (بن) إلى (عن) في قوله: عن جده حزيم (عن) عمرو. والصواب عن جده حذيم بن عمرو.

وزاد الطبراني وأبو نعيم قوله: **«ألا هل بلغت؟»** قالوا: نعم. زاد الطبراني: قال: **«اللهم اشهد»**.

وإسناد الحديث ضعيف.

زياد بن حذيم ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (تفرد عنه ولده موسى) وسيأتي في ترجمة ولده قوله عنه: إنه لا يعرف.

وقال ابن حجر: (مقبول)[(١٠)]. وابنه موسى بن زياد ذكره ابن أبي حاتم

---

(١) بكسر أوله وسكون ثانية وفتح التحتانية. التقريب: (رقم ١١٥٨).
(٢) المسند: (٤/ ٣٣٧).
(٣) (٣/ ١٢٧).
(٤) المصدر السابق.
(٥) التاريخ الكبير: (ق ١٢٦/ ب).
(٦) السنن الكبرى: (٢/ ٤٢٢).
(٧) الصحيح: (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥١).
(٨) المعجم الكبير: (٤/ ٧).
(٩) معرفة الصحابة: (١/ق ١٩٣/ ب).
(١٠) انظر الجرح والتعديل: (٣/ ٥٢٩)، وتهذيب الكمال: (٩/ ٤٥١)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٨٨)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ٣٦١ ـ ٣٦٢). والتقريب: (رقم ٢٠٦٥).

دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يروي المراسيل) وقال الذهبي: (لا يعرف كأبيه، تفرد عنه مغيرة بن مقسم) وقال ابن حجر: (مقبول)[١].

وقول الذهبي في الرجلين هو الراجح؛ إذ لم يوثقا توثيقاً معتبراً.

ويشهد للحديث ما ثبت في معناه من الأحاديث المخرجة في هذا الفصل.

٦٠ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ وهو على ناقته المُخَضْرَمة[٢] بعرفات، فقال: «أتدرون أي يوم هذا ، وأي شهر هذا، وأي بلد هذا؟» قالوا: هذا بلد حرام، وشهر حرام، ويوم حرام، قال: «ألا وإن أموالكم ودماءكم عليكم حرام، كحرمة شهركم هذا، في بلدكم هذا، في يومكم هذا...» الحديث.

رواه ابن ماجه[٣] وأبو عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم المديني (من طريقه)[٤] والعقيلي[٥] من طريق زافر بن سليمان الإيادي عن أبي سنان عن عمرو بن مُرَّة عن مُرَّة عن عبد الله بن مسعود قال) فذكره. ومرة هو ابن شراحيل الهمداني.

وسقط قوله: (عن مرة) من الإسناد في مطبوعة سنن ابن ماجه، وهو ثابت في مخطوطة الكتاب[٦]، وفي تحفة الأشراف[٧]، ومصباح الزجاجة[٨].

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ١٤٣). وتهذيب الكمال: (٢٩/ ٦٣ ـ ٦٤). وميزان الاعتدال: (٤/ ٢٠٥).
وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٣٤٤). والتقريب: (رقم ٦٩٦١).

(٢) تقدم في حديث مرة بن شراحيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ أنها الناقة التي قطع طرف أذنها.

(٣) السنن: (٢/ ١٠١٦). المناسك، باب الخطبة يوم النحر.

(٤) جزء فيه قول النبي: نضر الله امرءاً (رقم ٦).

(٥) الضعفاء: (٢/ ٩٥).

(٦) وهي مخطوطة المكتبة الوطنية بباريس (ق ٢٠٠/أ)، ومخطوطة وقف الحرمين (ق ١٨٩/أ).

(٧) (٧/ ١٤٠). (٨) (٣/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

إسناده ضعيف غير محفوظ.

أبو سنان هو: سعيد بن سنان الشيباني الكوفي نزيل الري؛ مختلف فيه.

وثقه ابن معين وأبو حاتم وأبو داود ويعقوب الفسوي وابن عمار والدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: (جائز الحديث) وقال النسائي: (لا بأس به).

وبمقابل توثيقه قال أبو طالب عن أحمد: (كان رجلاً صالحاً، ولم يكن يقيم الحديث).

وفي رواية ابنه عبد الله: (ليس بالقوي) وقال ابن عدي: (له غرائب، وأفراد، وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب والوضع، لا إسناداً ولا متناً، ولعله إنما يهم في الشيء بعد الشيء، ورواياته تحتمل، وتقبل).

وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام)[1] وحكم ابن حجر هذا نتيجة حسنة تجمع بين الأقوال، وكلام أحمد وابن معين فيه مفسر، لذا فإن حديثه قابل للتحسين، إذا عري عن الغرائب والمخالفات.

وزافر بن سليمان الإيادي مختلف فيه أيضاً.

وثقه أحمد وابن معين وأبو داود، وقال أبو حاتم: (محله الصدق)، وقال البخاري: (عنده مراسيل ووهم)، وذكره أبو زرعة الرازي في الضعفاء، وقال العجلي: (يكتب حديثه، وليس بالقوي) وقال النسائي: (عنده حديث منكر عن مالك) وفي موضع آخر: (ليس بذاك القوي)، وقال زكريا الساجي: (كثير الوهم). وذكر ابن حبان أنه كثير الغلط والوهم على صدق فيه، وقال ابن عدي: (كأنَّ أحاديثه مقلوبة الإسناد، مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه)، وقال الذهبي في الكاشف: (فيه ضعف، وثقه أحمد) وقال ابن حجر: (صدوق، كثير الأوهام)[2] والكلام فيه كما ترى أشد

---

(١) انظر الكامل في ضعفاء الرجال: (٣/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣). وتهذيب الكمال: (١/ ٢٩٢ ـ ٤٩٥). وميزان الاعتدال: (٢/ ١٤٣). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٤٥ ـ ٤٦). والتقريب: (رقم ٢٣٣٢).

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٩/ ٢٦٧ ـ ٢٧٠) وميزان الاعتدال: (٢/ ٦٣ ـ ٦٤). والكاشف: (رقم ١٦٠٥) وتهذيب التهذيب: (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥). والتقريب: (رقم ١٩٧٩).

من الكلام في أبي سنان، لذا فإن حديثه غير قابل للتحسين إلا بالمتابعة؛ وقول النسائي: (عنده حديث منكر عن مالك) لا يقتضي حصر خطئه في حديث واحد بدليل أنه قال في موضع آخر: (ليس بذاك القوي) فمثل هذه العبارة لا تقال فيمن أخطأ في حديث واحد، وإن كانت عند النسائي ليست بجرح مفسد، ولعل الحديث المنكر الذي نبه عليه النسائي ظاهر النكارة، وليس مجرد التفرد، ولهذا فإن عبارات الأئمة الآخرين متواردة على كثرة وهمه.

وأما كونه غير محفوظ فإن شعبة رواه عن عمرو بن مرة عن مرة الهمداني عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه[١]، وأبو سنان لا يحتمل معارضة مثل شعبة أمير المؤمنين في الحديث، بل معارضته لمثل شعبة تجعل روايته منكرة غير معروفة، ولعل أبا سنان لزم الطريق فإن الطرق المعتادة يسلكها غير الحفاظ لسبق الألسنة إليها[٢].

وقد أشار العقيلي[٣] والمزي[٤] إلى هذه المخالفة إشارة خفية.

أما العقيلي فساق الحديث من طريق أبي سنان، ثم أتبعه برواية شعبة إياه، فكأنه يدلل على خطأ أبي سنان بمخالفته لشعبة في إسناد الحديث. وأما المزي فإنه ذكر أن شعبة رواه بإسناده دون تسمية الصحابي بعد ذكر رواية أبي سنان، ولم يتعرض البوصيري ولا الألباني إلى هذه المخالفة، بل قال البوصيري: (إسناده صحيح)[٥]. وأشار الألباني إلى صحة الحديث أيضاً، وهو اغترار منهما بظاهر الإسناد وبشواهده بالنسبة للألباني فيما يظهر، فإنه قال: (صحيح)[٦].

وللحديث طريق أخرى غير محفوظة أيضاً، حيث أخرجه أبو نعيم[٧] من طريق عمر بن هارون البلخي عن شعبة عن عمرو بن مرة بن شراحيل قال: حدثنا صاحب القصر ـ يعني عبد الله بن مسعود ـ قال: خطبنا النبي ﷺ بالمزدلفة على ناقة حمراء مخضرمة فقال: ثم ذكره.

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٥٠).
(٢) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧).
(٣) الضعفاء: (٢/ ٩٥). (٤) تحفة الأشراف: (٧/ ١٤٠).
(٥) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: (٣/ ٢٠٧).
(٦) صحيح سنن ابن ماجه: (رقم ٢٤٨٢). (٧) أخبار أصبهان: (٢/ ٦ ـ ٧).

وقال أبو نعيم: (قال عبد الله يعني شيخه عبد الله بن محمد بن جعفر فألقيت هذا الحديث على الوليد بن أبان[١] فاستغربه، وقال لي: أحب أن تأخذ إجازتي عن هذا الشيخ، ولم يقل فيه ابن مسعود أحد إلا عمر بن هارون) وقوله: (ولم يقل فيه ابن مسعود...) يحتمل أن يكون من كلام أبي نعيم إلا أنه لم يفصل، والله أعلم.

وإسناده ضعيف جداً.

عمر بن هارون البلخي: (متروك، وكان حافظاً)[٢] وقد خالف أصحاب شعبة في ذلك، وهم: يحيى القطان ووكيع بن الجراح ومحمد بن جعفر غُندر ووهب بن جرير ويعقوب بن إسحاق الحضرمي ومسلم بن إبراهيم وأبو النضر هاشم بن القاسم وسليمان بن حرب الذين رووه عن شعبة عن عمرو بن مرة عن مرة بن شراحيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ دون تسمية الصحابي[٣]، ومما يدل على نكارته ذكره أن الخطبة كانت بالمزدلفة، بينما الروايات الثابتة في ذلك تذكر أن هذه الخطبة كانت بعرفات وبمنى.

والروايات المحفوظة عن ابن مسعود هي: ما رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] والبزار[٥] من طريق المعلى بن عرفان ابن أخي أبي وائل عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: خطب النبي ﷺ بمنى، فقال: «**إن يومكم يوم حرام، وشهركم شهر حرام، وبلدكم بلد حرام، وإن دماءكم وأموالكم بينكم حرام، إلا عن تجارة أو قراض**» هذا لفظ الفاكهي.

وذكر البزار في روايته أن الخطبة كانت في حجة الوداع، دون تحديد لليوم، ولفظه بنحو من لفظ الفاكهي، إلا أنه لم يقل: «**إلا عن تجارة أو قراض**» وقال البزار: (وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الله إلا من هذا الوجه).

وإسناده ضعيف جداً.

---

(١) هو الحافظ أبو العباس الأصبهاني: انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: (١٤/٢٨٨ - ٢٨٩).

(٢) التقريب: (رقم ٤٩٧٩).

(٣) تقدم حديث مرة بن شراحيل عن رجل من أصحاب النبي ﷺ (رقم ٥٠).

(٤) أخبار مكة: (٣/١٣٠).

(٥) البحر الزخار: (٥/١٥٩).

المعلى بن عرفان قال ابن معين: (ليس بشيء) وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (متروك الحديث) وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث) وتكلم فيه غير واحد أيضاً[١].

وهذه الطرق الثلاث للحديث غير قابلة للتقوية؛ لأن الطريقين الأوليين غير محفوظين، وهذان الطريقان يعودان إلى طريق واحد باعتبار منتهى الإسناد.

والطريق الأخير للحديث ضعيف جداً، لا يقبل المتابعة.

٦١ ـ عن صدي[٢] بن عجلان أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: جاء النبي ﷺ في حجة الوداع على ناقة، حتى وقف وسط الناس في يوم عرفة فقال: «**أي يوم هذا؟**» قالوا: يوم عرفة اليوم الحرام، قال: «**فأي شهر؟**» قالوا: في الشهر الحرام[٣]، قال: «**فأي بلد هذا؟**» قالوا: البلد الحرام، قال: «**فإن أموالكم وأعراضكم ودماءكم عليكم حرام، كيومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا إن كل نبي قد مضت دعوته إلا دعوتي، فإني قد ادَّخرتها عند ربي إلى يوم القيامة، أما بعد: فإن الأنبياء مكاثِرون[٤]، فلا تخزوني، فإني جالس لكم على الحوض**».

رواه ابن أبي عاصم[٥] والطبراني ـ واللفظ له ـ[٦] من طريق بقية بن الوليد عن نمير بن يزيد القيني عن قحافة بن ربيعة بن سعد عن صدي بن عجلان أبي أمامة الباهلي قال: فذكره. إسناده ضعيف للأسباب التالية:

ـ بقية بن الوليد هو الحمصي الشامي أحد المشاهير، إلا أنه يدلس تدليس التسوية[٧]. وقد صرح بالتحديث في رواية ابن أبي عاصم.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ١٤٩ ـ ١٥٠). ولسان الميزان: (٦/ ٦٤).

(٢) بالتصغير. التقريب: (رقم ٢٩٢٣).

(٣) الجار والمجرور في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره نحن، أي نحن في الشهر الحرام.

(٤) أي مغالِبون بكثرة أممهم يقال: كاثرناهم فكثرناهم أي غلبناهم بالكثرة. انظر لسان العرب: (٥/ ١٣٢). مادة (كثر).

(٥) الديات: (رقم ١٧).

(٦) المعجم الكبير: (٨/ ١٦٧). (رقم ٧٦٣٢). ومسند الشاميين (رقم ١٢٤٢).

(٧) انظر تهذيب الكمال: (٤/ ١٩٢ ـ ٢٠٠)، وميزان الاعتدال: (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٩). =

ـ نمير بن يزيد القيني، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (روى عنه بقية وأهل الشام) وقال أبو الفتح الأزدي: (ليس بشيء). وقال الذهبي: (تفرد عنه بقية). وقال ابن حجر: (مجهول)(١) وحكم ابن حجر هذا هو المتعين، إلا إذا كان هناك من روى عنه من أهل الشام غير بقية، وهم ثقات، فإن جهالة عينه ترتفع في هذه الحالة، وأبو الفتح الأزدي غير معتمد، إلا أنه هنا غير معارض، وقد يكون له اصطلاح خاص في هذه العبارة.

ـ قحافة بن ربيعة كسابقه، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (لا يعرف) وقال ابن حجر: (مجهول)(٢).

وعزى الهيثمي الحديث إلى الطبراني، وقال: (وفيه بقية بن الوليد وهو ثقة ولكنه يدلس، وبقية رجاله ثقات)(٣).

ويظهر أنه اغتر بتوثيق ابن حبان.

ورواه ابن أبي عاصم(٤) من طريق الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن سليم عن أبي أمامة مرفوعاً نحوه، كما قال ابن أبي عاصم.

وإسناده رجاله كلهم ثقات، وليس فيه إلا عنعنة الوليد بن مسلم، وهو مدلس، يدلس تدليس التسوية(٥). وبناءاً على هذا فإن الحديث يتقوى إلى درجة الحسن لغيره بالأحاديث الثابتة في هذا الفصل.

٦٢ ـ عن قيس بن كِلاب الكِلابي ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على ظهر العقبة ينادي الناس ثلاثاً: «إن الله حرم دماءكم وأموالكم وأولادكم، كحرمة هذا اليوم من هذا الشهر، وكحرمة هذا البلد من السنة، اللهم هل بلغت؟ اللهم هل بلغت؟».

= وتهذيب التهذيب: (١/ ٤٧٣ ـ ٤٧٩). والتقريب: (رقم ٧٣٤). وتعريف أهل التقديس (رقم ١١٧).

(١) انظر تهذيب الكمال: (٣٠/ ٢٣ ـ ٢٤). وميزان الاعتدال: (٤/ ٢٧٣). وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧). والتقريب: (رقم ٧١٩٢). والقيني: بقاف ونون.

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٢٣/ ٥٤٠). وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٨٥). وتهذيب التهذيب: (٨/ ٣٦٣) والتقريب: (رقم ٥٥٢٤).

(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٤) الديات: (رقم ١٨).

(٥) انظر تعريف أهل التقديس (رقم ١٢٧) وتهذيب التهذيب (١١/ ١٥٥).

رواه العقيلي[١] قال: حدثنا أحمد بن محمد المهدي قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: حدثنا سعيد بن بشير القرشي المصري وكان يلزم المسجد وذكر من فضله قال: حدثنا عبد الله بن حكيم الكناني رجل من أهل اليمن من مواليهم عن قيس بن كِلاب الكِلابي قال: فذكره.

ورواه ابن منده[٢] وابن النجار[٣] من طريق ابن عبد الحكم به.

وقال العقيلي: (هذا الكلام يروى بغير هذا الإسناد من غير وجه عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ بأسانيد ثابتة).

وإسناده ضعيف.

سعيد بن بشير القرشي المصري؛ قال أبو حاتم: (شيخ مجهول)، وأثنى عليه ابن عبد الحكم بما تقدم، وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه)[٤].

وعبد الله بن حكيم الكِناني، قال أبو حاتم: (مجهول) وقال ابن حجر: (تفرد عنه سعيد بن بشير القرشي)[٥] وتحرف الكناني في الميزان واللسان إلى (الكتاني)، وشيخ العقيلي لم أهتد إلى ترجمته، ويغني عن الحديث الأحاديث الثابتة في الباب.

٦٣ ـ عن طالب بن سلمى بن عاصم بن الحكم قال: حدثني بعض أهلي أن جدي حدثهم أنه شهد رسول الله ﷺ في حجته في خطبته فقال: «ألا إن أموالكم ودماءكم عليكم حرام، كحرمة هذا البلد في هذا اليوم، ألا فلا نَعْرِفنّكم ترجعون بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض، ألا لِيبلغ الشاهدُ الغائبَ، فإني لا أدري هل ألقاكم (هاهنا)[٦] أبداً بعد اليوم، اللهم اشهد عليهم، اللهم بلغت[٧]».

---

(١) الضعفاء: (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢).
(٢) كما في الإصابة: (٣/ ٢٥٨).
(٣) ذيل تاريخ بغداد: (٢/ ٥٧).
(٤) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ٨). والضعفاء للعقيلي: (٢/ ١٠١ ـ ١٠٢). وميزان الاعتدال: (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١). ولسان الميزان: (٣/ ٣).
(٥) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ٨ و٥/ ٣٨). وميزان الاعتدال: (٢/ ٤١٢). ولسان الميزان: (٣/ ٢٧٩). وحكيم: بضم الحاء. كما في الميزان.
(٦) في المسند (هذا) والتصويب من المطالب العالية المسندة: (ق ١٢٦).
(٧) في المصدر نفسه: «**هل بلغت**».

رواه أبو يعلى[(١)] قال: حدثنا عمرو بن الضحاك بن مخلد بن الضحاك حدثنا أبي حدثنا طالب بن سلمى بن عاصم بن الحكم قال: حدثني بعض أهلي أن جدي حدثهم. فذكره.

ورواه الباوردي[(٢)] من طريق طالب به.

وإسناده ضعيف.

طالب بن سلمى وقيل: ابن سلم، فالبخاري لم يذكر سوى (سلم).

وعند ابن أبي حاتم في نسخة (سلمى) وفي أخرى: (سلم) وفرق ابن حبان بينهما في الترجمة، حيث قال: (طالب بن سلم بن عاصم بن الحكم يروي عن بعض أهله عن جده، وله صحبة، روى عنه أبو عاصم النبيل) ثم قال: (طالب بن سلمى يروي عن الحسن، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي كأنه الأول إن شاء الله) وتصحَّف (سلمى) إلى (مسلم) في نسخة.

وسبب تفريقه بينهما فيما يبدو أن البخاري وابن أبي حاتم ذكرا ترجمة طالب بن سلم، وعند ابن أبي حاتم في نسخة كما تقدم (سلمى) وقال كل منهما: (روى عن الحسن، روى عنه عبد الرحمن بن مهدي، وبهز بن أسد)[(٣)]، ولم يذكرا أنه روى عن بعض أهله، وروى عنه أبو عاصم النبيل، كما وقع في هذا الإسناد، ولهذا فإن للتفريق بينهما وجه إذْ جرت العادة التنصيص على رواية الشخص عن الأقارب، إن كان ثمت رواية، ولو ساقا نسبه لانحل الإشكال، فيبقى الأمر محتملاً في نظري، وإذا ثبت أنهما شخص واحد فإن جهالة عينه ترتفع، بل هو ثقة عند ابن مهدي؛ لأنه ممن ذكر بأنه لا يروي إلا عن ثقة عنده.

لكن في الإسناد أيضاً بعض أهله، وهم مبهمون وبحاجة إلى الكشف عن حالهم، وضعفه البوصيري لجهالة بعض الرواة فقال: (رواه أبو يعلى بسند فيه راوٍ لم يسم)[(٤)].

---

(١) المسند: (٦/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧). (رقم ٦٧٩٧).

(٢) كما في الإصابة: (٢/ ٢٤٥).

(٣) انظر: التاريخ الكبير (٤/ ٣٦١). والجرح والتعديل: (٤/ ٤٩٥). والثقات لابن حبان (٦/ ٤٩٢).

(٤) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣١١٦).

٦٤ ـ عن عبَّاد بن عبد الله بن الزبير قال: كان ربيعة بن أمية بن خلف الجُمحي هو الذي يصرخ يوم عرفة تحت لَبَّة[١] ناقة رسول الله ﷺ وقال: رسول الله ﷺ: «اصرُخ» وكان صيِّتاً: «**أيها الناس أتدرون أي شهر هذا؟**» فصرخ، فقالوا: نعم ، الشهر الحرام، قال: «**فإن الله قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم إلى أن تَلقَوا ربكم، كحرمة شهركم هذا**» ثم قال: «**اصرخ، هل تدرون أي بلد هذا؟**» فصرخ، قالوا: نعم، البلد الحرام، قال: «**فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام إلى يوم تلقونه، كحرمة بلدكم هذا**» ثم قال: «**اصرخ، أي يوم هذا؟**» فصرخ، قالوا: نعم، هذا يوم حرام، وهذا يوم الحج الأكبر، قال: «**فإن الله عز وجل قد حرم عليكم دماءكم وأموالكم إلى يوم تلقونه كحرمة يومكم هذا**».

رواه ابن إسحاق[٢] ومن طريقه الطبري[٣] والطبراني واللفظ له[٤]. قال ابن إسحاق: وحدثني يحيى بن عبَّاد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عباد قال فذكره.

إسناده ضعيف؛ لإرساله؛ لأنّ عبَّاد بن عبد الله بن الزبير تابعي، وهو وابنه ثقتان[٥]، ومتن الحديث غير محفوظ بهذا السياق؛ فإن الأحاديث التي مر ذكرها، وهي كثيرة مغايرة له، حيث ذكر هنا أنه ﷺ كان يقول عقب سؤالهم عن الشهر وعن البلدة وعن اليوم «**فإن دماءكم...**» والثابت في الروايات السابقة أن هذا القول: «**فإن دماءكم...**» كان في نهاية الأسئلة لا في كل سؤال، سواء في خطبته التي في منى، أم التي في عرفات.

وفيه مخالفة أخرى؛ لأن الروايات الصحيحة ذكرت أن إجابتهم بقولهم: يوم الحج الأكبر إنما هو لسؤالهم عن يوم النحر، لا عن يوم عرفات.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير مرسلاً كما تراه، ورجاله ثقات)[٦].

---

(١) لبَّة البعير: موضع نحره. المصباح المنير: (ص٥٤٧) مادة (لب).
(٢) سيرة ابن هشام: (٢/ ٦٠٥). (٣) تاريخ الطبري: (٢/ ٤٠٣).
(٤) المعجم الكبير: (٥/ ٦٧). (رقم ٤٦٠٣).
(٥) انظر التقريب: (رقم ٣١٣٥ و٧٥٧٥) وعبَّاد: بفتح أوله وتشديد الموحدة. كما في المصدر المذكور.
(٦) مجمع الزوائد: (٢/ ٦٠٥).

ورواه عن ابن إسحاق يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشَّجَري بالإسناد المتقدم إلا أنه جعله من مسند ربيعة بن أمية.

أخرجه ابن شاهين(١).

إلا أن يحيى (ضعيف، وكان ضريراً يتلقن)(٢).

قال ابن حجر: (ورواه غيره عن ابن إسحاق، فقالوا: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر أمية، وهو الصواب، ورواية يحيى بن هانئ وهم، ولم يدرك عبادة بن أمية، وهو على الصواب في مغازي ابن إسحاق، وقد أخرجه ابن خزيمة والحاكم من وجه آخر عن ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح عن عطاء عن ابن عباس قال: أمر النبي ﷺ ربيعة فذكره)(٣). ثم ذكر ما يفيد أن ربيعة بن أمية ارتد في زمن عمر.

قلت: رواية ابن عباس التي أشار إليها ابن حجر تقدم أنها ضعيفة غير محفوظة، والحديث صحيح عن ابن عباس من غير هذا الطريق(٤).

٦٥، ٦٦ ـ عن البراء يعني ابن عازب وزيد بن أرقم ﷺ قالا: سمعنا رسول الله ﷺ يقول: «**إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا**».

رواه الطبراني(٥) ومن طريقه أبو نعيم(٦) قال الطبراني: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة ثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون ثنا موسى بن عثمان الحضرمي عن أبي إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا. فذكره. زاد في الأوسط: «**في شهركم هذا**» بعد قوله: «**في يومكم هذا**» وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا موسى بن عثمان) وقال أبو نعيم: (غريب من حديث أبي إسحاق عن البراء وزيد، تفرد به عنه موسى). وأبو إسحاق هو: السّبيعي. وإسناده ضعيف جداً.

---

(١) كما في الإصابة: (١/ ٥٣٠). (٢) التقريب: (رقم ٧٦٣٧).
(٣) المصدر السابق. (٤) انظر الحديث (رقم ٤٠).
(٥) المعجم الكبير: (٥/ ١٩١). والمعجم الأوسط: (٥/ ٣٣٩). (رقم ٥٤٨٨).
(٦) حلية الأولياء: (٤/ ٣٤٣).

موسى بن عثمان الحضرمي كان غالٍ في التشيع.

وقال ابن معين: (ليس بشيء) وقال أبو زرعة الرازي: (منكر الحديث جداً).

وقال أبو حاتم: (متروك الحديث) وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم؛ وقال ابن عدي: (حديثه ليس بالمحفوظ)[١].

وإبراهيم بن محمد بن ميمون من أجلاد الشيعة.

ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره الأزدي في الضعفاء، وقال: إنه منكر الحديث، وقال الذهبي: (روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً) ونقل ابن حجر عن العراقي أنه ليس بثقة.

وقال الهيثمي: (ضعيف)[٢]، ولعل ابن حبان لم يعرفه فذكره في الثقات كعادته، والأزدي وإن كان متكلماً فيه فإنه لم يعارضه هنا أحد سوى ابن حبان، ومذهبه في توثيق المجاهيل معروف، ولهذا ضعفه المتأخرون.

والعجب من الهيثمي حيث أعله بإبراهيم بن ميمون لأنه ضعيف[٣]، وكان الأولى أن يعله بموسى بن عثمان.

٦٧ ـ عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير[٤] قال: سمعت عمار بن ياسر رضي الله عنهما قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «أي يوم هذا؟» فقلنا: يوم النحر، فقال: «أي شهر هذا؟» فقلنا: ذو الحجة، شهر حرام، قال: «فأي بلد هذا؟» قلنا: بلد حرام، قال: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، ألا ليبلغ الشاهد الغائب».

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ١٥٢، ١٥٣). والضعفاء لأبي زرعة: (٢/ ٤٢٩). (أبو زرعة وجهوده) والمعرفة والتاريخ (٣/ ٣٥). وميزان الاعتدال: (٤/ ٢١٤). ولسان الميزان: (٦/ ١٢٥).

(٢) انظر الجرح والتعديل: (٢/ ١٢٨). وميزان الاعتدال: (١/ ٦٣). ومجمع الزوائد: (٣/ ٢٧١). ولسان الميزان: (١/ ١٠٧).

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) مطرف: بضم أوله وفتح ثانية وتشديد الراء المكسورة، والشخير بكسر الشين المعجمة وتشديد المعجمة المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم راء. التقريب: (رقم ٦٧٠٦).

رواه أبو يعلى[١] وابن عدي (من طريقه)[٢] وأبو عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم المديني[٣] والطبراني[٤] من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة حدثنا عمرو بن النعمان عن كثير أبي الفضل عن مطرف بن عبد الله بن الشخير قال: سمعت عمار بن ياسر قال: فذكره.

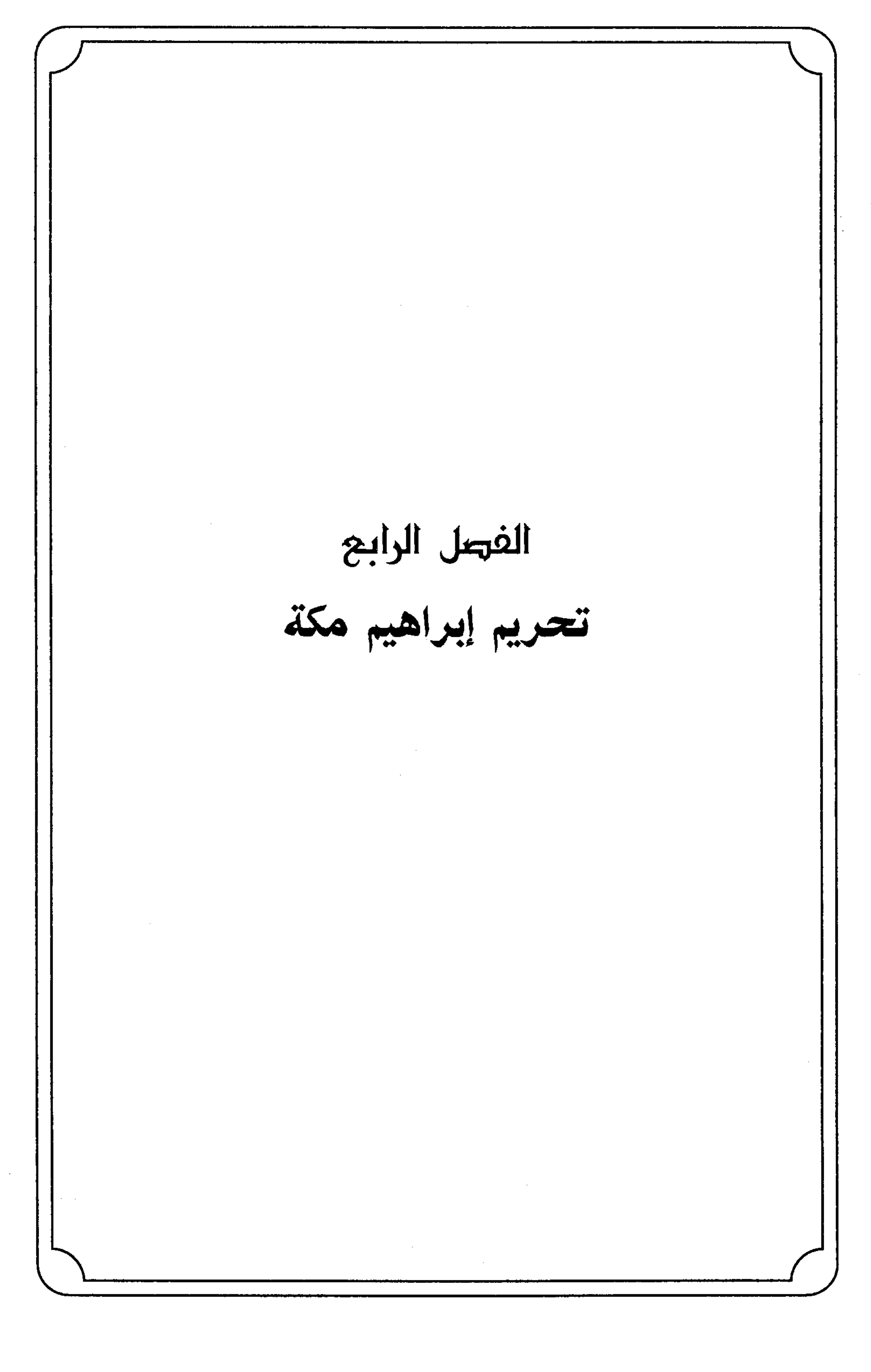
وقال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن عمار بن ياسر إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة).

وإسناده:

فيه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، قال أبو حاتم الرازي: (كان يكذب، فضربت على حديثه) وقال أبو زرعة الرازي: (يحدث بأحاديث أباطيل عن سلام بن أبي مطيع) وقال أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة: (ضعيف الحديث جداً) وقال الدارقطني: (متروك يضع الحديث)[٥]. وفي الإسناد أيضاً كثير أبو الفضل، لم أقف على ترجمته، وبقية الرجال ثقات، وعزاه الهيثمي إلى أبي يعلى والطبراني في الأوسط، وقال: (وفيه عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة وهو متروك)، وفي موضع آخر عزاه إلى الطبراني في الكبير والأوسط، وقال: (وفيه من لم أعرفه)[٦].



(١) المسند: (٢/ ٢٦٧) (رقم ١٦١٧).
(٢) الكامل: (٥/ ١٢٠).
(٣) جزء فيه قول النبي: نضر الله امرءاً (رقم ٨).
(٤) المعجم الأوسط: (٦/ ٧٠ ـ ٧١) (رقم ٥٨٢٢).
(٥) انظر الضعفاء لأبي زرعة: (٢/ ٣٩٩). وميزان الاعتدال: (٢ / ٥٨٠) ولسان الميزان (٣/ ٤٢٤).
(٦) مجمع الزوائد: (٧/ ٢٩٥ و٣/ ٢٦٩).



الفصل الرابع

تحريم إبراهيم مكة

الفصل الرابع

تحريم إبراهيم مكة

٦٨ ـ عن أنس بن مالك ﷺ ذكر أنه خرج مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر يخدمه، فذكر قصة خروجه وزواجه بصفية مطولاً في بعض الطرق، وفيه أنه لما أشرف على أحد قال: **«هذا جبل، يحبنا، ونحبه»** فلما أشرف على المدينة قال: **«اللهم إني أحرم ما بين لابتيها[1] بمثل ما حرم إبراهيم مكة، اللهم بارك لهم في مدهم وصاعهم»**.

رواه البخاري[2] ومسلم[3] والترمذي[4] وأحمد[5] ومالك[6] وسعيد بن منصور[7] وابن أبي خيثمة[8] وأبو يعلى[9] والمفضل الجندي[10] والطحاوي[11] ومحمد بن الفضل بن نظيف الفراء[12] والبيهقي[13] والخطيب البغدادي[14]

---

(١) تثنية لابة وجمعها لاب، وهي الأرض التي ألبست الحجارة السود. وهما حرتان بالمدينة شرقية وغربية. انظر المغانم المطابة: (ص ١١٢، ٣٦١ ـ ٣٦٢).

(٢) الصحيح: (٦/ ٨٣ ـ ٨٤، ٨٦ ـ ٨٧). الجهاد، باب فضل الخدمة في الغزو وباب من غزا بالصبي للخدمة و(١٣/ ٣٠٤). الاعتصام، باب ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم.

(٣) الصحيح: (٢/ ٩٩٣). الحج، باب فضل المدينة. . . .

(٤) الجامع: (٥/ ٧٢١). المناقب، باب فضل المدينة. . . .

(٥) المسند: (٣/ ١٤٩، ٢٤٠، ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

(٦) الموطأ: (٢/ ٦٧٨). (٧) السنن: (رقم ٢٦٧٦).

(٨) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه). (ص ٨٢ ـ ٨٣ رقم ١٦)، رسالة.

(٩) المسند: (٤/ ٢٤). (رقم ٣٦٩٠). (١٠) فضائل المدينة: (ص ٢١ رقم ٩).

(١١) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٩٣). (١٢) فوائده: (ق ٤٢/أ).

(١٣) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٧) و(٦/ ٣٠٤ و٩/ ١٢٥). ودلائل النبوة: (٤/ ٢٢٨).

(١٤) موضح أوهام الجمع: (٢/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).

والبغوي[١] وابن النجار[٢] كلهم من طريق عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن حنطب أنه سمع أنس بن مالك. فذكره. مطولاً في بعض الروايات، ومختصراً في بعضها، وقال الترمذي: (حسن صحيح).

وفي رواية للبخاري[٣] ومسلم[٤] وأحمد[٥] وأبي يعلى[٦] بلفظ: **«اللهم إني أحرم ما بين جبليها...»** وهي من رواية إسماعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمر.

وخالفه الجماعة في الرواية السابقة، فقالوا: **«ما بين لابتيها»**.

وهم: محمد بن جعفر ويعقوب بن عبد الرحمن الزهري ومالك بن أنس وسليمان بن بلال وابن أبي الزناد وعبد الله بن سعيد بن أبي هند وعبد العزيز بن محمد الدراوردي ويحيى بن عبد الله بن سالم. وهو خلاف يسير، وادعى بعض الحنفية أن الحديث مضطرب؛ لأنه وقع في رواية: **«بين جبليها»** وفي رواية: **«ما بين لابتيها»** وفي رواية: **«مأزميها»**، وأجيب بأن الجمع ممكن؛ لأنه عند كل لابة جبل، والمأزم هو المضيق بين الجبلين، وقد يطلق على الجبل نفسه، وهذا في رواية أبي سعيد، ورواية: **«ما بين لابتيها»** أرجح لتوارد الرواة عليها، ومع ذلك فهي لا تنافيها، ولا ترد الأحاديث الصحيحة بمثل هذا[٧].

قلت: ولهذا أخرج الروايتين معاً صاحبا الصحيح.

والحديث مخرج ضمن كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٨].

٦٩ - عن رافع بن خديج ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن إبراهيم حرَّم مكة، وإني أحرم المدينة ما بين لابتيها».

---

(١) شرح السنة: (١١/ ٢٣ - ٢٥). (٢) ذيل تاريخ بغداد: (٣/ ٩٦ - ٩٧).

(٣) الصحيح: (٩/ ٥٥٣ - ٥٥٤) الأطعمة، باب الحيس و(١١/ ١٧٣) الدعوات، باب التعوذ من غلبة الرجال.

(٤) الصحيح: (٢/ ٩٩٣) (الباب المتقدم). (٥) المسند: (٣/ ١٥٩).

(٦) المسند: (٤/ ٢٤ - ٢٥) (رقم ٣٦٩١).

(٧) انظر فتح الباري: (٤/ ٨٣). والأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٩).

(٨) (برقم ٩).

رواه مسلم[١] وأحمد[٢] وابن أبي خيثمة[٣] والطبري واللفظ له[٤] وعبد الله بن محمد البغوي[٥] والطحاوي[٦] والطبراني[٧] والبيهقي[٨] وابن النجار[٩] كلهم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن رافع بن خديج قال: فذكره.

والحديث مخرج في كتاب: (الأحاديث الواردة في فضائل المدينة)[١٠]

٧٠ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إني حرَّمت ما بين لابتي المدينة، كما حرَّم إبراهيم مكة».

رواه مسلم[١١] وأبو يعلى[١٢] والبيهقي[١٣] من طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري أن عبد الرحمن حدثه عن أبيه أبي سعيد. فذكره.

ورواه مسلم[١٤] والنسائي[١٥] وأبو عوانة[١٦] والبيهقي[١٧] من طريق أبي سعيد مولى المَهري، أنه أصابهم بالمدينة جهد وشِدَّة، وأنه أتى أبا سعيد الخدري، فقال له: إني كثير العيال، وقد أصابتنا شِدَّة، فأردت أن أنقل عيالي إلى بعض الرِّيف فقال أبو سعيد: لا تفعل، الزم المدينة. ثم ذكر أنهم خرجوا

---

(١) الصحيح: (٢/ ٩٩١). الحج، باب فضل المدينة.
(٢) المسند: (٤/ ١٤١).
(٣) التاريخ الكبير: (أخبار المكيين منه) (ص ٧٦ رقم ٧). رسالة.
(٤) جامع البيان: (١/ ٥٤٣). (٥) معجم الصحابة: (ق ٨٦).
(٦) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٩٣).
(٧) المعجم الكبير: (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨) (رقم ٤٣٢٥ ـ ٤٣٢٨) والأوسط: (٤/ ٢٤٤) (رقم ٤٠٩٤).
(٨) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٧ ـ ١٩٨).
(٩) الدرة الثمينة في أخبار المدينة: (ص ٣٦ ـ ٣٧).
(١٠) (رقم ١٤).
(١١) الصحيح: (٢/ ١٠٠٣). الحج، باب الترغيب في سكنى المدينة.
(١٢) المسند: (١/ ١٧٠) (رقم ١٠٠٦). (١٣) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٨).
(١٤) الصحيح: (٢/ ١٠٠١). الباب المتقدم. (١٥) السنن الكبرى: (٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦).
(١٦) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص٤٥١ ـ ٤٥٢).
(١٧) السنن الكبرى: (٥/ ٢٠١).

مع رسول الله ﷺ إلى عُسْفان، وهَّم الرسول ﷺ بالرجوع إلى المدينة، وقال: **«اللهم إن إبراهيم حرَّم مكة، فجعلها حرَماً، وإني حرمت المدينة، حراماً ما بين مأزميها**[١] . . .» الحديث. وفيه الدعاء لها بالبركة.

وفي رواية النسائي قال: **«اللهم إن إبراهيم حرَّم مكة، فجعلها حراماً»** بالألف. وأبو سعيد مولى المهَري قال العجلي: (ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (مقبول)، وخالفه الذهبي فقال: (ثقة) وهو الصواب؛ لأن إخراج صاحب الصحيح له مع توثيق العجلي وابن حبان كافٍ في توثيقه[٢]. والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٧١ ـ عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن إبراهيم حرَّم مكة، ودعا لأهلها، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومدها بمثلي ما دعا به إبراهيم لأهل مكة».

رواه مسلم[٤] وأبو عوانة[٥] من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن عبَّاد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم. فذكره. وهذا لفظ مسلم، وليس عند أبي عوانة ذكر للمثلية.

وخالف الدراوردي: عبد العزيز بن المختار وسليمان بن بلال ومحمد بن جعفر بن أبي كثير في لفظ: **«بمثلي ما دعا به إبراهيم»**، فقالوا في روايتهم: **«مثل ما دعا به إبراهيم»** .

رواه مسلم[٦] من طريق عبد العزيز بن المختار وسليمان بن بلال. ورواه

---

(١) تثنية مأزم: المضيق في الجبال حتى يلتقي بعضها ببعض، ويتسع ما وراءه والميم زائدة. لسان العرب (١٢/ ١٧). مادة (أزِم) قال ابن حجر: (وقد يطلق على الجبل نفسه) فتح الباري: (٤/ ٨٣). ولعل هذا هو الأقرب؛ لموافقته لإحدى روايتي أنس بن مالك: **«ما بين جبليها»** وقد تقدم تخريجه.

(٢) انظر الثقات للعجلي: (ص٤٩٩) وتهذيب الكمال: (٣٣/ ٣٥٩ ـ ٣٦٠) والكاشف (رقم ٦٦٥٤) وتهذيب التهذيب: (١٢/ ١١١ ـ ١١٢). والتقريب: (رقم ٨١٣٣).

(٣) (رقم ٣٢).

(٤) الصحيح: (٢/ ٩٩١). الحج، باب فضل المدينة.

(٥) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة: (ص٤٠٥).

(٦) المصدر نفسه.

أبو عوانة من طريق سليمان بن بلال، والطحاوي[1] من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، والبيهقي[2] من طريق عبد العزيز بن المختار ثلاثتهم عن عمرو بن يحيى المازني به. ووقع عند البيهقي في دلائل النبوة: «**بمثلي ما دعا به إبراهيم لمكة**» وهو مخالف لما عند مسلم وأبي عوانة والبيهقي في الكبرى، ولا يمكن الوثوق بما في الدلائل، فلعله خطأ مطبعي، أو تحريف غير مقصود.

ورواه وهيب بن خالد عن عمرو بن يحيى المازني به.

أخرجه البخاري[3] ومسلم[4] وأحمد[5] وعبد بن حميد[6] وأبو عوانة[7] والطحاوي[8].

واختلف عليه في لفظ: «**مثل ما دعا به إبراهيم لمكة**».

فرواه عنه المغيرة بن سلمة المخزومي بلفظ: «**بمثلي ما دعا به إبراهيم**» وذلك في رواية مسلم، وقد أشار مسلم إلى ذلك دون أن يذكر خلافاً عنه. وخالف المغيرة بن سلمة: موسى بن إسماعيل التبوذكي (عند البخاري) وعفان بن مسلم (عند أحمد وعبد بن حميد وأبي عوانة) وأحمد بن إسحاق الحضرمي (عند الطحاوي) فقالوا: «**مثل ما دعا به إبراهيم**» ورواية هؤلاء الثلاثة عنه أرجح، وبذلك يكون الصحيح في رواية هذا الحديث: «**بمثل ما دعا به إبراهيم**»، لاتفاق عبد العزيز بن المختار وسليمان بن بلال ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، والراجح من رواية وهيب بن خالد على هذا اللفظ.

ومخالفة عبد العزيز بن محمد الدراوردي لهم غير ضارة؛ لأنه لا يقوى على مخالفة واحد منهم فضلاً عن جميعهم.

والحديث مخرج في كتاب (الأحاديث الواردة في فضائل المدينة)[9].

---

(١) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٩٢).
(٢) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٧). ودلائل النبوة: (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠).
(٣) الصحيح: (٤/ ٣٤٦). البيوع، باب بركة صاع النبي ﷺ ومده.
(٤) الصحيح: (٢/ ٩٩١). الباب المتقدم. (٥) المسند: (٤/ ٤٠).
(٦) المنتخب: (ص ١٨٤ رقم ٥١٨).
(٧) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص٤٠٤).
(٨) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٩٢). ومشكل الآثار: (٢/ ٩٧ ـ ٩٨).
(٩) (رقم ١).

٧٢ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال النبي ﷺ: **«إن إبراهيم حرَّم مكة، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا يقطع عِضاها[١]، ولا يُصَاد صيدُها».**

رواه مسلم واللفظ له[٢] وعبد حميد[٣] والنسائي[٤] وأبو يعلى[٥] والطبري[٦] والطحاوي[٧] والبيهقي[٨] كلهم من طريق سفيان عن أبي الزبير عن جابر قال: فذكره. وتابعه ابن أبي ليلى عن أبي الزبير أخرجه ابن أبي خيثمة[٩]. وفي الإسناد إليه من هو ضعيف.

ورواه أحمد[١٠] من طريق ابن لهيعة أنا أبو الزبير به. ولفظه: **«مثل المدينة كالكير، وحرَّم إبراهيم مكة، وأنا أحرم المدينة، وهي كمكة حرام..»** الحديث وفيه زيادات.

وتقدم أكثر من مرة أن في حديث ابن لهيعة ضعفاً إن لم يكن من رواية أحد العبادلة عنه، وليس هذا منها.

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وفيه كلام)[١١] وذكر قبل ذلك أن في الصحيح طرفاً من أوله.

وتابع ابن لهيعة على ذلك: سليمان بن أبي داود عن أبي الزبير به بنحوه.

أخرجه الخطيب البغدادي[١٢] إلا أن سليمان بن أبي داود هو الحراني ضعيف جداً عند البعض، وعند بعضهم ضعيف فحسب، كما يظهر من خلال ترجمته[١٣].

---

(١) كل شجر عظيم له شوك. النهاية: (٣/ ٢٥٥)
(٢) الصحيح: (٢/ ٩٩٢). الحج، باب فضل المدينة...
(٣) المنتخب: (ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦. رقم ١٠٧٦).
(٤) السنن الكبرى: (٢/ ٤٧٨).
(٥) المسند: (٢/ ٤٣١). (رقم ٢١٤٨).
(٦) جامع البيان: (١/ ٥٤٢).
(٧) شرح معاني الآثار: (٤/ ١٩٢).
(٨) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٨).
(٩) التاريخ الكبير: (٣/ق ٥٩/أ).
(١٠) المسند: (٣/ ٣٩٣).
(١١) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠١ ـ ٣٠٢).
(١٢) موضح أوهام الجمع: (٢/ ١٢٧).
(١٣) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٠٦). ولسان الميزان: (٣/ ٩٠).

والحديث مخرج في كتاب (الأحاديث الواردة في فضائل المدينة)[١].

٧٣ ـ عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: **«اللهم إن إبراهيم خليلك ونبيك، وإنك حرَّمت مكة على لسان إبراهيم، اللهم وأنا عبدك ونبيك، وإني أحرِّم ما بين لابتيها».**

رواه ابن ماجه[٢] قال: حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني ثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة. فذكره.

واختلف فيه على عبد العزيز بن أبي حازم، فرواه عنه محمد بن عثمان العثماني كما تقدم، وخالفه مصعب بن عبد الله الزبيري وإبراهيم بن حمزة الزبيري، فروياه عنه عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة. فذكره مختصراً بمعناه.

أخرج رواية مصعب: ابن أبي خيثمة[٣]، وأخرج رواية إبراهيم بن حمزة: الطحاوي[٤]. وروايتهما أرجح؛ لأنهما أوثق منه.

فمصعب بن عبد الله لم يتكلم أحد في حفظه، بل تواردت أقوال العلماء على توثيقه، ولهذا فإن قول الحافظ فيه: (صدوق، عالم بالنسب) أقل مما يستحقه.

والصواب: قول الذهبي فيه: (ثقة، غمز للوقف) يعني لتوقفه في القول بخلق القرآن[٥]. وإبراهيم بن حمزة (صدوق)[٦].

وأما محمد بن عثمان فوثقه أبو حاتم الرازي، وقال صالح جزرة: (ثقة

---

(١) (رقم ١٢، ١٣).
(٢) السنن: (٢/١٠٣٩). المناسك، باب فضل المدينة.
(٣) التاريخ الكبير: (أخبار المكيين) (ص ٧٨ رقم ٩). رسالة.
(٤) شرح معاني الآثار: (٤/١٩٣).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (٢٨/٣٤ ـ ٣٩). وميزان الاعتدال: (٤/١٢٠ ـ ١٢١). والكاشف (رقم ٥٤٦٧)، وتهذيب التهذيب: (١٠/١٦٢ ـ ١٦٤). والتقريب: (رقم ٦٦٩٣).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ١٦٨).

صدوق إلا أنه يروي عن أبيه المناكير). وقال البخاري: (صدوق، وهو خير من أبيه). وقال الحاكم: (وفي حديثه بعض المناكير)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ ويخالف)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ).

وحقه فيما يظهر أن يكون صدوقاً؛ فإن نكارة حديثه عن أبيه من قبل أبيه كما قال الذهبي[1]. وإن كان ولا بد من التنصيص على خطئه فليكن بعبارة (ربما أخطأ) أو نحوها، ومع أن الراجح رواية مصعب وإبراهيم، فإن الإسناد فيه ضعيف؛ لأن كثير بن زيد الأسلمي تكلم في حفظه، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[2].

وللحديث طريق آخر، حيث أخرجه الطبري[3] وابن عدي[4] من طريق أشعث بن سَوّار عن نافع عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن إبراهيم كان عبد الله وخليله، وإني عبد الله ورسوله، وإن إبراهيم حرَّم مكة، وإني حرمت المدينة..**»، الحديث وفيه زيادة، وهذا لفظ الطبري.

وإسناده ضعيف، أشعث بن سَوَّار هو الكِنْدي (ضعيف)[5].

إلا أن ضعفه منجبر، وبالطريقين معاً يرتقي الحديث إلى درجة الحسن لغيره.

والأحاديث الثابتة، في الباب تشهد له، وسيأتي مختصراً من طريق آخر غير محفوظة[6].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[7].

٧٤ ـ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ما بين لابتي المدينة حرام، كما حرَّم إبراهيم مكة...» الحديث.

رواه أحمد[8] وإسماعيل بن إسحاق القاضي[9] من طريق الفضيل بن

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٦/ ٨١ ـ ٨٣). وميزان الاعتدال: (٣/ ٦٤٠ ـ ٦٤١)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٣٣٦). والتقريب: (رقم ٦١٢٨).

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٥٦١١).

(٣) جامع البيان: (١/ ٥٤٢).

(٤) الكامل: (١/ ٣٧٣).

(٥) التقريب: (رقم ٥٢٤).

(٦) انظر: حديث أبي قتادة (برقم ١٠٢).

(٧) (رقم ١٩).

(٨) المسند: (١/ ١٦٩).

(٩) كما في التمهيد: (٦/ ٣١٥).

سليمان ثنا محمد بن أبي يحيى عن أبي إسحاق بن سالم عن عامر بن سعد عن سعد بن أبي وقاص قال: فذكره. وهذا لفظ إسماعيل بن إسحاق. ولفظ أحمد عن سعد بن أبي وقاص قال: «**ما بين لابتي المدينة حرام، قد حرمه رسول الله...**» الحديث.

وإسناده ضعيف، الفضيل بن سليمان هو النميري (صدوق، له خطأ كثير)[(١)] ومحمد بن أبي يحيى هو الأسلمي (صدوق)[(٢)].

وأبو إسحاق هو: إبراهيم بن سالم التيمي يقال له: بَرَدان.

قال الحسيني: (مجهول) وقال أبو زرعة العراقي: (لا يعرف) وتعقبهما ابن حجر فقال: (قد عرفه الحاكم أبو أحمد، فقال: اسمه إبراهيم بن سالم الذي يقال له: بردان)، وقال ابن سعد: (ثقة وله أحاديث)، وذكره ابن حبان في الثقات ذاكراً أنه لم يرو عن أحد من التابعين، وتعقبه ابن حجر على ذلك. وحكم بأنه (صدوق)[(٣)].

وللحديث طريق آخر: أخرجه أحمد الدورقي[(٤)] وأبو إسحاق الحربي[(٥)] وأبو يعلى[(٦)] من طريق عثمان بن حكيم حدثني عامر بن سعد عن أبيه سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «**أحرم ما بين لابتي المدينة، كما حرّم إبراهيم مكة...**» الحديث. وإسناده صحيح. عثمان بن حكيم هو ابن عباد الأنصاري (ثقة)[(٧)].

وأصل الحديث في مسلم وغيره من الطريق نفسه، دون ذكر محل الشاهد منه هنا. وانظر كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٨)].

---

(١) التقريب: (رقم ٥٤٢٧).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٣٩٥).
(٣) انظر تهذيب الكمال: (٢/ ٨٧ ـ ٨٨). وتهذيب التهذيب: (١/ ١٢٠ ـ ١٢١) وتعجيل المنفعة: (ص ٣٠٤ رقم ١٢١٨) والتقريب: (رقم ١٧٦). وبَرَدَان: بفتح الموحدة والراء كما في التقريب. ووقع في تهذيب الكمال: (التيمي) كما أثبتناه، وفي تهذيب التهذيب والتقريب: (التميمي).
(٤) مسند سعد بن أبي وقاص (ص ٨٢ رقم ٣٨).
(٥) غريب الحديث: (٣/ ٩٢٤).
(٦) المسند: (١/ ٣٣٤) (رقم ٦٩٥).
(٧) التقريب: (رقم ٤٤٦١).
(٨) (رقم ١٦).

٧٥ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سمع النبي ﷺ يقول: «اللهم إني حرمت المدينة بما حرَّمت به مكة».

رواه ابن أبي شيبة[١] ومن طريقه أبو يعلى[٢] قال: حدثنا ابن أبي غنية عن داود بن عيسى عن الحسن قال: أخبرني ابن عباس قال. فذكره.

ولفظ أبي يعلى: **«اللهم إني حرمت المدينة كما حرمت مكة»**.

إسناده ضعيف، فيه الحسن، وهو ابن أبي الحسن البصري الإمام المشهور، لم يسمع من ابن عباس، ولم يره، روى ابن أبي حاتم بطريقه إلى ابن المديني قوله: «الحسن لم يسمع من ابن عباس، وما رآه قط، كان الحسن بالمدينة أيام كان ابن عباس بالبصرة، استعمله عليها علي رضي الله عنه وخرج إلى صفين...)، ثم تأول قول الحسن في بعض الأسانيد: (خطبنا ابن عباس بالبصرة)، وقال أبو حاتم في ذلك: (يعني خطب أهل البصرة) وممن صرح بعدم سماعه من ابن عباس أيضاً: بهز بن أسد، والإمام أحمد وابن معين والبزار[٣].

وقوله هنا: (أخبرني ابن عباس) خطأ ممن دونه. وفي الإسناد أيضاً: داود بن عيسى مولى النَّخَع، ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وفرق البخاري بين داود بن عيسى هذا الذي يروي عنه ابن أبي غنية، وداود بن عيسى الذي يروي عن عاصم بن عبيد الله، ويروي عنه سويد بن عبد العزيز، وجعلهما ابن أبي حاتم واحداً، ومثل ذلك ابن حبان، وقد ذكر البخاري أن داود بن عيسى مولى النخع، روى عن ابن عباس، ولم يقل إنه سمع منه، فيكون من باب المنقطع، وسواء أكان رجلاً واحداً أم رجلين، فإنه بحاجة إلى الكشف عن حاله، وأما جهالة عينه فمرفوعة برواية ثلاثة عنه، أما ابن حبان فذكره في الثقات وقال: (وكان متقناً عزيز الحديث)[٤].

---

(١) المصنف: (١٤/ ٢٠٠) (رقم ١٨٠٧٧).

(٢) المسند: (٣/ ٧٢ ـ ٧٣) (رقم ٢٥١٨).

(٣) انظر المراسيل لابن أبي حاتم: (ص٣١ ـ ٤٦) وتهذيب التهذيب: (٢/ ٢٦٣ ـ ٢٧٠). وانظر كتاب: التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة (رقم ١٢). رسالة.

(٤) انظر التاريخ الكبير: (٣/ ٢٤٢). والجرح والتعديل: (٣/ ٤١٩). والثقات لابن حبان: (٦/ ٢٨٧).

فإن أخذنا برأي المعلمي كان توثيقه هذا مقبولاً، وهي الدرجة الأولى من درجات توثيق ابن حبان للرجال على رأي المعلمي، حيث إنها لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم[1].

وابن أبي غنية هو يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غَنية الخزاعي الكوفي (صدوق، له أفراد)[2]، والحديث وإن كان ضعيفاً فإنه معتضد بالأحاديث الثابتة في معناه، يرتقي بها إلى الحسن لغيره، وقد روي الحديث من طريق آخر عند أحمد وغيره دون محل الشاهد منه هنا.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[3].

٧٦ ـ عن أبي حسَّان أن علياً ﷺ كان يأمر بالأمر فيؤتى، فيقال: قد فعلها كذا وكذا، فيقول: صدق الله ورسوله، قال: فقال الأشتر: إن هذا الذي تقول قد تفشع[4] في الناس، أَفَشَيءٌ عهده إليك رسول الله ﷺ؟ قال علي ﷺ: ما عَهِد إليَّ رسول الله ﷺ شيئاً خاصاً دون الناس إلا شيء سمعته منه، فهو في صحيفة في قِراب[5] سيفي، قال: فلم يزالوا به حتى أخرج الصحيفة، قال: فإذا فيها: «من أحدث حدثاً» إلى أن قال: وإذا فيها: «إن إبراهيم حرَّم مكة، وإني أحرم المدينة، حرام ما بين حرتيها، وحماها كله...».

رواه أحمد[6] والبيهقي[7] من طريق همام يعني ابن يحيى أنبأنا قتادة عن أبي حسان. فذكره.

إسناده ضعيف، لانقطاعه بين أبي حسان الأعرج الأحرد، واسمه مسلم بن عبد الله وبين علي، قال أبو حاتم: (لم يصح عندي أنه سمع من علي).

وحكم أبو زرعة على روايته عن علي بالإرسال، وأما هو في نفسه (صدوق رمي برأي الخوارج)[8]، وذكر الألباني أنه صحيح على شرط

---

(١) انظر التنكيل: (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).
(٢) التقريب: (رقم ٧٥٨٩). وضبط (غَنِيَّة): بفتح المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية.
(٣) (رقم ٧).
(٤) فشا وانتشر. النهاية: (٣/ ٤٤٨).
(٥) غمده وحِمالته. لسان العرب: (١٠/ ٦٦٧). مادة (قرب).
(٦) المسند: (١/ ١١٩).
(٧) دلائل النبوة: (٧/ ٢٢٨).
(٨) انظر كتاب: (المراسيل ص٢١٦) والتقريب: (رقم ٨٠٤٦).

مسلم[١]، وخفيت عليه العلة المذكورة، وفي الإسناد أيضاً قتادة وهو مدلس وقد عنعن[٢].

إلا أن أبا حسان قد صرح بالواسطة بينه وبني علي، وهو الأشتر مالك بن الحارث، وذلك فيما رواه إبراهيم بن طهمان[٣] ومن طريقه النسائي[٤].

ورواه الدارقطني[٥] من طريق آخر عن حفص بن غياث كلاهما عن الحجاج عن قتادة عن أبي حسان الأعرج عن مالك الأشتر، أنه حدثه، أنه قال لعلي. فذكر نحو ما ذكر في الرواية السابقة. والحجاج في رواية ابن طهمان هو: ابن الحجاج الباهلي (ثقة)[٦].

وفي رواية الدارقطني: الحجاج بن أرطاة، وهو (صدوق، كثير الخطأ والتدليس)[٧].

وللحجاج بن أرطاة فيه شيخ آخر، هو الشعبي.

أخرجه الطبراني[٨] من طريق موسى بن أعين عن زيد بن بكر بن خنيس عن الحجاج بن أرطاة عن الشعبي عن مالك الأشتر. فذكره بنحوه.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا الحجاج بن أرطاة ولا عن الحجاج إلا زيد بن بكر، تفرد به موسى بن أعين).

وأخشى أن يكون هذا وهم من الحجاج، فقد رواه أيضاً من طريق ثالث آخر، وذلك في رواية الدارقطني المتقدمة، حيث قال: وحدثني عون بن أبي جحيفة عن علي.

وذكر أنه مثله، دون أن يسوق لفظه.

ومثل هذا التنوع في الطرق لا يحتمل من مثله في رأيي.

ومالك بن الحارث الأشتر وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات،

---

(١) انظر إرواء الغليل: (٤/ ٢٥١).
(٢) تقدم.
(٣) مشيخته (رقم ٥١).
(٤) السنن الكبرى: (٥/ ٢٠٨).
(٥) السنن: (٣/ ٩٨).
(٦) التقريب: (رقم ١١٢٣).
(٧) المصدر نفسه: (رقم ١١١٩).
(٨) المعجم الأوسط: (٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧) (رقم ٥٢٧٧).

وقال مهنا: (سألت أحمد عن الأشتر يُروى عنه الحديث؟ قال: لا).

قال ابن حجر: (ولم يُرد أحمد بذاك تضعيفه، وإنما نفى أن تكون له رواية).

ولم يبت فيه ابن حجر في التقريب بحكم، بل اقتصر على قوله (مخضرم)[١].

ولعل ذلك يعود إلى ما ذكر من أنه شارك في الثورة على عثمان رضي الله عنه. وأما رجال الطبراني فموسى بن أعْيَن (ثقة عابد)[٢] وزيد بن بكر بن خنيس قال فيه أبو حاتم: (لا بأس به)[٣].

ورواه ابن أبي خيثمة[٤] من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحميد الطويل عن الحسن أن قيس بن عباد وجارية بن قدامة قال لهما علي: ما عهد إليَّ رسول الله ﷺ عهداً، لم يعهده إلى الناس إلا كتاب في قِرَاب سيفي، فأخرج الكتاب فإذا فيه: **«إنه لم يكن نبي إلا وله حرم، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم، لا يحمل فيها سلاح لقتال»**.

وإسناده منقطع، الحسن هو ابن أبي الحسن البصري، قال ابن المديني: (لم ير علياً إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام) وأثبت أبو زرعة رؤيته لعلي، وذكر أنه لم يسمع منه[٥] قلت: ولو ثبت أنه سمع منه لكان معلاً أيضاً؛ لأن الحسن مدلس، وقد عنعن.

ورواه البزار[٦] من طريق زيد بن يُثيع الهمداني عن علي مرفوعاً بلفظ: **«إن مكة حرم، والمدينة حرم...»** الحديث.

وفيه أبو إسحاق السَّبيعي وهو مدلس[٧]، وقد عنعن.

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/١٢٦ ـ ١٢٩). وتهذيب التهذيب: (١٠/١١ ـ ١٢) والتقريب: (رقم ٦٤٢٩).

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٩٤٤).

(٣) الجرح والتعديل: (٣/٥٥٧).

(٤) التاريخ الكبير: (٣/ق ٥٩/ب).

(٥) انظر كتاب المراسيل لابن أبي حاتم: (ص٣١ ـ ٣٢).

(٦) البحر الزخار: (٣/٣٣ ـ ٣٤).

(٧) انظر تعريف أهل التقديس (ص ١٠١ رقم ٩١).

والحديث معتضد بطرقه، فهو حسن لغيره دون قوله في رواية ابن أبي خيثمة: «**إنه لم يكن نبي إلا وله حرم**» فإنه ليس في الطرق الأخرى.

وهذا الحديث مشهور، مخرج في الصحيحين وغيرهما دون محل الشاهد منه هنا، وهو ما يتعلق بتحريم إبراهيم لمكة.

وانظر تخريجه في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

* عن أبي قتادة ﷺ أن رسول الله ﷺ توضأ، ثم صلى بأرض سعد بأصل الحرة، عند بيوت السقيا، ثم قال: «**اللهم إن إبراهيم خليلك وعبدك ونبيك دعاك لأهل مكة...**»، إلى أن قال: «**اللهم إني قد حرمت ما بين لابتيها، كما حرمت على لسان إبراهيم الحرم**».

الحديث صحيح، وسيأتي تخريجه[٢].

٧٧ ـ عن يعلى بن عبد الرحمٰن بن هُرمز أن عبد الله بن عبادة الزُّرَقي أخبره أنه كان يصيد العصافير في بئر إهاب وكانت لهم، قال: فرآني عبادة بن الصامت، وقد أخذت العصفور، فينزعه مني، فيرسله ويقول: أي بنيَّ إن رسول الله ﷺ (حرَّم ما بين لابتيها، كما حرم إبراهيم مكة).

رواه أحمد[٣] والبخاري (في التاريخ الكبير)[٤] ويعقوب الفسوي[٥] وابن أبي عاصم[٦] وعبد الله بن الإمام أحمد[٧] والبزار[٨] والطبراني[٩] وأبو نعيم[١٠]

---

(١) (رقم ٣١).
(٢) انظر تخريجه: (برقم ١٠٢).
(٣) المسند: (٥/٣١٧ ـ ٣١٨).
(٤) (٦/٩٣).
(٥) المعرفة والتاريخ: (١/٣١٧) ووقع في الإسناد تحريف، ففيه: (عن عبد الله بن عبد الرحمٰن) بدل: (عن عبد الرحمٰن بن حرملة)، وهو على الصواب في رواية البيهقي من الطريق نفسه.
(٦) الآحاد والمثاني: (٤/٣٦).
(٧) زوائده على المسند: (٥/٣٢٩). وقال فيه: عن أبي. وهو خطأ، والتصويب من الإصابة لابن حجر: (٢/٢٧٠)، وتحرف عبد الله فيها إلى عبد الرحمٰن.
(٨) كشف الأستار: (٢/٥٥).
(٩) المعجم الكبير: (٦/٦٧). (رقم ٥٥٣٣). وقد سقط المتن في هذه الطبعة، وهو مثبت في الطبعة الأولى: (٦/٨٢). الرقم نفسه.
(١٠) معرفة الصحابة: (٢ق ٦٩/ب).

والبيهقي[١] كلهم من طريق أبي ضَمْرَة أنس بن عياض، قال: حدثني عبد الرحمٰن بن حرملة عن يعلى بن عبد الرحمٰن بن هرمز، فذكره وهذا لفظ أحمد والبخاري والفسوي وعبد الله بن الإمام أحمد والبيهقي، وبقية المخرجين رووه بلفظ: (إن رسول الله ﷺ حرَّم ما بين لابتيها)، وبمعناه عند البعض، ولم يذكروا تحريم مكة.

واختلف الرواة عن أنس بن عياض في صحابي الحديث، فبعضهم قال: عبادة بن الصامت وبعضهم قال: عبادة، ولم ينسبه.

فالذين قالوا بأنه عبادة بن الصامت: علي بن المديني (في رواية أحمد) والحارث بن الخضر العطار (في رواية البزار)، والحارث هذا لم أهتد إلى ترجمته إلا ما ذكره الدارقطني، حيث قال: (الحارث بن الخضر بصري، يروي عن أبي بحر البكراوي وابن أبي عدي)[٢] ولم يزد على ذلك، فلعله هذا الشيخ، فإن الطبقة واحدة، ولم أجد في كتب الرجال من سمي بهذا الاسم، ومع ذلك فإنه بحاجة إلى الكشف عن حاله.

والذين قالوا: عبادة فقط دون أن ينسبوه: فمحمد بن سلام (عند البخاري) والحميدي (عند الفسوي ومن طريقه البيهقي) وإبراهيم بن المنذر (عند ابن أبي عاصم والطبراني وأبي نعيم) ومحمد بن عباد المكي وأبو مروان العثماني: (عند عبد الله بن الإمام أحمد).

وفي نهاية رواية هؤلاء باستثناء رواية ابن المنذر قيل: (وكان عبادة من أصحاب النبي ﷺ). وقد خالف أنس بن عياض: يحيى بن عبد الله بن سالم حيث رواه عنه: ابن وهب عن عبد الرحمٰن بن حرملة به. إلا أنه قال: (فرآني أبي عبادة) أخرجه ابن السكن[٣].

وقد ذكر البخاري هذا الحديث في ترجمة عبادة الزرقي، ومثل ذلك الفسوي وابن أبي عاصم وابن حبان في الثقات[٤] والطبراني وأبو نعيم وابن عبد البر في الاستيعاب[٥].

---

(١) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٨).
(٢) المؤتلف والمختلف: (٢/ ٨٣٢).
(٣) كما في الإصابة: (٢/ ٢٧٠).
(٤) ٣/ ٣٠٤.
(٥) ٢/ ٤٥٢ من هامش الإصابة.

وقال موسى بن هارون الحمال: (من قال إن هذا عبادة بن الصامت فقد وهم، هذا عبادة الزرقي صحابي)[١] وقال ابن السكن: (يقال: له صحبة وليس له غير حديث واحد) ثم ساقه، وقال ابن حجر: (وترجح قول من قال فيه عبادة الزرقي رواية ابن وهب التي أخرجها ابن السكن)[٢] وأسلوبه في تعجيل المنفعة يخالف ترجيحه هنا، وذلك أثناء ترجمته لعبد الله بن عبادة الزرقي، إذ ذكر أنه روى عن عبادة بن الصامت، دون إشارة إلى الخلاف، ويظهر أن رواية أنس بن عياض أرجح من رواية يحيى بن عبد الله بن سالم؛ لأنه أوثق منه، فالأول ثقة، والثاني صدوق[٣].

وأما الاختلاف في رواية أنس بن عياض فغير مؤثر فيما يبدو، وغاية ما فيه: أن رواية علي بن المديني والحارث بن الخضر نسبت عبادة إلى أبيه الصامت، ورواية الآخرين أهملت النسبة، ولولا جلالة الإمام ابن المديني ومهابته لحكم على روايته بالوهم، لكثرة من خالفه.

وأما ذكر الحديث في ترجمة عبادة الزرقي كما فعل البخاري والأئمة الآخرون فإنه وقع في روايتهم غير منسوب، والراوي له عبد الله بن عبادة، فكونه يقول: عبادة فقط دون أن ينسبه فإن أول ما يتبادر إلى الذهن أنه والده، إذ ليس بحاجة إلى أن ينسبه، على أنه وقع في رواية أحمد وابنه عبد الله والبزار (عبد الله بن عباد الزرقي) دون هاء، ونقل ابن حجر عن ابن مندة قوله: (إن دحيماً وغيره رووه عن أبي ضمرة فقالوا: عباد).

قلت: أظنه خلافاً غير مؤثر.

وبالجملة: فإن الخلاف في صحابي أي حديث لا يؤثر في صحته؛ لأنه دائر بين عدول.

وهذا الحديث إسناده ضعيف، فيه الأمور التالية:

ـ عبد الله بن عبادة الأنصاري الزرقي قال ابن حجر (مجهول) وقال: (ذكره البخاري فلم يذكر فيه جرحاً، وتبعه ابن أبي حاتم)[٤].

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٢/ق ٦٩/ب).
(٢) الإصابة: (٢/ ٢٧٠).
(٣) انظر التقريب: (رقم ٥٦٤ و٧٥٨٤). (٤) تعجيل المنفعة: (ص ١٥١).

ـ يعلى بن عبد الرحمٰن بن هرمز، وثقه ابن حبان، ولم يذكر ابن حجر من الرواة عنه سوى عبد الرحمٰن بن حرملة[١].

ـ إضافة إلى أن عبد الرحمٰن بن حرملة الأسلمي فيه ضعف[٢].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير، وفيه عبد الله بن عبادة الزرقي، ولم أجد من ترجمه، وبقية رجاله ثقات)[٣] كذا قال.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].

❁ ❁ ❁

(١) انظر المصدر نفسه: (ص ٣٠٠).
(٢) تقدم.
(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠٣).
(٤) (رقم ٢٣).

الفصل الخامس

لعن المستحل لحرم مكة، وما جاء في النهي عن غزوها، وإثم القتل فيها، والنهي عن حمل السلاح بها

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في لعن المستحل لحرم مكة.

المبحث الثاني: ما جاء في النهي عن غزوها.

المبحث الثالث: إثم القتل فيها.

المبحث الرابع: ما جاء في فضل الرباط بها.

المبحث الخامس: النهي عن حمل السلاح بها لغير حاجة.

المبحث الأول
ما جاء في لعن المستحل لحرم مكة

٧٨ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«ستة لعنتهم، لعنهم الله وكل نبي كان: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلط بالجبروت لِيُعز بذلك من أذلَّ الله، ويُذِلَّ من أعز الله، والمستحل لحرم[1] الله، والمستحل من عِترتي[2] ما حرم الله، والتارك لسنتي»**.

رواه الترمذي واللفظ له[3] وأبو الوليد الأزرقي[4] وابن أبي عاصم[5] والطحاوي[6] وابن حبان[7] والطبراني[8] والحاكم[9] ومن طريقه

(١) بفتح الحاء والراء: أي حرم مكة، قال البيضاوي: وضم الحاء على أنها جمع حرمة تصحيف، وتعقبه الصدر المناوي بأن الضم أولى؛ لأنه أعم إلا إن ثبت في الرواية، وهو غير ثابت. انظر فيض القدير: (٤/ ٩٦). وما ذكره المناوي يوافق ما روي في بعض طرق حديث عائشة بلفظ: «**المستحل لمحارم الله**» ولفظ حديث علي بن الحسين وبعض طرق حديث عائشة هو: كما أثبتناه في الأصل، ومعناه حرم مكة، كما فهمه الأزرقي والفاكهي، والسياق يدل عليه لأن ما ذكر معه أفراد للمحارم، وقد توسطها، وليس هو من باب ذكر العام بعد الخاص، لتفاوت المحارم، والمناسب هنا ذكر أكبرها بدليل ما ذكر قبل وبعد من كبائر، ولم يشر الطحاوي إلى خلاف في ذلك، بل شرحها على أن المراد بها حرم مكة، واستحلال حرم الله يشمل: صيدها، وشجرها وترويع الآمن فيها، والدماء والأموال والأعراض ونحوها. انظر مشكل الآثار: (٢/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨).

(٢) بكسر العين. وعترة الرجل: أخص أقاربه، وعترة النبي ﷺ بنو عبد المطلب، وقيل: هم أهل بيته الأقربون، وهم أولاده وعلي وأولاده، وقيل: عترته الأقربون والأبعدون منهم. انظر القاموس المحيط: (ص ٥٦٠). مادة (عتر) والنهاية: (٣/ ١٧٧).

(٣) الجامع: (٤/ ٤٥٧). القدر، باب ١٧.

(٤) أخبار مكة: (٢/ ١٢٥).

(٥) السنة: (١/ ٢٤، ١٤٩).

(٦) مشكل الآثار: (٤/ ٣٦٦).

(٧) الإحسان: (١٣/ ٦٠) (رقم ٥٧٤٩).

(٨) المعجم الكبير: (٣/ ١٣٦ ـ ١٣٧) (رقم ٢٨٨٣). والمعجم الأوسط: (٢/ ١٨٦) (رقم ١٦٦٧).

(٩) المستدرك: (١/ ٣٦).

البيهقي[(١)] كلهم من طريق عبد الرحمٰن بن زيد بن أبي الموَالي المُزني عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب عن عمرة عن عائشة قالت. فذكرته.

وعند ابن أبي عاصم (الموضع الثاني) قال: «**سبعة لعنتُهم**...» وهو تصحيف، وعند الحاكم خلط في الأسانيد سيأتي التنبيه عليه، وهو على الصواب عند البيهقي.

وقال الترمذي: (هكذا روى عبد الرحمٰن بن أبي الموالي هذا الحديث عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب عن عمرة عن عائشة عن النبي ﷺ ورواه سفيان الثوري وحفص بن غياث وغير واحد عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً، وهذا أصح).

وقال الحاكم: (قد احتج البخاري بعبد الرحمٰن بن أبي الموالي، وهذا حديث صحيح الإسناد، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث متصل الإسناد عن عبيد الله إلا ابن أبي الموالي).

قلت: هذا الحديث اختلف فيه على عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب، وعلي بن أبي الموالي، أما الاختلاف على ابن أبي الموالي:

فرواه عنه قتيبة بن سعيد (عند الترمذي وابن حبان والطبراني)، وعبد الملك بن إبراهيم الجُدِّي (عند الأزرقي)، ومُعلَّى بن منصور الرازي (عند ابن أبي عاصم)، وعبد الله بن وهب (عند الطحاوي)، رواه هؤلاء عنه كما تقدم.

وخالفهم إسحاق بن محمد الفرْوي، فرواه عن ابن أبي الموالي عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب عن أبي بكر بن محمد عن عمرة عن عائشة مرفوعاً. فزاد أبا بكر بن محمد، وهو ابن عمرو بن حزم: بين ابن موهب وعمرة.

أخرج روايته هذه: محمد بن إسحاق الفاكهي[(٢)] والطحاوي[(٣)]

---

(١) شعب الإيمان: (٣/٤٤٣). (رقم ٤٠١١).

(٢) أخبار مكة: (٢/٢٦٤).

(٣) مشكل الآثار: (٤/٣٦٦).

والحاكم(١) وأبو بكر بن مردويه(٢).

ورواية الجماعة أولى من رواية الفروي، فإنه متكلم فيه، وبخاصة بعد ذهاب بصره.

وقال ابن حجر معتذراً عن إخراج البخاري له: (وكأنها مما أخذه عنه من كتابه قبل ذهاب بصره)، وذلك إشارة إلى أن كتبه صحيحة، كما ذكر ذلك أبو حاتم(٣).

ومما يدل على أنه لم يضبط هذا الإسناد: ما أخرجه الحاكم(٤) من طريق يعقوب بن سفيان ـ يعني الفسوي ـ قال: ثنا إسحاق بن محمد الفرْوي ثنا عبد الرحمٰن بن أبي الرجال عن عبيد الله بن موهب عن عمرة عن عائشة مرفوعاً.

ووجه ذلك أنه روى الحديث هنا عن عبد الرحمٰن بن أبي الرجال، وليس عن ابن أبي الموالي، كما تقدم، ولم يذكر واسطة بين ابن موهب وعمرة، كما فعل في الرواية المتقدمة. إلا أنه يعكر على ذلك أن الحاكم أخرجه في موضعين من طريق يعقوب بن سفيان عنه على الصورة المتقدمة، فهل هذا ناتج عن تخليطه فروى عنه الفسوي الإسنادين؟ أم أن هذا الوهم من الحاكم نفسه؟ كل ذلك محتمل.

فإن الحاكم عقب على هذه الرواية بقوله: (قد احتج الإمام البخاري بإسحاق بن محمد الفروي وعبد الرحمٰن بن أبي الرجال في الجامع الصحيح، وهذا أولى بالصواب من الإسناد الأول) وسكت عليه الذهبي.

يقصد بالإسناد الأول روايته عن علي بن أبي طالب ﷺ كما سيأتي.

وقد جمع الحاكم (في الموضع الأول) رواية إسحاق الفروي ورواية قتيبة بن سعيد، فساقهما مساقاً واحداً، وساق الإسناد بزيادة (أبي بكر بن

---

(١) المستدرك: (٢/ ٥٢٥).

(٢) ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه: (رقم ٢٩).

(٣) انظر تهذيب الكمال: (٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٢)، وميزان الاعتدال: (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩). وتهذيب التهذيب: (١/ ٢٤٨). وهدي الساري: (ص ٣٨٩). والتقريب: (رقم ٣٨١).

(٤) المستدرك: (٢/ ٥٢٥).

محمد بن عمرو) بين ابن موهب وعمرة. ومن المعلوم أن هذه رواية إسحاق وحده.

وأما رواية قتيبة فليست فيها هذه الزيادة، وقد رواه البيهقي عن الحاكم على الصواب، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

وقال الحاكم في آخر موضع أخرج فيه الحديث: (صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه).

وتعقبه الذهبي بقوله: (وإسحاق وإن كان من شيوخ البخاري فإنه يأتي بطامات)، قال فيه النسائي: (ليس بثقة)، وقال أبو داود: (واه)، وتركه الدارقطني، وأما أبو حاتم فقال: (صدوق)، وعبد الله فلم يحتج به أحد، والحديث منكر بمرة.

وبهذا يصبح للذهبي إزاء هذا الحديث ثلاثة مواقف: موافقة الحاكم في تصحيحه، سكوته عنه، معارضته لتصحيحه، وحكمه عليه بالنكارة.

وأما الاختلاف على عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب:

فرواه عنه ابن أبي الموالي بإسناده المتقدم إلى عائشة.

وخالفه سفيان الثوري وسفيان بن عيينة عن رجل وحفص بن غياث وغيرهم، فرووه عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب عن علي بن الحسين مرفوعاً مرسلاً.

رواية الثوري أخرجها: محمد بن إسحاق الفاكهي[١] والطحاوي[٢] وأبو القاسم بن بشران[٣].

ورواية سفيان بن عيينة عن رجل عنه أخرجها: محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] أيضاً.

وأما رواية حفص بن غياث فلم أقف عليها، وقد أشار إليها الترمذي عقب إخراج الحديث المتقدم.

وللحديث طريق آخر عن الثوري وفيه مخالفة.

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٤).
(٢) مشكل الآثار: (٤/ ٣٦٧).
(٣) الأمالي: (الجزء ٤ ق ٧٥).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٤).

حيث رواه الحاكم[1] من طريق محمد بن يوسف الفريابي ثنا سفيان عن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب قال: سمعت علي بن الحسين يحدث عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ فذكره. إلّا أن في الإسناد إليه من ضعف.

فهي رواية غير محفوظة، وقال الدارقطني: (غريب من حديث الثوري...)[2].

والخلاصة أن مدار الحديث على عبيد الله بن عبد الله بن موهب، والصحيح روايته عنه عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب مرفوعاً مرسلاً، خلافاً لرواية ابن أبي الموالي، والرواية غير المحفوظة عن الثوري، لأن ابن أبي الموالي وإن كان غير مدفوع عن الصدق لا يقوى على معارضة الثوري ومن معه، لإمامته وجلالته.

وابن أبي الموالي أرفع من حكم ابن حجر فيما يبدو، حيث قال فيه: (صدوق ربما أخطأ) وأقل من قول الذهبي في الكاشف (ثقة)[3] ومع أن الصحيح في الحديث كونه مرسلاً والمرسل من أقسام الحديث الضعيف؛ فإن فيه علة أخرى هي عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب فيه ضعف من جهة حفظه، واختلف قول ابن معين فيه، ولهذا قال ابن حجر: (ليس بالقوي)[4] وأما كلام العلماء على الحديث فسبق ترجيح الترمذي للمرسل، وأقوال الحاكم والذهبي.

ورجح أبو زرعة الرازي المرسل بقوله: (حديث ابن أبي الموالي خطأ، والصحيح حديث عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب عن علي بن الحسين عن

---

(١) المستدرك: (٢/ ٥٢٥).

(٢) أطراف الغرائب (ق ٣٥ ـ ٣٦) لابن طاهر.

(٣) انظر تهذيب الكمال: (١٧/ ٤٤٦ ـ ٤٥). والكاشف (رقم ٣٣٢٦) وتهذيب التهذيب: (٦/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣). والتقريب: (رقم ٤٠٢١). والموالي بفتح الميم كالجواري. المغني في ضبط الأسماء (ص ٢٤٣).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٩/ ٨٤ ـ ٨٧). وميزان الاعتدال: (٣/ ١٢ ـ ١٣). وتهذيب التهذيب: (٧/ ٢٨ ـ ٢٩). والتقريب: (رقم ٤٣١٤).

النبي ﷺ مرسل)[١] وعزى الهيثمي حديث عائشة إلى الطبراني في الكبير، ثم ذكر أقوال العلماء في ابن موهب، وقال: (وبقية رجاله رجال الصحيح).

وفي موضع آخر قال: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، وقد صححه ابن حبان)[٢].

وقال الألباني: «إسناده حسن لولا أنه أعل بالإرسال كما يأتي، رجاله ثقات رجال البخاري غير ابن موهب، واسمه عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب، وهو مختلف فيه، ولعل الأرجح أنه حسن الحديث، كما هو قول ابن عدي فيه، ولكنه اضطرب في إسناده فدل على أنه لم يحفظه كما يأتي بيانه. . .) إلى أن قال: (وأنا أرى أن هذا الاختلاف في إسناده إنما هو من ابن موهب الأمر الذي يدل على أنه لم يضبطه، وقد تفرد به، فالحديث ضعيف منكر)[٣].

واستهلال الشيخ بقوله: إسناده حسن لولا أنه أعل بالإرسال يتنافى مع ما قرره بعد ذلك، والاختلاف في الحديث ليس منه في الظاهر، لأن الطرق عنه غير متكافئة كما سبق، ومع ذلك يبقى الاحتمال قائماً.

وقد أشار أيضاً في ضعيف الجامع الصغير إلى أنه ضعيف[٤].

٧٩ ـ عن عمرو بن سَعْواء[٥] اليافعي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«سبعة لعنتُهم، وكل نبي مجاب: الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمستحل حرمة الله، والمستحل من عِتْرتي ما حرم الله، والتارك لسنتي، والمستأثر بالفيء[٦]، والمتجبر بسلطانه ليُعز من أذلَّ الله، ويذل من أعزَّ الله»**.

---

(١) علل الأحاديث لابن أبي حاتم: (٢/ ٩١).

(٢) مجمع الزوائد: (١/ ١٧٦ و٧/ ٢٠٥).

(٣) ظلال الجنة في تخريج السنة: (١/ ٢٤، ١٤٩).

(٤) (رقم ٣٢٤٨).

(٥) بفتح السين وسكون العين المهملتين، وقيل: بالشين المعجمة. الإصابة: (٢/ ٥٣٨). وتحرف فيها إلى (سعد). وهو على الصواب في الطبعة التي حققها: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض: (٤/ ٥٢٦).

(٦) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد. النهاية: (٣/ ٤٨٢) ومعنى عبارة (المستأثر بالفيء): (المختص به إمام أو أمير فلم يصرفه لمستحقه. . .) فيض القدير: (٤/ ٩٢). وسبق شرح بعض الألفاظ في الحديث السابق.

رواه الطبراني[(١)] من طريق ابن لهيعة عن عياش بن عباس القِتْباني[(٢)] عن أبي معشر الحِمْيري عن عمرو بن سعواء اليافعي قال. فذكره.

إسناده ضعيف، فيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، وليس هذا الحديث من رواية أحد العبادلة عنه[(٣)].

وفيه أبو معشر الحميري، لم أقف له على ترجمة، وبقية الرجال ثقات.

وفيه أيضاً أحمد بن رشدين، شيخ الطبراني، تكلموا فيه، وكذبه بعضهم، ومنهم أحمد بن صالح المصري، ووثقه مسلمة بن القاسم، وهو غير معتبر، فأهل بلده أعرف به[(٤)].

وذكر المناوي أن الطبراني رواه من طريقين، وتبعه الديلمي، وقال: ـ يعني الديلمي ـ (صحيح)[(٥)].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، وأبو معشر الحميري لم أر من ذكره)[(٦)].

وقال الألباني: (ضعيف)[(٧)].

٨٠ ـ عن جابر ـ يعني ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من ادّعى لغير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه رغبةً عنهم، فعليه لعنة الله، ومن سبَّ والديه أو والده فكذلك، ومن أهلَّ[(٨)] لغير الله فكذلك، ومن استحل شيئاً من حدود مكة فكذلك، ومن قال عليّ ما لم أقل فكذلك».

---

(١) المعجم الكبير: (١٧/ ٤٣). (رقم ٨٩).

(٢) بكسر القاف وسكون المثناة. التقريب: (رقم ٥٢٦٩) وتحرف في المعجم الكبير إلى (العتباني).

(٣) تقدم.

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٣٣ ـ ١٣٤). ولسان الميزان: (١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٥) فيض القدير: (٤/ ٩٢).

(٦) مجمع الزوائد: (١/ ١٧٦).

(٧) ضعيف الجامع الصغير: (رقم ٣٢٣٧).

(٨) الإهلال: رفع الصوت، والمراد به هنا الذبح لغير الله؛ لأن الذابح يسمي الآلهة عند الذبح، وهذا هو الإهلال. انظر غريب الحديث للهروي: (١/ ٢٨٥).

رواه أبو يعلى[١] وأبو محمد عبد الباقي بن الحسن الشاموخي[٢] من طريق عمران القطان حدثنا مطر عن طلحة عن جابر قال. فذكره. وفي المطالب العالية[٣] طريق أبي يعلى (حدثنا مُطَرف) بدل مطر.

إسناده فيه ضعف، لحال عمران بن دَاور[٤] القطان البصري، وقد اختلف فيه، حيث حدث عنه ابن مهدي، ووثقه عفان بن مسلم والعجلي، وقال الساجي: (صدوق) وقال ابن شاهين: (كان من أخص الناس بقتادة)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: (صدوق)، وقال أحمد: (أرجو أن يكون صالح الحديث)، وقال البخاري: (صدوق يهم)، وبمقابل هؤلاء كان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه، وقد ذكره يوماً فأحسن الثناء عليه، وضعفه ابن معين بقوله: (ليس بالقوي)، وفي موضع آخر: (لم يرو عنه يحيى بن سعيد، وليس هو بشيء) وفي رواية أخرى: (ضعيف). وقال أبو داود: (هو من أصحاب الحسن، وما سمعت إلا خيراً) وقال مرة: (ضعيف) وقال النسائي: (ضعيف) وقال ابن عدي: (هو ممن يكتب حديثه)، وقال الدارقطني: (كان كثير المخالفة والوهم)، واتهم بأنه حروري خارجي، وردَّ ذلك عنه ابن حجر.

وقد اتفقت كلمة النقاد المتشددين على تضعيفه، واختلفت أقوال المعتدلين فيه ما بين مضعف له وممش لحاله، ولم يوثقه أحد منهم توثيقاً مطلقاً يجعله في درجة من يصحح أو يحسن له؛ لذا فإن حديثه لا يبلغ مرتبة الحسن بل فيه ضعف ليس بالشديد، وقال ابن حجر: (صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج)[٥].

وأما مطر فلم أتبين من هو، ففي الرواة ممن يحتمل أن يروي عن طلحة: رجلان أحدهما مَطَر بن طَهْمان الوراق (صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء

---

(١) المسند: (٢/٤٠٦) (رقم ٢٠٦٧) وفي طبعة حسين أسد: (٤/٩٦) (رقم ٢٠٧١). وهو كذلك في نسخة إستانبول (ق ١٠٩/ب).

(٢) أحاديثه عن شيوخه (رقم ٣٥).

(٣) المطالب العالية المسندة: (ق ٨٤).

(٤) بفتح الواو بعدها راء. التقريب.

(٥) انظر تهذيب الكمال: (٢٢/٣٢٨ ـ ٣٣١). وميزان الاعتدال: (٣/٢٣٦ ـ ٢٣٧). وتهذيب التهذيب: (٨/١٣٠ ـ ١٣٢). والتقريب: (رقم ٥١٥٤).

ضعيف)[١]، والثاني: مطر بن ميمون المحاربي الإسكاف الكوفي (متروك)[٢].

وإن كان مُطَرِّفاً كما في المطالب العالية، فلعله ابن طريف الكوفي (ثقة فاضل)[٣] وإنما قلت: لعله؛ لأني لم أر من صرح بأنه روى عن طلحة أو روى عنه عمران، إلا أنه في طبقة من يروي عن طلحة، والذي جعلني أذكر ما في المطالب العالية لأن الهيثمي أعلَّ الحديث كما سيأتي بعمران القطان، ولم يذكر شيئاً آخر إذ لو كان وقع عنده مطر لكان الإعلال به أولى، سواء أكان الوراق أو الإسكاف.

وطلحة هو ابن نافع أبو سفيان الواسطي (صدوق)[٤] تكلم في سماعه من جابر، فقال شعبة وابن عيينة في حديثه عن جابر: (إنما هي صحيفة) وفي رواية لشعبة: (إنما هو كتاب) ومثل ذلك قال ابن معين، وقال شعبة وابن المديني: (لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث) إلا أن البخاري يروي بسنده عن الأعمش عن أبي سفيان قال: (جاورت جابراً بمكة ستة أشهر)[٥] فمثل هذه المدة الطويلة يبعد ألا يروي عنه غير هذا العدد الضئيل، الذي يمكن سماعه في جلسة واحدة. وأما كون روايته عنه صحيفة فإن هذا نوع من التحمل يسمى الوِجادة، والرواية بها من قبيل المنقطع، لكن العمل بها واجب على الراجح[٦]. ولم ينقل لنا كيف روى هذه الصحيفة، هل سمعها من جابر؟ أو أجازه بها؟ كل ذلك محتمل، ويبعد أن تكون روايته عنها كلها من هذه الصحيفة مع طول مدة مجاورته.

والحديث حكم عليه الهيثمي بقوله: (رواه أبو يعلى، وفيه عمران القطان، وثقه ابن حبان وضعفه غيره)[٧].

---

(١) التقريب (رقم ٦٦٩٩) ومَطَر: بفتحتين كما في المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٧٠٣).

(٣) المصدر نفسه: (٦٧٠٥). وضبط مطرفاً بقوله: بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد الراء المكسورة.

(٤) المصدر نفسه: (رقم ٦٧٠٥).

(٥) انظر تهذيب الكمال: (١٣/٤٣٨ ـ ٤٤١)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣). وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: (ص ٢٤٥) وتهذيب التهذيب: (٥/ ٢٦ ـ ٢٧).

(٦) انظر فتح المغيث: (٣/ ٢٠ ـ ٢٩).

(٧) مجمع الزوائد: (٨/ ١٤٩).

المبحث الثاني

ما جاء في النهي عن غزوها

تقدم في الفصل الثاني من هذا الباب الأحاديث المحرمة لمكة، وأن الله إنما أحلها لرسوله ﷺ ساعة من نهار، ولم يحلها لأحد قبله، ولن تحل لأحد بعده، فهي حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، وهذا المبحث أخص من ذلك، والأحاديث الواردة في هذا المبحث دالة على ما دلت عليه تلك الأحاديث، كدلالة تلك الأحاديث على ما تحت هذا المبحث.

٨١ ـ عن الحارث بن مالك بن البرصاء رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يوم فتح مكة يقول: «لا تُغزى[١] هذه بعد اليوم إلى يوم القيامة».

رواه الترمذي ـ واللفظ له ـ[٢] وأحمد[٣] والحميدي[٤] وابن سعد[٥] وابن أبي شيبة[٦] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٧] وابن أبي عاصم[٨] وعبد الله بن محمد البغوي[٩] والطحاوي[١٠] والطبراني[١١] والحاكم[١٢] وأبو نعيم[١٣]

---

(١) اللام للنفي، والمعنى: أن مكة لا تعود دار كفر تغزى عليه، ويجوز أن يراد أن الكفار لا يغزونها أبداً فإن المسلمين قد غزوها مرات. النهاية: ٣/٣٦٦، وبالمعنى الأول فسرها الطحاوي والبيهقي عند روايتهم للحديث، وهو موافق لتفسير ابن عيينة المذكور في الصلب.

وقال ابن كثير: (إن كان نهياً فلا إشكال. . .) البداية والنهاية: (٤/٣٠٥).

(٢) الجامع: (٤/١٥٩). السير، باب ما جاء ما قال النبي ﷺ يوم الفتح. . .

(٣) المسند: (٣/٤١٢ و٤/٣٤٣).

(٤) المسند: (١/٢٦٠).

(٥) الطبقات: (٣/١٤٥).

(٦) المصنف: (٧/٤٠٤) (رقم ٣٦٩١١).

(٧) أخبار مكة: (١/٣٦٧).

(٨) الآحاد والمثاني: (٢/١٧٢).

(٩) معجم الصحابة: (ق ٣٥).

(١٠) شرح معاني الآثار: (٣/٣٢٦). ومشكل الآثار: (٢/٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(١١) المعجم الكبير: (٣/٢٩١ ـ ٢٩٢) (رقم ٣٣٣٣ ـ ٣٣٣٨).

(١٢) المستدرك: (٣/٦٢٧).

(١٣) معرفة الصحابة: (١/ق ١٦٦).

والبيهقي[١] من طرق كلهم عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن الحارث بن مالك بن البرصاء قال، فذكره. وفي بعض الطرق فسره سفيان بن عيينة أحد رواة الحديث عن زكريا بقوله: (لا تغزى بعد الفتح على الكفر أبداً) وفي لفظ: (أنهم لا يكفرون أبداً، ولا يغزون على الكفر) وبنحوه، وتفسيره مذكور في رواية الحميدي والفاكهي والطحاوي، وقال الترمذي: (حديث حسن صحيح، وهو حديث زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي، فلا نعرفه إلا من حديثه) وسكت عليه الحاكم والذهبي.

وزكريا بن أبي زائدة هو أحد الثقات، إلا أنه كان يدلس وبخاصة عن الشعبي، وصفه بذلك أبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والدارقطني، إلا أن ابن حجر جعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[٢]، وهي (من احتمل الأئمة تدلسيه، وأخرجوا له في الصحيح) وبناء عليه لا تضر عنعنته هنا فالإسناد صحيح.

وقال الألباني: (ورجاله ثقات، رجال الشيخين، إلا أن زكريا بن أبي زائدة كان يدلس).

ثم ذكر أن عبد الله بن أبي السفر خالف زكريا فرواه عن الشعبي بإسناد آخر، ثم ساقه بلفظ آخر، وعقب على ذلك بقوله: (وهذا إسناد جيد، وهو أصح عندي من الذي قبله والله أعلم)[٣].

وأشار إلى صحته في موضع آخر[٤] والمخالفة التي ذكرها غير ضارة، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى في الحديث التالي، وأن زكريا رواه بمثل رواية ابن أبي السفر.

٨٢ ـ عن عبد الله بن مطيع بن الأسود عن أبيه مطيع ﷺ وكان اسمه العاص، فسماه رسول الله ﷺ مطيعاً، قال: سمعت رسول الله ﷺ حين أمر بقتل

---

(١) السنن الكبرى: (٩/ ٢١٤). ودلائل النبوة: (٥/ ٧٥).
(٢) انظر تهذيب الكمال: (٩/ ٣٥٩ ـ ٣٦٣). وتهذيب التهذيب: (٣/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠). وتعريف أهل التقديس (رقم ٤٧).
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٤٢٧).
(٤) انظر: صحيح الجامع الصغير (رقم ٧٢٤٩).

هؤلاء الرهط[١] بمكة يقول: «**لا تغزى مكة بعد هذا العام أبداً، ولا يقتل قرشي بعد هذا العام صبراً أبداً**»[٢].

رواه أحمد[٣] والطحاوي[٤] والطبراني[٥] وأبو نعيم[٦] من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني شعبة بن الحجاج عن عبد الله بن أبي السفر عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مطيع عن أبيه مطيع قال. فذكره. وتحرف اسم (ابن إسحاق) إلى أبي إسحاق (في الموضع الأول من مسند أحمد) وفي الموضع الثاني على الصواب، وثم تحريف عجيب في شرح معاني الآثار قال: (عن أبي إسحاق قال: حدثني سعيد) بدلاً من عن ابن إسحاق قال: حدثني شعبة، وهو على الصواب في مشكل الآثار والسبب في ذلك يعود إلى أن طباعة شرح معاني الآثار، سقيمة وكثيرة التصحيف.

والحديث حسن الإسناد؛ لحال ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث في جميع الطرق.

وعبد الله بن أبي السَّفَر هو الكوفي (ثقة)[٧].

---

(١) هم ما دون عشرة من الرجال، ليس فيهم امرأة، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وقيل غير ذلك. انظر المصباح المنير (ص ٢٤١).

(٢) لا يرتد فيقتل صبراً على ردته. النهاية ٣/ ٣٦٥. وقال النووي: (قال العلماء: معناه الإعلام بأن قريشاً يسلمون كلهم، ولا يرتد أحد منهم، كما ارتد غيرهم بعده ﷺ ممن حورب وقتل صبراً، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلماً صبراً، فقد جرى على قريش بعد ذلك ما هو معلوم). شرح مسلم: (١٢/ ١٣٤). وبنحو ذلك قال ابن الأثير ـ أيضاً ـ في جامع الأصول: (٩/ ٢١١ ـ ٢١٢). ولكن البيهقي يرى أن هذا الخبر يراد به النهي قال: (وهذا وإن كان على طريق الخبر فالمراد به والله أعلم النهي، وفيه أيضاً إشارة إلى إسلام أهل مكة وأنها لا تغزى بعدها أبداً). دلائل النبوة: (٥/ ٧٦). وقال ابن الأثير ـ في المصدر السابق ـ: (فلو كان مجزوماً ـ يعني الفعل ـ على النهي لصح، وكان أوجه) والصبر: الحبس، يقال: قتل فلان صبراً أي قتل وهو مأسور، كما في المصدر المذكور.

(٣) المسند: (٣/ ٤١٢ و٤/ ٢١٣).

(٤) شرح معاني الآثار: (٣/ ٣٣١). ومشكل الآثار: (٢/ ٢٢٧).

(٥) المعجم الكبير: (٢٠/ ٢٩٢) (رقم ٦٩١). (٦) معرفة الصحابة: (٢/ق ٢٠٤ ب).

(٧) التقريب: (رقم ٣٣٥٩) وضبط السفر بأنه بفتح الفاء.

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله ثقات)[١].

وتابع ابن أبي السفر: زكريا بن أبي زائدة، فرواه عن عامر الشعبي دون قوله «**ولا يقتل قرشي**...» أخرجه ابن أبي عاصم[٢]. فالحديث بذلك صحيح.

والجزء الثاني من الحديث وهو قوله: «**لا يقتل قرشي بعد هذا العام صبراً أبداً**»:

أخرجه أيضاً: مسلم[٣] وأحمد[٤] وعبد الرزاق[٥] والحميدي[٦] والبخاري (في الأدب المفرد)[٧] وابن أبي عاصم[٨] والطحاوي[٩] وابن حبان[١٠] والطبراني[١١] والحاكم[١٢] والبيهقي[١٣] من طرق عن زكريا بن أبي زائدة عن عامر الشعبي به، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

ووافقه الذهبي، وهو وهم منهما؛ لأن الحديث في مسلم، كما سبق. وصرح زكريا بالتحديث في عدة روايات.

وتابع زكريا في هذه الرواية: فِراس بن يحيى الهمداني الكوفي عند أحمد[١٤].

ومجالد بن سعيد عند الطبراني[١٥]، إلا أنّ فراساً أسقط عبد الله بن مطيع من الإسناد، وهو خطأ ظاهر.

فنتج من هذا التخريج أن زكريا بن أبي زائدة لم يختلف عليه في هذا الحديث والذي قبله اختلاف متضاد، وإنما روى الحديث عن الشعبي، وهو واسع الرواية، وله فيه إسنادان، وثلاث روايات هي:

---

(١) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٤). (٢) الآحاد والمثاني: (٢/ ٦٨).
(٣) الصحيح: (٣/ ١٤٠٩). الجهاد، باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح.
(٤) المسند: (٣/ ٤١٢ و٤/ ٢١٣). (٥) المصنف: (٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).
(٦) المسند: (١/ ٢٥٨). (٧) (رقم ٨٢٦).
(٨) السنة: (٢/ ٦٢٤).
(٩) شرح معاني الآثار: (٣/ ٣٢٦). ومشكل الآثار: (٢/ ٢٢٧).
(١٠) الإحسان: (٩/ ٣٣) (رقم ٣٧١٨).
(١١) المعجم الكبير: (٢٠/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) (رقم ٦٩٢ ـ ٦٩٤).
(١٢) المستدرك: (٤/ ٢٧٥). (١٣) دلائل النبوة: (٥/ ٧٦).
(١٤) المسند: (٣/ ٤١٢ و٤/ ٢١٣).
(١٥) المعجم الكبير: (٢٠/ ٢٩٣) (رقم ٦٩٥).

١ ـ الشعبي عن الحارث بن مالك. كما في الحديث السابق.

٢ ـ الشعبي عن عبد الله بن مطيع عن أبيه (الجزء الأول من الحديث).

٣ ـ الشعبي عن عبد الله بن مطيع عن أبيه (الجزء الثاني من الحديث).

وقد رواه عن زكريا في الرواية الأولى: يحيى بن سعيد القطان ومحمد بن عبيد الطنافسي وسفيان بن عيينة وعلي بن مسهر ووكيع بن الجراح ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ويزيد بن هارون وأبو أسامة وأسباط بن محمد.

ورواه عن زكريا في الرواية الثانية: سفيان بن عيينة.

ورواه عنه في الرواية الثالثة: وكيع بن الجراح وعلي بن مسهر ويحيى بن سعيد القطان وعبد الله بن نمير ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة وقيس بن الربيع وإسحاق الأزرق.

ولو كان الاختلاف متضاداً وصادراً عن اضطراب من زكريا لاختلف الرواة عنه، ولكن معظم من روى عنه الرواية الأولى روى عنه الرواية الثالثة، والذي روى عنه الرواية الثانية هو ممن روى عنه الرواية الأولى، وهذا يدل على أن زكريا حفظ عن شيخه الروايات الثلاث إذا اعتبرنا حديث مطيع حديثين، وإلا فإنه حديث واحد روى بعضه في مناسبة والبعض الآخر رواه في مناسبة أخرى. وجمع بينهما ابن أبي السفر كما تقدم، وهذا يرشح أنه حديث واحد، وما ذكرته عن الشيخ الألباني في الحديث السابق من ترجيح رواية ابن أبي السفر على رواية زكريا لا يستند إلى دليل، ويظهر أنه حكم لمجرد النظرة الأولى وإلا لما خفي عليه مثل هذا الأمر والله أعلم.



المبحث الثالث

إثم من قتل فيها

٨٣ ـ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهما، قال: لما فتحت مكة على رسول الله ﷺ قال: «**كفوا السلاح إلا خزاعة عن بني بكر**» فأذن لهم حتى صلى العصر، ثم قال: «**كفوا السلاح**» فلقي رجل من خزاعة رجلاً من بني بكر من غدٍ بالمزدلفة فقتله، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ورأيته وهو مسند ظهره إلى الكعبة قال: «**إنَّ أعدى الناس على الله من قتل في الحرم، أو قتل غير قاتله، أو قتل بذحول**[1] **الجاهلية...**» الحديث.

رواه أحمد واللفظ له[2] وابن أبي شيبة[3] وابن أبي خيثمة[4] والحارث بن أبي أسامة[5] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[6] وأبو يعلى[7] وأبو بكر بن خلاد النصيبي[8] من طرق عن حسين بن ذكوان المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال. فذكره. وعند بعضهم: «**إن أعتى الناس على الله. . .**» واقتصر أحمد في رواية على قوله: «**إن أعتى الناس. . .**» إلى قوله: «**أو قتل بذحول الجاهلية**»، ولم يذكر ابن أبي شيبة الزيادات التي في الحديث والمتضمنة لأحكام أخرى بعد قوله: «**أو قتل بذحول الجاهلية**».

وإسناد الحديث حسن، لحال عمرو بن شعيب وأبيه، وقد سبق القول أن

---

(١) تقدم أن معناه: الثأر.

(٢) المسند: (٢/ ١٧٩، ١٨٧، ٢٠٧، ٢١٢ ـ ٢١٣).

(٣) المصنف: (٧/ ٤٠٣). (رقم ٣٦٩٠٤). (٤) التاريخ الكبير: (ق ١٤١/ ب).

(٥) بغية الباحث: (٢/ ٧٠٩).

(٦) كما في شفاء الغرام: (١/ ٦٥). فلعله في القسم المفقود من الكتاب.

(٧) كما في إتحاف الخيرة: (ص ٦٢٠ ـ ٦٢١ رقم ٤٤٦) من رسالة دكتوراه لسليمان السعود، فلعله في المسند الكبير إذ لا وجود لمسنده في هذا المسند المتداول.

(٨) الفوائد ١/ ق ٢٠/ أ.

الراجح في هذا الإسناد أنه من قبيل الحسن. وأما حسين المعلم فثقة، إلا أن العقيلي ذكره في الضعفاء وقال: (مضطرب الحديث) ونقل عن يحيى بن سعيد قوله فيه: (فيه اضطراب) وعن علي بن المديني قال: (قلت ليحيى بن سعيد: إن يزيد بن هارون روى عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً تزوج امرأة على عمتها، فقال يحيى: كنا نعرف حسين ـ يعني المعلم ـ بهذا الحديث المرسل)[١] وأجاب عن ذلك الذهبي في الميزان[٢] بقوله: (ضعفه العقيلي بلا حجة إلى أن قال: وقال يحيى القطان مرة: فيه اضطراب، وذكر له العقيلي حديثاً واحداً غيره يرسله، فكان ماذا، فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث أشعبة؟ أمالك؟) وقال في السير[٣]: (وقد ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء له بلا مستند...) ثم أجاب بنحو مما أجاب به هنا، وهو أن الرجل ثقة، وقد احتج به صاحبا الصحيحين، وهو من كبار أئمة الحديث، وليس من شرط الثقة ألّا يغلط أبداً.

ولحسين المعلم في هذا الحديث متابعان هما: ليث بن أبي سليم، وسَوَّار بن مصعب.

رواية ليث أخرجها أبو يعلى[٤] مطولة بالزيادات المشار إليها في التخريج السابق، وهي ضعيفة، لأن ليث بن أبي سُليم (صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك)[٥] إلا أنها متابعة نافعة لرواية حسين؛ لأن ليثاً لم يضعف إلا من قبل حفظه.

رواية سَوّار بن مصعب أخرجها البيهقي[٦] بسياق آخر مطولاً، وفيها: «**إن أعتى الناس على الله...**».

وإسنادها ضعيف جداً لحال سَوَّار بن مصعب الذي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء)، وقال أحمد وأبو حاتم والنسائي: (متروك الحديث)، وقيل فيه غير ذلك[٧].

---

(١) الضعفاء للعقيلي: (١/ ٢٥٠). (٢) ١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥.
(٣) ٦/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦.
(٤) إتحاف الخيرة (ص ٦١٨ ـ ٦١٩ رقم ٤٤٥) من رسالة دكتوراه لسليمان السعود.
(٥) التقريب: (رقم ٥٦٨٥). (٦) دلائل النبوة: (٥/ ٨٦ ـ ٨٧).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٤٦). ولسان الميزان: (٣/ ١٢٨ ـ ١٢٩).

فهي رواية غير صالحة للاعتضاد، ويغني عنها رواية حسين المعلم وليث بن أبي سليم.

وحكم ابن كثير على الحديث بقوله: (وهذا غريب جداً، وقد روى أهل السنن بعض هذا الحديث، فأما ما فيه من أنه رخص لخزاعة أن تأخذ بثأرها من بني بكر إلى العصر من يوم الفتح فلم أره إلا في هذا الحديث، وكأنه إن صح من باب الاختصاص لهم مما كانوا أصابوا منهم ليلة الوتير. والله أعلم)[١].

قلت: سبق في رواية لحديث أبي شريح فيها قوله: (أذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصبنا منهم ثأرنا وهو بمكة، ثم أمر رسول الله ﷺ برفع السيف. . .) الحديث. وسبق أن إسناده ضعيف[٢].

وسبق في رواية لحديث ابن عمر، فيها قول الرسول ﷺ: «**كفوا السلاح إلا خزاعة عن بكر**. . .» الحديث. وإسنادها ضعيف كما تقدم[٣].

وممن حكم على حديث عبد الله بن عمرو الهيثمي الذي قال: (رواه الطبراني، ورجاله ثقات)[٤]، ومسند عبد الله بن عمرو ضمن المفقود من المعجم الكبير.

وقال تقي الدين الفاسي: (صحيح الإسناد)[٥].

وقال البوصيري: (هذا إسناد حسن)[٦]، وقال أحمد شاكر: (إسناده صحيح)[٧]، واستغرب من الهيثمي من عزوه الحديث إلى الطبراني وحده، وهو في المسند، وحكم البوصيري هو الذي قررناه قبل، ويشهد للحديث رواية ابن عمر المشار إليها آنفاً، فإنها قابلة للاستشهاد، وكذا مرسل الزهري في هذا المبحث.

* ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كانت خزاعة حلفاء لرسول الله ﷺ فذكر

(١) البداية والنهاية: (٤/ ٣٠٤).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٢٧).
(٣) انظر الحديث: (رقم ٣٠).
(٤) مجمع الزوائد: (٦/ ١٧٧ ـ ١٧٨).
(٥) شفاء الغرام: (١/ ٦٥ ـ ٦٦).
(٦) إتحاف الخيرة المهرة: (ص ٦١٨ ـ ٦١٩) من رسالة دكتوراه لسليمان السعود.
(٧) تعليقه على مسند أحمد: (رقم ٦٦٨١).

قصة الفتح والسماح لخزاعة بالقتال، ثم قتلهم لرجل بالمزدلفة بعد تحريم القتال، وفيه قول الرسول ﷺ: «**إن هذا الحرم حرام عن أمر الله**. . .» الحديث. إلى أن قال: «**وإن أعتى الناس على الله ثلاثة، من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله، أو قتل لذَحل الجاهلية**. . .» ثم ذكر حديثاً طويلاً.

الحديث إسناده ضعيف، إلا أنه حسن بشواهده كما تقدم[1].

٨٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن نبي الله ﷺ لما خرج من مكة إلى الغار[2] أراه قال: التفت إلى مكة فقال: «**أنت أحب بلاد الله إلى الله، وأنت أحب بلاد الله إليَّ، فلو أن المشركين لم يُخرجوني لم أخرج منك، فاعتى الأعداء من عتا على الله في حرمه، أو قتل غير قاتله، أو قتل بذحول[3] الجاهلية**»، فأنزل الله تبارك وتعالى ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴿١٣﴾﴾»[4].

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[5] وأبو يعلى[6] والطبري[7] وابن أبي حاتم[8] من طريق المعتمر بن سليمان يعني التيمي عن أبيه عن حنش عن عكرمة عن ابن عباس قال. فذكره. واقتصر الفاكهي على قوله: «**فأعدى الأعداء**. . .» دون سبب النزول.

إسناده ضعيف جداً من أجل حنش، وهو الحسين بن قيس الرحبي أبو علي الواسطي (متروك)[9] وحنش: لقبه. وبقية الرجال ثقات.

ورواه الحارث بن أبي أسامة[10] من طريق طلحة بن عمرو عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً. الجزء الأول من الحديث بنحوه دون قوله «فأعتى. . .» وفيه زيادة أخرى.

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٣٠).
(٢) أي غار ثور الذي اختبأ فيه هو وصاحبه الصديق من كفار قريش عند الهجرة.
(٣) تقدم أن معناها: الثأر.
(٤) سورة محمد: الآية (١٣).
(٥) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٠).
(٦) كما في المطالب العالية المسندة (ق ٢٧٩) النسخة المحمودية. فالظاهر أنه في الكبير.
(٧) جامع البيان: (٢٦/ ٤٨).
(٨) في تفسيره كما في تفسير ابن كثير: (٤/ ١٧٥).
(٩) التقريب: (رقم ١٣٤٢) وضبط حنش: بفتح المهملة والنون ثم معجمة.
(١٠) المطالب العالية المسندة (ق ٢٧٩). النسخة المحمودية.

وإسناده كسابقه ضعيف جداً، فيه طلحة بن عمرو الحضرمي متروك[١].

٨٥ ـ عن معمر يعني ابن راشد قال: قلت للزهري: أبلغك أن النبي ﷺ قال: **«إن إبراهيم حرّم مكة وإني أحرم المدينة...»**، قال: قد سمعت من ذلك، ولكن بلغني أن رسول الله ﷺ قال: **«إن الناس لم يحرموا مكة، ولكن الله حرَّمها، فهي حرام إلى يوم القيامة، وإن أعتى الناس على الله يوم القيامة رجل قتل في الحرم، ورجل قتل غير قاتله، ورجل أخذ بذحول[٢] أهل الجاهلية»**.

رواه عبد الرزاق[٣] عن معمر قال. فذكره.

ورواه أبو الوليد الأزرقي[٤] من طريق آخر عن معمر عن الزهري في قوله عزّ وجل ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾[٥] قال: قال النبي ﷺ: **«إن الناس لم يحرموا مكة. .»** الحديث بنحوه. إلا أن في إسناده شيخ أبي الوليد الأزرقي: مهدي بن أبي المهدي، لم أقف له على ترجمة، وهو شيخ ليعقوب الفسوي[٦] ونسبه الحاكم إلى مكة، فقال مهدي بن أبي مهدي المكي[٧]، وكناه البيهقي بأبي جعفر[٨].

وتابع معمراً: عمرو بن مرة يعني ابن عبد الله الجَمَلي.

أخرجه ابن أبي شيبة[٩] وعمر بن شبة (في كتاب مكة)[١٠] كلاهما من طريق مسعر عن عمرو بن مرة عن الزهري قال: قال رجل من بني الدئل بن بكر: لوددت أني رأيت رسول الله ﷺ وسمعت منه (فقال لرجل)[١١]: انطلق معي فقال: إني أخاف أن تقتلني خزاعة، فلم يزل به حتى انطلق، فلقيه رجل من خزاعة، فعرفه، فضرب بطنه بالسيف، قال: قد أخبرتك أنهم سيقتلوني، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقام فحمد الله، وأثنى عليه ثم قال: **«إن الله هو الذي**

---

(١) تقدم. (٢) تقدم أن معناها: الثأر.
(٣) المصنف: (٥/١٣٩)، وسياق إسناده قال: قلت لمعمر قال: قلت للزهري. قال محقق الكتاب: ولعل الصواب: سمعت معمراً.
(٤) أخبار مكة: (٢/١٢٥). (٥) سورة البقرة: الآية (١٢٦).
(٦) انظر المعرفة والتاريخ: (٣/ ١٣٠، ١٦٣). (٧) المستدرك: (٤/ ١٦٠).
(٨) شعب الإيمان: (١/٢٤٣). وروى عنه في هذه الرواية والتي قبلها يعقوب الفسوي.
(٩) المصنف: (٧/٤٠٦) (رقم ٣٦٩٢٢). (١٠) كما في فتح الباري: (١٢/ ٢١١).
(١١) لعل الصواب: فقال له رجل. كما يفهم من السياق.

حرم مكة. . .» ثم ذكره بنحو رواية معمر. وهذا لفظ ابن أبي شيبة، ولم يسق ابن حجر لفظ عمر بن شبة، بل ذكر طرفاً منه، وأحال به على رواية عطاء بن يزيد التي ساقها قبل ذلك.

والإسنادان إلى الزهري صحيحان، إلا أن الحديث مرسل، ويشهد لأوله الأحاديث الثابتة في المبحث الأول من هذا الفصل، ويشهد لبقيته: رواية لحديث ابن عمر، وحديث عبد الله بن عمرو في هذا المبحث يرتقي الحديث بها إلى الحسن لغيره.

٨٦ ـ عن عطاء بن يزيد الليثي قال: إن رجلين من خزاعة قتلا رجلاً من هذيل بالمزدلفة، فأتوا إلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يستشفعون بهما على النبي ﷺ فقال النبي ﷺ: **«إن الله تبارك وتعالى حرَّم مكة، ولم يحرمها الناس، لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي، ولم تحل لي إلاَّ ساعة من نهار، ثم هي حرام بحرام الله عز وجل إلى يوم القيامة، فلا يستنَّ[١] بي أحد فيقول: إن رسول الله ﷺ قد قتل بها، وإني لا أعلم أحداً أعتى على الله عز وجل من ثلاثة، رجل قتل بها[٢]، أو رجل قتل بذحول[٣] الجاهلية، أو رجل قتل غير قاتله، وأيمُ الله[٤] ليُدَينَّ[٥] هذا القتيل».**

رواه عمر بن شبة (في كتاب مكة)[٦] وأبو الوليد الأزرقي[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي (واللفظ له)[٨] كلهم من طريق عمرو بن دينار عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي قال. فذكره.

وإسناده إلى عطاء صحيح، والحديث مرسل.

واختلف فيه على الزهري، فرواه عنه عمرو بن دينار عن عطاء بن يزيد

---

(١) أي لا يُقْتَدى بي. انظر مجمع بحار الأنوار: (٣/ ١٣١).
(٢) الضمير: يعود إلى مكة.
(٣) تقدم أكثر من مرة، أن معناها: الثأر.
(٤) هي من ألفاظ القسم مثل: لعمرو الله، وعهد الله، وتفتح همزتها، وتكسر، وهي همزة وصل وقد تقطع. انظر النهاية: (١/ ٨٦).
(٥) لَيُعطي وليُّه الدِّية. انظر المصباح المنير: (ص ٦٥٤).
(٦) كما في فتح الباري: (١٢/ ٢١١).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ١٢٤).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٢٥٣).

مرسلاً كما في هذه الرواية، وخالفه عبد الرحمٰن بن إسحاق، فرواه متصلاً عن أبي شريح الخزاعي أن رسول الله ﷺ قال: «**إن من أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله، أو طلب بدم الجاهلية من أهل الإسلام، أو بصَّر[1] عينيه في النوم ما لم تُبصر**».

أخرجه أحمد[2] والبخاري (في التاريخ الكبير معلقاً)[3] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[4] والطبراني[5] وابن عدي[6] والدارقطني[7] والحاكم[8].

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، إلا أنّ يونس بن يزيد رواه عن الزهري بإسناد آخر) وقال الذهبي: (صحيح، لكن اختلف على الزهري فيه) ولم يسق البخاري لفظه، لكن ساقه من طريق يونس عن ابن شهاب بالإسناد الذي سيأتي ذكره، وبلفظ حديث عطاء بن يزيد حيث قال: «**إن أعتى الناس على الله ثلاثة، رجل قتل فيها يعني بمكة**...» الحديث.

وكذلك الفاكهي لم يسق لفظه، بل ذكر حديث عطاء المرسل، ثم أتبعه برواية عبد الرحمٰن بن إسحاق، وقال: (بنحو من بعض هذا الحديث، وزاد فيه: «**أو طَالَبَ بدم الجاهلية أهلَ الإسلام، أو نظَّر عينيه في المنام ما لم تبصراه**»)، وقوله: (وزاد فيه) مخالف لروايات الآخرين؛ فإنها ليست زيادة عندهم، بل هي أصل الحديث كما سبق. ولعله أراد أن يبين المغايرة بين اللفظين فعبر عنه بقوله: (وزاد فيه) وهو يريد (وقال فيه) والله أعلم.

وذكر ابن عدي خصلتين فقط، ولم يذكر قوله: «**أو بصر عينيه**...».

ورواية عمرو بن دينار أرجح، وهي كونه عن الزهري عن عطاء بن يزيد مرفوعاً مرسلاً؛ لأن عبد الرحمٰن بن إسحاق وهو ابن عبد الله المدني مع صدقه

---

(١) ادّعى رؤية أشياء في منامه لم يرها. هذا ما يظهر لي والله أعلم. وانظر بعض الأحاديث المحرمة لذلك في صحيح البخاري: (١٢/ ٤٢٧). التعبير، باب من كذب في حُلمه.

(٢) المسند: (٤/ ٣٢).

(٣) (٧/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٥) المعجم الكبير: (٢٢/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٦) الكامل: (٤/ ٣٠٢).

(٧) السنن: (٣/ ٩٦).

(٨) المستدرك: (٤/ ٣٤٩).

تكلم بعضهم فيه من ناحية حفظه ومخالفته، إضافة إلى رميه بالقدر[١]. وقال ابن عدي: (وهذا من حديث الزهري لا أعلم يرويه غيرُ عبد الرحمٰن بن إسحاق عنه).

ورواه يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري عن مسلم بن يزيد عن أبي شريح مرفوعاً مطولاً ومختصراً، وسبق تخريجه[٢]، وأن إسناده ضعيف، لحال مسلم بن يزيد، وقد رجح البخاري رواية يونس على رواية عبد الرحمٰن بن إسحاق[٣].

والخلاصة أن للزهري فيه إسنادين:

أ ـ الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي مرفوعاً مرسلاً.

ب ـ الزهري عن مسلم بن يزيد، أنه سمع أبا شريح. مرفوعاً.

ورواية ثالثة أخطأ فيها عبد الرحمٰن بن إسحاق.

وهي: الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي شريح مرفوعاً متصلاً.

ويشهد لمرسل عطاء بن يزيد رواية لحديث ابن عمر، وحديث عبد الله بن عمرو، ومرسل الزهري، في هذا المبحث، يرتقي الحديث بها إلى درجة الحسن لغيره، وأما أول الحديث، وهو المتعلق بتحريم مكة فقد سبق في الفصل الثاني أحاديث كثيرة تشهد له.

* ـ عن أبي شريح الخزاعي ﷺ قال: أذن لنا رسول الله ﷺ يوم الفتح في قتال بني بكر حتى أصبنا منهم ثأرنا، فذكر الحديث، إلى أن ذكر قول الرسول ﷺ: «**وإن أعتى الناس على الله عز وجل ثلاثة، رجل قتل فيها، ورجل قتل غير قاتله، ورجل طلب بذحل الجاهلية، وإني والله لأدِينَّ هذا الرجل الذي قتلتم**» فوداه رسول الله ﷺ.

إسناد هذه الرواية ضعيف، وقد سبق الكلام عليها ضمن تخريج حديث أبي شريح في تحريم مكة[٤].

* ـ عن الحارث بن غزية ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الفتح «**لا هجرة بعد الفتح...**» إلى أن قال: «**لا أعلم أحداً أعدى على الله ممن استحل حرم الله، أو قاتل غير قاتله...**» الحديث. وهو ضعيف جداً كما تقدم بيان ذلك[٥].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٦/٥١٩ ـ ٥٢٥). وتهذيب التهذيب: (٦/١٣٧ ـ ١٣٩).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٢٧).
(٣) التاريخ الكبير: (٧/٢٧٧ ـ ٢٧٨).
(٤) حديث: (رقم ٢٧).
(٥) حديث: (رقم ٣٧).

المبحث الرابع
ما جاء في فضل الرباط[١] بها

٨٧ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إذا جاوزتم الخمسين من مُهاجَري[٢] إلى المدينة فإنه سيكون جوار ورباط»**، قالوا: يا رسول الله ويكون بمكة رباط؟ قال: **«والذي نفسي بيده ليجيئون عدْواً[٣] للكعبة، وما تدرون من أيِّ أرجائها يجيئون، فما رباط تحت ظل السماء مشرقٌ ولا مغربٌ أفضل من رباط مكة»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] من طريق محمد بن عبد الله.

والعقيلي[٥] من طريق عبد الحميد بن زيد العمي كلاهما عن زيد العَمِّي عن أنس بن مالك قال. فذكره. واللفظ للعقيلي، ولفظ الفاكهي: **«إذا مضى من هجرتي إلى المدينة خمسون ومائة سنة...»** الحديث.

ثم ذكره بنحوه، وفيه بعض السقط والتحريف.

وإسناده ضعيف؛ لحال زيد بن الحواري العمي البصري قال ابن حجر: (ضعيف)[٦] وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن روايته عن أنس مرسلة[٧].

وفيه عبد الحميد بن زيد العَمِّي قال العقيلي: (حديثه غير محفوظ، وليس

(١) هو الإقامة على جهاد العدو بالحرب وارتباط الخيل وإعدادها. النهاية: (٢/ ١٨٥).
(٢) من هجرتي، مصدر هاجر مهاجرة: وهي الخروج من أرض إلى أرض، وترك الأولى للثانية. انظر المصدر السابق: (٥/ ٢٤٤).
(٣) يقال: عدا يعدو عَدْواً وعُدُواً: ظلم وتجاوز الحد. انظر المصباح المنير: (ص ٣٩٧).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٥) الضعفاء: (٣/ ٤٨).
(٦) التقريب: (رقم ٢١٣١).
(٧) الجرح والتعديل: (٣/ ٥٦٠). وليس في كتاب المراسيل كما توهمه البعض.

بمشهور في النقل)[١] ونقل الذهبي عنه أنه قال: (مجهول، وحديثه منكر)[٢] فلعله ذكره بالمعنى، وقد أشار إلى هذا الاختلاف ابن حجر، ونقل عن العقيلي أنه قال بعد سوق الحديث: (لا يعرف إلا من هذا الطريق)[٣] ولا توجد هذه العبارة في المطبوع من كتاب الضعفاء.

ولم أتبين من هو محمد بن عبد الله في إسناد الفاكهي، وعقب الذهبي على الحديث بقوله: (ذا كذب) واستقى حكمه هذا من حيث مخالفته للواقع، فلا تزال الكعبة معظمة مكرمة، ولم يعتد عليها إلا في أيام القرامطة في زمن متأخر، وكان هجوماً خاطفاً[٤]، وأما القتال في مكة بين الأمراء والولاة فخارج عن مضمون هذا الحديث، إذ ليس قتالهم من أجل الكعبة وامتهانها، بل كان في مجمله قتالاً على الزعامة والولاية أو قطعاً للطريق ونحوه، وكل ذلك حرام والله أعلم.

٨٨ ـ **عن معاذ بن جبل ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من أعدَّ قوساً في الحرم ليقاتل به عَدُوَّ الكعبة، كُتِب له كل يوم ألف ألفُ حسنة، حتى يحضر العَدوُّ».**

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥] وأبو نعيم[٦] من طريق عبد الرحيم بن زيد العَمِّي عن أبيه عن وهب بن مُنَبِّه عن معاذ بن جبل قال: فذكره، وتحرف عبد الرحيم في كتاب الفاكهي إلى (عبد الرحمٰن) ولفظ رواية أبي نعيم: «**من أحَدَّ قوساً**...» ثم ذكره بمثله، وعزاه في كنز العمال[٧] إلى الحسن بن سفيان وأبي نعيم، ومسند الحسن بن سفيان مفقود، إلا أن رواية أبي نعيم هي من طريقه، فحفظت بذلك روايته هذه.

والحديث إسناده ضعيف جداً؛ لحال عبد الرحيم بن زيد العمي (متروك، كذبه ابن معين)[٨] ووالده ضعيف[٩]، إضافة إلى انقطاعه؛ فإن وهب بن منبه لم

---

(١) الضعفاء: (٣/٤٨).
(٢) ميزان الاعتدال: (٢/٥٤٠).
(٣) لسان الميزان: (٣/٣٩٦).
(٤) انظر حادثة الاعتداء على الكعبة ومكة في شفاء الغرام: (٢/٣٤٦ ـ ٣٤٨). وإتحاف الورى بأخبار أم القرى: (٢/ ٣٧٤ ـ ٣٨٠). وغيرها من المراجع.
(٥) أخبار مكة: (٢/٢٨٦).
(٦) حلية الأولياء: (٤/٨٠).
(٧) (١٢/٢١١). (رقم ٣٤٧٠٨).
(٨) التقريب: (رقم ٤٠٥٥).
(٩) تقدم.

يدرك معاذاً؛ لأنه ولد عام (٣٤) في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه[١].

ومعاذ بن جبل رضي الله عنه توفي بالشام عام (١٨)[٢].

وفي إسناد الفاكهي: شيخه محمد بن أبي مقاتل البلخي، لم أتبين على الحقيقة من هو، فإن في الرواة من سمي بهذا الاسم: (محمد بن أبي مقاتل) دون نسبة، ويروي عن مالك بن أنس، ويروي عنه أحمد بن محمد بن سليمان الفأفاء، ويقال: إن اسمه أحمد بن أبي مقاتل، قال فيه الدارقطني: (مجهول)[٣] ورواية الفاكهي عنه محتملة؛ لأنه يروي عن سعيد بن منصور الخراساني (ت سنة ٢٢٧) وهو أحد الرواة عن مالك[٤].

٨٩ ـ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة رِباط، وجُدَّة جهاد».

رواه الفاكهي[٥] قال: حدثنا عبد الله بن منصور عن سليم بن مسلم المكي عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب. فذكره.

إسناده ضعيف جداً، لحال سليم[٦] بن مسلم المكي الخشَّاب الكاتب.

قال فيه ابن معين: (جهمي خبيث) وقال: (ليس بثقة)[٧] وقال مرة: (متروك) وقال أحمد: (لا يساوي حديثه شيئاً) وقال أبو زرعة: (ليس بقوي) وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث) وقال النسائي: (متروك الحديث) وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه غير محفوظ)[٨]، وفي الرواة أيضاً:

---

(١) كما في تهذيب التهذيب: (١١/ ١٦٨). (٢) التقريب: (رقم ٢٧٢٥).

(٣) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٥٧). ولسان الميزان: (٥/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩). وهو في الميزان في تراجم الأحمدين، وفي اللسان أحال به على تراجم المحمدين.

(٤) انظر تهذيب الكمال: (١١/ ٧٨).

(٥) أخبار مكة: (٢/ ٣١٢ ـ ٣١٣ و٣/ ٥٢).

(٦) اختلف في سين سليم، فقيل بفتحها، وقيل بالتصغير، قاله ابن حجر في لسان الميزان.

(٧) هكذا في الجرح والتعديل. وفي لسان الميزان (ليس بقوي) وما في الجرح والتعديل تؤيده أقواله الأخرى.

(٨) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ٣١٤ ـ ٣١٥). والكامل: (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠). والمجروحين: (١/ ٣٥٤). وميزان الاعتدال: (٢/ ٢٣٢)، ولسان الميزان: (٣/ ١١٢، ١١٣).

سليمان بن مسلم، فرق بينهما ابن عدي وابن حبان والذهبي، وقال ابن عدي في ترجمته: (وسليمان شبه المجهول، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً، ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه) وذكر له حديثين، وقال: (هما منكران جداً) وقال ابن حبان: (شيخ يروي عن سليمان التيمي ما ليس من حديثه، لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار للخواص) وقال الذهبي في الحديثين اللذين ذكرهما ابن عدي: (هما موضوعان في نقدي) وبناء على ذلك قال ابن حجر: (ولا يبعد أنهما اثنان، فابن عدي يقول في سليمان: لا أعرف للمتقدمين فيه كلاماً، وينقل جرح هذا عن ابن معين والنسائي وغيرهما، فالظاهر هو أنهما اثنان)[١] وسواء أكانا اثنين أو واحداً فإنهما ضعيفان، وإن كان سليم أشد كما يظهر من خلال عبارات الأئمة المتقدمة. وفي الإسناد أيضاً المثنى بن الصَّبَّاح اليماني نزيل مكة (ضعيف، اختلط بأخرة، وكان عابداً)[٢].

وأما شيخ الفاكهي عبد الله بن منصور فهو أبو العباس المؤذن، المعروف بأخي الجعد، ترجمه الخطيب البغدادي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٣].

❁ ❁ ❁

(١) انظر الكامل: (٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧). والمجروحين: (١/ ٣٣٢)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٢٢٣)، ولسان الميزان: (٣/ ١٠٦).
(٢) التقريب: (رقم ٦٤٧١) وضبط الصَّبَّاح: بالمهملة والموحدة الثقيلة.
(٣) انظر تاريخ بغداد: (١٠/ ١٧١).

المبحث الخامس
النهي عن حمل السلاح بها لغير حاجة

٩٠ - عن سعيد بن جبير قال: كنت مع ابن عمر حين أصابه سِنان الرُّمح في أخْمَص قدمه[١]، فلزقت قدمه بالرّكاب[٢]، فنزلت، فنزعتُها، وذلك بمنى فبلغ الحجاج، فجعل يعوده، فقال الحجاج: لو نعلم من أصابك، فقال ابن عمر: (أنت أصبتني)، قال: وكيف؟ قال: (حملت السلاح في يوم لم يكن يُحمل فيه، وأدخلت السلاح الحرم، ولم يكن السلاح يدخل الحرم).

رواه البخاري[٣] والبيهقي[٤] من طريق محمد بن سُوقَة عن سعيد بن جبير قال. فذكره. ورواه الفاكهي[٥] من طريق آخر عن محمد بن سُوقة دون ذكر لسعيد بن جبير. فذكره بنحوه، وفيه قول الحجاج: من صاحبك؟ قال: (ما تصنع به؟) قال: أقيدك منه.

ومحمد بن سوقة لم يدرك ابن عمر.

ورواه البخاري[٦] وابن سعد[٧] والبيهقي[٨] من طريق إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص عن أبيه قال: دخل الحجاج على ابن عمر وأنا عنده، فقال: كيف هو؟ فقال: صالح، فقال: من أصابك؟ قال: (أصابني من أمر بحمل السلاح في يوم لا يحل فيه حمله - يعني الحجاج -) وهذا اللفظ للبخاري.

---

(١) الأخمص: باطن القدم وما رق من أسفلها، وتجافى عن الأرض. لسان العرب: (٧/ ٣٠) مادة (خمص).
(٢) أي ركاب السَّرْج وهو كالغرز للرَّحل. انظر المصدر نفسه: (١/ ٤٣٠). مادة (ركب).
(٣) الصحيح: (٢/ ٤٥٥). العيدين، باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم.
(٤) السنن الكبرى: (٥/ ١٥٤ - ١٥٥). (٥) أخبار مكة: (٢/ ٣٥٠).
(٦) الصحيح: (٢/ ٤٥٥). (الموضع المتقدم).
(٧) الطبقات الكبرى: (٤/ ١٨٦). (٨) السنن الكبرى: (٥/ ١٥٤).

وللحديث طرق أخرى فيها بعض المقال.

أخرجها ابن سعد[١] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٢] والطبراني[٣] ومن طريقه أبو نعيم[٤]. وقد ساقوا القصة بنحو مما عند البخاري، ولفظ الفاكهي: فقال: ـ أي ابن عمر ـ (أنت استحللت الحرم، وأدخلت فيه السلاح). وللحديث طرق أخرى عند ابن سعد ليس فيها محل الشاهد، وهذا الحديث حكمه الرفع لقوله: (ولم يكن السلاح يدخل الحرم). وقوله في الرواية الثانية: (في يوم لا يحل فيه حمله)؛ هو كقول الصحابي أمرنا بكذا ونهينا عن كذا ونحوه، وحكم ذلك الرفع على قول الجمهور؛ لأن مطلق ذلك ينصرف إلى من له الأمر والنهي، ومن يجب اتباع سنته، وهو رسول الله ﷺ[٥] وكذا قوله في هذا الحديث: (لا يحل فيه حمله). فإن المحلل والمحرم هو الشارع الحكيم. والله أعلم.

٩١ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يحل لأحدكم أن يحمل بمكة السلاح».

رواه مسلم[٦] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٧] وأبو عوانة[٨] وابن حبان[٩] والبيهقي[١٠] وابن عبد البر[١١] والبغوي[١٢] كلهم من طريق سلمة بن شَبِيب قال: حدثنا الحسن بن محمد بن أَعْين حدثنا معقِل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال. فذكره. ولفظ ابن حبان: «**لا يحل لأحد أن يحمل السلاح بمكة**» ولفظ ابن عبد البر: «**لا يحل لأحد أن يحمل بمكة سلاحاً**».

---

(١) الطبقات الكبرى: (٤/ ١٨٥).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).
(٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).
(٤) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٢١/ أ).
(٥) انظر تدريب الراوي: (١/ ٢٠٨ ـ ٢١٠).
(٦) الصحيح: (٢/ ٩٨٩). الحج، باب النهي عن حمل السلاح بمكة.
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٣٤٩).
(٨) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨). وسقط اسم جابر من مخطوطة الكتاب. نبه إلى ذلك المحقق.
(٩) الإحسان: (٩/ ٢٧). (رقم ٣٧١٤).
(١٠) السنن الكبرى: (٥/ ١٥٥).
(١١) التمهيد: (٦/ ١٧٤).
(١٢) شرح السنة: (٧/ ٣٠٢).

وهذا الحديث والذي قبله يدلان بظاهرهما على أنه لا يجوز حمل السلاح بمكة مطلقاً، وكرهه الحسن البصري تمسكاً بظاهر هذا الحديث، وقال عكرمة: إذا احتاج إليه حمله، وعليه الفدية.

وذهب الجمهور إلى أن هذا النهي إذا لم تكن ضرورة ولا حاجة، فإن كان ثم حاجة أو ضرورة جاز، وحجتهم دخول النبي ﷺ عام عمرة القضاء، وبما شرطه من السلاح في القِراب، وكذا دخوله عام الفتح متأهباً للقتال هو وأصحابه.

وهذا القول أرجح؛ لانتظامه لكل الأدلة، ولأن المنع مطلقاً سيؤدي إلى مفسدة راجحة من تطاول المجرمين والمفسدين ونحو ذلك.

قال الشوكاني: (والحق ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن فيه الجمع بين الأحاديث وهكذا يخصص بحديثي الباب: عموم قول ابن عمر المتقدم في كتاب العيد: وأدخلت السلاح الحرم، ولم يدخل السلاح الحرم، فيكون مراده لم يكن السلاح يدخل الحرم لغير حاجة، إلا للحاجة؛ فإنه قد دخل به ﷺ غير مرة، كما في دخوله يوم الفتح هو وأصحابه، ودخوله ﷺ للعمرة كما في حديثي الباب اللذين أحدهما من رواية ابن عمر).

قلت: الحديثان اللذان ورد ذكرهما في كلام الشوكاني، يتعلقان بدخول الرسول ﷺ وأصحابه مكة في عمرة القضاء بالسلاح داخل القِراب.

وتأول القاضي عياض قول عكرمة بقوله: (ولعله أراد إذا كان محرماً ولبس المغفر والدرع ونحوهما، فلا يكون مخالفاً للجماعة)[1].



(١) انظر هذه الأقوال: في شرح صحيح مسلم للنووي: (٩/ ١٣٠ ـ ١٣١). ونيل الأوطار: (٦/ ٨٨).

الفصل السادس
تحريم صيدها وشجرها ولقطتها

الفصل السادس

تحريم صيدها وشجرها ولقطتها

* ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لما فتح الله عز وجل على رسول الله ﷺ مكة قام في الناس، فحمد الله، وأثنى عليه، ثم قال: «**إن الله حبس عن مكة الفيل، وسلط عليها رسوله والمؤمنين، وإنها لن تحل لأحد كان قبلي، وإنها أحلت لي ساعة من نهار، وإنها لن تحل لأحد بعدي، فلا يُنَفَّرُ صيدُها، ولا يُخْتَلى شوكُها، ولا تَحِلُّ ساقطتُها إلا لِمُنشد، ومن قُتِل له قتيل فهو بخير النَّظَرين، إما أن يُفْدى، وإما أن يقتل**»، فقال العباس: إلا الإذخر يا رسول الله فإنا نجعله في قبورنا وبيوتنا، فقال رسول الله ﷺ: «**إلا الإذخر**» فقام أبو شاه رجل من أهل اليمن فقال: اكتبوا لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**».

رواه البخاري ومسلم وغيرهما(١).

وفي رواية: «**لا يختلى شوكها ولا يعضد شجرها**» وتقدم تخريجه(٢).

* ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استُنفِرتُم فانفروا**»، وقال يوم الفتح فتح مكة: «**إن هذا البلد حرَّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحُرمة الله إلى يوم القيامة، وإنه لم يحلَّ القتالُ فيه لأحد قبلي، ولم يحلّ لي إلا ساعةً من نهار، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة، لا تُعْضَد شوكه، ولا يُنَفرُ صيده، ولا يلتقط لقطتها إلا من عرَّفها، ولا يختلى خلاها**» فقال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر؛ فإنه لقينهم وبيوتهم، فقال: «**إلا الإذخر**».

---

(١) انظر الحديث (رقم ٢٥) والألفاظ التي تحتاج إلى شرح سبق شرحها في مواضع تخريج هذه الأحاديث.

(٢) انظر الحديث: (رقم ٢٥).

رواه البخاري ومسلم وغيرهما وتقدم تخريجه[١].

* ـ عن أبي شريح الخزاعي العدوي ﷺ أنه قال لعمرو بن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة: ائذن لي أيها الأمير: أحدثك قولاً، قام به رسول الله ﷺ الغدَ من يوم الفتح، سمعته أذناي، ووعاه قلبي، وأبصرته عيناي حين تكلم به أنه حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: **«إن مكة حرَّمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يَسفِكَ بها دماً، ولا يَعضِدَ بها شجرة، فإن أحدٌ ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا له: إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لكم، وإنما أذن لي فيها ساعةً من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس، وليبلغ الشاهدُ الغائب»** فقيل لأبي شريح: ما قال لك عمرو؟ قال: قال: أنا أعلم بذلك منك يا أبا شريح، إن الحرم لا يُعيذ عاصياً، ولا فاراً بدم، ولا فاراً بخرْبة.

رواه البخاري ومسلم وغيرهما وقد سبق تخريجه[٢].

* ـ عن صفية بنت شيبة ﷺ قالت: سمعت النبي ﷺ يخطب عام الفتح فقال: **«يا أيها الناس إن الله حرم مكة يوم خلق السماوات والأرض، فهي حرام إلى يوم القيامة، لا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا يأخذ لقطتها إلا مُنشد»**.

إسناده حسن وقد سبق تخريجه[٣].

* ـ عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: إن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة وهو مسند ظهره إلى الكعبة: **«إن هذا البلد لا يُعَضد شوكُه، ولا ينفر صيده، ولا يختلى خلاه، ولم تحل لأحد قبلي، ولا تحلُ لأحد بعدي، وإني سألت ربي فأُحلت لي ساعة من نهار»** فناداه العباس فقال: إلا الإذخر يا رسول الله؛ فإن الناس يجعلونه على ظهور بيوتهم، فقال: **«إلا الإذخر»**.

إسناده حسن وتقدم تخريجه[٤].

* ـ عن عطاء بن أبي رباح والحسن بن أبي الحسن وطاوس أن النبي ﷺ

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٢٦).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٢٧).
(٣) انظر الحديث: (رقم ٢٨).
(٤) انظر الحديث: (رقم ٢٩).

دخل يوم الفتح البيت، فصلى فيه ركعتين، ثم خرج. فذكر خطبة طويلة، وفيها قوله ﷺ: «**ألا إن الله قد حرم مكة يوم خلق السموات والأرض، فهي حرام بحرام الله سبحانه، لم تحِلّ لأحد كان قبلي، ولا تحِل لأحد بعدي، ولم تحلّ لي إلاّ ساعةً من نهار**»، ـ قال: يقصرها رسول الله ﷺ بيده ـ «**لا ينفر صيدها، ولا تُعَضد عِضَاها، ولا تحل لقطتُها إلا لمنشد، ولا يختلى خلاها**» فقال العباس رضي الله عنه وكان شيخاً مجرباً: يا رسول الله إلا الإذخر؛ فإنه لا بد منه للقين، ولظهور البيت، فسكت النبي ﷺ ثم قال: «**إلا الإذخر، فإنه حلال...**» الحديث.

إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره، وسبق تخريجه(١).

* ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كانت خزاعة حلفاء لرسول الله ﷺ فذكر قصة الفتح وفيه قول الرسول ﷺ: «**إن هذا الحرم حرام عن أمر الله، لم يحل لمن كان قبلي، ولا يحل لمن بعدي، وإنه لم يحل لي إلاّ ساعة واحدة، وإنه لا يحل لمسلم أن يَشهر فيه سلاحاً، وإنه لا يختلى خلاه، ولا يُعضَد شجره، ولا ينفر صيده**»، فقال رجل: يا رسول الله إلا الإذخر، فقال رسول الله ﷺ: «**إلا الإذخر، وإن أعتى الناس على الله ثلاثة...**».

إسناده ضعيف، والحديث حسن لغيره، وله طريق آخر ضعيف جداً، وقد سبق تخريجه(٢).

* ـ عن الحارث بن غزية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم الفتح: «**لا هِجرة بعد الفتح، إنما هو الإيمان والنية والجهاد...**»، إلى أن قال: «**والذي نفسي بيده لقد علمت أن مكة حرمُ الله وأمنُه، وأحبُّ البلدان إلى الله، ولو لم أخرج منها لم أخرج، لا يُعضد شجرها، ولا يُحتش حشيشها، ولا يختلى خلاها**» فقال العباس: إلا الإذخر فقال رسول الله ﷺ: «**إلا الإذخر، لا ينفر صيدها، ولا تحل لقطتها إلا لمنشد**».

إسناده ضعيف جداً، وصح منه قوله: «**لا هجرة بعد الفتح، إنما هو الحشر والنية والجهاد**» وسبق تخريج الحديث(٣).

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٣٢، ٣٣، ٣٤). (٢) انظر الحديث: (رقم ٣٠).
(٣) انظر الحديث: (رقم ٣٧).

٩٢ ـ عن عطاء يعني ابن أبي رباح أن عمر بن الخطاب ﷺ أبصر رجلاً يَعضِد[١] على بعيرٍ له في الحرم فقال له: (يا عبد الله إن هذا حرم الله، لا ينبغي لك أن تصنع فيه هذا، فقال الرجل: إني لم أعلم يا أمير المؤمنين، فسكت عمر عنه).

رواه عبد الرزاق[٢] عن ابن جريج ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] من طريق آخر عنه، والأزرقي[٤] من طريق ابن أبي نجيح كلاهما عن عطاء. فذكره. وقال ابن جريج في رواية عبد الرزاق: أخبرني عطاء، وهذا اللفظ للفاكهي والأزرقي.

ولابن أبي نجيح طريق آخر، حيث رواه عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن عمر بن الخطاب رأى رجلاً يقلع سَمُرة[٥] فقال: (لا يُعْضد عِضاهُها)[٦] أخرجه عبد الرزاق[٧]. واختلف فيه على عطاء، فرواه ابن أبي نجيح وابن جريج عنه عن عمر كما تقدم. وخالفهما عبد الملك بن أبي سليمان ومطر بن طهمان الوراق والحجاج بن أرطاة، فرووه عنه عن عبيد بن عمير قال: إن عمر بن الخطاب ﷺ رأى رجلاً يحتش في الحرم فزبره[٨]، وقال: (أما علمت أن رسول الله ﷺ نهى عن هذا؟) قال: وشكى إليه الحاجة، فَرَقّ له، وأمر له بشيء. وهذا لفظ عبد الملك ولفظ مطر: (أما علمت أن مكة لا يعضد شجرها، ولا يختلى خلاها)[٩].

قال: بلى، ولكن حملني على ذلك بعيرٌ لي نِضو[١٠]، قال: فحمله على بعير، وقال له: (لا تَعُدْ) ولم يجعل عليه شيئاً.

(١) يقطع من شجر الحرم. انظر النهاية: (٣/ ٢٥١).
(٢) المصنف: (٥/ ١٤٥).
(٣) أخبار مكة: (٣/ ٣٧٠).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ١٤٣).
(٥) جمعها: سَمُر كرجل، شجر معروف من شجر العضاة. انظر تاج العروس: (٣/ ٣٧١). مادة (سمر).
(٦) كل شجر عظيم له شوك. الواحدة: عِضة بالتاء، انظر النهاية: (٣/ ٢٥٥).
(٧) المصنف: (٥/ ١٤٣).
(٨) نهاه وانتهره. لسان العرب: (٤/ ٣١٥). مادة (زبر).
(٩) لا يقطع ولا يحصد نباتها، انظر النهاية: (٢/ ٧٥).
(١٠) بكسر النون: مهزول: انظر لسان العرب: (١٥/ ٣٣٠). (مادة: نضا).

أخرج رواية عبد الملك: محمد بن إسحاق الفاكهي[١] وأخرجها الطبري[٢] مقرونة برواية حجاج.

وأخرج رواية مطر البيهقي[٣].

ورواية ابن جريج وابن أبي نجيح أرجح؛ لأن عبد الملك بن أبي سليمان مع ثقته غمزه بعضهم من جهة حفظه[٤]، ومطر الوراق (صدوق، كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف)[٥] وحجاج بن أرطاة (أحد الفقهاء صدوق كثير الخطأ والتدليس)[٦] وفي سياق مطر الوراق للمتن مخالفة؛ لأنه ذكر فيه أن الرجل أجاب عمر ﷺ بقوله: بلى. بينما أجابه في الروايات الأخرى بأنه لا يعلم. وهذه مخالفة صريحة.

ومع كون رواية ابن جريج وابن أبي نجيح أرجح فإنها منقطعة؛ لأن عطاء بن أبي رباح ولد في خلافة عثمان ﷺ[٧].

والرواية الأخرى التي أخرجها عبد الرزاق، من طريق عبد الله بن عبيد الليثي المكي منقطعة أيضاً؛ لأن عبد الله متأخر الطبقة حتى إنه قيل: لم يسمع من عائشة ولا من أبيه عبيد بن عمير، وهما متأخرا الوفاة[٨].

وهاتان الروايتان المنقطعتان تعتضدان، فيرتفع الحديث بهما إلى درجة الحسن لغيره، وهو في حكم المرفوع، وإن لم ينسب ذلك إلى رسول الله ﷺ في الرواية الراجحة؛ لقوله فيها: لا ينبغي لك أن تصنع فيه هذا. يعني: لا يجوز، ولم ينسب هذا التحريم إلى نفسه، فينصرف إلى من له الأمر والنهي، وهو الشارع الحكيم، وسبق قبل قليل في حديث سابق مشابه الكلامُ عن مثل هذه الصيغ[٩].

---

(١) أخبار مكة: (٣/ ٣٧٠).
(٢) تهذيب الآثار: (١/ ٢٣٥).
(٣) السنن الكبرى: (٥/ ١٩٥ ـ ١٩٦).
(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٩). وميزان الاعتدال: (٢/ ٦٥٦). ومعرفة الرواة المتكلم فيهم: (رقم ٢١٩) وتهذيب التهذيب: (٦/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨).
(٥) التقريب: (رقم ٦٦٩٩). ومطر بفتحتين.
(٦) التقريب: (رقم ١١١٨).
(٧) انظر تهذيب التهذيب: (٧/ ٢٢٠).
(٨) المصدر نفسه: (٥/ ٣٠٨).
(٩) انظر الحديث رقم (٩٠).

الفصل السابع

ما جاء في كونها خير البلاد، وأحبها إلى الله ورسوله

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خير البلاد، وأحبها إلى الله مكة.

المبحث الثاني: حب الرسول ﷺ وأصحابه مكة.

المبحث الأول

خير البلاد وأحبها إلى الله مكة

٩٣ ـ عن عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهري رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله ﷺ واقفاً على الحزْورَة[١] فقال: **«والله إنك لخيرُ أرض الله، وأحبُّ أرض الله إلى الله، ولولا أني أُخْرِجتُ منك ما خَرجتُ»**.

رواه الترمذي[٢] وابن ماجه[٣] وأحمد[٤] والدارمي[٥] وعبد بن حميد[٦] ويعقوب الفسوي[٧] وابن أبي خيثمة[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩] وابن أبي

---

(١) هي سوق مكة القديم، كان بفناء دار أم هانئ بنت أبي طالب التي عند الخياطين فدخلت في المسجد الحرام. هذا هو الصحيح، وقيل غير ذلك، وعند الأزرقي: (عند الحناطين) انظر أخبار مكة للفاكهي: (٤/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧). وأخبار مكة للأزرقي: (٢/ ٢٩٤).

والحزورة بحاء مهملة مفتوحة وزاي معجمة على وزن (قَسْورَة) وهي في أسفل السوق المذكورة عند منارة المسجد الحرام التي تلي أجياد، هكذا قال تقي الدين الفاسي في شفاء الغرام: (١/ ١٢٢)، وفند غيره من الأقوال. قال عاتق البلادي: (ولكن ظهر لي أن الحزورة: هي ما يعرف اليوم بسوق القشاشية، وهي الرابية التي تقابل منتصف المسعى من الشرق وفيها بيت خديجة أم المؤمنين ومولد فاطمة رضي الله عنهما). أودية مكة: (ص ١٠٥).

(٢) الجامع: (٥/ ٧٢٢). المناقب، باب فضل مكة.

(٣) السنن: (٢/ ١٠٣٧). المناسك، باب فضل مكة.

(٤) المسند: (٤/ ٣٠٥). (٥) السنن: (٢/ ١٥٦).

(٦) المنتخب: (ص١٧٧ ـ ١٧٨ رقم ٤٩١).

(٧) المعرفة والتاريخ: (١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

(٨) التاريخ الكبير: (قسم أخبار المكيين) (ص١٦٧ رقم ١٢٦، ١٢٧). رسالة. و(ق ٥٠ / ب) من التاريخ الكبير (القسم المخطوط).

(٩) أخبار مكة: (٤/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

عاصم[١] والنسائي (في الكبرى)[٢] والمفضل الجندي[٣] وعبد الله بن محمد البغوي[٤] وابن حبان[٥] والطبراني[٦] والحاكم[٧] وأبو نعيم[٨] وابن حزم[٩] والبيهقي[١٠] وابن عبد البر[١١] من طرق كلهم عن الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف عن عبد الله بن عدي قال. فذكره. وقال في بعض الطرق: «**وأحب أرض الله إليَّ**» بدلاً من «**أحب أرض الله إلى الله**» وقال الترمذي: (حسن صحيح) وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي.

واختلف فيه على الزهري.

فرواه شعيب بن أبي حمزة وعقيل بن خالد وصالح بن كيسان وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي وابن أبي ذئب ويونس بن يزيد وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، رواه هؤلاء عنه عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي كما تقدم.

وخالفهم معمر، فرواه عن الزهري، واختلف على معمر فيه.

فرواه عبد الرزاق الصنعاني وإبراهيم بن خالد الصنعاني، روياه عنه عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

أخرج ذلك أحمد[١٢] والبزار[١٣] والبيهقي[١٤] من طريق عبد الرزاق والنسائي (في الكبرى)[١٥] والمفضل الجندي[١٦] من طريق إبراهيم بن خالد وعبد الرزاق كلاهما عن معمر به، ووقع في مصنف عبد الرزاق[١٧] ومعجم الصحابة للبغوي[١٨] عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً، دون ذكر

---

(١) الآحاد والمثاني: (١/ ٤٤٧، ٤٤٨).
(٢) (٢/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠).
(٣) فضائل مكة: (ق ١٠) والمتن مبتور.
(٤) معجم الصحابة: (ق ٣٥٤).
(٥) الإحسان: (٩/ ٢٢). (رقم ٣٧٠٨).
(٦) مسند الشاميين: (رقم ٣٠٣٤).
(٧) المستدرك: (٣/ ٧، ٤٣١). وسكت عليه في الموضع الثاني، وتابعه الذهبي.
(٨) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٢٥/ ب).
(٩) المحلى: (٧/ ٤٥٨).
(١٠) دلائل النبوة: (٢/ ٥١٧ ـ ٥١٨ و٥/ ١٠٦ ـ ١٠٧).
(١١) التمهيد: (٢/ ٢٨٨، ٢٨٩).
(١٢) المسند: (٤/ ٣٠٥).
(١٣) كشف الأستار: (٢/ ٤٠).
(١٤) دلائل النبوة: (٢/ ٥١٨).
(١٥) (٢/ ٤٨٠).
(١٦) فضائل مكة: (ق ١٠).
(١٧) (٥/ ٢٧).
(١٨) (ق ٢٥٤).

لأبي هريرة، وقال البزار: (لا نعلم رواه عن الزهري إلا معمر) وخالف عبد الرزاق وإبراهيم بن خالد: رباح بن زيد، فرواه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن بعضهم أن رسول الله ﷺ قال: فذكره.

أخرجه أحمد[١] وعبد الله بن محمد البغوي[٢].

ووافق معمراً في رواية رباح عنه: يعقوب بن عطاء، حيث رواه عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن عمن أخبره عن النبي ﷺ.

أخرجه المفضل الجندي[٣].

وممن روى الحديث عن الزهري: ابن أخيه محمد بن عبد الله، إلا أنه خالف في إسناده جميع الرواة، فرواه عن الزهري عن محمد بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عدي بن الحمراء مرفوعاً، أخرجه الطبراني[٤] والحاكم[٥]، وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن ابن أخي الزهري إلا الدراوردي) وسكت عليه الحاكم، وتابعه الذهبي.

والصواب في هذه الروايات كلها رواية الجماعة المصدر بها، وهي أن الحديث من طريق الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراء مرفوعاً، ورواية غيرهم مرجوحة. أما رواية معمر فمضطربة؛ لأنه رواه مرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة سالكاً الجادة، وأخرى عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً. وثالثة عن الزهري عن أبي سلمة عن بعضهم مرفوعاً، ويظهر أن قوله عن أبي سلمة مرسلاً وهمٌ من عبد الرزاق؛ لأنه اتفق مع إبراهيم بن خالد على الرواية المسندة، وانفرد عبد الرزاق بالرواية المرسلة، مما يدل على أنه وهم فيها أيضاً.

ورواية يعقوب بن عطاء ضعيفة؛ لأن يعقوب في نفسه ضعيف[٦]، وخالف أيضاً، وفي الطريق إليه من ضُعِّفَ.

---

(١) المسند: (٤/ ٣٠٥).
(٢) المصدر السابق.
(٣) فضائل مكة: (ق ١٠).
(٤) المعجم الأوسط: (١/ ٤٤). (رقم ٤٥٤).
(٥) المستدرك: (٣/ ٢٨٠). وتحرف قوله عن عمه إلى: عن عمر.
(٦) انظر التقريب: (رقم ٧٨٢٦).

وأما رواية ابن أخي الزهري فغير محفوظة؛ لمخالفته كبار أصحاب الزهري، وهو دونهم، وفيه كلام من جهة حفظه، وبخاصة في روايته عن عمه الزهري[(١)].

هذا حديث الزهري، وخالفه محمد بن عمرو بن علقمة، انظر الحديث التالي مع ترجيحات العلماء.

٩٤ - عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ وقف عام الفتح بالحَجُون[(٢)] فقال: **«والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله تعالى، لولا أني أخرجت منك ما خرجت، وإنها لم تحل لأحد بعدي، وإنما أُحِلَّت لي ساعة من نهار، ثم هي حرام ساعتي هذه، لا يُعضد شجرها، ولا يُحتش كلؤُها، ولا يُلتقط ضالتها إلا لمنشد»** قال: فقال رجل - وزعم الناس أنه عباس: يا رسول الله إلا الإذخر؛ فإنه لبيوتنا ولقبورنا، فقال رسول الله ﷺ: **«إلا الإذخر»**[(٣)].

رواه البزار[(٤)] من طريق عبد الوهاب - يعني الثقفي - وأبو يعلى[(٥)] من طريق خالد بن عبد الله (يعني الواسطي) وسعيد بن منصور[(٦)] والطحاوي[(٧)] من طريق الدراوردي ومن طريق حماد بن سلمة كلهم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال. فذكره. واللفظ للبزار. وخالفهم يزيد بن هارون، فرواه عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب. فذكرا قصة الفتح مطولة جداً، وفيه، وقال رسول الله ﷺ: **«إنك لخير أرض الله...»** بنحوه.

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٥/ ٥٥٤ - ٥٥٩). وميزان الاعتدال: (٣/ ٥٩٢ - ٥٩٣). وتهذيب التهذيب: (٩/ ٣٧٨ - ٣٨٠).

(٢) جبل بمكة، وتقع مقبرة أهل مكة القديمة بسفحه، وفيها قبر خديجة ﷺ، وهو حد المحصَّب، وضبطه بفتح الحاء وضم الجيم مخففة انظر شفاء الغرام: (١/ ٤٧١ - ٤٧٥). وأودية مكة: (ص ١٠٣ - ١٠٤).

(٣) تقدم شرح هذه الألفاظ.

(٤) كشف الأستار: (٢/ ٤١).

(٥) المسند: (٥/ ٣٥٩ - ٣٦٠)، (رقم ٥٩٢٨).

(٦) كما في المحلى: (٧/ ٤٥٧).

(٧) شرح معاني الآثار: (٢/ ٢٦١ و٣/ ٣٢٨). ومشكل الآثار: (٤/ ٢١١ - ٢١٢).

أخرجه ابن أبي شيبة[١].

وتابع يزيد بن هارون: إبراهيم بن محمد ـ يعني الأسلمي ـ قال: حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن قال: وقف النبي ﷺ على الحجون يوم الفتح. فذكره بنحو رواية البزار.

أخرجه أبو الوليد الأزرقي[٢].

وإبراهيم بن محمد الأسلمي (متروك)[٣]. وتابعه ـ أيضاً ـ عثمان بن عمرو بن ساج كما روى ذلك أبو الوليد الأزرقي[٤].

وعثمان فيه ضعف، كما قال ذلك ابن حجر[٥].

ويظهر أن هذا الاختلاف من محمد بن عمرو نفسه، لجلالة يزيد بن هارون. ومحمد بن عمرو فيه كلام من جهة حفظه قال ابن حجر: (صدوق له أوهام)[٦].

فإلصاق هذا الاختلاف به أولى، لذلك فإن الحديث غير محفوظ عن أبي هريرة، وقد رواه الزهري كما تقدم في الحديث السابق عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراء مرفوعاً. هكذا رواه كبار أصحاب الزهري عنه. ومحمد بن عمرو بن علقمة مع صدقه لا يقف أمام الزهري المقدم في الحفظ والإتقان، فهو إمام بلا شك، والقول قوله إذا خالفه غيره.

وهذه الاختلافات نبه عليها كثير من العلماء، فالترمذي يقول: إن حديث الزهري أصح[٧]، وقال أبو حاتم وأبو زرعة عن رواية محمد بن عمرو: (هذا خطأ، وهم فيه محمد بن عمرو، ورواه الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي بن الحمراء عن النبي ﷺ وهو الصحيح)[٨].

وذكر الدارقطني الاختلاف على الزهري وعلى محمد بن عمرو، وحصل في نسخة العلل نقص لم يتبين فيها ترجيحه، وإن كان الغالب على الظن

(١) المصنف: ٧/٣٩٨ ـ ٤٠٠ (رقم ٣٦٩٠٠).
(٢) أخبار مكة: (٢/١٢٥ ـ ١٢٦). و(٢/١٥٦).
(٣) التقريب: (رقم ٢٤١).
(٤) أخبار مكة: (٢/١٥٦).
(٥) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٦١٨٨).
(٧) الجامع: (٥/٧٢٣).
(٨) علل الحديث: (١/٢٨٠).

موافقته للأئمة الآخرين[١] وقال البيهقي في رواية معمر في الحديث السابق: (وهذا وهم من معمر) ثم ذكر أن رواية محمد بن عمرو وهم أيضاً، والصحيح رواية الجماعة[٢].

ورجح ابن كثير رواية الزهري عن أبي سلمة عن عبد الله بن عدي مرفوعاً[٣]، وكذلك الحافظ ابن حجر رجح رواية الزهري هذه[٤]، ونقل تقي الدين الفاسي عن ابن حجر أن رواية معمر للحديث عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعة رواية شاذة، والظاهر أن الوهم فيه من عبد الرزاق لأن معمراً كان لا يحفظ اسم صحابيه، كما جاءت رواية رباح عنه، وعبد الرزاق سلك الجادة فقال: عن أبي سلمة عن أبي هريرة، ثم نقل عنه قوله: (وإذا تقرر ذلك، علم أن لا أصل له من حديث أبي هريرة والله أعلم)[٥].

قلت: تقدم في الحديث السابق أن إبراهيم بن خالد الصنعاني تابع عبد الرزاق على ذلك، وهذا يدل على أن الوهم من معمر نفسه والله أعلم.

وقد صحح ابن عبد البر الروايتين معاً، فقال: (وهذا حديث صحيح رواه أبو سلمة بن عبد الرحمَن عن أبي هريرة وعن عبد الله بن عدي بن الحمراء جميعاً عن النبي ﷺ)[٦]، وكذلك صححها ابن حزم[٧]، وقال المباركفوري: (فالظاهر أن كلا الحديثين صحيحان وليس أحدهما أصح من الآخر)[٨].

وتصحيح هذين الحديثين معاً لا يتمشى مع قواعد المحدثين، ويخالف ترجيحاتهم السابقة الذكر دون حجة، فلعله اغتر بظاهر الإسناد دون إمعان النظر في هذه الاختلافات.

وقد صحح الألباني حديث عبد الله بن عدي[٩]. وهو كما قال.

---

(١) انظر العلل الواردة في الأحاديث: (٩/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥). مع تعليق المحقق.
(٢) انظر دلائل النبوة: (٢/ ٥١٨). (٣) البداية والنهاية: (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).
(٤) الإصابة: (٢/ ٣٤٥).
(٥) انظر شفاء الغرام: (١/ ١١٩ ـ ١٢٠). (٦) التمهيد: (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).
(٧) المحلى: (٧/ ٤٥٨). (٨) تحفة الأحوذي: (١٠/ ٤٢٧).
(٩) في صحيح الجامع: (رقم ٦٩٦٦) ومشكاة المصابيح: (رقم ٢٧٢٥).

٩٥ ـ عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إنَّ أحب البلاد إلى الله البلدُ الحرام».

رواه ابن أبي خيثمة[١] حدثنا سُرَيج بن النعمان قال: نا أبو معاوية قال: نا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال. فذكره.

إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات من رجال التقريب، وعنعنة الأعمش هنا محمولة على الاتصال كما ذكر ذلك الذهبي[٢]، لأنه مكثر عن إبراهيم التيمي. وأبو معاوية هو: محمد بن خازم الضرير.

٩٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لمكة: «ما أطيبكِ من بلد، وأحبك إليَّ، ولولا أن قومي أخرجوني منك ما سكنتُ غيرَك».

رواه الترمذي[٣] وابن الأعرابي[٤] وابن حبان[٥] والطبراني[٦] من طريق الفضيل بن سليمان عن عبد الله بن عثمان بن خثيم حدثنا سعيد بن جبير وأبو الطفيل عن ابن عباس قال: فذكره. وقال الترمذي: (حسن غريب من هذا الوجه).

وفي تحفة الأشراف[٧]: (حسن صحيح غريب من هذا الوجه).

وإسناده ضعيف؛ لأن فضيل بن سليمان وهو النميري ضعفه غير واحد وقال ابن حجر: (صدوق، له خطأ كثير)[٨] وصحح إسناد الترمذي: الألباني[٩] وهو وهم.

---

(١) التاريخ الكبير: رسالة (أخبار المكيين منه ص:٩١ ـ ٩٢ رقم ٢٨).
(٢) تقدم.
(٣) الجامع: (٥/ ٧٢٣)، المناقب، باب فضل مكة.
(٤) المعجم: (٦/ ٣٨٤).
(٥) الإحسان: (٩/ ٢٣)، (رقم ٣٧٠٩).
(٦) المعجم الكبير: (١٠/ ٣٢٥، ٣٢٩) (رقم ١٠٦٢٤، ١٠٦٣٣).
(٧) (٤/ ٤٢١).
(٨) التقريب: (رقم ٥٤٢٧). والنميري بالنون مصغر.
(٩) مشكاة المصابيح: (رقم ٢٧٢٤).

وتابعه زهير بن معاوية، فرواه عن عبد الله بن عثمان بن خثيم به دون ذكر أبي الطفيل. أخرجه الحاكم[١]، وقال: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وإسناده حسن؛ لحال عبد الله بن عثمان بن خثيم، قال ابن حجر: (صدوق)[٢].

وللحديث طريق آخر، أخرجه إسحاق بن راهويه[٣] وأبو الوليد الأزرقي[٤] والحارث بن أبي أسامة[٥] وأبو يعلى[٦] وابن جميع الصيداوي[٧] وابن عبد البر[٨] من طريق طلحة بن عمرو الحضرمي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لما أخرج من مكة: **«أما والله إني لأخرج منك وإني لأعلم أنك أحب البلاد إلى الله، وأكرمُها على الله، ولولا أن أهلك أخرجوني منك ما خرجت، يا بني عبد مناف، إن كنتم ولاةَ هذا الأمر بعدي فلا تَمنعُنَّ طائفاً يطوف ببيت الله ـ عز وجل ـ أيَّ ساعة شاء من ليل أو نهار، ولولا أن تطغى قريش لأخبرتها بما لها عند الله ـ عز وجل ـ اللهم أذقت أولها وبالاً**[٩]**، فأذق آخرها نوالاً»**[١٠]، إلا أن إسناده ضعيف جداً، طلحة بن عمرو: (متروك)[١١].

وقال الهيثمي ـ بعد عزوه إلى أبي يعلى: (ورجاله ثقات)[١٢] كذا قال. وهو وهم منه ـ رحمه الله ـ والسبب فيما يبدو أن طلحة وقع عند أبي يعلى غير منسوب، فظنه غير ابن عمرو هذا، ومن ثم أطلق القول بتوثيق رجال الإسناد.

---

(١) المستدرك: (١/ ٤٨٦).
(٢) التقريب: (رقم ٣٤٦٦) وخثيم بالمعجمة والمثلثة مصغر.
(٣) المسند: (ق ٣٠٠).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦).
(٥) بغية الباحث: (١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).
(٦) المسند: (٣/ ١٣٩). (رقم ٢٦٥٤).
(٧) معجم الشيوخ: (ص ٢٢٠).
(٨) التمهيد: (٦/ ٣٣).
(٩) هو بمعنى رواية أخرى بلفظ: (نكالاً) وهو العذاب والمشقة. انظر جامع الأصول: (٩/ ٢١٠).
(١٠) النوال: النول وهو العطاء، المصدر نفسه.
(١١) التقريب: (رقم ٣٠٣٠).
(١٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٣).

ويشهد للرواية الأولى: حديث عبد الله بن عدي المتقدم، يرتقي الحديث به إلى درجة الصحيح، وصححه الألباني[١]. وقوله: «**اللهم أذقت أولها وبالاً...**» في الرواية الثانية صححها الألباني ـ أيضاً ـ[٢] من طريق آخر.

٩٧ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**قد علمتُ أن أحب البلاد إلى الله ـ عز وجل ـ مكةُ، ولولا أن قومي أخرجوني ما خرجتُ، اللهم اجعل في قلوبنا من حب المدينة مثل ما جعلت في قلوبنا من حب مكة**» وما أشرف رسول الله ﷺ على المدينة قط إلا عُرِف في وجهه البشرُ والفرح.

رواه الطبراني[٣] قال: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خيثمة ثنا وهب بن يحيى بن زمام ثنا ميمون بن زيد عن عمر بن محمد عن أبيه عن ابن عمر. قال: فذكره. وعزاه في كنز العمال[٤] إلى شعب الإيمان، ولم أقف عليه.

إسناده ضعيف.

ميمون بن زيد: الظاهر أنه أبو إبراهيم السقاء بصري.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: (روى عن ليث بن أبي سليم والحسن بن ذكوان، روى عنه سريج بن النعمان صاحب اللؤلؤ وعمرو بن علي ونصر بن علي)[٥].

وقال ابن حبان: (يروي عن الحسن بن ذكوان، عداده في أهل البصرة، روى عنه عمرو بن علي[٦]).

قال أبو حاتم: (لين الحديث)[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ)[٨] وإنما قلت الظاهر لأني لم أر من نص على أنه يروي عن عمر بن محمد، أو يروي عنه وهب بن يحيى، ولأن في الرواة من سمي بهذا الاسم،

---

(١) انظر صحيح الجامع: (رقم ٥٤١٢).
(٢) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٣٩٨).
(٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢) (رقم ١٣٣٤٧).
(٤) (١٢/ ٢١٠) (رقم ٣٤٧٠٥).
(٥) الجرح والتعديل: (٨/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).
(٦) الثقات: (٩/ ١٧٣).
(٧) المصدر السابق. وانظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٣٣)، ولسان الميزان: (٦/ ١٤١).
(٨) المصدر السابق.

وهو ميمون بن زيد بن أبي عيسى بن جبر الأنصاري الحارثي المدني، يروي عن أبيه، روى عنه أهل الحجاز كما قال ابن حبان[١].

واستظهرت أنه السقاء؛ لأن الحارثي هذا متقدم الطبقة، فقد ذكره ابن حبان في طبقة أتباع التابعين، وذكر السقاء في طبقة تبع الأتباع، ولأن الحارثي لم يذكر أحد أنه روى عن غير أبيه، مما يدل على أنه غير مشهور الرواية، ويبعد أن يتفق الجميع على ذلك، وهذا يدل على أن صاحب الإسناد هنا هو السقاء، وخلط الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ بين الرجلين[٢]، وهو سبق نظر منه.

وأما وهب بن يحيى بن زمام فهو العلاَّف، قال ابن نقطة: (حدث عن يحيى بن محمد بن قيس ومحمد بن سواء، حدث عنه عبد الله بن أحمد بن إبراهيم المارستاني (شيخ الدارقطني) وأحمد بن الخليل الحريري البصري)[٣] وبنحو ذلك قال ابن ناصر الدين الدمشقي[٤]. ويضاف إلى ذلك محمد بن أحمد بن أبي خيثمة في الرواة عنه، وميمون بن زيد في مشايخه، ومن الرواة عنه: محمد بن صالح بن الوليد النرسي وموسى بن زكريا التستري[٥]، وبرواية هؤلاء عنه ترتفع جهالة عينه، ويبقى الشأن في حاله فإني لم أقف على جرح ولا تعديل فيه، وقال الهيثمي ـ في موضع آخر ـ: (لم أجد من ترجمه)[٦].

وبقية الرجال ثقات، عمر بن محمد هو ابن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وهو وأبوه ثقتان[٧]، وشيخ الطبراني محمد بن أحمد بن أبي خيثمة هو أحد الحفاظ[٨].

---

(١) الثقات: (٧/ ٤٧١ ـ ٤٧٢). وانظر التاريخ الكبير: (٧/ ٣٤١)، والجرح والتعديل: (٨/ ٢٣٩).

(٢) في لسان الميزان: (٦/ ١٤١). (٣) تكملة الإكمال: (٣/ ٣٣).

(٤) توضيح المشتبه: (٤/ ٣٠١). وضبط ابن نقطة وابن ناصر الدين (زِمام) بكسر الزاي وتخفيف الميمين.

(٥) روى عنه الأول في كتاب الدعاء للطبراني: (٣/ ١٤٧٧). استفدت هذا من كتاب الرفاعي، وروى عنه زكريا في المعجم الأوسط: (٨/ ١٦٩) (رقم ٨٢٩٩).

(٦) مجمع الزوائد: (٤/ ١٥٤).

(٧) انظر التقريب: (رقم ٤٩٦٥، ٥٨٩٢).

(٨) انظر ترجمته في تاريخ بغداد: (١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤). وتذكرة الحفاظ: (٢/ ٧٤٢ ـ ٧٤٣).

والحديث وإن كان فيه ما ذكر فإنه يعتضد بحديث عبد الله بن عدي وحديث ابن عباس السابقين في هذا المبحث فيرتفع إلى درجة الحسن لغيره ويشهد لقوله: «**اللهم اجعل في قلوبنا من حب المدينة...**» أحاديث ستأتي في المبحث التالي، وهذا الحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[1].

٩٨ ـ عن الزهري قال: إن النبي ﷺ قال لمكة: «**إني لأعلم أنَّك حرمُ الله وأمْنُه، وأحبُّ البلدان إلى الله ـ تعالى ـ**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[2] قال: حدثنا محمد بن أبي عمر قال: ثنا سفيان عن الزهري قال. فذكره. وسفيان هو ابن عيينة.

إسناده ضعيف؛ لإرساله، لكنه قوي بالأحاديث الثابتة في معناه، وهي حديث عبد الله بن عدي، وحديث ابن عباس وحديث أبي ذر.

٩٩ ـ عن ابن جريج قال: سمعت أشياخنا أن رسول الله ﷺ قال: «**قد علمت أنك خير بلاد الله**» قال عبد الرزاق: (ثم ذكر مثل حديث معمر)، **قلت تتمة** حديث معمر: «**وأحب الأرض إلى الله، ولولا أنّ أهلك أخرجوني ما خرجت**».

رواه عبد الرزاق[3] قال: عن ابن جريج، فذكره.

وإسناده ضعيف؛ لإرساله؛ ولجهالة الأشياخ الذين أرسلوه، ولعل كثرتهم تجعل للحديث أصلاً، وهم من التابعين في الغالب، لذا حكمت بإرساله، وإلا فمعضل، ويمكن تقويته، حيث إن ضعفه ليس شديداً، ويشهد له ما ورد في معناه من الأحاديث الثابتة التي سبق ذكرها في هذا المبحث. والله أعلم.

١٠٠ ـ عن الحارث بن هشام ﷺ قال: رأيت رسول الله ﷺ في حجته وهو واقف على راحلته، وهو يقول: «**والله إنك لخير الأرض، وأحب الأرض إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت**» قال: فقلت: يا ليتنا لم نفعل، فارجع إليها فإنها منبتك ومولدك، فقال رسول الله ﷺ: «**إني سألت ربي ـ عز وجل ـ فقلت: اللهم إنك أخرجتني من أحب أرضك إلي، فأنزلني أحب الأرض إليك، فأنزلني المدينة**».

---

(١) (رقم ١٥٩).

(٢) أخبار مكة: (٢/ ٢٦١).

(٣) المصنف: (٥/ ٢٧).

رواه الحاكم[١] من طريق الحسين بن فرج ثنا محمد بن عمر قال: حدثني الضحاك بن عثمان أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير سمعت عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام يحدث عن أبيه قال. فذكره. وسكت عليه الحاكم، وتابعه الذهبي.

هذا الحديث باطل، فيه الحسين بن الفرج الخياط، قال ابن معين: (كذاب، يسرق الحديث) وقال أبو زرعة: (ذهب حديثه) وقال أبو نعيم: (وفيه ضعف) وقال ابن أبي حاتم: (كتب عنه أبي بالبصرة أيام أبي الوليد، ثم ترك) وقال أبو حاتم: (تكلم فيه الناس ـ إلى أن قال ـ وكان أحمد ويحيى لا يرضيانه) وقال أبو الشيخ: (ليس بالقوي)، وذكر الذهبي قول ابن معين فيه، وقال: (ومشاه غيره) فتعقبه ابن حجر بقوله: (ما علمت من عَنى)[٢].

إلا أن الحسين بريء من عهدته، فقد رواه ابن سعد[٣] ومن طريقه ابن عساكر[٤] قال ابن سعد: أخبرنا محمد بن عمر به.

وفيه محمد بن عمر الواقدي (متروك مع سعة علمه)[٥].

قال ابن حجر: (ما كان الواقدي يستحي من الكذب في صدر الحديث أن مكة أحب الأرض إلى الله، وفي آخره أن المدينة أحب الأرض إلى الله، فسبحان من خذله حتى روى هذه الأشياء المتناقضة، والعجب من الحاكم يدخل في الصحيح هذه الأباطيل مع معرفته بضعف رواتها)[٦] وما ذكره الحافظ متجه، وحكم عليه الألباني بأنه موضوع[٧] وفي معناه حديثان موضوعان سيأتي تخريجهما[٨]، والجزء الأول من الحديث محفوظ من طرق أخرى. والحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٩].

---

(١) المستدرك: (٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).
(٢) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال: (١/ ٥٤٥)، ولسان الميزان: (٢/ ٣٠٧).
(٣) الطبقات: (الطبقة الرابعة من الصحابة رقم ١٣٧).
(٤) تاريخ دمشق: (٤/ ١٣٥ ـ ١٣٦).
(٥) التقريب: (رقم ٦١٧٥).
(٦) إتحاف المهرة: (٤/ ١٨٦).
(٧) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٤٤٥).
(٨) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل: (رقم ١٠٨، ١٠٩).
(٩) (رقم ١٦٤).

المبحث الثاني

حب الرسول ﷺ وأصحابه لمكة

معظم أحاديث المبحث الأول تندرج تحت هذا المبحث باستثناء حديثين: حديث أبي ذر، ومرسل الزهري.

١٠١ ـ عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قدمنا المدينة وهي وبيئة، فاشتكى أبو بكر، واشتكى بلال، فلما رأى رسول الله ﷺ شكوى أصحابه قال: «اللهم حبب إلينا المدينة، كما حببت مكة أو أشد، وصححها، وبارك لنا في صاعها ومدها، وحول حُمَّاها إلى الجُحفة[(١)]».

رواه البخاري[(٢)] ومسلم ـ واللفظ له[(٣)] ـ وأحمد[(٤)] ومالك[(٥)] ومحمد بن إسحاق[(٦)] والحميدي[(٧)] والنسائي[(٨)] والمفضل الجندي[(٩)] وابن أبي داود[(١٠)]

(١) موضع بين مكة والمدينة، وهي ميقات أهل الشام وتبعد (٢٢) ميلاً جنوب شرق مدينة رابغ. انظر معجم معالم الحجاز: (٢/ ١٢٢ ـ ١٢٦).

(٢) الصحيح: (٤/ ٩٩). فضائل المدينة، باب (١٢) و(١٠/ ١١٧، ١٣٢ ـ ١٣٣) المرضى، باب عيادة النساء الرجال، وباب من دعا برفع الوباء والحمى و(١١/ ١٧٩) الدعوات، باب الدعاء برفع الوباء والوجع.

(٣) الصحيح: (٢/ ١٠٠٣) الحج، باب الترغيب في سكنى المدينة.

(٤) المسند: (٦/ ٥٦، ٦٥، ٨٢ ـ ٨٣، ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٢٦٠).

(٥) الموطأ: (٢/ ٦٧٩).

(٦) سيرة ابن هشام: (١/ ٥٨٨ ـ ٥٨٩).

(٧) المسند: (١/ ١٠٩ ـ ١١٠).

(٨) السنن الكبرى: (٢/ ٤٨٤) (رقم ٤٢٧١) و(٤/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥، ٣٦١)، (رقم ٤٧٩٥، ٧٥١٩).

(٩) فضائل المدينة: (رقم ٦).

(١٠) مسند عائشة: (ص٥٩ ـ ٦٠).

وابن حبان[١] والطبراني[٢] والبيهقي[٣] والبغوي[٤] كلهم من طريق عروة بن الزبير عن عائشة قالت. فذكرت الحديث.

وأخرجه أحمد[٥] أيضاً من طريق آخر عن عائشة، وفي رواية الحميدي زيادة قوله ﷺ: **«اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك دعاك لأهل مكة، وأنا عبدك ورسولك أدعوك لأهل المدينة، مثل ما دعاك لأهل مكة...»** الحديث.

وهي زيادة صحيحة من رواية سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه به.

والحديث مطول في أغلب الطرق، حيث ذكرت فيه شكوى أبي بكر وبلال من الحمى، وذكر معهم عامر بن فهيرة من بعض الطرق، وذكرت تمثلهم بالشعر، وحنينهم إلى مكة، ودعاء الرسول ﷺ على بعض كفار قريش الذين أخرجوا المسلمين من مكة إلى أرض الوباء.

وانظر تخريجه في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

١٠٢ ـ عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ توضأ، ثم صلى بأرض سعد بأصل الحرة عند بيوت السقيا، ثم قال: **«اللهم إن إبراهيم خليلك وعبدك ونبيك دعاك لأهل مكة، وأنا محمد عبدك ونبيك ورسولك أدعوك لأهل المدينة مثل ما دعاك به إبراهيم لأهل مكة، ندعوك أن تبارك لهم في صاعهم ومدهم وثمارهم، اللهم حبب إلينا المدينة كما حببت إلينا مكة، واجعل ما بها من وباء بِخُم[٧]، اللهم إني قد حرمت ما بين لابتيها كما حرمت على لسان إبراهيم الحرم»**.

---

(١) الإحسان: (٩/ ٤٠ ـ ٤١) (رقم ٣٧٢٤).

(٢) المعجم الأوسط: (٢/ ٧٨) (رقم ١٣٠٣).

(٣) السنن الكبرى: (٣/ ٣٨٢) ودلائل النبوة (٢/ ٥٦٥ ـ ٥٦٩). وسقط (عروة) في الرواية الأخيرة.

(٤) شرح السنة: (٧/ ٣١٦ ـ ٣١٧). (٥) المسند: ٦/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٦) (رقم ٨٠).

(٧) اسم موضع غدير خم، وهو واد بين مكة والمدينة عند الجحفة، وقيل: إنه قريب منها، وتقدم في حديث عائشة: **«واجعل حماها في الجحفة»** انظر معجم البلدان: (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

رواه أحمد[١] وابن خزيمة[٢] من طريق عثمان بن عمرو، ورواه المفضل الجندي[٣] من طريق أبي قرة كلاهما عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة. فذكره.

إسناده صحيح. وقال المنذري: (رواه أحمد ورجال إسناده صحيح)[٤].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح)[٥].

وقد اختلف فيه على ابن أبي ذئب، فرواه عنه عثمان بن عمر بن فارس، وأبو قُرَّة موسى بن طارق، روياه عنه عن سعيد المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة مرفوعاً كما تقدم. وخالفهما أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة، فرواه عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً، فذكر ما يتعلق بتحريم مكة والمدينة فقط.

أخرجه عبد الرزاق[٦].

إلا أنها مخالفة غير ضارة، فابن أبي سبرة (رموه بالوضع، وقال مصعب الزبيري: كان عالماً)[٧].

واختلف فيه أيضاً على سعيد المقبري.

فرواه زمعة بن صالح ونافع بن أبي نعيم القاري عنه عن أبي هريرة مرفوعاً.

رواية زمعة: أخرجها المفضل الجندي[٨] مختصراً، ذاكراً ما يتعلق بتحريم مكة والمدينة فحسب. ورواية نافع بن أبي نعيم: أخرجها الطبراني[٩] ومن طريقه الخطيب البغدادي[١٠] مقتصرين على قوله: «**اللهم بارك لهم في صاعهم ومدهم**» وقال الطبراني: (لم يروه عن نافع إلا عبد الله بن جعفر).

وخالفهم الليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر، فروياه عن سعيد

---

(١) المسند: (٥/ ٣٠٩).
(٢) الصحيح: (١/ ١٠٦).
(٣) فضائل المدينة: (رقم ١، ٦٥).
(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٨٠٤).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠٤).
(٦) المصنف: (٩/ ٢٦٢).
(٧) التقريب: (رقم ٧٩٧٣) وضبط سَبْرَة: بفتح المهملة وسكون الموحدة.
(٨) فضائل المدينة: (رقم ٦٠).
(٩) المعجم الصغير: (٢/ ١٢٠ _ ١٢١).
(١٠) تاريخ بغداد: (١٣/ ٢٩٢ _ ٢٩٣).

المقبري عن عمرو بن سليم الزُّرقي عن عاصم بن عمر عن علي بن أبي طالب مرفوعاً، بنحو رواية أبي قتادة المتقدمة، وليس فيه: «**اللهم حبب إلينا المدينة كما حببت إلينا مكة**».

رواية الليث أخرجها الترمذي[١] وأحمد[٢] والبخاري - في التاريخ الكبير -[٣] والنسائي[٤] وابن خزيمة[٥] وابن حبان[٦] وابن النجار[٧].

ورواية عبد الحميد بن جعفر: أخرجها الطبراني[٨] وقال: (لم يرو هذا الحديث عن عبد الحميد بن جعفر إلا سعدان بن يحيى، تفرد به سليمان بن عبد الرحمٰن، ولا يروى عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد).

وقد أشار الدارقطني إلى بعض هذه الاختلافات، ثم قال: (والأشبه بالصواب: لا أحكم فيه بشيء)[٩] وقد ذكر أن عبد الحميد بن جعفر رواه عن سعيد المقبري عن عمرو بن سليم عن أبي عمر (وفي نسخة ابن عمر) عن علي فجعله مخالفاً لليث، وفي موضع آخر ذكر اختلاف ابن أبي ذئب والليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر، وقال: (ويشبه أن يكون القول قول الليث ومن تابعه؛ لأن الليث من أثبت الناس في حديث المقبري)[١٠].

وعدم حكمه في الموضع الأول فيما يظهر يعود إلى أن عبد الحميد بن جعفر رواه عن سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقي قال: سمعت ابن عمر يقول: سمعت علي بن أبي طالب، فذكره. فظنه الدارقطني غير عاصم بن عمر؛ لعدم ذكر اسمه، ثم تنبه بعد ذلك، فرجح رواية الليث؛ لمتابعة عبد الحميد إياه لأن روايتهما واحدة ويظهر أن كلتا الروايتين صحيحتان أعني

---

(١) الجامع: (٥/ ٧١٨). المناقب، باب فضل المدينة.
(٢) المسند: (١/ ١١٥ - ١١٦).
(٣) (٦/ ٤٨٠ - ٤٨١). تعليقاً عن شيخه.
(٤) السنن الكبرى: (٢/ ٤٨٤) (رقم ٤٢٧٠).
(٥) الصحيح: (١/ ١٠٥ - ١٠٦).
(٦) الإحسان: (٩/ ٦١ - ٦٢) (رقم ٣٧٤٦).
(٧) أخبار المدينة: (ص ٢٩ - ٣٠).
(٨) المعجم الأوسط: (٧/ ٥٠). (رقم ٦٨١٨).
(٩) العلل: (٤/ ٧٩ - ٨١).
(١٠) المصدر نفسه: (٦/ ١٣٩ - ١٤٠).

رواية ابن أبي ذئب، ورواية الليث وعبد الحميد؛ لأن ابن أبي ذئب وصفه ابن معين بقوله: (أثبت الناس في سعيد: ابن أبي ذئب)[1] فهو أعلى من وصف الدارقطني لليث بأنه من أثبت الناس في حديث المقبري إلا أن الإمام أحمد قال: وأصح الناس عن سعيد المقبري: ليث بن سعد...).

وساوى بينهما علي بن المديني بقوله: (الليث وابن أبي ذئب ثبتان في حديث سعيد المقبري)[2]. وأما رواية زمعة بن صالح ونافع بن أبي نعيم فغير محفوظة؛ لأن زمعة (ضعيف)[3].

ورواية نافع من طريق عبد الله بن جعفر المديني عنه وهو (ضعيف)[4] وبذلك لا يصح الحديث عن أبي هريرة من هذا الطريق، وهو حسن من غير هذا الطريق[5].

وانظر تخريج الحديث في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[6].

١٠٣ - عن (عثمان) بن أبي أوفى قال: إن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يطوف بالبيت وهو يقول:

يا حبذا[7] مكةُ من وادي أرض بها أهلي وعُوَّادي[8]

فمر به رسول الله ﷺ فوضع يده على منكبه، فقال: **«الله أكبر، الله أكبر»** فقال أبو بكر رضي الله عنه: الله أكبر، الله أكبر.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[9] قال: حدثنا عبد الجبار بن العلاء

---

(١) تهذيب التهذيب: (٤/ ٤٠).
(٢) انظر القولين معاً في شرح علل الترمذي: (ص ٣٣٧).
(٣) التقريب: (رقم ٢٠٣٥).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٣٢٥٥).
(٥) سبق تخريجه: (برقم ٧٣).
(٦) (رقم ١٨).
(٧) مؤلفة من كلمتين حب وذا، ومعناه حبيب، والكلمتان متلازمتان، وأصبح مثلاً، وما بعده مرفوع به. انظر لسان العرب: (١/ ٢٩١ - ٢٩٢) مادة (حبب).
(٨) زُوَّاري. ومفرد عُوّاد: عائد، وهو كل من أتاك مرة بعد أخرى. قال ابن منظور: (وإن اشتهر ذلك في عيادة المريض حتى صار كأنه مختص به) انظر لسان العرب: (٣/ ٣١٩). مادة (عود). وانظر الحديث: (رقم ١٠٥، ١٠٦) لمعرفة قائل هذا البيت وآخر معه.
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٣٠٢ - ٣٠٣).

قال: ثنا أبو سعيد مولى بني هاشم قال: ثنا سعيد بن مسلم بن بانك عن (عثمان) بن أبي أوفى سمعه منه، قال: إن أبا بكر الصديق فذكره.

إسناده حسن إن كان ابن أبي أوفى هو عبد الله الصحابي المعروف؛ فإنه وقع في مخطوطة الكتاب (عثمان) كما أثبتناه، وقد صححه المحقق إلى (عبد الله) وهو محتمل، ما لم يكن هناك سقط، وهذا ما أخشاه، فإن سعيد بن مسلم ذكره ابن حبان في أتباع التابعين(١)، وجعله ابن حجر في المرتبة السادسة، وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، وهو (ثقة)(٢) وذكر أنه سمعه من ابن أبي أوفى، وهذا كافٍ في إثبات سماعه مع مراعاة الاحتمال السابق. ولم أر من سمي بعثمان بن أبي أوفى.

وأبو سعيد مولى بني هاشم هو: عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عبيد البصري (صدوق ربما أخطأ)(٣).

وعبد الجبار بن العلاء هو ابن عبد الجبار البصري (لا بأس به)(٤).

وذكر ابن عبد البر أن عامر بن عبد الله بن الزبير روى عن الطفيل بن مالك أن أبا بكر ارتجز بها في الطواف(٥)، ولم أقف عليه.

١٠٤ ـ عن عبد الرحمٰن بن سابط قال: لما خرج رسول الله ﷺ إلى المدينة يمشي، ثم التفت إلى البيت، فقال: **«والله ما أعلم بيتاً وضعه الله ـ تعالى ـ في الأرض أحب إلي منك، ولا بلدةً أحب إلي منك، وما خرجت عنك رغبة، ولكن أخرجني الذين كفروا»** ثم نادى: **«يا بني عبد مناف، لا يحل لعبد أن يمنع عبداً يطوف بهذا البيت أي ساعة شاء من ليل أو نهار»**.

رواه مسدد ـ واللفظ له ـ(٦) وأبو الوليد الأزرقي(٧) كلاهما من طريق الحسن بن يزيد أبي يونس ـ يعني القَوِيِّ ـ قال: سمعت عبد الرحمٰن بن سابط يقول: لما خرج رسول الله. فذكره.

---

(١) انظر الثقات: (٦/ ٣٥٧).
(٢) كما في التقريب: (رقم ٢٣٩٤) وبانك: بموحدة ونون مفتوحة.
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٣٩١٨). (٤) المصدر نفسه: (رقم ٣٧٤٣).
(٥) انظر الاستيعاب: (٢/ ٢٢٩). هامش الإصابة.
(٦) المطالب العالية: (ق ٨٣). (٧) أخبار مكة: (٢/ ١٥٥).

إسناده ضعيف، لأن عبد الرحمٰن بن سابط، ويقال: ابن عبد الله بن سابط، وهو الصحيح، من التابعين، وهو (ثقة، كثير الإرسال)[١] فحديثه هنا مرسل.

والحسن بن يزيد أبو يونس القَوي (ثقة)[٢].

١٠٥، ١٠٦ - عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمٰن بن حاطب قالا: لما كان يوم فتح رسول الله ﷺ مكة كان عبد الله بن أم مكتوم بين يديه وبين الصفا والمروة وهو يقول:

يا حبذا مكةُ من وادي ... أرض بها أهلي وعُوَّادي
أرض بها أمشي بلا هادي ... أرض بها تَرسخ أوتادي[٣]

رواه ابن سعد[٤] قال: أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء العجلي قال: أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة ويحيى بن عبد الرحمٰن بن حاطب قالا. فذكره.

إسناده ضعيف؛ لإرساله؛ لأن أبا سلمة هو ابن عبد الرحمٰن بن عوف، أحد التابعين المشهورين، وكذلك يحيى بن عبد الرحمٰن، وهو (ثقة)[٥].

ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة، تقدم غير ما مرة أنه حسن الحديث مع نقص في حفظه، وعبد الوهاب بن عطاء (صدوق ربما أخطأ)[٦].

وروي الحديث من طريق آخر أحسن من هذا، وفيه أن القائل هو أبو بكر الصديق، وذكر البيت الأول فقط كما سبق في هذا المبحث، وروي من طريقين ضعيفين جداً، سيأتي تخريجهما في الحديث التالي.

---

(١) التقريب: (رقم ٣٨٦٧).

(٢) المصدر نفسه: (رقم ١٢٩٦) والقوي بفتح القاف وتخفيف الواو، كما في المصدر المذكور.

(٣) تَرسخ: تثبت. انظر المصباح المنير (ص ٢٢٦)، والأوتاد مفردها وتد: ما غُرِزَ في الحائط أو الأرض من الخشب. انظر لسان العرب: (٣/ ٤٤٤). مادة (وتد) وهذان البيتان تنسبان إلى أبي أحمد بن جحش الأسدي، أخو زينب أم المؤمنين مع أبيات أخرى ساقها ابن حجر، وفيها شيء من المخالفة. انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (٤/ ٣). وانظر الاستيعاب: (٢/ ٢٢٩)، هامش الإصابة، وأنساب الأشراف للبلاذري: (١/ ٢٠٠).

(٤) الطبقات: (٢/ ١٤١).

(٥) التقريب: (رقم ٧٥٩٢).

(٦) المصدر نفسه: (رقم ٤٢٦٢).

١٠٧ ـ عن ابن أم مكتوم ﷺ قال: إنه طاف مع النبي ﷺ بين الصفا والمروة، فانحدر، وسعى ابن أم مكتوم، ثم وقف حتى أدركه النبي ﷺ فقال:

حبذا مكةُ من وادي بها أهلي وعوّادي
بها أمشي بلا هادي بها تَرسخ أوتادي[١]

فقال النبي ﷺ: «**حبذا هي**».

رواه ابن أبي عمر[٢] من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن أم مكتوم قال. فذكره. وعطاء هو ابن أبي رباح.

وأرسله طلحة في رواية أخرى، وذلك فيما رواه أبو الوليد الأزرقي[٣] من طريقه قال: قال ابن أم مكتوم ـ وهو آخذ بخطام ناقة رسول الله ﷺ وهو يطوف:

حبذا مكةُ من وادي بها أرضي وعُوَّادي
بها ترسخ أوتادي بها أمشي بلا هادي

قال داود: (ولا أدري يطوف بالبيت أو بين الصفا والمروة).

ولم يذكر المرفوع منه وهو قوله: «**حبذا هي**».

وإسناده ضعيف جداً، طلحة بن عمرو هو الحضرمي (متروك)[٤].

وداود هو: ابن عبد الرحمٰن راوي الحديث عن طلحة.

وخالف طلحة: عمرُ بن قيس فجعله من مسنَد جابر بن عبد الله.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥] بإسناده إلى عمر بن قيس قال: أخبرني عطاء بن أبي رباح قال: سمعت جابر بن عبد الله ﷺ يقول: لما قدم رسول الله ﷺ مكة فطاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، ثم خرج إلى الصفا، فأتي بناقة فركبها، فأتاه عبد الله بن أم مكتوم ـ رجل من بني عامر بن لؤي، وكان مكفوفاً ـ قال: يا رسول الله أعطني خطام راحلتك حتى أطوف بك، فقال له النبي ﷺ: «**إني أخاف أن لا تهدي**» قال: فأخذ بخطام

(١) سبق شرح هذه الألفاظ وعن نسبة هذين البيتين انظر الحديث: (رقم ١٠٥، ١٠٦).
(٢) المطالب العالية: (ق ٩٠).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٥٤).
(٤) التقريب: (رقم ٣٠٣٠).
(٥) أخبار مكة: (٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

راحلة رسول الله وهو يقول، ثم ذكر البيتين السابقين بنحوهما، وفي الثاني منهما نقص.

وهذا الإسناد كسابقه ضعيف جداً، فيه عمر بن قيس المكي (متروك)(١).

وفي الإسناد إليه من ضعف، وبذلك لا يصح هذا الحديث، لا من مسند ابن أم مكتوم، ولا من مسند جابر، وقد ورد من حديث ابن أبي أوفى أن أبا بكر هو الذي أنشد البيت الأول بين يدي رسول الله ﷺ أثناء طوافه بالبيت، وإسناده حسن فيما يظهر(٢).

وورد من طريق آخر مرسلاً أن ابن أم مكتوم أنشد البيتين بين الصفا والمروة وهو بين يدي رسول الله ﷺ إلا أنه مرسل(٣).

وهو من أقسام الضعيف القابل للاعتضاد، ولو صح لأمكن الجمع بينه وبين حديث ابن أبي أوفى بحمله على التعدد، لا سيما والبيتان منسوبان إلى شخص آخر وكان إنشاده من باب التمثل به، وأما ما نسب إلى الرسول ﷺ من قوله في حديث ابن أم مكتوم: «**حبذا هي**» فلم أقف على طريق آخر له.

١٠٨ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم إنك أخرجتني من أحب البلاد إليَّ، فأسكني أحب البلاد إليك» فأسكنه الله المدينة.

رواه الحاكم(٤) والبيهقي (من طريقه)(٥) وأبو سعيد عبد الملك بن محمد النيسابوري(٦) من طريق الحسن بن سفيان قال: ثنا أبو موسى الأنصاري ثنا سعد بن سعيد المقبري حدثني أخي عن أبي هريرة. فذكره.

وقال الحاكم: (هذا حديث رواته مدنيون من بيت أبي سعيد المقبري) ووقع في مستدرك الحاكم (المطبوع): (ثنا موسى الأنصاري) والصواب أبو موسى كما في مخطوطة الكتاب(٧)، ورواية البيهقي، وكذا نقله السخاوي عن رواية الحاكم. وزاد السخاوي بعد قوله ـ حدثني أخي ـ (عن أبيه)(٨)، ولا وجود لها في الكتاب.

---

(١) التقريب: (رقم ٤٩٥٩).
(٢) انظر الحديث: (رقم ١٠٣).
(٣) انظر الحديث: (رقم ١٠٥، ١٠٦).
(٤) المستدرك: (٣/٣).
(٥) دلائل النبوة: (٢/٥١٩).
(٦) كما في المقاصد الحسنة: (رقم ١٧٠).
(٧) المستدرك: (٣/ ق ٣).
(٨) المصدر نفسه.

وتعقب الذهبي الحاكم بقوله: (لكنه موضوع، فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة).

وإسناده ضعيف جداً، فيه أخو سعد المقبري، وهو: عبد الله بن سعيد المقبري (متروك)[١] وأما أخوه سعد فأحسن حالاً منه، قال ابن حجر: (لين الحديث)[٢] فإعلال الحديث بعبد الله أولى. وأبو موسى الأنصاري هو إسحاق بن موسى الأنصاري الخطمي (ثقة متقن)[٣].

والحديث موضوع عند الأئمة، وسيأتي بيان ذلك في الحديث التالي.

١٠٩ ـ عن سليمان بن بريدة أو غيره أن النبي ﷺ حين أمره الله بالخروج قال: **«اللهم إنك أخرجتني من أحب بلادك إلي، فأسكني أحب البلاد إليك».**

رواه عبد الله بن وهب (في موطئه)[٤] من طريق محمد بن الحسن بن زبالة عن محمد بن إسماعيل عن سليمان بن بريدة أو غيره. فذكره.

وإسناد هذا الحديث أشد ضعفاً من الذي قبله؛ لأن محمد بن الحسن بن زبالة (كذبوه)[٥] إضافة إلى إرساله. ومحمد بن إسماعيل هو ابن أبي فديك.

وهذا الحديث والذي قبله حكم الأئمة عليهما بالوضع، أو بالنكارة الشديدة.

قال ابن حزم: (وهذا موضوع من رواية محمد بن الحسن بن زبالة)[٦] ثم ذكر أنه مرسل، وقبل ذلك وصف محمد بن الحسن بالكذاب.

وقال ابن عبد البر: (وأما ما روي عن النبي ﷺ أنه قال حين خروجه من مكة إلى المدينة **«اللهم إنك تعلم أنهم أخرجوني من أحب البلاد إليَّ...»** فهو حديث موضوع منكر، لا يختلف أهل العلم في نكارته وضعفه، وأنه موضوع، وينسبون وضعه إلى محمد بن الحسن بن زبالة المدني، وحملوا عليه فيه، وتركوه)[٧].

---

(١) التقريب: (رقم ٣٣٥٦). (٢) المصدر نفسه: (رقم ٢٢٣٦).
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٣٨٦) وانظر تهذيب التهذيب: (١/ ٢٥١).
(٤) ذكره الزركشي في إعلام الساجد: (ص١٨٩ ـ ١٩٠).
(٥) التقريب: (رقم ٥٨١٥). (٦) المحلى: (٧/ ٤٥٣).
(٧) الاستذكار: (٦/ ١١٠).

وقال ابن تيمية: (هذا باطل)، بل ثبت في الترمذي وغيره أنه قال لمكة: «**والله إنك لأحب بلاد الله إلى الله...**»[١].

وفي موضع آخر: (حديث موضوع كذب، لم يروه أحد من أهل العلم)[٢].

وقال ابن كثير: (وهذا حديث غريب جداً)[٣].

وقال السخاوي: (وعبد الله ضعيف جداً، وهذا الحديث من منكراته)[٤].

وحكم عليه الألباني بالوضع[٥]، وحق لهم أن يحكموا عليه بالوضع؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة المصرحة بأن مكة هي أحب البلاد إلى الله، وفي معنى هذين الحديثين: حديث ثالث عن الحارث بن هشام[٦] في آخره: «**إني سألت ربي ـ عز وجل ـ فقلت: اللهم إنك أخرجتني من أحب أرضك إلي، فأنزلني أحب الأرض إليك، فأنزلني المدينة**»، وهو من طريق الواقدي، وسبق أنه باطل، ويناقض أوله آخره، وحكم عليه الحافظ ابن حجر بذلك، ومثل ذلك الألباني، وحديث أبي هريرة وسليمان بن بريدة مخرجان ضمن كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].



(١) أحاديث القصاص: (رقم ١٩).
(٢) مجموع الفتاوى: (٢٧/ ٣٦).
(٣) البداية والنهاية: (٣/ ٢٠٣).
(٤) المقاصد الحسنة: (رقم ١٧٠).
(٥) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٤٤٥).
(٦) انظر تخريجه في المبحث السابق: (رقم ١٠٠).
(٧) انظر الحديث: (رقم ١٦٣، ١٦٥).

الفصل الثامن

تعظيم الله ورسوله مكة والدعاء لها بالبركة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعظيم الله مكة، قبل خلق الأرض، ومباركته إياها.

المبحث الثاني: تعظيم الرسول مكة، وحثه أمته على ذلك.

المبحث الثالث: دعاء إبراهيم والرسول لها بالبركة.

المبحث الأول

تعظيم الله مكة قبل خلق الأرض، ومباركته إياها

١١٠ ـ عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة**»[١].

رواه البخاري ـ واللفظ له[٢] ـ ومسلم[٣] وأحمد[٤] وابن أبي خيثمة[٥] وأبو يعلى[٦] وأبو عوانة[٧] والطبراني[٨] وابن عدي[٩] والإسماعيلي[١٠] وابن النجار[١١] كلهم من طريق الزهري قال: سمعت أنس بن مالك يقول. فذكره.

وانظر تخريجه في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١٢].

١١١ ـ عن عائشة ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**خلق الله مكة، فحفَّها بالملائكة قبل أن يخلق شيئاً من الأرض كلها بألف عام، ثم وصلها**

(١) قال ابن حجر: (أي من بركة الدنيا بقرينة قوله في الحديث الآخر: «**اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا**» ويحتمل أن يريد ما هو أعم من ذلك، لكن يستثنى من ذلك ما خرج بدليل كتضعيف الصلاة بمكة على المدينة، واستدل به على تفضيل المدينة على مكة، وهو ظاهر من هذه الجهة، لكن لا يلزم من حصول أفضلية المفضول في شيء من الأشياء ثبوت الأفضلية له على الإطلاق)، فتح الباري: (٤/ ٩٨).

(٢) الصحيح: (٤/ ٩٧) فضائل المدينة، باب حديث: (رقم ١٨٨٥).

(٣) الصحيح: (٢/ ٩٩٤). الحج، باب فضل المدينة...

(٤) المسند: (٣/ ١٤٢).

(٥) التاريخ الكبير: (٣/ ق ٥٩/ أ).

(٦) المسند: (٣/ ٤٣٤، ٤٥٠) (رقم ٣٥٦٦، ٣٦٠٨).

(٧) المسند بعنوان: القسم المفقود من مسند أبي عوانة (ص٤٠٦).

(٨) المعجم الأوسط: (٣، ٣٢) (رقم ٥٧٠٧ و٨/ ٨٤) (رقم ٨٠٤٠).

(٩) الكامل: (٣/ ٣٠٤).

(١٠) في المستخرج كما في فتح الباري: (٤/ ٩٨ ـ ٩٩).

(١١) أخبار المدينة: (الدرة الثمينة) (ص ٣٠).

(١٢) (رقم ١٠١).

بالمدينة، ووصل المدينة ببيت المقدس، وخلق الأرض بعد ألف عام خلقاً واحداً».

رواه محمد بن أحمد الواسطي[١] والديلمي[٢] وابن الجوزي[٣] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[٤] كلهم من طريق عبد الله بن صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال: أخبرني عطاء بن أبي رباح عن عائشة قالت. فذكرته. واللفظ للديلمي. وزاد الواسطي وابن الجوزي والمقدسي في أوله قوله: «**إن مكة بلد عظمه الله وعظَّم حرمته، وحفَّها بالملائكة قبل أن يخلق شيئاً من الأرض. . .**» الحديث.

إسناده ضعيف، فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث (صدوق، كثير الغلط ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة)[٥].

وفيه عبد الله بن لهيعة، وتقدم مراراً أن حديثه إذا لم يكن من رواية أحد العبادلة الأربعة عنه؛ فإنه ضعيف، إضافة إلى أنه يدلس عن الضعفاء والمتروكين، وقد عنعن، وفي أسانيدهم من لم أقف له على ترجمة. وقال المقدسي: (هذا حديث غريب جداً بل منكر)[٦] وفي معناه أحاديث لكنها ليست مرفوعة، مفادها أن قريشاً وجدت حجراً في الجاهلية من مقام إبراهيم، وقد كتب عليها: «**أنا الله ذو بكة. . .**» ثم ذكر أنه خلقها، وصاغها حين صاغ الشمس والقمر، وبارك لأهلها في اللحم واللبن والماء، ونحو ذلك، وفي بعضها أن ذلك كان في عهد ابن الزبير، وفي بعضها أن الحجر وجد في قواعد البيت، وهذه الآثار وردت من طرق ضعيفة، ولم أهتم بدراستها لخروجها عن مقتضى منهج البحث[٧].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٨].

---

(١) فضائل البيت المقدس (رقم ١٨).
(٢) زهر الفردوس: (٢/ق ١٢١).
(٣) فضائل القدس: (ص ٧٢ ـ ٧٣).
(٤) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٨).
(٥) التقريب: (رقم ٣٣٨٨).
(٦) وفاء الوفاء للسمهودي: (١/ ١١٧).
(٧) انظر هذه الآثار في مصنف ابن أبي شيبة: (٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠). والتاريخ الكبير: (٨/ ١٥٠). وأخبار مكة للأزرقي: (١/ ٧٨ ـ ٧٩). والمطالب العالية: (ق ٨٤) وغيرها.
(٨) (رقم ١٨٤).

المبحث الثاني

تعظيم الرسول لمكة وحثه أمته على ذلك

١١٢، ١١٣ ـ عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ـ يصدق كل واحد منهما حديث صاحبه ـ قالا: خرج رسول الله ﷺ زمن الحُدَيْبِيَة[١]. فذكرا قصة الحديبية بطولها، وفيها قول الرسول ﷺ جواباً على قول الصحابة خلأت القصواء[٢] ـ وذلك عندما بركت ـ: «**ما خلأت القصواء، وما ذاك لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل**»[٣] ثم قال: «**والذي نفسي بيده لا يسألونني خطة**[٤] **يعظمون فيها حرمات الله**[٥] **إلا أعطيتهم إياها**».

---

(١) بالتصغير، والياء الثانية مختلف فيها هل هي مخففة أو مشددة، وتقع غرب مكة على بعد (٢٢ كيلاً) على الطريق إلى جدة واسمه الآن (الشميسي) انظر معجم البلدان: (٢/ ٢٢٩) ومعجم معالم الحجاز: (٢٤٦ ـ ٢٤٧) وكتاب مرويات غزوة الحديبية (ص ١٧ ـ ٢١).

(٢) خلأت تمادت على عدم القيام، وهو خاص بالنوق، ويقال للجمل أَلَحَّ. انظر النهاية: (٢/ ٥٨). وفتح الباري: (٥/ ٣٣٥). والقصواء اسم ناقة النبي ﷺ وهي الناقة التي قطع طرف أذنها. ولم تكن ناقة النبي ﷺ مقطوعة الأذن، وإنما هذا لقب لها، وقيل بل كانت مقطوعة الأذن. انظر المصدر السابق: (٤/ ٧٥).

(٣) فيل أبرهة الحبشي الذي جاء يقصد هدم الكعبة، فحبس الله الفيل، فلم يدخل الحرم ورد رأسه راجعاً من حيث جاء، فكذلك ناقة النبي ﷺ حبسها الله ـ عز وجل ـ عن دخول مكة، كما حبس الفيل عن دخولها؛ لأنهم لو دخلوها على هذه الصورة لأدى ذلك إلى القتال، وسفك الدماء. انظر المصدر نفسه: (١/ ٣٢٩). وفتح الباري: (٥/ ٣٣٦).

(٤) بضم الخاء المعجمة أي خصلة. المصدر نفسه.

(٥) المراد ترك القتال في الحرم، وقيل المراد بالحرمات حرمة الحرم والشهر والإحرام، وفي رواية ابن إسحاق: «**يسألونني فيه صلة الرحم**» انظر المصدر نفسه. ولا مانع من الإطلاق ليشمل كل ما يندرج تحت التعظيم والإجلال لهذا البلد الحرام مما فيه طاعة الله ـ عز وجل ـ.

رواه البخاري[١] وأبو داود[٢] وأحمد[٣] وعبد الرزاق[٤] والطبري[٥] وابن حبان[٦] والطبراني[٧] والبيهقي[٨] كلهم من طريق الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم فذكراه.

واقتصر أبو داود والطبري ـ في رواية له ـ على حديث المسور فقط. وكل من سبق ذكرهم من المخرجين رووه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري، إلا أبا داود والطبري ـ في رواية له ـ حيث روياه من طريق آخر عن معمر عن الزهري به.

وقد رواه مطولاً عن الزهري: محمد بن إسحاق[٩] ومن طريقه أحمد[١٠] قال ابن إسحاق: حدثني محمد بن مسلم بن شهاب الزهري به. وفيه قول الرسول ﷺ: «**ما خلأت، وما هو لها بخلق، ولكن حبسها حابس الفيل عن مكة، لا تدعوني قريش اليوم إلى خطة يسألوني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها**» وفي أثنائه قال لبديل بن ورقاء: «**فأخبرهم أنه لم يأت يريد حرباً، وإنما جاء زائراً للبيت، ومُعظماً لحرمته**» وفي رواية أحمد أنه بعث عثمان، يخبرهم بذلك.

وإسناده حسن؛ لحال ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث، فأمن بذلك تدليسُه.

ونظراً لطول الحديث واشتماله على أحكام كثيرة خرَّجه المصنفون في كتبهم مقطعاً، مقتصرين منه على الأحكام المستدل بها في تلك الأبواب.

فممن أخرجه على هذا النحو:

---

(١) الصحيح: (٥/ ٣٢٩ ـ ٣٣٣) الشروط، باب الشروط في الجهاد.
(٢) السنن: (٣/ ١٩٤ ـ ٢٠٩) الجهاد، باب في صلح العدو.
(٣) المسند: (٤/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).
(٤) المصنف: (٥/ ٣٣٠ ـ ٣٤٢).
(٥) جامع البيان: (٢٦/ ٩٧ ـ ١٠١).
(٦) الإحسان: (١١/ ٢١٦ ـ ٢٢٧) (رقم ٤٨٧٢).
(٧) المعجم الكبير: (٢٠/ ٩ ـ ١٥).
(٨) السنن الكبرى: (٩/ ٢١٨ ـ ٢٢١). ودلائل النبوة: (٤/ ٩٩).
(٩) سيرة ابن هشام: (٢/ ٣٠٨ ـ ٣١٤).
(١٠) المسند: (٤/ ٣٢٣ ـ ٣٢٦).

البخاري[(١)] وأحمد[(٢)] وابن أبي شيبة[(٣)] والنسائي[(٤)] والطبري[(٥)] والطبراني[(٦)] والبيهقي[(٧)] والبغوي[(٨)] من طرق عن الزهري به، وليس في هذه المواضع محل الشاهد منه هنا، وهذا الحديث صورته صورة المرسل؛ لأن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم لم يشهدا الوقعة، وقد ورد التصريح بذلك في رواية للبخاري[(٩)] من طريق عقيل ـ يعني ابن خالد ـ عن ابن شهاب قال: أخبرني عروة بن الزبير أنه سمع مروان والمسور بن مخرمة يخبران عن أصحاب رسول الله ﷺ فذكر طرفاً منه. وكذلك أخرجه البيهقي ـ وفي رواية له[(١٠)] ـ والبغوي[(١١)].

ولو لم يرد هذا التصريح لكان محكوماً له بالاتصال ـ أيضاً ـ لأن المسور بن مخرمة صحابي، سمع من النبي ﷺ، واختلف هل ولادته قبل الهجرة أو بعدها على قولين، أشهرها الثاني، على أنه وقع في بعض روايات مسلم:

قال المسور: (فسمعت رسول الله ﷺ وهو يخطب الناس في ذلك على منبره هذا وأنا يومئذ محتلم)[(١٢)]، قال ابن حجر: (وهذا يدل على أنه ولد قبل الهجرة، ولكنهم أطبقوا على أنه قد ولد بعدها، وقد تأول بعضهم أن قوله محتلم من الحِلم ـ بالكسر لا من الحُلم ـ بالضم ـ يريد أنه كان عاقلاً ضابطاً لما يتحمله)[(١٣)].

---

(١) الصحيح: (الأرقام: ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٨١١، ٢٧١١، ٢٧١٢، ٤١٥٧، ٤١٥٨، ٤١٨٠، ٤١٨١).
(٢) المسند: (٤/ ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣١).
(٣) المصنف: (٧/ ٣٨٣، ٣٨٥) (رقم ٣٦٨٤٠، ٣٦٨٥٠).
(٤) السنن الكبرى: (٥/ ١٧٠ ـ ١٧١، ٢٦٣ ـ ٢٦٤) (رقم ٨٥٨١، ٨٥٨٢، ٨٨٤٠).
(٥) جامع البيان: (٢٦/ ١٠١)، والتاريخ: (٢/ ٢٧١، ٢٧٤ ـ ٢٧٦، ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٦) المعجم الكبير: (٢٠/ ١٥ ـ ١٦، ١٧، ٣٥٩).
(٧) السنن الكبرى: (٥/ ٢١٥ و٧/ ١٧٠، ١٧١، و٩/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٣٣)، ودلائل النبوة: (٤/ ٩٣، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٩ ـ ١٦٠، ١٧٠ ـ ١٧١).
(٨) شرح السنة: (١١/ ١٥٧ ـ ١٥٨).
(٩) الصحيح: (٥/ ٣١٢). الشروط، باب ما يجوز من الشروط في الإسلام..
(١٠) السنن الكبرى: (٩/ ٢٢٨). (١١) شرح السنة: (١١/ ١٥٧ ـ ١٥٨).
(١٢) الصحيح: (٤/ ١٩٠٣) فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة.
(١٣) الإصابة: (٣/ ٤١٩).

قلت: على كلا القولين فإنه صحابي، صح سماعه من رسول الله ﷺ فروايته عنه ما لم يسمعه منه صحيح؛ لأن مراسيل الصحابة مقبولة على الإطلاق، والواسطة هنا جمع من الصحابة كما تقدم. وأما مروان بن الحكم فقال ابن حجر: (لا يصح له سماع من النبي ﷺ ولا صحبة، وأما المسور فصح سماعه منه لكنه إنما قدم مع أبيه وهو صغير بعد الفتح، وكانت هذه القصة قبل ذلك بسنتين)[١] ولم يذكر ابن حجر أن مراسيل المسور مقبولة؛ لأنه صحابي، كما هي القاعدة. وأما جزمه بأن مروان لم تصح له صحبة فمخالف لصنيعه في الإصابة، حيث ترجمه في القسم الثاني وهم الذين توفي الرسول ﷺ وهم دون سن التمييز[٢]، وقد ذكر عن بعضهم أنه ولد بعد الهجرة بسنتين، وقيل بأربع، ثم قال: (لو ثبت أن في تلك السنة مولده لكان حينئذٍ مميزاً، فيكون من شرط القسم الأول، لكن لم أر من جزم بصحبته، فكأنه لم يكن حينئذٍ مميزاً، ومن بعد الفتح أُخرج أبوه إلى الطائف وهو معه، فلم يثبت له أزيد من الرؤية)[٣] وبهذا يندفع قوله في الفتح من نفيه السماع والصحبة؛ لأن مقصوده بالصحبة هنا الرؤية بدليل نفي السماع قبل ذلك، إلا أن أحاديث هؤلاء القسم وهم الذين لهم رؤية فقط، من قبيل المرسل[٤]، وأثنى ابن كثير على سياق البخاري للقصة بقوله: (فهذا سياق فيه زيادات وفوائد حسنة، ليست في رواية ابن إسحاق عن الزهري[٥]) ولا ينتقد على البخاري إخراجه لحديثه مع كونه مرسلاً، لأنه مقرون بصحابي آخر؛ ولأن الواسطة بُينت في رواية أخرى، وهم جمع من الصحابة كما تقدم.

وقد أسقط عروة بن الزبير: المسور ومروان في بعض الروايات، كما سيأتي بيان ذلك في الحديث التالي.

١١٤ ـ عن عروة بن الزبير قال: خرج رسول الله ﷺ إلى الحديبية، فساق قصة الحديبية بزيادات ومغايرة لحديث المسور ومروان السابق، وفيه قول الرسول الله ﷺ عن ناقته: «والله ما خلأت، وما الخلأ بعادتها، ولكن حبسها

---

(١) فتح الباري: (٥/٣١٣).
(٢) انظر الإصابة: (١/٥).
(٣) المصدر نفسه: (٣/٤٧٧).
(٤) انظر المصدر نفسه: (١/٥).
(٥) البداية والنهاية: ٤/١٧٩).

حابسُ الفيل عن مكة، لا تَدْعوني قريشٌ إلى تعظيم المحارم، فيسبقوني إليها»[١].

رواه ابن أبي شيبة[٢] قال: حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا هشام عن أبيه قال. فذكره مطولاً.

وإسناده إلى عروة صحيح، إلا أنه مرسل.

ورواه عن عروة أيضاً أبو الأسود.

أخرجه ابن عائذ في مغازي عروة[٣] والحاكم[٤] ومن طريقه البيهقي[٥].

وليس في رواية البيهقي ذكر لمحل الشاهد منه هنا، وهي أخصر من حديث المسور ومروان، ومقطعة في عدة مواضع. أما رواية ابن عائذ فمطولة، كما أفاد ذلك الحافظ ابن حجر الذي قال: (أخرجها ـ يعني القصة ـ ابن عائذ في المغازي له بطولها، وأخرجها الحاكم ـ في الإكليل ـ من طريق أبي الأسود عن عروة ـ أيضاً)[٦].

قلت: وفي إسناد الحاكم ومن طريقه البيهقي من لم أقف له على ترجمة، وراويه عن أبي الأسود: عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف، كما سبق مراراً.

وأما أبو الأسود فهو محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل الأسدي ـ يتيم عروة: (ثقة)[٧] وإرسال عروة للحديث غير قادح بدليل أن ابن شهاب أرسله.

أخرج ذلك البيهقي[٨]. والسبب فيها يظهر أنها قصة تاريخية، رويت على أوجه متعددة بدليل المخالفات الحاصلة في الروايات، والتي لم أمعن النظر فيها لعدم تعلقها بمحل الشاهد منها هنا[٩].

١١٥ ـ عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) تقدم شرح الألفاظ الغريبة في الحديث السابق.

(٢) المصنف: (٧/ ٣٨١ ـ ٣٨٣) (رقم ٣٦٨٣٩).

(٣) كما في فتح الباري: (٥/ ٣٣٣).

(٤) في الإكليل كما في المصدر نفسه.

(٥) دلائل النبوة: (٤/ ١٣٣ ـ ١٣٥، ١٦٠ ـ ١٦٢، ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٦) المصدر السابق.

(٧) التقريب: (رقم ٦٠٨٥).

(٨) دلائل النبوة: (٤/ ١٦٢، ١٧٢ ـ ١٧٥).

(٩) انظر فتح الباري: (٥/ ٣٣٣ ـ ٣٥٢). والبداية والنهاية: (٤/ ١٦٦).

«لا تزال هذه الأمة بخير ما عظَّموا هذه الحُرمة[١] حق تعظيمها، فإذا ضيعوا ذلك هلكوا».

رواه ابن ماجه[٢] وأحمد[٣] وعلي بن الجعد[٤] وابن أبي شيبة[٥] وابن أبي عاصم (من طريقه)[٦] والحسين المحاملي[٧] وحمزة بن يوسف السهمي[٨] من طرق عن يزيد بن أبي زياد أنبأنا عبد الرحمٰن بن سابط عن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال. فذكره. وفي رواية أحمد: **«فإذا تركوها وضيعوها هلكوا»** ولفظ السهمي: **«إن الناس لن يزالوا بخير...»** الحديث.

وفي رواية لأحمد ورواية ابن الجعد والسهمي قال يزيد عن ابن سابط. دون أن يسميه، وفي رواية أحمد هذه قال: عن المطلب، أو عن العياش بن ربيعة.

والرواة له عن يزيد بن أبي زياد: علي بن مسهر ومحمد بن فضيل بن غزوان وشريك بن عبد الله القاضي وعبد الرحيم بن سليمان الكناني ويزيد بن عطاء.

وخالفهم جرير بن عبد الحميد، فرواه عن يزيد به، إلا أنه قال في روايته عن عبد الرحمٰن بن سابط عن رجل عن عياش بن أبي ربيعة. فزاد رجلاً مجهولاً في الإسناد.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٩] وابن أبي عاصم[١٠]. فلعل الخطأ

---

(١) المراد بذلك مكة والحرم، ففي رواية ابن أبي عاصم في آخره قال: قال ابن إسحاق: (يريد مكة) وروى الحديث المزي بإسناده، من طريق أبي القاسم البغوي، وفي آخره قال: (يعني مكة) انظر تهذيب الكمال: (٢٢/ ٥٥٥). وقال ابن عبد البر: (يعني الكعبة والحرم، شرفها الله) الاستيعاب: (٣/ ١٢٣). هامش الإصابة. وقال ابن حجر: (يعني الكعبة). فتح الباري: (٣/ ٤٤٩).

(٢) السنن: (٢/ ١٠٣٨). المناسك، باب فضل مكة.

(٣) المسند: (٤/ ٣٤٧). (٤) المسند: (الجعديات): (٢/ ٨٥٨).

(٥) المصنف: (٣/ ٢٦٨) (رقم ١٤٠٩٠). (٦) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٠).

(٧) الأمالي (رواية أبي الحسن أحمد بن محمد القرشي ق١٥٢).

(٨) تاريخ جرجان: (ص ٢٨٣). (٩) أخبار مكة: (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(١٠) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٠).

فيه من جرير فإنه مع ثقته وجلالته لا يقوى على مخالفة هؤلاء الثقات مجتمعين، وإن كان فيهم شريك وعطاء بن يزيد، فإنهما غير مدفوعين عن الصدق، وقد قيل إن جريراً كان في آخر عمره يهم من حفظه[١].

ومع هذا فإن إسناد الحديث ضعيف؛ لحال يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم (ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً)[٢] وتكلم في سماع عبد الرحمٰن بن سابط من عياش، فقال ابن عبد البر: (ويقولون إنه لم يسمع منه وأنه أرسل حديثه)[٣].

وقال المزي: (وقيل لم يدركه)[٤] وقال ابن حجر: (ويقال لا يصح له سماع من صحابي)[٥] ثم ذكر أنه أرسل عن عدة من الصحابة، منهم عياش بن أبي ربيعة.

فهذه إذاً علة أخرى تضاف إلى ما سبق.

وأعله البوصيري بيزيد بن أبي زياد[٦]. وعزاه ابن حجر إلى أحمد وابن ماجه وعمر بن شبة في (كتاب مكة)، وقال: (سنده حسن)[٧] ومقتضى هذا العزو أن طريق ابن شبة هو طريق أحمد وابن ماجه، فأنى له الحسن.

وأشار الألباني إلى أن الحديث ضعيف[٨].

١١٦ ـ عن جابر رضي الله عنه قال: لما افتتح النبي ﷺ مكة استقبلها بوجهه، وقال: «أنت حرام، ما أعظمَ حرمَتك، وأطيبَ ريحَك، وأعظمُ حرمةً عند الله منك المؤمنُ».

رواه الطبراني[٩] من طريق محمد بن مِحْصَن عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر. قال. فذكره. وقال: (لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا محمد).

---

(١) انظر تهذيب التهذيب: (٢/ ٧٧).
(٢) التقريب: (رقم ٧٧١٧).
(٣) الاستيعاب: (٣/ ١٢٣). هامش الإصابة.
(٤) تهذيب الكمال: (٢٢/ ٥٢٥).
(٥) الإصابة: (٣/ ١٤٨).
(٦) مصباح الزجاجة: (٣/ ٤٤).
(٧) انظر فتح الباري: (٣/ ٤٤٩).
(٨) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٦٢١٣)، وضعيف ابن ماجه: (رقم ٦٦٤).
(٩) المعجم الأوسط: (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥). (رقم ٦٩٥).

في إسناده محمد بن محصن وهو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكّاشة بن محصن الأسدي، وصف بأنه يضع الحديث، وكذاب، وقال ابن حجر: (كذبوه)[١].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن محصن، وهو كذاب، يضع الحديث)[٢] وستأتي أحاديث بهذا المعنى في الباب الثاني، والخطاب موجه للكعبة ـ حماها الله ـ[٣].



(١) التقريب: (رقم ٦٢٨) وانظر تهذيب الكمال: (٢٦/ ٣٧٢ ـ ٣٧٤)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٤٣٠ ـ ٤٣١).

(٢) مجمع الزوائد: (١/ ٨١).

(٣) انظر الأحاديث: (رقم ٢٣٦ ـ ٢٤١).

المبحث الثالث

دعاء إبراهيم ومحمد ـ صلى الله عليهما وسلم ـ لها بالبركة

* ـ عن عبد الله بن زيد بن عاصم رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **«إن إبراهيم حرم مكة، ودعا لأهلها، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة»**.

رواه البخاري ومسلم وغيرهما كما سبق[١].

١١٧، ١١٨ ـ عن سعد بن مالك وأبي هريرة رضي الله عنهما قالا: قال رسول الله ﷺ: **«اللهم بارك لأهل المدينة في مدينتهم، وبارك لهم في صاعهم، وبارك لهم في مدهم، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك، وإني عبدك ورسولك، وإن إبراهيم سألك لأهل مكة، وإني أسألك لأهل المدينة كما سألك إبراهيم لأهل مكة ومثله معه، إن المدينة مشبّكة بالملائكة، على كل نقب منها ملكان يحرسانها، لا يدخلها الطاعون ولا الدجال، فمن أرادها بسوء، أذابه الله كما يذوب الملح في الماء»**.

رواه أحمد[٢] وأحمد بن إبراهيم الدورقي[٣] وابن أبي شيبة[٤] وأبو يعلى[٥] وأبو عوانة[٦] والحاكم[٧] والبيهقي[٨] كلهم من طريق أسامة بن زيد ثنا أبو عبد الله القرَّاظ أنه سمع سعد بن مالك وأبا هريرة يقولان. فذكراه. ولفظ أبي عوانة والبيهقي بنحوه. وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم

---

(١) (انظر الفصل الرابع رقم ٧١).
(٢) المسند: (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤ و٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).
(٣) مسند سعد: (رقم ١٢٠).
(٤) المسند: (ق ٦٦/ب).
(٥) المسند: (١/ ٣٧٢) (رقم ٨٠٠).
(٦) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص٤٥٦).
(٧) المستدرك: (٤/ ٥٤٢).
(٨) دلائل النبوة: (٢/ ٥٧٠).

يخرجاه) ووافقه الذهبي. وأصل هذا الطريق في مسلم[١] من طريق أسامة به، إلا أنه ذكر طرفاً من أوله، ثم قال (وساق الحديث) ثم ذكر الجملة الأخيرة منه. والجملة الأخيرة في مسلم من طريق آخر عن أبي عبد الله القراظ عن أبي هريرة ومن طريقه ـ أيضاً ـ عن سعد بن مالك[٢].

وقال الهيثمي: (في الصحيح بعضه ـ رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح)[٣]، واستدراك الحديث على مسلم من الحاكم فيه نظر؛ لأن الحديث في مسلم كما سيأتي من حديث أبي هريرة دون قوله: «**إن المدينة مشبكة**...» إلى آخره، والجزء الأخير وهو قوله: «**فمن أرادها بسوء**...» موجود عند مسلم، من حديث أبي هريرة، ومن حديث سعد بن مالك[٤]، وقوله: «**إن المدينة مشبكة**...» إلى قوله: «**لا يدخلها الطاعون ولا الدجال**» أخرجه مسلم[٥] بمعناه من حديث أبي هريرة. ولعل قصد الحاكم أن الحديث بتمامه من حديث أبي هريرة، وسعد بن مالك لم يخرجه مسلم. وكان ينبغي التقييد بذلك إن كان هو المراد.

وأخرجه مالك[٦] ومن طريقه مسلم[٧] والترمذي[٨] ويعقوب الفسوي[٩] والنسائي ـ في عمل اليوم والليلة[١٠] ـ والمفضل الجندي[١١] وأبو عوانة[١٢] والطحاوي[١٣] وابن حبان[١٤] وابن السني[١٥] والبغوي[١٦] قال مالك: عن

---

(١) الصحيح: (٢/ ١٠٠٨) الحج، باب من أراد أهل المدينة بسوء أذابه الله.
(٢) المصدر نفسه: (٢/ ١٠٠٧ ـ ١٠٠٨). (٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٤) المصدر السابق.
(٥) المصدر نفسه: (٢/ ١٠٠٥)، الحج، باب صيانة المدينة من دخول الطاعون والدجال إليها.
(٦) الموطأ: (٢/ ٦٧٥).
(٧) الصحيح: (٢/ ١٠٠٠)، باب فضل المدينة.
(٨) الجامع: (٥/ ٥٠٦)، الدعوات، باب ما يقول إذا رأى الباكورة من الثمر وفي كتاب الشمائل (رقم ٢٠٢).
(٩) المعرفة والتاريخ: (١/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤). (١٠) (رقم ٣٠٢).
(١١) فضائل المدينة: (رقم ٣، ٤).
(١٢) المسند بعنوان: الجزء المفقود من مسند أبي عوانة (ص٤٥٣).
(١٣) مشكل الآثار: (٢/ ٩٨). (١٤) الإحسان: (٩/ ٦٢) (رقم ٣٧٤٧).
(١٥) عمل اليوم والليلة: (رقم ٢٧٩). (١٦) شرح السنة: (٧/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: كان الناس إذا رأوا أول الثمرة جاؤا به إلى النبي ﷺ فإذا أخذه رسول الله قال: «**اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدنا، اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك، وإني عبدك ونبيك، وإنه دعاك لمكة، وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك لمكة ومثله معه**» قال: ثم يدعو أصغر وليد له، فيعطيه ذلك الثمر.

وأخرجه مسلم[(١)] وابن ماجه[(٢)] والبخاري ـ في الأدب المفرد[(٣)] ـ والدارمي[(٤)] وأبو الشيخ الأصبهاني[(٥)] من طريق عبد العزيز بن محمد ـ يعني الدراوردي ـ عن سهيل به مختصراً، دون ذكر محل الشاهد منه، وهو دعاء إبراهيم لمكة.

وأخرج ابن أبي خيثمة[(٦)] من طريق أبي عبد الله القراظ قال: أشهد على أبي هريرة لحدثني عن حبيبي وحبيبه، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك دعاك لأهل مكة، وأنا أدعوك لأهل المدينة**».

وأخرج البيهقي[(٧)] من طريق العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة فذكره مطولاً بنحو رواية سهيل، وفيه ذكر محل الشاهد منه هنا، وهو دعاء إبراهيم، وفي الطريق إليه من ضعف.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٨)].

* ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: «**اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد...**» الحديث. رواه البخاري ومسلم وغيرهما، وفيه قصة.

وفي رواية الحميدي زيادة: «**اللهم إن إبراهيم عبدك وخليلك، دعاك لأهل**

(١) الصحيح: (٥/٥٠٦).
(٢) السنن: (٢/١١٠٥). الأطعمة، باب إذا أوتي بأول الثمر.
(٣) (رقم ٣٦٢). (٤) السنن: (٢/٣٢).
(٥) أخلاق النبي (رقم ٧٤٣).
(٦) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه ص: ٨٥ رقم ٢٠). رسالة.
(٧) السنن الكبرى: (٤/١٧١). (٨) (رقم ١٠٢، ١٠٣).

مكة، وأنا عبدك ورسولك، أدعوك لأهل المدينة مثل ما دعاك لأهل مكة...» وهي زيادة صحيحة[١].

* ـ عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ توضأ، ثم صلى بأرض سعد بأصل الحرة عند بيوت السقيا، ثم قال: **«اللهم إن إبراهيم خليلك وعبدك ونبيك دعاك لأهل مكة، وأنا محمد عبدك ونبيك أدعوك لأهل المدينة مثل ما دعاك به إبراهيم لأهل مكة...»**.

رواه أحمد وابن خزيمة وغيرهما، وإسناده صحيح[٢].

١١٩ ـ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان بحرة السّقْيا التي كانت لسعد بن أبي وقاص، فقال رسول الله ﷺ: **«ائتوني بوضوء»**، فتوضأ، ثم قام، فاستقبل القبلة، ثم قال: **«اللهم إن إبراهيم كان عبدك وخليلك، ودعا لأهل مكة بالبركة، وأنا عبدك ورسولك أدعوك لأهل المدينة أن تبارك لهم في مدهم وصاعهم، مثلي ما باركت لأهل مكة مع البركة بركتين»**.

رواه الترمذي ـ واللفظ له[٣] ـ وأحمد[٤] والبخاري ـ في التاريخ الكبير[٥] ـ والنسائي[٦] وابن خزيمة[٧] وابن حبان[٨] وابن النجار[٩] كلهم من طريق الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقي عن عاصم بن عمر عن علي بن أبي طالب. قال: فذكره. وعند ابن خزيمة وابن حبان وابن النجار: **«مثل ما باركت لأهل مكة»** وقال الترمذي: (حسن صحيح) وفي تحفة الأشراف (صحيح)[١٠] وتابع الليث بن سعد في ذلك عبدُ الحميد بن جعفر.

---

(١) انظر الفصل السابع المبحث الثاني: (رقم ١٠١).
(٢) انظر الموضع نفسه: (رقم ١٠٢).
(٣) الجامع: (٥/ ٧١٨). المناقب، باب فضل المدينة.
(٤) المسند: (١/ ١١٥ ـ ١١٦). (٥) (٦/ ٤٨٠ ـ ٤٨١).
(٦) السنن الكبرى: (٢/ ٤٨٤) (رقم ٤٢٧٠).
(٧) الصحيح: (١/ ١٠٥ ـ ١٠٦).
(٨) الإحسان: (٩/ ٦١ ـ ٦٢) (رقم ٣٧٤٦).
(٩) أخبار المدينة: (ص٢٩ ـ ٣٠). (١٠) (٧/ ٣٩١).

أخرجه الطبراني[١] وقال: (لم يرو هذا الحديث عن عبد الحميد بن جعفر إلا سعدان بن يحيى، تفرد به سليمان بن عبد الرحمٰن، ولا يروي عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد).

والمراد بابن عمر هنا: عاصم بن عمر، ويقال ابن عمرو حجازي (ثقة)[٢].

وقد اشتبه الأمر على الدارقطني، فجعل رواية عبد الحميد هذه مخالفة لرواية الليث، ولعل ذلك بسبب ما وقع في رواية الطبراني هذه، حيث قال عمرو بن سليم فيها: سمعت ابن عمر يقول: سمعت علي بن أبي طالب. إلا أن الدارقطني ذكره في موضع آخر[٣] على الصواب. والحديث إسناده صحيح، فعاصم ثقة كما تقدم، وكذلك عمرو بن سليم الزرقي[٤]، وسبق الكلام حول اختلاف الرواة على سعيد المقبري، فرواه الليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر عنه كما هو هنا.

وخالفهم ابن أبي ذئب، فرواه عن المقبري عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه.

ورواه زمعة بن صالح ونافع بن أبي نعيم القاري عن المقبري عن أبي هريرة.

ورواية زمعة بن صالح ونافع غير محفوظة.

والمحفوظ: رواية الليث وعبد الحميد، وكذا رواية ابن أبي ذئب، وقد توقف الدارقطني عن الترجيح، ثم رجح رواية الليث وعبد الحميد بن جعفر على رواية ابن أبي ذئب، معللاً ذلك بأن الليث بن سعد من أثبت من روى عن المقبري.

ويظهر أن الروايتين محفوظتان، لأن ابن أبي ذئب وصفه ابن معين بأنه

---

(١) المعجم الأوسط: (٧/ ٥٠) (رقم ٦٨١٨).
(٢) التقريب: (رقم ٣٠٧٢).
(٣) انظر العلل: ٤/ ٧٩ ـ ٨١ و٦/ ١٣٩ ـ ١٤٠).
(٤) انظر التقريب: (رقم ٥٠٤٤). والزرقي: بضم الزاي وفتح الراء بعدها قاف كما في المصدر المذكور.

أثبت من روى عن المقبري، وقد تقدم هذا الكلام في حديث أبي قتادة(١).

وحديث علي هذا قال فيه المنذري: (رواه الطبراني في الأوسط بإسناد جيد قوي)(٢) وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح)(٣).

وصحح إسناده أحمد محمد شاكر، وتعقب الهيثمي بقوله: (فاته شيئان: أن الحديث ليس من الزوائد، وأن أحمد رواه، فقصر في نسبته للطبراني)(٤) ورمز الألباني للحديث بالصحة(٥).

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة(٦).

١٢٠ ـ عن سفيان بن أبي زهير ﵁ أن النبي ﷺ قال: «**يُوشِك البنيانُ أن يأتي هذا المكان، ويوشك الشام أن يُفْتتح، فيأتيه رجال من أهل هذا البلد فيعجبهم ريفُه ورخاؤه، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، ثم يفتح العراق، فيأتي قوم يَبسون(٧) فيتحملون بأهليهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، إن إبراهيم دعا لأهل مكة، وإني أسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك في صاعنا، وأن يبارك لنا في مدنا مثل ما بارك لأهل مكة**».

رواه أحمد(٨) وأبو القاسم البغوي(٩) ومن طريقه ابن عساكر ومن طريق آخر(١٠) كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر أخبرني يزيد بن خصيفة أن بسر بن

---

(١) (رقم ١٠٢).

(٢) الترغيب والترهيب: (رقم ١٨٠٧).

(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠٥).

(٤) تعليقه على المسند: (٢/ ١٨٩).

(٥) انظر صحيح الجامع: (رقم ١٢٨٣).

(٦) (رقم ١٠٥).

(٧) بفتح الياء المثناة من تحت وبعدها باء موحدة تضم وتكسر من بَسْ بَسْ أو بِسْ بِسْ وروي يُبسون: بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي أَبِس إبساساً.
وهي كلمة زجر للإبل عند سوقها، قال النووي ـ بعد أن ذكر عدة أقوال في معناه ـ: (والصواب الذي عليه المحققون أن معناه الإخبار عمن خرج من المدينة متحملاً بأهله بَاسًّا في سيره مسرعاً إلى الرخاء في الأمصار التي أخبر النبي ﷺ بفتحها) انظر غريب الحديث للهروي: (٣/ ٨٩ ـ ٩٠). وشرح مسلم: للنووي: (٩/ ١٥٨ ـ ١٥٩) وفتح الباري: (٤/ ٩٢).

(٨) المسند: (٥/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(٩) معجم الصحابة (ق ٢٦٦).

(١٠) تاريخ دمشق: (١/ ٣٧٠).

سعيد أخبره أنه في مجلس الليثيين يذكرون: أن سفيان أخبرهم: أن فرسه أَعْيَت[١] بالعقيق[٢]، وهو في بعث بعثهم رسول الله ﷺ فرجع إليه يستحمله، فزعم سفيان كما ذكروا أن النبي ﷺ خرج معه يبتغي بعيراً، فلم يجد إلا عند أبي جهم بن حذيفة العدوي، فسَامَه له، فقال له أبو جهم: لا أبيعكه يا رسول الله، ولكن خذه، فاحمل عليه من شئت، فزعم أنه أخذه منه، ثم خرج، حتى إذا بلغ بئر الإهاب[٣] زعم أن النبي ﷺ قال: فذكره.

إسناده محتمل للتحسين، لعدم التصريح بالرواة الذين حدثوا به عن سفيان وهم الليثيون، ويظهر أنهم كثيرون، ويرى البعض أن رواية أمثال هؤلاء معتضدة لكثرتهم، واشتهار الحديث عندهم[٤] إلا أني لم أر في هذا الإسناد ما يشير إلى أن هؤلاء الليثيين من أهل الصلاح والدين، ويتفق تحسين حديثهم على رأي من يرى أن حديث مجهول العين يتقوى بمثله.

وهذا الحديث أصله في الصحيحين وغيرهما دون قوله يوشك البنيان أن يأتي هذا المكان، ودون قصة بعير أبي جهم، وكذا دعاء إبراهيم فما بعده، ولفظه: «**تفتح اليمن، فيأتي قوم يبسون، فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون**...» ثم ذكر فتح الشام، وفتح العراق بمثل ذلك.

رواه البخاري[٥] ومسلم[٦] وغيرهما.

وأما دعاء إبراهيم عليه السلام لمكة، وهو محل الشاهد منه هنا فيغني عنه الأحاديث المتقدمة في هذا المبحث. وقوله: «**يوشك البنيان أن يأتي هذا**

(١) تعبت، انظر المصباح المنير: (ص٤٤١) مادة (عيي).

(٢) واد بالمدينة مشهور.

(٣) على وزن كتاب ويقال (يِهاب) بكسر الياء، موضع بقرب المدينة، وتقع بالحرة الغربية، وعرفت فيما بعد ببئر زمزم كما قال السمهودي. انظر المغانم المطابة (ص٢١) ووفاء الوفاء: (٣/ ٣٥٢ و٤/ ١٣٣، ١١٤٠).

(٤) انظر مثلاً الفقيه والمتفقه: (ص ١٧٩) وإعلام الموقعين: (١/ ٢٢١). دراسة حديث آخر.

(٥) الصحيح: (٤/ ٩٠). فضائل المدينة، باب من رغب عن المدينة.

(٦) الصحيح: ٢/ ١٠٠٨ ـ ١٠٠٩. الحج، باب الترغيب في المدينة عند فتح الأمصار.

المكان» والإشارة إلى إهاب، فثابت من حديث أبي هريرة بلفظ: «**تبلغ المساكن إهاب أو إيهاب**».

رواه مسلم[١] وغيره.

وقال الهيثمي: (قلت: في الصحيح طرف منه، رواه أحمد وبعض رواته لم يسم)[٢].

وحديث سفيان مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

١٢١ ـ عن محمد بن المنكدر أن رسول الله ﷺ قال: «**اللهم إن إبراهيم دعاك لمكة، وأنا أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به إبراهيم** عليه السلام».

رواه المفضل الجندي[٤] من طريق المثنى بن الصبَّاح عن محمد المنكدر، فذكره. وإسناده ضعيف؛ لإرساله؛ لأن محمد بن المنكدر تابعي.

وفيه المثنى بن الصَّبَّاح اليماني (ضعيف، اختلط بآخره، وكان عابداً)[٥].

ويشهد لهذا المرسل الضعيف: الأحاديث الثابتة التي سبقت في هذا المبحث، يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره.

وهو مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

١٢٢ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن نبي الله ﷺ دعا فقال: «**اللهم بارك لنا في مكتنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في شامنا، وبارك لنا في يمننا، اللهم بارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مُدنا**» فقال رجل: وفي عراقنا؟ فأعرض عنه، فرد هذا ثلاثاً، كل ذلك يقول الرجل: وفي عراقنا؟ فيعرض عنه فقال: «**بها الزلازل والفتن، وفيها يَطْلع قرنُ الشيطان**»[٧].

---

(١) المصدر نفسه: ٤/ ٢٢٢٨ الفتن، باب في سكنى المدينة وعمارتها قبل الساعة.
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥). (٣) (رقم ٨٧).
(٤) فضائل المدينة: (رقم ٢).
(٥) التقريب: (رقم ٦٤٧١) وضبط الصَّبَّاح: بالمهملة والموحدة الثقيلة.
(٦) (رقم ١٠٩).
(٧) اختلاف في المراد بقرن الشيطان، وفي بعض الروايات أن الشمس تطلع بين قرني الشيطان، فقيل إن له قرناً حقيقة، وقيل المراد به قوة الشيطان، وما يستعين به على الإضلال.
انظر غريب الحديث للخطابي: (١/ ٧٢٥ ـ ٧٢٦) وفتح الباري: (١٣/ ٤٦ ـ ٤٧).

رواه يعقوب الفسوي ـ واللفظ له[١] ـ وأبو نعيم[٢] وابن عساكر[٣] من طريق توبة العنبري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن نبي الله ﷺ دعا. فذكره.

وقال ابن عساكر: (إلا أن كثيراً لم يذكر مكة، وقال مكة يمانية، وزاد ابن صاعد: أي قد دخلت في جملة اليمن) وكثير هذا هو أحد رواة الحديث عن توبة.

وإسناده صحيح، توبة العنبري (ثقة، أخطأ الأزدي إذ ضعفه)[٤].

وعزاه الألباني إلى أبي نعيم وقال: (إسناده صحيح)[٥].

ورواه أبو أمية الطرطوسي[٦] وابن عساكر[٧] من طريق محمد بن يزيد بن سنان حدثنا يزيد حدثنا أبو رزين عن أبي عبيد حاجب سليمان عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ فذكره بنحوه، وقال فيه: فقال رجل: يا رسول الله: العراق ومصر، فقال: «**هناك ينبت قرن الشيطان، وثمَّ الزلازل والفتن**».

وإسناده ضعيف، محمد بن يزيد بن سنان الرَّهاوي (ليس بالقوي)[٨] ووالده يزيد بن سنان (ضعيف)[٩] وذكر مصر فيه منكر؛ لعدم ورود ذلك في بقية الطرق.

وأبو رزين ذكره الذهبي في المقتنى[١٠] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

والحديث مخرج في أكثر من مصدر من طريق سالم وغيره، وليس فيه ذكر محل الشاهد منه هنا، وأصله في البخاري[١١] وغيره دون ذكر مكة والمدينة ولفظه: «**اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في يمننا**» قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا؟[١٢] قال: «**اللهم بارك لنا في شامنا، اللهم بارك لنا في**

---

(١) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٧٤٧ ـ ٧٤٨). (٢) حلية الأولياء: (٦/ ١٣٣).
(٣) تاريخ دمشق: (١/ ١٢٠). (٤) التقريب: (رقم ٨٠٨).
(٥) تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق (ص ٢٣).
(٦) مسند ابن عمر: (رقم ٦٩). (٧) تاريخ دمشق: (١/ ١٢٤).
(٨) التقريب: (رقم ٦٣٩٩). (٩) المصدر نفسه: (رقم ٧٧٢٧).
(١٠) (رقم ٢١٩٩).
(١١) الصحيح: (١٣/ ٤٥). الفتن، باب قول النبي ﷺ الفتنة من قبل المشرق.
(١٢) في الرواية السابقة أنهم قالوا: وفي عراقنا؟ وهذا يوضح أن المراد بنجد هنا بادية العراق كما قال الخطابي. انظر فتح الباري: (١٣/ ٤٧). وهو ما فهمه سالم بن=

يمننا» قالوا: يا رسول الله وفي نجدنا؟ فأظنه قال في الثالثة: **«هناك الزلازل والفِتن، وبها يطلع قرن الشيطان»**.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(١)].

١٢٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دعا نبي الله ﷺ فقال: **«اللهم بارك لنا في صاعنا ومدنا، وبارك لنا في مكتنا ومدينتنا، وبارك لنا في شامنا ويمننا»** فقال رجل من القوم: يا نبي الله وعراقنا؟ فقال: **«إن بها قرن الشيطان، وتَهِيجُ الفتن[(٢)]، وإن الجفاء بالمشرق»**.

رواه الطبراني[(٣)] ومن طريقه ابن عساكر[(٤)] من طريق إسحاق بن عبد الله بن كيسان عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال. فذكره.

إسناده ضعيف جداً، عبد الله بن كيسان هو المروزي (صدوق، يخطئ كثيراً)[(٥)].

وابنه إسحاق بن عبد الله قال البخاري ـ في ترجمة والده ـ: (له ابن

= عبد الله بن عمر أحد رواة الحديث حيث قال: يا أهل العراق ما أسألكم عن الصغيرة وأركبكم للكبيرة، سمعت أبي عبد الله بن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن الفتنة تجيء من ههنا ـ وأومأ بيده نحو المشرق»** صحيح مسلم: (٤/ ٢٢٢٩) ـ الفتن، باب الفتنة من قبل المشرق.
وقال الألباني: (فيستفاد من مجموع طرق الحديث أن المراد من (نجد) في رواية البخاري ليس هو الإقليم المعروف اليوم بهذا الاسم، وإنما هو العراق، وبذلك فسره الإمام الخطابي والحافظ ابن حجر العسقلاني ـ إلى أن قال: وقد تحقق ما أنبأ به عليه السلام، فإن كثيراً من الفتن الكبرى كان مصدرها العراق. . .) انظر تخريج أحاديث فضائل الشام: (ص ٢٥) قلت: وهذا لا يقتضي ذم جميع ساكنيه، وبخاصة إذا كانوا من أهل العلم والصلاح، وإلا لزم ذم جميع مسلمي أهل تلك البلاد وإن لم يكونوا قط من أهل الفتنة والفساد والشرك والبدع، ولا قائل به وهو ما حاول خصوم شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب دفع دعوته به. ولمزيد من التفصيل، انظر كتاب صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان: (ص ٤٩٦ ـ ٥٠٤).

(١) (رقم ١٠٤).

(٢) تثور الفتن. انظر القاموس المحيط (ص ٢٧٠) مادة (هاج) وتحرفت كلمة (تهيج) في رواية الطبراني إلى (نبح) والتصحيح من تاريخ دمشق ومجمع الزوائد.

(٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٨٤ ـ ٨٥).

(٤) تاريخ دمشق: (١/ ١٢٨).

(٥) التقريب: (رقم ٣٥٥٨).

يسمى إسحاق منكر الحديث)، وقال ابن حبان: ـ في الثقات في ترجمة والده ـ: (يتقى من حديثه من رواية ابنه عنه)، وقال الذهبي: (لينه أبو أحمد الحاكم)[١] وقول البخاري هذا يعتبر من أشد أنواع الجرح عنده. وعزا الحديثَ المنذري إلى الطبراني وقال: (ورواته ثقات)[٢].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير في حديث طويل يأتي في فضل المدينة إن شاء الله، وفيه إسحاق بن عبد الله بن كيسان، وهو ضعيف) ثم ذكره في الموضع المذكور غير تام، وقال: (ورجاله ثقات)[٣] وهذا يخالف ما ذكره قبل ذلك، ويخالف الواقع أيضاً.

ومتن الحديث صحيح من حديث ابن عمر السابق لهذا الحديث.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].



(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٩٤)، ولسان الميزان: (١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦)، وتهذيب التهذيب: (٥/ ٣٧١).
(٢) الترغيب والترهيب: (رقم ١٨١٠).
(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٧، ٣٠٥).
(٤) (رقم ١٠٨).

الفصل التاسع

تحريم دخول المشركين الحرم، ونهي العصاة عن المقام به

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تحريم دخول المشركين الحرم.

المبحث الثاني: نهي العصاة عن المقام به.

المبحث الأول

تحريم دخول المشركين الحرم

١٢٤ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: بعثني أبو بكر الصديق ﷺ في الحجة التي أمَّره عليها رسول الله ﷺ قبل حجة الوداع في رهط[١] يؤذنون في الناس يوم النحر: «**لا يحج بعد العام مشرك**[٢]**، ولا يطوف بالبيت عريان**».

قال ابن شهاب: فكان حميد بن عبد الرحمن يقول: يوم النحر: يوم الحج الأكبر من أجل حديث أبي هريرة. وفي رواية للبخاري وغيره قال أبو هريرة: فأذَّن معنا عليٌّ يوم النحر في أهل منى ببراءة، وأن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان.

وفي رواية للبخاري وغيره ـ في آخره ـ: فنبذ أبو بكر إلى الناس في ذلك العام، فلم يحج عام حجة الوداع الذي حج فيه النبي ﷺ مشرك. وهذا من قول حميد.

رواه البخاري[٣] ومسلم ـ واللفظ له ـ[٤] وأبو داود[٥] والنسائي[٦] وابن

---

(١) هو عدد الرجال من ثلاثة أو سبعة إلى عشرة، أو ما دون العشرة وما فيهم امرأة. انظر القاموس (ص ٨٦٢) (مادة الرهط).

(٢) هذا مأخوذ من قوله ـ عز وجل ـ ﴿**فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا**﴾ قال ابن حجر: (والآية صريحة في منعهم دخول المسجد الحرام، ولو لم يقصدوا الحج ولكن لما كان الحج هو المقصود الأعظم صرح لهم بالمنع منه، فيكون ما وراءه أولى بالمنع والمراد بالمسجد الحرام هنا الحرم كله) فتح الباري: (٨/ ٣٢٠).

(٣) الصحيح: (١/ ٤٧٧) الصلاة، باب ما يستر من العورة و(٣/ ٤٨٣) الحج، باب لا يطوف بالبيت عريان... و(٦/ ٢٧٩) الجزية، باب كيف ينبذ إلى أهل العهد و(٨/ ٨٢) المغازي، باب حج أبي بكر بالناس... و(٨/ ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠) التفسير، باب ﴿**فسيحوا في الأرض...**﴾ وباب ﴿**وأذان من الله ورسوله...**﴾ وباب ﴿**إلا الذين عاهدتم من المشركين...**﴾.

(٤) الصحيح: (٢/ ٩٨٢). الحج، باب لا يحج بالبيت مشرك...

(٥) السنن: (٢/ ٤٨٣). المناسك، باب يوم الحج الأكبر.

(٦) المجتبى: (٥/ ٢٣٤). مناسك الحج، باب قوله ـ عز وجل ـ ﴿**خذوا زينتكم عند كل**=

سعد[١] وأبو يعلى[٢] وابن خزيمة[٣] والطحاوي[٤] والبيهقي[٥] والبغوي[٦] من طرق كلهم عن الزهري قال: أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال. فذكره.

ولم يَفْصِل شعيب بن حمزة أحد الرواة عن الزهري قول حميد بن عبد الرحمن: (يوم النحر يوم الحج الأكبر)، مما قد يوهم أنها من ضمن النداء الذي نودي به في ذلك اليوم. وهذه الرواية هي إحدى روايات البخاري، ورواية أبي داود والطحاوي، ورواية للبيهقي، وكذا رواية البغوي، وتبين في رواية مسلم ورواية للبخاري وغيرهما أنها من قول حميد موقوف عليه، فاندفع بذلك الإيهام.

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة.

رواه النسائي[٧] وأحمد[٨] والدارمي[٩] وابن أبي خيثمة[١٠] والطبري[١١] والبيهقي[١٢].

كلهم من طريق شعبة عن المغيرة عن الشعبي عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه قال: جئت مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل مكة ببراءة قال: ما كنتم تنادون؟ قال: كنا نادي: «**أنه لا يدخل الجنة إلا نفسٌ مؤمنة، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فأجله أو أمره إلى أربعة أشهر، فإذا مضت الأربعة أشهر فإن الله بريء من**

= مسجد...﴾ والكبرى: (٢/ ٤٠٧) (رقم ٣٩٤٨).

(١) الطبقات: (٢/ ١٦٩).

(٢) المسند: (١/ ٦٩ ـ ٧٠) (رقم ٧١).

(٣) الصحيح: (٤/ ٢٠٩).

(٤) مشكل الآثار: (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦).

(٥) السنن الكبرى: (٥/ ٨٧ ـ ٨٨) ودلائل النبوة: (٥/ ٢٩٥).

(٦) شرح السنة: (٧/ ١٢١).

(٧) المجتبى: (٥/ ٢٣٤). مناسك الحج، باب قوله ـ عز وجل ـ: ﴿**خذوا زينتكم عند كل مسجد**...﴾ والكبرى: (٢/ ٤٠٧) (رقم ٣٩٤٩) و(٦/ ٣٥٣ ـ ٣٥٤) (رقم ١١٢١٤).

(٨) المسند: (٢/ ٢٩٩).

(٩) السنن: (١/ ٢٧٣) و(٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(١٠) التاريخ الكبير: (٣/ ق ٧٢/ أ).

(١١) جامع البيان: (١٠/ ٦٣ ـ ٦٤).

(١٢) السنن الكبرى: (٩/ ٤٩، ٢٢٥).

المشركين ورسوله، ولا يحج بعد العام مشرك» فكنت أنادي حتى صَحِل[١] صوتي. وهذا لفظ النسائي. هكذا رواه عن شعبة محمد بن جعفر غندر وعثمان بن عمر. وخالفهما: النضر بن شميل في إسناده، فرواه عن شعبة عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي به.

أخرجه إسحاق بن راهويه[٢] والحاكم[٣] وقال: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي. والظاهر أن رواية محمد بن جعفر وعثمان بن عمر بن فارس أرجح؛ لأن محمد بن جعفر من الملازمين لشعبة، فقد لازمه عشرين سنة، وقد كان كتابه هو الحكم بين أصحاب شعبة، وقال أحمد: (ما في أصحاب شعبة أقل خطأ من محمد بن جعفر)[٤].

وتابع شعبة على ذلك: جرير بن عبد الحميد، فرواه عن المغيرة به نحوه.

أخرجه النسائي[٥].

وخالف شعبة وجرير بن عبد الحميد قيسُ بن الربيع في متن الحديث، إذ رواه قيس عن المغيرة به، وكذا عن أبي إسحاق الشيباني عن الشعبي به إلا أنه قال فيه: **«ومن كان له عند رسول الله ﷺ عهد فعهده إلى مدته»**.

أخرجه الطبري[٦]. وهو يخالف رواية شعبة وجرير السابقة التي ذكرا فيها قوله: **«ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فأجله أو أمده إلى أربعة أشهر»**.

ولهذا قال ابن جرير ـ عقب ذلك: (وأخشى أن يكون هذا الخبر وهماً من ناقله في الأجل؛ لأن الأخبار متظاهرة في الأجل بخلافه، مع خلاف قيس شعبة في نفس هذا الحديث على ما بينته).

قلت: وجه المخالفة هو لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾[٧].

(١) هو على وزن: (فرِح) بحَّ، أو احتد صوته. انظر القاموس (ص١٣٢١) مادة (صَحِل).
(٢) المسند: (١/٤٤٧).
(٣) المستدرك: (٢/٣٣١).
(٤) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠). وتهذيب التهذيب: ٩/٩٦ ـ ٩٨).
(٥) السنن الكبرى: (٢/٤٠٨) (رقم ٣٩٥٠).
(٦) جامع البيان: (١٠/٦٣).
(٧) سورة التوبة: الآية (٤).

وهذا استثناء من قوله ـ تعالى ـ في مطلع السورة: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝١ فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ . . .﴾[1] قال ابن كثير: (اختلف المفسرون ههنا اختلافاً كثيراً، فقال قائلون: هذه الآية لذوي العهود المطلقة غير المؤقتة، أو من له عهد دون أربعة أشهر، فأما من كان له عهد مؤقت فأجله إلى مدته مهما كان؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ . . .﴾ الآية، ولما سيأتي في الحديث: «**ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فعهده إلى مدته**» وهذا أحسن الأقوال، وأقواها)[2]، ثم ذكر أنه اختيار ابن جرير وجماعة.

وأما على القول الآخر في تفسير الآية وهو أنه أجَّل المعاهدين أربعة أشهر، وغير المعاهدين إلى انسلاخ شهر المحرم[3]، فلا منافاة بينه وبين رواية شعبة وجرير.

ولم يبين ابن جرير في كلامه السابق من المخطئ في الحديث؛ لأنه والله أعلم يدرك أن قيس بن الربيع الأسدي ليس في درجة من يعتبر خلافه مع شعبة، بل هو كما قال ابن حجر: (صدوق، تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به)[4].

والمغيرة الوارد في الإسناد هو ابن مقسم الضبي (ثقة، متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم)[5] إلا أنه توبع بأبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني وهو (ثقة)[6] وأما محرَّر بن أبي هريرة فقد روى عنه جماعة من الثقات، وذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وقال ابن حجر (مقبول)[7] إلا أن ابن معين يقول: (إذا حدث الشعبي عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه)[8] واستنكر ابن كثير هذه الرواية بقوله: (وهذا إسناد جيد، لكن فيه

---

(١) السورة نفسها: الآية (١، ٢).
(٢) تفسير ابن كثير: (٢/ ٣٣١).
(٣) انظر المصدر نفسه.
(٤) التقريب (رقم ٥٥٧٣).
(٥) المصدر نفسه (رقم ٦٨٥١).
(٦) المصدر نفسه (رقم ٢٥٦٨).
(٧) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧). وتهذيب التهذيب (١٠/ ٥٥ ـ ٥٦) والتقريب (رقم ٦٥٠٠) وضبط ابن ماكولا محرراً بقوله: (بفتح الحاء المهملة وراء مشددة مفتوحة مكررة) الإكمال: (٧/ ٢١٧).
(٨) الجرح والتعديل: (٦/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

نكارة من جهة قول الراوي إن من كان له عهد فأجله إلى أربعة أشهر)[١] وهذه الرواية عزاها الهيثمي إلى أحمد قائلاً (في الصحيح بعضه ـ رواه أحمد، ورجاله ثقات)[٢].

وصحح إسنادها الألباني؛ بناءً على توثيقه لمحرر بن أبي هريرة؛ لتوثيق ابن حبان إياه، ورواية الكبار عنه[٣].

١٢٥ ـ عن زيد بن يُثَيع قال: سألنا علياً ﷺ بأي شيء بعثت في الحجَّة[٤]؟ قال: بعثت بأربع: **«أن لا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فهو إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فاجله أربعة أشهر، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يجتمع المشركون والمسلمون بعد عامهم هذا»**[٥].

رواه الترمذي ـ واللفظ له ـ[٦] وأحمد[٧] والدارمي[٨] وعبد الرزاق[٩] والحميدي[١٠] وابن أبي شيبة[١١] والأزرقي[١٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٣] والبزار[١٤] وأبو يعلى[١٥] والطبري[١٦] والدارقطني[١٧] والحاكم[١٨] والبيهقي[١٩] وأبو القاسم الأزجي[٢٠] من طرق كلهم عن أبي إسحاق السبيعي عن زيد بن

---

(١) البداية والنهاية: (٥/ ٣٤).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).
(٣) انظر إرواء الغليل: (٤/ ٣٠١) تحت حديث (رقم ١١٠١).
(٤) أي الحجة التي بعثه الرسول ﷺ فيها بسورة براءة مع أبي بكر الصديق، كما في بعض الروايات.
(٥) تقدم في الحديث السابق بيان معناه.
(٦) الجامع: (٣/ ٢٢٢) الحج، باب ما جاء في كراهية الطواف عرياناً و(٥/ ٢٧٦) تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة.
(٧) المسند: (١/ ٧٩).
(٨) السنن: (١/ ٣٩٤).
(٩) التفسير: (٢/ ٢٦٥).
(١٠) المسند: (١/ ٢٦ ـ ٢٧).
(١١) المصنف: (٣/ ٣٣٢) (رقم ١٤٦٩٨).
(١٢) أخبار مكة: (١/ ١٧٥).
(١٣) أخبار مكة: (٣/ ٤٠).
(١٤) البحر الزخار: (٣/ ٣٤).
(١٥) المسند: (١/ ٢٣٩) (رقم ٤٤٨).
(١٦) جامع البيان: (١٠/ ٦٤، ٦٥).
(١٧) في الأفراد كما في أطراف الغرائب: (٢/ ق ٣٩).
(١٨) المستدرك: (٣/ ٥٢).
(١٩) السنن الكبرى: (٩/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) ودلائل النبوة: (٥/ ٢٩٧).
(٢٠) الفوائد المنتقاة (٢/ ق ٣٩).

يثيع ـ ويقال: أثيع ـ قال. فذكر الحديث. وقال الترمذي: (حديث حسن) وفي تحفة الأشراف[١] (حسن صحيح) وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي. وأبو إسحاق السبيعي هو عمرو بن عبد الله أحد المشاهير، إلا أنه كان يدلس، واختلط بأخرة، وصفه بالتدليس النسائي وغيره، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. وأما اختلاطه فوصفه بذلك أحمد وغيره، وأنكر الذهبي اختلاطه، ويرى أنه شاخ ونسي، وسمع منه ابن عيينة وقد تغير قليلاً، ذكر هذا في الميزان ـ وأثبت اختلاطه في كتاب معرفة الرواة ـ ولعل اختلاطه لم يكن فاحشاً؛ ولهذا خرج له أصحاب الصحيح من طريق بعض من روى عنه بعد الاختلاط، ورجح بعضهم رواية إسرائيل على الثوري وشعبة، وهما ممن سمعا منه قبل الاختلاط[٢].

والرواة عنه في هذه الرواية سفيان بن عيينة ـ في أغلب الروايات ـ ومعمر بن راشد وزكرياء بن أبي زائدة وأبو شيبة وأبو خيثمة زهير بن حرب. واختلف على معمر في رواية هذا الحديث.

فرواه عنه عبد الرزاق وعبد الأعلى بن عبد الأعلى ـ في رواية البزار السابقة ـ بمثل رواية الجماعة، وخالفهما محمد بن ثور، فرواه عنه عن أبي إسحاق عن الحارث الأعور عن علي بنحوه. أخرجه الطبري[٣] ووافق محمد بن ثور: عبد الأعلى بن عبد الأعلى في رواية للطبري[٤] إلا أن في الطريق إليه سفيان بن وكيع شيخ الطبري، وهو ضعيف جداً[٥]، فلا عبرة بذلك، والصحيح عنه موافقته لعبد الرزاق في روايته. ومحمد بن ثور هو الصنعاني (ثقة)[٦] وفضّله أبو زرعة الرازي على عبد الرزاق وآخرين[٧]، وخالفه أحمد بن حنبل

---

(١) (٧/ ٣٧٥).

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٢٢/ ١٠٢ ـ ١١٢) وميزان الاعتدال: (٣/ ٢٧٠) ومعرفة الرواة المتكلم فيهم (رقم ٣٩١) وتهذيب التهذيب: (٨/ ٦٣ ـ ٦٧). وهدي الساري: (ص ٤٣١) وتعريف أهل التقديس: (ص ١٠١) والكواكب النيرات: (ص ٣٤٠ ـ ٣٥٦).

(٣) جامع البيان: (١٠/ ٦٤).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) انظر التقريب: (رقم ٢٤٥٦).

(٦) المصدر نفسه: (رقم ٥٧٧٥).

(٧) تهذيب التهذيب: (٩/ ٨٧).

ويعقوب بن شيبة، قال أحمد: (إذا اختلف أصحاب معمر، في حديث فالحديث لعبد الرزاق) وقال يعقوب بن شيبة: (عبد الرزاق متثبت في معمر جيد الإتقان)[١] وخالف ابن عيينة ومن معه: سفيان الثوري، واختلف عليه فيه.

فرواه عنه أبو حذيفة عن أبي إسحاق بمثل رواية الجماعة.

أخرجه الحاكم[٢] وقال: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

ورواه عنه عبيد الله بن موسى العبسي فقال: ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن بعض أصحابه عن علي قال: فذكره. أخرجه الدارقطني[٣].

ورواية عبيد الله بن موسى أرجح؛ لأن أبا حذيفة موسى بن مسعود النهدي فيه ضعف، وبخاصة عن الثوري، وقال ابن حجر: (صدوق، سيء الحفظ، وكان يصحف)[٤]. وعبيد الله بن موسى أحد الثقات، وإن تكلم في روايته عن الثوري[٥]؛ فإن الكلام فيه بالنسبة لكبار أصحاب الثوري، أو أنه ليس بالمتثبت فيه جداً، وقد تكلم في عقيدته ـ أيضاً ـ.

وذكر الدارقطني بعض هذه الاختلافات، ورجح رواية ابن عيينة على غيره بقوله: (وهو المحفوظ)[٦] وكأنه ـ والله أعلم ـ نظر إلى كثرة من تابع ابن عيينة، وإن لم يذكرهم، إلا أن سفيان الثوري من كبار أصحاب أبي إسحاق، وممن سمع منه قبل الاختلاط، وأكثر الأئمة يفضِّله، ويرجحه على غيره في أبي إسحاق[٧]، فروايته فيما يظهر أرجح؛ لأن ابن عيينة ومن معه رووا عنه بعد الاختلاط، وإسرائيل بن يونس ـ الذي فضَّله بعضهم على الثوري وشعبة في أبي إسحاق ـ اختلف عليه في ذلك.

فرواه وكيع عنه عن أبي إسحاق به، إلا أنه قال عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

---

(١) شرح علل الترمذي: (ص٣٧٠ ـ ٣٧١). (٢) المستدرك: (٤/ ١٧٨).
(٣) العلل: (٣/ ١٦٤).
(٤) التقريب: (رقم ٧٠١٠) وانظر تهذيب الكمال: (٢٩/ ١٤٥ ـ ١٤٩) وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).
(٥) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٨٣ ـ ٣٨٧) وغيره.
(٦) العلل: (٣/ ١٦٢ ـ ١٦٤).
(٧) انظر المصدر السابق: (ص ٣٧٣ ـ ٣٧٦).

أخرجه أحمد(١) وأبو يعلى(٢) أن النبي ﷺ بعثه ببراءة لأهل مكة. فذكره. وقال في آخره: فسار بها ثلاثاً، ثم قال لعلي رضي الله عنه: **«الحقه، فرُد عليَّ أبا بكر وبلّغها أنت»** ففعل، قال: فلما قدم على النبي ﷺ أبو بكر بكى، قال: يا رسول الله حدث فيَّ شيء؟ قال: **«ما حدث فيك إلا خير، ولكن أمرت أن لا يبلغه إلا أنا أو رجل مني»**.

ورواه عنه أبو أحمد ـ يعني الزبيري ـ به عن زيد بن يثيع مرسلاً مع الزيادة المذكورة، أخرجه الطبري(٣). وهذا يدل على أن الاضطراب فيه من أبي إسحاق نفسه؛ لأن إسرائيل ممن سمع منه بعد الاختلاط، وإذا ما رجحنا رواية سفيان الثوري بقيت علة عنعنة أبي إسحاق على حالها، وكذا جهالة أصحاب أبي إسحاق، وأما زيد بن يُثَيع الهمداني ف(ثقة)(٤)، ويشهد له حديث أبي هريرة السابق، والأحاديث التي في معناه في هذا المبحث، يرتقي الحديث بها إلى درجة الحسن لغيره.

وسبق تصحيح الترمذي والحاكم له، وموافقة الذهبي إياه، وأشار الألباني إلى صحته(٥). وأما الزيادة التي في رواية إسرائيل فمنكرة، قال الجوزقاني: (هذا حديث منكر)(٦).

وذكر ابن تيمية أن هذا من الكذب، ونقل عن الخطابي ما يفيد ذلك، إلا أنه اتهم بذلك زيد بن يثيع(٧). وقال الألباني: (وأنكر ما في هذه الزيادة استرداد النبي ﷺ لأبي بكر بعد ثلاث، فإن جميع الروايات تدل على أن أبا بكر رضي الله عنه استمر أميراً على الحج في هذه السنة التي كانت قبل حجة الوداع، وأصرح الروايات في ذلك حديث ابن عباس الآتي، وظني أن ذلك من تخاليط أبي إسحاق؛ فإنه كان اختلط في آخر عمره)(٨).

---

(١) المسند: (١/ ٣).

(٢) المسند: (١/ ٨٤) (رقم ٩٩).

(٣) جامع البيان: (١٠/ ٦٤).

(٤) التقريب: (رقم ٢١٦٠) وقال: يثيع، بضم التحتانية، وقد تبدل همزة بعدها مثلثة ثم تحتانية ساكنة ثم مهملة.

(٥) انظر صحيح الجامع: (رقم ٧٥٤٧).

(٦) الأباطيل: (رقم ١٢٤).

(٧) انظر كتاب: منهاج السنة: (٥/ ٦٣).

(٨) إرواء الغليل: (٤/ ٣٠٣) (رقم ١١٠١).

وانظر الحديث التالي والكلام حول هذه الزيادة.

١٢٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: بعث النبي ﷺ أبا بكر، وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثم أتبعه علياً، فبينا أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء[١] ناقة رسول الله ﷺ القصواء[٢]، فخرج أبو بكر فزِعاً، فظن أنه رسول الله ﷺ، فإذا هو عليٌ، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ وأمر علياً أن ينادي بهؤلاء الكلمات، فانطلقا فحجا، فقام علي أيام التشريق فنادى: «ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك ﴿فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، ولا يحجن بعد العام مشرك[٣]، ولا يطوفنَّ بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن»، وكان علي ينادي، فإذا عَيِي[٤] قام أبو بكر فنادى بها. وفي رواية غير الترمذي: فإذا بحَّ[٥] ـ يعني علياً ـ قام أبو هريرة فنادى بها.

رواه الترمذي ـ واللفظ له ـ[٦] وابن أبي خيثمة[٧] والطبراني[٨] والحاكم[٩] والبيهقي[١٠] كلهم من طريق عبَّاد بن العوَّام حدثنا سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال. فذكره وليس عند الطبراني: «**ولا يحجن بعد العام مشرك**» وقال الترمذي: (حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس).

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

قلت: رجال الإسناد ثقات[١١]، إلا أن له علة وهي عنعنة الحكم بن

---

(١) بضم الراء: صوت الإبل. انظر القاموس (ص ١٦٦٣) (مادة: رغا).
(٢) تقدم معناه أكثر من مرة، وهي الناقة المقطوعة الأذن.
(٣) تقدم معناه في أول حديث من هذا المبحث.
(٤) على وزن (رَضِي): عَجِز. انظر القاموس (ص ١٦٩٧) مادة (عيَّ).
(٥) أخذته بُحَّة وخشونة وغِلظ في صوته. المصدر نفسه: (ص ٢٧١) (مادة: بححت).
(٦) الجامع: (٥/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦). تفسير القرآن، باب ومن سورة التوبة.
(٧) التاريخ الكبير: (٣/ق ٧٢).
(٨) المعجم الكبير: (١١/ ٤٠٠) (رقم ١٢١٢٨).
(٩) المستدرك: (٣/ ٥١ ـ ٥٢).
(١٠) السنن الكبرى: (٩/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥). ودلائل النبوة: (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧). وأخرجه في هذا الأخير من طريق الحاكم.
(١١) انظر ترجمتي سفيان بن حسين الواسطي، وعباد بن العوَّام في التقريب: (رقم ٢٤٣٧، ٣١٣٨).

عتيبة، وهو مدلس، وإن جعله ابن حجر في المرتبة الثانية[١] - وهم الذين احتمل الأئمة تدليسهم - لأنهم قد نصوا على أنه لم يسمع من مقسم سوى خمسة أحاديث، وبقيتها كتاب. نص على ذلك: شعبة ويحيى القطان والإمام أحمد[٢]، وليس هذا الحديث منها.

وقد فات ذلك الشيخ الألباني - رحمه الله - إذ قال: (ورجاله كلهم ثقات رجال البخاري، فهو صحيح الإسناد، فلا أدري لم اقتصر الترمذي على تحسينه؟)[٣].

ويعتذر له بأنه لم يتصدَّ لتخريج الحديث، وإنما ذكر ذلك في شواهد حديث أبي هريرة. وللحديث طريق آخر عن الحكم بن عتيبة.

أخرجه الطبري[٤] والطبراني[٥] وابن عدي[٦] كلهم من طريق سليمان بن قَرْم عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة به ولفظه: أن رسول الله ﷺ بعث أبا بكر ببراءة، ثم أتبعه علياً، فأخذها منه، فقال أبو بكر: يا رسول الله حدث فيَّ شيء؟ قال: «**لا، أنت صاحبي في الغار وعلى الحوض، ولا يُؤدي عني إلا أنا أو علي**»، وكان الذي بعث به علياً أربعاً. ثم ذكره بنحو الرواية الأولى، واقتصر الطبراني على هذه الزيادة، وإسناده ضعيف، وهذه الزيادة منكرة كما سبق بيان ذلك في حديث عليٍ السابق، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة سليمان بن قرم، وقال: (وهذه الأحاديث عن الأعمش وغيرها مما لم أذكرها أحاديث لا يتابع سليمان عليها). وسليمان هذا هو سبب ضعف الحديث، وقد تكلم فيه غير واحد، فضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال ابن حبان: (كان رافضياً غالياً في الرفض، ويقلب الأخبار) ووثقه الإمام أحمد مع وصفه إياه بالإفراط في التشيع. وقول الجماعة

---

(١) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ٤٣).
(٢) انظر الجامع للترمذي: (٢/٤٠٦) وجامع التحصيل: (ص ٢٠٠ - ٢٠١) وتهذيب التهذيب: (٢/ ٤٣٢ - ٤٣٤).
(٣) إرواء الغليل: (٤/ ٣٠٣).
(٤) جامع البيان: (١٠/ ٦٤).
(٥) المعجم الكبير: (١١/ ٤٠٠) (رقم ١٢١٢٧).
(٦) الكامل: (٣/ ٢٥٦).

أولى ومفسر، ولهذا قال ابن حجر: (سيء الحفظ، يتشيع)[1] وهذه الزيادة غير مقبولة منه لضعفه، فكيف إذا انضم إلى ذلك غلوه في التشيع، ويروي ما يؤيد مذهبه، على أن غاية ما في الأمر أن الرسول ﷺ خص علياً بتبليغ براءة؛ لأنه من أهله، قال ابن حجر: (قال العلماء: إن الحكمة في إرسال علي بعد أبي بكر أن عادة العرب جرت بأن لا ينقض العهد إلا من عقده، أو من هو منه بسبيل من أهل بيته، فأجراهم في ذلك على عادتهم)[2].

قلت: وقد ساق عدة روايات في إرسال علي رضي الله عنه ببراءة، وقوله ﷺ: «**غير أنه لا يبلغ عني غيري أو رجل مني**» وما في معناه.

وقال: (قد ثبت إرسال علي من عدة طرق) ونص على تحسين حديث أنس في موضع آخر[3]، لهذا فإن حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على الحديث بالكذب ومن قبله الخطابي فيه نظر، وقد سبق قولهما في الحديث السابق، وإنما حكمت على تلك الرواية وعلى هذه بالنكارة للمخالفة في كلتا الروايتين.

والحديث دون هذه الزيادة حسن لاعتضاده بالشواهد الثابتة في معناه.

١٢٧ ـ عن جابر ـ يعني ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل مسجدنا هذا مشرك بعد عامنا هذا، غيرَ أهل الكتاب وخدمهم**».

وفي رواية: «**إلا أهلَ العهد وخدمَهم**».

رواه أحمد[4] من طريق شريك عن أشعث بن سوَّار عن الحسن عن جابر عن النبي ﷺ قال. فذكره.

ورواه محمد بن إسحاق الفاكهي[5] من طريق آخر عن شريك عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جابر قال: إن النبي ﷺ قال: «**لا يدخل مكة مشرك بعد عامنا هذا أبداً إلا أهل العهد وخدمكم**».

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٢/ ٥١ ـ ٥٤) وميزان الاعتدال: (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢١). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٢١٣ ـ ٢١٤). والتقريب: (رقم ٢٦٠٠) وقَرْم: بفتح القاف وسكون الراء. كما في التقريب.

(٢) فتح الباري: (٨/ ٣٢١).

(٣) انظر المصدر نفسه: (٨/ ٣١٨، ٣٢٠).

(٤) المسند: (٣/ ٣٣٩ و٣/ ٣٩٢).

(٥) أخبار مكة: (٣/ ٤١).

وهذان الإسنادان ضعيفان، وغير محفوظين.

شريك بن عبد الله هو القاضي (صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ تولى القضاء بالكوفة...)[١] ومثله أشعث بن سوَّار الكندي (ضعيف)[٢].

وإسماعيل بن مسلم هو أبو إسحاق المكي (ضعيف الحديث)[٣]. وقد تركه أكثر من واحد[٤].

وفي الإسنادين معاً الإمام الحسن بن أبي الحسن البصري لم يسمع من جابر بن عبد الله، كما قال بهز بن أسد وابن المديني وأبو حاتم وأبو زرعة[٥].

فعلى هذا يكون الإسناد منقطعاً. وأما كونهما غير محفوظين فلأنه ورد من طريق آخر عن جابر موقوفاً عليه. أخرجه عبد الرزاق[٦] ومن طريقه الطبري - في رواية -[٧] وابن خزيمة[٨] قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول - في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا۟ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ...﴾[٩] -: (إلا أن يكون عبداً أو أحداً من أهل الجزية)، وفي الموضع الثاني من (المصنف): (لا، إلا أن يكون عبداً أو أحداً من أهل الجزية)، ولفظ الطبري وابن خزيمة: «**إلا أن يكون عبداً أو أحداً من أهل الذمة**». ولفظ الطبري من غير طريق عبد الرزاق يوافق ما في (المصنف) وهذا الإسناد على شرط مسلم، وقد صرح ابن جريج وأبو الزبير بالتحديث. ورواه الحجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن جابر قال - بعد أن ذكر الآية -: (لا يقرب المسجد الحرام بعد عامه هذا مشرك ولا ذمي).

فخالف ذلك ابن جريج في متنه، ومخالفته لا يعبأ بها؛ لأنه متكلم فيه، وقال ابن حجر: (صدوق، كثير الخطأ والتدليس)[١٠].

---

(١) التقريب: (رقم ٢٧٨٧). (٢) المصدر نفسه: (رقم ٥٢٤).
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٤٨٤).
(٤) انظر تهذيب الكمال: (٣/ ١٩٨)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٣١ - ٣٣٣).
(٥) انظر كتاب المراسيل: (ص ٣٦ - ٣٧) وجامع التحصيل: (ص ١٩٥).
(٦) المصنف: (٦/ ٥٣) و(١٠/ ٣٥٦). والتفسير: (٢/ ٢٧١ - ٢٧٢).
(٧) جامع البيان: (١٠/ ١٠٨). (٨) الصحيح: (٢/ ٢٨٥ - ٢٨٦).
(٩) سورة التوبة: الآية (٢٨).
(١٠) التقريب: (رقم ١١١٩) وأرطاة: بفتح الهمزة كما في المصدر نفسه.

وبذلك يكون المحفوظ في هذا الحديث وقفه على جابر بن عبد الله، وهو ما رجحه ابن كثير بقوله: (تفرد به الإمام أحمد مرفوعاً، والموقوف أصح إسناداً)[١].

وقال الهيثمي ـ في المرفوع ـ: (رواه أحمد، وفيه أشعث بن سوار، وفيه ضعف، وقد وثق)[٢] وقد سبق في التخريج أن الإمام أحمد لم يتفرد به، بل شاركه في ذلك الفاكهي، إلا أن يقصد بذلك تفرده من بين أصحاب المسانيد والسنن فنعم.

وأما الهيثمي فاقتصر على علة واحدة، ومع أن الصحيح كونه موقوفاً فإنه من أعلى أنواع التفسير لكتاب الله ـ عز وجل ـ والمراد بالمسجد الحرام: الحرم كله، كما يدل على ذلك الأحاديث الثابتة في هذا المبحث، لا خصوص المسجد، قال الطبري ـ في تفسير الآية السابقة ـ (يقول للمؤمنين: فلا تدعوهم أن يقربوا المسجد الحرام بدخولهم الحرم، وإنما عنى بذلك منعهم من دخول الحرم؛ لأنهم إذا دخلوا الحرم فقد قربوا المسجد الحرام)[٣].

١٢٨ ـ عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي ﷺ اعتمر عام الفتح من الجِعْرَانة[٤]، فلما فرغ من عمرته استخلف أبا بكر على مكة، وأمره أن يعلم الناس المناسك، وأن يؤذن في الناس: «من حج العام فهو آمن، ولا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان».

رواه ابن أبي شيبة[٥] قال: حدثنا عبدة بن سليمان عن هشام بن عروة. فذكره. وإسناده ضعيف لإرساله وعبدة بن سليمان هو الكِلابي (ثقة ثبت)[٦]

---

(١) التفسير: (٢/ ٣٤٦).
(٢) مجمع الزوائد: (٤/ ١٠).
(٣) جامع البيان: (١٠/ ١٠٥).
(٤) بكسر أوله إجماعاً وبكسر العين وتشديد الراء عند أصحاب الحديث. وبسكون العين وتخفيف الراء عند غيرهم. وهو موضع نزله النبي ﷺ لما قسم غنائم هوازن بعد معركة حنين، واعتمر منه بعد رجوعه إلى مكة، ولا يزال يعرف بهذا الاسم إلى اليوم، وهي اليوم قرية في شمال شرقي مكة المكرمة، وتبعد عنها بنحو (٢٤ كيلاً). انظر معجم البلدان: (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، ومعالم مكة التاريخية: (ص ٦٤ ـ ٦٥).
(٥) المصنف: (٣/ ٣٣١) (رقم ٤٢٦٩) و(٧/ ٤٠٩) (رقم ٣٦٩٤٤).
(٦) التقريب: (رقم ٤٢٦٩).

وفي متنه خطأ؛ لأن الذي استخلف على مكة في تلك السنة هو عتاب بن الأسيد، وحج أبو بكر بالناس سنة تسع، والجعرانة كانت في السنة الثامنة.

ومن الأدلة على أن حجة أبي بكر كانت سنة تسع: (قول أبي هريرة ﷺ أن أبا بكر الصديق ﷺ بعثه في الحجة التي أمَّره النبي ﷺ عليها قبل حجة الوداع...)(١) وحجة الوداع كانت سنة عشر اتفاقاً(٢)، وقد ذكر ابن كثير حديثاً لأبي هريرة موافقاً لهذا المرسل من حيث تولية أبي بكر للحج عام الجعرانة، وقال: (وهذا السياق فيه غرابة من جهة أن أمير الحج كان سنة عمرة الجعرانة إنما هو عتاب بن الأسيد، فأما أبو بكر إنما كان أميراً سنة تسع)(٣) وقد روي على الصواب بإسناد فيه ضعف.

أخرجه البيهقي(٤) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال: فلما أنشأ الناس الحج تمام سنة تسع بعث رسول الله ﷺ أبا بكر أميراً على الناس، وكتب له سنن الحج، وبعث معه علي بن أبي طالب بآيات من براءة، وأمره أن يؤذن بمكة وبمنى وبعرفة وبالمشاعر كلها بأنه: «**برئت ذمة الله وذمة رسوله من كل مشرك حج بعد العام، أو طاف بالبيت عريان، وأجِّل من كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد، أربعةَ أشهر...**» وإسناده مع إرساله فيه ضعف؛ لحال ابن لهيعة الذي تقدم كثيراً أنه ضعيف، إلا إذا روى عنه أحد العبادلة الأربعة. وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن النّوفلي - يتيم عروة - (ثقة)(٥) وهذا الحديث المرسل يعتضد بالشواهد الكثيرة الثابتة في هذا المبحث، يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره.

١٢٩ - عن إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال: بعث رسول الله ﷺ علياً بأربع كلمات حين حج أبو بكر بالناس، فنادى ببراءة: «**إنه يوم الحج الأكبر، ألا إنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ألا ولا يطوف بالبيت عريان، ألا ولا يحج بعد العام مشرك، ألا ومن كان بينه وبين محمد عهد فأجله إلى مدته، والله بريء من المشركين ورسوله**».

---

(١) انظر الحديث الأول من هذا المبحث (رقم ١٢٤).
(٢) انظر زاد المعاد: (٢/ ١٠١).
(٣) التفسير: (٢/ ٣٣٢).
(٤) دلائل النبوة: (٥/ ٢٩٨).
(٥) التقريب: (رقم ٦٠٨٥).

رواه الطبري[١] من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال. فذكره.

وإسماعيل بن أبي خالد هو الأحمسي مولاهم البجلي أحد المشاهير. ووالده أبو خالد البجلي الأحمسي اسمه سعد أو هرمز أو كثير، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي ـ في ترجمة إسماعيل بن أبي خالد ـ: (وكان لا يروي إلا عن ثقة) فهو توثيق ضمني لوالده، وقال ابن حجر: (مقبول)[٢].

والحديث مرسل؛ لأن أبا خالد من التابعين، ويشهد لهذا المرسل الأحاديث الثابتة المخرجة في هذا المبحث، فتجعله من قبيل الحسن لغيره.

١٣٠ ـ عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين بن علي أنه قال: لما نزلت براءة على رسول الله ﷺ فذكر بعث الرسول أبا بكر ؓ أميراً على الحج، ثم بعث علي ؓ ببراءة، وقول الرسول ﷺ له: «وأذّن في الناس يوم النحر إذ اجتمعوا بمنى: أنه لا يدخل الجنة كافر، ولا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان له عند رسول الله ﷺ عهد فهو إلى مدته».

ثم ذكر أن علياً أذن في الناس بذلك.

رواه محمد بن إسحاق ـ صاحب المغازي ـ[٣] ومن طريقه الطبري[٤] قال ابن إسحاق: وحدثني حكيم بن حكيم بن عبَّاد بن حنيف عن أبي جعفر محمد بن علي أنه قال. فذكره. وإسناده إلى أبي جعفر حسن؛ لأن ابن إسحاق صرح بالتحديث في سيرة ابن هشام. وحكيم بن حكيم هو الأنصاري الأوسي (صدوق)[٥] وأبو جعفر هو الباقر من التابعين، فحديثه هذا مرسل، وتشهد له الأحاديث الواردة في معناه، والمخرجة في هذا المبحث، يصبح الحديث بها حسناً لغيره، وقال ابن كثير: (وهذا مرسل من هذا الوجه)[٦].

١٣١ ـ عن عامر قال: بعث النبي ﷺ علياً ؓ فنادى: «ألا لا يحجن بعد العام مشرك، ولا يطف بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة،

(١) جامع البيان: (١٠/ ٧٣).
(٢) انظر تهذيب التهذيب: (١/ ٢٩٢). والتقريب: (رقم ٨٠٧١).
(٣) سيرة ابن هشام: (٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦). (٤) جامع البيان: (١٠/ ٦٥).
(٥) التقريب: (رقم ١٤٧١). وحكيم: بفتح الحاء كما في المصدر المذكور.
(٦) البداية والنهاية: (٥/ ٣٣).

ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد فأجله إلى مدته، والله بريء من المشركين ورسوله».

رواه الطبري[١] قال: حدثنا ابن وكيع قال: ثنا أبي عن ابن أبي خالد عن عامر قال. فذكره.

وعامر هو الإمام الشعبي التابعي المشهور، وابن أبي خالد هو: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي، المتقدم ذكره في هذا المبحث.

وإسناده مع إرساله ضعيف جداً لحال ابن وكيع، وهو سفيان بن وكيع بن الجراح، فقد اتهم بالكذب، كما قال أبو زرعة، وقال النسائي: (ليس بثقة) وفي موضع آخر: (ليس بشيء) وقد ذكر غير واحد أن سبب ضعفه هو ما أدخل عليه وراقه، فكان يلقنه ما ليس من حديثه، ونفى ابن خزيمة تهمته بالكذب[٢]. ويغني عنه الأحاديث الثابتة بمعناه.

١٣٢ - عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: بعث رسول الله ﷺ أبا بكر ﷺ بسورة براءة على الموسم، وأربع كلمات إلى الناس، فلحقه علي في الطريق، فأخذ السورة والكلمات، فكان علي يبلغ، وأبو بكر على الموسم، فإذا قرأ السورة نادى: «ألا لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، ولا يقرب المسجد مشرك بعد عامه هذا، ولا يطوفن بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عقد فأجله مدته...».

رواه أبو جعفر القطيعي[٣] من طريق سوَّار بن مصعب عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال. فذكره. وإسناده ضعيف جداً؛ لحال سوَّار بن مصعب، الذي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) وقال أحمد وأبو حاتم والنسائي: (متروك الحديث) وقال البخاري: (منكر الحديث) وقال أبو داود: (ليس بثقة)[٤] إضافة إلى عطية بن سعد العوفي (صدوق، يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً)[٥] والأحاديث الثابتة في معناه تغني عنه.

---

(١) جامع البيان: (١٠/ ٦٤).
(٢) انظر تهذيب الكمال: (١١/ ٢٠٠ - ٢٠٣) وميزان الاعتدال: (٢/ ١٧٣). وتهذيب التهذيب: (٤/ ١٢٣ - ١٢٥). والتقريب: (رقم ٢٤٥٦). وتقدم.
(٣) في زيادته على فضائل الصحابة للإمام أحمد: (رقم ١٠٨٨).
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٢٤٦). ولسان الميزان: (٣/ ١٢٨).
(٥) التقريب: (رقم ٤٦١٦).

المبحث الثاني

ما جاء في نهي العصاة عن المقام بالحرم

١٣٣ ـ عن جابر بن عبد الله ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يسكن بمكة سافكُ دم، ولا آكلُ ربا، ولا مشَّاء بنميم».

رواه ابن أبي خيثمة[١] والعقيلي ـ واللفظ له ـ[٢] وابن الأعرابي[٣] وأبو نعيم[٤] كلهم من طريق يعقوب بن حميد قال: نا عبد الله بن الوليد العدني عن الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال. فذكره. ولم يذكر ابن أبي خيثمة: «**سافك دم**» ولم يذكر ابن الأعرابي وأبو نعيم: «**ولا آكل ربا**» وقال العقيلي: (وتابعه سفيان بن وكيع عن موسى بن عيسى القاري عن زائدة عن سفيان، وليس هو من صحيح حديثه).

إسناده حسن؛ فيه يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، ضعفه أكثر من واحد ووصف بكونه صاحب غرائب، وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم) ووثقه أكثر من واحد[٥]. وأما عبد الله بن الوليد العدني فمختلف فيه ـ أيضاً ـ قال أحمد: (سمع من سفيان، وجعل يصحح سماعه، ولكن لم يكن صاحب حديث، وحديثه حديث صحيح، وكان ربما أخطأ في الأسماء، وقد كتبت أنا عنه كثيراً) وقال أبو زرعة: (صدوق) وقال البخاري: (مقارب) ووثقه العقيلي وابن حبان والدارقطني، واختلف قول ابن معين فيه، فقال في رواية الدارمي: (لا أعرفه) ونقل الساجي عنه تضعيفه، ـ وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا

---

(١) التاريخ الكبير (تاريخ المكيين منه) (ص ١٨٦ رقم ١٥٣). رسالة.

(٢) الضعفاء: (٤/٤٤٧).

(٣) المعجم: (رقم ٩١٨).

(٤) كما في زهر الفردوس: (٤/ق ١٩٥).

(٥) انظر تهذيب الكمال: (٣٢/٣١٨ ـ ٣٢٣) وميزان الاعتدال: (٤/٤٥٠ ـ ٤٥١). وتهذيب التهذيب: (١١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٥)، والتقريب: (رقم ٧٨١٥).

يحتج به) وذكر ابن عدي أن له غرائب في غير الجامع للثوري، وقال: (ما رأيت في حديثه شيئاً منكراً فأذكره) وقال ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ)[١] ويظهر أن حديثه من قبيل الحسن؛ لأن أبا حاتم وابن معين من المتشددين، والطبقة المعتدلة والمتساهلة وثقته في الجملة، وذكر الذهبي أن هذا الحديث من أفراده، وتابع يعقوب بن حميد: عبدُ الوهاب بن علي بن عمران، فرواه عن عبد الله بن الوليد به، بمثل رواية العقيلي، مع تقديم وتأخير في المتن.

أخرجه ابن عدي[٢] ومن طريقه حمزة بن يوسف السهمي[٣].

وقال ابن عدي: (ولا أعلم روى هذا الحديث عن الثوري غيرُ عبد الله بن الوليد، ورواه سفيان بن وكيع عن موسى بن عيسى الليثي عن زائدة عن الثوري بهذا الإسناد نحوه).

ولعبد الله بن الوليد متابعان، هما: كادح بن رحمة وزائدة بن قدامة.

رواية كادح أخرجها ابن الأعرابي[٤]. ورواية زائدة أخرجها تمام بن محمد[٥]. وهي متابعة غير معتبرة؛ لأن كادح بن رحمة هو الزاهد، قال الأزدي وغيره: (كذاب) وقال الحاكم وأبو نعيم: (روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة) وقال ابن عدي: (أحاديثه غير محفوظة، ولا يتابع في أسانيده، ولا في متونه)[٦].

ورواه عن كادح: سليمانُ بن الربيع النهدي، وقد تركه الدارقطني، وقال: (غَيَّر أسماء المشايخ) وروى البرقاني عن الدارقطني أنه قال: (ضعيف)[٧].

ورواية زائدة بن قدامة في الإسناد إليه: سفيان بن وكيع بن الجراح، وسبق أنه ضعيف جداً[٨].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٣). وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٢١) وتهذيب التهذيب: (٦/ ٧٠) والتقريب: (رقم ٣٦٩٢).

(٢) الكامل: (٤/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩).

(٣) تاريخ جرجان: (ص ٢٤٨).

(٤) المعجم: (رقم ٩١٧).

(٥) الروض البسام: (٢/ ٢٦٣).

(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٩٩). ولسان الميزان: (٤/ ٤٨١).

(٧) انظر المصدر السابق: (٢/ ٢٠٧). والمصدر نفسه: (٣/ ٩١).

(٨) تقدم.

١٣٤ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ مرَّ بقوم قعود بفناء الكعبة فقال: «**اتقوا الله، وانظروا ما تفعلون فيها، فإنها مسؤولة عنكم، وعن أعمالكم، فتخبر عنكم، واذكروا أن ساكنها من لا يأكل الدم**[١]**، ولا يأكل الربا، ولا يمشي بالنَّميمة**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] والعقيلي[٣] من طريق إسماعيل بن عياش.

ورواه البزار[٤] والخرائطي ـ واللفظ له ـ[٥] من طريق عبد الواحد بن زياد كلاهما عن ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن عبد الله بن عمرو. فذكره.

وقال البزار: (لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد) ولم يذكر الفاكهي والعقيلي آكل الربا، وفي رواية البزار لم يذكر سافك الدم، وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة ولكنه مدلس)[٦]. وقال ابن حجر: (ليث لين لا يحتج بما تفرد به)[٧] وقال العقيلي: (وحديث حسين بن حفص أولى) يعني طريق سفيان الآتي.

وخالفهما زهير بن معاوية، فرواه عن ليث عن عبد الرحمن بن سابط قال: قال عبد الله بن عمرو: (يا أهل مكة انظروا ما تعملون فيها، فإنها ستخبر عنكم يوم القيامة بما تعملون فيها)، ولم يذكر ما بعده. أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وفي الإسناد إليه عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي وهو (ضعيف)[٩] وسيأتي أنه رواه بإسناد آخر، وهذا يدل على أنه لم يحفظ الحديث.

والحديث رواه عطاء بن السائب عن عبد الرحمن بن سابط، واختلف

---

(١) في بعض الروايات: «**لا يسفك دماً**» وهذا يفسر معنى هذه العبارة في هذه الرواية.
(٢) أخبار مكة: (١/٣٣٣). (٣) الضعفاء: (٤/٤٤٨).
(٤) كشف الأستار: (٢/٤٥). (٥) مساوئ الأخلاق: (رقم ٢٢٠).
(٦) مجمع الزوائد: (٣/٢٩٦).
(٧) مختصر زوائد مسند البزار (رقم ٨١٠). (٨) أخبار مكة: (٢/٢٦٩).
(٩) التقريب: (رقم ٥٠٧٤).

عليه فيه، فرواه أبو الأحوص وحماد بن سلمة وسفيان عنه عن عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ مرسلاً ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يسكن مكة سافك دم، ولا آكل ربا، ولا مشاء بنميم»** أخرج رواية أبي الأحوص: هناد بن السري[١]. وأبو الأحوص هو سلام بن سليم الحنفي. ورواية حماد بن سلمة أخرجها ابن أبي حاتم[٢] بلفظ: (دحيت الأرض من مكة، وأول من طاف بالبيت الملائكة، فقال الله: إني جاعل في الأرض خليفة ـ يعني مكة). وأخرجها الأزرقي[٣] إلا أنه قال: محمد بن سابط وقال فيه: عن النبي ﷺ يحكي عن ربه ـ تعالى ـ قال: **«لا يكون بمكة سافك دم، ولا آكل ربا، ولا نمام، ودحيت الأرض من مكة، وأول من طاف بالبيت الملائكة، فلما أراد أن يجعل في الأرض خليفة قالت الملائكة: أتجعل فيها من يفسد فيها، ويسفك الدماء ـ يعني مكة ـ»** فخالف في إسناده ومتنه.

أما الإسناد فقال: محمد بن سابط، وأما المتن فجعله حديثاً قدسياً مع الزيادة المذكورة في المتن، ومحمد بن سابط هو أخو عبد الرحمن بن سابط قال أبو حاتم: (لا أعرفه)[٤] يعني أنه مجهول عنده، وقال ابن كثير ـ في رواية ابن أبي حاتم: (وهذا مرسل، وفي سنده ضعف، وفيه مدرج، وهو أن المراد بالأرض مكة)[٥].

ورواية سفيان أخرجها العقيلي[٦]، ولا أدري أي السفيانين أهو الثوري أو ابن عيينة؟، ورجحها العقيلي كما سبق الإشارة إلى ذلك.

وخالفهم الجراح بن مليح والثوري وشريك بن عبد الله القاضي وموسى بن أعين فرووه عن عطاء عن عبد الرحمن بن سابط من قوله مقطوعاً.

رواية الجراح أخرجها ابنه وكيع[٧] ومن طريقه هناد بن السري[٨].

ورواية الثوري أخرجها عبد الرزاق عنه[٩].

---

(١) الزهد: (رقم ١٢١٠).
(٢) التفسير (١/ ٧٦). وفيه: ابن سابط.
(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٣٣).
(٤) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٨٣). وانظر التاريخ الكبير: (١/ ١٠٤).
(٥) تفسير ابن كثير: (١/ ٧٠).
(٦) الضعفاء: (٤/ ٤٤٧).
(٧) الزهد: (رقم ٤٤٦).
(٨) الزهد: (رقم ١٢١١).
(٩) المصنف: (٥/ ١٥١).

ورواية شريك وموسى بن أعين أخرجهما محمد بن إسحاق الفاكهي[١] بإسنادين مختلفين. ورواية الثوري ومن معه أرجح، وإن كان فيهم من هو سيء الحفظ، فإن العمدة على رواية الثوري، والبقية متابعون له. وموسى بن أعين هو الجزري (ثقة عابد)[٢] إلا أن في الإسناد إليه: عمرو بن عثمان بن سيَّار الكلابي، وهو ضعيف[٣]، وإنما رجحت رواية الثوري؛ لأنه قديم السماع من عطاء، سمع منه قبل أن يختلط، وحماد بن سلمة مختلف في سماعه من عطاء، فالجمهور على أنه سمع منه قبل الاختلاط، والبعض يرى أنه ممن سمع منه قبل وبعد الاختلاط[٤]. وانفراده بجعل الحديث قدسياً، وكذا بالزيادة في المتن يدل على أن هذا من تخليط عطاء نفسه. وأبو الأحوص سلام بن سليم الحنفي لم ينص على أنه سمع منه قبل الاختلاط. وأما سفيان فإما أن يكون الثوري، وإما أن يكون ابن عيينة، فإن كان الثوري فإنه مشكل، إلا أن عبد الرزاق الصنعاني وإن كان في الطبقة الثانية من الرواة عن الثوري فإنه أوثق من حسين بن حفص، وهو ابن الفضل الهمداني (صدوق)[٥] الذي رواه عن سفيان كما في رواية العقيلي المتقدمة، وإن كان ابن عيينة كانت رواية سفيان الثوري أرجح، لأنهم أطبقوا على أن سماعه من عطاء كان قبل الاختلاط، بل إن بعضهم ذكر أن الذين سمعوا منه قبل الاختلاط إنما هو الثوري وشعبة فقط، وأما ابن عيينة فقد روى الحميدي عنه أنه قال: (كنت سمعت من عطاء بن السائب قديماً، ثم قدم علينا قدمة فسمعته يحدث ببعض ما كنت سمعت فخلط فيه، فاتقيته واعتزلته)[٦]، وهذا يفيد أنه سمع منه قبل الاختلاط، إلا أن تنصيص كثير من العلماء على سماع الثوري دون ابن عيينة دليل على شهرة ذلك عندهم وعلى اختصاصه بعطاء، فعلى هذا ترجح رواية عطاء على رواية ليث بن أبي سليم؛ لأن ليثاً متكلم في حفظه، واختلط جداً، قال ابن حجر: (صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه، فترك)[٧] فالصحيح إذاً من رواية عبد الرحمن بن سابط وقفه عليه من قوله مقطوعاً، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن سابط (ثقة

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٥١، ٢٦١ ـ ٢٦٢).
(٢) التقريب: (رقم ٦٩٤٤).
(٣) تقدم.
(٤) انظر الكواكب النيرات: (رقم ٣٩).
(٥) المصدر السابق: (رقم ١٣١٩).
(٦) انظر: المصدر السابق.
(٧) التقريب: (رقم ٥٦٨٥).

كثير الإرسال)[(١)] ومختلف في سماعه عمن تقدمت وفاتهم على عبد الله بن عمرو. . .[(٢)] وللحديث طريقان آخران عن عبد الله بن عمرو:

فرواه العقيلي[(٣)] قال: حدثنا جعفر بن أحمد بن نعيم قال: حدثنا محمد بن حميد قال: حدثنا إسماعيل بن سليمان قال: حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ كان يطعن في البيت بمخصرته، ويقول: «**ها إن هذا البيت مسؤول عن أعمالكم يوم القيامة، فانظروا ماذا يخبر عنكم**».

وإسناده ضعيف، لحال إسماعيل بن سليمان، وهو الرازي قال فيه العقيلي: (الغالب على حديثه الوهم) وعبد الملك بن أبي سليمان هو العرزمي أحد الحفاظ، إلا أنه كان يهم، وقد تكلم فيه شعبة وأحمد من أجل حديث واحد أخطأ فيه، وضعفه ابن معين ـ في رواية ـ ووثقه في أخرى، وكلام الأئمة متوارد على توثيقه، لذا فإن قول الحافظ ابن حجر: (صدوق له أوهام)[(٤)] أقل مما يستحقه فيما يظهر.

وعطاء هو ابن أبي رباح أحد المشاهير. وشيخ العقيلي لم أقف على ترجمته، إلا أن يكون جده (نعيم) تحرف من (نصر)، فإن كان كذلك فإنه أحد الحفاظ[(٥)]، وقد كنت أظن أنه محرف في المطبوع حتى وقفت على المخطوط[(٦)]، فوجدته كذلك. ومحمد بن حميد لعله الرازي إن كان جعفر بن أحمد هو ابن نصر، فإنه من الرواة عنه[(٧)]، والقلب يميل إلى هذا، ولو نص على أن محمد بن حميد يروي عن إسماعيل بن سليمان لتأكد الجزم بذلك أو

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٣٨٦٧).
(٢) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٧٠). والإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩).
(٣) الضعفاء: (١/ ٨٢).
(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٩). وميزان الاعتدال (٢/ ٦٥٦). وتهذيب الكمال (٦/ ٣٩٦). والتقريب (رقم ٤١٨٤). وضبط العَرزمي: (بفتح المهملة، وسكون الراء وبالزاي المفتوحة).
(٥) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: (١٤/ ٢١٧ ـ ٢٢٠). وغيره.
(٦) الضعفاء للعقيلي: (١/ ق ٢٨ ـ ٢٩). نسخة الظاهرية.
(٧) انظر تهذيب الكمال: (٢٥/ ٩٩).

كاد، لأن إسماعيل مغمور لم يتوسعوا في ترجمته. وذكر العقيلي هذا الحديث وحديثاً آخر معه وقال: (كلاهما لا يتابع عليه - يعني سليمان - وليسا بمحفوظين) ونقل الذهبي قول العقيلي هذا: (كلاهما ليسا بمحفوظين)[1] فتعقبه ابن حجر قائلاً: (ولفظ العقيلي حديث الطير يروى من غير وجه بأسانيد لينة، وحديث عبد الله بن عمرو يروى من قوله)[2] فلعله في موضع آخر من كتابه.

وأما الطريق الآخر فرواه الأزرقي[3] من طريق مسلم بن خالد عن أيوب بن موسى عن عبد الله بن عمرو بن العاص - موقوفاً عليه - أنه قال: (أيها الناس إن هذا البيت لاقٍ ربه فسائله عنكم، ألا فانظروا فيما هو سائلكم عنه من أمره، ألا واذكروا إذا كان ساكنه لا يسفكون فيه دماً حراماً، ولا يمشون بالنميمة).

وإسناده ضعيف، مسلم بن خالد هو الزنجي (فقيه صدوق كثير الأوهام)[4].

وهو معضل؛ لأن أيوب بن موسى هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص، ليس من التابعين، فقد ذكره ابن حبان في طبقة التابعين، وذكر ابن حجر أنه من السادسة، وقال: (ثقة)[5]. والسادسة عنده هم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. فكانت هذه الرواية معضلة لسقوط اثنين على الأقل.

والخلاصة أن الحديث ثابت من قول عبد الرحمن بن سابط وهو قوله: (لا يسكن مكة سافك دم...) فما بعده، وأما المرفوع والموقوف، فإسنادهما ضعيفان.



---

(١) ميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٢ - ٣٣٣).
(٢) لسان الميزان: (١/ ٤٠٨ - ٤٠٩).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٣٣).
(٤) التقريب: (رقم ٦٦٢٥).
(٥) انظر الثقات لابن حبان: (٦/ ٥٣). والتقريب: (رقم ٦٢٥).

الفصل العاشر

حفظها وحراستها من الدجال والطاعون

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حفظها.

المبحث الثاني: حمايتها من الدجال والطاعون.

المبحث الأول

حفظها

١٣٥ ـ عن ابن عمر ﵄ عن النبي ﷺ قال: «أربع محفوظات، وسبع ملعونات، فأما المحفوظات: فمكة والمدينة وبيت المقدس ونجران، وأما الملعونات...» الحديث.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[(١)] والعقيلي[(٢)] وابن عدي[(٣)] ومن طريقهما ابن الجوزي[(٤)] كلهم من طريق محمد بن أبان البلخي قال: ثنا خطاب بن عمر الهمداني الصنعاني حدثني محمد بن يحيى المأربي عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر. فذكره.

وسمع الحديث أبو زرعة الرازي من شيخه محمد بن أبان بالإسناد المذكور[(٥)]، وقال: (ولا أدري أي شيء هذا) وقال ابن عدي: (وهذا منكر بهذا الإسناد) وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح، وفيه مجاهيل وضعاف، ومحمد بن أبان كذاب). وذكر السيوطي الحديث في ذيل اللآلئ المصنوعة[(٦)] ناقلاً لكلامهم دون تعقب، وتعقب الذهبي ابن الجوزي بأن محمد بن أبان هو البلخي وليس الرازي، وهو (ثقة)[(٧)].

وقال ابن حجر ـ فيه ـ: (ثقة حافظ)[(٨)]. وأما خطاب بن عمر الهمداني

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٥٥).
(٢) الضعفاء: (٢/ ٢٥).
(٣) الكامل: (٦/ ٢٣٤).
(٤) العلل المتناهية: (١/ ٣٠٤).
(٥) انظر أجوبته على البرذعي ضمن كتاب: أبو زرعة وجهوده: (٢/ ٧٠٢ ـ ٧٠٣).
(٦) (ص: ٨٨).
(٧) انظر تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٢٢٩) رسالة.
(٨) التقريب: (رقم ٥٦٨٩).

فقال فيه العقيلي (لا يتابع عليه في حديثه ولا يعرف إلّا به)، وذكره ابن الجارود في الضعفاء، وقال ابن حجر: (وذكره ابن حبان في الثقات) ولم أجده في المطبوع من كتابه، وقال الذهبي: (مجهول له خبر كذب في فضل البلدان)[١] ثم ساق هذا الحديث، وجهله في موضع آخر[٢]، وجهله ابن عراق ـ أيضاً ـ[٣].

وفي الإسناد محمد بن يحيى، وهو ابن قيس المأربي[٤]، وثقه الدارقطني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (منكر الحديث) ثم قال بعد ذلك: (إن أحاديثه مظلمة منكرة) وقال ابن حزم: (مجهول) وترجمه الذهبي، وساق له هذا الحديث قائلاً: (هذا باطل، فما أدري من افتراه، خطاب أو شيخه؟) وقال ابن حجر: (لين الحديث)[٥] وقال ابن عراق: (متروك)[٦].

قلت: تجهيل ابن حزم غير معتد به هنا بعد أن عرفه غيره، وهو يجهل المشاهير رغم تأخر زمانه، والحمل في الحديث على خطاب المجهول أولى من حمله على محمد بن قيس، الذي وثقه الدارقطني وابن حبان[٧].

وحكم ابن عدي يتحقق منه باستقراء أحاديثه، فإن كان في الإسناد ضعيف أو مجهول حمل عليه، وإن لم يكن فلا مناص من تحمله تبعة ما يروي، وقد ذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث، هذا أحدها واثنين من طريق مجهول وقريب منه.

ثم قال: (وبهذا الإسناد غير هذين، وإنما ذكرت محمد بن قيس لأن أحاديثه مظلمة) فإن كانت هذه الأحاديث المظلمة من هذا الطريق ـ وهو

---

(١) انظر الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٥) وميزان الاعتدال: (١/ ٦٥٥) ولسان الميزان: (٢/ ٤٠٠).

(٢) تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٢٢٩) رسالة.

(٣) انظر تنزيه الشريعة: (٢/ ٥٨).

(٤) في معظم الروايات (المازني) وهو تحريف ظاهر.

(٥) انظر الكامل: (٦/ ٢٣٤) وتهذيب الكمال: (٢٧/ ٥ ـ ٧) وميزان الاعتدال: (٤/ ٦٢). وتهذيب التهذيب: (٩/ ٥٢١) والتقريب: (رقم ٦٣٩٣).

(٦) تنزيه الشريعة: (٢/ ٥٨).

(٧) وأشار إلى هذا الدكتور الرفاعي. انظر الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١٨٦).

الظاهر ـ فإن محمداً بريء منها، وإن لم تكن فكما تقدم، وأما حكم ابن عراق فتابع في ذلك الذهبي كما يظهر من خلال ترجمته له في أول الكتاب[١]، إذ لم يذكر غير كلام الذهبي المتقدم.

وللحديث طريق آخر: أخرجه الديلمي[٢] من طريق محمد بن يحيى عن محمد بن عثيم حدثني ابن البيلماني عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعاً بلفظ: «**سبع قرى ملعونات...**» فذكرها ثم قال: «**وأربع محفوظات...**» الحديث وفيه محمد بن عثيم أبو ذر الحضرمي، أحد المتروكين، وكذبه ابن معين[٣] في رواية، إضافة إلى ابن البيلماني وقال ابن عراق: (فهذه سلسلة الكذب)[٤].

وأخرجه أبو الشيخ[٥] من طريق ابن البيلماني، فذكر القرى المحفوظة فقط.

وأخرجه نعيم بن حماد[٦] من طريق محمد بن الحارث الحارثي عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً، ولفظه: «**القرى المحفوظة مكة والمدينة وإيلياء ونجران**»، ولم يذكر الملعونات. ومحمد بن الحارث الحارثي قال فيه ابن معين: (ليس بشيء) وقال عمرو بن علي: (روى أحاديث منكرة، وهو متروك الحديث) وترك أبو زرعة حديثه، وقال أبو حاتم: (ضعيف) وقال ابن حبان: (منكر الحديث جداً، فأما ما روي عن ابن البيلماني عن مالك في الصحيفة فالبلية فيها ممن فوقه...) وقال ابن عدي: (وعامة ما يرويه غير محفوظ). وخالفهم عبيد الله بن عمر القواريري فقال: (ثقة) وقال البزار: (مشهور ليس به بأس، وإنما تأتي هذه الأحاديث من ابن البيلماني بمناكير) وذكره ابن حبان ـ أيضاً ـ في الثقات، وخلص ابن حجر إلى أنه (ضعيف)[٧] توفيقاً بين الآراء، وهو الصواب، فإن القواريري ممن يعتد

(١) انظر المصدر السابق: (١/ ١١٥).
(٢) زهر الفردوس: (٢/ق ٢١٣ ـ ٢١٤).
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٤٤) ولسان الميزان: (٥/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣).
(٤) تنزيه الشريعة: (٢/ ٥٨).
(٥) كتاب الأمصار كما في ذيل اللآلئ المصنوعة للسيوطي (ص ٨٨).
(٦) الفتن: (رقم ١٥٧٣).
(٧) انظر الكامل: (٦/ ١٧٨) وتهذيب الكمال: (٢٥/ ٢٩ ـ ٣١). وميزان الاعتدال: (٣/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) وتهذيب التهذيب: (٩/ ١٠٥) والتقريب: (رقم ٥٧٩٧).

بكلامه، وذكره الذهبي في (ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل)(١) ونقل عن صالح جزرة قوله فيه: (هو أعلم من رأيت بحديث أهل البصرة).

ومحمد بن الحارث بصري وهذا يدل على بعد نظر الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ.

وأما ابن البيلماني فهو محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، أطبقوا على ضعفه، وأشد ما قيل فيه قول ابن حبان: (حدث عن أبيه بنسخة شبيهاً بمئتي حديث كلها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به، ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب) وقال ابن عدي: (وكل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني، وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا فجميعاً ضعيفان، محمد بن الحارث وابن البيلماني، والضعف على حديثهما بين)(٢).

ووالده عبد الرحمن (ضعيف)(٣).

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة(٤).

❁ ❁ ❁

---

(١) (ص: ١٧٣) وانظر كتاب: المتكلمون في الرجال للسخاوي (ص ٩٥).

(٢) انظر الكامل: (٦/ ١٨١) وتهذيب الكمال: (٢٥/ ٥٩٤ ـ ٥٩٦). وميزان الاعتدال: (٣/ ٦١٧ ـ ٦١٨). وتهذيب التهذيب: (٩/ ٢٩٣ ـ ٣٩٤) والتقريب: (رقم ٦٠٦٧) وضبط البيلماني بقوله: بفتح الموحدة واللام بينهما تحتانية ساكنة.

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٣٨١٩).

(٤) (رقم ١٨٦).

المبحث الثاني

حمايتها من الدجال والطاعون

١٣٦ ـ عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: «ليس من بلد إلا سيطؤه الدجال، إلا مكة والمدينة، ليس له من نقابها نقب[١] إلا عليه الملائكة صافين يحرسونها، ثم ترجف المدينة بأهلها ثلاث رجفات، فيُخرج الله كل كافر ومنافق».

رواه البخاري ـ واللفظ له ـ[٢] ومسلم[٣] وأحمد[٤] وإسماعيل بن مسلم الصفار[٥] وابن أبي شيبة[٦] وموسى بن عامر المري[٧] وحنبل بن إسحاق[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩] والنسائي ـ في الكبرى ـ[١٠] وأبو عوانة[١١] وابن حبان[١٢] والرامهرمزي[١٣] وأبو عمرو الداني[١٤] والبيهقي[١٥] والبغوي[١٦] كلهم

---

(١) بفتح النون وسكون القاف، والمراد بها مداخل المدينة، وقيل: الأبواب. وأصل النقب الطريق بين الجبلين، وقيل: الأنقاب؛ الطرق التي يسلكها الناس. انظر النهاية: (٥/ ١٠٢) وفتح الباري: (٤/ ٩٦).

(٢) الصحيح: (٤/ ٩٥). فضائل المدينة، باب لا يدخل المدينة.

(٣) الصحيح: (٤/ ٢٢٦٥) الفتن، باب قصة الجساسة.

(٤) المسند (٣/ ١٩١).

(٥) جزء من حديثه: (ق ٢٣٤/أ). رواية أبي بكر محمد بن عبد الله بن دينار الخلال.

(٦) المصنف: (٦/ ٤٠٦) (رقم ٣٢٤٢٨) و(٧/ ٤٩٣) (رقم ٣٧٤٩١).

(٧) من حديث موسى بن عامر المري (ضمن جزء المؤمل بن إيهاب) (رقم ٤١).

(٨) الفتن: (ق ٤٨). (٩) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٢ ـ ٣٦٣).

(١٠) (٢/ ٤٨٥) (رقم ٤٢٤٧).

(١١) في مسنده كما في إتحاف المهرة: (١/ ٤٠٠).

(١٢) الإحسان: (١٥/ ٢١٤) (رقم ٦٨٠٣). (١٣) المحدث الفاصل: (رقم ٨٩١).

(١٤) السنن الواردة في الفتن: (رقم ٦٣١، ٦٣٨).

(١٥) البعث والنشور: (رقم ١٦٤). (١٦) شرح السنة: (٧/ ٣٢٦).

من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني أنس بن مالك فذكره. وساقه بعضهم مختصراً.

ورواه البخاري وغيره في مواضع أخرى، دون ذكر محل الشاهد منه هنا.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٣٧ ـ عن عامر بن شراحيل الشعبي ـ شعب همدان ـ أنه سأل فاطمة بنت قيس ـ أخت الضحاك بن قيس وكانت من المهاجرات الأول ـ فقال: حدثيني حديثاً سمعتيه من رسول الله ﷺ لا تسنديه إلى أحد غيره، فقالت: لئن شئت لأفعلن، فذكرت له قصة زواجها وطلاقها وعدتها، ثم قدوم تميم الداري على رسول الله ﷺ ـ عند انقضاء عدتها ـ وإخباره له بما رأى هو والقوم الذين كانوا معه في السفينة، وأنهم رأوا المسيح الدجال في جزيرة من جزائر البحر، فحادثهم وقال: إني أنا المسيح، وإني أوشك أن يؤذن لي في الخروج، فأخرج، فأسير في الأرض، فلا أدع قرية إلا هبطتها في أربعين ليلة غير مكة وطيبة، فهما محرمتان عليَّ كلتاهما، كلما أردت أن أدخل واحدة أو واحداً منهما استقبلني ملك بيده السيف صلتاً[٢]، يصدني عنها، وإن على كل نقب منها[٣] ملائكة يحرسونها. ثم ذكرت تصديق الرسول ﷺ لذلك وقوله: «فإنه أعجبني حديث تميم أنه وافق الذي كنت أحدثكم عنه وعن المدينة ومكة...» الحديث.

رواه مسلم[٤] والترمذي[٥] وابن ماجه[٦] وأحمد[٧] والطيالسي[٨] والحميدي[٩] وابن أبي شيبة[١٠] وإسحاق بن راهويه[١١] وحنبل بن إسحاق[١٢]

---

(١) (رقم ٤٣).
(٢) أي مجرداً من غمده. انظر النهاية: (٣/ ٤٥).
(٣) تقدم معناه في الحديث السابق.
(٤) الصحيح: (٤/ ٢٢٦١ ـ ٢٢٦٥). الفتن، باب قصة الجساسة.
(٥) الجامع: (٤/ ٥٢١ ـ ٥٢٢). الفتن باب: (٦٦).
(٦) السنن: (٢/ ١٣٥٤ ـ ١٣٥٥). الفتن، فتنة الدجال.
(٧) المسند: (٦/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، ٤١٢ ـ ٤١٣، ٤١٦ ـ ٤١٨.
(٨) المسند: (ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩).
(٩) المسند: (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨).
(١٠) المصنف: (٧/ ٥١٠ ـ ٥١١). (رقم ٣٧٦٣٦).
(١١) المسند: (ق ٢٧٥ ـ ٢٧٦، ٢٧٧).
(١٢) الفتن: (ق ٤٥).

وابن أبي خيثمة[(١)] وعبد الله بن الإمام أحمد[(٢)] والنسائي - في الكبرى -[(٣)] والروياني[(٤)] والطحاوي[(٥)] وابن حبان[(٦)] والطبراني[(٧)] وأبو بكر الآجري[(٨)] وابن منده[(٩)] وأبو عمرو الداني[(١٠)] والبيهقي[(١١)] والبغوي[(١٢)] وأبو القاسم التيمي[(١٣)] من طرق كلهم عن عامر الشعبي به. فذكره. مطولاً عند البعض ومختصراً عند آخرين، وفي بعض الطرق زيادات بأسانيد ضعيفة، وبعض الطرق لم تذكر مكة واقتصرت على قول الدجال: أما إنه لو قد أُذِن لي في الخروج قد وطئت البلاد كلها غير طيبة. وبعض هذه الطرق صحيحة، وبعضها ضعيفة، فيحمل هذا على الاختصار، وإلا رجحت الزيادة لكثرة من رواها عن الشعبي، وهم أوثق من غيرهم، وقد صدر بها مسلم في أول الباب. ومن الطرق التي اقتصرت على طيبة فقط: طريق مجالد عن الشعبي، وفي آخرها قال الشعبي: فلقيت المحرر بن أبي هريرة فحدثته حديث فاطمة بنت قيس فقال: أشهد على أبي أنه حدثني كما حدثتك فاطمة، غير أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«إنه نحو المشرق»**، قال: ثم لقيت القاسم بن محمد فذكرت له حديث فاطمة فقال: أشهد على عائشة أنها حدثتني كما حدثتك فاطمة غير أنها قالت: **«الحرمان عليه حرام مكة والمدينة»**. وستأتي رواية مجالد هذه وما فيها من اختلاف، وكذا ذكر من تابعه[(١٤)]. والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(١٥)].

---

(١) التاريخ الكبير: (٣/ق ٥٦ ـ ٥٧).
(٢) السنة: (رقم ١٠١٨).
(٣) (٢/ ٤٨١) (رقم ٤٢٥٨).
(٤) المسند: (رقم ١٥٤٣).
(٥) مشكل الآثار: (٤/ ٩٩ ـ ١٠١).
(٦) الإحسان: (١٥/ ١٩٥ ـ ١٩٧، ١٩٨ ـ ١٩٩) (رقم ٦٧٨٨، ٦٧٨٩).
(٧) المعجم الكبير: (٢/ ٥٤ ـ ٥٦ و٢٤/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، ٣٨٨ ـ ٤٠٣ والأحاديث الطوال: ٢٥/ ٢٩٢ ـ ٢٩٥) (من المعجم الكبير) والمعجم الأوسط: (٥/ ١٢٤ ـ ١٢٦) (رقم ٤٨٥٩).
(٨) الشريعة: (ص ٣٧٦ ـ ٣٧٩).
(٩) الإيمان: (رقم ١٠٥٧ ـ ١٠٦٠).
(١٠) السنن الواردة في الفتن: (رقم ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٣٩).
(١١) دلائل النبوة: (٥/ ٤١٦ ـ ٤١٧) والبعث والنشور: (رقم ١٨١ ـ ١٨٤).
(١٢) شرح السنة: (١٥/ ٦٥ ـ ٦٨).
(١٣) دلائل النبوة: (رقم ٦٩).
(١٤) انظر الحديث: (رقم ١٤٢).
(١٥) (رقم ٤٦).

١٣٨ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: صحبت ابن صائد[١] إلى مكة، فقال لي: أما قد لقيتُ من الناس، يزعمون أني الدجال، ألستَ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنه لا يولد له**»، قال: قلت: بلى، قال: فقد ولد لي، أو ليس سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يدخل المدينة ولا مكة**» قلت: بلى، قال: فقد ولدت بالمدينة، وهذا أنا أريد مكة، قال: ثم قال لي في آخر قوله: أما والله إني لأعلم مولده ومكانه وأين هو؟ قال: فَلَبسني[٢].

رواه مسلم ـ واللفظ له ـ[٣] والترمذي[٤] وأحمد[٥] وحنبل بن إسحاق[٦] وابن أبي عاصم[٧] وأبو عمرو الداني[٨] والبغوي[٩] من طرق عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال. فذكره. وقال الترمذي: (حسن صحيح) وفي رواية لمسلم قال: «**إن الله قد حرم عليه مكة**» وقد حججت.

وللحديث طريق أخرى عن أبي سعيد أخرجها ابن أبي عاصم[١٠] والطحاوي[١١] من طريق عقبة بن عبد الغافر قال: حدثني أبو سعيد الخدري بنحوه. ففي رواية ابن أبي عاصم قال: «**والدجال لا يدخل المدينة**» وفي رواية الطحاوي: «**والدجال لا يدخل الحرمين**» وعقبة بن عبد الغافر هو الأزدي (ثقة)[١٢] وبقية الرجال ثقات.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١٣].

١٣٩ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قام رسول الله ﷺ ذات يوم على المنبر فقال: «**يا أيها الناس إني لم أقم فيكم لخبر جاءني من السماء، ولكن**

---

(١) هو عبد الله بن صائد، ويقال: صياد، ولد في عهد النبي ﷺ وتوقف في أمره حتى تبين له أنه ليس الدجال، وإنما كان من جنس الكهان. انظر ما كتبه الدكتور الرفاعي في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة تحت (رقم ٤٧).

(٢) بالتخفيف أي جعلني ألتبس في أمره وأشك فيه. شرح مسلم للنووي: (١٨/ ٥٠).

(٣) الصحيح: (٤/ ٢٢٤١). الفتن، باب ذكر ابن صياد.

(٤) الجامع: (٤/ ٥١٦ ـ ٥١٧) الفتن، باب ما جاء في ذكر ابن صائد.

(٥) المسند: (٣/ ٢٦، ٤٣، ٧٩، ٩٧).

(٦) الفتن: (ق ٥٤/ أ).

(٧) الآحاد والمثاني: (٤/ ٢٦٨).

(٨) السنن الواردة في الفتن: (رقم ٦٦٣).

(٩) شرح السنة: (١٥/ ٧٦).

(١٠) الآحاد والمثاني: (٤/ ٢٦٨).

(١١) مشكل الآثار: (٤/ ١٠١).

(١٢) التقريب: (رقم ٤٦٤٤).

(١٣) (رقم ٤٧).

بلغني خبر ففرحت به، فاحببت أن تفرحوا بفرح نبيكم، إنه بينا ركب يسيرون في البحر...» فذكر قصة الركب الذين لجؤا إلى جزيرة في البحر، فلقوا الجساسة والدجال فحادثهم وفيه، وقالوا: هو المسيح تطوى له الأرض في أربعين يوماً إلا طيبة، قال رسول الله ﷺ: **«وطيبة المدينة ـ ما باب من أبوابها إلا ملك مُصْلت[1] سيفه يمنعه، وبمكة مثل ذلك»** ثم قال: **«في بحر فارس ما هو، في بحر الروم ما هو»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[2] وأبو يعلى ـ واللفظ له ـ[3] كلاهما من طريق محمد بن فضيل حدثنا الوليد بن جميع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر قال فذكره.

واختصره الفاكهي، فلم يذكر منه سوى محل الشاهد منه هنا، والقصة مختصرة بالنسبة إلى حديث فاطمة بنت قيس المطول.

ورواه أبو داود[4] من الطريق نفسه إلا أنه ذكر طرفاً منه، وقال: (فذكر الحديث) وإسناد الحديث حسن، لحال محمد بن فضيل والوليد بن جميع، أما محمد بن فضيل فهو: ابن غزوان الضبي (صدوق عارف، رمي بالتشيع)[5].

والوليد بن جميع هو: الوليد بن عبد الله بن جميع، مختلف فيه، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي، وقال أحمد وأبو داود: (ليس به بأس) وقال أبو زرعة: (لا بأس به) وقال أبو حاتم: (صالح الحديث) وقال البزار: (احتملوا حديثه، وكان فيه تشيع).

وخالفهم العقيلي فقال: (في حديثه اضطراب) وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: (ينفرد عن الأثبات بما لا يشبه حديث الثقات، فلما فحش ذلك منه بطل الاحتجاج به) وذكر ابن عدي في الكامل أنه تفرد بحديث الجساسة هذا، واختلف عليه فيه، وقال الحاكم: (لو لم يخرج له مسلم لكان

---

(١) مخرج السيف من غمده. كما تقدم. (٢) أخبار مكة: (٢/ ٢٥٢).
(٣) المسند: (٢/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٤٤٠، ٤٤٦) (رقم ٢١٦١، ٢١٧٥، ٢١٩٧).
(٤) السنن: (٤/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣) الملاحم، باب في خبر الجساسة.
(٥) التقريب: (رقم ٦٢٢٧) وغزوان: بفتح المعجمة وسكون الزاي ـ كما في المصدر المذكور ـ.

أولى) وهذا الخلاف يسير؛ لأن ابن حبان نفسه ذكره في الثقات ـ أيضاً ـ وتفرده بحديث الجساسة غير ضار؛ لأنه لم يخالف فيه، ولعله يقصد تفرد به عن جابر، وإلا فالحديث مروي عن فاطمة بنت قيس وغيرها، وكلام الحاكم لا يفهم منه التضعيف المطلق، بل مراده أنه ليس على شرط الصحيح، ولم يبق إلا كلام العقيلي: (في حديثه اضطراب) وهو معارض بكلام الأئمة المتقدمين، ولهذا قال عمرو بن علي ـ الفلاس ـ: (كان يحيى بن سعيد لا يحدثنا عن الوليد بن جميع، فلما كان قبل موته بقليل حدثنا عنه) فلعله تبين له أن الخطأ في حديثه ليس من قبله، ويحيى من المتشددين ولا يروي إلا عن ثقة، وقال ابن حجر: (صدوق يهم ورمي بالتشيع)[١] وذلك مراعاة منه لمجموع كلامهم، ولو قال (صدوق) مطلقاً لكان أولى، ولهذا فإنه ذكر الحديث من طريقه وقال: (أخرجه أبو داود بسند حسن)[٢] ويشهد للحديث: حديث فاطمة بنت قيس المتقدم[٣]، وحديث أبي هريرة الآتي[٤].

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح)[٥].

وقال الألباني: (ضعيف الإسناد)[٦].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].

١٤٠ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يخرج الدجال في خفقة[٨] من الدين وإدبار من العلم، فله أربعون ليلة يسيحُها في الأرض، اليوم منها كالسنة، واليوم منها كالشهر، واليوم منها كالجمعة، ثم سائر أيامه كأيامكم هذه...» إلى أن قال: «يرد كل ماء ومنهل[٩] إلا المدينة

---

(١) انظر الكامل: (٧/ ٧٥ ـ ٧٦) وتهذيب الكمال: (٣١/ ٣٥ ـ ٣٧). وميزان الاعتدال: (٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨) وتهذيب التهذيب: (١١/ ١٣٨ ـ ١٣٩). والتقريب: (رقم ٧٤٣٢).

(٢) فتح الباري: (١٣/ ٣٢٩).

(٣) تقدم في أوائل هذا المبحث.

(٤) انظر الحديث: (رقم ١٥٠).

(٥) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٤٦).

(٦) ضعيف سنن أبي داود (رقم ٩٣٠).

(٧) (رقم ٤٩).

(٨) في حال ضعف من الدين وقلة أهله، من خفق الليل: إذا ذهب أكثره أو خفق: إذا اضطرب أو خفق: إذا نعس. النهاية: ٢/ ٥٥ ـ ٥٦.

(٩) هو الماء الذي على الطريق، ولا يدعى منهلاً إذا كان على غير الطريق. انظر النهاية: =

ومكة، حرمهما الله عليه، وقامت الملائكة بأبوابها...» ثم ذكر الحديث مطولاً، وفيه تكملة قصة الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام.

رواه أحمد ـ واللفظ له ـ[١] وابن خزيمة[٢] والحاكم[٣] وابن عبد البر[٤] كلهم من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن جابر قال. فذكره. ولم يذكر ابن خزيمة محل الشاهد منه، بل ذكر أوله، وقال: (فذكر الحديث بطوله) ثم ذكر وصف الدجال بأنه أعور والله ليس بأعور.

وسياق الحاكم وابن عبد البر أخصر من سياق أحمد، وفي رواية ابن خزيمة: قال: «**يخرج الدجال في خفة من الزمان...**» ومثل ذلك الحاكم، إلا أنه قال: «**من الدين**» وفي رواية ابن عبد البر: «**يرد كل ماء وسهل...**».

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ونقل الذهبي عنه في التلخيص أنه على شرط مسلم، وهو كذلك في إتحاف المهرة[٥]. وتعقب بأن حفص بن عبد الله السلمي الراوي له عن إبراهيم هو من رجال البخاري دون مسلم[٦] وهو كذلك.

ورواه الطبراني[٧] من طريق زمعة ـ يعني ابن صالح ـ عن زياد بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ وهو يذكر المسيح الدجال: «**إني سأقول لكم فيه كلمة ما قالها نبي قبلي، إنه أعور، وليس الله بأعور...**» الحديث. وفيه قوله: «**يرد كل بلد غير هاتين: المدينة ومكة، حرمهما الله عليه...**» ثم ذكر بقية الحديث مختصراً، دون ذكر لعيسى ابن مريم عليه السلام.

وزمعة بن صالح: ضعيف كما تقدم مراراً، وفي كلا الإسنادين: أبو الزبير محمد بن مسلم المكي، وهو مدلس كما تقدم مراراً، وقد عنعن. ويشهد

= (٥/ ١٣٥). قلت: وروده إلى هذه المواضع لأنها أماكن تجمع الناس.

(١) المسند: (٣/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨). (٢) كتاب التوحيد: (رقم ٥٢).

(٣) المستدرك: (٤/ ٥٣٠).

(٤) التمهيد: (١٦/ ١٨٠ ـ ١٨١) والاستذكار: (٦/ ١١٩).

(٥) (٣/ ٣٥٣).

(٦) ذكر ذلك الدكتور الرفاعي. انظر كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة (رقم ٥٠).

(٧) المعجم الأوسط: (٩/ ٨٤ ـ ٨٥). (رقم ٩١٩٩).

للحديث: الأحاديث الثابتة في الباب، والدالة على أن الدجال لا يدخل مكة والمدينة، يرتقي الحديث بها إلى درجة الحسن لغيره، ولبعض أجزائه الأخرى شواهد، تراجع من مظانها.

وقال الهيثمي: (رواه أحمد بإسنادين، رجال أحدهما رجال الصحيح).

وفي موضع آخر قال: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه زمعة بن صالح وهو ضعيف)[١].

قلت: لم أقف عليه في المسند إلا من طريق واحد.

وقال ابن حجر: (وكذا وقع في حديث جابر يسيح في الأرض أربعين يوماً يرد كل بلدة غير هاتين مكة والمدينة...) قال: (وهو عند أحمد بسند جيد، ولفظه: تطوى له الأرض في أربعين يوماً إلا ما كان من طيبة...)[٢] كذا قال.

وهو سبق قلم فإن هذا اللفظ من حديث جابر ليس عند أحمد بل هو عند أبي يعلى في الحديث السابق[٣].

وضعفه الألباني بعنعنة أبي الزبير[٤]. والحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٥].

١٤١ ـ عن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الدجال مكةَ ولا المدينةَ».

رواه أحمد[٦] والنسائي ـ في الكبرى ـ[٧] من طريق ابن أبي عدي، وأبو يعلى[٨] من طريق مسلمة بن علقمة كلاهما عن داود ـ يعني ابن أبي هند عن عامر ـ يعني الشعبي ـ عن عائشة به. ولفظ أبي يعلى: **«لا يدخل مكة ـ يعني الدجال ـ ولا يسلط عليه»** وخالف ابن أبي عدي ومسلمة بن علقمة حمادُ بن

(١) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٤٤، ٣٤٩).
(٢) فتح الباري: (١٣/ ١٠٤).
(٣) نبه على ذلك الدكتور الرفاعي. انظر كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٥٠).
(٤) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٩٦٩).
(٥) (رقم ٥٠).
(٦) المسند: (٦/ ٢٤١).
(٧) (٢/ ٤٨١) (رقم ٤٢٥٧).
(٨) المعجم: (رقم ٧٥).

سلمة وخالد بن عبد الله الطحان، فروياه عن داود عن عامر عن فاطمة بنت قيس مرفوعاً في قصة الجساسة والدجال، وسبق تخريجه في هذا المبحث.

رواية حماد أخرجها أحمد[١] والنسائي في ـ الكبرى ـ[٢] وابن حبان[٣] والطبراني[٤]. ورواية خالد الطحان أخرجها الرُّوياني[٥] والطبراني[٦].

وروايتهما أرجح؛ لأنهما أوثق من الآخرين، بل إن مسلمة بن علقمة متكلم في حفظه، وقال ابن حجر: (صدوق له أوهام)[٧] والشعبي لم يسمع من عائشة كما قال غير واحد[٨].

ورواه مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي عن فاطمة بنت قيس في قصة الجساسة والدجال وقال ـ في آخره ـ: قال الشعبي: ثم لقيت القاسم بن محمد، فذكرت له حديث فاطمة فقال: أشهد على عائشة أنها حدثتني كما حدثتك فاطمة، غير أنها قالت: **«الحرمان عليه حرام، مكة والمدينة»**.

أخرجه أحمد[٩] والحميدي[١٠] وابن أبي شيبة[١١] وإسحاق بن راهويه[١٢] والطبراني[١٣]. ووافق مجالداً على ذلك: قتادة ـ في رواية له ـ.

أخرجه إسحاق بن راهويه[١٤] عن معاذ بن هشام قال: حدثني أبي عن قتادة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس. وقال في آخره: قال الشعبي: فلقيت القاسم بن محمد فقال: أشهد على عائشة أنها قالت: **«الحرمان عليه حرام، مكة والمدينة»**.

إلا أن إسحاق بن راهويه رواه في موضع آخر[١٥] من الطريق نفسه، وفيه

---

(١) المسند: (٦/ ٣٧٤. ٤١٢ ـ ٤١٣، ٤١٨).
(٢) (٢/ ٤٨١). (رقم ٤٢٥٨).
(٣) الإحسان: (١٥/ ١٩٨) (رقم ٦٧٨٩).
(٤) المعجم الكبير: (٢٤/ ٣٩٧).
(٥) المسند: (رقم ١٥٤٣).
(٦) المصدر السابق.
(٧) التقريب: (رقم ٦٦٦١).
(٨) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٤٨).
(٩) المسند: (٦/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، ٤١٦ ـ ٤١٨).
(١٠) المسند: (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨).
(١١) المصنف: (٧/ ٥١٠ ـ ٥١١). (رقم ٣٧٦٣٦).
(١٢) المسند: (٣/ ١٠٠٤).
(١٣) المعجم الكبير: (٢٤/ ٣٩٣ ـ ٣٩٥).
(١٤) المسند (ق ٢٧٦ ـ ٢٧٧).
(١٥) المصدر نفسه: (٣/ ١٠٠٣) من المطبوع.

قال قتادة: ذكر لنا عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«حرمت مكة عليه ـ يعني على الدجال ـ»** والسبب فيما يظهر من معاذ بن هشام، فإن في حفظه شيئاً مع صدقه، وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم)[١].

والإسنادان ضعيفان لأن مجالد بن سعيد (ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره)[٢] وقتادة هو الإمام المشهور إلا أنه يدلس، وقد عنعن. وخالفهما سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني، فرواه عن الشعبي عن فاطمة، وقال الشعبي في آخره: فلقيت عبد الرحمن بن أبي بكر، فحدثته فقال: هل زاد فيه شيئاً؟ قلت: لا، قال: صدق، وأشهد على عائشة أنها حدثتني بهذا غير أنها زادت فيه أن رسول الله ﷺ قال: **«ومكة مثلها»** يعني: لا يدخلها الدجال.

أخرجه الطحاوي[٣] والطبراني[٤] وابن منده[٥] والبيهقي[٦].

إلا أنه وقع في رواية الطبراني: فلقيت (عبد الله بن أبي بكر) بدلاً من عبد الرحمن بن أبي بكر، والظاهر أنه خطأ مطبعي؛ بدليل أنه قال في آخره قالت: قال رسول الله ﷺ: **«وبالمدينة ما فيها»** بينما الصحيح من ذلك: **«ومكة بمثلها»** كما في المصادر الأخرى والكتاب سيء الإخراج كما لا يخفى، ولا معنى لهذه العبارة.

ورواية الشيباني هذه أرجح من رواية مجالد وقتادة؛ لأن مجالداً تقدم أن فيه ضعفاً. وأما رواية قتادة فلم يحفظها معاذ بن هشام كما سبق، والشيباني (ثقة)[٧] ولا يعترض بأن أصحاب عامر الشعبي رووا الحديث عنه عن فاطمة بنت قيس فحسب، لأن الشيباني حفظ الروايتين معاً؛ بدليل سياقه لهما معاً بالتفصيل السابق، وشاركه مجالد في ذلك، إلا أنه لم يحفظ اسم الواسطة فقال: (القاسم بن محمد) بدلاً من عبد الرحمن بن أبي بكر، فعلى هذا يصبح

---

(١) التقريب: (رقم ٦٧٤٢).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٤٧٨) ومجالد: بضم أوله وتخفيف الجيم. كما في المصدر المذكور.
(٣) مشكل الآثار: (٤/ ٩٩ ـ ١٠١).
(٤) المعجم الكبير: (٢٤/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).
(٥) الإيمان: (رقم ١٠٥٧).
(٦) دلائل النبوة: (٥/ ٤١٧).
(٧) التقريب: (رقم ٢٥٦٨).

الحديث صحيحاً من هذا الطريق، ويشهد له الأحاديث الثابتة في معناه، وقد سئل الإمام الدارقطني عن حديث مسروق عن عائشة عن النبي ﷺ: «**إن الدجال لا يدخل مكة ولا المدينة**» فقال: (اختلف فيه الشعبي، فرواه محبوب بن الحسن عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة، ورواه مسلمة بن علقمة عن داود عن الشعبي عن عائشة، لم يذكر بينهما أحداً، ورواه الشيباني عن الشعبي عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة، وقال مجالد: عن الشعبي عن القاسم عن عائشة، وقال السري بن إسماعيل: عن الشعبي عن مسروق، مثل قول محبوب بن الحسن عن داود، وهو مختصر من حديث الجساسة الذي يرويه الشعبي عن فاطمة بنت قيس)[١] وذكر المزي رواية ابن أبي عدي عن داود عن عامر عن عائشة، وقال: (كذا وقع في هذه الرواية، والمحفوظ رواية الشعبي عن فاطمة بنت قيس)[٢] ومثل ذلك قال ابن كثير[٣]. قلت: رواية مسروق التي ذكرها الدارقطني لم أقف عليها، وهذا الاختلاف على الشعبي غير ضار في صحة الحديث عن عائشة؛ لأنه أمكن الترجيح كما سبق.

ورواية محبوب بن الحسن والسري بن إسماعيل غير مؤثرة؛ لأن محبوباً هو: محمد بن الحسن بن هلال (صدوق، فيه لين، ورمي بالقدر)[٤]. والسري بن إسماعيل هو الهمداني ابن عم الشعبي (متروك الحديث)[٥] هذا إن سلم الإسناد إليهما من ضعف، وترجيح المزي وابن كثير إن أرادا رواية داود بن أبي هند فقد سبق أن الصحيح في روايته كونه عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس، وإن أرادا العموم كما هو الظاهر فلا.

والحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

١٤٣ ـ عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فكان أكثر خطبته حديثاً حدثناه عن الدجال، وحذرناه، فكان من قوله أن قال: «إنه لم تكن فتنة في الأرض منذ ذرأ الله ذريةَ آدم أعظمَ من فتنة الدجال...» فذكر الحديث مطولاً، وفيه قوله عن الدجال: «**وإنه لا يبقى شيء من الأرض إلا وَطِئَهُ وظهر عليه إلا مكة والمدينة...**» الحديث.

---

(١) العلل: (٥/ق ١٤٥/أ).
(٢) تحفة الأشراف: (١١/ ٤٣٠).
(٣) الفتن والملاحم: (١/ ٩٣).
(٤) التقريب: (رقم ٥٨١٩).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٢٢٢١).
(٦) (رقم ٦٦).

وفيه تفاصيل كثيرة عن الدجال.

رواه أبو داود[١] وابن ماجه[٢] ونعيم بن حماد[٣] وحنبل بن إسحاق[٤] وابن أبي عاصم[٥] وعبد الله بن الإمام أحمد[٦] والروياني[٧] وابن خزيمة[٨] وأبو عوانة[٩] والآجري[١٠] والطبراني[١١] والحاكم[١٢] وتمام الرازي[١٣] واللالكائي[١٤] والبيهقي[١٥] وابن عساكر[١٦] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[١٧] كلهم من طريق يحيى بن أبي عمرو السَّيباني عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن أبي أمامة الباهلي قال. فذكره. ولم يسق أبو داود لفظه، بل أحال به على حديث سابق، وقال: مثل معناه، ومعظم هؤلاء اختصره جداً، وليس عند كثير منهم محل الشاهد منه هنا، وهو عدم دخول الدجال مكة والمدينة. وسقط عمرو بن عبد الله الحضرمي من رواية ابن ماجه، وقد أشار إلى ذلك ضياء الدين المقدسي عقب إخراجه للحديث، وعقب الحافظ المزي بقوله: (وكذا رواه سهل بن عثمان عن المحاربي، وهو وهمٌ فاحش)[١٨].

قلت: والمحاربي شيخ شيخ ابن ماجه في الحديث.

وقال ابن حجر: (هذا وقع في بعض النسخ، وقد وقع في نسخة صحيحة

---

(١) السنن: (٤/ ٤٩٧) الملاحم، باب خروج الدجال.
(٢) السنن: (٢/ ١٣٥٩ ـ ١٣٦٣). الفتن، باب فتنة الدجال...
(٣) كتاب الفتن: (رقم ١٤٤٦، ١٥١٦، ١٥٧٢، ١٥٨٩).
(٤) الفتن (ق ٥٢ ـ ٥٤).
(٥) الآحاد والمثاني: (٢/ ٤٤٦ ـ ٤٤٩) وكتاب السنة: (رقم ٣٩١، ٤٢٩).
(٦) السنة: (رقم ١٠٠٨).
(٧) المسند: (رقم ١٢٣٩).
(٨) كتاب التوحيد: (رقم ٢٧٠) وذكر أنه خرجه بطوله في كتاب الفتن (يعني من كتابه الصحيح).
(٩) في مسنده كما في إتحاف المهرة: (٦/ ٢٤٠).
(١٠) الشريعة: (ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦).
(١١) المعجم الكبير: (٨/ ١٧١ ـ ١٧٢، ١٧٣) والأحاديث الطوال: (٢٥/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧) (من المعجم الكبير).
(١٢) المستدرك: (٤/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧).
(١٣) الروض البسام: (٥/ ١٥١ ـ ١٥٥).
(١٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (رقم ٨٥١).
(١٥) البعث والنشور: (رقم ١٦٠).
(١٦) تاريخ دمشق: (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).
(١٧) فضائل بيت المقدس: (رقم ٣٧).
(١٨) تحفة الأشراف: (٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

قابلها المسوري: عن إسماعيل بن رافع أبي رافع عن أبي زرعة السيباني يحيى بن أبي عمرو عنه به. وسقط ذكر (عمرو بن عبد الله) في نسخة أخرى. وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني عن أبي الشيخ عن عبد الرحمن بن مسلم عن سهل بن عثمان على الصواب، قال أبو نعيم: ورواه محمد بن شعيب بن شابور حدثني أبو زرعة حدثني عمرو عن أبي أمامة)[١] وقد وقع تصحيف في إسناد من أسانيد (المعجم الكبير للطبراني) حيث قال فيه: عن حريث بن عمرو الحضرمي من أهل حمص عن أبي أمامة الباهلي. والصواب فيه هكذا: (عن حديث عمرو الحضرمي. . .) والتصويب من المستدرك للحاكم. وقال الحاكم عقب الرواية: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بهذه السياقة). ووافقه الذهبي. وهو وهم منهما فإن يحيى بن أبي عمرو وشيخه ليسا من رجال الصحيحين ولا أحدهما.

وساقه ابن كثير بتمامه من سنن ابن ماجه وقال: (حديث غريب جداً من هذا الوجه، ولبعضه شواهد من أحاديث أخر)[٢] ثم ساقها بعد ذلك.

وقال الألباني: (إسناده ضعيف، رجاله كلهم ثقات غير عمرو بن عبد الله الحضرمي، لم يوثقه غير ابن حبان) ثم قال بعد ذلك: (ولي رسالة في تخريج هذا الحديث وتحقيق الكلام على فقراته التي وجدت لأكثرها شواهد تقويه) وفي موضع لاحق قال: (حديث صحيح، رجاله ثقات غير أن عمرو بن عبد الله الحضرمي ما روى عنه سوى السيباني هذا، وهو يحيى بن أبي عمرو، ولم يوثقه غير ابن حبان والعجلي)[٣].

وساق معظم فقرات الحديث في صحيح الجامع[٤]، وحكم عليه بالصحة بعد حذف بعض الفقرات التي لم يجد لها شواهد، وذكره بتمامه في ضعيف

---

(١) النكت الظراف: (٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥). (هامش المصدر نفسه). وأشار إلى هذا السقط محمد بن عبد الواحد المقدسي في فضائل بيت المقدس: (رقم ٣٧). وابن كثير في النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ٨٠). ورواية محمد بن شعيب عند اللالكائي.

(٢) التفسير: (١/ ٥٧٩ ـ ٥٨١).

(٣) ظلال الجنة في تخريج السنة: (رقم ٣٩١، ٤٢٩).

(٤) (رقم ٧٧٥٢).

الجامع[1]، وحكم عليه بالضعف معلقاً في الهامش بقوله: (وهذا الحديث قد صح غالبه في جملة أحاديث، ولذلك أوردت ما صح منه في الصحيح) والذي دعاه إلى ذلك: انفراد ابن حبان بتوثيق عمرو بن عبد الله الحضرمي حسب ظنه، ولم ينفرد بذلك ابن حبان بل وثقه العجلي ـ كما ذكر الألباني نفسه في الموضع الآخر ـ ووثقه يعقوب الفسوي. وقال ابن حجر: (مقبول)[2].

والشيخ يرى أن العجلي متساهل ـ أيضاً ـ كابن حبان كما يفهم من كلامه المتقدم، وصرح بذلك في كثير من كتبه، إلا أن يعقوب الفسوي لم يوصف بذلك، فالحديث صحيح.

وفي الظن أن الحافظ ابن حجر والألباني لو وقفا على توثيق الفسوي لما ترددا في توثيقه، والشواهد التي ذكرها ابن كثير وأشار إليها الألباني تقويه ـ أيضاً ـ إضافة إلى ما ورد في هذا المبحث من أحاديث صالحة، وبخاصة فيما يتعلق بمحل الشاهد منه هنا. ويحيى بن أبي عمرو السيباني ـ الراوي له عن عمرو الحضرمي ـ (ثقة)[3].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[4].

١٤٤ ـ عن جنادة بن أبي أمية الأزدي قال: ذهبت أنا ورجل من الأنصار إلى رجل من أصحاب النبي ﷺ فقلنا: حدثنا ما سمعت من رسول الله ﷺ يذكر في الدجال، ولا تحدثنا عن غيره وإن كان مصدقاً، قال: خطبنا النبي ﷺ فقال: «أنذركم الدجال ـ ثلاثاً ـ فإنه لم يكن نبي قبلي إلا قد أنذره أمته، وإنه فيكم أيتها الأمة، وإنه جعد[5]

---

(١) (رقم ٦٣٩٩).

(٢) انظر المعرفة والتاريخ: (٢/ ٤٣٧) وتهذيب الكمال: (٢٢/ ١١٧ ـ ١١٨) وتهذيب التهذيب: (٨/ ٦٨). والتقريب: (رقم ٥٠٦٨).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٧٦١٦). والسيباني: بفتح المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدة. كما في المصدر المذكور. وتحرف إلى (الشيباني) في كثير من المصادر السابقة في التخريج مع تحريفات أخرى في الإسناد والمتن. والله المستعان.

(٤) (رقم ٥٤).

(٥) جاء في صحيح البخاري: (رقم): (٧١٢٨). من حديث ابن عمر مرفوعاً، في وصف الدجال ـ قال ـ: **«فإذا رجل جسيم أحمر جعد الرأس...»** وهذا يبين أن المراد به جعودة شعر الرأس، وذكر الخطابي أن معناه قصير. انظر غريب الحديث: (١/ ٣٠٣). =

آدم[١] **ممسوح العين اليسرى، معه جنة ونار، فناره جنة وجنته نار، ومعه جبل من خبز ونهر من ماء، وإنه يُمطر المطر ولا يُنْبِت الشجر، وإنه يُسلَّط على نفس فيقتلها، ولا يسلط على غيرها، وإنه يمكث في الأرض أربعين صباحاً، يبلغ فيها كل منهل**[٢]**، ولا يقرب أربعة مساجد، مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الطور ومسجد الأقصى، وما يُشبَّه عليكم، فإن ربكم ليس بأعور»** وفي بعض الطرق: **«معه جبال الخبز وأنهار الماء»**.

رواه أحمد ـ واللفظ له ـ[٣] ونعيم بن حماد[٤] وابن أبي شيبة[٥] وعبد الله بن الإمام أحمد[٦] وابن منده[٧] وأبو نعيم[٨] والبيهقي[٩] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[١٠] من طرق كلهم عن مجاهد عن جنادة بن أبي أمية الأزدي. فذكره. وإسناده صحيح، مجاهد هو ابن جبر المكي الإمام المشهور، وجنادة بن أمية مختلف في صحبته، ومنهم من جعله من التابعين الثقات، وهو من رجال الجماعة[١١]. وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح)[١٢] وقال البوصيري: (رواه مسدد وأحمد بن منيع وأحمد بن حنبل والحارث بن أبي أسامة، ورواته ثقات)[١٣] وعزاه ابن حجر إلى أحمد

= وانظر مشارق الأنوار: (١/ ١٥٨). والذي يمنع من تفسيره بالقصير: ما جاء في حديث فاطمة بنت قيس (في مسلم رقم ٢٩٤٢) من وصف الدجال إذ قال تميم الداري: (فإذا فيه أعظم إنسان رأيناه قط خلقاً) ولفظ حديث بقية: **«المسيح الدجال قصير»** غير صحيح كما ترى في التخريج ويحتاج الأمر إلى تحقيق أوسع.

(١) من الأدمة: وهي السمرة الشديدة، وقيل هو من أذمة الأرض، وهو لونها، وبه سمي آدم عليه السلام النهاية: (١/ ٣٢).

(٢) تقدم أن معناه: الماء الذي على الطريق. انظر حديث جابر في هذا المبحث.

(٣) المسند: (٥/ ٣٦٤، ٤٣٤، ٤٣٥).

(٤) الفتن: (رقم ١٥٥٣، ١٥٧٨).

(٥) المصنف: (٧/ ٤٩٥) (رقم ٣٧٥٠٦).

(٦) السنة: (رقم ١٠١٥، ١٠١٦، ١٢٣٢).

(٧) التوحيد: (رقم ٤٢٣).

(٨) معرفة الصحابة: (٢/ق ٣٠١/ب).

(٩) البعث والنشور: (رقم ١٤٩).

(١٠) فضائل بيت المقدس: (رقم ٣٦).

(١١) انظر تهذيب الكمال: (٥/ ١٣٣ ـ ١٣٥). وتهذيب التهذيب: (٢/ ١١٥ ـ ١١٦) والإصابة: (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).

(١٢) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٤٣).

(١٣) مختصر إتحاف السادة المهرة (رقم ٨٦١٦).

والبيهقي، وقال: (ورجاله ثقات) وفي موضع آخر قال: (رواه أحمد، ورجاله ثقات)[١].

وروى أبو داود[٢] وأحمد[٣] ونعيم بن حماد[٤] وابن أبي عاصم[٥] وعبد الله بن الإمام أحمد[٦] والبزار[٧] والنسائي ـ في الكبرى ـ[٨] وأبو بكر الآجري[٩] وابن منده[١٠] وأبو نعيم[١١] روى هؤلاء من طريق بقية ـ يعني ابن الوليد ـ ثنا بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن عمرو بن الأسود عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ قال: «**إني قد حذرتكم الدجال حتى قد خشيت أن لا تعقلوا، إن المسيح الدجال، قصير أفحجُ[١٢] أدعجُ[١٣] أعورُ ممسوحُ العين، ليس بناتئة ولا جحراءَ[١٤]، فإن ألبس عليكم فاعلموا أن ربكم ـ تبارك وتعالى ـ ليس بأعور، وإنكم لن تروا ربكم حتى تموتوا**» وهذا لفظ ابن أبي عاصم، وقال ابن منده: (وهذا الإسناد من رسم النسائي وأبي عيسى، والإسناد الأول مقبول الرواة بالاتفاق) وقال أبو نعيم: (رواه عبد الوهاب الحوطي عن بقية فقال: عن عمرو وجنادة عن بعض أصحاب النبي ﷺ).

وقال في الموضع الثاني: (غريب من حديث خالد، تفرد به بحير) وفي الموضع الثالث: (لم يروه بهذه الألفاظ إلا خالد، تفرد به عن بحير) وتحرف

(١) فتح الباري: (١٣/ ٩٣، ١٠٥).
(٢) السنن: (٤/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦) الملاحم، باب خروج الدجال.
(٣) المسند: (٥/ ٣٢٤).
(٤) الفتن: (رقم ١٤٥٤).
(٥) السنة: (رقم ٤٢٨).
(٦) السنة: (رقم ١٠٠٧).
(٧) كشف الأستار (٤/ ١٣٩).
(٨) (٤/ ٤١٩). (رقم ٧٧٦٤).
(٩) الشريعة: (ص ٣٧٥).
(١٠) التوحيد: (رقم ٤٢٤).
(١١) حلية الأولياء: (٥/ ١٥٧، ٢٢١ و٩/ ٢٣٥).
(١٢) هو الذي إذا مشى باعد بين رجليه. معالم السنن بهامش سنن أبي داود: (٤/ ٤٩٦).
(١٣) يظهر أن معناه هنا: أسود الجلد. انظر المجموع المغيث: (١/ ٦٥٧).
(١٤) قال الخطابي: والجحراء التي قد انخفت فبقي مكانها غائراً كالجحر يقول: إن عينه سادة لمكانها مطموسة أي ممسوحة، ليست بناتئة ولا منخسفة. المصدر السابق. وتحرفت هذه الكلمة (جحراء ـ بتقديم الجيم ـ) إلى حجراء وحجزاء في بعض المصادر السابقة.

(بحير) عنده إلى (يحيى) قلت: رجاله كلهم ثقات[١]، إلا أن بقية بن الوليد الحمصي كان يدلس عن الضعفاء والمجهولين[٢]، وهو يدلس تدليس التسوية[٣]، لذا فإن تصريحه بتحديث شيخه له غير كاف، حتى يثبت ذلك في كل الإسناد.

وقال الهيثمي: (رواه أبو داود خلا قوله: **«لن ترون[٤] ربكم حتى تموتوا»** تفرد به بحير، ورواه غير واحد عن جنادة عن بعض أصحاب النبي ﷺ) وقال ـ أيضاً ـ: (رواه البزار، وفيه بقية، وهو مدلس)[٥].

وقال الألباني: (إسناده جيد، رجاله ثقات، قد صرح بقية بالتحديث).

وقال ـ أيضاً ـ: (إسناده جيد)[٦] وقد تقدم أن بقية ممن يدلس تدليس التسوية، ولا يكفي تصريحه بالتحديث عن شيخه، حتى يكون كل السند كذلك؛ لاحتمال الإسقاط في أثناء السند، وهذه الرواية إن كانت جزءاً من حديث جنادة عن رجل من أصحاب النبي ﷺ والتي صدرنا به الكلام كانت متابعة لمجاهد، مع تعيين اسم الصحابي، وإن لم تكن كذلك كان الحديث مستقلاً، وذكره هنا من باب الاحتمال، والذي شجعني على ذكره أن معظم متنه تضمنه حديث جنادة السابق، وأيضاً قول الهيثمي ـ المتقدم ـ ورواه غير واحد عن جنادة عن بعض أصحاب النبي، فإن كان الحديث واحداً فإن تعيين اسم الصحابي أخشى أن يكون وهماً؛ لعدم تكافؤ الإسنادين كما لا يخفى. والحديث بلفظيه له شواهد كثيرة لأجزائه[٧] باستثناء قوله: **«ولا يقرب أربعة مساجد»** فإن الأحاديث السابقة استثنت الحرمين مكة والمدينة، وستأتي الأحاديث التي أضافت المسجد الأقصى. أما الطور فقد ذكر في هذا الحديث فقط.

---

(١) انظر تراجمهم في التقريب: (رقم ٦٤٠، ١٦٧٨، ٤٩٨٩) وبحير: بكسر المهملة.
(٢) التقريب: (رقم ٧٣٤). وتعريف أهل التقديس (رقم ١١٧) المرتبة الرابعة.
(٣) انظر فتح المغيث: (١/ ٢٢٧).
(٤) كذا ورد، والصواب: «لن تروا» بحذف النون.
(٥) انظر كشف الأستار: (٤/ ١٣٩). ومجمع الزوائد: (٧/ ٣٤٨).
(٦) انظر ظلال الجنة: (رقم ٤٢٨) وهامش مشكاة المصابيح: (رقم ٥٤٨٥).
(٧) انظر صحيح البخاري: (١٣/ ٨٩ ـ ١٠١) وصحيح مسلم: (٤/ ٢٢٤٧ ـ ٢٢٥٨). وغيرهما.

وانظر تخريجه في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٤٥ ـ عن ثعلبة بن عِباد العبدي ـ من أهل البصرة ـ قال: شهدت يوماً خطبة لسمرة بن جندب، فذكر في خطبته حديثاً عن رسول الله ﷺ قلت: فذكر يوماً كسفت فيه الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى صلاة الكسوف، وخطب بعد ذلك، وفيها قوله: «**والله لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً، آخرهم الأعور الدجال...**» إلى أن قال: «**وإنه سيظهر أو سوف يظهر على الأرض كلها إلا الحرم وبيت المقدس...**» الحديث.

رواه أحمد[٢] وابن أبي شيبة[٣] والرُّوياني[٤] وابن خزيمة[٥] وابن حبان[٦] والطبراني[٧] والحاكم[٨] والبيهقي[٩] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[١٠] كلهم من طريق الأسود بن قيس قال: ثنا ثعلبة بن عباد العبدي. فذكره.

والحديث مخرج في مصادر عدة دون محل الشاهد منه هنا، واقتصر بعضهم على طرفه أو جزء منه. أخرجه أبو داود[١١] والترمذي[١٢] والنسائي[١٣] وابن ماجه[١٤] وأحمد[١٥] وابن أبي شيبة[١٦] والبخاري ـ في خلق أفعال العباد ـ[١٧] والرُّوياني[١٨] والطحاوي[١٩] وابن حبان[٢٠]

---

(١) (رقم ٥٧).
(٢) المسند (١٦/٥).
(٣) المصنف: (٤٩٦/٧). (رقم ٣٧٥١٣).
(٤) المسند: (رقم ٨٤٧).
(٥) الصحيح: (٣٢٥/٢ ـ ٣٢٧).
(٦) الإحسان: (١٠١/٧ ـ ١٠٣) (رقم ٢٨٥٦).
(٧) المعجم الكبير: (٢٢٦/٧ ـ ٢٢٩).
(٨) المستدرك: (٣٢٩/١ ـ ٣٣١).
(٩) السنن الكبرى: (٣٣٩/٣) والبعث والنشور (رقم ٢٠٢).
(١٠) فضائل بيت المقدس (رقم ٣٥).
(١١) السنن: (٧٠٠/١ ـ ٧٠١). الصلاة، باب صلاة الكسوف.
(١٢) الجامع: (٤٥١/٢). الصلاة، باب ما جاء في صفة القراءة في الكسوف.
(١٣) المجتبى: (١٤٠/٣ ـ ١٤١، ١٤٨ ـ ١٤٩). الكسوف، باب ترك الجهر فيها بالقراءة وباب كيف صلاة الكسوف.
(١٤) السنن: ٤٠٢/١ إقامة الصلاة، باب ما جاء في صلاة الكسوف.
(١٥) المسند: (١٦/٥ ـ ١٧، ١٩، ٢٣).
(١٦) المصنف: (٢١٨/٢) (رقم ٨٣١٣).
(١٧) (ص ٨١ ـ ٨٢).
(١٨) المسند: (رقم ٨٤٣).
(١٩) شرح معاني الآثار: (٣٢٩/١).
(٢٠) الإحسان: (٩٤/٧ ـ ٩٥). (رقم ٢٨٥١، ٢٨٥٢).

والطبراني[١] والحاكم[٢] والبغوي[٣] من الطريق نفسه.

وقال الترمذي: (حسن صحيح) وقال الحاكم - في الموضعين -: (صحيح على شرط الشيخين) ووافقه الذهبي في الموضع الأول، وخالفه في الموضع الثاني، فقال: (ثعلبة مجهول، وما أخرجا له شيئاً) قلت: والحديث مداره على ثعلبة بن عباد العبدي، وقد ذكره ابن المديني في المجاهيل الذين يروي عنهم الأسود بن قيس، وقال ابن حزم: (مجهول) وتبعه ابن القطان، ونقل ابن المواق عن العجلي تجهيله، وصحح له الترمذي هذا الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له هذا الحديث في صحيحه كما تقدم، وكأنه لذلك قال ابن حجر: (مقبول)[٤] وقال البغوي - عقب الحديث -: (حديث حسن) وقال الهيثمي: (رواه أحمد والبزار - ببعضه -، ورجال أحمد رجال الصحيح غير ثعلبة بن عباد وثقه ابن حبان)[٥] وعزاه ابن حجر إلى أحمد، وقال: (إن إسناده حسن)[٦] وضعف إسناده الألباني بسبب ثعلبة الذي لم يوثقه غير ابن حبان، وجهله غيره، وتعقب الحاكم في تصحيحه وموافقه الذهبي له[٧]. قلت: تقدم مراراً أن توثيق ابن حبان في مثل هذه المواضع لا يعتد به إذا انفرد ناهيك عن المخالفة، إلا أن تصحيح الترمذي - مع تساهله - يستأنس به هنا، ولهذا قال ابن حجر: (مقبول) وهي مرتبة قابلة للمتابعة والاستشهاد، والحديث طويل يحتاج إلى تتبع ومقارنة، ومحل الشاهد منه هنا يعضده الأحاديث الثابتة في هذا الباب، وبالأخص حديث جنادة بن أبي أمية عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فإنه قال فيه عن الدجال: «**لا يقرب أربعة مساجد، مسجد الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد الأقصى، ومسجد الطور...**»[٨] وفي هذا الحديث ذكر الحرم وبيت المقدس. والحرم: يشمل مكة والمدينة فيما يظهر.

---

(١) المعجم الكبير: (٧/ ٢٢٥ - ٢٢٦). (٢) المستدرك: (١/ ٣٣٤).

(٣) شرح السنة: (٤/ ٣٨١).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (٤/ ٣٩٥ - ٣٩٦). وميزان الاعتدال: (١/ ٣٧١) وتهذيب التهذيب: (٢/ ٢٤). والتقريب: (رقم ٨٤٣) وضبط (عِباد): بكسر المهملة وتخفيف الموحدة. وانظر توضيح المشتبه: (٦/ ٧١ - ٧٢).

(٥) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٤١ - ٣٤٢). (٦) انظر فتح الباري: (٦/ ٦١٠).

(٧) انظر تعليقه على ابن خزيمة: (٢/ ٣٢٥). وإرواء الغليل: (٣/ ١٣٠ - ١٣١). وضعيف سنن ابن ماجه: (١٢٦٤).

(٨) انظر الحديث: (رقم ١٤٤).

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٤٦ ـ **عن أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية** رضي الله عنها **قالت: سمعت رسول الله** ﷺ **يقول: «الدجال يرد كل منهل[٢] إلا المسجدين».**

رواه نعيم بن حماد[٣] قال: حدثنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم المكي عن شهر بن حوشب عن أسماء ابنة يزيد بن السكن الأنصارية قالت. فذكرته.

ورواه إسحاق بن راهويه[٤] من طريق زائدة، والطبراني[٥] من طريق يحيى بن أبي سليم كلاهما عن ابن خثيم به. قالت أسماء: سمعت رسول الله ﷺ وهو بين ظهراني أصحابه يقول: «**أُحَذِّرُكم المسيح، وأُنْذِرُكُموه، وكلُّ نبي حذَّرَ قومه**...» فذكر من أوصافه وأحواله، وأنه يعمر أربعين سنة، إلى أن قال: «**يرد كل منهل إلا المسجدين**...» الحديث.

وإسناده ضعيف، شهر بن حوشب (صدوق، كثير الإرسال والأوهام)[٦].

وأما يحيى بن أبي سليم فهو الطائفي المكي، وثقه أكثر من واحد، وتكلم فيه بعضهم من جهة حفظه، إلا أن أحمد قال ـ في رواية ابنه عبد الله ـ: (وكان قد أتقن حديث ابن خثيم، فقلنا له: أعطنا كتابك، فقال: أعطوني مصحفاً رهناً...) وكذا إذا حدث عنه الحميدي فإنه صحيح كما قال البخاري[٧]. لكنه هنا متابع بزائدة.

وعبد الله بن عثمان بن خُثيم (صدوق)[٨].

---

(١) (رقم ٥٩).

(٢) هو الماء الذي على الطريق كما سبق.

(٣) الفتن: (رقم ١٥٨١).

(٤) المسند: (ق ٢٦٣ ـ ٢٦٤/أ).

(٥) المعجم الكبير: ٢٤/١٦٩ ـ ١٧٠).

(٦) التقريب: (رقم ٢٨٣٠).

(٧) انظر العلل للإمام أحمد: (٢/ ٣٢) وتهذيب الكمال: (٣١/ ٣٦٥ ـ ٣٦٩). وميزان الاعتدال: (٤/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤). وتهذيب التهذيب: (١١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧). وانظر تفصيل الكلام فيه في حاشية حديث الفاكهي... (رقم ١٩٩) لكاتب هذه الأسطر، وسُليم: بالتصغير. المغني في ضبط الأسماء (ص ١٣٢).

(٨) التقريب: (رقم ٣٤٦٦) وقال في ضبط خُثَيم: (بالمعجمة والمثلثة مصغر).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه شهر بن حوشب، ولا يحتمل مخالفته للأحاديث الصحيحة، أنه يلبث في الأرض أربعين يوماً، وفي هذا أربعين سنة، وبقية رجاله ثقات)[1].

وتابع يحيى بن سليم على قوله في الحديث **«يُعَمَّرُ أربعينَ سنة. . .»**: معمرُ بن راشد. أخرجه عنه عبد الرزاق[2] ومن طريقه أحمد[3] مقتصرين على هذا الجزء من الحديث.

واقتصر نعيم بن حماد في رواية له[4] عن يحيى بن سليم بالإسناد المتقدم على هذا الجزء ـ أيضاً ـ.

وروى الحديث عن شهر جمعٌ من الرواة، دون ذكر لمحل الشاهد منه هنا.

أخرجه أحمد[5] والطيالسي[6] وعبد الرزاق[7] والحميدي[8] ونعيم بن حماد[9] وحنبل بن إسحاق[10] والطبراني[11] وأبو عمرو الداني[12] والبغوي[13] من طرق عن شهر به. مطولاً عند البعض، ومختصراً عند آخرين، واقتصر بعضهم على جزء منه.

وقال الهيثمي: (رواه كله أحمد والطبراني من طرق، وفي إحداها يكون قبل خروجه سنون خمس جدب، وفيه شهر بن حوشب، وفيه ضعف، وقد وثق)[14].

قلت: أغلب الروايات ذكرت أن بين يديه ثلاث سنين، الأولى: تمُسِكُ السماء فيها ثلث قَطْرِها، والأرض ثلث نباتها، والثانية: تمسك السماء ثلثي قطرها، والأرض ثلثي نباتها، والثالثة: تمسك السماء قطرها كله، والأرض

---

(١) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٤٧).
(٢) المصنف: (١١/ ٣٩٢).
(٣) المسند: (٦/ ٤٥٤، ٤٥٩).
(٤) كتاب الفتن: (رقم ١٥٥٦).
(٥) المصدر السابق: (٦/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤، ٤٥٥ ـ ٤٥٦).
(٦) المسند: (رقم ١٦٣٣. وتحرف فيه شهر إلى (بشر).
(٧) المصنف: (١١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).
(٨) المسند: (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).
(٩) الفتن: (رقم ١٥٥٦).
(١٠) الفتن: (ق ٤٦/أ، ٥٤ ـ ٥٥).
(١١) المعجم الكبير: (٢٤/ ١٥٨ ـ ١٦٢، ١٧٣ ـ ١٧٤، ١٧٧).
(١٢) السنن الواردة في الفتن: (رقم ٦٣٢).
(١٣) شرح السنة: (١٥/ ٦٠ ـ ٦٢).
(١٤) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٤٥).

نباتها. والرواية التي أشار إليها الهيثمي هي إحدى روايات الطبراني، وهي طريق يحيى بن سليم التي فيها محل الشاهد من الحديث هنا، وسبق ذكرها في بداية التخريج لهذا الحديث. وأما قول يحيى بن سليم ومعمر بن راشد في روايتهما أنه يعمر أو يمكث في الأرض أربعين سنة فمخالف للأحاديث الصحيحة، ومنها: حديث فاطمة بنت قيس[(١)]، وفيه أنه يمكث أربعين يوماً، وفي حديث النواس بن سمعان قلنا: يا رسول الله: وما لَبْثُه في الأرض؟ قال: **«أربعون يوماً، يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة، وسائر أيامه كأيامكم»**[(٢)] وبقية الحديث يشهد له أحاديث عدة، ومحل الشاهد منه هنا يعتضد بالأحاديث الثابتة في هذا المبحث يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره.

وأعله الألباني بشهر بن حوشب[(٣)].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٤)].

١٤٧ ـ عن عكرمة قال: سئل النبي ﷺ عن الدجال، فقال: **«ما نبي إلا وقد حذر قومه الدجال، نوح فمن دون، فاحذروه، يطوف القرى كلها غير مكة والمدينة لن يدخلها، الملائكةُ على حافَّتَي مكةَ والمدينة»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[(٥)] قال: حدثنا عبد الله بن أحمد قال: ثنا حفص بن عمر قال: ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة. قال. فذكره.

إسناده ضعيف؛ لأنه مرسل. وحفص بن عمر العدني (ضعيف)[(٦)].

وأما الحكم بن أبان فهو العدني ـ أيضاً ـ (صدوق عابد، وله أوهام)[(٧)].

وعبد الله بن أحمد هو ابن أبي مَسَرَّة المكي، عالم مكة ومفتيها لأكثر من سبعين سنة[(٨)].

---

(١) انظر الحديث (رقم ١٣٧).
(٢) صحيح مسلم: (رقم ٢١٣٧) وغيره.
(٣) انظر تعليقه على مشكاة المصابيح (رقم ٥٤٩١).
(٤) (رقم ٦٢).
(٥) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٠).
(٦) التقريب: (رقم ١٤٢٠).
(٧) المصدر نفسه: (رقم ١٤٣٨).
(٨) انظر ترجمة له وافية في مقدمة كتاب: حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة... (ص ٤٣ ـ ٥١) لكاتب هذا البحث.

والحديث وإن كان ضعيفاً فإنه معتضد بالأحاديث الصالحة في هذا المبحث يرتفع بها إلى درجة الحسن لغيره. وانظر تخريجه في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٤٨ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ألاَ كلُّ نبي قد أنذر أمته الدجال...**» فذكر الحديث مطولاً، وفيه قال عن الدجال: «**ويدخل القرى كلها غير مكة والمدينة، حُرِّما عليه...**» ثم ذكر بقية الحديث، وفيه قصة الرجل المؤمن معه.

رواه أحمد بن منيع[٢] والحاكم[٣] كلاهما من طريق عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري. فذكره. وقال الحاكم: (هذا أعجب حديث في ذكر الدجال، تفرد به عطية بن سعد عن أبي سعيد الخدري، ولم يحتج الشيخان بعطية) وقال الذهبي تعقيباً عليه: (عطية ضعيف).

ورواه عبد بن حميد[٤] والبزار[٥] وأبو يعلى[٦] وأبو نعيم[٧] من طريق عطية به دون محل الشاهد منه، وإسناده ضعيف لحال عطية فإنه (صدوق، يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً)[٨].

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والبزار، وفيه الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وعطية ضعيف، وقد وثق)[٩] قلت: الحجاج بن أرطاة توبع.

وقال ابن حجر: (أخرجه أبو يعلى والبزار، وهو عند أحمد بن منيع مطول، وسنده ضعيف)[١٠].

وأما قصة المؤمن الذي يشقه الدجال نصفين فأخرجها مسلم[١١] وغيره من طريق آخر عن أبي سعيد نحوه، وهي أخصر من رواية عطية.

---

(١) (رقم ٧٢).
(٢) كما في المطالب العالية: (٤/ ٣٥٧).
(٣) المستدرك: (٤/ ٥٣٧ ـ ٥٣٩).
(٤) المنتخب: (رقم ٨٩٧).
(٥) كشف الأستار: (٤/ ١٤٠ ـ ١٤٢).
(٦) المسند؛ (٢/ ٢٤ ـ ٢٥) (رقم ١٠٦٩).
(٧) ذكر أخبار أصبهان: (١/ ٢٦٦). ومسانيد أبي يحيى فراس، (رقم ٤٤).
(٨) التقريب: (رقم ٤٦١٦).
(٩) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٣٧).
(١٠) فتح الباري: ١٣/ ١٠٢).
(١١) الصحيح: (رقم ٢٩٣٨).

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٤٩ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال ـ في الدجال ـ: «**ما شُبه عليكم منه، فإن الله ـ عز وجل ـ ليس بأعور، يخرج فيكون في الأرض أربعين صباحاً، يرد منها كل مَنْهَل[٢] إلا الكعبة وبيت المقدس والمدينة...**» الحديث.

رواه الطبراني[٣] ومن طريقه محمد بن عبد الواحد المقدسي[٤] من طريق فردوس الأشعري عن مسعود بن سليمان عن حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال. فذكره.

إسناده ضعيف، مسعود بن سليمان قال أبو حاتم: (مجهول)[٥] وحبيب بن أبي ثابت هو الكوفي (ثقة فقيه، وكان كثير الإرسال والتدليس) وهو في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين عند ابن حجر[٦]، وقد عنعن.

وأما فردوس فهو ابن الأشعري ويقال ابن الأشعر الكوفي، وخطَّأ ابنُ ناصر الدين الحافظ الذهبي لأنه قال: فردوس الأشعري[٧].

روى عنه عدة، وقال أبو حاتم: (شيخ)[٨] وذكره ابن حبان في الثقات[٩].

---

(١) (رقم ٧٠).
(٢) هو الماء الذي على الطريق كما سبق.
(٣) كما في مجمع الزوائد: (٧/ ٣٥٠) وفتح الباري: (١٣/ ١٠٤ ـ ١٠٥) وكنز العمال: (رقم ٣٨٨١٠) وهو في القسم المفقود من المعجم.
(٤) فضائل بيت المقدس: (رقم ٣٤).
(٥) الجرح والتعديل: (٨/ ٢٨٤). وانظر ميزان الاعتدال: (٤/ ١٠٠). ولسان الميزان: (٦/ ٢٦).
(٦) التقريب: (رقم ١٠٨٤). وتعريف أهل التقديس: (رقم ٦٩).
(٧) انظر توضيح المشتبه: (٧/ ٧٧) وانظر (١/ ٢٠٤، ٢٢٥).
(٨) الجرح والتعديل: (٧/ ٩٣).
(٩) كتاب الثقات: (٧/ ٣٢١). وانظر ترجمته ـ أيضاً ـ في التاريخ الكبير: (٧/ ١٤١)، والمؤتلف والمختلف للدارقطني: (٤/ ١٨٦٤). والإكمال: (٧/ ٦١). وقال: (فِرْدوس) بفاء مكسورة ودال مفتوحة.

فعلة الحديث ليست منه، لأن من هذا حاله فإن حديثه محتمل للتحسين.

ونقل ابن كثير عن الذهبي قوله: (هذا حديث غريب، ومسعود لا يعرف...)[١].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفهم)[٢] ولعله يعني مسعوداً وفردوساً.

وانظر كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

١٥٠ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «المدينة ومكة محفوفتان بالملائكة، على كل نقب[٤] منها ملك، لا يدخلها الدجال ولا الطاعون»[٥].

رواه أحمد ـ واللفظ له ـ[٦] وابن أبي خيثمة[٧] كلاهما قال: حدثنا سُريج بن النعمان. ورواه البخاري ـ في التاريخ الكبير ـ (تعليقاً)[٨] عن سعيد بن منصور ومن طريق سعيد رواه ابن الحطاب الرازي[٩] كلاهما قال: حدثنا فليح عن عمر بن العلاء الثقفي عن أبيه عن أبي هريرة قال. فذكره.

ولفظ ابن أبي خيثمة: «**المدينة ومكة محفوفتان بالملائكة، المدينة على كل نقب منها ملك، لا يدخلها الدجال ولا الطاعون**» وليس عند البخاري: «**على كل نقب منها ملك**» وقال: «**محفوظتان**».

وإسناده ضعيف، عمر بن العلاء هو ابن جارية الثقفي، هكذا ساق نسبه ابن حجر، وقال ابن حبان: عمرو بن العلاء بن حارثة الثقفي، وسماه البخاري

---

(١) النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ٩٣). (٢) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٥٠).

(٣) (رقم ٦٨).

(٤) بفتح النون وسكون القاف: والمراد بها مداخل المدينة. كما تقدم.

(٥) هو في اللغة نوع من الوباء، وعند أهل الطب ورم رديء قتال، يخرج معه تلهب مؤلم جداً، ويصير ما حوله في الغالب أسود أو أخضر أو أحمر، ثم يتقرح سريعاً، ويحدث غالباً في الإبط وخلف الأذن والأرنبة وفي اللحوم الرخوة، انظر تفاصيل ذلك في كتاب زاد المعاد: (٤/ ٣٧ ـ ٣٨). وفتح الباري: (١٠/ ١٨٠ ـ ١٨١).

(٦) المسند: (٢/ ٤٨٣).

(٧) التاريخ الكبير: (رسالة: تاريخ المكيين منه رقم ١٩).

(٨) (٦/ ١٨٠). (٩) مشيخته (رقم ٣٠).

وابن أبي حاتم: عمر بن العلاء الثقفي دون أن يسميا جده، وقال البخاري: (إن لم يكن أخو الأسود فلا أدري حديثه في أهل المدينة) وقال ابن أبي حاتم عن أبيه قوله: (شيخ مديني) وسأله أهو أخو الأسود فقال: (لا أدري) ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكروا له راوياً غير فليح بن سليمان وقول أبي حاتم: (شيخ مديني) ليس حكاية تعديل، وإنما هو من باب التعريف فيما يبدو، ولا عبرة بتوثيق ابن حبان لتساهله في ذلك كما لا يخفى[١]. ووالده العلاء الثقفي ذكره ابن حجر باسم: العلاء بن حارثة الثقفي مخالفاً لما ذكره في ترجمة ولده عمر فإنه قال: (ابن جارية) ـ كما تقدم ـ وموافقاً لابن حبان فيما ذكره في ترجمة ولده عمر. لم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكروا راوياً عنه غير ابنه عمر[٢]، والكلام فيه كالكلام في ابنه.

وفي الإسناد فليح بن سليمان الخزاعي (صدوق كثير الخطأ)[٣].

وأما سُريج بن النعمان فهو أبو الحسن البغدادي (ثقة يهم قليلاً)[٤].

وحكم ابن كثير على الحديث بقوله: (هذا غريب جداً، وذكر مكة في هذا ليس بمحفوظ وكذلك ذكر الطاعون ـ والله تعالى أعلم ـ، والعلاء الثقفي هذا إن كان ابن زيد فهو كذاب)[٥] وقال الهيثمي: (رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح)[٦].

ورواه عمر بن شبّة[٧] عن سريج عن فليح، إلا أنه قال عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ به. فإن لم يكن في نقل

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ١٨٠). والجرح والتعديل: (٦/ ١٢٥) والثقات لابن حبان: (٧/ ١٧٣) وتعجيل المنفعة: (رقم ٧٧٥).

(٢) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٥١٠) والجرح والتعديل: (٦/ ٣٦٢) والثقات لابن حبان: (٥/ ٢٤٩) وتعجيل المنفعة: (رقم ٨٢٦).

(٣) التقريب: (رقم ٥٤٤٣).

(٤) المصدر نفسه: (رقم ٢٢١٨) وسُريج: بمهملة وجيم. المغني في ضبط أسماء الرجال: (ص ١٢٧).

(٥) النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ١٠١).

(٦) مجمع الزوائد: (٣/ ٣٠٩).

(٧) في كتاب (أخبار مكة) كما في فتح الباري: (١٠/ ١٩١). وتحرف سريج إلى (شريح).

الإسناد خطأ فإن مخالفة عمر بن شبة ـ مع فضله ـ للإمام أحمد وابن أبي خيثمة غير مؤثرة، بل هي خطأ ظاهر، وغير محفوظة، ومما يدل على ذلك: أن سعيد بن منصور تابع سريجاً فرواه عن فليح بالإسناد السابق. وقال ابن حجر عقب ذكره لرواية عمر بن شبة: (ورجاله رجال الصحيح) ولم يشر إلى هذا الخلاف مع تنصيصه في ترجمة العلاء الثقفي وابنه على أنهما رويا هذا الحديث، ولولا اتحاد مخرج الإسنادين لكان إسناد عمر بن شَبَّة قوياً صالحاً للاحتجاج. ورواية ابن أبي خيثمة تعيد الضمير إلى المدينة فقط فإن لفظها: «... **المدينة على كل نقب منها ملك، لا يدخلها الدجال ولا الطاعون**» فلا أدري ممن الخطأ، وإن وافق هذا اللفظ الأحاديث الأخرى فإنه مخالف لرواية أحمد والبخاري وعمر بن شبة، وهذا خلاف يسير؛ لأن الحديث غير صحيح؛ ولا يترتب على ذلك كبير شيء. وما نقل من أن الطاعون دخل مكة سنة تسع وأربعين وسبعمائة[(١)] ليس بحاجة إلى تأويل أو توهيم للنقلة كما فعل الحافظ ابن حجر[(٢)] بناء على رواية ابن شبة، ويبقى عدم دخول الطاعون المدينة من خصوصياتها كما ذكره غير واحد[(٣)].

والحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٤)].

١٥١ ـ عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ استوى على المنبر فقال: «حدثني تميم» فرأى تميماً في ناحية المسجد، فقال: «يا تميم حدث الناس ما حدثتني» فذكر تميم الحديث مختصراً، في قصته والنفر الذين معه مع الجساسة والدجال، وفيه قول الدجال: لأطأن الأرض بقدمي هاتين إلا بلدة إبراهيم وطابا.

فقال رسول الله ﷺ: «**طابا هي المدينة**».

رواه أبو يعلى[(٥)] قال: حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا أبو عاصم سعد بن زياد حدثني نافع مولى حمنة عن أبي هريرة. فذكره.

---

(١) انظر فتح الباري: (١٠/ ١٩٠ ـ ١٩١)، وإتحاف الورى: (٣/ ٢٣٨). وذكر في هذا الأخير أنه وباء عظيم دون تحديد لنوعه.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر إعلام الساجد بأحكام المساجد (ص٢٥٣). ووفاء الوفاء: (١/ ٨١).

(٤) (رقم ٧٧).

(٥) كما في النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ٧١ ـ ٧٢) وليس ضمن كتابه المطبوع، فلعله في المسند الكبير.

إسناده ضعيف، أبو عاصم سعد بن زياد قال فيه أبو حاتم: (يكتب حديثه، وليس بالمتين) وذكره ابن حبان في الثقات[١].

ونافع هو مولى حمنة بنت شجاع، ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وفي طبقته نافع بن أبي نافع البزار مولى أبي أحمد بن جحش، فرق بينهما البخاري وأبو حاتم، وقال ابن حبان ـ في ترجمة نافع بن أبي نافع ـ: (وقيل مولى حمنة بنت شجاع. . .) ثم ذكر ترجمة نافع مولى حمنة بنت شجاع مستقلة، دون أن يشير إلى ما ذكره من قبل، ويظهر أنه لم يعرف مولى حمنة بنت شجاع، فذكر الاحتمال بصيغة التمريض، ولو كان جازماً لما كرره، ولم يشر المزي وكذا ابن حجر إلى شيء من هذا، بل ترجما لنافع بن أبي نافع البزار دون إشارة إلى مولى حمنة، ونقلا توثيق ابن معين إياه[٣]. وأما محمد بن أبي بكر شيخ أبي يعلى فهو المقدَّمي (ثقة)[٤].

وقال ابن كثير ـ بعد ذكره للحديث ـ: (هذا حديث غريب جداً)[٥] ووجه استغرابه ذكره أن تميماً الداري هو الذي حدث الناس، بينما الثابت في حديث فاطمة بنت قيس[٦] أن الرسول ﷺ هو الذي حدث الناس بذلك نقلاً عن تميم.

وللحديث طريق آخر أخرجه أحمد[٧] والحميدي[٨] وابن أبي شيبة[٩]

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ٨٣) وميزان الاعتدال: (٢/ ١٢٠)، ولسان الميزان: (٣/ ١٥ ـ ١٦).

(٢) انظر التاريخ الكبير: (٨/ ٨٣ ـ ٨٤)، والجرح والتعديل: (٨/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، والثقات لابن حبان: (٥/ ٤٧٠).

(٣) انظر التاريخ الكبير: (٨/ ٨٣) والجرح والتعديل: (٨/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤) والثقات لابن حبان: (٥/ ٤٦٨). وتهذيب الكمال: (٢٩/ ٢٩٣ ـ ٢٩٥) وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٤١٠ ـ ٤١١) والتقريب: (رقم ٧٠٨٣). وغيرها.

(٤) التقريب: (رقم ٥٧٦١). والمقدَّمي: بالتشديد. كما في المصدر المذكور.

(٥) النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ٧١ ـ ٧٢).

(٦) انظر تخريجه في هذا المبحث: (رقم ١٣٧).

(٧) المسند: (٦/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤، ٤١٦ ـ ٤١٨).

(٨) المسند: ١/ ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٩) المصنف: (٧/ ٥١٠ ـ ٥١١). (رقم ٣٧٦٣٦).

وإسحاق بن راهويه[١] والطبراني[٢] كلهم من طريق مجالد بن سعيد عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس، فذكر حديث الجساسة، وفي آخره قال الشعبي: فلقيت المحرر بن أبي هريرة فحدثته حديث فاطمة بنت قيس، فقال: أشهد على أبي أنه حدثني كما حدثتك فاطمة، غير أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنه نحو المشرق**» هذا سياق أحمد.

وزاد الحميدي ـ في روايته قوله: وزاد فيه «**ومكة**» وذلك لأن في رواية مجالد لحديث فاطمة لم يذكر فيه أن الدجال لا يطأ مكة، بل قال عنه: فلم أدع بقدميّ هاتين منهلاً إلى وطئته إلا المدينة. وتابع مجالداً على ذلك سليمانُ بن أبي سليمان الشيباني، فزالت علة ضعفه. أخرجه الطحاوي[٣] والطبراني[٤] وابن منده[٥] والبيهقي[٦] ولم يذكر فيه قوله: وزاد فيه «**ومكة**». وإسناده صحيح فيما يظهر؛ لأن سليمان الشيباني ثقة[٧]، ومحرر بن أبي هريرة الظاهر أنه ثقة[٨] إلا أن قوله في رواية الحميدي: (وزاد فيه «**ومكة**») مشكل، والراوي له عن مجالد فيها سفيان بن عيينة، فلعلها وهم من مجالد، ولولا هذه الزيادة لما ذكرت هذه الرواية. ورواية نافع مولى حمنة غير محفوظة كما تقدم، ويغني عن الحديث الأحاديث الثابتة في معناه في هذا المبحث.

والحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٩].

١٥٢ ـ عن عبد الله ـ يعني ابن مسعود رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ قال: «بين أذني حمار الدجال أربعون ذراعاً...» فذكر من أحوال الدجال وصفاته وفيه قوله ﷺ: «إن اليسع معه ينذر الناس، ويقول: هذا المسيح الكذاب، فاحذروه ـ لعنه الله ـ يعطيه الله من السرعة والخفة ما لا يلحقه الدجال، فإذا قال: أنا رب العالمين قال له الناس: كذبت، ويقول اليسع: صدق الناس، فيمر بمكة، فإذا هو بخلق عظيم، فيقول: من أنتم؟ فإن هذا الدجال قد أتاك،

---

(١) المسند: (رقم ١١٩٩) و(ق ٢٧٦ ـ ٢٧٧).
(٢) المعجم الكبير: ٢٤/٣٩٣ ـ ٣٩٥).
(٣) مشكل الآثار: (٤/٩٩ ـ ١٠١).
(٤) المصدر السابق: (٢٤/٣٩٢ ـ ٣٩٣).
(٥) الإيمان: (رقم ١٠٥٧).
(٦) دلائل النبوة: (٥/٤١٧).
(٧) التقريب: (رقم ٢٥٦٨).
(٨) تقدم.
(٩) (رقم ٥٦).

فيقول: أنا ميكائيل، بعثني الله - تعالى - أن أمنعه من حرمه، ويمر بالمدينة، فإذا هو بخلق عظيم، فيقول: من أنت؟ هذا الدجال قد أتاك، فيقول: أنا جبريل، بعثني الله - تعالى - لأمنعه من حرم رسول الله ﷺ ويمر الدجال بمكة، فإذا رأى ميكائيل ولَّى هارباً، ولا يدخل الحرم، فيصيح صيحة، فيخرج إليه من مكة كل منافق ومنافقة...» الحديث.

رواه نعيم بن حماد(١) ومن طريقه الطبراني(٢) قال نعيم: حدثنا أبو عمر عن ابن لهيعة عن عبد الوهاب بن حسين عن محمد بن ثابت عن أبيه عن الحارث عن عبد الله. فذكره.

قال ابن كثير: (خبر غريب، ونبأ عجيب) ونقل عن الذهبي قوله: (وهذا الحديث شبه موضوع وأبو عمر مجهول، وعبد الوهاب كذلك، وشيخه يقال له البناني)(٣).

وهذا إسناد مظلم، أبو عمر قال الذهبي - فيه -: (يروي عنه نعيم في الفتن، أحسبه يضع الحديث، له بلايا، وهو الذي ضعفه يحيى بن معين)(٤). ومحمد بن ثابت هو البناني (ضعيف)(٥). وعبد الوهاب بن حسين قال عنه الحاكم (مجهول)(٦). والحارث هو ابن عبد الله الأعور الهمداني، كذبه غير واحد، وضعفه كثيرون ومشاه بعضهم، وقد تأول بعضهم أن كذبه إنما هو في لهجته لا في حديثه، وقيل إنه يكذب في رأيه، وكان غالياً في التشيع(٧). وابن لهيعة تقدم مراراً أن حديثه ضعيف إذا لم يكن من رواية أحد العبادلة عنه(٨).

والتفاصيل الغريبة عن الدجال في الحديث لا توجد في الأحاديث الصحيحة، وتفرد هؤلاء الضعفاء به يدل على أنه حديث موضوع أو شبيه بالموضوع، كما قال الذهبي.

---

(١) الفتن: (رقم ١٥٢٧).
(٢) كما في كتاب النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ١١٤ - ١١٦). ولم أقف عليها في مسند ابن مسعود من المعجم الكبير.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) ميزان الاعتدال: (٤/ ٥٥٥).
(٥) التقريب: (رقم ٥٧٦٧).
(٦) لسان الميزان: ٤/ ٨٧).
(٧) انظر تهذيب الكمال: (٥/ ٢٤٤ - ٢٥٣). وميزان الاعتدال: (١/ ٤٣٥ - ٤٣٦) وتهذيب التهذيب: (٢/ ١٤٥ - ١٤٧).
(٨) تقدم.

وانظر تخريجه في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

١٥٣ ـ عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**تكون وقعة بالزوراء**» قالوا: يا رسول الله وما الزوراء؟ قال: «**مدينة بالمشرق بين أنهار، يسكنها شرار خلق الله وجبابرة من أمتي، تقذف بأربعة أصناف من العذاب بالسيف وخسف وقذف ومسخ...**».

ثم ذكر قصة من سماه بالسفياني ثم المهدي وقتله للسفياني، ثم قتال المسلمين للروم، فخروج المسيح الدجال، وفيه قال: «**يطأ الأرض جميعاً إلا مكة والمدينة وبيت المقدس...**» الحديث. مطول جداً، وفيه تفاصيل عجيبة وغريبة عن الفتن.

رواه أبو عمرو الداني[٢] من طريق عبد الرحمن عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن ربعي بن حِراش عن حذيفة قال. فذكره.

وروى الخطيب البغدادي[٣] ومن طريقه ابن الجوزي[٤] من طريق عمرو بن يحيى نا سفيان به الجزء الأول من الحديث فقط إلى قوله: «**تعذب بأربعة أصناف، بخسف ومسخ وقذف**» قال البرقاني: ولم يذكر الرابع. ثم ذكر الخطيب أحاديث في معنى هذا الجزء، وقال: (وكل هذه الأحاديث التي ذكرناها واهية الأسانيد عن أهل العلم والمعرفة والنقل، لا يثبت بأمثالها حجة. وأما متونها فإنها غير محفوظة إلا عن هذه الطرق الفاسدة، وأمرها إلى الله...)[٥].

وقال ابن الجوزي: (وأما حديث حذيفة ففيه عمر بن يحيى، قال أبو نعيم الأصفهاني: وهو متروك الحديث)[٦]. ثم ذكر كلام الخطيب السابق.

ونقل الذهبي كلام أبي نعيم، وقال: (أتى بحديث شبه موضوع عن شعبة)[٧]. وأما إسناد أبي عمرو الداني ففي الإسناد إلى عبد الرحمن من لم

(١) (رقم ٧٤).
(٢) السنن الواردة في الفتن: (رقم ٥٩٦).
(٣) تاريخ بغداد: (١/ ٣٨).
(٤) الموضوعات: (٢/ ٦١).
(٥) المصدر السابق: (١/ ٤٢).
(٦) المصدر السابق: (٢/ ٦٩).
(٧) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢٣٠) وانظر لسان الميزان: (٤/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

أقف له على ترجمة. وعبد الرحمن الراوي عن سفيان الثوري هو: ابن هانئ الكوفي أبو نعيم النخعي سبط إبراهيم النخعي، كذبه ابن معين، ونقل ابن الجنيد عنه قوله: (ليس بثقة، كان يكذب، يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة) وقال أحمد: (ليس بشيء) وقال البخاري: (فيه نظر، وهو في الأصل صدوق) وقال الدارقطني ـ في كتاب العلل ـ: (متروك) وضعفه أبو نعيم الفضل بن دكين، وأبو داود والنسائي، وقال ابن عدي: (عامة ما له لا يتابعه عليه الثقات) وخالفهم أبو حاتم فقال: (لا بأس به يكتب حديثه) وقال العجلي: (ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ) والظاهر أن الرجل ضعيف، لكن ما مبلغ ضعفه؟ هل يصل إلى حد الترك أو الكذب؟ فمقتضى كلام البخاري أنه متهم، كما هو اصطلاحه في قوله: (فيه نظر) إلا أن قوله: (وهو في الأصل صدوق) يفيد فيما يبدو أن كذبه ليس متعمداً، وعلى هذا يحمل كلام ابن معين، والعجب من أبي حاتم مع تشدده خالف من ضعفه. أما العجلي وابن حبان فلا يعارض بكلامهما كلام الجمهور، وكلهم أئمة. لذا فإن قول الحافظ ابن حجر: (صدوق له أغلاط، أفرد ابن معين فكذبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق)[1] قوله هذا كثير على الرجل، إذ كيف يترك كلام هؤلاء الأئمة إلى من هو أقل منهم، أو من شذ منهم، ولا يمكن حمل هذا الحديث عليه ـ جزماً ـ حتى يعرف من دونه، وإن كان ذلك ليس ببعيد، ومن قرأ الحديث لاحت له علامة وضعه.

❁ ❁ ❁

(١) انظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٦٥). العلل للدارقطني: (٥/ق ٥١/ب) وتهذيب الكمال: (١٧/ ٤٦٤ ـ ٤٦٧). وميزان الاعتدال: (٥/ ٥٩٥) وتهذيب التهذيب: (٦/ ٢٩٠ ـ ٢٩١). والتقريب: (رقم ٤٠٣٢).

الفصل الحادي عشر
ما جاء في عظم الإلحاد في الحرم ومضاعفة الحسنات والسيئات فيه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: عظم الإلحاد في الحرم.

المبحث الثاني: ما جاء في مضاعفة الحسنات والسيئات في الحرم.

المبحث الأول

عِظم الإلحاد في الحرم

١٥٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**أبغض الناس إلى الله ثلاثة، مُلْحِدٌ في الحرم[١]، ومُبْتَغٍ في الإسلام سنة الجاهلية[٢]، ومطَّلب[٣] دم امرئ بغير حق ليُهَرِيق[٤] دمَه**».

رواه البخاري[٥] والبيهقي[٦] من طريق نافع بن جبير عن ابن عباس. فذكره. وليس عند البيهقي: «**ثلاثة**».

---

(١) الإلحاد أصله الميل والعدول عن الشيء، والمراد به الظلم فيعم كل معصية كبيرة لله ـ عز وجل ـ سواء أكانت في حق الله أو في حق عباده. قال ابن حجر: (واستشكل بأن مرتكب الصغيرة مائل عن الحق، والجواب أن هذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فإذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك إشارة إلى عظمها، وقيل: إيراده بالجملة الاسمية مشعر بثبوت الصفة، ثم التنكير للتعظيم فيكون ذلك إشارة إلى عظم الذنب) فتح الباري: (١٢/ ٢١٠) وانظر لسان العرب: (٣/ ٣٨٩). مادة (لحد) وتفسير ابن كثير (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٢) اسم جنس يعم جميع ما كان أهل الجاهلية يعتمدونه من أخذ الجار بجاره، والحليف بحليفه، والوالد بولده، وكذا العكس، والقريب بقريبه، ويلتحق بذلك ما جاء الإسلام بتركه، والنهي عنه كالطيرة والكهانة وغيرها من أعمال الجاهلية، ويمكن أن يكون المراد بسنة الجاهلية قوله في الحديث الآخر: «**إن أعتى الناس على الله ثلاثة...**» فذكر منهم: «**أو طلب بدم الجاهلية في الإسلام**» انظر فتح الباري: (١٢/ ٢١١).

(٣) بتشديد الطاء وكسر اللام، اسم فاعل أصله متطلب فأدغمت التاء في الطاء ثم شددت، انظر لسان العرب: (١/ ٥٥٩).

(٤) من هراق الماء يُهَرِيقه ـ بفتح الهاء ـ وأصله أراقه يريقه، بالهمزة فأبدلت هاءً. انظر المصباح المنير: (ص ٢٤٨). والقاموس المحيط: (ص ١٢٠٠). مادة (هرق).

(٥) الصحيح: (١٢/ ٢١٠) كتاب الديات، باب من طلب دم امرئ بغير حق.

(٦) السنن الكبرى: (٨/ ٢٧).

ورواه الطبراني[١] من الطريق نفسه دون قوله: **«ملحد في الحرم»**.

١٥٥ ـ عن عبد الله بن عمرو ﵄ قال: أشهد بالله لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «يُحلُّها[٢] ويُحل[٣] به رجل من قريش، لو وزنت ذنوبه بذنوب الثقلين لوزنتها».

رواه أحمد[٤] قال: ثنا أبو النضر حدثني إسحاق بن سعيد ثنا سعيد بن عمرو عن عبد الله بن عمرو. فذكره.

ورواه أحمد ـ في موضع آخر ـ[٥] من الطريق نفسه وفيه قال: أتى عبد الله بن عمروٍ ابنَ الزبير وهو جالس في الحِجر، فقال: يا ابن الزبير إياك والإلحاد في حرم الله، فإني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول. فذكر الحديث. وفي آخره قال ـ يعني ابن الزبير ـ: فانظر أن لا تكون هو يا ابن عمرو، فإنك قد قرأت الكتب[٦]، وصحبت الرسول ﷺ. قال: فإني أشهدك أن هذا وجهي إلى الشام مجاهداً. إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات[٧]. وأبو النضر هو هاشم بن القاسم، وسعيد بن عمرو هو ابن سعيد بن العاص الأموي، والد إسحاق المذكور في المسند.

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح)[٨]. وقال البوصيري: (رواه أبو يعلى وأحمد ورجاله ثقات)[٩].

---

(١) المعجم الكبير: (١٠/ ٣٧٤).

(٢) الضمير يعود إلى مكة، والمعنى يستحلها بفعل المحرمات فيها من قتل وظلم ونحوه، وهي بلد حرام. هذا ما يفهم من خلال الألفاظ الأخرى للحديث وانظر مادة (حلَّ) من لسان العرب: (١١/ ١٦٣ ـ ١٧١).

(٣) ينزل، والضمير يعود إلى الحرم في الظاهر. فيكون المعنى: ويُستحل الحرم بسبب رجل من قريش وانظر المادة نفسها من المصدر نفسه.

(٤) المسند: (٢/ ١٩٦).

(٥) المصدر نفسه: (٢/ ٢١٩).

(٦) أي الكتب السابقة كالتوراة والإنجيل.

(٧) انظر التقريب: (رقم ٧٢٥٦، ٣٥٦، ٢٣٧٠).

(٨) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٤).

(٩) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣١٦٠).

وقال الألباني: (وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين)[١].

وقال ابن كثير: (وهذا قد يكون رفعه غلطاً، وإنما هو من كلام عبد الله بن عمرو وما أصابه من الزاملتين[٢] يوم اليرموك من كلام أهل الكتاب، والله أعلم)[٣].

قلت: ما الذي يعارض هذا الحديث بعد ثبوت صحة إسناده؛ فإن التوهيم والاحتمال دون حجة يؤدي إلى نفي ما هو ثابت، ولا يمس هذا الحديث جانب عبد الله بن الزبير ﵄ كما سيأتي بيان ذلك في حديث عثمان.

وللحديث إسناد آخر: أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] قال: وحدثنا محمد بن إسحاق السجستاني.

ورواه البزار[٥] قال: حدثنا عمر بن الخطاب كلاهما قال: ثنا محمد بن كثير قال: سمعت الأوزاعي يذكر عن يحيى - يعني ابن أبي كثير - عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يلحد بمكة رجل من قريش، يقال له عبد الله، عليه نصف عذاب العالم**» قال: فتحول منها إلى الطائف، وقال: لا أكونه. وقال البزار: (هكذا رواه محمد بن كثير، ولم يتابع على هذا الإسناد، وقال عبدة عن الأوزاعي عن رجل من آل المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة عن عثمان بن عفان) وعزاه المتقي الهندي إلى الطبراني[٦] ومسند عبد الله بن عمرو ضمن المفقود من الكتاب، وإسناده ضعيف، محمد بن كثير الصنعاني (صدوق كثير الغلط)[٧] وقال ابن عدي: (له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة عداد، لا يتابعه عليها أحد)[٨].

ويحيى بن أبي كثير هو الطائي مولاهم اليمامي، أحد المشاهير، إلا أنه

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٤٦٢).
(٢) الزاملة: بعير يستظهر به الرجل، يحمل متاعه وطعامه عليه. مختار الصحاح: (ص ٢٧٥).
(٣) البداية والنهاية؛ (٨/ ٣٤٥). وتحرف (ابن عمرو) إلى ابن عمر والسياق يأباه.
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٢٦٨).
(٥) كشف الأستار: (٢/ ٤٧ ـ ٤٨).
(٦) كنز العمال: (١٢/ ٢٠٨).
(٧) التقريب: (رقم ٦٢٥١).
(٨) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٣٣٣).

يدلس، وجعله ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين[١]، وخالف ذلك في كتابه النكت[٢] فجعله في المرتبة الثالثة، فيحمل ذلك على تغير اجتهاده أو على الوهم في النقل، فإن كتاب (تعريف أهل التقديس) متقدم في التأليف على النكت[٣]، وما لم يحصل التنبيه على تغير الاجتهاد فإن النفس أميل إلى الكتاب المفرد. وأما شيخ الفاكهي محمد بن إسحاق السِّجستاني فهو المعروف بابن شبُّويه، قال ابن عدي: (ضعيف، يقلب الأحاديث ويسرقها) وساق له حديثاً، وقال: (والحديث بهذا الإسناد باطل) ثم ساق له عدة أحاديث وقال: (كلها غير محفوظة، وله غيرها مما لا يتابعه عليه أحد من الثقات) وخالفه ابن حبان، فذكره في الثقات[٤].

إلا أنه لم يتفرد به، بل تابعه عمر بن الخطاب، وهو السجستاني (صدوق)[٥].

فانحصرت العلة فيمن ذكرنا، والمحفوظ عن الأوزاعي فيما يظهر هو ما سيأتي في حديث عثمان[٦]. وقال الذهبي: ـ بعد ذكر هذا الطريق ـ (محمد هو المصيصي، لين، واحتج به أبو داود والنسائي)[٧].

وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه محمد بن كثير الصنعاني، وثقه صالح بن محمد وابن سعد وابن حبان، وضعفه أحمد)[٨] وسبق كلام ابن كثير والألباني عقب الإسناد الأول. والخلاصة أن الحديث صحيح عن عبد الله بن عمرو بالإسناد واللفظ الأول، وأما الإسناد الثاني فضعيف غير محفوظ، وانظر الحديث التالي.

١٥٦ ـ عن عبد الله بن عمر ﵄ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنه سَيُلْحِد فيه رجل من قريش، لو وُزِنت ذنوبُه بذنوب الثقلين لرجحت» فانظر أن لا تكونَه.

---

(١) تعريف أهل التقديس: (رقم ٦٣).

(٢) (٢/ ٦٤٣).

(٣) انظر كتابه: النكت: (٢/ ٦٥٠).

(٤) انظر الكامل: (٦/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) وميزان الاعتدال: (٣/ ٤٧٦)، ولسان الميزان: (٥/ ٦٧).

(٥) التقريب: (رقم ٤٨٨٩)، والسِّجستاني: بكسر المهملة والجيم وسكون المهملة بعدها مثناة. كما في المصدر نفسه.

(٦) انظر الحديث: (رقم ١٥٧).

(٧) سير أعلام النبلاء: (٣/ ٣٧٦).

(٨) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٤).

رواه أحمد[١] وابن أبي شيبة[٢] كلاهما قال: ثنا محمد بن كناسة ثنا إسحاق بن سعيد عن أبيه قال: أتى عبدُ الله بن عمر عبد الله بن الزبير فقال: يا ابن الزبير إياك والإلحادَ في حرم الله ـ تبارك وتعالى ـ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول. فذكره.

إسناده ظاهره الصحة، إلا أنه معلول فيما يبدو؛ لأن أبا النضر هاشم بن القاسم رواه بالإسناد نفسه فجعله من مسند عبد الله بن عمرو كما تقدم تخريجه في الحديث السابق. ومحمد بن كناسة هو: محمد بن عبد الله بن عبد الأعلى الأسدي، وثقه ابن معين وابن المديني ويعقوب بن شيبة والعجلي وأبو داود وابن حبان، وقال أبو حاتم الرازي: (يكتب حديثه ولا يحتج به). وقال ابن حجر: (صدوق عارف بالآداب)[٣]. والناظر في ترجمة هاشم بن القاسم يرى أرجحيته على ابن كناسة، فقد اتفق الجميع على توثيقه، ولهذا قال ابن حجر: (ثقة ثبت)[٤]. ومما يدل على أن محمد بن كناسة لم يحفظه أنه رواه من طريق آخر فقال: ثنا إسحاق بن عيسى بن عاصم عن أبيه قال: أتى عبد الله بن عمر عبد الله بن الزبير. فذكر الحديث. أخرجه الحاكم[٥] وقال: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه). فتعقبه الذهبي بقوله: (أبو حاتم بن كناسة لا يحتج به). وهذا يقتضي تضعيفه، وفي هذا الإسناد إسحاق بن عيسى بن عاصم لم أقف له على ترجمة، ووالده عيسى بن عاصم لعله الأسدي (ثقة)[٦]، إلا أنه متأخر؛ فقد ذكر المزي روايته عن بعض الصحابة ومنهم ابن عمر، وقال بأنه أرسل عنهم وجعله ابن حجر من المرتبة السادسة[٧] وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

---

(١) المسند: (٢/ ١٣٦).

(٢) المصنف: (٧/ ٤٧٣). (رقم ٣٧٣٣٢).

(٣) انظر تهذيب الكمال: (٢٥/ ٤٩٢ ـ ٤٩٧)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٥٩٢)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، والتقريب: (رقم ٦٠٢٧). وكناسة: بضم الكاف وتخفيف النون وبمهملة، وهو لقب أبيه أو جده. كما في المصدر المذكور.

(٤) انظر تهذيب الكمال: (٣٠/ ١٣٠ ـ ١٣٦). وتهذيب التهذيب: (١١/ ١٨ ـ ١٩) والتقريب: (رقم ٧٢٥٦).

(٥) المستدرك: (٢/ ٣٨٨).

(٦) المصدر السابق: (رقم ٥٣٠٢).

(٧) انظر تهذيب الكمال: (٢٢/ ٦٢٠). والمصدر السابق.

وخطأ ابن كناسة في الإسناد الأول أشار إليه الألباني بقوله: (ولعله من أوهام ابن كناسة، فإنه مع ثقته قد قال فيه أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به)[١].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد ورجاله ثقات)[٢].

فالراجح إذاً أن الحديث من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، لا من مسند عبد الله بن عمر.

١٥٧ ـ عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يُلحد رجل من قريش بمكة، يكون عليه نصف عذاب العالم**».

رواه أحمد ـ واللفظ له ـ[٣] وعبد الله بن المبارك[٤] والبخاري ـ في التاريخ الكبير ـ[٥] وعمر بن شبة[٦] والحارث بن أبي أسامة[٧] والبزار[٨] والآجري[٩] والخطيب البغدادي[١٠] كلهم من طريق الأوزاعي عن محمد بن عبد الملك بن مروان أنه حدثه عن المغيرة بن شعبة، أنه دخل على عثمان رضي الله عنه وهو محصور، فقال: إنك إمام العامة، وقد نزل بك ما ترى، وإني أعرض عليك خصالاً ثلاثاً، اختر إحداهن فذكرهن. ومنها قوله: وإما أن تخرق لك باباً سوى الباب الذي هم عليه، فتقعد على رواحلك، فتلحق بمكة، فإنهم لن يستحلوك وأنت بها. ثم ذكر الخصلة الثالثة، فأجاب عنهن عثمان، فكان مما قال: وأما أن أخرج إلى مكة فإنهم لن يستحلوني بها، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول. فذكر الحديث وقال: (فلن أكون أنا إياه...) الحديث.

ولفظ ابن المبارك والحارث في إحدى روايتيه: «**يلحق رجل بمكة...**» الحديث.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٤٦٢).

(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٥).

(٣) المسند: (١/ ٦٧). وفضائل الصحابة: (رقم ٧٨٥).

(٤) المسند: (رقم ٢٤٦).

(٥) (١/ ١٦٣).

(٦) أخبار المدينة: (٤/ ١٢١٢، ١٢١٣).

(٧) بغية الباحث: (٢/ ٨٩٨ ـ ٨٩٩).

(٨) البحر الزخار: (٢/ ١٣).

(٩) الشريعة (رقم ٤٢٧).

(١٠) تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٧٢).

ووقع في المسند من طريق ابن المبارك «**يلحد**. . .» وهو تصحيف؛ لأن الإمام أحمد ذكر الحديث بكامله من غير طريق ابن المبارك، ثم عطف عليها رواية ابن المبارك عن الأوزاعي بقوله: حدثناه علي بن إسحاق عن ابن المبارك. فذكر الحديث. وقال: «**يلحد**». هذا لفظه.

وهذا يوحي أن لفظه مخالف للّفظ السابق، وإلا لما نص بهذه العبارة، يؤيد ذلك الرواية التي في مسند ابن المبارك. والرواة عن الأوزاعي في هذه الرواية هم: ابن المبارك والوليد بن مسلم وعيسى بن يونس وهقل بن زياد (كاتبه). وإسناده منقطع؛ لأن محمد بن عبد الملك بن مروان روايته عن المغيرة بن شعبة مرسلة كما قال أبو حاتم، وقال ابن حجر: (وما أظن أن روايته عن المغيرة إلا مرسلة)[1].

والسبب في قوله هذا أنه لم ينقل كلام أبي حاتم بتمامه، وإلا لما اجتهد برأيه، فإن عبارة ابن أبي حاتم هي: (روى عن المغيرة بن شعبة مرسل، وعمن سمع معاوية) ثم أسند ذلك إلى أبيه، فلما نقلها ابن حجر أسقط كلمة (مرسل) ويمكن أن تكون هذه الكلمة ساقطة من نسخته.

وأما حال محمد بن عبد الملك فإنه أخو الخلفاء الأربعة، الوليد وسليمان ويزيد وهشام أولاد عبد الملك بن مروان الخليفة الأموي، وثقه علي بن الحسين بن الجنيد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عساكر: (كان ناسكاً)[2]. وهذه الرواية هي المحفوظة عن الأوزاعي بخلاف ما رواه محمد بن كثير الصنعاني عنه، حيث رواه عنه بإسناد آخر كما تقدم، وجعله من مسند عبد الله بن عمرو، ومحمد بن كثير هذا لا يقوى على مخالفة واحد منهم، فضلاً عن جميعهم، وفيهم كبار أصحابه كما سبق قبل قليل ذكرهم، ومع أنها هي المحفوظة فإنها منقطعة، وقال عنها الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله ثقات إلا أن محمد بن عبد الملك بن مروان لم أجد له سماعاً من المغيرة)[3].

وقال أحمد شاكر ـ بعد ذكر كلام ابن حجر في عدم سماع محمد بن

---

(١) انظر الجرح والتعديل: ٨/ ٤ وتعجيل المنفعة: (رقم ٩٥٥).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) مجمع الزوائد: (٤/ ٢٣٠).

عبد الملك بن المغيرة ـ: (وأنا أرجح هذا؛ لأن المغيرة بن شعبة مات سنة (٥٠) فيبعد أن يسمع منه ثم يعيش بعده (٨٢) سنة ولو كان لَذُكِرَ في المُعمَّرين من الرواة، ولذلك أُرَجِّح أن الحديث ضعيف، لانقطاعه)[١].

وللحديث طريق آخر: أخرجه أحمد[٢] والبزار[٣] من طريق إسماعيل بن أبان الوراق ثنا يعقوب عن جعفر بن أبي المغيرة عن ابن أبزى عن عثمان بن عفان قال: قال له عبد الله بن الزبير حين حصر: إن عندي نجائب[٤] قد أعددتها لك، فهل لك أن تحول إلى مكة، فيأتيك من أراد أن يأتيك، قال: لا، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يُلْحد بمكة كبش من قريش، اسمه عبد الله، عليه مثل نصف أوزار الناس**» وقال البزار: (وأنا أظن إنما هو يعقوب عن حفص بن حميد عن ابن أبزى وأخاف أن يكون أخطأ). وهذا الإسناد منقطع كسابقه، لأن رواية ابن أبزى عن عثمان مرسلة كما قال أبو زرعة[٥]، واسمه سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم وهو (ثقة)[٦]. وإسماعيل بن أبان الوراق شيخ الإمام أحمد (ثقة، تكلم فيه للتشيع)[٧]. وأما يعقوب فهو ابن عبد الله بن سعد الأشعري القُمي، وثقه ابن معين ـ في رواية ابن الجنيد ـ ووثقه الطبراني، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: (ليس به بأس) وكان جرير إذا رآه قال: (هذا مؤمن آل فرعون) وقال الدارقطني: (ليس بالقوي)[٨] وهي عبارة تليين، لكنها إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة[٩]، لذا فإن قول الحافظ ابن حجر فيه (صدوق يهم)[١٠] أقل مما يستحقه، ولم يذكر في التهذيب توثيق ابن معين إياه وإلا لعدل عن هذا الحكم

---

(١) تعليقه على مسند الإمام أحمد (رقم ٤٨٠).
(٢) المسند: (١/ ٦٤).
(٣) البحر الزخار: (٢/ ٣١).
(٤) مفرد: نجيب، وهو القوي من الإبل الخفيف السريع. لسان العرب: ١/ ٧٤٨. مادة (نجب).
(٥) تهذيب التهذيب: (٤/ ٥٤).
(٦) كما في التقريب: (رقم ٢٣٤٦).
(٧) المصدر نفسه: (رقم ٤١٠).
(٨) انظر سؤالات ابن الجنيد لابن معين: (ص ١٦٠)، وتهذيب الكمال: (٣٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٤٥٢)، وتهذيب التهذيب: (١١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).
(٩) انظر كتاب التنكيل: (١/ ٢٣٢).
(١٠) التقريب: (رقم ٧٨٢٢) وضبط القمي بقوله: بضم القاف وتشديد الميم.

فيما أظن، والظاهر أن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن. وجعفر بن أبي المغيرة هو الخزاعي القمي، وثقه أحمد ـ في رواية ابنه عبد الله ـ وذكره ابن حبان وابن شاهين في كتابيهما الثقات، ونقل ابن شاهين توثيق أحمد إياه، وقال ابن منده: (ليس بالقوي في سعيد بن جبير) وقال ابن حجر: (صدوق يهم)[١] كذا قال. ويظهر أنه ثقة؛ لأن توثيق الإمام أحمد ومن معه غير معارض، وإن كان لا بد من الأخذ بقول ابن منده فليقيد بما قيده به؛ لأنه خص ذلك بروايته عن سعيد بن جبير، وتوثيق الإمام أحمد ذكره ابن حجر بقوله: (ونقل ابن حبان في الثقات عن أحمد توثيقه) وليس هو في المطبوع من كتاب الثقات، فلعله في بعض النسخ[٢].

وهذه الرواية عزاها الذهبي إلى أحمد قائلاً: (وفي إسناده مقال)[٣].

وقال ابن كثير: (وهذا الحديث منكر جداً، وفي إسناده ضعف، ويعقوب هذا هو القمي، وفيه تشيع، ومثل هذا لا يقبل تفرده به، وبتقدير صحته فليس هو بعبد الله بن الزبير، فإنه كان على صفات حميدة، وقيامه في الإمارة إنما كان لله ـ عز وجل ـ ثم هو كان الإمام بعد موت معاوية بن يزيد لا محالة، وهو أرشد من مروان بن الحكم حيث نازعه بعد أن اجتمعت الكلمة عليه، وقامت البيعة له في الآفاق، وانتظم له الأمر، والله أعلم)[٤].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، ورجاله ثقات، ورواه البزار)[٥]، وقال أحمد شاكر: (ضعيف لانقطاعه)[٦]، قلت: قول ابن كثير في يعقوب القمي: (فيه تشيع) لم أجد من صرح به إلا أن يكون سبق قلم منه، فإن الذي فيه تشيع إنما هو إسماعيل بن أبان كما تقدم ذلك، ولم يذكر ابن كثير الرواية الأولى التي لم تصرح باسم (عبد الله)، ولعل وجه استنكاره هو تسميته بعبد الله مما قد

---

(١) انظر العلل للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله: (٢/ ١٥٩). والثقات لابن شاهين: (رقم ١٦٧). وتهذيب الكمال: (٥/ ١١٢ ـ ١١٤) وميزان الاعتدال: (١/ ٤١٧). وتهذيب التهذيب: (٢/ ١٠٨) والتقريب: (رقم ٩٦٠). والقُمي: بضم القاف كما في المصدر المذكور.

(٢) انظر الثقات لابن حبان: (٦/ ١٣٤).

(٣) سير أعلام النبلاء: (٣/ ٣٧٥).

(٤) البداية والنهاية: (٨/ ٣٤٥).

(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٥).

(٦) تعليقه على مسند الإمام أحمد: (رقم ٤٦١).

يوهم أنه عبد الله بن الزبير، ولهذا أردف بكلامه المدافع عن ابن الزبير، وهو حق، إلا أن الرواية تضمنت أمراً يبطل هذه الزيادة في رأيي، وهو أن عثمان ﷺ رفض الاتجاه إلى مكة بسبب هذا الحديث فلو كان اسم هذا الملحد عبد الله كما هو في إحدى الروايتين لما حسن استدلاله به، لعدم انطباقه عليه، فإن اسمه عثمان وليس عبد الله، لذا فإن الحديث بطريقيه حسن، إلا أن زيادة (اسمه عبد الله) غير صحيحة، لأنها في إحدى الروايتين فقط، ولا يمكن الاستدلال بها، لأنها لم تعتضد، ومما يزيد ذلك وضوحاً: حديث عبد الله بن عمرو المتقدم، فإنه وإن خالف هذه الرواية في العقاب المترتب على عمل هذا الملحد، حيث ذكر أن ذنوبه لو وزنت بذنوب الثقلين لوزنتها، بينما في حديث عثمان أن عليه نصف عذاب العالم، أو نصف أوزارهم. أقول: إن حديث عبد الله بن عمرو يشهد لهذا الحديث بالجملة، وأنَّ الرجل الملحد من قريش، وليس فيه أن اسمه عبد الله، واختلاف العقاب في الحديثين يمكن حمله على أنهما قيلا في مناسبتين مختلفتين، وقد خرجا مخرج التهديد والوعيد، ولا يلزم من ذلك كفره بإلحاده في الحرم بما دون الشرك، فيحمل على ذنوبهم وأوزارهم التي هي دون الشرك، إلا إن قصد بالإلحاد الشرك الأكبر فما دونه، فإنه يبقى على ظاهره. هذا ما بدا لي والله أعلم.

ولو ثبتت رواية محمد بن كثير عن الأوزاعي المتقدمة في حديث عبد الله بن عمرو لكانت عاضدة لرواية عثمان الثانية، إلا أنها غير محفوظة كما سبق، وقد حسن الألباني الحديث لاعتضاد الروايتين[(١)]، وهو منقوض بما ذكر، وقد تجنب الذهبي وابن كثير ـ ومن المعاصرين أحمد شاكر ـ تجنبوا التنصيص على تقوية الروايات، والحال أنهم يقوون بما دون ذلك، والدافع لهم عِظَمُ الجزاء المترتب على هذا الفعل، وتسمية الرجل بعبد الله؛ مما قد يوهم أنه ابن الزبير، وحاشاه من ذلك، فإنه المعتدى عليه، كما ذكر ابن كثير في كلامه المتقدم، وأظن أن ما توصلت إليه يتفق مع القواعد العلمية وإلا أستغفر الله من كل خطأ.

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة (رقم ٢٤٦٢).

١٥٨ ـ عن السُّدي أنه سمع مُرَّة أنه سمع عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ قال لي شعبة: ورفعه، ولا أرفعه لك، يقول في قوله ـ عز وجل ـ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[١] قال: «لو أن رجلاً همَّ فيه بإلحاد وهو بَعدَن أبين[٢] لأذاقه الله ـ عز وجل ـ عذاباً أليماً».

رواه أحمد ـ واللفظ له ـ[٣] والبزار[٤] وأبو يعلى[٥] والطبري[٦] وابن أبي حاتم[٧] والحاكم[٨] كلهم من طريق يزيد بن هارون أنا شعبة عن السدي قال. فذكره.

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن شعبة بهذا اللفظ إلا يزيد بن هارون) وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وقوله في الحديث: (قال لي شعبة: ورفعه، ولا أرفعه لك) القائل هو يزيد بن هارون، والمعنى أن السدي رواه بالإسناد المذكور مرفوعاً إلى الرسول ﷺ وشعبة يرى أن هذا وهم من شيخه، ولهذا اختار وقفه.

وخالف شعبة: سفيان الثوري وأسباط بن نصر، فروياه عن السدي به موقوفاً على ابن مسعود، وأحد ألفاظ الثوري: (من همَّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، وإن هم بعدن أبين أن يقتل في المسجد الحرام أذاقه الله ـ عز وجل ـ من عذاب أليم، ثم قرأ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾». أخرجه الثوري في تفسيره[٩] ـ ومن طريقه ابن أبي شيبة[١٠] ـ وإسحاق بن

---

(١) الآية (٢٥) من سورة الحج. ومعنى الآية: ومن يهم فيه بأمر فظيع من المعاصي الكبار عامداً قاصداً ليس بمتأول فإن جزاءه العذاب المؤلم الشديد. انظر تفسير ابن كثير: (٣/ ٢١٤). وغيره.

(٢) عَدَن: بالتحريك: اسم مدينة من مدن اليمن، على ساحل المحيط الهندي، ويقال لها عدن أبين تمييزاً لها عن عدن لاعة، انظر معجم البلدان: (٤/ ٨٩).

(٣) المسند: (١/ ٤٢٨، ٤٥١).

(٤) البحر الزخار: (٥/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٥) المسند: (٥/ ١٧٠). (رقم ٥٣٦٣).

(٦) جامع البيان: (١٧/ ١٤٨).

(٧) في التفسير: كما في تفسير ابن كثير (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٨) المستدرك: (٢/ ٣٨٨).

(٩) تفسير سفيان الثوري: (ص ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(١٠) المصنف: (٣/ ٢٦٨) (رقم ١٤٠٩٣).

راهويه[١] والطبري[٢] والدارقطني[٣]. هكذا رواه أصحاب الثوري عنه، وهم وكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، إضافة إلى أنه هو المدون في تفسيره. وخالفهم الحسين بن حفص، فرواه عن سفيان إلا أنه قال فيه: عن زبيد عن مرة عن عبد الله بن مسعود موقوفاً. أخرجه الحاكم[٤]. وزبيد هو اليامي، والمحفوظ رواية الجماعة؛ لأن الحسين بن حفص وهو ابن الفضل الهمداني (صدوق)[٥] فلا يقوى على مخالفة أصحاب الثوري الكبار.

وأما رواية أسباط بن نصر فأشار الحافظ ابن كثير إليها[٦] دون ذكر مخرجها، وعزاها ابن حجر إلى الطبري[٧]. ولم أقف عليها في موضع تفسير الآية المذكورة، وقد ساق فيها روايتي الثوري وشعبة.

وخلاف الثوري وشعبة ذكره الدارقطني، فقال: (يرويه السدي، وقد اختلف عنه، فرفعه شعبة عن السدي، ووقفه الثوري، والقول قول شعبة)[٨].

وقال ابن كثير: (هذا الإسناد صحيح على شرط البخاري، ووقْفُه أشبه من رفعه، ولهذا صمّم شعبة على وقفه من كلام ابن مسعود، وكذلك رواه أسباط وسفيان الثوري عن السدي عن مرة عن ابن مسعود موقوفاً)[٩].

وذكر ابن حجر طريق الثوري، وقال: (وهذا سند صحيح)[١٠] ثم ذكر كلام شعبة، وقال في موضع آخر: (هذا موقوف قوي الإسناد)[١١].

وعزا الهيثمي رواية شعبة المرفوعة إلى أحمد وأبي يعلى والبزار قائلاً: (ورجال أحمد رجال الصحيح)[١٢].

---

(١) المطالب العالية: (ق ٢٧٣). النسخة المحمودية.
(٢) جامع البيان: (١٧/ ١٤٠ ـ ١٤١).
(٣) العلل: (٥/ ٢٦٩).
(٤) المستدرك: (٢/ ٣٨٧).
(٥) التقريب: (رقم ١٣١٩).
(٦) التفسير: (٣/ ٢١٥).
(٧) فتح الباري: (١٢/ ٢١١).
(٨) العلل: (٥/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).
(٩) التفسير: (٣/ ٢١٥).
(١٠) فتح الباري: (١٢/ ٢١٠).
(١١) المطالب العالية: (ق ٢٧٣) و(٣/ ٣٥٢) من المجردة.
(١٢) مجمع الزوائد: (٧/ ٧٠).

والحديث فيما يبدو موقوف، وترجيح ذلك ليس تغليباً لرواية شعبة على سفيان لأني لا أستطيع الجزم بذلك، فهما أميرا المؤمنين في الحديث، وقد رجح كلاً منهما على الآخر طائفة، إلا أن رواية سفيان وأسباط بن نصر - إن صحت - للحديث موقوفاً، وكذا جزم شعبة على عدم رفعه دليل على أنه موقوف في الأصل، وأن الخطأ من شيخه، ولا يستبعد من مثل السدي أن يرويه مرة موقوفاً وأخرى مرفوعاً، فنقله شعبة على وجه والثوري على وجه آخر، حسبما سمعا لأن السدي ضعفه بعضهم كابن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم، ووثقه آخرون، وهو من رجال مسلم، وقال ابن حجر: (صدوق يهم، ورمي بالتشيع) واسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة المعروف بالسدي الكبير(١).

ومُرَّة هو ابن شراحيل الهمداني (ثقة عابد)(٢).

ومع أن هذا حال السدي، فقد صحح حديثه هذا الأئمة المتقدمون، إلا أن قول ابن كثير إنه على شرط البخاري سبق قلم منه، فإن السدي من رجال مسلم كما ذكر ذلك المترجمون له. وللحديث طريق آخر، حيث أخرجه الطبراني(٣) من طريق الحكم بن ظهير عن السدي به موقوفاً نحوه. إلا أنه طريق هالك، لا يعبأ به، الحكم بن ظهير هو الفزاري (متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين)(٤).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه الحكم بن ظهير، وهو متروك)(٥).

١٥٩ - عن طَيْسَلَة بن علي قال: أتيت ابن عمر عشية عرفة، وهو تحت ظل أراك، وهو يصب على رأسه الماء، فسألته عن الكبائر، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «هن تسع» قلت وما هن؟ قال: «الإشراك بالله - عزَّ وجل - وقذف

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٣/ ١٣٢ - ١٣٨) وميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٦ - ٢٣٧). وتهذيب التهذيب: (١/ ٣١٣ - ٣١٤). والتقريب: (رقم ٤٦٣) وضبط السُّدي بقوله: بضم المهملة وتشديد الدال.

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٥٦٢).

(٣) المعجم الكبير: (٩/ ٢٥٣).

(٤) المصدر السابق: (رقم ١٤٤٥) وذكر أن ظهيراً: بالمعجمة مصغر.

(٥) مجمع الزوائد: (٧/ ٧٠٠).

المحصنة» قال: قلت: قبل الدم؟ قال: «**نعم ورغماً، وقتل النفس المؤمنة، والفرار من الزحف، والسحر، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، وعقوق الوالدين المسلمين، والإلحاد بالبيت الحرام قبلتكم أحياءً وأمواتاً**».

رواه علي بن الجعد ـ واللفظ له ـ[١] ومن طريقه أبو القاسم البغوي[٢] وابن عبد البر[٣]. ورواه الخرائطي[٤] والبيهقي[٥] من طريق حسين بن محمد المرُّوذي كلاهما عن أيوب بن عتبة قال ابن الجعد: أخبرني وقال حسين: ثنا أيوب بن عتبة قال: حدثني طيسلة بن علي. فذكره. ولم يذكر الخرائطي قوله: «**والإلحاد بالبيت الحرام...**».

وخالف علي بن الجعد وحسين المروزي: سَلْمُ بن سلَّام، فرواه عن أيوب بن عتبة به موقوفاً. أخرجه الطبري[٦]. وهو سَلْم بن سلَّام أبو المسيب الواسطي.

وروايته هذه غير محفوظة؛ لأنه لم يوثقه أحد، وقد روى عنه جماعة، وقال ابن حجر: (مقبول)[٧].

وأما حسين بن محمد المرُّوذي فهو ثقة[٨]. وعلي بن الجعد هو البغوي الإمام المشهور، وخالف أيوب بن عتبة زيادُ بن مخراق، فرواه عن طيسلة بن ميَّاس قال: كنت مع النَّجدَات[٩] فأصبت ذنوباً لا أراها إلا من الكبائر، فذكر ذلك لابن عمر، قال: ما هي؟ قلت: كذا وكذا. قال: (ليست هذه من الكبائر، هن تسع: الإشراك بالله...). فذكره موقوفاً وفيه: (وإلحاد في المسجد الحرام).

---

(١) المسند: (رقم ٣٤٢٦).

(٢) كما في نصب الراية: (٢/ ٢٥٢).

(٣) التمهيد: (٥/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٤) مساوئ الأخلاق: (رقم ٢٤٧، ٧٤٧).

(٥) السنن الكبرى: (٣/ ٤٠٩).

(٦) جامع البيان: (٥/ ٣٩). وتهذيب الآثار: (١/ ١٥٥).

(٧) انظر تهذيب الكمال: (١١/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧). وتهذيب التهذيب: (٤/ ١٣١) والتقريب: (رقم ٤٦٧). وضبط سَلْم: بفتح أوله وسكون اللام. كما في المصدر المذكور (رقم ٢٤٦٢).

(٨) المصدر نفسه: (رقم ١٣٤٥) وضبط المروذي بقوله: بتشديد الراء وبالذال المعجمة.

(٩) بتشديد النون وفتح الجيم: قوم من الخوارج ينسبون إلى نجدة بن عامر الخارجي. انظر لسان العرب: (٣/ ٤١٩) والقاموس المحيط: (ص٤١١). مادة (نجد).

والحديث بنحو المرفوع، وفي آخره وصَّى ابن عمر الرجل ببر والدته.

أخرجه إسحاق بن راهويه[١] والبخاري - في الأدب المفرد -[٢].

وهذا الموقوف أرجح من المرفوع؛ لأن أيوب بن عتبة هو اليمامي (ضعيف)[٣].

وزياد بن مخراق هو المزني مولاهم (ثقة)[٤]، واضطرب أيوب فيه كما سيأتي[٥].

وطيسلة بن ميَّاس هو: ابن علي المتقدم، قال ابن عبد البر: (طيسلة هذا يعرف بطيسلة بن ميَّاس، ومياس لقب، وهو طيلسة بن علي الحنفي، يقال فيه طيلسة وطيسلة) ونحو ذلك قال البرديجي. وجعلهما واحداً البخاري وأبو حاتم ويعقوب بن سفيان وابن شاهين، وفرق بينهما ابن حبان في كتابه الثقات، وكذا المزي، فتعقبه ابن حجر، وصوب كونهما واحداً، ولم يشر إلى تفرقة ابن حبان بينهما. هذا ما يتعلق باسمه، وأما حاله فقد وثقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات، وكذلك ابن شاهين، وقال ابن حجر: (مقبول)[٦] كذا قال، وحقه أن يكون ثقة، إلا أن ابن حجر لم ينقل في كتابه التهذيب توثيق ابن معين إياه؛ لذا نزل به إلى هذا الحكم، وتوثيق ابن معين مثبت في كتاب تهذيب الكمال، وهو أصل تهذيب التهذيب، وكأن ابن حجر انشغل بتحقيق اسمه مما أنساه نقل هذا التوثيق.

وأما كلام العلماء حول الحديث فقال ابن عبد البر: (وقد روى هذا

---

(١) المسند كما في المطالب العالية (ق ٢٦٣). النسخة المحمودية.
(٢) (رقم ٨).
(٣) التقريب: (رقم ٦١٩) وتحرف (اليمامي) في بعض المراجع إلى اليماني.
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٢٠١٨). وقال في مخراق: بكسر الميم وسكون المعجمة.
(٥) انظر الباب الثاني: (رقم ٢٤٤).
(٦) انظر التمهيد لابن عبد البر: (٥/ ٧٠). والثقات لابن حبان: (١٣/ ٣٩٨، ٣٩٩). وتهذيب الكمال: (١٣/ ٤٦٧ - ٤٦٨). وتهذيب التهذيب: (٥/ ٣٦ - ٣٧). والتقريب: (رقم ٣٠٥٠). وطيسلة: بفتح أوله وسكون التحتانية وفتح المهملة وتخفيف اللام. وميَّاس: بتشديد التحتانية وآخره مهملة كما في المصدر المذكور.

الحديث يحيى بن أبي كثير وزياد بن مخراق عن طيسلة عن ابن عمر مرفوعاً)[١] كذا قال (مرفوعاً) وتقدم أن رواية زياد موقوفة، وأظنه تصحيفاً، والصحيح فيه (موقوفاً).

وذكر ابن كثير روايتي الطبري الموقوفتين، ورواية علي بن الجعد المرفوعة، ثم قال: (وهكذا رواه الحسن بن موسى الأشيب عن أيوب بن عتبة اليمامي، وفيه ضعف)[٢].

وعزاه ابن حجر إلى بعض من تقدم ذكرهم، وذكر منهم إسماعيل القاضي في أحكام القرآن، وقال: (مرفوعاً وموقوفاً) يعني أنه اختلف في رفعه ووقفه وذكر له شاهداً من حديث عمير بن قتادة، وقال: (إلا أنه عبر عن الإلحاد في الحرم باستحلال البيت الحرام)[٣] وقال ـ في كتابه: التلخيص[٤] بعد ذكر حديث بمعناه ـ: (ورواه البغوي في الجعديات من حديث ابن عمر نحوه. ومداره على أيوب بن عتبة، وهو ضعيف، وقد اختلف عليه فيه).

وحسنه الشيخ الألباني[٥] من طريق أيوب بن عتبة، لاعتضاده بالشاهد المشار إليه قبل قليل، ولم يشر إلى الخلاف في الحديث، ولولا أن رواية أيوب غير محفوظة لكان الأمر كما ذكر.

وللحديث طريق آخر، رواه عبد الرزاق[٦] عن معمر عن سعيد الجريري أن رجلاً جاء ابن عمر فقال: إني كنت مع النجدات، وقال: أصبت ذنوباً، وأُحِب أن تعد عليَّ الكبائر، قال فعدَّ عليه سبعاً أو ثمانياً... فذكرها، وليس منها: (والإلحاد في المسجد الحرام) وإسناده منقطع؛ لأن سعيداً الجريري هو ابن إياس، يروي عن التابعين وترجمه ابن حبان في طبقة أتباع التابعين[٧]، ومع ذلك فهو شاهد قوي، يؤيد أن الحديث إنما هو عن ابن عمر موقوفاً. وسعيد أحد الثقات إلا أنه اختلط، ومعمر ممن سمع منه قبل الاختلاط[٨].

---

(١) التمهيد: (٥/ ٧٠).
(٢) التفسير: (١/ ٤٨٢).
(٣) فتح الباري: (١٢/ ١٨٢).
(٤) (٢/ ١٠٢).
(٥) انظر إرواء الغليل: (٣/ ١٥٥ ـ ١٥٦). وصحيح الجامع: (رقم ٤٤٨٧).
(٦) المصنف: (١٠/ ٤٦١).
(٧) الثقات: (٦/ ٣٥١).
(٨) انظر الكواكب النيرات: (رقم ٢٤). والجُريري: بمضمومة وفتح الراء الأولى وكسر الثالثة وسكون ياء. المغني في ضبط الأسماء (ص ٦٦).

والخلاصة أن الحديث صحيح عن ابن عمر موقوفاً عليه، وسيأتي تخريج حديث عمير بن قتادة.

١٦٠ ـ عن مجاهد ـ يعني ابن جبر ـ قال: كان ابن عمرو يضرب قبتين، قبة في الحل وقبة في الحرم، فقيل له لو كنت مع ابن عمك وأهلك، فقال: (إن مكة: بكة، وإنا أنبئنا أن من الإلحاد فيها: كلا والله وبلى والله)[١].

رواه أحمد بن منيع البغوي ـ واللفظ له ـ[٢] والأزرقي[٣] والطبري[٤] ثلاثتهم من طريق منصور ـ يعني ابن المعتمر ـ عن مجاهد قال. فذكره.

قال ابن حجر: (موقوف صحيح)[٥].

وروى الطبري[٦] بإسناده عن الأعمش قال: كان عبد الله بن عمرو يقول: (لا والله وبلى والله من الإلحاد فيه). وإسناده منقطع، لتأخر الأعمش عن عصر عبد الله بن عمرو، كما هو ظاهر.

وروى عبد الرزاق[٧] وابن أبي شيبة[٨] من طريق مجاهد قال: رأيت عبد الله بن عمرو بن العاص بعرفة ومنزله في الحل ومصلاه في الحرم، فقيل له: لم تفعل هذا؟ فقال: (لأن العمل فيه أفضل والخطيئة أعظم فيه). هذا لفظ عبد الرزاق، وفي رواية ابن أبي شيبة قال: (إن مكة مكة). وإسناده صحيح أيضاً.

وروى محمد بن إسحاق الفاكهي[٩] وأبو نعيم[١٠] بإسناديهما فعل عبد الله بن عمرو بنحو رواية عبد الرزاق وابن أبي شيبة. وفي سند الفاكهي انقطاع.

---

(١) يقصد بذلك من قاله على طريق الكذب والفجور، هذا هو الظاهر، والسبب في ذلك أن مثل هذا القسم يعتبر لغو يمين، فيترخص فيه لكنه في مكة محظور لعظم حرمتها.
(٢) المسند كما في المطالب العالية: (ق ٢٧٣) ووقع فيه وفي المجردة: (٣/ ٤٥٣): (ابن عمر).
(٣) أخبار مكة: ٢/ ١٣١ ـ ١٣٢).
(٤) جامع البيان: (١٧/ ١٤١).
(٥) المطالب العالية: (ق ٢٧٣) والمجردة: (٣/ ٤٥٣).
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصنف: (٥/ ٢٧ ـ ٢٨).
(٨) المصنف: (٣/ ٢٦٩) (رقم ١٤٠٩٦).
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٢٥٦).
(١٠) الحلية: (١/ ٢٩٠).

واعتبر الحافظ ابن حجر كما سبق قوله: وإنا أنبئنا أن من الإلحاد فيها... اعتبره موقوفاً لأن ابن عمرو لم يصرح بالمنبئ، وفي رواية الطبري قال: (كنا نحدث) فلعل ذلك يعود إلى أن عبد الله بن عمرو كان يحدث عن أهل الكتاب[(١)]، فالاحتمال هنا قائم، لجواز أن يكون ذلك عنهم؛ لأنه لم يصرح بإضافته إلى النبي ﷺ والصيغة محتملة، ولا يستبعد أن يكون ذلك تفسيراً من بعض الصحابة الكبار لآية ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ...﴾ ومثل هذا التفسير مما للرأي فيه مجال. والله أعلم. وروى الفاكهي[(٢)] من طريق سفيان ـ يعني ابن عيينة ـ عن عبيد الله بن أبي يزيد قال: رأيت عبد الله بن عمرو وله مسجد في الحرم ومنزل في الحل. وإسناده صحيح. عبيد الله بن أبي يزيد هو المكي (ثقة كثير الحديث)[(٣)].

١٦١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أخذ شبراً من مكة بغير حقه فكأنما أخذه من تحت قدم الرحمن، ومن أخذ شيئاً من سائر الأرض بغير حقه جاء يوم القيامة مُطَوَّقٌ في عنقه من سبع أرضين».

رواه الطبراني[(٤)] من طريق محمد بن الفضل بن عطية عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عن ابن عباس قال: فذكره.

في إسناده محمد بن الفضل بن عطية العبدي مولاهم (كذبوه)[(٥)].

وزيد العمِّي هو ابن الحواري البصري (ضعيف)[(٦)].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك كذاب)[(٧)] ويغني عن الجزء الثاني من الحديث: أحاديث في الصحيحين وغيرهما في هذا المعنى[(٨)].

---

(١) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣). وفتح المغيث: (١/ ١٥٠ ـ ١٥٢).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٢٧٠).
(٣) التقريب: (رقم ٤٣٥٣).
(٤) المعجم الكبير: (١٢/ ٢١١ ـ ٢١٢).
(٥) التقريب: (رقم ٦٢٢٥).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٢١٣١)، والعَمِّي بمفتوحة وشدة ميم. المغني في ضبط الأسماء (ص ١٨٦).
(٧) مجمع الزوائد: (٤/ ١٧٥).
(٨) انظر مثلاً صحيح البخاري: ٥/ ١٠٣)، المظالم، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض، وصحيح مسلم: (٣/ ١٢٣٠ ـ ١٢٣٢) المساقاة، باب تحريم الظلم...

المبحث الثاني

ما جاء في مضاعفة الحسنات والسيئات في الحرم

١٦٢ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حج ماشياً كتب له بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم» قال بعضهم وما حسنات الحرم؟ قال: «كل حسنة بمائة ألف حسنة»**.

رواه البخاري ـ في الضعفاء الكبير[(١)] ـ والبزار ـ واللفظ له ـ[(٢)] والدولابي[(٣)] وابن خزيمة[(٤)] والطبراني[(٥)] والحاكم[(٦)] والبيهقي[(٧)] وابن الجوزي[(٨)] كلهم من طريق عيسى بن سواء ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس قال. فذكره. وفي بعض المصادر قال: مرض ابن عباس مرضاً شديداً، فدعا ولده فجمعهم، فقال: سمعت رسول الله ﷺ فذكره.

وفي رواية ابن خزيمة قال: **«بكل حسنة مائة ألف ألف حسنة»** وفي رواية الطبراني: **«كل حسنة بها ألف حسنة»** وفي مجمع البحرين[(٩)] نقل الرواية بمثل رواية الآخرين: **«مائة ألف حسنة»** وقال ابن خزيمة ـ قبل إيراده الحديث ـ: (إن صح الخبر، فإن في القلب من عيسى بن سوادة هذا) وقال الطبراني ـ في الأوسط ـ: (لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا عيسى) وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) فتعقبه الذهبي بقوله: (ليس بصحيح، أخشى أن يكون كذباً، وعيسى قال أبو حاتم: منكر الحديث) وقال البيهقي ـ في

(١) كما في ميزان الاعتدال: (٣/ ٣١٣)، والكتاب مفقود.

(٢) كشف الأستار: (٢/ ٢٥). (٣) الكنى: (٢/ ١٣).

(٤) الصحيح: (٤/ ٢٤٤).

(٥) المعجم الكبير: (١٢/ ١٠٥) والمعجم الأوسط: (٣/ ١٢٢) (رقم ٢٦٧٥).

(٦) المستدرك: (١/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

(٧) السنن الكبرى: (٤/ ٣٣١ و١٠/ ٧٨). وشعب الإيمان: (٣/ ٤٣١). (رقم ٣٩٨١).

(٨) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٨). (٩) (رقم ١٦٥٥).

الكبرى ـ: (تفرد به عيسى بن سوادة هذا، وهو مجهول) قلت: إسناده ضعيف جداً، لحال عيسى بن سواء، ويقال له عيسى بن سوادة بن الجعد أبو الصباح النخعي، قال البخاري: (منكر الحديث) وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف، روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس عن النبي ﷺ حديثاً منكراً) ونقل ابن عراق عن ابن معين أنه قال فيه: (كذاب)[١] والظاهر أن الحديث المنكر الذي أشار إليه أبو حاتم هو هذا الحديث، وتابع عيسى بن سوادة على ذلك؛ سفيان بن عيينة.

أخرجه أبو علي حامد بن محمد الهروي[٢] قال: حدثنا سليمان بن الفضل بن جبريل ثنا محمد بن سليمان ثنا سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد به إلا أن قوله: «**كل حسنة بمائة ألف حسنة**» وقفه على ابن عباس.

وفيه سليمان بن الفضل، لعله سليمان بن الفضل الذي يحدث عن ابن المبارك، قال فيه ابن عدي: (ليس بمستقيم الحديث) ثم قال: (وقد رأيت له غير حديث منكر)[٣] وقد أشار الشيخ الألباني إلى ذلك[٤]. وأما زاذان فهو أبو عمرو الكندي (ثقة)[٥]. ومحمد بن سليمان هو ابن حبيب الأسدي لقبه لوين (ثقة)[٦] ونقل تقي الدين الفاسي أن خطيب مكة ابن مُسدِي روى الحديث من هذا الطريق وقال: (حديث حسن غريب)[٧]. وهو منقوض بما ذكر.

وروى الحديث: محمد بن مسلم الطائفي، فاضطرب فيه، واختلف عليه فيه، فقيل عنه عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً. وقيل عنه عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وقيل عنه عمن أخبره عن سعيد به.

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٦/ ٢٧٧). وميزان الاعتدال: (٣/ ٣١٣). ولسان الميزان: (٤/ ٣٩٧). وتنزيه الشريعة: (١/ ٩٤).

(٢) الفوائد: (ق ٨١/أ) انتخاب الدارقطني.

(٣) انظر الكامل: (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢). وميزان الاعتدال: ٢/ ٢١٩). ولسان الميزان: (٣/ ١٠٠).

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٤٩٥). (٥) الكاشف: (رقم ١٦٠٣).

(٦) التقريب: (رقم ٥٩٢٥). ولوين: بالتصغير. كما في المصدر المذكور.

(٧) شفاء الغرام: (١/ ١٣٣).

وقيل عنه عن إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد به.

الرواية الأولى:

أخرجها ابن سعد[١] وابن شاهين[٢] وابن الجوزي[٣] من طريق حجاج بن نصير، وأخرجها الطبراني[٤] من طريق يحيى بن سليم كلاهما عن محمد بن مسلم عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً في رواية ابن سعد، ومرفوعاً في رواية الآخرين. واختلف في لفظه، فعند ابن سعد: **«والله إن للراكب سبعين وإن للماشي بكل قدم سبع مائة حسنة من حسنات الحرم»** فقيل: ما حسنات الحرم؟ قال: **«بكل مائة ألف حسنة»** قال: (وإنما هو لكل حسنة ألف حسنة، ولكن هكذا حدثني) وعند ابن شاهين: **«من حج من مكة ماشياً كتب له بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم...»** وبقيته بمثل رواية زاذان المتقدمة، واختصره الطبراني فلم يذكر حسنات الحرم، وعند ابن الجوزي في رواية: **«من حج من أمتي إلى عرفة ماشياً...»** بنحو رواية ابن شاهين، والرواية الأخرى لابن الجوزي بنحو رواية ابن سعد.

وهذا الإسناد ضعيف، حجاج بن نصير هو القيسي (ضعيف، كان يقبل التلقين)[٥].

ويحيى بن سليم هو: الطائفي (صدوق، سيء الحفظ)[٦] وفيه تفصيل تقدم ذكره[٧].

ومحمد بن مسلم هو الطائفي (صدوق، يخطئ من حفظه)[٨].

ومع كون الإسناد ضعيفاً فإنه مضطرب إسناداً ومتناً.

وأما إسماعيل بن أمية فالظاهر أنه ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي

---

(١) الطبقات، الطبقة الخامسة من التابعين: (١/ ١٣٤).
(٢) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٢٥).
(٣) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٦، ٤٧) والعلل المتناهية: (٢/ ٥٦٧).
(٤) المعجم الكبير: (١٢/ ٧٥ ـ ٧٦).
(٥) التقريب: (رقم ١١٣٩) وضبط نصير بقوله: بضم النون.
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٧٥٦٣).
(٧) تقدم.
(٨) المصدر السابق: (رقم ٦٢٩٣).

أحد الثقات، فقد ذكر في ترجمته أنه يروي عن التابعين كسعيد بن المسيب ونافع مولى ابن عمر وغيرهما[١].

وقال ابن الجوزي: (هذان حديثان لا يصحان، مدارهما على إسماعيل بن أمية، قال الدارقطني: كان يضع الحديث)[٢] كذا قال، وهو وهم منه ـ رحمه الله ـ فإن الذي تكلم فيه الدارقطني شخص آخر، متأخر الطبقة، يروي عن حماد بن سلمة وأبي الأشهب العطاردي، وهو إسماعيل بن أمية، ويقال ابن أبي أمية أبو الصلت الذارع[٣].

الرواية الثانية:

أخرجها الأزرقي[٤] وأبو نعيم[٥] من طريق يحيى بن سليم.

وأخرجها ابن عدي[٦] والديلمي[٧] وقوام السنة الأصبهاني[٨] من طريق عبد الله بن محمد بن ربيعة كلاهما عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة عن سعيد بن جبير به موقوفاً عند أبي نعيم، ومرفوعاً عند الآخرين. واختلف في لفظه، فعند الأزرقي وأبي نعيم ذكر أن للراكب بكل خطوة تخطوها راحلته سبعين حسنة، وللماشي سبعمائة حسنة من حسنات الحرم.

وعند الآخرين للراكب بكل خطوة حسنة، وللماشي بكل خطوة سبعون حسنة. ولم يختلفوا في مقدار حسنات الحرم، وهي مائة ألف حسنة.

وفي هذا الإسناد إضافة إلى ما تقدم: عبد الله بن محمد بن ربيعة، قال فيه ابن عدي: (وعامة أحاديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من روايته واضطرابه فيها، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً) وضعفه الدارقطني في

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٣/ ٤٥ ـ ٤٩)، والتقريب: (رقم ٤٢٥).
(٢) العلل المتناهية: (٢/ ٥٦٧).
(٣) انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي: (١/ ١٠٩). وميزان الاعتدال: (١/ ٢٢٢)، ولسان الميزان: (١/ ٣٩٤).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٧).
(٥) أخبار أصبهان: (٢/ ٣٥٤).
(٦) الكامل: (٤/ ٢٥٨).
(٧) في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٢/ ق ٩٨).
(٨) الترغيب والترهيب: (١٠٣٧).

غرائب مالك، وقال الحاكم والنقاش: (روى عن مالك أحاديث موضوعة وتكلم فيه غير واحد[١].

وأما إبراهيم بن ميسرة فهو الطائفي (ثبت حافظ)[٢].

الرواية الثالثة:

أخرجها الفاكهي[٣] وأبو يعلى[٤] من طريق يحيى بن سليم الطائفي ثنا محمد بن مسلم الطائفي عمن حدثه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لبنيه: يا بني اخرجوا من مكة حاجين مشاة؛ حتى ترجعوا إلى مكة مشاة فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن للحاج الراكب**...» فذكر أن للراكب بكل خطوة سبعين حسنة، وللماشي بكل خطوة سبعمائة حسنة من حسنات الحرم.

وتقدم ما في هذا الإسناد، إضافة إلى المبهم الذي حدث عنه محمد بن مسلم.

الرواية الرابعة:

أخرجها البزار[٥] حدثنا أحمد بن أبان القرشي وأحمد بن القاسم التغري قالا: ثنا يحيى بن سليم ثنا محمد بن مسلم عن إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن جبير به نحو الرواية السابقة. وقال البزار: (لا نعلمه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، ورُوي قريباً منه عن ابن عباس بغير هذا الإسناد).

وفي هذا الإسناد أحمد بن أبان القرشي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (حدثنا عنه ابن قحطبة وغيره)[٦]. وأحمد بن القاسم لم أقف على ترجمته.

وأما إسماعيل بن إبراهيم فهو: ابن ميمون الصائغ، قال أبو حاتم: (شيخ).

---

(١) انظر الكامل: (٤/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨). وميزان الاعتدال: (٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩). ولسان الميزان: (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦).

(٢) التقريب: (رقم ٢٦٠).

(٣) أخبار مكة: (١/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

(٤) المطالب العالية: (ق ٨٠). ولعله في المسند الكبير إذ لا يوجد في المطبوع.

(٥) كشف الأستار: (٢/ ٢٦).

(٦) الثقات: (٨/ ٣٢).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: (سكتوا عنه) وروايته عن سعيد بن جبير مرسلة، كما ذكر ذلك أبو حاتم وأبو زرعة[١].

وأما الهيثمي فلم يعرفه[٢]. ومما يؤيد كلام أبي حاتم وأبي زرعة السابق حول إرسال إسماعيل عن سعيد أنه روى هذا الحديث بواسطتين عن سعيد، وذلك فيما أخرجه الأزرقي[٣] وأبو محمد الخزاعي[٤]، عن ابن أبي عمر حدثني إسماعيل بن إبراهيم الصايغ قال: حدثني هارون بن كعب عن زيد الحواري عن سعيد بن جبير به موقوفاً على ابن عباس نحو الرواية الثالثة والرابعة.

وفي هذا الإسناد هارون بن كعب لم أقف على ترجمته، وزيد الحواري هو زيد بن الحواري أبو الحواري العمي وهو (ضعيف)[٥].

هذا ما وقفت عليه من طرق لهذا الحديث وكلها أسانيد ومتون مضطربة، اضطرب فيها الضعفاء، على رأسهم محمد بن مسلم الطائفي ويحيى بن سليم، وهي غير قابلة للاعتضاد، إما لشدة ضعفها، أو لاضطرابها وقد توالت كلمة النقاد على توهينها، فقال ابن أبي حاتم: (سئل أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم الطائفي عن محمد بن مسلم الطائفي عن سعيد بن جبير أن عبد الله بن عباس...) فذكر الحديث، فقال أبو حاتم: (محمد بن مسلم عن سعيد بن جبير مرسل، وهذا حديث يروى عن ابن سيسن رجل مجهول وليس هذا حديث صحيح)[٦] وهذا الطريق لم أقف عليه، وتقدم كلام ابن خزيمة والبيهقي وابن الجوزي حول بعض هذه الطرق، وذكر المنذري الحديث من طريق عيسى بن سوادة، وأعله به ناقلاً كلام البخاري فيه[٧]، ومما قاله الذهبي ـ أيضاً ـ: (هذا ليس بصحيح)[٨].

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٢/ ٥٢). والمصدر السابق: (٨/ ٩٢). وميزان الاعتدال: (١/ ٢١٥). ولسان الميزان: (١/ ٣٩١).

(٢) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٠٩).

(٣) أخبار مكة: (٢/ ٧ ـ ٨).

(٤) زيادته على أخبار مكة ضمن الكتاب نفسه.

(٥) التقريب: (٢١٣١).

(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم: (١/ ٢٧٩).

(٧) انظر الترغيب والترهيب: (٢/ ١١٣).

(٨) الميزان: (٣/ ٣١٣).

وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الأوسط والكبير بنحوه، وفيه قصة، وله عند البزار إسنادان، أحدهما فيه كذاب، والآخر فيه إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد بن جبير ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات)[(١)] وقد سبق التعقب عليه أن إسماعيل معروف.

وضعف الحديث الألباني جداً من طريق عيسى بن سوادة، وضعفه فقط من بعض الطرق التي ذكرناها، فقال: (وجملة القول أن الحديث ضعيف لضعف راويه، واضطرابه في سنده ومتنه، وكيف يكون صحيحاً وقد صح أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ حج راكباً، فلو كان الحج ماشياً أفضل لاختاره الله لنبيه ﷺ...)[(٢)].

قلت: لو صح الحديث لأمكن القول بأن ذلك كان بعد حجته ﷺ.

❀ ❀ ❀

(١) مجمع الزوائد: (٣/٢٠٩).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٤٩٥، ٤٩٦).

الفصل الثاني عشر

ما جاء في جواز الصلاة بمكة في جميع الأوقات وفضل صوم رمضان بها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما جاء في جواز الصلاة بمكة في جميع الأوقات.

المبحث الثاني: ما جاء في أجر صوم رمضان بها.

المبحث الأول

ما جاء في جواز الصلاة بمكة في جميع الأوقات

١٦٣ ـ عن مجاهد قال: قال أبو ذر ﷺ وهو آخذ بحلقة الباب: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب إلا مكة**».

رواه أحمد بن منيع ـ واللفظ له[(١)] ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(٢)] والطبراني[(٣)] والدارقطني[(٤)] وأبو نعيم[(٥)] والبيهقي[(٦)] من طرق عن عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: فذكره. وجاء في بعض الطرق: (وهو آخذ بحلقة باب الكعبة).

وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قيس بن سعد إلا حميد مولى عفراء، وهو حميد بن قيس الأعرج، تفرد به عبد الله بن المؤمل المخزومي، وفي بعض الطرق كرر قوله: «إلا بمكة» مرتين، وفي بعضها ثلاثاً، والرواة عن عبد الله بن المؤمل في هذه المصادر هم أبو أحمد الزبيري وسعيد بن سالم القداح ومعن بن عيسى والشافعي وسعيد بن سليمان الواسطي.

وخالفهم يزيد بن هارون، فرواه عن عبد الله بن المؤمل عن قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر مرفوعاً بإسقاط حميد الأعرج.

---

(١) إتحاف الخيرة (رقم ٤٤٢) رسالة جامعية للدكتور سليمان السعود.

(٢) أخبار مكة: (١/٥٦).

(٣) المعجم الأوسط: (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) (رقم ٨٤٧).

(٤) السنن: (١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥ و٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٥) حلية الأولياء: (٩/ ٥٩).

(٦) السنن الكبرى: (٢/ ٤٦١).

أخرجه أحمد[١]. ورواية الجماعة أولى إن لم يكن الخطأ من ابن المؤمل، فإنه ضعيف كما سيأتي.

ورواه ابن خزيمة[٢] وابن عدي[٣] كلاهما من طريق عبد الله بن عمران العابدي ثنا سعيد بن سالم القداح عن عبد الله بن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد به. فأسقط حميد بن قيس، وهذا خلاف رواية الفاكهي المتقدمة؛ لأنه رواه عن عبد الله بن عمران عن سعيد بن سالم عن عبد الله بن المؤمل بمثل رواية الجماعة، بإثبات حميد بن قيس، ولعل الخطأ فيه من الفاكهي؛ فإنه جمع إسناد سعيد بن سالم ومعن بن عيسى وساقهما مساقاً واحداً، فوقع الاشتباه؛ لأن ابن خزيمة إمام حافظ، وقد رواه عن عبد الله ابن عمران على الصورة التي ذكرت، ولا يبعد أن يكون الاختلاف فيه من عبد الله نفسه. وخالف عبد الله بن عمران ـ في الراجح من روايته ـ عليُّ بن حرب الطائي، إذ رواه عن سعيد بن سالم عن ابن المؤمل، وأثبت حميد بن قيس. أخرج ذلك الدارقطني ـ في التخريج السابق ـ. وعبد الله بن عمران هو العابدي المخزومي (صدوق)[٤]. وعلي بن حرب الطائي (صدوق فاضل)[٥]. وعلي أوثق، كما يظهر ذلك في ترجمتيهما، بل قال ابن حبان في عبد الله: (يخطئ ويخالف)[٦]. وسعيد بن سالم القداح، هو: أبو عثمان المكي مختلف فيه، ورمي بالإرجاء، فوثقه ابن معين، وحسن حاله كثيرون، وضعفه الساجي، وابن حبان، ويظهر أنه حسن الحديث، وإنما نقم عليه الإرجاء عافانا الله منه. وقال ابن عدي: (حسن الحديث) إلى أن قال: (وهو عندي صدوق، لا بأس به، مقبول الحديث)[٧].

ومدار الحديث على عبد الله بن المؤمل، وهو ابن وهب الله المخزومي المكي (ضعيف الحديث)[٨] وإسناده منقطع؛ لأن الإمام مجاهداً روايته عن أبي

---

(١) المسند: (٥/ ١٦٥ ـ ١٦٦).
(٢) الصحيح: (٤/ ٢٢٦).
(٣) الكامل: (٤/ ١٣٧).
(٤) التقريب: (رقم ٣٥١٠).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٤٧٠١).
(٦) تهذيب الكمال: (١٥/ ٣٧٩).
(٧) انظر المصدر نفسه: (١٠/ ٤٥٤ ـ ٤٥٧). وميزان الاعتدال: (٢/ ١٣٩). وتهذيب التهذيب: (٤/ ٣٥). وانظر تحقيق كتاب: حديث الفاكهي: (رقم ٩٩) رسالة.
(٨) التقريب: (رقم ٣٦٤٨).

ذر مرسلة كما قال أبو حاتم[١] والبيهقي[٢] وغيرهما، قال ابن خزيمة: (وأنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر)[٣] وأما حميد مولى عفراء فهو ابن قيس المكي الأعرج (ليس به بأس)[٤]. وقيس بن سعد هو المكي (ثقة)[٥]. وكلام العلماء متجه نحو تضعيف الحديث، من هؤلاء ابن خزيمة، الذي قال عقب إيراد الحديث: (وأنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر) وذكره ابن عدي من طريق عبد الله بن المؤمل مع أحاديث أخرى، وقال: (فكلها غير محفوظة).

وقال البيهقي ـ عقب رواية الحديث ـ: (وهذا الحديث يعد في أفراد عبد الله بن المؤمل، وعبد الله بن المؤمل ضعيف، إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك عن حميد وأقام إسناده).

وأعله ابن دقيق العيد ـ في كتابه الإمام[٦] ـ بأربعة أشياء:

الأول: الانقطاع بين مجاهد وأبي ذر.

الثاني: الاختلاف في إسناده، فرواه سعيد بن سالم عن ابن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد عن أبي ذر، لم يذكر فيه قيس بن سعد.

الثالث: ضعف ابن المؤمل.

الرابع: ضعف حميد مولى عفراء.

قلت: أما الاختلاف في الإسناد فسبق أن رواية الجماعة لم يختلف فيها.

وأما ضعف حميد مولى عفراء فإنه استدل بقول البيهقي فيه: (ليس بالقوي) وقول ابن عبد البر: (ضعيف) وهذا فيه نظر؛ لأن كبار الأئمة وثقوه، وهم أحمد بن حنبل وابن معين وابن سعد والبخاري وأبو زرعة الرازي والفسوي وأبو زرعة الدمشقي وأبو داود، وحسن حاله النسائي وابن عدي، وفي رواية لأحمد قال: (ليس هو بالقوي في الحديث)[٧] وهي تعني أنه ليس

---

(١) انظر المراسيل: (ص ٢٠٥).
(٢) انظر السنن الكبرى: (٢/ ٤٦٢).
(٣) الصحيح: (٤/ ٢٢٦).
(٤) التقريب: (رقم ١٥٥٦).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٥٥٧٧).
(٦) كما في نصب الراية: (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).
(٧) انظر تهذيب الكمال: (٧/ ٣٨٤ ـ ٣٨٩). وميزان الاعتدال: (١/ ٦١٥) وتهذيب التهذيب: (٣/ ٤٦ ـ ٤٧).

في الدرجة الكاملة من القوة، بدليل توثيقه في الرواية الأخرى، فلا تكون هذه العبارة جرحاً مطلقاً، وبخاصة في مثل هذه الترجمة، وأما قول ابن عبد البر فلم يتابع عليه. وقال ابن الجوزي: (إن هذا الحديث لا يصح، قال أحمد: أحاديث ابن المؤمل مناكير، وقال يحيى: ضعيف الحديث) وزاد ابن عبد الهادي فنقل كلام البيهقي، ولم يتعقبه[١]، وعزى الهيثمي الحديث إلى أحمد والطبراني في الأوسط، وذكر الخلاف في ابن المؤمل وقال: (وبقية رجال أحمد رجال الصحيح)[٢].

وللحديث طريق آخر توبع فيه عبد الله بن المؤمل متابعة تامة.

فأخرجه البيهقي[٣] من طريق إبراهيم بن طهمان قال: ثنا حميد بن عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: جاءنا أبو ذر. فذكر الحديث، وكرر قوله: «**إلا بمكة**» ثلاث مرات، وقال البيهقي: (حميد الأعرج ليس بالقوي، ومجاهد لا يثبت له سماع من أبي ذر، وقوله له جاءنا يعني: جاء بلدنا) وتقدم الكلام في حميد. وقول مجاهد في هذه الرواية: (جاءنا) يوافق رواية الطبراني السابقة، التي قال فيها: (قدم علينا أبو ذر) وتعقب ابن التركماني[٤] البيهقي: بأنه تساهل في أمر حميد الأعرج، ثم نقل بعض الأقوال الموهنة لحاله، وهو تعقب بعيد لأن الذي وُهِّن أمره إنما هو حميد الأعرج الكوفي القاص، وهو حميد بن عطاء[٥].

وبهذه المتابعة لابن المؤمل انحصرت العلة في الانقطاع بين مجاهد وأبي ذر.

وللحديث طريقان آخران:

الطريق الأول: أخرجه ابن الأعرابي[٦] بإسناده عن معاوية بن هشام عن سفيان عن رجل من قريش عن مجاهد عن أبي ذر قال: «**نهى رسول الله ﷺ**

---

(١) انظر تنقيح التحقيق: (٢/١٠٠٦). (٢) مجمع الزوائد: (٢/٢٢٨).
(٣) السنن الكبرى: (٢/٤٦١ ـ ٤٦٢).
(٤) الجوهر النقي: (٢/٤٦١ ـ ٤٦٢)، (هامش السنن الكبرى للبيهقي).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (٧/٤٠٩ ـ ٤١٢). وميزان الاعتدال: (١/٦١٤ ـ ٦١٥) وتهذيب التهذيب: (٣/٥٣).
(٦) المعجم: (٢/ق ١٣٣/ب).

عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر إلا في المكان بمكة» وفيه معاوية بن هشام وهو القصار (صدوق له أوهام)[١] إضافة إلى الرجل المبهم الذي لم يسم، ولعله اليسع بن طلحة المذكور في الطريق الثاني فإنه قرشي.

الطريق الثاني: أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] وابن عدي[٣] ومن طريقه البيهقي[٤] من طريق اليسع بن طلحة القرشي سمعت مجاهداً يقول: بلغنا أن أبا ذر قال: فذكره بلفظ: **«ألا لا صلاة بعد العصر...»** كرر ذلك ثلاثاً، وقال في الثالثة: **«إلا بمكة...»** ثم ذكر زيادات أخرى في الحديث، وليس عند ابن عدي التكرار.

وقال ابن عدي: (وأحاديثه غير محفوظة) يعني اليسع، وقال البيهقي: (اليسع بن طلحة قد ضعفوه، والحديث منقطع، مجاهد لم يدرك أبا ذر، والله أعلم) وذكر الذهبي في ترجمة اليسع أن هذا الحديث من مناكيره[٥]. وهذا الإسناد ضعيف جداً؛ لحال اليسع بن طلحة القرشي، قال فيه البخاري وأبو زرعة: (منكر الحديث) وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي منكر الحديث، كان الحميدي يحمل عليه)، وقال ابن حبان: (منكر الحديث يروي عن عطاء ما لا يشبه حديثه، لا يجوز الاحتجاج به بحال؛ لما في روايته من المناكير التي ينكرها أهل الرواية)[٦] إضافة إلى كلام ابن عدي والبيهقي السابق.

هذا ما وقفت عليه من طرق لهذا الحديث، وبمتابعة إبراهيم بن طهمان لابن المؤمل انتفت علة ضعفه، إلا أنه منقطع كما تقدم، وهي علة قابلة للانجبار، وإلى ذلك ذهب ابن عبد البر فقال: (وهذا الحديث وإن لم يكن بالقوي لضعف حميد مولى عفراء، ولأن مجاهداً لم يسمع من أبي ذر، ففي حديث جبير بن مطعم ما يقويه مع قول جمهور علماء المسلمين به)[٧] قلت:

---

(١) التقريب: (رقم ٦٧٧١).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٢٥٥).
(٣) الكامل: (٧/ ٢٨٩).
(٤) السنن الكبرى: (٢/ ٤٦٢).
(٥) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦).
(٦) انظر الجرح والتعديل: (٩/ ٣٠٩) والمجروحين: (٣/ ١٤٥) وميزان الاعتدال: (٤/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦). ولسان الميزان: (٦/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).
(٧) التمهيد: (١٣/ ٤٥).

حديث جبير الذي أشار إليه سيأتي تخريجه في الباب الثاني[١]، وهو بلفظ: «**يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار**» والظاهر أنه لا يصلح شاهداً لحديث أبي ذر لعموم الاستثناء في حديث أبي ذر، وعدم تخصيصه بصلاة معينة.

وأما حديث جبير فالمراد به صلاة الطواف خاصة، وسيأتي في ألفاظ الحديث ما يؤيد هذا، وقد مال إلى هذا المعنى البيهقي[٢] وتبعه النووي[٣] ولذلك لم يقوِّ ابن حجر حديث أبي ذر بحديث جبير عند تعرضه لتخريج الحديث[٤]، وقال النووي: (ويغني عنه حديث جبير بن مطعم. . .)[٥] بعد أن ذكر أنه حديث ضعيف، وقال الزيلعي: (وهو حديث ضعيف)[٦].

١٦٤ ـ عن أبي الزبير أن رجلاً رأى أبا الدرداء صلى وقد اصفرت الشمس، فقال: (يا أصحاب محمد، تنهون عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر، قال: أجل، إلا أن هذا البيت ليس كغيره).

رواه مسدد[٧] قال: ثنا حرب بن أبي العالية عن أبي الزبير. فذكره.

وقال البوصيري: (هذا إسناد رجاله ثقات)[٨] وقال ابن حجر: (فيه انقطاع)[٩] والانقطاع المشار إليه هو أن أبا الزبير لم يدرك أبا الدرداء؛ فإنه توفي في خلافة عثمان[١٠]، وأبو الزبير لم يسمع ممن تأخرت وفاته كابن عباس وعبد الله بن عمرو[١١] ناهيك عن أبي الدرداء، ويدل على ذلك أن الواسطة سميت في رواية أخرى، حيث روى ابن أبي شيبة[١٢] ومحمد بن إسحاق

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٣٤٤).
(٢) انظر السنن الكبرى: (٢/ ٤٦١).
(٣) انظر المجموع: (٤/ ١٧٨).
(٤) انظر التلخيص الحبير: (١/ ١٨٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) نصب الراية: (١/ ٢٥٤).
(٧) إتحاف الخيرة: (رقم ٤٣٩) رسالة الدكتور سليمان السعود. والمطالب العالية: (١/ق ١٢/ب).
(٨) المصدر السابق.
(٩) المطالب العالية: (١/ق ١٢/ب).
(١٠) انظر الإصابة: (٣/ ٤٥ ـ ٤٦). وقيل في وفاته غير ذلك.
(١١) انظر المراسيل: (ص ١٩٣).
(١٢) المصنف: (٣/ ١٨١) (رقم ١٣٢٥٤).

الفاكهي[١] والبيهقي[٢] من طريق إبراهيم بن طهمان عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه قال: رأيت أبا الدرداء طاف بعد العصر، وصلى ركعتين، فقيل له، فقال: (إنها ليست كسائر البلدان). هذا لفظ ابن أبي شيبة، ولفظ الآخرين بنحو رواية مسدد.

وإسناده رجاله ثقات، عبد الله بن باباه هو المكي (ثقة)[٣] وحرب بن أبي العالية ـ المذكور في الإسناد الأول ـ هو أبو معاذ البصري (صدوق يهم)[٤] ومع زوال الانقطاع في الإسناد الأول؛ فإن أبا الزبير مدلس ـ كما سبق بيان ذلك مراراً ـ وقد عنعن.

وذكرت هذا الحديث مع كونه موقوفاً لقوله: (إنها ليست كسائر البلدان) فمن المحتمل أن يكون لديه علم في ذلك من رسول الله ﷺ، ويحتمل أنه استنبطه بنفسه. وأما الأحاديث المجيزة لصلاة الطواف فستأتي في الباب الثاني إن شاء الله ـ تعالى[٥] ـ.



(١) أخبار مكة: (١/ ٢٥٩).
(٢) السنن الكبرى: (٢/ ٤٦٣).
(٣) التقريب: (رقم ٣٢٢٠) وقال في (باباه): بموحدتين بينهما ألف ساكنة، ويقال بتحتانية بدل الألف، ويقال بحذف الهاء.
(٤) المصدر نفسه: (رقم ١١٦٦).
(٥) انظر الأحاديث: (رقم ٣٤٤ ـ ٣٥١).

المبحث الثاني

ما جاء في أجر صوم رمضان بها

١٦٥ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «رمضان بمكة أفضل من ألف رمضان بغير مكة».

رواه البزار[١] قال: حدثنا عمرو بن حماد ـ ابن ابنة حماد بن مسعدة ـ ثنا عبد الله بن نافع ثنا عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال. فذكره.

وقال البزار: (تفرد به عاصم بن عمر، لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه) وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه عاصم بن عمر، ضعفه الأئمة أحمد وغيره، ووثقه ابن حبان، وقال: يخطئ ويخالف)[٢].

وأعله الألباني بعاصم، ولم يجد ترجمة لعمرو بن حماد[٣].

قلت: عاصم هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، ضعفه غير واحد، وأغلظ فيه القول البخاري والنسائي، فقال البخاري: (منكر الحديث) وقال النسائي: (ليس بثقة) وقال في موضع آخر: (متروك الحديث) ووثقه أحمد بن صالح المصري، فتعقبه النسائي، وذكره ابن حبان في المجروحين ـ أيضاً ـ وقال: (منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات، ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق الثقات) وخلص ابن حجر إلى أنه (ضعيف)[٤] وهو الصواب جمعاً بين الأقوال.

---

(١) كشف الأستار: (١/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠). (٢) مجمع الزوائد: (٣/ ١٤٥).

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (ضمن رقم ٨٣١).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٣/ ٥١٧ ـ ٥١٩). وميزان الاعتدال: (٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦). وتهذيب التهذيب: (٥/ ٥١ ـ ٥٢). والتقريب: (رقم ٣٠٦٨).

وفي الإسناد أيضاً عبد الله بن نافع، وهو الصائغ المدني (ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين)[١]. وأما شيخ البزار عمرو بن حماد فلم أجد له ترجمة، وتقدم أن الشيخ الألباني لم يجد له ترجمة ـ أيضاً ـ.

١٦٦ ـ عن جابر بن عبد الله ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: **«الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وشهر رمضان في مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا المسجد الحرام»**.

رواه البيهقي[٢] قال: أخبرنا عبد الله بن يوسف أنا أبو الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي أنا المفضل بن محمد نا هارون بن موسى الفروي نا جدي أبو علقمة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال. فذكره.

وعزاه المنذري إلى البيهقي وسكت عليه[٣].

وقال الألباني: (ضعيف جداً)[٤] وإسناده رجاله معروفون باستثناء أبي الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي، وهو محمد بن نافع بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي أبو الحسن المكي، هكذا ساق نسبه تقي الدين الفاسي، وذكر أنه حدث عن عمه إسحاق بن أحمد الخزاعي بتاريخ مكة للأزرقي، وله عليه زيادتان، ونقل المسبحي أنه كان فيمن دخل الكعبة، وشاهد الحجر الأسود بعد إتيان القرامطة به إلى مكة، وجَعْل الحجبة له طوقاً يشد به، وألَّف كتاب (فضائل الكعبة)[٥]، وذكر محقق كتاب أخبار مكة للأزرقي أن له تعاليق أخرى غير ما أشار إليه الفاسي[٦]، إلا أن حاله يحتاج إلى كشف، وإن روى عنه اثنان، وكثير من أهل مكة من الفضلاء أهملت تراجمهم[٧].

والمفضل بن محمد هو الجندي صاحب كتاب (فضائل مكة)، فإن كان

(١) المصدر نفسه: (رقم ٣٦٥٩).
(٢) شعب الإيمان: (رقم ٤١٤٧).
(٣) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٨١).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ٣٥٧٢).
(٥) انظر العقد الثمين: (٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩). وانظر إتحاف الورى: (٢/ ٣٩٥).
(٦) انظر مقدمة كتاب أخبار مكة لرشدي الصالح: (ص ١٦ ـ ١٧).
(٧) انظر العقد الثمين: (١/ ١٠ ـ ١١، ٤١١).

هذا الحديث ضمن كتابه بهذا الإسناد كان قوياً، ولا عبرة بمن دونه؛ لأنه مجرد رواية كتاب مشهور متداول، وبقية رجال الإسناد معروفون.

عبد الله بن يوسف هو الأصبهاني من الثقات[١].

وهارون بن موسى بن أبي علقمة الفروي المدني (لا بأس به)[٢].

وأبو علقمة: عبد الله بن محمد بن عبد الله أبو علقمة الفروي المدني قال الذهبي: (ثقة)[٣].

والجزء الأول من الحديث المتعلق بمضاعفة الصلاة ثابت من حديث جابر وغيره، وسيأتي تخريجه[٤] وهو المحفوظ عن جابر، وكأنه لذلك حكم عليه الشيخ الألباني بأنه ضعيف جداً كما سبق، والتعبير بأنه ضعيف جداً، غير ظاهر إذ ليس في رجاله من ترك، وغاية ما فيه أن يقال إنه غير محفوظ.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٥].

١٦٧ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك رمضان بمكة، فصام، وقام منه ما تيسر له كتب الله له مائة ألف شهر رمضان فيما سواها، وكتب الله له بكل يوم عتق رقبة، وكل ليلة عتق رقبة، وكل يوم حُمْلان[٦] فرس في سبيل الله، وفي كل يوم حسنة، وفي كل ليلة حسنة».

رواه ابن ماجه ـ واللفظ له[٧] ـ والأزرقي[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩] وإسحاق الخزاعي[١٠] وأبو نعيم[١١] والبيهقي[١٢] وابن الجوزي[١٣]

---

(١) انظر الأنساب: (١/ ١٠٨). وسير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢٣٩) والعبر: (٢/ ٢١٦).

(٢) التقريب: (رقم ٧٢٤٥) والفروي ضبطه السمعاني بقوله: (بفتح الفاء وسكون الراء المهملة، هذه النسبة إلى الجد الأعلى) الأنساب: (٤/ ٣٧٤).

(٣) الكاشف: (رقم ٢٩٥٨).

(٤) انظر الحديث: (رقم ٤١٥).

(٥) (رقم ٢٠٧).

(٦) مصدر حَمَل يحمل حُمْلاناً. النهاية: (١/ ٤٤٣).

(٧) السنن: (٢/ ١٠٤١). المناسك، باب صيام شهر رمضان بمكة.

(٨) أخبار مكة: (٢/ ٢٣).

(٩) أخبار مكة: (٢/ ٣١٤).

(١٠) المصدر السابق: (ضمن زياداته على الأزرقي).

(١١) أخبار أصبهان: (٢/ ١٩٦).

(١٢) شعب الإيمان: (رقم ٣٧٢٩، ٤١٤٩).

(١٣) مثير العزم الساكن: (رقم ٣٩١).

كلهم من طريق عبد الرحيم بن زيد العَمِّي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال. فذكره. ولفظ البيهقي: «**من أدرك شهر رمضان بمكة من أوله إلى آخره صيامه وقيامه كتب له مائة ألف شهر رمضان في غيرها، وكان له بكل يوم مغفرة وشفاعة، وبكل ليلة مغفرة وشفاعة، وبكل يوم حملان فرس في سبيل الله، وله بكل يوم دعوة مستجابة**».

وإسناده ضعيف جداً، قال أبو حاتم: (هذا حديث منكر، وعبد الرحيم بن زيد، متروك الحديث)[1]، وقال البيهقي عقب إخراج الحديث: (تفرد به عبد الرحيم بن زيد وليس بالقوي)، وفي الموضع الثاني: (ضعيف، يأتي بما لا يتابعه الثقات عليه) وقال البوصيري: (هذا إسناد فيه زيد العمي، وهو ضعيف)[2].

وعزاه الألباني إلى ابن ماجه، وقال: (موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، وآفته عبد الرحيم هذا)[3]. لكنه في مناسبة أخرى قال: (ضعيف جداً)[4]، وهذا هو المناسب لحديث عبد الرحيم؛ فإن كلامهم دائر بين تركه وضعفه، وكذبه ابن معين في رواية، ووافق الأئمة الآخرين في رواية أخرى، فقال: (ليس بشيء)، وقال ابن حجر: (متروك، كذبه ابن معين)[5].



---

(١) علل الحديث: (١/ ٢٥٠).

(٢) مصباح الزجاجة: (٣/ ٤٦).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (رقم ٨٣٢). وانظر ضعيف ابن ماجه: (ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥).

(٤) ضعيف الجامع: (رقم ٥٣٧٥).

(٥) انظر تهذيب الكمال: (١٨/ ٣٤ ـ ٣٦). وميزان الاعتدال: (٢/ ٦٠٥). وتهذيب التهذيب: (٦/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦). والتقريب: (رقم ٤٠٥٥).

الفصل الثالث عشر

فضل الإقامة بها

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: أروز الإيمان إلى مكة.

المبحث الثاني: كونها أماناً من العذاب العام.

المبحث الثالث: فضل التواضع فيها والصبر على حرها ومكروهاتها.

المبحث الرابع: سكان مكة هم أهل الله.

المبحث الخامس: ما جاء في أن أهلها من أول من يشفع لهم رسول الله.

المبحث السادس: النهي عن إجارة وبيع دورها.

المبحث السابع: ما جاء في أن احتكار الطعام فيها إلحاد.

المبحث الثامن: ما جاء في فضائل أخرى متنوعة.

المبحث الأول

أروز الإيمان إلى مكة

١٦٨ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً[(١)] كما كان، وهو يارز[(٢)] بين المسجدين[(٣)] كما تارز الحية في جحرها»**.

رواه مسلم[(٤)] ومحمد بن إسحاق بن منده[(٥)] والبيهقي[(٦)] كلهم من طريق عاصم بن محمد العمري عن أبيه عن ابن عمر. فذكره.

ورواه أبو إسماعيل الهروي[(٧)] من طريق آخر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: **«بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، وليأرِزَنَّ الإسلام بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها»**. إلا أن في الإسناد من لم أجد له ترجمة، وقد ورد الحديث بلفظ: **«إن الإيمان ليأرز إلى المدينة..»**..

وانظر تفصيل ذلك في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٨)].

والجزء الأول من الحديث المتعلق بغربة الإسلام مشهور في عدة أحاديث[(٩)].

---

(١) أي أنه كان في أول أمره كالغريب الوحيد الذي لا أهل له عنده لقلة المسلمين يومئذ، وسيعود غريباً كما كان. أي يقل المسلمون في آخر الزمان فيصيرون كالغرباء. النهاية: (٣/ ٣٤٨).

(٢) ينضم إليهما ويجتمع بعضه إلى بعض فيهما كما تقدم.

(٣) حرم مكة والمدينة. قال النووي: (أي مسجدي مكة والمدينة) شرح مسلم: (٢/ ١٧٧).

(٤) الصحيح: (١/ ١٣١) كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً...

(٥) الإيمان: (رقم ٤٢١).

(٦) الزهد الكبير: (رقم ٢٠٣) ودلائل النبوة: (٢/ ٥٢٠).

(٧) ذم الكلام: (ق ١٣١/أ). (٨) (رقم ١٤٢).

(٩) انظر كتاب كشف اللثام عن طريق حديث غربة الإسلام. لعبد الله الجديع.

١٦٩ ـ عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن الإيمان بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى[(١)] يومئذ للغرباء إذا فسد الناس، والذي نفس أبي القاسم بيده ليأرزن الإيمان بين هذين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها»**.

رواه أحمد[(٢)] وابنه عبد الله[(٣)] ـ واللفظ لهما ـ وأبو عمرو الداني (من طريقهما)[(٤)] وأبو يعلى[(٥)] من طريق هارون بن معروف قال: حدثنا ابن وهب أخبرني أبو صخر أن أبا حازم حدثه عن ابن لسعد بن أبي وقاص قال: سمعت أبي يقول. فذكره.

وتابع هارون بن معروف في الإسناد: عبد الله بن أبي موسى وأحمد بن صالح المصري، فروياه عن ابن وهب به. إلا أنهما خالفا في متنه فقالا فيه: **«إن الإيمان ليأرز إلى المدينة...»** الحديث.

رواية عبد الله بن أبي موسى أخرجها أبو عبد الله الدورقي[(٦)].

ورواية أحمد بن صالح أخرجها محمد بن إسحاق بن منده[(٧)]، وصرح بأن ابن سعد هو عامر، ويظهر أن رواية هارون بن معروف أرجح؛ لأنه ثقة[(٨)]. وعبد الله بن أبي موسى لم أقف على ترجمته. وأحمد بن صالح المصري هو الإمام المشهور إلا أن الراوي عنه في هذا الإسناد: هاشم بن يونس، ويظهر أنه أبو محمد العصار، روى عنه جماعة من الثقات لكن لم ينقل أحد ممن ترجم له جرحاً أو تعديلًا فيه، فهو بحاجة إلى الكشف عن حاله[(٩)].

---

(١) اسم الجنة، وقيل شجرة فيها. النهاية: (٣/ ١٤١). وبقية الألفاظ سبق شرحها في الحديث السابق.

(٢) المسند: (١/ ١٨٤).

(٣) المصدر نفسه (زوائده على المسند).

(٤) السنن الواردة في الفتن: (رقم ٢٩٠).

(٥) المسند: (١/ ٣٥٥) (رقم ٧٥٢).

(٦) مسند سعد: (رقم ٩٢).

(٧) كتاب الإيمان: (رقم ٤٢٤).

(٨) انظر التقريب: (رقم ٧٢٤٢).

(٩) انظر ترجمته في تاريخ مولد العلماء: (٢/ ٦٠٤) والإكمال: (٦/ ٣٨٨). والأنساب: (٤/ ١٩٩). وتوضيح المشتبه: (٦/ ٢٨٣) وضبط (العصَّار) في الأنساب بقوله: بفتح العين المهملة وتشديد الصاد وفي آخرها الراء المهملة.

ورواه البزار[١] من طريق آخر عن عبد الله بن وهب به مختصراً إلى قوله: «**فطوبى للغرباء**» وقال في الإسناد: عن ابن سعد ـ وأحسبه عامراً ـ وقال البزار: (لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد).

والحديث ذكره الهيثمي قائلًا: (رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، ورجال أحمد رجال الصحيح)[٢].

وقال أحمد شاكر ـ في إسناد أحمد وابنه ـ: (إسناده صحيح على إبهام ابن سعد بن أبي وقاص، فإن أبناءه كلهم ثقات معروفون)[٣] وذكر الألباني أن إسناده صحيح[٤].

قلت: تقدم أن البزار لم يروه بتمامه، وإبهام ابن سعد قد بُين في رواية محمد بن إسحاق بن منده، وفي رواية البزار قال: (وأحسبه عامراً) وأما كون الإسناد صحيحاً فيعترض عليه بأن أبا صخر، وهو حميد بن زياد بن أبي المخارق الخراط ضعفه بعضهم من جهة حفظه مع توثيق آخرين إياه، ولهذا قال ابن حجر: (صدوق يهم)[٥].

وأبو حازم هو سلمة بن دينار الأعرج. وعامر هو ابن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، وهما ثقتان[٦]. والحديث حسن؛ ويعتضد بحديث ابن عمر السابق.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].

١٧٠ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: (لا تقوم الساعة حتى ينحاز الدين بين المسجدين).

---

(١) البحر الزخار: (٣/ ٣٢٣).
(٢) مجمع الزوائد: (٧/ ٢٧٧).
(٣) تعليقه على المسند: (٣/ ٩٥).
(٤) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة ضمن (رقم ١٢٧٣) وتعليقه على المشكاة: (رقم ١٧٠).
(٥) التقريب: (رقم ١٥٤٦).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٢٤٨٩، ٣٠٨٩).
(٧) (رقم ١٤٣).

رواه البخاري ـ في التاريخ الكبير[١] ـ قائلًا: محمد بن ربيع بن كعب البكري عن زبرقان بن عبد الله بن مازن عن أبي هريرة قال. فذكره. وفي آخره قال: قاله لي إبراهيم بن المنذر.

وهذا إسناد متصل، سمعه البخاري من شيخه إبراهيم بن المنذر، فإن قوله: (قال لي) صريح في الاتصال[٢].

وإسناده ضعيف، محمد بن ربيع البكري، قال أبو حاتم: (لا أعرفه) يعني أنه مجهول عنده، ولم يذكر فيه البخاري جرحاً أو تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[٣].

وشيخه: زبرقان بن عبد الله بن مازن، ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات[٤].

وذكرت الحديث مع كونه موقوفاً لأن مثله مما لا يقال بالرأي لو صح، ويغني عنه الأحاديث الثابتة في معناه.

وروى ابن زبالة[٥] بإسناده عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**ليوشكن الدين أن ينزوي إلى هذين المسجدين كما تنزوي الحية إلى جحرها**...» الحديث. وفيه زيادات، وابن زبالة كذاب[٦].

١٧١ ـ عن عبد الرحمن بن سَنَّة أنه سمع النبي ﷺ يقول: «بدأ الإسلام غريباً، ثم يعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء» قيل: يا رسول الله ومن الغرباء؟ قال: «الذين يصلحون إذا فسد الناس، والذي نفسي بيده لَيَنْحَازَنَّ

---

(١) (١/ ٨٠).

(٢) انظر كتاب النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (٢/ ٦٠١).

(٣) انظر التاريخ الكبير: (١/ ٨٠). والجرح والتعديل: (٧/ ٢٥٤) والثقات لابن حبان: (٧/ ٤١٥) وذكر ابن حجر كلام أبي حاتم فقط. انظر لسان الميزان: (٥/ ١٦٤).

(٤) انظر التاريخ الكبير: (٣/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥) والجرح والتعديل: (٣/ ٦١٠). والثقات لابن حبان: (٤/ ٢٦٥).

(٥) كما في وفاء الوفاء: (١/ ١١٩). وذكر جزءاً منه الفيروز آبادي في المغانم المطابة: (ص ٤٤١).

(٦) تقدمت هذه الرواية، وهي ضمن كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١٤٧).

الإيمان إلى المدينة كما يحوز[١] **السيل (الدِّمن)**[٢]**، والذي نفسي بيده ليأرزن الإسلام ما بين المسجدين كما تارز الحية إلى جحرها».**

رواه نعيم بن حماد[٣] وعبد الله بن الإمام أحمد ـ واللفظ له[٤] ـ وعبد الله بن محمد البغوي[٥] والطبراني[٦] وأبو نعيم[٧] كلهم من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يوسف بن سليمان عن جدته ميمونة عن عبد الرحمن بن سنة. فذكره. وليس عند نعيم بن حماد إلا قوله: **«والذي نفسي بيده. . .»** وفيه زيادات.

وأحد لفظي الطبراني: **«ليأرزن الإسلام إلى مكة والمدينة كما تأرز الحية إلى جحرها. . .»** الحديث. وفيه زيادة، ولفظ أبي نعيم: **«والذي نفسي بيده لينحازن الإيمان في هذين المسجدين كما يحوز السيل الدِّمن، والذي نفسي بيده ليأرِزن الإيمان إلى هذين المسجدين كما تأرز الحية إلى جحرها»**.

وإسناده ضعيف جداً، لأن ابن أبي فروة متروك[٨].

ويوسف بن سليمان لم أقف على ترجمته، ولم يذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة، وهو على شرطه. وقد ترجمه الحسيني في كتابه، وقال: (مجهول)[٩] وجدته ميمونة ترجم لها ابن حجر ولم ينقل فيها جرحاً ولا تعديلاً[١٠] وأما عبد الرحمن بن سَنَّة فذكره ابن حبان في الصحابة، وقال إن له رؤية، وقال البخاري: (وحديثه ليس بالقائم) ومراده أن هذا الحديث المروي

---

(١) يجمع ويضم. انظر القاموس المحيط (ص ٦٥٥) مادة (الحوز).
(٢) سقطت من المسند، وهي بكسر الدال: السِّرقين المتلبد والبعر. انظر المصدر نفسه: (ص ١٥٤٤) مادة (الدِّمن) والسرقين هو السَّماد. انظر المصدر نفسه: (ص ٣٦٩). مادة (سمد).
(٣) كتاب الفتن: (رقم ١٣٧٩).
(٤) زياداته على المسند: (٤/ ٧٣ ـ ٧٤).
(٥) كما في الإصابة: (٢/ ٤٠١). وعزاه إلى أحمد، وهو سبق قلم؛ لأنه من زيادات عبد الله كما سبق.
(٦) كما في مجمع الزوائد: (٧/ ٢٧٨، ٣١٨).
(٧) معرفة الصحابة: (٢/ق ٥٤/أ).
(٨) تقدم.
(٩) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد (رقم ١٠١٤).
(١٠) انظر تعجيل المنفعة: (رقم ١٦٩٥).

عنه غير صحيح؛ ولهذا قال ابن أبي حاتم: (روى عن النبي ﷺ حديثاً ليس إسناده بالقائم؛ لأن راويه إسحاق بن أبي فروة) وهذا يفسر مراد البخاري، إلا أن ابن ناصر الدين الدمشقي نقل عن أبي حاتم الرازي أنه قال ـ في كتاب العلل رواية محمد بن إبراهيم الكتاني عنه ـ: (ضعيف الحديث)[1] وهذا يقتضي أنه غير صحابي، وإثبات ابن حبان لصحبته يحتاج إلى دليل صحيح.

وممن تكلم على هذا الحديث إضافة إلى من سبق: ابنُ السكن الذي أعله بإسحاق قائلًا: (وهو لا يعتمد عليه)[2].

وقال الهيثمي: (رواه عبد الله والطبراني، وفيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وهو متروك)[3].

وقال ابن حجر ـ بعد ذكر الحديث ـ: (وإسحاق ضعيف جداً)[4].

ورواه محمد بن وضاح القرطبي[5] وابن عدي[6] من الطريق نفسه دون محل الشاهد منه هنا، وهو قوله: «**والذي نفسي بيده...**» الحديث. وقال ابن عدي: (ولا أعلم لعبد الرحمن بن سنة غير هذا الحديث، ولا يعرف إلا من هذه الرواية التي ذكرتها). وقالا: يوسف بن سليم، بدلًا من سليمان، ولهذا الجزء طريق آخر أخرجه أبو نعيم[7] بإسناده عن ابن شهاب قال: حدثني ابن سنة. فذكره مرفوعاً إلا أن في الإسناد من لم أقف على ترجمته.

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[8].

❀ ❀ ❀

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٥/ ٢٥٢) والجرح والتعديل: (٥/ ٢٣٨) وتوضيح المشتبه: (٥/ ٢٨٥). والإصابة: (٢/ ٤٠١) وضبط (سَنَّة) بقوله: (بفتح المهملة وتشديد النون، وحكى ابن السكن فيه المعجمة والموحدة).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مجمع الزوائد: (٧/ ٢٧٨، ٣١٨). وفي الموضع الثاني عزاه إلى الطبراني باللفظ المثبت المتقدم.

(٤) المصدر السابق.

(٥) البدع والنهي عنها: (ص ٧٢).

(٦) الكامل: (٤/ ٣٠٧).

(٧) أخبار أصبهان: (٢/ ٨٢ ـ ٨٣).

(٨) (رقم ١٤٥).

المبحث الثاني

كونها أماناً من العذاب العام

١٧٢ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: لما مرَّ رسول الله ﷺ بالحِجْر[(١)] قال: **«لا تسألوا الآيات، وقد سألها قوم صالح، فكانت ترِد[(٢)] من هذا الفجّ[(٣)]، وتَصْدُر[(٤)] من هذا الفج، فعتوا عن أمر ربهم، فعقروها، فكانت تشرب ماءهم يوماً، ويشربون لبنها يوماً، فعقروها، فأخذتهم صيحة، أهمد الله ـ عز وجل ـ مَنْ تحت أديم السماء منهم إلا رجلاً واحداً كان في حرم الله ـ عز وجل ـ** قيل: من هو يا رسول الله؟ قال: **هو أبو رغال[(٥)]، فلما خرج من الحرم أصابه ما أصاب قومه»**.

رواه عبد الرزاق[(٦)] وأحمد (من طريقه)[(٧)] والأزرقي[(٨)] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(٩)] والبزار[(١٠)] والطبري[(١١)] وابن حبان[(١٢)] والحاكم[(١٣)] وابن

---

(١) بكسر الحاء: بلد ثمود قوم صالح، وتسمى اليوم: مدائن صالح، وتقع بين المدينة وتبوك. انظر معجم البلدان: (٢/ ٢٢١) وتبعد عن المدينة بنحو (٣٤٥) كيلًا، وعن العلا (٢٤) كيلًا. انظر معجم معالم الحجاز (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٢) أي تذهب إلى مائهم للشرب. انظر لسان العرب: (٣/ ٤٥٧) مادة (ورد) والضمير يعود إلى الناقة، كما ورد في بعض الطرق، وأشار القرآن الكريم إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذِهِۦ نَاقَةٌ لَّهَا شِرْبٌ وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ﴿١٥٥﴾﴾ [سورة الشعراء الآية: ١٥٥].

(٣) الطريق الواسع بين جبلين. القاموس المحيط: (ص ٢٥٧) مادة (الفج).

(٤) ترجع بعد شربها. انظر لسان العرب: (٤/ ٤٤٨). مادة: (صدر).

(٥) بكسر الراء وفتح الغين المعجمة: رجل من ثمود، وهو أبو ثقيف كما في الحديث التالي. انظر القاموس المحيط: (ص ١٣٠١) مادة (الرَّغل).

(٦) التفسير: (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٧) المسند: (٣/ ٢٩٦).

(٨) أخبار مكة: (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣).

(٩) أخبار مكة: (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(١٠) كشف الأستار: (٢/ ٣٥٦).

(١١) جامع البيان: (٨/ ٢٣٠).

(١٢) الإحسان: (١٤/ ٧٧). (رقم ٦١٩٧).

(١٣) المستدرك: (٢/ ٣٢٠، ٣٤٠).

عبد البر[١] كلهم من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن أبي الزبير عن جابر قال. فذكره. وهذا لفظ أحمد. وقال البزار: (لا نعلمه يُروى هكذا إلا عن ابن خثيم) وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) وذكر الذهبي أنه صحيح على شرط الشيخين، وهو سبق قلم منه؛ فإن ابن خثيم وأبا الزبير من رجال مسلم وحده، وهذا لا يخفى على الحافظ الذهبي، ووافق الحاكم في الموضع الثاني.

وإسناده حسن لحال ابن خثيم[٢] وأبي الزبير، وقد صرح أبو الزبير بالتحديث في رواية الفاكهي، فأُمِنَ بذلك تدليسُه، وهذه فائدة عزيزة.

ومن الرواة عن ابن خثيم في المصادر السابقة: معمر بن راشد، واختلف عليه، فرواه عنه عبد الرزاق (كما تقدم). وخالفه محمد بن ثور الصنعاني، فرواه عن معمر عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن جابر مرفوعاً أخرجه الطبري[٣].

ومحمد بن ثور (ثقة)[٤] إلا أن عبد الرزاق أوثق منه، ومن المختصين بمعمر، وروايته توافق رواية الآخرين عن ابن خثيم، وهم مسلم بن خالد الزنجي ويحيى بن سليم الطائفي. وخالف هؤلاء الثلاثة: عبد الله بن واقد فرواه عن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال: حدثنا أبو الطفيل مرفوعاً نحوه. أخرجه الطبري[٥]. وعبد الله بن واقد هو ابن الحارث أبو رجاء الهروي الخرساني (ثقة، موصوف بخصال الخير)[٦] إلا أن في الإسناد إليه من ضعف، ومن لم أقف على ترجمته.

ولابن خثيم متابعان:

الأول: ابن لهيعة الذي رواه عن أبي الزبير به نحوه. أخرجه الطبراني[٧].

والمتابع الثاني: ابن جريج قال: ثنا أبو الزبير به مختصراً دون ذكر محل

(١) الإنباه على قبائل الرواة: (ص ٧٧ ـ ٧٨).
(٢) تقدم مراراً. وخثيم: بالخاء المعجمة مصغر.
(٣) جامع البيان: (٨/ ٢٣٠).
(٤) التقريب: (رقم ٥٧٧٥).
(٥) تاريخ الأمم والملوك: (١/ ١٦٢).
(٦) المصدر السابق: (رقم ٣٦٨٤).
(٧) المعجم الأوسط: (٩/ ٣٧) (رقم ٩٠٦٩).

الشاهد منه هنا. أخرجه الحاكم[١] وسكت عليه، وقال الذهبي إنه على شرط مسلم. وعزى الحديث ابن كثير إلى أحمد وقال: (وهذا الحديث ليس في شيء من الكتب الستة، وهو على شرط مسلم)[٢] وقال ـ في موضع آخر ـ: (إسناده صحيح، ولم يخرجوه)[٣].

وعزاه الهيثمي إلى البزار والطبراني وقال: (ورجال أحمد رجال الصحيح)[٤].

وحسنه ابن حجر فقال: (روى أحمد والحاكم بإسناد حسن عن جابر)[٥] ثم ذكره. وقال تقي الدين الفاسي: (وأخرجه أحمد في مسنده ومسلم وأبو حاتم بن حبان في صحيحيهما)[٦] وذكر مسلم خطأ ظاهر.

١٧٣ ـ عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ حين خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر، فقال النبي ﷺ: «هذا قبر أبي رِغال، وهو أبو ثَقِيف، وكان من ثمود، وكان بهذا الحرم يُدفع عنه، فلما خرج منه أصابته النقمة التي أصابت قومه بهذا المكان، فدفن فيه، وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب، إن أنتم نبشتم عنه أصبتموه معه» قال: فابتدره الناس، فاستخرجوا منه الغصن.

رواه محمد بن إسحاق[٧] ومن طريقه أبو داود[٨] وأبو الحسن بن شاذان السكري ـ واللفظ له[٩] ـ والبيهقي[١٠] وابن عبد البر[١١] والخطيب البغدادي[١٢] والديلمي[١٣].

---

(١) المستدرك: (٢/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨).
(٢) التفسير: (٢/ ٢٢٧) والبداية والنهاية: (١/ ١٢٩).
(٣) المصدر نفسه: (٥/ ١١).
(٤) مجمع الزوائد: (٦/ ١٩٤ و٧/ ٣٧ ـ ٣٨، ٥٠).
(٥) فتح الباري: (٦/ ٣٨٠ ـ ٣٨١).
(٦) شفاء الغرام: (١/ ١١٦ ـ ١١٧).
(٧) السيرة: كما في تفسير ابن كثير: (٢/ ٢٢٩) والبداية والنهاية: (١/ ١٢٩).
(٨) السنن: (٣/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥). الخراج والإمارة والفيء، باب نبش القبور العادية.
(٩) الجزء الأول من حديثه (ق ٢/ ب).
(١٠) السنن الكبرى: (٤/ ١٥٦). ودلائل النبوة: (٦/ ٢٩٧).
(١١) الإنباه على قبائل الرواة: (ص ٧٨ ـ ٧٩).
(١٢) المتفق والمفترق: (رقم ٣١٤).
(١٣) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ١١٦).

ورواه ابن أبي عاصم[١] وابن حبان[٢] والطبراني[٣] والبيهقي[٤] من طريق روح بن القاسم كلاهما ـ أعني محمد بن إسحاق وروح بن القاسم ـ عن إسماعيل بن أمية عن بجير بن أبي بجير قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول. فذكره. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن روح بن القاسم إلا يزيد بن زريع) وفي رواية روح عنده زيادة في أوله، وهي: «**من اتخذ كلباً ليس بكلب قنص، ولا كلب ماشية نقص من أجره كل يوم قيراط...**» الحديث.

وهذه الزيادة أخرجها الطحاوي[٥] من الطريق نفسه دون بقية الحديث.

وإسناده ضعيف لحال بُجير بن أبي بجير، وهو حجازي، ويقال اسم أبيه سالم (مجهول)[٦]. وإسماعيل بن أمية هو: ابن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي (ثقة ثبت)[٧] وابن إسحاق وإن عنعن فقد تابعه روح بن القاسم.

وحكم عليه الحافظ المزي فقال: (هو حديث حسن عزيز)[٨] ونقل ابن كثير كلام شيخه المزي، وقال: (تفرد بوصله بجير بن أبي بجير هذا، وهو شيخ لا يعرف إلا بهذا الحديث، قال يحيى بن معين ولم أسمع أحداً روى عنه غير إسماعيل بن أمية، قلت: وعلى هذا فيخشى أن يكون وهم في رفع هذا الحديث، وإنما يكون من كلام عبد الله بن عمرو مما أخذه من الزاملتين، قال شيخنا أبو الحجاج بعد أن عرضت عليه ذلك: وهذا محتمل والله أعلم)[٩].

وقال في موضع آخر ـ نحواً مما سبق، إلا أنه قال: «قال شيخنا: فيحتمل أنه وهم في رفعه وإنما يكون من كلام عبد الله بن عمرو من زاملته، والله أعلم. قلت: لكن في المرسل الذي قبله وفي حديث جابر ـ أيضاً ـ شاهد له)[١٠] فنسب هذا الاحتمال إلى شيخه المزي بينما في الموضع الأول ذكر أنه عرض

(١) الآحاد والمثاني: (٣/ ١٨٩).
(٢) الإحسان: (١٤/ ٧٨ ـ ٧٩). (رقم ٦١٩٧).
(٣) المعجم الأوسط: (٣/ ١٥٨). (رقم ٢٧٨٨ و٨/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦). (رقم ٨٥٣٣).
(٤) السنن الكبرى: (٤/ ١٥٦) ودلائل النبوة: (٦/ ٢٩٧).
(٥) شرح معاني الآثار: (٤/ ٥٦).
(٦) التقريب: (رقم ٣٣٦). وقال بجير: بالجيم مصغر.
(٧) المصدر نفسه: (رقم ٤٢٥).
(٨) تهذيب الكمال: (٤/ ١١).
(٩) التفسير: (٢/ ٢٢٩).
(١٠) البداية والنهاية: (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

عليه ذلك الاحتمال فوافقه، والأمر في ذلك يسير، لأنه لما وافقه صح نسبة القول إليه، ثم استدرك بأنه يتقوى بالمرسل وبحديث جابر، وهذا يعارض الاحتمال المذكور. والمرسل الذي أشار إليه رواه عبد الرزاق[١] ومن طريقه الطبري[٢] ومن طريق آخر عن معمر عن إسماعيل بن أمية مرسلًا عن النبي ﷺ بنحوه.

ولا يصح تقويته بهذا المرسل؛ لأن مخرج الحديث واحد، فلعل إسماعيل بن أمية أسقط الواسطة لما حدث به معمراً إن لم يكن معمر أخطأ في ذلك.

وتحسين المزي لهذا الحديث نظراً لأن حديث جابر يشهد له، وهو ما أشار إليه ابن كثير، ويظهر أنهما يريان الاعتبار بمتابعة مجهول العين؛ لأنهما ذكرا أن بجيراً لم يرو عنه غير إسماعيل، وذكر الذهبي الحديث في ترجمة بجير، وقال إن ابن إسحاق تفرد به[٣]، وهو منقوض بمتابعة روح كما تقدم.

وأشار الألباني إلى أن الحديث ضعيف[٤].

❁ ❁ ❁

(١) المصنف: (١١/ ٤٥٤) وكتاب التفسير: (٢/ ٢٣٢).
(٢) جامع البيان: (٨/ ٢٣٠).
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٢٩٧).
(٤) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٦٠٨٢).

المبحث الثالث

فضل التواضع فيها والصبر على حرها ومكروهاتها

١٧٤ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يقول: **«من دخل مكة فتواضع لله ـ تعالى ـ وآثر رضا الله ـ عز وجل ـ على جميع أمره لم يخرج منها حتى يُغْفَرَ له»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[(١)] قال: حدثنا عبد الله بن منصور عن أحمد بن سليمان عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو. فذكره.

وعزاه المتقي الهندي إلى الديلمي[(٢)].

الإسناد ضعيف، فيه ما يلي:

عبد الله بن منصور، وهو أبو العباس المؤذن المعروف بأخي الجعد، ذكره الخطيب البغدادي دون جرح أو تعديل[(٣)].

وأحمد بن سليمان هو أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي (صدوق حافظ له أغلاط، ضعفه بسببها أبو حاتم)[(٤)].

وابن أبي نجيح هو عبد الله بن أبي نجيح المكي أحد المشاهير، إلا أنه يدلس، وجعله ابن حجر ضمن المرتبة الثالثة من المدلسين[(٥)]، وقد عنعن هنا.

١٧٥ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من صبر في حر مكة ساعة باعد الله جهنم منه سبعين خريفاً»**.

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٣١٤).

(٢) انظر كنز العمال: (١٢/ ٢١٠ ـ ٢١١).

(٣) انظر تاريخ بغداد: (١٠/ ١٧٨).

(٤) التقريب: (رقم ٥١).

(٥) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ٧٧).

رواه العقيلي[١] قال: ثنا أحمد بن محمد بن الجعد ثنا محمد بن العباس المروزي ثنا الحسن بن رشيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس. فذكره. وقد سقط أول الإسناد من المطبوعة فأكملته من مخطوطة الكتاب.

وقال العقيلي: (هذا حديث باطل لا أصل له).

قلت: ذكر العقيلي هذا الحديث في ترجمة الحسن بن رشيد، وقال: (في حديثه وهم) زاد ابن حجر فيما نقله عنه: (ويحدث بمناكير) وقال أبو حاتم: (مجهول)، وقال الذهبي: (فيه لين)[٢]، وعنعنة ابن جريج غير ضارة لأن ابن أبي خيثمة نقل عنه قوله: (إذا قلت: قال عطاء؛ فأنا سمعته منه وإن لم أقل سمعت)[٣]. وهذا محتمل.

لذلك فإن العلة منحصرة في الحسن بن رشيد، وذكر ابن أبي حاتم قول أبيه المتقدم، وقال: (يدل حديثه على الإنكار، وذلك أنه روى عن ابن جريج عن عطاء...) فذكر الحديث، وفيه تتمة: **«ومن مشى في طريق مكة كل قدم يضعها ترفع له درجة والأخرى حسنة»**[٤] وذكر السخاوي[٥] والعجلوني[٦] كلام العقيلي ولم يتعقباه.

وذكره الألباني بمناسبة ورود ترجمة الحسن بن رشيد في حديث آخر، ونقل الكلام فيه، واستنكار ابن أبي حاتم للحديث، ولم يتعقبه[٧].

ونقل ملا علي قاري كلام العقيلي ثم قال: (قد ذكره النسفي في تفسير المدارك، وهو إمام جليل، فلا بد أن يكون للحديث أصل أصيل غايته أن يكون ضعيفاً)[٨] وهو كلام غريب يناقض ما قرره في أكثر من موضع من أن المدار على صحة الإسناد هو ثبوته.

---

(١) الضعفاء: (١/٢٢٦). ونسخة برلين: (ق ٣١/ب) والحديث من زيادات هذه النسخة، وقد نقل الحديث منها مبتوراً.

(٢) الجرح والتعديل: (٣/١٤). والمصدر السابق، وميزان الاعتدال: (١/٤٩٠).

(٣) تهذيب التهذيب: (٦/٤٠٦).

(٤) الجرح والتعديل: (٣/١٤).

(٥) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ١١٣٨).

(٦) انظر كشف الخفاء: (رقم ٢٥١٢).

(٧) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة تحت: (رقم ٧٩).

(٨) الأسرار المرفوعة: (رقم ٤٩٧) وانظر تعليق المحقق.

١٧٦ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من صبر على حر مكة ساعة من نهار تباعدت عنه النار».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] قال: حدثنا عبد الله بن منصور عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب قال: سمعت أبا هريرة يقول. فذكره. وعزاه المتقي الهندي[٢] إلى أبي الشيخ بلفظ: **«من صبر على حر مكة ساعة من نهار تباعدت منه جهنم مسيرة مائتي عام، وتقربت منه الجنة مسيرة مائتي عام»**. وقال: (وفيه عبد الرحيم بن زيد العمي متروك، عن أبيه وليس بالقوي) وعُزي في كشف الخفاء[٣] إلى ابن أبي شيبة من الطريق نفسه.

ورواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] من طريق آخر عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا بنحو رواية أبي الشيخ. إلا أنه قال: **«مائة عام»**.

وإسناد الحديث ضعيف جداً لأن عبد الرحيم متروك كما سبق مراراً[٥]. وأبوه ضعيف ـ أيضاً[٦] ـ. وعبد الله بن منصور شيخ الفاكهي سبق أن الخطيب ترجمه[٧] دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلًا.

١٧٧ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «بنيت مكة على مكروهات الدنيا ودرجات الجنة».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٨] قال ثنا إبراهيم المقدسي قال: ثنا سلام بن واقد المروزي قال: ثنا عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن أنس بن مالك. فذكره.

إسناده ضعيف جداً كسابقه، وفيه أيضاً سلام بن واقد المروزي ذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر له حديثين وقال: (لا يتابع عليهما، وليسا

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١).
(٢) كنز العمال: (١٢/ ٢١٠). ولم أجده في كتاب العظمة، وهو المتبادر عند الإطلاق.
(٣) انظر: (رقم ٢٥١٢).
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر التقريب: (رقم ٤٠٥٥).
(٦) انظر المصدر نفسه: (رقم ٢١٣١).
(٧) انظر تاريخ بغداد: (١٠/ ١٧٨).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٣١٣).

بمحفوظين) وقال الذهبي: (ذكر له العقيلي حديثين فيهما نكرة) وقال الأزدي: (منكر الحديث)[١].

وأما إبراهيم المقدسي فهو إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سَرْج الفريابي نزيل بيت المقدس (صدوق، تكلم فيه الساجي)[٢].

١٧٨، ١٧٩ ـ عن أبي هريرة ﷺ وعن ابن عباس ﷺ قالا: قال رسول الله ﷺ: «**خلق الله ـ تعالى ـ مكة، فوضعها على المكروهات والدرجات**» فقال رجل لسعيد بن جبير: وما الدرجات أبا عبد الله؟ قال: الجنة.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٣] والديلمي[٤] من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. فذكره. وعزاه المتقي الهندي إلى الحاكم في تاريخه[٥] وإسناد الديلمي السابق هو من طريق الحاكم.

والحديث إسناده ضعيف جداً كسابقه.



(١) انظر الضعفاء للعقيلي: (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣). وميزان الاعتدال: (٢/ ١٨٢). ولسان الميزان: (٣/ ٦٠).
(٢) التقريب: (رقم ٢٤٢).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٣١٣).
(٤) مسند الفردوس. كما في زهر الفردوس: (٢/ ق ١٢١).
(٥) انظر كنز العمال: (١٢/ ٢١٠).

المبحث الرابع

سكان مكة هم أهل الله

١٨٠ ـ عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: إن النبي ﷺ بعث عتَّاب بن أسِيد[١] ﷺ إلى أهل مكة، وقال: «**هل تدري إلى من أبعثك؟ أبعثك إلى أهل الله، فانههم عن شرطين في بيع، وبيع وسَلَف، وربحِ ما لم يُقْبض**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] قال: حدثنا محمد بن أبي عمر قال: ثنا نصر بن باب عن حجاج بن أرطأة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. فذكره.

وإسناده ضعيف جداً لحال نصر بن باب، وهو أبو سهل الخراساني المروزي، تركه جماعة، وقال البخاري: (يرمونه بالكذب) وأطبقوا على تركه وضعفه، ولم يخالفهم إلا الإمام أحمد حيث قال: (ما كان به بأس، إنما أنكروا عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ) ونقل الحاكم عنه في تاريخ نيسابور أنه قال: (هو ثقة).

ولعل هذا كان من الإمام أحمد في أول الأمر، فإن محمود بن غيلان قال: (ضرب أحمد وابن معين وأبو خيثمة على حديثه، وأسقطوه)[٣] أو لعله يقصد بقوله ذلك أنه عدل لا يكذب.

وفي الإسناد حجاج بن أرطأة: (أحد الفقهاء صدوق، كثير الخطأ والتدليس)[٤].

(١) عتَّاب: بالتشديد. ابن أسيد: بفتح أوله. الإصابة: (٢/ ٤٥١).
(٢) أخبار مكة: (٣/ ٦٤).
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٥٠) ولسان الميزان: (٦/ ١٥٠ ـ ١٥١).
(٤) التقريب: (رقم ١١١٩). وضبط أرطأة: بفتح الهمزة. وتقدم مراراً.

ورواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق ياسين بن معاذ عن عمرو بن شعيب به. ولفظه: بعث رسول الله ﷺ عتاب بن أسيد على أهل مكة، فقال له رسول الله ﷺ: «**أتدري أين بعثتك؟ بعثتك على أهل الله، ليس بلد أحبّ إلى الله ـ عز وجل ـ ولا إليَّ منها، ولكن قومي أخرجوني فخرجت، ولو لم يخرجوني لم أخرج**». وإسناده كسابقه ضعيف جداً.

ياسين بن معاذ هو الزيات كان من كبار فقهاء الكوفة ومفتيها، كما قال الذهبي، إلا أنه متروك الحديث قال ابن معين: (ليس حديثه بشيء) وقال البخاري: (منكر الحديث) وقال النسائي وابن الجنيد: (متروك) وقال ابن عدي: (وكل رواياته أو عامتها غير محفوظة) وكلامهم دائر بين تركهم له وتضعيفهم إياه[٢].

ورواه الفاكهي ـ أيضاً[٣] ـ من طريق عثمان بن ساجَ قال: أخبرني يحيى بن أبي أُنيسة عن ابن شهاب الزهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ. قال تقي الدين الفاسي: بنحو من حديث ميمون ـ يعني بمعنى الرواية السابقة ـ وهذا يحتمل أن لا يكون لأهل مكة ذكر في أوله، لأنه ساقه في باب فضل مكة وأفرد فضل أهل مكة بباب آخر لاحق، ومع ذلك فإن الإسناد ضعيف ـ أيضاً ـ عثمان بن ساج هو: عثمان بن عمرو بن ساج (فيه ضعف)[٤]. ويحيى بن أبي أُنيْسة هو أبو زيد الجزري (ضعيف)[٥].

وعزاه تقي الدين الفاسي إلى الزبير بن بكار في كتابه النسب[٦] من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً فذكر ما يتعلق بأن أهل مكة هم أهل الله. ولم يسق سنده كاملًا حتى ينظر فيه.

---

(١) أخبار مكة، كما في شفاء الغرام: (١/ ١٢٥). ويظهر أن هذا من القسم المفقود من كتاب أخبار مكة؛ فإنه ليس ضمن المطبوع من الكتاب، ومثل ذلك الرواية التالية.
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩). ولسان الميزان: (٦/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩).
(٣) في أخبار مكة، كما في شفاء الغرام: (١/ ١٢٥). وانظر التعليق السابق.
(٤) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٧٥٠٨). وأنيسة: بنون مهملة وآخره جيم ـ ومصغر كما في المصدر نفسه.
(٦) انظر شفاء الغرام: (١/ ١٣٨).

والخلاصة أن الحديث ضعيف لا تقوم به حجة. وأما الألفاظ التي ذكرت في هذه الطرق ـ وهي عدا ما يتعلق بفضل أهل مكة ـ فمحفوظة من طرق أخرى[١].

١٨١ ـ عن أنس بن مالك ﷺ أن النبي ﷺ استعمل عتاب بن أسيد على مكة، وكان شديداً على المريب لَيِّناً على المؤمن، وكان يقول: والله لا أعلم متخلفاً يتخلف عن هذه الصلاة في جماعة إلا ضربت عنقه، فإنه لا يتخلف عنها إلا منافق، فقال أهل مكة: يا رسول الله استعملت على أهل الله ـ عز وجل ـ عتاباً أعرابياً جافياً، فقال النبي ﷺ: «إني رأيت فيما يرى النائم كأنه أتى باب الجنة، فأخذ بحلقة الباب فقلقلها[٢] حتى فتح له، فدخل».

رواه الحسين بن إسماعيل المحاملي[٣] ومن طريقه الديلمي[٤] قال: ثنا أحمد بن إسماعيل المدني ثنا حاتم بن إسماعيل عن عبد الله بن الحارث عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن أنس. فذكره. واختصره الديلمي بذكر محل الشاهد منه.

إسناده ضعيف. عبد الله بن الحارث، قال فيه الذهبي: (شيخ مدني، لا أعرفه) ثم ساق بإسناده هذا الحديث من الطريق نفسه. ولم يتعقبه ابن حجر بشيء[٥].

وفيه أحمد بن إسماعيل المدني، وهو أبو حذافة السهمي (سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره)[٦] وبقية رجال الإسناد هم: حاتم بن إسماعيل، وهو المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي، وقال أحمد بن حنبل: (حاتم بن إسماعيل أحب إلي من الدراوردي، زعموا أن

---

(١) انظر النهي عن شرطين في بيع فما بعده في نصب الراية: (٤/ ١٨ ـ ١٩) والتلخيص الحبير: (٣/ ١٢، ١٧). وإرواء الغليل: (رقم ١٣٠٥). وانظر قوله: «**ليس بلد أحب إلى الله...**» فما بعده، الحديث (رقم ٩٣) وما بعده من هذا الكتاب.

(٢) حركها. انظر القاموس المحيط: (ص ١٣٥٧) مادة (القوقل).

(٣) الأمالي: (٥/ ق ٦٠ ـ ٦١) (رواية أبي عمر بن مهدي الفارسي).

(٤) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٢/ ق ١٦٣).

(٥) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٠٦) ولسان الميزان: (٣/ ٢٧٠).

(٦) التقريب: (رقم ٩).

حاتماً كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح) وقال النسائي: (ليس به بأس) ونقل الذهبي عنه أنه قال فيه: (ليس بالقوي) وقال ابن حجر: (صحيح الكتاب، صدوق يهم)[١] ويظهر أن حديثه حسن، ولهذا عبر الإمام أحمد بقوله زعموا أن حاتماً كان فيه غفلة، فكأنه لا يرى ذلك مؤثراً، والنسائي وإن خالف الموثقين في رواية فقد وافقهم في الرواية الأخرى، وإن كان توثيقه إياه بعبارة أدنى من توثيقهم، ومع ذلك فإن قوله: (ليس بالقوي) يعني أنه ليس في الدرجة الكاملة من القوة، كما تقدم مراراً.

وعمرو بن أبي ميسرة مولى المطلب المدني (ثقة ربما وهم)[٢].

والحديث ذكره ابن حجر وقال: (رواة أبي عمر بن مهدي موثقون، إلا محمد بن إسماعيل[٣] وهو ابن حذافة السهمي، فإنهم ضعفوا روايته في غير الموطأ مقيدة)[٤] وقوله: (موثقون) لعله تَوَهَّم أن عبد الله بن الحارث أحد المشهورين، ولو كان موثقاً لنص على ذلك في كتابه لسان الميزان.

١٨٢ ـ عن معاوية ﷺ أن النبي ﷺ حين استعمل عتاب بن أسيد ﷺ على مكة قال: «هل تدري على من استعملتك؟ استعملتك على أهل الله». قال ابن جريج: وسمعت غيره يقول ذلك.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥] قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن قال: ثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج قال. فذكر الإسناد إلى سهل بن حنيف أن الرسول ﷺ بعثه إلى أهل مكة فذكر الحديث. قال الفاكهي: قال ابن جريج ـ في حديثه هذا ـ عن معاوية ﷺ أن النبي. فذكره. وفي آخره قال ابن جريج: (وسمعت غيره يقول ذلك) وإسناده منقطع؛ لأن ابن جريج متأخر، وروايته عن التابعين وأتباعهم. وإرسال ابن جريج قال عنه الإمام أحمد:

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٥/ ١٨٧ ـ ١٩١). وميزان الاعتدال: (١/ ٤٢٨) وتهذيب التهذيب: (٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩). والتقريب: (رقم ٩٩٤).
(٢) التقريب: (رقم ٥٠٨٣).
(٣) كذا وقع في المطبوع، وهو خطأ مطبعي، والصواب (أحمد).
(٤) الإصابة: (٢/ ٤٥١).
(٥) أخبار مكة: (٣/ ٦٤ ـ ٦٥).

(بعض الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها)[١].

وأما هشام بن سليمان فهو ابن عكرمة بن خالد المخزومي المكي، قال أبو حاتم: (مضطرب الحديث، ومحله الصدق، ما أرى به بأساً) وقال العقيلي: (في حديثه عن غير ابن جريج وهم).

وروى له مسلم، وذكر له البخاري حديثاً واحداً بألفاظ الشواهد كما قال ابن حجر، وقال الذهبي ـ في الكاشف ـ: (صدوق) وقال ابن حجر: (مقبول) قلت: وإخراج مسلم له مُقَوٍّ لأمره وإن لم يكن في الأصول، ومقتضى كلام العقيلي أن حديثه عن ابن جريج صالح، وقد انتقى مسلم من أحاديثه فلم يخرج له إلا فيما روى عن ابن جريج، وقد روى له في خمسة مواضع حسبما ذكر ابن منجويه[٢]، وكلها في المتابعات والشواهد.

وخلاصة القول أن حديثه عن ابن جريج محتمل للتحسين، وعن غيره فيه ضعف.

وشيخ الفاكهي سعيد بن عبد الرحمن هو: ابن حسان المخزومي (ثقة)[٣].

١٨٣ ـ عن ابن جريج قال: أخبرني معاذ بن أبي الحارث أن النبي ﷺ حين استعمل عتاب بن أسيد على مكة قال: **«هل تدري على من استعملتك؟ استعملتك على أهل الله»**.

رواه أبو الوليد الأزرقي[٤] قال: حدثني جدي حدثنا سعيد بن سالم عن ابن جريج فذكره. وفي إسناده معاذ بن أبي الحارث لم أقف على ترجمته، وهو مرسل؛ لأنه سبق في الحديث السابق أن ابن جريج إنما يروي عن التابعين وأتباعهم، ومعاذ هذا ليس بصحابي؛ لأن ابن جريج صرح بتحديثه إياه.

---

(١) العلل: (رقم ٥٢٢٦).

(٢) انظر رجال صحيح مسلم لابن منجويه: (٢/ ٣١٥) وتهذيب الكمال: (٣٠/ ٢١١ ـ ٢١٢) والكاشف: (رقم ٥٩٦٦). وميزان الاعتدال: (٤/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠) وتهذيب التهذيب: (١١/ ٤١ ـ ٤٢). والتقريب: (رقم ٧٢٩٦).

(٣) التقريب: (رقم ٢٣٤٨).

(٤) أخبار مكة: (٢/ ١٥٣).

وأما سعيد بن سالم فهو القداح وقد سبق أن حديثه حسن[١].

١٨٤ ـ عن ابن أبي مليكة قال: إن النبي ﷺ قال: «**لقد رأيتُ أسيداً في الجنة، وأنى يدخل أسيد الجنة!**»[٢] فعرض له عتاب بن أسيد، فقال: «**هذا الذي رأيتُ، ادعوه لي**» فدُعي، فاستعمله يومئذ على مكة، ثم قال لعتاب: «**أتدري على من استعملتك؟ استعملتك على أهل الله، فاستوص بهم خيراً يقولها ثلاثاً**».

رواه أبو الوليد الأزرقي[٣] قال: حدثني جدي حدثنا عبد الجبار بن الورد المكي قال سمعت ابن أبي مليكة يقول. فذكره.

وإسناده مرسل. وعبد الجبار بن الورد هو المخزومي مولاهم المكي قال الذهبي: (صدوق، وثقه أبو حاتم)[٤].

وروى ابن جريج قال: سمعت عبد الله بن عبيد بن عمير أو ابن أبي مليكة ـ والصحيح ابن أبي مليكة ـ يقول: كان أهل مكة فيما مضى يُلْقَون، فيقال لهم: يا أهل الله، أو نحو ذلك. رواه أبو الوليد الأزرقي[٥] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٦] من طريق هشام بن سليمان عن ابن جريج. وليس عند الأزرقي شك في أنه ابن أبي مليكة. ولفظ الأزرقي: كان أهل مكة فيما مضى يُلقون، فيقال لهم: يا أهل الله، وهذا من أهل الله.

وإسناده محتمل للتحسين، لحال هشام بن سليمان[٧].

وتابعه مسلم بن خالد الزنجي وعثمان بن ساج، أخرج روايتيهما:

أبو الوليد الأزرقي[٨] فالإسناد إلى ابن أبي مليكة حسن؛ لأن مسلم بن خالد وعثمان بن ساج وإن كان فيهما ضعف فإنه يسير منجبر.

ومرسل ابن أبي مليكة هو أقوى ما ورد في هذا المبحث. لذا لم يصح عن رسول الله ﷺ في هذا المعنى شيء، إلا أن أثر ابن أبي مليكة يفيد أن هذا الاسم كان مشهوراً في تلك الحقبة، ويظهر أن ذلك كان زمن الصحابة.

---

(١) تقدم.
(٢) هذا أسلوب استبعاد واستغراب لأن أسيداً جاهلي.
(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٥١). (٤) الكاشف: (رقم ٣٠٨٩).
(٥) المصدر السابق: (٢/ ١٥٢). ووقع فيه هشام بن سليم. وهو خطأ.
(٦) أخبار مكة: (٣/ ٦٤ ـ ٦٥). (٧) تقدم.
(٨) أخبار مكة: (٢/ ١٥١، ١٥٢).

المبحث الخامس

ما جاء أن أهلها من أول من يشفع لهم رسول الله ﷺ

١٨٥ ـ عن عبد الملك بن عبَّاد بن جعفر أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**أول من أشفع له من أمتي أهلُ المدينة وأهلُ مكة وأهلُ الطائف**».

رواه البخاري ـ في التاريخ الكبير ـ تعليقاً[١] ـ وابن أبي عاصم[٢] والبزار[٣] والطبراني[٤] وأبو نعيم[٥] من طريق حرمي بن عمارة قال: حدثنا سعيد بن السائب الطائفي حدثنا عبد الملك بن أبي زهير بن عبد الرحمن الطائفي أن حمزة بن عبد الله بن أبي تيماء الثقفي أخبره عن القاسم بن حبيب بن جبير عن عبد الملك بن عباد بن جعفر. فذكره. واقتصر البخاري على أوله، وقال البزار: (لا نعلم روى عبد الملك عن النبي ﷺ إلا هذا) وفي إسناد البخاري قال: إن عبد الملك بن عباد بن جعفر أخبره سمع عن جرير سمع النبي ﷺ فذكر طرفه. وقوله سمع عن جرير: يخالف ما في مصادر الحديث المذكورة آنفاً، فلعله خطأ مطبعي، أو من بعض النساخ، ويدل على ذلك أن البخاري ذكره في ترجمة عبد الملك بن عباد بن جعفر مثبتاً صحبته، وسماعه من النبي ﷺ وساق الحديث للاستدلال على ذلك، فليس من المناسب أن يذكر واسطة بينه وبين النبي ﷺ.

وفي رواية ابن أبي عاصم قال ـ في الإسناد ـ: إن القاسم بن حمير أخبره أن عبد الله بن عباد بن جعفر. فتحرف حبيب إلى حمير، وتحرف عبد الملك إلى عبد الله. وفي رواية الطبراني عبد الله بن جعفر. وعزاه ابن حجر إلى ابن

(١) (٥/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥).
(٢) الأوائل: (رقم ١٨١).
(٣) كشف الأستار: (٤/ ١٧٢).
(٤) الأوائل: (رقم ٧٦).
(٥) معرفة الصحابة: (٢/ق ٨٠).

شاهين[١] من طريق سعيد به. إلا أنه قال: سعيد بن المسيب، وهو خطأ. وخالف حرمي بن عمارة بشرُ بن السَّري، فرواه عن سعيد بن السائب به. أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢]، وقال فيه: عن عبد الملك بن عباد بن جعفر، قال: إنه سمع أن رسول الله ﷺ فذكره.

وقال الفاكهي: (وقد روى هذا الحديث حرمي بن أبي عمارة، وقال فيه إنه سمع النبي ﷺ يقول، وحديث بشر الصحيح منها).

وترجيح الفاكهي هو الظاهر، لأن بشر بن السري أوثق من حرمي.

قال ابن حجر عنه: (كان واعظاً ثقة متقناً، طعن فيه برأي جهم، ثم اعتذر، وتاب)[٣].

وقال عن حرمي: (صدوق يهم)[٤]. وقد تابع حرمي على روايته هذه الفيضُ بن وثيق، فرواه عن سعيد بن السائب به. إلا أنه أسقط عبد الملك بن أبي زهير من الإسناد، ولفظه: «**أول من أشفع له من أمتي أهل المدينة، ثم أهل مكة ثم أهل الطائف**». أخرجه الطبراني[٥] وقال: (لا يروى هذا الحديث عن عبد الملك بن عباد بن جعفر إلا بهذا الإسناد، تفرد به سعيد بن السائب) إلا أنها متابعة لا يفرح بها؛ لأن الفيض بن وثيق قال فيه ابن معين: (كذاب خبيث) وذكر له العقيلي حديثاً عن ابن عيينة، وقال: (هذا لا أصل له عن ابن عيينة) وخالفهما ابن حبان فذكره في كتابه الثقات، وقال الذهبي: (قد روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم، وهو مقارب الحال إن شاء الله)[٦].

كذا قال، ويبعد أن يكون مقارب الحال مع وصف ابن معين له بالكذاب الخبيث، ولعل ابن حبان لم يعرفه؛ لذلك ذكره في الثقات على قاعدته.

ولسعيد بن السائب الطائفي متابع هو محمد بن مسلم الطائفي، واختلف

---

(١) كتاب الصحابة. كما في الإصابة: (٢/ ٤٣١).
(٢) أخبار مكة: (٣/ ٧١ ـ ٧٢). (٣) التقريب: (رقم ٦٨٧).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ١١٧٨). وحرمي: بلفظ النسب كما في المصدر المذكور (رقم ١١٧٨).
(٥) المعجم الأوسط: (رقم ١٨٢٧).
(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٦٦) ولسان الميزان: (٤/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦).

عليه، فرواه عنه زافر بن سليمان قال: حدثنا محمد بن مسلم عن عبد الملك بن أبي زهير عن حمزة بن أبي سمي عن محمد بن عباد قال النبي ﷺ، فذكر الجزء الأول منه.

أخرجه البخاري ـ في التاريخ الكبير ـ تعليقاً[١] ـ قال: وقال زافر. ثم ساقه.

وأشار إلى ذلك أبو نعيم الأصبهاني[٢]، وعزاه ابن حجر إلى الزبير بن بكار فقال: وأخرجه الزبير بن بكار من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي زهير عن حمزة بن أبي (سمي) عن محمد بن عباد بن جعفر عن النبي ﷺ مرسلًا[٣].

وخالف زافر بن سليمان: عمارةُ بن عقبة، فرواه عن محمد بن مسلم به. مثل رواية سعيد بن السائب. أخرجه البخاري ـ في التاريخ الكبير تعليقاً[٤] ـ، دون أن يذكر لفظه.

وزافر بن سليمان هو الإيادي (صدوق كثير الأوهام)[٥]. وعمارة بن عقبة ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وقال الذهبي: (لا يدرى من هو)[٦].

وإسناد الحديث ضعيف، عبد الملك بن أبي زهير والقاسم بن حبيب بن جبير وحمزة بن عبد الله بن أبي تيماء، هؤلاء الثلاثة ذكرهم البخاري[٧] وابن أبي حاتم[٨] دون جرح أو تعديل، وذكر ابن حبان عبد الملك وحمزة في كتابه الثقات[٩].

---

(١) (٥/ ٤١٤).

(٢) انظر معرفة الصحابة: (٢/ ق ٨٠).

(٣) الإصابة: (٢/ ٤٣١).

(٤) (٥/ ٤١٤ ـ ٤١٥).

(٥) التقريب: (رقم ١٩٧٩). وتقدمت ترجمته.

(٦) انظر الجرح والتعديل: (٦/ ٣٦٧). وميزان الاعتدال: (٣/ ١٧٧).

(٧) انظر التاريخ الكبير: (٥/ ٤١٤ ـ ٤١٥ و٧/ ١٦٩ و٣/ ٤٩).

(٨) انظر الجرح والتعديل: (٥/ ٣٥١ و٧/ ١٠٨ و٣/ ٢١٣) والقاسم بن حبيب بن جبير ينسب مرة إلى أبيه ومرة إلى جده، كما حقق ذلك المعلمي في تعليقه على التاريخ الكبير. وتحرف (حبيب) إلى (حمير) في الأوائل لابن أبي عاصم، وتحرف في كشف الأستار إلى (جبيرة) وحمزة بن عبد الله سمي في رواية للبخاري: حمزة بن أبي سمي، وفي كشف الأستار والأوائل الطبراني قيل: ابن أبي أسماء، وفي معرفة الصحابة لأبي نعيم: ابن أبي إسحاق.

(٩) (٧/ ٩٩ و٦/ ٢٢٧).

وعبد الملك قال عنه الذهبي: (لا يكاد يعرف)[١].

وفي الإسناد علة أخرى، وهي الاختلاف في صحبة عبد الملك بن عباد، فقال البخاري: (له صحبة، سمع النبي ﷺ، وقال بعضهم لم يسمع) وقال ابن حجر: (ذكره ابن شاهين وغيره في الصحابة) وذكره ابن حبان في التابعين، وقال: (من زعم أن له صحبة فقد وهم) وقال في ترجمة القاسم بن حبيب: (يروي عن عبد الملك بن عباد بن جعفر المراسيل) فتعقبه ابن حجر بقوله: (فماذا يصنع في قوله أنه سمع رسول الله ﷺ لكن إن كان هو أخا محمد بن عباد حكمنا على أن قوله (سمع) وهم من بعض رواته؛ لأن والدهما عباداً لا صحبة له)[٢] ويتعقب على الحافظ ـ رحمه الله ـ بأن الطريق غير ثابت حتى يثبت له الصحبة، وبأن الصواب في رواية الحديث هو عدم تصريحه بالسماع من النبي ﷺ كما بينت ذلك رواية الفاكهي فيما سبق.

وبقية رجال الإسناد: سعيد بن السائب الطائفي (ثقة عابد)[٣].

ومحمد بن مسلم الطائفي المتابع لسعيد في الإسناد الآخر في حفظه شيء مع صدقه[٤]. والخلاف في هذا الإسناد من الراويين عنه.

والحديث قال عنه الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه من لم أعرفهم) وفي موضع آخر: (رواه البزار والطبراني، وفيه جماعة لم أعرفهم)[٥].

وضعفه الألباني لجهالة الثلاثة المذكورين[٦].

وهو مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].

❀ ❀ ❀

---

(١) ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٥٥). وانظر لسان الميزان: (٤/ ٦٣).

(٢) انظر التاريخ الكبير: (٥/ ٤٠٤). والثقات لابن حبان: (٥/ ١١٦ و٧/ ٣٣٦)، والإصابة: (٢/ ٤٣١).

(٣) التقريب: (رقم ٢٣١٦).

(٤) تقدم.

(٥) مجمع الزوائد: (١٠/ ٥٣ ـ ٥٤، ٣٨١).

(٦) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٦٨٢).

(٧) (رقم ٩٤).

المبحث السادس

النهي عن إجارة وبيع دورها

١٨٦ ـ عن علقمة بن نضلة قال: (توفي رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وما تُدعى رباع مكة[١] إلا السوائب[٢]، من احتاج سكن، ومن استغنى أسكن).

رواه ابن ماجه ـ واللفظ له[٣] ـ وابن أبي شيبة[٤] وحميد بن زنجويه[٥] وأبو حاتم الرازي[٦] وأبو الوليد الأزرقي[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وابن أبي خيثمة[٩] والطحاوي[١٠] وابن عدي[١١] والدارقطني[١٢] وأبو نعيم[١٣] والبيهقي[١٤] من طرق كلهم عن عمر بن سعيد بن أبي حسين عن عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن نضلة. فذكره، وفي بعض الطرق زيادة (وعثمان) بعد قوله: (وأبو بكر وعمر) وقال البيهقي: (هذا منقطع) وإسناده ضعيف لسببين **أولاً**: إرساله؛ لأن علقمة ليس بصحابي، وقد توقف في ذلك بعضهم، وقال المزي: (وقد ظن بعضهم أن له صحبة، وليس ذلك بشيء) بل ذكره ابن حبان في أتباع التابعين[١٥].

ثانياً: علقمة بن نضلة لم يوجد فيه توثيق معتبر، ولهذا قال ابن حجر:

---

(١) هي الدور والمساكن كما في بعض روايات الحديث.
(٢) من سيَّب الشيء: إذا تركه. انظر لسان العرب: (١/ ٤٧٨) (مادة سيب) شبهت ـ والله أعلم ـ بالسائبة من الإبل على عادة الجاهلية. انظر النهاية: (٢/ ٤٣١).
(٣) السنن: (٢/ ١٠٣٧) المناسك، باب أجر بيوت مكة.
(٤) المصنف: (٣/ ٣٣١) (رقم ١٤٦٩٣).
(٥) الأموال: (١/ ٢٠٥).
(٦) العلل لابن أبي حاتم: (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ١٦٢).
(٨) أخبار مكة: (٣/ ٤٤٣ ـ ٤٤٤).
(٩) التاريخ الكبير: (ق ٦٩/ ب).
(١٠) شرح معاني الآثار: (٤/ ٤٨ ـ ٤٩).
(١١) الكامل: (٧/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).
(١٢) السنن: (٣/ ٥٨).
(١٣) معرفة الصحابة: (٢/ ق ١٢٤/ ب).
(١٤) السنن الكبرى: (٦/ ٣٥).
(١٥) انظر تهذيب الكمال: (٢٠/ ٣١١). وتهذيب التهذيب: (٧/ ٢٧٩).

(مقبول، أخطأ من عده في الصحابة)[١]. والرواة للحديث عن عمر بن سعيد هم: عيسى بن يونس ويحيى بن سليم وأبو عاصم النبيل ويحيى بن نصر بن حاجب وابن المبارك وسفيان الثوري.

واختلف فيه على سفيان، فرواه عنه أبو الجواب بمثل رواية الجماعة، وذلك في سنن البيهقي كما تقدم. وخالفه معاوية بن هشام، فرواه عن سفيان عن عمر بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان عن نافع بن جبير بن مطعم عن علقمة، فزاد نافع بن جبير في الإسناد، أخرجه الدارقطني[٢]. ورواية أبي الجواب أولى، واسمه الأحوص بن جواب الضبي، فقد وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: (صدوق) وقال ابن معين مرة: (ليس بذاك القوي) وقال ابن حبان في الثقات: (كان متقنًا، ربما وهم) وقال الذهبي: (صدوق مشهور) وقال ابن حجر: (صدوق ربما أخطأ) وهو من رجال مسلم[٣].

وأما معاوية بن هشام فإنه قريب منه، وليس ببعيد عن الصدق، إلا أن ابن معين قال في روايته عن الثوري: (صالح ليس بذاك)[٤] وقال ابن عدي: (وقد أغرب عن الثوري بأشياء، وأرجو أنه لا بأس به)[٥] ولعل هذا الحديث منها، وموافقة سفيان للجماعة أولى، وهو المظنون به.

وبقية رجال الحديث ثقات[٦]، وهم عمر بن سعيد وعثمان بن أبي سليمان.

وأما كلام العلماء حول الحديث فسبق قول البيهقي أنه منقطع.

وعزاه ابن حجر إلى ابن ماجه، وقال: (وفي إسناده انقطاع وإرسال)[٧].

وعزاه البوصيري إلى مسدد وابن أبي شيبة في مسنديهما، وذكر أن الإسناد على شرط مسلم[٨]، ولعله يقصد فيمن دون علقمة، وهو الظاهر، إذ لم

---

(١) التقريب: (رقم ٤٦٨٣) وضبط نضلة: بفتح النون وسكون المعجمة.
(٢) السنن: (٣/٥٨ ـ ٥٩).
(٣) انظر تهذيب الكمال: (٢/٢٨٨ ـ ٢٨٩). وميزان الاعتدال: (١/١٦٧) والتقريب: (رقم ٢٨٩) وضبط جواب: بفتح الجيم وتشديد الواو.
(٤) تاريخ عثمان الدارمي: (رقم ٩٤).
(٥) الكامل: (٦/٤٠٨).
(٦) انظر التقريب: (رقم ٤٩٠٥، ٤٤٧٦).
(٧) فتح الباري: (٣/ ٤٥٠).
(٨) انظر مصباح الزجاجة: (٣/ ٤٢ ـ ٤٣).

يشر إلى الخلاف في صحبته، وأشار الألباني إلى أن الحديث ضعيف[١].

وتعقب ابن التركماني البيهقي في حكمه السابق، فلم يأت بطائل[٢].

١٨٧ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة مُنَاخ[٣]، لا تباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] والعقيلي[٥] وأبو الحسين محمد بن المظفر[٦] والدارقطني[٧] والحاكم[٨] والبيهقي[٩] والديلمي[١٠] من طرق كلهم عن إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر قال: حدثني أبي عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو. فذكره. واللفظ للدارقطني، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) وأعله البيهقي بإسماعيل ووالده.

واختلف فيه على إسماعيل بن إبراهيم، فرواه عنه عدة بالإسناد المذكور، وهم عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي وخلف بن تميم وعبد الله بن نمير.

ورواه عبد الرحيم بن سليمان عنه عن أبيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً نحوه. أخرجه الطحاوي[١١] وابن عدي[١٢].

وخالف إسماعيل بن إبراهيم شريكُ بن عبد الله القاضي، فرواه عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد من قوله موقوفاً عليه.

---

(١) انظر ضعيف ابن ماجه: (رقم ٦٦٣).
(٢) انظر الجوهر النقي: (٦/ ٣٥). (هامش السنن الكبرى للبيهقي) وحصل في بعض الأسانيد تحريف ظاهر، أعرضت عنه لوضوحه.
(٣) بالضم: مبرك الإبل. القاموس المحيط: (ص ٣٣٥). مادة: (نوخ) والمعنى فيما يبدو أنها مشاعة لكل أحد على السواء.
(٤) أخبار مكة: (٣/ ٢٤٣).
(٥) الضعفاء: (١/ ٧٣). وتحرف اسم أحد رجال إسناده.
(٦) حديثه عن حاجب بن أركين (١/ ق ٤٩).
(٧) السنن: (٣/ ٥٨).
(٨) المستدرك: (٢/ ٥٣).
(٩) السنن الكبرى: (٦/ ٣٥).
(١٠) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٧٠).
(١١) شرح معاني الآثار: (٤/ ٤٨). وفيه (عبد الله بن عمر) بدون واو، وهو تحريف.
(١٢) الكامل: (١/ ٢٨٨).

أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة[١] والطحاوي[٢].

وشريك بن عبد الله وإن كان سيء الحفظ فإن روايته أرجح من رواية إسماعيل؛ لأن إسماعيل أطبقوا على تضعيفه[٣]، ومما يدل على أنه لم يحفظه اضطرابه في الإسناد، ولا يمكن حمل ذلك على من دونه لأن عبد الرحيم بن سليمان الراوي عنه للإسناد الثاني (ثقة له تصانيف)[٤] وهو عبد الرحيم بن سليمان الكِناني أو الطائي أبو علي الأشل، وعلى هذا فإن الصحيح من رواية إبراهيم بن المهاجر هو روايته عن مجاهد من قوله. ورواية إسماعيل ضعفها الدارقطني عقب الرواية السابقة بقوله: (إسماعيل بن مهاجر ضعيف، ولم يروه غيره). وضعفها البيهقي كما سبق. وأما تصحيح الحاكم فتعقبه الذهبي بقوله: (إسماعيل ضعفوه) وعزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير، وأعله بإسماعيل[٥]. ووالده إبراهيم بن المهاجر أحسن حالًا منه، قال ابن حجر: (صدوق لين الحفظ)[٦]. وللحديث إسناد آخر، رواه الخطيب البغدادي[٧] من طريق هانئ بن يحيى قال: حدثنا الحسن بن عجلان حدثنا ليث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً نحوه. وإسناده ضعيف جداً، لا يفرح به، الحسن بن عجلان هو: الحسن بن أبي جعفر الجُفري البصري، ضعفه غير واحد مع عبادته وفضله، وأغلظ القول فيه البخاري، فقال: (منكر الحديث) وقال ابن معين: (ليس بشيء) وتركه النسائي في رواية، وضعفه في أخرى[٨]. وليث هو ابن أبي سليم تقدم أنه ضعيف. وأما هانئ بن يحيى فهو أبو مسعود السلمي، قال أبو

---

(١) المصنف: (٣/ ٣٢٩، ٣٣١). (رقم ١٤٦٨٠، ١٤٦٩٢).

(٢) شرح معاني الآثار: (٤/ ٤٩).

(٣) انظر تهذيب الكمال: (٣/ ٣٣ ـ ٣٤). وميزان الاعتدال: (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣) وتهذيب التهذيب: (١/ ٢٧٩).

(٤) التقريب: (رقم ٤٠٥٦).

(٥) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٧). ومسند ابن عمرو ضمن المفقود من المعجم الكبير.

(٦) التقريب: (رقم ٢٥٤).

(٧) تاريخ بغداد: (٣/ ٦١). وتحرف اسم الحسن بن عجلان إلى الحسين بن عجلان.

(٨) انظر تهذيب الكمال: (٦/ ٧٣ ـ ٧٨). وميزان الاعتدال: (١/ ٤٨٢ ـ ٤٨٣). وتهذيب التهذيب: (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

حاتم الرازي: (ثقة صدوق) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ)[١] فهو حسن الحديث إذاً.

ورُوي الحديث من وجه آخر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

أخرجه عبد الرزاق[٢] قال: عن ابن مجاهد عن أبيه عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً نحوه. وفيه ابن مجاهد، واسمه عبد الوهاب (متروك، وقد كذبه الثوري)[٣].

وحكم الألباني على الحديث بأنه ضعيف[٤].

وانظر الحديث التالي.

١٨٨ ـ عن مجاهد قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة حرم، حرمها الله، لا يحل بيع رِباعها، ولا إجارة بيوتها».

رواه أبو عبيد[٥] وحميد بن زنجويه ـ من طريقه[٦] ـ وأبو بكر بن أبي شيبة[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] كلهم من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد مرفوعاً مرسلًا. واللفظ لابن أبي شيبة. وتابع أبا معاوية حمادُ بن شعيب الكوفي. أخرجه أبو الوليد الأزرقي[٩] نحوه.

ورواه أبو عبيد[١٠] قال: حدثنا شريك عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد أراه رفعه، فذكره بنحوه.

وخالفهم شعبة، فرواه عن الأعمش عن مجاهد من قوله.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[١١]، ولم يسق لفظه، بل قال: (نحوه، ولم يرفعه).

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٩/ ١٠٣) والثقات لابن حبان: (٩/ ٢٤٧). وذكر ابن حجر في لسان الميزان: (٦/ ١٨٧) قول ابن حبان فقط.

(٢) المصنف: (٥/ ١٤٨).

(٣) التقريب: (رقم ٤٢٦٣).

(٤) انظر ضعيف الجامع الصغير: (رقم ٥٢٧٤).

(٥) الأموال: (ص ٨٣).

(٦) الأموال له: (١/ ٢٠٤).

(٧) المصنف: (٣/ ٣٢٩) (رقم ١٤٦٧٩، ١٤٦٨٠).

(٨) أخبار مكة: (٣/ ٢٤٦ ـ ٢٤٧).

(٩) أخبار مكة: (٢/ ١٦٣).

(١٠) الأموال: (ص ٨٤).

(١١) المصدر السابق.

وتابعه إبراهيم بن المهاجر كما سبق في الحديث السابق.

وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير، قال يعقوب بن شيبة: (سفيان الثوري وأبو معاوية مقدمان في الأعمش على جميع من روى عن الأعمش) وفضل أحمد الثوري ثم أبا معاوية على غيرهما، وكذا قدمه غير واحد، وهو بعد الثوري في الأعمش، وأخطأ في أحاديث من أحاديث الأعمش كما قال يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل[١].

وشعبة أيضاً من كبار أصحاب الأعمش، إلا أن أبا معاوية أفضل منه فيما يظهر؛ لأن ابن عمار الموصلي ذكر قصة تدل على أن شعبة كان يحدث بحديث الأعمش، ويراجع في ذلك أبا معاوية[٢]، وهذا يدل على أن لأبي معاوية مزيد اعتناء، وإن كان شعبة أجل منه على الإطلاق، إلا أن متابعة إبراهيم بن المهاجر له وهو غير مدفوع عن الصدق تقوي رواية شعبة هذه، فتقدم على رواية أبي معاوية. ومتابعة حماد بن شعيب لأبي معاوية غير نافعة؛ لأن حماد بن شعيب ضعيف اتفاقاً[٣]؛ لذا فإن الراجح في الحديث وقفه على مجاهد من قوله.

١٨٩ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «نُهي عن أجور بيوت مكة وعن بيع رِباعها».

أخرجه أحمد بن منيع[٤] قال: حدثنا هشيم أنا الحجاج عن عطاء عن عبد الله بن عمر قال. فذكره.

إسناده ضعيف للأسباب التالية:

ـ عطاء هو ابن أبي رباح لم يسمع من ابن عمر، وإنما رآه رؤية، كما قال يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني[٥]، والذي في

(١) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٧٨ ـ ٣٨٢).
(٢) انظر المصدر نفسه.
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٥٩٦) ولسان الميزان: (٢/ ٣٤٨).
(٤) المطالب العالية: (ق ٨٤).
(٥) انظر تاريخ الدوري عن ابن معين: (٢/ ٤٠٣) والمراسيل: (رقم ٥٦٥). وجامع التحصيل (ص ٢٩٠).

العلل لابن المديني قال: (لقي عبد الله بن عمر) ثم قال: (وسمع من عبد الله بن الزبير وابن عمر)، والذي نقل عن ابن المديني نفي السماع هو العلائي. وأثبت سماعه: البخاري[١].

ـ الحجاج هو ابن أرطاة الكوفي، سبق أنه كثير الخطأ والتدليس مع صدقه وفضله.

ـ هشيم هو ابن بشير الواسطي أحد المشاهير، وكان كثير التدليس.

وذكر ابن حجر قصة له في حديث تدل على أنه يدلس تدليس التسوية[٢]، فإن ثبت ذلك فلا يكفي أن يصرح عن شيخه بالسماع حتى يكون ذلك في كل الإسناد؛ لاحتمال الإسقاط أثناء السند.

وعلى فرض صحته فإن الناهي عن ذلك هو والده عمر بن الخطاب فيما يظهر، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك؛ لأن ابن عمر هو الراوي لذلك عن أبيه.

١٩٠ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«إن الله حرم مكة فحرام بيع رِباعها وأكل ثمنها»** وقال: **«من أكل من أجر بيوت مكة شيئاً فإنما يأكل ناراً»**.

رواه الدارقطني ـ واللفظ له[٣] ـ والحاكم[٤] والبيهقي ـ من طريقه[٥] ـ وحمزة بن يوسف السهمي[٦] كلهم من طريق أبي حنيفة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو فذكره. وعند غير الدارقطني قال: عن عبيد الله بن أبي زياد.

واقتصر الحاكم على الجزء الأول من الحديث، وليس عند السهمي سوى الجزء الثاني.

وتابع أبا حنيفة (ابن إسرائيل) أخرجه الدارقطني[٧]، الجزء الثاني من

(١) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٤٦٤).
(٢) انظر النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٦٢١).
(٣) السنن: (٣/ ٥٧).
(٤) المستدرك: (٢/ ٧٣).
(٥) السنن الكبرى: (٦/ ٣٥).
(٦) تاريخ جرجان: (ص ٢٥٤).
(٧) السنن: (٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

الحديث بنحوه. وقال الدارقطني ـ عقب إخراج الحديث ـ: (كذا رواه أبو حنيفة، ووهم أيضاً في قوله عبيد الله بن أبي يزيد، وإنما هو ابن أبي زياد القداح، والصحيح أنه موقوف).

وقال ابن القطان الفاسي: (علته ضعف أبي حنيفة، ووهم في قوله عبيد الله بن أبي يزيد، وإنما هو ابن أبي زياد، ووهم أيضاً في رفعه، وخالفه الناس، فرواه عيسى بن يونس ومحمد بن ربيعة عن عبيد الله بن أبي زياد، وهو الصواب عن أبي نجيح عن ابن عمرو، وقد رواه القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة على الصواب، وقال فيه ابن أبي زياد، فلعل الوهم من صاحبه محمد بن الحسن)[1].

قلت: ابن إسرائيل المذكور آنفاً لم أتبين من هو، وأخشى أن يكون حصل تحريف في الاسم، وفي الإسناد إليه من ضعف، والمخالفون للإمام أبي حنيفة في هذا الحديث هم عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي ومسلم بن خالد الزنجي وأيمن بن نابل أبو عمران الحبشي ومحمد بن ربيعة الكلابي الكوفي، حيث رووا الحديث عن عبيد الله بن أبي زياد عن أبي نجيح عن عبد الله بن عمرو موقوفاً قال: (إن الذين يأكلون أجور بيوت مكة إنما يأكلون في بطونهم ناراً). أخرجه أبو عبيد[2] وابن أبي شيبة ـ واللفظ له[3] ـ وحميد بن زنجويه[4] وأبو الوليد الأزرقي[5] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[6] والدارقطني[7] والبيهقي[8] ورواية هؤلاء مفرقة في هذه المصادر، ومع أن الصواب كونه موقوفاً فإن عبيد الله بن أبي زياد القداح متكلم فيه، ولهذا قال ابن حجر: (ليس بالقوي)[9]. وأما أبو نجيح فهو: يسار الثقفي المكي والد عبد الله بن أبي نجيح (ثقة)[10] ووقع في بعض المصادر المتقدمة (ابن أبي نجيح) وهو ناتج عن سوء الطباعة.

---

(١) نصب الراية: (٤/ ٢٦٥). وتحرف فيه (ابن عمرو) إلى ابن عمر. وهو على الصواب في كتاب الفاسي: بيان الوهم والإيهام (رقم ١٢٩٢).
(٢) الأموال: (ص ٨٤).
(٣) المصنف: (٣/ ٣٣٠) (رقم ١٤٦٨٤).
(٤) الأموال: (١/ ٢٠٥).
(٥) أخبار مكة: (٢/ ١٦٣).
(٦) أخبار مكة: (٣/ ٢٤٦).
(٧) السنن: (٣/ ٥٧).
(٨) السنن الكبرى: (٦/ ٣٥).
(٩) التقريب: (رقم ٤٢٩٢).
(١٠) المصدر نفسه: (رقم ٧٨٠٥).

وفي رواية الإمام أبي حنيفة مخالفة أخرى في متن الحديث، حيث ذكر متنين ـ حسب رواية الدارقطني ـ لكن الرواة الآخرين رووا الجزء الثاني من الحديث فقط، وإن كان المتن الأول مروي عن ابن عمرو إلا أنه من غير هذا الطريق كما سبق تخريجه[١].

وانظر الحديث التالي:

١٩١ ـ عن عبد الله بن عمر ﵄ موقوفاً قال: (إن الذي يأكل كراء بيوت مكة إنما يأكل في بطنه ناراً).

رواه مسدد[٢] قال: حدثنا عيسى بن يونس ثنا عبيد الله بن أبي زياد قال: سمعت ابن جريج يحدث عن عطاء عن عبد الله بن عمر ﵄ قال. فذكره. وفي المطالب العالية (المجردة)[٣] قال: عن عبد الله بن عمرو وهو مخالف لما في مخطوطة الكتاب (النسخة الهندية، والنسخة المحمودية)[٤] ويظهر أن المحمودية أصل للهندية ولا أستبعد التحريف إذ لم يشر المخرجون إلى رواية ابن عمر هذه، فإن ثبت ذلك فإنها معلولة بثلاثة أمور، الأمر الأول: حال عبيد الله بن أبي زياد وهو القداح فقد تقدم في الحديث السابق أنه متكلم فيه.

الأمر الثاني: عطاء هو ابن أبي رباح لم يسمع من ابن عمر وإنما رآه رؤية، فروايته عنه منقطعة عند البعض، وقيل سمع منه[٥] وهو الراجح.

الأمر الثالث: أن عبيد الله بن أبي زياد لا يحتمل منه مثل هذا التنوع في الأسانيد، وهذا موقوف على عدم التحريف في اسم الصحابي، وانظر الحديث السابق.

والناظر في أسانيد هذه الأحاديث قد يغتر بها لأول وهلة؛ لكثرتها، إلا أنه بالتحقيق ظهر أن ليس فيها حديث مرفوع صحيح، وغاية ما في ذلك أنها مقطوعة من قول مجاهد، والموقوف منها في أسانيدها ضعف، وأحسن ما في الباب حديث علقمة المرفوع إلا أنه مرسل وضعيف، وكأنه لذلك ـ والله أعلم ـ

---

(١) انظر الحديث: (رقم ١٨٧).
(٢) كما في المطالب العالية: (ق ٨٤/ب). (٣) (١/٣٣٦).
(٤) (ق ٨٤). (٥) تقدم.

لم يأخذ بهذا الحكم أكثر العلماء، وهو مما تعم به البلوى، وتتوافر الهمم والدواعي على نقله لو ثبت، بل ثبت نقيضه وهو ما أخرجه البخاري[(١)] وغيره من حديث أسامة بن زيد أنه قال: يا رسول الله أين تنزل في دارك بمكة؟ فقال: «**وهل ترك لنا عقيل من رِباع أو دور. . .**» الحديث. وعلى ذلك جرى العمل، وبه قال الجمهور.

ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَـٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ﴾[(٢)] فنسب الله الديار إليهم كما نسب الأموال إليهم، ولو كانت غير مملوكة لهم لما كانوا مظلومين في الإخراج من دور ليست بملك لهم.

واستدلوا بقوله ﷺ عام الفتح ـ: «**من دخل دار أبي سفيان فهو آمن**»[(٣)] فأضاف الدار إلى أبي سفيان.

وخالفهم آخرون فقالوا: لا يجوز بيع دور مكة ولا إجارتها روي ذلك عن ابن عمر ـ إن صح عنه ـ ومجاهد وعطاء وغيرهم، وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك ـ في رواية ابن القاسم ـ ورُوي عنه كقول الجمهور. ومن أدلتهم قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَـٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ. . .﴾[(٤)].

قالوا: والمراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الصلاة.

والتسوية عامة، ونوزعوا في ذلك فإن المسجد الحرام هنا موضع الصلاة لا غير، وإلا لزم عدم جواز حفر الآبار، والتغوط فيها، وكذا الجماع وما أشبه ذلك، والمراد بالتسوية في الآية الأمن والاحترام.

ومن أدلتهم الأحاديث الواردة في هذا المبحث، وتقدم ما فيها.

قالوا: وورد عن عمر أنه كان ينهى أن تغلق دور مكة في زمن الحاج،

---

(١) الصحيح: (٣/ ٤٥٩٠) الحج، باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها.

(٢) سورة الحشر: الآية (٨).

(٣) هو جزء من حديث طويل أخرجه مسلم: (٣/ ١٤٠٥ ـ ١٤٠٩) الجهاد والسير، باب فتح مكة عن أبي هريرة، وأخرجه غيره ـ أيضاً ـ.

(٤) سورة الحج: الآية (٢٥).

أخرجه عبيد بن حميد[١]، وعورض بأن عمر اشترى داراً للسجن بمكة[٢]. قال ابن حجر: (فيجمع بينهما بكراهة الكراء رفقاً بالوفود، ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء، وإلى هذا جنح الإمام أحمد وآخرون)[٣].

❁ ❁ ❁

(١) كما في فتح الباري: (٣/ ٤٥١). وله شواهد مذكورة هناك.

(٢) علقه البخاري في: (٥/ ٧٥). الخصومات، باب الربط والحبس في الحرم، ووصله عبد الرزاق في المصنف: (٥/ ١٤٨) وابن أبي شيبة في المصنف: (٥/ ١٧) (رقم ٢٣٢٠) وفي إسناده مقال.

(٣) فتح الباري: (٣/ ٤٥١). وانظر تفصيل هذه الأقوال في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٢/ ٢٢ ـ ٢٤). ونصب الراية: (٤/ ٢٦٧ ـ ٢٦٨) وتفسير ابن كثير: (٣/ ٢١٤ ـ ٢١٥) وشفاء الغرام: (١/ ٤٥ ـ ٥٣) إضافة إلى فتح الباري.

المبحث السابع
ما جاء في أن احتكار الطعام فيها إلحاد

١٩٢ ـ عن يعلى بن أمية ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**احتكار[١] الطعام في الحرم إلحاد[٢] فيه**».

رواه أبو داود ـ واللفظ له[٣] ـ والبخاري ـ في التاريخ الكبير[٤] ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٥] وابن أبي حاتم[٦] كلهم من طريق أبي عاصم النبيل عن جعفر بن يحيى بن ثوبان أخبرني عمارة بن ثوبان حدثني موسى بن باذان قال: أتيت يعلى بن أمية. فذكره. وعند البعض بلفظ: «**احتكار الطعام بمكة...**» إسناده ضعيف مسلسل بالمجهولين، وهم: موسى بن باذان ويقال اسمه مسلم، حجازي (مجهول)[٧].

وعمارة بن ثوبان حجازي، قال الذهبي: (ما حدث عنه سوى ابن أخيه جعفر بن يحيى، ولكنه قد وثق) يشير بذلك إلى توثيق ابن حبان، وذكر في ترجمة جعفر أن عمارة لين، وقال ابن حجر: (مستور)[٨] يعني مجهول الحال، وهو الظاهر.

وجعفر بن يحيى بن ثوبان قال ابن المديني: (شيخ مجهول، لم يرو عنه غير أبي عاصم) وقد ذكروا من الرواة عنه اثنين: أبو عاصم وعبيد بن عقيل،

---

(١) احتباس الطعام حتى يقل وجوده في الأسواق، ثم بيعه بعد ذلك بسعر أغلى. انظر النهاية: (١/ ٤١٧) ولسان العرب: (٤/ ٢٠٨) مادة: (حكر).
(٢) تقدم أن معناه الميل والانحراف عن الحق إلى الظلم والباطل.
(٣) السنن: (٢/ ٥٢٢) المناسك، باب تحريم حرم مكة.
(٤) (٧/ ٢٥٥). (٥) أخبار مكة: (٣/ ٤٨).
(٦) في تفسيره كما في تفسير ابن كثير: (٣/ ٢١٥).
(٧) التقريب: (رقم ٦٩٤٩).
(٨) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ١٧٢ و١/ ٤٢٠). والتقريب: (رقم ٤٨٣٩).

فانتفت بذلك جهالة عينه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان الفاسي: (مجهول الحال) وقال ابن حجر: (مقبول)[١].

وقال ابن القطان الفاسي: (حديث لا يصح؛ لأن موسى وعمارة وجعفر كل منهم لا يعرف، فهم ثلاثة مجهولون)[٢].

وقال الذهبي: (فمن مناكير جعفر...) ثم ذكر هذا الحديث قائلًا: (حديث واهي الإسناد)[٣].

وقال الألباني: (ضعيف)[٤].

قلت: والمحفوظ في الحديث كونه موقوفاً على عمر بن الخطاب.

أخرجه البخاري - في التاريخ الكبير[٥] - وأبو الوليد الأزرقي[٦] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٧] كلهم من طريق يحيى بن سليم عن ابن خثيم عن عبيد الله بن عياض بن عمرو القاري عن يعلى بن أمية أنه سمع عمر بن الخطاب ﷺ يقول: (احتكار الطعام بمكة إلحاد). وإسناده حسن، إن كان عبيد الله سمع من يعلى، فإن أحداً لم ينص على ذلك، ولم يذكر في المدلسين، وهو يروي عن أبي سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وعائشة وغيرهم، وهؤلاء تأخرت وفاتهم عن يعلى بن أمية فإنه توفي عام صفين على قول، وقيل إنه كان حياً سنة سبع وأربعين[٨]. وأما حال عبيد الله ف(ثقة)[٩].

وابن خثيم هو عبد الله بن عثمان بن خثيم (صدوق)[١٠] ويحيى بن سليم الطائفي تقدم أنه سيء الحفظ، إلا إذا روى عن ابن خثيم، أو روى عنه الحميدي فإن حديثه صحيح[١١] كما هو الحال هنا، ورواية البخاري هي عن الحميدي عنه.

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٥/١١٦ - ١١٧) وميزان الاعتدال: (١/ ٤٢٠) وتهذيب التهذيب: (٢/١٠٩) والتقريب: (رقم ٩٦٢).
(٢) بيان الوهم والإيهام (رقم ٢٣١٥) وبنحو ذلك (برقم ٨٧٥).
(٣) ميزان الاعتدال: (١/ ٤٢٠).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ١٨٤).
(٥) (٧/ ٢٥٥ - ٢٥٦).
(٦) أخبار مكة: (٢/ ١٣٥).
(٧) أخبار مكة: (٣/ ٥١).
(٨) انظر تهذيب الكمال: (٣٢/ ٣٧٨ - ٣٨١). والإصابة: (٣/ ٦٦٨).
(٩) التقريب: (رقم ٤٣٢٨).
(١٠) المصدر نفسه: (رقم ٤٤٦٦).
(١١) تقدم.

وأشار المنذري إلى الحديث بقوله: (وأخرجه البخاري ـ في التاريخ ـ عن يعلى بن أمية أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: (احتكار الطعام بمكة إلحاد) ويشبه أن يكون البخاري علل المسند بهذا)[1].

١٩٣ ـ عن عطاء قال: إن ابن عمر ﵄ جاء يطلب رجلاً في أهله، فقالوا: خرج إلى السوق يشتري، فقال: لأهله أو للبيع؟ فقال أهله: للبيع، قال: فإذا جاء فأخبروه أن النبي ﷺ قال: «احتكار الطعام بمكة إلحاد».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[2] والطبراني[3] والبيهقي[4] كلهم من طريق أبي عاصم ـ يعني النبيل ـ عن عبد الله بن المؤمل عن عمر بن عبد الرحمن بن محيصن عن عطاء قال. فذكره.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا ابن محيصن، تفرد به عبد الله بن المؤمل) وليس عند الطبراني القصة.

وإسناده ضعيف لحال عبد الله بن المؤمل بن وهب الله المخزومي المكي قال ابن حجر: (ضعيف الحديث)[5] وهو منقطع ـ أيضاً ـ لأن عطاء هو ابن أبي رباح تقدم في المبحث السابق أنه لم يسمع من ابن عمر على خلاف والراجح سماعه منه.

وأما عمر بن عبد الرحمن بن محيصن فهو السهمي قارئ أهل مكة، روى عنه جماعة، منهم السفيانان، وأخرج له مسلم حديثاً واحداً محتجاً به[6]، وذكره ابن حبان في الثقات، وسئل الإمام أحمد عنه فقال: (روى عنه ابن عيينة) وفي هذا نوع رضا فيما يظهر، لأن ابن عيينة إمام، فروايته عن شخص ما رفع لشأنه، وقال الذهبي: (هو في الحديث ثقة، احتج به مسلم) وقال في موضع آخر: (ما علمت به بأساً في الحديث، وقد احتج به مسلم...) إلى أن

---

(١) مختصر سنن أبي دواد: (٢/ ٤٣٨). (٢) أخبار مكة: (٣/ ٤٩ ـ ٥٠).
(٣) المعجم الأوسط: (٢/ ١٣٢ ـ ١٣٣). (رقم ١٤٨٥).
(٤) شعب الإيمان: (٧/ ٥٢٧) (رقم ١١٢٢١).
(٥) التقريب: (رقم ٣٦٤٨).
(٦) انظر صحيح مسلم: (٤/ ١٩٩٣). البر والصلة، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه... ورجال صحيح مسلم لابن منجويه: (رقم ١٠٩٢).

قال: (ولكن ليس هو بعمدة في القراءات) وأما ابن حجر فقال: (مقبول)[١] وهو أقل مما يستحقه، بل ثقة، أو صدوق. والحديث قال فيه الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه جماعة)[٢].

وقال المنذري: (رواه الطبراني في الأوسط من رواية عبد الله بن المؤمل)[٣].

وقال الألباني: (ضعيف)[٤] وقول الهيثمي في ابن المؤمل لا يعني تكافؤ الأقوال فيه، بل الجمهور على تضعيفه، ومنهم ابن حبان الذي ذكره في المجروحين، قال ابن حجر: (وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء، وقال: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما في الثقات فلم أر ما نقله المؤلف[٥] عنه، بل فيه عبد الله بن المؤمل المخزومي، يروي عن عطاء وعنه منصور بن صقير، وليس هو بصاحب أبي الزبير الذي روى عنه ابن المبارك، ذاك ضعيف، فهذا ابن حبان إنما وثق هذا لأنه ظنه غيره، والحق أنه هو، ولفظة يخطئ لم أرها فيه)[٦] وقوله: (ولفظة يخطئ لم أرها فيه) لأن المزي قال: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ)[٧] والأمر كما ذكر ابن حجر، فليست هذه اللفظة واردة في المطبوع[٨] من كتابه.

❁ ❁ ❁

---

(١) انظر العلل للإمام أحمد رواية ابنه عبد الله: (٢/ ١٦٣) وتهذيب الكمال: (٢١/ ٤٢٩ ـ ٤٣١) وميزان الاعتدال: (٣/ ٢١٢) ومعرفة القرَّاء الكبار: (١/ ٩٩) وتهذيب التهذيب: (٧/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥). والتقريب: (رقم ٤٩٣٨).

(٢) مجمع الزوائد: (٤/ ١٠١).

(٣) الترغيب والترهيب: (رقم ٢٦٥٢).

(٤) ضعيف الجامع: (رقم ١٨٣).

(٥) قصده بالمؤلف الإمام المزي صاحب تهذيب الكمال.

(٦) تهذيب التهذيب: (٦/ ٤٦).

(٧) تهذيب الكمال: (١٦/ ١٩٠).

(٨) انظر الثقات لابن حبان: (٧/ ٢٨).

المبحث الثامن

ما جاء في فضائل أخرى متنوعة

* عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله - تعالى - يُنزل في كل يوم مائة رحمة، ستين منها على الطائفين، وعشرين على أهل مكة، وعشرين على سائر الناس**».

إسناده محتمل للتحسين كما سيأتي[١].

١٩٤ - عن جابر - يعني ابن عبد الله - أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**سيخرج أهل مكة، ثم لا يُعَبر بها، أو لا يَعبُر بها إلا قليل، ثم تمتلئ وتبنى، ثم يخرجون منها فلا يعودون فيها أبداً**».

رواه أحمد - واللفظ له في إحدى روايتيه[٢] - ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] كلاهما من طريق ابن لهيعة ثنا أبو الزبير عن جابر فذكره. وصرح أبو الزبير بالتحديث في رواية أحمد الثانية ولفظها: «**سيخرج أهل مكة منها، ثم لا يعمروها**[٤] **أو لا تعمر إلا قليلاً ثم تعمر وتمتلئ وتبنى، ثم يخرجون منها، فلا يعودون إليها أبداً**». ولفظ الفاكهي بنحوها. وإسناده ضعيف لحال ابن لهيعة، وليس هو من رواية أحد العبادلة عنه.

وقال الهيثمي: (رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح)[٥].

---

(١) سيأتي تخريجه في الباب الثاني: (رقم ٣٣٠).

(٢) المسند: (١/ ٢٣ و٣/ ٣٤٧).

(٣) أخبار مكة: (٢/ ٣٨٥ - ٣٨٦).

(٤) هكذا وقع الفعل محذوفة نونه دون سبب ظاهر، والأصل أن تكون هكذا: «**ثم لا يعمرونها**».

(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٨). والمطبوع من مسند أبي يعلى لا يوجد فيه هذا الحديث فلعله في المسند الكبير.

كذا قال وهي عادته في ابن لهيعة، ولا يبلغ حديثه مبلغ الحسن، وضعفه الألباني[١].

وله طريق آخر: أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] من طريق عقيل بن معقل قال: سمعت وهب بن منبه يقرأ صحيفة جابر بن عبد الله ﷺ يذكر فيها أن جابراً قال: أخبرني عمر بن الخطاب أنه سمع النبي ﷺ يقول. قال الفاكهي: فذكر نحوه، إلا أنه قال: «**فلا يعودون فيها أبداً**».

إلا أن شيخ الفاكهي أحمد بن حميد الأنصاري لم أقف على ترجمته، وبقية الرجال ثقات، وعقيل بن معقل هو ابن منبه اليماني ابن أخي وهب، قال أحمد وابن معين: (ثقة) وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، وعدل ابن حجر عن توثيقه إلى قوله: (صدوق)[٣] ولا أدري وجه ذلك. وأما وهب بن منبه فقال ابن معين ـ في ترجمة إسماعيل بن عبد الكريم بن معقل ـ: (ثقة رجل صدق، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر ليس بشيء، إنما هو كتاب وقع إليهم، ولم يسمع وهب من جابر شيئاً)[٤] فتعقبه المزي بقوله: (روى أبو بكر بن خزيمة في صحيحه عن محمد بن يحيى عن إسماعيل بن عبد الكريم عن إبراهيم بن عقيل عن أبيه عن وهب بن منبه قال: هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله، وأخبرني أن النبي ﷺ كان يقول: «**وأوكوا الأسقية، وغلقوا الأبواب**...» الحديث. وهذا إسناد صحيح إلى وهب بن منبه، وفيه رد على من قال: إنه لم يسمع من جابر، فإن الشهادة على الإثبات مقدمة على الشهادة على النفي، وصحيفة همام عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاة أبي هريرة قبل وفاة جابر، فكيف يستنكر سماعه منه، وكانا جميعاً في بلد واحد)[٥] قال ابن حجر ـ تعقيباً عليه ـ: (أما إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام، فأما أخوه وهب الذي وقع فيه البحث فلا ملازمة بينهما، ولا يَحسن

---

(١) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٣٢٩٨). (٢) أخبار مكة: (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

(٣) انظر الثقات لابن حبان: (٧/ ٢٩٤). وتاريخ أسماء الثقات (رقم ١١٠٦) وتهذيب الكمال: (٢٠/ ٢٤٠ ـ ٢٤٢) والتقريب: (٤٦٦٤) وعقيل: بفتح العين المهملة: انظر المؤتلف والمختلف للدارقطني: (٤/ ١٥٧٨).

(٤) تهذيب الكمال: (٣/ ١٤٠). (٥) المصدر نفسه.

الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد، فإن الظاهر أن ابن معين كان يُغلِّط إسماعيل في هذه اللفظة عن وهب (سألت جابراً) وهو الصواب عنده عن جابر، والله أعلم)[١]. وبما أن شيخ الفاكهي لم أقف على حاله فلا يمكنني تقوية الرواية الأولى بها.

١٩٥ ـ عن ابن عباس ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا معشر قريش، يا معشر أهل مكة، إنكم بحذاء وسط السماء، وأقل الأرض ثياباً، فلا تتخذوا المواشي**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] والديلمي[٣] كلاهما من طريق طلحة بن عمرو المكي عن عطاء عن ابن عباس فذكره. وهذا اللفظ للفاكهي، ولفظ الديلمي: «**يا أهل مكة إنكم في وسط من الأرض ونجد أوسط السماء، وبأقل الأرض مطراً، فأقلوا من اتخاذ الماشية**» ولفظة: «**وأقل الأرض ثياباً**» في رواية الفاكهي الظاهر أنها تحرفت والصواب: «**وأقل الأرض نباتاً**» لتتفق مع السياق، ورواية الديلمي توضح ذلك؛ إذ لا مناسبة بين قلة الثياب واتخاذ الماشية.

والحديث إسناده ضعيف جداً؛ طلحة بن عمرو (متروك)[٤] وفي إسناد الفاكهي شيخه إبراهيم بن يوسف المقدسي لم أجد له ترجمة، إلا أن رجال الديلمي كلهم معروفون وثقات، أعني من دون طلحة.

ورُوي الحديث من وجه آخر عن علي بن الحسين مرسلًا، والخطاب فيه لأهل المدينة ولفظه: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة ـ فقال: «**يا معشر قريش إنكم تحبون الماشية فأقلوا منها، فإنكم بأقل الأرض مطراً، واحترثوا...**».

أخرجه أبو داود ـ في المراسيل[٥] ـ ومن طريقه البيهقي[٦]، من طريق علي بن عمر بن علي عن أبيه عن جده. وإسناده مع كونه مرسلًا ضعيف، لحال علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي (مستور)[٧]. وأما والده عمر بن

---

(١) تهذيب التهذيب: (١/ ٣١٦).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٣٣٦).
(٣) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٢٨٥).
(٤) التقريب: (رقم ٣٠٠٣).
(٥) (رقم ٥٤٠).
(٦) السنن الكبرى: (٦/ ١٣٨).
(٧) التقريب: (رقم ٤٧٧٥).

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب فـ(صدوق فاضل)[١].

١٩٦ ـ عن سعد بن أبي وقاص ﷺ قال: سمعت رسول الله يقول: «**إنه ستكون بعدي فتن، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً، ويصبح كافراً**» فقلت: بأبي أنت وأمي فأي الرجال أرشد؟ قال: «**رجل بين هذين الحرمين في قلة، يقيم الصلاة لمواقيتها، ويحج، ويعتمر، فلا يزال كذلك حتى تأتيه يد خاطئة، أو مَنيَّة[٢] قاضية**».

رواه الطبراني[٣] قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عباد الجوهري قال: حدثنا محمد بن زياد بن زبَّار الكلبي قال: حدثنا صالح بن عبد الرحمن بن المسور بن عبد الرحمن بن عوف عن عائشة بنت سعد عن أبيها قال. فذكره.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عائشة بنت سعد إلا صالح بن عبد الرحمن تفرد به محمد بن زياد).

إسناده ضعيف لحال محمد بن زياد بن زبَّار الكلبي قال ابن معين: (لا شيء).

وقال صالح جزرة: (أخباري ليس بذلك) وقال أبو حاتم ـ في قصة له معه ـ: (ليس من أهل الشأن) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ ويهم)[٤].

وعبد الرحمن بن المسور ذكره البخاري دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات[٥]. وأحمد بن محمد بن عباد الجوهري ترجمه الخطيب البغدادي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا[٦].

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٤٩٥٠).

(٢) الموت، واشتقاقها من (مُني) له أي قدر، لأنها مقدرة، والجمع: المنايا. مختار الصحاح (ص ٦٣٦ ـ ٦٣٧).

(٣) المعجم الأوسط: (٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠) (رقم ٢٢٨٣).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٥٥٢) ولسان الميزان: (٥/ ١٧٠ ـ ١٧١). وزبَّار: بفتح أوله والموحدة المشددة وبعد الألف راء مكسورة. الأنساب: (٣/ ١٣٠) وتوضيح المشتبه: (٤/ ٣٢٧).

(٥) انظر التاريخ الكبير: (٤/ ٢٨٥) والثقات لابن حبان: (٦/ ٤٦٣).

(٦) انظر تاريخ بغداد: (٥/ ٥٥).

والحديث قال فيه الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه من لم أعرفهم)[١].

* عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«مكة رباط، وجدة جهاد»**.

إسناده ضعيف جداً[٢].

* عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: **«أربع محفوظات، وسبع ملعونات، فأما المحفوظات فمكة والمدينة وبيت المقدس ونجران...»** الحديث إسناده ضعيف منكر، وبعضهم جعله موضوعاً[٣].

١٩٧ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «العلم شجرة، أصلها بمكة، وفرعها بالمدينة، وأغصانها بالعراق، وثمرها بخراسان، وورقها بالشام».

رواه الديلمي[٤] قال: أخبرنا أبي أخبرنا الميداني نا أبو طالب بن علي الحربي حدثنا أبو طالب مكي بن عبد الرزاق حدثنا أبو شاكر عثمان بن محمد البزار المعروف بالشافعي حدثنا محمد بن يوسف الأودني حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه. فذكره.

ذكره السيوطي في ذيل الموضوعات[٥] وعزاه إلى الديلمي، وقال ابن عراق ـ تعقيباً عليه ـ: (لم يبين علته، وهو من طريق إسحاق بن إبراهيم الدبري عن عبد الرزاق، وله عن عبد الرزاق مناكير، لكن لا يبلغ حديثه أن يذكر في الموضوعات)[٦].

قلت: في الإسناد إليه أبو طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي العشاري، أحد العلماء الصالحين الزاهدين، قال الخطيب: (كتبت عنه، وكان

(١) مجمع الزوائد: (٧/ ٣٠٤).
(٢) تقدم تخريجه: (رقم ٨٩).
(٣) انظر تخريجه: (برقم ١٣٥).
(٤) في مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٢/ ق ٣٠٤).
(٥) كما في المصدر التالي.
(٦) تنزيه الشريعة: (١/ ٢٧٦) وفيه أن الحديث عن عمر فلعله سقط (ابن).

ثقة صالحاً) وقال الذهبي ـ في الميزان ـ: (شيخ صدوق معروف، لكن أدخلوا عليه أشياء فحدث بسلامة باطن، منها حديث موضوع في فضل ليلة القدر، ومنها عقيدة للشافعي) ثم ذكر حديثين موضوعين من طريقه، وقال: (فقبح الله من وضعه، والعتب إنما هو على محدثي بغداد كيف تركوا العشاري يروي هذه الأباطيل) ولما ذكر توثيق الخطيب ـ السابق ـ قال: (قلت: ليس بحجة)[1].

وأما تحميل إسحاق بن إبراهيم الدبري الحديث، فلربما كان ذلك لأن سماعه من عبد الرزاق صحيح كما قال الذهبي وكان باعتناء أبيه، وقد روى عن عبد الرزاق أحاديث منكرة فلا يدرى أهي منه، أم من شيخه عبد الرزاق؟ فإن سماعه منه كان بأخرة بعد أن عمي عبد الرزاق، وقد احتج به أبو عوانة، وقال الدارقطني: (صدوق ما رأيت فيه خلافاً إنما قيل لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: إي والله).

ولابن الصلاح تفصيل حسن حيث قال: (وقد وجدت فيما روى الدبري عن عبد الرزاق أحاديث أستنكرها جداً، فأحلت أمرها على الدبري لأن سماعه منه متأخر جداً، والمناكير التي تقع في حديث عبد الرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة إلا أنه صحف أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير وذلك لأجل سماعه منه في حالة الاختلاط)[2] وهذا الحديث ليس ضمن مصنف عبد الرزاق، فإن لم يكن في كتاب آخر كان الاحتمال وارد.

ومن دون إسحاق بن إبراهيم في إسناد الديلمي لم أعثر على تراجمهم باستثناء أبي طالب الحربي السابق الذكر، وأرى أن إلصاق الخطأ بمن دون إسحاق أولى؛ لأن كلام الذهبي في أبي طالب شديد، وقد يكون في الإسناد من هو أسوأ حالًا منه.

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء: (١٨/٤٨ ـ ٥٠) وميزان الاعتدال: (٣/٦٥٦ ـ ٦٥٧). ولسان الميزان: (٥/٣٠١ ـ ٣٠٣).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء: (١٣/٤١٦ ـ ٤١٨) وميزان الاعتدال: (١/١٨١ ـ ١٨٢) ولسان الميزان: (١/٣٤٩ ـ ٣٥٠).

١٩٨ ـ عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: **«أربع مدائن من مدن الجنة في الدنيا: مكة والمدينة وبيت المقدس ودمشق...»** الحديث.

رواه ابن عدي[١] وأبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (من طريقه)[٢] وأبو الحسن الرَّبَعي[٣] وابن عساكر[٤] وابن الجوزي[٥] كلهم من طريق الوليد بن محمد المُوَقَّري قال: ثنا الزهري أخبرنا سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار عن أبي هريرة. فذكره. وقال ابن عدي: (وهذا منكر، لا يرويه عن الزهري غير الموقري).

وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا أصل له، قال أحمد بن حنبل: الوليد ليس بشيء، وقال يحيى: كذاب) قلت: الوليد مجمع على ضعفه، وتفاوتت أحكامهم عليه، فمنهم من ضعفه، ومنهم من تركه، ومنهم من رماه بالكذب، ففي رواية لابن معين قال فيه: (كذاب).

وذكر الإمام أحمد أن رجلًا قدم عليه فغير كتبه وهو لا يعلم.

وقال الجوزجاني: (كان غير ثقة، يروي عن الزهري عدة أحاديث ليس لها أصول) وقال ابن حبان: (كان لا يبالي، ما دفع إليه قرأه، روى عن الزهري أشياء موضوعة، لم يروها الزهري قط، ويرفع المراسيل، ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به بحال)[٦]. وتتابع الأئمة في الحكم على الحديث، فذكر الذهبي أن هذا الحديث من مناكير الوليد[٧]، وقال ابن القيم: (وكل حديث فيه أن مدينة كذا وكذا من مدن الجنة أو من مدن النار فهو كذب)[٨]. وقال الشوكاني: (والحديث قد أورده ابن الجوزي في الموضوعات، فأصاب)[٩]. وقال الألباني: (حديث موضوع، في إسناده الوليد بن محمد الموقري. . .)[١٠].

---

(١) الكامل: (٧/ ٧٣). (٢) فضائل الشام: (رقم ١٩).
(٣) فضائل الشام ودمشق: (رقم ٥٣، ٥٤). (٤) تاريخ دمشق: (١/ ٩٨).
(٥) الموضوعات: (٢/ ٥١).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٣١/ ٧٦ ـ ٨١) وميزان الاعتدال: (٤/ ٣٤٦) وتهذيب التهذيب: (١١/ ١٤٨ ـ ١٥٠) والمُوقَّري: بضم الميم وفتح الواو وتشديد القاف وفتحها وكسر الراء المهملة. الأنساب: (٥/ ٤٠٩).
(٧) ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٤٦). (٨) المنار المنيف: (ص ١١٧).
(٩) الفوائد المجموعة: (رقم ١٢٢٩).
(١٠) تخريج أحاديث فضائل الشام: (ص ٣٦ ـ ٣٧).

وتعقب السيوطي[١] ابن الجوزي لإيراده في الموضوعات محتجاً بكلام ابن عدي السابق، ولأن ابن عساكر رواه من طريق محمد بن مسلم الطائفي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، والرواية هذه أخرجها ابن عساكر[٢]، كما ذكر السيوطي، وقال عنها: (هذا حديث غريب من حديث محمد بن مسلم الطائفي عن الزهري، والمحفوظ حديث الوليد بن محمد الموقري عن الزهري) واستدرك الألباني على السيوطي بقوله: (وفي إسناده من هذا الوجه من لا يعرف، فمثله لا يزيد الحديث إلا وهناً على وهن)[٣].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].

١٩٩ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختار من الملائكة أربعة...» إلى أن قال: «واختار من المدائن أربعة: مكة، وهي البلدة، والمدينة، وهي النخلة، وبيت المقدس، وهو الزيتونة، ودمشق، وهي التينة...» الحديث مطول.

رواه ابن عساكر[٥] من طريق أبي الفضل العباس بن ميمون مولى أمير المؤمنين حدثنا أبو محمد المراغي حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة. فذكره. وقال ابن عساكر: (هذا حديث منكر بمرة، وأبو الفضل والمراغي مجهولان) وقال ابن حجر في ترجمة العباس بعد أن ذكر طرفاً من الحديث قال: (فذكر حديثاً طويلًا منكراً...) ثم ذكر كلام ابن عساكر السابق وقال: العباس بن أمجور بدلًا من (ميمون)[٦].

وذكر السيوطي الحديث في ذيل موضوعاته مقراً لكلام ابن عساكر[٧].

---

(١) انظر اللآلئ المصنوعة: (١/٤٥٩) وتنزيه الشريعة: (٢/٤٨).

(٢) تاريخ دمشق: (١/٩٨).

(٣) تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق (ص ٣٧).

(٤) انظر الحديث: (رقم ١٨٧).

(٥) تاريخ دمشق: (١/٩٨ ـ ٩٩).

(٦) انظر لسان الميزان: (٣/٢٣٧).

(٧) انظر ذيل اللآلئ المصنوعة: (٩٥) وانظر تنزيه الشريعة: (٢/٦٤ ـ ٦٥).

وهو مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

٢٠٠ ـ عن ابن عباس ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «مكة آية الشرف، والمدينة معدن الدين، والكوفة فسطاط الإسلام...» الحديث.

رواه أبو الحسن الربعي[٢] ومن طريقه ابن عساكر[٣] قال الربعي: حدثنا أبو الحسن علي بن الحسن بن القاسم الطَّرسوسي حدثنا أبو علي الحسن بن عبد الله بن محمد الأزهري حدثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: سمعت عبد الله بن طاووس يقول: سمعت أبي يقول: قال ابن عباس فذكره.

في إسناده أبو الحسن علي بن الحسن بن القاسم الطرسوسي، قال الذهبي: (علي بن الحسن الطرسوسي صوفي، وضع حكاية عن الإمام أحمد في تحسين أحوال الصوفية) وساق ابن حجر هذه الحكاية، ثم ذكر حديثاً أخرجه الخطيب البغدادي من طريقه وقال: (في سنده غير واحد من المجهولين، فدخل هذا الطرسوسي فيهم)[٤] وقد ترجم الذهبي وابن حجر لشخص آخر باسم: علي بن الحسن بن القاسم أبو الحسن قال الذهبي: (حدّث بأباطيل) ولم ينسباه[٥] ويظهر أنهما واحد، لاشتراكهما في الرواية عن الطبراني، ورواية أبي الحسن الربعي هذه بينت أنهما واحد[٦].

وأما شيخه أبو علي الحسن بن عبد الله الأزهري فلم أجد له ترجمة.

ومحمد بن عبد الملك الدقيقي (صدوق)[٧].

والحديث ذكره السيوطي شاهداً لحديث آخر، لتعلقه ببعض ما حذف هنا[٨].

---

(١) (رقم ١٨٨).
(٢) فضائل الشام ودمشق: (رقم ٢٤).
(٣) تاريخ دمشق: (١/ ١٣٣).
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ١٢٢) ولسان الميزان: (٤/ ٢٢٠).
(٥) المصدر السابق، والمصدر نفسه: (٤/ ٢٢١).
(٦) كما قاله الدكتور الرفاعي، انظر كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١٨٥).
(٧) التقريب: (رقم ٦١٠١).
(٨) انظر اللآلئ المصنوعة: (١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).

وقال عنه الألباني: (حديث منكر، تفرد بروايته المصنف عن شيخه أبي الحسن علي بن الحسن بن القاسم الطرسوسي، وقد ترجمه الخطيب في تاريخه، وكذا ابن عساكر ولم يذكرا فيه توثيقاً، فهو مجهول الحال، وكذا شيخه أبو علي الحسن بن عبد الله بن محمد الأزهري، فإني لم أجد له ترجمة)[1] وقد وهم - حفظه الله - في ترجمة أبي الحسن الطرسوسي، لأن الترجمة التي أشار إليها في تاريخ بغداد هي لشخص أقدم من هذا، يروي عنه الطبراني بينما صاحب هذا الإسناد يروي عن الطبراني، وهو طرسوسي، والمشار إليه في تاريخ بغداد طوسي[2].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[3].

٢٠١ - عن عطاء بن كثير رفعه إلى النبي ﷺ: «المقام بمكة سعادة، والخروج منها شِقوة».

رواه أبو الوليد الأزرقي[4] قال: حدثني جدي حدثنا سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج قال: ذكر عطاء بن كثير حديثاً رفعه. فذكره.

وإسناده معضل، ولم أقف على ذكر لعطاء بن كثير. وعثمان بن ساج هو عثمان بن عمرو بن ساج فيه ضعف[5]، وسعيد بن سالم هو القداح حسن الحديث[6].

وذكره ملا علي القاري دون أن يعزوه إلى أحد، وقال: (لا أصل له في المرفوع، وإنما ذكره الحسن البصري في رسالته)[7].

قلت: هو في الرسالة المنسوبة إلى الحسن البصري من قوله[8]، ولا يستبعد أن أحد المجاهيل اقتبسه منها، فرفعه إلى الرسول ﷺ وهماً أو عمداً.

(١) تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق: (ص ٣٢).
(٢) انظر تاريخ بغداد: (١١/٣٧٧). (٣) (رقم ١٨٥).
(٤) أخبار مكة: (٢/٢٢ - ٢٣). (٥) تقدم.
(٦) تقدم.
(٧) الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: (رقم ٤٤٦).
(٨) انظر أخبار مكة للفاكهي: (رقم ١٥٤٥).

٢٠٢ ـ عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«قسم الله الأعمال كلها على ثلاثة، ثلث بمكة، وثلث بقزوين[١]، وثلث في سائر البلاد»**.

ذكره السيوطي في ذيل موضوعاته، وعزاه إلى الديلمي[٢]، وساق إسناده كاملًا، وهو من طريق ميسرة عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي الدرداء فذكره. وقال ابن عرَّاق: (لم يبين علته، وفيه ميسرة، وأظنه ابن عبد ربه، فإنهم قالوا إنه وضع في فضل قزوين حديثاً كثيراً)[٣].

قلت: اتفقوا على اطِّراحه ورميه بالوضع، قال أبو زرعة الرازي: (وضع في فضل قزوين أربعين حديثاً، وكان يقول: إني أحتسب في ذلك) وقال أبو داود: (أقرَّ بوضع الحديث) وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويضع الحديث، وهو صاحب حديث فضائل القرآن الطويل) وغير ذلك من الأقوال[٤].

وقال ياقوت الحموي: (وقد روى المحدثون في فضائل قزوين أخباراً لا تصح عند الحفاظ النقاد، تتضمن الحث على المقام بها، لكونها من الثغور وما أشبه ذلك)[٥].

٢٠٣ ـ حديث: «سفهاء مكة حِشو[٦] الجنة».

سئل عنه الحافظ ابن حجر فقال: (لم أقف عليه)[٧] ونقله عنه تلميذه السخاوي[٨].

---

(١) بفتح القاف ثم السكون وكسر الواو، تقع بالقرب من الرَّي وهي على نحو مائة ميل شمال غربي طهران (عاصمة إيران الآن) في أسفل الجبال العظيمة. انظر معجم البلدان: (٤/ ٣٤٢). وبلدان الخلافة الشرقية (ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥).

(٢) ذيل اللآلئ المصنوعة: (ص ٨١).

(٣) تنزيه الشريعة: (٢/ ٥٨).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٣٠ ـ ٢٣٢) ولسان الميزان: (٦/ ١٣٨ ـ ١٤٠).

(٥) معجم البلدان: (٤/ ٣٤٣).

(٦) لعله من حِشوة الأرض: دغلها ـ الشجر الملتف الكثير ـ انظر لسان العرب (١/ ١٨٠) مادة (حشا) أو لعل المعنى إنهم في عمق الجنة كالحشا للبطن. انظر المصدر نفسه: (١/ ١٧٨). المادة نفسها.

(٧) الأجوبة المهمة: (ص ٢٦٥).

(٨) انظر المقاصد الحسنة (رقم ٥٦٤).

وقال الشيخ أبو العباس الميورقي: (إجمالًا إنه ورد واتفق بين عالمين في الحرم تنازعا في تأويله، وسنده، فأصبح الطاعن فيه وقد طعن أنفه واعْوَجَّ، وقيل له وكأنه في المنام: أي والله سفهاء مكة من أهل الجنة، ثلاثاً، فراعه ذلك، وخرج إلى خصمه، وأقر على نفسه بالكلام فيما لا يعنيه، وما لم يُحط به خبراً، قال السخاوي: ويقال إنه التقي محمد بن إسماعيل بن أبي الصيف اليماني الشافعي، وأنه كان يقول إنما هو أسفاء مكة أي المحزنون فيها على تقصيرهم)[١] قلت: لم يذكروا للحديث سنداً للنظر فيه، وحسبنا من ذلك قول الحافظ ابن حجر، ونقله عنه ملا علي قاري[٢] والشوكاني[٣] إضافة إلى السخاوي، ولم يتعقبه أحد منهم، وعلَّق مُلَّا علي قاري على كلام ابن أبي الصيف فقال: (ثبت العرش ثم انقش، فالمدار على صحة المبنى، ثم يتفرع عليه صحة المعنى، فعلى تقدير صحة لفظه يمكن أن يقال: إنه مبالغة في مدح أهل مكة وسكانها، تعظيماً للكعبة وشأنها، وتفخيماً لحرمة جيرانها، فإنه إذا كان سفهاء مكة حشو الجنة أي وسطها، فما بال فقهائها فلا شك أنهم يكونون في أعلاها، وغيرهم في أدناها)[٤] وقال نجم الدين الغزي بعد ذكر القصة: (مثل ذلك لا يثبت به حديث ولا حكم)[٥].

قلت: تقدم في مباحث سابقة أن الذنب في مكة أعظم من الذنب في غيره، فكيف يكون سفهاء مكة حشو الجنة! والله يقول: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ولهذا كره من كره من الصحابة المقام فيها لعظم الذنب فيها، فلا يغتر إنسان بمثل هذا الخيال، فإن الأرض لا تقدس أحداً وإنما يقدس الإنسان عملُه.

❀ ❀ ❀

(١) المصدر نفسه وشفاء الغرام: (١/ ١٣٩).
(٢) انظر الأسرار المرفوعة: (رقم ٢٢٨).
(٣) الفوائد المجموعة: (رقم ٣٢١). وانظر ـ أيضاً ـ كشف الخفاء للعجلوني (رقم ١٤٨١).
(٤) المصدر السابق.
(٥) كما في كتاب حفيده أحمد العامري الغزي: الجد الحثيث: (رقم ١٧٣).

الفصل الرابع عشر

ما جاء في فضل الموت بمكة

الفصل الرابع عشر
ما جاء في فضل الموت بمكة

* عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «**نِعم المقبرةُ هذه ـ يعني مقبرة مكة**».

الحديث محتمل للتحسين كما سيأتي إن شاء الله ـ تعالى[1] ـ.

وهذا الحديث هو أمثل الأحاديث الواردة في هذا الفصل، وهو خاص بمقبرة الحجون، فلا عموم فيه لجميع الحرم، والأحاديث الأخرى عامة الدلالة في فضل الموت بالحرم، وأنهم يحشرون مع رسول الله ﷺ، إلا أنها غير صحيحة، وتتفاوت مراتبها، فمنها الضعيف جداً، ومنها الضعيف المنكر أو المضطرب، وبعضها من طريق المتهمين والوضاعين، وقليل منها لم أتوصل إلى معرفة حال بعض رجاله، وغالب هؤلاء مغمورون غير معروفين، وإلا لترجموا في أمهات الكتب، وكل هذه الأحاديث غير صالحة للاعتضاد رغم كثرتها، وعددها ثلاثة عشر حديثاً.

٢٠٤ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول من تنشق عنه الأرض، ثم أبو بكر، ثم عمر، ثم آتي أهل البقيع، فيحشرون معي، ثم أنتظر أهل مكة فأحشر بين الحرمين».

رواه الترمذي واللفظ له[2] ـ وابن أبي خيثمة[3] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[4] وابن أبي الدنيا[5] وعبد الله بن الإمام أحمد[6] وابن حبان[7]

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٤٩٧).
(٢) الجامع: (٥/ ٦٢١) المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب.
(٣) التاريخ الكبير (٣/ ق ٨٨/أ).
(٤) أخبار مكة: (٣/ ٧٠ ـ ٧١).
(٥) كما في الفتن والملاحم لابن كثير: (١/ ٢٠٦).
(٦) في زياداته على فضائل الصحابة للإمام أحمد: (رقم ٢٨٣).
(٧) الإحسان: (١٥/ ٣٢٤) (رقم ٦٨٩٩).

والطبراني[١] وابن عدي[٢] وأبو بكر القطيعي[٣] والحاكم[٤] وأبو نعيم[٥] وأبو القاسم اللالكائي[٦] وابن الجوزي[٧] من طرق كلهم عن عبد الله بن نافع الصائغ قال: حدثنا عاصم بن عمر العمري، ثم اضطرب الإسناد بعد ذلك، ففي رواية الترمذي والفاكهي ـ في رواية ـ وابن حبان وابن عدي ـ في رواية ـ والحاكم ـ في رواية ـ واللالكائي وابن الجوزي ـ في رواية ـ قال عاصم: عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، وفي رواية للفاكهي وابن أبي الدنيا والطبراني وابن عدي ـ في رواية ـ وأبي بكر القطيعي ـ في رواية ـ والحاكم ـ في رواية ـ وأبي نعيم وابن الجوزي ـ في رواية ـ أسنده عاصم فقال: عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً نحوه. زاد الحاكم ـ في روايته ـ: وتلا عبد الله بن عمر ﴿يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًاۚ ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾[٨] وقال في رواية الحاكم: عن أبي بكر بن سالم عن سالم. وفي رواية القطيعي وأبي نعيم قال: عن أبي بكر بن عبد الرحمن، فأسقط (عمر). وأظن أن (ابن سالم) مقحمة في رواية الحاكم؛ لأن رواية أبي نعيم من الطريق نفسه، وليس فيها ذلك، وأما إسقاط (عمر) ونسبته إلى جده فكثيراً ما يحصل، وفي رواية عبد الله بن الإمام أحمد وروايتين للقطيعي قال: عن أبي بكر بن عبد الله عن ابن عمر مرفوعاً. وفي رواية ابن أبي خيثمة قال: عن سالم بن عبد الله، مرسلًا. وفي رواية للفاكهي قال: عن أبي بكر ـ ولم ينسبه ـ حدثني سالم، فذكره مرفوعاً مرسلًا.

وهذه الرواية المرسلة: أخرجها الحارث بن أبي أسامة[٩] من طريق آخر عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن سالم مرسلًا، إلا أن في الإسناد إليه إسحاق بن بشر الكاهلي أحد الوضاعين[١٠]. وهذا الاضطراب موجب لضعف

(١) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٠٥). (٢) الكامل: (٥/ ٢٢٩، ٢٣١).
(٣) في زياداته على فضائل الصحابة للإمام أحمد: (رقم ١٣٢، ٥٠٧، ٦٣٦).
(٤) المستدرك: (٢/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦ و٣/ ٦٨). (٥) دلائل النبوة: (١/ ٢٩).
(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (رقم ٢٥١٢).
(٧) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٨٣) والعلل المتناهية (رقم ١٥٢٧، ١٥٢٨).
(٨) سورة ق: الآية (٤٤). (٩) بغية الباحث: (رقم ١١٢٠).
(١٠) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٨٦ ـ ١٨٨). ولسان الميزان: (١/ ٣٥٥ ـ ٣٥٨).

الحديث لو كان من ثقة، فكيف إذا كان ضعيفاً كعاصم بن عمر، وهو ابن حفص العمري، أغلظ بعضهم القول فيه، فجعله في عداد المتروكين، والأكثر وهو الراجح على أنه ضعيف فحسب[١]، ومثل هذا الاضطراب دليل على ضعفه.

وقال الترمذي ـ عقب روايته للحديث ـ: (هذا حديث غريب، وعاصم بن عمر ليس بالحافظ) وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) وتعقبه الذهبي فقال: (عبد الله ضعيف) وفي الموضع الثاني قال: (عاصم هو أخو عبد الله، ضعفوه) وقال ابن الجوزي ـ في العلل المتناهية ـ: (هذا حديث لا يصح، ومدار الطريقين على عبد الله بن نافع، قال يحيى: ليس بشيء، وقال علي: يروي أحاديث منكرة، وقال النسائي: متروك). ثم مدارهما أيضاً على عاصم بن عمر، ضعفه أحمد ويحيى، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. وذكره الذهبي في ترجمة عبد الله بن عمر بن حفص، وعزى روايته إلى ابن الجوزي في العلل المتناهية، وقال: (وقد رواه عبد الله بن نافع وهو واه، عن عاصم بن عمر عن عبد الله بن دينار، وهو حديث منكر جداً)[٢].

وإعلال ابن الجوزي والذهبي الحديث بعبد الله بن نافع فسبق قلم منهما؛ لأن المتكلم فيه هو عبد الله بن نافع القرشي العدوي[٣]. وأما صاحب هذه الرواية فعبد الله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم المدني، قال ابن حجر: (ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين) وإن تكلم بعضهم في حفظه[٤] فليس هو المراد بعبارة الذهبي وابن الجوزي، وقد نسب في رواية الحاكم (الموضع الثاني) فأعله الذهبي بعاصم دون عبد الله. وأما ذكر الذهبي للحديث في ترجمة عبد الله بن عمر بن حفص فخطأ ـ أيضاً ـ؛ لأن ابن الجوزي إنما رواه عن

---

(١) تقدم.

(٢) ميزان الاعتدال: (٢/٤٦٦) وانظر (٢/ ٣٥٥ ـ ٣٥٦).

(٣) انظر تهذيب الكمال: (١٦/٢١٣ ـ ٢١٥) وميزان الاعتدال: (٢/ ٥١٣). وتهذيب التهذيب (٦/٥٣ ـ ٥٤).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٦/٢٠٨ ـ ٢١٢) وميزان الاعتدال: (٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤) وتهذيب التهذيب: (٦/٥١ ـ ٥٢). والتقريب: (رقم ٣٦٥٩).

عبد الله بن نافع عن عاصم بن عمر، فلا أدري كيف وقع الاشتباه[١] والحديث ضعفه الألباني[٢].

وأما أول الحديث: «**أنا أول من تنشق عنه الأرض**» فأخرجه مسلم[٣] وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر...**» الحديث. ومن حديث أبي هريرة وأبي سعيد في سياق حديث آخر[٤].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٥].

٢٠٥ ـ عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «أنا أول من تنشق الأرض عنه، فأكون أول من يبعث، فأخرج أنا وأبو بكر وعمر إلى أهل البقيع، فيبعثون، ثم يبعث أهل مكة، فأحشر بين الحرمين».

رواه ابن النجار[٦] من طريق محمد بن عثمان قال: حدثنا أبي عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة. فذكره.

إسناده ضعيف جداً لحال والد محمد بن عثمان، وهو عثمان بن خالد العثماني أبو عفان المدني (متروك الحديث)[٧]. وفي الإسناد إليه من لم أقف على ترجمته. ومحمد بن عثمان حسن الحديث على الراجح[٨] وكذا تقدم الكلام عن عبد الرحمن بن أبي الزناد[٩].

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١٠].

٢٠٦ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: وقف النبي ﷺ على المقبرة،

---

(١) وأشار إلى ذلك الدكتور الرفاعي. انظر كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة (رقم ٣٣١).
(٢) انظر ضعيف الجامع: (رقم ١٣١٠، ٢١٤٤).
(٣) الصحيح: (٤/ ١٧٨٢) الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق.
(٤) انظر المصدر نفسه: (٤/ ١٨٤٣ ـ ١٨٤٥). باب من فضائل موسى ﷺ.
(٥) (رقم ٣٣١).
(٦) الدرة الثمينة في أخبار المدينة (ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩).
(٧) التقريب: (رقم ٤٤٦٤).
(٨) تقدم.
(٩) تقدم.
(١٠) (رقم ٣٣٢).

وليس بها يومئذ مقبرة، فقال: «**يبعث الله ـ تبارك وتعالى ـ من هذه البقعة ومن هذا الحرم كله سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب، يشفع كل واحد منهم في سبعين**[1]**، وجوههم من الأولين والآخرين كالقمر ليلة البدر**» فقال أبو بكر ﷺ: يا رسول الله ـ فمن هم؟ قال ﷺ: «**من الغرباء**» فقال: يا رسول الله ما لمن هلك في حرم الله ـ عز وجل ـ قال ﷺ ـ: «**من هلك في حرم الله ـ تعالى ـ محتسباً داره بعثوا آمنين يوم القيامة**» قال: فما لمن هلك في حرمك؟ قال ﷺ: «**من هلك بالمدينة محتسباً داره حباً لله ـ تعالى ـ ولرسوله بعثوا آمنين يوم القيامة**» قال: فما لمن هلك بين الحرمين مكة والمدينة؟ قال ﷺ: «**من هلك بين مكة والمدينة حاجاً أو معتمراً، أو طلب طاعة من طاعة الله ـ عز وجل ـ بعثوا آمنين يوم القيامة**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[2] والمفضل الجندي[3] ومن طريقه الديلمي[4] كلاهما من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن شقيق بن سلمة أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال. فذكره. وهذا السياق للفاكهي وسياق المفضل انتهى عند قوله: «**من الغرباء**» ولم يذكر الديلمي قوله: فقال أبو بكر وما بعده.

وساق تقي الدين الفاسي إسناد الجندي بإسقاط زيد العمي، وقال: (هذا الإسناد فيه سقط بين عبد الرحيم وشقيق) فلعل ذلك وقع في نسخته؛ لأن رواية الديلمي هي من طريق الجندي كما تقدم، وليس فيها سقط.

والحديث إسناده ضعيف جداً؛ لأن عبد الرحيم بن زيد العمي متروك، وكذبه ابن معين وزيد العمي ضعيف[5].

والحديث عزاه المتقي الهندي إلى الديلمي[6].

٢٠٧ ـ عن عمر بن الخطاب ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من

---

(١) في رواية المفضل الجندي ومن طريقه الديلمي: «**في سبعين ألفاً**».
(٢) أخبار مكة: (٤/ ٥١).
(٣) في فضائل مكة كما في شفاء الغرام: (١/ ٤٥٤).
(٤) في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٢٣٠).
(٥) تقدما.
(٦) انظر كنز العمال: (رقم ٣٤٩٦٠).

زار قبري ـ أو قال ـ من زارني كنت له شفيعاً أو شهيداً، ومن مات في أحد الحرمين بعثه الله من الآمنين يوم القيامة».

رواه أبو داود الطيالسي(١) ومن طريقه البيهقي(٢) قال أبو داود: حدثنا سوَّار بن ميمون أبو الجراح العبدي قال: حدثني رجل من آل عمر عن عمر قال. فذكره.

وقال البيهقي ـ في الكبرى ـ: (هذا إسناد مجهول).

قلت: هذا الإسناد مضطرب جداً، فإضافة إلى الطريق السابق، رواه البخاري ـ في التاريخ تعليقاً(٣) ـ من طريق وكيع نا ميمون بن سوار العبدي عن هارون أبي خزيمة عن رجل من ولد حاطب عن رسول الله ﷺ: **«من مات في أحد الحرمين»**.

الطريق الثالث: روى ابن أبي عاصم(٤) من طريق يونس بن بكير.

ورواه العقيلي(٥) والبيهقي(٦) من طريق شعبة كلاهما عن سوار بن ميمون عن هارون بن قزعة (في رواية شعبة) وعن أبي قزعة (في رواية يونس) قال: حدثني رجل من آل عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ﷺ يقول. فذكره. وقال العقيلي: (والرواية في هذا لينة).

الطريق الرابع: روى الدارقطني(٧) ومن طريقه البيهقي(٨) من طريق وكيع نا خالد بن أبي خالد وأبو عون عن الشعبي والأسود بن ميمون عن هارون أبي قزعة عن رجل من آل حاطب عن حاطب قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

وقال البيهقي ـ تعليقاً على قوله ـ الأسود بن ميمون ـ: (كذا وجدته في كتابي، وقال غيره: سوار بن ميمون، وقيل ميمون بن سوار، ووكيع هو الذي يروي عنه أيضاً).

---

(١) المسند: (ص ١٢ ـ ١٣).

(٢) السنن الكبرى: (٢/ ٢٧٨) وشعب الإيمان: (رقم ٤١٥٣).

(٣) ذكر ذلك ابن عبد الهادي في الصارم المنكي (ص ١٣١) وأشار إلى ذلك البيهقي في المصدر السابق: (رقم ٤١٥١) ولم أجد ذلك في التاريخ الكبير ولا في الصغير.

(٤) الآحاد والمثاني: (٢/ ٦١).

(٥) الضعفاء الكبير: (٤/ ٣٦٢).

(٦) شعب الإيمان: (رقم ٤١٥٢).

(٧) السنن: (٢/ ٢٧٨).

(٨) المصدر السابق: (رقم ٤١٥١).

قلت: هذا الاضطراب سببه هؤلاء المجاهيل، حتى أن السبكي جعله ثلاثة أحاديث[1]، ليتسنى له تقويته، وكان الأجدر به أن يجعله أربعة تمشياً مع منهجه.

وقد حكم الأئمة على ضعف الحديث واضطرابه، فالعقيلي ذكر أن الرواية لينة ـ كما سبق ـ وقال في موضع آخر ـ: (والرواية في هذا الباب فيها لين)[2] ـ يعني باب الترغيب في الزيارة ـ، وسبق قول البيهقي أن إسناده مجهول.

وقال ابن عبد الهادي: (هذا الحديث ليس بصحيح، لانقطاعه، وجهالة إسناده واضطرابه. . .)[3] ونقله عنه المعلمي[4] مقراً له.

وقال الألباني: (وهذا إسناد واه من أجل الرجل الذي لم يسم، وسوار بن ميمون أغفلوه ـ إلى أن قال ـ وهذا مما يدل على أنه رجل مغمور مجهول)[5].

أما رواة هذا الحديث فهم:

سوار بن ميمون أبو الجراح العبدي، ذكر ابن عبد الهادي أنه شيخ مجهول الحال، واختلف الرواة في اسمه ولم يضبطوه، فبعضهم يقول ميمون بن سوار، وبعضهم يقوله بالقلب سوار بن ميمون[6].

وهارون بن قزعة اختلف في اسمه، فقيل ابن قزعة، وقيل أبو قزعة، وقد ترجمه الذهبي بالاسمين، فقال: هارون أبو قزعة (لا يعرف) وقال الأزدي (متروك الحديث)[7]. وقال ـ في ترجمة هارون بن قزعة ـ: قال البخاري: (لا يتابع عليه)[8].

وعلق ابن حجر على الاسم الأول، فقال: (ما يبعد أن الأزدي أراد ابن

(١) في كتابه شفاء السقام: (ص ٤٠).
(٢) الضعفاء الكبير: (٤/ ١٧٠).
(٣) الصارم المنكي: (ص ١٣٠). وما بعدها.
(٤) انظر تعليقه على الفوائد المجموعة للشوكاني: (ص ١١٥ رقم ٣٢٢).
(٥) إرواء الغليل: (رقم ١١٢٧).
(٦) انظر الصارم المنكي: (ص ١٣١، ١٣٣).
(٧) ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٨٨).
(٨) المصدر نفسه: (٤/ ٢٨٥).

قزعة الذي تقدم)[١] ونقل في ترجمة هارون بن قزعة قول الأزدي: (يروي عن رجل من آل حاطب المراسيل) قال ابن حجر: (فتعين أنه الذي أراد الأزدي، وقد ضعفه ـ أيضاً ـ يعقوب بن شيبة، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء)[٢].

وأما الرجل الذي من ولد حاطب وكذا الذي من آل عمر فلم يترجما، فهما مبهمان، وذكر ابن عبد الهادي أن المبهم أسوأ حالًا من المجهول، مع ترجيحه لكونه رجلًا واحداً[٣]، وقد ناقش هذا الحديث وما في معناه مناقشة تدل على سعة اطلاع ومعرفة بهذا الشأن، وفنَّد مزاعم السبكي الذي حاول جمع شتات هذه الروايات المنقطعة والمجهولة، ليخرج من ذلك بنتيجة أن الحديث يقوي بعضه بعضاً، ومن ثم رد على شيخ الإسلام ابن تيمية الذي منع من شد الرحال لغير المساجد الثلاثة، ومنها قبور الأنبياء والصالحين أخذاً بالأحاديث الثابتة في ذلك، ولو صحت هذه الأحاديث لما كان فيها دليل على المراد؛ لأن الممنوع إنما هو شد الرحال لا الزيارة المجردة، وهو الذي صرح به شيخ الإسلام في أكثر من موضع، فتجاهل السبكي ذلك وخلط بين الأمرين ـ سامحه الله ـ.

والحديث مخرج في كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].

٢٠٨ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ عن النبي ﷺ قال: «من مات في أحد الحرمين مكة أو المدينة بُعِث آمناً».

رواه الطبراني[٥] وابن عدي[٦] ومن طريقه ابن الجوزي[٧] من طريق موسى بن عبد الرحمن المسروقي.

ورواه البيهقي[٨] من طريق أبي الأزهر كلاهما قال: ثنا زيد بن الحباب عن عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر. فذكره.

---

(١) لسان الميزان: (٦/ ١٨٣). (٢) المصدر نفسه: (٦/ ١٨٠ ـ ١٨١).
(٣) انظر الصارم المنكي (ص ١٣١، ١٤٧). (٤) (رقم ١٣٥).
(٥) المعجم الأوسط: (٦/ ٨٩) (رقم ٥٨٨٣) والمعجم الصغير: (٢/ ٢٢).
(٦) الكامل: (٤/ ١٣٦). (٧) الموضوعات: (٢/ ٢١٨).
(٨) شعب الإيمان: (رقم ٤١٨١).

وقال الطبراني - في الأوسط -: (لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا عبد الله بن المؤمل، تفرد به زيد بن الحباب) ولم يذكر في الصغير قوله: (تفرد به زيد بن الحباب) وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث عن أبي الزبير غير محفوظة) يشير إلى هذا الحديث وغيره.

وذكر البيهقي قبله حديثاً، وقال قبل إيراد هذا الحديث: (عبد الغفور هذا ضعيف، وروي بإسناد آخر أحسن من هذا) ثم ساق هذا الحديث.

وقال ابن الجوزي: (فيه عبد الله بن المؤمل، قال أحمد: أحاديثه مناكير، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وفيه موسى بن عبد الرحمن قال ابن حبان: دجال يضع الحديث) قلت: هذا الحديث إسناده ضعيف لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: ضعف عبد الله بن المؤمل، وهو ابن وهب الله المخزومي، قال ابن حجر: (ضعيف الحديث)[١].

السبب الثاني: اضطراب ابن المؤمل في الحديث، حيث رواه من طريق آخر فجعله من مسند محمد بن قيس بن مخرمة[٢].

والسبب الثالث: عنعنة أبي الزبير وهو مدلس كما سبق مراراً.

وأما حكم ابن الجوزي فقد تعقبه السيوطي، فقال: (أفرط ابن الجوزي في إيراد هذين الحديثين في الموضوعات) إلى أن قال: (والذي أستخير الله فيه الحكم لمتن الحديث بالحسن لكثرة شواهده)[٣] ثم أشار إلى تلك الشواهد، وهي بعض ما ذكر في هذا المبحث.

قال الشوكاني: (وأنا أستخير الله وأحكم بعدم صحة هذا المتن عن رسول الله ﷺ وبعدم حسنه حتى يأتي البرهان بإسناد تقوم به الحجة، وأحاديث الوضاعين وإن بلغت في الكثرة كل مبلغ لا يشهد بعضها لبعض، ولا تستحق إطلاق اسم الحسن عليها)[٤] قلت: وهذا الإيراد والتعقيب يزول إذا عرفنا أن

---

(١) التقريب: (رقم ٣٦٤٨).
(٢) سيأتي تخريجه في هذا المبحث (برقم ٢١٣).
(٣) اللآلىء المصنوعة: (٢/ ١٢٩). وانظر تنزيه الشريعة: (٢/ ١٧٣).
(٤) الفوائد المجموعة: (رقم ٣٢٢).

قول ابن حبان في موسى بن عبد الرحمن: (دجال يضع الحديث) ليس هو صاحب هذه الرواية، وإنما هو موسى بن عبد الرحمن الثقفي الصنعاني[(١)].

وأما صاحب هذه الرواية فهو موسى بن عبد الرحمن المسروقي، هكذا وقع منسوباً في رواية الطبراني، ولم ينسب في رواية ابن عدي، وقد رواه ابن الجوزي من طريقه، فأثار لديه الاشتباه وهو (ثقة)[(٢)]، وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات[(٣)]، وقد توبع موسى بأبي الأزهر، وهو أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي النيسابوري (صدوق، كان يحفظ، ثم كبر، فصار كتابه أثبت من حفظه)[(٤)].

وممن حكم على الحديث الهيثمي الذي قال: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه موسى بن عبد الرحمن المسروقي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وفيه عبد الله بن المؤمل، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أحمد وغيره وإسناده حسن)[(٥)] كذا قال!

وأنى له الحسن وابن المؤمل ضعيف على الراجح! إضافة إلى عنعنة أبي الزبير، وأما توثيق ابن حبان لموسى بن عبد الرحمن فلم ينفرد بذلك كما قد يوهمه صنيعه، فقد وثقه النسائي وابن أبي حاتم ـ أيضاً[(٦)] ـ. وزيد بن الحباب (صدوق، يخطئ في حديث الثوري)[(٧)].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٨)].

٢٠٩ ـ عن جابر بن عبد الله ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «من مات في طريق مكة لم يَعْرِضْه الله يوم القيامة، ولم يحاسبه».

رواه الحارث بن أبي أسامة[(٩)] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(١٠)] وابن

(١) انظر المجروحين: (٢/ ٢٤٢) وميزان الاعتدال: (٤/ ٢١١). ونبه على ذلك الدكتور الرفاعي.
(٢) التقريب: (رقم ٦٩٨٧).
(٣) (٩/ ١٦٤).
(٤) المصدر السابق: (رقم ٥).
(٥) مجمع الزوائد: (٢/ ٣١٩).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٢٩/ ٩٨ ـ ١٠٠).
(٧) التقريب: (رقم ٢١٢٤) وضبط الحباب بقوله: (بضم المهملة وموحدتين).
(٨) (رقم ١٣٣).
(٩) بغية الباحث: (رقم ٣٥٣) والمطالب العالية: (ق ٧٢).
(١٠) أخبار مكة: (١/ ٣٨٧).

عدي[١] وأبو الشيخ الأصبهاني[٢] وأبو القاسم الأصبهاني[٣] وابن الجوزي[٤] كلهم من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي ثنا أبو معشر المديني عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله. فذكره.

ولفظ الفاكهي: **«من مات بمكة، أو في طريق مكة بعث من الآمنين»**.

وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح، والمتهم به إسحاق بن ظهير)[٥]. وقد كذبه ابن أبي شيبة وغيره، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث.

والأمر كما قال ابن الجوزي، فإن إسحاق بن بشر تقدم في هذا المبحث أنه كذاب يضع الحديث. وأبو معشر المديني هو نجيح بن عبد الرحمن السِّندي (ضعيف أسن واختلط)[٦].

وعزاه المنذري إلى أبي القاسم الأصبهاني وصدره بقوله: (ورُوي)[٧] بالتمريض، إشارة إلى ضعفه.

٢١٠ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من مات في أحد الحرمين بُعث من الآمنين يوم القيامة، ومن زارني محتسباً إلى المدينة كان في جواري يوم القيامة»**.

رواه أبو زرعة الرازي[٨] والبيهقي[٩] كلاهما من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك نا سليمان بن يزيد الكعبي عن أنس بن مالك. فذكره.

ولم يسبق أبو زرعة لفظه، بل ذكره جواباً لسؤال مقدم من ابن أبي حاتم، إذ قال: (سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه عمر بن علي الكندي الأسفذني عن ابن أبي فديك عن سليمان بن يزيد عن ربيعة عن أنس عن

(١) الكامل: (١/ ٣٤٢).
(٢) طبقات علماء المحدثين بأصبهان: (٢/ ٣٦٥).
(٣) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٦٣). (٤) الموضوعات: (٢/ ٢١٧).
(٥) كذا وقع، وأظنه خطأ مطبعياً.
(٦) التقريب: (رقم ٧١٠٠). وضبط السِّندي فقال: (بكسر المهملة وسكون النون).
(٧) انظر الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٧٦).
(٨) العلل لابن أبي حاتم: (١/ ٢٩١ ـ ٢٩٢). (٩) شعب الإيمان: (رقم ٤١٥٨).

النبي ﷺ قال: «**من مات في الحرم**» قال أبي: هذا خطأ، إنما هو سليمان، أخاف أن يكون عن الثقة عن أنس ـ قال أبو زرعة. . .)[(١)] ثم ساق الإسناد المتقدم وقال عقبه: (وأخاف أن يكون أخطأ فيه عمر بن أبي الكندي، ما أعلم لربيعة معنى).

قلت: إسناده ضعيف منقطع؛ لأن سليمان بن يزيد الكعبي هو أبو المثنى الخزاعي (ضعيف)[(٢)] ولأنه متأخر الطبقة، كما يظهر من خلال النظر في شيوخه، إذ لم يذكروا أنه روى عن الصحابة، وقال ابن حجر: (وقيل إنه لم يسمع منه)[(٣)] يعني من أنس، وهو ما يفهم من كلام أبي حاتم السابق، بل ذكر البخاري أن روايته عن هشام بن عروة مرسلة[(٤)]، وهو من صغار التابعين فكيف بروايته عن أنس، وجزم ابن عبد الهادي أن روايته عن أنس بن مالك منقطعة غير متصلة، حيث قال تعقيباً على السبكي: (هذا الحديث ليس بصحيح ولا ثابت، بل هو حديث ضعيف الإسناد منقطع، ولو كان ثابتاً لم يكن فيه دليل على محل النزاع، ومداره على أبي المثنى سليمان بن يزيد الكعبي الخزاعي المديني، وهو شيخ غير محتج بحديثه، وهو بكنيته أشهر منه باسمه، ولم يدرك أنس بن مالك، فروايته عنه منقطعة غير متصلة، وإنما يروي عن التابعين وأتباعهم. . .)[(٥)].

ثم ذكر أن ابن حبان ذكره في المجروحين وفي الثقات؛ لأنه توهمه رجلان. وأما محمد بن إسماعيل بن أبي فديك فـ(صدوق)[(٦)].

وروي الحديث من وجه آخر.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[(٧)] وأبو القاسم الأصبهاني[(٨)] من طريق أبي هشام محمد بن سليمان بن أيوب الخزاعي قال: ثنا عمي أيوب بن الحكم عن مسلم بن خالد الزنجي عن أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات بين الحرمين حشره الله ـ تعالى ـ من الآمنين**» زاد أبو القاسم: «**وكتب شهيداً وشفيعاً يوم القيامة**».

---

(١) المصدر السابق.
(٢) التقريب: (رقم ٨٣٤٠).
(٣) تهذيب التهذيب: (١٢/ ٢٢١).
(٤) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٣١).
(٥) الصارم المنكي: (ص ٢٣١).
(٦) التقريب: (رقم ٥٧٣٦).
(٧) أخبار مكة: (٣/ ٦٩).
(٨) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٦١).

وفي آخر رواية الفاكهي: فقيل له ـ أي لأنس ـ: يا أبا حمزة وإن كان كافراً؟ قال: وإن كان كافراً، حتى يقضي الله ـ تعالى ـ بين العباد. وفي رواية أبي القاسم قال: (عن أبان بن صالح عن أنس) وهو تحريف فيما يظهر؛ لأن ابن الجوزي أخرجه[١] من طريق المفضل الجندي بإسناده، فقال فيه عن أبان بن أبي عياش، وعزاه تقي الدين الفاسي إلى فضائل مكة للجندي، ولم يذكر إسناده[٢] ورجاله إلى أبان معروفون وموثوقون وفي بعضهم كلام بخلاف رواية الفاكهي وأبي القاسم الأصبهاني فإن أبا هشام وأيوب بن الحكم ذكرهما ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل[٣]. ومسلم بن خالد مختلف فيه[٤].

وإسناد الحديث ضعيف جداً؛ لأن أبان بن أبي عياش (متروك)[٥].

والجزء المتعلق بالزيارة رُوي في مصادر أخرى من طريق ابن أبي فديك انظرها في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

٢١١ ـ عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «من مات في طريق مكة لم يعرضه الله يوم القيامة، ولم يحاسبه».

رواه الفاكهي[٧] وابن شاهين[٨] وأبو يعلى[٩] والعقيلي[١٠] وابن حبان[١١] والآجري[١٢] وابن عدي[١٣] والإسماعيلي[١٤] وأبو نعيم[١٥] وتمام بن محمد[١٦] والبيهقي[١٧] والخطيب البغدادي[١٨] وأبو القاسم الأصبهاني[١٩] من

(١) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٨٥).
(٢) انظر شفاء الغرام: (١/ ١٣٨).
(٣) انظر الجرح والتعديل: (٤/ ١٠٧ و٢/ ٢٤٥).
(٤) تقدم.
(٥) التقريب: (رقم ١٤٢).
(٦) (رقم ١٣٤).
(٧) أخبار مكة: (١/ ١٩٤).
(٨) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٠).
(٩) المسند: (٤/ ٣٣٠) (رقم ٤٥٨٩).
(١٠) الضعفاء الكبير: (٣/ ٤١٠).
(١١) المجروحين: (٢/ ١٩٤).
(١٢) كتاب الغرباء: (رقم ٥٣، ٥٤).
(١٣) الكامل: (٥/ ٣٥٤).
(١٤) المعجم: (٣/ ٨٠٢) وفيه (عائذ بن نصيب) وهو تحريف.
(١٥) حلية الأولياء: (٨/ ٢١٥ ـ ٢١٦).
(١٦) في الفوائد (الروض البسام رقم ٦٠٠).
(١٧) شعب الإيمان: (رقم ٤٠٩٧، ٤٠٩٨).
(١٨) تاريخ بغداد: (٢/ ١٧٠ و٥/ ٣٦٩).
(١٩) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٦٢).

طرق عن عائذ بن نُسير عن عطاء عن عائشة قالت. فذكرته. وأكثر المخرجين رووه بلفظ: **«من خرج في هذا الوجه لحج أو عمرة فمات فيه لم يعرض، ولم يحاسب، وقيل له ادخل الجنة»** وبنحوه، وعند البعض زيادة: قالت عائشة: وقال رسول الله ﷺ: **«إن الله يباهي بالطائفين»** وقد اقتصر بعضهم عليها، وهذا اللفظ الأخير أعني قوله: **«لحجٍ أو عمرةٍ»** ليس من شرطي؛ لتعلقه بالحج والعمرة، لكن اللفظ الذي صدرتُ به مطلق لذا ذكرته احتمالًا.

واختلف في إسناد الحديث اختلافاً كبيراً، فروي عن عائذ بن نسير عن عطاء عن عائشة مرفوعاً كما تقدم.

وأبهم اسم عائذ في رواية للثوري، فقال عن رجل عن عطاء.

أخرجه ابن عدي[1]. وسمي الرجل بعائذ في رواية للإسماعيلي[2] من الطريق نفسه.

ورواه عائذ عن محمد بن عبد الله عن عطاء عن عائشة مرفوعاً.

أخرجه ابن شاهين[3] والبيهقي[4].

ورواه عائذ عن محمد البصري عن عطاء مرسلًا.

أخرجه العقيلي[5]وقال: (هذا أولى) يعني أن المرسل أولى من المسند.

ورُوي من طريق سفيان بن عيينة عن رجل عن عطاء مرسلًا.

أخرجه البيهقي[6]. والظاهر أن هذا الرجل هو عائذ كما تقدم في رواية الثوري. ورواه عائذ عن عطاء عن عائشة مرفوعاً بمتن آخر، ولفظه: **«من بلغ الثمانين من هذه الأمة لم يعرض، ولم يحاسب، وقيل ادخل الجنة»**.

رواه ابن عدي[7] وأبو نعيم[8].

وهذا الاضطراب سببه عائذ بن نصير، وليس من الرواة عنه؛ لأنه

---

(١) الكامل: (٥/ ٣٥٤).
(٢) انظر المعجم: (٣/ ٨٠٢).
(٣) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٢٣).
(٤) شعب الإيمان: (رقم ٤٠٩٧).
(٥) الضعفاء الكبير: (٣/ ٤١٠).
(٦) المصدر السابق.
(٧) الكامل: (٨/ ٣٥٤).
(٨) حلية الأولياء: (٨/ ٢١٥).

ضعيف، قال ابن معين ـ في رواية الدارمي ـ: (ضعيف) وقال ـ في رواية الدوري ـ: (ليس به بأس، ولكنه روى أحاديث مناكير) وقال العقيلي: (منكر الحديث) وقال ابن حبان: (كثير الخطأ على قلته، بطل الاحتجاج بما انفرد لما غلب على صحيح حديثه الخطأ)[١] واختلف في اسم أبيه فقيل نسير[٢]، وقيل بشير[٣]، وعند البخاري ـ في التاريخ[٤] ـ (نصير) ونسبه العجلي.

وللحديث طريق أخرى، أخرجها إسحاق بن راهويه[٥] من طريق مدرك بن قزعة عن محمد بن مسلم عن عائشة به. وفي إسناده مدرك بن قزعة لم أقف على ترجمته.

ومحمد بن مسلم الظاهر أنه أبو الزبير المكي، وقد روى عن عائشة ولم يسمع منها، قال أبو حاتم: (رأى ابن عباس رؤية، ولم يسمع من عائشة)[٦] فعلق العلائي على ذلك بقوله: (حديثه عن ابن عمر وابن عباس وعائشة في صحيح مسلم)[٧].

وللحديث طريق ثالثة أخرجها الطبراني[٨] من طريق جعفر بن برقان قال: حدثني الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا جعفر بن برقان، تفرد به حسين الجعفي) قلت: الراوي له عن الجعفي: محمد بن صالح العدوي

---

(١) انظر المجروحين: (٢/ ١٩٤) وميزان الاعتدال: (٢/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) ولسان الميزان: (٣/ ٢٢٦).

(٢) هكذا سماه ابن حبان وابن ماكولا في الإكمال: (١/ ٣٠١ ـ ٣٠٢) والذهبي في الميزان، وهو كذلك في أغلب الروايات. وضبطه ابن ماكولا فقال: (أوله نون مضمومة وبعدها سين مهملة) ورجحه المعلمي في تعليقه على الفوائد المجموعة (رقم ٣١٢).

(٣) هكذا سماه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (٧/ ١٧) والدوري في تاريخه: (٢/ ٢٩١) والدارمي في تاريخه: (رقم ٦٠٢) وابن حجر في لسان الميزان. وكذلك في بعض روايات الحديث السابقة.

(٤) (٧/ ٦١).

(٥) المسند: (٣/ ١٠٠٩ ـ ١٠١٠).

(٦) المراسيل: (ص ١٩٣).

(٧) جامع التحصيل: (ص ٣٣٠).

(٨) المعجم الأوسط: (٥/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦) (رقم ٥٣٨٨).

لم أقف على ترجمة له، ومثل ذلك قال الهيثمي[١]. وجعفر بن برقان هو الكلابي (صدوق يهم في حديث الزهري)[٢] وقد توارد كلام العلماء على تضعيف الحديث، فذكر العقيلي أن روايته مرسلًا أولى، مع كونه من طريق عائذ الذي قال فيه: (منكر الحديث) كما تقدم.

وقال ابن عدي ـ بعد أن ذكر طرق الحديث ـ: (وهذه الأحاديث التي أمليتها لا يرويها غير عائذ بن بشير هذا عن عطاء وعن عائذ بن بشير يحيى بن يمان عنه، وحديث حسين الجعفي اختلفوا على ما ذكرت، منهم من قال: عن محمد بن مسلم عن الثوري، ومنهم من قال: عن ابن السماك عن عائذ، وأتى بمتن آخر، وكل هذه الأحاديث غير محفوظة) وأعله ابن الجوزي بعائذ، ذاكراً تضعيف ابن معين وابن حبان إياه، وكذا قول ابن عدي في تفرد عائذ به عن عطاء[٣].

وذكر الصغاني ـ متن الحديث ـ في موضوعاته[٤] ولم يذكر سبباً لذلك.

وصدره المنذري بقوله: (ورُوي عن عائشة. . .)[٥] إشارة منه إلى تضعيفه. وذكر الذهبي أن الحديث من منكرات عائذ[٦] نقلًا عن ابن عدي، ولم يتعقبه.

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط، وفي إسناد الطبراني محمد بن صالح العدوي ولم أجد من ذكره، وبقية رجاله رجال الصحيح، وإسناد أبي يعلى فيه عائذ بن بشير، وهو ضعيف)[٧]، وضعفه ابن حجر بعائذ وابن السماك[٨].

وتعقب السيوطي ابن الجوزي إيراده الحديث في الموضوعات معللًا بأن عائذاً اقتصروا على تضعيفه، ولم يتهم بالكذب[٩] وهو تعقب صحيح، إلا أنه

---

(١) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٠٨).
(٢) التقريب: (رقم ٩٣٢) وضبط برقان فقال: بضم الموحدة وسكون الراء بعدها قاف.
(٣) انظر الموضوعات: (٢/ ٢١٧ ـ ٢١٨).
(٤) (رقم ٥١).
(٥) انظر الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٧٤).
(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٣٦٣).
(٧) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٠٨).
(٨) انظر المطالب العالية المسندة: (ق ٨٤).
(٩) انظر اللآلئ المصنوعة: (٢/ ١٢٨) وتنزيه الشريعة: (٢/ ١٧٢) وانظر الفوائد المجموعة (رقم ٣١٢).

لا يرد على ابن الجوزي، لأنه لم يحكم بوضعه، وإنما ذكره استطراداً بمناسبة ذكره حديث جابر من طريق أحد الوضاعين، وضعف الألباني الجزء المتعلق بالمباهاة بالطائفين[١].

والخلاصة أن الحديث ضعيف مضطرب الإسناد والمتن.

٢١٢ ـ عن سلمان ـ يعني الفارسي ـ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من مات في أحد الحرمين استوجب شفاعتي، وكان يوم القيامة من الآمنين**».

رواه الطبراني[٢] وابن شاهين[٣] والبيهقي[٤] وابن الجوزي[٥] كلهم من طريق خلف بن عبد الحميد السَّرخسي ثنا أبو الصباح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان. فذكره.

وقال البيهقي: (عبد الغفور هذا ضعيف، وروي بإسناد آخر أحسن من هذا).

ثم ساق حديث جابر المذكور في هذا المبحث.

وقال ابن الجوزي: (فيه ضعفاء، والمتهم به عبد الغفور، قال يحيى بن معين: ليس بشيء وقال البخاري: منكر الحديث تركوه، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب).

قلت: وقال البخاري ـ في التاريخ الصغير ـ: (سكتوا عنه) وقال مسلم: (متروك الحديث) وقال النسائي: (متروك الحديث) وقال ابن عدي: (ضعيف منكر الحديث) وقال أبو زرعة الرازي: (واهي الحديث) وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث)[٦].

وقول الجمهور متجه إلى أنه متروك، وقول البخاري من أدنى مراتب الجرح عنده، وانفرد ابن حبان بقوله هذا، لذا فإن حديثه ضعيف جداً فيما

---

(١) انظر ضعيف الجامع: (رقم ١٦٨٨). (٢) المعجم الكبير: (٦/ ٢٤٠).
(٣) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٢٢).
(٤) شعب الإيمان: (رقم ٤١٨٠). (٥) الموضوعات: (٢/ ٢١٨).
(٦) انظر التاريخ الصغير: (٢/ ١٨٦) والكنى للإمام مسلم (رقم ١٦٩٧) وسؤالات البرذعي لأبي زرعة: (٢/ ٤٣٥). والضعفاء والمتروكون للنسائي (ص ٤٠٩) والجرح والتعديل: (٦/ ٥٥). وميزان الاعتدال: (٢/ ٦٤١) ولسان الميزان: (٤/ ٤٣ ـ ٤٤).

يظهر، فإيراد ابن الجوزي للحديث في الموضوعات قد ينتقد؛ لأنه وإن كان قريباً من ذلك فإن الجزم بوضعه غير مناسب، وتعقبه السيوطي لإيراده الحديثين ـ حديث جابر وحديث سلمان ـ في الموضوعات معللًا ذلك بأن البيهقي اقتصر على تضعيف إسناديهما، ثم حسن متن الحديث نظراً لشواهده الكثيرة[١]. فرد عليه الشوكاني بأن في الإسنادين وضاعين، ولا يمكن أن تعتضد، وصوَّب ابن الجوزي لإيراده الحديثين في الموضوعات[٢].

قلت: تقدم أن حديث جابر ضعيف غير محفوظ، وأما حديث سلمان هذا فضعيف جداً، فهما غير صالحين للاعتضاد.

وقال الهيثمي ـ عن حديث سلمان ـ: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه عبد الغفور بن سعيد، وهو متروك)[٣].

وفي الإسناد ـ أيضاً ـ خلف بن عبد الحميد السَّرْخسِي قال أحمد: (لا أعرفه)[٤].

وأما أبو هاشم الرماني فهو الواسطي واسمه يحيى بن دينار، وقيل ابن الأسود، وقيل ابن نافع (ثقة)[٥].

وزاذان هو أبو عمر الكندي (صدوق يرسل وفيه شيعية)[٦].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].

٢١٣ ـ عن محمد بن قيس بن مخرمة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من مات في الحرمين حرم مكة والمدينة بعثه الله ـ تعالى ـ يوم القيامة آمناً»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٨] قال: حدثنا محمد بن العلاء بن عبد الجبار قال: ثنا أبي قال: ثنا عبد الله بن المؤمل المخزومي قال: ثنا محمد بن عباد بن جعفر عن محمد بن قيس بن مخرمة. فذكره. وشيخ الفاكهي لم أقف على ترجمته.

---

(١) انظر اللآلئ المصنوعة: (٢/ ١٢٦) وانظر تنزيه الشريعة: (٢/ ١٧٣).
(٢) انظر الفوائد المجموعة: (رقم ٣٢٢). (٣) مجمع الزوائد: (٢/ ٣١٩).
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٦٦١) ولسان الميزان: (٢/ ٤٠٣).
(٥) التقريب: (رقم ٨٤٢٥) وضبط الرماني فقال: (بضم الراء وتشديد الميم).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ١٩٧٦). (٧) (رقم ١٣٧).
(٨) أخبار مكة: (٣/ ٦٨ ـ ٦٩).

ورواه عن عبد الله بن المؤمل: سفيان الثوري، واختلف عليه.

فرواه عنه أحمد بن عبد الله بن يونس ويزيد بن أبي حكيم بالإسناد السابق مرسلًا عن النبي ﷺ.

أخرج رواية أحمد بن عبد الله بن يونس: محمد بن إسحاق الفاكهي[١] وأبو نعيم[٢].

ورواية يزيد بن أبي حكيم أخرجها ابن الجوزي[٣] من طريق المفضل بن محمد ـ يعني الجندي ـ قال: ثنا يونس بن محمد قال: ثنا يزيد بن أبي حكيم. فذكره.

وعزاه تقي الدين الفاسي إلى (فضائل مكة) للمفضل الجندي، دون أن يذكر إسناده[٤]. ورواية ابن الجوزي هذه حفظت لنا هذا الطريق.

وفي الإسناد شيخ الجندي: يونس بن محمد لم أعثر على ترجمة له.

وخالف أحمد بن عبد الله بن يونس ويزيد بن أبي حكيم: محمد بن يوسف الفريابي، فرواه عن الثوري بالإسناد السابق، إلا أنه قال فيه: عن محمد بن قيس بن مخرمة عن أبيه مرفوعاً بلفظ: **«من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة ملبياً»** أخرجه أبو نعيم[٥] وقال: (وصله الفريابي عن الثوري فقال فيه عن أبيه).

ورواية أحمد بن عبد الله بن يونس ويزيد بن أبي حكيم أرجح من رواية محمد بن يوسف الفريابي؛ لأن الفريابي؛ على جلالته وإكثاره عن الثوري قد أخطأ في أحاديث عنه، وليس هو في الطبقة الأولى من الرواة عن الثوري، وقد فضل على عبد الرزاق ونظرائه[٦].

وأما أحمد بن عبد الله بن يونس فهو أحد الحفاظ المتقنين، وهو آخر من روى عن الثوري، قال أبو حاتم: (كان ثقة متقناً آخر من روى عن سفيان الثوري)[٧].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) معرفة الصحابة: (٢/ ١٢٢).
(٣) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٨٤).
(٤) انظر شفاء الغرام: (١/ ١٣٧).
(٥) معرفة الصحابة: (٢/ ١٢٣).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٥٢ ـ ٦١). وشرح علل الترمذي (ص ٣٨٣ ـ ٣٨٧).
(٧) المصدر السابق (١/ ٣٧٧).

وهذا لا يضره لأن سفيان لم يتغير، ومما يؤيد روايته متابعة يزيد بن أبي حكيم العدني له وهو (صدوق)[١] وهو الموافق لرواية العلاء بن عبد الجبار، وهو الأنصاري مولاهم العطار (ثقة)[٢]. وهذا على فرض ثبوت الروايتين عنهما؛ فإن في الطريق إليهما من لم أقف على ترجمته كما تقدم.

ومع أن الصواب كونه مرسلًا فإنه ضعيف ومضطرب؛ لأن عبد الله بن المؤمل ضعيف، ورواه بإسناد آخر من حديث جابر بن عبد الله، ومثل هذا لا يحتمل منه[٣].

وأما كونه مرسلًا فإن محمد بن قيس بن مخرمة من التابعين، قال أبو نعيم: (هو من التابعين، فأدخله بعض الواهمين في جملة الصحابة)[٤] وجزم البغوي وابن منده وغيرهما أن حديثه مرسل، وذكره العسكري وابن أبي داود والباوردي في الصحابة[٥]، وقال أبو داود: (ثقة) وقال العجلي: (حجازي تابعي ثقة) وذكره ابن حبان في التابعين من كتابه الثقات[٦]. وفي الإسناد: محمد بن عباد بن جعفر وهو المخزومي المكي (ثقة)[٧].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٨].

٢١٤ ـ عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: «من قبر بمكة جاء آمناً يوم القيامة، ومن قبر بالمدينة كنت عليه شهيداً، وله شافعاً».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٩] قال: حدثنا محمد بن يوسف بن حميد قال: ثنا موسى بن طارق عن ابن جريج قال: حدثت عن الزهري قال. فذكره. إسناده مرسل منقطع؛ لأن ابن جريج لم يبين الواسطة بينه وبين الزهري. والزهري تابعي صغير.

وبقية رجال الإسناد: محمد بن يوسف بن حميد هو أبو حُمَة الزَّبيدي

(١) التقريب: (رقم ٧٧٠٣).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٥٢٤٦).
(٣) انظر حديث جابر (رقم ٢٠٨) من هذا المبحث.
(٤) معرفة الصحابة: (٢/ ١٢٢).
(٥) انظر الإصابة: (٢/ ٤٧٦).
(٦) انظر تاريخ الثقات: (ص ٤١١). والثقات لابن حبان: (٥/ ٣٦٩).
(٧) التقريب: (رقم ٥٩٩٢).
(٨) (رقم ١٣٣) ضمن حديث جابر.
(٩) أخبار مكة: (٣/ ٦٨).

(صدوق)[١]. وموسى بن طارق هو اليماني أبو قرة الزَّبيدي (ثقة يغرب)[٢].

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٢١٥ ـ عن غالب بن عبيد الله ـ رفع الحديث إلى النبي ﷺ قال: **«من زارني ـ يعني من أتى المدينة ـ كان في جواري، ومن مات ـ يعني بواحد من الحرمين ـ بعث من الآمنين يوم القيامة»**.

رواه عبد الرزاق[٤] عن يحيى بن العلاء البجلي وغيره عن غالب بن عبيد الله. فذكره. إسناده هالك معضل، يحيى بن العلاء البجلي (رُمي بالوضع)[٥].

وغالب بن عبيد الله هو العقيلي الجزري، قال ابن معين: (ليس بثقة) وقال الدارقطني وغيره: (متروك) وضعفه ابن المديني وابن سعد والساجي والعقيلي وغيرهم[٦]. وهو يروي عن التابعين فروايته معضلة.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].

٢١٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«كان البيت قبل هبوط آدم عليه السلام ياقوتتان من يواقيت الجنة...»** الحديث يتعلق بالكعبة، وذكر في آخره أن آدم قال: **«يا رب أسألك من حج هذا البيت من ذريتي لا يشرك بك شيئاً أن تلحقه بي في الجنة، فقال الله ـ تعالى ـ: من مات في الحرم لا يشرك بي بعثته آمناً يوم القيامة»**.

رواه ابن الجوزي[٨] من طريق المفضل الجندي قال: نا عبد الله بن أبي غسان الثمالي قال نا أبو همام قال حدثنا محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس فذكره. وقال ابن الجوزي: (قال يحيى: محمد بن زياد كذاب

---

(١) التقريب: (رقم ٦٤١٨) وأبو حُمَة: (بضم الميم وفتح الميم الخفيفة) والزَّبيدي (بفتح الزاي وكسر الموحدة) كما في المصدر المذكور.

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٩٧٧) وضبط الزَّبيدي كسابقه.

(٣) (رقم ١٣٩).

(٤) المصنف: (٩/ ٢٦٧).

(٥) التقريب: (رقم ٧٦١٨).

(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٣١ ـ ٣٣٢) ولسان الميزان: (٤/ ٤١٥).

(٧) (رقم ١٤٠).

(٨) العلل المتناهية (١/ ٥٧ ـ ٥٨).

خبيث يضع الحديث، قال الفلاس والسعدي والدارقطني: هو كذاب، وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب إلا على جهة القدح فيه) وقال الذهبي: (الحديث بطوله رواه محمد بن زياد (كذاب) عن ميمون. . .)[1].

وقد رواه الديلمي[2] من طريق المفضل بن محمد الجندي بإسناده عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن عبد الله بن عباس مرفوعاً بلفظ: «**كان البيت قبل هبوط آدم ياقوتة من يواقيت الجنة**. . .» ولم يذكر محل الشاهد منه هنا، وفي الإسناد إليه من لم أقف على ترجمته، وذكره السيوطي[3] بتمامه وعزاه إلى الجندي والديلمي، إلا أن في إسناده: محمد بن زياد وهو اليشكري الطحان الأعور الفأفاء الميموني الرَّقي ثم الكوفي، كان وضاعاً، يضع الحديث، وصفه بذلك غير واحد، وقال ابن حجر (كذبوه)[4].

وميمون بن مهران هو الجزري (ثقة فقيه)[5].

* حديث: «**الحجون والبقيع يؤخذان بأطرافهما وينشران في الجنة**».

الحديث لم يذكر له إسناد، وقد أورده بعض المصنفين في الموضوعات[6].



(١) تلخيص العلل المتناهية (رقم ٥١٩).
(٢) مسند الفردوس كما في هامش الفردوس: (رقم ٤٨٥١).
(٣) الدر المنثور: (١/١٣٣).
(٤) التقريب: (رقم ٥٨٩٠).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٧٠٤٩).
(٦) سيأتي الحديث: (برقم ٤٩٨).

الباب الثاني

أحاديث فضل الكعبة

وفيه تسعة فصول:

الفصل الأول: مبدأ أمر الكعبة، وتوكيل الملائكة بها، وحرمتها.

الفصل الثاني: تعظيم الكعبة، وامتناعها من الجبابرة، وفضل الدفاع عنها، وأمور أخرى.

الفصل الثالث: الخسف بالجيش الذي سيغزو الكعبة.

الفصل الرابع: تعظيم القبلة.

الفصل الخامس: حج الملائكة والأنبياء السابقين البيت وطوافهم به.

الفصل السادس: فضل الأعمال المتعلقة بالكعبة.

الفصل السابع: إباحة الطواف بالبيت في جميع الأوقات، والحث على الاستمتاع به قبل هدمه، وفضل دخوله.

الفصل الثامن: ما جاء في الحجر الأسود.

الفصل التاسع: ما جاء في الركن اليماني والمقام والملتزم والحِجر والحطيم.

الفصل الأول

مبدأ أمر الكعبة، وتوكيل الملائكة بها، وحرمتها

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مبدأ أمر الكعبة.

المبحث الثاني: توكيل الملائكة بها.

المبحث الثالث: البيت المعمور في السماء بحذاء الكعبة.

المبحث الرابع: عظم حرمتها.

المبحث الخامس: استحلال البيت الحرام سبب للهلاك وكبيرة من الكبائر.

المبحث الأول

مبدأ أمر الكعبة

الكعبة هي بيت الله الحرام، وقبلة المسلمين، أذن الله برفعها، وخصها بخصائص عظيمة، من ذلك ربطها بركنين من أركان الإسلام، هما الصلاة والحج، فلا تصح صلاة دون استقبالها، ولا يتم حج امرئ حتي يطوف بها، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1].

ولا تزال معمورة بالخير منذ أن بناها بأمر الله نبي الله وخليله بمساعدة ابنه إسماعيل عليهما السلام وليس في القرآن الكريم غير هذا، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِۦمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾[2]. وما ورد من أنها بنيت قبل ذلك فغير صحيح، أو ليس بمرفوع، ومثل ذلك الأحاديث التي تدل على أنها خلقت قبل الأرض، أو أنها أول بقعة خلقت من الأرض، ثم مدت الأرض من تحتها، وحسبنا أنها أول بيت وضعت لعبادة الله ـ تعالى ـ كما قال ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾﴾[3].

وقد ذكر ابن جرير بعض الآثار في هذا المعنى وقال: (والصواب من القول في ذلك عندنا: أن يقال: إن الله ـ تعالى ذكره ـ أخبر عن إبراهيم خليله أنه وابنه إسماعيل رفعا القواعد من البيت الحرام، وجائز أن يكون ذلك قواعد بيت كان أهبطه مع آدم فجعله مكان البيت الحرام الذي بمكة، وجائز أن يكون ذلك كان القبة التي ذكرها عطاء مما أنشأها الله من زبد الماء، وجائز أن يكون كان ياقوتة أو درة أهبطا من السماء، وجائز أن يكون كان آدم بناه، ثم انهدم، حتى رفع قواعده إبراهيم وإسماعيل، ولا علم عندنا بأي ذلك كان، لأن حقيقة

(١) سورة آل عمران: الآية (٩٧).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٢٧).
(٣) سورة آل عمران: الآية (٩٦).

ذلك لا تدرك إلا بخبر عن الله وعن رسوله ﷺ بالنقل المستفيض، ولا خبر بذلك تقوم به الحجة، فيجب التسليم لها، ولا هو إذ لم يكن به خبر على ما وصفنا مما يدل عليه بالاستدلال والمقاييس، فيمثل بغيره، ويستنبط علمه من جهة الاجتهاد، فلا قول في ذلك هو أولى بالصواب مما قلناه)(١).

وقال ابن كثير: (ولم يجئ في خبر صحيح عن معصوم أن البيت كان مبنياً قبل الخليل عليه السلام ومن تمسك في هذا بقوله: ﴿مَكَانَ ٱلْبَيْتِ﴾(٢) فليس بناهض ولا ظاهر؛ لأن المراد مكانه المقدر في علم الله، المقرر في قدرته المعظم عند الأنبياء موضعه من لدن آدم إلى زمان إبراهيم، وقد ذكرنا أن آدم نصب عليه قبة، وأنّ الملائكة قالوا له: قد طفنا قبلك بهذا البيت، وأن السفينة طافت به أربعين يوماً، أو نحو ذلك ولكن كل هذه الأخبار عن بني إسرائيل، وقد قررنا أنها لا تصدق ولا تكذب، فلا يحتج بها، فأما إن ردها الحق فهي مردودة)(٣) وقال: ـ في موضع آخر ـ (ثم شرع البيهقي في ذكر بناء الكعبة في زمن إبراهيم كما قدمناه في قصته، وأورد حديث ابن عباس المتقدم في صحيح البخاري وذكر ما ورد من الإسرائيليات في بنائه في زمن آدم، ولا يصح ذلك، فإن ظاهر القرآن يقتضي أن إبراهيم أول من بناه مبتدئاً وأول من أسسه، وكانت بقعته قبل ذلك معتنى بها مشرفة في سائر الأعصار والأوقات، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا. . .﴾)(٤).

قلت: كلام الحافظ ابن كثير وجيه، إلا أن قوله إن مكان البيت معظم عند الأنبياء من لدن آدم إلى زمان إبراهيم، يَرِدُ عليه ما أورده بنفسه على بنائه قبل إبراهيم، فيقال: إن كان مصدر ذلك أخبار بني إسرائيل فلا عبرة بها، وإن كان ورد ذلك عن المعصوم ﷺ فأين وقع ذلك؟ وما مدى صحته؟ وأما كلام الإمام الطبري ـ السابق ـ وتسويته بين الاحتمالات فغير مناسب؛ لأنها غير متكافئة في ورودها، ولا عبرة بما لم يصح عن رسول الله ﷺ ولا بما نقل عن

(١) جامع البيان: (١/ ٥٤٩).
(٢) المراد قوله تعالى: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ. . .﴾ الآية من سورة الحج (٢٦).
(٣) البداية والنهاية: (١/ ١٥٣).
(٤) المصدر نفسه: (٢/ ٢٧٧).

بني إسرائيل، وظاهر القرآن كما تقدم ـ يدل على أن الباني هو إبراهيم وابنه عليهما السلام وأشار تقي الدين الفاسي إلى عدم ثبوت بناء الملائكة وآدم للكعبة، وأنه على فرض صحة ذلك فالمراد به التأسيس(١). وأما الأحاديث المذكورة في هذا المبحث فتنقسم إلى قسمين: أحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة، وقد ذكرت الموقوفة لاحتمال رفعها حكماً، وذلك لأنها تتعلق بالأخبار، وإن كان بعضها مما يمكن أن يكون مستنبطاً من القرآن، وصح من المرفوع حديث واحد، وهو حديث أبي ذر، وفيه أن أول مسجد وضع في الأرض هو المسجد الحرام، وهذا مستلزم لبناء البيت قبلته، وأما الآثار فصح منها أثران: أثر علي في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ...﴾ الآية. ويفهم من هذا أن أول من بناه هو إبراهيم عليه السلام لأنه استدل بوجود الأمم قبل بنائه ولازم ذلك أن يكون لهم بناء.

الأثر الثاني: أثر ابن عباس المفسر لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ...﴾ ويمكن أن يكون ذلك استنباطاً منه رضي الله عنه فكأن القواعد كانت موجودة فرفعها إبراهيم وإسماعيل حتى تم البناء.

وقد فصلت الأحاديث الموقوفة عن المرفوعة، وستأتي أحاديث في الفصل الخامس يصلح وضعها هنا.

أولاً: الأحاديث المرفوعة:

* عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: «**المسجد الحرام**» قال: قلت: ثم أيٌّ؟ قال: «**المسجد الأقصى**» قلت: كم كان بينهما؟ قال: «**أربعون سنة**».

رواه البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي تخريجه(٢).

٢١٧ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن أول لمعة من الأرض موضع البيت، ثم مدت منها الأرض، وإن أول جبل وضعه الله عز وجل على وجه الأرض أبو قبيس، ثم مدت منه الجبال**».

(١) انظر شفاء الغرام: (١/١٤٨) وما بعدها.

(٢) انظر تخريجه في الباب الثالث (رقم ٤٠٨).

رواه العقيلي[١] والبيهقي[٢] والديلمي[٣] من طريق سليمان بن عبد الرحمن قال: حدثنا عبد الرحمن بن علي بن عجلان القرشي قال: حدثني عبد الملك بن جريج عن عطاء عن ابن عباس. فذكره، ولفظ البيهقي: «**أول بقعة وضعت في الأرض موضع البيت...**» الحديث. ولفظ الديلمي: «**أول جبل...**» ولم يذكر الجزء الأول. إسناده ضعيف، عبد الرحمن بن علي قال فيه العقيلي: (مجهول بنقل الحديث، حديثه غير محفوظ إلا عن عطاء من قوله، مجهول بالنقل)[٤] وقال سليمان بن عبد الرحمن وهو ابن بنت شرحبيل ـ في رواية البيهقي والديلمي السابقة ـ: (ثقة) وهو مع صدقه وفضله تكلم فيه، وأنه كثير الرواية عن الضعفاء والمجاهيل[٥]، فلا يقارن قوله بقول العقيلي، وقد رواه العقيلي ـ بعد سياق هذه الرواية ـ من طريقين من قول عطاء ومن قول مجاهد.

الطريق الأول: رواه بإسناده[٦] من طريق الحارث بن زياد الجعفي قال: سمعت عطاء بن أبي رباح قال: (أول جبل وضع على الأرض أبو قبيس).

الطريق الثاني: رواه بإسناده[٧] من طريق ابن جريج عن مجاهد قال: (أول لمعة من الأرض موضع البيت، مدت الأرض منها).

وقال العقيلي: (هذه الرواية أولى) يعني أن الصواب في الحديث كونه موقوفاً على عطاء وعلى مجاهد.

وفي الطريق الأول: الحارث بن زياد، قال أبو حاتم: (مجهول)[٨].

وفي الثاني: والد ابن أبي مسرة، واسمه أحمد بن زكريا بن أبي مسرة لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلًا[٩].

وذكر الذهبي كلام العقيلي في عبد الرحمن بن علي، وساق له هذا

---

(١) الضعفاء الكبير: (٢/ ٣٤١).
(٢) شعب الإيمان: (رقم ٣٩٨٤).
(٣) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس (١/ق ١٢).
(٤) الضعفاء الكبير: (٢/ ٣٤١).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (١٢/ ٢٦ ـ ٣٢). وميزان الاعتدال: (٢/ ٢١٣ ـ ٢١٤).
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصدر نفسه: (٢/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).
(٨) ميزان الاعتدال: (١/ ٤٣٣) ولسان الميزان: (٢/ ١٤٩).
(٩) انظر العقد الثمين: (٣/ ٤١. وانظر مقدمة تحقيق (حديث الفاكهي...) (ص ٤٥) وهامش حديث: (رقم ٢١) لكاتب هذه الأسطر.

الحديث دون أن يتعقبه[١]، ومثل ذلك ابن حجر الذي ساق كلام العقيلي السابق، وكذا ترجيحه للرواية المقطوعة ولم يتعقبه[٢].

وذكر المناوي كلام العقيلي وقال: (وفيه أيضاً من لا يعرف)[٣].

وحكم الألباني على الحديث بأنه (ضعيف)[٤].

وروي الحديث من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً بأطول من هذه الرواية، وبنحوها. أخرجه الأزرقي[٥] والحاكم[٦]، وصحح إسناده، فتعقبه الذهبي بأن طلحة ضعفوه.

وإسناده ضعيف جداً طلحة بن عمرو هو الحضرمي (متروك)[٧].

٢١٨ - عن بريدة - يعني ابن الحُصيب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لما أهبط الله عز وجل آدم إلى الأرض طاف بالبيت سبعاً، وصلى خلف المقام ركعتين، ثم قال: اللهم إنك تعلم سري وعلانيتي فاقبل معذرتي...**» الحديث.

رواه الدارقطني[٨] والبيهقي[٩] وابن عساكر[١٠] وابن الجوزي[١١] كلهم من طريق محمد بن كثير العبدي قال: ثنا عبيد الله بن المنهال عن سليمان بن قسيم عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال. فذكره.

وفي رواية لابن عساكر قال: (عن عبيد بن المنهال) وأسقط منه سليمان بن قسيم، وقد نبه على ذلك ابن عساكر، ثم ساقه من طريق البيهقي على الصواب، وإسناده ضعيف، سليمان بن قسيم ويقال: سليمان بن يسير أبو الصباح النخعي مولاهم الكوفي (ضعيف)[١٢]. وعبيد الله بن المنهال لم أقف على ترجمته.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٥٧٩).
(٢) انظر لسان الميزان: (٣/ ٤٢٣).
(٣) فيض القدير: (رقم ٢٨٠٩).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ٢١٣٢).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٣٢).
(٦) المستدرك: (٢/ ٥١٢).
(٧) التقريب: (رقم ٣٠٣٠).
(٨) المؤتلف والمختلف: (٤/ ١٩٤٠ - ١٩٤١).
(٩) الدعوات الكبير: (رقم ٢٣١).
(١٠) تاريخ دمشق: (٢/ ٦٤٠، ٦٤١).
(١١) مثير العزم الساكن: (رقم ٣٣٦).
(١٢) التقريب: (رقم ٢٦٢٠) وقسيم: (بفتح القاف وكسر السين). الإكمال: (٧/ ١١٨).

وأما محمد بن كثير العبدي فثقة[١].

٢١٩ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄ قال: قال النبي ﷺ: **«بعث الله جبريل ﵇ إلى آدم وحواء، فقال لهما: ابنيا لي بناءً، فخط لهما جبريل ﵇ فجعل آدم يحفر، وحواء تنقل، حتى أجابه الماء، نودي من تحته: حسبك يا آدم، فلما بنياه أوحى الله تعالى إليه أن يطوف به، وقيل له: أنت أول الناس، وهذا أول بيت، ثم تناسخت[٢] القرون حتى حجه نوح، ثم تناسخت القرون حتى رفع إبراهيم القواعد منه»**.

رواه البيهقي[٣] ومن طريقه ابن عساكر[٤] من طريق يحيى بن عثمان بن صالح قال: حدثنا أبو صالح الجهني قال: حدثني ابن لهيعة عن يزيد عن أبي الخير عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال. فذكره.

وقال البيهقي: (تفرد به ابن لهيعة هكذا مرفوعاً).

وقال ابن كثير: (فإنه كما ترى من مفردات ابن لهيعة، وهو ضعيف، والأشبه والله أعلم أن يكون هذا موقوفاً على عبد الله بن عمرو، ويكون من الزاملتين اللتين أصابهما يوم اليرموك من كلام أهل الكتاب)[٥] وقال ـ في موضع آخر بعد أن ذكر ضعف ابن لهيعة ـ: (ووقفه على عبد الله بن عمرو أقوى وأثبت، والله أعلم)[٦]. وفي الإسناد ـ أيضاً ـ يحيى بن عثمان بن صالح السهمي مولاهم المصري، قال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه، وكتب عنه أبي، تكلموا فيه) وقال ابن يونس: (كان عالماً بأخبار البلد وبموت العلماء، وكان حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره) وقال مسلمة بن القاسم: (يتشيع، وكان صاحب وراقة يحدث من غير كتبه، فطعن فيه لأجل ذلك) وقال الذهبي: (وهو صدوق إن شاء الله) وقال ـ في الكاشف ـ: (حافظ أخباري له ما ينكر) وقال ابن حجر: (صدوق، رمي بالتشيع، ولينه بعضهم لكونه حدث

---

(١) انظر التقريب: (رقم ٦٢٥).

(٢) انقرضت قرناً بعد قرن. انظر القاموس المحيط: (ص ٣٣٤) مادة (نسخ).

(٣) دلائل النبوة: (٢/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٤) تاريخ دمشق: (٢/ ٦٤٠).

(٥) تفسير ابن كثير: (١/ ٣٨٣).

(٦) البداية والنهاية: (٢/ ٢٧٧).

من غير أصله)[١] ويزيد هو ابن أبي حبيب. وأبو الخير هو: مَرْثَد بن عبد الله اليزني وهما ثقتان[٢].

وأما أبو صالح الجهني فلم أر من كني بذلك، ويغلب على الظن أنه أبو صالح الحراني، فتحرف إلى (الجهني) واسمه عبد الغفار بن داود بن مهران، نزيل مصر (ثقة)[٣]. ومما يرجح ذلك أن هذا يروي عن ابن لهيعة، ويروي عنه يحيى بن عثمان[٤].

ورُوي عن عبد الله بن عمرو موقوفاً: إن الله أنزل معه البيت...، في حديث مطول أخرجه الطبري[٥] والطبراني[٦]، وفي رواية للطبري جعله مقطوعاً من قول أبي قلابة الراوي له عن عبد الله بن عمرو، وهي أرجح. وأما رواية الطبراني فلم أقف عليها، وقال الهيثمي: (ورجاله رجال الصحيح)[٧]. ثم ساقه من طريق آخر بمعناه، وأعله بأحد المتروكين[٨].

٢٢٠ ـ عن معاذ بن جبل ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لما هبط آدم إلى الأرض بكى على الجنة مائة خريف، ثم نظر إلى سَعَة الأرض فقال: أي رب أَمَا لأرضك عامرٌ يسكنها غيري؟ فأوحى الله إليه أن بلى، إنها سترتفعُ بيوت يُذْكَر فيها اسمي، وسأُبَوِّئُك منها بيتاً أختصُّه بكرامتي، وأحلِلْه عظمتي، وأسميه بيتي، أُنْطِقه بعظمتي، ولست أسكنه، وليس ينبغي لي أن أسكن البيوت، ولا تَسَعُني، ولكني على عرشي، وكرسي عظمتي، وليس ينبغي لشيء مما خلقت أن يَخْرُجَ من قبضتي، ولا من قدرتي، وتَعمرُه يا آدم ما كنت حياً، ثم تعمرُه القرون من بعدك أمة بعد أمة قرناً بعد قرن،**

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٣١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٤) وميزان الاعتدال: (٤/ ٣٩٦). والكاشف: (رقم ٦٢١٣) وتهذيب التهذيب: (١١/ ٢٥٧). والتقريب: (رقم ٧٦٠٥).

(٢) انظر التقريب: (رقم ٧٧٠١، ٦٥٤٧) وضبط (اليزني) بقوله: (بفتح التحتانية والزاي بعدها نون).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٤١٣٦).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٨/ ٢٢٥ ـ ٢٢٨).

(٥) جامع البيان: (١/ ٥٤٦ ـ ٥٤٧).

(٦) كما في مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٨). ومسنده ضمن المفقود من المعجم الكبير.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر نفسه.

حتى ينتهي إلى ولد من أولادك، يقال له: إبراهيم، أجعلُه من عُمَّاره وسكانه».

رواه الطبراني[1] قال: حدثنا محمد بن أبان ثنا إسماعيل بن عمرو ثنا إسماعيل بن عياش عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل قال. فذكره.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن معاذ بن جبل إلا بهذا الإسناد، تفرد به إسماعيل بن عمرو).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه إسماعيل بن عمرو البجلي وإسماعيل بن عياش، وكلاهما فيه كلام، وقد وثقا، وبقية رجاله ثقات)[2].

قلت: إسناده ضعيف لسببين:

السبب الأول: الانقطاع بين خالد بن معدان ومعاذ بن جبل؛ لأن خالداً لم يسمع من معاذ[3].

السبب الثاني: ضعف إسماعيل بن عمرو ونكارة حديثه. قال أبو حاتم، والدارقطني: (ضعيف) وقال الأزدي: (منكر الحديث) وقال العقيلي: (في حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل).

وقال أبو الشيخ: (غرائب حديثه تكثر) وقال ابن عدي: (حدث بأحاديث لا يتابع عليها). وقال الخطيب البغدادي: (صاحب غرائب ومناكير عن الثوري وغيره).

وبمقابل هؤلاء ذكره إبراهيم بن أورْمَة فأحسن الثناء عليه، وقال: (شيخاً مثل ذلك ضيعوه، كان عنده عن فلان وفلان) لعله يقصد بذلك علو إسناده.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يغرب كثيراً) لذا فإن قول الهيثمي (وقد وثقا) فيه إجمال، حيث لم يوثق مطلقاً، ثم إن ذكر ابن حبان له في الثقات مخالفاً للأئمة الآخرين غير سديد، بل هو ضعيف، ويأتي بالمنكرات،

---

(١) المعجم الأوسط: (٧/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤) (رقم ٧٤٥٥).

(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٨).

(٣) تقدّم.

ومنها هذا الحديث، إذ يبعد أن يغفل عنه الحفاظ، وينفرد هو به، وقد ذكر له الذهبي حديثاً، فقال: (ولقد أتى بحديث باطل) ثم ساق طرفاً منه، فتعقبه ابن حجر ـ في لسان الميزان ـ بأنه بريء من عهدته والحمل فيه على غيره[١].

وأما إسماعيل بن عياش فهو أبو عتبة الحمصي (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم)[٢] هذا هو الراجح في ترجمته. وثور بن يزيد هو ابن خالد الحمصي أحد المشاهير وَبَلديُّ إسماعيل بن عياش.

وشيخ الطبراني محمد بن أبان هو ابن عبد الله المديني أبو مسلم الفقيه.

قال أبو نعيم الأصبهاني: (كثير الحديث ثقة)[٣].

٢٢١ ـ عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «**لما أهبط الله آدم إلى الأرض قام وِجاه الكعبة، فصلى ركعتين، فألهمه الله هذا الدعاء: اللهم إنك تعلم سريرتي وعلانيتي، فاقبل معذرتي...**» الحديث.

رواه الطبراني[٤] قال: حدثنا محمد بن علي الأحمر الناقد قال: نا النضر بن طاهر قال: ثنا معاذ بن محمد الخراساني عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. فذكرته. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا معاذ بن محمد، تفرد به النضر بن طاهر).

إسناده ضعيف جداً لحال النضر بن طاهر، وهو القيسي البصري، قال ابن عدي: (ضعيف جداً، يسرق الحديث، ويحدث عمن لم يرهم، ولا يحتمل سنه أن يراهم) ثم قال بعد أن ذكر أحاديث من طريقه: (والنضر بن طاهر معروف بأنه يثب على حديث الناس، ويسرقه، ويروي عمن لم يلحقهم والضعف على حديثه بين).

وقال ابن أبي عاصم: (سمعت منه، ثم وقفت منه على كذب، ثم رأيته بعدما عمي يحدث عن الوليد بن مسلم بما ليس من حديثه، فتتايع في الكذب)

---

(١) انظر الضعفاء الكبير للعقيلي: (١/ ٨٦ ـ ٨٧). وميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) وتهذيب التهذيب: (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١) ولسان الميزان: (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).

(٢) التقريب: (رقم ٤٧٣).

(٣) أخبار أصبهان: (٢/ ٢٣٤).

(٤) المعجم الأوسط: (٦/ ١١٧ ـ ١١٨). (رقم ٥٩٧٤).

وقال الدارقطني: (متروك) وقال البزار: (كان رجلًا كثير الذكر لله، حدث بأحاديث لم يتابع على بعضها) وقال ابن حجر: (وكأن ابن حبان ما وقف على كلام ابن أبي عاصم هذا، فقال في الثقات: النضر بن طاهر القيسي من أهل البصرة، يروي عن أبي عوانة والبصريين، حدثنا عنه عمر بن محمد الهمذاني وشيوخنا، ربما أخطأ ووهم)[1].

وفي الإسناد شيخ الطبراني، ومعاذ بن محمد الخراساني لم أقف على ترجمتيهما، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه النضر بن طاهر، وهو ضعيف)[2].

كذا قال، وحال النضر أشد مما ذكر.

ورواه ابن عساكر[3] من طريق الطبراني بإسناد آخر إلى النضر بن طاهر قال النضر: نا حفص بن سليمان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه. قال النضر: وحدثني معاذ بن محمد الأنصاري عن هشام بن عروة به. نحوه. وهذا دليل على اضطراب النضر. ومعاذ بن محمد الأنصاري لعله الذي قال فيه العقيلي: (في حديثه وهم) وقال ابن عدي: (منكر الحديث) وذكره ابن حبان في الثقات[4] فكأنه لم يعرفه. وقد يكون هو الخراساني السابق.

ورواه ابن عساكر[5] من طريق المفضل بن محمد الجندي نا أحمد بن محمد بن أبي بزة نا خالد بن عبد الرحمن بن سلمة المخزومي نا هشام بن عبد الملك بن عكرمة عن هشام بن عروة به نحوه. قال ابن عساكر: (كذا قال، وإنما هو هشام بن عبد الله).

وإسناده كسابقه، فيه خالد بن عبد الرحمن المخزومي (متروك)[6] وكذا بعض الضعفاء الآخرين.

٢٢٢ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «في خمس

(١) انظر الكامل: (٧/ ٢٧ ـ ٢٩) وسؤالات البرقاني للدارقطني: (رقم ٥٢١) وميزان الاعتدال: (٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) ولسان الميزان: (٦/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
(٢) مجمع الزوائد: (١٠/ ١٨٣).
(٣) تاريخ دمشق (٢/ ٦٤٢).
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ١٣٢). ولسان الميزان: (٦/ ٥٥).
(٥) تاريخ دمشق: (٢/ ٦٤٢).
(٦) التقريب: (رقم ١٦٥٢).

وعشرين من ذي القعدة أنزل الله الكعبة على آدم، وهو أول رحمة أنزلها الله من السماء، فمن صام ذلك اليوم كان كفَّارةَ سبعين سنة».

رواه حمزة بن يوسف السهمي(١) من طريق أحمد بن محمد بن الحسين البلخي حدثنا الفضل بن عكرمة بن طارق حدثنا أبو مطيع البلخي عن أبي طيبة عن كرز بن وبرة عن الربيع بن خثيم عن عبد الله بن مسعود قال. فذكره.

إسناده ضعيف جداً؛ لحال أبي مطيع البلخي، واسمه الحكم بن عبد الله صاحب أبي حنيفة، قال الذهبي: (تفقه به أهل تلك الديار، وكان بصيراً بالرأي علَّامة كبير الشأن ولكنه واه في ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يعظمه ويبجله لدينه وعلمه).

وتركه جماعة، وضعفه آخرون، وأطلق بعضهم القول فيه بأنه كذاب، ووصف بأنه جهمي ومرجئ(٢).

قلت: هو أرفع من أن يتعمد الكذب، ولعل مقصود من أطلق ذلك كثرة الخطأ والتوهم في حديثه.

وفي الإسناد أيضاً أحمد بن الحسن البلخي، هكذا وقع في الميزان ولسان الميزان ـ (الحسن) ـ قال الإسماعيلي: (كان مشتهراً بالشرب) وقال الحاكم: (وقع إليَّ من كتبه بخطه، وفيها عجائب)(٣) فهو غير مؤهل للرواية.

وأبو طيبة هو عيسى بن سليمان أبو طيبة الدارمي الجرجاني، ضعّفه ابن معين، وساق له ابن عدي عدة مناكير، وقال: (وأبو طيبة رجل صالح، لا أعلم أنه كان يتعمد الكذب، لكن لعله شبه عليه). وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (يخطئ)(٤).

والفضل بن عكرمة لم أقف على ترجمته.

وأما كُرز بن وبرة فهو الحارثي، قال الدارقطني: (كان متعبداً ناسكاً)

(١) تاريخ جرجان: (ص ٣٥٠).

(٢) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥) ولسان الميزان: (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٦).

(٣) انظر المصدر السابق: (١/ ١٣٤) والمصدر نفسه: (١/ ٢٦٠).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٣١٢)، ولسان الميزان: (٤/ ٣٩٦).

وبنحو ذلك قال السهمي وأبو نعيم، وقال الذهبي: (الزاهد القدوة) وذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وقد روى عنه جماعة من الثقات[١]، فليس إذاً هو علة الحديث.

ثانياً: الأحاديث الموقوفة[٢]:

٢٢٣ ـ عن علي رضي الله عنه قال له رجل: أخبرني عن البيت؛ أهو أول بيت وضع للناس؟ قال: (لا، لكنه أول بيت وضعت فيه البركة مقام إبراهيم، ومن دخله كان آمناً).

رواه ابن أبي شيبة ـ واللفظ له[٣] وإسحاق بن راهويه[٤] وأبو الوليد الأزرقي[٥] وابن أبي خيثمة[٦] والحارث بن أبي أسامة[٧] والطبري[٨] وابن أبي حاتم[٩] والحاكم[١٠] والبيهقي[١١] وابن عبد البر[١٢] من طرق كلهم عن سماك بن حرب عن خالد بن عرعرة عن علي. فذكره. والحديث مطول في رواية إسحاق والحارث وابن أبي حاتم والحاكم ورواية للبيهقي من طريقه، وقال الحاكم ـ في موضع ـ: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وسكت عليه ـ في الموضع الآخر ـ وقال الذهبي: (على شرط مسلم).

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ٢٣٨) والجرح والتعديل: (٧/ ١٧٠) والمؤتلف والمختلف: (٤/ ١٩٨٥) وتاريخ جرجان (ص ٣٣٦) وحلية الأولياء: (٥/ ٧٩ ـ ٨٣). وسير أعلام النبلاء: (٦/ ٨٤ ـ ٨٦).

(٢) لمزيد من الاطلاع انظر ما ورد من آثار موقوفة ومقطوعة في المصادر التالية: مصنف عبد الرزاق: (٥/ ٩٠) ومصنف ابن أبي شيبة: (٣/ ٢٦٨) والدر المنثور: (١/ ١٢٢ ـ ١٣٤).

(٣) المصنف: (٧/ ٢٥٢) (رقم ٣٥٧٩٩) وفي الإسناد تصحيف مطبعي.

(٤) المطالب العالية: (ق ٢٦٢). (٥) أخبار مكة: (٢/ ٦١).

(٦) التاريخ الكبير: (رسالة أخبار المكيين رقم ٢٦).

(٧) بغية الباحث (رقم ٣٨٨). (٨) جامع البيان: (٤/ ٧).

(٩) التفسير: (٣/ ٧٠٨).

(١٠) المستدرك: (١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩ و٢/ ٢٩٢) وتحرف اسم (سماك بن حرب) إلى خالد بن حرب، وهو على الصواب في رواية البيهقي التي من رواية الحاكم في دلائل النبوة.

(١١) دلائل النبوة: (٢/ ٥٥ ـ ٥٦) وشعب الإيمان: (رقم ٣٩٩١).

(١٢) التمهيد: (١٠/ ٣٣).

وفي رواية لابن أبي خيثمة ورواية لابن عبد البر (من طريقه) ورواية للطبري (واللفظ له) من طريق شعبة عن سماك قال: سمعت خالد بن عرعرة قال: سمعت علياً، وقيل له: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ﴾[١] هو أول بيت كان في الأرض؟ قال: (لا، قال: فأين كان قوم نوح، وأين كان قوم هود؟ قال: ولكنه أول بيت وضع للناس مباركاً وهدىً)[٢].

وسماك بن حرب هو ابن أوس الذهلي، قال ابن حجر: (صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن)[٣] إلا أن إحدى روايتي الطبري هي من طريق شعبة عنه ـ كما سبق ـ وقد قال يعقوب بن شيبة: (روايته عن عكرمة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، ومن سمع منه قديماً مثل سفيان وشعبة فحديثه عنه صحيح مستقيم)[٤].

وخالد بن عرعرة نسبه ابن أبي حاتم فقال: (السهمي) ونسبه البخاري وابن حبان فقالا: (التيمي) ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلًا، وقال العجلي: (كوفي تابعي ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

والحديث عزاه ابن حجر إلى إسحاق بن راهويه وابن أبي حاتم ذاكراً أن إسناده صحيح[٦].

وله طريق آخر يتقوى به، وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم[٧] من طريق شريك عن مجالد عن الشعبي عن علي بنحوه.

وإسناده ضعيف لحال شريك، وهو ابن عبد الله القاضي؛ وحال مجالد

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٩٦) يعني أنه سئل عن معنى الآية المذكورة.

(٢) مراده أن أول بيت وضع للعبادة، وليس المراد أنه أول بيت مطلقاً لوجود الأمم قبل بناء البيت الحرام، ولا بد لها من بيوت تسكنها.

(٣) التقريب: (رقم ٢٦٢٤) وقال في سماك: بكسر أوله وتخفيف الميم.

(٤) الكواكب النيرات: (رقم ٢٩).

(٥) انظر التاريخ الكبير: (٤/ ١٦٢ ـ ١٦٣) وتاريخ الثقات للعجلي (رقم ٣٦٥) والجرح والتعديل: (٣/ ٣٤٣). والثقات لابن حبان: (٤/ ٢٠٥).

(٦) انظر فتح الباري: (٦/ ٤٠٨).

(٧) التفسير: (٣/ ٧٠٧).

وهو ابن سعيد[1] إلا أنها متابعة قوية لخالد بن عرعرة، لأن ضعفهما محتمل.

وهذا التفسير هو من أقوى التفاسير؛ لأنه قول صحابي، وهو من الخلفاء الراشدين الذين أمرنا باتباع هديهم وسنتهم.

٢٢٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾[2] قال: (القواعد التي كانت قواعد البيت قبل ذلك).

رواه عبد الرزاق[3] ومن طريقه أحمد[4] والطبري[5] قال: أخبرنا معمر عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. فذكره.

وتابع عبد الرزاق محمد بن ثور. أخرجه ابن أبي حاتم[6].

وإسناده صحيح، وهو من أصح الآثار في هذا الموضوع.

٢٢٥ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (خلق الله البيت قبل الأرض بألفي سنة، وكان إذ كان عرشه على الماء زبدة بيضاء، فدحيت الأرض من تحته).

رواه الطبراني[7] قال: حدثنا محمد بن عمارة الأسدي قال: ثنا عبيد الله بن موسى قال: أخبرنا شيبان عن الأعمش عن بكير بن الأخنس عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال. فذكره موقوفاً.

وخالف محمد بن عمارة: أحمد بن مهران، فرواه عن عبيد الله بن موسى قال: أنبأ إسرائيل عن أبي يحيى عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال: (كان البيت قبل الأرض بألفي سنة ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ قال: من تحته مداً).

أخرجه الحاكم[8] ومن طريقه البيهقي[9] وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، ولعل هذا الإسناد أولى؛ فإن شيخ الطبري في الرواية الأولى: محمد بن عمارة الأسدي لم أعثر على ترجمة له. وأما

---

(١) تقدم.
(٢) سورة البقرة: الآية (١٢٧).
(٣) التفسير: (١/ ٥٨ ـ ٥٩).
(٤) كما في فتح الباري: (٦/ ٤٠٦) ولم أجده في المسند.
(٥) جامع البيان: (١/ ٥٤٦).
(٦) تفسير القرآن العظيم: (رقم ١٢٣٢).
(٧) جامع البيان: (٤/ ٨).
(٨) المستدرك: (٢/ ٥١٨).
(٩) دلائل النبوة: (٢/ ٤٤).

أحمد بن مهران ـ المخالف له في الرواية الثانية ـ فهو ابن خالد أبو جعفر اليزدي، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، وخلط بينه وبين الراوي عن مالك، وهما اثنان، نبه على ذلك الحافظ ابن حجر، وذكره السمعاني مقتصراً على ذكر مشايخه وتلاميذه[١].

وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي.

وأبو يحيى هو القتات، قيل اسمه زاذان، وقيل دينار، وقيل غير ذلك، مختلف فيه، والراجح أن فيه ضعفاً، قال أحمد ـ في رواية الأثرم عنه ـ: (روى عنه إسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جداً) وقال ابن حجر: (لين الحديث)[٢].

واختلف في سماع مجاهد من عبد الله بن عمرو[٣].

والحديث ذكره الهيثمي بلفظ: (وضع البيت قبل الأرض بألفي سنة...).

وبلفظ: (وضع الحرم قبل الأرض بألفي عام...).

وقال: (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح)[٤].

ولم أقف على إسناده؛ لأن مسند عبد الله بن عمرو ضمن المفقود من كتاب المعجم الكبير للطبراني.

والخلاصة أن الحديث ضعيف، وهو موقوف، فعلى فرض صحة رواية الطبراني لم يكن في حكم المرفوع؛ لاحتمال أنه من الإسرائيليات.

وقال ابن كثير ـ بعد أن ساقه من طريق البيهقي ـ: (وهذا غريب جداً، وكأنه من الزاملتين اللتين أصابهما عبد الله بن عمرو يوم اليرموك، وكان فيهما إسرائيليات، يحدث منهما، وفيهما منكرات وغرائب)[٥].

---

(١) انظر الثقات لابن حبان: (٨/ ٤٨، ٥٢) والأنساب للسمعاني: (٥/ ٦٨٩) وضبط اليزدي فقال: (بفتح الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وسكون الزاي وفي آخرها الدال المهملة).

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٣٤/ ٤٠١) وتهذيب التهذيب: (١٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) والتقريب: (رقم ٨٤٤٤). وضبط (القتَّات): (بقاف ومثناة مثقلة وآخره مثناة أيضاً) قاله ابن حجر في التقريب.

(٣) تقدم.

(٤) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩).

(٥) البداية والنهاية: (٢/ ٢٧٧).

٢٢٦ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: (وضع البيت على أربعة أركان قبل أن تخلق الدنيا بألفي عام، ثم دحيت الأرض من تحت البيت).

رواه الطبري[١] قال: حدثنا ابن حميد قال: ثنا يعقوب القمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس قال. فذكره.

ورواه الطبري ـ في موضع آخر[٢] ـ بالسند نفسه إلا أنه قال: (عن جعفر) بدلًا من حفص بن حميد.

ويظهر أن هذا الاضطراب من ابن حميد شيخ الطبري، واسمه محمد بن حميد الرازي، وثقه وأثنى عليه غير واحد، ووصف بأنه من الحفاظ، وضعفه كثيرون، وأغلظ بعضهم القول فيه، فكذبوه، ويظهر أنه ضعيف، قال الذهبي: (والأولى تركه) وقال: (من بحور العلم، وهو ضعيف) وقال ابن حجر: (حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه)[٣].

لذا فإن الإسناد ضعيف، مضطرب؛ لحال ابن حميد، وهو موقوف.

وأما بقية الإسناد وهم حفص بن حميد القُمِّي (لا بأس به)[٤].

ويعقوب القمي هو ابن عبد الله بن سعد الأشعري حديثه حسن على الراجح[٥].

وجعفر في الإسناد الثاني هو ابن أبي المغيرة الخزاعي القمي الظاهر أنه ثقة[٦].



(١) جامع البيان: (١/٥٤٨).
(٢) التاريخ: (١/٢٣ ـ ٢٤).
(٣) انظر تهذيب الكمال: (٢٥/٩٧ ـ ١٠٨) وميزان الاعتدال: (٣/ ٥٣٠ ـ ٥٣١) والكاشف: (رقم ٤٨١٠) وتهذيب التهذيب: (٩/١٢٧ ـ ١٣١) والتقريب: (رقم ٥٨٣٤).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ١٤٠٣).
(٥) تقدم.
(٦) تقدم.

المبحث الثاني
توكيل الملائكة بها

٢٢٧ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«ثلاثة أملاك، ملك موكل بالكعبة، وملك موكل بمسجدي هذا، وملك موكل بالمسجد الأقصى، فأما الملك الموكل بالكعبة فينادي كل يوم: من ترك فرائض الله خرج من أمان الله، وأما الموكل بمسجدي هذا فينادي كل يوم: من ترك سنة محمد ﷺ لم يرد الحوض، ولم تدركه شفاعة محمد ﷺ، وأما الملك الموكل بالمسجد الأقصى فينادي كل يوم: من كان طعمته حراماً كان عمله مضروباً به وجهه».**

رواه الخطيب البغدادي[١] وابن الجوزي (من طريقه)[٢] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[٣] كلهم من طريق أبي حامد أحمد بن رجاء بن عبيدة حدثنا محمد بن محمد بن إسحاق البصري حدثنا سويد بن نصر البلخي حدثنا ابن المبارك حدثنا سفيان الثوري عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: قال عبد الله. فذكره.

وقال الخطيب: (هذا حديث منكر، ورجال إسناده كلهم ثقات معروفون سوى البصري وأحمد بن رجاء فإنهما مجهولان).

ونقل ابن الجوزي والمقدسي كلام الخطيب، ولم يتعقباه.

وقال الذهبي ـ في ترجمة محمد بن محمد بن إسحاق ـ: (أتى بخبر كذب وعنه أحمد بن رجاء لا يعرف ـ أيضاً ـ)[٤].

وترجم الذهبي لأحمد بن رجاء ومحمد بن محمد بن إسحاق، وذكر كلام

---

(١) تاريخ بغداد: (٤/ ١٥٧ ـ ١٥٨).
(٢) الموضوعات: (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨).
(٣) فضائل بيت المقدس: (رقم ١٢).
(٤) ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٥).

الخطيب مقراً له، وزاد فحكم على الحديث بأنه كذب[(١)] وتابعه ابن حجر دون تعليق[(٢)].

وأورد السيوطي[(٣)] الحديث ذاكراً كلام الخطيب والذهبي، ومثل ذلك ابن عراق[(٤)] والشوكاني[(٥)] محتجين بكلامهما.

وأما حماد فهو ابن أبي سليمان (فقيه صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء)[(٦)].

وسويد بن نصر (ثقة)[(٧)].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٨)].

٢٢٨ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«الكعبة محفوفة بسبعين ألفاً من الملائكة، يستغفرون لمن طاف بها، ويصلون عليها»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[(٩)] قال: حدثني أحمد بن صالح قال: ثنا محمد بن الهيثم عن جرير بن عبد الحميد عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن عباس قال. فذكره.

إسناده ضعيف لحال ليث بن أبي سليم[(١٠)]. وفيه ـ أيضاً ـ أحمد بن صالح وهو ابن سعد التميمي، هكذا وقع منسوباً في مواضع أخرى، ولم أقف على ترجمته.

وأما محمد بن الهيثم فالظاهر أنه ابن خالد أبو عبد الله البجلي الكوفي؛ لأن جرير بن عبد الله بجلي، ويروي عن طبقة جرير، وهم حسين الجعفي وأبو أسامة وأبو نعيم، ولم يذكر الذهبي أنه يروي عن جرير أو أن أحمد بن صالح يروي عنه؛ ونقل الذهبي عن البخاري توثيقه[(١١)].

(١) المصدر نفسه: (١/ ٩٨ و٤/ ٢٥).
(٢) لسان الميزان: (١/ ١٧٢ و٥/ ٣٥٨).
(٣) انظر اللآلئ المصنوعة: (١/ ٩٢).
(٤) انظر تنزيه الشريعة: (١/ ١٧٠).
(٥) انظر الفوائد المجموعة: (رقم ١٣١٦).
(٦) التقريب: (رقم ٢٦٩٩).
(٧) المصدر نفسه: (رقم ١٥٠٠).
(٨) (رقم ٢٧١).
(٩) أخبار مكة: (١/ ١٩٦).
(١٠) تقدم.
(١١) انظر سير أعلام النبلاء: (١٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠). ولم أر ذكره في مصدر آخر.

المبحث الثالث

البيت المعمور في السماء بحذاء الكعبة

ينقسم هذا المبحث إلى قسمين:

القسم الأول: الأحاديث المرفوعة إلى الرسول ﷺ.

القسم الثاني: الأحاديث الموقوفة على الصحابة.

أما الأحاديث المرفوعة فقد ثبت منها حديثان: حديث ابن عباس ومرسل قتادة، فهما حسنان باعتضادهما.

ومثل ذلك الآثار، فقد صح منها أثر علي، وأثر عبد الله بن عمرو الذي صحح إسناده ابن حجر.

ومما ينبغي أن يعلم أن كون البيت المعمور في السماء ثابت في الصحيحين[١] من حديث أنس بن مالك ـ في حديث طويل، وهو حديث الإسراء؛ وفيه قال الرسول ﷺ بعد مجاوزته إلى السماء السابعة ـ: «**ثم رفع بي إلى البيت المعمور، وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألفاً، لا يعودون إليه آخر ما عليهم**». وفي بعض الألفاظ أن إبراهيم الخليل عليه السلام مسند ظهره إليه.

والمراد بهذا المبحث ـ كما هو ظاهر العنوان ـ أمر أكثر من ذلك، وهو أن البيت المعمور في السماء فوق الكعبة.

أولاً: الأحاديث المرفوعة:

٢٢٩ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «البيت الذي في السماء يقال له الضُّراح[٢]، وهو مثل بناء هذا البيت الحرام، ولو سقط

---

(١) انظر صحيح البخاري: (٦/٣٠٣) بدء الخلق، باب ذكر الملائكة. وصحيح مسلم: (١/١٤٦ ـ ١٥٠) الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ.

(٢) كغراب. القاموس المحيط: (ص ٢٩٥) (مادة: ضرح) وهو البيت المعمور من=

لسقط عليه، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون فيه أبداً».

رواه أبو الوليد الأزرقي[١] قال: حدثني جدي عن سعيد بن سالم قال: أخبرني ابن جريج عن صفوان بن سليم عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس قال. فذكره. إسناده ضعيف لعنعنة ابن جريج، وهو مدلس مع إمامته وجلالته[٢]. وسعيد بن سالم هو القداح سبق أن حديثه حسن على الراجح[٣].

وصفوان بن سليم هو المدني (ثقة)[٤].

وقد رواه عن ابن جريج ـ أيضاً ـ: إسحاق بن بشر أبو حذيفة بالإسناد والمتن السابق. أخرجه الطبراني[٥].

وهي متابعة غير نافعة؛ لأن إسحاق بن بشر هو أبو حذيفة البخاري، كذبه ابن المديني وأبو بكر بن شيبة والدارقطني، وقال ابن الجوزي: (أجمعوا على أنه كذاب) وتركه غير واحد[٦]. وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن بشر أبو حذيفة، وهو متروك)[٧].

وقال الألباني: (وهذا سند ضعيف من أجل عنعنة ابن جريج، وضعف سعيد بن سالم. وأما إسحاق بن بشر فكذاب، فلا يستشهد به ولا كرامة)[٨].

قلت: رواية إسحاق بن بشر هذه غير معتد بها، والحديث محفوظ من طريق آخر كما تقدم، وأما ضعف سعيد بن سالم فغير مسلم، وسبقت الإشارة إلى ذلك، وليس في الحديث علة سوى عنعنة ابن جريج.

ورواه عن صفوان بن سليم إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، واختلف عليه، فرواه عنه أحمد بن محمد الأزرقي بالإسناد والمتن السابقين،

= المضارحة، وهي المقابلة والمضارعة، وقد جاء ذكره في حديث علي ومجاهد، ومن رواه بالصاد فقد صحف. النهاية: (٣/ ٨١).

(١) أخبار مكة: (١/ ٤٩).

(٢) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ٨٣). (٣) تقدم.

(٤) التقريب: (رقم ٢٩٣٣). (٥) المعجم الكبير: (١١/ ٤١٧).

(٦) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٨٤ ـ ١٨٦). ولسان الميزان: (١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥).

(٧) مجمع الزوائد: (٧/ ١١٣ ـ ١١٤).

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٤٧٧).

وزاد فيه: **«وإن للسماء السابعة لحرماً على مَنا[(١)] حرم مكة»**.

أخرجه أبو الوليد الأزرقي[(٢)].

ورواه عن إبراهيم: عبد الرزاق[(٣)] بالإسناد السابق، فقال: عن كريب مولى ابن عباس مرفوعاً مرسلًا بإسقاط ابن عباس.

وهو اختلاف غير ضار؛ لأن إبراهيم (متروك)[(٤)] ولا عبرة بالروايتين معاً، وإن كانت الأولى هي المحفوظة.

وللحديث طريق آخر، وهو ما أخرجه البيهقي[(٥)] من طريق سماك عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً بنحوه.

وإسناده ضعيف، لأن سماكاً روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهذه منها[(٦)].

والحديث بالطريق الأول حسن لاعتضاده بمرسل قتادة الآتي.

وقال الألباني: (وجملة القول: إن هذه الزيادة **«حيال مكة»** ثابتة بمجموع طرقها، وأصل الحديث أصح)[(٧)] ولم يذكر ما يصلح للمتابعة سوى مرسل قتادة وأثر علي الآتي في هذا المبحث.

٢٣٠ ـ عن قتادة قال: ذكر لنا أن نبي الله ﷺ قال يوماً لأصحابه: **«هل تدرون ما البيت المعمور[(٨)]؟»** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **«فإنه مسجد في السماء تحته الكعبة، لو خرَّ لخرَّ عليها أو عليه، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا لم يعودوا آخر ما عليهم»**.

رواه الطبري[(٩)] قال: حدثنا بشر قال: ثنا يزيد قال: ثنا سعيد عن قتادة قال. فذكره

---

(١) يعني قصده وحذاءه، يقال داري مَنى دار فلان: أي مقابلتها، وهو حرف مقصور. غريب الحديث لأبي عبيد: (٤/ ٤٢٣).

(٢) أخبار مكة: (٢/ ١٢٥). (٣) المصنف: (٥/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٤) التقريب: (رقم ٢٤١).

(٥) شعب الإيمان: (٣/ ٤٣٩) (رقم ٣٩٩٧). (٦) تقدم.

(٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٤٧٧).

(٨) سألهم عن معنى هذه الآية من سورة الطور: الآية (٤).

(٩) جامع البيان: (٢٧/ ١٧).

إسناده مرسل؛ لعدم ذكر الواسطة بين قتادة والرسول ﷺ. وبقية الرجال ثقات، وهم بشر بن هلال الصواف ويزيد بن زريع البصري[١]. وأما سعيد فهو ابن أبي عروبة أحد الثقات، إلا أنه اختلط قبل موته بمدة، واختلاطه غير ضار هنا؛ لأن يزيد بن زريع من كبار أصحابه، وقد روى عنه قبل اختلاطه كما قال ابن حبان وغيره[٢].

وحكم الألباني على الحديث فقال: (وهذا الإسناد مرسل صحيح، رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين غير بشر، وهو ابن هلال من رجال مسلم)[٣].

ومن المعلوم أن المرسل من أقسام الضعيف، وهو منجبر بحديث ابن عباس المذكور قبل هذا، يعتضد به فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

وأصل مرسل قتادة في صحيح البخاري[٤] وضمن حديث (المعراج) من حديث أنس، وقال ابن حجر ـ بعد أن ذكر رواية الطبري هذه ـ: (وهذا وما قبله يشعر بأن قتادة كان تارة يذكر قصة البيت المعمور في حديث أنس، وتارة يفصلها، وحين يفصلها تارة يذكر سندها وتارة يبهمه)[٥] إلا أن حديث قتادة عن أنس ليس فيه أن البيت المعمور في السماء بحذاء الكعبة.

٢٣١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«في السماء الدنيا بيت يقال له: البيت المعمور حيال[٦] هذه الكعبة، وفي السماء الرابعة نهر يقال له الحيوان، يدخل فيه جبريل كل يوم فينغمس فيه انغماسة، ثم يخرج فينتفض انتفاضة، فيخرج عنه سبعون ألف قطرة، فيخلق الله عز وجل من كل قطرة ملكاً، ثم يؤمرون أن يأتوا البيت المعمور، فيصلون فيه، ثم يخرجون فلا يعودون إليه أبداً، فيولي عليهم أحدهم، ثم يؤمر أن يقف بهم من السماء موقفاً يسبحون الله فيه إلى يوم القيامة».**

---

(١) انظر التقريب: (رقم ٧٠٧ و٧٧١٣) وزريع: بتقديم الزاي مصغر. كما في المصدر المذكور.

(٢) انظر الكواكب النيرات: (رقم ٢٥).

(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٤٧٧).

(٤) (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) بدء الخلق، باب ذكر الملائكة.

(٥) فتح الباري: (٦/ ٣٠٨).

(٦) بإزائه، وفي لفظ لابن عدي (بحذاء) وهما بمعنى. انظر القاموس: (ص ١٢٧٩). (مادة: الحول).

رواه ابن أبي حاتم(١) والعقيلي(٢) وابن عدي(٣) والخطيب البغدادي(٤) وابن الجوزي(٥) كلهم من طريق الوليد بن مسلم قال: حدثنا روح بن جناح عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال. فذكره.

وقال العقيلي: (لا يحفظ من حديث الزهري إلا عن روح بن جناح هذا، وفيه رواية من غير هذا الوجه بإسناد صالح في ذكر البيت المعمور) وقال ابن عدي: (ولا يعرف هذا الحديث إلا بروح بن جناح عن الزهري) وقال ابن الجوزي: (هذا الحديث لا يتهم به إلا روح بن جناح، فإنه يعرف به، ولم يتابعه عليه أحد، قال ابن حبان: يروي عن الثقة ما إذا سمعه من ليس بمتبحر في هذه الصناعة شهد بالوضع، وقال عبد الغني الحافظ: هذا حديث منكر بهذا الإسناد، وليس له أصل عن الزهري ولا عن سعيد ولا عن أبي هريرة، ولا يصح عن رسول الله ﷺ من هذه الطريق ولا من غيرها).

قلت: روح بن جناح هو علة الحديث، وقد اختلف فيه، وأشد ما قيل فيه قول ابن حبان الذي نقله ابن الجوزي، وقال قبل ذلك: (منكر الحديث جداً...)، وضعفه غير واحد، وخالفهم دحيم، فوثقه، وقال ابن حجر: (ضعيف اتهمه ابن حبان)(٦).

ومن العلماء الذين أنكروا الحديث أبو إسحاق السعدي الجوزجاني، إذ قال: (ذكر عن الزهري حديثاً معضلًا فيه ذكر البيت المعمور...)(٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: (هذا حديث منكر، لا نعلم له أصلًا من حديث أبي هريرة، ولا من حديث سعيد بن المسيب، ولا من حديث الزهري)(٨).

وقال ابن كثير: (هذا حديث غريب، تفرد به روح بن جناح هذا، وهو

---

(١) في تفسيره كما في تفسير ابن كثير: (٤/ ٢٣٩).
(٢) الضعفاء الكبير: (٢/ ٥٩ ـ ٦٠).
(٣) الكامل: (٣/ ١٤٤ ـ ١٤٥).
(٤) الفقيه والمتفقه: (ص ٢٥).
(٥) الموضوعات: (١/ ١٤٦).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٩/ ٢٣٣ ـ ٢٣٨) وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٧) وتهذيب التهذيب: (٣/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) والتقريب: (رقم ١٩٦١). إضافة إلى مصادر التخريج المذكورة.
(٧) أحوال الرجال: (رقم ٢٧٨).
(٨) تهذيب الكمال: (٩/ ٢٣٥).

القرشي مولاهم أبو سعيد الدمشقي، قد أنكر عليه هذا الحديث جماعة من الحفاظ)[١] وقال ابن حجر: (وإسناده ضعيف، وقد روى ابن المنذر نحوه بدون النهر من طريق صحيحة عن أبي هريرة لكن موقوفاً)[٢].

وتعقب السيوطي ابن الجوزي لإيراده الحديث في الموضوعات مستدلًا بكلام العقيلي ـ المتقدم ـ وبأن روحاً لم يتهم بكذب، وقال: (وقد ورد في عدة أحاديث أن البيت المعمور بحيال الكعبة، وأنه يدخله في كل يوم سبعون ألف ملك يصلون فيه، ثم لا يعودون إليه أبداً، ورد ذلك من حديث أنس وعلي وابن عباس وابن عمر وعائشة، وإنما المستغرب في هذا الحديث قصة جبريل، وتولية أحدهم، وليس في ذلك ما ينكر عقلًا ولا شرعاً، ثم رأيت لقصة جبريل شاهداً من حديث أبي سعيد...)[٣] وقال الذهبي: (لا ينبغي أن يدخل هذا في الموضوعات)[٤] وهذا لا ينفي أن يكون الحديث واه ومنكر. وأما نفي السيوطي أن يكون روح متهماً فمردود بقول ابن حبان السابق، ولهذا قال ابن عراق: (كونه لم يتهم ممنوع كما يعلم من ترجمته في المقدمة)[٥] وكلام العقيلي إنما يقصد به أن حديث البيت المعمور في السماء محفوظ من طريق آخر[٦] وليس في هذا الحديث ما ذكر هنا من أن البيت في السماء بحيال هذه الكعبة، وكذا ما في تتمة الحديث من خلق الملائكة من قطرات الماء، وفي هذا من الغرابة ما لا يخفى، قال الشيخ المعلمي ـ تعقيباً على السيوطي ـ: (توثيق دحيم لا يعارض توهين غيره من أئمة النقد؛ فإن دحيماً ينظر إلى سيرة الرجل ولا يمعن النظر في حديثه، وهذا الحديث قد أنكره الأئمة إنكاراً شديداً، منهم ابن الجوزي والحاكم وأحمد والعقيلي وغيرهم، وهو منكر جداً سنداً ومتناً، والوارد بإسناد صالح ليس فيه مرفوع عن النبي ﷺ ولكن بين موقوف ومقطوع، وليس فيها إلا ذكر البيت المعمور في السماء، وأنه يدخله كل يوم سبعون ألف ملك ثم لا يعودون، فالظاهر مع ابن الجوزي)[٧].

---

(١) التفسير: (٤/ ٢٣٩).
(٢) فتح الباري: (٦/ ٣٠٩).
(٣) اللآلئ المصنوعة: (١/ ٩١ ـ ٩٢).
(٤) ترتيب الموضوعات (رقم ٣٩).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) انظر الإشارة إليه في مقدمة هذا المبحث.
(٧) الفوائد المجموعة: (هامش ص: ٤٦٥).

وللحديث طريق آخر أخرجه ابن عدي[١] من طريق عيسى بن عبد الله العسقلاني قال: ثنا زيد بن أبي الزرقاء قال: ثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«في السماء بيت يقال له المعمور بحذاء بيت الله، يحجه كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة، ثم لا يعودون فيه إلى يوم القيامة»**. وقال ابن عدي: (وهذا منكر عن قتادة بهذا الإسناد، وروي عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة، ورواه عن الزهري روح بن جناح، وقد أنكرت عليه ـ أيضاً ـ).

ذكر هذا الحديث في ترجمة عيسى بن عبد الله وقال فيه: (ضعيف، يسرق الحديث) وخالفه ابن حبان فذكره في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه، وقال الحاكم عن الدارقطني: (ثقة)[٢] وكلام ابن عدي مفسر، فالأخذ به أولى.

وزيد بن أبي الزرقاء هو يزيد الثعلبي الموصلي (ثقة)[٣].

٢٣٢ ـ عن ليث بن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: **«هذا البيت خامس خمسة عشر بيتاً، سبعة منها في السماء إلى العرش، وسبعة منها إلى تُخوم[٤] الأرض السفلى، وأعلاها الذي يلي العرش البيت المعمور، لكل بيت منها حرم كحرم هذا البيت، لو سقط منها بيت لسقط بعضها على بعض إلى تخوم الأرض السفلى، ولكل بيت من أهل السماء ومن أهل الأرض من يعمره كما يُعْمَرُ هذا البيت»**.

رواه أبو الوليد الأزرقي[٥] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٦] كلاهما من طريق سعيد بن سالم عن عثمان بن ساج قال: أخبرني عباد بن كثير عن ليث بن معاذ قال. فذكره.

---

(١) الكامل: (٥/ ٢٥٩).
(٢) انظر المصدر نفسه وميزان الاعتدال: (٣/ ٣١٧) ولسان الميزان: (٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).
(٣) التقريب: (رقم ٢١٣٨).
(٤) حدود الأرض. انظر لسان العرب: (١٢/ ٦٤). مادة (تخم) وانظر النهاية: (١/ ١٨٣ ـ ١٨٤).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٣٥).
(٦) أخبار مكة كما في الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٣٣٤).

حديث موضوع، ولوائح الوضع عليه ظاهرة، والواضع له: عباد بن كثير، كذبه غير واحد، وقال ابن حجر: (متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب)[١].

ومع كونه موضوعاً فإنه مرسل؛ لأن ليث بن معاذ ليس من الصحابة، ولم أقف على ترجمته إلا ما ذكره ابن حجر إذ قال: (ذكره بعضهم ـ يعني في الصحابة ـ ولا يصح، إنما هو تابعي أرسل حديثاً)[٢] ثم ذكر هذا الحديث.

وأما سعيد بن سالم فهو القداح حديثه حسن على الراجح[٣].

وعثمان بن ساج هو: عثمان بن عمرو بن ساج (فيه ضعف)[٤].

ثانياً: الأحاديث الموقوفة:

٢٣٣ ـ عن خالد بن عرعرة أن رجلاً قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما البيت المعمور؟ قال: (بيت في السماء يقال له الضُراح، وهو بحيال الكعبة من فوقها، حرمتها في السماء كحرمة البيت في الأرض، يصلي فيه كل يوم سبعون ألفاً من الملائكة، ولا يعودون فيه أبداً).

رواه ابن أبي خيثمة[٥] من طريق حماد سلمة.

ورواه الطبري[٦] من طريق أبي الأحوص ومن طريق شعبة ثلاثتهم عن سماك بن حرب عن خالد بن عرعرة. فذكره. واللفظ لأبي الأحوص. وقال ـ في رواية شعبة ـ: (بيت في السماء السادسة، يقال له الضراح، يدخله...) وليس فيه أنه بحيال الكعبة.

وأخرجه الطبري[٧] من طريق سفيان ـ يعني الثوري ـ عن سماك به. وفي الإسناد إليه من ضعف.

وإسناد الحديث مستقيم، لأن رواية شعبة عن سماك مستقيمة[٨]، ويضاف

---

(١) التقريب: (رقم ٣١٣٩).
(٢) المصدر السابق.
(٣) تقدم.
(٤) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).
(٥) التاريخ الكبير: (رسالة: أخبار المكيين رقم ٢٥).
(٦) جامع البيان: (٢٧/١٦، ١٧).
(٧) المصدر نفسه.
(٨) تقدم.

إلى ذلك رواية أبي الأحوص عنه، لقول الدارقطني: (إذا حدث عنه شعبة والثوري وأبو الأحوص فأحاديثهم عنه سليمة، وما كان عن شريك وحفص بن جميع ونظرائهم ففي بعضها نكارة)[١].

وخالد بن عرعرة ـ سبق أن العجلي وابن حبان ـ وثقاه، وصحح له ابن حجر[٢].

وللحديث طريق آخر أخرجه عبد الرزاق[٣] وأبو الوليد الأزرقي[٤] من طريق معمر عن وهب بن عبد الله أن أبا الطفيل أخبره أنه سمع ابن الكوَّاء سأل علياً عن البيت المعمور ما هو؟ فقال علي: (ذلك الضراح، في سبع سموات، في العرش[٥]، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون إليه إلى يوم القيامة). وهذا لفظ عبد الرزاق.

ورواه الطبري[٦] من طريق آخر عن أبي الطفيل به. وفيه: (بيت بحيال البيت العتيق في السماء. . .) الحديث. وفي الإسناد إليه من ضعف.

ورواية الأزرقي فيها ما يستنكر؛ لأنه ذكر أن أبا الطفيل قال: شهدت علياً رضي الله عنه وهو يخطب وهو يقول: (سلوني، فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما منه من آية إلا وأنا أعلم أنها بليل نزلت أم بنهار، أم بسهل أم بجبل. . .) الحديث. وفي إسناده شيخ الأزرقي: مهدي بن أبي المهدي لم أقف على ترجمته.

ورواية عبد الرزاق صحيحة، وهب بن عبد الله هو ابن أبي دبي الكوفي، وقد ينسب لجده (ثقة)[٧]. وأبو الطفيل هو عامر بن واثلة صحابي.

ولوهبٍ هذا متابع، حيث أخرجه أبو الوليد الأزرقي[٨] من طريق ابن أبي حسين عن أبي الطفيل به نحوه. وقال: (بيت في السماء السادسة) وإسناده

---

(١) إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: (١/ق ١٣٧).
(٢) تقدم.
(٣) المصنف: (٥/ ٢٩).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٥٠).
(٥) أي تحت العرش كما في رواية الأزرقي.
(٦) جامع البيان: (٢٧/ ١٧).
(٧) التقريب: (رقم ٧٤٧٨) وضبط (دبي) فقال: (بموحدة مصغر).
(٨) أخبار مكة: (١/ ٤٩).

صحيح. ابن أبي حسين هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين الحارثي المكي النوفلي (ثقة عالم بالمناسك)[١]. ورواه أبو محمد الخزاعي[٢] من طريق ابن أبي حسين به. وقال: (في السماء السابعة). وللحديث طريق ثالث: أخرجه الطبري[٣] من طريق علي بن ربيعة قال: سأل ابن الكواء علياً عن البيت المعمور؟ قال: (مسجد في السماء، يقال له الضراح، يدخله...) وفي الإسناد إليه من ضعف، وعلي بن ربيعة هو ابن نضلة الكوفي (ثقة)[٤].

وذكر الألباني طريق خالد بن عرعرة، وطريق أبي الطفيل، وأعلَّ طريق خالد بأن خالداً مستور، وأعل طريق أبي الطفيل بشيخ ابن جرير محمد بن حميد الرازي بأنه ضعيف جداً، دون ذكر للطرق الأخرى[٥]، والسبب في ذلك أنه أورد الحديث شاهداً لحديث أنس فلم يستوعب التخريج.

وخلاصة القول: إن الحديث صحيح عن علي موقوفاً باستثناء قوله ـ في بعض الطرق ـ: (إن البيت في السماء السادسة) والمحفوظ أنه في السماء السابعة.

٢٣٤ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄ قال: (البيت المعمور بيت في السماء بحيال الكعبة، لو سقط سقط عليها، يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، والحرم حرم بحياله إلى العرش، وما من السماء موضع إهاب إلا وعليه ملك ساجد أو قائم).

رواه البيهقي[٦] من طريق قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال. فذكره.

ورواه سعيد بن يحيى الأموي[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] كلاهما

(١) المصدر السابق: (رقم ٣٤٣٠).
(٢) (زيادته على الأزرقي) أخبار مكة: (١/ ٥٠).
(٣) جامع البيان: (٢٧/ ١٧).
(٤) التقريب: (رقم ٤٧٣٣).
(٥) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٤٧٧).
(٦) شعب الإيمان: (٣/ ٤٣٨) (رقم ٣٩٩٤).
(٧) في كتاب المغازي كما في البداية والنهاية: (١/ ٣٧).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

من طريق الأعمش ـ قال الفاكهي في روايته ـ عن رجل عن عبد الله بن عمرو وقال سعيد: عن أبي سليمان مؤذن الحجاج قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: (إن الحرم محرم في السموات السبع مقداره من الأرض، وإن بيت المقدس مقدس في السموات السبع مقداره من الأرض).

والإسنادان ضعيفان، في الأول عنعنة قتادة وهو مدلس، كما سبق مراراً[١].

وفي الثاني عنعنة الأعمش، وهو مدلس كذلك[٢]. وفيه أيضاً أبو سليمان مؤذن الحجاج، ترجمه الذهبي في كتاب المقتنى[٣] دون جرح أو تعديل، ولعله الرجل المهمل المذكور في رواية الفاكهي، وسالم بن أبي الجعد هو الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي (ثقة وكان يرسل كثيراً)[٤].

ومعدان بن أبي طلحة ويقال: ابن طلحة اليعمري (ثقة)[٥].

والحديث عزاه ابن حجر إلى الفاكهي قائلًا: (وهو عند الفاكهي في كتاب مكة بإسناد صحيح عنه، لكن موقوفاً عليه) وذلك بعد أن قال: (ولابن مردويه عن ابن عباس نحوه ـ يعني نحو حديث علي ـ وزاد: وهو على مثل البيت الحرام، لو سقط لسقط عليه، ومن حديث عائشة نحوه بإسناد صالح، وهو عن عبد الله بن عمرو نحوه بإسناد ضعيف...)[٦] ثم ذكر الكلام السابق.

فالظاهر أنه في المفقود من كتاب الفاكهي لأن الرواية التي في المطبوع فيها رجل مهمل، وليست مطابقة.

٢٣٥ ـ عن أبي الطفيل ـ يعني عامر بن واثلة ـ قال: (البيت وزان عرش الله، لو وقع البيت المعمور وقع عليه، وهو سِطة[٧] الأرض، ومنه دحيت).

رواه عبد الرزاق[٨] قال: عن معمر قال: أخبرني من سمع أبا الطفيل يقول فذكره.

إسناده مع وقفه فيه رجل مبهم.

---

(١) تقدم.
(٢) تقدم.
(٣) (رقم ٢٨٨٨).
(٤) التقريب: (رقم ٢١٧٠).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٦٧٨٧) وضبط اليعمري فقال: (بفتح التحتانية والميم بينهما مهملة).
(٦) فتح الباري: (٦/٣٠٨ ـ ٣٠٩).
(٧) وسطها. انظر لسان العرب (٧/٤٢٩) مادة (وسط).
(٨) المصنف: (٥/٢٨).

المبحث الرابع

عظم حرمتها

اشتمل هذا المبحث على عدة أحاديث كلها ضعيفة، إما ضعفاً يسيراً قابلًا للانجبار، وإما ضعفاً شديداً أو موضوعاً، والثابت من ذلك أثر عن ابن عمر موقوف عليه، إسناده حسن، وأمثل الأحاديث المرفوعة هو حديث عبد الله بن عمرو الذي أخرجه ابن ماجة.

٢٣٦ ـ عن نافع قال: ونظر ابن عمر يوماً إلى البيت أو إلى الكعبة، فقال: (ما أعظمَكِ وأعظمَ حُرْمَتَك، والمؤمن أعظمُ حرمة عند الله منك).

رواه الترمذي[١] وابن حبان[٢] والبغوي[٣] كلهم من طريق الفضل بن موسى قال: حدثنا الحسين بن واقد عن أوفى بن دلهم عن نافع عن ابن عمر قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر، فنادى بصوت رفيع، فقال: «**يا معشر من قد أسلم بلسانه ولم يفض الإيمان إلى قلبه لا تؤذوا المسلمين...**» الحديث. وفي آخره قال: ونظر ابن عمر فذكره موقوفاً. وقال الترمذي: (حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث الحسين بن واقد).

وإسناده حسن لحال أوفى بن دلهم، وهو العدوي البصري، قال أبو حاتم: (لا يعرف، ولا أدري من هو) وقال النسائي: (ثقة) وذكره ابن حبان في الثقات وقال الأزدي: (فيه نظر).

وعدم معرفة أبي حاتم له مؤثر في حاله، إلا أن النسائي وثقه، فهو معروف عنده، وأما كلام الأزدي فغير معتبر لأن الأزدي ليس بمعتمد.

---

(١) الجامع: (٤/ ٣٧٨). البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن.
(٢) الإحسان: (١٣/ ٧٥ ـ ٧٦) (رقم ٥٧٦٣).
(٣) شرح السنة: (١٣/ ١٠٤).

ولهذا قال الذهبي: (ثقة) وقال ابن حجر: (صدوق)[١] والذي دعا ابن حجر إلى ذلك فيما يظهر أن أبا حاتم إمام كبير فكيف يخفى حاله عليه، ولأن النسائي قد يوثق من يتفرد عنه كبار الأثبات، ذكر ذلك الذهبي[٢].

والحسين بن واقد هو المروزي (ثقة له أوهام)[٣].

والفضل بن موسى هو السِّيناني أبو عبد الله المروزي (ثقة ثبت ربما أغرب)[٤].

والحديث حسنه الألباني[٥]. وأما المرفوع منه فقد تكلم عنه بتوسع مع ذكر شواهده[٦].

٢٣٧ ـ عن عبد الله بن عمرو ﵄ قال: رأيت رسول الله ﷺ يطوف بالكعبة ويقول: «ما أطيَبك، وأطيب ريحَك، ما أعظَمك وأعظَم حُرمَتك، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند الله حرمة منك، ماله ودمه، وأن نظن به إلا خيراً».

رواه ابن ماجة[٧] قال: حدثنا أبو القاسم بن أبي ضمرة نصر بن محمد بن سليمان الحمصي ثنا أبي ثنا عبد الله بن أبي قيس النصري ثنا عبد الله بن عمرو قال. فذكره. إسناده ضعيف، نصر بن محمد بن سليمان الحمصي (ضعيف)[٨] ووالده محمد بن سليمان (مقبول)[٩] وأما عبد الله بن أبي قيس فهو أبو الأسود النصري الحمصي (ثقة مخضرم)[١٠] وقال البوصيري: (هذا إسناد فيه مقال، نصر بن محمد ضعفه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، وباقي رجال الإسناد ثقات)[١١].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦) وميزان الاعتدال: (١/ ٢٧٨) والكاشف: (رقم ٤٩١) وتهذيب التهذيب: (١/ ٣٨٥) والتقريب: (رقم ٥٧٩).
(٢) انظر الموقظة له: (ص ٧٩).
(٣) المصدر السابق: (رقم ١٣٥٨).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٥٤١٩) وقال: (السِّيناني: بمهملة مكسورة ونونين).
(٥) غاية المرام: (رقم ٤٣٥).
(٦) انظر المصدر نفسه: (رقم ٤٢٠).
(٧) السنن: (٢/ ١٢٩٧) الفتن، باب حرمة دم المؤمن وماله.
(٨) التقريب: (رقم ٧١٢٤).
(٩) المصدر نفسه: (رقم ٥٩٢٩).
(١٠) المصدر نفسه: (رقم ٣٥٤٧).
(١١) مصباح الزجاجة: (٣/ ٢٢٣).

وقال الألباني: (ضعيف)[1] ومراد البوصيري بكون رجال الإسناد ثقات أنهم وثقوا؛ لأن محمد بن سليمان لم يذكر فيه توثيق سوى ذكر ابن حبان له في الثقات، وهذا غير كاف لسعة مذهبه في هذا الباب.

وللحديث إسناد آخر أخرجه الطبراني[2] من طريق خالد العبد عن عبد الكريم الجزري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ نظر إلى الكعبة فقال: «**لقد شرفك الله، وكرمك، وعظَّمك، والمؤمن أعظم حرمة منك**» وإسناده تالف، خالد العبد يقال له ابن عبد الرحمن، رماه عمرو بن علي بالوضع، وكذبه الدارقطني، وقال يزيد بن زريع: (لأن أقع من فوق هذه المنارة أحب إليَّ من أن أحدث عن خالد العبد) وقال ابن حبان: (كان يسرق الحديث، ويحدث من كتب الناس)[3]. فلا يصح مثل هذا الإسناد متابعاً ولا كرامة.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده)[4] كذا قال، وقد سبق أن هذه السلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في مرتبة الحسن على خلاف[5]، وخفي حال خالد العبد على الهيثمي فلم يعل الحديث به، فلعله ظنه أحد الثقات.

٢٣٨ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة فقال: «**لا إله إلا الله، ما أطيَبك وأطيب ريحَك وأعظم حرمتَك، والمؤمنُ أعظمُ حرمةً منك، إن الله عز وجل جعلك حراماً، وحرَّم من المؤمن مالَه ودمَه وعِرضَه وأن نظن به ظناً سيئاً**».

رواه الطبراني[6] من طريق الحسن بن أبي جعفر ثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال. فذكره. وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير

(١) ضعيف الجامع: (رقم ٥٠٠٦). وضعيف ابن ماجه: (رقم ٣٩٣٠).
(٢) المعجم الأوسط: (٦/ ٣٦) (رقم ٥٧١٩).
(٣) انظر الجرح والتعديل: (٣/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) وميزان الاعتدال: (١/ ٦٣٣، ٦٤٩). ولسان الميزان: (٢/ ٣٩٣).
(٤) مجمع الزوائد: (١/ ٨١).
(٥) تقدم.
(٦) المعجم الكبير: (١١/ ٣٧).

وفيه الحسن بن أبي جعفر ضعيف، وقد وثق)[١].

واختلف فيه على ليث، فرواه عنه الحسن بن أبي جعفر بالإسناد المتقدم، وخالفه عبيد الله بن زحر، فرواه عن الليث، فقال فيه: عن سعيد بن جبير أو غيره أنه دخل مع عبد الله بن عباس البيت فقال: (واهاً لك. . .) فذكره بنحوه موقوفاً على ابن عباس. أخرجه عبد الله بن وهب[٢].

وهذا الاختلاف يحتمل أن يكون من ليث نفسه؛ فإنه مع صدقه ضعيف ـ كما تقدم مراراً[٣] ـ ويحتمل أن يكون من راوييه الحسن بن أبي جعفر، وهو الجُفْري البصري (ضعيف الحديث مع عبادته وفضله)[٤] أو من عبيد الله بن زَحْر وهو الضمري مولاهم الإفريقي، مختلف فيه، وثقه أحمد والبخاري وأبو زرعة والنسائي، وضعفه ابن معين وعلي بن المديني وأبو حاتم وغيرهم، وهم أكثر، وكلامهم مفسر، إذ يقع في حديثه المناكير وما لا يتابع عليه، وأغلظ القول فيه ابن حبان، ولم يتابع على ذلك، ويظهر أنه وإن كان ضعيفاً فإنه أخف حالًا من الحسن بن أبي جعفر، لذا قال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[٥] إلا أن الحافظ المزي ذكر أن ليثاً يروي عن عبيد الله بن زحر، ولم يذكر العكس.

وللحديث طريق آخر أخرجه ابن أبي شيبة[٦] من طريق مجالد عن الشعبي عن ابن عباس قال: فذكره موقوفاً عليه.

وإسناده فيه ضعف، مجالد هو ابن سعيد الهمداني (ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره)[٧] وهذه متابعة قوية تقوي رواية عبيد الله بن زحر.

وقد روي الحديث عن ابن عباس من وجهٍ آخر مرفوعاً. أخرجه

---

(١) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٢). (٢) الجامع في الحديث: (رقم ٢٢٥).
(٣) انظر التقريب: (رقم ٥٦٨٥).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ١٢٢٢). وضبط الجفري فقال: (بضم الجيم وسكون الفاء).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (١٩/ ٣٦ ـ ٣٩). وميزان الاعتدال: (٣/ ٦ ـ ٨) وتهذيب التهذيب: (٧/ ١٢ ـ ١٣) والتقريب: (رقم ٤٢٩٠) وزَحْر: بفتح الزاي وسكون المهملة. كما في المصدر المذكور.
(٦) المصنف: (٥/ ٤٣٥) (رقم ٢٧٧٥٤). (٧) التقريب: (رقم ٦٤٧٨).

البيهقي[١] من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة فقال: «**مرحباً بك من بيت ما أعظمك وأعظم حرمتَك، ولَلْمؤمنُ أعظمُ عند الله حرمة منك**».

وإسناده ضعيف لعنعنة عبد الله بن أبي نجيح، وهو مدلس[٢]. والصواب أن الحديث عن ابن عباس موقوفاً وهو حسن لوروده من طريقين.

٢٣٩ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ جاء يمشي حتى دخل الكعبة، فقال: «**يا كعبةُ ما أطيبَ ريحَك، ويا حجرُ[٣] ما أعظمَ حقك، ويا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، ويا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، والله لَلْمسلم أعظمُ حقاً منكما، والله للمسلم أعظم حقاً منكما**».

رواه العقيلي ـ واللفظ له[٤] ـ وابن عدي[٥] والخطيب البغدادي[٦] كلهم من طريق غسان بن الربيع حدثنا جعفر بن ميسرة عن أبيه عن أبي هريرة. فذكره. وتكرر لفظ: «**والله للمسلم...**» في رواية ابن عدي ثلاثاً.

وتكررت الجملة الأولى عند الخطيب مرتين، ولم تكرر الجملة الثانية، وقال العقيلي: (لا يتابع عليه) إسناده منكر، وعلته جعفر بن ميسرة، وهو جعفر بن أبي جعفر الأشجعي، قال البخاري: (ضعيف منكر الحديث) وقال أبو حاتم: (ضعيف منكر الحديث جداً) وقال أبو زرعة: (واهي الحديث، يحدث عن أبيه عن ابن عمر بأحاديث ليست لها أصول) وذكره في أسامي الضعفاء، ونقل ابن أبي حاتم عنه أنه قال: (ليس بقوي) وقال الساجي: (ضعيف) وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال ابن عدي: (منكر الحديث) وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: (عنده مناكير كثيرة، لا تشبه حديث الثقات)[٧]

---

(١) شعب الإيمان: (٣/ ٤٤٤) (رقم ٤٠١٤). وتحرف أحد رجال الإسناد، وهو على الصواب في الهندية (٧/ ٥٦٨). (رقم ٣٧٢٥).

(٢) تقدم.

(٣) المراد: الحجر الأسود.

(٤) الضعفاء الكبير: (١/ ١٨٧).

(٥) الكامل: (٢/ ١٤٤).

(٦) موضح أوهام الجمع: (٢/ ٢٠).

(٧) انظر سؤالات البرذعي لأبي زرعة: (٢/ ٣٦٧) وأسامي الضعفاء له: (رقم ٢٥٠) والجرح والتعديل: (٢/ ٤٩٠) والمجروحين (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣). وميزان الاعتدال: (١/ ٤١٨) ولسان الميزان: (٢/ ١٢٩) إضافة إلى الكامل لابن عدي والضعفاء للعقيلي.

فهو إذاً متفق على ضعفه. وفيه أيضاً والد جعفر، واسمه ميسرة أبو جعفر الأشجعي، ترجمه البخاري في باب الأسماء فقال: (ميسرة أبو جعفر، يعد في الكوفيين عن أبي هريرة ومروان، روى عنه حصين).

ثم قال ـ في الكنى ـ: (أبو جعفر الأشجعي سمع أبا هريرة وعائشة، روى عنه مطرف والعوام). وتبعه في التفريق بينهما أبو حاتم الرازي وابن حبان، فقال ابن أبي حاتم في باب الأسماء: (ميسرة أبو جعفر الأشجعي، روى عن أبي هريرة ومروان، روى عنه حصين ومطرف، سمعت أبي يقول ذلك).

وقال ـ في باب الكنى ـ: (أبو جعفر الأشجعي مولى الأشجع، سمع أبا هريرة وعائشة، روى عنه مطرف بن طريف والعوام بن حوشب، سمعت أبي يقول ذلك). ثم سأله عنه فقال: (لا أدري من هو).

وفرق بينهما أيضاً ابن حبان، فتابع البخاري في الموضعين، إلا أنه في باب الأسماء لم يذكر من شيوخه مروان، وفي الكنى لم يذكر مطرفاً في تلاميذه[١].

فاتفق الجميع على أنه يروي عن أبي هريرة، وأن حصيناً يروي عن ميسرة أبي جعفر، ونسبه أبو حاتم إلى (أشجع) في الموضعين، ولم ينسبه البخاري ولا ابن حبان في باب الأسماء، ونسباه إلى (أشجع) في باب الكنى.

واتفق أبو حاتم والبخاري على أن مطرف بن طريف والعوام بن حوشب يرويان عن أبي جعفر الأشجعي، وعلى أنه روى عن أبي هريرة وعائشة، وانفرد أبو حاتم فذكر مطرفاً في تلاميذ ميسرة، ويظهر أنهما واحد، والتفريق بينهما يحتاج إلى دليل، وقد سمي ابنه بجعفر بن ميسرة في روايتي العقيلي وابن عدي، وزاد الخطيب[٢] فقال: (الأشجعي) وقد ترجم له العقيلي وابن عدي فقالا: (جعفر بن أبي جعفر الأشجعي) ثم ذكرا أن اسم أبي جعفر ميسرة، وأخرجا بعد ذلك هذا الحديث، وفرق الخطيب بين الترجمتين، فقال:

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ٣٧٤ و٩/ ١٨) والجرح والتعديل: (٨/ ٢٥٢ و٩/ ٣٥٢) والثقات لابن حبان: (٥/ ٤٢٦، ٥٦٨).

(٢) انظر مواضع إخراج الحديث.

(جعفر بن أبي جعفر الأشجعي) ثم ساق حديثين من طريقه، أردفه بترجمة جعفر بن ميسرة الأشجعي، وذكر حديثين أحدهما حديثنا هذا، وقال: (وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن هذه الترجمة والتي قبلها لرجل واحد والله أعلم).

وترجم الذهبي لجعفر فقال: (جعفر بن ميسرة، وهو جعفر بن أبي جعفر الأشجعي) وتبعه على ذلك ابن حجر[1]، ولم يذكرا خلافاً، وعلى كلا الحالين فإن الرجل مغمور غير معروف، ولهذا قال أبو حاتم - في باب الكنى -: (لا أدري من هو) كما سبق قبل قليل، وذكر ابن حبان له في الثقات لا يرفع جهالته، بل قال - في ترجمة ابنه جعفر -: (وأحسب أن أباه مولى موسى بن باذان من أهل مكة، وأبوه مستقيم الحديث)[2] وهذا يدل على أنه ما عرفه؛ لأن ميسرة مولى موسى بن باذان أفرده البخاري وابن أبي حاتم[3]، ولم يقولا بأنه أشجعي، بينما أفرده ابن حبان في الثقات[4] ونسبه إلى أشجع، وقال - في ترجمة جعفر - ما سبقت الإشارة إليه.

وأما غسان بن الربيع فهو الأزدي الموصلي، فروى عنه الإمام أحمد، وهو لا يروي إلا عن ثقة عنده، وقال أبو يعلى الخليلي: (ثقة صالح) وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج حديثه في صحيحه - كما قال ابن حجر - وقال الخطيب: (وكان نبيلًا فاضلًا ورعاً) ونسب ابن حجر قول الخطيب هذا إلى ابن حبان، وهو سبق قلم منه، فإن ابن حبان لم يزد على ترجمته شيئاً، واختلف قول الدارقطني فيه، فمرة قال: (ضعيف) ومرة قال: (صالح) وقال الذهبي: (وكان صالحاً ورعاً ليس بحجة في الحديث)[5] ولم يذكر فيه سوى قول الدارقطني، وزاد عليه ابن حجر قول ابن حبان. والرجل في رأيي ثقة أو صدوق على أقل

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٤١٨) ولسان الميزان: (٢/ ١٢٩).
(٢) المجروحين: (١/ ٢١٢ - ٢١٣).
(٣) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ٣٧٥). والجرح والتعديل: (٨/ ٢٥٣) وذكر البخاري بأنه مكي، وقال ابن أبي حاتم بأنه مديني.
(٤) انظر: (٥/ ٤٢٦).
(٥) انظر الثقات لابن حبان: (٩/ ٢) والإرشاد للخليلي: (٢/ ٦١٨ - ٦١٩) وتاريخ بغداد: (٢/ ٣٢٩ - ٣٣٠). وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٣٤) ولسان الميزان: (٤/ ٤١٨).

الأحوال، واختلاف قول الدارقطني فيه يوحي أن في حفظه شيئاً، إلا أن رواية الإمام أحمد عنه وتوثيق الخليلي وابن حبان له كاف، لا سيما وقد أثنى عليه الخطيب بما تقدم.

والحديث ضعفه العقيلي بقوله: (لا يتابع عليه) ـ كما سبق ـ وسياق ابن عدي للحديث ثم حكمه على جعفر بأنه منكر الحديث يقتضي أن حديثه كذلك، ومثل ذلك فعل الذهبي وتابعه ابن حجر ـ في ترجمة جعفر ـ.

٢٤٠ ـ عن ابن جريج قال: أخبرني أبو بكر أن النبي ﷺ نظر إلى الكعبة، فقال: «إن الله تعالى قد شرَّفكِ، وكرَّمكِ، وحرَّمكِ، والمؤمنُ أعظمُ حرمةً عند الله تعالى منكِ».

رواه أبو الوليد الأزرقي[(١)] قال: حدثني جدي حدثنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أخبرني أبو بكر. فذكره.

إسناده مرسل ضعيف مع احتمال أن يكون ضعفه شديداً.

أما كونه مرسلًا: فلأن ابن جريج ليس من التابعين، وهو يروي عنهم.

وأما ضعفه: فإضافة إلى إرساله فيه مسلم بن خالد، وهو الزنجي مختلف فيه، والظاهر أنه سيء الحفظ[(٢)].

وأما احتمال أن يكون ضعفه شديداً فينبني على تعيين أبي بكر هذا؛ لأن ابن جريج يروي عن ثلاثة ممن كني بذلك وهم:

أبو بكر بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي المكي.

وأبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة.

وأبو بكر الهذلي البصري.

والأول منهم وهو ابن أبي مليكة من رجال البخاري، وقال الذهبي: (ثقة)[(٣)].

والآخران غير ثقتين، فابن أبي سبرة (رموه بالوضع، وقال مصعب

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٠ ـ ٢١).

(٢) تقدم.

(٣) الكاشف: (رقم ٦٥٣٠).

الزبيري: كان عالماً)[١]. والهذلي (أخباري متروك الحديث)[٢].

فإن كان الأول هو المراد كان المرسل ضعيفاً فحسب، وإن كان أحد الاثنين الآخرين كان الإسناد تالفاً أو موضوعاً. ومع هذا الاحتمال لا يمكن تقوية الحديث.

٢٤١ ـ عن الهيكل بن جابر قال: بينما رسول الله ﷺ يطوف بالبيت إذ جاء رجل، فتعلق بأستار الكعبة وهو يقول: بحرمة هذا البيت لَمَا غفرت لي، فقال النبي ﷺ: «ألا قلت: بحرمتي إلاَّ غفرت لي؟ والذي أكرمني بالهدى ودين الحق لحرمة المؤمن أعظم من حرمة هذا البيت...» الحديث.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٣] وأبو موسى المديني[٤] من طريق حماد بن عمرو النَّصيبي قال: ثنا العطاف بن الحسن عن الهيكل بن جابر قال. فذكره.

حديث موضوع، في إسناده حماد بن عمرو النصيبي قال ابن معين ـ في رواية ابن أبي مريم ـ: (من المعروفين بالكذب ووضع الحديث: حماد بن عمرو) وقال البخاري: (منكر الحديث) وقال أبو حاتم: (منكر الحديث، ضعيف الحديث جداً) وكذبه الجوزجاني، وتركه غير واحد[٥] ومن علامة وضعه حديثُهُ هذا لأن فيه توسلًا بالذوات، وهو توسل مبتدع، وطريق إلى الشرك والعياذ بالله[٦] ثم إن في تتمة الحديث ما يدل على أنه من حديث القصاص الكذابين.

وفي الحديث ـ أيضاً ـ شيخ حماد، وهو العطاف بن الحسن لم أقف على ترجمته. وأمَّا الهيكل بن جابر فذكره أبو موسى المديني في الصحابة بناءً على هذا الحديث، وقال ابن حجر ـ بعد أن ساق طرفاً من الحديث ـ: (وحماد مذكور بوضع الحديث)[٧].

---

(١) التقريب: (رقم ٧٩٧٣) وضبط سَبْرة: فقال: (بفتح المهملة وسكون الموحدة).

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٨٠٠٢).

(٣) أخبار مكة: (٢/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).

(٤) في ذيله على معرفة الصحابة لابن منده، كما في الإصابة (٣/ ٦١٥).

(٥) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٥٩٨) ولسان الميزان: (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٦) انظر كتاب: قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٥٥، ١٢٩) وغيرها، وكتاب التوسل أنواعه وأحكامه للشيخ الألباني (ص ٥١) وما بعدها.

(٧) الإصابة: (٣/ ٦١٥).

٢٤٢ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: (إن حرمة البيت لإلى العرش في السموات وإلى الأرض السفلى).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق ابن إدريس ابن بنت وهب بن منبه عن أبيه عن وهب بن منبه عن ابن عباس قال. فذكره.

حديث موضوع، فيه ابن إدريس، وهو عبد المنعم بن إدريس اليماني، قال أحمد: (كان يكذب على وهب بن منبه) وقال ابن معين: (الكذاب الخبيث) وقال البخاري: (ذاهب الحديث) وقال ابن حبان: (يضع الحديث على أبيه وعلى غيره) وقال الذهبي: (مشهور قصاص، ليس يعتمد عليه، تركه غير واحد)[٢].

وفي الإسناد إدريس بن سنان أبو إلياس الصنعاني (ضعيف)[٣].

ولعل هذا الحديث من قول وهب عما حفظه من الكتب السابقة، فأقواله في هذا الباب كثيرة.



---

(١) أخبار مكة: (١/ ٩٣ ـ ٩٤ و٢/ ٢٧٠).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٦٨). ولسان الميزان: (٤/ ٧٣ ـ ٧٤).
(٣) التقريب: (رقم ٢٩٤).

المبحث الخامس

استحلال البيت الحرام سبب للهلاك وكبيرة من الكبائر

٢٤٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يبايع لرجل ما بين الركن والمقام، ولن يستحلَّ البيتَ إلا أهلُه**[١]**، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب، ثم تأتي الحبشة فيخربونه خراباً لا يعمر بعده أبداً، وهم الذين يستخرجون كنزه**».

رواه أحمد[٢] والطيالسي[٣] وعلي بن الجعد[٤] وابن أبي شيبة[٥] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٦] وابن حبان[٧] والحاكم[٨] والبيهقي[٩] كلهم من طريق ابن أبي ذئب قال: حدثني سعيد بن سمعان قال: سمعت أبا هريرة يخبر أبا قتادة أن رسول الله ﷺ قال. فذكره.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه).

فتعقبه الذهبي بقوله: (ما خرجا لابن سمعان شيئاً، ولا روى عنه غير ابن أبي ذئب، وقد تكلم فيه).

وقوله: (ما خرجا لابن سمعان شيئاً) صحيح.

وأما تفرد ابن أبي ذئب عنه فغير مسلم، فقد ذكر الذهبي نفسه تبعاً لشيخه المزي أن سابق بن عبد الله الجزري روى عنه.

---

(١) مفهومه أن استحلال البيت الحرام وانتهاك حرمته يتم من قبل المسلمين، ولفظ الطيالسي: «**وأول من يستحل هذا البيت أهله**» وذلك نتيجة لمبايعة هذا الرجل حول الكعبة واختلاف المسلمين في ذلك والله أعلم.

(٢) المسند: (٢/ ٢٩١، ٣١٢، ٣٢٨، ٣٥١). (٣) المسند: (ص ٣١٢ ـ ٣١٣).

(٤) المسند: ٢/ ١٠٠٤ ـ ١٠٠٥).

(٥) المصنف: (٧/ ٤٦٢) (رقم ٣٧٢٤٤). (٦) أخبار مكة: (١/ ٣٦٥، ٤٦٩).

(٧) الإحسان: (١٥/ ٢٣٩) (رقم ٦٨٢٧). (٨) المستدرك: (٤/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣).

(٩) البعث والنشور: (رقم ٢٠٨).

وقوله بأنه متكلم فيه فإشارة إلى تضعيف الأزدي، وهو غير معتمد، لأنه متكلم فيه كما سبق ذلك مراراً، ومعارض بتوثيق العجلي والنسائي وابن حبان والدارقطني، وقال الحاكم: (تابعي معروف) ولهذا قال ابن حجر: (ثقة لم يصب الأزدي في تضعيفه)(١). وبناء على ذلك يكون الإسناد صحيحاً.

وقال الهيثمي: (في الصحيح بعضه، رواه أحمد، ورجاله ثقات)(٢).

ومراده أن تخريب الحبشة للكعبة، واستخراج كنزها ثابت في الصحيح من حديث أبي هريرة.

وللحديث طريق آخر أخرجه أبو بكر بن المقرئ(٣) والبيهقي(٤) من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة نحوه. وهذه متابعة قوية، يزداد الحديث بها قوة.

وعزاه الألباني إلى أحمد، وقال: (وهذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير سعيد بن سمعان وهو ثقة)(٥).

وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه أبو الوليد الأزرقي(٦).

وفيه من لم يسم ومن لم أقف على ترجمته.

٢٤٤ ـ عن عبيد بن عمير ـ يعني ابن قتادة ـ عن أبيه ﷺ أنه حدثه ـ وكانت له صحبة ـ أن رسول الله ﷺ قال ـ في حجة الوداع ـ: «**ألا إن أولياء الله المصلون، من يقيم الصلوات الخمس التي كتبت عليه، ويصوم رمضان، ويحتسب صومه يرى أنه عليه حق، ويُعطي زكاة ماله يحتسبها، ويجتنب الكبائر التي نهى الله عنها**» ثم إن رجلاً سأله، فقال: يا رسول الله ما الكبائر؟ فقال: «**هن تسع، الشرك بالله، وقتل نفس مؤمن بغير حق، وفرار يوم الزحف، وأكل مال اليتيم، وأكل الربا، وقذف المحصنة، وعقوق الوالدَيْنِ المسلمَيْن، واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياءً وأمواتاً**» ثم قال: «**لا يموت**

---

(١) انظر الثقات للعجلي: (رقم ٥٤٩). وتهذيب الكمال: (٣/ ٤٩٠ ـ ٤٩٢) والكاشف: (رقم ١٩٠٣) وتهذيب التهذيب: (٤/ ٤٥) والتقريب: (رقم ٢٣٣١).

(٢) مجمع الزوائد (٣/ ٢٩٨).

(٣) الجزء الثالث عشر من فوائده (ق ٤٤/ ب). (٤) البعث والنشور: (رقم ٢٠٩).

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٥٧٩). (٦) أخبار مكة: (١/ ٢٨٧).

رجل لم يعمل هؤلاء الكبائر، ويقيم الصلاة ويؤتي الزكاة إلا كان مع النبي ﷺ في دارٍ أبوابها مصاريع[١] من ذهب».

رواه أبو داود[٢] والنسائي[٣] والطحاوي[٤] والعقيلي[٥] وأبو بكر الآجري[٦] والحاكم[٧] وأبو القاسم بن بشران[٨] والبيهقي[٩] كلهم من طريق معاذ بن هانئ قال: حدثنا حرب بن شداد حدثنا يحيى بن أبي كثير عن عبد الحميد بن سنان عن عبيد بن عمير عن أبيه. فذكره. واللفظ للحاكم، ولفظ النسائي مختصر جداً، وليس فيه محل الشاهد منه هنا. وقال في الكبائر: **«هن تسع»** وقال العقيلي: (وفي الكبائر أحاديث من غير هذا الوجه صالحة الأسانيد) وقال الحاكم: (قد احتجا برواة هذا الحديث غير عبد الحميد بن سنان. . .) فتعقبه الذهبي بقوله: (ولم يحتجا بعبد الحميد لجهالته، ووثقه ابن حبان) وفي الموضع الآخر قال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وهو غريب منه، لأنه ذكر في الموضع الأول أن عبد الحميد مجهول، فكيف يصحح إسناده بعد ذلك.

وتابع معاذ بن هانئ: العباس بن الفضل الأزرق، فرواه عن حرب بن شداد به. ورواه عن حرب بن شداد ـ أيضاً ـ قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جده. أخرج روايته الأولى الطبراني[١٠] وأبو نعيم[١١].

وأخرج روايته الثانية العقيلي[١٢]. وهذا الاضطراب يدل على ضعفه، وقد قال البخاري وأبو حاتم: (ذهب حديثه) وضعفه ابن المديني جداً.

---

(١) يعني أبواباً، والباب الذي له مصراعان: يعني له بابان منصوبان ينضمان جميعاً، ومدخلهما بينهما في وسط المصراعين. انظر لسان العرب: (٨/ ١٩٩) مادة (صرع).
(٢) السنن: (٣/ ٢٩٥) الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم.
(٣) المجتبى: (٧/ ٨٩) كتاب تحريم الدم، باب ذكر الكبائر.
(٤) مشكل الآثار: (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).
(٥) الضعفاء الكبير: (٣/ ٤٥).
(٦) الأربعون حديثاً: (رقم ٣٥).
(٧) المستدرك: (١/ ٥٩ و٤/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٨) الأمالي: (٢/ ق ٣ ـ ٤).
(٩) السنن الكبرى: (٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩ و١٠/ ١٨٦).
(١٠) المعجم الكبير: (١٧/ ٤٧ ـ ٤٨).
(١١) معرفة الصحابة: (٢/ ق ١٠٦).
(١٢) الضعفاء الكبير: (٣/ ٤٥).

وقال ابن معين: (كذاب خبيث) وخالفهم ابن حبان، فذكره في الثقات إلا أنه قال: (يخطئ ويخالف) وخلط ابن عدي بينه وبين العباس بن الفضل الموصلي، وهو خطأ، وحكم عليه ابن حجر فقال: (ضعيف، وقد كذبه ابن معين)[١] والظاهر أنه ضعيف جداً، ولا عبرة بمخالفته أو موافقته، والصواب رواية معاذ بن هانئ السابقة، وسيأتي ما فيها.

وذكر الحافظ ابن حجر الحديث من طريق العباس، وقال: (وهو ضعيف)[٢] ثم ذكر أن أصل الحديث مروي عن صحابة آخرين، وأشار إلى بعض أحاديث الكبائر، وساق الهيثمي رواية الطبراني قائلًا: (عند أبي داود بعضه، وقد رواه الطبراني في الكبير، ورجاله موثقون)[٣].

ومع أن الراجح رواية معاذ بن هانئ بإثبات عبد الحميد بن سنان، فإن إسناد الحديث ضعيف لحال عبد الحميد بن سنان، فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: (في حديثه نظر) وسبق أن الذهبي جهله، وقال أيضاً: (لا يعرف، وقد وثقه بعضهم) إشارة منه إلى توثيق ابن حبان، وهو غير كاف كما سبق ذلك مراراً، وقال ابن حجر: (مقبول)[٤] وقول البخاري: (في حديثه نظر) يريد به هذا الحديث بعينه، فقد قال العقيلي ـ بعد أن نقل قول البخاري ـ: (وهذا الحديث حدثناه محمد بن عيسى. . .) ثم ساقه، ففهم من تصرف العقيلي أن مراد البخاري بهذه العبارة حديث واحد، ويرى الشيخ المعلمي أن مثل هذه العبارة: (تشعر بأن الراوي صالح في نفسه وإنما الخلل في حديثه لغفلة أو سوء حفظ)[٥].

وقال ابن كثير ـ تعليقاً على قول الحاكم السابق ـ: (وهو ـ يعني عبد الحميد بن سنان ـ لا يعرف إلا بهذا الحديث، وقد ذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال البخاري في حديثه نظر)[٦].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٤/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) وميزان الاعتدال: (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦). وتهذيب التهذيب: (٥/ ١٢٨) والتقريب: (رقم ٣١٨٦).
(٢) التلخيص الحبير: (٤/ ٦٢ ـ ٦٣). (٣) مجمع الزوائد: (١/ ٤٨).
(٤) انظر تهذيب الكمال: (١٦/ ٤٣٧ ـ ٤٤٠). وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٤١ ـ ٥٤٢) وتهذيب التهذيب: (٦/ ١١٦ ـ ١١٧) والتقريب: (رقم ٣٧٦٥).
(٥) التنكيل: (١/ ٢٠٥). (٦) التفسير: (١/ ٤٨١).

وروى الحديث عن يحيى بن أبي كثير أيوب بن عتبة اليمامي، إلا أنه أسقط عبد الحميد بن سنان من الإسناد.

أخرجه الطبري[١] والطبراني[٢] ولفظ الطبراني مختصر، وفيه محل الشاهد، وقال: «**الكبائر سبع**: ...» بدلًا من تسع.

وأيوب بن عتبة (ضعيف)[٣] وقد اضطرب في هذا الحديث، فرواه عن طيْسلة بن علي عن ابن عمر مرفوعاً كما تقدم في فصل سابق[٤] ورواه هنا بإسناد آخر فجعله من مسند عمير بن قتادة، ومما يدل على اضطرابه أن المحفوظ عن ابن عمر كونه موقوفاً عليه. والمحفوظ من حديث يحيى بن أبي كثير بإثبات شيخه في الإسناد عبد الحميد بن سنان، والخلاصة أن الحديث ضعيف لحال عبد الحميد بن سنان. وبقية الرجال ثقات، وهم معاذ بن هانئ وحرب بن شداد[٥]. وأما يحيى بن أبي كثير وعبيد بن عمير فمن المشاهير، وحسنه الألباني[٦].



(١) جامع البيان: (٥/ ٣٩). وتحرفت (عن يحيى عن عبيد) إلى قوله: (عن يحيى بن عبيد).
(٢) المعجم الكبير: (١٧/ ٤٨).
(٣) التقريب: (رقم ٦١٩).
(٤) انظر الحديث: (رقم ١٥٩).
(٥) انظر التقريب: (رقم ٦٧٤١ و١١٦٥).
(٦) انظر إرواء الغليل: (٣/ ١٥٥ ـ ١٥٦) وصحيح الجامع: (رقم ٤٤٧٨، ٤٤٨١).

الفصل الثاني

تعظيم الكعبة وحمايتها من الجبابرة، وفضل الدفاع عنها، وأمور أخرى

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعظيم الرسول ﷺ الكعبة وحث أمته على ذلك.

المبحث الثاني: كونها أحب البقاع إلى الله ورسوله.

المبحث الثالث: التحفظ من المعصية فيها وفيما حولها.

المبحث الرابع: عقوبة المعتدي على من احتمى بها.

المبحث الخامس: حمايتها من الجبابرة.

المبحث السادس: ما جاء في فضل الدفاع عنها.

المبحث السابع: ما جاء في فضائل أخرى متنوعة.

المبحث الأول

تعظيم الرسول ﷺ الكعبة، وحث أمته على ذلك

* عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم قالا: (خرج رسول الله ﷺ زمن الحديبية. . .) فذكرا قصة الحديبية، وفيها قالا: فلما اطمأن رسول الله ﷺ أتاه بديل بن ورقاء الخزاعي في رجال من خزاعة، فكلموه، وسألوه ما الذي جاء به، فأخبرهم أنه لم يأت يريد حرباً، وإنما جاء زائراً للبيت، ومعظماً لحرمته).

رواه ابن إسحاق ومن طريقه أحمد.

وإسناده حسن كما تقدم[1].

* عن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تزال هذه الأمة بخير ما عظموا هذه الحرمة[2] حق تعظيمها، فإذا ضيعوا ذلك هلكوا»**.

رواه ابن ماجه وأحمد وغيره، وإسناده ضعيف كما تقدم[3].

٢٤٥ ـ عن هشام ـ يعني ابن عروة بن الزبير ـ عن أبيه قال: (لما سار رسول الله ﷺ عام الفتح، فبلغ ذلك قريشاً، خرج أبو سفيان بن حرب...) فذكر قصة سير رسول الله ﷺ نحو مكة وقول سعد بن عبادة لأبي سفيان: اليوم يوم الملحمة[4]

(١) انظر الحديث: (رقم ١١٢، ١١٣).

(٢) فسرت الحرمة بالحرم، وفسرت بالكعبة كما سبق ذلك.

(٣) انظر الحديث: (رقم ١١٥).

(٤) هي الحرب وموضع القتال، مأخوذ من اشتباك الناس واختلاطهم فيها كاشتباك لحمة الثوب بالسَّدى، وقيل: هو من اللحم لكثرة لحوم القتلى فيها. النهاية: (٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

اليوم تستحل الكعبة[(١)]، فقال الرسول ﷺ **«لا، كذبَ[(٢)] سعد، ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة، ويوم تكسى فيه الكعبة»**.

أخرجه البخاري[(٣)] بإسناده عن هشام بن عروة به مرسلًا.

قال ابن حجر: (ولم أره في شيء من الطرق عن عروة موصولًا، ومقصود البخاري منه ما ترجم به، وهو آخر الحديث، فإنه موصول عن عروة عن نافع بن جبير بن مطعم عن العباس بن عبد المطلب والزبير بن العوام)[(٤)] فعلى هذا فإن سياق البخاري له إنما كان تبعاً، فلا ينتقد بإيراده المرسل لأنه من قسم الضعيف.

٢٤٦ ـ عن ابن جريج أن رسول الله ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال: **«اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة[(٥)]، وزد من شَرَّفَه وكرَّمه ممن حجه واعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً»**.

رواه الشافعي[(٦)] ومن طريقه البيهقي[(٧)] قال الشافعي: أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج. فذكره.

وقال الشافعي: (ليس في رفع اليدين عند رؤية البيت شيء، فلا أكرهه ولا أستحبه، وهو عندي حسن)[(٨)] وقال البيهقي ـ في الكبرى ـ: (هذا منقطع، وله شاهد مرسل) ثم ذكر مرسل مكحول الآتي: وعلق على قول الشافعي بقوله: (وكأنه لم يعتمد على الحديث لانقطاعه) والمراد بالمنقطع هنا المعضل؛ لأن

---

(١) مراده باستحلال الكعبة القتال عندها دون مراعاة لتحريم القتال في الحرم، لأن الله أذن لنبيه بالقتال فيها ساعة من الزمن والله أعلم.

(٢) قال ابن حجر: (فيه إطلاق الكذب على الإخبار بما سيقع، ولو كان قائله بناء على غلبة ظنه وقوة القرينة). فتح الباري: (٨/ ٩).

(٣) الصحيح: (٨/ ٥ ـ ٦) المغازي، باب أين ركز النبي ﷺ الراية يوم الفتح.

(٤) المصدر نفسه: (٨/ ٥).

(٥) مصدر هابه يهابه هيبة ومهابة: وهي الإجلال والمخافة. انظر لسان العرب: (١/ ٧٨٩) مادة (هيب).

(٦) المسند: (ص ١٢٥).

(٧) السنن الكبرى: (٥/ ٧٣). ومعرفة السنن والآثار: (٧/ ٢٠٠).

(٨) المصدر نفسه: (٧/ ٢٠١).

ابن جريج من أتباع التابعين، فالساقط من الإسناد اثنان على أقل تقدير؛ ولهذا قال الزيلعي: (وهذا معضل)[١].

وسعيد بن سالم هو القداح حسن الحديث[٢].

وانظر الحديث التالي.

٢٤٧ ـ عن مكحول ـ يعني الشامي ـ أن النبي ﷺ لما رأى البيت قال: **«اللهم زد في هذا البيت تشريفاً وتعظيماً ومهابة، وزد من حجه أو اعتمره تشريفاً وتعظيماً وتكبيراً[٣] وبِراً».**

رواه ابن أبي شيبة[٤] نا وكيع عن سفيان عن رجل من أهل الشام عن مكحول. فذكره.

ورواه الأزرقي[٥] من طريق مسلم بن خالد عن ابن جريج قال: حدثت عن مكحول أنه قال: كان النبي ﷺ إذا رأى البيت رفع يديه، فقال: ثم ذكره. وقد بينت رواية البيهقي الرجل المبهم، إذ رواه البيهقي[٦] من طريق سفيان ـ يعني الثوري ـ قال: حدثني أبو سعيد الشامي عن مكحول مرفوعاً بزيادة. فظهر بهذا التصريح أن مخرج الحديث من طريق أحد الكذابين، وهو محمد بن سعيد الشامي المصلوب أبو سعيد الشامي، وهو كذاب يضع الحديث، واتهم بالزندقة فصلب[٧] ولا يستبعد أن يكون هو الذي حدث ابن جريج، إذ يبعد أن يرويه الثوري عن مثل هذا الكذاب، وهو محفوظ عن غيره، هذا ما يبدو لي، وإن كان غير قاطع، فإن ثبت أنه الواسطة في رواية ابن جريج كانت روايته المعضلة المخرجة قبل هذا الحديث أصلها عن مكحول بواسطة.

وذكر ابن حجر رواية البيهقي قائلًا: (وأبو سعيد هو محمد بن سعيد المصلوب كذاب)[٨].

---

(١) نصب الراية: (٣/ ٣٧). (٢) تقدم.
(٣) هكذا ورد في هذه الطبعة، ومثل ذلك في الطبعة الهندية: (٤/ ٩٧).
(٤) المصنف: (٣/ ٤٣٧) (رقم ١٥٧٥٦). (٥) أخبار مكة: (١/ ٢٧٩).
(٦) السنن الكبرى: (٥/ ٧٣).
(٧) انظر الكشف الحثيث: (رقم ٦٦٨) والتقريب: (رقم ٥٩٠٧).
(٨) التلخيص الحبير: (٢/ ٢٤٢).

٢٤٨ ـ عن حذيفة بن أَسيد أبي سَريحة الغفاري[١] أن النبي ﷺ كان إذا نظر إلى البيت قال: «**اللهم زد بيتك هذا تشريفاً وتعظيماً وتكريماً وبراً ومهابة، وزد من شرفه وعظمه ممن حجه، أو اعتمره تعظيماً وتشريفاً وتكريماً وبراً ومهابة...**». واختصره الطبراني في الكبير.

رواه الطبراني[٢] قال: حدثنا محمد بن موسى الأُبُلِّي المفسر ثنا عمر بن يحيى الأُبُلِّي ثنا عاصم بن سليمان الكوزي عن زيد بن أسلم عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد. فذكره. وقال الطبراني ـ في الأوسط ـ: (لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا عاصم بن سليمان، تفرد به عمر بن يحيى، ولا يروى عن أبي سريحة إلا بهذا الإسناد) وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عاصم بن سليمان الكوزي وهو متروك)[٣].

وقال ابن حجر: (ورواه الطبراني في مرسل حذيفة بن أسيد مرفوعاً، وفي إسناده عاصم الكوزي وهو كذاب)[٤] كذا قال (في مرسل حذيفة) وحذيفة صحابي من أصحاب الشجرة[٥] وعاصم الكوزي، كذبه غير واحد، أبو داود الطيالسي والدارقطني، وقال الفلاس: (كان يضع، ما رأيت مثله قط) وقال أبو حاتم والنسائي: (متروك)[٦] وفي الإسناد ـ أيضاً ـ عمر بن يحيى الأُبُلِّي، أشار ابن عدي ـ في ترجمة جارية بن هرم ـ إلى أنه سرق من يحيى بن بسطام حديثاً[٧]، وهذا جرح شديد.

وأما محمد بن موسى الأبلي فقال الدارقطني: (ليس به بأس)[٨].

---

(١) أسيد: (بفتح الهمزة) وأبو سَريحة (بمهملتين مفتوح الأول) انظر التقريب: (رقم ١١٥٤).

(٢) المعجم الكبير: (٣/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) والمعجم الأوسط: (٦/ ١٨٣) (رقم ٦١٣٢).

(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٣٨).

(٤) التلخيص الحبير: (٢/ ٢٤٢).

(٥) انظر الإصابة: (١/ ٣١٧).

(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢) ولسان الميزان: (٣/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

(٧) انظر المصدر نفسه: (٤/ ٣٣٨) والأُبُلِّي (بضم همزة وموحدة وشدة لام) المغني في ضبط الأسماء: (ص ٢٩).

(٨) سؤالات السهمي للدارقطني: (رقم ٩٢).

٢٤٩ ـ عن ابن عباس ﵄ أن رسول الله ﷺ دخل مكة نهاراً من كُدى[١] ـ إلى أن قال ـ فلما رأى البيت رفع يديه، فوقع زمام ناقته، فأخذه بشماله، قالوا: ثم قال حين رأى البيت: «اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً».

رواه محمد بن عمر الواقدي[٢] قال: فحدثني ابن أبي سَبْرة عن موسى بن سعد عن عكرمة عن ابن عباس. فذكره.

إسناده موضوع، ابن أبي سبرة هو أبو بكر بن عبد الله بن سبرة، رمي بوضع الحديث[٣]. والواقدي (متروك مع سعة علمه)[٤].

ولم أتبين من هو موسى بن سعد، وأحتمل أن يكون موسى بن سعد أو ابن سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني (مقبول)[٥] والله أعلم.

وفي الحديث مخالفة في متنه، لأن ذكر أن دخول رسول الله ﷺ مكة كان من كُدى، والمشهور أنه دخلها من كداء[٦] بأعلى مكة، ووافق ما هنا رواية عروة المرسلة في البخاري[٧]. وروى البخاري[٨] وغيره من حديث ابن عمر ومن حديث عائشة أن الرسول ﷺ دخل مكة عام الفتح من كداء التي بأعلى مكة. وقال ابن عمر ـ في روايته ـ: (أقبل يوم الفتح من أعلى مكة).

وقال ابن حجر ـ تعليقاً على مرسل عروة ـ: (وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة الآتية أن خالداً دخل من أسفل مكة والنبي ﷺ من أعلاها...)[٩] ورجح ابن كثير أن دخول الرسول ﷺ كان من كدى بناء على ما في مرسل عروة[١٠]. والمتصل أولى من المرسل، لا سيما إذا كان في الصحيح، كما هو الحال هنا.

---

(١) بضم الكاف والقصر منوناً: المعروف اليوم بريع الرسام، والواقع في حارة الباب. انظر معالم مكة: (ص ٢٢٩).

(٢) المغازي: (٣/ ١٠٩٧). وانظر نصب الراية: (٣/ ٣٧).

(٣) تقدم.

(٤) التقريب: (رقم ٦١٧٥).

(٥) المصدر نفسه: (رقم ٦٩٦٥).

(٦) بفتح الكاف وفتح الدال المهملة والمد: ثنية من ثنايا مكة، أصبحت تعرف اليوم بريع الحجون، تفصل بين جبل قُعَيقِعان وجبل الحجون، وتفضي إلى البطحاء على مقبرة أهل مكة. معالم مكة: (ص ٢٢٧).

(٧) انظر الحديث: (رقم ٢٤٥) من هذا المبحث.

(٨) الصحيح: (٨/ ١٨) المغازي، باب دخول النبي ﷺ من أعلى مكة.

(٩) فتح الباري: (٨/ ١٠).

(١٠) انظر البداية والنهاية: (٤/ ٢٩٢).

المبحث الثاني

كونها أحب البقاع إلى الله ورسوله ﷺ

٢٥٠ ـ عن علي بن أبي طالب قال: (إني لأعلم أحبَّ بقعة في الأرض إلى الله تعالى، وهي البيت وما حوله).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب قال. فذكره.

إسناده ضعيف مع وقفه، فيه علي بن زيد، وهو ابن جدعان التيمي (ضعيف)[٢].

ويوسف بن مهران البصري، قال ابن حجر: (ليس هو يوسف بن ماهك ذاك ثقة، وهذا لم يرو عنه إلا ابن جدعان، وهو لين الحديث)[٣].

قلت: وثقه أبو زرعة وابن سعد، ولم يعرفه أحمد، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ويذاكر به)[٤] ووجه قول الحافظ ابن حجر: (لين الحديث) لعله نظر إلى أن علي بن زيد تفرد عنه، وهو ضعيف، فكيف يعرف ضبطه حينئذ، إضافة إلى قول أبي حاتم الذي يدل على أنه سبر حديثه فلم يره ثقة مطلقاً، ولا هو مردود الحديث، لكن أبا حاتم متشدد، فقد أطلق هذه العبارة في كثير من الثقات، فيبقى توثيق أبي زرعة وابن سعد سالماً من المعارضة، والأخذ بذلك هو الأصل.

* عن عبد الرحمن بن سابط قال: لما خرج رسول الله ﷺ إلى المدينة

---

(١) كما في المطالب العالية المسندة: (ق ٨٩). وهو من القسم المفقود من كتاب أخبار مكة.

(٢) التقريب: (رقم ٤٧٣٤).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٧٨٨٦).

(٤) انظر تهذيب الكمال: (٣٢/ ٤٦٣ ـ ٤٦٥) وميزان الاعتدال: (٤/ ٤٧٤) وتهذيب التهذيب: (١١/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥).

يمشي، ثم التفت إلى البيت، فقال: «**ما أعلم بيتاً وضعه الله تعالى في الأرض أحب إليَّ منك، ولا بلدةً أحبَّ إليَّ منك**».

رواه مسدد وأبو الوليد الأزرقي، وإسناده مرسل كما تقدم[١].

❁ ❁ ❁

(١) (رقم ١٠٤). من الباب الأول.

المبحث الثالث

الحذر من المعصية فيها وفيما حولها

٢٥١ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: (ما زلنا نسمع أن إسافاً ونائلة[١] كانا رجلاً وامرأة من جرهم[٢]، أحدثا في الكعبة، فمسخهما الله تعالى حجرين).

رواه محمد بن إسحاق[٣] ومن طريقه البزار[٤] قال ابن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنها قالت. فذكرته. وقال البزار: (لا نعلمه عن عائشة إلا بهذا الإسناد).

إسناده إلى عائشة حسن لحال ابن إسحاق، وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه أحمد بن عبد الجبار العطاردي، وهو ضعيف)[٥]. قلت إلا أنه غير مؤثر هنا، لأنه محفوظ عن ابن إسحاق نفسه، ومع هذا فإن سماع أحمد بن عبد الجبار للسيرة صحيح قال ابن حجر: (ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح)[٦].

وعبد الله بن أبي بكر هو الأنصاري المدني القاضي (ثقة)[٧] ولهذا حسنه الحافظ ابن حجر[٨].

---

(١) هما صنمان تزعم العرب أنهما كانا رجلًا وامرأة زنيا في الكعبة فمسخا. وإساف: بكسر الهمزة وقد تفتح. النهاية: (١/ ٤٩). وكانا في موضع زمزم. كما في المصدر التالي.

(٢) قبيلة يمنية قدمت مكة فاستوطنتها، وكانوا هم الحكام وولاة البيت، ثم نزع ملكهم بعد أن بغوا وظلموا. انظر سيرة ابن هشام: (١/ ١١١ ـ ١١٣) وانظر أخبارهم في شفاء الغرام: (١/ ٥٧٣ ـ ٦٠٧) وانظر معجم قبائل العرب: (١/ ١٨٣). ومعجم قبائل الحجاز: (ص ٨٣ ـ ٨٤).

(٣) السيرة. كما في سيرة ابن هشام: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).

(٤) كشف الأستار: (٢/ ٤٧).

(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٦).

(٦) التقريب: (رقم ٦٤).

(٧) المصدر نفسه: (رقم ٣٢٣٩).

(٨) انظر مختصر زوائد مسند الزار: (رقم ٧٩٨).

وله طريق آخر: فرواه الطبراني[١] من طريق خالد بن يزيد العُمَري ثنا سعيد بن مسلم بن بانك أنه سمع عمرة تحدث عن عائشة أن النبي ﷺ قال: **«كان إساف ونائلة رجلاً وامرأة، فمسخهما الله حجرين، فكانا بمكة»**. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عمرة إلا سعيد بن مسلم، تفرد به خالد بن يزيد العمري) وساق الهيثمي الحديث بزيادة، ولفظه: **«كان إساف ونائلة رجلاً وامرأة، زنيا في الكعبة...»** الحديث. وقال: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه خالد بن يزيد العمري وهو كذاب)[٢].

قلت: الأمر كما ذكر، فقد كذبه ابن معين وأبو حاتم، وقال البخاري: (ذاهب الحديث) وقال ابن حبان: (يروي الموضوعات عن الأثبات) ووهن أمره جداً أبو زرعة، وقال موسى بن هارون: (ضعيف)[٣]. وسعيد بن مسلم بن بانك (ثقة)[٤]، فهي رواية تالفة، والصواب الرواية الأولى التي لم تصرح برفعه إلى الرسول ﷺ إلا أنها تفيد أن ذلك كان مشتهراً عندهم، ولا سبيل إلى اشتهار الخرافة بين الصحابة.

* عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان يطعن في البيت بمخصرته ويقول: **«ها، إن هذا البيت مسؤول عن أعمالكم يوم القيامة، فانظروا ماذا يخبر عنكم»**.

رواه العقيلي وإسناده ضعيف[٥].



(١) المعجم الأوسط: (٦/ ٢٦٠) (رقم ٦٣٥٠).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٦).
(٣) انظر التاريخ الكبير: (٣/ ١٨٤) وأسامي الضعفاء لأبي زرعة: (٢/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦). وميزان الاعتدال: (١/ ٦٤٦) ولسان الميزان: (٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩١).
(٤) التقريب: (رقم ٢٣٩٤) وقال في ضبط بانك: (بموحدة ونون مفتوحة).
(٥) تقدم ضمن: (رقم ١٣٤).

المبحث الرابع

عقوبة المعتدي على من احتمى بها

٢٥٢ ـ عن حويطب بن عبد العزى ﷺ (أن أَمَةً في الجاهلية عاذت بالبيت، فجاءت سيدتها، فجذبتها، فَشُلَّت يدُها، قال: ولقد جاء الإسلام وإن يدها لشلاَّء).

رواه عبد الرزاق[١] عن معمر.

ورواه أبوالوليد الأزرقي[٢] من طريق داود بن عبد الرحمن العطار كلاهما عن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال: أخبرني أبو نجيح عن حويطب بن عبد العزى قال. فذكره. واللفظ لعبد الرزاق، ولفظ الأزرقي: (فلما كان ذات يوم ذهب خائف ليدخل يده فيها، فاجتذبه رجل، فشلت فيها يمينه، فأدركه الإسلام وإنه لأشل). وإسناده حسن لحال عبد الله بن عثمان بن خثيم، فقد تقدم مراراً أنه صدوق[٣].

وأبو نجيح هو يسار الثقفي المكي (ثقة)[٤].

وفي رواية الأزرقي قال: (عن ابن أبي نجيح) والظاهر أن (ابن) مقحمة.

وأما الخلاف في روايتي معمر وداود العطار فيما يتعلق بلفظ الحديث، فإن رواية معمر ذكرت أن المستعيذة أمة، والجاذبة سيدتها، وفي رواية داود: الجاذب والمجذوب رجل، فإن لم يمكن الجمع فإن رواية معمر أرجح؛ لأن داود بن عبد الرحمن أقل منه في الحفظ، قال ابن حجر: (ثقة، لم يثبت أن ابن معين تكلم فيه)[٥]. ومعمر من الكبار. ولعبد الله بن عثمان بن خثيم متابع

---

(١) المصنف: (٥/ ٢٦).

(٢) أخبار مكة: (٢/ ٢٤).

(٣) التقريب: (رقم ٣٤٦٦).

(٤) المصدر نفسه: (رقم ٧٨٠٥).

(٥) المصدر نفسه: (رقم ١٧٩٨).

هو: عبد الله بن أبي نجيح، فأخرجه أبو الوليد الأزرقي[١] وابن أبي خيثمة ـ واللفظ له[٢] ـ والطبراني[٣] ومن طريقه أبو نعيم[٤] ويحيى بن عبد الوهاب بن منده[٥] وأخرجه ابن الجوزي[٦] كلهم من طريق مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن حويطب بن عبد العزى قال: (كنا جلوساً يوماً بفناء الكعبة في الجاهلية، إذ جاءت امرأة تعوذ به من زوجها، فجاء زوجها فمد يده إليها، فيبست، قال: فلقد رأيته في الإسلام وإنه لأشل)، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، مختلف فيه، والراجح أنه سيء الحفظ مع صدقه وفقهه[٧]. إلا أن في روايته مخالفة، لأنه ذكر أن المستعيذ امرأة، والمعتدي زوجها، ورواية ابن خثيم فيها أن المستعيذ أمة، والمعتدية سيدتها، وهي أرجح، لأن ابن خثيم أوثق، وهذا الطريق يعضد الطريق الأول وإن خالفه في السياقة.

وعزاه الهيثمي إلى الطبراني ـ في الكبير ـ قائلًا: (وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة ولكنه مدلس)[٨] كذا قال، وهو سبق قلم منه، ولعل بصره زاغ إلى حديث آخر من طريق ليث، إذ لا وجود لليث بن أبي سليم في هذا الإسناد.

وأشار ابن حجر إلى اختلاف الطريقين دون أن يرجح[٩].

❁ ❁ ❁

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٥).
(٢) التاريخ الكبير: (ق ٢٤/ب).
(٣) المعجم الكبير: (٣/ ٢٠٧).
(٤) معرفة الصحابة: (١/ق ١٥٢/ب).
(٥) جزء من عاش مائة وعشرين من الصحابة: (رقم ٧).
(٦) مثير العزم الساكن: (رقم ٢٥٩).
(٧) تقدم.
(٨) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٢).
(٩) انظر الإصابة: (١/ ٣٦٤).

المبحث الخامس

حمايتها من الجبابرة

جعل الله هذا البلد آمناً، فحرَّمه منذ أن خلق السموات والأرض، وأشاع تحريمه نبي الله وخليله إبراهيم عليه السلام وقد سبق في الباب الأول بيان ذلك، وأعظم ما ضمه الحرم بيتُ الله ـ عز وجل ـ مأوى أفئدة المسلمين وقبلتهم في صلاتهم، وهو أول بيت وضعه الله لعبادته في الأرض، وخصه بمزيد من الأمن فقال: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا. . .﴾[1] الآية. وهو محل احترام وتعظيم من سكانه منذ أن بناه إبراهيم الخليل وابنه إسماعيل عليهما السلام على تفاوت في التعظيم والإجلال، وقد أظهر الله عز وجل مكانته، فحماه من المعتدين عندما عجز أهله عن حمايته، وأظهر آيته في ذلك؛ لتكون عبرة للأجيال، ومثار عنايتهم واهتمامهم، من ذلك قصة أبرهة الحبشي والي اليمن، الذي قدم بجيشه إلى مكة يريد هدم هذا البيت نكاية بقريش والعرب، فكان من أمره ما سطَّره الله عز وجل في كتابه، وخص هذا الحدث العظيم بسورة مستقلة تسمى سورة الفيل: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِى تَضْلِيلٍ ۝٢ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ۝٣ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ۝٤ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥﴾. والمراد بعقد هذا المبحث إيراد ما ورد في السنة من أحاديث تدل على أن الله منعها ممن أراد المساس بها وبحرمتها، وسيأتي فصل خاص يبين فيه أن جيشاً سيقصد البيت، فيكون عاقبته الخسف، حماية للبيت منهم، وإظهار لعظمته وشرفه، وسبق في حديث سابق أن استحلاله من أهله سيكون سبباً لهلاك العرب وهو:

* عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**يبايع لرجل ما بين الركن والمقام، ولن يستحل البيت إلا أهله، فإذا استحلوه فلا تسأل عن هلكة العرب، ثم تأتي الحبشة. . .**» الحديث.

---

(١) سورة البقرة: الآية (١٢٥).

رواه أحمد والطيالسي وغيرهما، وإسناده صحيح[١].

٢٥٣ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: (لقد رأيت قائد الفيل[٢] وسائسه[٣] بمكة أعميين مُقْعَدين[٤]، يستطعمان[٥] الناس).

رواه محمد بن إسحاق[٦] ومن طريقه البزار[٧] والبيهقي[٨] قال ابن إسحاق: حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عائشة قالت. فذكرته.

إسناده حسن لحال ابن إسحاق، وقد صرح بالتحديث، فأمن بذلك تدليسه. وعبد الله بن أبي بكر هو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي (ثقة)[٩]. وقال الهيثمي: (رواه البزار، ورجاله ثقات)[١٠] وهذا يخالف ما حكم به في حديث سابق من هذا الطريق نفسه، فأعله بأن شيخ البزار أحمد بن عبد الجبار ضعيف[١١] وهو غير ضار، لأن الحديث محفوظ عن ابن إسحاق. وقال ابن حجر: (وهذا إسناد حسن)[١٢].

٢٥٤ ـ عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما سمى الله البيت العتيق[١٣] لأنه أعتقه من الجبابرة، فلم يظهر عليه جبار قط».

رواه الترمذي[١٤] والبخاري ـ في التاريخ الكبير[١٥] ـ والبزار[١٦]

---

(١) تقدم: (برقم ٢٤٣).

(٢) المراد به فيل أبرهة المعهود المنزل فيه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ سورة الفيل. وذكر ابن كثير أن اسمه أنيساً انظر تفسيره: (٤/ ٥٥٢).

(٣) هو القائم على رعايته وترويضه. انظر لسان العرب: (٦/ ١٠٨). مادة (سوس).

(٤) مفهومه أن هذه الآفات حلت بهما من العذاب الذي نزل بجيش أبرهة لما قدم مكة يريد هدم الكعبة.

(٥) يطلبان الطعام من الناس. انظر مختار الصحاح: (ص ٣٩٢).

(٦) كما في سيرة ابن هشام: (١/ ٥٧).

(٧) كشف الأستار: (٢/ ٤٨).

(٨) دلائل النبوة: (١/ ١٢٥).

(٩) التقريب: (رقم ٣٢٣٩).

(١٠) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٥).

(١١) انظر الحديث: (رقم ٢٥١).

(١٢) مختصر زوائد مسند البزار: (رقم ٧٩٧).

(١٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ سورة الحج: الآية (٢٩).

(١٤) الجامع: ٥/ ٣٢٤). تفسير القرآن، باب ومن سورة الحج.

(١٥) (١/ ٢٠١).

(١٦) البحر الزخار: (٦/ ١٧٢ ـ ١٧٣).

والطبري[١] وابن الأعرابي[٢] والطبراني[٣] والحاكم ـ واللفظ له[٤] ـ والبيهقي[٥] من طرق كلهم عن عبد الله بن صالح كاتب الليث واضطرب فيه.

ففي رواية البزار قال: نا الليث بن سعد عن عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري عن عبد الله بن عروة عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً.

وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا عن ابن الزبير عنه، ولا نعلم له طريقاً عن ابن الزبير إلا هذا الطريق) ورواية الطبراني مثل البزار، إلا أنه جعله موقوفاً على ابن الزبير، وفي رواية ابن الأعرابي قال عن عروة بن الزبير بدلًا من عبد الله بن عروة، ورواية الباقين بإسناده إلى الزهري قال: عن محمد بن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً. وعزى الهيثمي الحديث إلى البزار مشيراً إلى الخلاف في عبد الله بن صالح[٦] وحسّن ابن حجر إسناد البزار[٧]. وهذا الاضطراب من عبد الله بن صالح كاتب الليث، فقد أغلظ بعضهم القول فيه، ومشاه آخرون، والظاهر أنه ضعيف، وأدخل عليه ما ليس من حديثه، وضعفه ليس شديداً[٨] وقال الحاكم: (صحيح على شرط البخاري، ولم يخرجاه) وذكر الذهبي أنه على شرط مسلم، وكلا القولين خطأ؛ فإن عبد الله بن صالح إنما أخرج له البخاري تعليقاً، وما أورده من حديثه لا يسوقه مساق أصل الكتاب[٩].

ومحمد بن عروة بن الزبير لم يخرج له أحد منهما.

وخالف عبد الله بن صالح: قتيبة بن سعيد، فرواه عن الليث قائلًا حدثنا الليث عن عقيل عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلًا.

---

(١) جامع البيان: (١٧/ ١٥١ ـ ١٥٢). (٢) المعجم: (٢/ق ٢٢٣/أ).
(٣) المعجم الكبير: قطعة من الجزء: (١٣) (ص ١٠٨ ـ ١٠٩).
(٤) المستدرك: (٢/ ٣٨٩).
(٥) شعب الإيمان: (٣/ ٤٤٣). (رقم ٤٠١٠) ودلائل النبوة: (١/ ١٢٥).
(٦) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٦).
(٧) انظر مختصر زوائد مسند البزار (رقم ٨١١).
(٨) انظر تهذيب الكمال: (١٥/ ١٠٩ ـ ١١٥). وميزان الاعتدال: (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٥) وتهذيب التهذيب: (٥/ ٢٥٦ ـ ٢٦١). والتقريب: (رقم ٣٣٨٨).
(٩) انظر هدي الساري: (ص ٤١٣ ـ ٤١٤).

أخرجه الترمذي[(١)]، وقال: نحوه، ولم يسق لفظه.

وهذه الرواية أرجح من رواية عبد الله بن صالح، لأن عبد الله لا يداني قتيبة بن سعيد في الحفظ.

ورواه معمر عن الزهري فخالف عقيل بن خالد.

رواه عبد الرزاق[(٢)] والطبري (من طريقه ومن طريق آخر)[(٣)] عن معمر عن الزهري عن ابن الزبير موقوفاً عليه.

وعقيل ومعمر يعدان في الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، إلا أن معمراً قدم عليه عند بعض الأئمة، فقد قال أحمد ـ في رواية ابن هانئ ـ: (أثبتهم معمر وأصحهم حديثاً، وبعده مالك) وقال إبراهيم بن الجنيد: (سئل يحيى بن معين وأنا أسمع: من أثبت الناس في الزهري؟ قال: مالك ثم معمر ثم عقيل. . .) ومثل ذلك الجوزجاني قدم معمراً عليه، وخالفهم أبو حاتم الرازي فقال: (عقيل أثبت، كان صاحب كتاب. . .) والأمر محتمل، وإن كان الأخذ بقول الأكثر في مثل هذه المواطن هو الأولى، لا سيما وأن يحيى بن سعيد غمز عقيل بن خالد[(٤)] فإن كانت رواية معمر هي الراجحة فإن الزهري لم ينص على سماعه من ابن الزبير، والمعروف أنه يروي عن عبد الله بن الزبير بواسطة عروة بن الزبير[(٥)].

وعلق ابن جرير الطبري القول بمعنى ما تضمنه الحديث من تفسير للآية على صحة الحديث[(٦)] وأشار الألباني إلى أن الحديث ضعيف[(٧)].

٢٥٥ ـ عن ابن عباس ﵄ قال: (أقبل تُبَّعٌ[(٨)] يريد الكعبة، حتى إذا كان

---

(١) الجامع: (٥/ ٣٢٥). (٢) التفسير: (٤/ ٣٧).

(٣) جامع البيان: (١٧/ ١٥١).

(٤) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٣٨ ـ ٣٤٤) وتهذيب التهذيب: (٧/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٥) انظر تحفة الأشراف: (٤/ ٣٢٥).

(٦) انظر جامع البيان: (١٧/ ١٥١ ـ ١٥٢). (٧) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٢٠٥٩).

(٨) هو تُبَان أسعد، أحد ملوك اليمن، قدم المدينة لاستئصال أهلها، ثم انصرف ومعه حبران من اليهود فلما مر بمكة عزم على هدم الكعبة، فنصحه الحبران بعدم التعرض لذلك. انظر تفصيل ذلك في سيرة ابن هشام: (١/ ١٩ ـ ٢٨). وتاريخ الطبري: (١/ ٥٢٩ ـ ٥٣٥) وله ترجمة موسعة في تاريخ دمشق: (٣/ ٥٠٠ ـ ٥١٢).

بكُراع الغَميم[1] بعث الله عليه ريحاً، لا يكاد القائم يقوم إلا بمشقة، ويذهب القائم ثم يقعد فيصرع، وقامت عليه، ولقوا منها عناء، ودعا تبع حِبْريه[2]، فسألهما ما هذا الذي بُعث علي؟ قالا: أَوَ تُؤَمِّنا؟ قال: أنتم آمنون، قالا: فإنك تريد بيتاً يمنعه الله ممن أراده، قال: فماذا يذهب هذا عني؟ قالا: تجرد في ثوبين، ثم تقول: لبيك، لبيك، ثم تدخل، فتطوف بذلك البيت، ولا تُهيج[3] أحداً من أهله، قال: فإن أجمعت على هذا ذهبت هذه الريح عني؟ قالا: نعم، فتجرد، ثم لبى. قال ابن عباس رضي الله عنهما: فأدبرت الريح كقطع الليل المظلم).

رواه الحاكم[4] وابن عساكر[5] من طريق عبد الله بن علي الغزال قال: ثنا علي بن الحسن بن شقيق أنبأ عبد الله بن المبارك أنبأ عمر بن سعيد بن أبي حسين أخبرني ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن ابن عباس. قال. فذكره.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

قلت: الأمر كما ذكر، إلا إني لم أقف على ترجمة عبد الله بن علي الغزال.

والحكم على الحديث يتوقف على معرفة حاله.

وعمر بن سعيد بن أبي حسين هو النوفلي المكي: (ثقة)[6] وتحرف عمر في المستدرك إلى (عمرو) والبقية مشهورون.

❋ ❋ ❋

(١) بلفظ كراع الدابة، مضاف إلى الغميم ـ بفتح الغين المعجمة وكسر الميم ـ وتعرف اليوم باسم برقاء الغميم. موضع يبعد عن مكة: (٦٤) كيلًا، وهو على طريق المدينة، ويبعد عن عسفان: (١٦) كيلًا. انظر معالم مكة التاريخية: (ص ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٣١).

(٢) مثنى حبر: بفتح الحاء وبكسرها، وهو العالم، انظر النهاية: (١/ ٣٢٨) والمراد بهما عالمان من علماء اليهود أخذهما معه من المدينة.

(٣) لا تثر أحداً منهم. انظر المصباح المنير. (ص ٧٠٣).

(٤) المستدرك: (٢/ ٣٨٨).

(٥) تاريخ دمشق: (٣/ ٥٠٤).

(٦) التقريب: (رقم ٤٩٠٥).

المبحث السادس

ما جاء في فضل الدفاع عنها

* عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا جاوزتم الخمسين من مُهَاجري إلى المدينة فإنه سيكون جوار ورباط**» قالوا: يا رسول الله ويكون بمكة رباط؟ قال: «**والذي نفسي بيده ليجيئون عَذواً للكعبة، وما تدرون من أي أرجائها يجيئون، فما رباط تحت ظل السماء مشرق ولا مغرب أفضلُ من رباط مكة**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي والعقيلي، وإسناده ضعيف[1].

* عن معاذ بن جبل رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من أعَدَّ قوساً في الحرم ليقاتل به عدُوَّ الكعبة كتب له كل يوم ألفُ ألفُ حسنةٍ حتى يحضر العدو**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي وأبو نعيم، وإسناده ضعيف جداً[2].

❊ ❊ ❊

(١) تقدم: (برقم ٨٧).

(٢) تقدم: (برقم ٨٨).

المبحث السابع

ما جاء في فضائل أخرى متنوعة

٢٥٦ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «**هذا البيت دعامة[١] الإسلام، من خرج يؤم[٢] هذا البيت من حاج أو معتمر كان مضموناً على الله إن قبضه أن يدخله الجنة، وإن رده أن يرده بأجر وغنيمة**».

رواه أبو الوليد الأزرقي[٣] من طريق الزنجي عن أبي الزبير المكي عن جابر. فذكره.

إسناده ضعيف، الزنجي هو مسلم بن خالد، مختلف فيه، والراجح أنه سيء الحفظ مع صدقه[٤]. وفي الإسناد عنعنة أبي الزبير محمد بن مسلم المكي وهو مدلس[٥]. وللحديث إسنادان آخران عن أبي الزبير: فأخرجه الحارث بن أبي أسامة[٦] قال: حدثنا داود بن المحبر ثنا عباد عن أبي الزبير به مثله.

ورواه الطبراني[٧] من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير ثنا أبو الزبير مثله. إلا أنه قال: «**هذا البيت من دعائم الإسلام...**» الحديث.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير). وهذان الإسنادان تالفان، لا يصلحان للمتابعة، ففي الأول داود بن المحبر: (متروك، وأكثر كتاب العقل الذي صنفه

---

(١) بالكسر: عماد البيت الذي يقوم عليه. النهاية: (٢/ ١٢٠).
(٢) يقصد. انظر مختار الصحاح: (ص ٢٦).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٣).
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) في مسنده، كما في بغية الباحث: (١/ ٤٣٦). وقال بدلًا من عباد: (حماد). والمطالب العالية المسندة: (ق ٨٢).
(٧) المعجم الأوسط: (٩/ ٢٨) (رقم ٩٠٣٣).

موضوعات)[١]. وعَبَّاد بن كثير الثقفي البصري: (متروك، قال أحمد: روى أحاديث كذب)[٢] وفي الثاني منهما: محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي، ويقال له: محمد المحرم، تركه غير واحد، من ذلك قول البخاري: (منكر الحديث) وقال النسائي: (متروك)[٣]. والحديث عزاه المنذري إلى الطبراني، وصدره بقوله: (رُوي) إشارة منه إلى ضعفه[٤].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن عبيد الله بن عبيد بن عمير وهو متروك)[٥].

٢٥٧ ـ عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يَلْحظُ[٦] إلى الكعبة في كل عام لحظة، وذلك في ليلة النصف من شعبان، فعند ذلك تحن إليها قلوب المؤمنين».

رواه الديلمي[٧] من طريق محمد بن حميد حدثنا محمد بن يحيى حدثنا داهر حدثنا ليث عن واصل عن المعرور بن سويد عن عائشة قالت. فذكره.

إسناده ضعيف، فيه ثلاثة ضعفاء.

وهم: ليث بن أبي سليم[٨] ومحمد بن حميد، الظاهر أنه الرازي، وهو مع حفظه ضعيف، وكذبه بعضهم[٩]. وداهر بن نوح الأهوازي ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ) واحتج به في صحيحه، واختلف قول الدارقطني فيه، فقال ـ في العلل ـ: (ليس بقوي في الحديث) وقال ـ فيما نقله البرقاني عنه: (لا بأس به) وقال ابن القطان الفاسي: (لا يعرف)[١٠].

---

(١) التقريب: (رقم ١٨١١). وضبط المحبر فقال: (بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٣١٣٩).
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٥٩٠ ـ ٥٩١) ولسان الميزان: (٥/ ٣١٦ ـ ٣١٧)
(٤) انظر الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٧٥).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٠٩).
(٦) ينظر. انظر: لسان العرب (٧/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩). مادة (لحظ).
(٧) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (١/ ق ٢٥٩).
(٨) تقدم.
(٩) تقدم.
(١٠) انظر سؤالات البرقاني للدارقطني: (رقم ١٤٤). وذيل ميزان الاعتدال: (رقم ٣٤٧). ولسان الميزان: (٢/ ٤١٣).

وفي الإسناد إلى محمد حميد من لم أقف على ترجمته، وبقية رجال الإسناد ثقات، وهم: محمد بن يحيى بن عبد الكريم الأزدي وواصل بن حيان الأحدب والمعرور بن سويد الأسدي[1]. وانظر الحديث التالي.

٢٥٨ - عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله يلحظ إلى الكعبة في كل عام لحظة، وذلك في ليلة النصف من شعبان، فعند ذلك تحن إليها قلوب المؤمنين».**

أخرجه الديلمي بالإسناد السابق إلى ليث، قال: وبه عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مثله[2].

إسناده ضعيف للأسباب المتقدمة، وروايته بإسنادين من قبل هؤلاء الضعفاء دليل على اضطرابهم فيه.

وعزى المتقي الهندي الحديثين معاً إلى الديلمي[3].

٢٥٩ - عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«أربعة أبواب من أبواب الجنة مفتحةٌ في الدنيا، أولهن الإسكندرية[4] وعسقلان[5] وقزوين[6] وعبَّادان[7]، وفضل جدة على هؤلاء كفضل بيت الله الحرام على سائر البيوت».**

---

(١) انظر التقريب: (رقم ٦٣٨٩ و٧٣٨٢ و٦٧٩٠).

(٢) زهر الفردوس: (١/ ق ٢٥٩). (٣) انظر كنز العمال: (١٢/ ٢١٢).

(٤) مدينة مشهورة في مصر. انظر معجم البلدان: (١/ ١٨٢ - ١٨٩).

(٥) بفتح أوله وسكون ثانيه ثم قاف وآخره نون. مدينة في فلسطين على ساحل البحر بين غزة وبيت جبرين. انظر المصدر نفسه: (٤/ ١٢٢).

(٦) بالفتح ثم السكون وكسر الواو وياء مثناة من تحت ساكنة ونون: مدينة مشهورة، بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً، وإلى أبهر اثنا عشر فرسخاً. المصدر نفسه: (٤/ ٣٤٢). وهي على نحو مائة ميل شمال غربي طهران، وهي في أسفل الجبال العظيمة. بلدان الخلافة الشرقية: (ص ٢٥٣) وانظر ما بعدها.

(٧) بتشديد ثانيه وفتح أوله. بلدة بالقرب من البصرة على ساحل البحر. انظر معجم البلدان: (٤/ ٧٤). وهي قائمة، الآن وتبعد عن ساحل الخليج عشرين ميلًا، وأصبحت بلدة آهلة وميناءً كبيراً لحاملات النفط، وتنتهي فيها أنابيب النفط الإيراني. انظر المصدر السابق: (ص ٧٠).

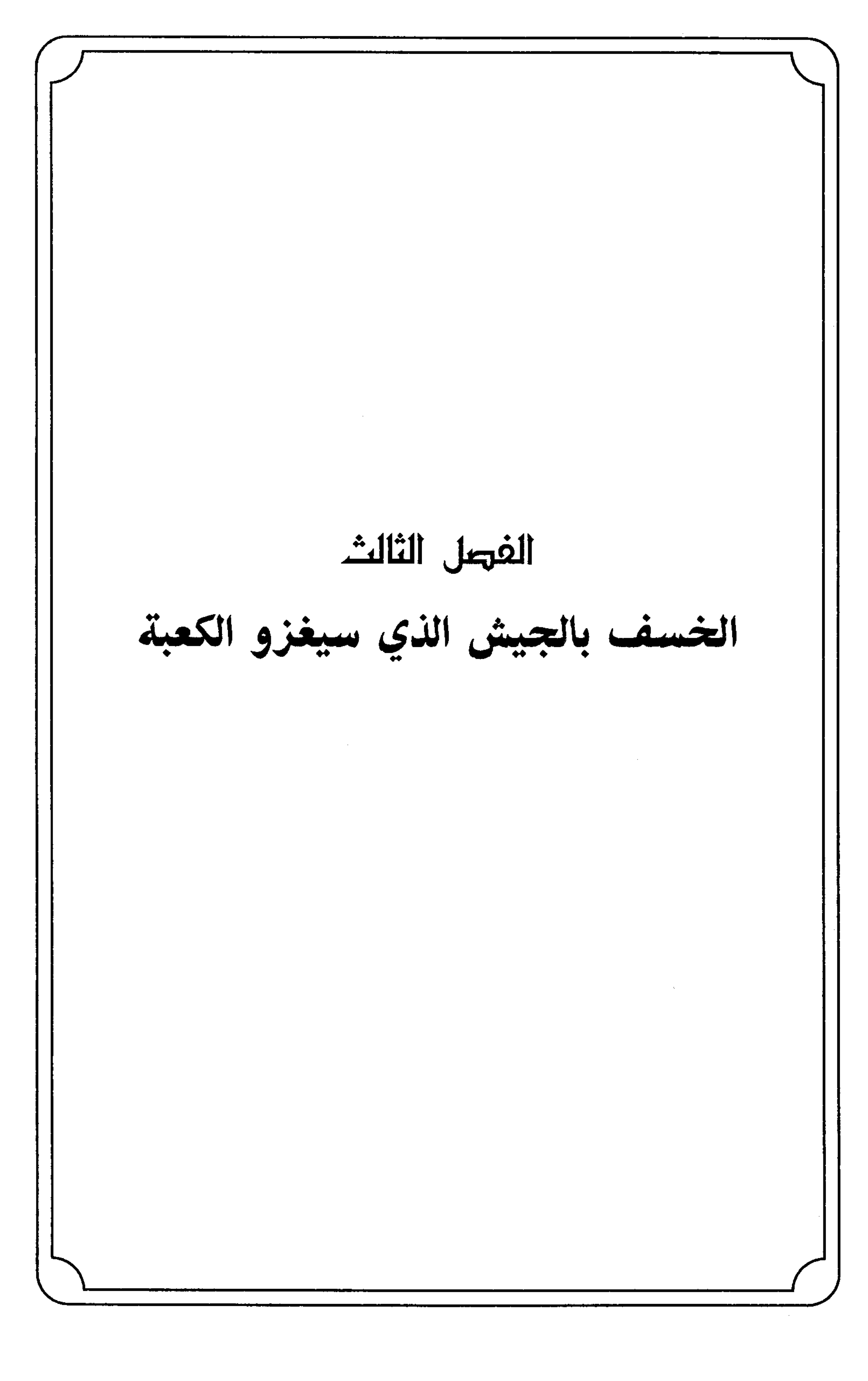
رواه ابن حبان[١] وابن الجوزي (من طريقه)[٢] والديلمي[٣] من طريق الحجاج بن خالد قال: حدثنا عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن علي قال. فذكره.

ذكره ابن حبان في ترجمة عبد الملك بن هارون، وقال: (كان ممن يضع الحديث، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار) ثم ساق له حديثين، أحدهما هذا الحديث، وحمَّل ابن الجوزي تبعة هذا الحديث عبد الملك بن هارون، ونقل فيه قول ابن حبان السابق، وكذا قول يحيى بن معين: (كذاب) وقول السعدي: (دجال كذاب) وحكم الذهبي على الحديث بالوضع، إذ قال: (والسند ظلمة إليه، فما أدري من افتعله؟)[٤] وذلك إشارة منه إلى من دونه، وذكر ابن حجر كلام الذهبي ولم يتعقبه، ونقل الذهبي وابن حجر أقوالًا أخرى في عبد الملك، فمنهم من ضعفه فقط، ومنهم من تركه[٥] وممن ذكر الحديث في الموضوعات ابن طاهر المقدسي[٦] والسيوطي[٧] وابن عراق[٨] والشوكاني[٩]. وفي الإسناد إليه من لم أقف على ترجمته. وهارون بن عنترة والد عبد الملك: (لا بأس به)[١٠] وعنترة هو ابن عبد الرحمن الكوفي (ثقة)[١١]. ورواه الخطيب[١٢] من الطريق نفسه، فوقفه على علي من قوله، ولم يذكر قوله: «**وفضل جدة. . .**».

❁ ❁ ❁

---

(١) المجروحين: (١/ ١٣٣).
(٢) الموضوعات: (٢/ ٥١ ـ ٥٢).
(٣) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (١/ق ١٧٧ ـ ١٧٨).
(٤) ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٦٦).
(٥) انظر المصدر نفسه، ولسان الميزان: (٤/ ٧١ ـ ٧٢).
(٦) انظر معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة: (رقم ١٠٠).
(٧) انظر اللآلئ المصنوعة: (١/ ٤٦٠).
(٨) انظر تنزيه الشريعة: (٢/ ٤٦).
(٩) انظر الفوائد المجموعة: (رقم ١٢٣٢).
(١٠) التقريب: (رقم ٧٢٣٦).
(١١) المصدر نفسه: (رقم ٥٢٠٩).
(١٢) فضائل قزوين، كما في كنز العمال: (١٢/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠). وذكر إسناده في كتاب التدوين في أخبار قزوين: (١/ ٢٥ ـ ٢٦).



الفصل الثالث

الخسف بالجيش الذي سيغزو الكعبة

الفصل الثالث

الخسف بالجيش الذي سيغزو الكعبة

٢٦٠ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء**[(١)] **من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم**» قالت: قلت: يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم[(٢)] ومن ليس منهم[(٣)]؟ قال: «**يخسف بأولهم وآخرهم، ثم يبعثون على نياتهم**[(٤)]».

رواه البخاري[(٥)] وابن حبان[(٦)] وأبو نعيم[(٧)] والبغوي[(٨)] من طريق نافع بن

---

(١) في رواية مسلم: «**بالبيداء**» وهي المفازة التي لا شيء بها، والمراد بها هنا اسم موضع مخصوص بين مكة والمدينة، وأكثر ما تطلق على هذا الموضع. انظر النهاية: (١/ ١٧١) وهي الشرف الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة. انظر معجم معالم الحجاز: (١/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥).

(٢) جمع سوق. والمعنى أهل أسواقهم أو السوقة منهم. وفي رواية أبي نعيم: «**وفيهم أشرافهم**» وفي رواية الإسماعيلي: «وفيهم سواهم» وقال الإسماعيلي: (وقع في رواية البخاري: «**أسواقهم**» فأظنه تصحيفاً فإن الكلام في الخسف بالناس لا بالأسواق). قال ابن حجر رداً عليه: (بل لفظ: «**سواهم**» تصحيف، فإنه بمعنى قوله: «**ومن ليس منهم**» فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري. نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أبي نعيم، وليس في لفظ: «**أسواقهم**» ما يمنع أن يكون الخسف بالناس، فالمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة منهم من ليس من أهل القتال كالباعة) انظر فتح الباري: (٤/ ٣٤٠).

(٣) يعني من لا قصد له في القتال، وإنما جمعتهم الطريق. هذا ما يفهم من رواية مسلم الآتية.

(٤) أي يخسف بالجميع لشؤم الأشرار، ثم يعامل كل أحد عند الحساب بحسب قصده. المصدر السابق.

(٥) الصحيح: (٤/ ٣٣٨) البيوع، باب ما ذكر في الأسواق.

(٦) الإحسان: (١٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦) (رقم ٦٧٥٥).

(٧) حلية الأولياء: (٥/ ١١).

(٨) شرح السنة: (١٤/ ٤٠٠ ـ ٤٠١).

جبير بن مطعم قال: حدثتني عائشة. فذكرته. ورواه مسلم[١] وأحمد[٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] وابن أبي خيثمة[٤] والخطيب البغدادي[٥] من طريق عبد الله بن الزبير أن عائشة قالت: عَبِث[٦] رسول الله ﷺ في منامه، فقلنا، يا رسول الله صنعت شيئاً في منامك لم تكن تفعله، فقال: **«العجب إنّ أناساً من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش، قد لجأ بالبيت، حتى إذا كانوا بالبيداء خُسِفَ بهم»**. فقلنا: يا رسول الله إن الطريق قد يجمع الناس، قال: **«نعم، فيهم المستبصر[٧] والمجبور[٨] وابن السبيل[٩]، يهلكون مهلكاً واحداً، ويَصْدُرون مصادر شتّى[١٠]، يبعثهم الله على نياتهم»**. وللحديث طرق أخرى في بعضها ضعف:

فأخرجه أحمد[١١] وعمر بن شبة[١٢] وأبو يعلى[١٣] وعبد الله بن محمد الفاكهي[١٤] وأبو القاسم بن بشران: (من طريقه)[١٥] وأبو سعيد النقاش[١٦] من طرق عن عائشة نحوه مختصراً.

٢٦١ ـ عن حفصة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها سمعت النبي ﷺ يقول: **«لَيَؤُمَنَّ هذا البيت جيش، يغزونه، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض يُخسَفُ بأوسطهم، وينادي أولهم آخرهم، ثم يُخسَفُ بهم، فلا يبقى إلا الشريد الذي**

(١) الصحيح: (٤/ ٢٢١٠ ـ ٢٢١١). الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت.
(٢) المسند: (٦/ ١٠٥). (٣) أخبار مكة: (١/ ٣٦٢).
(٤) التاريخ الكبير: (ق ١٣٥/أ). (٥) موضح أوهام الجمع: (٢/ ٥١).
(٦) بكسر الباء، قيل معناه اضطراب بجسمه، وقيل حرك أطرافه كمن يأخذ شيئاً أو يدفعه. شرح مسلم للنووي: (١٨/ ٦ ـ ٧). وانظر النهاية: (٣/ ١٦٩).
(٧) المستبين لذلك القاصد له عمداً. المصدر السابق: (١٨/ ٧) وفتح الباري: (٤/ ٣٤٠).
(٨) المكره. المصدرين نفسيهما.
(٩) سالك الطريق معهم وليس منهم. المصدرين نفسيهما.
(١٠) يقع الهلاك في الدنيا على جميعهم، ويصدرون يوم القيامة مصادر شتى: أي يبعثون مختلفين على قدر نياتهم، فيجازون بحسبها. شرح مسلم للنووي: (١٨/ ٧).
(١١) المسند: ٦/ ٢٥٩). (١٢) أخبار المدينة: (١/ ٣١٠).
(١٣) المسند: ٦/ ٢٥٩) (رقم ٦٩٠٢). (١٤) حديث الفاكهي: (رقم ٩٢) رسالة.
(١٥) الأمالي: (جزء فيه مجالس من الأمالي) (ق ٢/أ).
(١٦) فوائد العراقيين (رقم ٤٤).

يخبر عنهم». فقال رجل: أشهد عليك أنك لم تكذب على حفصة، وأشهد على حفصة أنها لم تكذب على النبي ﷺ.

رواه مسلم[١] والنسائي[٢] وابن ماجة[٣] وأحمد[٤] والحميدي[٥] والبخاري ـ في التاريخ الكبير ـ من طريقه[٦] وأبو الوليد الأزرقي[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وأبو يعلى[٩] والحاكم[١٠] كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن أمية بن صفوان سمع جده عبد الله بن صفوان يقول: أخبرتني حفصة أنها سمعت النبي ﷺ به.

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وهذا وهم منهما؛ لأن الحديث في مسلم بالإسناد والمتن نفسه.

ورواه مسلم[١١] والبيهقي[١٢] من طريق يوسف بن ماهك أخبرني عبد الله بن صفوان عن أم المؤمنين مرفوعاً ولفظه: **«سيعوذ بهذا البيت ـ يعني الكعبة ـ قوم ليست لهم مَنَعَةٌ ولا عدد ولا عُدَّةٌ، يُبْعثُ إليهم جيش، حتى إذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم»**. قال يوسف: وأهل الشام يومئذ يسيرون إلى مكة، فقال عبد الله بن صفوان: أما والله ما هو بهذا الجيش. وصرح في رواية البيهقي بأنها حفصة.

وله طريق ثالث عن عبد الله بن صفوان أخرجه أبو طاهر المخلص[١٣]

---

(١) الصحيح: (٤/ ٢٢٠٩ ـ ٢٢١٠) الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت.
(٢) المجتبى: (٥/ ٢٠٧) مناسك الحج، باب حرمة الحرم، وفي الكبرى: (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).
(٣) السنن: (٢/ ١٣٥٠ ـ ١٣٥١) الفتن، باب جيش البيداء.
(٤) المسند: (٦/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦).
(٥) المسند: (١/ ١٣٧).
(٦) (٥/ ١١٨ ـ ١١٩).
(٧) أخبار مكة: (١/ ٢٧٧).
(٨) أخبار مكة: (١/ ٣٦٢).
(٩) المسند: (٦/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩). (رقم ٧٠٠٨).
(١٠) المستدرك: (٤/ ٤٢٩).
(١١) الصحيح: (٤/ ٢٢١٠).
(١٢) البعث والنشور: (رقم ١٢١).
(١٣) جزء منتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديث أبي طاهر المخلص (ق ٤٨/ ب) انتقاء ابن أبي الفوارس.

من طريق عمار الدهني ثنا سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن صفوان به نحوه. وصرح باسمها حفصة. وإسناده حسن، عمار الدهني هو ابن معاوية أبو معاوية البجلي (صدوق يتشيع)[١].

وله طريق رابع عن عبد الله بن صفوان:

فأخرجه أحمد[٢] والبخاري - في التاريخ الكبير[٣] - كلاهما من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن عبد الرحمن بن موسى عن عبد الله بن صفوان به ولفظه: «**يأتي جيش من قبل المشرق، يريدون رجلاً من أهل مكة، حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم، ثم يبعث الله كل امرئ على نيته**». وهذا لفظ أحمد، ولم يسق البخاري لفظه، وسيأتي في حديث أم سلمة أن أحد المتروكين رواه عن ابن إسحاق بالإسناد نفسه، إلا أنه قال: عن صفية بنت أبي عبيد عن أم سلمة مرفوعاً. وفي هذا الإسناد محمد بن إسحاق وهو مدلس[٤]، وقد عنعن.

وفيه عبد الرحمن بن موسى، ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل[٥] ولم يترجمه ابن حجر في تعجيل المنفعة، وهو على شرطه، لأنه من رجال أحمد. وتابع محمد بن إسحاق: أحد الكذابين. أخرجه نعيم بن حماد[٦].

ولعبد الله بن صفوان متابع، هو الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة.

أخرجه مسلم[٧] والنسائي[٨] والبخاري - في التاريخ الكبير[٩] - ولفظ النسائي: «**يُبعث جُندٌ إلى هذا الحرم، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بأولهم وآخرهم ولم يَنْجُ أوسطهم**» قلت: أرأيت إن كان فيهم مؤمنون؟ قال: «**تكون**

---

(١) التقريب: (رقم ٤٨٣٣).
(٢) المسند: (٦/ ٢٨٧).
(٣) (٥/ ١١٩ - ١٢٠).
(٤) تقدم.
(٥) انظر التاريخ الكبير: (٥/ ٣٥٤) والجرح والتعديل: (٥/ ٢٨٨).
(٦) الفتن: (رقم ٩٣٦).
(٧) الصحيح: (٤/ ٢٢١٠).
(٨) المجتبى: (٥/ ٢٠٧). والسنن الكبرى: (٢/ ٣٨٥).
(٩) (٥/ ١١٩).

لهم قبوراً»[١] ولم يسق لفظه في رواية مسلم والبخاري، وذكر في رواية مسلم أن الحديث بمعنى رواية يوسف بن ماهك دون ذكر الجيش. وأما رواية البخاري ففيها ذكر الجيش. وقال النسائي ـ في الكبرى ـ: (هذا حديث غريب) ولعل وجه استغرابه له زيادة: «**تكون لهم قبوراً**» فإن الطرق الأخرى ليس فيها هذه العبارة؛ وذلك لأنها من طريق أبي خالد يزيد بن عبد الرحمن الدالاني، وهو (صدوق، يخطئ كثيراً، وكان يدلس)[٢].

وقال الألباني: (وقد استنكرت منه جملة: «**القبور**» والمحفوظ ما في حديث مسلم وغيره من حديث أم سلمة...)[٣].

٢٦٢ ـ عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «يعوذ عائذ بالبيت، فيبعث إليه بعث، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم» فقلت: يا رسول الله: فكيف بمن كان كارهاً؟ قال: «يخسف به معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته». وقال أبو جعفر: هي بيداء المدينة.

رواه مسلم ـ واللفظ له[٤] ـ وأبو داود[٥] وأحمد[٦] وعلي بن الجعد[٧] وابن أبي شيبة[٨] وإسحاق بن راهويه[٩] والبخاري ـ في التاريخ الكبير تعليقاً[١٠] ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١١] وابن أبي خيثمة[١٢] وابن حبان[١٣] والطبراني[١٤] والحاكم[١٥] والبيهقي[١٦] كلهم من طريق عبد العزيز بن رفيع عن

(١) قال السندي: أي يصير لهم ذلك المحل قبوراً بلا عذاب، والحاصل أن الموت والخسف يشملهم ظاهراً، لكن حالهم بعد ذلك كحال المؤمن في قبره، لا كحال من خسف به استحقاقاً. حاشيته على النسائي: (٥/ ٢٠٧).
(٢) التقريب: (رقم ٨٠٧٢).
(٣) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٤٣٢).
(٤) الصحيح: (٤/ ٢٢٠٨ ـ ٢٢٠٩) الفتن، باب الخسف بالجيش الذي يؤم البيت.
(٥) السنن: (٤/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧). كتاب المهدي.
(٦) المسند: (٦/ ٢٩٠).
(٧) المسند: (٢/ ٩٦٥).
(٨) المصنف: (٧/ ٤٦٠). (رقم ٣٧٢١٩).
(٩) المسند: (ق ٢١٢/ أ).
(١٠) (٥/ ١٢٠).
(١١) أخبار مكة: (١/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤).
(١٢) التاريخ الكبير: (ق ١٥٣).
(١٣) الإحسان: (١٥/ ١٥٦ ـ ١٥٧) (رقم ٦٧٥٦).
(١٤) المعجم الكبير: (٢٣/ ٤٠٩).
(١٥) المستدرك: (٤/ ٤٢٩).
(١٦) البعث والنشور: (رقم ١٢٠).

عبيد الله بن القبطية قال: دخل الحارث بن أبي ربيعة وعبد الله بن صفوان وأنا معهما على أم سلمة أم المؤمنين، فسألاها عن الجيش الذي يخسف به، وكان ذلك في أيام ابن الزبير، فقالت: قال رسول الله. فذكرته. وقال الحاكم: (صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي. وهذا وهم منهما لأن الحديث في مسلم كما ترى، وعبيد الله بن القبطية ليس من رجال البخاري[(١)].

ورواه أحمد[(٢)] والبخاري - في التاريخ الكبير[(٣)] - ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(٤)] وابن أبي خيثمة[(٥)] وأبو يعلى[(٦)] والطبراني[(٧)] والخطيب البغدادي[(٨)] من طرق عن حاتم بن أبي صغيرة أبي يونس الباهلي عن المهاجر بن القبطية عن أم سلمة نحوه.

وإسناده صحيح، حاتم بن أبي صغيرة: (ثقة)[(٩)].

والمهاجر بن القبطية هو المهاجر المكي، كما في بعض الطرق السابقة، وقد ذكر الدارقطني أنه يقال هو أخو عبيد الله بن القبطية المذكور في الإسناد السابق، ونقل عن بعض أهل العلم أن المهاجر لقب لعبيد الله، وقال ابن حبان: (أحسبه أخا عبيد الله بن القبطية) وفرق بينهما ابن أبي حاتم، ونقل عن أبي زرعة قوله في المهاجر: (ثقة) وأفرده البخاري بترجمة[(١٠)]، وسواء أكانا اثنين أم واحداً فإنهما ثقتان.

والرواة للحديث عن حاتم في الطرق السابقة هم: شعبة ويحيى القطان ويزيد بن زريع وعبد الله بن بكر.

وخالفهم عمران القطان: فرواه عن حاتم إلا أنه قال عن عبيد الله بن

---

(١) انظر الكاشف: (رقم ٣٥٨٢) والتقريب: (رقم ٤٣٣١).
(٢) المسند: (٦/٣١٨، ٣٢٣).
(٣) (٥/ ١٢٠).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٣٦٣).
(٥) التاريخ الكبير: (ق ١٥٢/ب).
(٦) المسند: (٦/٢٧٩). (رقم ٦٩٥٩).
(٧) المعجم الكبير: (٢٣/ ٤٠٩).
(٨) موضح أوهام الجمع: (٢/ ٢٣١).
(٩) التقريب: (رقم ٩٩٨).
(١٠) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ٣٨٠) والجرح والتعديل: (٨/ ٢٦٠) والثقات لابن حبان: (٥/ ٤٢٨) والعلل للدارقطني: (٥/ ق ١٧٢).

القبطية: أخرجه الطيالسي[(١)]، وهي مخالفة غير معتبرة إذا ما اعتبرناهما شخصين، لأن عمران متكلم فيه كما سيأتي في طريق لاحق، وللحديث طرق أخرى منها:

ما رواه الترمذي[(٢)] وابن ماجة[(٣)] وأحمد[(٤)] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(٥)] كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن محمد بن سوقة عن نافع بن جبير عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه ذكر الجيش الذي يخسف بهم، فقالت أم سلمة: لعل فيهم المكره، قال: «**إنهم يبعثون على نياتهم**».

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي هذا الحديث عن نافع بن جبير عن عائشة ـ أيضاً ـ عن النبي ﷺ).

قلت: سبق في حديث عائشة أن البخاري رواه من طريق محمد بن سوقة به من حديث عائشة، والراوي له عن محمد بن سوقة هو إسماعيل بن زكريا، ولعل الطريقين مما حفظهما محمد بن سوقة فالله أعلم.

وقد أشار الدارقطني إلى هذا الخلاف دون ترجيح[(٦)].

ومن الطرق ما رواه أحمد[(٧)] وابن أبي خيثمة[(٨)] وأبو يعلى[(٩)] والطبراني[(١٠)] من طريق علي بن زيد عن الحسن عن أمه عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ استيقظ من منامه وهو يسترجع، قالت: قلت: يا رسول الله ما شأنك؟ قال: «**طائفة من أمتي يخسف بهم، ثم يُبْعثُون إلى رجل، فيأتي مكة، فيمنعه الله منهم، ويخسف بهم، مصرعهم واحد ومصادرهم شتى**» قالت: قلت: يا رسول الله كيف يكون مصرعهم واحداً ومصادرهم شتى؟ قال: «**إن منهم من يكره فيجيء مكرهاً**». والرواة له عن علي بن زيد: عبد الوارث بن سعيد وحماد بن

---

(١) المسند: (ص ٢٢٤).
(٢) الجامع: (٤/ ٤٦٩). الفتن، باب (١٠).
(٣) السنن: (٢/ ١٣٥١) الفتن، باب جيش البيداء.
(٤) المسند: ٦/ ٢٨٩).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٣٦٣).
(٦) انظر العلل: (٥/ ق ١٧٢/ ب).
(٧) المصدر السابق: (٦/ ٣١٦).
(٨) التاريخ الكبير: (ق ١٥٢/ ب).
(٩) المسند: (٦/ ٢٨٤) (رقم ٦٩٧١).
(١٠) المعجم الكبير: (٢٣/ ٢٨٤).

سلمة. إلا أن أبا يعلى رواه من طريق آخر عن حماد بن سلمة به، بإسقاط أم الحسن. وعلي بن زيد بن جدعان (ضعيف)[١].

وسئل الدارقطني عن هذا الطريق فقال: (يرويه علي بن زيد بن جدعان، واختلف عنه، فرواه عبد الوارث عن علي بن زيد عن الحسن عن أم سلمة، ورواه حجاج الأعور عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن أمه عن أم سلمة. وهو الصواب)[٢] كذا قال. ورواية عبد الوارث هي بإثبات أم الحسن كما سبق، فلعله سبق لسان أو قلم. أما رواية حجاج الأعور فلم أقف عليها. وهذه الرواية رغم الخلاف فيها فإنها معتضدة بالطرق الأخرى. وأم الحسن هي خيرة مولاة أم سلمة، أخرج لها مسلم، وذكرها ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (مقبولة). والظاهر أنها ثقة[٣] وضعف الشيخ الألباني هذا الطريق بعلي بن زيد، وقال: (لكن الحديث صحيح)[٤] وللحديث طرق أخرى فيها خلاف، أشار إليها البخاري، ولم يسق ألفاظه، وذكر الخلاف في قولهم: «**ببيداء من الأرض**» وقولهم: «**بالبيداء**» فممن اختلف عليه ابن إسحاق، حيث رُوي عنه بإسناده إلى أم سلمة، ورُوي عنه بالإسناد نفسه، فقال حفصة. وهذه الأخيرة أرجح؛ لأن في الطريق الأول أحد المتروكين. أخرج الطريقين معاً: البخاري ـ في التاريخ الكبير ـ[٥].

وممن اختلف عليه: سفيان الثوري، فقيل عنه بإسناده إلى مسلم بن صفوان عن صفية، ورُوي عنه بالإسناد نفسه فقال: عن صفية أو عن أم سلمة. أخرج ذلك كله البخاري ـ في التاريخ الكبير[٦] ـ ومسلم بن صفوان: (مجهول)[٧]. وله طريقان آخران مجهولان: أحدهما أخرجه البخاري ـ أيضاً ـ في التاريخ الكبير[٨].

---

(١) التقريب: (رقم ٤٧٣٤).
(٢) العلل: (٥/ق ١٧٧).
(٣) انظر تهذيب الكمال: (٣٥/١٦٦ ـ ١٦٧). وتهذيب التهذيب: (١٢/٤١٦). والتقريب: (رقم ٨٥٧٨).
(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٩٢٤).
(٥) (٥/١١٩ ـ ١٢٠). انظر حديث حفصة السابق.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) التقريب: (رقم ٦٦٣٣). وانظر حديث صفية.
(٨) المصدر السابق.

والآخر أخرجه ابن أبي خيثمة[١].

٢٦٣ ـ عن أم سلمة ﵂ زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هارباً إلى مكة، فيأتيه ناس من أهل مكة، فيخرجونه وهو كاره، فيبايعونه بين الركن والمقام، ويُبْعثُ إليه بَعْثٌ[٢] من أهل الشام فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدال[٣] الشام وعصائب[٤] أهل العراق، فيبايعونه بين الركن والمقام، ثم ينشأ رجل من قريش أخواله كَلْب[٥]، فيبعث إليهم بعثاً، فيظهرون عليهم، وذلك بعث كلب، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة كلب، فيقسم المال، ويعمل في الناس بسنة نبيهم ﷺ ويُلقِي الإسلام بِجِرَانه[٦] في الأرض، فيلبث سبع سنين، ثم يُتوفى، ويصلي عليه المسلمون**».

مدار الحديث على قتادة واختلف عليه فيه.

فرواه عنه هشام بن أبي عبيد الله الدستوائي فقال: قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به.

أخرجه أبو داود[٧] من طريق معاذ بن هشام ومن طريقه ابن عساكر[٨].

---

(١) التاريخ الكبير: (ق ١٥٣).

(٢) هو إرسال الجنود للغزو. انظر لسان العرب: (٢/ ١١٦). (مادة: بعث).

(٣) هم الأولياء والعباد، الواحد بدل كحِمل وأحمال وبدَل كجَمل، سموا بذلك لأنهم كلما مات واحد منهم أبدل بآخر. النهاية: (١/ ١٠٧). قلت: ولا يصح في الأبدال والأقطاب حديث. انظر المنار المنيف (رقم ٣٠٧).

(٤) جمع عصابة، وهم الجماعة من الناس من العشرة إلى الأربعين، ولا واحد لها من لفظها. المصدر نفسه: (٣/ ٢٤٣).

(٥) هو كلب بن وَبَرة بطن من قضاعة من القحطانية، كانوا ينزلون دُومة الجندل وتبوك وأطراف الشام، ونزل منهم خلق عظيم على خليج القسطنطينية. انظر معجم قبائل العرب (٣/ ٩٩١).

(٦) الجران مقدم العنق، وأصله في البعير إذا مد عنقه على وجه الأرض، فيقال: ألقى البعير جرانه. فضرب الجران مثلًا للإسلام إذا استقر، وجرت أحكامه على العدل والاستقامة. انظر معالم السنن: (٤/ ٤٧٦). (هامش سنن أبي داود).

(٧) السنن: (٤/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦). كتاب المهدي.

(٨) تاريخ دمشق: (١/ ١٦٢).

وأخرجه أحمد[١] ومن طريقه ابن عساكر[٢] من طريق عبد الصمد وحرمي بن عمارة كلهم عن هشام به.

ورواه عن هشام: وهب بن جرير بالإسناد نفسه، إلا أنه زاد: (وربما قال صالح عن مجاهد عن أم سلمة).

أخرجه أبو يعلى[٣] ومن طريقه ابن حبان[٤] وابن عساكر[٥] إلا أن ابن حبان جزم في روايته، فقال: عن صالح أبي الخليل عن مجاهد عن أم سلمة به.

ورواية وهب هذه غير معتمدة؛ لأن الراوي عنه فيها: أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي ضعيف، قال البخاري: (رأيتهم مجمعين على ضعفه)[٦].

ووافق هشام بن أبي عبد الله على ذلك: همام بن يحيى. أخرجه أبو داود[٧].

وخالف هشاماً وهماماً: أبو العوام القطان، فرواه عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة به نحوه.

أخرجه أبو داود[٨] وابن أبي شيبة[٩] وعمر بن شبة[١٠] والطبراني[١١] والحاكم[١٢] وابن عساكر[١٣]. وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: (أبو العوام عمران ضعفه غير واحد، وكان خارجياً) وقال الطبراني ـ في الأوسط ـ: (لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان) كذا قال، وهو منقوض برواية غيره،

---

(١) المسند: (٦/٣١٦).
(٢) المصدر السابق.
(٣) المسند: (٦/٢٥٩ ـ ٢٦٠). (رقم ٩٠٤).
(٤) الإحسان: (١٥/١٥٨ ـ ١٥٩). (رقم ٦٧٥٧).
(٥) تاريخ دمشق: (١/١٦٢ ـ ١٦٣).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/٢٤ ـ ٣٠) وميزان الاعتدال: (٤/٦٨ ـ ٦٩). وتهذيب التهذيب: (٩/٥٢٦ ـ ٥٢٧) والتقريب: (رقم ٦٤٠٢).
(٧) السنن: (٤/٥٧٦) كتاب المهدي.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المصنف: (٧/٤٦٠). (رقم ٣٧٢٢٣).
(١٠) تاريخ المدينة: (١/٣٠٩).
(١١) المعجم الكبير: (٢٣/٢٩٥ ـ ٢٩٦، ٣٨٩ ـ ٣٩٠). والمعجم الأوسط: (٩/١٧٥ ـ ١٧٦). (رقم ٩٤٥٩).
(١٢) المستدرك: (٤/٤٣١).
(١٣) تاريخ دمشق: (١/١٣٣).

وقد أخرجه الطبراني نفسه ـ في المعجم الكبير ـ من طريق آخر كما سيأتي.

وقال الهيثمي: (في الصحيح طرف منه، رواه الطبراني في الكبير والأوسط باختصار، وفيه عمران القطان، وثقه ابن حبان، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح)[١]. ومن الرواة له عن قتادة: معمر بن راشد، واختلف عليه فيه، فرواه عنه عبيد الله بن عمرو، فقال: عن قتادة عن مجاهد عن أم سلمة به نحوه.

وفي آخره قال عبيد الله: فحدثت به ليث بن أبي سليم، فقال: حدثني به مجاهد.

أخرجه ابن أبي خيثمة[٢] والطبراني[٣] وقال في الأوسط: (لم يرو هذا الحديث عن معمر إلا عبيد الله) كذا قال.

وخالف عبيد الله بن عمرو: عبد الرزاق، فرواه عن معمر عن قتادة مرسلًا. أخرجه في المصنف[٤]. ورواية عبد الرزاق أرجح، فقد قال أحمد بن حنبل: (إذا اختلف أصحاب معمر، فالحديث لعبد الرزاق) وقال يعقوب بن شيبة: (عبد الرزاق متثبت في معمر جيد الإتقان)[٥] ومما يرجح رواية عبد الرزاق أن حديث معمر في البصرة مضطرب، وحديثه باليمن جيد[٦]. وعبيد الله بن عمرو هو الرقي أبو وهب الأسدي (ثقة فقيه ربما وهم)[٧]. ولا يستبعد أن يكون الخلاف فيه من معمر نفسه لما سيأتي.

وبالنظر في اختلاف هؤلاء ينحصر الخلاف على النحو التالي:

١ ـ هشام الدستوائي وهمام بن يحيى عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة.

٢ ـ أبو العوام القطان عن قتادة عن عبد الله بن الحارث عن أم سلمة.

٣ ـ معمر بن راشد عن قتادة مرفوعاً مرسلًا.

---

(١) مجمع الزوائد: (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥).
(٢) التاريخ الكبير: (ق ١٥٣).
(٣) المعجم الكبير: (٢٣/ ٣٩٠ ـ ٣٩١) والمعجم الأوسط: (٢/ ٣٥) (رقم ١١٥٣).
(٤) (١١/ ٣٧١).
(٥) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٧٠ ـ ٣٧١).
(٦) انظر المصدر نفسه: (ص ٤٢٣).
(٧) التقريب: (رقم ٤٣٢٧).

ورواية هشام الدستوائي وهمام أرجح؛ لأن هشاماً من المقدمين في قتادة، بل قدمه ابن معين ـ في رواية الدارمي ـ على شعبة، والأكثر على تقديم شعبة أو المساواة عند الخلاف بينهما، وقال ابن معين: (قال شعبة: هشام الدستوائي أعلم بقتادة وأكثر مجالسة له مني)[١] وهمام من المقدمين، إلا أنه في مرتبة الشيوخ، وهو من المتثبتين عنه[٢] وهذا بخلاف معمر، فقد قال الدارقطني ـ في العلل ـ: (معمر سيء الحفظ لحديث قتادة والأعمش)، وذكر ابن معين عنه أنه قال: (جلست إلى قتادة وأنا صغير فلم أحفظ عنه الأسانيد)[٣]. وأما رواية أبي العوام عمران بن دَاور القطان فهي أضعف؛ لأنه متكلم فيه، وكان يرى رأي الخوراج، ولهذا قال ابن حجر: (صدوق يهم، ورمي برأي الخوارج)[٤].

ومع أن رواية هشام وهمام هي الراجحة فإنها ضعيفة لسببين:

السبب الأول: عنعنة قتادة، وهو مدلس[٥].

السبب الثاني: جهالة صاحب خليل الذي لم يسم، وقال أبو حاتم: (هو عبد الله بن الحارث)[٦] والظاهر أنه بنى ذلك على رواية أبي العوام الضعيفة.

وأبو الخليل هو صالح بن أبي مريم الضبعي قال الذهبي: (ثقة)[٧].

وأشار الدارقطني إلى بعض هذه الاختلافات دون ترجيح[٨] وقال ابن القيم: (والحديث حسن، ومثله مما يجوز أن يقال فيه صحيح)[٩].

وهو اعتماد منه ـ رحمه الله ـ على تعدد الطرق دون إمعان النظر في الخلاف، وقد ضعف الحديث الألباني، بسبب جهالة صاحب أبي الخليل بعد

---

(١) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٦٢ ـ ٣٦٤).
(٢) المصدر نفسه: (ص ٣٦١ ـ ٣٦٥). (٣) المصدر نفسه: (ص ٣٦٥).
(٤) التقريب: (رقم ٥١٥٤) وضبط داور، فقال: (بفتح الواو بعدها راء). وقد تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) علل الحديث لابن أبي حاتم: (رقم ٢٧٤٠).
(٧) الكاشف: (رقم ٢٣٦١). (٨) انظر العلل: (٥/ق ١٧٢/أ).
(٩) المنار المنيف: (ص ١٤٤ ـ ١٤٥).

ترجيحه لرواية هشام عن قتادة السابقة[١].

والحديث ثابت عن أم سلمة دون هذه التفاصيل، ودون ذكر العصائب والأبدال، وهو الحديث الذي قبل هذا.

٢٦٤ ـ عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: **«لا تنتهي البعوث عن غزو هذا البيت حتى يخسف بجيش منهم»**.

رواه النسائي[٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] وأبو الشيخ الأصبهاني[٤] والحاكم[٥] وأبو نعيم[٦] وتمام الرازي[٧] كلهم من طريق طلحة بن مصرف عن أبي مسلم الأغر عن أبي هريرة به. وذكر النسائي أن الحديث غريب. وقال الحاكم: (وهذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه، ولا أعلم حدث به غير عمر بن حفص بن غياث، يرويه عنه الإمام أبو حاتم) ووافقه الذهبي.

وهو كما قال صحيح. طلحة بن مصرف هو ابن عمرو اليامي.

وأبو مسلم الأغر هو المديني نزيل الكوفة، وهما ثقتان[٨].

وأما كونه غريباً فإن الغرابة فيه نسبية؛ لأن له طريقاً آخر عن أبي هريرة:

أخرجه النسائي[٩] والبخاري ـ في التاريخ الكبير[١٠] ـ ويعقوب الفسوي[١١] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٢] كلهم من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني سُحيم أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **«يغزو هذا البيت جيش، فيخسف بهم بالبيداء»**. وقرن شعيب بن حمزة ـ

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٩٠٥).

(٢) المجتبى: (٥/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧) مناسك الحج، باب حرمة الحرم. والسنن الكبرى: (٢/ ٣٨٥).

(٣) أخبار مكة: (١/ ٣٦١).

(٤) طبقات المحدثين بأصبهان: (٤/ ٢٦٣٦).

(٥) المستدرك: (٤/ ٣٣٠).

(٦) حلية الأولياء: (٧/ ٢٤٤).

(٧) الفوائد: الروض البسام: (٥/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

(٨) انظر التقريب: (رقم ٥٤٤ و٣٠٣٤).

(٩) المجتبى: (٥/ ٢٠٦). والسنن الكبرى: (٢/ ٣٨٥).

(١٠) (٤/ ١٩٢).

(١١) المعرفة والتاريخ: (١/ ٤١٧).

(١٢) أخبار مكة: (١/ ٣٦١).

في رواية الفسوي ـ بـ(قُرَّة) يعني ابن خالد. وإسناده صحيح، سُحيم هو المدني مولى بني زهرة ذكر ابن شاهين في الثقات أن ابن عمار ـ يعني الموصلي ـ وثقه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (تفرد عنه الزهري) وقال ابن حجر: (مقبول)(١). والظاهر أن توثيق ابن عمار كاف، وتفرد الزهري عنه غير ضار؛ لأنه وثق، ولم يذكر الذهبي توثيق ابن عمار.

ورواه أبو يعلى(٢) من طريق الوليد بن محمد المُوقري عن الزهري به. والوليد: (متروك)(٣) فلا عبرة بمتابعته.

والحديث مع كونه صحيحاً بذاته فإن أحاديث الفصل تشهد له.

وصححه الألباني(٤).

٢٦٥ ـ عن صفية ﵂ زوج النبي ﷺ قالت: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينتهي الناس عن غزو هذا البيت، حتى يغزو جيش، حتى إذا كانوا بالبيداء أو ببيداء من الأرض خسف بأولهم وآخرهم، ولم ينج أوسطهم**» قلت: يا رسول الله فمن كره منهم؟ قال: «**يبعثهم الله على ما في أنفسهم**».

رواه الترمذي(٥) وابن ماجه(٦) وأحمد(٧) وابن أبي شيبة(٨) وإسحاق بن راهويه(٩) والبخاري ـ في التاريخ الكبير(١٠) ـ وابن أبي خيثمة(١١) ومحمد بن إسحاق الفاكهي(١٢) وابن أبي عاصم(١٣) وأبو يعلى(١٤) من طرق عن سفيان

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٠/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨) وميزان الاعتدال: (٢/ ١١٥). وتهذيب التهذيب: (٣/ ٤٥٤) والتقريب: (رقم ٢٢١٢) وسحيم: (بمهملتين مصغر) كما في التقريب.

(٢) المسند: (٦/ ٣٩). (رقم ٦٣٥٦).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٧٤٥٣) والمُوقَّري: بضم الميم وفتح الواو وتشديد القاف وفتحها وكسر الراء المهملة. الأنساب: (٥/ ٤٠٩).

(٤) انظر صحيح الجامع: (رقم ٧٣٤١).

(٥) الجامع: (٤/ ٤٧٨) الفتن، باب ما جاء في الخسف.

(٦) السنن: (٢/ ١٣٥١) الفتن، باب جيش البيداء.

(٧) المسند: (٦/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).

(٨) المصنف: (٧/ ٤٦٠) (رقم ٣٧٢٢٤).

(٩) المسند: (ق ٢٤٢/ أ).

(١٠) (٥/ ١٢٠).

(١١) التاريخ الكبير: (ق ١٥٣/ ب).

(١٢) أخبار مكة: (١/ ٣٦٤).

(١٣) الآحاد والمثاني: (٥/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦).

(١٤) المسند: (٦/ ٣٠٦، ٣٢٥) (رقم ٧٠٣٣، ٧٠٨٠).

الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي إدريس المرهبي عن مسلم بن صفوان عن صفية. به.

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح). وصفية هي بنت حيي زوج النبي ﷺ كما ورد ذلك في بعض الطرق، ويرى ابن عبد البر أنها أخرى، وخالفه ابن منده وتبعه أبو نعيم، فذكرا أنها بنت حيي[١] وصرح بذلك أبو حاتم[٢].

ورواه أبو نعيم[٣] من طريق خلاد بن يحيى ثنا سفيان الثوري به إلا أنه قال: (عن أبي إدريس الخولاني) بدلًا من أبي إدريس المرهبي.

والرواة له عن الثوري في الطرق السابقة: أبو نعيم الفضل بن دكين ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وخلاد بن يحيى.

وقال وكيع وابن مهدي: عن ابن صفوان عن صفية دون أن ينسباها.

واختلف فيه على عبد الرحمن بن مهدي.

فرواه عنه أحمد بن حنبل في إحدى رواياته ـ السابقة ـ وأبو بشر بكر بن خلف ـ في رواية الفاكهي ـ السابقة، روياه عنه بالإسناد السابق.

وخالفهما علي بن المديني، فرواه عن عبد الرحمن بن مهدي به، إلا أنه قال عن صفية أو عن أم سلمة: (على الشك).

أخرجه البخاري ـ في التاريخ الكبير[٤] ـ تعليقاً عن شيخه علي بن المديني. والأمر في هذا محتمل.

ورواية أبي نعيم ووكيع وخلاد بن يحيى هي الأرجح، وتبقى رواية ابن مهدي محتملة، فإن رجحنا رواية أحمد وبكر بن خلف لم تكن هناك مخالفة، وإلا كان خلافاً مرجوحاً.

وقال وكيع ـ في رواية أحمد ـ وعبد الرحمن بن مهدي ـ في رواية البخاري ـ في آخر الحديث: (وقال سفيان: قال سلمة: فحدثني عبيد بن أبي الجعد عن مسلم نحو هذا الحديث) وقد ذكر الإمام الدارقطني أن هذا الإسناد

---

(١) انظر الاستيعاب والإصابة: (٤/ ٣٥٠). (٢) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ١٨٦).
(٣) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٣٣٠/ أ). (٤) (٥/ ١٢٠).

تفرد به وكيع عن سفيان، فقال: (يرويه الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي إدريس عن مسلم بن صفوان عن صفية حدث به (عنه) جماعة، منهم أبو نعيم وعبد الرحمن بن مهدي والفريابي بهذا الإسناد، ورواه وكيع عن الثوري بهذا الإسناد، وأغرب عليهم بإسناد آخر، وقال: قال الثوري: قال سلمة: حدثني عبد الله بن أبي الجعد عن مسلم مثل هذا)[١].

قلت: الظاهر أن الإمام الدارقطني لم يطلع على رواية عبد الرحمن وإلا لما حكم على الزيادة بالغرابة، وهي زيادة مقبولة، ليست بغريبة لاجتماع إمامين عليها، ويترتب عليها فائدة كبيرة تتعلق بالحكم على الحديث؛ لأن الذهبي قال ـ في ترجمة مسلم بن صفوان ـ: (تفرد عنه أبو إدريس المرهبي، وقد صحح له الترمذي في جيش يغزون البيت يخسف بهم) وقال ابن حجر: (مجهول)[٢] فبرواية عبيد بن أبي الجعد عنه لم يعد مجهول العين، بل مجهول الحال، ومن ثم يصبح الحديث قابلًا للاستشهاد دون إشكال، يرتقي من خلال الشواهد إلى مرتبة الحسن لغيره.

وأبو إدريس المرهبي هو الكوفي اسمه سوار أو مساور: (صدوق يتشيع)[٣]. وعبيد بن أبي الجعد هو الغطفاني (صدوق)[٤].

وسلمة بن كهيل هو الحضرمي أبو يحيى الكوفي: (ثقة)[٥].

ولسفيان الثوري متابع هو صفوان.

أخرجه الطبراني[٦] قال: حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا أبو نعيم ثنا صفوان عن سلمة بن كهيل به. وعلي بن عبد العزيز هو البغوي.

ولم أتبين من هو صفوان، وأخشى أن يكون تحرف من (سفيان) لأن أبا

---

(١) العلل: (٥/١٨٨/ب) وفيه: (عبد الله بن أبي الجعد) بدلًا من: (عبيد الله بن أبي الجعد).

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٥٢٢ ـ ٥٢٤) وميزان الاعتدال: (٤/ ١٠٤) وتهذيب التهذيب: (١٠/ ١٣٣) والتقريب: (رقم ٦٦٣٣).

(٣) التقريب: (رقم ٧٩٢٨). وضبط المُرهبي فقال: (بضم أوله وكسر الهاء بعدها موحدة).

(٤) المصدر نفسه: (رقم ٤٣٦٦).

(٥) المصدر نفسه: (رقم ٢٥٠٨).

(٦) المعجم الكبير: (٢٤/ ٧٦).

نعيم يرويه عن سفيان ـ كما سبق ـ ويؤيد ذلك أنه لم يذكر أن أبا نعيم يروي عن شخص اسمه صفوان أو أن صفوان يروي عن سلمة بن كهيل، وقد رواه المزي بإسناده إلى الطبراني من الطريق نفسه فقال: (سفيان)[١].

وللحديث طريق آخر: أخرجه الطبراني[٢] من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي ثنا سفيان عن أمية بن صفوان عن جده عن صفية به نحوه. وسفيان هو ابن عيينة. وإسناده منكر؛ لمخالفته لرواية الجماعة الذين رووه عن سفيان به. إلا أنهم قالوا عن حفصة. وقد سبق تخريجه.

والسبب في ذلك أن إبراهيم بن بشار رغم صدقه وسعة حفظه يهم في حديثه، حتى أن الإمام أحمد قال: (كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عيينة) وقال الذهبي: (ليس بالمتقن وله مناكير)[٣].

وبعض هذه الاختلافات أشار إليها المزي[٤]، وسبق أن الترمذي قال عن الحديث: (حسن صحيح)، وتعقبه ابن حجر فقال: (هو معلول)[٥].

وقال الألباني: (صحيح)[٦]. وهو يخالف ما ذكره في موضع آخر[٧] من أن مسلم بن صفوان خالف عبد الله بن صفوان. والظاهر أنه غير ضار لاختلاف المخرج. والحديث ـ كما سبق ـ حسن لغيره للاعتبار الذي ذكرته أولًا.

ومراد ابن حجر فيما يبدو أن كثرة هذه الاختلافات أثرت في صحته، وهو صحيح لو لم يمكن الترجيح، وقد أمكن ذلك.

٢٦٦ ـ عن قتادة قال: قال رسول الله ﷺ: «يبعث إلى مكة جيش من الشام، حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم».

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٥٢٣ ـ ٥٢٤).

(٢) المصدر السابق: (٢٤/ ٧٥).

(٣) انظر تهذيب الكمال: (٢/ ٥٦ ـ ٦٢). وميزان الاعتدال: (١/ ٢٣ ـ ٢٤). وتهذيب التهذيب: (١/ ١٠٨ ـ ١١٠) والتقريب: (رقم ١٥٥).

(٤) انظر تحفة الأشراف: (١١/ ٢٨١، ٣٣٩).

(٥) تهذيب التهذيب: (١٠/ ١٣٣).

(٦) انظر صحيح الجامع: (رقم ٧٣٤١).

(٧) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٤٣٢).

رواه نعيم بن حماد[١] قال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال. فذكره.

إسناده ضعيف لإرساله، وللكلام المعروف في نعيم حماد، فإنه مع ثقته وصلابته في السنة كان يهم في الحديث، والكلام فيه يطول، وقد تعصب عليه الدولابي، فنقل عن مجهول لم يسمه أنه كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة كذب. ورد عليه ابن عدي، وقد توسع الشيخ المعلمي في ترجمته فشفى وكفى[٢].

وهذا المرسل من قبيل الحسن لغيره، لاعتضاده بالشواهد الصحيحة المخرجة في هذا الفصل، دون قوله «جيش من الشام» فإن الأحاديث الصحيحة لم تحدد نوع الجيش، ولا من أي جهة سيقدم.



(١) الفتن: (رقم ٩٣٩).

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٢٩/٤٦٦ ـ ٤٨١) وميزان الاعتدال: (٤/٢٦٧ ـ ٢٧٠) وتهذيب التهذيب: (١٠/٤٥٨ ـ ٤٦٣) وهدي الساري: (ص ٤٤٧). والتنكيل للمعلمي: (١/٤٩٣ ـ ٥٠٠).

رسائل جامعية (١٨)

فضائل مكة

الواردة في السنة

جمعاً ودراسة

تأليف الدكتور
محمد بن عبد الله بن عايض بن عوض الغبان

الجزء الثاني

دار ابن الجوزي

الفصل الرابع

تعظيم القبلة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة.

المبحث الثاني: أجر من ترك استقبال القبلة حال قضاء الحاجة، وذلك من إكرامها.

المبحث الثالث: ما جاء في فضل الجلوس تجاه القبلة.

المبحث الرابع: النهي عن التَّفل تجاه القبلة.

المبحث الأول

النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة

٢٦٧ - عن أبي أيوب الأنصاري ﷺ أن النبيّ ﷺ قال: «**إذا أتيتم الغائط**[١] **فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها ببول ولا غائط، ولكن شرّقوا، أو غرّبوا**»[٢]. قال أبو أيوب: فقدمنا الشام، فوجدنا مراحيض[٣] قد بنيت قِبل القبلة، فننحرف عنها، ونستغفر الله.

رواه البخاري[٤] ومسلم - واللفظ له[٥] - وأبو داود[٦] والترمذي[٧] والنسائي[٨] وابن ماجه[٩] وأحمد[١٠] والدارمي[١١] والشافعي[١٢] والحميدي[١٣]

(١) هو كناية عن إظهار قضاء الحاجة، وهو في الأصل: ما اطمأن من الأرض، وانخفض. انظر غريب الحديث لأبي إسحاق الحربي: (٢/ ٦٤٠ - ٦٤١).

(٢) قال البغوي: (هذا خطاب لأهل المدينة ولمن كانت قبلته على ذلك السمت. فأمّا من كانت قبلته إلى جهة المشرق أو المغرب، فإنه ينحرف إلى الجنوب أو الشمال) شرح السنة: (١/ ٣٥٩).

(٣) أراد المواضع التي بنيت للغائط، واحدها مِرحاض، أي مواضع الاغتسال. النهاية: (٢/ ٢٠٨).

(٤) الصحيح: (١/ ٢٤٥) الوضوء: باب لا تستقبل القبلة بغائط... و(١/ ٤٩٨) الصلاة: باب قبلة أهل المدينة.

(٥) الصحيح: (١/ ٢٢٤) الطهارة: باب الاستطابة.

(٦) السنن: (١/ ١٩ - ٢٠) الطهارة: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.

(٧) الجامع: (١/ ١٣ - ١٤) أبواب الطهارة: باب في النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول.

(٨) المجتبى: (١/ ٢٢، ٢٣) الطهارة: باب النهي عن استدبار القبلة عند الحاجة، وباب الأمر باستقبال المشرق أو المغرب عند الحاجة. والسنن الكبرى: (١/ ٦٧، ٦٨).

(٩) السنن: (١/ ١١٥)، الطهارة: باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط أو البول.

(١٠) المسند: (٥/ ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١). (١١) السنن: (١/ ١٣٥ - ١٣٦).

(١٢) اختلاف الحديث: (١/ ١٩) (هامش الأم). (١٣) المسند: (١/ ١٨٧).

وابن أبي شيبة[١] وأبو إسحاق الحربي[٢] وابن خزيمة[٣] وأبو عوانة[٤] والطحاوي[٥] والهيثم بن كليب الشاشي[٦] وابن الأعرابي[٧] وابن حبان[٨] والطبراني[٩] وابن عدي[١٠] والدارقطني[١١] وابن شاهين[١٢] وأبو نعيم[١٣] وأبو يعلى الخليلي[١٤] والبيهقي[١٥] وابن عبد البرّ[١٦] والبغوي[١٧] من طرق كلّهم عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي قال: سمعت أبا أيوب الأنصاري، فذكره.

والرواة له عن الزهري في هذه الطرق هم: ابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد ويونس بن يزيد الأيلي والنعمان بن راشد وسليمان بن كثير وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر وعقيل بن خالد وقرة بن خالد وعبد الرحمٰن بن إسحاق وابن أخي الزهري ومحمد بن عمرو بن علقمة.

وخالفهم جميعاً إبراهيم بن سعد الزهري، فرواه عن الزهري عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جارية أن أبا أيوب الأنصاري قال، فذكره.

أخرجه الطحاوي[١٨] والهيثم بن كليب[١٩] والطبراني[٢٠] وابن عدي[٢١] وقال ابن عدي: (هكذا يروي إبراهيم بن سعد هذا الحديث عن الزهري عن عبد الرحمٰن بن يزيد بن جارية[٢٢] عن أبي أيوب، وأصحاب الزهري خالفوه،

---

(١) المصنف: (١/ ١٣٩) (رقم ١٦٠١).
(٢) غريب الحديث: (٢/ ٦٤٠).
(٣) الصحيح: (١/ ٣٣).
(٤) المسند: (١/ ١٩٩).
(٥) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٢).
(٦) المسند: (رقم ١١١٣).
(٧) المعجم: (١/ ١٥٩).
(٨) الإحسان: (٤/ ٢٦٣ ـ ٢٦٥) (رقم ١٤١٦ ـ ١٤١٧).
(٩) المعجم الكبير: (٤/ ١٤١ ـ ١٤٤)، والمعجم الأوسط: (٢/ ٨٩) (رقم ١٣٤٣) و(٥/ ١٣٣) (رقم ٤٨٤٧) و(٧/ ٣١٨) (رقم ٧٦١٣).
(١٠) الكامل: (٦/ ٥٤).
(١١) العلل: (٦/ ٩٨).
(١٢) ناسخ الحديث: (رقم ٧٧).
(١٣) أخبار أصبهان: (١/ ١٦٨).
(١٤) الإرشاد: (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).
(١٥) السنن الكبرى: (١/ ٩١).
(١٦) التمهيد: (١/ ٣٠٤).
(١٧) شرح السنة: (١/ ٣٥٨).
(١٨) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٢).
(١٩) المسند: (رقم ١١٢٣).
(٢٠) المعجم الكبير: (٤/ ١٣٨)، وفي السند تصحيف لا يخفى.
(٢١) الكامل: (١/ ٢٤٨).
(٢٢) في الأصل: (حارثة) ومثل ذلك وقع في بعض المصادر، وهو تصحيف.

فرووه عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي أيوب).

وذكر أبو حاتم الرازي رواية إبراهيم بن سعد، وقال: (وهو خطأ، الصحيح عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن أبي أيوب عن النبيّ ﷺ)(١)، وذكر الدارقطني هذا الخلاف وغيره، وقال: (والقول قول ابن عيينة ومن تابعه)(٢)، وقال في موضع آخر: (تفرد إبراهيم عن الزهري)(٣).

وللحديث طريق آخر، يرويه إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن رافع بن إسحاق أنه سمع أبا أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ وهو بمصر يقول: والله ما أدري كيف أصنع بهذه الكرابيس(٤)، وقد قال رسول الله ﷺ: «**إذا ذهب أحدكم إلى الغائط أو البول فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها بفرجه**»(٥).

أخرجه مالك(٦) ومن طريقه النسائي(٧) وأحمد(٨) والهيثم بن كليب الشاشي(٩) والطبراني(١٠) قال مالك: عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، فذكره.

ورواه أحمد(١١) والطبراني(١٢) وابن عدي(١٣) والخطيب البغدادي(١٤) من طرق أخرى عن إسحاق بن عبد الله به.

وإسناده صحيح، إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة هو الأنصاري المدني.

---

(١) العلل: (رقم ٦٦) لابن أبي حاتم، وقبله عبارة غير مفهومة.

(٢) انظر العلل الواردة في الأحاديث النبوية: (٦/ ٩٦ ـ ٩٨).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر (ق٢٦٢/ب).

(٤) هي المراحيض واحدها كرباس مثل سربال وسرابيل، وقد قيل: إن الكرابيس مراحيض الغرف، وأما مراحيض البيوت فإنها يقال لها الكنف. التمهيد: (٤/ ٣١٢).

(٥) قال ابن عبد البر: (في هذا الحديث دليل على أن القبل يسمى الفرج، وأن الدبر ـ أيضاً ـ يسمى فرجاً) المصدر نفسه.

(٦) الموطأ: (١/ ١٧٢).

(٧) المجتبى: (١/ ٢١ ـ ٢٢) الطهارة: باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة.

(٨) المسند: (٥/ ٤١٤).

(٩) المسند: (رقم ١٥١).

(١٠) المعجم الكبير: (٤/ ١٤١).

(١١) المسند: (٥/ ٤١٥، ٤١٩).

(١٢) المعجم الكبير: (٤/ ١٤١).

(١٣) الكامل: (٦/ ١٦٦).

(١٤) موضح أوهام الجمع: (١/ ٤١٩).

ورافع بن إسحاق هو المدني مولى الشفاء، ويقال مولى أبي طلحة، وهما ثقتان[١].

وقال ابن عبد البرّ: (وحديثه ـ يعني حديث إسحاق بن عبد الله ـ متصل صحيح)[٢]، وقال الألباني: (وسنده صحيح)[٣].

ورواه الأوزاعي عن إسحاق بن عبد الله فقال: حدّثني إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني رجل منّا قال: سمعت أبا أيوب به، ولم يسمّ الرجل.

أخرجه الطبراني[٤] إلّا أن إسناده إلى الأوزاعي فيه يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابُلُتّي ابن امرأة الأوزاعي: (ضعيف)[٥].

وقال الدارقطني: (والقول قول مالك ومن تابعه)[٦]. قلت: هذا صحيح والأوزاعي بريء من عهدة هذه المخالفة إن لم يكن للحديث طريق أصحّ من هذا.

ثم وقفت له على طريق آخر إلى الأوزاعي أخرجه الشاشي[٧] من طريق بشر الأوزاعي به، وبشر هو ابن بكر التِّينسي: (ثقة يغرب)[٨].

وللحديث طريق ثالث:

أخرجه الطبراني[٩] وابن عدي[١٠] والدارقطني[١١] والخطيب البغدادي[١٢] كلّهم من طريق إسماعيل بن عمر أبي المنذر ثنا ورقاء عن سعد بن سعيد عن عمر بن ثابت عن أبي أيوب نحوه.

---

(١) انظر التقريب: (رقم ٣٦٧ و١٨٥٩). (٢) التمهيد: (١/ ٣٠٣).
(٣) إرواء الغليل: (رقم ٦٠). (٤) المعجم الكبير: (١/ ١٤١).
(٥) التقريب: (رقم ٧٥٨٥)، وضبط البَابلُتّي فقال: (بموحدتين ولام مضمومة ومثناة ثقيلة).
(٦) العلل: (٦/ ١١٦). (٧) المسند: (رقم ١١٥٤).
(٨) التقريب: (رقم ٦٧٧).
(٩) المعجم الكبير: (٤/ ١٣٧)، والمعجم الصغير: (١/ ٢٠٠).
(١٠) الكامل: (٣/ ٣٥٢).
(١١) السنن: (١/ ٦٠)، والعلل: (٦/ ١١٦). (١٢) موضح أوهام الجمع: (١/ ٤١٩).

وقال ابن عدي: (هو غريب، غريب هذا المتن بهذا الإسناد...).

قلت: الأمر كما ذكر ابن عدي؛ لأن سعد بن سعيد هو ابن قيس الأنصاري أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين في رواية، وقال في رواية أخرى: (صالح)، وتكلّم فيه غير واحد، ووثّقه ابن سعد والعجلي وابن عمار[١] فهو مختلف فيه، ومن ضعّفه أجلّ وأعلم، إلّا أن لكلام الآخرين اعتباراً، وبقية الرجال بين ثقة وصدوق[٢].

وعزى الألباني هذه الرواية إلى الدارقطني وقال: (وسنده صحيح)[٣]. وفيها ما عرفت.

٢٦٨ ـ عن سلمان الفارسي ﵁ قال: قيل له: قد علمكم نبيّكم ﷺ كل شيء حتى الخِرَاءَة[٤]؟ قال: فقال: أجل، لقد **«نهانا أن نستقبل القبلة لغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو نستنجي برجيع[٥] أو بعظم»**.

رواه مسلم ـ واللفظ له[٦] ـ وأبو داود[٧] والترمذي[٨] والنسائي[٩] وابن ماجه[١٠]

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٠/ ٢٦٢ ـ ٢٦٥)، وميزان الاعتدال: (٢/ ١٢٠)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ٤٧٠ ـ ٤٧١).

(٢) انظر تراجمهم في التقريب: (رقم ٤٦٩ و٧٤٠٣ و٤٨٧٠) حسب ترتيبهم في السند.

(٣) إرواء الغليل: (رقم ٦٠).

(٤) قال الخطابي: (عوام الرواة يفتحون الخاء فيفحش معناه، وإنما هو الخِراءة مكسورة الخاء ممدودة الألف: يريد الجلسة للتخلي والتنظيف منه والأدب فيه). إصلاح غلط المحدثين: (ص ٢١).

(٥) العذرة والروث، سمي رجيعاً لأنه رجع عن حالته الأولى بعد أن كان طعاماً أو علفاً. النهاية: (٢/ ٢٠٣).

(٦) الصحيح: (١/ ٢٢٣، ٢٢٤) الطهارة: باب الاستطابة.

(٧) السنن: (١/ ١٧) الطهارة: باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.

(٨) الجامع: (١/ ٢٤) أبواب الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة.

(٩) المجتبى: (١/ ٣٨ ـ ٣٩، ٤٤) الطهارة، باب النهي عن الاكتفاء... وباب النهي عن الاستنجاء باليمين.

(١٠) السنن: (١/ ١١٥) الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة.

وأحمد[١] وابن أبي شيبة[٢] والبزار[٣] وابن الجارود[٤] وابن خزيمة[٥] وأبو عوانة[٦] والطحاوي[٧] والطبراني[٨] والدارقطني[٩] والبيهقي[١٠] بعضهم من طريق الأعمش وبعضهم من طريق الأعمش ومنصور معاً عن إبراهيم - يعني ابن يزيد النخعي - عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن سلمان قال، فذكره. وفي بعض ألفاظه قال: قال لنا المشركون: إني أرى صاحبكم يعلّمكم، يعلّمكم حتى الخِراءة. وفي بعضها قال: قال بعض المشركين وهم يستهزؤون به: إني لأرى صاحبكم يعلّمكم حتى الخراءة.

وقال الترمذي: (حسن صحيح).

وقال الدارقطني: (إسناد صحيح).

والرواة له عن الأعمش كثيرون، وجمع الأعمش ومنصوراً: سفيان الثوري، فرواه عنهما عن إبراهيم به. أخرج روايته هذه من المخرجين السابقين: مسلم والنسائي وأحمد وأبو عوانة والدارقطني والبيهقي.

وخالف سفيانَ الثوري: شعبةُ وزائدة بن قدامة، فروياه عن منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمٰن بن يزيد ثنا رجل من أصحاب النبيّ ﷺ، فذكره.

ولم يسم الصحابي، أخرج روايتهما الإمام أحمد[١١] بإسنادين مختلفين عنهما.

وتابعهما عُبيدة بن حميد النحوي، أخرجه الطحاوي[١٢] من طريق أحد المتروكين. وهذا الاختلاف غير ضار؛ لأنه لم يقدح في أصل الحديث، فالصحابة كلهم عدول عرفوا أو لم يعرفوا، وأمّا الترجيح بين روايات هؤلاء الكبار فمن المشكلات، وتختلف أقوال النقاد في الترجيح بينهم.

---

(١) المسند: (٥/ ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩).
(٢) المصنف: (١/ ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣) (رقم ١٦٠٠، ١٦١٤، ١٦٤٢).
(٣) البحر الزخار: (٦/ ٤٧٠).
(٤) المنتقى: (رقم ٢٩).
(٥) الصحيح: (١/ ٤١، ٤٤).
(٦) المسند: (١/ ٢١٧، ٢١٨).
(٧) شرح معاني الآثار: (١/ ١٢٣) و(٤/ ٢٣٣).
(٨) المعجم الكبير: (٦/ ٢٣٤).
(٩) السنن: (١/ ٥٤).
(١٠) السنن الكبرى: (١/ ٩١، ١٠٢، ١١٢).
(١١) المسند: (٥/ ٤٣٧، ٤٣٨).
(١٢) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٢).

وخالفهم جميعاً: الحكم بن عتيبة، فرواه عن إبراهيم فقال: عن علقمة قال: قال رجل من المشركين لعبد الله، يعني ابن مسعود: إني لأحسب صاحبكم، فذكره.

أخرجه البزار[١] وقال: (لا نعلم رواه عن الحكم إلّا سفيان، ولا عن حصين إلّا مسدد، وإنما يعرف من حديث عبد الرحمٰن عن سلمان، ورواه منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمٰن بن يزيد عن رجل من الصحابة).

قلت: الحكم بن عتيبة من كبار أصحاب إبراهيم، إلّا أن هذه الرواية خطأ ظاهر، لمخالفتها لجميع من رواه عن إبراهيم، ولعلّ الخطأ ممن دونه ممن لم يبلغ مرتبة الإتقان، فتسبق الأسانيد المشهورة إليه، فيرويها على وجه الخطأ.

٢٦٩ ـ عن أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها».

رواه مسلم[٢] من طريق عمر بن عبد الوهاب حدثنا يزيد ـ يعني ابن زريع ـ حدّثنا روح عن سهيل عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

وخالف عمر بن عبد الوهاب: أميةُ بن بسطام، فرواه عن يزيد بن زريع عن روح عن محمد بن عجلان عن القعقاع به. أخرجه البيهقي[٣]، وهذه الرواية هي الموافقة لرواية الجمهور للحديث.

ولهذا أعَلَّ طريق مسلم الإمام أبو الفضل بن عمار الشهيد، والإمام الدارقطني، فقال أبو الفضل: (وهذا حديث أخطأ فيه عمر بن عبد الوهاب الرِّياحي عن يزيد بن زريع؛ لأنه حديث يعرف بمحمد بن عجلان عن القعقاع، وليس لسهيل في هذا الإسناد أصل، رواه أمية بن بسطام عن يزيد بن زريع على الصواب، عن روح عن ابن عجلان عن القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ)[٤]، وبنحو ذلك قال الدارقطني[٥]، وأبو الحجاج المزي[٦].

---

(١) كشف الأستار: (١/ ١٢٨).
(٢) الصحيح: (١/ ٢٢٤) الطهارة، باب الاستطابة.
(٣) السنن الكبرى: (١/ ١٠٢).
(٤) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج: (ص ٥٩ ـ ٦١).
(٥) انظر كتاب التتبع: (ص ١٨٨ ـ ١٩٠).
(٦) انظر تحفة الأشراف: (٩/ ٤٤١ ـ ٤٤٢).

وأجاب عن ذلك النووي، فقال: (ومثل هذا لا يظهر قدحه، فإنه محمول على أن سهيلاً وابن عجلان سمعاه جميعاً، واشتهرت روايته عن ابن عجلان، وقلت عن سهيل)[١]، وما ذكره رَحِمَهُ اللهُ يتعارض مع ما قرّره المحدثون؛ بأن الأحفظ ورواية الجماعة مقدمة، وبخاصة أن كبار المحدثين كابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة ووهيب بن خالد كل هؤلاء وغيرهم رووه عن ابن عجلان عن القعقاع بن حكيم به.

جاء ذلك عند أبي داود[٢] والنسائي[٣] وابن ماجه[٤] وأحمد[٥] والدارمي[٦] والشافعي[٧] والحميدي[٨] وابن خزيمة[٩] وأبي عوانة[١٠] والطحاوي[١١] وابن حبان[١٢] وابن عدي[١٣] وابن شاهين[١٤] والبيهقي[١٥] والبغوي[١٦] وابن النجار[١٧]، ولفظه عند بعضهم: «**إنما أنا لكم بمنزلة الوالد أعلّمكم، فإذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها...**» الحديث.

وهو مختصر عند البعض، وهذا إسناد محتمل للصحة؛ لأن محمد بن عجلان مختلف فيه، وثّقه جماعة، وتكلم فيه آخرون، وبخاصة في روايته عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة، وكذا روايته عن نافع، وحديثه بالجملة

---

(١) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم: (٣/ ١٥٨).
(٢) السنن: (١/ ١٨ ـ ١٩) الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.
(٣) المجتبى: (١/ ٣٨) الطهارة، باب النهي عن الاستطابة بالروث.
(٤) السنن: (١/ ١١٤) الطهارة، باب الاستنجاء بالحجارة.
(٥) المسند: (٢/ ٢٥٠).
(٦) السنن: (١/ ٣٨).
(٧) المسند: (ص١٣).
(٨) المسند: (رقم ٩٨٨).
(٩) الصحيح: (١/ ٤٣ ـ ٤٤).
(١٠) المسند: (١/ ٢٠٠).
(١١) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٣).
(١٢) الإحسان: (٤/ ٢٧٩، ٢٨٨) (رقم ١٤٣١، ١٤٤٠).
(١٣) الكامل: (٦/ ٤٦٥).
(١٤) ناسخ الحديث ومنسوخه: (رقم ٨١).
(١٥) السنن الكبرى: (١/ ٩١، ١٠٢، ١١٢).
(١٦) شرح السنة: (١/ ٣٥٦).
(١٧) ذيل تاريخ بغداد: (٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤).

إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن لذاته، كما قال الذهبي في السير. ويستثنى من ذلك حديثه عن سعيد وعن نافع[(١)].

وقال النووي: (رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة)[(٢)].

وله طريق آخر: أخرجه الطحاوي[(٣)] من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً نحو اللفظ الأول.

وإسناده ضعيف لحال ابن لهيعة[(٤)].

وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمٰن بن نوفل يتيم عروة (ثقة)[(٥)]، وهذا الإسناد صالح في المتابعة.

ويشهد للحديث ما ورد في معناه من أحاديث صحيحة، وبهذا يعلم بأن إسناد مسلم وإن كان معلاً، فإن الحديث ثابت بأسانيده وشواهده[(٦)].

٢٧٠ ـ عن عبد الله بن الحارث بن جَزْء الزُّبَيدي[(٧)] ﷺ قال: أنا أول من سمع النبيّ ﷺ يقول: «لا يبولن أحدُكم مستقبل القبلة»، وأنا أوّل من حدّث الناس بذلك.

رواه ابن ماجه[(٨)] وأحمد[(٩)] وابن أبي شيبة[(١٠)] والبخاري في التاريخ الكبير[(١١)] وابن أبي خيثمة[(١٢)] وابن أبي عاصم[(١٣)] وعبد الله بن محمد

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٦/ ١٠١ ـ ١٠٨)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٦٤٤ ـ ٦٤٧)، وسير أعلام النبلاء: (٦/ ٣١٧ ـ ٣٢٢)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٣٤١ ـ ٣٤٢).

(٢) خلاصة الأحكام: (رقم ٣٣٢).

(٣) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٣).

(٤) تقدم.

(٥) التقريب: (رقم ٦٠٨٥).

(٦) وانظر كتاب: بين الإمامين مسلم والدارقطني: (رقم ١١).

(٧) جَزْء: بفتح الجيم وسكون الزاي بعدها همزة. والزُّبيدي: بضم الزاي. التقريب: (رقم ٣٢٦٢).

(٨) السنن: (١/ ١١٥) الطهارة، باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول.

(٩) المسند: (٤/ ١٩٠، ١٩١).

(١٠) المصنف: (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠) (رقم ١٦٠٩) و(٧/ ٢٥٠) (رقم ٣٥٧٦٧).

(١١) (٧/ ١١٢).

(١٢) التاريخ الكبير: (ق٥٥/ أ).

(١٣) الآحاد والمثاني: (٤/ ٤٣٢)، والأوائل: (رقم ٣٩).

البغوي[١] وابن شاهين[٢] من طرق كلّهم عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أنه سمع عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي، فذكره.

إسناده صحيح، وقد صرّح يزيد بن أبي حبيب بالتحديث في أكثر من مصدر، فأمن بذلك تدليسه. وصحّح إسناده شهابُ الدين البوصيري[٣].

والرواة له عن الليث في الطرق السابقة، هم: محمد بن رمح المصري ويونس بن محمد المؤدب وحجاج بن محمد وموسى بن داود الضبي وشبابة بن سوار وقتيبة بن سعيد وعيسى بن حماد زغبة.

وشاركهم في ذلك: أبو صالح عبد الله بن صالح، أخرجه البخاري في التاريخ الكبير[٤]، وزاد عليهم إسناداً آخر، فقال: وعن الليث عن سهل بن ثعلبة عن ابن جزء عن النبيّ ﷺ مثله.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير أيضاً[٥] عطفاً على الإسناد السابق، وأخرجه مفرداً الطحاوي[٦]، وهي زيادة منكرة، لا تقبل من ثقة، فضلاً عن كونها من أبي صالح المتكلم فيه[٧].

ومن الرواة للحديث عن الليث: عبد الله بن وهب، واختلف عليه فيه.

فرواه عنه يونس بن عبد الأعلى الصدفي قال: أخبرني عمرو بن الحارث والليث وابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب به، أخرجه الطحاوي[٨].

وخالفه أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب، فرواه عن عمّه عبد الله بن وهب قال: حدّثنا الليث به. ثم عطف عليه إسناداً آخر هو الإسناد الذي تفرّد به أبو صالح من بين تلاميذ الليث السابقين، فقال: قال الليث: وحدّثني سهل بن ثعلبة عن عبد الله بن الحارث بن جزء عن النبيّ ﷺ بذلك أيضاً. أخرجه ابن شاهين[٩] إلّا أن شيخه عبد العزيز بن قيس بن حفص البصري لم أقف على

---

(١) معجم الصحابة: (ق ٣٨٧).
(٢) ناسخ الحديث ومنسوخه: (رقم ٧٨).
(٣) انظر مصباح الزجاجة: (١/ ١٣٤).
(٤) (٧/ ١١٢).
(٥) المصدر نفسه.
(٦) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٣).
(٧) تقدم.
(٨) المصدر السابق: (٤/ ٢٣٢).
(٩) ناسخ الحديث ومنسوخه: (رقم ٧٩).

ترجمته، وعلى فرض أنه ثقة فإن رواية يونس بن عبد الأعلى أرجح؛ لأن أحمد بن عبد الرحمٰن ابن أخي عبد الله بن وهب مختلف فيه، فوثقه ابن عبد الحكم وغيره، ثم خلط بعد ذلك، وأنكرت عليه أحاديث، ثم رجع عنها بعد أن روجع، وقال ابن عدي: (رأيت شيوخ أهل مصر الذين لحقتهم مجمعين على ضعفه...) ثم ذكر ابن عدي أن ما أنكر عليه محتمل، وقد اعتذر محمد بن يعقوب الحافظ لمسلم في إخراجه عنه في الصحيح بأن الاختلاط الذي طرأ عليه كان بعد خروج مسلم من مصر[١]. وأمّا يونس بن عبد الأعلى فثقة[٢].

وبروايته هذه يتّضح أن الليث توبع من قبل عمرو بن الحارث وابن لهيعة.

وجمع رشدين بن سعد في روايته هؤلاء الثلاثة، وأضاف إليهم الحسن بن ثوبان الهمداني، أخرجه الطبراني[٣]، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن ثوبان إلّا رشدين)، ورشدين بن سعد هو أبو الحجاج المصري: (ضعيف)[٤].

وله طريق آخر عن يزيد بن أبي حبيب.

أخرجه أحمد[٥] وعبد بن حميد[٦] والطحاوي[٧] من طريق عبد الحميد بن جعفر قال: حدّثني يزيد بن أبي حبيب به.

وعبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري: (صدوق رمي بالقدر، وربما وهم)[٨]. وسبق أن ابن لهيعة رواه عن يزيد بن أبي حبيب بمثل رواية الليث ومن معه، وقد اضطرب في ذلك فروي عنه ـ أيضاً ـ قال: أخبرني

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١/ ٣٨٧ ـ ٣٩١)، وميزان الاعتدال: (١/ ١١٣ ـ ١١٤)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطاي: (ص١٥٨ ـ ١٥٩)، رسالة عواد الرويثي. وتهذيب التهذيب: (١/ ٥٤ ـ ٥٦)، والتقريب: (رقم ٦٧).

(٢) التقريب: (رقم ٧٩٠٧).

(٣) المعجم الأوسط: (٦/ ٣١٣) (رقم ٦٥٠٠).

(٤) انظر المصدر السابق: (رقم ١٩٤٢) وضبط رشدين، فقال: (بكسر الراء وسكون المعجمة).

(٥) المسند: (٤/ ١٩٠).

(٦) المنتخب: (رقم ٤٨٧).

(٧) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٢).

(٨) التقريب: (رقم ٣٧٥٦).

يزيد بن أبي حبيب عن جبلة بن رافع قال: سمعت عبد الله بن الحارث الزبيدي، فذكره نحوه.

أخرجه الطحاوي[١].

ورُوي عنه قال: أخبرني سليمان بن زياد الحضرمي أنه سمع عبد الله بن الحارث به نحوه.

أخرجه أحمد[٢].

ورُوي عنه قال: عن عبد الله بن المغيرة قال: أخبرني عبد الله بن الحارث به.

أخرجه أحمد[٣].

وهذا الاضطراب دليل على أنه لم يحفظه.

وقد توبع يزيد بن أبي حبيب متابعة قوية، وذلك بما رواه البخاري في التاريخ الكبير[٤] ويعقوب الفسوي[٥] وابن حبان[٦] والطبراني[٧] والخطيب البغدادي[٨] كلّهم من طريق أبي الوليد الطيالسي قال: حدّثني غوث بن سليمان بن زياد قال: حدّثني سليمان بن زياد قال: دخلنا على عبد الله بن الحارث فذكر قصة معه، ثم ذكر الحديث. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن غوث بن سليمان إلّا أبو الوليد)، وإسناده حسن لحال غوث بن سليمان بن زياد الحضرمي قاضي مصر.

قال أبو حاتم: (صحيح الحديث لا بأس به)[٩]، وقال يعقوب الفسوي: (لا بأس به)[١٠].

---

(١) المصدر السابق: (٤/ ٢٣٣).
(٢) المسند: (٤/ ١٩٠).
(٣) المصدر نفسه: (٤/ ١٩١).
(٤) (٧/ ١١١).
(٥) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٤٩٦)، وتحرف غوث في الإسناد إلى: (عوف)، ومثل ذلك في الإحسان.
(٦) الإحسان: (٤/ ٢٦٨) (رقم ١٤١٩).
(٧) المعجم الأوسط (١/ ١٥٩) (رقم ٤٩٣٩).
(٨) المتفق والمفترق: (رقم ١٣١٠).
(٩) الجرح والتعديل: (٧/ ٥٧).
(١٠) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٤٤٦)، وتحرف في هذا الموضع إلى: (عوف) بدلاً من غوث، وورد ذكره في موضعين آخرين على الصحيح.
(١١) التقريب: (رقم ٢٥٥٩).

ووالده سليمان بن زياد: (ثقة)[١]. ويغوث متابع.

فرواه البخاري في التاريخ الكبير[٢] والخطيب البغدادي[٣] كلاهما من طريق عُرابي عن سليمان بن زياد به، وقال الخطيب في روايته: عن ابن أبي معاوية عن سلمان بن زياد الحضرمي به، والصواب ابن معاوية دون قوله: (أبي).

وهو عرابي بن معاوية الحضرمي، ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل.

وروى عنه رجلان[٤] فهو إذاً صالح للمتابعة.

والخلاصة أن الحديث صحيح، ويشهد له ما ورد في معناه من أحاديث ثابتة. والاختلافات في بعض الطرق غير مؤثرة في الحكم على الحديث، وسبق أن شهاب الدين البوصيري صححه.

وذكره الدارقطني ضمن الأحاديث التي لا مطعن فيها، ويلزم البخاري ومسلم إخراجها[٥]، وصححه الألباني[٦].

٢٧١ ـ عن أبي سعيد الخدري ﵁ أنه شهد على رسول الله ﷺ أنه: «نهى أن نستقبل القبلة بغائط أو ببول».

رواه ابن ماجه[٧] وأبو الحسن بن القطان في زياداته[٨] وأحمد[٩] من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله حدّثني أبو سعيد الخدري به، واللفظ لابن ماجه، وللآخرين زيادة في أوّله: «**نهاني أن أشرب قائماً**...».

---

(١) التقريب (٢٥٥٩).
(٢) (٥/ ١١٢).
(٣) تاريخ بغداد: (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣).
(٤) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ١١٢)، والجرح والتعديل: (٧/ ٤٥)، وعُرابي: بضم العين المهملة وفتح الراء. هكذا ضبط في المصادر التالية، وذكره البخاري باسم: (غرابي) بالغين المعجمة. وخطأه في ذلك الدارقطني، وتبعه ابن ماكولا والسمعاني وابن ناصر الدين وغيرهم. انظر المؤتلف والمختلف: (٤/ ١٧٧٠)، والإكمال: (٦/ ١٩٦ ـ ١٩٧)، والأنساب: (٤/ ١٧٤)، وتوضيح المشتبه: (٦/ ٢١٠ ـ ٢١١).
(٥) انظر الإلزامات: (ص ١٣٦).
(٦) انظر صحيح الجامع: (رقم ٧٤٧٤).
(٧) السنن: (١/ ١١٦) الطهارة، باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول.
(٨) المصدر نفسه.
(٩) المسند: (٣/ ١٥).

إسناده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة[١]، ولعنعنة أبي الزبير وهو مدلس[٢].

وصححه الألباني[٣]، ولعله لشواهده.

وأخشى أن يكون ابن لهيعة قد أخطأ في إسناد الحديث؛ لأن مجاهداً روى عن جابر بن عبد الله قال: «**كان رسول الله ﷺ قد نهانا أن نستقبل القبلة، أو نستدبرها بفروجنا إذا أهرقنا الماء**»، ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة، فجعله من مسند جابر دون ذكر لأبي سعيد، أخرجه أبو داود[٤] والترمذي[٥] وأحمد[٦] وغيرهم.

وصححه البخاري[٧].

فإن لم يكن أصل الحديث واحداً، فإن حديث أبي سعيد وإن كان ضعيفاً منجبر بما ثبت في معناه من أحاديث.

٢٧٢ - عن مروان الأصفر قال: رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمٰن أليس قد نُهي عن هذا؟ قال: (بلى، إنما نُهي عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس).

رواه أبو داود[٨] وابن الجارود[٩] وابن خزيمة[١٠] والدارقطني[١١] والحاكم[١٢] والبيهقي[١٣] والحازمي[١٤] كلّهم من طريق صفوان بن عيسى عن الحسن بن ذكوان عن مروان بن الأصفر به.

---

(١) تقدم. (٢) تقدم.

(٣) انظر صحيح ابن ماجة: (رقم ٢٥٨ و٢٥٩).

(٤) السنن: (١/ ٢١) الطهارة، باب الرخصة في ذلك.

(٥) الجامع: (١/ ١٥) أبواب الطهارة، باب ما جاء من الرخصة في ذلك.

(٦) المسند: (٣/ ٣٦٠).

(٧) انظر نصب الراية: (٢/ ١٠٥)، والتلخيص الحبير: (١/ ١٠٤). ولم أجده في ترتيب علل الترمذي الكبير لأبي طالب القاضي، حيث عزاه الزيلعي إلى علل الترمذي الكبير.

(٨) السنن: (١/ ٢٠) الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.

(٩) المنتقى: (رقم ٣٢). (١٠) الصحيح: (١/ ٣٥).

(١١) السنن: (١/ ٥٨). (١٢) المستدرك: (١/ ١٥٤).

(١٣) السنن الكبرى: (١/ ٩٢).

(١٤) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: (ص ٤٠).

وقال الدارقطني: (صحيح كلّهم ثقات)، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري، فقد احتجّ بالحسن بن ذكوان، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وقال الحازمي: (هذا حديث حسن)، وقال النووي: (حديث حسن رواه أبو داود وغيره)[١]، وقال ابن عبد الهادي: (وفي إسناده الحسن بن ذكوان وقد تكلّم فيه غير واحد وروى له البخاري)[٢]، ونقل الشوكاني عن ابن حجر أنّه قال في الفتح: (أخرجه أبو داود والحاكم بإسناد حسن)[٣]، ومثل ذلك الألباني نقل تحسينه عن ابن حجر[٤]. وعبارة الحافظ: (رواه أبو داود والحاكم بسند لا بأس به)[٥]، وتعقّب الألباني الحاكم والذهبي في حكمهما على الحديث بأنه على شرط البخاري، فقال: (وفيه نظر من وجهين، ذكرتهما في صحيح سنن أبي داود، وحققت فيه أنه حسن الإسناد)[٦].

قلت: مروان الأصفر هو أبو خليفة البصري وصفوان بن عيسى هو الزهري أبو محمد البصري القسام، وهما ثقتان[٧].

وأمّا الحسن بن ذكوان فهو أبو سلمة البصري مختلفٌ فيه، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (يروي أحاديث لا يرويها غيره، على أن يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه، وناهيك به جلالة أن يرويا عنه، وأرجو أنه لا بأس به)، وضعّفه أحمد وابن معين وابن المديني وأبو زرعة والدارقطني - في العلل - بل قال ابن معين: إنه صاحب الأوابد، منكر الحديث، وقال أحمد: (أحاديثه أباطيل)، وذكر غير واحد بأنه كان قدرياً، ووصف أيضاً بالتدليس، وجعله ابن حجر في المرتبة الثالثة منهم، واعتذر له الساجي بقوله: (إنما ضعف لمذهبه، وفي حديثه بعض المناكير). وذكر ابن حجر سبباً آخر وهو: إسقاطه لأحد المتروكين في إسناد حديث، وهذا من أقبح أنواع التدليس.

وتضعيف هؤلاء الأئمة وفيهم متشدّدون ومعتدلون لا يقارن بتوثيق ابن

(١) خلاصة الأحكام: (رقم ٣٣٧).
(٢) تنقيح التحقيق: (١/ ٣٣١).
(٣) نيل الأوطار: (١/ ١٣١).
(٤) انظر إرواء الغليل: (رقم ٦١).
(٥) فتح الباري: (١/ ٢٤٧).
(٦) المصدر السابق.
(٧) انظر التقريب: (رقم ٢٩٤٠ و٦٥٧٦).

حبان، وأمّا توثيق الدارقطني عقب روايته السابقة التي ذكر أن إسناده كلهم ثقات فمعارض بتضعيفه له في العلل، وموافقته للجمهور أولى.

وأمّا رواية يحيى القطان عنه، فقال ابن المديني: (حدث يحيى عن الحسن بن ذكوان، ولم يكن عنده بالقوي)، ولم يبق إلّا إخراج البخاري له حديثاً في الصحيح.

وهو من طريق يحيى القطان عنه، قال ابن حجر - في هدي الساري - (ولهذا الحديث شواهد كثيرة)[1]، فإذا كان هذا حاله فإن هذا الحديث من ناحية الصناعة الحديثية لا يبلغ مرتبة الحسن، وقد ذكرته هنا لاحتمال أن يكون قول ابن عمر: (إنما نهي عن ذلك في الفضاء...) مرفوعاً.

قال الشوكاني: (لأن قوله إنما نهي عن هذا في الفضاء يدلّ على أنه قد علم ذلك من رسول الله ﷺ، ويحتمل أنه قال ذلك استناداً إلى الفعل الذي شاهده ورواه، فكأنه لما رأى النبيّ ﷺ في بيت حفصة مستدبراً للقبلة فهم اختصاص النهي بالبنيان...)[2]، قلت: وعلى فرض صحته فإن الاحتمال الثاني أظهر؛ لأن ابن عمر في حادثة أخرى استند إلى فعل الرسول ﷺ، ففي البخاري[3] قال: إن ناساً يقولون إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس، فقال عبد الله بن عمر: (لقد ارتقيت يوماً على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلاً بيت المقدس).

ولو كان حديثه هذا - أعني حديث مروان عنه - مستقلاً لما عدل عنه إلى الاستدلال بفعل يدخله الاحتمال، والله أعلم.

٢٧٣ - عن معقل بن أبي معقل الأسدي قال: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين[4] ببول أو غائط»، وعند بعضهم: «نهى أن نستقبل القبلة...» بالإفراد.

---

(١) انظر أسئلة البرذعي لأبي زرعة: (٢/ ٣٩٣)، والعلل للدارقطني: (٣/ ٣٨ - ٣٩)، وتهذيب الكمال: (٦/ ١٤٥ - ١٤٧)، وميزان الاعتدال: (١/ ١٨٩)، وتهذيب التهذيب: (٢/ ٢٦٧ - ٢٧٧)، وهدي الساري: (ص ٣٩٧).

(٢) نيل الأوطار: (١/ ١٣٢).

(٣) الصحيح: (١/ ٢٤٦ - ٢٤٧) الوضوء، باب من تبرز على لبنتين.

(٤) قال الخطابي: أراد بالقبلتين الكعبة وبيت المقدس، وهذا يحتمل أن يكون ذلك من=

رواه أبو داود[(١)] وابن ماجه[(٢)] وأحمد[(٣)] وعفان بن مسلم الصفار[(٤)] وابن أبي شيبة[(٥)] وابن أبي خيثمة[(٦)] وابن أبي عاصم[(٧)] والطحاوي[(٨)] والطبراني[(٩)] وأبو نعيم[(١٠)] والبيهقي[(١١)] وابن عبد البر[(١٢)] والحازمي[(١٣)] من طرق كلهم عن عمرو بن يحيى المازني عن أبي زيد مولى ثعلبة عن معقل بن أبي معقل الأسدي به.

ورواه الطحاوي أيضاً[(١٤)] من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني قال: ثنا سليمان بن بلال قال: ثنا عمرو بن يحيى به، إلّا أنه أسقط أبا زيد من الإسناد.

والظاهر أن الحماني سوّى الإسناد ليتخلص من أبي زيد، وهو متهم بسرقة الحديث اتهمه بذلك بعض الأئمة ووثّقه بعضهم، ونفوا عنه هذه التهمة، وضعّفه آخرون، قال الذهبي: (لا ريب أنه كان مبرزاً في الحفظ كما كان سليمان الشاذكوني، ولكنه أصون من الشاذكوني ولم يقل أحد قط إنه وضع حديثاً، بل ربما كان يلتقط أحاديث، ويدعي روايتها، فيرويها على وجه التدليس، ويوهم أنه سمعها، وهذا قد دخل فيه طائفة، وهو أخف من افتراء المتون)[(١٥)].

= أجل استدبار الكعبة؛ لأن من استقبل بيت المقدس بالمدينة فقد استدبر الكعبة، ويحتمل أن يكون على معنى الاحترام لبيت المقدس إذ كان مرة قبلةً لنا. معالم السنن: (١/ ٢٠).

(١) السنن: (١/ ٢٠) الطهارة، باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة.
(٢) السنن: (١/ ١١٥) الطهارة، باب النهي عن استقبال القبلة بالغائط والبول.
(٣) المسند: (٤/ ٢١٠) و(٦/ ٤٠٦). (٤) حديثه (ق٢٣٧/ ب).
(٥) المصنف: (١/ ١٣٩، ١٤٠) (رقم ١٦٠٣، ١٦١٠).
(٦) التاريخ الكبير: (ق٩٧ ـ ٩٨). (٧) الآحاد والمثاني: (٤/ ١٩١).
(٨) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٣).
(٩) المعجم الكبير: (٢٠/ ٢٣٤)، وحصل تحريف مطبعي في الإسناد كالعادة.
(١٠) معرفة الصحابة: (٢/ق ١٨٧/ب). (١١) السنن الكبرى: (١/ ٩١).
(١٢) التمهيد: (١/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).
(١٣) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ: (ص ٣٨). (١٤) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٣).
(١٥) انظر سير أعلام النبلاء: (١٠/ ٥٣٦ ـ ٥٣٧)، وانظر تفصيل ترجمته في تهذيب=

وقد ذكر عنه كلام قبيح في التشيّع، وذكر الذهبي أنه صحيح عنه[١].

وهذا الخطأ في إسقاط أبي زيد من الإسناد لا يمكن إلصاقه بسليمان التيمي؛ لأن خالد بن مخلد القطواني رواه عنه بمثل رواية الجماعة، وذلك في رواية ابن ماجه السابقة ورواية لابن أبي شيبة.

والحديث ضعيف؛ لأن مداره على أبي زيد مولى ثعلبة وهو: (مجهول)[٢].

وسئل يحيى بن معين عن الحديث فقال: (ضعيف)[٣]، وضعفه الذهبي بقوله: (وأبو زيد هذا لا يدرى من هو)[٤].

وقال ابن حجر: (رواه أبو داود وغيره، وهو حديث ضعيف؛ لأن فيه راوياً مجهول الحال)[٥]، وضعفه الألباني[٦].

وخالفهم النووي، فقال: (وإسناده جيد، ولم يضعفه أبو داود)[٧]، وقال في موضع آخر: (رواه أبو داود بإسناد حسن)[٨]، وهو اعتماد منه على أن سكوت أبي داود عن الحديث كاف في الاحتجاج به، وفي ذلك يقول في تفسير قول أبي داود (وما سكتُّ عنه فهو صالح): (فعلى هذا ما وجدنا في كتابه مطلقاً ولم يصححه غيره من المعتمدين ولا ضعفه فهو حسن عند أبي داود)[٩]، ولابن حجر تفصيل جيّد لما سكت عنه أبو داود، أثبت أن منه ما هو صحيح، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف، وقال بعد ذلك: (ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه أبو داود، فإنه يخرج أحاديث

= الكمال: (٣١/ ٤١٩ ـ ٤٣٤)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، وتهذيب التهذيب: (١١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٩)، والتقريب: (رقم ٧٥٩)، وضبط في التقريب الحماني فقال: (بكسر المهملة وتشديد الميم).

(١) انظر سير أعلام النبلاء.

(٢) التقريب: (رقم ٨١٠٨).

(٣) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: (٣/ق ١٣٠/أ).

(٤) مختصر سنن البيهقي، نقلاً من نصب الراية: (٢/ ١٠٣).

(٥) فتح الباري: (١/ ٢٤٦).

(٦) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٦٠١١).

(٧) المجموع: (٢/ ٨٠).

(٨) خلاصة الأحكام: (رقم ٣٣٨).

(٩) التقريب والتيسير: (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣) (من تدريب الراوي).

جماعة من الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها، مثل ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة...)[١]. وفي اسم صحابي الحديث خلاف، فمنهم من قال معقل بن أبي معقل، ويقال معقل بن الهيثم، ويقال ابن أبي الهيثم، وهو من حلفاء بني أسد[٢].

والخلاف في الأسماء لا يؤثر في صحة حديث ما إذا عرف عين الرجل كما هو الحال في الصحابة، وهذا الحديث لا يمكن تقويته بالأحاديث الثابتة في هذا المبحث؛ لأن رواية معقل ليست في معناها لجمعها بين القبلتين في أغلب الطرق، وليس في الروايات الأخرى الثابتة سوى النهي عن استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة.

٢٧٤ ـ عن سهل بن حُنيف رضي الله عنه أن النبيّ ﷺ بعثه قال: «**أنت رسولي إلى أهل مكة، قل: إن رسول الله ﷺ أرسلني، يقرأ عليكم السلام، ويامركم بثلاث: لا تحلفوا بغير الله، وإذا تخلّيتم[٣] فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها، ولا تستنجوا بعظم ولا ببعرة**».

رواه أحمد[٤] والدارمي[٥] وعبد الرزاق[٦] وأحمد بن منيع[٧] والبخاري في التاريخ الكبير[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩] والحارث بن أبي أسامة[١٠] وأبو يعلى الموصلي[١١] والحاكم[١٢] كلّهم من طريق ابن جريج قال: حدّثني عبد الكريم بن أبي المخارق أن الوليد بن مالك بن عبد القيس أخبره أن

---

(١) النكت على ابن الصلاح: (١/ ٤٣٨)، وانظر: (١/ ٤٣٥ ـ ٤٤٥).
(٢) انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧، والنكت الظراف: (٨/ ٤٥٩) من كتاب تحفة الأشراف.
(٣) ذهبتم لقضاء الحاجة. انظر النهاية: (٢/ ٧٥).
(٤) المسند: (٣/ ٤٨٧). (٥) السنن: (١/ ١٣٥).
(٦) المصنف: (٨/ ٤٦٦).
(٧) في مسنده كما في إتحاف الخيرة: (رقم ٢١) رسالة سليمان السعود.
(٨) (١/ ٢١١). (٩) أخبار مكة: (٣/ ٦٥).
(١٠) بغية الباحث: (١/ ٢٠٦).
(١١) الظاهر أنه في المسند الكبير كما في إتحاف الخيرة: (رقم ٢١)، رسالة سليمان السعود.
(١٢) المستدرك: (٣/ ٤١١).

محمد بن قيس مولى سهل بن حنيف من بني ساعدة أخبره أن سهلاً أخبره به، واللفظ لأحمد، وسكت عليه الحاكم والذهبي.

وإسناده ضعيف؛ لضعف عبد الكريم بن أبي المخارق[١]؛ ولجهالة الوليد، وقال الهيثمي: (وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو ضعيف)[٢].

وقال البوصيري: (وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف عبد الكريم بن أبي المخارق)[٣].

قلت: وفيه الوليد بن مالك، وهو ابن عباد بن حنيف من بني ساعدة الأنصاري، ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (مجهول غير مشهور)[٤].

وأما محمد بن قيس فهو الأنصاري المدني مولى سهل.

قال أبو داود: (حسن الحديث)[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: (ليس بمشهور)[٦]، وأظنّه لو اطلع على توثيق أبي داود لما قال ذلك.

٢٧٥ ـ عن أسامة بن زيد ﵄ أن النبيّ ﷺ قال: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول».

رواه البزار[٧] وأبو يعلى[٨] وابن عدي[٩] كلّهم من طريق أبي بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أسامة بن زيد به.

---

(١) انظرالتقريب: (رقم ٤١٥٦)، وضبط المخارق فقال: (بضم الميم وبالخاء المعجمة).
(٢) مجمع الزوائد: (١/ ٢٠٥) و(٤/ ١٧٧).
(٣) إتحاف الخيرة: (رقم ٢١) رسالة سليمان السعود.
(٤) انظر تعجيل المنفعة: (رقم ١١٥٥).
(٥) سؤالات الآجري لأبي داود: (٥/ ق٣٥).
(٦) انظر المصدر السابق: (رقم ٩٦٩). (٧) البحر الزخار: (٧/ ٦٦).
(٨) الظاهر أنه في المسند الكبير، إذ لا وجود له في الصغير. انظر إتحاف الخيرة المهرة (رقم ٢٣) رسالة: سليمان السعود، والمطالب العالية المسندة: (ق ٦).
(٩) الكامل: (٤/ ١٦٥، ١٦٦).

وقال البزار: (ولا نعلم أسند نافع عن أسامة إلّا هذا الحديث، ولا يُروى عن أسامة إلّا من هذا الطريق).

واختلف فيه على عبد الله بن نافع، فرواه عنه أبو بكر الحنفي بالإسناد المتقدم، ورواه عنه ابن أبي فديك فقال: حدّثني عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن أبيه أن عبد الرحمٰن بن عمرو العجلاني حدّث ابن عمر عن أبيه أن رسول الله ﷺ: **«نهى أن يستقبل شيء من القبلتين في الغائط والبول»**.

أخرجه يعقوب الفسوي[(١)] وابن أبي عاصم[(٢)] وابن السكن[(٣)] والطبراني[(٤)] وابن عدي[(٥)] وأبو نعيم[(٦)]، وقال ابن السكن: (لم يرو عمرو هذا عن النبيّ ﷺ غير هذا الحديث، وهو مما ينفرد به عبد الله بن نافع)، وهذا الاضطراب سببه أن عبد الله بن نافع مولى ابن عمر: (ضعيف)[(٧)]، وقد اضطرب في متنه كما تقدم، وأما الراويان عنه فعبد الكبير بن عبد المجيد: (ثقة)[(٨)]. وابن أبي فديك هو محمد بن إسماعيل بن أبي فُديك: (صدوق)[(٩)]. وعزى الهيثمي حديث العجلاني إلى الطبراني، وقال: (وفيه عبد الله بن نافع وهو ضعيف)[(١٠)]. وقال البوصيري: (مدار إسناد حديث أسامة على عبد الله بن نافع مولى ابن عمر وقد ضعّفوه...) إلى أن قال: (لكن له شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي أيوب الأنصاري وأبي هريرة)[(١١)].

قلت: حديثه هذا لا يتقوّى؛ لاضطرابه فيه؛ ولأنه قد خالفه من هو أرجح منه. انظر الحديث التالي.

٢٧٦ ـ عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «نهى أن نستقبل القبلتين ببول أو غائط».

---

(١) المعرفة والتاريخ: (١/ ٣٢٩). (٢) الآحاد والمثاني: (٤/ ٦٥).
(٣) كما في الغوامض والمبهمات: (رقم ٦٩١).
(٤) المعجم الكبير: (١٧/ ١٢). (٥) الكامل: (٤/ ١٦٦).
(٦) معرفة الصحابة: (٢/ق ٨٥/ب، ٩٤/ب).
(٧) التقريب: (رقم ٣٦٦١). (٨) المصدر نفسه: (رقم ٤١٤٧).
(٩) المصدر نفسه: (رقم ٥٧٣٦) وفديك: بالفاء مصغر، كما في المصدر المذكور.
(١٠) مجمع الزوائد: (١/ ٢٠٥).
(١١) إتحاف الخيرة: (رقم ٢٣) رسالة سليمان السعود.

رواه أحمد[١] ومسدد[٢] من طريق أيوب ـ يعني السختياني ـ.

ورواه مالك[٣] ومن طريقه الطحاوي[٤] والهيثم بن كليب الشاشي[٥] وابن بشكوال[٦].

كلاهما عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه به.

وهذه الطريق أرجح من طريق عبد الله بن نافع في الحديث السابق؛ لأن عبد الله بن نافع ضعيف كما تقدم، بل إن روايته تلك مع اضطرابها منكرة؛ لأن مالكاً وأيوب السختياني هما من كبار أصحاب نافع، ناهيك عن جلالتهما وإمامتهما، وإشارة إلى هذا الخلاف قال ابن حجر ـ عقب رواية عبد الله بن نافع السابقة ـ: (خالفه أيوب، فرواه عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه، أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسدد)، ومع أن هذه الرواية أرجح فإنها ضعيفة؛ لعدم تسمية الرجل المبهم.

وعزاه الزيلعي إلى مالك، وقال: (فيه رجل مجهول، فهو كالمنقطع)[٧].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد، وفيه رجل لم يسم)[٨].

وقال البوصيري: (ضعيف لجهالة التابعي)[٩]، وانظر الحديث السابق والتالي.

٢٧٧ ـ عن عمر بن الخطاب ﷺ أن النبيّ ﷺ «نهى أن نستقبل القبلتين بغائط أو بول».

رواه أبو الشيخ الأصبهاني[١٠] من طريق إسماعيل قال: ثنا هريم قال: ثنا عبد الوهاب عن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن عمر أن النبيّ ﷺ نهى، فذكره.

---

(١) المسند: (٥/ ٤٣٠).
(٢) في مسنده، كما في إتحاف الخيرة المهرة: (رقم ٢٤) رسالة سليمان السعود.
(٣) الموطأ: (١/ ١٧٢).
(٤) شرح معاني الآثار: (٤/ ٢٣٢).
(٥) المسند: (رقم ١٥٢).
(٦) الغوامض والمبهمات: (رقم ٦٩٠).
(٧) نصب الراية: (٢/ ١٠٣).
(٨) مجمع الزوائد: (١/ ٢٠٥).
(٩) إتحاف الخيرة المهرة: (رقم ٢٤) رسالة سليمان السعود.
(١٠) طبقات المحدثين بأصبهان: (٣/ ٦٤ ـ ٦٥).

إسناده غير محفوظ، وظاهره الصحة، وهو غريب الإسناد والمتن، فلم أرَ من أخرجه غير أبي الشيخ رغم جودة إسناده واشتماله على حكم، وهو النهي عن استقبال القبلتين الكعبة وبيت المقدس، وليس في الأحاديث الصحيحة سوى النهي عن استقبال الكعبة عند قضاء الحاجة، كما تقدم.

ورجال الإسناد كلّهم ثقات، إلّا أن عبد الوهاب وهو ابن عبد المجيد الثقفي اختلط قبل موته، كما قال ابن معين وعقبة بن مكرم، وقال عمرو بن علي الفلاس: (اختلط حتى كان لا يعقل، سمعته وهو مختلط يقول: حدثنا محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان باختلاط شديد)، لكن أبا داود قال: (تغيّر جرير بن حازم وعبد الوهاب الثقفي فحجب الناس عنهم)، وبهذا استدلّ الذهبي على عدم ضرر تغيّره، فقال: (لكنه ما ضر تغيره حديثه، فإنه ما حدث بحديث في زمن التغيير)[1]، ويعكر على ذلك قول الفلاس المتقدم، ويمكن الجمع بين ذلك بأن حجبه كان بعد تبين حاله وفحش اختلاطه.

ثم عنَّ لي شيء وهو أن أيوب السختياني روى عن نافع عن رجل من الأنصار عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهى... الحديث[2]، وهو مطابق لهذا الحديث في لفظه، ورواه عن أيوب: إسماعيل بن علية وعبد الوارث.

وإسماعيل بن علية من أثبت الناس في أيوب إن لم يكن أثبتهم، فقد قدّمه طائفة على حماد بن زيد في أيوب، وعكس ذلك طائفة[3].

وعبد الوارث بن سعيد مقدم في أيوب أيضاً، وإن كان دون حماد وابن علية، وقدمه ابن معين على عبد الوهاب وابن عيينة في أيوب[4].

وبناء على ذلك تصبح رواية عبد الوهاب هذه غير محفوظة.

والصواب أن أيوب يرويه عن نافع عن أبيه عن رجل من الأنصار.

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٨/ ٥٠٣ ـ ٥٠٨)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٦٨٠ ـ ٦٨١)، وتهذيب التهذيب: (٦/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠)، وهدي الساري: (ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣)، والكواكب النيرات: (رقم ٣٨).

(٢) انظر الحديث السابق.

(٣) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٦٥ ـ ٣٦٨).

(٤) انظر المصدر السابق.

وتابعه على ذلك: الإمام مالك كما تقدم، ولا يعترض على هذا بأن الراوي الثقة الحافظ قد يجتمع لديه أكثر من رواية بالإسناد الواحد، ويعد ذلك مقبولاً منه ولو لم يوافقه أصحابه؛ وذلك لأن عبد الوهاب غمز بالاختلاط كما تقدم؛ ولأن مثل هذه الرواية يبعد جداً أن لا يرويها عن أيوب كبار أصحابه كحماد وابن علية، والله أعلم.

٢٧٨ ـ عن سهل بن سعد ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها».

رواه الرُّوياني[(١)] والعقيلي[(٢)] والطبراني[(٣)] ثلاثتهم من طريق محمد بن عمر الواقدي قال: حدثنا عبد الحكيم بن عبد الله بن أبي فروة عن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه به. وقال العقيلي: (لا يتابع عليه، ولا يعرف إلّا بالواقدي)، ثم قال: (وفي هذا الباب عن النبيّ ﷺ أحاديث ثابتة من غير هذا الوجه).

قلت: وإسناده ضعيف جداً، فيه محمد بن عمر الواقدي، وهو: (متروك مع سعة علمه)[(٤)]. وعبد الحكيم هو المدني أخو إسحاق، مختلف فيه، فقال العقيلي ما تقدم، ووثقه ابن معين ويعقوب الفسوي، وقال البزار: (مشهور صالح الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: (روى عنه ابن المبارك)، واختلف قول الدارقطني فيه، فقال ـ في رواية البرقاني عنه ـ: (شيخ مقل يعتبر به إذا حدّث عنه غير الواقدي)، ووثّقه في كتاب: الضعفاء والمتروكون[(٥)]، فهو إذاً ثقة، وأقلّ أحواله أن يكون حسن الحديث.

وعباس بن سهل الساعدي: (ثقة)[(٦)].

والحديث ضعفه الهيثمي بقوله: (رواه الطبراني، وفيه محمد بن عمر

---

(١) المسند: (رقم ١٠٩٢).
(٢) الضعفاء الكبير: (٣/ ١٠٤).
(٣) المعجم الكبير: (٦/ ١٢٨).
(٤) التقريب: (رقم ٦١٧٥).
(٥) انظر المعرفة والتاريخ: (٣/ ٥٥)، والتاريخ للدوري: (٢/ ٣٤١)، وسؤالات البرقاني للدارقطني: (رقم ٣١١)، والضعفاء والمتروكون له: (رقم ٩٤)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٣٥٧)، ولسان الميزان: (٣/ ٣٩٤).
(٦) التقريب: (رقم ٣١٧٠).

الواقدي، وهو ضعيف)[١]، وحاله أشد كما تقدم.

٢٧٩ ـ عن الحضرمي ﷺ وكان من أصحاب النبيّ ﷺ أن أعرابياً لقي النبيّ ﷺ يستفتيه في الغائط، فقال: «**لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها إذا استنجيت**»، قال: يا رسول الله كيف أصنع؟ قال: «**اعترض بحجرين وضُمَّ الثالث**».

رواه أبو يعلى[٢] من طريق يوسف بن خالد قال: حدّثني عمرو بن سفيان بن أبي البكرات عن محفوظ بن علقمة عن الحضرمي به.

إسناده هالك، يوسف بن خالد هو ابن عمير السَّمتي (تركوه، وكذّبه ابن معين)[٣]، وبذلك أعلّه ابن حجر[٤]. ومحفوظ بن علقمة هو الحضرمي: (صدوق)[٥]. ولم أقف على ترجمة عمرو بن سفيان، ولم أقف على حديث مرفوع في معناه؛ لأن الأحاديث الواردة في هذا الباب تنهى عن استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، وهذا الحديث انفرد فذكر الاستنجاء بدلاً من قضاء الحاجة.

٢٨٠ ـ عن عائشة ﵂ قالت: (**مرَّ سراقة بن مالك المُدلجي على رسول الله ﷺ فأمره أن يتنكب**[٦] **القبلة، ولا يستقبلها، ولا يستدبرها، ولا يستقبل الريح...**) الحديث.

رواه ابن عدي[٧] والدارقطني ـ واللفظ له[٨] ـ والبيهقي[٩] كلهم من طريق بقية ـ يعني ابن الوليد ـ قال: ثنا مبشر بن عُبيد ثنا الحجاج بن أرطاة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

---

(١) مجمع الزوائد: (١/ ٢٠٥)

(٢) الظاهر أنه في المسند الكبير: انظر إتحاف الخيرة المهرة: (رقم ٢٢) رسالة سليمان السعود، والمطالب العالية المسندة: (ق ٦).

(٣) التقريب: (رقم ٧٨٦٢)، وضبط السمتي، فقال: (بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثناة).

(٤) المصدر السابق، والمطالب العالية المجردة: (١/ ١٦).

(٥) التقريب: (رقم ٦٥٠٧).

(٦) يعدل ويميل. انظر لسان العرب: (١/ ٧٧٠ ـ ٧٧١) مادة: (نكب).

(٧) الكامل: (٦/ ٤١٩).

(٨) السنن: (١/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٩) السنن الكبرى: (١/ ١١١).

وقال ابن عدي: (وهذا الحديث بهذا اللفظ وبهذا التمام لم يروه عن هشام غير الحجاج وعنه غير مبشر)، وقال الدارقطني: (لم يروه غير مبشر بن عبيد وهو متروك).

قلت: إسناده موضوع، فإن مبشر بن عبيد هو الحمصي، رماه أحمد بالوضع، وكذّبه أبو زرعة، وقال الدارقطني في السنن: (متروك الحديث يضع الحديث)، وقال البخاري: (منكر الحديث) وضعفه جداً أبو حاتم، وضعفه ابن عدي[1]، والحجاج بن أرطاة هو النخعي: (صدوق كثير الخطأ والتدليس)[2].

❀ ❀ ❀

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٨/ ١١)، والجرح والتعديل: (٨/ ٣٤٣)، وأسئلة البرذعي لأبي زرعة: (٢/ ٣٢٢)، والسنن للدارقطني: (٤/ ٢٣٧)، وتهذيب الكمال: (٢٧/ ١٩٤ ـ ١٩٦)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤)، وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٢) التقريب: (رقم ١١١٩).

المبحث الثاني

أجر من ترك استقبال القبلة حال قضاء الحاجة وذلك من إكرامها

٢٨١ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من لم يستقبل القبلة، ولم يستدبرها في الغائط كتب له حسنة، ومحي عنه سيئة»**.

رواه الطبراني(١) قال: حدثنا أحمد قال: حدثنا أحمد بن حرب الموصلي قال: حدثنا القاسم بن يزيد الجرمي عن إبراهيم بن طهمان عن حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن يحيى إلّا حسين ولا عن حسين إلّا إبراهيم، ولا عن إبراهيم إلّا القاسم، تفرّد به أحمد بن حرب). قلت: يعني أن هذا الحديث فرد من الأفراد.

وقال المنذري: (رواه الطبراني، ورواته رواة الصحيح)(٢).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله رجال الصحيح إلّا شيخ الطبراني وشيخ شيخه، وهما ثقتان)(٣).

وتعقب الألباني المنذري بأنه أطلق العزو إلى الطبراني، وهذا يوهم أنه في المعجم الكبير، وبأن رجاله ليسوا كلّهم من رجال الصحيح، فكان عليه أن يقيّد كما فعل الهيثمي(٤).

وذكر الشيخ الألباني بأن شيخ الطبراني هو أحمد بن حمدون الموصلي،

---

(١) المعجم الأوسط: (٢/ ٨٢ ـ ٨٣) (رقم ١٣٢١).

(٢) الترغيب والترهيب: (رقم ٢٥٠).

(٣) مجمع الزوائد: (١/ ٢٠٦).

(٤) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٠٩٨)، وصحيح الترغيب: (رقم ١٤٦).

وبأنه لم يقف على ترجمته، فلعلّه في ثقات ابن حبان أو تاريخ الموصل[١]، كذا قال. وهو وهم منه، فإن أحمد هنا هو ابن محمد بن عبد الله بن صدقة البغدادي، وصفه الذهبي فقال: (الإمام الحافظ المتقن الفقيه)، وقال الدارقطني: (ثقة، ثقة) ووثقه غيره[٢]، ولو أن الشيخ رجع قليلاً إلى بداية الرواية عنه لما وقع في هذا الوهم.

وثم استدراك آخر، وهو أن الهيثمي حكم بأن رجال الطبراني رجال الصحيح باستثناء شيخه وشيخ شيخه، وتبعه على ذلك الألباني. وكان ينبغي أن يضاف إليهم القاسم بن يزيد الجرمي وهو (ثقة عابد)[٣]، ولم يخرج له سوى النسائي[٤].

والحديث إسناده حسن، فإن أحمد بن حرب هو ابن محمد الموصلي (صدوق)[٥]، وبقية الرجال ثقات ومشاهير، ويحيى بن أبي كثير تدليسه محتمل[٦].

٢٨٢ ـ عن طاوس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم البَراز[٧] فليكرمنَّ قبلة الله، فلا يستقبلها، ولا يستدبرها...» الحديث.

رواه الدارقطني[٨] ومن طريقه البيهقي[٩] من طريق عبد الرزاق ومن طريق ابن وهب ومن طريق وكيع ثلاثتهم عن زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام، وزاد ابن وهب: (وابن طاوس) عن طاوس قال: سمعت رسول الله ﷺ، فذكره مرسلاً.

---

(١) انظر المصدرين نفسيهما.
(٢) انظر تاريخ بغداد: (٥/ ٤٠ ـ ٤١)، وسير أعلام النبلاء: (١٤/ ٨٣ ـ ٨٤).
(٣) التقريب: (رقم ٥٥٠٥) وقال في ضبط الجرمي: بفتح الجيم وسكون الراء.
(٤) انظر الكاشف: (رقم ٤٥٣٩) والمصدر نفسه.
(٥) الكاشف: (رقم ١٩)، والتقريب: (رقم ٢٤).
(٦) تقدم.
(٧) بفتح الباء، اسم للفضاء الواسع، كني به عن قضاء الحاجة، واختلف في فتح الباء وكسرها. انظر النهاية: (١/ ١١٨).
(٨) السنن: (١/ ٥٧، ٥٨).
(٩) السنن الكبرى: (١/ ١١١)، والمعرفة: (١/ ١٩٤)، والخلافيات: (٢/ ٦٠).

وروى الدارقطني[١] ومن طريقه ابن الجوزي[٢] من طريق أحمد بن الحسن المضري نا أبو عاصم نا زمعة به؛ إلّا أنه قال: عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً. فذكر تتمّة الحديث دون محل الشاهد منه هنا، وفي آخره قال زمعة: (فحدّثت به ابن طاوس، فقال: أخبرني أبي عن ابن عباس بهذا سواء)، وقال الدارقطني: (لم يسنده غير المضري، وهو كذاب متروك وغيره يرويه عن أبي عاصم عن زمعة عن سلمة بن وهرام عن طاوس مرسلاً، ليس فيه ابن عباس، وكذلك رواه عبد الرزاق وابن وهب ووكيع وغيرهم عن زمعة، ورواه ابن عيينة عن سلمة بن وهرام عن طاوس قوله...).

ورواية سفيان بن عيينة التي أشار إليها أخرجها ابن أبي شيبة[٣] والدارقطني[٤].

قال سفيان: عن سلمة بن وهرام عن طاوس قال: (حق لله على كل مسلم أن يكرم قبلة الله، فلا يستقبل منها شيئاً، ويقول: في غائط أو بول)، وهذا لفظ ابن أبي شيبة، وفي آخر رواية الدارقطني: (قال علي ـ يعني ابن المديني ـ قلت لسفيان: أكان زمعة يرفعه؟ قال: نعم، فسألت سلمة عنه فلم يعرفه ـ يعني لم يرفعه ـ) ومما لا شكّ فيه أن رواية سفيان بن عيينة هي المحفوظة، ورواية زمعة منكرة؛ لأن زَمْعة بن صالح هو الجندي اليماني (ضعيف)[٥]، وقد أنكر سلمة بن وهرام أن يكون الحديث مرفوعاً. وتابع سفيان ابن عيينة على ذلك أبو بشر جعفر بن أبي وحشية، فرواه عن طاوس من قوله دون ذكر محل الشاهد منه هنا، وهو من طريق هشيم عن أبي بشر، وقد عنعن.

أخرجه البيهقي[٦] وقال: (هذا هو الصحيح عن طاوس من قوله، وكذلك رواه سفيان بن عيينة عن سلمة بن وهرام عن طاوس، ورواه زمعة بن صالح عن سلمة فرفعه مرسلاً)، ثم ذكر الروايتين السابقتين وقال: (ولا يصح وصله ولا رفعه)، ونقل البيهقي في المعرفة[٧] عن الشافعي قوله في رواية زمعة: (وهذا

---

(١) السنن: (١/ ٥٧).
(٢) العلل المتناهية: (١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).
(٣) المصنف: (١/ ١٣٩).
(٤) السنن: (١/ ٥٨).
(٥) التقريب: (رقم ٢٠٣٥).
(٦) السنن الكبرى: (١/ ١١١).
(٧) (١/ ١٩٥).

مرسل، وأهل الحديث لا يثبتونه)، وقال ابن القطان: (والمرسل ـ أيضاً ـ ضعيف؛ فإنه دائر على زمعة بن صالح، وقد ضعّفه أحمد بن حنبل...)(١).

٢٨٣ ـ عن سراقة بن مالك ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم الغائط فليكرم قبلة الله عزّ وجلّ فلا يستقبل القبلة...» الحديث.

ذكر إسناده ابن أبي حاتم(٢) فقال: سألت أبي عن حديث رواه أحمد بن ثابت فرخويه عن عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل عن أبي رشدين الجندي عن سراقة بن مالك عن النبيّ ﷺ به.

وقال أبو حاتم: (إنما يروونه موقوفاً، وأسنده عبد الرزاق بآخره).

قلت: في إسناده أحمد بن ثابت وهو ابن عتاب الرازي فرخويه، قال فيه ابن أبي حاتم: (سمعت أبا العباس بن أبي عبد الله الطهراني يقول: كانوا لا يشكون أن فرخويه كذاب)(٣).

وفي إسناده أيضاً أبو رشدين الجندي، واسمه زياد، لم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات(٤) كعادته.

وأمّا سماك بن الفضل فهو الخولاني: (ثقة)(٥).

وعزى الحديث الزيلعي(٦) إلى الطبري فقال: أخرج أبو جعفر الطبري عن سماك بن الفضل به.

وفي كنز العمال(٧) عزاه فقال: (حرب بن إسماعيل الكرماني في مسائله والطبري في تهذيبه عن سراقة بن مالك وضعف...) ثم ذكر كلام أبي حاتم.

وفي موضع آخر(٨) عزاه إلى عبد الرزاق موقوفاً.

ولم أجده في المصنف كما هو مقتضى الإحالة ولا في تهذيب الآثار، فلعلّه في القسم المفقود منه.

---

(١) بيان الوهم والإيهام: (رقم ٦٤٥).
(٢) انظر كتاب علل الحديث: (رقم ٧٥).
(٣) انظر الجرح والتعديل: (٢/ ٤٤)، وميزان الاعتدال: (١/ ٨٦)، ولسان الميزان: (١/ ١٤٣).
(٤) انظر التاريخ الكبير: (٣/ ٣٥٣)، والجرح والتعديل: (٣/ ٥٥٠)، والثقات لابن حبان: (٤/ ٣٥٤).
(٥) التقريب: (رقم ٢٦٢٧).
(٦) انظر نصب الراية: (٢/ ١٠٣).
(٧) (٩/ ٣٦١).
(٨) انظر كنز العمال: (٩/ ٥١١).

وقال ابن حجر: (أخرجه الدارمي وغيره، وإسناده ضعيف)[١].

ولم أجده فيه، ومما يؤكّد ذلك أن ابن حجر لم يذكره في مسند سراقة من كتابه إتحاف المهرة[٢].

٢٨٤ ـ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ **أنّه قال: «من تنخع في المسجد فازدرد نخاعته إجلالاً للمسجد...» إلى أن قال: «ومن جلس على حاجة من بول أو غائط فبعد عن القبلة إجلالاً لها يستقبلها فاخَّر فرجه لم يقم من مجلسه ذلك، حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه».**

رواه أبو بكر الشافعي[٣] من طريق عمر بن الصبح عن مقاتل بن حيان عن قيس بن أبي حازم عن أبيه عن أبي بكر به.

وفي إسناده عمر بن الصبح، كذَّبه إسحاق بن راهويه، وقال ابن حبان: (يضع الحديث على الثقات...)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (روى عن قتادة ومقاتل الموضوعات)، وقال أبو حاتم الرازي وابن عدي: (منكر الحديث)، وقال ابن عدي أيضاً: (عامة ما يرويه غير محفوظ، لا متناً ولا إسناداً)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال الدارقطني: (متروك)[٤].

وأمّا مقاتل بن حيان فهو النَّبطي: (صدوق فاضل)[٥].

٢٨٥ ـ عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جدّه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من جلس يبول قُبَالة[٦] القبلة فذكر فتحرف عنها إجلالاً لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له».**

أخرجه الطبري[٧] من طريق عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسن به.

---

(١) التلخيص الحبير: (١/ ١٠٥).
(٢) انظر مسنده فيه: (٥/ ٦٦، ٧٠).
(٣) الغيلانيات: (رقم ١٠٤).
(٤) انظر تهذيب الكمال: (٢١/ ٣٩٦ ـ ٣٩٨)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٢٠٦)، وتهذيب التهذيب: (٧/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤)، والتقريب: (رقم ٤٩٢٢).
(٥) المصدر نفسه: (رقم ٦٨٦٧) وضبط النبطي، فقال: (بفتح النون والموحدة).
(٦) بالضم: تُجاهه. القاموس المحيط: (ص١٣٥٠) مادة: (قبل).
(٧) تهذيب الآثار، كما في نصب الراية: (٢/ ١٠٣).

وقال في كنز العمال[١]: (رواه الطبري في تهذيبه عن الحسن مرسلاً، وفيه كذاب). قلت: في إسناده كذاب كما قال، وهو عمرو بن جميع، كذّبه ابن معين، وقال ابن عدي: (كان يتّهم بالوضع)، وقال الحاكم: (روى عن هشام بن عروة وغيره أحاديث موضوعة)، وبنحو ذلك قال النقاش، وقال البخاري: (منكر الحديث)[٢]، وعبد الله بن الحسن هو ابن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، وهو ثقة جليل القدر[٣]، وأبوه صدوق[٤].

ولم يسق الإسناد كاملاً للنظر فيمن دون عمرو بن جميع.

وأمّا قول صاحب كنز العمال أنه عن الحسن مرسلاً، فلا أدري وجه ذلك.

ولعلّه ظنه الحسن البصري، وحسب سياق الزيلعي للإسناد فإن الحديث من مسند الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.



(١) (٩/٣٦٣).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٣/٢٥١)، ولسان الميزان: (٤/٣٥٨ ـ ٣٥٩).
(٣) التقريب: (رقم ٣٢٧٤).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ١٢٢٦).

المبحث الثالث

ما جاء في فضل الجلوس تجاه القبلة

٢٨٦ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن لكل شيء سيداً، وإن سيد المجلس قُبالة[1] القبلة»**.

رواه الطبراني[2] قال: حدثنا إبراهيم قال: نا عمرو بن عثمان قال: نا محمد بن خالد الوهبي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال، فذكره.

وقال الطبراني: (لم يرو هذين الحديثين عن محمد بن خالد إلّا عمرو بن عثمان)، وقال المنذري: (رواه الطبراني بإسناد حسن)[3].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن)[4].

وقال السخاوي: (وسنده حسن)[5]، وقال عبد الرؤوف المناوي: (حديث جيد حسن)[6] كذا تتابعت أحكامهم، وليس الأمر كما ذكروا؛ لأن إبراهيم هو ابن محمد بن عِرْق الحمصي قال فيه الذهبي: (شيخ للطبراني غير معتمد)[7]، ولو سلم الإسناد منه لكان حسناً؛ لأن عمرو بن عثمان هو ابن سعيد القرشي مولاهم أبو حفص الحمصي. ومحمد بن خالد هو ابن محمد الوهبي الحمصي، وهما صدوقان[8].

---

(١) بالضم: تجاهها، انظر الحديث السابق.
(٢) المعجم الأوسط: (٣/ ٢٥) (رقم ٢٣٥٤).
(٣) الترغيب والترهيب: (رقم ٤٥١٨).
(٤) مجمع الزوائد: (٨/ ٥٩).
(٥) المقاصد الحسنة: (رقم ١٥٣).
(٦) فيض القدير: (٢/ ٥١٢).
(٧) ميزان الاعتدال: (١/ ٦٣)، ولسان الميزان: (١/ ١٠٥) وعرق: بكسر العين المهملة.
(٨) انظر التقريب: (رقم ٥٠٧٣ و٥٨٤٨).

٢٨٧ ـ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لكل شيء شرفاً، وأشرف المجالس ما استقبل به القبلة...**» الحديث.

رواه ابن سعد[١] وعبد بن حميد[٢] والحارث بن أبي أسامة[٣] وعبد الله بن الإمام أحمد[٤] والطبري[٥] والعقيلي[٦] والطبراني[٧] وابن عدي[٨] وأبو طاهر المخلص[٩] والحاكم[١٠] والقضاعي[١١] والبيهقي[١٢] من طرق عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس به. مطولاً عند البعض ومختصراً عند آخرين. وفي بعض الطرق أن كعباً القرظي حدَّث عمر بن عبد العزيز بذلك في قصة جرت معه، والطرق إلى محمد بن كعب القرظي كلّها تالفة.

والرواة له عن محمد بن كعب هم: عمرو بن المهاجر وعيسى بن ميمون وهشام بن زياد أبو المقدام وتمام بن بزيع الشقري وصالح بن حسان ومصادف بن زياد المدني والقاسم بن عروة، وهؤلاء الرواة ما بين كذاب ومتروك، وما بين مجهول وضعيف، باستثناء عمرو بن المهاجر في رواية (الطبراني في مسند الشاميين) لكن في الطريق إليه من لم أقف على ترجمته.

وهاك تفصيل القول:

ـ عيسى بن ميمون هو المدني، قال ابن المديني في رواية الدوري: (ليس بثقة) وضعفه في أخرى، وقال الفلاس وأبو حاتم: (متروك الحديث)، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (يروي أحاديث كلّها موضوعات)، وقال ابن عدي: (عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه) وضعفه الترمذي وغيره.

---

(١) الطبقات: (٥/ ٣٧٠).
(٢) المنتخب: (رقم ٦٧٥).
(٣) بغية الباحث: (رقم ١٠٧٠).
(٤) زياداته على الزهد لأبيه (ص٢٩٥).
(٥) تهذيب الآثار: (٣/ ٢٦٩).
(٦) الضعفاء الكبير: (١/ ١٧٠) و(٣/ ٣٨٧) و(٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).
(٧) المعجم الكبير و(١٠/ ٣٨٩)، ومسند الشاميين: (١٤٣٢).
(٨) الكامل: (٤/ ٥٢) و(٧/ ١٠٦).
(٩) جزء فيه سبعة مجالس (ق٩٧) المجلس الثالث.
(١٠) المستدرك: (٤/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).
(١١) مسند الشهاب: (رقم ١٠٢٠، ١٠٢١).
(١٢) السنن الكبرى: (٧/ ٢٧٢).

وقال أبو داود: (استعدى عبد الرحمٰن بن مهدي على عيسى بن ميمون صاحب محمد بن كعب في هذه الأحاديث، فقال: لا أعود). والظاهر أنه متروك، لذا فإن قول الحافظ ابن حجر فيه: (ضعيف)[1]، لا يناسب ما قيل فيه.

- هشام بن زياد أبو المقدام ويقال هشام بن أبي الوليد المدني: (متروك)[2].

- تمام بن بزيع الشقري، قال عثمان الدارمي عن ابن معين: (ليس بشيء)، وقال البخاري: (يتكلمون فيه)، وقال ابن عدي: (ليس بالمعروف)، وقال الدارقطني: (متروك) وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود في الضعفاء[3].

- صالح بن حسان هو النضري أبو الحارث المدني: (متروك)[4].

- مصادف بن زياد المدني: (مجهول)[5].

ورواه عن مصادف: محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري: (متروك مع معرفته، لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب)[6].

والقاسم بن عروة لم أقف على ترجمته، وهو من طريق أحمد بن عبد الجبار عن أبيه عن عبد الرحمٰن الضبي عنه. وأحمد بن عبد الجبار هو العطاردي: (ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح)[7]. ووالده عبد الجبار هو ابن عمر العطاردي أبو أحمد، قال العقيلي: (في حديثه وهم كثير)، قال الذهبي: (ومشاه غيره)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم: (ضعيف)[8].

---

(١) انظر تاريخ الدوري عن ابن معين: (٢/٤٦٦)، وسؤالات الآجري: (رقم ٥٨٦)، وتهذيب الكمال: (٢٣/٤٨ ـ ٥٢)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦)، والتقريب: (رقم ٥٣٣٥).

(٢) المصدر نفسه: (رقم ٧٢٩٢).

(٣) انظر ميزان الاعتدال: (١/٣٥٨)، ولسان الميزان: (٢/ ٧١).

(٤) التقريب: (رقم ٢٨٤٩)، والنضري: (بالنون والمعجمة المحركة وبالموحدة والمهملة الساكنة) كما في المصدر المذكور.

(٥) ميزان الاعتدال: (٤/١١٨).

(٦) المصدر السابق: (رقم ٦٣١٠).

(٧) المصدر نفسه: (رقم ٦٤).

(٨) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٥٣٤)، ولسان الميزان: (٣/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

وهذه الطرق غير صالحة للاعتضاد.

وقال العقيلي: (لم يحدث بهذا الحديث عن محمد بن كعب ثقة، رواه هشام بن زياد أبو المقدام وعيسى بن ميمون ومصادف بن زياد القرشي، وكل هؤلاء متروك، وحدث به ابن القعنبي عن عبد الملك بن محمد بن أيمن عن عبد الله بن يعقوب عمَّن حدثه عن محمد بن كعب، ولعلّه أخذه عن بعض هؤلاء).

وفي الموضع الثاني ساقه من طريق عيسى بن ميمون، وقال: (تابعه من هو نحوه في الضعف)، وقال في الموضع الثالث: (وليس لهذا الحديث طريق يثبت)، وقال الحاكم: (هذا حديث قد اتفق هشام بن زياد النضري ومصادف بن زياد المديني على روايته عن محمد بن كعب القرظي، والله أعلم. ولم أستجز إخلاء هذا الموضع منه، فقد جمع آداباً كثيرة)، فتعقبه الذهبي بقوله: (هشام متروك، ومحمد بن معاوية كذّبه الدارقطني، فبطل الحديث).

وقال البيهقي: (ولم يثبت في ذلك إسناد)، هذه الأحكام قيلت عقب إخراج هؤلاء الأئمة للحديث في المواضع السابقة.

ونقل السخاوي عن ابن حبان أنه قال في كتاب: وصف الاتباع وبيان الابتداع: «إنه خبر موضوع، تفرد به أبو المقدام عن محمد بن كعب عن ابن عباس، وقد كانت أحواله ﷺ في مواعظ الناس أن يخطب لها وهو مستدبر القبلة»[1]، فردّ عليه السخاوي بقوله: (كذا قال! وما استدلّ به لا ينهض للحكم بالوضع؛ إذ استدباره ﷺ القبلة ليكون مستقبلاً لمن يعلمه أو يعظه ممن بين يديه لا سيما مع ما أوردته من طرقه)[2].

قلت: تعليله لاستدبار الرسول ﷺ القبلة وجيه، إلّا أن ابن حبان لم يحكم بمجرد ذلك كما هو ظاهر كلامه، وأمّا الطرق المشار إليها فقد سبق بيان حالها، ومع هذا فإن الحديث ضعيف جداً وليس موضوعاً. وضعّفه المنذري فصدر الحديث بقوله: (رُوي) بالبناء للمجهول، إشارة منه إلى ضعفه، ثم قال عقب الحديث: (رواه الطبراني، وفيه أحاديث غير هذه لا تسلم من مقال)[3]،

---

(١) المقاصد الحسنة: (رقم ١٥٣).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الترغيب والترهيب: (رقم ٤٥٢٠).

وذكره الزيلعي بلفظ: «**خير المواقف ما استقبلت القبلة**»، وقال: (غريب بهذا اللفظ)، ثم خرَّجه ناقلاً لكلام النقاد دون تعقب[١].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه هشام بن زياد أبو المقدام وهو متروك)[٢]، وقال البوصيري: (رواه عبد بن حميد والحارث بن أبي أسامة ومدار إسناديهما على هشام بن زياد أبي المقدام وهو ضعيف)[٣].

وقال الألباني: (ضعيف)[٤].

٢٨٨ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أكرم المجالس ما استقبل به القبلة».

رواه أبو يعلى[٥] والطبراني[٦] وابن عدي[٧] ثلاثتهم من طريق أبي الربيع الزهراني ثنا أبو شهاب الحناط عن حمزة بن أبي حمزة عن نافع عن ابن عمر به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن نافع إلّا حمزة بن أبي حمزة).

إسناده تالف، حمزة بن أبي حمزة هو الجعفي الجَزري النصيبي: (متروك، متهم بالوضع)[٨]. وروي الحديث من طريق آخر عن أبي شهاب الحنّاط بإسقاط حمزة وإبدال الأعمش مكانه.

أخرجه أبو نعيم الأصبهاني[٩] من طريق يزيد بن خالد أبي مسعود ثنا زيد بن الحريش ثنا محمد بن الصلت عن أبي شهاب به بلفظ: «**خير المجالس...**» الحديث. وهي مخالفة غير معتبرة، فيزيد بن خالد أبو مسعود لم أقف على ترجمته، سوى ذكر الذهبي له في كتابه: (المقتنى)[١٠].

وزيد بن الحريش هو الأهوازي نزيل البصرة ذكره ابن حبان في الثقات،

---

(١) انظر نصب الراية: (٣/ ٦٢ ـ ٦٤).
(٢) مجمع الزوائد: (٨/ ٥٩).
(٣) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٧٧٨٠).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ١٩٣٤).
(٥) المطالب العالية (ق٢٣) والظاهر أنه في المسند الكبير.
(٦) المعجم الأوسط: (٨/ ١٨٩) (رقم ٨٣٦١).
(٧) الكامل: (٢/ ٣٧٦).
(٨) التقريب: (رقم ١٥١٩).
(٩) ذكر أخبار أصبهان: (٢/ ٧٤).
(١٠) (رقم ٥٧٣١).

وقال: (ربما أخطأ)، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وقال ابن القطان: (مجهول الحال)[١].

والحديث أورده ابن عدي بعد أن حكم على حمزة بأنه يضع الحديث.

وأشار المنذري إلى ضعفه بقوله: (ورُوي)[٢]، وعزاه الزيلعي إلى أبي يعلى والطبراني وأبي نعيم[٣].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه حمزة بن أبي حمزة وهو متروك)[٤].

وقال السخاوي: (وفيه حمزة بن أبي حمزة وهو متروك)[٥]، وقال الألباني: (ضعيف)[٦].



(١) انظر الجرح والتعديل: (٣/ ٥٦١)، ولسان الميزان: (٢/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤)، وحريش: بفتح الحاء المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة. انظر الإكمال: (٢/ ٤١٩).

(٢) الترغيب والترهيب: (رقم ٤٥١٩).

(٣) انظر نصب الراية: (٣/ ٦٣).

(٤) مجمع الزوائد: (٨/ ٥٩).

(٥) المقاصد الحسنة: (رقم ١٥٣).

(٦) ضعيف الجامع: (رقم ١١٢٤).

المبحث الرابع

النهي عن التفل تجاه القبلة

٢٨٩ ـ عن حذيفة ـ يعني ابن اليمان ـ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من تفل تُجاه القبلة جاء يوم القيامة تفله بين عينيه»**.

رواه أبو داود[١] وابن خزيمة[٢] وابن حبان: (من طريقه)[٣] والبيهقي[٤] كلّهم من طريق جرير، يعني ابن عبد الحميد، عن أبي إسحاق الشيباني عن عدي بن ثابت عن زر بن حبيش عن حذيفة، قال: فذكره.

وعند أبي داود قال: (عن حذيفة أظنه عن رسول الله ﷺ).

وخالفه علي بن مُسْهر، فرواه عن أبي إسحاق الشيباني به موقوفاً على حذيفة، ولفظه: (من صلى فبزق تجاه القبلة جاءت بزقته يوم القيامة في وجهه)، أخرجه ابن أبي شيبة[٥].

وجرير بن عبد الحميد وعلي بن مسهر ثقتان جليلان، والخلاف في هذا يسير؛ لأن هذا الحكم مما لا يقال بالرأي، فهو في حكم المرفوع، وإن كان لا بدّ من الترجيح فرواية جرير أرجح؛ لأن علي بن مسهر أضرّ في آخر عمره، ولهذا قال ابن حجر: (ثقة له غرائب بعد أن أضر)[٦]. وجرير بن عبد الحميد نقل اللالكائي وأبو يعلى الخليلي الاتفاق على ثقته، ومع هذا قال البيهقي: (نسب في آخر عمره إلى سوء الحفظ)، فأجاب الحافظ ابن حجر عن ذلك بقوله: (ولم أر ذلك لغيره، بل احتجّ به الجماعة)[٧].

---

(١) السنن: (٤/ ١٧١) الأطعمة، باب في أكل الثوم.
(٢) الصحيح: (٢/ ٦٢ ـ ٦٣، ٢٧٨ و٣/ ٨٣).
(٣) الإحسان: (٤/ ٥١٨) (رقم ١٦٣٩).
(٤) السنن الكبرى: (٣/ ٧٦).
(٥) المصنف: (٢/ ١٤٣) (رقم ٧٤٥٦).
(٦) التقريب: (رقم ٤٨٠٠).
(٧) انظر هدي الساري: (ص٣٩٥).

والإسناد صحيح، أبو إسحاق الشيباني هو سليمان بن أبي سليمان الكوفي: (ثقة)[١].

وعدي بن ثابت هو الأنصاري الكوفي: (ثقة رُمي بالتشيّع)[٢].

والبقية مشهورون، والحديث يشهد له حديث ابن عمر الآتي.

وصححه الألباني فقال: (وهذا سند صحيح، رجاله كلهم ثقات من رجال الشيخين غير زرّ فمن رجال مسلم وحده)[٣]، ولم يشر إلى الخلاف السابق في وصله ورفعه، وقال ابن حجر: (البزاق في القبلة حرام، سواء كان في المسجد أم لا، ولا سيما من المصلي، فلا يجري فيه الخلاف في أن كراهية البزاق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم)[٤].

ثم ذكر حديث حذيفة هذا، وحديث ابن عمر الآتي وحديثاً آخر.

وأمّا الأحاديث التي تنهى المصلي عن البصاق تجاه القبلة فمشهورة وكثيرة، وحديث حذيفة أعمّ منها. وقال الصنعاني: (وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها، سواء كان في المسجد أو غيره، وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي إلّا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في المسجد وفي غيره، وعلى المصلي وغيره)[٥]، ثم ذكر الأحاديث التي أشار إليها ابن حجر، وبنحو هذا الكلام قال الألباني[٦].

٢٩٠ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يُبعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه».

رواه البزار[٧] وابن خزيمة[٨] قالا: ثنا الحسن بن محمد الزعفراني ثنا شبابة.

ورواه ابن حبان[٩] قال: أخبرنا عبد الرحمٰن بن زياد الكناني بالأبلة قال:

---

(١) التقريب: (رقم ٢٥٦٨).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٤٥٣٩).
(٣) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٢٢).
(٤) فتح الباري: (١/ ٥٠٨).
(٥) سبل السلام: (١/ ١٥٠).
(٦) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٢٣).
(٧) كشف الأستار: (١/ ٢٠٨).
(٨) الصحيح: (٢/ ٢٧٨).
(٩) الإحسان: (٤/ ٥١٧) (رقم ١٦٣٨).

حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح قال: حدثنا شبابة يعني ابن سوار. ثم اختلف الإسناد بعد شبابة، ففي رواية البزار قال شبابة: ثنا عاصم بن عمر عن محمد بن سوقة عن نافع عن ابن عمر به.

وفي رواية ابن خزيمة وابن حبان قال: ثنا عاصم بن محمد عن محمد بن سوقة به.

ورواية ابن خزيمة وابن حبان أرجح؛ لأن الإمام البزار مع جلالته وحفظه قال فيه أبو أحمد الحاكم: (يخطئ في الإسناد والمتن)، ومثل ذلك قال الدارقطني، وقال أيضاً: (ثقة يخطئ كثيراً، ويتكل على حفظه)[1]. ولم أقف على ترجمة شيخ ابن حبان. فالصحيح في هذه الرواية عاصم بن محمد لا عاصم بن عمر، وفَرْق بين الرجلين، فالأول منهما هو ابن زيد العمري: (ثقة)[2]، والثاني هو ابن حفص العمري: (ضعيف)[3]، وهو محفوظ عن عاصم بن عمر عن محمد بن سوقة من طريق آخر أخرجه ابن خزيمة[4].

فرواية عاصم بن محمد وعاصم بن عمر اتّفقتا على أن الحديث من مسند ابن عمر مرفوعاً، وخالفهما أبو خالد الأحمر ومروان بن معاوية الفزاري وعبد الله بن نمير ويعلى بن عبيد الطنافسي حيث رواه هؤلاء عن محمد بن سوقة بالإسناد نفسه، إلّا أنهم أوقفوه على ابن عمر بنحوه.

أخرج رواية أبي خالد الأحمر: ابن أبي شيبة[5].

وأخرج رواية الآخرين: ابن خزيمة[6] من طريق واحد عنهم.

ورواية الجماعة أولى، لا سيما وفيهم مروان بن معاوية الفزاري، ونقل ابن الجوزي عن الدارقطني أنّه قال: (والموقوف أشبه بالصواب)[7]، وهذا يوافق ما توصلت إليه والحمد لله.

والإسناد إلى ابن عمر صحيح، فمحمد بن سُوقة هو الغَنَويّ أبو بكر

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٢٤)، ولسان الميزان: (١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٩).
(٢) التقريب: (رقم ٣٠٧٨).
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٣٠٦٨).
(٤) الصحيح: (٢/ ٢٧٨).
(٥) المصنف: (٢/ ١٤٣) (رقم ٧٤٥٧).
(٦) الصحيح: (٢/ ٢٧٨).
(٧) العلل المتناهية: (رقم ٧٠١).

الكوفي العابد: (ثقة مرضي)[١]، ويتقوّى بالحديث السابق.

والكلام في هذا الحديث كالكلام في سابقه، وذلك من جهة أنه وإن كان الراجح كونه على صورة الموقوف، فإن حكمه الرفع؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه حسب الظاهر.

وعزاه الهيثمي إلى البزار، وأعلّه بعاصم بن عمر[٢].

وصححه الألباني[٣] دون إشارة إلى الخلاف، لأنه لم يخرجه إلّا من طريق ابن حبان، وهذا الجزء من مؤلفاته القديمة.

وأشار إلى صحته في موضع آخر[٤].

❁ ❁ ❁

(١) التقريب: (رقم ٥٩٤٢) وضبط سوقة فقال: (بضم المهملة)، والغَنَوي: (بفتح المعجمة والنون الخفيفة).

(٢) انظر مجمع الزوائد: (٢/ ١٩).

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢٢٣).

(٤) انظر صحيح الجامع: (رقم ٢٩٠٧).

الفصل الخامس

حج الملائكة والأنبياء السابقين البيت وطوافهم به

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حج الملائكة وآدم البيت وطوافهم به.

المبحث الثاني: حج بقية الأنبياء غير الرسول ﷺ البيت وطوافهم به.

المبحث الأول

حج الملائكة وآدم البيت وطوافهم به

تضمّن هذا المبحث أحاديث مرفوعة وأخرى موقوفة، ولا يصح منها شيء، وهي تندرج ضمن ما قرّرناه في الفصل الأول من أن بناء الكعبة كان على يد إبراهيم الخليل وابنه إسماعيل، ولم يصح في عكس هذا حديث مرفوع، والذي صح من الموقوف حديث واحد، وهو محتمل أن يكون ذلك استنباطاً من ابن عباس رضي الله عنهما، وهذه الأحاديث رغم تعدد مخارجها ضعيفة جداً أو منكرة؛ لذا فإنه لا يمكن تقويتها بحال.

* ـ عن عبد الرحمٰن بن سابط أن رسول الله ﷺ قال: «**دحيت الأرض من مكة، وأول من طاف بالبيت الملائكة، فقال الله: إني جاعل في الأرض خليفة ـ يعني مكة ـ**».

الحديث مرسل، وغير محفوظ، والصواب وقفه على عبد الرحمٰن بن سابط من قوله: مقطوعاً[1].

٢٩١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أول من طاف بالبيت الملائكة).

رواه ابن أبي شيبة[2] قال: حدثنا ابن فضيل عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: فذكره موقوفاً.

وإسناده مع وقفه ضعيف؛ لأن عطاء هو ابن السائب اختلط[3].

وابن فضيل هو محمد بن فضيل بن غزوان الضبي مولاهم أبو عبد الرحمٰن

---

(١) تقدم تحت: (رقم ١٣٤).

(٢) المصنف: (٧/ ٢٧١) (رقم ٣٦٠٠٢).

(٣) انظر الكواكب النيرات: (رقم ٣٩).

الكوفي: (صدوق عارف رمي بالتشيّع)[١]، وهو ممن سمع من عطاء بعد اختلاطه.

* ـ عن بريدة ـ يعني ابن الحصيب رضي الله عنه ـ قال: قال النبيّ ﷺ: **«لمّا أهبط الله عزّ وجلّ آدم إلى الأرض طاف بالبيت سبعاً، وصلّى خلف المقام ركعتين...»** الحديث.

إسناده ضعيف، وفيه رجل لم أقف على ترجمته، تقدم[٢].

* ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«بعث الله جبريل عليه السلام إلى آدم وحواء، فقال لهما: ابنيا لي بناءً، فخطّ لهما جبريل عليه السلام، فجعل آدم يحفره وحواء تنقل، حتى أجابه الماء، نودي من تحته: حسبك يا آدم، فلما بنياه أوحى الله تعالىٰ إليه أن يطوف به، وقيل له: أنت أول الناس، وهذا أول بيت، ثم تناسخت القرون حتى حجّه نوح، ثم تناسخت القرون حتى رفع إبراهيم القواعد منه»**.

إسناده ضعيف، ورجح ابن كثير أنه من الإسرائيليات التي يرويها عبد الله بن عمرو، وتقدم[٣].

* عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«لما هبط آدم إلى الأرض بكى على الجنّة مائة خريف، ثم نظر إلى سعة الأرض، فقال: أي ربّ أما لأرضك عامر يسكنها غيري؟ فأوحى الله إليه أن بلى، إنها سترفع بيوت يذكر فيها اسمي، وسابوّئك منها بيتاً أختصّه بكرامتي، وأحلله عظمتي، وأسمّيه بيتي، أنطقه بعظمتي، ولست أسكنه، وليس ينبغي لي أن أسكن البيوت، ولا تسعني ولكني على عرشي، وكرسي عظمتي، وليس ينبغي لشيء مما خلقت أن يخرج من قبضتي، ولا من قدرتي، وتعمره ياآدم ما كنت حياً، ثم تعمره القرون من بعدك أمة بعد أمة، قرناً بعد قرن، حتى ينتهي إلى ولد من أولادك، يقال له إبراهيم، أجعله من عُمّاره وسكانه»**.

الحديث ضعيف منكر، وقد تقدم[٤].

---

(١) التقريب: (رقم ٦٢٢٧).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٢١٨).
(٣) انظر الحديث: (رقم ٢١٩).
(٤) انظر الحديث: (رقم ٢٢٠).

٢٩٢ ـ عن أنس بن مالك ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: «**أوحى الله تعالىٰ إلى آدم** ﵇: **أن يا آدم حجَّ هذا البيت قبل أن يحدث بك حدث، قال: وما يحدث عليَّ يا رب، قال: ما لا تدري وهو الموت، قال: وما الموت؟ قال: سوف تذوق...**» إلى أن قال: «**حتى قدم مكة، فاستقبلته الملائكة بالبطحاء، فقالوا: السلام عليك يا آدم برَّ حجك، أما إنا حججنا هذا البيت قبلك بألفي عام...**» الحديث.

رواه أبو القاسم الأصبهاني مطولاً[(١)]، ورواه أبو منصور الديلمي[(٢)] مختصراً كلاهما من طريق أبي هرمز عن أنس بن مالك به.

إسناده ضعيف جداً، أبو هرمز هو نافع، وسمّاه العقيلي نافع بن عبد الواحد، وسمّاه ابن عدي ـ في رواية ـ: نافع بن عبد الله، كذّبه ابن معين ـ في رواية ـ وقال أبو حاتم: (متروك ذاهب الحديث)، وضعّفه ابن معين في رواية أخرى، ولم يعرفه، وضعّفه أحمد، وقال أبو زرعة: (هو ذاهب)، وقال النسائي: (ليس بثقة)، وقال ابن عدي: (أحاديثه غير محفوظة والضعف على رواياته بيِّن)[(٣)]، وفي إسناد الأصبهاني من هو مثله. وفي إسناد الديلمي من لم أقف على ترجمته. والحديث ضعّفه المنذري فقال: (ورُوي عن أنس)[(٤)]، إشارة منه إلى ضعفه.

٢٩٣ ـ عن ابن عباس ﷺ عن النبيّ ﷺ قال: «**إن آدم أتى البيت ألف أتيةٍ، لم يركب قط فيهن من الهند على رجليه**».

رواه ابن خزيمة[(٥)] من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري حدّثني القاسم بن عبد الرحمٰن ثنا أبو حازم ـ وهو نبتل[(٦)] ـ مولى ابن عباس عن ابن عباس به.

---

(١) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٤٨).
(٢) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (١/ ق ٣٣١).
(٣) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، ولسان الميزان: (٦/ ١٤٦ ـ ١٤٧).
(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٦٥). (٥) الصحيح: (٤/ ٢٤٥).
(٦) ذكر المحقق أن الكلمة غير واضحة.

ورواه أبو القاسم بن بشران[1] والديلمي[2] من طريق العباس بن الفضل الأنصاري عن القاسم بن عبد الرحمٰن عن أبي جعفر عن أبيه وعن أبي حازم عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«قد أتى آدم عليه السلام هذا البيت ألف أتية من الهند على رجله، لم يركب فيهن ـ قال محمد[3] ـ من ذلك ثلاثمائة حجّة وسبع مائة عمرة، فأوّل حجة حجها آدم عليه السلام وهو واقف بعرفات أتاه جبريل عليه السلام فقال: السلام عليك يا آدم برَّ الله نسكك، أما إنا قد طفنا هذا البيت قبل أن تخلق بخمسة آلاف سنة»**، وليس عند الديلمي: (وعن أبي حازم).

وقال ابن خزيمة ـ قبل إيراد الحديث ـ: (إن صح الخبر، فإن في القلب من القاسم بن عبد الرحمٰن هذا).

قلت: الحديث مداره على القاسم بن عبد الرحمٰن الأنصاري، قال ابن معين: (ضعيف جداً)، وترجم الذهبي لثلاثة بهذا الاسم، هذا أحدهم، وقال في الثاني: القاسم بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة مجهول. وذلك تبعاً لابن أبي حاتم في التفريق بينهما، وهذا الحكم لأبي حاتم الرازي، وقال ابن حجر ـ تعقيباً على الذهبي ـ: وهو الأنصاري الذي فرغنا منه، ذكره ابن حبان ـ في الثقات ـ وقال الذهبي في الثالث: القاسم بن عبد الرحمٰن عن أبي جعفر الباقر، ضعّفه أبو حاتم، وقال: حدثنا عنه محمد بن عبد الله الأنصاري بحديثين باطلين، ونقل عن ابن معين أنّه قال: (ليس يسوى شيئاً)، وقال ابن حجر: (وأظنّه الأنصاري)، ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله: (ليس القاسم بن عبد الرحمٰن بالمعروف)، ثم قال: وهو الأنصاري بلا ريب، فالظاهر أن الثلاثة واحد.

قلت: سبق أن ابن أبي حاتم ترجم لاثنين فقط، أحدهما الذي يروي عن أبيه عن أبي هريرة، والثاني هو الأنصاري، ونقل عن ابن معين وأبيه وأبي زرعة أحكامهم على الأنصاري، فقال ابن معين: (ليس بشيء)، وقال أبو

---

(١) الأمالي(١٢/ق ١٠).

(٢) مسند الفردوس: (قطعة من مكتبة لالهلي).

(٣) هذه الزيادة عند ابن بشران، والمقصود أن هذه الزيادة من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر، وليست في رواية أبي حازم.

حاتم: (ضعيف الحديث مضطرب الحديث، حدّثنا عنه الأنصاري بحديثين باطلين أحدهما (في) وفاة آدم ﷺ والآخر عن ابن أبي حازم)، وقال أبو زرعة: (منكر الحديث)[١]، والحديث الذي أشار إليه أبو حاتم لعلّه هذا.

وفي إسناد ابن بشران والديلمي علّة أخرى، هو العباس بن الفضل بن عمرو الأنصاري البصري: (متروك، واتّهمه أبو زرعة، وقال ابن حبان: حديثه عن البصريين أرجى من حديثه عن الكوفيين)[٢].

وأبو جعفر المذكور في إسناد ابن بشران والديلمي هو محمد بن علي بن الحسين المعروف بالباقر.

وأبو حازم نبتل مولى ابن عباس ترجمه هكذا أكثر من واحد، وقال أبو أحمد الحاكم: (أبو حازم نَبتل القرشي الهاشمي المديني مولى عبد الله بن عباس) وثّقه الإمام أحمد فيما نقله عنه ابن أبي حاتم[٣]. وضعف الحديث المنذري بقوله: (القاسم هذا واهٍ)[٤].

وقال الألباني: (إسناده ضعيف جداً من أجل القاسم هذا...)[٥].

وعزاه ـ في موضع آخر ـ إلى ابن بشران، وضعّف الحديث جداً، واحتمل أن يكون مراد أبي حاتم بالحديث الآخر الباطل هو هذا[٦].

٢٩٤ ـ عن أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «كان موضع البيت في زمن آدم شبراً أو أكثر عَلَماً، فكانت الملائكة تحجه قبل آدم، ثم حجّ آدم، فاستقبلته الملائكة، فقالوا: يا آدم من أين جئت؟ قال: حججت البيت، فقالوا: قد حجّته الملائكة قبلك».

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٧/ ١١٢ ـ ١١٣)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٧٤، ٣٧٥)، ولسان الميزان: (٤/ ٤٦٢).
(٢) التقريب: (رقم ٣١٨٣).
(٣) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ٥٠٨)، والأسامي والكنى: (رقم ١٦٥٣)، ونَبتل: بالنون المفتوحة بعدها باء موحدة ثم تاء مثناة من فوق. انظر الإكمال: (٧/ ٣٣١)، وتوضيح المشتبه: (٩/ ٢٤).
(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٥٧).
(٥) قال هذا في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: (٤/ ٢٤٥).
(٦) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٢٨٦).

رواه البيهقي[١] من طريق أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن سعيد بن ميسرة البكري حدّثني أنس بن مالك به.

إسناده هالك، سعيد بن ميسرة البكري البصري كذّبه يحيى القطان، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال أيضاً: (عنده مناكير)، وقال أبو حاتم: (ليس يعجبني حديثه، هو منكر الحديث ضعيف الحديث، يروي عن أنس المناكير)، وقال ابن حبان: (يروي الموضوعات)، وقال الحاكم: (روى عن أنس موضوعات)، وقال ابن عدي: (وهو مظلم الأمر)، وقال أبو أحمد الحاكم: (منكر الحديث)، وذكره ابن الجارود والساجي في الضعفاء[٢].

وفي الإسناد ـ أيضاً ـ أحمد بن عبد الجبار العطاردي ضعيف الحديث[٣]، ورُوِي الحديث عن أنس موقوفاً عليه باختصار.

أخرجه ابن أبي شيبة[٤] من طريق صالح بن كيسان، قال: أخبرنا الرقاشي عن أنس قال: (لقيت الملائكة آدم وهو يطوف بالبيت، فقالت: يا آدم حججت؟ فقال: نعم، قالوا: قد حججنا قبلك بألفي عام).

وإسناده ضعيف؛ لأن الرقاشي هو يزيد بن أبان: (زاهد ضعيف)[٥].

فالموقوف أحسن حالاً من المرفوع.

٢٩٥ ـ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (أن آدم عليه السلام نزل حين نزل بالهند، ولقد حج منها أربعين حجة على رجليه).

رواه الطبري[٦] من طريق زياد بن خيثمة عن أبي يحيى بائع القت، قال: قال لي مجاهد: لقد حدّثني عبد الله بن عباس أن آدم، الحديث. وفي آخره كلام لمجاهد. حديث موقوف، وإسناده ضعيف لحال أبي يحيى القتات، واسمه: زاذان، وقيل: دينار، وقيل غير ذلك: (لين الحديث)[٧].

---

(١) السنن الكبرى: (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ١٦٠ ـ ١٦١)، ولسان الميزان: (٣/ ٤٥ ـ ٤٦).
(٣) تقدم.
(٤) المصنف: (٧/ ٢٦٧) (رقم ٣٥٩٥٩).
(٥) التقريب: (رقم ٧٦٨٣)، وضبط الرَّقاشي فقال: (بتخفيف القاف ثم معجمة).
(٦) التاريخ: (١/ ٨٣). (٧) التقريب: (رقم ٨٤٤٤).

وروى الأزرقي[١] من طريق طلحة بن عمرو الحضرمي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (حج آدم عليه السلام، وطاف بالبيت سبعاً، فلقيته الملائكة في الطواف، فقالوا: برَّ حجك يا آدم، أما إنّا قد حججنا قبلك هذا البيت بألفي عام...) الحديث مطولاً.

وإسناده ضعيف جداً، طلحة بن عمرو الحضرمي: (متروك)[٢].

وروى ابن سعد[٣] ومن طريقه الطبري[٤] عن ابن عباس موقوفاً حديثاً مطولاً في قصة إنزال آدم من السماء، ثم بنائه البيت من خمسة أجبل، ثم طوافه بالبيت سبعاً، وهو من طريق أحد الكذابين.

٢٩٦ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (إن الله تعالىٰ أوحى إلى آدم عليه السلام وهو ببلاد الهند أنْ حُجَّ هذا البيت، فحجّ آدم من بلاد الهند، فكان كل ما وضع قدمه صار قرية، وما بين خطوتيه مفازة[٥]، حتى انتهى إلى البيت، فطاف به، وقضى المناسك كلّها، ثم أراد الرجوع إلى بلاد الهند فمضى، حتى إذا كان بمأزمي[٦] عرفات تلقّته الملائكة، فقالوا: برّ حجك يا آدم، فدَخله[٧] من ذلك عُجْب، فلما رأت الملائكة ذلك منه، قالوا: يا آدم، إنّا قد حججنا هذا البيت قبل أن تُخلق بألفَيْ سنة).

رواه الطبري[٨] من طريق ثمامة بن عبيدة السلمي قال: أخبرنا أبو الزبير قال: قال نافع: سمعت ابن عمر يقول، فذكره.

إسناده موقوف، وهو ضعيف جداً، ثمامة بن عبيدة هو أبو خليفة العبدي البصري، كذّبه ابن المديني، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث)، وذكره البخاري

---

(١) أخبار مكة: (١/ ٤٥ ـ ٤٦) و(٢/ ١٣). (٢) المصدر السابق: (رقم ٣٠٣٠).
(٣) الطبقات الكبرى: (٤/ ٣٤ ـ ٣٩). (٤) التاريخ: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).
(٥) هي البرية القفر، وتقدر بمسير ليلتين. انظر لسان العرب: (٥/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣). مادة (فوز)، والمراد هنا أن بعد ما بين خطوتيه يساوي مفازة.
(٦) هو الطريق الضيّق بين الجبلين ونحوه، والمراد به الطريق الضيق الذي يفصل بين عرفة ومزدلفة. انظر معالم مكة: (ص ٢٤١).
(٧) أصابه، انظر لسان العرب: (١١/ ٢٤١) (مادة: دخل).
(٨) التاريخ: (١/ ٨٣ ـ ٨٤).

وأبو زرعة والعقيلي والدولابي وابن الجارود وابن حبان في الضعفاء[1]، ولعلّ تكذيب ابن المديني له نظراً إلى منكراته.

٢٩٧ ـ عن أبي المليح أنّه قال: كان أبو هريرة يقول: (حج آدم عليه السلام فقضى المناسك، فلما حج قال: يا رب إن لكل عامل أجراً، قال الله تعالىٰ: أما أنت يا آدم فقد غفرت لك، وأما ذرّيتك فمن جاء منهم هذا البيت فباء[2] بذنبه غفرت له، فحجّ آدم عليه السلام، فاستقبلته الملائكة بالردم[3]، فقالت: برَّ حجك يا آدم، قد حججنا هذا البيت قبلك بألفَيْ عام...) الحديث.

رواه الأزرقي[4] من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن أبي المليح أنّه قال، فذكره.

إسناده ضعيف جداً؛ لأن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى هو الأسلمي: (متروك)[5].

وأمّا أبو المليح، فالظاهر أنه ابن أسامة بن عمير اسمه عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد؛ (ثقة)[6].



(١) انظر أسامي الضعفاء: (٢/ ٦٠٤) (أبو زرعة وجهوده...) والمجروحين: (١/ ٢٠٧)، وميزان الاعتدال: (١٠/ ٣٧٢)، ولسان الميزان: (٢/ ٨٤).
(٢) أقرَّ به. لسان العرب: (١/ ٣٧) مادة: (بوأ).
(٣) موضع في المعلاة من مكة. انظر معالم مكة: (ص ١١٥).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٤٣ ـ ٤٤).
(٥) التقريب: (رقم ٢٤١).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٨٣٩٠).

المبحث الثاني

حج بقية الأنبياء غير الرسول ﷺ البيت وطوافهم به

٢٩٨ ـ عن ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ مرَّ بوادي الأزرق[١]، فقال: **«أي وادٍ هذا؟»** فقالوا: هذا وادي الأزرق، قال: **«كأني أنظر إلى موسى ﷺ هابطاً من الثنية وله جؤار[٢] إلى الله بالتلبية»**، ثم أتى على ثنية هَرْشى[٣]، فقال: **«أي ثنية هذه؟»** قالوا: ثنية هرشى، قال: **«كأني أنظر إلى يونس بن متى ﷺ على ناقة حمراء جعدة[٤]، عليه جبّة من صوف، خطام ناقته خُلْبة[٥] وهو يلبي»**.

رواه مسلم ـ واللفظ له[٦] ـ وابن ماجه[٧] وأحمد[٨] والحسن بن موسى الأشيب[٩] وأبو العباس السراج[١٠] وأبو يعلى[١١] وابن خزيمة[١٢] وابن

---

(١) وادٍ بالحجاز. معجم البلدان: (١/ ١٦٨). ويعرف الآن بالنغر جنوب الدف، وهو بين الدف وعسفان، وفيه ماء وزراعة. انظر معجم معالم الحجاز: (١/ ٩٠).

(٢) رفع الصوت والاستغاثة، جأر يجأر. النهاية: (١/ ٢٣٢).

(٣) هرشى: بالفتح ثم السكون وشين معجمة بعدها ألف مقصورة، وهي ثنية في طريق مكة قريبة من الجحفة يُرى منها البحر. انظر معجم البلدان: (٥/ ٣٩٧). وهي على: (١٨) كيلاً من رابغ من جهة الشمال الشرقي وبينها وبين الأبواء: (١٣) كيلاً. انظر معجم معالم الحجاز: (٥/ ١٦٩ ـ ١٧١).

(٤) مجتمعة الخلق شديدة. النهاية: (١/ ٢٧٥).

(٥) هو الليف بضم الخاء المعجمة وبسكون اللام وضمّها. انظر لسان العرب: (١/ ٣٦٥) مادة: (خلب).

(٦) الصحيح: (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣) الإيمان باب الإسراء برسول الله ﷺ.

(٧) السنن: (٢/ ٩٦٥) المناسك باب الحج على الرحل.

(٨) المسند: (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦) وفيه: (أبو داود بن أبي هند) وهو على الصواب في طبعة شعيب (رقم ١٨٥٤).

(٩) جزء فيه أحاديث أبي علي بن الحسن بن موسى الأشيب: (رقم ٣).

(١٠) الفوائد: (ق/ ١٩٨/ ب).

(١١) المسند: (٣/ ٧٨) (رقم ٢٥٣٦).

(١٢) الصحيح: (٤/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

حبان[١] والطبراني[٢] والحاكم[٣] وأبو نعيم[٤] والبيهقي[٥] كلّهم من طريق داود بن أبي هند عن أبي العالية عن ابن عباس به.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وقال أبو نعيم: (ثابت مشهور من حديث داود عن أبي العالية، رواه عنه الناس)، واستدراك الحاكم الحديث على مسلم، ومتابعة الذهبي له وهم منهما، وفي الموضع الثاني من صحيح ابن حبان خطأ في اللفظ، حيث قال بعد أن ذكر الجزء الأول: «**كأني أنظر إلى موسى**...» الحديث، قال: «**كأني أنظر إلى موسى**...» الحديث، والصواب: «**كأني أنظر إلى يونس**...» كما هو في سائر الروايات، ومما يدل على الخطأ أن الحديث رواه ابن حبان من طريق أبي يعلى، وهو في مسنده على الصواب.

ورواه الحاكم[٦] من طريق محمد بن غالب ثنا عفان بن مسلم وأبو سلمة قالا: ثنا حماد بن سلمة أنبأ داود بن أبي هند عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً الجزء الثاني، وهو قوله: «**كأني أنظر إلى يونس**...» الحديث.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.
والمحفوظ عن عفان غير هذا حيث رواه عنه زهير بن حرب وبشر بن موسى، فقال: عن داود بن أبي هند بمثل رواية الآخرين، دون ذكر لسعيد بن جبير، ورواية زهير عند أبي يعلى ورواية بشر بن موسى عند أبي نعيم، وكلتا الروايتين سبق عزوهما في بداية التخريج.

ويظهر أن الخطأ في الإسناد جاء من قبل محمد بن غالب المعروف بالتمتام.

وهو مع إمامته وسعة حفظه كان يخطئ، كما قال الدارقطني[٧].

---

(١) الإحسان: (٩/ ١١٠ ـ ١١١) (رقم ٣٨٠١) و(١٤/ ١٠٣) (رقم؛ ٦٢١٩).
(٢) المعجم الكبير: (١٢/ ١٥٩ ـ ١٦٠). (٣) المستدرك: (٢/ ٣٤٣).
(٤) حلية الأولياء: (٢/ ٢٢٣) و(٣/ ٩٦).
(٥) السنن الكبرى: (٥/ ٤٢)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٤٠، ٤٤٧).
(٦) المستدرك: (٢/ ٥٨٤).
(٧) انظر سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٦٨١)، ولسان الميزان: (٥/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

وتابع عفان ـ في الصحيح من روايته ـ حجاجُ بن المنهال، وذلك في رواية الطبراني السابقة.

وروى البخاري[(١)] ومسلم[(٢)] وغيرهما من طريق مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً في وصف إبراهيم الخليل وموسى، فقال بعد أن ذكر وصف موسى: **«كأني أنظر إليه إذا تحدّر من الوادي يلبّي»**.

وروى الطبراني[(٣)] من طريق ليث عن عبد الملك عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبيّ ﷺ قال: **«حجّ موسى عليه السلام على ثور أحمر عليه عباءة قَطَوانية[(٤)]»**.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة، ولكنه مدلس، وبقية رجاله ثقات)[(٥)].

قلت: إسناده ضعيف، لحال ليث بن أبي سليم، فقد سبق أنه ضعيف، ويدلس[(٦)]. وعبد الملك هو ابن أبي بشير البصري نزيل المدائن: (ثقة)[(٧)].

٢٩٩ ـ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كأني أنظر إلى موسى بن عمران في هذا الوادي محرماً بين قَطَوانيتين[(٨)]».

رواه أبو يعلى[(٩)] والطبراني[(١٠)] وأبو بكر بن المقري[(١١)] وأبو نعيم[(١٢)] من طريق سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي حدّثنا أبي حدثنا يزيد بن سنان عن زيد بن أبي أنيسة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود به.

---

(١) الصحيح: (٣/ ٤١٤) الحج باب التلبية إذا انحدر في الوادي، ومواضع أخرى.
(٢) الصحيح: (١/ ١٥٣). (٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٧٢).
(٤) عباءة بيضاء قصيرة الخمل، والنون زائدة. النهاية: (٤/ ٨٥).
نسبة إلى قَطَوان ـ بفتح القاف والطاء ـ: موضع بالكوفة. انظر لسان العرب: (١٥/ ١٩١) مادة: (قطا).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٢٠ ـ ٢٢١). (٦) تقدم.
(٧) التقريب: (رقم ٤١٦٦). (٨) سبق معناها في حديث ابن عباس.
(٩) المسند: (٥/ ٥٦) (رقم ٥٠٧١).
(١٠) المعجم الكبير: (١٠/ ١٧٥)، والمعجم الأوسط: (٦/ ٣٠٧) (رقم ٦٤٨٧).
(١١) الجزء الثالث عشر من فوائده (ق٣٥/ ب). (١٢) حلية الأولياء: (٤/ ١٨٩).

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلّا زيد بن أبي أنيسة، ولا عن زيد إلّا يزيد بن سنان، تفرّد به يحيى بن سعيد الأموي).

وقال أبو نعيم: (غريب من حديث زيد عن عاصم، تفرّد به سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي عن أبيه)، وقال المنذري: (رواه أبو يعلى في الأوسط بإسناد حسن)[١]، وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن) وتغيّر حكمه في موضع آخر، فقال: (رواه الطبراني، وفيه يزيد بن سنان الرهاوي وهو متروك)[٢]. قلت: لكن الأكثر على أنه ضعيف، ولهذا قال ابن حجر: (ضعيف)[٣]، وفي الإسناد ـ أيضاً ـ عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي النجود: (صدوق له أوهام حجّة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون)[٤].

فالحديث ضعيف، وتحسين الهيثمي لإسناده سبق قلم منه.

وللحديث طريق آخر موقوفاً أخرجه البيهقي[٥] من طريق محمد بن يونس ثنا سعيد بن أوس أبو زيد الأنصاري ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: (حج موسى بن عمران عليه السلام في خمسين ألفاً من بني إسرائيل، وعليه عباءتان قطوانيتان وهو يلبّي...) الحديث.

وهو أشد ضعفاً من الإسناد الأول؛ لأن محمد بن يونس هو الكديمي، أثنى عليه الإمام أحمد وغيره، واتّهمه غير واحد بالوضع، وقال الدارقطني: (يتّهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلّا من لم يخبر حاله) وضعّفه آخرون.

وقال الذهبي الحافظ: (أحد المتروكين)[٦].

والحديث المرفوع يشهد له حديث ابن عباس فهو حسن لغيره؛ لأن ضعفه ليس شديداً.

---

(١) الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٩٧).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٢١) و(٨/ ٢٠٤). (٣) التقريب: (رقم ٧٧٢٧).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٣٠٥٤). (٥) السنن الكبرى: (٥/ ١٧٧).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٦٦ ـ ٨١)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٧٦ ـ ٨١)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٥٣٩ ـ ٥٤٤).

٣٠٠ ـ عن أبي موسى الأشعري ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقد مرَّ بالصخرة من الروحاء**[١] **سبعون نبياً، منهم موسى نبيّ الله، حفاةً عليهم العباء، يؤمّون بيت الله العتيق**».

رواه أبو يعلى[٢] والعقيلي[٣] وأبو نعيم[٤] كلّهم من طريق يزيد الرقاشي عن أبيه عن أبي موسى به، وهذا اللفظ لأبي نعيم ولأبي يعلى في رواية.

إسناده ضعيف لحال يزيد، وهو ابن أبان الرقاشي: (زاهد ضعيف)[٥].

ولحال والده أبان، وهو ابن عبد الله الرقاشي قال ابن معين والدارقطني: (ضعيف، له حديث واحد عند ابنه)، وقال البخاري: (لم يصح حديثه)، وقال أبو حاتم: (ضعيف)، وقال ابن حبان: (لا أدري التخليط منه أو من ابنه)، وقال ابن عدي: (لا يحدث عنه غير ابنه يزيد بالشيء اليسير، ومقدار ما يرويه ليس بمحفوظ على أن له مقدار خمسة أو ستة أحاديث مخارجها مظلمة)[٦].

والحديث ضعفه البخاري بقوله ـ في أبان ـ: (لم يصح حديثه)[٧]، إشارة منه إلى هذا الحديث، ولهذا قال العقيلي عقب ذلك: (والحديث ما حدثناه. . .) ثم ساقه.

وقال المنذري: (رواه أبو يعلى والطبراني، ولا بأس بإسناده في المتابعات، ورواه أبو يعلى ـ أيضاً ـ من حديث أنس بن مالك)[٨].

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير، وفيه يزيد الرقاشي وفيه كلام)[٩]. ونقل ابن حجر قول البخاري في أبان، ولم يتعقبه، ونسبه إلى

---

(١) سيأتي تحديده في حديث لاحق.
(٢) المسند: (٦/ ٣٨٢، ٣٩٧) (رقم ٧١٩٦، ٧٢٣٤).
(٣) الضعفاء الكبير: (١/ ٣٦).
(٤) حلية الأولياء: (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٥) التقريب: (رقم ٧٦٨٣).
(٦) انظر الضعفاء الكبير: (١/ ٣٦)، والكامل: (١/ ٣٨٨)، وميزان الاعتدال: (١/ ١٠)، ولسان الميزان: (١/ ٢٣).
(٧) سبق قوله في ترجمة أبان.
(٨) الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٩٦).
(٩) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٢٠)، ومسند أبي موسى ضمن المفقود من كتاب المعجم الكبير.

العقيلي[١] باعتباره الناقل له عنه.

وهذا الحديث ضعفه ليس شديداً، فلعلّه يتقوّى بأثر ابن عباس الآتي.

٣٠١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: (لقد سلك فجّ الروحاء سبعون نبياً حجّاجاً، عليهم ثياب الصوف، ولقد صلّى في مسجد الخيف سبعون نبياً).

رواه الحاكم[٢] ومن طريقه البيهقي[٣] من طريق أحمد بن عبد الجبار ثنا يونس بن بكير عن محمد بن إسحاق عن الحسن بن مسلم عن مقسم عن ابن عباس به موقوفاً.

وسكت عليه الحاكم، وتبعه الذهبي.

وإسناده موقوف ضعيف، لعنعنة ابن إسحاق وهو مدلس[٤].

وأمّا أحمد بن عبد الجبار فهو العطاردي، وهو: (ضعيف وسماعه للسيرة صحيح)[٥]. والمراد من ذلك أن يونس بن بكير سمع من ابن إسحاق مغازيه، وروى الكتاب عن يونس أحمد هذا، وسماعه لا مطعن فيه[٦].

ورواه عن ابن إسحاق عثمان بن ساج فقال: أخبرني محمد بن إسحاق قال: حدّثني من لا أتّهم عن عبد الله بن عباس به نحوه، أخرجه الأزرقي[٧].

ورواه عثمان من طريق آخر ـ أيضاً ـ فقال: حدّثني غالب بن عبيد الله قال: سمعت مجاهداً يذكر عن ابن عباس به مختصراً، أخرجه الأزرقي[٨].

وغالب بن عبيد الله هو العقيلي الجزري متروك، وضعفه بعضهم فحسب[٩]، وعثمان بن ساج هو عثمان بن عمرو بن ساج: (فيه ضعف)[١٠].

(١) انظر التلخيص الحبير: (٢/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).
(٢) المستدرك: (٢/ ٥٩٨).
(٣) السنن الكبرى: (٥/ ١٧٧).
(٤) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ١٢٥).
(٥) التقريب: (رقم ٦٤).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (١/ ٣٧٨ ـ ٣٨٣).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٧٢).
(٨) المصدر نفسه.
(٩) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، ولسان الميزان: (٤/ ٤١٤ ـ ٤١٥).
(١٠) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).

وهذا الأثر الموقوف هو أمثل ما ورد في حجّ سبعين نبياً ومرورهم بالروحاء، ولعلّه يتقوّى بحديث أبي موسى السابق (الجزء الأول منه).

٣٠٢ ـ عن عبد الله بن عباس ﷺ قال: (كانت الأنبياء تدخل الحرم مشاةً حفاةً، ويطوفون بالبيت، ويقضون المناسك حفاة مشاة).

رواه ابن ماجه[١] من طريق مبارك بن حسان أبي عبد الله عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس به موقوفاً.

إسناده ضعيف، مبارك بن حسان هو السُّلمي أبو يونس أو أبو عبد الله البصري نزيل مكة: (ليِّن الحديث)[٢].

وقال البوصيري: (هذا إسناد فيه مقال)[٣]، ثم ذكر ما قيل في مبارك. وقال الألباني: (ضعيف)[٤].

٣٠٣ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: لما مرَّ رسول الله ﷺ بوادي عُسْفان[٥] حين حجّ قال: «يا أبا بكر أي وادٍ هذا»؟ قال: وادي عسفان، قال: «لقد مرَّ به هود وصالح على بَكْرات[٦] حمر خُطُمها[٧] الليف، أزرهم العَباء[٨] وأرديتهم النِّمار[٩]، يلبّون، يحجون البيت العتيق».

---

(١) السنن: (٢/ ٩٨٠) المناسك باب دخول الحرم.

(٢) التقريب: (رقم ٦٤٦٠). (٣) مصباح الزجاجة: (٣/ ١٧).

(٤) ضعيف ابن ماجه: (رقم ٦٣٨).

(٥) بضم أوّله وسكون ثانيه ثم فاء وآخره نون. معجم البلدان: (٤/ ١٢١).
وهي بلدة عامرة تقع شمال مكة على ثمانين كيلاً على المحجة إلى المدينة. معجم معالم الحجاز: (٦/ ٩٩).

(٦) البكر: بالفتح؛ الفتي من الإبل بمنزلة الغلام من الناس والأنثى بَكْرة. النهاية: (١/ ١٤٩).

(٧) جمع خِطَام وهو الحبل الذي يقاد به البعير. لسان العرب: (١٢/ ١٨٦) (مادة: خطم).

(٨) ضرب من الأكسية، الواحدة عباءة وعباية، وقد تقع على الواحد؛ لأنه جنس. المصدر السابق: (٣/ ١٧٥).

(٩) كل شملة مخططة من مآزر الأعراب فهي نمرة، وجمعها نمار، كأنها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض، وهي من الصفات الغالبة. المصدر نفسه: (٥/ ١١٨).

رواه أحمد[١] وأبو يعلى[٢] والبيهقي[٣] وأبو منصور الديلمي[٤] من طريق وكيع ثنا زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام عن عكرمة عن ابن عباس به. ولفظه لأحمد، وفي رواية أبي يعلى: «**نوح وهود وإبراهيم**»، وفي رواية البيهقي: «**لقد مرّ بهذا الوادي هود وصالح وموسى**...» فزاد: «**موسى**».

وفي رواية الديلمي: «**مرّ بهذا الوادي إبراهيم وهود وصالح وشعيب**...».

وإسناده ضعيف، زمعة بن صالح: (ضعيف) كما تقدم مراراً. وسلمة بن وهرام هو اليماني مختلف فيه، فوثّقه ابن معين وأبو زرعة، وقال أحمد: (روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه ضعيفاً)، وقال أبو داود: (ضعيف)، وقال العقيلي: (وله عن عكرمة أحاديث لا يتابع منها على شيء)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يعتبر بحديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه)، وقال ابن عدي: (أرجو أنه لا بأس بروايات الأحاديث التي يرويها عنه غير زمعة).

وتفصيل ابن حبان وابن عدي جمع بين أقوال مضعفيه وموثقيه.

وحكم ابن حجر عليه فقال: (صدوق)[٥]، يعني أن حديثه حسن على الإطلاق، والظاهر أن تقييد ذلك بغير رواية زمعة عنه أولى، وإن كانت النتيجة في الحقيقة واحدة.

ومما يدلّ على ضعف زمعة اضطرابه في لفظ الحديث، كما تقدم.

وقال المنذري: (رواه أحمد والبيهقي كلاهما من رواية زمعة بن صالح عن سلمة بن وهرام، ولا بأس بحديثهما في المتابعات، وقد احتجّ بهما ابن خزيمة وغيره)[٦]، وقال ابن كثير: (إسناد حسن)[٧]، وقال في موضع آخر:

---

(١) المسند: (١/ ٢٣٢).
(٢) كما في البداية والنهاية: (١/ ١١١)، فلعلّه في المسند الكبير.
(٣) شعب الإيمان: (٣/ ٤٤٠) (رقم ٤٠٠٣).
(٤) المسند: كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٦٨).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (١١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، وميزان الاعتدال: (٢/ ١٩٣ ـ ١٩٤)، وتهذيب التهذيب: (٤/ ١٦١)، والتقريب: (رقم ٢٥١٥).
(٦) الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٩٤).
(٧) البداية والنهاية: (١/ ١٣٠)، وعزاه إلى أحمد.

(فيه غرابة)[١]، وفي موضع ثالث: (هذا حديث غريب من هذا الوجه، لم يخرجه أحد منهم)[٢]، وقال الهيثمي: (رواه أحمد، وفيه زمعة بن صالح وفيه كلام، وقد وثق)[٣].

وعزاه ابن حجر إلى أحمد وقال: (وفي إسناده زمعة بن صالح، وهو ضعيف)[٤].

وحكم ابن كثير على الحديث بالغرابة هو المتعيّن؛ لأن تفرّد زمعة بمثل هذا غير محتمل منه، ويلزم ابن كثير من تحسينه نقضه لحكم قرّره في موضع آخر يتعلق ببناء البيت، وأن إبراهيم هو أوّل من بناه، إلّا أنه يرى أن موضع البيت معظم من لدن آدم وتقدم ما في ذلك[٥].

٣٠٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (ما بعث الله نبياً، ولا أرسل رسولاً في شيء من أمره إلاّ (استأمن)[٦] الرب أن يزور البيت، فيأتيه مهللاً، فيطوف به، ويهتدي به مهلّلاً، وما كذَّب قوم نبيّهم وآذوه إلاّ هرب إلى مكة حتى يموت بها بعضهم).

رواه حمزة بن يوسف السهمي[٧] من طريق أحمد بن أبي طيبة حدثنا زافر بن سليمان عن أبي عبد الله الجرشي عن كرز بن وبرة الحارثي عن طاوس عن ابن عباس به موقوفاً.

إسناده ضعيف، زافر بن سليمان الإيادي مختلف فيه، والراجح ضعفه[٨].

وكرز بن وبرة الحارثي روى عنه جماعة، وكان زاهداً عابداً، ولم أجد فيه توثيقاً[٩]، وأبو عبد الله الجرشي لم أقف على ترجمته.

---

(١) المصدر نفسه: (١/ ١١١)، وعزاه إلى أبي يعلى، وساق إسناده، وهو طريق أحمد نفسه، ولعلّه في المسند الكبير لأبي يعلى.
(٢) التفسير: (٢/ ٢٣٠).
(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٢٠).
(٤) التلخيص الحبير: (٢/ ٢٤٣).
(٥) انظر الفصل الأول من الباب الثاني: (المبحث الأول).
(٦) هكذا ورد. وقال المحقق: (لعله استأذن أو استأمر) قلت: وهو كذلك.
(٧) تاريخ جرجان: (ص ٣٥٥).
(٨) تقدم.
(٩) تقدم.

وأحمد بن أبي طيبة هو أحمد بن عيسى بن سليمان أبو محمد الجرجاني: (صدوق له أفراد)[١].

وفي الإسناد إليه من لم أقف على ترجمته.

٣٠٥ ـ عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدِه ﷺ قال: غزونا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنّا بالروحاء[٢] نزل بعرق الظُّبية[٣]، وصلّى، ثم قال: «**صلّى قبلي في هذا المسجد سبعون نبياً، ولقد قدمها موسى عليه عباءتان قَطَوانيتان[٤]، على ناقة ورقاء[٥]، في سبعين ألفاً من بني إسرائيل، ولا تقوم الساعة حتى يمرّ بها عيسى ابن مريم عبد الله ورسوله حاجاً أو معتمراً، أو يجمع الله له ذلك**»، وفي رواية الطبراني: «**في سبعين ألفاً من بني إسرائيل حاجين البيت العتيق**».

رواه الطبراني[٦] وأبو نعيم ـ واللفظ له[٧] ـ كلاهما من طريق كثير بن عبد الله به. وقال الهيثمي: (رواه الطبراني من طريق كثير بن عبد الله المزني، وهو ضعيف عند الجمهور، وقد حسَّن الترمذي حديثه)[٨].

---

(١) المصدر السابق: (رقم ٥٢).

(٢) موضع قريب من المدينة من أعمال الفرع على نحو (٤٠) ميلاً من المدينة. المغانم المطابة: (ص١٦٠). ونقل في تقدير المسافة أقوال أخرى، وهي: على طريق مكة، وتبعد عن المدينة (٧٣) كيلاً، وتبعد عنها قرية المسيجيد بسبعة أكيال من جهة مكة. انظر معجم معالم الحجاز: (٤/ ٨٥).

(٣) بالضم ثم السكون وياء مثناة من تحت خفيفة وما أراه إلّا علماً مرتجلاً لا أعرف له معنى، هكذا ضبطه أهل الإتقان، وهو عرق الظبية. قال الواحدي: هو من الروحاء على ثلاثة أميال مما يلي المدينة. وبعرق الظبية مسجد للنبيّ ﷺ. معجم البلدان: (٤/ ٥٨)، ويعرف اليوم بطرف ظبية، وهو قبل الروحاء بثلاثة أكيال تقريباً، يمرّ الطريق إلى المدينة بقربه، تراه من الروحاء شمالاً شرقياً، ثم صوب فتح الظاء تبعاً للبكري. انظر المصدر السابق: (٦/ ١١ ـ ١٢).

(٤) تقدم معناه في حديث ابن عباس.

(٥) الأورق من الإبل هو الأسود الذي يخالط سواده بياض. انظر لسان العرب: (١٠/ ٣٧٧) مادة: (ورق).

(٦) المعجم الكبير: (١٧/ ١٦ ـ ١٧).

(٧) حلية الأولياء: (٢/ ١٠).

(٨) مجمع الزوائد: (٦/ ٦٨).

قلت: وهو ضعيف جداً، وأغلظ بعضهم القول فيه[١].

٣٠٦ ـ عن أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لقد مرّ بالصخرة من الروحاء سبعون نبياً حفاةً، عليهم العباءة، يؤمّون بيت الله العتيق، منهم موسى نبيّ الله ﷺ»**.

رواه أبو يعلى[٢] من طريق سعيد بن ميسرة عن أنس بن مالك به.

وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى، وفيه سعيد بن ميسرة وهو ضعيف)[٣].

قلت: بل هو ضعيف جداً[٤]، فالإسناد بذلك ضعيف جداً.

❋ ❋ ❋

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) المسند: (٤/ ٢١٣) (رقم ٤٢٥٩).

(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٢٠).

(٤) تقدم.

الفصل السادس

فضل الأعمال المتعلقة بالكعبة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: فضل الطواف بها على وجه العموم.

المبحث الثاني: فضل الطواف بها في أوقات مخصوصة.

المبحث الثالث: ما جاء في نزول الرحمة على الطائفين.

المبحث الرابع: ما جاء في طواف سفينة نوح بالبيت.

المبحث الخامس: ما جاء في أجر قاصد البيت.

المبحث السادس: ما جاء في فضل النظر إلى الكعبة.

المبحث الأول

فضل الطواف بها على وجه العموم

٣٠٧ ـ عن عبد الله بن عبيد بن عمير أن رجلاً قال: يا أبا عبد الرحمٰن ما أراك تستلم إلاّ هذين الركنين[1]، قال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن مسحهما يحطان الخطيئة**»، وسمعته يقول: «**من طاف سبعاً[2] فهو كعَدْل رقبة**».

رواه النسائي[3] والطبراني[4] من طريق حماد بن زيد عن عطاء بن السائب عن عبد الله بن عبيد به. واللفظ للنسائي، وأبو عبد الرحمٰن هو: عبد الله بن عمر.

واشتهر الحديث عن عطاء، واختلف عليه في إسناده ومتنه.

أمّا الإسناد فقيل عنه: عن عبد الله بن عبيد عن ابن عمر.

وقيل عنه: عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن ابن عمر.

وقيل عنه: عن عبيد بن عمير عن ابن عمر.

وقيل عنه: عن عبد الله بن عبيد مرفوعاً مرسلاً.

ولم أميز بين رواة هذه الطرق، لأنهم رووا عن عطاء بعد اختلاطه باستثناء رواية حماد بن زيد عنه، فإنه ممن روى عنه قبل الاختلاط[5].

---

(١) المراد بهما الحجر الأسود والركن اليماني.

(٢) أي سبعة أشواط.

(٣) المجتبى: (٥/ ٢٢١) المناسك باب ذكر الفضل في الطواف بالبيت، والسنن الكبرى: (٢/ ٤٠٨).

(٤) المعجم الكبير: (٢/ ٣٩٢).

(٥) انظر الكواكب النيّرات: (رقم ٣٩).

وروايتهم مفرقة في مصادر الحديث التالية.

فأخرجها الترمذي[١] وابن ماجه[٢] وأحمد[٣] والطيالسي[٤] وعبد الرزاق[٥] وابن أبي شيبة[٦] وعبد بن حميد[٧] والأزرقي[٨] والفاكهي[٩] وأبو يعلى[١٠] وابن خزيمة[١١] وابن حبان[١٢] والطبراني[١٣] والحاكم[١٤] وأبو القاسم بن بشران[١٥] والخطيب البغدادي[١٦] والبيهقي[١٧] والبغوي[١٨] وقوام السنة الأصبهاني[١٩].

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن)، وأشار قبل ذلك إلى رواية حماد.

وقال الحاكم: (حديث صحيح على ما بيّنته من حال عطاء بن السائب، ولم يخرجاه).

ووافقه الذهبي، وأشار البيهقي إلى بعض الاختلاف على عطاء.

وقال البغوي: (هذا حديث حسن).

وأمّا ألفاظ الحديث ففي بعض الطرق قال ابن عمر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن استلامهما يحط الخطايا**»، قال: وسمعته يقول: «**من طاف أسبوعاً يحصيه، وصلّى ركعتين كان له كعدل رقبة**»، قال: وسمعته يقول: «**ما رفع رجل قدماً، ولا وضعها إلاّ كتبت له عشر حسنات، وحط عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات**»، هذا لفظ أحمد من طريق هشيم عن عطاء. وسائر

---

(١) الجامع: (٣/ ٢٩٢) الحج باب ما جاء في استلام الركنين.
(٢) السنن: (٢/ ٩٨٥) المناسك باب فضل الطواف.
(٣) المسند: (٢/ ٣، ٩٥).
(٤) المسند: (ص٢٥٨).
(٥) المصنف: (٥/ ١٢ ـ ١٣).
(٦) المصنف: (٣/ ١٢٢) (رقم ١٢٦٦٣).
(٧) المنتخب: (ص ٢٦٣).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٣).
(٩) أخبار مكة: (١/ ١٨٩).
(١٠) المسند: (٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨) (رقم ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣).
(١١) الصحيح: (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).
(١٢) الإحسان: (٩/ ١٠) (رقم ٦٣٩٧).
(١٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٩٠، ٣٩١).
(١٤) المستدرك: (١/ ٤٨٩).
(١٥) الأمالي: (٣/ق ٤٣).
(١٦) المتفق والمفترق: (رقم ١٠٣٢).
(١٧) السنن الكبرى: (٥/ ١١٠)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٥٢) (رقم ٤٠٤١، ٤٠٤٢).
(١٨) شرح السنة: (٧/ ١٢٩ ـ ١٣٠).
(١٩) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٦٠).

الروايات بما في ذلك رواية هشيم تخالف هذا اللفظ، وهي بلفظ: «**كتب له بكل خطوة حسنة، وكفر عنه سيئة، ورفعت له درجة**» وبنحو ذلك.

ولم يذكر بعضهم قوله: «**وصلّى ركعتين**»، واقتصر بعضهم على أن الطواف سبعاً يعدل رقبة، وليس عند البعض سوى قوله: «**ما رفع رجل قدماً...**» الحديث.

واختصر هذا اللفظ عند البعض فقال: «**إلاّ كتب له بها حسنة**»، وبعضهم لم يذكر الدرجة، وبما أن مخرج الحديث واحد، فإن هذا الاختلاف دليل على أن عطاءً لم يحفظه، والرواة للحديث عنه هم جرير بن عبد الحميد وأبو الأحوص وهشيم ومحمد بن فضيل وهمام بن يحيى وعبيدة بن حميد وعبد الملك بن أبي سليمان ومعمر بن راشد وإبراهيم بن طهمان.

وأحسن الطرق هو طريق حماد بن زيد، وهو صحيح؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط كما سبق. وعبيد الله بن عبيد بن عمير هو الليثي المكي (ثقة)[١].

وسيأتي أن الجزء الأول المتعلق بمسح الركنين رواه عن عطاء أيضاً بعض القدماء[٢]، وللحديث طريقان آخران.

فأخرجه ابن ماجه[٣] من طريق العلاء بن المسيب عن عطاء عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من طاف بالبيت، وصلّى ركعتين كان كعتق رقبة**»، وعطاء هو ابن أبي رباح. وقال البوصيري: (هذا إسناد رجاله ثقات)[٤]، وخالف العلاء بن المسيب ابن جريج فرواه عن عطاء عن عبد الله بن عمر موقوفاً، أخرجه ابن أبي شيبة[٥]، وهي أرجح لأن ابن جريج أثبت الناس في عطاء.

قال أحمد: (عمرو بن دينار وابن جريج أثبت الناس في عطاء)[٦].

الطريق الثاني:

---

(١) التقريب: (رقم ٣٤٥٥). (٢) انظر الحديث: (رقم ٣٧١).
(٣) السنن: (٢/ ٩٨٥) المناسك باب في فضل الطواف.
(٤) مصباح الزجاجة: (٣/ ٢٠).
(٥) المصنف: (٣/ ١٢٣) (رقم ١٢٦٦٦). (٦) تهذيب الكمال: (١٨/ ٢٤٨).

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق ياسين الزيات عن عبد الله بن عبد الله عن عمّه عن ابن عمر أنّه سمع النبيّ ﷺ يقول: «**من طاف بالبيت سبعاً فأحصاه، وركع ركعتين كان كعدل رقبة نفيسة من الرقاب**».

وإسناده ضعيف جداً، ياسين الزيات هو ياسين بن معاذ الزيات متروك[٢]. وأمّا عبد الله بن عبد الله وعمّه فلم أتبيّن من هما، ولا يتعلق بمعرفتهما كبير فائدة، ففي طبقته عبد الله بن عبد الله بن الأصم، وهو يروي عن عمّه يزيد بن الأصم التابعي، ومثل ذلك عبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري يروي عن عمّه أنس بن مالك[٣]، وصحح الألباني[٤] رواية ابن ماجه التي هي من طريق عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر، وكذا الرواية التي جمعت بين عتق الرقبة وكتابة الحسنة وحطّ الخطيئة لكل خطوة[٥]. والصواب من ذلك أن رواية ابن ماجه معلّة بالوقف، وأن الحديث صحّ من طريق حماد بن زيد عن عطاء عن عبد الله بن عبيد عن ابن عمر مرفوعاً باللفظ المصدر به في أوّل الحديث.

٣٠٨ ـ عن ابن عباس ﷺ أن النبيّ ﷺ قال: «**الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلاّ أنكم تتكلمون فيه، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلاّ بخير**» هذا اللفظ للترمذي.

الحديث مداره على طاوس بن كيسان وسعيد بن جبير.

ورواه عن طاوس عطاء بن السائب وليث بن أبي سليم وعبد الله بن طاوس وإبراهيم بن ميسرة، والحسن بن مسلم وحنظلة بن أبي سفيان.

رواية عطاء بن السائب اختلف عليه فيها.

فرواه عنه جرير بن عبد الحميد والفضيل بن عياض وابن عيينة والثوري وموسى بن أعين.

---

(١) أخبار مكة: (١/ ١٨٧ ـ ١٨٨). (٢) تقدم.

(٣) انظر تهذيب الكمال: (١٥/ ١٦٤ ـ ١٦٦، ١٧٧ ـ ١٧٩).

(٤) انظر صحيح ابن ماجه: (٢٣٩٣)، وصحيح الجامع: (رقم ٦٢٥٥).

(٥) المصدر نفسه: (رقم ٦٢٥٦).

رواه هؤلاء عن عطاء عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه الترمذي[١] والدارمي[٢] وأبو حفص عمر بن الحسن القاضي[٣] وابن الجارود[٤] وأبو يعلى[٥] وابن خزيمة[٦] والطحاوي[٧] وابن حبان[٨] وابن عدي[٩] وأبو بكر بن المقرئ[١٠] وأبو طاهر المخلص[١١] والحاكم[١٢] وأبو نعيم[١٣] والبيهقي[١٤].

وقال الترمذي: (وقد روي هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً، ولا نعرفه مرفوعاً إلّا من حديث عطاء بن السائب).

وقال ابن عدي: (ولا أعلم روى هذا عن عطاء بن السائب غير هؤلاء الذين ذكرتهم: موسى بن أعين وفضيل وجرير).

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وقد أوقفه جماعة) ووافقه الذهبي، وأشار البيهقي إلى بعض الاختلاف الوارد في الحديث.

وخالفهم محمد بن فضيل وجعفر بن سليمان، فروياه عن عطاء به موقوفاً على ابن عباس، أخرج رواية محمد بن فضيل ابن أبي شيبة[١٥].

وأخرج رواية جعفر بن سليمان عبد الرزاق[١٦]، إلّا أنه قال عن طاوس أو عكرمة أو كلاهما.

---

(١) الجامع: (٣/ ٢٩٣) الحج باب ما جاء في الكلام في الطواف.

(٢) السنن: (١/ ٣٧٤).

(٣) الفوائد المنتخبة عن أبي شعيب الحراني... وأبي حفص القاضي (ق ٩٤).

(٤) المنتقى: (رقم ٤٦١).

(٥) المسند: (٣/ ٩٩) (رقم ٢٥٩٢).

(٦) الصحيح: (٤/ ٢٢٢).

(٧) شرح معاني الآثار: (٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

(٨) الإحسان: (٩/ ١٤٣ ـ ١٤٤).

(٩) الكامل: (٥/ ٣٦٤).

(١٠) الجزء الأول من فوائده (ق ٩٨/ ب).

(١١) جزء منتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديث أبي طاهر المخلص (ق ٦٢/ ب)، انتقاء ابن أبي الفوارس.

(١٢) المستدرك: (١/ ٤٥٩).

(١٣) حلية الأولياء: (٨/ ١٢٨).

(١٤) السنن الكبرى: (٥/ ٨٥، ٨٧).

(١٥) المصنف: (٣/ ١٣٧) (رقم ١٢٨٠٨).

(١٦) المصنف: (٥/ ٤٩٦).

والراجح رواية من رفعه، لأن سفيان بن عيينة والثوري ممن رويا عنه قبل الاختلاط[١]، وروايتهما في مستدرك الحاكم؛ إلّا أن رواية الثوري في الطريق إليه محمد بن صالح الهمداني التمار، تركه الدارقطني[٢].

وقال ابن حجر: (والحق أنه من رواية سفيان موقوف، ووهم عليه من رفعه)[٣].

قلت: لعلّه يقصد بذلك روايته عن عبد الله بن طاوس الآتية، ولم أقف عليه من رواية الثوري عن عطاء موقوفاً، ورواية سفيان بن عيينة صحيحة الإسناد فهي كافية للترجيح، ورواية الآخرين تعضدها، وإن كانوا من الرواة عن عطاء بعد الاختلاط.

رواية ليث بن أبي سليم: أخرجها الطبراني[٤] والبيهقي[٥].

رواية عبد الله بن طاوس:

أخرجها ابن أبي شيبة[٦] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٧] من طريق ابن عيينة.

وأخرجها البيهقي[٨] من طريق سفيان الثوري.

وأخرجها عبد الرزاق[٩] ومن طريقه البيهقي[١٠] عن معمر كلّهم عن عبد الله بن طاوس عن ابن عباس موقوفاً.

رواية إبراهيم بن ميسرة:

أخرجها عبد الرزاق[١١] عن ابن جريج.

وأخرجها الأزرقي[١٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٣] والبيهقي[١٤] من

---

(١) انظر الكواكب النيرات: (رقم ٣٩).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٥٨٣)، ولسان الميزان: (٥/ ٢٠٣).
(٣) التلخيص الحبير: (رقم ١٧٤).
(٤) المعجم الكبير: (١١/ ٣٤).
(٥) السنن الكبرى: (٥/ ٨٧).
(٦) المصنف: (٣/ ١٣٧) (رقم ١٢٨١١).
(٧) أخبار مكة: (١/ ١٩٢).
(٨) السنن الكبرى: (٥/ ٨٧).
(٩) المصنف: (٥/ ٤٩٦).
(١٠) المصدر السابق: (٥/ ٨٥).
(١١) المصدر السابق.
(١٢) أخبار مكة: (٢/ ١١).
(١٣) أخبار مكة: (١/ ١٩٣).
(١٤) السنن الكبرى: (٥/ ٨٧).

طريق سفيان بن عيينة كلاهما ـ أعني ابن جريج وابن عيينة ـ عن إبراهيم بن ميسرة قال: كنت أطوف مع طاوس فقال لي: ألم أقل لك؟ قلت: لا أدري والله، قال: ألم أقل لك إن ابن عباس قال: (إذا طفت بالبيت فأقلل فيه الكلام فإنه صلاة).

وخالفهما محمد بن عبد الله بن عمير، فرواه عن إبراهيم بن ميسرة به مرفوعاً.

أخرجه الطبراني[1] وأبو طاهر المخلص[2].

وهذه رواية منكرة، قال ابن حجر: (في إسناده محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير، وهو ضعيف)[3].

رواية الحسن بن مسلم أخرجها النسائي[4] وعبد الرزاق[5] وأحمد[6] عنه وعن روح كلاهما عن ابن جريج، قال: أخبرني الحسن بن مسلم عن طاوس عن رجل قد أدرك النبيّ ﷺ أنَّ النبي ﷺ قال: «**إنما الطواف صلاة، فإذا طفتم فأقلّوا الكلام**»، وقال أحمد: (ولم يرفعه محمد بن بكير). والحسن بن مسلم هو ابن يَنَّاق[7]، وروح هو ابن عبادة.

ورواه أبو طاهر المخلص[8] من طريق عبد الله بن وهب نا ابن جريج به.

رواية حنظلة بن أبي سفيان:

---

(١) المعجم الكبير: (١١/ ٤٠).

(٢) جزء منتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديثه : (ق ٦٢). انتقاء ابن أبي الفوارس.

(٣) التلخيص الحبير: (١/ ١٣٠).

(٤) المجتبى: (٥/ ٢٢٢) المناسك باب إباحة الكلام في الطواف، والسنن الكبرى: (٢/ ٤٠٦).

(٥) المصنف: (٥/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

(٦) المسند: (٣/ ٤١٤ و٤/ ٦٤ و٥/ ٣٧٧).

(٧) يَنَّاق: بفتح التحتانية وتشديد النون وآخره قاف. التقريب: (رقم ١٢٨٦).

(٨) جزء منتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديثه (ق ٦٢/ب)، انتقاء ابن أبي الفوارس.

أخرجها النسائي[١] والشافعي[٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] وأبو طاهر المخلص[٤] والبيهقي[٥] من طرق عنه قال: سمعت طاوساً يقول: سمعت عبد الله بن عمر يقول: (أقلّوا الكلام في الطواف فإنما أنتم في صلاة).

والرواة له عن حنظلة: موسى بن طارق وبشر بن السري والوليد بن عقبة الشيباني.

وخالفهم سفيان الثوري، فرواه عن حنظلة به مرفوعاً، أخرجه الطبراني[٦] وقال: (لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلّا أبو حذيفة، تفرد به أحمد بن ثابت). قلت: وهي مخالفة غير معتبرة لأن الراوي له عن سفيان: هو أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي البصري (صدوق سيء الحفظ، وكان يصحف)[٧].

طريق سعيد بن جبير: روى الحاكم[٨] من طريق القاسم بن أبي أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال الله لنبيّه: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾، فالطواف قبل الصلاة، وقد قال رسول الله ﷺ: **«الطواف بالبيت بمنزلة الصلاة، إلاّ أن الله قد أحلّ فيه المنطق، فمن نطق فلا ينطق إلاّ بخير»**.

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وإنما يعرف هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير) يعني بذلك إلى قوله: فالطواف قبل الصلاة، ووافقه الذهبي.

قلت: وإسناده صحيح كما قال، والقاسم بن أبي أيوب هو الأسدي الأعرج: (ثقة)[٩]، وهذا الطريق سليم من المخالفة في الظاهر.

---

(١) المجتبى: (٥/ ٢٢٢).
(٢) المسند: (ص ١٢٧).
(٣) أخبار مكة: (١/ ١٩٣).
(٤) جزء منتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديثه (ق ٦٢/ ب).
(٥) السنن الكبرى: (٥/ ٨٥).
(٦) المعجم الأوسط: (٧/ ٢٣٥) (رقم ٧٣٧٠).
(٧) التقريب: (رقم ٧٠١٠).
(٨) المستدرك: (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).
(٩) التقريب: (رقم ٥٤٥١).

والناظر في هذه الطرق لأول وهلة قد يحكم على الحديث بالاضطراب، لكثرة الاختلاف فيه، وليس كذلك لأن الترجيح ممكن في بعضها، فرواية عطاء الصحيح فيها عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً.

وتابعه على ذلك ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف كما تقدم.

وخالفهما عبد الله بن طاوس وإبراهيم بن ميسرة، فروياه عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً. ورواية عبد الله بن طاوس وإبراهيم بن ميسرة أرجح لأن ليثاً ضعيف؛ ولأن عبد الله بن طاوس وإبراهيم بن ميسرة من كبار أصحاب طاوس.

قال الدارمي: قلت ليحيى بن معين: إبراهيم بن ميسرة ما حاله؟ فقال: (ثقة).

قلت: هو أحب إليك عن طاوس أو ابن طاوس؟ فقال: (كلاهما)[١].

وأمّا رواية الحسن بن مسلم فالمبهم فيها لم يصرح باسمه، ويرى ابن حجر أنّه ابن عباس، وأنها تعضد رواية عطاء بن السائب، وقال: (وهذه الرواية صحيحة)[٢].

قلت: وهو كذلك، فإن كان الصحابي ابن عباس كما استظهره ابن حجر كانت الرواية مخالفة لرواية إبراهيم بن ميسرة وعبد الله بن طاوس، وموافقة لرواية عطاء وليث لاتحاد المخرج، وإن كان الصحابي غير ابن عباس كانت الرواية مستقلة لا مطعن فيها ولا أستطيع الترجيح.

وأمّا الصحيح من رواية حنظلة بن أبي سفيان عن طاوس، فإن الحديث موقوف على ابن عمر من قوله، فيكون ذلك مما حفظه طاوس، فرواه عن ابن عباس، ورواه عن ابن عمر موقوفين، ورواه عن رجل من الصحابة، واستظهر ابن حجر أنه ابن عباس كما تقدم.

ولم يبق إلّا رواية سعيد بن جبير التي رواها الحاكم وصححها، ووافقه الذهبي على ذلك كما تقدم.

وقال ابن حجر: (فأصح الطرق وأسلمها رواية القاسم بن أبي أيوب عن

---

(١) تاريخ الدارمي عن ابن معين: (رقم ١١١، ١١٢).

(٢) التلخيص الحبير: (١/ ١٣٠).

سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ فإنّها سالمة من الاضطراب، إلّا أني أظن أن فيها إدراجاً)[١] كذا قال، ولم يبين وجه ذلك والظاهر أنه لا إدراج فيها وأنها مرفوعة.

وأكثر العلماء على أن الحديث عن ابن عباس من قوله.

قال ابن حجر: (ومداره على عطاء بن السائب عن طاوس عن ابن عباس واختلف في رفعه ووقفه، ورجح الموقوف: النسائي والبيهقي وابن الصلاح والمنذري والنووي، وزاد إن رواية الرفع ضعيفة، وفي إطلاق ذلك نظر؛ فإن عطاء بن السائب صدوق، وإذا رُوي عنه الحديث مرفوعاً تارة وموقوفاً أخرى، فالحكم عند هؤلاء الجماعة للرفع، والنووي ممن يعتمد ذلك، ويكثر منه، ولا يلتفت إلى تعليل الحديث به، إذا كان الرافع ثقة، فيجيء على طريقته أن المرفوع صحيح...)[٢].

ويضاف إلى من ذكرهم ابن حجر: البغوي وابن تيمية حيث أشار البغوي إلى ترجيح رواية الوقف[٣]، وقال ابن تيمية: (لم يثبت عن النبيّ ﷺ ولكن هو ثابت عن ابن عباس)[٤].

ورجح ابن دقيق العيد رواية عطاء المرفوعة؛ لأن سفيان روى عنه قبل الاختلاط[٥].

وقال ابن الملقن ـ في رواية القاسم بن أبي أيوب ـ: (وهذا طريق غريب عزيز لم يعتد به أحد من مصنّفي الأحكام، وإنما ذكره الناس من الطريق المشهور في (جامع الترمذي)، وقد أكثر الناس القول فيها، فإن كان أمرها آل إلى الصحة فهذه ليس فيها مقال)[٦].

ويرى الشيخ الألباني أن الحديث صحيح موقوفاً، ومرفوعاً، وله في تخريج الحديث بعض الأوهام تظهر للمتأمّل[٧].

---

(١) المصدر نفسه: (١/ ١٣١).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ١٧٤).
(٣) انظر شرح السنة: (٧/ ١٢٥).
(٤) مجموع الفتاوى: (٢٦/ ١٢٦).
(٥) انظر الإلمام بأحاديث الأحكام: (رقم ٨٢).
(٦) خلاصة البدر المنير: (رقم ١٦٩).
(٧) انظر إرواء الغليل: (رقم ١٢).

٣٠٩ - عن محمد بن المنكدر عن أبيه ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من طاف بالبيت أُسْبوعاً[١] لم يلغ[٢] فيه كان كعَدْل رقبة يعتقها»**.

رواه ابن أبي شيبة - واللفظ له[٣] - والبخاري - في التاريخ الكبير تعليقاً[٤] - ويعقوب الفسوي[٥] والطبراني[٦] وابن عدي[٧] والحاكم[٨] وأبو نعيم[٩] والبيهقي[١٠] كلّهم من طريق حريث بن السائب عن محمد بن المنكدر به.

وعند أبي نعيم قال المنكدر: (حدثنا رسول الله ﷺ)، وسكت عليه الحاكم، وتابعه الذهبي. وتابع حريثاً: شعبة بن الحجاج، فرواه أبو نعيم[١١] من طريق أبي عبيدة بن أبي السفر ثنا وهب بن جرير ثنا شعبة عن محمد بن المنكدر به، بلفظ: **«من طاف بالبيت كان كعتق رقبة»**.

وإسناد الحديث حسن. حريث بن السائب هو التميمي، وقيل الهلالي البصري المؤذن (صدوق يخطئ)[١٢]، ومتابعة شعبة له قوية، إلّا أن أبا عبيدة بن أبي السفر واسمه أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي السفر، قال فيه أبو حاتم: (شيخ)، وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وروى عنه أبو داود والنسائي، وفي هذا توثيق ضمني؛ لأنهما لا يرويان إلّا عن ثقة عندهما. وقول النسائي: (ليس بالقوي) جرح غير مفسد؛ ولهذا روى عنه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (صدوق)، وقال ابن حجر: (صدوق، يَهِم)[١٣]، وتقييد ابن

---

(١) بضم الهمزة يقال: طاف بالبيت سبعاً وأسبوعاً وسُبوعاً. انظر القاموس المحيط: (ص ٩٣٨) مادة: (سبع)، والمراد: من طاف سبعة أشواط. انظر النهاية: (٢/ ٢٣٦).

(٢) من اللغو وهو السَّقط، وما لا يعتدّ به من كلام غيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع. انظر لسان العرب: (١٥/ ٢٥٠) مادة: (لغا).

(٣) المصنف: (٣/ ١٢٣) (رقم ١٢٦٦٤). (٤) (٨/ ٣٥).

(٥) المعرفة والتاريخ: (٢/ ١١٥ - ١١٦). (٦) المعجم الكبير: (٢٠/ ٣٦٠).

(٧) الكامل: (٢/ ٢٠١). (٨) المستدرك: (٣/ ٤٥٧).

(٩) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٢٠٤/ أ).

(١٠) شعب الإيمان: (٣/ ٤٥٤) (رقم ٤٠٤٩).

(١١) المصدر السابق. (١٢) التقريب: (رقم ١١٨٠).

(١٣) انظر تهذيب الكمال: (١/ ٣٦٧)، والكاشف: (رقم ٥٠)، وتهذيب التهذيب: (١/ ٤٨ - ٤٩)، والتقريب: (رقم ١١٨٠).

حجر هو الراجح، ووهب بن جرير هو ابن حازم: (ثقة)[1].

وأعلّ الدارقطني رواية شعبة فقال: (يرويه أبو عبيدة بن أبي السفر عن وهب عن شعبة عن ابن المنكدر عن أبيه، وإنما روى هذا حريث بن السائب عن ابن المنكدر عن أبيه، ولا يصح عن شعبة)[2].

قلت: لم يذكر السبب في عدم صحته عن شعبة، وليس في الإسناد من غمز سوى أبي عبيدة بن أبي السفر، وهو لا يقل عن حريث بن السائب.

وقد اختلف في صحبة المنكدر، وهو ابن عبد الله التيمي، فذكره البخاري في الضعفاء، وقال: (لا يعرف له سماع من النبيّ ﷺ)، وذكره الطبراني وأبو نعيم في الصحابة، وأخرجا له هذا الحديث، وقال ابن حجر ـ في الإصابة ـ: (ذكره الطبراني وغيره في الصحابة، وأخرجوا من طريق حريث بن السائب...)، ثم ذكر هذا الحديث. وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال ابن عبد البر: (حديث مرسل عندهم، ولا يثبت له صحبة، ولكنه ولد على عهد رسول الله ﷺ)[3]. قلت: المثبت مقدم على النافي، وهذا الحديث بطريقيه عن محمد بن المنكدر حسن، وقد صرّح في رواية أبي نعيم بسماعه من الرسول ﷺ، وهذا كاف إن شاء الله في صحبته.

والحديث قال عنه المنذري: (رواه الطبراني في الكبير، ورواته ثقات)[4]، وبمثل ذلك قال الهيثمي[5]، وقال شرف الدين الدمياطي: (رواه الطبراني بإسناد جيد)[6]، ويشهد له ما ورد في معناه.

٣١٠ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من طاف بهذا البيت سبعاً يحصيه، وصلّى ركعتين كان كَعَدْل عتاقِ رقبة».

مدار الحديث على عطاء بن أبي رباح واختلف عليه.

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٧٤٧٢).
(٢) العلل: (٥/ق ١٥ ـ ١٦).
(٣) انظر الاستيعاب: (٤/ ٥٣٣) (هامش الإصابة)، وميزان الاعتدال: (٤/ ١٩٠)، ولسان الميزان: (٦/ ١٠٢)، والإصابة: (٤/ ٤٦٤) إضافة إلى المعجم الكبير، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم.
(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٠٩).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٥).
(٦) المتجر الرابح: (رقم ٨٤٩).

فرواه عبد الكريم عنه وعن مجاهد أن عبد الله بن عمرو حدّثهم يوماً وهو في الحِجر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول فذكره، وقال: «**وصلّى ركعتين أو أربع ركعات...**».

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق سليمان بن أبي داود عن عبد الكريم به. وإسناده ضعيف جداً لحال سليمان بن أبي داود وهو الحراني[٢]. وعبد الكريم يحتمل أن يكون الجزري وهو ثقة، ويحتمل أن يكون ابن أبي المخارق، وهو ضعيف. وتابعه قتادة إلّا أنه قال عن عطاء بن أبي رباح أن مولاة لعبد الله بن عمرو حدّثته عن عبد الله بن عمرو عن نبيّ الله ﷺ به، وفيه: «**وصلّى خلف المقام ركعتين...**».

أخرجه أبو يعلى[٣] وابن حبان: (من طريقه)[٤]، وابن عدي[٥] وابن شاهين[٦] وابن الجوزي[٧] كلّهم من طريق حماد بن الجعد عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح، قال: إن مولاة لعبد الله بن عمرو حدّثته عن عبد الله بن عمرو به. وعند ابن عدي وابن شاهين وابن الجوزي أنّ مولى لعبد الله بن عمرو حدّثه. وسقطت الواسطة بين عطاء وعبد الله بن عمرو في رواية ابن حبان، ولعلّ ذلك خطأ مطبعي، فإن ابن حبان رواه عن أبي يعلى، والواسطة مثبتة في مسنده.

وقال ابن حبان عقب الرواية: (وهذا لا أصل له من رواية ثقة)، وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح، قال يحيى: حماد بن الجعد ليس بشيء، وقال ابن حبان: تفرّد عن الثقات بما لا يتابع عليه)، وأعلّه الذهبي بحماد[٨]، وقال البوصيري: (فيه راوٍ لم يسمّ)[٩].

قلت: إسناده ضعيف، حماد بن الجعد هو الهذلي البصري:

---

(١) أخبار مكة: (١/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦). (٢) تقدم.
(٣) المطالب العالية: (ق ٨٤)، ولعلّه في مسنده الكبير.
(٤) المجروحين: (١/ ٢٥٢). (٥) الكامل: (٢/ ٢٤٥).
(٦) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣١).
(٧) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٢).
(٨) انظر تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٢١) رسالة.
(٩) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣٠١٨).

(ضعيف)[١]، إضافة إلى جهالة المولى وعنعنة قتادة.

ورواه عن عطاء: حوشب والمثنى بن الصباح ويحيى بن سعيد الأنصاري وابن عجلان.

رواه هؤلاء كلّهم عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

رواية حوشب أخرجها عبد الرزاق[٢].

ورواية المثنى بن الصباح أخرجها الأزرقي[٣].

ورواية يحيى بن سعيد الأنصاري أخرجها محمد بن إسحاق الفاكهي[٤].

ورواية ابن عجلان أخرجها محمد بن إسحاق الفاكهي[٥].

وحوشب هو ابن عقيل أبو دحية البصري: (ثقة)[٦]. ويحتمل أن يكون ابن مسلم الثقفي أبو بشر، وهو حوشب غير منسوب: (صدوق)[٧].

والمثنى بن الصباح ضعيف[٨]، وفي الإسناد إلى ابن عجلان من ضعف.

ولم ينصّ المزي على أن يحيى بن سعيد الأنصاري ومحمد بن عجلان رويا عن عطاء، وذلك ممكن.

ورواه عن عطاء: ابنُ جريج، واختلف عليه.

فرواه سفيان بن عيينة عنه عن عطاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفاً.

أخرجه الأزرقي[٩].

وخالفه علي بن عاصم، فرواه عنه عن عطاء عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

---

(١) التقريب: (رقم ١٤٩١).

(٢) المصنف: (٥/ ١٣).

(٣) أخبار مكة: (٢/ ٨).

(٤) أخبار مكة: (١/ ١٨٧).

(٥) المصدر نفسه: (١/ ١٨٨).

(٦) التقريب: (رقم ١٥٩٢) وضبط حوشب فقال: (بفتح أوّله وسكون الواو وفتح المعجمة بعد موحّدة).

(٧) المصدر نفسه: (رقم ١٥٩٣).

(٨) انظر المصدر نفسه: (رقم ٦٤٧١).

(٩) أخبار مكة: (٢/ ٥).

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[(١)].

ورواية سفيان أرجح بلا شك، لأن علي بن عاصم متكلّم فيه، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ ويُصِرُّ ورمي بالتشيّع)[(٢)].

فعلى هذا يكون الصحيح في رواية ابن جريج هذه أنه رواه عن عطاء عن عبد الله بن عمرو موقوفاً موافقة لمن سبق ذكرهم، وروايتهم هي المحفوظة؛ لأن الطريقين الآخرين لا يثبتان، وبما أن الحديث على صورة الموقوف، فإنه ممّا لا يمكن أن يقال بالرأي فهو مرفوع حكماً، يتقوّى ويقوي ما ورد في معناه.

ـ * عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«إن الله تعالىٰ يباهي بالطائفين»**.

إسناده ضعيف مضطرب، وسبق تخريجه ضمن حديث آخر[(٣)].

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«الكعبة محفوفة بسبعين ألفاً من الملائكة، يستغفرون لمن طاف بها، ويصلّون عليها»**، إسناده ضعيف، وفيه من لم أقف على ترجمته[(٤)].

٣١١ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال: **«من طاف بالبيت سبعاً يحصيه، وصلّى ركعتين كان كعدل عتاق رقبة»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[(٥)] قال: حدثنا حفص بن محمد الشيباني قال: حدثني أبو بكر الكليبي قال: أخبرنا الحجاج بن أرطأة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن النبيّ ﷺ.

قال الفاكهي: (بمثل الحديث الأول حديث ابن جريج)، يعني حديث ابن عمر المتقدم في هذا المبحث.

إسناده ضعيف، أبو بكر الكليبي قال ابن أبي حاتم: (وليس هو بعباد بن صهيب)، ثم قال: (سألت أبي عنه فقال: شيخ ليس بمعروف)، ويرى ابن عدي أنه عباد بن صهيب؛ إذ قال في ترجمة عباد بن صهيب البصري: (ومن

(١) أخبار مكة: (١/ ١٨٦).
(٢) التقريب: (رقم ٤٧٥٨).
(٣) انظر الحديث: (رقم ٢١١).
(٤) تقدم: (برقم ٢٢٨).
(٥) أخبار مكة: (١/ ١٨٧).

الرواة من إذا حدّث عنه يقول: ثنا أبو بكر الكليبي ولا يسمّيه لضعفه عنده)[(١)].

فإذا كان أبو بكر هو: عباد ـ كما يرى ابن عدي ـ فإن الإسناد ضعيف جداً، لأن عباداً متروك، وإن مشاه بعضهم[(٢)].

وفي الإسناد ـ أيضاً ـ الحجاج بن أرطأة، وهو ضعيف مدلس[(٣)]، وفيه عنعنة أبي الزبير وهو مدلس[(٤)].

وشيخ الفاكهي لم أقف على ترجمته.

٣١٢ ـ عن صدقة أبي سهل الهُنَائي قال: سمعت شيخاً كبيراً من بني شيبة في زمن خالد بن عبد الله القسري قال: حدثتني جدتي قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أشرف الأعمال عند الله تعالىٰ طوافُ أُسْبُوع بهذا البيت، وصلاة ركعتين**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[(٥)] من طريق صدقة أبي سهل الهنائي به.

إسناده ضعيف لجهالة الراوي المبهم، وأمّا صدقة فهو ابن سهل أبو سهل الهنائي، وثّقه ابن معين، وذكر الذهبي عن النباتي أنه نقل عن ابن معين بلا إسناد أنّه قال: (ليس بشيء)، قال ابن حجر: (والنباتي عزا ذلك للبستي وهو ابن حبان)، وذكره ابن حبان في الثقات[(٦)].

٣١٣ ـ عن أبي هريرة ﷺ أنه سمع النبيّ ﷺ يقول: «**من طاف بالبيت سُبْعاً ولا يتكلم فيه إلاّ سبحان الله، والحمد لله، ولا إلٰه إلاّ الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله محيت عنه عشر سيئات، وكتبت له عشر حسنات، ورفع له بها عشر درجات، ومن طاف فتكلم وهو في تلك الحال خاض في الرحمة برجليه كخائض الماء برجليه**».

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٩/ ٣٤٥)، والكامل: (٤/ ٣٤٦).
(٢) انظر المصدر نفسه، وميزان الاعتدال: (٢/ ٣٦٧)، ولسان الميزان: (٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).
(٣) تقدم.
(٤) تقدم.
(٥) أخبار مكة: (١/ ١٨٧).
(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٣١٠)، ولسان الميزان: (٣/ ١٨٦)، والهنائي: بضم الهاء وفتح النون. الأنساب: (٥/ ٦٥٢).

رواه ابن ماجه ـ واللفظ له[١] ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٢] والطبراني[٣] وابن عدي[٤] كلّهم من طريق إسماعيل بن عياش ثنا حميد بن أبي سوية قال: سمعت ابن هشام يسأل عطاء بن أبي رباح عن الركن اليماني، فذكر فضل الركن اليماني والركن الأسود، ثم قال: قال ابن هشام: يا أبا محمد فالطواف؟ قال عطاء: حدّثني أبو هريرة به، واقتصر الفاكهي على محل الشاهد منه هنا.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلّا حميد بن أبي سويد، تفرّد به إسماعيل بن عياش).

وهذا إسناد ضعيف، إسماعيل بن عياش هو الحمصي: (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم)[٥]، وحميد بن أبي سوية ويقال له حميد بن أبي سويد المكي، ويقال: ابن أبي حميد، ولم يقل: (ابن أبي سوية) سوى ابن ماجه في روايته.

وقال المزي ـ تعقيباً على رواية ابن ماجه ـ: (هكذا وقع عنده حميد بن أبي سوية! والصحيح حميد بن أبي سويد، كذلك ذكره عبد الرحمٰن بن أبي حاتم عن أبيه، وكذلك رواه أبو أحمد بن عدي الحافظ عن جعفر بن أحمد بن عاصم الدمشقي عن هشام بن عمار)[٦]، قلت: ويضاف إلى ذلك رواية الفاكهي والطبراني. هذا ما يتعلق باسمه، وأمّا حاله فقال ابن عدي: (منكر الحديث)، ثم ساق له بعض الأحاديث، منها هذا الحديث وقال: (وهذه الأحاديث عن عطاء غير محفوظات)، وقال الذهبي: (وعنه إسماعيل بن عياش أحاديث منكرة، لعل النكارة من إسماعيل) وقال ابن حجر: (مجهول)[٧]، وهذا لا يعارض ما ذكره ابن عدي.

---

(١) السنن: (٢/ ٩٨٦) المناسك باب فضل الطواف.
(٢) أخبار مكة: (١/ ٢٨١).
(٣) المعجم الأوسط: (٨/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) (رقم ٨٤٠٠).
(٤) الكامل: (٢/ ٢٧٥). (٥) التقريب: (رقم ٤٧٣).
(٦) تحفة الأشراف: (١٠/ ٢٦٠).
(٧) انظر الكامل: (٢/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، وتهذيب الكمال: (٧/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤)، وميزان الاعتدال: (١/ ٦١٣)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ٤٣)، والتقريب: (رقم ١٥٥٠).

وساق المنذري الحديث بتمامه، وعزاه إلى ابن ماجه قائلاً: (وحسّنه بعض مشايخنا)[١]، فتعقبه الناجي بقوله: (كيف وحميد له مناكير! انفرد بإخراج حديثه ابن ماجه دون بقية الستة)[٢]، وهو كما قال.

وضعّفه البصري بحميد بن أبي سويد[٣]، وضعفه ابن جماعة[٤] وابن حجر[٥] والسخاوي[٦] والألباني[٧].

٣١٤ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: (من طاف بهذا البيت سُبْعاً لا يتكلم فيه إلاّ بتكبير أو تهليل كان عدلَ رقبة).

رواه البيهقي[٨] قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فراس بمكة أنبأ أبو حفص الجمحي ثنا علي بن عبد العزيز ثنا القعنبي ثنا إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي عن محمد بن حبان عن أبي سعيد الخدري به موقوفاً.

إسناده ضعيف، فيه إبراهيم بن عبد الله بن الحارث، روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يقل فيه (مستقيم الحديث)، بل ذاك رجل آخر متأخر عنه[٩]، وقال ابن القطان: (لا يعرف حاله)، وقال الذهبي: (مدني مقل، ما علمت فيه جرحاً)، وقال ابن حجر: (صدوق، روى مراسيل)[١٠]، ويظهر أن كلام ابن القطان هو الأولى، لعدم وجود توثيق معتبر؛ لأن ابن حبان كما سبق مراراً يوثق من لم يعرف حاله.

---

(١) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١٠).
(٢) عجالة الإملاء: (ق ٥٧).
(٣) انظر مصباح الزجاجة: (٣/ ١٩).
(٤) هداية السالك: (١/ ٥٢).
(٥) انظر التلخيص الحبير: (٢/ ٢٤٨).
(٦) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ١١٤٥).
(٧) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٥٦٨٣)، وضعيف سنن ابن ماجه: (رقم ٦٤٠).
(٨) السنن الكبرى: (٥/ ٨٥)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٥٤) (رقم ٤٠٤٨).
(٩) انظر الثقات لابن حبان: (٦/ ١٤، ٢٥) مكرراً وقارنه بـ (٨/ ٨٢ ـ ٨٣)، وانظر حاشية تهذيب الكمال فيما سيأتي.
(١٠) انظر تهذيب الكمال: (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، وميزان الاعتدال: (١/ ٤١)، وتهذيب التهذيب: (١/ ١٣٣)، والتقريب: (رقم ١٩٤)، وانظر ما علقه محقق تهذيب الكمال رداً على ابن حجر.

وفي الإسناد انقطاع أيضاً بين إبراهيم هذا، ومحمد بن يحيى بن حبان.

قال البخاري: (روى عن محمد بن يحيى بن حبان مراسيل)[1].

وشيخ البيهقي وشيخ شيخه لم أجد فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

أمّا شيخه فترجمه عبد العزيز الكتاني[2] واقتصر على ذكر وفاته، وأن له منه إجازة، وترجمه تقي الدين الفاسي[3] دون جرح أو تعديل.

ولم أقف على ترجمة أبي حفص الجمحي، واسمه عمر بن محمد، ذكر ذلك تقي الدين الفاسي في ترجمة إبراهيم السابق.

٣١٥ ـ عن عبد الله بن عمرو ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته يريد الطواف فإنما يخوض الرحمة، فإذا دخله غَمَرَتْه، ثم لا يرفع قدماً، ولا يضع قدماً إلاّ كتب الله له بكل خطوة قدم خمسمائة حسنة، ومُحِيَتْ عنه خمسمائة سيئة، ورفع له خمسمائة درجة، فإذا فرغ من سُبْعه صلّى ركعتين خلف مقام إبراهيم، خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه، وشُفِّع في سبعين من أهل بيته، وكتب له أجر عشر رقاب من ولد إسماعيل، واستقبله ملك عند الركن فقال له: استأنف العمل فيما بقي، فقد كفيت ما مضى».

رواه الأزرقي[4] وأبو محمد الخزاعي[5] والعقيلي[6] من طريق يحيى بن سعيد بن سالم القداح قال: حدثنا خلف بن ياسين بن معاذ عن أبي الفضل المغيرة بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو به، وقال: (لا يصح).

إسناده منكر مسلسل بالضعفاء، فيحيى بن سعيد بن سالم القداح، قال العقيلي: (في حديثه مناكير)، وقال الدارقطني: (ليس بالقوي)[7]، وقال

(١) المصدر السابق.
(٢) انظر ذيل تاريخ مولد العلماء: (رقم ١٩٧).
(٣) انظر العقد الثمين: (٤/٦٦).
(٤) أخبار مكة: (٢/٤ ـ ٥).
(٥) المصدر نفسه: (ضمن زياداته على أخبار مكة).
(٦) الضعفاء الكبير: (٢/٢٣).
(٧) انظر المصدر نفسه: (٤/٤٠٤)، وميزان الاعتدال: (٤/٣٧٨)، ولسان الميزان: (٦/٢٥٧).

العقيلي: (خلف بن ياسين بن معاذ الزيات عن المغيرة بن سعيد كليهما مجهولين بالنقل، والحديث غير محفوظ)[١].

وذكر ابن عدي حديثاً لخلف، وقال: (ولم أر لخلف بن ياسين غير هذا الحديث، وإن كان له غيره فليس له إلّا دون خمسة أحاديث، ورواياته عن مجهولين)[٢]، وذكر له الذهبي الحديث الذي أشار إليه ابن عدي ثم قال: (هذا موضوع)[٣].

ورُوي الحديث عن عبد الله بن عمرو موقوفاً من وجه آخر، مع المخالفة في متنه.

أخرجه قوام السنة الأصبهاني[٤] من طريق إسماعيل بن عياش عن المغيرة بن قيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: (من توضأ فأسبغ الوضوء، ثم أتى الركن ليستلمه خاض الرحمة، فإذا استلمه فقال: بسم الله، والله أكبر، أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله غمرته المحبة، فإذا طاف بالبيت كتب الله به بكل قدم سبعين ألف حسنة، وحطّ عنه سبعين ألف سيّئة، ورفع له سبعين ألف درجة، وشُفِّع في سبعين من أهل بيته، فإذا أتى مقام إبراهيم فصلّى عنده ركعتين إيماناً واحتساباً كتب الله له عتق أربعة عشر محرراً من ولد إسماعيل، وخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه).

إسناده منكر كسابقه، فيه المغيرة بن قيس هو البصري، قال فيه أبو حاتم: (منكر الحديث)، وخالفه ابن حبان، فذكره في الثقات[٥]، ولعلّه لم يعرفه بدليل أنه لم يذكر عنه سوى راوٍ واحد.

وفي الإسناد أيضاً إسماعيل بن عياش، وهو الحمصي (صدوق في روايته

---

(١) الضعفاء الكبير: (٢/ ٢٣) وصواب العبارة: كلاهما مجهولان بالنقل.
(٢) الكامل: (٣/ ٦٥).
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٦٦٢ ـ ٦٦٣)، ولسان الميزان: (٢/ ٤٠٥).
(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٤١).
(٥) انظر الثقات لابن حبان: (٩/ ١٦٨)، وميزان الاعتدال: (٤/ ١٦٥)، ولسان الميزان: (٦/ ٧٩).

عن أهل بلده، مخلط في غيرهم)[١]. وهذه الرواية عن بصري، وهو من غير أهل بلده، وفي الإسناد إليه من لم أقف على ترجمته.

وعزاه المنذري إلى قَوَّام السنة، وضعّفه بقوله: (ورُوي)[٢].

وتفرّد هؤلاء الضعفاء بالحديث مرفوعاً وموقوفاً، واضطرابهم في لفظه يدلّ على نكارته؛ ولأنه اشتمل على جزاء عظيم لا يتناسب مع عمل قليل، والله أعلم.

٣١٦ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «من طاف بالبيت خمسين مرة خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه».

رواه الترمذي[٣] وأبو طاهر المخلص[٤] وابن الجوزي[٥] وقوام السنة الأصبهاني[٦] من طريق سفيان بن وكيع حدثنا يحيى بن يمان عن شريك عن أبي إسحاق عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس به.

وقال الترمذي: (حديث غريب، سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: إنما يروى هذا عن ابن عباس قوله)، ومحمد هو الإمام البخاري.

وهذا إسناد منكر ضعيف، بل مسلسل بالضعفاء، وهم سفيان بن وكيع[٧] ويحيى بن يمان[٨] وشريك بن عبد الله القاضي[٩].

وأعلّه ابن الجوزي ـ عقب روايته ـ بيحيى وشريك.

واختلف فيه على شريك، فرواه عنه يحيى بن يمان كما تقدم.

وخالفه ابن المبارك وإسحاق بن يوسف، فروياه عن شريك به موقوفاً.

أخرج رواية إسحاق بن يوسف محمد بن إسحاق الفاكهي[١٠] وشكّ في قوله عبد الله بن سعيد فقال: (عن عبد الله بن سعد أو سعيد ـ الظن مني ـ) وإسحاق بن يوسف هو الأزرق.

---

(١) التقريب: (رقم ٤٧٣).
(٢) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١٦).
(٣) الجامع: (٣/ ٢١٩) الحج باب ما جاء في فضل الطواف.
(٤) جزء من حديثه (ق ٨٠/أ) رواية الشريف أبي نصر.
(٥) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤).
(٦) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٣٨).
(٧) انظر التقريب: (رقم ٢٤٥٦).
(٨) انظر المصدر نفسه: (رقم ٧٦٧٩).
(٩) انظر المصدر نفسه: (رقم ٢٧٨٧).
(١٠) أخبار مكة: (١/ ١٩٥).

ورواية ابن المبارك أخرجها عبد الرزاق[١] عنه، هكذا رواه في المصنف، ورواه عن عبد الرزاق أحمد بن محمد بن عمر بن يونس بالإسناد نفسه إلّا أنه رفعه، ولفظه: «**من طاف بهذا البيت خمسين أسبوعاً غفر له**».

أخرجه ابن عدي[٢] وابن شاهين[٣].

وهي رواية ساقطة لا عبرة بها؛ لأن أحمد بن محمد بن عمر اليمامي، كذَّبه أبو حاتم وابن صاعد، وقال الدارقطني: (ضعيف)، وقال ـ مرة ـ: (متروك)، وتكلّم فيه غيرهم[٤].

وتابع شريك على روايته الموقوفة مطرف بن طريف، فرواه عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً بلفظ عبد الرزاق، ومن وافقه، ولم يذكر في الإسناد عبد الله بن سعيد.

أخرجه ابن أبي شيبة[٥].

ومُطَرِّف بن طريف هو الكوفي (ثقة فاضل)[٦]، فهل تعدّ روايته للحديث أرجح من رواية شريك، يحتمل ذلك، والذي دعاني إلى ذلك ـ مع أن مطرفاً ثقة مطلقاً ـ هو تقديم الإمام أحمد لشريك في روايته عن أبي إسحاق على يونس بن أبي إسحاق وابنه إسرائيل وأبي الأحوص وزكريا بن أبي زائدة، وقدَّمه ابن معين على إسرائيل، وعلّلا ذلك بأنه قديم السماع من أبي إسحاق[٧].

والخلاصة أن الراجح في رواية الحديث كونه موقوفاً على عبد الله بن عباس كما قال البخاري، والموقوف أيضاً غير صحيح؛ لأن أبا إسحاق السبيعي مدلس، وقد عنعن[٨] هذا إن رجحنا رواية شريك، وإلّا فإن الانقطاع

---

(١) المصنف: (٥/ ٥٠٠). (٢) الكامل: (٤/ ٢٣).
(٣) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٣).
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، ولسان الميزان: (١/ ٢٨٣).
(٥) المصنف: (٣/ ١٢٣) (رقم ١٢٦٦٥).
(٦) التقريب: (رقم ٦٧٠٥) وضبط مُطَرِّفاً فقال: (بضم أوّله وفتح ثانيه: وتشديد الراء المكسورة).
(٧) انظر شرح علل الترمذي: (ص ٣٧٥). (٨) تقدمت ترجمته.

في رواية مطرف ظاهر، فقد قال البخاري: (لا أعرف لأبي إسحاق سماعاً من سعيد بن جبير)[١]. والحديث قال فيه الدارقطني: (تفرّد به شريك عن أبي إسحاق عن عبد الله عن أبيه عنه مرفوعاً، وتفرّد به يحيى بن اليمان عن شريك)[٢]. ولعلّه قصد التفرّد من هذا الوجه، وعزاه المنذري[٣] إلى الترمذي، ونقل كلامه وكلام البخاري، ولم يتعقّبه، وأعلّ الذهبي[٤] رواية الترمذي بيحيى وشريك، وضعّفه الألباني[٥].

٣١٧ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من طاف بهذا البيت أسبوعاً فلم يكن فيه رياء، ولا لغو فكأنما أعتق نسمة من ولد إسماعيل».

رواه ابن عدي[٦] من طريق نافع السلمي عن عطاء عن ابن عباس به.

وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له عدّة أحاديث ـ: (وهذه الأحايث عن عطاء غير محفوظة)، وإسناده ضعيف جداً، نافع السلمي هو أبو هرمز متروك[٧]، وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته[٨].

ورُوِيَ الحديث عن ابن عباس موقوفاً بسند أحسن حالاً من المرفوع.

أخرجه الأزرقي[٩] من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنّه قال: (من طاف بالبيت سبعاً كان له عدل عتق رقبة من تقبل منه) وإسناده ضعيف؛ لأن عبد الله بن مسلم بن هرمز المكي (ضعيف)[١٠].

---

(١) جامع التحصيل: (ص ٣٠٠).
(٢) أطراف الغرائب والأفراد: (ق ١٤٧/ب).
(٣) انظر الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١٣).
(٤) انظر تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٢٣).
(٥) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٥٦٨٢).
(٦) الكامل: (٧/ ٥٠).
(٧) تقدم.
(٨) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٤٣).
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٨).
(١٠) التقريب: (رقم ٣٦١٦).

وفي الإسناد إليه خلط في الإسناد فيما يظهر لي.

٣١٨ ـ عن عائشة رضي الله عنها أنها سألت رسول الله ﷺ عن رجل حجّ وأكثر، أيجعل نفقته في صلة أو عتق؟ فقال النبيّ ﷺ: **«طواف سُبْع لا لغو فيه يعدل رقبة»**.

رواه عبد الرزاق[1] قال: أخبرنا ابن مُحَرر قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يحدّث عن عائشة به.

إسناده ضعيف جداً، ابن محرر هو عبد الله بن محرر الجزري القاضي: (متروك)[2]، والحديث عزاه في كنز العمال[3] إلى عبد الرزاق.

ومثل ذلك الألباني، وقال: (ضعيف جداً)[4].

٣١٩ ـ عن الحجاج بن أبي رقية قال: كنت أطوف بالبيت فإذا أنا بابن عمر، فقال: يا ابن أبي وفية[5]: استكثروا من الطواف، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«من طاف بهذا البيت حتى تُوجعه قدمُه كان حقاً على الله تعالىٰ أن يريحها في الجنة»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[6] من طريق نهشل بن سعيد، قال: ثنا الحجاج بن أبي رقية به. إسناده ضعيف جداً، فيه نهشل بن سعيد وهو ابن وردان (متروك، وكذّبه إسحاق بن راهويه)[7]. والحجاج بن أبي رقية لم أقف على ترجمته، وفي الإسناد إلى نهشل من لم أتبين حاله.

٣٢٠ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من طاف بالبيت أسبوعاً يحصيه، ثم أتى مقام إبراهيم، فركع عنده ركعتين، ثم أتى زمزم، فشرب من مائها أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمّه»**.

---

(١) المصنف: (٥/ ١٨).
(٢) التقريب: (رقم ٣٥٧٣) ومُحَرَّر: بالإهمال والراء الأولى مشدّدة. توضيح المشتبه: (٨/ ٧٤).
(٣) (٥/ ٤٨).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ٣٦٢٩).
(٥) ذكر المحقق أنه وقع هكذا (وفيّه)، وفي الموضع الأول (رقية).
(٦) أخبار مكة: (١/ ١٩٥ ـ ١٩٦).
(٧) التقريب: (رقم ٧١٩٨).

رواه ابن شاهين[١] من طريق إسحاق بن بشر ثنا أبو معشر عن محمد بن المنكدر عن جابر قال، فذكره.

إسناده موضوع، إسحاق بن بشر هو الكاهلي ممن يضع الحديث[٢].

وساقه السخاوي بلفظ: **«من طاف بهذا البيت أسبوعاً وصلّى خلف المقام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت»**.

وعزاه إلى الواحدي في تفسيره والجندي في فضائل مكّة من طريق أبي معشر المدني عن محمد بن المنكدر به، وعزاه إلى الديلمي بلفظ: **«أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمّه»**، قال السخاوي: (ولا يصح باللفظين، وقد ولع به العامة كثيراً لا سيما بمكة، بحيث كتب على بعض جدرها الملاصق لزمزم، وتعلقوا في ثبوته بمنام وشبهه بما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله مع العلم بسعة فضل الله والترجّي لما هو أعلى وأغلى)[٣]، وقال ملا علي قاري ـ بعد أن نقل كلام السخاوي ـ: (لا يقال إنه موضوع، غايته أنه ضعيف مع أن قول السخاوي: (لا يصح)، لا ينافي الضعف والحسن إلّا أن يريد به أنه لا يثبت، وكأن المنوفي فهم هذا المعنى حتى قال في مختصره: إنه باطل لا أصل له)[٤].

قلت: يَرِدُ عليه ما أورده بنفسه، لأنه يرى أن نفي الثبوت يلزم منه الوضع كما هو مفهوم عبارته السابقة، وقد قال ابن حجر: (لا يلزم من نفي الثبوت ثبوت الضعف؛ لاحتمال أن يراد بالثبوت الصحة، فلا ينتفي الحكم بالحسن...)[٥]، مع أن في تتمة كلام السخاوي ما يفيد نفي الثبوت، وذلك حين قال: (وتعلقوا في ثبوته بمنام وشبهه بما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله...).

فإن كان طريق الواحدي والجندي هو نفس طريق ابن شاهين كما هو

---

(١) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٢).

(٢) تقدم.

(٣) المقاصد الحسنة: (رقم ١١٤٤).

(٤) الأسرار المرفوعة: (رقم ٥٠١)، وكتاب المنوفي هو: (الوسائل السنية من المقاصد السخاوية والجامع والزوائد الأسيوطية).

(٥) نتائج الأفكار: (١/ ٢٢٣).

الظاهر، فإن الحكم على الحديث بالوضع والبطلان هو المتعيّن، لتفرّد إسحاق بن بشر به، وهو وضاع؛ ولهذا أدخله ابن طاهر والشوكاني في كتابيهما الخاصين بالموضوعات[١]، والحديث عزاه في كنز العمال[٢] إلى الديلمي وابن النجار.

٣٢١ ـ حديث: **«من طاف أسبوعاً حافياً[٣] حاسراً[٤] كان له كعتق رقبة، ومن طاف أسبوعاً في المطر غفر له ما سلف من ذنبه».**

ذكره الغزالي في: (إحياء علوم الدين)[٥]، قال العراقي: (لم أجده هكذا)[٦].

وأشار السخاوي إلى كلام العراقي ولم يتعقبه، وقال قبل ذلك: (ومن المشهور بين الطائفين حديث: من طاف أسبوعاً في المطر، ولا أصل له في المرفوع)[٧].

وذكره محمد طاهر الهندي في كتابه[٨] وكذا ملا علي قاري[٩] والعجلوني[١٠]، وذكر الشوكاني بعض الأحاديث الواردة في هذا المعنى وقال: (ولا عبرة بكون مثل هذه الأحاديث في الإحياء، فهو لا يميز بين الصحيح والموضوع)[١١].

❁ ❁ ❁

(١) انظر الفوائد المجموعة: (رقم ٢٩٨)، وتذكرة الموضوعات: (رقم ص٧١ ـ ٧٢)، وانظر كشف الخفاء: (رقم ٢٥٢٥).
(٢) (٥/٥٢).
(٣) وقع في بعض المصادر: (خالياً).
(٤) كاشف الرأس. انظر لسان العرب: (٤/١٨٨) مادة: (حسر).
(٥) (١/٢٤٧).
(٦) المغني في حمل الأسفار، هامش المصدر نفسه.
(٧) المقاصد الحسنة، تحت: (رقم ١١٤٤).
(٨) انظر تذكرة الموضوعات: (ص ٧٢).
(٩) انظر الأسرار المرفوعة: (رقم ٥٠٤).
(١٠) انظر كشف الخفاء تحت: (رقم ٥٢٥).
(١١) الفوائد المجموعة: (رقم ٣٠١).

المبحث الثاني

ما جاء في فضل الطواف بها في أوقات مخصوصة

٣٢٢ ـ عن داود بن عجلان قال: طفنا مع أبي عقال في مطر، فلما قضينا طوافنا أتينا خلف المقام، فقال: طفت مع أنس بن مالك في مطر، فلما قضينا الطواف أتينا المقام، فصلّينا ركعتين، فقال لنا أنس: **«ائتَنِفُوا العمل، فقد غفر لكم»**، هكذا قال لنا رسول الله ﷺ وطفنا معه في مطر.

رواه ابن ماجه ـ واللفظ له[١] ـ والأزرقي[٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] وأبو محمد الخزاعي[٤] والعقيلي[٥] وابن حبان[٦] وابن عدي[٧] وتمام الرازي[٨] وبيبي بنت عبد الصمد[٩] من طرق كلهم عن داود بن عجلان به. وفي بعض الطرق: فقال لنا أنس: **«استأنفوا العمل، فقد غفر لكم ما مضى»**.

وقال العقيلي: (ولا يتابع داود بن عجلان ولا أبو عقال، ولا يعرف إلّا به).

وقال ابن حبان ـ قبل إيراد الحديث من طريق داود بن عجلان ـ: (يروي عن أبي عقال المناكير الكثيرة والأشياء الموضوعة)، وقال ابن عدي: (وداود بن عجلان هذا هو غير معروف بهذا الحديث، وإن كان له غيره فلعله حديث أو

---

(١) السنن: (٢/ ١٠٤١) المناسك باب الطواف في مطر.
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٢١).
(٣) أخبار مكة: (١/ ٢٤٩، ٢٥٠).
(٤) في زياداته على الأزرقي ضمن المصدر السابق.
(٥) الضعفاء الكبير: (٢/ ٣٨).
(٦) المجروحين: (١/ ٢٨٩).
(٧) الكامل: (٣/ ٩٣).
(٨) الفوائد، ضمن كتاب الروض البسَّام: (٢/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٩) جزء بيبي: (رقم ٦٥).

حديثين، وفي هذا المقدار من الحديث كيف يعتبر حديثه، فيتبين أنه صدوق أو ضعيف على أن البلاء من أبي عقال دونه).

قلت: إسناده ضعيف جداً لحال أبي عقال، واسمه: هلال بن زيد بن يسار البصري نزيل عسقلان: (متروك)(١)، وفيه داود بن عجلان البلخي نزيل مكة: (ضعيف)(٢).

وذكر البوصيري أن ابن الجوزي أورد هذا الحديث في الموضوعات من طريق داود بن عجلان، وقال: (لا يصح عن رسول الله ﷺ)(٣).

وقال ابن عراق: (هذا الحديث لم يقع في اللآلئ المصنوعة ولا النكت البديعات، وهو في النسخة التي عندي من الموضوعات، وعلى هامش النسخة بخط الحافظ ابن حجر: قد رواه ابن ماجه عن ابن أبي عمر عن داود بن عجلان)(٤). قلت: لا وجود لهذا الحديث في المطبوع من الموضوعات، وقال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف)(٥)، وذكر أن أبا يعلى رواه من هذا الوجه، وقال تقي الدين الفاسي: (وهو حديث ضعيف الإسناد جداً)(٦).

وقال الألباني: (ضعيف جداً)(٧).

٣٢٣ ـ عن التابعين رفعوه إلى النبيّ ﷺ قال: «من طاف بالكعبة في يوم مطير كُتِبَ له بكل قطرة تصيبه حسنة، ومُحِي عنه بالأخرى سيئة».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي(٨) من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن التابعين به.

إسناده هالك، عبد الرحيم بن زيد العمي (متروك، كذّبه ابن معين)(٩).

---

(١) التقريب: (رقم ٧٣٣٦)، وأبو عِقال: (بكسر المهملة ثم قاف) كما في المصدر المذكور.

(٢) المصدر نفسه: (رقم ١٨٠٠).

(٣) مصباح الزجاجة: (٣/ ٤٧).

(٤) تنزيه الشريعة: (٢/ ١٧٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) شفاء الغرام: (١/ ٢٨٦).

(٧) ضعيف سنن ابن ماجه: (رقم ٦٦٧).

(٨) أخبار مكة: (١/ ٢٥٠).

(٩) التقريب: (رقم ٤٠٥٥).

وأبوه ضعيف[١].

والحديث ذكره الشوكاني في موضوعاته[٢].

ـ * حديث: «**من طاف أسبوعاً في المطر غفر له ما سلف من ذنوبه**».

قال السخاوي: (لا أصل له)[٣].

٣٢٤ ـ عن الحسن بن علي ﷺ قال: كنّا مع النبيّ ﷺ في الطواف، فأصابتنا السماء، فالتفت إلينا، فقال: «ائتنفوا العمل، فقد غفر لكم ما مضى».

رواه تمام الرازي[٤] ومن طريقه ابن عساكر[٥]، قال تمام: أخبرنا الحسن بن حبيب نا أبو العطاف طارق بن مطرف بن طارق الطائي الحمصي بدمشق قال: حدّثني أبي نا صمصامة وضبيبة ابنا الطّرماح بالكوفة قالا: نا أبونا الطرماح قال: سمعت الحسن بن علي يقول، فذكره.

قال أبو علي بن حبيب: (رأيت زكريا بن يحيى السجزي، وأكابر شيوخ دمشق يسألونه هذا الحديث)، وقال ابن عساكر: (هذا الحديث غريب جداً، لم أكتبه إلّا من هذا الوجه).

قلت: إسناد الحديث مظلم، لم أجد تراجم رجال إسناده باستثناء الحسن بن حبيب شيخ تمام، وهو مفتي دمشق ومقرئها ومسندها[٦].

وأما الطرماح فهو ابن الجهم الطائي ثم العقدي، شاعر راجز[٧]، فليس إذاً من أهل الرواية.

والحديث عزاه في كنز العمال[٨] إلى الشيرازي في الألقاب وتمام وابن عساكر.

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٢١٣١).

(٢) انظر الفوائد المجموعة: (رقم ٣٠٠). (٣) تقدم (برقم ٣٢١).

(٤) الفوائد ضمن كتاب: الروض البسام: (رقم ٦٣٨).

(٥) تاريخ دمشق: (٨/ ق ٤٨٩).

(٦) انظر سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤)، وطبقات الشافعية: (٣/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٧) انظر الإكمال: (٦/ ٣٥١)، وتبصير المنتبه: (٦/ ٣٠٥).

(٨) (٥/ ٥٤).

٣٢٥ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**طوافان يغفر لصاحبهما ذنُوبُه، بالغةً ما بلغت: طواف بعد صلاة الصبح يكون فراغه عند طلوع الشمس، وطواف بعد العصر يكون فراغه عند غروب الشمس**»، قالوا: يا رسول الله، إن كان قبل ذلك أو بعده؟ قال: «**يُلحق به**».

رواه أبو الوليد الأزرقي(١) ومحمد بن إسحاق الفاكهي(٢) وأبو محمد الخزاعي(٣) والطبراني ـ واللفظ له(٤) ـ كلهم من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه. واختلف الإسناد بعد ذلك، ففي رواية الأزرقي والخزاعي قال: عن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، وفي رواية الفاكهي عن أنس بن مالك وعن سعيد بن جبير ومعاوية بن قرة عن ابن عمر، وفي رواية الطبراني قال: عن سعيد بن جبير عن أنس بن مالك.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن سعيد بن جبير إلّا زيد العمي).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الرحيم بن زيد العمي وهو متروك)(٥). قلت: الأمر كما ذكر، بل كذبه ابن معين وغيره، إضافة إلى ضعف أبيه(٦)، وهذا الاضطراب سببه عبد الرحيم العمّي، وانظر الحديث التالي.

٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨ ـ عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل ﷺ قالوا: قال رسول الله ﷺ: «**طوافان لا يوافقهما عبد إلاّ غفرت ذنوبه**»، قال: فذكر نحو الحديث الأول، وزاد فيه: إلاّ أنّه قال: قال رجل: يا رسول الله إن فرغ قبل ذلك؟ قال ﷺ: «**ولا بأس، يرد الله عليه ذلك الفضل**»، قال: قلت: فلم يستحب بهاتين الساعتين؟ قال: «**إنهما ساعتان لا تعدوهما الملائكة**».

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٢)، ووقع في إسناده وإسناد الخزاعي: (عبد الرحمٰن بن زيد)، وذكر الخزاعي أن الصواب: (عبد الرحيم).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٢٥٣).
(٣) ضمن زياداته على كتاب الأزرقي، وانظر المصدر السابق.
(٤) المعجم الأوسط: (٦/ ١٢٥) (رقم ٥٩٩٢).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦).
(٦) انظر الحديث السابق.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] قال: حدّثني أبو مسلم حريز بن مسلم قال: ثنا عبد المجيد بن أبي رواد عمّن حدثه عن زيد بن الحواري عن عليّ بن أبي طالب وابن مسعود ومعاذ بن جبل به.

إسناده ضعيف، لضعف زيد بن الحواري العمي[٢] وهو من الطبقة الخامسة عند ابن حجر[٣] فهو منقطع؛ لتقدم وفاة هؤلاء الصحابة، وفيه رجل مبهم.

وعبد المجيد بن أبي رواد مختلف فيه، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ، وكان مرجئاً)[٤].

وحريز بن مسلم هو ابن حريز الصنعاني، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (روى عنه أهل اليمن)[٥].

وأخشى أن يكون الرجل المبهم هو عبد الرحيم بن زيد العمي، فإن كان هو كان الإسناد هالكاً.

٣٢٩ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: **«من طاف حول البيت سبعاً في يوم صائف شديد حرّه، وحسر عن رأسه، وقارب بين خطاه، وقلّ التفاتُه، وغضّ بصرَه، وقلّ كلامُه إلاّ بذكر الله تعالىٰ، واستلم الحجر في كل طواف من غير أن يؤذي أحداً كتب الله بكل قدم يرفعها ويضعها سبعين ألف حسنة، ويَعتِقُ عنه سبعين رقبة، ثمن كل رقبة عشرة آلاف، ويعطيه الله سبعين ألف شفاعة، إن شاء في أهل بيته من المسلمين، وإن شاء في العامّة، وإن شاء عجلت له في الدنيا، وإن شاء أخّرت له في الآخرة»**.

---

(١) أخبار مكة: (١/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤) وفيه: (حرير) وهو خطأ، وقد وقع على الصواب في مواضع أخرى.

(٢) تقدم في هذا المبحث وفي غيره.

(٣) انظر التقريب: (رقم ٢١٣١).

(٤) المصدر نفسه: (رقم ٤١٦٠)، وانظر تفصيل ترجمته في كتاب: (حديث الفاكهي...) تحت: (رقم ٤٤). الحاشية، لكاتب هذه الأسطر (رسالة).

(٥) الثقات: (٨/ ٢١٣)، وحريز: بفتح الحاء المهملة تليها راء مكسورة وآخره الزاي. ومَسلِّم: بفتح السين المهملة واللام المضعَّفة. انظر المؤتلف والمختلف: (١/ ٣٥٦ و٤/ ٢٠٠٢)، والإكمال: (٧/ ٢٤٤)، وتبصير المنتبه: (٢/ ٢٩١ و٨/ ١٤٨).

قال السخاوي: (أخرجه الجندي في تاريخ مكة من حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس به مرفوعاً، وفي رسالة الحسن البصري ومناسك ابن الحاج نحوه، وهو باطل)[(١)]. وعزاه تقي الدين الفاسي إلى الجندي في أخبار مكة، وقال: (هذا حديث ضعيف الإسناد جداً)[(٢)]، وقال ملا علي قاري: (لكن آثار الوضع لائحة لديه، ولذا قال السخاوي: إنه باطل)[(٣)]، ولم يسوقوا إسناده للنظر فيه.

وروى الفاكهي حديثاً شبيهاً بهذا دون محل الشاهد منه، وهو من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من طاف بالبيت سُبُوعاً حاسراً، يغضّ طرفه، ويقارب خطاه، ولا يلتفت، ويستلم الركن في كل شوط من غير أن يؤذي أحداً، كتب له سبعون ألف حسنة، ومُحي عنه سبعون ألف سيئة، ورفع له سبعون ألف درجة، وعتق عنه سبعون ألف رقبة، كل رقبة عشرة آلاف درهم، وأعطاه الله تعالىٰ سبعين شفاعة، إن شاء في أهل بيته خاصة، وإن شاء في العامّة من المسلمين وإن شاء أخّرها، وإن شاء عجّلها»**.

وعبد الرحيم بن زيد هو ابن الحواري العمي متروك وكذّبه ابن معين، وأبوه ضعيف. وهو كسابقه لوائح الوضع عليه ظاهرة، ولقد أكثر من التسبيع بمناسبة الأسبوع.



---

(١) المقاصد الحسنة: (رقم ١١٤٤).
(٢) شفاء الغرام: (١/ ٢٨٥).
(٣) الأسرار المرفوعة: (رقم ٥٠٣)، وانظر كشف الخفاء: (رقم ٢٥٢٥).

المبحث الثالث

ما جاء في نزول الرحمة على الطائفين

٣٣٠ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«يُنْزِل الله عزّ وجلّ على هذا البيت كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة، ستون منها للطائفين، وأربعون للمصلّين، وعشرون للناظرين»**.

رواه الأزرقي ـ واللفظ له[١] ـ والحارث بن أبي أسامة[٢] وابن حبان[٣] وابن الجوزي[٤] كلّهم من طريق سعيد بن سالم وسليم بن مسلم كلاهما عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به. وليس عند الحارث سليم بن مسلم. ولفظ الحارث: **«ينزل الله عزّ وجلّ كل يوم مائة رحمة، ستون منها للطائفين وعشرون منها لأهل مكة، وعشرون منها لسائر الناس»**.

ذكره ابن حبان في ترجمة سعيد بن سالم وهو القداح، وقال فيه: (كان يرى الإرجاء، وكان يهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة حتى خرج بها عن حدّ الاحتجاج).

وقال: (وسليم بن مسلم قد تبرّأنا ـ أيضاً ـ من عهدته).

وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح)، وأعلّه بسعيد بن سالم، وسليم بن مسلم. قلت: سبق تحقيق القول: في سعيد بن سالم القداح وأنه حسن الحديث، وكان مرجئاً[٥]. وسليم بن مسلم هو الخشاب متروك الحديث[٦] وهو غير ضارّ هنا؛ لأنه متابع، وليس في هذا الإسناد سوى عنعنة

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٨).

(٢) بغية الباحث: (١/ ٤٦٥)، والمطالب العالية المسندة: (ق ٨٩).

(٣) المجروحين: (١/ ٣٢١).

(٤) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٣).

(٥) تقدم.

(٦) تقدم.

ابن جريج وهو مدلس[١]. ونقل ابن أبي خيثمة بإسناده الصحيح عن ابن جريج قوله: (إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت)[٢]، فهل هذا عام في كل ما لم يصرح فيه بالتحديث فيشمل: (عن) أو أنه خاص بقوله: (قال) فقط، الأمر محتمل، والقياس في هذا الباب مجازفة.

وقال الألباني: (فلولا عنعنة ابن جريج فإنه مدلس لحكمت على هذا السند بأنه حسن)[٣].

وخالفه محمد بن مسلم، فرواه عن ابن جريج به موقوفاً نحوه.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] وفيه: (عن محمد بن مسلم وغيره عن ابن جريج)، وإسناده ضعيف، محمد بن مسلم هو الطائفي (صدوق يخطئ من حفظه)[٥]. وفي الإسناد إليه من ضعف، وفيه من لم أقف على ترجمته، فهي رواية شاذّة، ورُوي الحديث من طرق واهية جداً عن ابن جريج وغيره.

فرواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٦] وابن عدي[٧] والبيهقي[٨] والخطيب البغدادي[٩] كلّهم من طريق محمد بن معاوية النيسابوري حدّثنا محمد بن صفوان عن ابن جريج به، بلفظ رواية الحارث بن أبي أسامة السابقة، باستثناء رواية ابن عدي، فإنها بمثل رواية سعيد بن سالم القداح.

وقال ابن عدي: (وهذا منكر، ورُوي عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس هذا، رواه عنه يوسف بن السفر كاتب الأوزاعي، وهو ضعيف).

قلت: محمد بن معاوية: (متروك مع معرفته؛ لأنه كان يتلقن، وقد أطلق ابن معين عليه الكذب)[١٠]. ومحمد بن صفوان لم أعرفه.

ورواه قوام السنة الأصبهاني[١١] من طريق بشر بن عبيد (الداري) ثنا

---

(١) تقدم.
(٢) تهذيب التهذيب: (٦/ ٤٠٦).
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (١/ ٢٢٣) الحاشية.
(٤) أخبار مكة: (١/ ١٩٩).
(٥) التقريب: (رقم ٦٢٩٣).
(٦) المصدر السابق.
(٧) الكامل: (٦/ ٢٧٨).
(٨) شعب الإيمان: (٣/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥) (رقم ٤٠٥١).
(٩) تاريخ بغداد: (٦/ ٢٧).
(١٠) التقريب: (رقم ٦٣١٠).
(١١) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٧٣).

إبراهيم بن يزيد عن ابن جريج به بلفظ: «**ينزل الله كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة...**» الحديث، بمثل رواية سعيد القداح، وإسناده مظلم.

بشر بن عبيد الدارسي قال ابن عدي: (منكر الحديث عن الأئمة بيِّن الضعف جداً)، وذكر له الذهبي حديثاً وقال: (وهذا موضوع)، وذكره ابن حبان في الثقات[1]، فلعلّه لم يعرفه.

وإبراهيم بن يزيد لعلّه الخوزي أبو إسماعيل المكي (متروك الحديث)[2]، وفي الإسناد إليه من لم أقف على ترجمته.

ورُوي الحديث عن الأوزاعي عن عطاء به مثله.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[3] وابن الأعرابي[4] وابن حبان[5] والطبراني[6] وابن عدي[7] وأبو نعيم[8] والخطيب البغدادي[9] وبيبي بنت عبد الصمد[10] وابن عساكر[11] وابن الجوزي[12] كلّهم من طريق أبي الفيض يوسف بن السفر عن الأوزاعي به. وعند الطبراني - في الأوسط - ثنا عبد الرحمٰن بن السفر عن الأوزاعي. وقال الطبراني في الأوسط: (لم يروِ هذا الحديث عن الأوزاعي إلّا عبد الرحمٰن بن السفر)، وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث التي رواها يوسف عن الأوزاعي بواطيل كلّها)، وقال ابن عساكر - تعليقاً على رواية عبد الرحمٰن بن السفر -: (كذا سمّاه عبد الرحمٰن بن السفر، وهو يوسف بن السفر، والحديث محفوظ من أصله، ولا يعرف

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٣٢٠)، ولسان الميزان: (٢/ ٢٦) ووقع فيها: (الدارمي) بخلاف ما وقع في إسناد الحديث.
(٢) التقريب: (رقم ٢٧٢).
(٣) أخبار مكة: (١/ ١٩٨ - ١٩٩).
(٤) المعجم: (٢/ق ١٨٥/ب).
(٥) المجروحين: (٣/ ١٣٧).
(٦) المعجم الكبير: (١١/ ١٩٥)، والمعجم الأوسط: (٦/ ٢٤٨) (رقم ٦٣١٤).
(٧) الكامل: (٧/ ١٦٣).
(٨) أخبار أصبهان: (١/ ١١٥ - ١١٦، ٣٠٧).
(٩) موضح أوهام الجمع: (٢/ ٤٧٢).
(١٠) جزء بيبي بنت عبد الصمد: (رقم ١٦٤).
(١١) تاريخ دمشق: (٩/ ٩٥٧ - ٩٥٨).
(١٢) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٢ - ٥٧٣).

عبد الرحمٰن بن السفر)، وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح)، ثم ذكر بعض ما قيل في يوسف.

قلت: وإسناده تالف لحال يوسف بن السفر، ويقال له: يوسف بن الفيض كما في بعض الطرق السابقة، نسبة إلى جدّه، ويكنى بأبي الفيض كما قال ابن حجر، كذّبه ابن معين والدارقطني، وتركه غير واحد، وقال البيهقي: (هو في عداد من يضع الحديث)[(١)]، إضافة إلى قول ابن عدي السابق.

وأمّا عبد الرحمٰن بن السفر، فقال الذهبي: (كذا سمّاه بعضهم، والصواب يوسف بن السفر متروك، وذكره البخاري فقال: عبد الرحمٰن بن السفر)، وقال ابن حجر: (واحتمال كونه أخا يوسف قائم؛ إذ لا مانع أن يرويا جميعاً الحديث المذكور)[(٢)].

وله طريق آخر عن ابن عباس:

أخرجه الطبراني[(٣)] من طريق خالد بن يزيد العمري ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد الليثي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «**يُنزل الله كل يوم عشرين ومائة رحمة، ستّون منها للطائفين، وأربعون للعاكفين حول البيت، وعشرون منها للناظرين إلى البيت**».

وإسناده كسابقه، فيه خالد بن يزيد أبو الهيثم العمري المكي كذاب.

وهذه الطرق كلّها واهية جداً، رواتها كذّابون ومتروكون، وليس فيها ما يعتبر به سوى طريق سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج، فإنه محتمل للتحسين كما تقدم في أوّل البحث، وتناول الأئمة هذا الحديث بالنقد والتخريج، فقال أبو حاتم ردّاً على سؤال ابنه عنه: (هذا حديث منكر، ويوسف ضعيف الحديث شبه المتروك)[(٤)]، وقال الدارقطني: (تفرّد به أبو الفيض يوسف عن الأوزاعي عن قتادة)[(٥)].

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٤/٤٦٦ ـ ٤٦٧)، ولسان الميزان: (٦/ ٣٢٢ ـ ٣٢٤).
(٢) المصدر السابق: (٢/ ٥٦٩)، والمصدر نفسه: (٣/ ٤١٧).
(٣) المعجم الكبير: (١١/ ١٢٤ ـ ١٢٥).
(٤) علل الحديث: (١/ ٢٨٧).
(٥) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر: (ق ١٦٤/ب).

وقال المنذري: (رواه البيهقي بإسناد حسن)[١]، فتعقّبه الشيخ الألباني بقوله: (فهو فيما أظن من تساهله أو أوهامه)[٢]، وسبب ظنّ الشيخ أنه لم يقف على رواية البيهقي، وهي من رواية محمد بن معاوية النيسابوري، وهو كذاب كما سبق، وقال الذهبي: (فيه يوسف بن السفر: متروك وسعيد بن سالم قال يحيى: ليس بشيء)[٣]، وقال شرف الدين الدمياطي: (رواه البيهقي بإسناد حسن)[٤]، وقال عزّ الدين بن جماعة: (وهو حديث ضعيف)[٥].

وحسن إسناده العراقي[٦]، وأعلّ الهيثمي رواية الطبراني بيوسف بن السفر وهو متروك[٧].

وذكر السخاوي تحسين المنذري والعراقي، ثم قال: (وتكلّمت عليه في بعض الأجوبة بل أمليت عليه بمكة جزءاً فيه فوائد ومهمات)[٨]، وأطال الكلام عليه في الجزء المذكور، وقال: (وأقرب طرق هذا الحديث إلى الصحة طريق سعيد بن سالم، والعلم عند الله تعالىٰ)[٩].

وحسَّن محمد طاهر الهندي رواية البيهقي، ونقل قول أبي حاتم (منكر)[١٠]، وكأنّه تبع المنذري.

وضعّفه الألباني بلفظيه السابقين[١١]، ثم عاد فخرّجه من طريق خالد بن يزيد العمري بلفظ مغاير، وحكم عليه بأنه موضوع وأشار إلى أن له طريقين موضوعين سبق تخريجهما[١٢]. والسبب في هذا الاختلاف أنه استدرك في

---

(١) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١١).
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٨٧).
(٣) تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٢٢) رسالة.
(٤) المتجر الرابح: (رقم ٨٤٩).
(٥) هداية السالك: (١/ ٤٠).
(٦) انظر المغني في حمل الأسفار: (١/ ٢٤٧).
(٧) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٢).
(٨) المقاصد الحسنة: (رقم ١٣٥١).
(٩) الأجوبة المرضية: (رقم ٥).
(١٠) انظر تذكرة الموضوعات: (ص ٧٢).
(١١) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٨٧، ١٨٨). وانظر ضعيف الجامع: (رقم ١٧٦٠).
(١٢) انظر المصدر نفسه: (رقم ٢٥٦).

الموضعين السابقين في حاشية الكتاب، بأنه وقف على رواية سعيد بن سالم القداح، وذكر أنه لولا عنعنة ابن جريج لحكم عليه بالحسن، فاستدعى هذا منه أن يغيّر حكمه في الموضعين السابقين من موضوع إلى ضعيف، وبقي الموضع الثالث على حاله، والخلاصة أن الحديث باللفظ المصدّر به محتمل للتحسين من طريق سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج، وبقية طرقه غير صالحة للاستشهاد، وفي بعضها مغايرة للفظ سعيد بن سالم، فهي تابعة في الحكم لأسانيدها التالفة.

٣٣١ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ قال: (يُنزل على أهل مكة في كل يوم عشرين ومائة رحمة، سبعون منها للطوافين، وثلاثون لأصحاب الصلاة، وعشرون للنَّظَّارة[١] إلى البيت).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] وابن الأعرابي[٣]، قال الفاكهي: حدّثني، وقال ابن الأعرابي: نا عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة قال: ثنا جعفر بن محمد الأنطاكي قال: نا عبيد الله بن عمرو الرَّقي عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن عبد الله بن عمرو بن العاص به موقوفاً.

إسناده ضعيف جداً، جعفر بن محمد الأنطاكي قال فيه ابن حبان: (شيخ يروي عن زهير بن معاوية الموضوعات، وعن غيره من الأثبات المقلوبات، لا يحل الاحتجاج بخبره)، ثم ذكر حديثاً من طريقه عن زهير بن معاوية، وقال: (موضوع لا أصل له)[٤]، وفي الميزان[٥]: (ليس بثقة، قال ابن حبان: وله خبر باطل متنه. . .)، وعبارة لسان الميزان[٦] عن الذهبي: (ليس بثقة، قاله ابن حبان. . .)، فنسب القول إلى ابن حبان.

وأعلّه الألباني بجعفر هذا[٧].

---

(١) هم القوم ينظرون إلى الشيء، القاموس: (ص ٦٢٣) مادة: (نظر).
(٢) أخبار مكة: (١/ ١٩٩).
(٣) المعجم: (٢/ق ١٨٥/ب).
(٤) المجروحين: (١/ ٢١٣).
(٥) (١/ ٤١٦).
(٦) ٢/ ١٢٤.
(٧) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٨٧).

المبحث الرابع
ما جاء في طواف سفينة نوح بالبيت

٣٣٢ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان بين نوح وهلاك قومه ثلاثُ مائة سنة، وكان قد فار التَّنُّور في الهند، وطافت سفينة نوح بالكعبة أسبوعاً)[١].

رواه الحاكم[٢] من طريق أبي يحيى الحماني ثنا النضر أبو عمر الخزاز عن عكرمة عن ابن عباس قال، فذكره موقوفاً. وقال الحاكم: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، فتعقّبه الذهبي في الموضع الأول بقوله: (النضر ضعفوه).

ووافقه في الموضع الثاني.

قلت: وإسناده ضعيف جداً، النضر هو ابن عبد الرحمٰن أبو عمر الخزاز: (متروك)[٣]. وأبو يحيى الحِمَّاني هو عبد الحميد بن عبد الرحمٰن أبو يحيى الكوفي: (صدوق يخطئ ورمي بالإرجاء)[٤].

وروى الأزرقي[٥] ومن طريقه ابن الجوزي[٦]، قال الأزرقي: حدثنا مهدي بن أبي المهدي قال: حدثنا بشر بن السَّرِي البصري عن داود بن أبي الفرات الكندي عن علباء بن أحمر اليشكري عن عكرمة عن ابن عباس قال: (كان مع نوح في السفينة ثمانون رجلاً معهم أهلوهم، وإنهم كانوا أقاموا في السفينة مائة وخمسين يوماً، وإن الله تعالىٰ وجّه السفينة إلى مكة، فدارت بالبيت أربعين يوماً، ثم وجّهها الله تعالىٰ إلى الجودي. . .) الحديث.

ورجاله كلّهم معروفون ما بين ثقة وصدوق، إلّا شيخ الأزرقي لم أجد له

---

(١) سبعة أشواط، كما سبق شرحه في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٢) المستدرك: (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣، ٤٧٣).

(٣) التقريب: (رقم ٧١٤٤).

(٤) المصدر نفسه: (رقم ٣٧٧١)، وضبط الحِمَّاني فقال: (بكسر المهملة وتشديد الميم).

(٥) أخبار مكة: (١/ ٥٢).

(٦) مثير العزم الساكن: (رقم ٢٨٤).

ترجمة[١]، ولو صحّ هذا عن ابن عباس فإنه من الإسرائيليّات.

٣٣٣ ـ قيل لعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم حدّثك أبوك عن جدّك أن رسول الله ﷺ قال: «إن سفينة نوح طافت بالبيت، فصلّت ركعتين»، قال: نعم.

ذكره زكريا الساجي[٢]، قال: ثنا الربيع ثنا الشافعي قال: قيل لعبد الرحمٰن، فذكره مرسلاً.

ورواه من طريق زكريا ـ أيضاً ـ ابن الجوزي[٣].

ورواه ابن عدي[٤] والديلمي[٥] من طريق الربيع به، ولم يرفعه في رواية ابن عدي. وعند الديلمي: (قيل لعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم حدّثك جدك عن رسول الله. . .) الحديث. ومناسبة ذكر ابن الجوزي للحديث في الموضوعات أنه ذكر في المقدمة أن الحديث قد يكون موضوعاً أو مقلوباً ورجاله ثقات، وهذا ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون بعض الزنادقة أو بعض الكذّابين قد دسّ ذلك الحديث في حديث بعض الثقات، فحدّث به بسلامة صدر ظنّاً منه أنه من حديثه، وقد ابتُلي جماعة من السلف بمثل هذا.

ثم قال بعد ذلك: وقد يزيد تغفيل المحدث فيُلقن، فيتلقّن، ويرتفع التغفيل إلى مقام هو الغاية وهو أن يلقن المستحيل فيتلقّنه، ثم ذكر هذا الحديث دليلاً على ذلك. والحديث ذكره ابن عراق في كتابه: تنزيه الشريعة[٦] مستدركاً به على ابن الجوزي، وقال: (لم يبين السيوطي علّته، وعلّته عبد الرحمٰن بن زيد)، قال الساجي: (منكر الحديث)، وقال ابن عبد الحكم: (سمعت الشافعي يقول: ذكر رجل لمالك حديثاً منقطعاً فقال: اذهب إلى عبد الرحمٰن بن زيد يحدّثك عن أبيه عن نوح، وكأن الشافعي إنما روى حديثه

(١) تقدم.
(٢) الضعفاء كما في كتاب نقولات من كتاب الضعفاء له، رواية ابن شاقلا: (ص ١٦٠).
(٣) الموضوعات: (١/ ١٠٠). (٤) الكامل: (٤/ ٢٧٠).
(٥) مسند الفردوس. انظر زهر الفردوس: (١/ق ٢٨٧).
(٦) (١/ ٢٥٠).

متعجّباً من نكارته). قلت: كلام مالك المشار إليه ذكره ابن عدي عقب إيراده للحديث، والظاهر أن الشافعي أراد التعجّب من تغفيل عبد الرحمٰن، ولم يرد الرواية كما قال ابن عراق. وعبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم ضعيف عند الأئمة، ولهذا قال ابن حجر: (ضعيف)[1]، وقال الحاكم وأبو نعيم: (روى عن أبيه أحاديث موضوعة)[2]، وضعّفه بعضهم جداً، وما أظنّ هذا الحديث إلّا موضوعاً لقّنه عبد الرحمٰن فتلقّن.



(١) التقريب: (رقم ٣٨٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب: (٦/ ١٧٩).

المبحث الخامس

أجر قاصد البيت

٣٣٤ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كنت جالساً مع النبيّ ﷺ في مسجد منى، فأتاه رجل من الأنصار ورجل من ثقيف، فسلّما، ثم قالا: يا رسول الله جئنا نسألك، فقال: «**إن شئتما أخبرتكما بما جئتماني تسألاني عنه فعلت، وإن شئتما أن أُمسِكَ وتسألاني فعلت**»، فقالا: أخبرنا يا رسول الله، فقال الثقفي للأنصاري: سَلْ، فقال: أخبرني يا رسول الله، فقال: «**جئت تسألني عن مخرجك من بيتك تَؤُمّ**[1] **البيت الحرام وما لك فيه...**» الحديث، إلى أن قال: «**فإنك إذا خرجت من بيتك تؤمّ البيت الحرام لا تضع ناقتك خفّاً، ولا ترفعه؛ إلاّ كتب الله به حسنة، ومُحي عنك خطيئة...**» الحديث.

رواه البزار ـ واللفظ له[2] ـ وابن حبان[3] والبيهقي[4] كلّهم من طريق محمد بن عمر بن الهياج قال: حدثنا يحيى بن عبد الرحمٰن الأرحبي حدثني عُبَيْدة بن الأسود عن القاسم بن الوليد عن سنان بن الحارث بن مصرف عن طلحة بن مصرف عن ابن عمر قال، فذكره. وقال في رواية ابن حبان: «**جئت تسألني عن الحاج ما له حين يخرج من بيته...**» الحديث، ولم يسق البيهقي لفظه، بل أحال به على لفظ الطريق الآتي، وقال: (فذكر الحديث بمعناه). وقال البزار: (قد روي هذا الحديث من وجوه، ولا نعلم له أحسن من هذا الطريق، وقد رُوي عن إسماعيل بن رافع عن أنس، وحديث ابن عمر نحوه).

وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير بنحوه، ورجال البزار موثقون)[5].

---

(١) تقصد. انظر لسان العرب: (١٢/ ٢٢) مادة: (أمم).
(٢) كشف الأستار: (٢/ ٨) وحصل في الإسناد سقط وتحريف.
(٣) الإحسان: (٥/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧) (رقم ١٨٨٧).
(٤) دلائل النبوة: (٦/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

وحسَّنه الألباني[١]. قلت: لا يبلغ مرتبة الحسن لسببين، السبب الأول: أن عبيدة بن الأسود وهو ابن مسعود الهمداني مدلس، وقد عنعن وهو حسن الحديث[٢].

السبب الثاني: أن سنان بن الحارث لم يوثقه غير ابن حبان، وقد روى عنه بعض الثقات، ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن حاتم جرحاً ولا تعديلاً[٣].

وتحسين الألباني جرياً على قاعدته في توثيق من روى عنه جماعة من الثقات ولم يوثق، والحديث حسن بإحدى طريقي حديث أنس الآتي، وبحديث عبادة بن الصامت بعده. وله طريق آخر أخرجه عبد الرزاق[٤] والطبراني ـ من طريقه[٥] ـ والبيهقي[٦] من طريق ابن مجاهد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً بنحوه. وفيه تقديم وتأخير، وسمى البيهقي ابن مجاهد: عبد الوهاب، وهو عبد الوهاب بن مجاهد بن جبر: (متروك، وقد كذّبه الثوري)[٧]، فالإسناد بذلك ضعيف جداً، لا يلتفت إليه، والطريق الأول يتقوّى بإحدى طرق حديث أنس الآتي، وبحديث عبادة، ويشهد لمحل الشاهد منه هنا: حديث أبي هريرة المذكور بعد حديث عبادة.

٣٣٥ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (كنت جالساً مع رسول الله ﷺ في مسجد الخيف...) فذكره بنحو حديث ابن عمر، وفيه قال ﷺ: **«فإنك إذا خرجت من بيتك تؤمّ البيت الحرام لم تضع ناقتك خفّاً، ولم ترفعه؛ إلاّ كتب الله تعالىٰ لك بها حسنة، ومُحي عنك به خطيئة، ورُفِع لك بها درجة...»** الحديث.

رواه مسدد بن مسرهد[٨] والأزرقي[٩] والبزار[١٠] والطبراني[١١] كلّهم من

---

(١) انظر صحيح الجامع: (رقم ١٣٧٣).
(٢) تقدم.
(٣) تقدم.
(٤) المصنف: (٥/ ١٥ ـ ١٦).
(٥) المعجم الكبير: (١٢/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).
(٦) دلائل النبوة: (٦/ ٢٩٤).
(٧) التقريب: (رقم ٤٢٦٣).
(٨) المطالب العالية: (ق ٧٩).
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٥ ـ ٧)، وفيه: (إسماعيل بن نافع) بدلاً من (إسماعيل بن رافع) وهو تصحيف.
(١٠) كشف الأستار: (٢/ ٩ ـ ١١).
(١١) الأحاديث الطوال: (٢٥/ ٣٢١) (المعجم الكبير).

طريق العطاف بن خالد، قال: حدّثني إسماعيل بن رافع عن أنس بن مالك به.

إسناده ضعيف؛ لأن إسماعيل بن رافع هو ابن عويمر الأنصاري المدني نزيل البصرة (ضعيف الحفظ)[١]، وهو منقطع؛ لأن إسماعيل هذا متأخّر توفي في حدود الخمسين ومائة، وهو من الطبقة السابعة، وهم كبار أتباع التابعين[٢]. وعطاف بن خالد هو المخزومي (صدوق يَهِم)[٣]، وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه إسماعيل بن رافع وهو ضعيف)[٤]. وقال البوصيري: (رواه مسدد والبزار والأصبهاني بسند ضعيف لضعف إسماعيل بن رافع)[٥].

وهذا الإسناد ضعفه ليس شديداً، لذا فإنه حسن لاعتضاده بإحدى طريقي حديث ابن عمر السابق، وبحديث عبادة بن الصامت الآتي، وبحديث أبي هريرة: (موضع الشاهد).

وللحديث طريق آخر أخرجه قوام السنة[٦] من طريق سلام بن سليمان المدائني ثنا سلام بن سلم الطويل عن زياد عن أنس بن مالك به نحوه.

وإسناده هالك، زياد هو ابن ميمون الثقفي الفاكهي، ويسمّى بغير ذلك، قال يزيد بن هارون: (كان كذّاباً)، وقال البخاري: (تركوه)، وقال أبو داود: (أتيته فقال: أستغفر الله، وضعت هذه الأحاديث)، وتركه وضعّفه غير واحد[٧]. وسلَّام بن سلم الطويل، ويقال له: سلام بن سليم أبو سليمان المدائني: (متروك)[٨]، وسلام بن سليمان المدائني: (ضعيف)[٩].

٣٣٦ ـ عن عبادة بن الصامت ﷺ قال: (صلّى بنا رسول الله ﷺ فتخطّى إليه رجلان، رجل من الأنصار ورجل من ثقيف...)، فذكر الحديث بنحو الحديثين السابقين وبأخصر منهما، وفيه قول الرسول ﷺ: «فإنّ لك من الأجر

---

(١) التقريب: (رقم ٤٤٢). (٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٤٦١٢) وضبط عطافاً فقال: (بتشديد الطاء).
(٤) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦).
(٥) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٣٠١٦).
(٦) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٣٦) وتحرف: (سلَّام بن سلم) إلى سلَّام بن مسلَّم.
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٩٤ ـ ٩٥)، ولسان الميزان: (٢/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨).
(٨) التقريب: (رقم ٢٧٠٢)، وضبط سلام فقال: (بتشديد اللام).
(٩) المصدر نفسه: (رقم ٢٧٠٤).

إذا أممت البيت العتيق ألاّ ترفع قدماً أو تضعها أنت ودابّتك إلاّ كتبت لك حسنة، ورفعت لك درجة...» الحديث.

رواه الطبراني[1] من طريق محمد بن عبد الرحيم بن شروس قال: نا يحيى بن أبي الحجاج البصري قال: نا أبو سنان عيسى بن سنان قال: نا يعلى بن شداد بن أوس عن عبادة بن الصامت به.

وقال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن عبادة إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به يحيى بن أبي الحجاج).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن عبد الرحيم بن شروس ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً)[2].

قلت: إسناده ضعيف، يحيى بن أبي الحجاج، وأبو سنان عيسى بن سنان كلّ منهما (ليّن الحديث)[3].

وأمّا محمد بن عبد الرحيم بن شروس فكما قال الهيثمي، إلّا أنه وثق، قال أبو يعلى الخليلي: (ثقة، وفي موطئه عن مالك أحاديث ليست في غيره)[4]، وهذه فائدة قيّمة.

والحديث حسن بالحديثين السابقين، حديث ابن عمر وحديث أنس، ويشهد لمحل الشاهد منه هنا حديث أبي هريرة الآتي.

٣٣٧ ـ عن أبي هريرة ﵁ قال: سمعت خليلي أبا القاسم ﷺ يقول: «من خرج من بيته يؤمّ البيت العتيق، فركب راحلته لم ترفع راحلته خفّاً، ولم تضع خفّاً إلاّ كتب الله له بها أجراً، ثم قال: هلمّ استأنف العمل».

أخرجه ابن شاهين[5] من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام ثنا إبراهيم بن صالح الباهلي ثنا أبي (ثنا) صالح بن درهم قال: خرجت إلى مكة فتلقانا أبو هريرة فقال: سمعت خليلي أبا القاسم به.

---

(١) المعجم الأوسط: (٣/١٦) (رقم ٢٣٢٠).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/٢٧٦ ـ ٢٧٧). (٣) التقريب: (رقم ٥٢٩٥ و٧٥٢٧).
(٤) انظر الجرح والتعديل: (٨/٨)، والإرشاد للخليلي: (١/٢٧٩).
(٥) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣١٩).

إسناده فيه ضعف لحال إبراهيم بن صالح، وهو ابن درهم الباهلي أبو محمد البصري: (فيه ضعف)[١]. وأمّا أبو الأشعث أحمد بن المقدام فهو العجلي بصري (صدوق صاحب حديث، طعن أبو داود في مروءته)[٢].

قلت: قال ابن عدي: (وما قاله أبو داود لا يؤثر فيه؛ لأنه من أهل الصدق)[٣]، وذكر القصة التي بسببها طعن فيه أبو داود.

وهذا الحديث هو بمعنى الأحاديث السابقة، فهو حسن بشواهده.

* ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من خرج من بيته يريد الطواف فإنما يخوض الرحمة...**» الحديث، إسناده منكر مسلسل بالضعفاء[٤].

٣٣٨ ـ عن جابر ـ يعني ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا كان يوم القيامة زفّت الكعبة البيت الحرام إلى قبري، فقالت: السلام عليك يا محمد، فأقول: وعليك السلام يا بيت الله، ما صنع بك أمّتي من بعدي؟ فتقول: من أتاني فأنا أكفيه، وأكون له شفيعاً، ومن لم يأتني فأنت تكفيه، وتكون له شفيعاً**».

رواه قوام السنّة[٥] والديلمي[٦] من طريق محمد بن سعيد البورقي حدثنا عبد الله بن موسى بن زياد حدثنا عبد الله بن موسى عن سفيان الثوري عن محمد بن المنكدر عن جابر، قال: فذكره.

موضوع والمتهم به: محمد بن سعيد البورقي، قال حمزة السهمي: (كذّاب، حدَّث بغير حديث وضعه)، وكذا قال الحاكم، وقال الخطيب: (ما كان أجرأ هذا الرجل على الكذب، نسأل الله السلامة)، وقال أبو أحمد الحاكم: (حديثه ليس بشيء)، وقال الذهبي: (كان أحد الوضاعين بعد الثلاثمائة)[٧].

ولم أقف على ترجمة شيخه.

---

(١) التقريب: (رقم ١٨٦).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ١١٠).
(٣) تهذيب الكمال: (١/٤٨٨).
(٤) تقدم (برقم ٣١١).
(٥) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٣٩)، وتحرف: (البورقي) إلى (الدورقي).
(٦) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٢/ق ١٨٣ ـ ١٨٤).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (٣/٥٦٦)، ولسان الميزان: (٥/١٧٨ ـ ١٧٩) والبُورقي: (بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفتح الراء وفي آخرها القاف)، الأنساب: (١/٤١٠).

المبحث السادس

ما جاء في فضل النظر إلى الكعبة

* ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«يُنزلُ الله عزّ وجلّ على هذا البيت كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة، ستّون منها للطائفين، وأربعون للمصلّين، وعشرون للناظرين»**.

إسناده محتمل للتحسين، وله طرق أخرى واهية جداً[(١)].

٣٣٩ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«النظر إلى الكعبة عبادة»**.

رواه أبو الشيخ[(٢)] قال: حدّثنا عبد الله بن محمد بن زكريا حدثنا سعيد بن يحيى حدثنا زافر عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة قالت به.

إسناده ضعيف، فيه علّتان: العلة الأولى: زافر هو ابن سليمان الإيادي، مختلف فيه والراجح ضعفه[(٣)].

العلّة الثانية: الانقطاع بين محمد بن إبراهيم التيمي وعائشة.

قال أبو حاتم: (ولم يسمع من عائشة)[(٤)]، ومثل ذلك قال الدارقطني[(٥)].

وعزاه في كنز العمال[(٦)] إلى ابن أبي داود في المصاحف من حديث عائشة بلفظ: **«النظر إلى الكعبة عبادة، والنظر إلى وجه الوالدين عبادة، والنظر**

---

(١) تقدم: (برقم ٣٣٠).

(٢) عزاه إليه بالإسناد في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٤/ق ١٠٨) وعزاه إليه المناوي، وقال: إنه أخرجه في كتاب (الثواب). انظر كتاب فيض القدير: (٦/ ٢٩٩).

(٣) تقدم.

(٤) العلل لابن أبي حاتم: (رقم ٦٩١).

(٥) العلل: (٥/ق ١٠٠/ب).

(٦) (١٢/ ٢١٢).

في كتاب الله عبادة»، وقال: (وفيه زافر قال ابن عدي: لا يتابع على حديثه)، ولم أقف عليه في المطبوع من كتابه، ويظهر أن الطريق واحد.

والحديث أعلَّه المناوي[(١)] بزافر، وذكر فيه قول ابن عدي السابق، وضعفه الألباني[(٢)].

٣٤٠ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **«خمس من العبادة، قلّة الطعام عبادة، والقعود في المساجد عبادة، والنظر إلى الكعبة عبادة، والنظر في المصحف من غير أن يقرأ عبادة، والنظر في وجه العالم عبادة»**.

رواه ابن الجوزي[(٣)] من طريق الدارقطني قال: نا عبد الله بن الهيثم الخياط قال: نا سليمان بن الربيع النهدي قال: نا همام بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة به.

وقال: (تفرّد به همام عن ابن جريج، ولم يروه عنه غير سليمان بن الربيع، قال ابن حبان: همام يسرق الحديث، ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، فبطل الاحتجاج به. قال الدارقطني: وسليمان بن الربيع ضعيف غيّر أسماء مشايخ، وروى عنهم مناكير). وقال الدارقطني: (تفرّد به همام بن مسلم عن ابن جريج، ولم يروه عنه غير سليمان بن الربيع)[(٤)]، والظاهر أنه أخرجه قبل ذلك. وأعلَّه الذهبي بأن سليمان متروك وهماماً تالف[(٥)].

قلت: إسناده هالك، همام بن مسلم هو الزاهد قال فيه الدارقطني ـ في العلل ـ: (متروك)، وقال الخطيب: (مجهول)، وذكر له الذهبي حديثاً وقال: (باطل)[(٦)].

وسليمان بن الربيع النهدي قال فيه الدارقطني ـ أيضاً ـ: (متروك)، فعنه

(١) انظر فيض القدير: (٦/ ٢٩٩).
(٢) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٥٩٩٠).
(٣) العلل المتناهية: (٢/ ٨٢٨ ـ ٨٢٩).
(٤) أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر: (ق ٣٠٢/ب).
(٥) انظر تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٨٧٢).
(٦) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٠٨)، ولسان الميزان: (٦/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

روايتان في ذلك، ضعيف، ومتروك[١]، وأعلّه المناوي بسليمان بن الربيع[٢].

وعزاه الألباني إلى عفيف الدين أبي المعالي في: (فضل العلم) من طريق سليمان بن الربيع وقال: (وهذا إسناد ضعيف جداً)، ثم ذكر أن الدارقطني ترك سليمان وهماماً[٣].

٣٤١ ـ عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: **«خمس من العبادة»**، ذكر إحداهنّ قال: **«والنظر إلى الكعبة عبادة»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] قال: حدّثني إسحاق بن إبراهيم قال: ثنا بقية بن الوليد عن ثور عن مكحول مرسلاً به.

إسناده ضعيف جداً، فيه إسحاق بن إبراهيم وهو الطبري، قال ابن عدي والدارقطني: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (منكر الحديث جداً، يأتي عن الثقات بالموضوعات، لا يحلّ كتب حديثه إلّا على جهة التعجّب). وقال الحاكم: (روى عن الفضيل وابن عيينة أحاديث موضوعة)[٥].

وفيه ـ أيضاً ـ عنعنة بقية بن الوليد، وهو يدلس تدليس التسوية[٦].

وثور هو ابن يزيد الحمصي.

٣٤٢ ـ عن أبي أمامة رضي الله عنه سمعه يحدّث عن رسول الله ﷺ قال: **«تفتح أبواب السماء ويستجاب الدعاء في أربعة مواطن، عند التقاء الصفوف في سبيل الله، وعند نزول الغيث، وعند إقامة الصلاة، وعند رؤية الكعبة»**.

رواه الطبراني[٧] والبيهقي[٨] كلاهما من طريق الوليد بن مسلم حدّثنا عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أُمامة به.

---

(١) انظر العلل للدارقطني: (٨/ ١٠٤ ـ ١٠٥) و(١١/ ١٥٣)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٢٠٧)، ولسان الميزان: (٣/ ٩١).
(٢) انظر فيض القدير: (٣/ ٤٥٩).
(٣) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٧١٠)، وانظر ضعيف الجامع: (رقم ٢٨٥٥).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٢٠٠).
(٥) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٧٧ ـ ١٧٨)، ولسان الميزان: (١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥).
(٦) تقدم.
(٧) المعجم الكبير: (٨/ ١٩٩ ـ ٢٠١).
(٨) السنن الكبرى: (٣/ ٣٦٠)، ومعرفة السنن والآثار: (٥/ ١٨٦ ـ ١٨٧).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه عفير بن معدان، وهو مجمع على ضعفه)[١].

وقال ابن حجر: (هذا حديث غريب)[٢]، ثم ذكر أن البيهقي أخرجه، وأشار إلى ضعفه بعفير بن معدان، وقال: (ولحديثه شاهد)، ثم ساقه، وهو من طريق بعض المتروكين، وليس فيه «**ورؤية الكعبة**».

وحكم الألباني على الحديث فقال: (ضعيف جداً)[٣] وهو الأنسب؛ لأن عفير بن معدان وهو الحمصي المؤذن ضعيف جداً، قال أحمد: (ضعيف منكر الحديث)، وقال ابن معين: (ليس بثقة) ونحو ذلك، وقال البخاري: (منكر الحديث)، وقال أبو زرعة الرازي: (منكر الحديث جداً، إلّا أنه رجل فاضل كان مؤذنهم بحمص، وكان من أفاضلهم، إلّا أن حديثه ضعيف جداً)، وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، يكثر الرواية عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عن النبيّ ﷺ بالمناكير ما لا أصل له، لا يشتغل بروايته)[٤].

وهناك أقوال أخرى في تضعيفه، ومن هذا حاله فإن حديثه منكر، ولهذا فإن قول الحافظ ابن حجر: (ضعيف)[٥] لا يتناسب مع الأقوال السابقة.

٣٤٣ ـ عن عطاء قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: (النظر إلى الكعبة محض الإيمان).

رواه الأزرقي[٦] من طريق عثمان قال: أخبرني ياسين عن أبي بكر المدني عن عطاء به موقوفاً، وإسناده ضعيف جداً، ياسين هو ابن معاذ الزيات، متروك مع كونه من كبار الفقهاء[٧].

وعثمان هو ابن عمرو بن ساج فيه ضعف[٨].

---

(١) مجمع الزوائد: (١٠/ ١٥٥).
(٢) نتائج الأفكار: (١/ ٣٩٣).
(٣) ضعيف الجامع: (رقم ٢٤٦٥).
(٤) انظر التاريخ الصغير: (٢/ ١٦١)، وسؤالات البرذعي لأبي زرعة: (٢/ ٣٧٢) (أبو زرعة وجهوده)، والجرح والتعديل: (٧/ ٣٦)، وتهذيب الكمال: (٢٠/ ١٧٦ ـ ١٧٩)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٨٣).
(٥) التقريب: (رقم ٤٦٢٦).
(٦) أخبار مكة: (٢/ ٩).
(٧) تقدم.
(٨) تقدم.

وأبو بكر المدني الظاهر أنه محمد بن إسحاق صاحب المغازي والسِّيَر، وهو مدلس وقد عنعن[(١)].

وعطاء هو ابن أبي رباح.

*** ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما موقوفاً قال: «ينزل الله تعالىٰ على هذا البيت عشرين ومائة رحمة، سبعون منها للطائفين، وثلاثون للمصلين، وعشرون للناظرين إلى البيت»**، إسناده ضعيف جداً[(٢)].

* * *

---

(١) تقدم.

(٢) تقدم: (برقم ٣٣١).

الفصل السابع

إباحة الطواف بالبيت في جميع الأوقات، والحثّ على الاستمتاع به قبل هدمه ورفعه، وفضل دخوله

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إباحة الطواف بالبيت في جميع الأوقات.

المبحث الثاني: الحث على الاستمتاع به قبل هدمه ورفعه.

المبحث الثالث: ما جاء في فضل دخول البيت.

المبحث الأول

إباحة الطواف بالبيت في جميع الأوقات

٣٤٤ ـ عن جبير بن مطعم رضي الله عنه أن النبيّ ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلّى أية ساعة شاء من ليل أو نهار».

رواه أبو داود(١) والترمذي(٢) والنسائي(٣) وابن ماجه(٤) وأحمد(٥) والدارمي(٦) والشافعي(٧) والحميدي(٨) وابن أبي شيبة(٩) ويعقوب الفسوي(١٠) والأزرقي(١١) والفاكهي(١٢) وأبو يعلى(١٣) وابن خزيمة(١٤) والطحاوي(١٥) وابن حبان(١٦) والطبراني(١٧) والدارقطني(١٨) والحاكم(١٩) والبيهقي(٢٠) والخطيب البغدادي(٢١) والبغوي(٢٢) من طرق كلهم عن سفيان بن عيينه قال: سمعت أبا

---

(١) السنن: (٢/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠) المناسك باب الطواف بعد العصر.
(٢) الجامع: (٣/ ٢٢٠) الحج باب ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف.
(٣) المجتبى: (١/ ٢٨٤) المواقيت باب إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، و: (٥/ ٢٢٣) مناسك الحج باب إباحة الطواف في كل الأوقات، والسنن الكبرى: (١/ ٤٨٧ و٢/ ٤٠٧).
(٤) السنن: (١/ ٣٩٨) إقامة الصلاة باب ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت.
(٥) المسند: (٤/ ٨٠).
(٦) السنن: (١/ ٣٩٦).
(٧) المسند: (ص ١٦٧).
(٨) المسند: (١/ ٢٥٥).
(٩) المصنف: (٣/ ١٨٠) (رقم ١٣٢٤٣).
(١٠) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٠٦).
(١١) أخبار مكة: (٢/ ١٩).
(١٢) أخبار مكة: (١/ ٢٥٤).
(١٣) المسند: (٦/ ٤٤٩، ٤٥٦ ـ ٤٥٧) (رقم ٧٣٥٩، ٧٣٧٨).
(١٤) الصحيح: (٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).
(١٥) شرح معاني الآثار: (٢/ ١٨٦).
(١٦) الإحسان: (٤/ ٤٢٠، ٤٢١) (رقم ١٥٥٢، ١٥٥٤).
(١٧) المعجم الكبير: (٢/ ١٤٢).
(١٨) السنن: (١/ ٤٢٣ و٢/ ٢٦٦).
(١٩) المستدرك: (١/ ٤٤٨).
(٢٠) السنن الكبرى: (٢/ ٤٦١ و٥/ ٩٢).
(٢١) موضح أوهام الجمع: (١/ ٣١٠).
(٢٢) شرح السنة: (٣/ ٣٣١).

الزبير يقول: سمعت عبد الله بن باباه يحدّث عن جبير بن مطعم به، وهذا أحد ألفاظ الحديث، وفي بعض الطرق: «**لا تمنعوا...**» دون النداء في أوله، وفي بعضها: «**يا بني عبد مناف إن وليتم هذا الأمر...**» وبنحو ذلك، وفي بعضها: «**يا بني عبد المطّلب أو يا بني عبد مناف...**» وفي بعضها بواو العطف. وقال الترمذي: (حسن صحيح)، ومثل ذلك قال البغوي، وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وقال البيهقي: (أقام ابن عيينة إسناده، ومن خالفه في إسناده لا يقاومه، فرواية ابن عيينة أولى أن تكون محفوظة، والله أعلم، وقد روي من أوجه عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه عن النبيّ ﷺ، وعن عطاء عن النبيّ ﷺ مرسلاً).

وتابع ابن عيينة في روايته عن أبي الزبير ابنُ جريج.

أخرجه أحمد(١) وعبد الرزاق(٢) ومن طريقه الدارقطني(٣) والخطيب البغدادي(٤)، قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن بابيه به نحوه، وتابعهما عمرو بن الحارث، فرواه عن أبي الزبير به.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي(٥) وابن حبان(٦) والطبراني(٧).

وخالفهم الجراح بن منهال، فرواه عن أبي الزبير عن نافع بن جبير بن مطعم به. أخرجه الدارقطني(٨)، وهي مخالفة غير معتبرة؛ لأن الجراح متروك، واتُّهم بالكذب في الحديث، وبشرب الخمر(٩).

وتابع أبا الزبير عبدُ الله بن أبي نجيح، فرواه عن عبد الله بن باباه به نحوه.

أخرجه أحمد(١٠) ويعقوب الفسوي(١١) والطبراني(١٢) والبيهقي(١٣)

---

(١) المسند: (٤/ ٨١).
(٢) المصنف: (٥/ ٦١ ـ ٦٢).
(٣) السنن: (٢/ ٢٦٦).
(٤) موضح أوهام الجمع: (١/ ٣١٠ ـ ٣١١).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٢٥٥)
(٦) الإحسان: (٤/ ٤٢١) (رقم ١٥٥٣).
(٧) المعجم الكبير: (٢/ ١٤٢).
(٨) السنن: (١/ ٤٢٤).
(٩) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٣٩٠)، ولسان الميزان: (٢/ ٩٩ ـ ١٠٠).
(١٠) المسند: (٤/ ٨٢، ٨٣).
(١١) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٠٦).
(١٢) المعجم الكبير: (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣).
(١٣) السنن الكبرى: (٥/ ١١٠).

والخطيب البغدادي[(١)]، ولم يصرح ابن أبي نجيح بالتحديث، وهو مدلس[(٢)]، وهي متابعة قويّة لأبي الزبير، وعبد الله بن باباه ويقال: بابيه، ويقال: بابا، وقد ورد ذلك في بعض الطرق السابقة، وهو: (ثقة)[(٣)].

وللحديث طريقان آخران عن جبير بن مطعم.

الطريق الأول أخرجه العقيلي[(٤)] والطبراني[(٥)] والدارقطني[(٦)] من طرق عن نافع بن جبير بن مطعم عن جبير بن مطعم به. وطرقه تالفة غير صالحة للاعتبار، باستثناء طريق إسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن نافع بن جبير بن مطعم عن جبير به. وهي طريق الطبراني، وطريق للدارقطني؛ فإن هذا الطريق ضعيف فحسب؛ لأن إسماعيل بن مسلم هو المكي: (ضعيف)[(٧)]، فروايته صالحة للاعتبار، يتقوّى الحديث بها.

الطريق الثاني: أخرجه الطبراني[(٨)] من طريق مجاهد عن جبير بن مطعم به.

إلّا أن أكثر رجال الإسناد لم أقف على تراجمهم.

والخلاصة أن الحديث صحيح، وقد صححه من سبق نقل كلامهم عقب الروايات، وستأتي بعض الاختلافات على أبي الزبير في الحديثين التاليين، وقد رجح العلماء رواية ابن عيينة السابقة.

والحديث صححه الألباني[(٩)]، ووقع له وهم في التخريج، لظنّه أن عبد الله بن أبي نجيح شخص آخر غير مشهور. وانظر الحديثين التاليين.

٣٤٥ ـ عن ابن عباس ﵄ أن رسول الله ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، إن وليتم هذا الأمر فلا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلّى أي ساعة شاء من ليل أو نهار».

---

(١) موضح أوهام الجمع: (١/٣٠٩ ـ ٣١٠).

(٢) تقدم.

(٣) التقريب: (رقم ٣٢٢٠).

(٤) الضعفاء الكبير: (٣/ ٧٢).

(٥) المعجم الكبير: (٢/ ١٣٤).

(٦) السنن: (١/ ٤٢٤، ٤٢٥ و٢/ ٢٦٦).

(٧) التقريب: (رقم ٤٨٤).

(٨) المعجم الكبير: (٢/ ١٤٣).

(٩) انظر إرواء الغليل: (٢/ ٢٣٨)، وصحيح الجامع (رقم ٧٧٧٧).

رواه الطحاوي[(١)] والطبراني[(٢)] من طريق حسان بن إبراهيم عن إبراهيم بن يزيد بن مردانبة عن عطاء عن ابن عباس به.

وفي إسناده ضعف، فيه حسان بن إبراهيم وهو ابن عبد الله الكرْماني مختلف فيه، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[(٣)].

ورواه الدارقطني[(٤)] من طريق أبي الوليد العدني، ثنا رجاء أبو سعيد ثنا مجاهد عن ابن عباس أن النبيّ ﷺ قال:

«يا بني عبد المطلب أو يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً يطوف بالبيت، ويصلّي، فإنّه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، إلاّ بمكّة عند هذا البيت يطوفون، ويصلّون».

وإسناده ضعيف، رجاء أبو سعيد هو رجاء بن الحارث أبو سعيد بن عوذ، قال الذهبي: (ضعّفه ابن معين وغيره)، في موضع آخر: (روى أحمد بن أبي مريم عن ابن معين: ليس به بأس، وروى غيره عن ابن معين: ضعيف)، وقال ابن عدي: (مقدار ما يرويه غير محفوظ)، وقال الدارقطني: (لا يعرف اسمه مكي يعتبر به)[(٥)].

وأبو الوليد العدني لم أقف على ترجمته.

ورواه الفاكهي[(٦)] من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس به. وفيه زيادة، وإسناده ضعيف جداً؛ لأن طلحة بن عمرو هو الحضرمي متروك[(٧)].

ورواه الطبراني[(٨)] من طريق سليم بن مسلم الخشاب قال: نا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس إلّا سليم بن مسلم).

---

(١) شرح معاني الآثار: (٢/ ١٨٦).
(٢) المعجم الكبير: (١١/ ١٥٩ ـ ١٦٠).
(٣) التقريب: (رقم ١١٩٤).
(٤) السنن: (١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦).
(٥) انظر سؤالات البرقاني: (رقم ٥٩١)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٤٦ و٤/ ٥٣٠)، ولسان الميزان: (٢/ ٤٥٥ و٧/ ٥٢).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٢٥٥).
(٧) تقدم.
(٨) المعجم الأوسط: (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩) (رقم ٤٩٧)، والمعجم الصغير: (١/ ٢٧).

قلت: إسناده كسابقه: سليم بن مسلم الخشاب متروك[١]، وعزاه الهيثمي إلى الطبراني في الصغير، وأعلّه بأن سليم بن مسلم متروك[٢]. قلت: وهو في الأوسط أيضاً، وهذان الإسنادان الأخيران غير صالحين للمتابعة، لضعفهما الشديد. ورُوِي الحديث عن ابن عباس من طريق آخر غير محفوظ.

فأخرج الطبراني[٣] وأبو نعيم الأصبهاني[٤] والخطيب البغدادي[٥] من طريق ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عليّ بن عبد الله إلّا أبو الزبير، تفرد به ثمامة بن عَبيدَة)، وقال أبو نعيم: (تفرد به ثمامة عن أبي الزبير).

قلت: الحديث من هذا الطريق غير محفوظ، وقد اختلف فيه على أبي الزبير على النحو التالي:

فرواه ابن عيينة وابن جريج وعمرو بن الحارث المصري، رووه عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم مرفوعاً كما تقدم في الحديث السابق.

ورواه أيوب السَّختياني ومعقل بن عبيد الله الجزري عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً، كما سيأتي في الحديث التالي.

ورواه ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن عليّ بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس مرفوعاً. والراجح من هذه الطرق: طريق ابن عيينة ومن معه؛ لأنهم حفّاظ جبال، وليس في المخالفين من يقارن بهم سوى أيوب السختياني، وروايته على وجهين كما سبق.

الوجه الأول: روايته عن أبي الزبير مرسلاً.

الوجه الثاني: روايته عن أبي الزبير عن جابر ظنّاً منه. وقد يكون هذا من الرواة عنه.

---

(١) تقدم.
(٢) انظر مجمع الزوائد: (٢/ ٢٢٩).
(٣) المعجم الأوسط: (٦/ ٢٥٥) (رقم ٦٣٣٥).
(٤) أخبار أصبهان: (٢/ ٢٧٣).
(٥) تلخيص المتشابه: (رقم ١٨٥).

ورواية معقل بن عبيد الله الجزري منكرة؛ لأنه متكلّم فيه، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ)[١]، ومثل ذلك رواية ثمام بن عبيدة، وهو أبو خليفة العبدي، بل إن حاله أشدّ بكثير؛ لأن معقلاً وثّقه كثيرون. وأمّا ثمامة بن عبيدة فمنكر الحديث[٢].

وما رجحته هو الذي عليه نقاد الحديث، فقد ذكر الدارقطني بعض هذه الاختلافات وغيرها، ورجح رواية أيوب المرسلة، واتّجاه كلامه يدلّ على أنه يرجح رواية سفيان بن عيينة[٣]. وسبق في حديث جبير بن مطعم كلام البيهقي أن ابن عيينة أقام إسناده، ومن خالفه لا يقاومه. وكذلك رجح رواية ابن عيينة: ابن دقيق العيد[٤].

وقال ابن حجر: (فإن المحفوظ عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير لا عن جابر)[٥].

وأشار إلى الطرق الأخرى، وأعلّها، ومنها رواية ثمامة بن عبيدة.

ورواية ثمامة، وإن كانت منكرة، فإن لحديث ابن عباس طريق صالح للاستشهاد، وهو طريق حسان بن إبراهيم المذكور أولاً، فإنه طريق فيه ضعف يسير، يرتقي الحديث بشاهده حديث جبير إلى مرتبة الحسن لغيره.

٣٤٦ ـ عن جابر ـ يعني ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ أنّه قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً يطوف بهذا البيت أيّ ساعة من ليل أو نهار، ويصلي».

رواه البزار[٦] حدثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب ثنا أيوب عن أبي الزبير عن جابر عن النبيّ ﷺ به.

وقال البزار: (هكذا حدثناه أبو موسى في سنة ثمان وأربعين في دار بني عمير، ثم إنه حدّث به مرة أخرى، فقال: حدثنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي الزبير، ولم يقل عن جابر، وهو الصواب من حديث أيوب، وإنما كان

---

(١) التقريب: (رقم ٦٧٩٧).
(٢) تقدم.
(٣) انظر العلل: (٤/ق ١٠٣).
(٤) انظر نصب الراية: (١/ ٢٥٣).
(٥) التلخيص الحبير: (١/ ١٩٠).
(٦) كشف الأستار: (٢/ ٢٢).

سبقه لسانه عندنا، إنما يعرف عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم).

ورواه الدارقطني[١] من طريق آخر عن عبد الوهاب الثقفي به، وفيه قال: (وأظنّه عن جابر)، فلم يجزم في هذه الرواية. وقال الهيثمي - في إسناد البزار -: (ورجاله رجال الصحيح)[٢].

ورواه الدارقطني[٣] من طريق معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر به.

والحديث غير محفوظ عن جابر، كما تقدم في الحديث السابق.

٣٤٧ - عن ابن عمر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني عبد مناف، لا أعرفنكم[٤] ما منعتم أحداً يطوف بهذا البيت ساعة من ليل أو نهار».

رواه الطبراني[٥] من طريق عمران بن محمد بن أبي ليلى عن عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عمر به، هكذا ساق الإسناد في المعجم الكبير.

وفي المعجم الأوسط[٦] قال: ثنا عمران بن محمد عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم به.

والتصحيف في مثل هذا وارد؛ لأن عمران بن محمد هو ابن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، فجائز أن تبدل (بن) بعن. وقال (في الأوسط): (لا يُروى هذا الحديث عن ابن عمر إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به الحسن بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى).

والإسناد ضعيف على الحالين؛ لأن عمران بن محمد (مقبول)[٧]، فإن كان الواسطة بينه وبين عبد الكريم هو ابن أبي ليلى، فإن الحديث أشدّ ضعفاً؛ لأن ابن أبي ليلى هو والد عمران هذا، واسمه محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي

---

(١) السنن: (١/ ٤٢٤)، والعلل: (٤/ق ١٠٣).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٥).
(٣) المصدر السابق.
(٤) كلمة تقال عند التهديد والوعيد، انظر لسان العرب: (٩/ ٢٣٧) مادة: (عرف).
(٥) المعجم الكبير: (١٢/ ٤١٠).
(٦) (٥/ ٣٦٤) (رقم ٥٥٦٦).
(٧) التقريب: (رقم ٥١٦٦).

ليلى الأنصاري: (صدوق سيء الحفظ جداً)[١]. وأمّا عبد الكريم، فيحتمل أن يكون ابن مالك الجزري، ويحتمل أن يكون ابن أبي المخارق، والأول ثقة، والثاني ضعيف. ولهذا قال الهيثمي: (فإن كان عبد الكريم هو الجزري فرجاله ثقات، وإن كان هو ابن أبي المخارق فالحديث ضعيف)[٢].

وحكمه على الرجال بأنهم ثقات بما فيهم عمران؛ لأنه وثّقه ابن حبان، وهو غير معتبر إذا انفرد، كما تقدم مراراً.

والحديث حسن لغيره، يشهد له حديث جبير، وحديث ابن عباس.

٣٤٨ ـ عن عطاء ـ يعني ابن أبي رباح ـ أن النبيّ ﷺ قال لبني عبد المطلب: **«يا بني عبد مناف، إن كان إليكم من الأمر شيء فلا أعرفن...[٣] أحداً من الناس أن يطوف بالبيت، أو يصلّي عنده ساعة من ليل أو نهار»**.

رواه الشافعي[٤] بواسطة عن ابن جريج.

ورواه عبد الرزاق[٥] عن ابن جريج عن عطاء به، واللفظ لعبد الرزاق.

وهذا مرسل، ولا يستبعد أن يكون صحابي الحديث ابن عباس، فإنه سبق أن الحديث مرويّ عن ابن عباس من طريق عطاء عنه بسند فيه ضعف[٦].

وابن جريج مدلس[٧]، وقد عنعن، واحتمال الاتّصال وارد؛ لأنه ذكر أنه إذا قال: قال عطاء، فإنه مما سمعه وإن لم يصرح بأنه سمعه منه[٨].

وهذا المرسل إن لم يكن متّحد المخرج مع حديث ابن عباس، فإنه حسن بشواهده الثابتة، وإلّا فإنه تابع لحديث ابن عباس.

٣٤٩ ـ عن الحسن ـ يعني ابن أبي الحسن البصري ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **«يا بني عبد الدار، لا تمنعوا أحداً يطوف بهذا البيت من ليل أو نهار»**.

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٦٠٨١).

(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٥).

(٣) في الأصل كلمة غير واضحة.

(٤) المسند: (ص ١٦٧).

(٥) المصنف: (٥/ ٦١).

(٦) سبق في هذا المبحث.

(٧) تقدم.

(٨) تقدم قريباً في الفصل السابق.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن الحسن به مرسلاً. وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى البصري. وهشام بن حسان هو القردوسي الأزدي، وهما ثقتان[٢]؛ إلّا أن هشاماً في سماعه من الحسن وعطاء مقال، وحديثه عن الحسن مخرج في الكتب الستّة[٣]، وقال ابن حجر: (ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل: كان يرسل عنهما)[٤].

وهذا المرسل يتقوّى بما ورد في معناه، فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

٣٥٠ ـ عن ابن أبي مليكة قال: طاف المسور بن مخرمة ثمانية عشر سُبُوعاً[٥]، ثم صلّى لكل سُبْع ركعتين، وقال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني عبد مناف، إن وليتم هذا البيت من بعدي فلا تمنعوا أحداً من الناس أن يطوف به أيّ ساعة ما كان من ليل أو نهار».

رواه ابن خزيمة[٦] قال: ثنا سعيد بن عبد الله بن عبد الحكم ثنا حفص بن عمر ـ يعني العدني ـ ثنا عبد الجبار بن الورد عن ابن أبي مليكة به.

إسناده ضعيف، لضعف حفص بن عمر العدني[٧]، وفيه أيضاً سعيد بن عبد الله بن عبد الحكم لم أقف على ترجمته؛ لهذا لا أجزم بتقوية الحديث حتى أعرف حال سعيد.

٣٥١ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس، من طاف فليصل أي حين طاف».

رواه ابن عدي[٨] ومن طريقه البيهقي[٩] من طريق سعيد بن أبي راشد عن

---

(١) أخبار مكة: (١/ ٢٥٦).
(٢) انظر التقريب: (رقم ٣٧٣٤، ٧٢٨٩) وضبط القُرْدُوسي فقال: (بالقاف وضم الدال).
(٣) انظر تهذيب الكمال: (٣٠/ ١٨١ ـ ١٩٣)، وهدي الساري: (ص ٤٤٨).
(٤) المصدر السابق.
(٥) تقدم أن السُبوع، ويقال أسبوع: هو الطواف بالبيت سبعة أشواط.
(٦) الصحيح: (٤/ ٢٢٦).
(٧) انظر التقريب: (رقم ١٤٢٠).
(٨) الكامل: (٣/ ٣٨٩).
(٩) السنن الكبرى: (٢/ ٤٦٢).

عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به. وقال ابن عدي: (وهذا أيضاً يرويه عن عطاء سعيد، وزاد في متنه وقال: «**من طاف فليصل أي حين طاف**»).

وذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمة سعيد بن أبي راشد، وقال: (يحدث عن عطاء وابن أبي مليكة وغيرهما مما لا يتابع عليه)، ثم قال: (ولا أعلم يروي عنه غير مروان الفزاري، وإذا روى عنه رجل واحد كان شبه المجهول)، ونقل البيهقي كلام ابن عدي وزاد عليه قوله: (وذكره البخاري في التاريخ، وقال: لا يتابع عليه)، ولا وجود لترجمة سعيد بن أبي راشد في المطبوع من التاريخ الكبير والأوسط، وإنما ترجم لسعيد بن راشد السماك، وقال فيه: (منكر الحديث)[1].

وأمّا حال سعيد بن أبي راشد، فقال الذهبي: (لا يعرف، ولعلّه السماك)، وقال ابن حبان: (إن كان هو السماك فهو ضعيف).

وقد فرّق بينهما ابن عدي فترجم للرجلين، ولهذا قال ابن حجر: (وكلامه ـ يعني ابن عدي ـ يقتضي أنه غير السماك، وكلام ابن أبي حاتم يقتضي أنه هو؛ فإنه لما حكى عن أبيه ذكر شيخه والرواة عنه استدرك عليه روايته عن ابن أبي مليكة ورواية مروان عنه) وقال الدارقطني ـ في العلل ـ: (ضعيف)[2].

وأمّا سعيد بن راشد فمتروك[3].

وسواء أكانا رجلين أو رجلاً واحداً، فإن روايته غير محفوظة منكرة، وهذا هو مقتضى كلام ابن عدي: (لا يتابع عليه)، وذكر ابن حجر كلام ابن عدي هذا وكلام البخاري، ولم يتعقبه[4] ووجْه نكارتها أن الحديث محفوظ عن أبي هريرة بغير الزيادة التي انفرد بها، وهي قوله: «**من طاف فليصل أي حين طاف**».

وقد أخرجه البخاري[5] ومسلم[6] وغيرهما.

---

(١) التاريخ الكبير: (٣/ ٤٧١)، والتاريخ الصغير: (٢/ ١٧٠).
(٢) انظر الكامل: (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٣، ٣٨٩)، وميزان الاعتدال: (٢/ ١٣٥)، ولسان الميزان: (٣/ ٢٨).
(٣) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ١٣٥)، ولسان الميزان: (٣/ ٢٧ ـ ٢٨).
(٤) انظر التلخيص الحبير: (١/ ١٩٠)،.
(٥) الصحيح: (٢/ ٦١) مواقيت الصلاة باب لا يتحرّى الصلاة قبل غروب الشمس.
(٦) الصحيح: (١/ ٥٦٦) صلاة المسافرين باب الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها.

المبحث الثاني

الحثّ على الاستمتاع بالبيت قبل هدمه ورفعه

اقتصرت في هذا المبحث على الأحاديث التي فيها الحث على الاستمتاع به، وأما الأحاديث التي نصَّت على هدمه في آخر الزمان فلم أعرج عليها.

٣٥٢ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«استمتعوا بهذا البيت، فقد هُدم مرّتين، ويرفع في الثالثة»**.

رواه البزار[١] وابن خزيمة[٢] وابن حبان[٣] وأبو الشيخ الأصبهاني[٤] والحاكم[٥] وأبو نعيم الأصبهاني[٦] والديلمي[٧] وقوام السنة الأصبهاني[٨] كلّهم من طريق سفيان بن حبيب ثنا حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزني عن ابن عمر به. وقال البزار: (لم نسمع أحداً يحدّث به إلّا الحسن بن قزعة عن سفيان، وقد روي عن ابن عمر موقوفاً). قلت: لم ينفرد به الحسن بن قزعة، فقد تابعه عمرو بن عون، وهو ابن أوس الواسطي (ثقة ثبت)[٩]، وذلك في رواية الحاكم، ولم أقف على روايته الموقوفة التي أشار إليها المزي.

وقال ابن خزيمة: (حدّثنا الحسن بن قزعة بخبر غريب غريب...)، ومع كونه غريباً فقد خرَّجه الحاكم في كتابه الموسوم بالصحيح، وسيأتي في الحديث التالي أنه مروي عن عبد الله بن عمرو موقوفاً فهل حصل تحريف أو خطأ في الرواية التالية أو أنه من باب اختلاف الرواة؟.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه)، ووافقه

---

(١) كشف الأستار: (٢/ ٣).
(٢) الصحيح: (٤/ ١٢٨ ـ ١٢٩).
(٣) الإحسان: (١٥/ ١٥٣) (رقم ٦٧٥٣).
(٤) طبقات المحدثين بأصبهان: (٣/ ٥٥٨).
(٥) المستدرك: (١/ ٤٤١).
(٦) أخبار أصبهان: (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٧) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (١/ ق ٥١).
(٨) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٤٣).
(٩) التقريب: (رقم ٥٠٨٨).

الذهبي، وتعقّبهما الألباني فقال: (وهو من أوهامهما؛ فإن ابن حبيب هذا لم يخرج له الشيخان في صحيحيهما، وإنما روى له البخاري في الأدب المفرد، وهو ثقة، فالإسناد صحيح)[١]، وصححه في موضع آخر[٢].

قلت: الأمر كما ذكر الشيخ الألباني، وهو سفيان بن حبيب البصري البزاز أبو محمد، وقيل غير ذلك: (ثقة)[٣]، وبقيّتهم مشاهير، إلّا أن حميداً الطويل وصف بالتدليس عن أنس، وعرفت الواسطة بينه وبين أنس، وهو ثقة[٤] فلا يضرّ تدليسه عنه، وهل وصفه بالتدليس عن أنس ينجر إلى روايته عن غيره، كما هو الحال هنا؟ يحتمل، ولم أرَ من أعلّ الحديث بذلك، لذا فإني أتابعهم على تصحيح الحديث، وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الكبير ورجاله ثقات)[٥]، ولا يوجد الحديث في المطبوع من المعجم الكبير؛ لأن مسند ابن عمر غير مكتمل، بقي قسم منه مفقوداً.

وتحرّف ابن عمر في كتاب الترغيب لقوام السنة إلى (ابن عباس).

وجزمت بالتحريف لأنه رواه من طريق أبي الشيخ، ورواية أبي الشيخ في كتابه موافقة لروايات الآخرين.

٣٥٣ ـ عن عبد الله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ قال: (تمتعوا من هذا البيت قبل أن يُرفع، فإنه سيرفع، ويهدم مرتين، ويرفع في الثالثة).

رواه نعيم بن حماد[٦] وابن أبي شيبة (واللفظ له)[٧] من طريق حميد ـ يعني ابن أبي حميد الطويل ـ عن بكر بن عبد الله المزني عن عبد الله بن عمرو به موقوفاً.

والكلام في هذا الإسناد كالكلام في سابقه؛ لأنه مرويٌّ بالإسناد نفسه.

وروى الفاكهي[٨] من طريقين آخرين عن حميد به بلفظ: (تهدم الكعبة

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٤٥١).
(٢) انظر صحيح الجامع: (رقم ٩٦٦).
(٣) التقريب: (رقم ٢٤٣٦).
(٤) انظر جامع التحصيل: (ص٢٠١ ـ ٢٠٢)، وتعريف أهل التقديس: (رقم ٧١).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/٢٠٦).
(٦) الفتن: (رقم ١٨٨٤).
(٧) المصنف: (٣/ ٢٧٠) (رقم ١٤١٠٨) و(٧/ ٤٦١) (رقم ٣٧٢٣٣).
(٨) أخبار مكة: (١/ ٣٥٩ و٣/ ٥٧).

مرتين، ويرفع الحَجَرُ في المرة الثالثة)، وهذا لفظ رواية نعيم السابقة.

٣٥٤ ـ عن علي رضي الله عنه قال: (استكثروا من الطواف بهذا البيت ما استطعتم من قبل أن يُحال بينكم وبينه، فكأنّي أنظر إليه أصعل[1] أصمع[2] يهدمها بمِسْحَاته[3]).

رواه أبو عبيد[4] وعبد الرزاق[5] وابن أبي شيبة[6] والأزرقي[7] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[8] كلّهم من طريق هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية عن عليّ به موقوفاً. وهذا اللفظ للفاكهي، ولفظ ابن أبي شيبة: (كأني أنظر إلى رجل من الحبش أصلع أصمع حَمْش الساقين[9] جالس عليها، وهي تهدم)، ولم يذكر ابن أبي شيبة أول الأثر المتعلق بالطواف.

وهذا الإسناد رجاله كلّهم مشاهير ثقات، إلّا أنه منقطع بين أبي العالية رفيع بن مهران وبين عليّ بن أبي طالب. قال شعبة وابن معين: (أدرك علياً رضي الله عنه ولم يسمع منه)[10].

وروى الفاكهي[11] والحاكم[12] وأبو نعيم[13] والبيهقي[14] من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني ثنا حصين بن عمر الأحمسي ثنا الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد قال: سمعت عليّاً رضي الله عنه يقول: **«حجّوا قبل أن لا تحجّوا، فكأني أنظر إلى حبشي أصمع أفدع بيده مِعْول، يهدمها حجراً حجراً»**.

---

(١) نقل أبو عبيد عن الأصمعي قوله: (أصعل هكذا يروى، فأمّا في كلام العرب فهو صعل بغير ألف، وهو الصغير الرأس وكذلك الحبشة...) غريب الحديث: (٣/ ٤٥٤).
(٢) الصغير الأذن. المصدر نفسه: (٣/ ٤٥٥)، وبنحو ذلك فسّر الكلمتين ابن عيينة في رواية الفاكهي.
(٣) هي المجرفة من الحديد والميم زائدة لأنه من السحو: الكشف والإزالة. النهاية: (٤/ ٣٢٨).
(٤) غريب الحديث: (٣/ ٤٥٤)، وذلك في بعض النسخ، كما أشار إلى ذلك المحقق.
(٥) المصنف: (٥/ ١٣٧).
(٦) المصنف: (٣/ ٢٦٩) (رقم ١٤٠٩٩) و(٧/ ٤٦١) (رقم ٣٧٢٣٠).
(٧) أخبار مكة: (١/ ٢٧٦).
(٨) أخبار مكة: (١/ ١٩٤، ٣٥٩).
(٩) دقيق الساقين. انظر لسان العرب: (٦/ ٢٨٨) مادة: (حمش).
(١٠) جامع التحصيل: (ص ٢١٢).
(١١) أخبار مكة: (١/ ٣٦١ ـ ٣٦٢).
(١٢) المستدرك: (١/ ٤٤٨ ـ ٤٤٩).
(١٣) حلية الأولياء: (٤/ ١٣١ ـ ١٣٢).
(١٤) السنن الكبرى: (٤/ ٣٤٠).

فقلت له: شيء تقوله برأيك أو سمعته من رسول الله ﷺ؟

قال: لا، والذي فلق الحبّة، وبرأ النسمة، ولكني سمعته من نبيّكم ﷺ.

وسكت عليه الحاكم، فتعقبه الذهبي فقال: (حصين واهٍ، ويحيى الحماني ليس بعمدة)، وإسناده ضعيف جداً لحال حصين بن عمر الأحمسي، وحال يحيى بن عبد الحميد الحماني. أمّا حصين بن عمر فـ (متروك)[١]، ويحيى بن عبد الحميد مختلف فيه، واتّهم بسرقة الحديث[٢].

وأما قصة هدم الحبشة للكعبة فثابت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عباس، ومن حديث أبي هريرة[٣].

٣٥٥ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: (أكثروا زيارة هذا البيت قبل أن يرفع، وينسى الناس مكانه، وأكثروا تلاوة القرآن قبل أن يرفع).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤]، قال: حدّثنا محمد بن صالح قال: ثنا مكي بن إبرهيم عن موسى بن عبيدة الربذي عن صفوان بن سليم عن عبد الله بن عتبة أو عبيد الله عن أبيه عن ابن مسعود به. إسناده ضعيف، لضعف موسى بن عُبَيْدة الرَّبَذي[٥]، ومحمد بن صالح هو البلخي، قال الذهبي: (لا يعرف)[٦].

وقوله: (عن عبد الله بن عتبة أو عبيد الله عن أبيه) هو شك من أحد الرواة.

وعبد الله بن عتبة هو ابن مسعود، وعبيد الله هو ابنه، أحد الفقهاء السبعة.

فشكّ الراوي هل رواه صفوان عن عبد الله بن عتبة مباشرة، أو رواه عن ابنه عبيد الله عن أبيه عبد الله بن عتبة.

(١) التقريب: (رقم ١٣٧٨). (٢) تقدم.

(٣) انظر صحيح البخاري: (٣/ ٤٦٠) الحج باب هدم الكعبة (حديث ابن عباس وحديث أبي هريرة)، ومسلم: (٤/ ٢٢٣٢) الفتن وأشراط الساعة باب لا تقوم الساعة حتى يمرّ الرجل بقبر الرجل... (حديث أبي هريرة).

(٤) أخبار مكة: (١/ ١٩١ ـ ١٩٢).

(٥) انظر التقريب: (رقم ٦٩٨٩) وعبيدة: (بضم أوّله) والرَّبذي: (بفتح الراء والموحدة) كما في المصدر المذكور.

(٦) ميزان الاعتدال: (٣/ ٥٨٣).

المبحث الثالث

ما جاء في فضل دخول البيت

٣٥٦ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من دخل البيت دخل في حَسَنة، وخرج من سيئة مغفوراً له»**.

رواه البزار[١] وابن خزيمة[٢] وابن عدي[٣] وحمزة بن يوسف السهمي (من طريقه)[٤] وتمام بن محمد[٥] والبيهقي[٦] كلّهم من طريق سعيد بن سليمان الواسطي عن عبد الله بن المؤمل عن ابن محيصن عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به.

وهذا لفظ ابن خزيمة وبعض المخرجين، ولم يذكر البزار: **«وخرج من سيئة»** وأحد لفظي ابن عدي: **«دخول البيت...»** الحديث.

وقال البزار: (لا نعلمه عن ابن عباس إلّا من هذا الوجه).

وقال ابن عدي: (وهذا مع ما أمليت من أحاديث ابن المؤمل، فكلها غير محفوظة). وقال البيهقي: (تفرّد به عبد الله بن المؤمل وليس بقوي).

واختلف في اسم ابن محيصن فقيل: (ابن محيصن)، كما في رواية البزار ورواية لابن عدي ورواية تمام والبيهقي.

وقيل: (عمر بن عبد الرحمٰن بن محيصن) كما في رواية ابن خزيمة.

وقيل: (محمد بن عبد الرحمٰن بن محيصن) كما في رواية لابن عدي.

ونقل السهمي عن ابن عدي أنّه قال: (كذا قال محمد بن عبد الرحمٰن،

---

(١) كشف الأستار: (٢/ ٤٣).
(٢) الصحيح: (٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).
(٣) الكامل: (٤/ ١٣٧).
(٤) تاريخ جرجان: (ص ٢٠٨).
(٥) الفوائد (الروض البسام رقم ٦٤١).
(٦) السنن الكبرى: (٥/ ١٥٨)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٥٥) (رقم ٤٠٥٣).

وإنما هو عمر ـ رحمهم الله ـ) ولا وجود لهذا الكلام في كتاب الكامل، فلعلّه في بعض النسخ. وهذا الاختلاف في اسم ابن محيصن ليس اضطراباً؛ لأن من قال ابن محيصن فقد نسبه إلى جدّه دون تعيين اسمه، ومن قال عمر فهو المشهور من اسمه، ويسمّى أيضاً محمداً. قال البخاري: (وفيهم من قال محمد بن عبد الرحمٰن بن محيصن)[١]، وهو عمر بن عبد الرحمٰن بن محيصن السهمي قارئ أهل مكة، ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقال الذهبي: (هو في الحديث ثقة، احتجّ به مسلم)[٣]، وفي موضع آخر: (ما علمت به بأساً في الحديث، وقد احتجّ به مسلم...).

إلى أن قال: (ولكن ليس هو بعمدة في القراءات)[٤]، وقال ابن حجر: (مقبول)[٥]، وحكم الذهبي أولى؛ لأن احتجاج مسلم به كافٍ في توثيقه.

وعلّة الحديث عبد الله بن المؤمل وهو ابن وهب المخزومي المكي: (ضعيف الحديث)[٦]، فالحديث بذلك ضعيف.

ورواه الطبراني[٧] من طريق سعيد بن سليمان عن ابن المؤمل، فقال في رواية؛ (عن ابن أبي حسين)، وقال في أخرى: (ثنا عبد الرحمٰن بن محيصن) عن عطاء به. ولفظ الرواية الأولى: **«من دخل البيت خرج مغفوراً له»**.

ولفظ الرواية الثانية بمثل رواية ابن خزيمة السابقة.

والطريق إلى سعيد بن سليمان رجاله ثقات، فهل هناك تصحيف أو أن ابن المؤمل اضطرب فيه، فرواه على هذه الأوجه؟ الأمر محتمل.

والحديث عزاه الهيثمي إلى الطبراني والبزار، وقال: (وفيه عبد الله بن المؤمل، وثّقه ابن سعد وغيره، وفيه ضعف)[٨]. وحسَّنه محب الدين الطبري

---

(١) تهذيب الكمال: (٢١/ ٤٢٩ ـ ٤٣١). (٢) المصدر نفسه.
(٣) معرفة القراء الكبار: (١/ ٩٩). (٤) ميزان الاعتدال: (٣/ ٢١٢).
(٥) التقريب: (رقم ٤٩٣٨)، وضبط ابن محيصن فقال: (بمهملتين مصغر آخره نون) وقد تقدمت ترجمته.
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٣٦٤٨).
(٧) المعجم الكبير: (١١/ ١٧٧، ٢٠٠ ـ ٢٠١).
(٨) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٣).

فقال: (وهو حديث حسن غريب من حديث عطاء بن أبي رباح)(١)، وقال عز الدين بن جماعة: (ورواه ابن المنذر بإسناد لا بأس به)(٢)، وضعّفه الألباني بعبد الله بن المؤمل، ولم يعرف ابن محيصن، فقال: (ولم أعرفه سواء كان عمر بن عبد الرحمٰن، أو محمد بن عبد الرحمٰن، أو عبد الرحمٰن بن محيصن)(٣)، ثم ردّ على المناوي في موطنين:

الموطن الأول أنه نقل عن الطبراني قوله في الحديث: (حسن)، والشيخ لا يدري أين وقع هذا التحسين.

الموطن الثاني: أنه عرف بمحمد بن إسماعيل البخاري أحد رجال إسناد ابن عدي والبيهقي: بأن الذهبي أورده في الضعفاء، وقال: (قدم بغداد سنة خمسمائة. . .) ثم ذكر أنه متأخر عن عصر ابن عدي والبيهقي، وقال: (وهو طبعاً غير البخاري الإمام)، وقد أصاب الشيخ في نفيه أن يكون هو المراد بمن ترجمه الذهبي، وأخطأ فيما عدا ذلك؛ لأن المناوي نقل عن محب الدين الطبري أنّه قال: (هو حسن غريب)(٤)، ومحب الدين الطبري متأخّر، وهو صاحب كتاب (القرى لقاصدي أم القرى)، وعذر الشيخ أنه نقل العبارة من كتاب التيسير، فإنه وقع فيه الطبراني بدل الطبري(٥)، وقول الشيخ ـ حفظه الله ـ: (وهو طبعاً غير البخاري) سبق قلم منه، بل هو البخاري الإمام نفسه؛ لأنه يرويه عن سعيد بن سليمان الواسطي المعروف بـ (سعدويه) وهو أحد شيوخه، ولعلّ الشيخ لم يمعن النظر جيداً في الحديث، وإلّا فهو أرفع من أن يقع في هذه الأخطاء، وضعف الحديث في موضع آخر(٦).

٣٥٧ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما في دخول البيت: (دخول في حسنة، وخروج من سيئة مغفوراً له)، وفي لفظ: (من دخل البيت خرج مغفوراً له).

---

(١) القرى لقاصدي أم القرى: (ص ٤٩٤).
(٢) هداية السالك: (١/ ٧٦).
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٩١٧).
(٤) فيض القدير: (٦/ ١٢٤).
(٥) انظر كتاب التيسير بشرح الجامع الصغير: (٢/ ٤١٦).
(٦) ضعيف الجامع: (رقم ٢٩٦٦، ٥٥٧٤).

رواه الفاكهي[١] قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمٰن قال: حدثنا عبد الله بن الوليد عن عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عمر به، موقوفاً.

إسناده هالك لحال عبد الوهاب بن مجاهد، وهو (متروك، وقد كذبه الثوري)[٢].

وورد عن ابن عمر أثر آخر في هذا المعنى، ولا يصح ـ أيضاً ـ وهو الحديث التالي. ولو صح هذا الأثر لكان في حكم الرفع؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي فيما يظهر.

فالجزم بالغفران لا يمكن أن يكون استنباطاً، ومثل ذلك الأثر التالي.

٣٥٨ ـ عن هند بن أوس قال: حججت فلقيت ابن عمر فقلت: إني أقبلت من الفجّ العميق، أردت البيت العتيق، وأنه ذُكِرَ لي أن من أتى بيت المقدس يصلّي فيه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه، فقال ابن عمر: (رأيتَ البيت؟ من دخله، فصلّى فيه خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمّه).

رواه الفاكهي[٣] قال: حدثني أحمد بن محمد القرشي عن يوسف بن خالد قال: حدثنا غالب القطان به عن هند بن أوس به موقوفاً.

إسناده تالف، فيه يوسف بن خالد وهو السَّمتي (تركوه، وكذّبه ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية)[٤]، وهند بن أوس لم أقف على ترجمته، وانظر الأثر السابق.



(١) أخبار مكة كما في شفاء الغرام: (١/ ٢٥٥)، وهذا النص ضمن المفقود من كتاب الفاكهي.

(٢) التقريب: (رقم ٤٢٦٣).

(٣) أخبار مكة كما في شفاء الغرام: (١/ ٢٥٦)، وهذا النص ضمن المفقود من كتاب الفاكهي.

(٤) التقريب: (رقم ٧٨٦٢)، والسَّمْتي: (بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثناة) كما في المصدر المذكور.

الفصل الثامن

ما جاء في الحجر الأسود

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: كون الحجر الأسود من الجنّة.

المبحث الثاني: ما جاء أنه يمين الله في الأرض.

المبحث الثالث: أجر استلامه.

المبحث الرابع: شهادته لمن استلمه بحق.

المبحث الخامس: ما جاء في الدعاء عنده.

المبحث السادس: احتفاء الرسول ﷺ به والحث على الإكثار من استلامه.

المبحث السابع: ما جاء في أمور أخرى.

المبحث الأول

كون الحجر الأسود من الجنّة

٣٥٩ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزل الحجر الأسود من الجنّة، وهو أشدّ بياضاً من اللبن، فسوّدته خطايا بني آدم**».

رواه الترمذي[١] والنسائي[٢] وأحمد[٣] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٤] وابن خزيمة[٥] وابن عدي[٦] والبيهقي (من طريقه)[٧] والخطيب البغدادي[٨] وابن الجوزي[٩] من طرق كلّهم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال، فذكره. وهذا لفظ الترمذي وابن خزيمة، إلّا أنه قال: «**أشد بياضاً من الثلج**»، واقتصر النسائي على قوله: «**الحجر الأسود من الجنّة**».

ولفظ البقية: «**الحجر الأسود من الجنّة، وكان أشد بياضاً من الثلج حتى سوّدته خطايا أهل الشرك**»، وقال الترمذي: (حسن صحيح).

وفي الإسناد عطاء بن السائب وهو مختلط[١٠]، إلّا أن رواية غير الترمذي وابن خزيمة هي من طريق حماد بن سلمة عنه، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط حسب رأي الأكثر[١١].

---

(١) الجامع: (٣/ ٢٢٦) الحج باب ما جاء في فضل الحجر الأسود.
(٢) المجتبى: (٥/ ٢٢٦) مناسك الحج باب ذكر الحجر الأسود، والسنن الكبرى: (٢/ ٣٩٩).
(٣) المسند: (١/ ٣٠٧، ٣٢٩، ٣٧٣).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٨٤).
(٥) الصحيح: (٤/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).
(٦) الكامل: (٢/ ٢٦٣).
(٧) شعب الإيمان: (٣/ ٤٥٠) (رقم ٤٠٣٤).
(٨) تاريخ بغداد: (٧/ ٣٦٢).
(٩) مثير العزم الساكن: (رقم ٢١٤ ب).
(١٠) تقدم.
(١١) تقدم.

وروى ابن خزيمة[١] من طريق أبي الجنيد ثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبيّ ﷺ قال: «**الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من ياقوت الجنّة، وإنما سوّدته خطايا المشركين، يُبعث يوم القيامة مثل أُحد، يشهد لمن استلمه، وقبّله من أهل الدنيا**». وفي إسناده أبو الجنيد، والظاهر أنه عبد الله بن حسان التميمي العنبري، قال الذهبي: (ثقة)، وقال ابن حجر: (مقبول)[٢]، وحكم ابن حجر هو الأقرب؛ لأنهم لم يذكروا أحداً وثّقه غير ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق.

واسم شيخ ابن خزيمة لم يظهر جليّاً لعدم وضوح ذلك في المصورة، كما قال المحقق. وهو ظاهر في الأطراف لابن حجر[٣]، واسمه محمد بن صدران.

وللحديث إسناد آخر هالك، أخرجه الحارث بن أبي أسامة[٤] قال: حدّثنا محمد بن عمر ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن أبي الزبير عن ابن عباس عن النبيّ ﷺ قال: «**نزل بالحجر ملك**». ومحمد بن عمر هو الواقدي: (متروك)[٥]، وعزاه البوصيري إلى الحارث، ثم ضعف محمد بن عمر الواقدي[٦]. والحديث صحيح بالإسناد الأول، وقد سبق أن الترمذي قال: (حسن صحيح)، وأعلّه ابن حجر بأن عطاء بن السائب اختلط، ثم ذكر أن له في ابن خزيمة طريقاً أخرى يتقوّى بها، وأن رواية النسائي مختصرة، وهي من طريق حماد، وقد سمع منه قبل الاختلاط[٧]. قلت: طريق ابن خزيمة قابلة للتقوية إن كان شيخه ثقة، إلّا أن فيها ما تقدم ذكره، ولم ينفرد النسائي برواية حماد بن سلمة كما سبق، بل أغلب الرواة رووه من طريقه، وقال السخاوي:

(١) الصحيح: (٤/ ٢٢٠).
(٢) انظر الكاشف: (رقم ٢٦٨٣)، والتقريب: (رقم ٣٢٧٣)، وقال في نسبه: (التيمي).
(٣) انظر: إتحاف المهرة: (٧/ ٩٦).
(٤) بغية الباحث: (١/ ٤٦٣)، والمطالب العالية المسندة: (ق ٨٥).
(٥) تقدم مراراً.
(٦) انظر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٢٩٩٨).
(٧) انظر فتح الباري: (٣/ ٤٦٢).

(وشواهده كثيرة)[١]، وصححه الألباني بلفظ الترمذي وبلفظ النسائي المختصر[٢]، وضعّفه بلفظ الآخرين، وكذا رواية ابن خزيمة التي من طريق أبي الجنيد[٣]، وتضعيفه للفظ الآخرين لا وجه له في الظاهر؛ لأنه بمعنى رواية الترمذي، بل هو أولى بالتصحيح لكونه من طريق حماد بن سلمة عن عطاء كما تقدم، إلّا إن كان يرجح أن رواية حماد عن عطاء هي قبل وبعد الاختلاط كما هو رأي البعض، ومع هذا فهي بمعنى رواية الترمذي.

٣٦٠ ـ عن أنس بن مالك ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «الحجر الأسود من حجارة الجنة».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] وأبو إسحاق الحربي[٥] والبزار[٦] والعقيلي[٧] والطبراني[٨] وابن عدي[٩] وابن الغطريف[١٠] وأبو علي الحسن بن علي الشاموخي[١١] والبيهقي[١٢] وابن الجوزي[١٣] كلّهم من طريق شاذ بن فياض قال: ثنا عمر بن إبراهيم العبدي البزار عن قتادة عن أنس بن مالك به.

وقال البزار: (لا نعلمه إلّا عن عمر، وليس هو بالحافظ، وإنما نكتب من حديثه ما لا نحفظه عن غيره)، وقال العقيلي: (وهذا يُروى عن أنس موقوفاً)، ذكره في ترجمة عمر بن إبرهيم، وقال ـ أيضاً ـ: (وله غير حديث عن قتادة مناكير، لا يتابع منها على شيء)، وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلّا عمر بن إبراهيم، تفرّد به شاذ)، وقال ابن عدي: (وهذا لا أعلم

---

(١) المقاصد الحسنة: (رقم ٣٩٠).
(٢) انظر: صحيح الجامع: (رقم ٦٦٣٢، ٣١٦٩).
(٣) انظر المصدر نفسه: (رقم ٢٧٦٧، ٢٧٧٠).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٨٤).
(٥) المناسك: (ص ٤٩٣)، المنسوب إلى أبي إسحاق.
(٦) كشف الأستار: (٢/ ٢٣).
(٧) الضعفاء الكبير: (٣/ ١٤٧).
(٨) المعجم الأوسط: (٥/ ١٦٤) (رقم ٤٩٥٤).
(٩) الكامل: (٥/ ٤٢).
(١٠) جزء ابن الغطريف: (رقم ٥٥).
(١١) أحاديث الشاموخي عن شيوخه: (رقم ٢٢).
(١٢) السنن الكبرى: (٥/ ٧٥).
(١٣) مثير العزم الساكن: (رقم ٢١٥).

يرفعه عن قتادة غير عمر بن إبراهيم، وقد أوقفه شعبة وغيره)، وقال قبل ذلك: (يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها).

وخالفه شعبة، فرواه عن قتادة عن أنس بن مالك موقوفاً، بلفظ: «**الحجر الأسود من الجنة**» أخرجه أحمد[١] وابن أبي شيبة[٢].

ورواية شعبة هي المحفوظة، لأن عمر بن إبراهيم العبدي البصري ضعّفه غير واحد في قتادة، وقال ابن حجر: (صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف)[٣]، فلا تقارن روايته برواية شعبة، بل لو خالفه ثقة آخر لكان الحكم لشعبة لإمامته وتقدّمه في الحفظ، وهو من كبار أصحاب قتادة.

ولهذا قال أبو حاتم الرازي: (أخطأ عمر بن إبراهيم، ورواه شعبة وعمرو ابن الحارث المصري عن قتادة عن أنس موقوفاً)[٤]، وأشار الذهبي إلى هذا الحديث ثم قال: (ورُوي عن أنس من قوله)[٥].

ورواية عمرو بن الحارث أخرجها الفاكهي[٦] قال: حدثنا هارون بن موسى قال: ثنا ابن وهب عن عمرو بن الحارث قال: إن قتادة حدّثه أن أنس بن مالك حدّثه قال الفاكهي: (مثله)، يعني بمثل حديث عمر بن إبراهيم العبدي.

ورجاله معروفون باستثناء هارون بن موسى، وهو ابن طريف لم أقف على ترجمته. والحديث المرفوع عزاه الهيثمي إلى البزار والطبراني في الأوسط، وقال: (وفيه عمر بن إبراهيم العبدي، وثّقه ابن معين وغيره، وفيه ضعف)[٧].

وصحّحه الألباني[٨]، والصواب وقفه كما تقدم، وعنعنة قتادة غير ضارّة؛ لأن الراوي عنه هنا شعبة، وهو القائل: (كفيتكم تدليس ثلاثة...)[٩]، فذكر منهم قتادة.

---

(١) المسند: (٣/ ٢٧٧).
(٢) المصنف: (٤/ ٣١٠).
(٣) التقريب: (رقم ٤٨٦٣).
(٤) علل الحديث: (رقم ٨١٤).
(٥) ميزان الاعتدال: (٣/ ١٧٩).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٨٤).
(٧) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).
(٨) انظر صحيح الجامع: (رقم ٣١٦٩، ٣١٧٠).
(٩) تعريف أهل التقديس: (رقم ص ١٥١).

٣٦١ ـ عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: (نزل الركن الأسود من السماء، فوضع على أبي قبيس[(١)] كأنه مَهاة[(٢)] بيضاء، فمكث أربعين سنة، ثم وضع على قواعد إبراهيم).

قال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات)[(٣)].

قلت: لم أقف عليه؛ لأن مسند عبد الله بن عمرو ضمن المفقود من كتاب المعجم الكبير.

وقال المنذري: (رواه الطبراني في الكبير موقوفاً بإسناد صحيح)[(٤)].

*** ـ عن عبد الله بن عمرو ﷺ قال: (نزل جبريل ﷺ بالحجر من الجنّة، فوضعه حيث رأيتم، وإنكم لن تزالوا بخير ما بقي بين ظهرانيكم...) الحديث.**

إسناده حسن[(٥)].

٣٦٢ ـ عن ابن عباس ﷺ أنّه قال: (ليس في الأرض من الجنّة إلاّ الركن الأسود والمقام، فإنهما جوهرتان من جوهر الجنّة، ولولا ما مسَّهما من أهل الشرك ما مسَّهما ذو عاهة إلاّ شفاه الله عزّ وجلّ).

رواه الأزرقي[(٦)] من طريق مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً به.

إسناده ضعيف، مسلم بن خالد مختلف فيه، والظاهر أنه سيء الحفظ[(٧)].

وفيه احتمال تدليس ابن جريج[(٨)].

وتابع ابن جريج: يحيى بن أبي أنيسة عن عطاء به. ولفظه: (الحجر الأسود من حجارة الجنّة ليس في الدنيا من الجنّة غيره...) الحديث.

---

(١) هو الجبل المشرف على الصفا. أخبار مكة للأزرقي: (٢/٢٦٦) وهو بضم القاف وفتح الموحدة على وزن: (فُعَيل) من أشهر جبال مكة مع أنه ليس من أكبرها، تراه يشرف على المسجد الحرام من مطلع الشمس. معالم مكة: (ص ١١) وبني فوقه الآن قصر ملكي عظيم.

(٢) هي البقرة الوحشية. القاموس: (ص ١٧٢٢) مادة: (المهو).

(٣) مجمع الزوائد: (٣/٤٣).

(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٢١).

(٥) سيأتي تخريجه (برقم ٣٨٤).

(٦) أخبار مكة: (١/ ٣٢٢ و٢/ ٢٩).

(٧) تقدم.

(٨) تقدم بيان ذلك في ترجمته.

أخرجه الأزرقي[١] وإسناده ضعيف؛ لحال يحيى بن أبي أنيسة أبي زيد الجرمي البصري، وهو: (ضعيف)[٢]. وفي الإسناد إليه من فيه ضعف، وهذا الطريق مضطرب[٣].

وتابعهما طلحة بن عمرو، فرواه عن عطاء به بنحو رواية ابن جريج.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤]، وفيه طلحة بن عمرو الحضرمي، وهو: (متروك)[٥].

وتابع عطاء عكرمة مولى ابن عباس، فرواه عن ابن عباس موقوفاً.

أخرجه الفاكهي[٦] قال: وحدثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة قال: ثنا حفص بن عمر قال: ثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: (الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنّة، وإليها يصيران، ولولا ما مسّ هذا الركن من الأنجاس لأبرأ الأكمه والأبرص).

وإسناده مسلسل بالضعفاء، وهم أحمد بن محمد بن أبي بزة أبو الحسن المكي[٧]، وحفص بن عمر العدني[٨]، والحكم بن أبان العدني وهذا الأخير فيه ضعف[٩].

وروى الأزرقي[١٠] والفاكهي[١١] من طريق عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: (الركن والمقام من جوهر الجنّة)، ولفظ الفاكهي في إحدى طريقيه: (المقام من جوهر الجنّة)، وطريق الأزرقي ضعيف جداً؛ لأنه من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي[١٢]. وإحدى طريقي الفاكهي فيها أحد الضعفاء.

والطريق الثانية فيها ضعف؛ لحال علي بن عاصم بن صهيب الراوي له عن عبد الله بن عثمان، وهو: (صدوق يخطئ ورُمي بالتشيّع)[١٣].

---

(١) أخبار مكة: (١/ ٣٢٨).
(٢) التقريب: (رقم ٧٥٠٨).
(٣) سيأتي ضمن: (رقم ٣٨٩).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٤٤٣).
(٥) تقدم مراراً.
(٦) المصدر السابق: (١/ ٤٤٤).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٤٤ ـ ١٤٥)، ولسان الميزان: (١/ ٢٨٣).
(٨) تقدم.
(٩) تقدم.
(١٠) أخبار مكة: (١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).
(١١) أخبار مكة: (١/ ٨٥، ٤٤٩).
(١٢) تقدم.
(١٣) التقريب: (رقم ٤٧٥٨).

وروى عبد الرزاق[١] عن إبراهيم بن محمد الأسلمي عن صالح مولى التوأمة أنه سمع ابن عباس يقول: (الركن من حجارة الجنّة)، قال: وأخبرني حسين عن عكرمة عن ابن عباس: (أن الركن والمقام من الجنّة)، وإسناده ضعيف جداً؛ لحال إبراهيم.

والخلاصة: أن الحديث رُوي من طرق ضعيفة بعضها شديد الضعف، فهي غير قابلة للانجبار، وبعضها أخفّ ضعفاً يقوّي بعضها بعضاً، يرتقي الحديث بها إلى درجة الحسن لغيره، إلّا قوله: (ولولا ما مسَّهما من أهل الشرك ما مسَّهما ذو عاهة إلّا شفاه الله عزّ وجلّ)، فإنها لم ترد إلّا من طريق مسلم بن خالد، ولا عبرة برواية طلحة بن عمرو التي بمعناها. وما يرتقي من الحديث هو قوله: (إن الركن الأسود والمقام من جوهر الجنّة) لوروده من طرق كثيرة معتضدة. وأمّا الزيادة فاللفظ الذي يتقوّى هو قوله في طريق الحكم بن أبان: (ولولا ما مس هذا الركن...) يقوّيه ما سيأتي[٢].

وانفرد مسلم بن خالد الزنجي بقوله: (ولولا ما مسّهما..) ولا عبرة بمتابعة طلحة بن عمرو له؛ لأنه متروك لا يعتبر به، يؤيّد ذلك أن مسح المقام غير مشروع أصلاً. وأمّا كون الحجر الأسود من الجنّة فثابت عن ابن عباس مرفوعاً؛ كما بُيِّن ذلك في أول حديث في هذا المبحث.

٣٦٣ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنّة، طمس الله نورهما، ولو لم يطمس نورهما لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب».

رواه الترمذي ـ واللفظ له[٣] ـ وأحمد[٤] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٥] والدولابي[٦] وابن خزيمة[٧] وابن حبان[٨] وأبو طاهر المخلص[٩] والحاكم[١٠]

(١) المصنف: (٥/٣٨).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٣٨٩).
(٣) الجامع: (٣/٢٢٦) الحج باب ما جاء في فضل الحجر الأسود...
(٤) المسند: (٢/٢١٣ ـ ٢١٤).
(٥) أخبار مكة: (١/٤٤٠).
(٦) الكنى والأسماء: (٢/١٦٦).
(٧) الصحيح: (٤/٢١٩).
(٨) الإحسان: (٩/٢٤) (رقم ٣٧١٠).
(٩) جزء من حديثه: (ق ٧١) رواية الشريف الزاهد أبي نصر الدبيثي.
(١٠) المستدرك: (١/٤٥٦).

وأبو القاسم بن بشران[١] وقوام السنة الأصبهاني[٢] من طرق عن رجاء أبي يحيى ثنا مسافع بن شيبة سمعت عبد الله بن عمرو به. وفي بعض الطرق قال عبد الله بن عمرو: (فأنشد بالله ثلاثاً، ووضع أصبعيه في أذنيه لسمعت رسول الله ﷺ...) الحديث، وفي بعض الطرق: «**لولا ذلك لأضاءتا ما بين السماء والأرض، أو ما بين المشرق والمغرب**».

وقال الترمذي: (هذا يُروى عن عبد الله بن عمرو موقوفاً قوله، وفيه عن أنس أيضاً، وهو حديث غريب)، وقال ابن خزيمة: (لست أعرف أبا رجاء هذا بعدالة ولا جرح، ولست أحتجّ بخبر مثله).

قلت: إسناده ضعيف، فيه رجاء بن صبيح الحَرَشي أبو يحيى البصري (ضعيف)[٣].

وروى الحديث الإمام الزهري واختلف عليه:

فرواه عنه يونس بن يزيد الأيلي عن مسافع بن شيبة به مرفوعاً: (على خلاف)، وخالفه ابن جريج، فرواه عن ابن شهاب قال: أخبرني مسافع الحجبي أنه سمع رجلاً يحدّث عن عبد الله بن عمر موقوفاً. كذا قال: (عبد الله بن عمر) بدون واو، أخرج رواية يونس بن يزيد المرفوعة: ابن خزيمة[٤] والحاكم[٥] والبيهقي[٦] من طريق أيوب بن سويد.

وأخرجها البيهقي - أيضاً - من طريق شبيب بن سعيد الحبطي كلاهما عن يونس - يعني ابن يزيد الأيلي - عن ابن شهاب به، وقال في آخره: «**وما مسهما من ذي عاهة ولا سقيم إلاّ شفي**»، وفيه أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود الحميري: (صدوق يخطئ)[٧].

وفي الإسناد الثاني: شبيب بن سعيد الحبطي أبو سعيد البصري: (لا

---

(١) الأمالي: (٣/ ق ٤٧).
(٢) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٥٧).
(٣) التقريب: (رقم ١٩٢٦)، وضبط الحرشي فقال: (بفتح المهملة والراء بعدها معجمة).
(٤) الصحيح: (٢/ ٢١٩).
(٥) المستدرك: (١/ ٤٥٦).
(٦) السنن الكبرى: (٥/ ٧٥)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٤٩) (رقم ٤٠٣٠).
(٧) المصدر السابق، والمصدر نفسه.

بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب)[١]. قلت: وهذه الرواية من رواية ابنه أحمد عنه، ورواه عن أحمد: العباسُ بن الفضل الأسفاطي، ولم أقف على حاله، وترجمه ابن عساكر فقال: (العباس بن الفضل بن محمد ويقال ابن الفضل بن بشر أبو الفضل الأسفاطي البصري، روى عن هشام بن عمارة قراءة ابن عامر رواية...) ثم ذكر مجموعة من مشايخه وتلاميذه، ومنهم الطبراني والعقيلي[٢]، وذكر الذهبي أنه توفي عام: (٢٨٣)[٣]، وهو شيخ للطبراني، وقد أكثر عنه[٤] وشيوخه كُثُر، وهذا يدلّ على تنوّع رواياته، لكنه بحاجة إلى الكشف عن حاله، وخالف أيوب وشبيباً: عبد الله بن وهب، فرواه عن يونس به؛ إلّا أنه قال عن عبد الله بن عمر موقوفاً، أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥].

إلّا أن في الإسناد هارون بن موسى بن طريف شيخ الفاكهي، لم أقف على ترجمته كما سبق[٦].

وأمّا رواية ابن جريج فأخرجها عبد الرزاق [٧]، وتابعه المثنى بن الصباح عند الأزرقي[٨]، فقال: عن مسافع عن عبد الله بن عمرو، دون ذكر الواسطة. والمثنى ضعيف[٩]. وفي الإسناد إليه من فيه ضعف، ورواية ابن جريج عن الزهري متكلم فيها، فقال ابن معين ـ فيما رواه الدارمي عنه ـ: (ابن جريج ليس بشيء في الزهري)[١٠]، وقال يحيى بن سعيد القطان: (لا يصح أنه سمع من الزهري شيئاً)[١١].

---

(١) التقريب: (رقم ٦١٥).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٢٧٣٩) وضبط الحبطي فقال: (بفتح المهملة والموحدة).
(٣) انظر تاريخ دمشق: (٨/ ٩٦٤ ـ ٩٦٥).
(٤) انظر سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٨٧).
(٥) انظر المعجم الأوسط: (رقم ٤٢١٤ ـ ٤٢٣٦)، وانظر مقدمة محقق كتاب الدعاء: (١/ ٣٨٦)، وفهارس المعجم الكبير: (٢١/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٤٤١).
(٧) تقدم.
(٨) المصنف: (٥/ ٣٩ ـ ٤٠).
(٩) أخبار مكة: (١/ ٣٢٨).
(١٠) انظر التقريب: (رقم ٦٤٧١).
(١١) انظر تقدمة الجرح والتعديل: (١/ ٢٤٥)، وشرح علل الترمذي: (ص ٣٤٤).

إلّا أن في كلام أبي حاتم ما يدلّ على أنَّ رواية الزهري موقوفة، فقال ـ جواباً لابنه عندما سأله عن طريق رجاء بن صبيح السابق ـ: (رواه الزهري وشعبة كلاهما عن مسافع بن شيبة عن عبد الله بن عمرو موقوفاً، وهو أشبه، ورجاء شيخ ليس بالقوي)[١]، وفي كلامه أيضاً ما يدلّ على أن الحديث عن عبد الله بن عمرو لا عبد الله بن عمر، كما وقع عند عبد الرزاق، فلعلّه تصحف في المصنف. ورواية شعبة التي أشار إليها لم أقف عليها.

والحديث ذكره النووي[٢] وصحح إسناد البيهقي على شرط مسلم، وصحح الزيادة ـ أيضاً ـ إلّا أن شبيباً وأحمد ليسا من رجال مسلم، وكلام ابن حجر مفاده أنه يرجح الموقوف، فقال بعد أن ذكر طريق رجاء أبي يحيى: (وفي إسناده رجاء أبو يحيى وهو ضعيف...)[٣]، ثم ذكر كلام الترمذي وأبي حاتم دون تعقب. وأمّا الألباني فقد صحّح المرفوع من طريق أيوب بن سويد وشبيب بن سعيد دون إشارة إلى الخلاف في رفعه ووقفه[٤]، وصححه في موضع آخر[٥].

وللحديث طرق أخرى عن عبد الله بن عمرو موقوفاً.

فأخرجه الأزرقي[٦] من طريق داود بن عبد الرحمٰن العطار قال: سمعت القاسم بن أبي بزة يحدّث عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: (الركن والمقام من الجنّة)، ورجاله ثقات[٧]، لكن القاسم بن أبي بزة متأخر، فقد توفي سنة أربع عشرة أو خمس عشرة ومئة، وقيل: سنة أربع وعشرين، وقيل: سنة خمس وعشرين ومائة، ولم يذكر المزي أنه روى عن أحد من الصحابة سوى أبي الطفيل عامر بن واثلة، وهو من صغارهم[٨]. وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين[٩]، وجعله ابن حجر من الطبقة الخامسة[١٠]، وهم الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة.

---

(١) علل الحديث: (رقم ٨٩٩).
(٢) انظر المجموع: (٨/ ٣٦).
(٣) فتح الباري: (٣/ ٤٦٢).
(٤) انظر تعليقه على صحيح ابن خزيمة: (٤/ ٢١٩).
(٥) انظر صحيح الجامع: (رقم ١٦٢٩).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٣٢٢ و٢/ ٢٩).
(٧) انظر التقريب: (رقم ١٧٩٨) و(رقم ٥٤٥٢).
(٨) انظر تهذيب الكمال: (٢٣/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠).
(٩) الثقات: (٧/ ٣٣٠ ـ ٣٣١).
(١٠) انظر التقريب: (رقم ٥٤٥٢).

ومن طرقه الموقوفة ما أخرجه الفاكهي[١] من طريق شريك عن حجاج عن مصعب بن شيبة عن المغيرة بن خالد قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول، فذكره موقوفاً نحوه. وإسناده مسلسل بالضعفاء، وهم شريك بن عبد الله القاضي وحجاج بن أرطاة[٢]. ومصعب بن شيبة العبدري المكي الحجبي: (ليِّن الحديث)[٣].

والمغيرة بن خالد هو ابن العاص المخزومي أخو عكرمة بن خالد من أهل مكّة، ذكره ابن حبان في الثقات[٤]، وهذا غير كاف.

وله طريق آخر عن المغيرة بن خالد المخزومي به، مختصراً إلى قوله: (من يواقيت الجنّة) أخرجه الأزرقي، إلّا أن في الإسناد إليه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو: (متروك)[٥].

والخلاصة أن الحديث مختلف في رفعه ووقفه، ولعلّ الموقوف أرجح، وقد رجح الموقوف الإمام أبو حاتم الرازي، ولو كان العباس بن الفضل ثقة في رواية يونس بن يزيد لكانت هذه الطريق المرفوعة أرجحها.

٣٦٤ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس في الأرض من الجنّة إلاّ ثلاثةُ أشياء، غَرس العجوة[٦] وأواق[٧] تنزل في الفرات كل يوم من بركة الجنّة، والحَجَر».

رواه الخطيب البغدادي[٨] من طريق عبد الله بن محمد بن علي البلخي قال: نا محمد بن أبان قال: نا أبو معاوية عن الحسن بن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن أبي هريرة به. قال الألباني: (وهذا إسناد غريب، رجاله ثقات، ليس فيهم من ينظر في حاله غير اثنين، الأول: الحسن بن سالم، فلم أرَ من

(١) أخبار مكة: (١/ ٤٤٠). (٢) تقدمت تراجمهم.
(٣) التقريب: (رقم ٦٦٩١).
(٤) (٥/ ٤٠٦)، وانظر العقد الثمين: (٧/ ٢٥٥).
(٥) التقريب: (رقم ٢٤١).
(٦) أي النخل وهل مراده عجوة المدينة أو مطلقاً، فيه احتمال. فيض القدير: (٥/ ٣٨١).
(٧) جمع أوقية بضم الهمزة وبالتشديد، وهي عند العرب أربعون درهماً، والجمع يثقل ويخفّف. انظر القاموس المحيط: (ص ١٧٣١ ـ ١٧٣٢) مادة: (وقى).
(٨) تاريخ بغداد: (١/ ٥٥).

ذكره غير ابن أبي حاتم من رواية جمع عنه، وروي عن ابن معين أنه قال: صالح. والآخر محمد بن أبان وهو بلخي، وهما اثنان من هذه الطبقة. الأول: محمد بن أبان بن وزير البلخي، وهو ثقة من رجال البخاري، والآخر محمد بن أبان بن علي البلخي وهو مستور كما قال الحافظ، ولعلّه هو علّة هذا الحديث الغريب، فإنه لم يترجح لي أيّهما المراد الآن...)[(١)].

قلت: الأمر كما قال الشيخ، إلّا أن الحسن بن سالم بن أبي الجعد غير موثق في حديثه، وإنما قال ابن معين فيه: (صالح)[(٢)]، وقد قال ابن حجر: (من عادتهم إذا أرادوا وصف الراوي بالصلاحية في الحديث قيّدوا ذلك فقالوا: (صالح الحديث)، فإذا أطلقوا الصلاح فإنما يريدون به في الديانة)[(٣)]، وقد ذكره ابن حبان في الثقات[(٤)]، وهذا غير كاف كما لا يخفى؛ لأن من عادته توثيق من لا يعرف.

وأما محمد بن أبان فالظاهر أنه ابن وزير البلخي مستملي وكيع: (ثقة حافظ)[(٥)].

وأمّا محمد بن أبان بن علي البلخي فهو: (مستور)[(٦)]، يعني مجهول الحال، وذكر ابن حجر أنه أعلى من طبقة مستملي وكيع، ويقرب منها[(٧)]، فيستبعد أن يكون هو المراد؛ لأن عبد الله بن محمد بن علي البلخي أحد الحفاظ، ولم يذكر بتدليس[(٨)] فمقتضى إطلاقه أنه هو المشهور، وإلّا لكان نوعاً من تدليس الشيوخ والله أعلم. واستنكر الألباني من الحديث حصره لهذه الثلاثة بأنها من الجنّة مع ثبوت حديث: **«سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنّة»**[(٩)]. قلت: لو صحّ إسناد حديث أبي هريرة في الحصر، لأمكن الجمع

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٦٠٠).
(٢) الجرح والتعديل: (٣/ ١٥).
(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٦٨٠).
(٤) (٦/ ١٦٥).
(٥) التقريب: (رقم ٥٦٨٩).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٥٦٩).
(٧) انظر تهذيب التهذيب: (٩/ ٤ ـ ٥).
(٨) انظر سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٥٢٩ ـ ٥٣٠).
(٩) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٦٠٠).

بينه وبين الحديث المشار إليه. وقد ضعف الحديث المناوي[١] والألباني ـ أيضاً ـ في موضع آخر[٢].

٣٦٥ ـ عن أُبيّ بن كعب رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال: **«أَنْزَلَ الحجرَ ملكٌ من الجنّة»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٣] قال: حدّثني عبد الله بن أبي سلمة قال: حدّثني ابن أبي أويس عن ابن أبي فديك عن إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن عمّه عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبيّ بن كعب به.

إسناده ضعيف، ابن أبي أُويس بن عبد الله بن أبي أُويس المدني، فيه تغفيل أدّى به إلى الوهم[٤]. وفيه عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس[٥]. وعمّ إسماعيل بن إبراهيم هو موسى بن عقبة. وعبد الله بن أبي سلمة شيخ الفاكهي لم أقف على ترجمته، وقد أكثر عنه الفاكهي. وللحديث طريقان آخران إلى أبي الزبير.

فأخرجه الأزرقي[٦] من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن أبي الزبير به، بلفظ: **«الحجر الأسود نزل به ملك من السماء»**.

وأخرجه ابن عدي[٧] من طريق محمد بن عمر الواقدي ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عن أبي الزبير به نحوه، ولم يقل عن عمّه.

وهذان إسنادان ضعيفان جداً، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى هو الأسلمي، ومحمد بن عمر الواقدي، كلاهما متروكان[٨].

وحكم الألباني على الحديث بالوضع[٩]، ولا يتأتّى الحكم عليه بذلك؛ لأن طريق الفاكهي ليس فيها من اتّهم أو ترك، ولو عرف حال شيخه لأمكن تقوية الحديث بما ورد في معناه، ولعلّ الشيخ لم يطلع على طريق الفاكهي.

---

(١) انظر التيسير: (٢/ ٣٢٨).
(٢) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٤٩٢٧).
(٣) أخبار مكة: (١/ ٨٣).
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) أخبار مكة: (١/ ٣٢٧).
(٧) الكامل: (٦/ ٢٤١).
(٨) تقدما.
(٩) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٢٧٦٩).

٣٦٦ ـ عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الحجر من حجارة الجنّة، وموضع زمزم خَطْفَةُ جبريل بجناحه».

رواه ابن عدي[(١)] والديلمي[(٢)] من طريق الحارث بن شبل حدثتنا أم النعمان عن عائشة قالت به، وهذا لفظ ابن عدي. ولفظ الديلمي: «**الحجر الأسود من حجارة الجنّة، وزمزم حُفْنَة**[(٣)] **من جناح جبريل**». وقال ابن عدي بعد ذكر الحديث، وأحاديث أخرى للحارث بن شبل: (وهذه الأحاديث غير محفوظة).

وإسناد الحديث منكر، فيه أم النعمان، قال الدارقطني: (ليست بمعروفة)[(٤)].

والحارث بن شبل هو بصري، قال ابن معين وأبو داود وابن الجارود: (ليس بشيء)، وقال البخاري: (ليس بمعروف في الحديث)، وقال أبو حاتم: (منكر الحديث)، وقال يعقوب الفسوي: (مهجور لا يعرف)، وذكره أبو زرعة في أسامي الضعفاء، وقال الساجي: (عنده مناكير). وقال العقيلي ـ بعد أن ذكر أحاديث من طريقه ـ: (مع أحاديث سوى هذه لا يتابع على شيء منها ولا يحفظ إلّا عنه)، وخالفهم ابن حبان فذكره في الثقات[(٥)].

٣٦٧ ـ عن أنس ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنّة».

---

(١) الكامل: (٢/ ١٩٢).

(٢) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٢/ق ١٨٣).

(٣) بالضم: الحفرة يحفرها السيل في الغَلْظ في مجرى الماء، وقيل: هي الحفرة أينما كانت. لسان العرب: (١٣/ ١٢٥) مادة: (حفن).

(٤) الضعفاء والمتروكين: (رقم ١٥٦).

(٥) انظر المعرفة والتاريخ: (٣/ ١٤١)، وأسامي الضعفاء لأبي زرعة: (٢/ ٦٠٦): (أبو زرعة وجهوده...)، والضعفاء الكبير للعقيلي: (١/ ٢١٣ ـ ٢١٤)، وسؤالات الآجري لأبي داود: (رقم ١٢١٠) تحقيق البستوي، وميزان الاعتدال: (١/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥، ولسان الميزان: (٢/ ١٥٢ ـ ١٥٣). وانظر تهذيب التهذيب: (٢/ ١٤٣ ـ ١٤٤) ترجمة عبد الرحمٰن بن شبيل.

رواه الحاكم[١] من طريق داود بن الزبرقان ثنا أيوب السختياني عن قتادة عن أنس به. ونقل الذهبي عن الحاكم أنه قال: (صحيح)، وتعقّبه بقوله: (داود قال أبو داود: متروك)، قلت: الأمر كما قال؛ فإن داود بن الزِّبرقان هو الرقاشي البصري نزيل بغداد. قال ابن حجر: (متروك، وكذّبه الأزدي)[٢]، فالإسناد بذلك ضعيف جداً. وصححه الشيخ الألباني[٣]، ولعل ذلك بناءً على أن داود ضعيف فقط وحسّن أحمد القول فيه، وقال البخاري: (مقارب الحديث) لكن الأكثر تركوه[٤]، فرأى الشيخ الألباني أن حديثه هذا يتقوّى بحديث عبد الله بن عمرو الذي صحّحه، هذا ما يظهر لي.



(١) المستدرك: (١/ ٤٥٦).
(٢) التقريب: (رقم ١٧٨٥)، ولعلّه أراد الجوزجاني بدلاً من الأزدي، فإنه هو الذي كذبه.
(٣) انظر صحيح الجامع: (رقم ٣٥٥٣).
(٤) انظر تهذيب الكمال: (٨/ ٣٩٢ ـ ٣٩٦)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٧ ـ ٨)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

المبحث الثاني

ما جاء أنه يمين الله في الأرض

٣٦٨ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (إن هذا الركن يمين الله في الأرض[١]، يصافح بها عباده مصافحة الرجل أخاه).

رواه عبد الرزاق[٢] عن ابن جريج.

ورواه ابن أبي عمر ـ واللفظ له[٣] ـ والأزرقي[٤] والفاكهي[٥] من طريق يحيى بن سليم قال: سمعت ابن جريج يقول: سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول: سمعت ابن عباس فذكره موقوفاً. وقال ابن حجر: (هذا موقوف صحيح)، وقال البوصيري: (رواه محمد بن أبي عمر موقوفاً بإسناد الصحيح)[٦].

وهو كما قال؛ لأن ابن جريج قد صرح بالتحديث من رواية يحيى بن سليم عنه، ويحيى بن سليم هو الطائفي وثّقه أكثر من واحد وتكلّم فيه من جهة حفظه[٧]، لكنه متابع بعبد الرزاق.

---

(١) لا يتوهم أن هذا الحديث من أحاديث الصفات، قال ابن تيمية: (ومن تدبّر اللفظ المنقول تبيّن أنه لا إشكال فيه إلّا على من لم يتدبره، فإنه قال: (يمين الله في الأرض)، فقيّده بقوله: (في الأرض)، ولم يطلق فيقول يمين الله، وحكم اللفظ المقيد يخالف حكم اللفظ المطلق)، ثم بيَّن أنه ليس من صفات الله كما هو معلوم عند كل عاقل، ولكن الله كما جعل للعباد بيتاً يطوفون به جعل لهم ما يستلمونه بمنزلة تقبيل يد العظماء، وفي هذا تقريب وتكريم للمقبّل. انظر مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

(٢) المصنف: (٥/ ٣٩).

(٣) المسند، كما في المطالب العالية: (ق ٨٥).

(٤) أخبار مكة: (١/ ٣٢٤). (٥) أخبار مكة: (١/ ٨٩).

(٦) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٢٩٩٦).

(٧) تقدم.

وتابع ابن جريج: عبد الله بن مسلم بن هرمز.

أخرجه الأزرقي[١] والفاكهي[٢] بنحوه، وإسناده ضعيف، عبد الله بن مسلم بن هرمز: (ضعيف)[٣]، لكنه صالح في المتابعة؛ لأن ضعفه ليس شديداً.

ورواه الفاكهي[٤] وابن الجوزي[٥] من طريق الحاكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: (الحجر يمين الله في الأرض، فمن لم يدرك بيعة رسول الله ﷺ ثم استلم الحجر فقد بايع الله ورسوله)، وإسناده إلى الحكم مسلسل بالضعفاء، فكلّهم ضعفاء. والحكم بن أبان هو العدني: (صدوق عابد وله أوهام)[٦]، وهذه الزيادة غير محفوظة. ورواه الفاكهي ـ أيضاً[٧] ـ من طريق جرير بن عبد الحميد عن رجل من أهل مكة عن عطاء عن ابن عباس قال نحوه، وزاد: ثم قرأ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٨] أو قريب من هذا، أو نحو هذا.

وفيه الرجل المبهم الذي لم يسم.

ورواه الأزرقي[٩] من طريق عثمان بن ساج عن أبي إسماعيل عن عبد الملك بن عبد الله بن أبي حسين عن ابن عباس قال: (إن الركن يمين الله ـ عزّ وجلّ ـ في الأرض، يصافح بها خلقه، والذي نفس ابن عباس بيده ما من امرئ مسلم يسأل الله ـ عزّ وجلّ ـ شيئاً عنده إلّا أعطاه إياه)، ورجاله لم أقف عليهم، سوى عثمان بن ساج، وهو عثمان بن عمرو بن ساج، فيه ضعف[١٠].

ورواه عبد الرزاق[١١] وابن قتيبة[١٢] من طريق إبراهيم بن يزيد أنه سمع محمد بن عباد أنه سمع ابن عباس يقول: (الركن ـ يعني الحجر ـ يمين الله في الأرض، يصافح بها خلقه مصافحة الرجل أخاه، يشهد لمن استلمه بالبرّ

---

(١) أخبار مكة: (١/٣٢٣).
(٢) أخبار مكة: (١/٨٩ ـ ٩٠).
(٣) التقريب: (رقم ٣٦١٦).
(٤) المصدر السابق: (١/٨٨).
(٥) مثير العزم الساكن: (رقم ٢٢١).
(٦) التقريب: (رقم ١٤٣٨).
(٧) أخبار مكة: (١/٨٨ ـ ٨٩).
(٨) سورة الفتح: الآية (٩).
(٩) أخبار مكة: (١/٣٢٦).
(١٠) تقدم.
(١١) المصنف: (٥/٣٩).
(١٢) غريب الحديث: (٢/٣٣٧).

والوفاء، والذي نفس ابن عباس بيده ما حاذى به عبدٌ مسلم يسأل الله ـ تعالىٰ ـ خيراً إلّا أعطاه إياه).

إسناده ضعيف جداً، إبراهيم بن يزيد الخُوزي أبو إسماعيل المكي: (متروك الحديث)[1]. والحاصل أن الحديث ورد من طرق عدّة، بعضها غير صالح للاعتبار، وأحسن طرقه طريق ابن جريج، وهو صحيح من هذا الطريق، ويعتضد بطريق عبد الله بن مسلم بن هرمز، وطريق الحكم بن أبان؛ إلّا أن الزيادة التي في رواية الحكم بن أبان: (فمن لم يدرك بيعة رسول الله ﷺ. . .) غير ثابتة؛ لعدم وجود عاضد صالح لها. وقد ذكر شيخ الإسلام أن الحديث مشهور عن ابن عباس موقوفاً[2].

وسبق أن ابن حجر صحّح طريق ابن جريج.

وأشار الألباني[3] إلى طريق إبراهيم بن يزيد الخُوزي الضعيف جداً، ولم يتعرّض لبقية الطرق، ذكر ذلك استطراداً أثناء تخريجه لحديث جابر الآتي.

ـ * عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس، له لسان وشفتان، يتكلّم عن مَن استلمه بالنيّة، وهو يمين الله التي يصافح بها خلقه»**.

إسناده ضعيف[4].

٣٦٩ ـ عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«الحجر يمين الله، فمن مسح يده على الحجر فقد بايع الله ـ عزّ وجلّ ـ أن لا يعصيه»**.

رواه الديلمي[5] من طريق العلاء بن مسلمة أبي سالم الروَّاس حدثنا أبو حفص العبدي عن أبان عن أنس به.

إسناده تالف، فالعلاء بن مسلمة هو ابن عثمان الروَّاس: (متروك الحديث

(١) التقريب: (رقم ٢٧٢)، وضبط الخوزي فقال: (بضم المعجمة وبالزاي).
(٢) انظر مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٧).
(٣) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٢٢٣).
(٤) سيأتي تخريجه ضمن: (رقم ٣٧٥).
(٥) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٢/ ق ٩٩).

ورماه ابن حبان بالوضع)[١]. وأبو حفص العبدي هو عمر بن حفص بن ذكوان متروك[٢]، إضافة إلى ضعف أبان وهو ابن عبد الله الرَّقاشي[٣].

وذكر المناوي بأن في إسناده متّهم[٤] وهو العلاء بن مسلمة؛ كما صرّح به في موضع آخر[٥]. وقال الألباني: (موضوع)[٦].

٣٧٠ ـ عن جابر ـ يعني ابن عبد الله ـ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الحجر يمين الله في الأرض يصافح به عباده».

رواه أبو بكر بن خلاد[٧] وابن عدي[٨] وأبو الشيخ الأصبهاني[٩] وأبو القاسم بن بشران[١٠] والخطيب البغدادي[١١] وابن الجوزي[١٢] كلّهم من طريق إسحاق بن بشر الكاهلي قال: ثنا أبو معشر المدني عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

أورده ابن عدي في ترجمة إسحاق بن بشر الكاهلي، وقال: (وهو في عداد من يضع الحديث)، وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح، وإسحاق بن بشر قد كذّبه أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، وقال الدارقطني: هو في عداد من يضع الحديث، وأبو معشر ضعيف).

قلت: هذا الإسناد موضوع لحال إسحاق بن بشر[١٣]، وأبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمٰن السندي: (ضعيف)[١٤].

وتابعه أحمد بن يونس الكوفي، فرواه عن أبي معشر به.

---

(١) التقريب: (رقم ٥٢٥٦).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ١٨٩)، ولسان الميزان: (٤/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).
(٣) تقدم.
(٤) انظر التيسير بشرح الجامع الصغير: (١/ ٥٠٥).
(٥) انظر فيض القدير: (٣/ ٤١٠).
(٦) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٢٧٧١).
(٧) الفوائد: (١/ق ١٤/أ).
(٨) الكامل: (١/ ٣٤٢).
(٩) طبقات المحدثين بأصبهان: (٢/ ٣٦٥).
(١٠) الأمالي: (٢/ ق ٤).
(١١) تاريخ بغداد: (٦/ ٣٢٨).
(١٢) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٥).
(١٣) تقدم.
(١٤) تقدم.

أخرجه ابن عساكر[١] من طريق أبي علي[٢] الأهوازي حدثنا أبو عبد الله محمد بن جعفر بن عبيد الله بن صالح الكلاعي الحمصي بسنده عنه به.

وفيه أبو علي الأهوازي، وهو ابن أبي علي الأصبهاني، واسمه محمد بن الحسن بن أحمد أبو الحسين الأهوازي، قال الخطيب: (وكان قد أخرج إلينا فروعاً بخطّه، قد كتبها من حديث شيوخه المتأخرين عن متقدّمي البغداديين الذين في طبقة عباس الدوري ونحوه، فظننت أن الغفلة غلبت عليه، فإنه لم يكن يحسن شيئاً من صناعة الحديث...)، ثم ذكر عن شيخ له أنه رآه ينقل من صحيفة أخباراً، فيضعها في كتبه، وينشئ لكل خبر إسناداً، ثم ذكر أن للأهوازي أصولاً كثيرة، سماعه فيها صحيح، وقد أدخل عليه أحد الكذّابين حديثاً، ثم نقل عن أحمد بن علي بن عبدوس الجصاص أنه قال: (كنا نسمّي ابن أبي علي الأصبهاني جِراب الكذب)[٣]، وقال الذهبي: (متهم بالكذب، لا ينبغي الرواية عنه، كان يضع الأسانيد، سمّاه بعضهم جراب الكذب)[٤]. فتعقّبه ابن حجر (بأن هذا الذي عزاه إلى الأهوازي لم يقله الخطيب في حق الأهوازي، إنما قاله في أثناء ترجمته في حق محدّث من أصحاب الحديث يقال له ابن الصقر أدخل على الأهوازي حديثاً)، ثم ذكر قول الخطيب في ابن الصقر[٥]. وقد وهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعقّبه؛ لأن الذهبي لم يسند الكلام إلى الخطيب وإنما استفاده من مجموع كلامه المتقدم، ولم يتعرّض الذهبي لكلام الخطيب في ابن الصقر، ويظهر أن ابن حجر لم يمعن النظر في الترجمة بدليل أن كلام الجصاص المتقدم صريح في ابن الأهوازي فلم ينتبه له الحافظ. وأمّا محمد بن جعفر الكلاعي فلم يذكر فيه ابن عساكر جرحاً ولا تعديلاً، وقد روى عنه جماعة من الثقات، فالإسناد إذاً كسابقه، وتتابع العلماء في الحكم ببطلانه، وسبق قول ابن عدي وابن الجوزي، وقال ابن العربي: (هذا حديث باطل فلا يلتفت إليه)[٦]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فلقد روي عن النبيّ ﷺ بإسناد

(١) تاريخ دمشق: (١٥/ق ١٧٧ ـ ١٧٨).
(٢) كذا وقع، والصواب ابن أبي علي الأهوازي.
(٣) تاريخ بغداد: (٢/٢١٨ ـ ٢١٩). (٤) ميزان الاعتدال: (٣/٥١٦).
(٥) انظر لسان الميزان: (٥/١٢٤ ـ ١٢٥). (٦) نقله في فيض القدير: (٣/٤٠٩).

لا يثبت، والمشهور إنما هو ابن عباس، قال: الحجر الأسود يمين الله في الأرض...)[1]، وقال الذهبي: (فيه إسحاق بن بشر الكاهلي كذاب)[2]، وقال الألباني: (ضعيف)[3]، وقد ذكره من الطريقين السابقين وقال: (فالحديث باطل على كل حال)[4]، ولا أدري ما وجه تصديره الكلام بقوله ضعيف، وقد حكم عليه بالبطلان فيما بعد.



(١) مجموع الفتاوى: (٦/ ٣٩٧).
(٢) تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٢٥).
(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٢٢٣)، وضعيف الجامع: (رقم ٢٧٧٢).
(٤) المصدر السابق.

المبحث الثالث

أجر استلامه

٣٧١ ـ عن ابن عمر ﵄ أن النبيّ ﷺ قال: «**إن مسح الركن اليماني والركن الأسود يحطّ الخطايا حطّاً**».

رواه أحمد ـ واللفظ له[١] ـ والطيالسي[٢] وعبد الرزاق[٣] وعبد بن حميد[٤] ويعقوب الفسوي[٥] والأزرقي[٦] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٧] والنسائي[٨] وابن خزيمة[٩] والمحاملي[١٠] وابن حبان[١١] والطبراني[١٢] وابن شاهين[١٣] والبيهقي[١٤] والخطيب البغدادي[١٥] من طرق كلّهم عن عطاء بن السائب عن عبد الله بن عبيد بن عمير. واختلف بعد ذلك فقيل: عن أبيه عن ابن عمر به، وقيل: عن ابن عمر مباشرة دون قوله عن أبيه. والرواة للحديث عن عطاء: هم سفيان بن عيينة ومعمر والثوري وهمام بن يحيى وعبيدة بن حميد الحذاء وفضيل بن عياض وحماد بن زيد وهشيم بن بشير والمفضل بن صدقة وشجاع بن الوليد، وليس فيهم من روى عن عطاء قبل الاختلاط سوى

---

(١) المسند: (٢/ ١١، ٨٩).
(٢) المسند: (ص ٢٥٨).
(٣) المصنف: (٥/ ٢٩).
(٤) المنتخب: (رقم ٨٣١).
(٥) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٧٠٨).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٣٣١).
(٧) أخبار مكة: (١/ ١٢٦ ـ ١٢٧، ١٣٦).
(٨) في الكبرى: (٢/ ٤٠٣).
(٩) الصحيح: (٤/ ٢١٨).
(١٠) الأمالي: (رواية ابن الربيع) (رقم ٣٠٤).
(١١) الإحسان: (٩/ ١١ ـ ١٢) (رقم ٣٦٩٨).
(١٢) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، والمعجم الأوسط: (٥/ ١٩١) (رقم ٥٠٤٤).
(١٣) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٨).
(١٤) السنن الكبرى: (٥/ ٨٠)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٥٢) (رقم ٤٠٤١).
(١٥) تلخيص المتشابه: (رقم ٤١)، والرحلة في طلب الحديث: (ص ١٤١).

ثلاثة هم سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وحماد بن زيد[١]، فرواية الثوري عند عبد الرزاق ومن طريقه أحمد: (في رواية)، ورواه غيره أيضاً من طريق عبد الرزاق، ورواية الخطيب من طريق الفريابي عنه.

ورواية ابن عيينة عند أحمد والفسوي والفاكهي: (في رواية).

ورواية حماد بن زيد عند النسائي.

ولفظ ابن عيينة عند الفسوي: «**إن استلام الركنين يحطّ الخطايا كما تتحاتّ ورق الشجر**»، وقد اختلف هؤلاء الثلاثة على عطاء كاختلاف غيرهم.

فقال الثوري: عن عطاء عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن ابن عمر.

ولم يذكر ابن عيينة وحماد بن زيد قوله: (عن أبيه)، إلّا أن رواية الفسوي من طريق ابن عيينة قال فيها: (وربما قال سفيان فيه: لا أدري ذكر فيه عن أبيه أو لا؟).

ويظهر أن هذا الاختلاف من عطاء نفسه، وهو غير ضار؛ لأنه دائر بين ثقتين، وقد رواه عن عطاء: عديُّ بن الفضل فخالف الجميع؛ إذ قال فيه عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر نحوه.

أخرجه أبو أمية الطرطوسي[٢] وهي رواية ساقطة؛ لأن عدي بن الفضل هو أبو حاتم التيمي البصري: (متروك)[٣].

وله طريق آخر أخرجه ابن عدي[٤] ومن طريقه حمزة بن يوسف السهمي[٥] من طريق محمد بن الفضل عن كرز بن وبرة عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «**استلموا الحجر والركن، فإن استلامهما يحطّان الخطايا حطاً**»؛ إلّا أنه إسناد موضوع، محمد بن الفضل هو ابن عطية بن عمر العبدي مولاهم الكوفي نزيل بخارى: (كذّبوه)[٦]، وسبق تخريج بعض طرق الحديث والاختلاف فيه في فصل سابق[٧]؛ كما أشرنا هناك إلى أن أفضل طرق الحديث وأصحّها طريق حماد بن زيد؛ لأنه روى عن عطاء قبل الاختلاط، ويزاد هنا:

---

(١) انظر الكواكب النيّرات: (رقم ٣٩).

(٢) مسند ابن عمر: (رقم ١٨).

(٣) التقريب: (رقم ٤٥٤٥).

(٤) الكامل: (٦/ ١٦٢ ـ ١٦٣).

(٥) تاريخ جرجان: (ص ٣٥٨).

(٦) التقريب: (رقم ٦٢٢٥).

(٧) انظر الحديث: (رقم ٣٠٧).

سفيان الثوري وابن عيينة، فالحديث بذلك صحيح دون الزيادات المذكورة في الحديث، والتي سبق أن نبّهنا عليها، سوى قوله: **«من طاف سبعاً فهو كعدل رقبة»**، فإنها صحيحة أيضاً، وهي من طريق حماد أيضاً.

٣٧٢ ـ عن عبد الله بن عباس ﵄ قال: (إذا توضأ الرجل فأحسن وضوءه، ثم خرج إلى المسجد، فاستلم الركن، فكبّر وتشهّد، وصلّى على النبيّ ﷺ واستغفر للمؤمنين والمؤمنات، وذكر الله ـ تعالىٰ ـ ولم يذكر من أمر الدنيا شيئاً، كتب الله ـ تعالىٰ ـ له بكل خطوة يخطوها سبعين ألف حسنة، وحطّ عنه سبعين ألف سيّئة، ورفع له سبعين ألف درجة، فإذا انتهى إلى ما بين الركنين: الركن اليماني، والركن الأسود، كان في خراف[١] من خراف الجنّة، وشفع في أهل بيته، أو في سبعين من أهل بيته ـ الشكّ من يحيى بن سليم ـ فإذا ركع ركعتين، فأحسن ركوعه وسجوده، كتب الله ـ تعالىٰ ـ له عدل ستّين رقبة، كلّهم من ولد إسماعيل).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] من طريق يحيى بن سليم المكي قال: سمعت أبا الخليل قال: سمعت الحكم بن أبان العدني قال: سمعت عكرمة مولى ابن عباس يقول: قال عبد الله بن عباس، فذكره موقوفاً.

إسناده فيه ضعف، يحيى بن سليم المكي الطائفي وثّقه أكثر من واحد، وتكلّم فيه من جهة حفظه[٣]، والحكم بن أبان العدني: (صدوق عابد وله أوهام)[٤].

٣٧٣ ـ عن أبي هريرة ﵁ قال: (استلام الركن يمحق[٥] الخطايا محقاً).

رواه عبد الرزاق[٦] عن بشر بن رافع قال: سمعت أبا عبد الله ابن عم أبي هريرة يحدّث أنه سمع أبا هريرة يقول: فذكره موقوفاً.

إسناده ضعيف، فيه علّتان:

العلّة الأولى: بشر بن رافع هو الحارثي: (ضعيف)[٧].

---

(١) في اجتناء ثمرها. لسان العرب: (٩/ ٦٥) مادة: (خرف).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٩٦ ـ ٩٧). (٣) تقدم.
(٤) التقريب: (رقم ١٤٣٨).
(٥) يبطل ويمحو، وهو من باب قطع. انظر مختار الصحاح: (ص ٦١٦).
(٦) المصنف: (٥/ ٣٠). (٧) التقريب: (رقم ٦٨٥).

العلّة الثانية: أبو عبد الله ابن عم أبي هريرة، قيل: اسمه عبد الرحمٰن بن هضهاض، وقيل: ابن الصامت، وقيل غير ذلك، قال البخاري: (لا يعرف إلّا بهذا الحديث) يعني حديثاً في قصة ماعز الأسلمي، قال ابن حجر ـ في التهذيب ـ: (قال النباتي في ذيل الكامل: من لا يعرف إلّا بحديث واحد ولم يشهر حاله فهو في عداد المجهولين)، ولهذا قال الذهبي ـ في الكاشف ـ: (مجهول)، وفي الميزان: (لا يُدرى من هو)، ورغم هذا فقد ذكره ابن حبان في الثقات، وخالف ابن حجر الذهبي فقال: (مقبول)[١]، ولعلّ ابن حجر نظر إلى تقدم طبقته، وحديثه ضعيف على كلا التقديرين.

ـ * عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (من توضأ، فأسبغ الوضوء، ثم أتى الركن ليستلمه، خاض الرحمة، فإذا استلمه، فقال: بسم الله، والله أكبر، أشهد أن لا إلٰه إلاّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، غمرته الرحمة...) الحديث.

إسناده منكر[٢]، وروي مرفوعاً دون ذكر الركن، وهو أيضاً منكر.

ـ * عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبيّ ﷺ قال: **«من فاوض ـ يعني الركن ـ فإنما يفاوض يد الرحمٰن»**.

إسناده منكر[٣].

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من طاف بالبيت سُبُوعاً حاسراً، يغضّ طرفه، ويقارب خطاه، ولا يلتفت، ويستلم الركن في كل شوط من غير أن يؤذي أحداً، كتب له سبعون ألف حسنة، ومُحي عنه سبعون ألف سيئة، ورفع له سبعون ألف درجة، وعتق عنه سبعون ألف رقبة، كل رقبة عشرة آلاف درهم، وأعطاه الله ـ تعالىٰ ـ سبعين شفاعة، إن شاء في أهل بيته خاصة، وإن شاء في العامّة من المسلمين، وإن شاء أخّرها، وإن شاء عجّلها»**.

موضوع[٤]، وله سياق آخر.

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٧/ ١٨٣)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٦٩ ـ ٥٧٠)، والكاشف: (رقم ٣٢٢٣)، وتهذيب التهذيب: (٦/ ١٩٨ ـ ١٩٩)، والتقريب: (رقم ٣٨٩٩).

(٢) تقدم (برقم ٣١٥).

(٣) سيأتي (برقم ٣٩٢).

(٤) تقدم: (برقم ٣٢٩).

المبحث الرابع

شهادته لمن استلمه بحق

٣٧٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ في الحَجَر: **«والله ليبعثنه الله يوم القيامة، له عينان يبصر بهما، ولسان ينطق به، يشهد على من استلمه بحق».**

رواه الترمذي ـ واللفظ له[(١)] ـ وابن ماجه[(٢)] وأحمد[(٣)] والدارمي[(٤)] والأزرقي[(٥)] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(٦)] وأبو يعلى[(٧)] وابن خزيمة[(٨)] وابن حبان[(٩)] والطبراني[(١٠)] وابن عدي[(١١)] وابن شاهين[(١٢)] والحاكم[(١٣)] وأبو القاسم بن بشران[(١٤)] وأبو نعيم[(١٥)] والبيهقي[(١٦)] وقوام السنة الأصبهاني[(١٧)] من طرق كلّهم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال: ثنا سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن)، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد،

---

(١) الجامع: (٣/ ٢٩٤) الحج باب ما جاء في الحجر الأسود.
(٢) السنن: (٢/ ٩٨٢) المناسك باب استلام الحجر.
(٣) المسند: (١/ ٢٤٧، ٢٦٦، ٢٩١، ٣٠٧، ٣٧١).
(٤) السنن: (١/ ٣٧٢).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٣٢٣).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٨٢ ـ ٨٣).
(٧) المسند: (٣/ ١٥٨) (رقم ٣٧١١).
(٨) الصحيح: (٤/ ٢٢٠).
(٩) الإحسان: (٩/ ٢٥ ـ ٢٦) (رقم ٣٧١١ و٣٧١٢).
(١٠) المعجم الكبير: (١٢/ ٦٣).
(١١) الكامل: (٢/ ٢٦٣) و(٤/ ١٦١).
(١٢) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٥).
(١٣) المستدرك: (١/ ٤٥٧).
(١٤) الأمالي: (٢٥/ ق ٦/ أ).
(١٥) حلية الأولياء: (٤/ ٣٠٦) و(٦/ ٢٤٣).
(١٦) السنن الكبرى: (٥/ ٧٥)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٥٠) (رقم ٤٠٣٥ ـ ٤٠٣٧).
(١٧) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٥٩).

ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي، وقال أبو نعيم: (غريب من حديث سعيد، تفرّد به ابن خثيم)، ولفظه في بعض الطرق: «**إن لهذا الحجر لساناً وشفتين، يشهد لمن استلمه يوم القيامة بحق**»، وإسناده حسن كما قال الترمذي، فعبد الله بن عثمان بن خثيم: (صدوق)[١]، وقال النووي: (رواه البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم)، وذكر ابن حجر تصحيح ابن حبان والحاكم للحديث، وقال: (وله شاهد من حديث أنس عند الحاكم ـ أيضاً ـ)[٢]، وصحح الحديث الألباني[٣].

وسبق في حديث لابن عباس[٤] أن ابن خزيمة روى من طريق أبي الجنيد ثنا حماد بن سلمة عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبيّ ﷺ قال: «**الحجر الأسود ياقوتة بيضاء من ياقوت الجنّة، وإنما سوّدته خطايا المشركين، يبعث يوم القيامة مثل أُحد، يشهد لمن استلمه، وقبّله من أهل الدنيا**».

وللحديث إسناد آخر، أخرجه الطبراني[٥] من طريق بكر بن محمد القرشي ثنا الحارث بن غسان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «**يبعث الله الحجر الأسود، والركن اليماني يوم القيامة، ولهما عينان، ولسان وشفتان، يشهدان لمن استلمهما بالوفاء**».

ورواه في موضع آخر[٦] من الطريق نفسه ـ بلفظ: «**الركن والمقام يأتيان يوم القيامة، لهما لسان وشفتان أعظم من أبي قبيس**[٧]**، يشهدان لمن وافاهما**[٨] **بالوفاء**»، وقال: (لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلّا الحارث بن غسان).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير من طريق بكر بن محمد القرشي عن الحارث بن غسان، وكلاهما لم أعرفه)[٩]. قلت: إسناده ضعيف

---

(١) التقريب: (رقم ٣٤٦٦). (٢) فتح الباري: (٣/ ٤٦٢).
(٣) انظر صحيح الجامع: (رقم ٢١٨٠، ٥٢٢٢، ٦٩٧٥).
(٤) انظر الحديث: (رقم ٣٥٩). (٥) المعجم الكبير: (١١/ ١٨٢).
(٦) المعجم الأوسط: (٣/ ١١٩) (رقم ٢٦٦٥).
(٧) جبل مشرف على المسجد الحرام، سبق التعريف به.
(٨) أتاهما. انظر لسان العرب: (١٥/ ٣٩٩) مادة: (وفى).
(٩) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).

الحارث بن غسان بصري، ذكر العقيلي أنه حدّث بمناكير، وذكر له حديثين، وقال: (لا يتابع عليهما)، وقال الأزدي: (ليس بذاك)، وقال الذهبي: (مجهول)[١]، وهو حكم أبي حاتم الرازي. ولم أقف على ترجمة بكر بن محمد. وأمّا اختلاف اللفظين مع اتحاد الإسناد فأمر غريب، وبخاصة أن مخرج الحديث واحد هو الطبراني، فكيف اختلف اللفظ عند التحويل من مصنف إلى آخر.

وللحديث طريق أخرى مختلف فيها، سيأتي تخريجها في الحديث التالي.

٣٧٥ ـ عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي الركن يوم القيامة أعظم من أبي قبيس[٢]، له لسان وشفتان».

رواه أحمد[٣] وقوام السنة الأصبهاني[٤] من طريق سريج بن النعمان ثنا عبد الله بن المؤمل عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمرو به.

وتابع سريج بن النعمان: سعيد بن سليمان الواسطي.

واختلف فيه على سعيد، فرواه عنه الحسن الزعفراني وأحمد بن القاسم بن مساور، وصالح بن محمد بن حبيب الحافظ، والحسن بن علي بن زياد بمثل إسناد سريج.

ورواه عنه عبد الكريم بن الهيثم الدير عاقولي فقال: عن عطاء بن يزيد بدلاً من عطاء بن أبي رباح.

ورواه عنه محمد بن صالح بالإسناد نفسه، إلّا أنه جعله من مسند ابن عباس.

فهذه ثلاثة أوجه.

الوجه الأول: رواية الحسن الزعفراني ومن معه.

أخرج رواية الحسن: ابن خزيمة[٥]، ولفظه: **«يأتي الركن يوم القيامة**

(١) انظر الضعفاء الكبير: (١/٢١٨ ـ ٢١٩)، وميزان الاعتدال: (١/٤٤١)، ولسان الميزان: (٢/١٥٥ ـ ١٥٦).

(٢) جبل مشرف على المسجد الحرام من جهة الصفا، سبق التعريف به.

(٣) المسند: (٢/٢١١).

(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٥٨).

(٥) الصحيح: (٤/٢٢١).

أعظم من أبي قبيس، له لسان وشفتان، يتكلّم عن من استلمه بالنيّة، وهو: يمين الله التي يصافح بها خلقه».

وأخرج رواية أحمد بن القاسم بن مساور: الطبراني[١] وابن الجوزي[٢] بنحو رواية الحسن. وقال ابن الجوزي: (وهذا لا يثبت، قال أحمد: عبد الله بن المؤمل أحاديثه مناكير). وقال علي بن الجنيد: (شبه متروك). وأخرج رواية صالح بن محمد جزرة والحسن بن علي بن زياد: الحاكم[٣] بمثل رواية الحسن الزعفراني، وقال: (ولهذا الحديث شاهد مفسّر غير أنه ليس من شرط الشيخين. . .)، وأعلّه الذهبي بابن المؤمل.

الوجه الثاني: رواية عبد الكريم بن الهيثم أخرجها ابن شاهين[٤]، وهي بنحو رواية الحسن الزعفراني.

الوجه الثالث: رواية محمد بن صالح، ولعلّه أبو بكر الأنماطي البغدادي المعروف بكيلجة.

أخرج روايته الفاكهي[٥] بلفظ: «**يبعث الركن يوم القيامة، له لسان ينطق به، وعينان يبصر بهما، وهو يمين الله ـ تعالىٰ ـ التي يصافح بها عباده**».

والحديث مداره على عبد الله بن المؤمل وهو ابن وهب الله المخزومي: (ضعيف الحديث)[٦]، وسبق قول ابن الجوزي بأن الحديث لا يثبت، وكذا تضعيف الذهبي للحديث.

وقال الذهبي ـ في موضع آخر ـ: (رواه عبد الله بن المؤمل ضعيف)[٧]، وقال المنذري: (رواه أحمد بإسناد حسن والطبراني في الأوسط. . .)[٨]، وعزاه الهيثمي إلى أحمد والطبراني، وقال: (وفيه عبد الله بن المؤمل، وثّقه ابن حبان، وقال: يخطئ، وفيه كلام، وبقيّة رجاله رجال الصحيح)[٩]، والحكم

---

(١) المعجم الأوسط: (١/ ١٧٧) (رقم ٥٦٣).
(٢) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٦).
(٣) المستدرك: (١/ ٤٥٧).
(٤) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٦).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٨٧).
(٦) التقريب: (رقم ٣٦٤٨).
(٧) تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٣٦) رسالة.
(٨) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١٨).
(٩) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).

على الحديث بالحسن لا يتأتّى؛ لأن ابن المؤمل ضعيف، وأغلظ بعضهم القول فيه. وأمّا الاختلاف على سعيد، فالراجح فيما يظهر رواية الحسن الزعفراني وصالح جزرة ومن معهما، لكثرتهم وقوّة حفظهم، والآخران ثقتان أيضاً، وهما عبد الكريم بن الهيثم الدَّير عاقولي(١)، ومحمد بن صالح بن عبد الرحمٰن البغدادي المعروف بكيلجة(٢)، وسياق الحديث يختلف عن سياق حديث ابن عباس، لذا فإني أرى عدم اعتضاده به.

٣٧٦ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَشْهِدُوا(٣) هذا الحجر خيراً، فإنه يوم القيامة شافع مُشَفَّع، له لسان وشفتان، يشهد لمن استلمه».

رواه الطبراني(٤) قال: حدّثنا إسماعيل (يعني ابن قيراط الدمشقي) قال: نا إبراهيم بن العلاء الحمصي قال: نا إسماعيل بن عياش قال: نا الوليد بن عباد عن خالد الحذّاء عن عطاء عن عائشة به. وقال الطبراني: (لم يروه عن خالد الحذّاء إلّا الوليد)، وقال المنذري: (رواه الطبراني في الأوسط، ورواته ثقات، إلّا أن الوليد بن عباد مجهول)(٥)، ومثل ذلك قال الهيثمي(٦).

وقال الألباني: (ضعيف)(٧)، وهو كذلك؛ لأن الوليد بن عباد قال فيه ابن عدي: (ليس بمستقيم)، ثم قال: (ولا يروي عنه غير إسماعيل بن عياش، وقد روى هو عن قوم ليسوا بالمعروفين)، وذكره ابن حبان في الثقات، وسمّاه الوليد بن عباد الأزدي، وذكر أنه يروي عن الحسن، وقال الذهبي: (مجهول)(٨)، وذكر ابن حبان له في الثقات جرياً على عادته في توثيق

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: (١٣/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦). والدير عاقولي: بفتح الدال المهملة وسكون الياء التحتانية المنقوطة باثنتين من تحت، نسبه إلى بلدة بالقرب من بغداد. انظر الأنساب: (٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥).

(٢) انظر التقريب: (رقم ٥٩٦٢) وضبط كيلجة فقال: (بتحتانية ساكنة وجيم).

(٣) اجعلوا الحجر الأسود شهيداً لكم فيما تعملونه من عمل صالح عنده، كتقبيله واستلامه والذكر والدعاء عنده. انظر فيض القدير: (١/ ٥٢٧).

(٤) المعجم الأوسط: (٣/ ٢٢٠) (رقم ٢٩٧١).

(٥) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١٩).

(٦) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).

(٧) ضعيف الجامع: (رقم ٨٨٠).

(٨) انظر الثقات: (٧/ ٥٥١)، والكامل: (٧/ ٨٤)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٣٤٠)، ولسان الميزان: (٦/ ٢٢٣).

المجهولين، وفيه إسماعيل بن عياش الحمصي وهو: (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم)[١]، والوليد مجهول لم يذكر بلده.

٣٧٧ ـ عن سلمان الفارسي رضي الله عنه أنه كان قاعداً بين زمزم والمقام، والناس يزدحمون على الركن، فقال لجلسائه: (أتدرون ما هذا؟ قالوا: نعم، هذا الحجر، قال: قد أرى، ولكنه من حجارة الجنّة، والذي نفسي بيده ليُحشرن له عينان ولسان وشفتان، يشهد لمن استلمه بحقّ).

رواه عبد الرزاق[٢] عن ابن جريج.

ورواه الأزرقي[٣] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٤] بإسناديهما عن ابن جريج قال: حدّثت عن سلمان الفارسي فذكره موقوفاً.

في إسناده مبهم، وقد قال الإمام أحمد: (بعض الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها ـ يعني قوله ـ أخبرت وحدّثت عن فلان)[٥]، وفي رواية الأزرقي قال: عن سلمان، وهو خطأ؛ لأنها من طريق بعض الضعفاء عنه.

٣٧٨ ـ قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (يبعث الله ـ تعالىٰ ـ الركن يوم القيامة، وله عينان ولسان، يشهد لمن وافى بالموافاة).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٦] قال: حدثني عبد الله بن شبيب قال: حدثني عبد الجبار بن سعيد قال: حدّثني سليمان بن محمد العامري قال: حدّثني عمي موسى بن سعد عن القاسم بن محمد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال عمر بن الخطاب، فذكره موقوفاً.

إسناده ضعيف جداً، فيه عبد الله بن شبيب أبو سعيد الرّبَعي، قال ابن حبان: (يقلب الأخبار ويسرقها)، وقال أبو أحمد الحاكم: (ذاهب الحديث)، وقال الذهبي: (أخباري علامة لكنه واهٍ)، ثم قال: (وبالغ فضلك الرازي فقال: يحل ضرب عنقه)[٧]. وموسى بن سعد الظاهر أنه المدني مولى أبي بكر

---

(١) التقريب: (رقم ٤٧٣).
(٢) المصنف: (٥/ ٣٠ ـ ٣١).
(٣) أخبار مكة: (١/ ٣٢٥).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٩٢ ـ ٩٣).
(٥) ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٥٩).
(٦) أخبار مكة: (١/ ٩١ ـ ٩٢).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٣٨ ـ ٤٣٩)، ولسان الميزان: (٣/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(مجهول)[١]، وفيه عبد الجبار بن سعيد المساحقي، قال العقيلي: (له مناكير)، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]. وسليمان بن محمد العامري لم أقف على ترجمته، والقاسم بن محمد هو ابن أبي بكر الصديق.

٣٧٩ ـ عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: إني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يؤتى يوم القيامة بالحجر الأسود، له لسان ذُلَق[٣] يشهد لمن يستلمه بالتوحيد**».

أخرجه ابن شاهين[٤] والحاكم ـ واللفظ له[٥] ـ ومن طريقه البيهقي[٦] بإسناديهما إلى أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: حججنا مع عمر بن الخطاب، فلما دخل الطواف استقبل الحجر، فقال: (إني أعلم أنك حجر، لا تضرّ، ولا تنفع، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ قبّلك ما قبّلتك، ثم قبّله، فقال له علي بن أبي طالب: بلى، يا أمير المؤمنين إنه يضر وينفع، قال: بِمَ؟ قال: بكتاب الله ـ تبارك وتعالىٰ ـ قال: وأين ذلك من كتاب الله؟ قال: قال الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[٧]، خلق الله آدم، ومسح على ظهره، فقرّرهم بأنه الرب، وأنهم العبيد، وأخذ عهودهم ومواثيقهم، وكتب ذلك في رقّ، وكان لهذا الحجر عينان ولسان، فقال له: افتح فاك، قال: ففتح فاه، فألقمه ذلك الرق، وقال: اشهد لمن وافاك بالموافاة يوم القيامة، وإني أشهد لسمعت رسول الله ﷺ. . .) فذكره، ثم قال: (فهو يا أمير المؤمنين يضر، وينفع، فقال عمر: أعوذ بالله أن أعيش في قوم لست فيهم يا أبا حسن)، وليس عند ابن شاهين المرفوع منه. وذكره الحاكم شاهداً لحديث

---

(١) التقريب: (رقم ٦٩٦٦).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٥٣٣)، ولسان الميزان: (٣/ ٣٨٨).
(٣) على وزن صُرَد، وبفتح الذال واللام وبضمها. انظر القاموس المحيط: (ص ١١٤٣) مادة: (ذلق) ومعناه: فصيح بليغ. النهاية: (٢/ ١٦٥).
(٤) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٤).
(٥) المستدرك: (١/ ٤٥٧).
(٦) شعب الإيمان: (٣/ ٤٥١ ـ ٤٥٢) (رقم ٤٠٤٠) وفي الإسناد تحريفات.
(٧) سورة الأعراف: الآية (١٧٢).

عبد الله بن عمر، وقال: (إنه ليس من شرط الشيخين، فإنهما لم يحتجّا بأبي هارون عمارة بن جوين العبدي)، فتعقّبه الذهبي بقوله: (أبو هارون ساقط)، وقال البيهقي: (أبو هارون العبدي غير قوي)، ثم ذكر تأويله على فرض صحته.

قلت: الأمر أشدّ من ذلك، فقول الحاكم إن أبا هارون ليس على شرط الشيخين مفاده أنه صالح للحجية؛ إذ نفي الأعلى لا ينفي الأدنى، وحكم البيهقي يعني أن فيه ضعفاً، والناظر في ترجمته يرى توارد الأقوال في تركه وتكذيبه، ولهذا قال ابن حجر: (متروك، ومنهم من كذّبه، شيعي)[(١)]، واسمه عمارة بن جوين، فحقّ الحديث أن يكون موضوعاً أو شبيهاً بالموضوع، ونكارة متنه ظاهرة، فأيّ ضر ونفع في الحجر، وبخاصة أن الحديث أخرجه البخاري[(٢)] ومسلم[(٣)] وغيرهما عن عمر رضي الله عنه أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبّله، فقال: (إني أعلم أنك حجر، لا تضر، ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبيّ ﷺ يقبّلك ما قبّلتك)، ولم يذكر اعتراض لعليّ ولا لغيره، فانفراد هذا الشيعي المتروك بالحديث كافٍ في بطلانه، وقد عزاه ابن حجر إلى الحاكم وقال: (وفي إسناده أبو هارون العبدي وهو ضعيف جداً)[(٤)].



(١) التقريب: (رقم ٤٨٤٠) وجوين: (بجيم مصغر) كما في المصدر المذكور.
(٢) الصحيح: (٣/ ٤٦٢) الحج باب ما ذكر في الحجر الأسود.
(٣) الصحيح: (٢/ ٩٢٥) الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف.
(٤) فتح الباري: (٣/ ٤٦٢)، والتلخيص الحبير: (٢/ ٢٤٦).

المبحث الخامس

ما جاء في الدعاء عنده

٣٨٠ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: (والذي نفس ابن عباس بيده ما حاذى بالركن عبد مسلم، يسأل الله خيراً إلاّ أعطاه إياه).

رواه عبد الرزاق[١] عن ابن جريج عن محمد بن عباد قال: سمعت ابن عباس يقول: فذكره موقوفاً. إسناده ضعيف، لعنعنة ابن جريج، وهو مدلس[٢].

وله طريقان آخران، أحدهما لم أقف على تراجم رجاله، سوى رجل واحد فيه ضعف. والطريق الثاني ضعيف جداً[٣]. وله طريق ثالث أخرجه عبد الرزاق[٤] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٥] كلاهما من طريق بشر بن رافع قال: أخبرني إسماعيل بن أبي سعد الصنعاني أنه سمع عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس، فذكره بنحوه.

وإسناده موضوع، إسماعيل بن أبي سعد هو: إسماعيل بن شروس الصنعاني أبو المقدام، قال ابن حجر: (فرّق بينهما في التاريخ، وهو وهم نبَّه عليه الدارقطني، وزاد أنه قال: الصحيح سعير بالراء مصغّر، فصحفه). وأمّا حاله فقال معمر بن راشد: (كان يضع الحديث)، ونقل عنه عبارات بنحو ذلك، وذكره ابن حبان وابن شاهين في الثقات، ونقل ابن شاهين عن عليّ بن المديني أنه قال: (ثقة)[٦]، وهذا أمر مشكل؛ إذ الفرق بين القولين متباين

(١) المصنف: (٥/ ٢٩ ـ ٣٠). (٢) تقدم.
(٣) تقدم الطريق ضمن حديث: (رقم ٣٦٨).
(٤) المصدر السابق.
(٥) أخبار مكة: (١/ ١٠٤) وتحرف فيه اسم بعض رجال الإسناد.
(٦) انظر تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (رقم ١٠)، وميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٤)، ولسان الميزان: (١/ ٤١١).

جداً، وإن كان هناك من ترجيح فإن قول معمر هو المقدم هنا؛ لأنه بلديه وتلميذه، فهو أدرى به، ولم يذكر ابن حجر توثيق ابن المديني. وأمّا بشر بن رافع فهو الحارثي: (فقيه ضعيف الحديث)[١]، لذا فإن هذا الطريق لا يعضد الطريق الأول الضعيف؛ لأنه غير صالح لذلك.

٣٨١ ـ عن ابن عمر رضي الله عنه قال: (على الركن اليماني ملكان، يؤمّنان على دعاء من يمرّ بهما، وإن على الأسود ما لا يحصى).

رواه الأزرقي[٢] من طريق ابن جريج عن عمر بن قتادة عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: فذكره موقوفاً.

إسناده ضعيف لسببين، عنعنة ابن جريج، وهو مدلس[٣]، وعمر بن قتادة هو ابن النعمان الظفري الأنصاري المدني: (مقبول)[٤]، ولم يذكروا راوياً عنه سوى ابنه عاصم[٥].

٣٨٢ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (بين الركنين حوض، عليه سبعون (ألف) يؤمّنون لمن دعا، فإن نسي قالوا: اللّهمّ اغفر له).

رواه عبد الرزاق[٦] عن ياسين عن المختار عن سهل بن سعد عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس به موقوفاً.

إسناده ضعيف جداً، ياسين هو ابن معاذ الزيات متروك مع كونه من كبار الفقهاء[٧]، وسهل بن سعد لم أقف على ترجمته، والمختار لم أتبيَّن من هو.

ولو صح إسناده لكان منقطعاً؛ لأن الضحاك بن مزاحم هو الهلالي لم يلقَ ابن عباس، فكان شعبة ينكر أن يكون لقيه، ورُوي عن مشاش أنّه قال: (سألت الضحاك: لقيت ابن عباس؟ قال: لا)، وقال أبو زرعة: (لم يسمع من ابن عمر شيئاً ولا من ابن عباس)[٨]، ونحو ذلك من الأقوال.

---

(١) التقريب: (رقم ٦٨٥).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٣٤١).
(٣) تقدم.
(٤) التقريب: (رقم ٤٩٥٧)، وضبط الظَّفري فقال: (بفتح المعجمة والفاء).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (٢١/ ٤٨٣ ـ ٤٨٤)، وتهذيب التهذيب: (٧/ ٤٨٩).
(٦) المصنف: (٥/ ٤٧).
(٧) تقدم.
(٨) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣).

المبحث السادس

احتفاء الرسول ﷺ به والحثّ على الإكثار من استلامه

٣٨٣ ـ عن سويد بن غفلة قال: رأيت عمر رضي الله عنه قبَّل الحجر، والتزمه، وقال: (رأيت رسول الله ﷺ بكَ حَفِيّاً)[١].

رواه مسلم ـ واللفظ له[٢] ـ والنسائي[٣] وأحمد[٤] والطيالسي[٥] وعبد الرزاق[٦] وابن أبي شيبة[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وأبو يعلى[٩] والطبراني[١٠] وأبو نعيم[١١] كلّهم من طريق إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة، قال: فذكره.

٣٨٤ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: (نزل جبريل عليه السلام بالحجر من الجنّة، فوضعه حيث رأيتم، وإنكم لن تزالوا بخير ما بقي بين ظهرانيكم، فاستمتعوا منه ما استطعتم، فإنه يوشك أن يجيء فيرجع به من حيث جاء).

رواه الأزرقي[١٢] حدثنا مهدي بن أبي المهدي.

ورواه الفاكهي[١٣] قال: حدثنا حسين بن حسن قالا: حدثنا مروان بن

---

(١) مبالغاً في إكرامه وإلطافه والعناية بأمره. انظر مختار الصحاح: (ص ١٤٥).
(٢) الصحيح: (٢/٩٢٦)، الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف.
(٣) المجتبى: (٥/٢٢٦ ـ ٢٢٧) مناسك الحج باب استلام الحجر الأسود، والسنن الكبرى: (٢/٤٠٠).
(٤) المسند: (١/٣٩، ٥٤).
(٥) المسند: (ص ٨).
(٦) المصنف: (٥/٧٢).
(٧) المصنف: (٣/٣٤٢).
(٨) أخبار مكة: (١/١١٢).
(٩) المسند: (١/١٢١، ١٣٣) (رقم ١٨٤، ٢١٣).
(١٠) المعجم الأوسط: (٥/١٩١) (رقم ٥٠٤٧).
(١١) حلية الأولياء: (٤/١٧٦).
(١٢) أخبار مكة: (١/٦٣ ـ ٦٤، ٣٢٥).
(١٣) أخبار مكة: (١/٩١).

معاوية عن العلاء بن المسيب عن عمرو بن مرة عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عمرو به موقوفاً.

واللفظ للفاكهي، وإسناده حسن، رجاله كلّهم ثقات من رجال التقريب باستثناء حسين بن حسن، وهو ابن حرب المروزي: (صدوق)[١].

وأمّا مهدي بن أبي المهدي فلم أقف على ترجمته[٢].

وعزاه الهيثمي إلى الطبراني، فقال: (رواه كله الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح)[٣].

ومسند عبد الله بن عمرو ضمن المفقود من الكتاب.

٣٨٥ ـ عن عائشة ﵂ أنّها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أكثروا استلام هذا الحجر، فإنكم توشكون أن تفقدوه، بينما الناس يطوفون به ذات ليلة إذ أصبحوا وقد فقدوه، إن الله ـ عزّ وجلّ ـ لا يترك شيئاً من الجنّة في الأرض، إلاّ أعاده فيها قبل يوم القيامة».

رواه الأزرقي[٤] من طريق عثمان بن ساج قال: أخبرني زهير بن محمد عن منصور بن عبد الرحمٰن الحجبي عن أمّه عن عائشة به.

إسناده فيه ضعف، عثمان بن ساج هو عثمان بن عمرو بن ساج الجزري: (فيه ضعف)[٥]، وزهير بن محمد هو التميمي متكلّم في رواية الشاميين عنه، وهو ثقة على خلاف في ذلك[٦]. وأمّ منصور بن عبد الرحمٰن هي صفية بنت شيبة، مختلف في صحبتها. والصحيح أن لها صحبة وسماعاً[٧]، وعزي الحديث في الجامع الصغير إلى مسند الفردوس، وحكم عليه الألباني بالضعف[٨].

---

(١) التقريب: (رقم ١٣١٥).
(٢) تقدم.
(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣).
(٥) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٩/ ٤١٤ ـ ٤١٨)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٨٤ ـ ٨٥)، وتهذيب التهذيب: (٣/٣٤٨ ـ ٣٥٠).
(٧) تقدمت.
(٨) انظر ضعيف الجامع: (رقم ١١٠٣).

والحديث مع ضعفه منجبر بحديث عبد الله بن عمرو الموقوف، الذي سبق أنه حسن الإسناد.

٣٨٦ ـ عن ابن عمر ﵄ قال: استقبل رسول الله ﷺ الحجر، ثم وضع شفتيه عليه يبكي طويلاً، ثم التفت، فإذا هو بعمر بن الخطاب يبكي، فقال: «يا عمر، هٰهنا تسكب العَبَرات[١]».

رواه ابن ماجه ـ واللفظ له[٢] ـ وعبد بن حميد[٣] والفاكهي[٤] وابن خزيمة[٥] والعقيلي[٦] وابن حبان[٧] وابن عدي[٨] والحاكم[٩] والبيهقي[١٠] والبغوي[١١] كلّهم من طريق يعلى بن عبيد عن محمد بن عون عن نافع عن ابن عمر به.

وقال العقيلي: (ولا يعرف إلّا به)، يعني بمحمد بن عون الخراساني. وقال ابن عدي: (وعامة ما يرويه لا يتابع عليه)، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي، وإسناده ضعيف جداً؛ لأن محمد بن عون الخراساني: (متروك)[١٢]، وقال أبو حاتم الرازي: (روى عن نافع حديثاً ليس له أصل)[١٣]، وساقه المزي بإسناده وقال: (وكأنه الحديث الذي أشار إليه أبو حاتم)[١٤]، وأعلّه ابن طاهر المقدسي بمحمد بن عون فقال: (فيه محمد بن عون الخراساني، وكان يأتي عن الثقات بالغرائب، وبعض هذا الحديث صحيح، قوله: استقبل الحجر واستلمه)[١٥]، وقال المنذري: (لا نعرفه إلّا من حديثه ـ يعني محمد بن عون ـ وهو متروك)[١٦]، وقال ابن دقيق العيد:

---

(١) جمع عبرة وهي الدمعة. انظر لسان العرب: (٤/ ٥٣١ ـ ٥٣٢) مادة: (عبر).
(٢) السنن: (٢/ ٩٧٢) المناسك باب استلام الحجر.
(٣) المنتخب: (رقم ٧٦٠).
(٤) أخبار مكة: (١/ ١١٤ ـ ١١٥).
(٥) الصحيح: (٤/ ٢١٢).
(٦) الضعفاء الكبير: (٤/ ١١٣).
(٧) المجروحين: (٢/ ٢٧٢).
(٨) الكامل: (٦/ ٢٤٤).
(٩) المستدرك: (١/ ٤٥٤).
(١٠) شعب الإيمان: (٣/ ٤٦٥) (رقم ٤٠٥٦).
(١١) شرح السنة: (٧/ ١١٤ ـ ١١٥).
(١٢) التقريب: (رقم ٦٢٠٣).
(١٣) الجرح والتعديل: (٨/ ٤٧).
(١٤) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٢٤٣).
(١٥) تذكرة الموضوعات: (رقم ١٠٧).
(١٦) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٢٢).

(ومحمد بن عون هذا هو الخراساني، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري والرازي: منكر الحديث)، وقال النسائي والأزدي: (متروك الحديث)[١]، وذكر له الذهبي هذا الحديث بعد أن ذكر قول البخاري وابن معين والنسائي[٢]. وهذا يخالف موافقته للحاكم في تصحيحه. وقال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف)[٣]، ثم ذكر بعض من ضعف محمد بن عون.

وقال الألباني: (ضعيف جداً)[٤] وهو كذلك؛ لأن ضعف محمد بن عون شديد على رأي الأكثر.

❀ ❀ ❀

(١) الإمام، كما في نصب الراية: (٣/ ٣٨).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٦).
(٣) مصباح الزجاجة: (٣/ ١٧ ـ ١٨).
(٤) إرواء الغليل: (٤/ ٣٠٨).

المبحث السابع
ما جاء في أمور أخرى

٣٨٧ ـ عن أبي هريرة ﵁ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**موقف ساعة في سبيل الله خير من قيام ليلةِ القدر عند الحجر الأسود**»[(١)].

رواه عباس التَّرْقُفي[(٢)] ومن طريقه ابن حبان[(٣)] والبيهقي[(٤)] وابن عساكر[(٥)]، قال: ثنا أبو عبد الرحمٰن ثنا سعيد نا محمد بن عبد الرحمٰن أبو الأسود عن مجاهد عن أبي هريرة أنه كان في الرباط، ففزعوا، فخرجوا إلى الساحل، ثم قيل: لا بأس، فانصرف الناس وأبو هريرة واقف، فمرّ به إنسان، فقال: ما يوقفك يا أبا هريرة؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول، فذكره.

إسناده صحيح رجاله كلّهم ثقات.

وهم أبو عبد الرحمٰن عبد الله بن يزيد المقرئ أحد المشاهير.

وسعيد بن أبي أيوب الخزاعي: (ثقة ثبت)[(٦)]. ومحمد بن عبد الرحمٰن أبو الأسود المدني يتيم عروة: (ثقة)[(٧)]. والإمام مجاهد سمع من أبي هريرة[(٨)]، وقد علق ابن حبان بعد إخراج هذه الرواية مثبتاً لسماعه من أبي

---

(١) مناسبة ذكر هذا الحديث هنا أنه فضل موقف المقاتل في سبيل الله ساعة على القيام ليلة القدر عند الحجر الأسود، ولو لم يكن للمفضل عليه معنى لما ناسب ذكره، فهو كقوله ﷺ في حديث آخر: «**رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه**» رواه مسلم. الصحيح: (٣/ ١٥٢٠) الإمارة باب فضل الرباط في سبيل الله عزّ وجلّ.

(٢) جزء فيه من حديث عباس الترقفي: (ق ٤١/أ) رواية إسماعيل الصفار.

(٣) الإحسان: (١٠/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣) (رقم ٤٦٠٣).

(٤) شعب الإيمان: (٤/ ٤٠) (رقم ٤٢٨٦).

(٥) كتاب: الأربعون في الحث على الجهاد (ص ٨١ ـ ٨٢).

(٦) التقريب: (رقم ٢٢٧٤).

(٧) المصدر نفسه: (رقم ٦٠٨٥).

(٨) تقدم.

هريرة، ووهَّم من أنكر سماعه منه، وصحّح إسناده الشيخ الألباني[(١)].

وفي الحديث خلاف في إسناده، فأخرجه ابن أبي عمر[(٢)]، قال: حدثنا المقرئ به إلّا أنه قال عن يونس بن خباب عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه. وقال ابن حجر: (خالفه عباس الترقفي عن المقبري فقال: عن مجاهد بدل يونس، أخرجه ابن حبان في صحيحه).

ورواية عباس التَّرقفي أرجح؛ لأن عباساً لم يغمز بشيء، ووثّقه كثيرون، ولهذا قال ابن حجر: (ثقة عابد)[(٣)]، وأمّا ابن أبي عمر وهو محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني فمن وثّقه أقلّ، وقال أبو حاتم ـ بعد أن أثنى عليه بالصلاح ـ: (وكان فيه غفلة. . .)[(٤)]، وقال ابن حجر: (صدوق)[(٥)]، ثم نصّ على كلام أبي حاتم.

وفي الحديث خلاف آخر أشار إليه البخاري[(٦)] دون أن يسوق الإسناد، وهو يتعلق بالراوي عن أبي هريرة، هل هو يونس بن غياث أو يونس بن يحيى.

٣٨٨ ـ عن عبد الله بن عمرو ﵄ رفعه، يعني إلى النبيّ ﷺ: «لولا ما مسَّه من أنجاس الجاهلية ما مسّه ذو عاهة إلا شُفي، وما على الأرض شيء من الجنّة غيره».

رواه مسدد[(٧)] ومن طريقه البيهقي[(٨)] قال: حدّثنا حماد بن زيد عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عمرو رفعه به، وقال البوصيري: (رواه مسدد ورجاله ثقات)[(٩)].

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٠٦٨)، وصحيح الجامع: (رقم ٦٥١٢).

(٢) المسند، كما في المطالب العالية المسندة: (ق ١٣٩).

(٣) التقريب: (رقم ٣١٧٢). وضبط التَّرْقُفي فقال: (بفتح المثناة وسكون الراء وضم القاف بعدها فاء).

(٤) تهذيب الكمال: (٢٦/ ٦٤٠ ـ ٦٤٢). (٥) التقريب: (رقم ٦٣٩١).

(٦) انظر التاريخ الكبير: (٨/ ٤٠٨).

(٧) المطالب العالية المسندة: (ق ٨٥)، وانظر المجردة: (١/ ٣٣٩)، وقال في المصدرين: (عبد الله بن عمر بدون واو)، وهو في البيهقي وفي بقية المصادر بالواو.

(٨) السنن الكبرى: (٥/ ٧٥).

(٩) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٢٩٩٤).

وخالف حماداً: عبدُ الرزاق ومسلم بن خالد وسفيان بن عيينة وعثمان بن ساج ومحمد بن جعشم، فرووه عن ابن جريج قال: حدّثني عطاء عن عبد الله بن عمرو نحوه موقوفاً.

رواية عبد الرزاق في المصنف[١].

ورواية مسلم بن خالد وسفيان بن عيينة عند الأزرقي[٢]، ورواية سفيان ـ أيضاً ـ عند الفاكهي[٣]، ورواية عثمان بن ساج عند الأزرقي[٤]، ورواية محمد بن جعشم عند الفاكهي[٥]، ورواية عبد الرزاق وعثمان بن ساج ومحمد بن جعشم قال عطاء فيها: عن عبد الله بن عمرو وكعب الأحبار أنّهما قالا، فذكره. وفي الطريق إلى محمد بن جعشم من لم أقف على ترجمته، وزاد سفيان بن عيينة في طريق الفاكهي: (لقد نزل الحجر وإنه أشدّ بياضاً من الفضة. . .)، والراجح أن الحديث عن عبد الله بن عمرو وكعب الأحبار موقوفاً عليهما لكثرة من رواه كذلك، ولعلّه مما أخذه عبد الله بن عمرو عن أهل الكتاب؛ لأن كعباً الأحبار حدّث به عن أهل الكتاب كما لا يخفى. وعبد الله بن عمرو معروف بالأخذ عنهم.

٣٨٩ ـ عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: إن النبيّ ﷺ قال: «لولا ما طبع الله الركن من أنجاس الجاهلية وأرجاسها[٦]، وأيدي الظَّلَمة والأثَمة لاستُشفي به من كل عاهة[٧]، ولألفي اليوم كهيئته يوم خلقه الله ـ تعالىٰ ـ وإنما غيَّره الله ـ عزّ وجلّ ـ بالسواد لئلاّ ينظر أهل الدنيا إلى زينة الجنّة، وليصيرنّ إليها، وإنها لياقوتة بيضاء من ياقوت الجنّة، وضعه الله ـ عزّ وجلّ ـ حين أنزله لآدم في موضع الكعبة قبل أن تكون الكعبة، والأرض يومئذٍ طاهرة، لم يعمل فيها بشيء من المعاصي، وليس لها أهل ينجسونها، فوضع له صفاً من الملائكة على أطراف الحرم، يحرسونه من سكان الأرض،

---

(١) (٥/ ٣٨).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٣٢٢).
(٣) أخبار مكة: (١/ ٨٩).
(٤) المصدر السابق: (١/ ٣٢٣).
(٥) المصدر السابق: (١/ ٩٢ ـ ٩٣).
(٦) الرِّجس: القذر، وقد يعبّر به عن الحرام والفعل القبيح والعذاب واللعنة والكفر. النهاية: (٢/ ٢٠٠).
(٧) العاهة: الآفة. مختار الصحاح: (ص ٤٦٤).

وسكانها يومئذٍ الجنّ، وليس ينبغي لهم أن ينظروا إليه، لأنه شيء من الجنّة، ومن نظر إلى الجنّة دخلها، فليس ينبغي أن ينظروا إليها إلاّ من وجبت له الجنّة، والملائكة يذودونهم[١] عنه، لا يجيز منهم شيء».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي ـ واللفظ له[٢] ـ والعقيلي[٣] والطبراني[٤] ثلاثتهم من طريق الحسن بن علي الحلواني قال: حدثنا غوث بن جابر بن غيلان بن منبه الصنعاني قال: أنا عبد الله بن صفوان عن إدريس ابن بنت وهب بن منبه قال: حدثني وهب بن منبه عن طاوس الجندي عن عبد الله بن عباس به. وقال العقيلي: (وفي هذا الحديث رواية من غير هذا الوجه فيها لين ـ أيضاً ـ)، وقال الطبراني ـ في الأوسط ـ: (لا يروى هذا الحديث عن وهب بن منبه عن طاوس إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به الحلواني)، وساق العقيلي جزءاً منه إلى قوله: «**لاستشفي به من كل عاهة**»، ومثل ذلك الطبراني في الأوسط. وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه جماعة لم أجد من ترجمهم)[٥]. ثم ساق رواية الطبراني ـ في الكبير ـ وقال: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه من لم أعرفه ولا له ذكر)[٦]، وتابعه الألباني فقال: (وهذا إسناد ضعيف لجهالة من دون وهب بن منبه، فإني لم أجد من ذكرهم، والمتن ظاهر النكارة)[٧].

قلت: وإسناده ضعيف رجاله كلهم معروفون، فإدريس هو ابن سنان أبو إلياس الصنعاني ابن بنت وهب بن منبه: (ضعيف)[٨].

وعبد الله بن صفوان هو ابن كلبي الصنعاني، هكذا نسبه العقيلي.

قال هشام بن يوسف: (ضعيف)، وقال الساجي: (ضعيف، لا يحفظ الحديث)، وقال ابن عدي: (لم يحضرني له حديث مسند، وإنما يعرف روايته

---

(١) يطردونهم. انظر المصدر نفسه: (ص ٢٢٥).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٨١ ـ ٨٢).
(٣) الضعفاء الكبير: (٢/ ٢٦٦).
(٤) المعجم الكبير: (١١/ ٥٥ ـ ٥٦)، والمعجم الأوسط: (٦/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠) (رقم ٦٢٦٣).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).
(٦) المصدر نفسه: (٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).
(٧) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٤٢٦).
(٨) التقريب: (رقم ٢٩٤).

عن وهب ونظرائه)[١]، إضافة إلى ذكر العقيلي له في الضعفاء، وإخراجه لهذا الحديث من طريقه.

وأمّا غوث بن جابر بن غيلان فمعروف أيضاً، قال ابن معين: (لم يكن به بأس، ما كتبت عنه حديثاً قطّ، كان يروي حكمة وهب بن منبه)، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وقد تحرّف إسناد الطبراني ـ في الأوسط ـ ففيه: نا جابر بن غيلان، بإسقاط غوث، وفيه: إدريس بن وهب بن منبه. والصواب في الأول: غوث بن جابر، وفي الثاني: ابن بنت وهب، وهو على الصواب في المعجم الكبير.

وللحديث طريق آخر عن وهب به نحوه، أخرجه الفاكهي[٣] من طريق أحد الكذابين، ورواه أبو محمد الفاكهي[٤] قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة، قال: حدثنا حفص بن عمر العدني، نا الحكم بن أبان حدثني وهب بن منبه به، ولفظه:

«**لولا ما طبع الله من الركن من أنجاس الجاهلية وأرجاسها لاَسْتُشْفِيَ به من كل عاهة ولألفاه كهيئته يوم خلقه الله، وإنما غيَّره بالسواد؛ لأن لا ينظر أهل الدنيا إلى زينة الحياة، وإنها لياقوتة بيضاء من ياقوت الجنّة. . .**» فما بعده.

قلت: إسناده ضعيف لحال حفص بن عمر العدني[٥]، وروى الطبراني[٦] من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى حدّثني أبي عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال: «**الحجر الأسود من حجارة الجنّة، وما في الأرض من الجنّة غيره، وكان أبيض كالمها، ولولا ما مسَّه من رجس الجاهلية ما مسَّه ذو عاهة إلاّ برأ**»، وقال الطبراني ـ في الأوسط ـ: (لم يروِ هذا الحديث عن عطاء بن أبي رباح إلّا ابن أبي ليلى، تفرّد به محمد بن عمران عن

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٤٤٧)، ولسان الميزان: (٣/ ٣٠٢).
(٢) انظر الجرح والتعديل: (٧/ ٥٧)، والثقات لابن حبان: (٧/ ٣١٣) و(٩/ ٢ ـ ٣).
(٣) أخبار مكة: (١/ ٩٣ ـ ٩٤).
(٤) حديث الفاكهي عن أبي مسرة: (رقم ٢١٣) رسالة.
(٥) انظر التقريب: (رقم ١٤٢٠).
(٦) المعجم الكبير: (١١/ ١٤٦)، والمعجم الأوسط: (٦/ ٢١) (رقم ٥٦٧٣).

أبيه)، وإسناده ضعيف، فيه عمران بن محمد بن أبي ليلى الأنصاري: (مقبول)[١]، وأبوه: (صدوق سيّء الحفظ جداً)[٢]، وبه أعلّه الهيثمي[٣]. وخالفه وكيع، فرواه عن ابن أبي ليلى عن عطاء به موقوفاً. أخرجه ابن أبي شيبة[٤]، وهو أرجح؛ لأن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى لا يقوى على مخالفة وكيع. وإسناد هذا الموقوف صحيح، إلّا ما يُخشى من تدليس ابن جريج وهو محتمل[٥]، وروى الحديث عثمان بن ساج واضطرب فيه.

فرواه عن وهب بن منبه أن عبد الله بن عباس أخبره أن النبيّ ﷺ قال لعائشة وهي تطوف معه بالكعبة حتى استلم الركن: «**لولا ما طُبِعَ على هذا الحجر يا عائشة...**»، فذكره مطولاً بنحو الطريق الأول.

ورواه عن يحيى بن أبي أنيسة عن عطاء به موقوفاً مختصراً إلى قوله: (ما مسَّه ذو عاهة إلا برأ).

ورواه عن يحيى بن أبي أنيسة عن ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عباس موقوفاً، بلفظ: (لولا أن الحجر تمسّه الحائض وهي لا تشعر والجنب وهو لا يشعر ما مسَّه أجذم ولا أبرص إلا برأ)، أخرج هذه الروايات الثلاث: الأزرقي[٦]. وله طريق آخر إلى ابن عباس مختصراً موقوفاً، وهو غير محفوظ. والخلاصة أن الحديث رُوِيَ من طرق عدّة، والطرق التي تتقوّى هي طريق غوث بن غيلان، وطريق حفص بن عمر العدني، والذي يتقوّى من هذين الطريقين هو أوّل الحديث إلى قوله: «**وإنها لياقوتة بيضاء من ياقوت الجنة**»؛ لاتفاق الروايتين عليه. وأمّا بعد ذلك، فانفرد به غوث بن غيلان أو من فوقه، ولعلّه من زيادات وهب مما أخذه عن أهل الكتاب. ورواية عطاء عن ابن عباس المختصرة التي رجحنا وقفها هي صحيحة أيضاً إن سلمت من تدليس ابن جريج.

---

(١) التقريب: (رقم ٥١٦٦).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٦٠٨١).
(٣) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٢).
(٤) المصنف: (٣/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥) (رقم ١٤١٤٥).
(٥) تقدم بيان ذلك في ترجمته.
(٦) أخبار مكة: (١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣، ٣٢٨).

٣٩٠ - عن ابن عباس ﷺ أن جبريل ﷺ وقف على رسول الله ﷺ وعليه عصابة حمراء، قد علاها الغبار، فقال له رسول الله ﷺ: **«ما هذا الغبار (الذي)[١] أرى على عصابتك أيها الروح الأمين؟ قال: إني زرت البيت، فازدحمت الملائكة على الركن، فهذا الغبار الذي ترى مما تثير بأجنحتها»**.

رواه الأزرقي[٢] قال: حدّثني مهدي بن أبي المهدي قال: حدثنا عبد الرزاق قال: حدثنا عمر بن بكار عن وهب بن منبه عن ابن عباس به.

في إسناده مهدي بن أبي المهدي لم أقف على ترجمته[٣].

وعمر بن بكّار لعلّه الذي روى عن عمرو بن الحارث، وروى عنه ابن المبارك، قال البخاري: (منقطع)، ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات[٤]. وله إسناد آخر أخرجه الأزرقي[٥] من طريق سعيد بن سالم عن عثمان عن وهب بن منبه أن ابن عباس أخبره: (أن جبريل وقف على رسول الله ﷺ وعليه عصابة خضراء...) الحديث بمثله. واختلف اللفظان في لون العصابة، ففي الأولى لونها أحمر، وفي الثانية أخضر. وهذا الإسناد أحسن حالاً من الذي قبله مع ضعفه؛ لأن عثمان هو ابن عمرو بن ساج: (فيه ضعف)[٦].

٣٩١ - **عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ عن أبيه عن جدّه قال: (رأيت الحجر الأسود أبيض، وكان أهل الجاهلية إذا نحروا لَطَخوه[٧] بالفرث[٨])**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٩] قال: وحدثنا حسين بن حسن قال: أنا القاسم بن جميل قال: ثنا الهذيل بن بلال عن عمر بن سيف عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن أبيه عن جدّه به.

---

(١) سقطت هذه الكلمة، وهي في الرواية الثانية.
(٢) أخبار مكة: (١/ ٣٥). (٣) تقدم مراراً.
(٤) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ١٤٤)، والجرح والتعديل: (٦/ ١٠٠)، والثقات لابن حبان: (٨/ ٤٣٨).
(٥) أخبار مكة: (١/ ٣٥ ـ ٣٦). (٦) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).
(٧) من باب منع: لوَّثوه. انظر القاموس: (ص ٣٣١) مادة: (لطخه).
(٨) السِّرجين ما دام في الكرش والجمع فروث. لسان العرب: (٢/ ١٧٦) مادة: (فرث).
(٩) أخبار مكة: (١/ ٩٠ ـ ٩١).

إسناده ضعيف، وفيه من لم أقف على ترجمته.

وعمر بن سيف وهو إما عمر بن سيف، روى عن المهلب بن أبي صفرة، وروى عنه قتادة، منقطع يعدّ في البصريين، ويقال: المصري.

أو هو عمر بن سيف الأسدي، يروي عن الشعبي وابن سيرين وشهر بن حوشب، وروى عنه مروان بن معاوية.

وقد ذكرهما البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وذكرهما ابن حبان في الثقات(١)؛ كعادته في توثيق من لم يعرف.

وفي الإسناد الهذيل بن بلال وهو المديني مختلف فيه، فروى عنه ابن مهدي ووثّقه، وقال أحمد: (لا أرى به بأساً)، وقال ابن عمار: (صالح)، وقال أبو حاتم: (محلّه الصدق، يُكتب حديثه)، وقال ابن عدي: (ليس في حديثه منكر)، وخالفهم آخرون، فقال ابن معين: (ليس بشيء)، وضعّفه ابن سعد وأبو داود والنسائي والدارقطني، وذكره الساجي والعقيلي وابن شاهين وابن الجارود في الضعفاء(٢). وجمعاً بين الأقوال يمكن وضعه في مرتبة: (صدوق يخطئ) على اصطلاح ابن حجر.

وأمّا القاسم بن جميل، فلم أقف على ترجمته.

وأبو الطفيل عامر بن واثلة صحابي صغير، ووالده هو: واثلة بن عبد الله بن عمرو الليثي، ذكره البغوي في الصحابة وأورد له هذا الحديث(٣).

وجده هو عبد الله بن عمرو بن جحش الكناني، ذكره أبو علي بن السكن في الصحابة، وأخرج له هذا الحديث، قال ابن حجر: (وهذا الحديث أخرجه البغوي في ترجمة واثلة، فوقع عنده عن أبي الطفيل عن أبيه، ولم يقل عن جدّه)(٤).

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ١٦١)، والجرح والتعديل: (٦/ ١١٣)، والثقات لابن حبان: (٧/ ١١٧).

(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٩٤)، ولسان الميزان: (٦/ ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٣) انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (٣/ ٦٢٧).

(٤) المصدر نفسه: (٢/ ٣٥٠).

وللحديث طريق آخر، أخرجه ابن أبي عاصم[١]، قال: حدثنا سمويه نا محمد بن معاوية نا الهذيل بن بلال نا القاسم بن أبي بزة عن أبي الطفيل عن أبيه أو عن جدّه، قال: (رأيت الحجر الأسود في الجاهلية، أشدّ بياضاً من الثلج، وكان أهل الجاهلية إذا ذبحوا لطخوه بالفرث والدم).

إسناده تالف، محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري: (متروك مع معرفته؛ لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب)[٢]. ولا أدري ما حال طريق البغوي، فإن الموجود من كتابه قطعة واحدة، وفيها طمس في مواطن كثيرة، وقد قال ابن حجر في ترجمة واثلة: (وذكره البغوي فأورد له من طريق عمرو بن يوسف الثقفي عن أبي الطفيل...)[٣]، مما يوحي باختلاف الطريق، ونقل ابن حجر ـ أيضاً ـ: أن أبا موسى ـ يعني المديني ـ قال ـ بعد تخريجه الحديث ـ: (هذا حديث عجيب).

ـ * عن أبي هريرة ﷺ أن النبيّ ﷺ جاء يمشي حتى دخل الكعبة، فقال: «يا كعبة ما أطيبَ ريحَك، ويا حجر[٤] ما أعظم حقك، ويا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، ويا كعبة ما أطيب ريحك، ويا حجر ما أعظم حقك، والله للمسلم أعظم حقاً منكما، والله للمسلم أعظم حقاً منكما».

إسناده منكر، وتقدم تخريجه[٥].

❁ ❁ ❁

(١) الآحاد والمثاني: (٥/ ٢٤١).
(٢) التقريب: (رقم ٦٣١٠).
(٣) الإصابة: (٣/ ٦٢٧).
(٤) المراد: الحجر الأسود.
(٥) انظر الحديث: (رقم ٢٣٩).

الفصل التاسع

ما جاء في الركن اليماني والمقام والملتزم والحِجر والحطيم

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في استلام الركن اليماني.

المبحث الثاني: ما جاء في توكيل الملائكة به.

المبحث الثالث: ما جاء في أن المقام من ياقوت الجنة، وشهادته لمن وافاه.

المبحث الرابع: ما جاء في إجابة الدعاء عند الملتزم.

المبحث الخامس: فضل الصلاة في الحجر.

المبحث السادس: ما جاء في فضل ما بين الركن والمقام: (الحطيم).

المبحث الأول

ما جاء في استلام الركن اليماني

ـ * عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبيّ ﷺ قال: **«إن مسح الركن اليماني والركن الأسود يحط الخطايا حطاً»**.

الحديث صحيح[1].

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«يبعث الله الحجر الأسود والركن اليماني يوم القيامة، ولهما عينان ولسان وشفتان، يشهدان لمن استلمهما بالوفاء»**.

إسناده ضعيف، واختلف في لفظه وهو ثابت بذكر الحجر الأسود فقط[2].

٣٩٢ ـ عن عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب أن النبيّ ﷺ قال: **«لم يكن يمر بالركن اليماني إلاّ وعنده ملك يقول: يا محمد استلم»**.

رواه الأزرقي[3] من طريق عثمان بن ساج قال: أخبرني عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، فذكره معضلاً مرفوعاً.

ثم روى عثمان بإسناد آخر حديث عائشة الآتي، وروى عدة آثار بأسانيد أخرى ثم قال: وبلغني عن عطاء قال: قيل: يا رسول الله، رأيناك تكثر استلام الركن اليماني، قال: فقال: **«إن كان قاله ما أتيت عليه قط إلاّ وجبريل قائم عنده، يستغفر لمن استلمه»**، ثم ذكر آثاراً مقطوعة، كلها تدور حول فضل الركن. وتفرّد عثمان بن ساج بهذه الأحاديث المرفوعة حول باب واحد بأسانيد

---

(١) تقدم: (برقم ٣٧١).

(٢) تقدم ضمن حديث: (رقم ٣٧٤).

(٣) أخبار مكة: (١/٣٣٨).

متنوّعة لا يحتمل من مثله. لذا فإن تفرّده بهذه الأحاديث تجعلها منكرة، ويضاف إلى ذلك أن هذا الحديث معضل؛ لأن عمر بن حمزة من الطبقة السادسة عند ابن حجر[١]، ورواية هؤلاء عن التابعين، وهو: (ضعيف)[٢].

٣٩٣ ـ عن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ما مررت بالركن اليماني إلاّ وجدت جبريل عليه قائماً».

رواه الأزرقي[٣] من طريق سعيد بن سالم القداح عن عثمان قال: أخبرني ياسين عن عبد الله بن حميد عن إبراهيم النخعي عن عائشة به.

إسناده ضعيف جداً ياسين هو ابن معاذ الزيات متروك مع كونه من كبار الفقهاء[٤]، ولو سلم الإسناد منه فإن فيه علّتين أخريين:

الأولى: الانقطاع بين إبراهيم بن يزيد النخعي وعائشة. قال علي بن المديني: (لم يلق أحداً من الصحابة، قيل له: فعائشة؟ قال: هذا لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم وهو ضعيف)، وأثبت دخوله عليها ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيان، وزادا أنه لم يسمع منها[٥].

الثانية: عثمان: هو ابن عمرو بن ساج: (فيه ضعف)[٦]. إضافة إلى الاضطراب المشار إليه في الحديث السابق. وعبد الله بن حميد الظاهر أنه ابن عبيد الأنصاري الكوفي. قال ابن معين: (ثقة)، وقال أبو حاتم الرازي: (ليس به بأس)، وذكره ابن حبان في الثقات، واقتصر ابن حجر على ذكر ابن حبان له في الثقات[٧].

٣٩٤ ـ عن مجاهد قال: إن النبيّ ﷺ قال: «ما مررت بالركن اليماني إلاّ وجدت جبريل عليه الصلاة والسلام عنده، ومحاذيه، يأمرني باستلامه».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٨] من طريق عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه مرفوعاً مرسلاً.

---

(١) انظر التقريب: (رقم ٤٨٨٤).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) أخبار مكة: (١/ ٣٣٨).
(٤) تقدم.
(٥) انظر جامع التحصيل: (ص ١٦٨).
(٦) التقريب: (رقم ٤٥٠٦).
(٧) انظر الجرح والتعديل: (٥/ ٣٧)، وتعجيل المنفعة: (رقم ٥٣٥)،
(٨) أخبار مكة: (١/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

إسناده ضعيف جداً، عبد الوهاب بن مجاهد هو ابن جبر: (متروك، وقد كذّبه الثوري)[١].

٣٩٥ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه: «**ما أتيت الركن اليماني قط إلاّ وجدت جبريل قائماً عنده، ويقول: يا محمد استلم، وقل: اللّهمّ إني أعوذ بك من الكبر والفاقة**[٢] **ومراتب الخزي في الدنيا والآخرة، قلت: يا جبريل لماذا؟ قال: لأن بينهما حوضاً يليه سبعون ألف ملك، فإذا قال العبد هذا، قالوا: آمين**».

عزاه السيوطي[٣] وابن عراق[٤] إلى الحاكم في تاريخه من طريق نهشل بن سعيد عن الضحاك عن ابن عباس. فذكره، وقال السيوطي: (نهشل كذاب). قلت: وهو نهشل بن سعيد بن وردان: (متروك، وكذبه إسحاق بن راهويه)[٥]، ومثل ذلك قال محمد طاهر الفتني[٦] وذكره الشوكاني في موضوعاته[٧] ذاكراً كلام السيوطي السابق.



(١) التقريب: (رقم ٤٢٦٣).
(٢) الحاجة والفقر. لسان العرب: (١٠/ ٣١٩) مادة: (فوق).
(٣) ذيل اللآلئ المصنوعة: (ص١٢٢).
(٤) تنزيه الشريعة: (٢/ ١٧٥).
(٥) التقريب: (رقم ٧١٩٨).
(٦) انظر تذكرة الموضوعات: (ص٧٤).
(٧) انظر الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: (رقم ٣١٥).

المبحث الثاني

ما جاء في توكيل الملائكة به، وتأمينهم على الدعاء عنده

ـ * عن ابن عمر ﵄ قال: (على الركن اليماني ملكان، يؤمّنان على دعاء من يمرّ بهما، وإن على الأسود ما لا يحصى).

إسناده ضعيف(١).

٣٩٦ ـ عن حميد بن أبي سويد قال: سمعت ابن هشام يسأل عطاء بن أبي رباح عن الركن اليماني وهو يطوف بالبيت، فقال عطاء: حدثني أبو هريرة ﵁ أن النبيّ ﷺ قال: «**وكل به سبعون ملكاً، فمن قال: اللّهمّ إني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة، ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار، قالوا: آمين**»، فلما بلغ الركن الأسود، قال: يا أبا محمد، ما بلغك في هذا الركن الأسود؟ فقال عطاء: حدثني أبو هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**من فاوضه(٢) فإنما يفاوض يد الرحمٰن**» الحديث.

رواه ابن ماجه ـ واللفظ له(٣) ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي(٤) والطبراني(٥) وابن عدي(٦) وأبو القاسم بن بشران(٧) كلهم من طرق إسماعيل بن عياش ثنا حميد بن أبي سويد به. وقال الطبراني: (لم يرو هذا

---

(١) تقدم: (رقم ٣٨١).

(٢) لامس وخالط، من مفاوضة الشريكين وتفويض كل واحد منهما إلى صاحبه. القرى لقاصدي أم القرى: (ص ٢٨٠).

(٣) السنن: (٢/ ٩٨٥ ـ ٩٨٦)، المناسك، باب فضل الطواف.

(٤) أخبار مكة: (١/ ٨٧ ـ ٨٨، ١٣٨).

(٥) المعجم الأوسط: (٨/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) (رقم ٨٤٠٠).

(٦) الكامل: (٢/ ٢٧٥). (٧) الأمالي: (٢٠/ ق ١٢/أ).

الحديث عن عطاء إلّا حميد بن أبي سويد، تفرّد به إسماعيل بن عياش)، وقال ابن عدي: (وهذه الأحاديث عن عطاء غير محفوظات التي يرويها عنه)، وفصل الفاكهي بين جزأي الحديث، فساق كلّاً منهما في موضع دون إشارة إلى اختصار، ولم يذكر ابن بشران سوى الجزء الأول، وتتمّة الحديث يتعلق بفضل الطواف. وقد سبق تخريجه[١]. وهو هنا عند ابن ماجه والطبراني وابن عدي، وسمّي حميد بن أبي سويد في رواية ابن ماجه: حميد بن أبي سوية.

وقال المزي: (هكذا وقع عنده حميد بن أبي سوية، والصحيح: حميد بن أبي سويد كذلك ذكره عبد الرحمٰن بن أبي حاتم عن أبيه، وكذلك رواه أبو أحمد بن عدي الحافظ عن جعفر بن أحمد بن عاصم الدمشقي عن هشام بن عمار)[٢]. قلت: ويضاف إلى ذلك رواية الفاكهي والطبراني.

والحديث إسناده منكر؛ لأن حميد بن أبي سويد هو المكي، منكر الحديث مجهول[٣]. وعزاه المنذري إلى ابن ماجه وقال: (وحسّنه بعض مشايخنا)[٤].

فتعقّبه الناجي بقوله: (كيف وحميد له مناكير! تفرّد بإخراج حديثه ابن ماجه دون بقية الستة)[٥]، وضعّفه البوصيري بحميد[٦]، وضعّفه الألباني[٧].

٣٩٧ ـ عن عليّ بن أبي طالب ﷺ قال: إن رسول الله ﷺ قال لأبي هريرة ﷺ: «**يا أبا هريرة، إن على الركن اليماني لملكاً منذ خلق الله عزّ وجلّ الدنيا إلى يوم يرفع البيت، يقول لمن استلم وأومأ بيده فقال: ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار، قال الملك: آمين، وتأمين الملائكة إجابة**».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٨] ومن طريقه حمزة بن يوسف السهمي[٩]

(١) انظر: (رقم ٣١٣).
(٢) تحفة الأشراف: (١٠/ ٢٦٠).
(٣) تقدم.
(٤) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧١٠).
(٥) عجالة الإملاء: (ق ١٣٣).
(٦) انظر مصباح الزجاجة: (٣/ ١٩).
(٧) انظر ضعيف سنن ابن ماجه: (رقم ٦٤٠)، وضعيف الجامع: (رقم ٦١٢٧).
(٨) أخبار مكة: (١/ ١٣٧).
(٩) تاريخ جرجان: (٣٦٨).

قال: حدّثني أحمد بن صالح قال: ثنا محمد بن جعفر عن أبيه جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عن عليّ بن أبي طالب به.

هكذا سياق الإسناد في كتاب الفاكهي. وفي كتاب السهمي: حدثنا محمد بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه يحدّث عن أبي هريرة به. وقد أخرجه السهمي من طريق بعض من لم أقف على ترجمته، فلعلّ الخطأ منه.

والحديث منقطع، ومضطرب المتن. وشيخ الفاكهي لم أقف على ترجمته.

أمّا انقطاعه، فإن جعفر بن محمد هو ابن علي بن الحسين فجدّه هو عليّ بن الحسين، وهو لم يدرك جده علياً كما قال أبو زرعة[١].

وأمّا اضطرابه فرواه الفاكهي[٢] من الطريق نفسه، ومن طريقه حمزة بن يوسف السهمي[٣]، ولفظه: «**يا أبا هريرة إن على الركن الأسود لسبعين ملكاً يستغفرون للمسلمين...**» الحديث.

وأخرج الفاكهي ومن طريقه السهمي من الطريق نفسه بلفظ: «**يا أبا هريرة إن على باب الحجر لملكاً يقول لمن دخل الحجر فصلّى فيه ركعتين: مغفوراً لك ما مضى...**» الحديث.

وأما شيخ الفاكهي أحمد بن صالح فلم أقف على ترجمته. وقد ساق نسبه الفاكهي أثناء روايته لحديث آخر من روايته، فقال: أحمد بن صالح بن سعد التميمي[٤]. وكني في رواية السهمي الأخيرة بأبي جعفر، مما قد يوهم أنه أحمد بن صالح الطبري المصري أحد المشاهير، وليس كذلك بعد أن صرّح الفاكهي بنسبه في موضع آخر، ومحمد بن جعفر هو ابن محمد بن علي الهاشمي، نقل الذهبي عن البخاري، أنّه قال: (أخوه إسحاق أوثق منه)، والذي في التاريخ الكبير: (قال لي إبراهيم بن المنذر: كان إسحاق أخوه أوثق منه وأقدم سنّاً)، ونحو ذلك في التاريخ الصغير، وذكره ابن عدي في الكامل، وقال الذهبي: (تكلم فيه)، وقال في موضع آخر: (وكان سيداً مهيباً عاقلاً

---

(١) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٩٤).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٨٣).
(٣) تاريخ جرجان: (ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٢٠٣).

فارساً شجاعاً، يصلح للإمامة)[١].

٣٩٨ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«عند الركن ملك منذ قامت السمٰوات والأرض، يقول: آمين، فقولوا أنتم: ربنا آتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] حدثنا أبو العباس قال: ثنا محمد بن معاوية قال: ثنا إبراهيم بن سليمان عن عبد الله بن مسلم بن هرمز عن مجاهد عن ابن عباس به. في إسناده محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري، وهو متروك، وقد أطلق ابن معين عليه الكذب[٣]. وخالفه سعيد بن سليمان الواسطي المعروف بسعدويه، فرواه عن إبراهيم بن سليمان المؤدب به موقوفاً على ابن عباس نحوه، ضمن حديث آخر، وفيه التصريح بأن الركن هو اليماني.

أخرجه ابن شاهين[٤] وهو الصواب؛ إذْ لا عبرة برواية الكذابين فضلاً عن مخالفتهم، وروايته عن عبد الله بن مسلم بن هرمز موقوفاً مشهور، فإضافة إلى رواية سعدويه: رواه عنه عمر بن علي المقدمي وأبو خالد الأحمر كذلك.

رواية عمر بن علي أخرجها الفاكهي[٥] بنحوه، وصرّح عمر بالتحديث، وهو مدلس[٦]. ورواية أبي خالد الأحمر أخرجها ابن أبي شيبة[٧] بنحوه.

وتابعهم إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، فرواه عن عبد الله بن مسلم بن هرمز بنحوه؛ إلّا أنه قال: عن سعيد بن جبير بدلاً من مجاهد. أخرجه البيهقي[٨]، وهذا الاختلاف صادر من عبد الله بن مسلم بن هرمز لأنه: (ضعيف)[٩].

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (١/ ٥٧)، والتاريخ الصغير: (٢/ ٢٦٧)، وسير أعلام النبلاء: (١٠/ ١٠٤ ـ ١٠٥)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٥٠٠)، ولسان الميزان: (٥/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٢) أخبار مكة: (١/ ١١٠).

(٣) انظر التقريب: (رقم ٦٣١٠).

(٤) الترغيب في فضائل الأعمال: (رقم ٣٣٧).

(٥) أخبار مكة: (١/ ١٣٩).

(٦) انظر التقريب: (رقم ٤٩٥٢).

(٧) المصنف: (٦/ ٨٢) (رقم ٢٩٦٣٥).

(٨) شعب الإيمان: (٣/ ٤٥٣) (رقم ٤٠٤٧).

(٩) التقريب: (رقم ٣٦١٦).

وللحديث طريق آخر عن ابن عباس مرفوعاً.

أخرجه حمزة بن يوسف السهمي[١] وأبو نعيم الأصبهاني[٢] والخطيب البغدادي[٣] ثلاثتهم من طريق محمد الفضل بن عطية حدثني كرز بن وبرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً نحوه. وفي رواية أبي نعيم قال: محمد بن الفضل ثنا محمد بن سوقة عن كرز به.

وفي هذا الإسناد: محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي مولاهم الكوفي نزيل بخارى: (كذّبوه)[٤].

❁ ❁ ❁

(١) تاريخ جرجان: (ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦).
(٢) حلية الأولياء: (٥/ ٨٢).
(٣) تاريخ بغداد: (١٢/ ٢٢٧).
(٤) التقريب: (رقم ٦٢٢٥).

المبحث الثالث

ما جاء في أن المقام من ياقوت الجنة، وشهادته لمن وافاه

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: (الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة...) الحديث.

الحديث حسن لغيره، وفيه زيادة: (ولولا ما مسّهما من أهل الشرك ما مسهما ذو عاهة إلّا شفاه الله عزّ وجلّ)، وهذه الزيادة ضعيفة وهي ثابتة للركن فقط[1].

ـ * عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الركن والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنّة، طمس الله نورهما، ولو لم يطمس نورهما لأضاءتا ما بين المشرق والمغرب**».

رجح الإمام أبو حاتم الرازي وقفه، وفي المرفوع زيادة: «**وما مسهما من ذي عاهة ولا سقيم إلاّ شفي**»[2].

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**الركن والمقام يأتيان يوم القيامة، لهما لسان وشفتان، أعظم من أبي قبيس، يشهدان لمن وافاهما بالوفاء**».

إسناده ضعيف، واختلف في لفظه، وهو ثابت بذكر الحجر الأسود دون قوله: ««**أعظم من أبي قبيس**»»[3].

٣٩٩ ـ عن أبي كعب رضي الله عنه قال: (إن جبريل عليه الصلاة والسلام جاء بالمقام حتى وضعه تحت رجل إبراهيم عليه السلام).

---

(١) تقدم ضمن: (رقم ٣٦٢).
(٢) تقدم: (برقم ٣٦٣).
(٣) تقدم: (برقم ٣٧٤).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق زيد بن الحباب قال: ثنا حماد بن سلمة عن حجاج بن أرطاة عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن أبي بن كعب به. إسناده ضعيف فيه ثلاث علل:

الأولى: حجاج بن أرطاة وهو النخعي الكوفي: (صدوق كثير الخطأ والتدليس)[٢].

الثانية: عنعنة أبي الزبير محمد بن مسلم وهو مدلس[٣].

الثالثة: الانقطاع بين سعيد بن جبير وأبي بن كعب.

فإن سعيداً ولد سنة: (٤٥)[٤] وأُبي بن كعب اختلف في سنة وفاته، فقيل سنة: (٢٠) وقيل: (١٩) وقيل: (٣٠)، وقيل غير ذلك[٥]، فقد مات قبل ولادة سعيد قطعاً.

ـ * عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الركن والمقام ياقوتتان من يواقيت الجنّة».

إسناده ضعيف جداً[٦].

***

(١) أخبار مكة: (١/ ٤٤١).
(٢) التقريب: (رقم ١١١٩).
(٣) تقدم.
(٤) انظر تهذيب التهذيب: (٤/ ١٣ ـ ١٤).
(٥) انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ١٩ ـ ٢٠).
(٦) تقدم: (برقم ٣٦٧).

المبحث الرابع

ما جاء في إجابة الدعاء عند الملتزم[١]

٤٠٠ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمع النبيّ ﷺ رجلاً بين الباب والركن وهو يقول: اللّهمّ اغفر لفلان ابن فلان، فقال: **«ما هذا؟»** فقال: رجل حمَّلني أن أدعو له هاهنا، فقال: **«قد غفر لصاحبك»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] من طريق الحارث بن عمران عن محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

إسناده ضعيف جداً، فيه الحارث بن عمران الجعفري المدني، قال أبو زرعة: (ضعيف الحديث، واهي الحديث)، وقال أبو حاتم: (ليس بقوي في الحديث)، ثم ذكر أنه روى حديثاً لا أصل له. وقال في العلل: (ضعيف الحديث)، وقال ابن حبان: (كان يضع الحديث على الثقات)، وقال ابن

(١) قال ابن عباس: (هذا الملتزم بين الركن والباب)، أخرجه عبد الرزاق في المصنف: (٥/ ٧٦)، والفاكهي: (١/ ١٦٠)، وإسناد عبد الرزاق صحيح، وله طريق حسنة، أخرجها ابن أبي شيبة: (٣/ ٢٣٦) وطريق آخر عند الأزرقي في أخبار مكة: (١/ ٣٤٧)، قال تقي الدين الفاسي: (ويقال له المدعا والمتعوذ) وهو بضم الميم وفتح الزاي، كما قال النووي في المجموع: (٨/ ٢٥٨). وقد ورد أن الرسول ﷺ تعوّذ بين الركن والباب، فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه وبسطهما بسطاً، وقد روي هذا الحديث من طريقين ضعيفين. وانظر تخريجه في المجموع للنووي: (٨/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، ونصب الراية: (٣/ ٩١).

وأشار ابن حجر إلى تقويته في التلخيص الحبير: (٢/ ٢٦٩)، وحسّنه الألباني بطريقيه في سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٢١٣٨) وهو كذلك. وانظر الآثار في ذلك في المصنف لعبد الرزاق: (٥/ ٧٣ ـ ٧٦)، والمصنف لابن أبي شيبة: (٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، وأخبار مكة للأزرقي: (١/ ٢٤٧، ٣٥٠)، وأخبار مكة للفاكهي: (١/ ١٦٠ ـ ١٦٩)، وممن صح عنه أنه كان يفعل ذلك عبد الله بن عباس.

(٢) أخبار مكة: (١/ ١٧٧).

عدي: (وللحارث عن جعفر بن محمد أحاديث لا يتابعه عليها الثقات، والضعف على رواياته بيِّن)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال ابن حجر: (ضعيف، رماه ابن حبان بالوضع)[١]، ومن هذا حاله كان حديثاً ضعيفاً جداً، وفي الإسناد إليه من لم يبلغ حديثه مرتبة الحسن.

٤٠١ - عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبيّ ﷺ قال: **«ما بين الركن والباب ملتزم، من دعا من ذي حاجة أو كربة أو ذي غمّة فرّج عنه بإذن الله»**.

رواه الطبراني[٢] وابن عدي - واللفظ له[٣] - من طريق عباد بن كثير حدّثني أيوب عن عكرمة عن ابن عباس به. ولفظ الطبراني: **«بين الركن والمقام ملتزم، ما يدعو به صاحب عاهة إلاّ برأ»**. وإسناده هالك، عباد بن كثير الثقفي البصري: (متروك، وقال أحمد: روى أحاديث كذب)[٤]، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه عباد بن كثير وهو متروك)[٥]، وقال الألباني: (ضعيف جداً)[٦].

وروى الديلمي[٧] من طريق أبي الحسن محمد بن الحسن بن راشد الأنصاري قال: سمعت أبا بكر محمد بن إدريس سمعت عبد الله بن الزبير الحميدي سمعت سفيان بن عيينة سمعت عمرو بن دينار يقول: سمعت ابن عباس يقول: ما دعوت الله في هذا الملتزم إلّا استجيب لي، وسمعت النبيّ ﷺ يقول: **«ما دعا أحد بشيء في هذا الملتزم إلاّ استجيب له»**.

وفي إسناده محمد بن الحسن بن علي بن راشد الأنصاري، قال الذهبي: (عن وراق الحميدي فذكر حديثاً موضوعاً في الدعاء عند الملتزم)، وذكر ابن حجر أن له خبراً آخر موضوعاً في غالب الظن[٨].

وأما أبو بكر محمد بن إدريس فهو وراق الحميدي، قال ابن أبي حاتم:

---

(١) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم: (رقم ١٢٠٨)، وتهذيب الكمال: (٥/ ٢٦٧ - ٢٦٨)، وميزان الاعتدال: (١/ ٤٣٩)، وتهذيب التهذيب: (٢/ ١٥٢)، والتقريب: (رقم ١٠٤٠).

(٢) المعجم الكبير: (١١/ ٣٢١).

(٣) الكامل: (٤/ ٢٣٥).

(٤) التقريب: (رقم ٣١٣٩).

(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٤٦).

(٦) ضعيف الجامع: (رقم ٢٣٥٨).

(٧) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٤٧).

(٨) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٥١٨)، ولسان الميزان: (٥/ ١٣٠).

(سمعت منه بمكة، وهو صدوق)[١]، وقال ابن حبان: (مستقيم الأمر في الحديث)[٢].

وحكم الألباني على الحديث فقال: (موضوع)[٣]، وقد رُوي الحديث عن ابن عباس موقوفاً بإسناد أحسن حالاً من المرفوع.

أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] من طريق الحسين بن واقد عن أبي الزبير عن مجاهد عن ابن عباس، قال: (إن ما بين الحجر والباب لا يقوم فيه إنسان فيدعو الله تعالىٰ بشيء إلّا رأى في حاجته بعض الذي يحبّ)، وقال ابن عباس: (يسمّى الملتزم)، وإسناده ضعيف لعنعنة أبي الزبير محمد بن مسلم، وهو مدلس[٥].

ورواه البيهقي[٦] من طريق إبراهيم بن إسماعيل عن أبي الزبير به نحوه.

إلّا أنه أسقط مجاهداً من الإسناد، ورواية الحسين بن واقد وهو المروزي أرجح؛ لأن إبراهيم بن إسماعيل هو ابن مجمع الأنصاري: (ضعيف)[٧]، والحسين بن واقد: (ثقة له أوهام)[٨].

وله طريق آخر أخرجه الأزرقي[٩] من طريق عثمان بن ساج حدثني زهير بن أبي بكر المديني عن عطاء عن ابن عباس قال: (من التزم الكعبة ثم دعا استجيب له...)، وزهير لم أقف على ترجمته. وعثمان بن ساج هو: عثمان بن عمرو بن ساج: (فيه ضعف)[١٠]. ولو عرف حال زهير لكانت متابعة قوية للطريق الأول.

وقال النووي: (رواه البيهقي موقوفاً على ابن عباس بإسناد ضعيف والله أعلم، وقد سبق مرات أن العلماء متّفقون على التسامح في الأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال ونحوها، مما ليس من الأحكام والله أعلم)[١١].

---

(١) الجرح والتعديل: (٧/ ٢٠٤).
(٢) الثقات لابن حبان: (٩/ ١٣٧ ـ ١٣٨).
(٣) ضعيف الجامع: (رقم ٥٠٦٤).
(٤) أخبار مكة: (١/ ١٦٥).
(٥) تقدم.
(٦) السنن الكبرى: (٥/ ١٦٤)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٥٧) (رقم ٤٠٦٠).
(٧) التقريب: (رقم ١٤٨).
(٨) المصدر نفسه: (رقم ١٣٥٨).
(٩) أخبار مكة: (١/ ٣٤٨).
(١٠) المصدر السابق: (رقم ٤٥٠٦).
(١١) المجموع: (٨/ ٢٦١).

المبحث الخامس

فضل الصلاة في الحِجْر[(١)]

٤٠٢ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (صلوا في مصلى الأخيار، واشربوا من شراب الأبرار)، قيل لابن عباس: ما مصلّى الأخيار؟ قال: تحت الميزاب[(٢)]، قيل: وما شراب الأبرار؟ قال: (ماء زمزم).

أخرجه الأزرقي[(٣)] من طريق عنبسة بن سعيد الرازي عن إبراهيم بن عبد الله الخاطبي[(٤)] عن عطاء عن ابن عباس به موقوفاً.

إسناده حسن، إبراهيم بن عبد الله هو ابن الحارث بن حاطب الجمحي القرشي المدني: (صدوق، روى مراسيل) هكذا قال ابن حجر.

وقد روى عنه مجموعة من الثقات، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكر ابن حجر أنه قال فيه: (مستقيم الحديث)، وتعقّبه محقق كتاب تهذيب الكمال بأن الذي قال فيه ابن حبان كذلك هو شخص آخر متأخر عن هذا، وتابع ابن حجر في هذا الوهم علاء الدين مغلطاي. قلت: الأمر كما ذكر، وقد ترجم لصاحب الترجمة في موضعين من كتابه. وقال ابن القطان: (لا يعرف حاله)، وقال الذهبي: (ما علمت فيه جرحاً)، ولعل حكم ابن حجر مبني على أنه روى

---

(١) بالكسر: اسم الحائط المستدير إلى جانب الكعبة الغربي. النهاية: (١/ ٣٤١)، وهو ما بين الركن الشامي والركن الغربي. أخبار مكة للأزرقي: (١/ ٣٢٠)، واختلف هل الحجر كلّه من البيت أو لا، الرجح أنَّ بعضه من البيت، ومقداره ستة أذرع أو سبعة، وما زاد على ذلك فليس من البيت. انظر تفصيل ذلك في فتح الباري: (٣/ ٤٤٣، ٤٤٧ ـ ٤٤٨)، وشفاء الغرام: (١/ ٣٣٩ ـ ٣٤٥)، وهو الحطيم. انظر الحديث التالي.

(٢) الميزاب يصب فوق الحجر، فما تحته من الحجر كما لا يخفى.

(٣) أخبار مكة: (١/ ٣١٨).

(٤) هكذا ورد، ولعله: (الحاطبي) نسبة إلى جده الأعلى حاطب.

عنه جماعة من الثقات، وحسّن له الترمذي فقال في حديث رواه من طريقه: (حسن غريب)[(١)]، وفي هذا توثيق ضمني من الترمذي إذا كان قصده بالغريب هنا الفرد.

وعنبسة بن سعيد هو ابن الضُّريس الأسدي أبو بكر الكوفي قاضي الري (ثقة)[(٢)].

ـ * عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: إن رسول الله ﷺ قال لأبي هريرة: **«يا أبا هريرة، إن على باب الحِجْر ملكاً يقول لمن دخل فصلّى ركعتين: مغفوراً لك ما مضى، فاستانف العمل، وعلى باب الحجر الآخر ملك منذ خلق الله الدنيا إلى يوم يرفع البيت، يقول لمن صلّى وخرج: مرحوماً لك، إن كنت من أمة محمد ﷺ تقياً».**

الحديث منقطع، ومضطرب المتن، وفيه من لم أقف على ترجمته، تقدم تخريجه[(٣)].



(١) انظر الثقات لابن حبان: (٦/ ١٤، ٢٥) وقارن: (٨/ ٨٢ ـ ٨٣)، وتهذيب الكمال: (٢/ ١٢٣)، وميزان الاعتدال: (١/ ٤٠)، وتهذيب التهذيب: (١/ ١٣٣)، والتقريب: (رقم ١٩٤).

(٢) التقريب: (رقم ٥٢٠٠)، وضبط الضُّريس فقال: (بضاد معجمة مصغر).

(٣) انظر الحديث: (رقم ٣٩٧).

المبحث السادس

ما جاء في فضل ما بين الركن والمقام: (الحطيم)[١]

٤٠٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني عبد المطلب،

---

(١) اختلف في تحديد موضع الحطيم على عدة أقوال:
١ ـ إنه ما بين الحجر الأسود ومقام إبراهيم وزمزم والحجر، رُوي عن ابن جريج، أخرجه عنه الأزرقي في أخبار مكة: (٢/ ٢٣ ـ ٢٤)، وفي الإسناد إليه من هو سيء الحفظ.
٢ ـ إنه ما بين الركن الأسود إلى الباب إلى المقام.
٣ ـ من المقام إلى الباب.
٤ ـ ما بين الركن والباب: (الملتزم).
٥ ـ وقيل: هو الموضع الذي فيه الميزاب.
٦ ـ وقيل: هو الشاذروان المحيط بأسفل الكعبة.
٧ ـ وقيل: إنه الحِجر؛ لأن البيت رفع وترك هو محطوماً.
٨ ـ وقيل: هو الجدار المحيط بهذا الحجر، وهو على شكل نصف دائرة، وقيل غير ذلك، والقول الأول والأخيران أشهر ما فيه.
والقولان الأخيران منسوبان إلى ابن عباس، فروى البخاري بإسناده عن ابن عباس أنه قال: (يا أيها الناس اسمعوا...) إلى أن قال: (من طاف بالبيت فليطف من وراء الحجر، ولا تقولوا الحطيم، فإن الرجل في الجاهلية كان يحلف، فيلقي سوطه أو نعله أو قوسه) الصحيح: (٧/ ١٥٦) مناقب الأنصار، باب القسامة في الجاهلية، وفي بعض الزيادات خارج الصحيح: (ولكنه الجدر، وهو من البيت) فتح الباري: (٧/ ١٥٩)، وعلق ابن حجر على ذلك فقال: (وحديث ابن عباس حجة في ردّ أكثر هذه الأقوال) المصدر نفسه. ونهى ابن عباس عن هذه التسمية لأنه اسم جاهلي، كما يفهم من سياق لفظه. وفي رواية لأبي نعيم في المستخرج: (فإن أهل الجاهلية كانوا يسمونه ـ أي الحجر ـ الحطيم، كانت فيه أصنام قريش). وأمّا سبب تسميته بذلك فيفهم من كلام ابن عباس أنه كان يحطم أمتعتهم ويهلكها؛ لأنهم يلقونها قبل حلفهم فيه، وقيل: لأن العرب كانت تطرح فيه ما طافت به من الثياب، فتبقى حتى تنحطم بطول الزمان فيكون فعيلاً بمعنى فاعل. =

إني سألت الله لكم ثلاثاً: أن يثبّت قائمكم، ويهدي ضالكم، وأن يعلم جاهلكم، وأن يجعلكم جوداً مُجُداً رحماء، فلو أن رجلاً صف بين الركن والمقام[1]: فصلّى، وقام، ثم لقي الله عزّ وجلّ وهو ينقص أهل بيت محمد دخل النار».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[2] وابن أبي عاصم[3] والطبراني[4] والحاكم[5] كلّهم من طريق إسماعيل بن أبي أُويس حدّثني أبي عن حميد بن قيس مولى بني أسد عن عطاء بن أبي رباح وغيره من أصحاب ابن عباس عن ابن عباس به، واللفظ لابن أبي عاصم، وعند غير ابن أبي عاصم: «**فصلّى وصام...**» وقالوا أيضاً: «**وهو مبغض لأهل بيت محمد...**».

وقال الحاكم: (حسن صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

ورجال الحديث رجال مسلم، إلّا أن في الإسناد ضعفاً، فإسماعيل هو ابن عبد الله بن أبي أويس الأصبحي المدني مختلف فيه، وفيه تغفيل أدّى به إلى الوهم مع صدقه[6]. وأبوه: عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي أبو أويس المدني: (صدوق يهم)[7].

= وقيل: لأن الناس كانوا يحطمون هنالك بالأيمان، ويستجاب فيه الدعاء على الظالم، فقَلَّ من دعا هنالك على ظالم إلّا أهلك، وقلَّ من حلف على إثم إلا عجلت له العقوبة، وقيل: سمّي الحجر حطيماً لما تحجر عليه، أو لأنه قَصُرَ به عن ارتفاع البيت، وأخرج عنه، فعلى هذا فعيل بمعنى مفعول، أو لأن الناس يحطم فيه بعضهم بعضاً من الزحام عند الدعاء فيه.
انظر هذه الأقوال والتعليلات في المصادر التالية:
أخبار مكة للأزرقي: (٢/٢٣ ـ ٢٤)، والنهاية في غريب الحديث: (١/٤٠٣)، والقاموس المحيط: (ص ١٤١٥) مادة: (الحطم)، وشفاء الغرام: (١/٣١٨ ـ ٣١٩)، وفتح الباري: (٧/١٥٩)، ومرآة الحرمين: (١٠/٢٦٦ ـ ٣٠٥).

(١) هذا محل الشاهد من الحديث، ووجه ذلك أنه لو لم يكن للصلاة في هذه البقعة معنى زائد لما ناسب التمثيل بذلك.
(٢) أخبار مكة: (١/٤٧١).
(٣) السنة: (رقم ١٥٤٦).
(٤) المعجم الكبير: (١١/١٧٦ ـ ١٧٧).
(٥) المستدرك: (٣/١٤٨ ـ ١٤٩).
(٦) تقدم.
(٧) التقريب: (رقم ٣٤١٢).

وإخراج صاحب الصحيح لمن تكلم فيهم يخضع لأمور عدة كما لا يخفى.

وعزاه الهيثمي إلى الطبراني في الكبير، وذكر أن رجاله رجال الصحيح سوى شيخ الطبراني[١]، وقد وهم في اسمه بل هو شخص آخر.

٤٠٤ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي النبيّ ﷺ: **«أي البقاع خير»**؟ قال[٢]: قلت: الله ورسوله أعلم، قال: قلت: يا رسول الله كأنك تريد بين الركن والمقام؟ قال ﷺ: **«صدقت، إن خير البقاع وأطهرها وأزكاها وأقربها من الله تعالىٰ ما بين الركن والمقام، وإن فيما بين الركن والمقام روضة من رياض الجنّة، فمن صلّى فيه أربع ركعات نودي من بطنان[٣] العرش: أيها العبد غفر لك ما قد سلف منك، فاستأنف العمل»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤]، قال: وحدّثني أحمد بن صالح قال: ثنا محمد بن عبد الله عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به.

في إسناده أحمد بن صالح لم أقف على ترجمته، وقد نسبه الفاكهي في موضع آخر فقال: أحمد بن صالح بن سعد التميمي[٥]. ومحمد بن عبد الله هو ابن عبد الأعلى الأسدي أبو يحيى بن كناسة (صدوق عارف بالآداب)[٦].

٤٠٥ ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إن النبيّ ﷺ قال: **«من صلّى أربع ركعات فيما بين الركن والمقام يقرأ فيهن بهذه الأربع السور: سورة يَس في ركعة، وتبارك الذي بيده الملك في ركعة، والم تنزيل السجدة في ركعة، والدخان في ركعة، وكل به ملك، يضرب بجناحيه بين كتفيه، وهو يقول: أيها العبد، ارفع رأسك، فقد غفرت[٧] لك»**.

---

(١) انظر مجمع الزوائد: (٩/ ١٧١).
(٢) هكذا ورد الفعل دون علامة التأنيث، وكذا في الذي بعده من الجملة الثانية، والصواب بإثباتها.
(٣) من وسطه، وقيل: من أصله، وقيل: من دواخل العرش. انظر النهاية: (١/ ١٣٧).
(٤) أخبار مكة: (١/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩).
(٥) تقدم.
(٦) التقريب: (رقم ٦٠٢٧).
(٧) كذا ورد، والسياق يقتضي أن يقال: **«فقد غفر لك»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] قال: حدثنا أبو جعفر أحمد بن صالح قال: ثنا علي بن عيسى عن جرير عن داود عن الشعبي عن عمر بن الخطاب به.

في إسناده أحمد بن صالح، نسبه الفاكهي فقال: أحمد بن صالح بن سعد التميمي.

ولم أقف على ترجمته[٢] وعلي بن عيسى لم أتبيّن من هو، وفي طبقته عدّة ممن سمي بهذا الاسم. وجرير: الظاهر أنه ابن عبد الحميد، وداود هو ابن أبي هند.

والإسناد منقطع، لأن الشعبي عامر بن شراحيل الإمام المشهور روايته عن عمر مرسلة، كما قال أبو زرعة[٣].

وأخشى أن يكون أحمد بن صالح هذا أحد المتروكين؛ فإنه انفرد بأحاديث في هذا الباب غريبة جداً تدعو إلى الشك في أمره.

٤٠٦ ـ عن جابر، يعني ابن عبد الله ﵄ قال: نظر النبيّ ﷺ إلى رجل بين الباب والمقام، أو الركن والمقام، وهو يقول: اللّهمّ اغفر لفلان ابن فلان، فقال له النبيّ ﷺ: «ما هذا؟» قال: يا رسول الله رجل استودعني أن أدعو له في هذا الموضع، فقال: «ارجع، فقد غفر الله لصاحبك».

رواه أبو نعيم الأصبهاني[٤] من طريق عبد الرحمٰن بن القاسم القطان الكوفي ثنا الحارث بن عمران الجعفري عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر به.

وقال في الحلية: (كذا رواه عبد الرحمٰن عن الحارث عن محمد عن جابر، وإنما يعرف من حديث الحارث عن محمد عن عكرمة عن ابن عباس).

وإسناده ضعيف جداً لحال الحارث بن عمران الجعفري[٥].

وقد سبق في حديث مضى أن الحارث رواه عن محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً، إلّا أنه ذكر أن الرجل دعا بين الباب والركن[٦].

---

(١) أخبار مكة: (١/٤٦٨). (٢) تقدم.

(٣) انظر جامع التحصيل: (٢٤٨).

(٤) حلية الأولياء: (٥/١٢)، وأخبار أصبهان: (٢/٢٣٣).

(٥) تقدم. (٦) انظر الحديث: (رقم ٤٠٠).

وعبد الرحمٰن بن القاسم القطان الكوفي الذي خالف في الإسناد، كما أشار إلى ذلك أبو نعيم، ضعفه ابن عدي، وخطأه في حديث آخر خالف فيه، وقال: إنه باطل. نقل هذا ابن حجر(١) ولم أجده في المطبوع من الكامل، وقول أبي نعيم: (عن عكرمة عن ابن عباس)، لم أقف على هذا الإسناد، والإسناد الذي رواه الحارث هو: (عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) كما تقدم، فلعلّه مرويّ عنه من طريق آخر، والله أعلم.

٤٠٧ ـ عن عبد الله بن مسعود ﵁ قال: خرج رسول الله ﷺ من بيت زينب بنت جحش ﵂، فدخل منزل أم سلمة ﵂، ثم قال ﷺ: «يا أم سلمة، اسمعي، واشهدي وهو يقاتل المارقين والقاسطين بعدي، يا أم سلمة، اسمعي وأطيعي وهو يقاتل المارقين والقاسطين بعدي، يا أم سلمة، اسمعي، واشهدي لو أن رجلاً عبد الله تعالىٰ ألف عام بين الركن والمقام، وألف عام بعد ألف عام ثم لقي الله عزّ وجلّ مبغضاً لهذا يعني عليّ بن أبي طالب ﵁ أكبّه الله عزّ وجلّ على وجهه في نار جهنم».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي(٢) قال: حدّثنا أبو العباس الكديمي محمد بن يونس بن موسى قال: ثنا زكريا بن يحيى الخزاز قال: ثنا إسماعيل بن عباد: (المري) قال: ثنا شريك بن عبد الله عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود ﵁ به.

إسناده تالف مسلسل بالضعفاء والهالكين، وهم من دون منصور، وبيان ذلك أن الكديمي متهم بالوضع، وأثنى عليه الإمام أحمد وغيره(٣).

وإسماعيل بن عباد هو أبو محمد المزني البصري، وما وقع في إسناد الفاكهي من أنه: (المري) فخطأ من الناسخ أو الطابع، والتحريف في مثل هذا يقع كثيراً لتشابه الرسم، وبخاصة أن القدماء لا يعتنون بالنقط كثيراً، ومما يدلّ على أنه: (المزني)، لا المري أن العقيلي روى حديثاً من طريق زكريا بن يحيى الخزاز قال: حدثنا إسماعيل بن عباد قال: حدثنا سعيد، فساق بقية الإسناد والحديث، ولم ينسبه العقيلي إلى مزينة، وإنما قال: (بصري)، والذي نسبه إلى مزينة هو ابن

(١) انظر لسان الميزان: (٣/ ٤٢٥).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٤٧١ ـ ٤٧٢).
(٣) تقدم.

حبان فقال: إسماعيل بن عباد أبو محمد المزني من أهل البصرة)، ونسبه الذهبي وتبعه ابن حجر، فقال: (إسماعيل بن عباد السعدي، وقد ذكروا جميعاً أنه يروي عن سعيد بن أبي عروبة)، وأمّا حاله فقال العقيلي: (حديثه غير محفوظ)، وقال ابن حبان: (يروي عن سعيد بن أبي عروبة ما لا يتابع عليه من الروايات، ويقلب الأخبار التي رواها الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به بحال)، ثم ذكر أنه كتب له نسخة بإسناده عنه، وقال: (لا تخلو من المقلوب أو الموضوع)، وقال الدارقطني: (متروك)[١]، ولا وجود لإسماعيل بن عباد المري فيما وقفت عليه من كتب.

وزكريا بن يحيى الخزاز: (صدوق له أوهام، ليَّنه بسببها الدارقطني)[٢].

وشريك بن عبد الله هو القاضي، سيء الحفظ مع صدقه[٣].

والحديث ظاهر البطلان، والمبالغة فيه لا تتناسب مع قواعد الشريعة، فما معنى ألف عام وألف عام بعد ألف عام، ومن القاسطون الذين قاتلهم عليّ رضي الله عنه إن كانت الإشارة في ذلك إلى وقعة الجمل أو حروبه مع معاوية رضي الله عنه فلا يناسب وصفهم بذلك؛ لأن فيهم صحابة أجلّاء، وهم مجتهدون مصيبون أو مخطئون، ولهذا سمّيت بالفتنة في عدّة أحاديث، وكثير من الصحابة توقف في القتال مع الفريقين، وقال الرسول ﷺ في وصف الخوارج: «**يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**»[٤]، وذلك لأن الحق كان ملتبساً غير ظاهر.

وإن كانت الإشارة في ذلك إلى الخوارج، فلا إشكال في المتن إلّا المبالغة التي سبق التنبيه عليها.

وروى الحاكم[٥] ومن طريقه البغوي[٦] من طريق زكريا بن يحيى الخزاز به مختصراً بلفظ: «**يا أم سلمة، هذا والله قاتل القاسطين والناكثين والمارقين من بعدي**».

---

(١) انظر الضعفاء الكبير: (١/ ٨٥)، والمجروحين: (١/ ١٢٣)، وميزان الاعتدال: (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)، ولسان الميزان: (١/ ٤١٢ ـ ٤١٣).

(٢) التقريب: (رقم ٢٠٣٤).

(٣) تقدم.

(٤) أخرجه مسلم: الصحيح: (٢/ ٧٤٥)، الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم.

(٥) كتاب: الأربعين، كما في اللآلئ المصنوعة: (١/ ٤١٠).

(٦) شرح السنة: (١٠/ ٢٣٤ ـ ٢٤٥)، واختلط فيه اسم الحسن بن علي بـ(زكريا بن علي)، وهو على الصواب في اللآلئ.

الباب الثالث

أحاديث فضل المسجد الحرام والمواضع الأخرى بمكة

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: المسجد الحرام أول مسجد وضع في الأرض وهو أعظم المساجد وأشرفها.

الفصل الثاني: مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام.

الفصل الثالث: ما جاء في فضائل متنوّعة للصلاة في المسجد الحرام وأنه أحد المساجد الثلاثة التي لا يعتكف إلاّ فيها.

الفصل الرابع: شدّ الرحال إلى المسجد الحرام.

الفصل الخامس: ما جاء في بئر زمزم.

الفصل السادس: فضل منى والمواضع الأخرى بمكة.

الفصل الأول

المسجد الحرام أول مسجد وضع في الأرض، وهو أعظم المساجد وأشرفها

الفصل الأول

المسجد الحرام أول مسجد وضع في الأرض، وهو أعظم المساجد وأشرفها

٤٠٨ ـ عن أبي ذرّ رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أيّ مسجد وضع في الأرض أوّل[1]؟ قال: «**المسجد الحرام**»، قال: قلت: ثم أيٌّ؟ قال: «**المسجد الأقصى**»، قلت: كم كان بينهما؟ قال: «**أربعون سنة**[2]، **ثم أينما أدركتك الصلاة بعد فصلّه، فإن الفضل فيه**».

رواه البخاري ـ واللفظ له[3] ـ ومسلم[4] والنسائي[5] وابن ماجه[6] وأحمد[7] والطيالسي[8] وعبد الرزاق[9] والحميدي[10] وابن أبي شيبة[11] وابن

---

(١) بضم اللام، قال أبو البقاء: وهي ضمة بناء لقطعه عن الإضافة مثل قبل وبعد، والتقدير أول كل شيء، ويجوز الفتح مصروفاً وغير مصروف. فتح الباري: (٦/ ٤٠٨). قلت: وقد ورد مصروفاً في بعض الطرق: «**أولاً**».

(٢) فيه دلالة على تقدم بنائه، ولا ينافي هذا ما ورد من أن سليمان هو الذي بناه، لأنه لا ينفي أن أصل البناء كان موجوداً. انظر تفصيل ذلك في فتح الباري: (٦/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٣) الصحيح: (٦/ ٤٠٧، ٤٥٨) الأنبياء باب: (١٠)، وباب قول الله تعالىٰ: ﴿**ووهبنا لداود سليمان. . .**﴾.

(٤) الصحيح: (١/ ٣٧٠)، المساجد ومواضع الصلاة.

(٥) المجتبى: (٢/ ٣٢) المساجد، باب ذكر أي مسجد وضع أولاً. والسنن الكبرى: (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) (رقم ٧٦٩).

(٦) السنن: (١/ ٢٤٨)، المساجد والجماعات، باب أي مسجد وضع أوّل.

(٧) المسند: (٥/ ١٥٠، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٦ ـ ١٦٧).

(٨) المسند: (ص٦٢).

(٩) المصنف: (١/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).

(١٠) المسند: (١/ ٧٤).

(١١) المصنف: (٧/ ٢٦٥) (رقم ٣٥٩٣٢).

أبي خيثمة[١] والأزرقي[٢] وابن أبي عاصم[٣] والطبري[٤] وابن خزيمة[٥] وأبو عوانة[٦] والطحاوي[٧] وابن حبان[٨] والطبراني[٩] وأبو نعيم[١٠] والبيهقي[١١] وابن عبد البر[١٢] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[١٣] كلّهم من طريق الأعمش حدثنا إبراهيم التيمي عن أبيه قال: سمعت أبا ذرّ به. وفي بعض الطرق قال: «**ثم حيثما أدركتك الصلاة فصلّه، فإنه مسجد**» وبنحو ذلك.

وقال أبو نعيم: (هذا حديث صحيح متفق عليه).

وتابع الأعمش في روايته: عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، فرواه عن إبراهيم التيمي به نحوه.

أخرجه أبو بكر بن خلاد النصيبي[١٤]، وعنه أبو نعيم الأصبهاني[١٥].

إلّا أنه من طريق أحد المتروكين، فلا عبرة بروايته.

٤٠٩ ـ عن حذيفة بن أسيد[١٦] ﵁ أراه رفعه، قال: «تخرج الدابة من أعظم المساجد حرمة، فبينا هم قعود إذ رنّت[١٧] الأرض، فبينا هم كذلك إذ تصدّعت»[١٨].

رواه الطبراني[١٩] قال: حدثنا أحمد قال: نا حمزة بن سعيد المروزي

(١) التاريخ الكبير: (رقم ٢٩) (رسالة).
(٢) أخبار مكة: (١/ ٦٢ ـ ٦٣).
(٣) الأوائل: (رقم ١٦٤).
(٤) جامع البيان: (٤/ ٨ ـ ٩).
(٥) الصحيح: (٢/ ٥، ٢٦٨).
(٦) المسند: (١/ ٣٩١ ـ ٣٩٢).
(٧) مشكل الآثار: (١/ ٣٢).
(٨) الإحسان: (٤/ ٤٧٥) (رقم ١٥٩٨) و(٤/ ١٢٠) (رقم ٦٢٢٨).
(٩) الأوائل: (رقم ٧٥).
(١٠) حلية الأولياء: (٤/ ٢١٦).
(١١) السنن الكبرى: (٢/ ٤٣٣)، ودلائل النبوة: (٢/ ٤٣)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٣١) (رقم ٣٩٨٢).
(١٢) التمهيد: (١٠/ ٣٤).
(١٣) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٧ ـ ٤٨).
(١٤) الفوائد: (١/ ق ٨/ أ).
(١٥) حلية الأولياء: (٤/ ٢١٧).
(١٦) بمفتوحة فمكسورة فتحتية. المغني في ضبط الأسماء: (ص ٢١).
(١٧) صوَّتت. انظر مختار الصحاح: (ص ٢٥٩).
(١٨) تشققت. لسان العرب: (٨/ ١٩٥) مادة: (صدع).
(١٩) المعجم الأوسط: (٢/ ١٧٦ ـ ١٧٧) (رقم ١٦٣٥).

قال: نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلّا سفيان، تفرّد به حمزة بن سعيد)، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات)[(١)].

قلت: وهو كما قال، فعبد الله بن عبيد بن عمير هو الليثي: (ثقة)[(٢)].

وحمزة بن سعيد المروزي: (صدوق)[(٣)]. وشيخ الطبراني أحمد، هو ابن النضر بن بحر العسكري، قال الخطيب البغدادي: (كان من ثقات الناس وأكثرهم كتاباً)[(٤)].

إلّا إن في الإسناد عنعنة ابن جريج، وهو مدلس[(٥)].

وخالفه جرير بن حازم، فرواه عن عبد الله بن عبيد عن رجل من آل عبد الله بن مسعود، أخرجه الطيالسي[(٦)] مع إسناد آخر سيأتي، واللفظ الذي ساقه لغير جرير.

ورواه الطيالسي[(٧)] ونعيم بن حماد[(٨)] ومحمد بن إسحاق الفاكهي: (من طريقه)[(٩)]، والطبراني[(١٠)] والحاكم[(١١)] والبيهقي[(١٢)] كلهم من طريق طلحة بن عمرو أخبرني عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي أن أبا الطفيل حدّثه عن حذيفة بن أسيد مرفوعاً مطولاً. قال: ذكر رسول الله ﷺ الدابة فقال: «**لها ثلاث خرجات من الدهر...**»، فذكر الخرجتين، ثم قال: «**بينما الناس في أعظم المساجد على الله حرمة، خيرها وأكرمها المسجد الحرام لم يَرْعَهم**[(١٣)] **إلاّ وهي ترغو**[(١٤)] **بين الركن والمقام، تَنْفُض عن رأسها التراب...**» الحديث.

---

(١) مجمع الزوائد: (٨/٨).

(٢) التقريب: (رقم ٣٤٥٥).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ١٥٢١).

(٤) تاريخ بغداد: (٥/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٥) تقدم.

(٦) المسند: (ص ١٤٤).

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الفتن: (رقم ١٨٥١).

(٩) أخبار مكة: (٤/ ٣٨ ـ ٣٩).

(١٠) المعجم الكبير: (٣/ ١٩٣).

(١١) المستدرك: (٤/ ٤٨٤).

(١٢) البعث والنشور (رقم ٩٤) رسالة.

(١٣) هذا يقال إذا تحافظ القوم لشيء يخافونه. انظر لسان العرب: (١٤/ ٣٢٩) مادة: (رعى).

(١٤) تصوت. انظر مختار الصحاح: (ص ٢٤٩).

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، وهو أبين حديث في ذكر دابة الأرض، ولم يخرجاه)، وتعقّبه الذهبي فقال: (طلحة ضعّفوه، وتركه أحمد)، وقال البيهقي: (طلحة بن عمرو غير قوي، ولحديثه شواهد في بعض ألفاظه)، وقال البوصيري ـ تعقيباً على الحاكم ـ: (بل في إسناديهما طلحة بن عمرو الحضرمي وهو ضعيف)[١].

وذكر ابن كثير أن فيه غرابة[٢]، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني، وفيه طلحة بن عمرو، وهو متروك)[٣]، وساق ابن حجر رواية الطيالسي، وعزاه إلى الحاكم وقال: (وطلحة ضعيف)[٤]، قلت: وإسناده ضعيف جداً، لأن طلحة متروك[٥].

وللحديث طرق أخرى عن حذيفة موقوفاً.

أخرجه نعيم بن حماد[٦] ومن طريقه الطبراني[٧]، قال نعيم: حدثنا ابن المبارك وابن ثور عن معمر.

وأخرجه الطبري[٨] من طريق عثمان بن مطر عن أبي سفيان ثنا عن معمر.

ففي رواية نعيم قال معمر: عن رجل عن قيس بن سعد عن أبي الطفيل عن حذيفة.

وفي رواية الطبري قال معمر: عن قيس به.

ولفظ نعيم: (إن للدابة ثلاث خرجات...)، ثم قال: (فبينما الناس عند أشرف المساجد وأعظمها وأفضلها حتى ظننا أنه يسمي المسجد الحرام وما سمّاه...) الحديث.

---

(١) مختصر إتحاف السادة المهرة: (رقم ٨٥٥٧).
(٢) انظر النهاية في الفتن والملاحم: (١/ ١٦١).
(٣) مجمع الزوائد: (٨/ ٧).
(٤) المطالب العالية المسندة: (٥/ ٧٨ ـ ٧٩).
(٥) تقدم.
(٦) الفتن: (رقم ١٨٦٨).
(٧) الأحاديث الطوال: (٢٥/ ٢٦٣): (المعجم الكبير).
(٨) جامع البيان: (٢٠/ ١٤ ـ ١٥).

وكلا الإسنادين ضعيف، فنعيم بن حماد مع ثقته وصلابته في السنة كان يهم في الحديث[١]، وعثمان بن مطر هو السيباني: (ضعيف)[٢].

ورواه الفاكهي[٣] من طريق هشام بن حسان عن قيس بن سعد به نحوه. وإسناده حسن لحال أحد رجاله، وهشام بن حسان هو القردوسي[٤].

وقيس بن سعد هو المكي: (ثقة)[٥]، إلّا أنهم لم يذكروا أنه روى عن أبي الطفيل، وذكره ابن المديني فيمن لم يلق أحداً من الصحابة[٦]. ولهذا جعله ابن حجر من الطبقة السادسة[٧]، إلّا أن روايته عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ممكنة؛ لأنه توفي بمكة عام: (١٠٠)، وقيل: (١٠٧)، وقيل: (١١٠)[٨]، وقيس بن سعد مكي، وقد توفي سنة: (١١٩)، وقيل: (١١٧)[٩]، فالفرق بين وفاتيهما يسير، ولعلّ مقصود ابن المديني أنه لم يلق كبار الصحابة؛ لأن واثلة من صغارهم، بل يرى البعض أنه لم يسمع من الرسول ﷺ، وتابع قيس بن سعد عبدُ العزيز بن رفيع.

أخرجه ابن أبي شيبة[١٠] بلفظ: (تخرج الدابة مرتين قبل يوم القيامة، حتى يضرب فيها رجال، ثم تخرج الثالثة عند أعظم مساجدكم، فتأتي القوم وهم مجتمعون...) الحديث. وإسناده صحيح، وعبد العزيز بن رفيع هو الأسدي أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة: (ثقة)[١١].

وأخرجه الطبري[١٢] من طريق عثمان بن مطر عن واصل مولى أبي عيينة عن حذيفة في قوله تعالىٰ: ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ...﴾[١٣]، قال: (للدابة ثلاث خرجات...) فذكره بنحوه. وإسناده ضعيف لضعف عثمان كما تقدم قبل قليل؛ ولانقطاعه بين واصل وحذيفة؛ لأن واصلاً روايته عن

---

(١) تقدم.
(٢) التقريب: (رقم ١٥١٩).
(٣) أخبار مكة: (٤/ ٣٨).
(٤) تقدم.
(٥) التقريب: (رقم ٥٥٧٧).
(٦) انظر جامع التحصيل: (ص ٣١٦).
(٧) المصدر السابق.
(٨) انظر تهذيب الكمال: (١٤/ ٨١).
(٩) انظر المصدر نفسه: (٢٤/ ٤٩).
(١٠) المصنف: (٧/ ٤٦٧) (رقم ٣٧٢٨٥).
(١١) التقريب: (رقم ٤٠٩٥) وضبط رفيع فقال: (بفاء مصغر).
(١٢) جامع البيان: (٢٠/ ١٤ ـ ١٥).
(١٣) سورة النمل: الآية (٨٢).

التابعين، وجعله ابن حجر من الطبقة السادسة، وهو: (صدوق عابد)[١].

ومن خلال هذه الطرق يتّضح أن الصواب في الحديث كونه موقوفاً على حذيفة؛ لاتفاق قيس بن سعد وعبد العزيز بن رفيع على ذلك، فترجح روايتهما على رواية عبد الله بن عبيد بن عمير، لا سيما وأنه لم يجزم برفعه، بل قال: (أراه رفعه) وممّا يقوي ذلك رواية واصل، فإنها وإن كانت ضعيفة فإنها صالحة للمتابعة، والحديث حكمه الرفع لأنه مما لا مجال للرأي فيه لتعلّقه بخبر غيبي.

٤١٠ ـ عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أوّل مسجد وضع في الأرض الكعبة، ثم بيت المقدس، وكان بينهما خمسمائة عام**».

رواه أبو الشيخ الأصبهاني[٢] ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني[٣] من طريق سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ به.

الحديث منكر. الحارث هو ابن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي، مختلف فيه، فكذّبه الشعبي وابن المديني وزهير بن حرب وبعض المحدثين، وضعّفه جماعة من المحدثين، ومشاه بعضهم، وقد تأوّل أحمد بن صالح المصري تكذيب الشعبي له، فقال بعد أن وثّقه وأثنى عليه: (لم يكن يكذب في الحديث، إنما كان كذبه في رأيه)، وقد كان غالياً في التشيّع[٤].

وفي الإسناد إلى الحارث من هو ضعيف. وأما نكارة الحديث فإن في حديث أبي ذر أن بين بناء المسجدين أربعين عاماً، وفي هذا الحديث خمسمائة عام، وهو خطأ ظاهر.

وعزاه في كنز العمال[٥] إلى ابن منده في تاريخ أصبهان، وفيه: «**وكان بينهما مائة عام**».

❁ ❁ ❁

(١) التقريب: (رقم ٧٣٨٦).
(٢) طبقات المحدثين بأصبهان: (٢/ ٣٧).
(٣) أخبار أصبهان: (١/ ١٧٢).
(٤) تقدم.
(٥) (١٢/ ٢١٢).

الفصل الثاني

مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام

الفصل الثاني
مضاعفة الصلاة في المسجد الحرام

٤١١ ـ عن أبي هريرة ﷺ أن النبيّ ﷺ قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام».

هذا الحديث متفق عليه، وهو مشهور عن أبي هريرة، رواه عنه عدد من الرواة، وهم: أبو عبد الله سلمان الأغر وأبو سلمة بن عبد الرحمٰن وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ وسعيد بن المسيب وداود بن فراهيج وحفص بن عاصم وبعجة بن عبد الله الجهني وسعيد المقبري وصالح مولى التوأمة وعبد الرحمٰن مولى الحرقة وعبد الملك بن المغيرة وهلال بن أبي هلال المدني والوليد بن رباح ونافع وعطاء، وفي بعض هذه الطرق خلافات غير مؤثرة في صحة الحديث، وأشهر هذه الروايات أربع وهي: رواية أبي عبد الله الأغر:

أخرجها البخاري[١] والترمذي[٢] والنسائي[٣] وابن ماجه[٤] وأحمد[٥] ومالك[٦] والدارمي[٧] وابن أبي شيبة[٨] وإسحاق بن راهويه[٩] وابن أبي

---

(١) الصحيح (٣/ ٦٣) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة. والتاريخ الكبير: (٨/ ٢٥، ٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) الجامع: (٢/ ١٤٧) أبواب الصلاة، باب ما جاء في أي المساجد أفضل.

(٣) المجتبى: (٥/ ٢١٤) إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام. والكبرى: (٢/ ٣٩٠) (رقم ٣٨٨٢).

(٤) السنن: (١/ ٤٥٠) إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام.

(٥) المسند: (٢/ ٢٥٦، ٣٨٦، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٣، ٤٨٥).

(٦) الموطأ: (١/ ١٧٤).

(٧) السنن: (١/ ٢٧٠).

(٨) المصنف: (٢/ ١٤٧) (رقم ٧٥١٥) وفيه أنه سمع أبا سلمة يحدث الأغر أنه سمع أبا هريرة، وهو تحريف.

(٩) المسند: (١/ ٤٥٦).

خيثمة[١] والأزرقي[٢] وأبو يعلى[٣] وأبو العباس السراج[٤] والطحاوي[٥] وابن حبان[٦] والطبراني[٧] وأبو الشيخ الأصبهاني[٨] وأبو نعيم الأصبهاني[٩] والبيهقي[١٠] وابن عبد البرّ[١١] والخطيب البغدادي[١٢] والبغوي[١٣] من طرق كلّهم عن أبي عبد الله سلمان الأغر عن أبي هريرة به. وألفاظهم متقاربة، ففي بعض الطرق قال: «**إلا الكعبة**»، وهي عند النسائي وأحمد في رواية، وعند ابن أبي شيبة والخطيب البغدادي. وفي بعض الطرق: «**كألف صلاة**»، وفي بعضها: «**أفضل من ألف صلاة**»، وفي بعض الطرق زيادة في آخر الحديث: «**وصلاة الجميع تعدل خمساً وعشرين من صلاة الفذ**»، وهي في رواية لأحمد، وفي رواية لأبي يعلى زيادة: «**ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنّة**».

وخالف عبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، فرواه عن الزهري عن أبي عبد الله الأغرّ مرفوعاً مرسلاً. أخرجه الدارقطني[١٤]. وهي رواية غير محفوظة. وممن روى الحديث عن الأغر سعدُ بن إبراهيم، رواه عنه شعبة واختلف عليه، ففي رواية للنسائي وأحمد وابن أبي شيبة والبخاري في التاريخ الكبير رووه من طريق محمد بن جعفر عنه قال: حدّثنا شعبة قال: سمعت أبا سلمة يسأل الأغر عن هذا الحديث، فحدّث الأغر أنه سمع أبا هريرة يقول، فذكره.

وتابع غندراً على ذلك بهزُ بن أسد عند أحمد في رواية.

---

(١) التاريخ الكبير: (رقم ٣٠) رسالة.
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٦٤ ـ ٦٥).
(٣) المسند: (٥/ ٤٣٠) (رقم ٦١٣٨، ٦١٣٩)، و(٦/ ٨٨ ـ ٨٩) (رقم ٦٥٢٤).
(٤) الفوائد: (رقم ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٦٦٨) رسالة.
(٥) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦، ١٢٧)، ومشكل الآثار: (١/ ٢٤٧).
(٦) الإحسان: (٤/ ٥٠٥) (رقم ١٦٢٥).
(٧) المعجم الأوسط: (٤/ ١٧٧) (رقم ٣٩٠٧).
(٨) طبقات المحدثين بأصبهان: (٣/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨).
(٩) أخبار أصبهان: (١/ ٣٣٦).
(١٠) السنن الكبرى: (٥/ ٢٤٦) و(١٠/ ٨٣).
(١١) التمهيد: (٦/ ١٦ ـ ١٧).
(١٢) تاريخ بغداد: (١٤/ ١٤٥) وتحرف فيه (أبا سلمة) فقيل: (أبا أمامة).
(١٣) شرح السنة: (٢/ ٣٣٥).
(١٤) العلل: (٩/ ٤٠٠).

وخالفهما أبو الوليد الطيالسي في رواية للبخاري في التاريخ الكبير، وكذا في رواية للطحاوي، حيث قال: نا شعبة عن سعد بن إبراهيم قال: سمعت أبا سلمة يحدّث عن أبي هريرة فذكره. وقال البخاري: (لا يصح) يعني أن الصواب فيه أن سعد بن إبراهيم يرويه عن الأغر عن أبي هريرة لا عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وترجيح البخاري لرواية غندر واضح؛ لأنه من الملازمين لشعبة، وكتابه هو الحكم بين أصحاب شعبة[١]. ويزاد على متابعة بهز له في رواية لأحمد.

رواية أبي سلمة:

أخرج مسلم[٢] والنسائي[٣] والبخاري في التاريخ الكبير[٤] وابن حبان[٥] والدارقطني[٦] من طريق الزبيدي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن وأبي عبد الله الأغر مولى الجهنيين، وكان من أصحاب أبي هريرة أنهما سمعا أبا هريرة ﷺ يقول: «**صلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ المسجد الحرام، فإن رسول الله ﷺ آخر الأنبياء، وإن مسجده آخر المساجد**»، قال أبو سلمة وأبو عبد الله: لم نشك أن أبا هريرة كان يقول عن حديث رسول الله ﷺ، فمنعنا ذلك أن نستثبت أبا هريرة عن ذلك الحديث، حتى إذا توفي أبو هريرة تذاكرنا ذلك، وتلاومنا أن لا نكون كلمنا أبا هريرة في ذلك حتى يسنده إلى رسول الله ﷺ إن كان سمعه منه، فبينا نحن على ذلك، جالسنا عبد الله بن إبراهيم بن قارظ، فذكرنا ذلك الحديث، والذي فرَّطنا فيه من نص أبي هريرة عنه، فقال لنا عبد الله بن إبراهيم: أشهد أني سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**فإني آخر الأنبياء، وإن مسجدي آخر المساجد**»، وهذا سياق مسلم. وأمّا روايته عن أبي سلمة مفرداً فسيأتي ذكرها، والخلاف فيها[٧].

---

(١) تقدم.

(٢) الصحيح: (٢/ ١٠١٢) الحج، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة.

(٣) المجتبى: (٢/ ٣٥) المساجد، باب فضل مسجد النبيّ ﷺ، والسنن الكبرى: (١/ ٢٥٧) (رقم ٧٧٣).

(٤) (٨/ ٤٥٤).

(٥) الإحسان: (٤/ ٥٠٠) (رقم ١٦٢١). (٦) العلل: (٩/ ٣٩٩).

(٧) انظر الحديث: (رقم ٤٢٥).

رواية عبد الله بن إبراهيم بن قارظ:

أخرجها مسلم[١] وأحمد[٢] والبخاري في التاريخ الكبير[٣] وابن أبي خيثمة[٤] والسراج[٥] والطحاوي[٦] والطبراني[٧] من طرق عن عبد الله بن إبراهيم بن قارظ أنه سمع أبا هريرة يحدّث أن رسول الله ﷺ قال: «**صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة، أو كألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلاّ أن يكون المسجد الحرام**» وهذا لفظ مسلم، ويضاف إلى ذلك رواية أبي سلمة والأغرّ عنه، ووقع الاختلاف في اسم الراوي عن أبي هريرة.

ففي رواية مسلم ورواية للبخاري ورواية ابن أبي خيثمة والسراج سمّوه عبد الله بن إبراهيم بن قارظ.

وفي رواية للإمام أحمد والبخاري، ورواية الطحاوي والطبراني سمّوه إبراهيم بن عبد الله بن قارظ.

وفي رواية للإمام أحمد ورواية الطحاوي في مشكل الآثار شكّ في اسمه، فقيل: عن إبراهيم بن عبد الله أو عبد الله بن إبراهيم.

ورواه أبو يعلى[٨] بإسناده، فقال: عن ابن قارظ عن أبي هريرة به. ولم يسمّ ابن قارظ.

والأمر في ذلك سهل لأن عينه قد علمت، ورواية أبي يعلى لا تعارض رواية الآخرين غاية ما في الأمر أنه لم يسمّه، والخلاف في اسمه قديم، قال ابن حجر: (وجعل ابن أبي حاتم إبراهيم بن عبد الله بن قارظ، وعبد الله بن إبراهيم بن قارظ ترجمتين، والحق أنها واحد، والاختلاف فيه على الزهري وغيره، وقال ابن معين: كان الزهري يغلط فيه)[٩].

---

(١) الصحيح: (٢/ ١٠١٣). (٢) المسند: (٢/ ٢٥١).
(٣) (٨/ ٢٥٤، ٢٥٥).
(٤) التاريخ الكبير: (رقم ٣١) (تاريخ المكيين منه) رسالة.
(٥) الفوائد: (رقم ٤٤٧) رسالة.
(٦) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٧)، ومشكل الآثار: (١/ ٢٤٧).
(٧) المعجم الأوسط: (٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩) (رقم ٢١٢٦).
(٨) المسند: (٥/ ٤٣٠) (رقم ٦١٣٨). (٩) تهذيب التهذيب: (١٣٤١ ـ ١٣٥).

ومما يرجح تسميته بعبد الله بن إبراهيم بن قارظ:

١ ـ أن أبا سلمة وسلمان الأغر روياه عنه فسمياه كذلك، كما سبق دون اختلاف.

٢ ـ أن رواية مسلم من طريق أبي صالح السمان، وقد جزم بذلك، وهي من رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عنه، وما في الصحيح أرجح من غيره في الجملة.

رواية سعيد بن المسيب:

أخرجها مسلم[١] وابن ماجه[٢] وأحمد[٣] والدارمي[٤] وعبد الرزاق[٥] والحميدي[٦] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٧] والمفضل الجندي[٨] وأبو يعلى[٩] والطحاوي[١٠] والطبراني[١١] والدارقطني[١٢]، وابن جميع الصيداوي[١٣] والبيهقي[١٤] والخطيب البغدادي[١٥] وابن عبد البر[١٦] والبغوي[١٧] كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. وفي رواية للفاكهي وهي من طريق سليمان بن كثير عن سعيد زيادة: «**فيما سواه من المساجد إلا الكعبة؛ لأني آخر الأنبياء، وهو آخر المساجد**» ولم يذكرها أحد من أصحاب الزهري الكبار، وهم سفيان بن عيينة ومعمر بن راشد وقتادة. وسليمان بن كثير هو العبدي متكلّم فيه، وبخاصة عن الزهري، قال النسائي: (ليس به بأس إلا في الزهري، فإنه يخطئ عليه). وقال غيره نحواً من ذلك[١٨].

---

(١) الصحيح: (٢/ ١٠١٢).
(٢) السنن: (٢/ ٤٥٠).
(٣) المسند: (٢/ ٢٣٩، ٢٧٧).
(٤) السنن: (١/ ٢٧١).
(٥) المصنف: (٥/ ١٢١).
(٦) المسند: (٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٩٥، ٩٦).
(٨) فضائل المدينة: (رقم ٤١).
(٩) المسند: (٥/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨، ٣٣٥) (رقم ٥٨٣١، ٥٨٤٩)، و(٦/ ٨٨) (رقم ٦٥٢٣).
(١٠) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦)، ومشكل الآثار: (١/ ٢٤٦).
(١١) المعجم الأوسط: (٥/ ١١٤) (رقم ٤٨٣٦).
(١٢) العلل: (٩/ ٤٠٠).
(١٣) معجم الشيوخ: (ص ١٣٧).
(١٤) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٤) (رقم ٤١٣٨).
(١٥) تاريخ بغداد: (٩/ ٢٢١ ـ ٢٢٢).
(١٦) التمهيد: (٦/ ٣١ ـ ٣٢).
(١٧) شرح السنة: (٢/ ٣٣٥).
(١٨) انظر تهذيب التهذيب: (٤/ ٢١٥ ـ ٢١٦).

وأمّا الطرق الأخرى فهي مفرقة في المصادر التالية:

فأخرجه الترمذي[١] وأحمد[٢] وعبد الرزاق[٣] وعلي بن الجعد[٤] وإسحاق بن راهويه[٥] والبخاري في التاريخ الكبير[٦] وابن أبي خيثمة[٧] والفاكهي[٨] وأبو العباس السراج[٩] وأبو يعلى[١٠] والطحاوي[١١] والطبراني[١٢] وابن عدي[١٣] وأبو القاسم بن بشران[١٤] والخطيب البغدادي[١٥] وابن الجوزي[١٦] من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً مثله ونحوه. وفي بعض الطرق زيادة متن آخر في أوّله، وزيادة أخرى في نهايته.

وفي رواية لأبي يعلى قال: **«حاشا البيت الحرام»**، وفي رواية لإسحاق: **«ليس الكعبة»**، وفي رواية للفاكهي من طريق أحد المتروكين بلفظ: **«صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد إلاّ المسجد الحرام، فإنها تزيد عليه مائة صلاة»**، وقال الترمذي: (حسن صحيح). وفي بعض هذه الأسانيد ضعف واختلافات لا تؤثر في أصل صحة الحديث، وقد تكلّم الحافظ الدارقطني عن الاختلاف في بعض طرق الحديث، كالاختلاف على الزهري، وعلى أبي سلمة، وكذا الاختلاف في اسم عبد الله بن إبراهيم بن قارظ،

---

(١) الجامع: (٥/ ٧١٩) المناقب، باب فضل المدينة.
(٢) المسند: (٢/ ٣٩٧، ٤٦٦، ٤٨٤، ٤٩٩، ٥٢٨).
(٣) المصنف: (٥/ ١٢٣).
(٤) المسند: (٣٠٦٠).
(٥) المسند: (١/ ٤٢٧)، من مسند أبي هريرة.
(٦) (٨/ ٢٥٤، ٢٥٥).
(٧) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه) (رقم ٣٧) رسالة، و(٣/ ق ١١٦/ أ).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٩٧، ١٠١).
(٩) الفوائد: (رقم ٦٦٧) رسالة.
(١٠) المسند: (٦/ ٧٩ ـ ٨٠) (رقم ٦٤٩٤).
(١١) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦، ١٢٧)، ومشكل الآثار: (١/ ٢٤٦) و(٤/ ٦٩ ـ ٧٠).
(١٢) المعجم الأوسط: (٢/ ١٦٤ ـ ١٦٥) (رقم ١٥٨٨)، ومسند الشاميين: (رقم ٢٣٣٤).
(١٣) الكامل: (٣/ ٨٢).
(١٤) الأمالي: (١٠/ ق ٩/ب و١٤/ ق ٧/ب).
(١٥) تلخيص المتشابه: (رقم ٧٥٥).
(١٦) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٣٨).

وخلافات أخرى، من ذلك الاختلاف على عطاء بن أبي رباح[١]. وسيأتي الكلام على حديث عطاء في رواية لاحقة[٢].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٤١٢ ـ عن ميمونة ـ يعني بنت الحارث رضي الله عنها ـ قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ مسجد الكعبة». هذا لفظ مسلم، وفيه قصة امرأة مع ميمونة، فقالت ميمونة: صلّي في مسجد الرسول، فإني سمعت رسول الله ﷺ، فذكرته.

الحديث مداره على نافع مولى عبد الله بن عمر، رواه عنه الليث بن سعد وابن جريج وفليح بن سليمان، واختلف فيه على الليث وابن جريج.

رواية الليث أخرجها مسلم[٤] والنسائي[٥] وأحمد[٦] وابن أبي شيبة[٧] والبخاري في التاريخ الكبير[٨] والطحاوي[٩] والطبراني[١٠] والبيهقي[١١] والخطيب البغدادي[١٢] وأبو علي الغساني[١٣] وابن الجوزي[١٤] من طرق عن الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس. ثم اختلف الإسناد بعد ذلك، فقيل عن ابن عباس عن ميمونة مرفوعاً. وعند بعضهم قصة

---

(١) انظر العلل: (٩/ ٣٩٥ ـ ٤٠٠).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٥).
(٣) (برقم ١٩٥).
(٤) الصحيح: (٢/ ١٠١٤) الحج، باب فضل الصلاة في مسجدي مكة والمدينة.
(٥) المجتبى: (٢/ ٣٣) المساجد، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام، والسنن الكبرى: (١/ ٢٥٦) (رقم ٧٧٠).
(٦) المسند: (٦/ ٣٣٣، ٣٣٤).
(٧) المصنف: (٢/ ١٤٨) (رقم ٧٥١٨: و(٧/ ٤١٦).
(٨) (١/ ٣٠٢).
(٩) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦)، ومشكل الآثار: (١/ ٦٤) (رقم ٦٠٣) تحقيق الأرناؤوط. وفي المطبوعة الأخرى حذف ابن عباس، وهو خطأ نتيجة لتصحيف. وانظر النكت الظراف: (١٢/ ٤٨٥) من هامش تحفة الأشراف.
(١٠) المعجم الكبير: (٢٣/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥).
(١١) السنن الكبرى: (١٠/ ٨٣).
(١٢) تاريخ بغداد: (١/ ٣٤٣).
(١٣) تقييد المهمل: (٢/ ق ٥٨٥).
(١٤) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٤٠).

في أوله، وقيل: عن ميمونة مباشرة دون ذكر ابن عباس.

فالذين رووه عن الليث بذكر ابن عباس في الإسناد: محمد بن رمح عند مسلم وأبي علي الغساني. ورواه كذلك شبابة بن سوار عند ابن أبي شيبة، ولم يختلف عليهما سوى أن رواية الخطيب من طريق موسى بن سهل الجوني عن محمد بن رمح عن الليث بن سعد به دون ذكر ابن عباس. وفي الإسناد إليه من لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، فلا عبرة بها، واحتمال التصحيف في مثل هذا الكتاب وارد.

وخالفهما الحجاج بن محمد المصيصي عند أحمد، وعبد الله بن وهب المصري عند الطحاوي، وعبد الله بن صالح كاتب الليث عند البخاري والطبراني، وأبو الجهم العلاء بن موسى الباهلي عند ابن الجوزي.

حيث رواه هؤلاء الأربعة عن الليث بن سعد بإسقاط ابن عباس من الإسناد دون اختلاف في ذلك.

وممن رواه عن الليث بن سعد: قتيبة بن سعيد، إلّا أنه اختلف عليه فيه، فرواية مسلم عنه فيها ذكر ابن عباس. ورواية النسائي عنه وكذا أحمد بن سلمة عند البيهقي لم يذكر ابن عباس في الإسناد.

وأمّا رواية ابن جريج فأخرجها النسائي(١) وأحمد(٢) وعبد الرزاق(٣) والبخاري في التاريخ الكبير(٤) ومحمد بن إسحاق الفاكهي(٥) وأبو يعلى(٦) والطحاوي(٧) والطبراني(٨) وأبو بكر أحمد بن طلحة بن المنقي البغدادي(٩) كلهم من طريق ابن جريج قال: سمعت نافعاً مولى ابن عمر يقول: حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد، ثم اختلف بعد ذلك، فبعضهم ذكر ابن عباس بين

---

(١) المجتبى: (٥/ ٢١٣) مناسك الحج، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام، والسنن الكبرى: (٢/ ٣٩٠) (رقم ٣٨٨١).

(٢) المسند: (٦/ ٣٣٤).

(٣) المصنف: (٥/ ١٢١).

(٤) (١/ ٣٠٢).

(٥) أخبار مكة: (٢/ ١٠٣).

(٦) المسند: (٦/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) (رقم ٧٠٧٧).

(٧) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦).

(٨) المعجم الكبير: (٢٣/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥).

(٩) جزء من حديثه عن شيوخه: (ق/ ١١٤/ ب).

إبراهيم وميمونة، وبعضهم لم يذكره كحال الاختلاف على الليث بن سعد، فالذين ذكروه هم المكي بن إبراهيم عند البخاري وعبد الرزاق في رواية النسائي، ورواية لأحمد عنه، وهو كذلك في مصنفه من رواية إسحاق الدبري عنه ومن طريقه الطبراني.

ورواية النسائي هي من طريق إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن راهويه، ومحمد بن رافع عنه؛ إلّا أن في المطبوع من المجتبى لم يذكر ابن عباس نتيجة لتحريف حصل في الإسناد وصيغته: (حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس حدّثه أن ميمونة).

والصواب فيه: (حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن معبد أن ابن عباس حدّثه أن ميمونة...) كذلك أثبت في السنن الكبرى، وقال عقبه: (رواه الليث عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن ميمونة ولم يذكر ابن عباس)، ويفهم منه أن هذه الرواية بإثبات ابن عباس، وقال أبو الحجاج المزي: (وكذلك حديث ابن جريج عند النسائي هو في جميع النسخ عن ابن عباس عن ميمونة...)[(١)].

وخالفهما عبد الله بن المبارك في رواية لأحمد، ورواية ابن المنقي، وأبو عاصم النبيل في رواية البخاري، ورواية أبي يعلى والطحاوي، وأبو قرة موسى بن طارق في رواية الفاكهي.

حيث رواه هؤلاء الثلاثة عن ابن جريج به، بإسقاط ابن عباس من الإسناد.

الرواية الثالثة: رواية فليح بن سليمان. أخرج ابن أبي خيثمة[(٢)] من طريقه عن نافع قال: قالت ميمونة فذكره بنحوه. وأسقط إبراهيم بن عبد الله بن معبد من الإسناد، وهي رواية منكرة، وفليح بن سليمان هو ابن أبي المغيرة الخزاعي: (صدوق كثير الخطأ)[(٣)]، فمثله لا يقارن بالليث بن سعد وابن جريج.

وقد تناول العلماء هذا الحديث بالنقد والمناقشة، فقال البخاري عقب

---

(١) تحفة الأشراف: (١٢/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦).
(٢) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه) (رقم ٤٠) رسالة.
(٣) التقريب: (رقم ٥٤٤٣).

روايته للحديث من طريق عبد الله بن صالح وأبي عاصم النبيل والمكي بن إبراهيم: (ولا يصح فيه ابن عباس)، وقال الدارقطني: (ورواه ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس عن ميمونة، وقال بعضهم فيه عن ابن عباس عن ميمونة، ولم يثبت، ورواه الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وهو الصواب عن نافع)(١). وقال في موضع آخر بمناسبة كلامه عن حديث ابن عمر الآتي: (وخالفهم ابن جريج وليث، روياه عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، وأخرج(٢) القولين، ولم يخرجه البخاري من رواية نافع بوجه)(٣). وقال أبو علي الغساني: (وإنما يحفظ هذا الحديث عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، ليس فيه ابن عباس، هكذا رويناه في حديث الليث بن سعد، وكذلك ذكره البخاري في التاريخ عن عبد الله بن صالح عن الليث، وكذلك رواه ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة...)(٤).

ووهَّم أبو الحجاج المزي أصحاب أطراف الكتب الستة كابن عساكر وغيره، وكذا وهَّم أبا بكر بن منجويه صاحب كتاب رجال مسلم، حيث ذكر هؤلاء أن الحديث في مسلم من طريق إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة، وقال: إن عامة نسخ صحيح مسلم ذكر فيها ابن عباس بين إبراهيم وميمونة(٥) ونحواً من ذلك، قال أبو علي الغساني في المصدر السابق. وقال النووي: (هذا الحديث مما أنكر على مسلم بسبب إسناده، قال الحفاظ: ذكر ابن عباس فيه وهم، وصوابه عن إبراهيم بن عبد الله عن ميمونة من غير ذكر ابن عباس...)، ثم ذكر كلام البخاري والدارقطني وقال: (ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف)(٦). قلت: الرواة عن الليث بن سعد وابن جريج فيهم تكافؤ في

---

(١) العلل: (٩/ ٤٩).
(٢) الضمير يعود على مسلم.
(٣) التتبع: (ص ٤٤٠) وانظر كتاب: بين الإمامين مسلم والدارقطني: (ص ٣٤٤ ـ ٣٤٧).
(٤) تقييد المهمل: (٢/ ق ٥٨٣ ـ ٥٨٦).
(٥) انظر تحفة الأشراف: (١٢/ ٤٨٥).
(٦) انظر شرحه على صحيح مسلم: (٩/ ١٦٦ ـ ١٦٧) وعزى رواية الليث التي ليس فيها ذكر ابن عباس إلى البخاري في الصحيح. وهو وهم منه رحمه الله، ويؤيد ذلك أن المزي لم يذكر ذلك في التحفة، وهو صريح نص الدارقطني في كتاب التتبع.

الجملة، والترجيح محتمل، وانظر الحديث التالي للنظر في اختلاف الرواة عن نافع.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل مكة[١].

٤١٣ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام»**.

رواه مسلم واللفظ له[٢] وابن ماجه[٣] وأحمد[٤] والدارمي[٥] والطيالسي[٦] والبخاري في التاريخ الكبير[٧] وتمام بن محمد[٨] والبيهقي[٩] والخطيب البغدادي[١٠] من طرق عن عبيد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر به.

وتابع عبيد الله على ذلك موسى بن عبد الله الجهني وأيوب بن أبي تميمة وعبد الله بن عمر العمري وعبد الله بن نافع. وتابع نافعاً على ذلك عطاء بن أبي رباح.

رواية موسى بن عبد الله الجهني:

أخرج مسلم[١١] والنسائي[١٢] وأحمد[١٣] والبخاري في التاريخ الكبير[١٤] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٥] والطحاوي[١٦] وأبو نعيم[١٧] وابن عبد البر[١٨]

---

(١) (رقم ١٩٧).
(٢) الصحيح: (٢/ ١٠١٣) الحج، باب فضل الصلاة بمسجدَيْ مكة والمدينة.
(٣) السنن: (١/ ٤٥٠) إقامة الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام.
(٤) المسند: (٢/ ١٦، ٥٣، ١٠١ ـ ١٠٢) وقع في الموضع الأول: **«ألفي صلاة»** وهو خطأ، وتصويبه من الطبعة الأخرى: (٨/ ٢٧٠) (رقم ٤٦٤٦) تحقيق الأرناؤوط.
(٥) السنن: (١/ ٢٧٠).
(٦) المسند: (ص ٢٥١).
(٧) (١/ ٣٠٣).
(٨) الفوائد، كما في الروض البسام: (رقم ٢٧٢).
(٩) السنن الكبرى: (٥/ ٢٤٦).
(١٠) تاريخ بغداد: (٤/ ١٦٢).
(١١) الصحيح: (٢/ ١٠١٣).
(١٢) المجتبى: (٥/ ٢١٣) مناسك الحج، باب فضل الصلاة في المسجد الحرام. والسنن الكبرى: (٢/ ٣٩٠) (رقم ٣٨٨٠).
(١٣) المسند: (٢/ ٥٣ ـ ٥٤).
(١٤) (١/ ٣٠٣).
(١٥) أخبار مكة: (٢/ ٩٩).
(١٦) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦).
(١٧) أخبار أصبهان: (١/ ٣٥٣).
(١٨) التمهيد: (٦/ ٢٩).

من طرق عن موسى بن عبد الله الجهني عن نافع به. مثله عند البعض، ونحوه عند آخرين. وفي رواية ابن عبد البرّ بعد قوله: «**إلا المسجد الحرام**» زيادة: «**فإنه أفضل منه بمائة صلاة**»، وهي من رواية أبي معاوية محمد بن خازم الضرير عنه، وليست الزيادة عند بقية أصحاب موسى، وهم يحيى بن أبي زائدة ويحيى بن سعيد الأموي ويحيى بن سعيد القطان ومروان بن معاوية الفزاري وزياد بن عبد الله ويعلى بن عبيد الطنافسي، فالزيادة شاذّة غير محفوظة في هذا الطريق[١]. وقال النسائي: (لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني، وخالفه ابن جريج وغيره).

رواية أيوب بن أبي تميمة السختياني:

أخرج مسلم[٢] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٣] كلاهما قال: حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع به. قال مسلم: (بمثله) يعني: بمثل رواية عبيد الله. وهو في مصنف عبد الرزاق[٤] عن معمر عن أيوب عن نافع مرفوعاً مرسلاً، دون ذكر ابن عمر، فإن لم يكن ثمَّ سَقْط مطبعي كانت مخالفة؛ لأن راوي كتاب مصنف عبد الرزاق عنه هو إسحاق بن إبراهيم الدَّبري، وقد سمع منه وهو صغير بآخره بعدما عُمي عبد الرزاق، فكان يلقن فيتلقن، قال ابن الصلاح: (وقد وجدت فيما روى الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرها جداً فأحلت أمرها على الدبري لأن سماعه منه متأخر جداً...)، قال ابن حجر: (والمناكير التي تقع في حديث عبد الرزاق فلا يلحق الدبري منه تبعة، إلّا أنه صحف أو حرف، وإنما الكلام في الأحاديث التي عنده في غير التصانيف فهي التي فيها المناكير، وذلك لأجل سماعه منه في حال الاختلاف، والله أعلم).

ومع هذا فهو غير مدفوع عن الصدق، وقد قال الدارقطني: (صدوق...)[٥].

---

(١) وقد أشار إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١٩٦).

(٢) الصحيح: (٢/ ١٠١٤).

(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٠٠).

(٤) المصنف: (٥/ ١٢٢).

(٥) انظر علوم الحديث لابن الصلاح: (ص ٣٥٦)، وميزان الاعتدال: (١/ ١٨١ ـ ١٨٢)، ولسان الميزان: (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠).

ورواه عبد الرزاق[١] أيضاً عن معمر عن قتادة مرفوعاً مرسلاً.

رواية عبد الله بن عمر العمري:

أخرج أحمد[٢] وعبد الرزاق[٣] وابن أبي شيبة[٤] من طريقه عن نافع به نحوه. وإسناده ضعيف، عبد الله بن عمر هو ابن حفص العمري المدني: (ضعيف عابد)[٥]، لكنه هنا في باب المتابعات.

رواية عبد الله بن نافع:

أخرج أبو الحسين محمد بن المظفر الحافظ[٦] من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي قال: ثنا عبد الله بن نافع عن أبيه، يعني نافعاً مولى ابن عمر به.

وعبد الله نافع مولى ابن عمر هو المدني: (ضعيف)[٧]. وهذه الرواية كالتي قبلها صالحة في باب المتابعات.

وأخرج البيهقي[٨] وابن الجوزي[٩] من طريق القاسم بن عبد الله عن كثير بن عبد الله المزني عن نافع عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**صلاة في مسجدي هذا كألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وصيام شهر رمضان بالمدينة كصيام ألف شهر..**» الحديث. وليس عند ابن الجوزي الزيادة. وقال البيهقي: (هذا إسناد ضعيف بمرة)، قلت: الأمر كما قال بل هو أشدّ، فالقاسم بن عبد الله هو ابن عمر العمري المدني: (متروك، رماه أحمد بالوضع)[١٠].

وكثير بن عبد الله هو ابن عمرو بن عوف المزني ضعيف جداً[١١]. وفي الإسناد إلى القاسم أحد المتروكين، فهي رواية ساقطة لا يعبأ بها.

---

(١) المصنف: (٥/ ١٢٢) وسيأتي ذكره في هذا الفصل.

(٢) المسند: (٢/ ٦٨).

(٣) المصدر السابق: (٥/ ١٢١ ـ ١٢٢).

(٤) المصنف: (٢/ ١٤٧) (رقم ٧٥١٤).

(٥) التقريب: (رقم ٣٤٨٩).

(٦) حديث أبي الحسين محمد بن المظفر الحافظ عن حاجب بن أركين الفرغاني: (١/ ق ٤٢ ـ ٤٣).

(٧) المصدر السابق: (رقم ٣٦٦١).

(٨) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٧) (رقم ٤١٤٨).

(٩) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٣٦).

(١٠) التقريب: (رقم ٥٤٦٨).

(١١) تقدم.

متابعة عطاء بن أبي رباح لنافع:

أخرج أحمد[١] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٢] وأبو يعلى[٣] والطبراني[٤] وابن عبد البر[٥] من طرق عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عمر به.

زاد أحمد وابن عبد البر في رواية لهما بعد قوله؛ «**إلا المسجد الحرام**»: «**فهو أفضل**» وبنحو ذلك زاد الفاكهي وابن عبد البر في رواية لهما، ولفظه: «**إلا الصلاة في المسجد الحرام فهي أفضل**»، وهذه الزيادة وردت من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق، ومن طريق مالك بن سعير عند الفاكهي، ومن طريق عبيد الله بن عمرو الرقي في رواية ابن عبد البر الثانية.

ولم يذكرها بقية الرواة عن عبد الملك، وهم محمد بن عبيد الطنافسي عند أحمد في رواية، ويزيد بن هارون السلمي عند أبي يعلى، ويزيد بن إبراهيم التستري عند الطبراني.

ورواية هؤلاء أرجح، فكلهم ثقات متقنون، وأما الأولون فهم أقل منهم في الحفظ.

وعبد الملك بن أبي سليمان هو العرزمي ثقة، غمزه بعضهم من جهة حفظه[٦].

واختلف في سماع عطاء بن أبي رباح من ابن عمر، فبعضهم أثبتها، وبعضهم نفاها[٧]، والراجح سماعه منه.

ورواه ابن الأعرابي[٨] ومن طريقه البيهقي[٩] من طريق محمد، يعني ابن الحجاج، نا محمد بن فضيل عن عبد الملك بن عمير عن عطاء به. وقال البيهقي: عن عبد الملك ولم ينسبه. وهي رواية ساقطة، فيها الحجاج بن

(١) المسند: (٢/ ٢٩، ١٥٥).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ١٠٠).
(٣) المسند: (٥/ ٣٠٧) (رقم ٥٧٦٠).
(٤) المعجم الأوسط: (٤/ ٢١٦ ـ ٢١٧) (رقم ٤٠١٧).
(٥) التمهيد: (٦/ ٢٨).
(٦) تقدم.
(٧) تقدم.
(٨) المعجم: (٣/ ٤٥٩).
(٩) السنن الكبرى: (٥/ ٢٤٦).

محمد اللخمي الواسطي، كذبه غير واحد[١].

والحديث أعلّه البخاري من طريق نافع عن عبد الله بن عمر فقال: (والأول أصح)[٢]، قال ذلك بعد أن أورده من طريق ابن جريج عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، ورجح عدم ذكر ابن عباس بين إبراهيم بن عبد الله وميمونة، ثم ساقه من طريق عبيد الله، ومن طريق موسى الجهني، وقال ما سبق ذكره. فهو يرجح أن الحديث من طريق نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، ويعلّ بها حديث نافع عن ابن عمر.

وذكر الدارقطني هذه الاختلافات وغيرها على نافع، ثم قال: (ورواه الليث بن سعد عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وهو الصواب عن نافع)[٣]، وذكر قبل ذلك رواية ابن جريج بمثل رواية الليث.

وقال في موضع آخر: (وأخرج مسلم حديث عبيد الله وموسى الجهني عن نافع عن ابن عمر: «**صلاة في مسجدي**»، وأتبعه بمعمر عن أيوب عن نافع، وليس بمحفوظ عن أيوب، وخالفهم ابن جريج وليث، روياه عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة، وأخرج القولين، ولم يخرجه البخاري من رواية نافع بوجه)[٤].

وسبق قول النسائي: (لا أعلم أحداً روى هذا الحديث عن نافع عن عبد الله بن عمر غير موسى الجهني، وخالفه ابن جريج وغيره).

وذكر النووي قول البخاري والدارقطني، ثم ذكر نقل القاضي عياض لكلاميهما، وعقب النووي بقوله: (ويحتمل صحة الروايتين جميعاً كما فعله مسلم، وليس هذا الاختلاف المذكور مانعاً من ذلك، ومع هذا فالمتن صحيح بلا خلاف والله أعلم)[٥].

فانحصر التعليل في أمرين:

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٣/٥٠٩)، ولسان الميزان: (٥/١١٦ ـ ١١٧).
(٢) التاريخ الكبير: (١/٣٠٢).
(٣) العلل: (٩/٤٨ ـ ٤٩).
(٤) التتبع: (ص ٤٣٩ ـ ٤٤٠).
(٥) شرحه على صحيح مسلم: (٩/١٦٦ ـ ١٦٧).

١ ـ أنه ليس بمحفوظ عن أيوب.

٢ ـ أن المحفوظ كونه من حديث نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد عن ميمونة.

أما الأول فإن معمر ثقة، وقد رواه عن أيوب به. ولم يخالف، إلّا ما كان من الاختلاف على عبد الرزاق إن اعتبرناه كذلك، وإلّا كان سقطاً مطبعياً كما تقدم.

وأمّا الثاني، ففيه ما يلي:

١ ـ أن نافعاً مولى ابن عمر إمام واسع الرواية، فلا يستبعد منه أن يروي الحديث على أكثر من وجه.

٢ ـ ولم ينفرد بالحديث موسى الجهني كما قال النسائي، بل تابعه غيره.

٣ ـ أن الذين رووه عن نافع أكثر، وهم عبيد الله بن عمر وأيوب السختياني وموسى الجهني، إضافة إلى رواية عبد الله بن عمر العمري وعبد الله بن نافع، وهما ضعيفان، إلّا أنه يستشهد بهما في باب المتابعات.

٤ ـ أن أيوب السختياني وعبد الله بن عمر هما من أجلّ الرواة عن نافع، فهما من الطبقة العليا عند ابن المديني وغيره.

٥ ـ أن ابن جريج دونهما فلم يفضل عليهما، ولم يساوهما، وكذلك الليث بن سعد لم يفضل عليهما، بل هو مساوٍ لهما عند البعض(١)، وأقلّ منهما عند ابن المديني والنسائي، فإذا كان كذلك كان اجتماعهما أرجح.

٦ ـ أن رواية الليث وابن جريج قد اختلف عليهما كما تقدم في الحديث السابق، وهذا يوهن روايتهما نوع توهين، هذا كله على فرض الترجيح، وإلّا فإن الحديث محفوظ عن ابن عمر وميمونة كما هو اختيار الإمام مسلم، ولهذا أخرج الروايتين معاً في موضع واحد(٢).

---

(١) انظر ما جاء في المفاضلة بين تلاميذ نافع كتاب: شرح علل الترمذي: (ص ٢٩٥ ـ ٢٩٧، ٣٣٤ ـ ٣٣٦).

(٢) وانظر كتاب: بين الإمامين مسلم والدارقطني: (ص ٣٤١ ـ ٣٤٧)، وكتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ١٩٦).

وأمّا الاختلاف على عطاء، فسيأتي بيانه في حديث لاحق[١].

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٢].

٤١٤ ـ عن عبد الله بن الزبير ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا».

رواه أحمد واللفظ له[٣] وعبد بن حميد[٤] والبخاري في التاريخ الكبير[٥] والصغير[٦] والترمذي في العلل الكبير[٧] وابن أبي خيثمة[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩] والحارث بن أبي أسامة[١٠] والبزار[١١] والطحاوي[١٢] وابن حبان[١٣] والطبراني[١٤] وابن عدي[١٥] والبيهقي[١٦] وابن عبد البرّ[١٧] كلّهم من طريق حماد بن زيد قال: حدثنا حبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير به. هكذا رواه أصحاب حماد بن زيد ومنهم: مسدد وسليمان بن حرب ومحمد بن الفضل عارم. وخالفهم إبراهيم بن الحجاج النِّيلي فرواه عن حماد بن زيد عن كثير عن عطاء به، أخرجه ابن عدي[١٨]، وكثير هو ابن شنظير المازني.

إبراهيم بن الحجاج النيلي هو أبو إسحاق البصري: (ثقة)[١٩]، إلّا أن روايته هذه شاذّة؛ لمخالفته لكبار أصحاب حماد.

---

(١) انظر الحديثين التاليين.
(٢) (رقم ١٩٦).
(٣) المسند: (٤/ ٥).
(٤) المنتخب: (رقم ٥٢١).
(٥) (٤/ ٢٩).
(٦) (١/ ٣٤٥). وتحرف: (ابن الزبير) إلى أبي الزبير، وهو خطأ مطبعي.
(٧) (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).
(٨) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه) (رقم ٣٤) رسالة.
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٨٩ ـ ٩٠).
(١٠) بغية الباحث: (١/ ٤٧٠).
(١١) البحر الزخار: (٦/ ١٥٦ ـ ١٥٧).
(١٢) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٧)، ومشكل الآثار: (١/ ٢٤٥، ٢٤٦).
(١٣) الإحسان: (٤/ ٤٩٩) (رقم ١٦٢٠).
(١٤) المعجم الكبير: (قطعة منه) (ص ٣٧).
(١٥) الكامل(٢/ ٤١٠).
(١٦) السنن الكبرى: (٥/ ٢٤٦)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٨٥) (رقم ٤١٤٢).
(١٧) التمهيد: (٦/ ٢٤).
(١٨) الكامل: (٦/ ٧٠).
(١٩) التقريب: (رقم ١٦٣) والنِّيلي: بكسر النون كما في المصدر المذكور.

ورواه الطيالسي[(١)] ومن طريقه الطبراني[(٢)] وأبو نعيم[(٣)] والبيهقي[(٤)] قال: حدثنا الربيع بن صَبيح قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: بينما ابن الزبير يخطبنا إذ قال: قال رسول الله ﷺ: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام تفضل بمائة»**. قال عطاء: فكأنه مائة ألف، قال: قلت: يا أبا محمد، هذا الفضل الذي يذكر في المسجد الحرام وحده، وفي الحرم؟ قال: لا بل في الحرم، فإن الحرم كله مسجد. وفي إسناده: الربيع بن صبيح السعدي البصري: (صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً)[(٥)]، فهي متابعة لا بأس بها.

وله متابع آخر أخرجه الأزرقي[(٦)] والطبراني[(٧)] من طريق مسلم بن خالد عن خلاد بن عطاء قال: سمعت ابن الزبير يقول: قال رسول الله ﷺ: **«فضل المسجد الحرام على مسجدي هذا مائة صلاة»**.

وزاد الأزرقي: قال خلاد: فلقيت عمرو بن شعيب، فقلت: إن عطاء بن أبي رباح أخبرني أن ابن الزبير قال: قال رسول الله ﷺ: **«فضل المسجد الحرام على مسجدي مائة صلاة»**. فقال عمرو بن شعيب: أوهم عطاء؟ إنما قال رسول الله ﷺ: **«وفضل المسجد الحرام على مسجدي كفضل مسجدي على المساجد»**.

وهذه رواية منكرة، إسنادها ضعيف جداً؛ لأن خلاد بن عطاء مولى قريش قال فيه البخاري: (منكر الحديث)، ونقل العقيلي عنه قوله: (لم يصح حديثه)، وذكر له العقيلي حديثاً وقال: (لا يتابع عليه)[(٨)] فهو ضعيف جداً؛ لأن قول البخاري: (منكر الحديث) من أشدّ أنواع الجرح عنده، وأمّا نكارة

---

(١) المسند: (ص ١٩٥).
(٢) المعجم الكبير: (قطعة منه) (ص ٣٨).
(٣) معرفة الصحابة: (٢/ق ٧/ب، ١٠)، وحلية الأولياء: (٣/ ٣٢٢).
(٤) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٥ ـ ٤٨٦) (رقم ٤١٤٣).
(٥) التقريب: (رقم ١٨٩٥)، وصَبيح: بفتح المهملة، كما في المصدر المذكور.
(٦) أخبار مكة: (٢/ ٦٤).
(٧) المعجم الكبير: (قطعة منه) (ص ٣٨).
(٨) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٦٥٦)، ولسان الميزان: (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٢).

متنها فلمخالفة سياقها للروايات الأخرى، وهذا يخص لفظ رواية عمرو بن شعيب.

ومسلم بن خالد هو الزنجي سيء الحفظ[١].

ورواه هشيم بن بشير عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء، واختلف عليه.

فرواه ابن أبي خيثمة[٢] ومن طريقه ابن عبد البر[٣] قال: حدثنا أبي.

ورواه المحاملي[٤] قال: ثنا محمود بن خداش كلاهما قال: ثنا هشيم قال: أنا الحجاج عن عطاء عن عبد الله بن الزبير قال: (الصلاة في المسجد الحرام تفضل على مسجد النبيّ ﷺ بمائة ضعف)، وهذا لفظ ابن عبد البر، وفي التاريخ الكبير: (على سائر المساجد). وخالفهما حسين بن حسن السلمي، فرواه عن هشيم به عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً نحو ما في التاريخ الكبير. أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥].

ورواية الوقف أرجح؛ لأن حسين بن حسن مساوٍ لمحمود بن خِداش، قال ابن حجر في كل منهما: (صدوق)[٦]، وزهير بن حرب والد ابن أبي خيثمة أحد المشاهير الثقات. ومدار الرواية على الحجاج بن أرطاة وهو: (صدوق كثير الخطأ والتدليس)[٧] وقد عنعن، وممن رواه عن عطاء ابنُ جريج أخرجه عبد الرزاق[٨] ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير[٩] ـ والصغير[١٠] ـ ورواه الفاكهي[١١] من طريق آخر عن ابن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أنه سمع ابن الزبير يقول على المنبر: (صلاة في المسجد الحرام خير من مائة صلاة فيما

---

(١) تقدم.

(٢) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه) (رقم ٣٥) رسالة.

(٣) التمهيد: (٦/ ٢٣).

(٤) الأمالي: (رقم ٢٩٥) (رواية ابن البيع).

(٥) أخبار مكة: (٢/ ٨٩).

(٦) التقريب: (رقم ١٣١٥، ٦٥١١). وضبط خِداش فقال: (بكسر المعجمة ثم مهملة خفيفة وآخره معجمة).

(٧) التقريب: (رقم ١١١٩).

(٨) المصنف: (٥/ ١٢١).

(٩) (٤/ ٢٩).

(١٠) (١/ ٣٤٤).

(١١) أخبار مكة: (٢/ ١٠٤).

سواه من المساجد)، قال: ولم يسم مسجد المدينة، فيخيّل إليّ إنما يريد مسجد المدينة، هذا لفظ عبد الرزاق.

ولفظ الفاكهي: (صلاة في المسجد الحرام خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد)، وفي آخر روايتيهما قال ابن جريج: أخبرني سليمان بن عتيق مثل خبر عطاء هذا، ويشير ابن الزبير بيده إلى المدينة. وقرن البخاري رواية عطاء وسليمان، فساق الإسنادين مساقاً واحداً، وفي إسناد الفاكهي شيخه ميمون بن الحكم الصنعاني لم أقف على ترجمته، ولفظها مغاير للرواية الصحيحة عن ابن جريج.

وقد اختلف في الحديث على سليمان بن عتيق، فرواه عنه ابن جريج كما تقدم.

وخالفه زياد بن سعد، فرواه عنه قال: سمعت ابن الزبير على المنبر يقول:

(صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة فيما سواه من المساجد).

هكذا رواه الحميدي في مسنده[١] قال: ثنا سفيان، يعني ابن عيينة، قال: ثنا زياد بن سعد، فذكره. ورواه البخاري في التاريخ الكبير[٢] والصغير[٣] والطحاوي[٤] من طريق الحميدي به، إلّا أنهم قالوا: عن ابن الزبير عن عمر من قوله، ولا يستبعد أن يكون ثم سقط في مسند الحميدي. ورواه ابن أبي شيبة[٥] عن ابن عيينة، ورواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٦] وابن عبد البرّ[٧] من طرق أخرى عن سفيان بن عيينة به، بذكر عمر بن الخطاب، وتعدّدت ألفاظه على النحو التالي: (صلاة في المسجد الحرام خير من مائة ألف صلاة فيما سواه، يعني من المساجد، إلّا مسجد رسول الله ﷺ). وبلفظ: (صلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلّا مسجد رسول الله ﷺ، فإنما فضله عليه بمائة صلاة).

---

(١) (٢/ ٤٢٠).
(٢) (٤/ ٢٩).
(٣) (١/ ٣٤٤).
(٤) شرح معاني الآثار(٣/ ١٢٧)، ومشكل الآثار(١/ ٢٤٥).
(٥) المصنف (٢/ ١٤٨) (رقم؛ ٧٥١٩).
(٦) أخبار مكة: (٢/ ٩٦).
(٧) التمهيد: (٦/ ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢).

وبلفظ: (صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجد النبيّ ﷺ)، وقال ابن عبد البرّ: (وحديث سليمان بن عتيق هذا لا حجّة فيه؛ لأنه مختلف في إسناده وفي لفظه، وقد خالفه فيه من هو أثبت منه). ثم ساق الروايات السابقة، ثم قال: (على أنه لم يتابع فيه سليمان بن عتيق على ذكر عمر وهو مما أخطأ فيه عندهم سليمان بن عتيق، وانفرد به، وما انفرد به فلا حجة فيه، وإنما الحديث محفوظ عن ابن الزبير على وجهين، طائفة توقفه عليه، فتجعله من قوله، وطائفة ترفعه عنه عن النبي ﷺ..).

ورواه البخاري في التاريخ الكبير تعليقاً[1] عن نافع بن إبراهيم عن سليمان بن عتيق به بذكر عمر، ولم يسق لفظه.

وللحديث عن ابن الزبير موقوفاً طريقان آخران.

فأخرجه عبد الرزاق[2] من طريق أيوب عن أبي العالية عن عبد الله بن الزبير. وإسناده صحيح، وأخرجه ابن أبي خيثمة[3] من طريق حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي ثابت أن ابن الزبير قال: (صلاة في الكعبة خير من مائة صلاة في مسجد الرسول ﷺ)، وإسناده ضعيف منكر؛ لأن حماد بن شعيب هو الحماني الكوفي ضعيف[4] وحبيب بن أبي ثابت مدلس[5] ولم يصرح بالتحديث. وأمّا نكارته فإنه فاضل بين الصلاة في الكعبة ومسجد الرسول، والمفاضلة إنما هي بين المسجدين كما تقدم؛ إلّا أن يراد بالكعبة مسجدها.

والخلاصة أن الحديث مرويّ عن عبد الله بن الزبير، فقيل عنه عن النبيّ ﷺ، وقيل عنه موقوفاً، وقيل عنه عن عمر بن الخطاب، موقوفاً عليه، مع خلافات في الأسانيد والمتون كما تقدم. وذكر عمر بن الخطاب خطأ كما سبق عن ابن عبد البرّ.

وهذا الاختلاف على عطاء غير مؤثر، وكما اختلف فيه حديثه هذا اختلف أيضاً عنه في أوجه أخرى، فقد رواه عن أبي هريرة أو عائشة على

---

(١) (٤/ ٢٩).
(٢) المصنف: (٥/ ١٢٢).
(٣) التاريخ الكبير (تاريخ المكيين منه) (رقم ٣٥) رسالة.
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٥٩٦)، ولسان الميزان: (٢/ ٣٤٨).
(٥) تقدم.

خلاف، ورواه أيضاً عن جابر وعن ابن عمر[١]، قال ابن عبد البرّ: (واختلف في رفعه عن عطاء على ما نذكره، ومن رفعه عن النبيّ ﷺ أحفظ وأثبت من جهة النقل، وهو أيضاً صحيح في النظر؛ لأن مثله لا يدرك بالرأي ولا بدّ فيه من التوقيف، فلهذا قلنا إن من رفعه أولى مع شهادة أئمّة الحديث للذي رفعه بالحفظ والثقة).

ثم ذكر أن الحديث مروي أيضاً عن عطاء عن جابر، وقال: (وجائز أن يكون عند عطاء في ذلك عن جابر وعبد الله بن الزبير فيكونان حديثين وعلى ذلك يحمله أهل الفقه في الحديث)، ثم ذكر حديث جابر من إحدى الطرق، وقال: (فإن كان حفظ فهما حديثان، وإلّا فالقول قول حبيب المعلم على ما ذكرنا).

قلت: وحديث جابر لم ينفرد به الراوي الذي ذكره كما سيأتي في حديث جابر بعد هذا.

ثم قال ابن عبد البرّ في نهاية المبحث: (طعن قوم في حديث عطاء في هذا الباب، للاختلاف عليه فيه؛ لأن قوماً يروونه عن ابن الزبير وآخرون يروونه عنه عن ابن عمر، وآخرون يروونه عنه عن جابر، ومن العلماء من لم يجعل مثل هذا علّة في هذا الحديث؛ لأنه يمكن أن يكون عند عطاء عنهم كلهم. . .)[٢].

قال ابن حجر: (ويؤيّده أن عطاء إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير)[٣].

فالحديث صحيح من حديث عبد الله بن الزبير مرفوعاً.

قال ابن عبد البر: (وهو حديث ثابت، لا مطعن فيه لأحد إلا لمتعسف. . .)[٤].

وقال المنذري: (وإسناده صحيح)[٥].

---

(١) انظر العلل للدارقطني: (٩/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(٢) التمهيد: (٦/ ٢٣ ـ ٣٦) مفرقاً.
(٣) فتح الباري: (٣/ ٦٧).
(٤) التمهيد: (٦/ ٢٦)،.
(٥) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٦٨).

وقال النووي: (رواه أحمد بن حنبل في مسنده والبيهقي وغيرهما بإسناد حسن)[١]، وقال عز الدين بن جماعة: (رواه أحمد بإسناد على رسم الصحيح)[٢].

وقال الهيثمي: (ورجال أحمد والبزار رجال الصحيح)[٣].

والمقصود به طريق حبيب المعلم، وقال الألباني: (صحيح)[٤].

وهو مخرج ضمن كتاب: الأحايث الواردة في فضائل المدينة[٥].

٤١٥ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **«صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه»**.

رواه ابن ماجه واللفظ له[٦] وأحمد[٧] والبخاري في التاريخ الكبير[٨] والصغير[٩] والطحاوي[١٠] وابن الأعرابي[١١] وابن عبد البرّ[١٢] من طرق كلهم عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن عطاء بن أبي رباح عن جابر به.

وقال البخاري في الكبير: (ولا يصح)، وقال في الصغير: (ولا يصح فيه جابر)، ولفظ الطحاوي: **«وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة فيما سواه»**، هذا في شرح معاني الآثار. وفي مشكل الآثار: **«صلاة في مسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه»**، فسقطت كلمة: **«ألف»** بعد: **«مائة»** من الأول. وسقطت: **«مائة»** من الثاني قبل كلمة: **«ألف»** والطريق واحد لا يمكن حمله على التعدّد، بل هو تحريف.

---

(١) شرح النووي على مسلم: (٩/ ١٦٤).
(٢) هداية السالك: (١/ ٤٥ ـ ٤٦).
(٣) مجمع الزوائد: (٤/ ٤ ـ ٥).
(٤) صحيح الجامع: (رقم ٣٧٣٥).
(٥) (رقم ٢٠٢).
(٦) السنن: (١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١) إقامة الصلاة، باب ما جاء في فضل الصلاة في المسجد الحرام...
(٧) المسند: (٣/ ٣٤٣، ٣٩٧).
(٨) (٤/ ٢٩).
(٩) (١/ ٣٤٤).
(١٠) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٧)، ومشكل الآثار(١/ ٢٤٦).
(١١) المعجم: (٢/ق ١٤٦ ـ ١٤٧).
(١٢) التمهيد: (٦/ ٢٧).

ولفظ ابن الأعرابي للحديث كاملاً: «**صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام فإنه أفضل، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه**»، وفي هذا تناقض لأنه قال: «**فإنه أفضل**» ثم ذكر ما يساويه به، فلعله سقط منه كلمة «**مائة**» قبل كلمة «**ألف**» وإلّا حمل الخطأ في ذلك على الراوي؛ لأن في الإسناد سليمان بن عبيد الله بن عمرو الرقي وهو: (صدوق ليس بالقوي)[1]، وهذا التحريف تعدّى إلى سنن ابن ماجه، قال ابن حجر: (وفي بعض النسخ: «**من مائة صلاة فيما سواه**»)[2].

وقال ولي الدين العراقي: (يقع في بعض نسخ ابن ماجه: «**من مائة صلاة**» بدون ألف، والمعتمد الأول)[3].

والحديث رجاله ثقات، فعبيد الله بن عمرو الرقي: (ثقة فقيه ربما وهم)[4].

وعبد الكريم بن مالك الجزري: (ثقة متقن)[5]، وقال المنذري: (رواه أحمد وابن ماجه بإسنادين صحيحين)[6]، وقال عز الدين بن جماعة: (وإسناده صحيح)[7]، وقال الحافظ العراقي: (إسناده جيد)[8]. وقال شهاب الدين البوصيري: (هذا إسناد صحيح رجاله ثقات)[9]. وقال ابن حجر: (وإسناده صحيح، إلّا أنه اختلف فيه على عطاء)[10]، وقال الألباني: (هذا سند صحيح على شرط الشيخين)[11]. وأمّا الخلاف الذي أشار إليه ابن حجر فقد سبق بيانه، قال ابن عبد البرّ: (وجائز أن يكون عند عطاء في ذلك عن جابر وعبد الله بن الزبير فيكونان حديثين، وعلى ذلك يحمله أهل الفقه في الحديث)[12]. قال ابن حجر تأييداً لذلك: (ويؤيّده أن عطاءً إمام واسع الرواية معروف بالرواية عن جابر وابن الزبير)[13]، وللحديث طريقان آخران في كل

---

(1) التقريب: (رقم ٢٥٩١).
(2) فتح الباري: (٣/ ٦٧).
(3) انظر فيض القدير تحت: (رقم ٥١٠٦).
(4) التقريب: (رقم ٤٣٢٧).
(5) المصدر نفسه: (رقم ٤١٥٤).
(6) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٦٩).
(7) هداية السالك: (١/ ٤٦).
(8) انظر فيض القدير تحت: (رقم ٥١٠٦).
(9) مصباح الزجاجة: (١/ ٤٥٣).
(10) التلخيص الحبير: (٤/ ١٧٩).
(11) إرواء الغليل: (رقم ١١٢٩).
(12) التمهيد: (٦/ ٢٦).
(13) فتح الباري: (٣/ ٦٧).

منهما زيادة، فأخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[(١)] وابنه أبو محمد الفاكهي[(٢)] وابن عدي[(٣)] وأبو نعيم[(٤)] والبيهقي[(٥)] والخطيب البغدادي[(٦)] كلهم من طريق عثمان بن الأسود عن مجاهد عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**صلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، وصلاة في مسجدي ألف صلاة، وصلاة في بيت المقدس خمسمائة صلاة**». وهذا لفظ أبي محمد الفاكهي، وقد اختلف في الراوي للحديث عن عثمان بن الأسود، فعند محمد بن إسحاق الفاكهي قال: (إبراهيم بن أبي حية)، وعند ابنه أبي محمد الفاكهي قال: (إبراهيم بن أبي يحيى)، ومن طريقه البيهقي والخطيب، ومثل ذلك رواية أبي نعيم. وعند ابن عدي: (يحيى بن أبي حية) والطريق إليه واحد، فكلّهم رووه من طريق عبد الله بن أحمد بن أبي مسرة قال: حدثني أبي. ثم اختلفوا بعد ذلك. وإبراهيم بن أبي حية هو إبراهيم بن أبي يحيى اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي، فكنية اليسع أبو يحيى ولقبه أبو حيّة كما في لسان الميزان، وأمّا حاله فقال ابن المديني: (ليس بشيء)، وقال البخاري وأبو حاتم: (منكر الحديث)، وقال النسائي: (ضعيف)، وقال الدارقطني: (متروك)، وقال ابن حبان: (روى عن جعفر وهشام مناكير تسبق إلى القلب أنه المتعمد لها)، وخالفهم جميعاً ابن معين، فقال فيما رواه الدارمي عنه: (شيخ ثقة)[(٧)]، وقول الجمهور أولى.

ورواية محمد بن إسحاق الفاكهي وابنه أبي محمد أولى؛ للأسباب التالية:

١ ـ أن الفاكهي وابنه مختصان بابن أبي مسرة.

٢ ـ تابعهما: عبد الله بن خالد بن محمد بن رستم: (عند أبي نعيم)، ولم أقف على جرح أو تعديل فيه.

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٩٠).

(٢) حديث الفاكهي: (رقم ٢٧٩) رسالة. (٣) الكامل: (٧/ ٢١٣).

(٤) أخبار أصبهان: (٢/ ٨١).

(٥) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٦) (رقم ٤١٤٤).

(٦) موضح أوهام الجمع: (١/ ٣٧٧)، والمتفق والمفترق: (رقم ١٠١) وفي هذا الأخير سقط في الإسناد.

(٧) انظر تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي: (رقم ١٥٩)، وميزان الاعتدال: (١/ ٢٩)، ولسان الميزان: (١/ ٥٢ ـ ٥٣).

٣ ـ أن المخالف لهم في (رواية ابن عدي) شخصان، أحدهما: عمرو بن حفص بن عمر بن الخيار، ولم أقف على ترجمته.

ثانيهما: أحمد بن علي، وهو ابن حسنويه المقرئ النيسابوري أبو حامد، متكلم في سماعه من القدماء، وقال الخطيب: (ليس بثقة)[١].

ولو سلم الإسناد من ذلك، فإن فيه والد ابن أبي مسرة: أحمد بن زكريا بن الحارث مفتي مكة، ولم أقف على جرح أو تعديل فيه[٢]. وفيه أيضاً انقطاع بين مجاهد وجابر لأنه لم يسمع منه[٣].

والحديث ذكره ابن حجر من طريق ابن عدي وقال: (ضعيف)[٤]، وذلك لأن رواية ابن عدي من طريق يحيى بن أبي حية، وهو ضعيف[٥] فحسب.

وقال الألباني: (ضعيف جداً)[٦].

وللحديث طريق ثالث أخرجه البيهقي[٧] من طريق أبي الحسن محمد بن نافع بن إسحاق الخزاعي عن المفضل بن محمد الجندي قال: حدثنا هارون بن موسى الهروي حدثنا جدي أبو علقمة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام، والجمعة في مسجدي هذا أفضل من ألف جمعة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام...**» الحديث. وذكر بعد ذلك رمضان، وفي إسناده محمد بن نافع بن أحمد بن إسحاق الخزاعي، راوي تاريخ مكة للأزرقي عن عمه إسحاق، وله تآليف في فضائل الكعبة، وساق تقي الدين الفاسي بعض أحواله، ثم قال: (وما علمت من الخزاعي سوى هذا)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٨]، فهي رواية غير معتبرة، ومتنها مخالف للرواية الصحيحة عن جابر، بل وعن غيره.

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٢١)، ولسان الميزان: (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).
(٢) تقدم. (٣) تقدم.
(٤) التلخيص الحبير: (٤/ ١٧٩).
(٥) انظر التقريب: (رقم ٧٥٣٧)، وقال في ضبط حية: (بمهملة وتحتانية).
(٦) ضعيف الجامع: (رقم ٣٥٢١)، وانظر إرواء الغليل تحت: (رقم ١١٣٠).
(٧) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧) (رقم ٤١٤٧).
(٨) انظر العقد الثمين: (٢/ ٣٧٨ ـ ٣٧٩).

ورواه ابن شيبان العدل[١] من طريق أحد المتروكين عن محمد بن المنكدر بمثل الرواية المحفوظة.

والخلاصة أن الحديث صحيح من طريق عطاء عن جابر باللفظ المصدر به، والطريق الذي فيه ذكر بيت المقدس ضعيف.

والطريق الأخير الذي فيه ذكر الجمعة ورمضان، قال الألباني: (ضعيف جداً)[٢].

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٤١٦ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام».

رواه البزار[٤] والطبراني[٥] من طريق عبد الرحمٰن بن عثمان أبي بحر البكراوي قال: ثنا عبيد الله بن أبي زياد القداح قال: حدثنا حفص بن عبيد الله بن أنس قال: حدّثني أنس بن مالك به.

وقال البزار: (لا نعلم رواه عن جعفر إلّا عبيد الله ولا عنه إلّا أبو بحر).

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن أبي زياد إلّا أبو بحر تفرّد به أبو كامل الجحدري).

وقال الهيثمي: (رواه البزار والطبراني في الأوسط، وفيه أبو بحر البكراوي، وثّقه أحمد وأبو داود وضعفه جماعة)[٦].

قلت: إسناده ضعيف، عبد الرحمٰن بن عثمان البكراوي الأكثر على تضعيفه، وتوثيق أحمد هو في رواية أبي داود؛ إذ قال: (لا بأس به)، وقال أبو

(١) الفوائد المنتخبة: (ق ٦٤/أ).
(٢) ضعيف الجامع: (رقم ٣٥٧٢).
(٣) (رقم ٢٠٦، ٢٠٧).
(٤) كشف الأستار: (١/٢١٣) وتحرف اسم (حفص) إلى (جعفر) وفيه تحريف آخر في الإسناد، وهو على الصواب في أصل الكتاب: البحر الزخار (ق ٥٨)، وكذلك عند الطبراني.
(٥) المعجم الأوسط: (٤/ ١٧٧ ـ ١٧٨) (رقم ٣٩٠٨).
(٦) مجمع الزوائد: (٤/٦).

داود: (صالح)، وبالمقابل قال أحمد فيما نقله عنه البخاري وعبد الله بن الإمام أحمد: (طرح الناس حديثه)، قال البخاري تعليقاً على ذلك: (لم يتبين لي طرحه).

وكما نقل أبو عبيد الآجري عن أبي داود القول السابق نقل عنه قوله: (تركوا حديثه)، وضعفه غيرهم، ولهذا قال ابن حجر: (ضعيف)[(١)]. ولم يتفرّد بالحديث الجحدري، بل تابعه حفص بن عمر الدوري عند البزار، وفي الإسناد أيضاً عبيد الله بن أبي زياد القداح أبو الحصين المكي: (ليس بالقوي)[(٢)]. وبما أن الإسناد ضعفه محتمل فإنه يشهد للحديث الأحاديث الثابتة في هذا الفصل، يرتقي بها إلى درجة الحسن لغيره.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٣)].

٤١٧ ـ عن سعد بن أبي وقاص ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام».

رواه أحمد واللفظ له[(٤)] وأبو يعلى[(٥)] كلاهما من طريق سليمان بن داود الهاشمي أنبأنا عبد الرحمٰن، يعني ابن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة عن أبي عبد الله القراظ عن سعد بن أبي وقاص به.

إسناده ضعيف، فيه عبد الرحمٰن بن أبي الزناد مختلف فيه، وقد سبق التفصيل في ترجمته، من ذلك أن ما حدث به في العراق فضعيف، وما حدث به في المدينة فحسن[(٦)].

وسليمان بن داود الهاشمي بغدادي، فينطبق عليه هذا الحكم، وهو أنه عراقي فحديثه عنه ضعيف. وأبو عبد الله القرَّاظ هو دينار الخزاعي مولاهم المدني: (ثقة يرسل)[(٧)]، وقال الهيثمي: (رواه أحمد وأبو يعلى والبزار، وفيه

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٧/ ٢٧١ ـ ٢٧٤)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٥٧٨)، وتهذيب التهذيب: (٦/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧)، والتقريب: (رقم ٢٩٤٣).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٤٢٩٢).
(٣) (رقم ٢٠٥).
(٤) المسند: (١/ ١٨٤).
(٥) المسند: (١/ ٣٦٢) (رقم ٧٧٠).
(٦) تقدم.
(٧) التقريب: (رقم ١٨٣٧) وضبط القراظ فقال: (بظاء معجمة).

عبد الرحمٰن بن أبي الزناد وهو ضعيف)[١]، وقال الألباني: (رواه أحمد بسند حسن)[٢].

وتابع ابن أبي الزناد يعقوب بن عبد الرحمٰن القاري.

أخرجه الطحاوي[٣] من طريق حسان بن غالب ثنا يعقوب بن عبد الرحمٰن عن موسى بن عقبة عن نافع عن أبي هريرة فذكر هذا المتن مرفوعاً، ثم قال:

قال موسى: وحدّثني بهذا الحديث أبو عبد الله عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ﷺ مثله. وهي متابعة واهية جداً؛ لأن حسان بن غالب أحد المتروكين، فقال ابن حبان: (شيخ من أهل مصر يقلب الأخبار، ويروي عن الأثبات الملزقات، لا تحل الرواية عنه إلّا على سبيل الاعتبار). وقال الدارقطني: (ضعيف متروك)، وذكر له حديثين وقال: (موضوعان)، وقال الحاكم: (له عن مالك أحاديث موضوعة)، وقال أبو نعيم الأصبهاني: (حدث عن مالك بالمناكير)، وقال الذهبي: (متروك)، وخالفهم ابن يونس المصري فقال: (ثقة)[٤]، فلعلّه لم يظهر له شيء من أمره، وقول الجماعة هنا أولى.

وللحديث طريق آخر يرويه ابن أبي خيثمة[٥] والبزار[٦] والطحاوي[٧] من طريق شعبة عن موسى بن عبيدة أبي عبد العزيز الربذي عن عمر بن الحكم عن سعد به نحوه. وقال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عمر بن الحكم عن سعد إلّا موسى بن عبيدة)، وإسناده ضعيف أيضاً، موسى بن عبيدة الربذي (ضعيف، ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً)[٨]، وهو منقطع أيضاً، فقد روى ابن أبي حاتم عن شيخه محمد بن إبراهيم بن شعيب نا عمرو بن علي قال: (ذكرت ليحيى حديث موسى بن عبيدة عن عمر بن الحكم قال: سمعت سعداً يحدّث عن النبيّ ﷺ قال: **«صلاة في مسجدي هذا»**، فأنكر أن يكون

---

(١) مجمع الزوائد: (٤/٥).

(٢) إرواء الغليل تحت: (رقم ٩٧١).

(٣) مشكل الآثار: (١/٢٤٦).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (١٢/٤٧٩ ـ ٤٨٠)، ولسان الميزان: (٢/١٨٨ ـ ١٨٩).

(٥) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: (٣/ق ٦٢/ب).

(٦) البحر الزخار: (٤/٥٩).

(٧) شرح معاني الآثار: (٣/١٢٦) وحصل تحريف في الإسناد كالعادة.

(٨) التقريب: (رقم ٦٩٨٩).

عمر بن الحكم سمع من سعد، ولم يرضَ موسى بن عبيدة)[١].

والحديث حسن بطريقيه وشواهده الثابتة المذكورة في هذا الفصل.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٢].

٤١٨ ـ عن جبير بن مطعم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاَّ المسجد الحرام»**.

رواه أحمد واللفظ له[٣] والطيالسي[٤] وابن أبي شيبة[٥] والبخاري في التاريخ الكبير[٦] وابن أبي خيثمة[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] والبزار[٩] وأبو يعلى[١٠] والطحاوي[١١] والطبراني[١٢] من طرق كلهم عن حصين بن عبد الرحمٰن السلمي عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن جبير بن مطعم به. وقال البزار: (لا نعلمه يُروى عن جبير إلّا من هذا الوجه)، وعزاه ابن حجر إلى ابن خزيمة بالإسناد، وقال: إنه في كتاب الحج، وعزاه أيضاً إلى أحمد وابن منيع وابن أبي شيبة ومسدد وأبي يعلى والطيالسي[١٣]. والرواة له عن حصين: هشيم بن بشير وأبو الأحوص الحنفي وسليمان بن كثير وعبد العزيز بن مسلم وخالد بن عبد الله الواسطي، وخالفهم حصين بن نمير، فرواه عن حصين بن عبد الرحمٰن عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه نحوه أخرجه الطبراني[١٤]، وهي رواية غير محفوظة، والسبب في ذلك أن حصين بن

---

(١) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل: (١/ ٢٤٥)، وهو في كتاب المراسيل: (رقم ٤٩٨) مختصراً.
(٢) (رقم ١٩٩).
(٣) المسند: (٤/ ٨٠).
(٤) المسند: (ص ١٢٨).
(٥) المصنف: (٢/ ١٤٧) (رقم ٧٥١٣)، و(٦/ ٤١٧) (رقم ٣٢٥٢٧).
(٦) (٢/ ٢٢٣).
(٧) التاريخ الكبير: (٣/ ق ٦٣/ أ).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٩١ ـ ٩٢).
(٩) كشف الأستار: (١/ ٢١٣).
(١٠) المسند: (٦/ ٤٥٥) (رقم ٧٣٧٤).
(١١) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٦).
(١٢) المعجم الكبير: (٢/ ١٤٣، ١٤٤).
(١٣) انظر إتحاف المهرة: (٤/ ٢٢) ولا وجود للحديث في الموجود من كتاب ابن خزيمة.
(١٤) المعجم الكبير: (٢/ ١٣٢).

عبد الرحمٰن السلمي مع ثقته اختلط، أثبت ذلك جماعة، ونفى اختلاطه ابن المديني كما في ميزان الاعتدال.

وسمع منه شعبة والثوري وزائدة وهشيم وخالد الواسطي قبل اختلاطه.

وحصين بن نمير سمع منه بعد الاختلاط كما يفهم من كلام ابن حجر، وصرّح بذلك السخاوي في فتح المغيث[١]، وعلى ذلك فإن الخطأ في الظاهر من حصين بن عبد الرحمٰن؛ لأن حصين بن نمير سمع منه حال اختلاطه.

وعن هذا الاختلاف قال الدارقطني: (يرويه حصين بن عبد الرحمٰن، واختلف عنه فرواه أبو محصن حصين بن نمير عن حصين بن عبد الرحمٰن عن محمد بن جبير عن أبيه، وخالفه سليمان بن كثير وهشيم وخالد بن عبد الله وأبو الأحوص وسويد وعبد العزيز بن مسلم، رووه عن حصين عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة عن جبير بن مطعم، وقولهم أشبه بالصواب.

ورواه أبو خليفة عن مسدد عن خالد الواسطي عن يزيد بن أبي زياد عن محمد بن طلحة عن جبير بن مطعم، ووهم أبو خليفة في قوله عن يزيد بن أبي زياد، والصواب عن حصين)[٢]، ورواية أبي خليفة لم أقف عليها.

وقد خالفه معاذ بن المثنى في رواية للطبراني، فرواه عن مسدد عن خالد عن حصين بمثل رواية الجماعة. وتابع مسدداً في روايته هذه العلاءُ بن عبد الجبار عند الفاكهي، فرواه عن خالد بمثل رواية مسدد. وتقدّمت هاتان الروايتان ضمن التخريج السابق، وهو في مسنده من الطريق نفسه.

وإسناد الحديث منقطع؛ لأن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة روايته عن جبير بن مطعم مرسلة كما قال أبو حاتم[٣]. وقال ابن حجر: (وروايته عن جبير بن مطعم عند ابن خزيمة لكن قال: أشكّ في سماعه منه)[٤]، وكلامه هذا ضمن سياقه لهذا الحديث[٥].

وقال الهيثمي: (رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في الكبير،

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٥٥٢)، وفتح المغيث: (٤/ ٣٧٩)، والكواكب النيّرات: (رقم ١٤).

(٢) العلل: (٤/ ق ١٠٠/ ب).

(٣) الجرح والتعديل: (٩/ ٢٩١).

(٤) تهذيب التهذيب: (٩/ ٢٤٠).

(٥) كما في إتحاف المهرة: (٤/ ٢٢).

وإسناد الثلاثة مرسل، وله في الطبراني إسناد، رجاله رجال الصحيح وهو متّصل)[١].

ومراده برواية الطبراني المتّصلة طريق حصين بن نمير التي سبق أنها شاذّة غير محفوظة، وإن كان ظاهرها الاتّصال.

وقال الألباني: (أخرجه الطيالسي وأحمد بإسناد رجاله ثقات لكنه منقطع)[٢].

وللحديث طريق آخر رواه الطبراني[٣] ومن طريقه أبو نعيم[٤] من طريق محمد بن علي بن غراب الكوفي ويحيى الحماني قالا: ثنا قيس بن الربيع عن عبد الملك بن عمير عن نافع بن جبير بن مطعم عن أبيه نحوه.

وإسناده ضعيف.

فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني مختلف فيه، واتّهم بسرقة الحديث[٥].

وفيه قيس بن الربيع وهو مع صدقه مختلفٌ فيه، وقد ساء حفظه لما كبر، وأدخل ابنه عليه ما ليس من حديثه[٦].

وأمّا محمد بن علي بن غراب فقد ذكره ابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل[٧].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه يحيى الحماني وفيه كلام كثير)[٨]، ولو عرف حال محمد بن علي بن غراب لأمكن تقوية هذا الطريق.

إلّا أن الحديث من الطريق الأول حسن لغيره يشهد له ما ثبت في معناه من أحاديث صحيحة تقوّيه.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٩].

٤١٩ - عن قتادة قال: إن النبيّ ﷺ قال: **«صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام».**

---

(١) مجمع الزوائد: (٤/ ٥).
(٢) إرواء الغليل تحت (رقم ٩٧١).
(٣) المعجم الكبير: (٢/ ١٣٣).
(٤) معرفة الصحابة: (١/ ق ١٢٠/ ب).
(٥) تقدم.
(٦) تقدم.
(٧) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ٢٨).
(٨) مجمع الزوائد: (٤/ ٦).
(٩) (رقم ١٩٨).

رواه عبد الرزاق[1] عن معمر عن قتادة مرسلاً به.

إسناده ضعيف لإرساله، وسبق أن معمراً رواه عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وفي رواية عبد الرزاق (في المصنف) سقط ابن عمر، فصار مرسلاً[2].

إلّا أن رواية قتادة هنا من باب التنوّع في الأسانيد، فهو حديث مستقل فيما يظهر؛ لأن معمراً واسع الرواية، فليس غريباً أن يروي الحديث على أكثر من وجه، وهذا المرسل يعتضد بشواهده الكثيرة المذكورة في هذا الفصل فهو حسن لغيره.

٤٢٠ ـ عن شهر بن حوشب قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه، إلاّ أن يكون المسجد الحرام».

رواه ابن أبي خيثمة[3] من طريق حماد بن سلمة عن حجاج بن الأسود عن شهر بن حوشب به مرسلاً.

إسناده مرسل، وشهر بن حوشب هو الأشعري الشامي، قال ابن حجر: (صدوق كثير الإرسال والأوهام)[4]، وهذه خلاصة جيدة لحاله، وهو مختلف فيه. وحجاج بن الأسود قال عنه الذهبي: (نكرة ما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد فأتى بخبر منكر)[5]، ثم ذكره.

وتعقّبه ابن حجر فقال: (وإنما هو حجاج بن أبي زياد الأسود، ويعرف بزق العسل. . .)، ثم ذكر بعض شيوخه وتلاميذه.

وقال ابن حبان: (وهو الذي يحدث عنه حماد بن سلمة، ويقول: حدثنا حجاج الأسود)، ونقل ابن حجر هذه العبارة عن ابن حبان على حالها، إلّا أنه قال: (حجاج بن الأسود) ولعلّه الأنسب؛ لأنه قال في بداية الترجمة: (حجاج بن أبي زياد الأسود)، فإذا قال حماد بن سلمة حجاج الأسود لم يكن في ذلك مخالفة، إنما المخالفة تظهر بإضافة: (ابن). وأمّا حاله فإنه ثقة، وثّقه

(١) المصنف: (٥/ ١٢٢). (٢) انظر الحديث: (رقم ٤١٣).
(٣) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين منه) (رقم ٣٦) رسالة.
(٤) التقريب: (رقم ٢٨٣٠). (٥) ميزان الاعتدال: (١/ ٤٦٠).

أحمد بن معين وأبو حاتم وأبو داود وابن حبان[١]. وهذا المرسل يرتقي بشواهده المخرجة في هذا الفصل إلى درجة الحسن لغيره.

٤٢١ ـ عن إسماعيل بن أمية قال: قال رسول الله ﷺ: **«صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة إلاّ في المسجد الحرام، وفضل المسجد الحرام فضل مائة صلاة»**.

رواه الأزرقي[٢] من طريق مسلم بن خالد الزنجي عن إسماعيل بن أمية به.

إسناده ضعيف لسببين:

لأن مسلم بن خالد الزنجي مختلف فيه، والظاهر أنه سيء الحفظ[٣].

ولأن إسماعيل بن أمية الأموي من أتباع التابعين، فرفعه للحديث يعدّ إعضالاً، فقد جعله ابن حجر من الطبقة السادسة[٤]. وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة[٥].

ويعتضد هذا الحديث بما ثبت في معناه في هذا الفصل، وهو حديث ابن الزبير وحديث جابر وحديث أبي الدرداء، فهو من قبيل الحسن لغيره.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

٤٢٢ ـ عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة، وفي مسجدي ألف صلاة، وفي مسجد بيت المقدس خمسمائة صلاة»**.

رواه البزار[٧] والطحاوي[٨] وابن عدي[٩] والبيهقي[١٠] وابن عبد البر[١١]

---

(١) انظر الثقات لابن حبان: (٦/ ٢٠٢)، وسؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود: (رقم ٥٣٨)، ولسان الميزان: (٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٢) أخبار مكة: (٢/ ٦٤).

(٣) تقدم.

(٤) انظر التقريب: (رقم ٤٢٥).

(٥) انظر مقدمة كتاب التقريب: (ص ٧٥).

(٦) (رقم ٢١٤).

(٧) كشف الأستار: (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

(٨) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٨).

(٩) الكامل: (٣/ ٣٩٨).

(١٠) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥) (رقم ٤١٤٠).

(١١) التمهيد: (٦/ ٣٠).

كلّهم من طريق سعيد بن سالم القداح ثنا سعيد بن بشير عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء به.

وقال البزار: (لا نعلمه يروى بهذا اللفظ مرفوعاً إلّا بهذا الإسناد).

ورواية ابن عبد البرّ هي من طريق البزار، وقد نقل عنه أنّه قال: (هذا إسناد حسن)، ونقل مثل ذلك المنذري[١] وابن حجر[٢]، فلعل ذلك وقع في بعض النسخ.

وللحديث طريق آخر فرواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٣] من طريق المسيب بن واضح قال: ثنا سليم أبو مسلم المكي عن سعيد، يعني ابن عبد العزيز، عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد، وصلاة في بيت المقدس أفضل من ألف صلاة فيما سواه**»، وهذه الرواية واهية جداً، ومتنها منكر بالمرة، والظاهر أنه انقلب لفظه على الراوي فقال: «**صلاة في بيت المقدس...**»، وليس بغريب أن يقع هذا من مثل سليم بن مسلم المكي الخشاب، فإنه متروك[٤]. والمسيب بن واضح ضعيف من جهة حفظه[٥]، فلا اعتداد بهذا الطريق.

وأمّا الطريق الأول: فضعيف؛ لأن سعيد بن بشير الأزدي مولاهم (ضعيف)[٦]. وأمّا سعيد بن سالم القداح فهو حسن الحديث في الظاهر[٧].

وقد سبق أن البزار حسنه، فعلق عليه المنذري بقوله: (كذا قال)[٨].

وعزاه أيضاً إلى ابن خزيمة والطبراني في المعجم الكبير.

ومسند أبي الدرداء ضمن المفقود من كتاب المعجم الكبير، وأمّا صحيح ابن خزيمة فمعظمه مفقود منذ زمن بعيد كما هو معلوم، وكتاب الحج منه هو ضمن المطبوع وليس فيه هذا الحديث ولا ما في معناه.

---

(١) انظر الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٧٦).
(٢) انظر فتح الباري: (٣/ ٦٧).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٩١).
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) التقريب: (رقم ٢٢٧٦).
(٧) تقدم.
(٨) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٧٦).

وقال الألباني: (فقد أشار المنذري إلى أن تحسين البزار لسنده ليس بالمرضي عنده)، وقد بيَّن وجه ذلك الحافظ الناجي في كتابه الذي وضعه على الترغيب.

فقال: (وهو كما قال المصنف، إذ فيه سعيد بن سالم القداح، وقد ضعّفوه ورواه عن سعيد بن بشير، وله ترجمة في آخر الكتاب في الرواة المختلف فيهم)(١). ونقل المناوي عن العراقي أنه حسَّن إسناده(٢)، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني ورجاله ثقات وفي بعضهم كلام، وهو حديث حسن)(٣)، فعلّق الألباني بقوله: (إن كان إسناده وكذا إسناد ابن خزيمة من الوجه الذي أخرجه البزار، فقد علمت أنه ضعيف، وإن كان من غيره، وهذا ما لا أظنه فإني لم أقف عليه، فمن كان عنده علم بذلك فليتحفنا به وجزاؤه عند ربّه تبارك وتعالىٰ)(٤).

وذكر في موضع آخر أن الحديث: (ضعيف)(٥).

والحديث من الطريق الأول، وإن كان ضعيفاً، فإنه يشهد له حديث عبد الله بن الزبير، وحديث جابر بن عبد الله المخرجين في هذا الفصل، يرتقي بهما إلى درجة الحسن لغيره باستثناء ما ورد من مضاعفة الصلاة في بيت المقدس؛ فإنه لا شاهد لها، وهي مذكورة في بعض طرق حديث جابر بإسناد ضعيف جداً غير قابل للانجبار.

والحديث مخرّج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة(٦).

٤٢٣ ـ عن الأرقم بن أبي الأرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلاّ المسجد الحرام».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي(٧) قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن أبي بزة قال: ثنا يعقوب بن محمد عن عمران بن عثمان بن الأرقم بن أبي الأرقم:

---

(١) إرواء الغليل: (رقم ١١٣٠).
(٢) انظر فيض القدير: (٤/ ٢٤٥).
(٣) مجمع الزوائد: (٤/ ٧).
(٤) إرواء الغليل: (رقم ١١٣٠).
(٥) ضعيف الجامع الصغير: (رقم ٣٥٦٩).
(٦) (رقم ٢٠٣).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٩٢).

(عن جده عن أبيه) أرقم بن أبي الأرقم به، كذا قال. والظاهر أنه حصل تقديم وتأخير، والصواب عن أبيه عن جدّه أرقم، وأحمد بن محمد بن أبي بزة: ضعيف[١].

ويعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني نزيل بغداد: (صدوق كثير الأوهام والرواية عن الضعفاء)[٢]. وسيأتي الكلام عمّن فوقهما.

ورواه أبو نعيم[٣] من طريق أبي مصعب الزهري قال: ثنا يحيى بن عمران بن عثمان بن الأرقم عن عمّه عبد الله بن عثمان وعن أهل بيته عن جدّه عثمان بن الأرقم عن الأرقم بن أبي الأرقم أنه تجهز يريد بيت المقدس، فلما فرغ من جهازه جاء إلى النبيّ ﷺ يودعه، فقال: **«ما يخرجك؟ أفي حاجة أو في تجارة»**؟ قال: لا يا نبيّ الله بأبي أنت وأمي، ولكني أريد الصلاة في بيت المقدس، فقال رسول الله ﷺ، فذكره بمثله. وفيه: فجلس الأرقم ولم يخرج. وروى الحديث العطاف بن خالد، واختلف عليه، فرواه عصام بن خالد عنه عن يحيى بن عمران عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم عن جدّه الأرقم. أخرجه أحمد[٤] ولفظه حسب ما أورده الهيثمي: **«الصلاة هاهنا ـ وأومأ بيده إلى مكة ـ خير من ألف صلاة ـ وأومأ بيده إلى الشام ـ»**.

ورواه علي بن عياش عن العطاف بن خالد عن يحيى بن عمران وعبد الله بن عثمان.

قال ابن حجر: (كذا قال)، يعني أنه عطف عبد الله بن عثمان على يحيى بن عمران خلافاً للرواية السابقة، أخرجه أحمد أيضاً[٥].

ورواه سعيد بن عفير وأسد بن موسى عن العطاف بن خالد عن عثمان بن

---

(١) تقدم.

(٢) التقريب: (رقم ٧٨٣٤).

(٣) معرفة الصحابة: (٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٤) لا وجود للحديث في المطبوع من المسند، وهو فيه، ذكر ذلك الهيثمي في مجمع الزوائد: (٤/ ٥)، وابن حجر في إتحاف المهرة: (١/ ٢٧٣) وغيرهما، وانظر تعليق محقق إتحاف المهرة وكذا تعليق الدكتور الرفاعي في كتابه: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة (رقم ٢٠٤).

(٥) انظر الهامش السابق.

عبد الله بن الأرقم عن جدّه الأرقم ولفظه: «**صلاة هاهنا خير من ألف صلاة ثَمَّ**».

أخرج رواية سعيد بن عفير: الطبراني[١] ومن طريقه أبو نعيم[٢].

وأخرج رواية أسد بن موسى الحاكم[٣] وقال: (صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

ورواه أبو اليمان الحكم بن نافع عن عطاف عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم عن أبيه عن جدّه، بلفظ رواية سعيد بن عفير وأسد بن موسى.

أخرجه ابن الجوزي[٤].

ورواه عبد الله بن صالح كاتب الليث عن عطاف عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم عن أبيه عثمان بن الأرقم قال: جئت إلى رسول الله ﷺ، فذكره بنحو ما تقدم.

أخرجه ابن أبي عاصم[٥].

ورواه أبو الأسود النضر بن عبد الجبار المصري عن عطاف عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم، أنّه قال: جئت رسول الله ﷺ بنحو ما تقدم.

أخرجه الطحاوي[٦].

فالخلاف فيه على ستة أوجه، وأضعف الأوجه الوجهان الأخيران، فلعل سقطاً وقع في رواية الطحاوي[٧]، وأشار ابن حجر إلى أن رواية أبي صالح والتي أخرجها ابن أبي عاصم خطأ، فقال: (وهو خطأ من أبي صالح أو غيره، والصواب ما رواه أبو اليمان عن عطاف عن عبد الله بن عثمان بن الأرقم عن

---

(١) المعجم الكبير: (١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧).

(٢) معرفة الصحابة: (٢/ ٣٨١).

(٣) المستدرك: (٣/ ٥٠٤).

(٤) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٣٩).

(٥) الآحاد والمثاني: (٢/ ١٩).

(٦) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٧) وهو كذلك في الطبعة الأخرى: (٢/ ٦٦) بتحقيق شعيب الأرناؤوط.

(٧) أشار إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٢٠٤).

أبيه عن جدّه، أخرجه ابن منده وغيره وهو الصواب)[١].

وعزا الحديث الهيثمي إلى أحمد والطبراني، وقال: (ورجال الطبراني ثقات، ورجال أحمد فيهم يحيى بن عمران جهله أبو حاتم)[٢].

وهذا الاضطراب في إسناد الحديث ومتنه موجب لضعف الحديث، ولو لم يكن هناك سبب آخر، ولعل بعضه صادر من العطاف بن خالد المخزومي فإنه متكلّم فيه من جهة حفظه، وقال ابن حجر: (صدوق يهم)[٣]. ورجال الإسناد الذين فوق عطاف غير معروفين، وهم عبد الله بن عثمان بن الأرقم ذكره البخاري وابن أبي حاتم دون جرح أو تعديل، وقال أبو زرعة الرازي: (لا أعرف حاله)، وقال الحسيني: (فيه نظر)، وتبعه ابن حجر[٤].

ويحيى بن عمران بن عثمان المدني قال أبو حاتم: (مجهول)، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

وعمران بن عثمان بن الأرقم لم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات[٦].

وعثمان بن الأرقم قال ابن حجر: (ويقال ابن عبد الله بن الأرقم بن أبي الأرقم القرشي)[٧]. قلت: وفرّق بينهما البخاري وأبو حاتم وابن حبان، وهو كسابقه[٨].

وانفراد ابن حبان بتوثيقهم طرداً لقاعدته في توثيق المجاهيل.

---

(١) الإصابة: (٣/ ١٦٢).
(٢) مجمع الزوائد: (٤/ ٥).
(٣) التقريب: (رقم ٤٦١٢)، وضبط عطافاً فقال: (بتشديد الطاء).
(٤) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٢٣٢)، والجرح والتعديل: (٥/ ١١٣)، وذيل الكاشف لأبي زرعة: (ص ١٦١)، وتعجيل المنفعة: (رقم ٥٦٢).
(٥) انظر الثقات لابن حبان: (٦/ ٢٧٢)، وميزان الاعتدال: (٤/ ٤٠٠)، ولسان الميزان: (٦/ ٤٧٢).
(٦) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٤١٦)، والجرح والتعديل: (٦/ ٣٠٠)، والثقات لابن حبان: (٧/ ٢٣٩).
(٧) تعجيل المنفعة: (رقم ٧٢١).
(٨) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٢١٤، ٢٣٢)، الجرح والتعديل: (٦/ ١٤٤، ١٥٥)، والثقات لابن حبان: (٥/ ١٥٧) و(٧/ ١٩٨).

ويغني عن هذا الحديث ما ثبت في معناه من أحاديث صحيحة وحسنة. وانظر تخريجه في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

٤٢٤ ـ عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلاّ المسجد الحرام»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] وابن عدي[٣] من طريق أبي القاسم بن أبي الزناد. ورواه الحارث بن أبي أسامة[٤] حدثنا محمد بن عمر كلاهما عن سلمة بن وردان قال: سمعت أبا سعيد بن أبي المعلى يقول: سمعت عليّ بن أبي طالب به. ومحمد بن عمر هو الواقدي: متروك[٥]، فلا عبرة بروايته.

ورواه البزار[٦] من طريق أبي نباتة قال: ثنا سلمة بن وردان عن أبي سعيد بن أبي المعلى عن علي بن أبي طالب وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال: **«ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنّة، وصلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام»**.

وروى الترمذي[٧] وابن عدي[٨] من طريق أبي نباتة يونس بن يحيى بن نباتة به، الجزء الأول، دون ذكر قوله: **«وصلاة...»**، وقال الترمذي: (حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث علي، وقد روي من غير وجه عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ)، ونقل الحافظ المزي عن الترمذي أنّه قال: (غريب من هذا الوجه)[٩]، ولم يذكر قوله: (حسن) ولعلّ هذا هو الأنسب، ومدار الحديث على سلمة بن وردان وأبي سعيد بن أبي المعلى. وسلمة بن وردان هو اللّيثي أبو يعلى المدني: (ضعيف)[١٠].

---

(١) (رقم ٢٠٤).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٩٠).
(٣) الكامل: (٣/ ٣٣٥).
(٤) بغية الباحث: (١/ ٤٦٩)، والمطالب العالية: (ق ٩١).
(٥) تقدم.
(٦) كشف الأستار: (١/ ٢١٦).
(٧) الجامع: (٥/ ٧١٨) المناقب، باب في فضل المدينة.
(٨) الكامل: (٣/ ٣٣٥).
(٩) تحفة الأشراف: (٧/ ٤٦٣)، وتهذيب الكمال: (٣٣/ ٣٥١).
(١٠) التقريب: (رقم ٢٥١٤).

وأبو سعيد بن أبي المعلى ويقال ابن المعلى المدني، لم يذكر عنه المزي راوياً غير سلمة بن وردان، وسكت عليه ابن أبي حاتم فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال ابن حجر: (مقبول)[١]. وتفرّد سلمة عنه مع ضعفه وعدم نقل توثيق له يجعله في مرتبة المجهول، لذا فإن الإسناد ضعيف غير قابل للتقوية على رأي من لا يرى صلاحية مجهول العين للمتابعة. وقال الهيثمي: (حديث أبي هريرة في الصحيح بتمامه، وحديث عليّ رواه الترمذي خلا ذكر الصلاة، رواه البزار وفيه سلمة بن وردان وهو ضعيف)[٢]. وقد سبق الكلام عن حديث أبي هريرة وهو في الصحيحين وغيرهما.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٤٢٥ ـ عن أبي هريرة أو عن عائشة ﵄ أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلاّ المسجد الحرام».

رواه عبد الرزاق[٤] ومن طريقه أحمد[٥] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٦].

ورواه أبو العباس السراج[٧] من طريق أبي عاصم النبيل كلاهما، أعني عبد الرزاق وأبا عاصم النبيل، عن ابن جريج قال: حدثني عطاء أن أبا سلمة بن عبد الرحمٰن أخبره عن أبي هريرة أو عائشة به.

وخالف عبد الرزاق وأبا عاصم النبيل: عبدُ الله بن المبارك.

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٩/ ٣٧٥)، وتهذيب الكمال: (٣٣/ ٣٥٠)، وتهذيب التهذيب: (١٢/ ١٠٨)، والتقريب: (رقم ٨١٢٣).

(٢) مجمع الزوائد: (٤/ ٦).

(٣) (رقم ٢١٠).

(٤) المصنف: (٥/ ١٢١ ـ ١٢٢).

(٥) المسند: (٢/ ٢٧٧، ٢٧٨)، ووقع في الموضع الثاني: **«إلا المسجد الأقصى»** وهو تحريف.

(٦) أخبار مكة: (٢/ ١٠٢).

(٧) الفوائد: (رقم ٦٦٩) رسالة. وفيه (عن أبي هريرة وعائشة)، وفي مخطوطة الكتاب (ق ٦٤ ـ ٦٥) (عن أبي هريرة أو عائشة)، وقد نبّه إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة (رقم ٢٠١).

أخرجه أحمد[١] من طريقه قال: ثنا ابن جريج به، فقال عن أبي هريرة وعن عائشة قال: (فذكره ولم يشك)، يعني جعله من مسند عائشة، وأعاده في موضع آخر[٢] بالإسناد نفسه، وفيه: (عن أبي هريرة وعن عائشة)، وقال: (فذكره ولم يشك).

وهو يوافق ما أخرجه الدارقطني[٣] من طريق علي بن الحسن بن شقيق قال: ثنا عبد الله بن المبارك به. ورواه أبو بشر الدولابي[٤] من طريق عبد الغفار بن القاسم الأنصاري قال: حدثني عطاء به. وقال عن أبي هريرة عن عائشة مختصراً. وقال الدولابي: (عبد الغفار بن القاسم متروك). قلت: هو رافضي تركه غير واحد، وقال علي بن المديني: (كان يضع الحديث، ويقال كان من رؤوس الشيعة)، وقال أبو داود: (كان يضع الحديث)[٥].

وقد ذكر الدارقطني بعض الاختلافات على عطاء في هذه الرواية وفي غيرها[٦].

وسئل في موضع آخر عن حديث أبي سلمة عن عائشة عن النبيّ ﷺ قال: «**صلاة في مسجدي...**»، فقال: (يرويه عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه، فرواه ابن جريج عن عطاء واختلف عنه.

ورواه ابن المبارك عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعائشة، وخالفهم أبو عاصم وعبد الرزاق، فروياه عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة أو عائشة.

---

(١) المسند: (رقم ٧٧٣٥) تحقيق شعيب الأرناؤوط، وهو يخالف ما في المطبوعة المتداولة: (٢/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨) فإن فيها: (عن أبي هريرة عن عائشة)، وذكر المحقق أن هذا موجود في النسخ المتأخرة، والمثبت وهو (عن أبي هريرة وعن عائشة) من النسخة الظاهرية ونسخة ابن عساكر ونسخة المعهد العلمي بالرياض، ونسخة الظاهرية من أجود أنواع النسخ، ونسخة ابن عساكر مقابلة بأصل ابن المذهب. كما في مقدمة التحقيق.

(٢) المصدر نفسه : (٢/ ٢٧٨)، وبتحقيق الأرناؤوط (رقم ٧٧٤٠)، ولم يذكر فيه خلافاً.

(٣) العلل: (٩/ ٤٠٠).

(٤) الكنى والأسماء: (٢/ ١١٠ ـ ١١١).

(٥) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١)، ولسان الميزان: (٤/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٦) انظر العلل: (٩/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).

وقال موسى بن طارق عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة. وقال عبد الغفار بن القاسم عن عطاء، وقال محمد بن عبيد الله العرزمي عن عطاء عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ، وقال أبو بشر جعفر بن أبي وحشية عن عطاء عن عائشة.

وقال حماد بن زيد عن عطاء.

ويشبه أن يكون قول حماد محفوظاً، والصحيح عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن عائشة والباقي وهم)[١].

فقد رجح رواية حماد، وهي عن حبيب المعلم عن عطاء عن عبد الله بن الزبير مرفوعاً كما سبق. ويظهر أن ثم سقط في كلام الدارقطني[٢]؛ لأنه لم يذكر ما بعد عطاء، ورجح أيضاً رواية موسى بن طارق التي فيها عن أبي هريرة عن عائشة: (بالعطف) وهو غريب؛ إذ كيف يقارن بأبي عاصم النبيل وعبد الرزاق وابن المبارك وهو لا يقوى على مساواة واحد منهم فضلاً عن اجتماعهم، وهو: (ثقة يغرب)[٣]؛ لذا فإن الراجح فيما يبدو متردد بين رواية ابن المبارك (عن أبي هريرة وعن عائشة) بالعطف، وبين رواية عبد الرزاق وأبي عاصم النبيل: (عن أبي هريرة أو عن عائشة) بالشك.

والحديث مشهور عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

رواه عنه الزهري مقروناً بأبي عبد الله الأغرّ كما سبق تخريجه[٤].

وتابعه على ذلك محمد بن عمرو بن علقمة والمساور بن رفاعة وعبد الرحمٰن بن يعقوب والد العلاء بن عبد الرحمٰن، حيث رواه هؤلاء عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن عن أبي هريرة. أخرجه البيهقي[٥] من طريق محمد بن عمرو.

---

(١) المصدر نفسه: (٥/ق ٧٠ ـ ٧١).

(٢) أشار إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٢٠١).

(٣) التقريب: (رقم ٦٩٧٧).

(٤) انظر الحديث: (رقم ٤١١).

(٥) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٤) (رقم ٤١٣٩).

ورواه أحمد[١] والطحاوي[٢] وأبو القاسم بن بشران[٣] من طريق محمد بن إسحاق قال: حدثني المساور بن رفاعة به. ويقال: المسور بن رفاعة.

ورواه البخاري في التاريخ الكبير[٤] وابن أبي خيثمة[٥] من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن عبد الملك بن نوفل بن الحارث، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن شهدا أنّهما سمعا أبا هريرة عن النبيّ ﷺ مثله.

ورواية هؤلاء تقوّي رواية الزهري للحديث، وأنه من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة[٦]، وذكر عائشة في حديث أبي سلمة خطأ، والله أعلم.

وقد روي الحديث عن عائشة من طرق أخرى:

فأخرجه ابن أبي شيبة[٧] والبزار[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩] والطحاوي[١٠] والديلمي[١١] وابن الجوزي[١٢] ومن طريقه ابن النجار[١٣] كلّهم من طريق موسى بن عبيدة عن داود بن مدرك عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال النبيّ ﷺ: **«صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلاّ المسجد الحرام»**، وهذا لفظ ابن أبي شيبة والطحاوي، وعند الآخرين زيادة في أوّله ولفظه: **«أنا خاتم الأنبياء، ومسجدي خاتم المساجد، وأحقّ المساجد أن يُزار وتركب إليه الرواحل: المسجد الحرام، ومسجدي هذا...»** الحديث. وهذا لفظ الفاكهي، وإسناده ضعيف فيه علّتان، الأولى: موسى بن عبيدة الربذي: (ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً)[١٤].

الثانية: داود بن مدرك (مجهول)[١٥].

---

(١) المسند: (٢/ ٢٧٨).
(٢) مشكل الآثار: (٤/ ٦٩ ـ ٧٠).
(٣) الأمالي: (١٠/ ق ٩).
(٤) (٨/ ٢٥٤).
(٥) التاريخ الكبير: (ق ٦٤/ أ).
(٦) تقدم (برقم ٤١١).
(٧) المصنف: (٢/ ١٤٧) (رقم ٧٥١٦) و(٦/ ٤١٧) (رقم ٢٣٥٢٨).
(٨) كشف الأستار: (٢/ ٥٦).
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٩٣ ـ ٩٤).
(١٠) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦).
(١١) زهر الفردوس: (١/ ق ٣١٢).
(١٢) مثير العزم الساكن: (رقم ٤٣٧).
(١٣) الدرة الثمينة: (ص ١١٨).
(١٤) التقريب: (رقم ٦٩٨٩).
(١٥) المصدر نفسه: (رقم ١٨١٣).

وقال الهيثمي: (رواه البزار وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف)[١].

ورواه إسحاق بن راهويه[٢] والترمذي في العلل الكبير[٣] وأبو يعلى[٤] كلّهم من طريق إبراهيم بن المهاجر عن جابر العلاف نا عبد الله بن الزبير عن عائشة نحوه. وقال الترمذي: (سألت محمداً، يعني البخاري، عن هذا الحديث فقال: لا أعرف جابراً العلاف إلّا بهذا الحديث، وروى ابن جريج هذا الحديث عن عطاء عن ابن الزبير عن عمر موقوفاً)، ونقل العراقي قول البخاري ثم قال: (وقد ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يعرفه بأكثر مما في هذا الحديث)[٥].

قلت: وهذا إشارة منه إلى عدم الاعتداد بهذا التوثيق؛ لأن من عادته توثيق المجاهيل. وفي الإسناد أيضاً إبراهيم بن المهاجر البجلي: (صدوق لين الحفظ)[٦]، فالإسناد ضعيف كسابقه، ومما يدلّ على ضعفه أن الحديث مرويّ عن ابن الزبير مرفوعاً وموقوفاً[٧] دون ذكر عائشة.

وله طريق ثالث: أخرجه الطبراني[٨] من طريق سويد بن عبد العزيز حدثني يونس الكوفي عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ قال: **«صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في غيره»**.

وقال الطبراني: (لا يروي هذا الحديث عن يونس بن أبي إسحاق إلّا سويد تفرّد به هشام بن عمار)، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وفيه سويد بن عبد العزيز وهو ضعيف)[٩].

قلت: وهو سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم الدمشقي وهو كما قال الهيثمي: (ضعيف)[١٠]، بل أغلظ بعضهم القول فيه، ومنهم الإمام أحمد الذي قال: (متروك الحديث)، وضعفه في رواية أخرى، ولكن الأغلب

---

(١) مجمع الزوائد: (٤/ ٤).
(٢) المسند: (٢/ ٨٣).
(٣) (١/ ٢٤٠).
(٤) المسند: (٤/ ٣٦٠) (رقم ٤٦٧٢).
(٥) ذيل ميزان الاعتدال: (ص ٦٩)، وانظر لسان الميزان: (٢/ ٨٩).
(٦) التقريب: (رقم ٢٥٤).
(٧) تقدم (برقم ٤١٤).
(٨) المعجم الأوسط: (٧/ ٢٧) (رقم ٦٧٥١).
(٩) مجمع الزوائد: (٤/ ٦).
(١٠) التقريب: (رقم ٢٦٩٢).

على تضعيفه فحسب[١].

والحديث مشهور عن عطاء كما مرّ في عدّة روايات، ولم يذكر في الروايات السابقة أنه رواه عن عائشة مباشرة بل عن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن عائشة خلاف فيما سبق، والراجح أنه من حديث أبي هريرة.

وهذه الطرق الثلاث لحديث عائشة غير قابلة للانجبار؛ لأن الطريقين الأولين في كل منهما مجهول العين، وفي الطريق الثاني والثالث مخالفة في الإسناد، حيث ذكر في الثاني عن عبد الله بن الزبير عن عائشة، وفي الثالث عطاء بن أبي رباح عن عائشة. وفي هذا مخالفة لكثير من الثقات؛ لأن حديث ابن الزبير مشهور دون ذكر عائشة، وحديث عطاء بن أبي رباح مشهور عن أبي سلمة على التفصيل الذي تقدم قبل قليل.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٢].

٤٢٦ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: ودَّع النبيّ ﷺ رجلاً، فقال: أين تريد؟ فقال: بيت المقدس، قال: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من مائة صلاة في غيره إلاّ المسجد الحرام».

رواه أحمد[٣] والبخاري في التاريخ الكبير واللفظ له[٤] والبزار[٥] وعبد الله بن الإمام أحمد[٦] وأبو يعلى[٧] والطحاوي[٨] وابن حبان[٩] كلّهم من طريق جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن أبي سعيد به.

وقال البزار: (لا نعلمه يروى عن أبي سعيد إلّا بهذا الإسناد).

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١٢/ ٢٥٥ ـ ٢٦٢)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢)، وتهذيب التهذيب: (٤/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).
(٢) (٢٠٠، ٢٠١).
(٣) المسند: (٣/ ٧٧) وحصل تحريف في الإسناد.
(٤) (٧/ ٢٠٤).
(٥) كشف الأستار: (١/ ٢١٥).
(٦) زياداته على المسند: (٣/ ٧٧) ضمن المسند نفسه.
(٧) المسند: (٢/ ٥٧) (رقم ١١٦٠).
(٨) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٦).
(٩) الإحسان: (٤/ ٥٠٣ ـ ٥٠٥) (رقم ١٦٢٣، ١٦٢٤).

وعند أحمد وابنه زيادة: النهي عن صوم يوم العيد وسفر المرأة بغير محرم وشدّ الرحال إلى غير المساجد الثلاثة. ولفظ أحمد والبزار وعبد الله بن الإمام أحمد والطحاوي مثل بقية ألفاظ الأحاديث الأخرى، وهو: «**الصلاة في هذا المسجد أفضل، يعني من ألف صلاة في غيره، إلاّ في المسجد الحرام**»، ومغيرة هو ابن مقسم الضبِّي، وإبراهيم هو النخعي.

ومغيرة قال ابن حجر: (ثقة متقن إلّا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم)، وقال أبو داود: (كان لا يدلس) وهو في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[١].

وفيه علّة أخرى[٢] وهي أن الحديث رواه عبد الملك بن عمير وقتادة وغيرهما عن قزعة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وفيه النهي عن شدّ الرحال وأمور أخرى دون ذكر لفضل الصلاة في مسجد الرسول ﷺ.

فانفراد رواية المغيرة عن إبراهيم بهذه الزيادة يجعلها غير محفوظة من طريق قزعة عن أبي سعيد، وقال الهيثمي: (رواه أبو يعلى والبزار بنحوه إلّا أنه قال: «**أفضل من ألف صلاة**»، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح)[٣]، وصحح إسناده الألباني[٤].

وللحديث طريقان آخران:

فرواه البزار[٥] قال: حدثنا محمد بن عقبة السَّدوسي ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا إسحاق بن شرقي عن عبد الله بن عبد الرحمٰن عن ابن عمر عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «**صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد، إلاّ المسجد الحرام**».

وقال البزار: (لا نعلمه عن ابن عمر عن أبي سعيد إلّا بهذا الإسناد، وإسحاق لا نعلم حدّث عنه إلّا عبد الواحد)، وإسناده ضعيف. محمد بن عقبة

---

(١) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ١٠٧)، والتقريب: (رقم ٦٨٥١).
(٢) أشار إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٢١٢).
(٣) مجمع الزوائد: (٤/٦).
(٤) إرواء الغليل: (رقم ٩٧١).
(٥) كشف الأستار: (١/ ٢١٥).

هو ابن هرم السدوسي البصري، قال أبو حاتم: (ضعيف الحديث كتبت عنه، ثم تركت حديثه فليس نحدث عنه)، وقال ابن أبي حاتم: (وترك أبو زرعة حديثه، ولم يقرأه علينا، وقال: لا أحدث عنه)، وقال البرذعي: (قلت لأبي زرعة محمد بن عقبة هو واهٍ؟ قال: ليس بشيء)، وقال أيضاً: (أمرني أبو زرعة أن أضرب على حديث محمد بن عقبة السدوسي وأبى أن يقرأ عنه شيئاً)، وقال الذهبي: (وابن حبان فذكره في الثقات، وقد روى عمّن لا يعرفون)، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً)[1]، وهو أشد من ذلك كما اتّضح من كلام أبي زرعة وأبي حاتم، وعبارة الذهبي السابقة تفيد أن توثيق ابن حبان له مخالفة لأبي زرعة وأبي حاتم غير معتبرة، وفي الإسناد عبد الله بن عبد الرحمٰن، هكذا ورد في الإسناد، وسمّاه البخاري وأبو أحمد الحاكم والذهبي، فقالوا: أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ولم يفرق أبو حاتم فيما نقله عنه ابنه بين هذا وبين أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عبد الله، وفرق بينهما البخاري ومن سبق ذكرهم معه، فأفردوا هذا بترجمة أخرى، وهو أشهر من الذي قبله: (ثقة، وروايته عن جدّ أبيه منقطعة)[2]، يعني عن عبد الله بن عمر. وأما صاحب الترجمة فلم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الذهبي: (مقل)، يعني أن أحاديثه قليلة، وهو أقدم طبقة من أبي بكر بن عبد الرحمٰن[3]. وأمّا إسحاق بن شَرقي فيقال له إسحاق بن أبي شداد، ويقال ابن أبي نباتة قال أحمد: (ثقة)، وقال أبو زرعة: (لا بأس به)[4].

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ٣٦)، وسؤالات البرذعي: (٢/ ٤٤٩، ٧٠١)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٦٤٩)، والتقريب: (رقم ٦١٤٤).

(٢) التقريب: (رقم ٧٩٨٤).

(٣) انظر التاريخ الكبير: (٩/ ٨ ـ ٩)، والكنى والأسماء لمسلم: (رقم ٧٣٥)، والجرح والتعديل: (٩/ ٣٣٧)، والمقتنى: (رقم ٨٦٩) وترجمة أبي بكر بن عمر في التاريخ الكبير: (٩/ ١٣)، والكنى والأسماء: (رقم ٧٦٢)، والمقتنى: (رقم ٨٩٢) إضافة إلى الجرح والتعديل والتهذيب وتوابعه.

(٤) الجرح والتعديل: (٢/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) وشرفي: (بالمعجمة ثم راء ساكنة ثم فاء وياء مخففة). الإكمال (٥/ ٥٣) ووقع في بعض المصادر (شرقي) وعند ابن أبي حاتم (شرفا).

وللحديث طريق آخر أخرجه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] من طريق محمد بن عبيد الله عن عطية عن أبي سعيد مرفوعاً وقال: (مثل حديث أبي هريرة).

وهو بلفظ: **«صلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في غيره من المساجد إلاّ المسجد الحرام، فإنها تزيد عليه مائة صلاة»**.

وإسناده ضعيف جداً، محمد بن عبيد الله هو العرزمي: (متروك)[٢].

وعطية هو ابن سعد العوفي: (صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً)[٣].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].

٤٢٧ ـ حديث عبد الرحمٰن بن عوف ﷺ عن النبيّ ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلاّ المسجد الحرام».

ذكره الدارقطني[٥] فقال: (يرويه المثنى بن الصباح عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سلمة عن أبيه، قال محرز بن الوضاح عن المثنى، وخالفه ابن جريج، رواه عن عطاء عن أبي سلمة الزهري عن أبي هريرة عن النبيّ ﷺ، وهو الصحيح).

قلت: عزاه المتقي الهندي[٦] إلى الشيرازي في الألقاب، وعلى فرض صحته إلى المثنى فهو ضعيف؛ لأن المثنى بن الصباح اليماني: (ضعيف، اختلط بآخره، وكان عابداً)[٧]، إضافة إلى المخالفة التي ذكرها الإمام الدارقطني، فهو غير محفوظ، وقد تقدم حديث أبي هريرة من طريق أبي سلمة وغيره[٨].

وفي هذا الإسناد انقطاع أيضاً بين أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف وأبيه، قال علي بن المديني وأحمد وابن معين وأبو حاتم ويعقوب بن شيبة

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ١٠١).
(٢) التقريب: (رقم ٦١٠٨).
(٣) المصدر نفسه: (رقم ٤٦١٦).
(٤) : (رقم ٢١٢).
(٥) العلل: (رقم ٤/ ٢٨٤).
(٦) كنز العمال: (رقم ٣٤٩٣٤).
(٧) التقريب: (رقم ٦٤٧١).
(٨) انظر الحديث: (رقم ٤١١).

وأبو داود: (حديثه عن أبيه مرسل)[١]، ومثل ذلك قال البخاري[٢].

والحديث مذكور في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٤٢٨ ـ عن عطاء قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي تعدل ألف صلاة فيما سواه، إلاّ المسجد الحرام».

رواه ابن أبي خيثمة[٤] من طريق مغيرة بن زياد عن عطاء مرسلاً به.

وعطاء هو ابن أبي رباح.

والحديث غير محفوظ عن عطاء بن أبي رباح مرسلاً، وهو مرويٌّ عنه على عدة أوجه ليس منها هذا الطريق.

فقد روي عن عطاء عن ابن عمر.

وعنه عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وعنه عن عبد الله بن الزبير.

وعنه عن جابر بن عبد الله.

وقد تقدمت هذه الأحاديث. وأمّا هذا الطريق فغير محفوظ كما سبق، والسبب في ذلك أن مغيرة بن زياد وهو البجلي أبو هشام أو أبو هاشم الموصلي متكلّم فيه مع صدقه، ولهذا قال ابن حجر: (صدوق له أوهام)[٥]، فمثله قد يتوقف في روايته إذا لم يخالف، فكيف إذا خالف.

٤٢٩ ـ عن ابن أبي مليكة قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ المسجد الحرام، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من خمس وعشرين ألف صلاة فيما سواه من المساجد».

رواه الأزرقي[٦] من طريق عبد الجبار بن الورد المكي عن ابن أبي مليكة، فذكره مرفوعاً مرسلاً.

---

(١) تهذيب التهذيب: (١٢/١١٧).

(٢) انظر جامع التحصيل: (ص ٢٦٠).

(٣) (٢٠٩).

(٤) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين) منه (رقم ٣٣) رسالة.

(٥) التقريب: (رقم ٦٨٣٤).

(٦) أخبار مكة: (٢/ ٦٤).

إسناده ضعيف ومتنه منكر، أمّا كون الإسناد ضعيفاً فلإرساله؛ لأن ابن أبي مليكة من التابعين[١].

وأمّا نكارة متنه، فإن الأحاديث الصحيحة والثابتة ذكرت أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة كما سبق في هذا الفصل، وفي هذا المتن ما يخالف ذلك.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٢].

٤٣٠ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في بيته بصلاة، وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة، وصلاته في المسجد الذي يجمع فيه بخمسمائة صلاة، وصلاته في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة، وصلاته في مسجدي بخمسين ألف صلاة، وصلاته في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة».

رواه ابن ماجه واللفظ له[٣] والطبراني[٤] وابن عدي[٥] وابن الجوزي[٦] ومحمد بن أحمد الواسطي[٧] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[٨] كلهم من طريق هشام بن عمار ثنا أبو الخطاب الدمشقي ثنا رزيق أبو عبد الله الألهاني عن أنس بن مالك به.

وقال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن أنس إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به هشام بن عمار)، وقال ابن الجوزي: (هذا حديث لا يصح)، قال أبو حاتم بن حبان: (رزيق ينفرد بالأشياء التي لا تشبه حديث الأثبات، لا يحتجّ بما ينفرد به).

الحديث ضعيف منكر فيه أبو الخطاب الدمشقي، واسمه حماد كما في

(١) انظر التقريب: (رقم ٣٤٥٤). (٢) (رقم ٢١٣).
(٣) السنن: (١/ ٤٥٣) إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في المسجد الجامع.
(٤) المعجم الأوسط: (٧/ ١١٢) (رقم ٧٠٠٨).
(٥) الكامل: (٦/ ٣٢٧).
(٦) العلل المتناهية: (٢/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧)، وفضائل القدس: (ص٨٩).
(٧) فضائل البيت المقدس: (رقم ١٢). (٨) فضائل بيت المقدس: (ص ٥٢).

رواية الطبراني السابقة، ولم يفرق ابن عدي بينه وبين أبي الخطاب الدمشقي معروف الخياط، ولهذا ذكر هذا الحديث في ترجمة معروف، وقال أبو الحجاج المزي: (فرق غير واحد بينه وبين أبي الخطاب معروف بن عبد الله الخياط)، ثم ذكر أن الطبراني سمّاه: (حماداً)، وقال: (وذكره أبو أحمد بن عدي في ترجمة معروف الخياط، ووهم في ذلك فإنه غيره)[١]، وذكر نحواً من ذلك في ترجمة معروف[٢].

وقال الذهبي: (أبو الخطاب الدمشقي اسمه حماد)، ثم قال: (ليس بالمشهور)[٣].

وفي موضع آخر: (مجهول)[٤]، وقال ابن حجر: (مجهول)[٥].

وأما إعلال ابن الجوزي للحديث برزيق الألهاني فبعيد؛ لأن ابن حبان نفسه ذكره في الثقات أيضاً، وقال أبو زرعة: (لا بأس به)، ولهذا قال ابن حجر: (صدوق له أوهام) نظراً لكلام ابن حبان في المجروحين، فإن كان انفراده بالأحاديث من طريق مثل أبي الخطاب الدمشقي عنه، فإنه بريء من عهدة ذلك، وكأن الذهبي لاحظ ذلك فقال في الكاشف: (صدوق)[٦].

وقد تتابعت أحكام العلماء على هذا الحديث بالضعف، فقال المنذري: (رواه ابن ماجه، ورواته ثقات، إلّا أن أبا الخطاب الدمشقي لا تحضرني الآن ترجمته، ولم يخرج له من أصحاب الكتب الستة أحد إلّا ابن ماجه، والله أعلم)[٧].

وقال الذهبي: (أبو الخطاب الدمشقي مجهول، ورزيق أبو عبد الله الألهاني وهاه ابن حبان)[٨]، وقال في موضع آخر: (هذا منكر جداً)[٩]، يعني الحديث.

---

(١) تهذيب الكمال: (٣٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢). (٢) المصدر نفسه: (٢٨/ ٢٦٩ ـ ٢٧١).
(٣) ميزان الاعتدال: (٤/ ٥٢٠).
(٤) تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٢٧). (٥) التقريب: (رقم ٨٠٧٩).
(٦) انظر تهذيب الكمال: (٩/ ١٨٥)، والكاشف: (رقم ١٥٧٢)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٤٨)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ٢٧٥)، والتقريب: (رقم ١٩٣٨)، وضبط ابن حجر: (الألهاني) فقال: (بفتح الهمزة).
(٧) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٧٣).
(٨) تلخيص العلل المتناهية: (رقم ٥٢٧). (٩) ميزان الاعتدال: (٤/ ٥٢٠).

وقال ابن القيم: (وفي الباب ـ يعني فضائل بيت المقدس ـ حديث رابع دون هذه الأحاديث، رواه ابن ماجه في سننه، وهو حديث مضطرب: «**إن الصلاة فيه بخمسين ألف صلاة**» وهذا محال؛ لأن مسجد الرسول ﷺ أفضل منه، والصلاة فيه تفضل على غيره بألف صلاة)[١]، وقال البوصيري: (هذا إسناد ضعيف، أبو الخطاب الدمشقي لا يُعرف حاله، ورزيق أبو عبد الله الألهاني فيه مقال)[٢].

وقال ابن حجر: (وإسناده ضعيف)[٣]، وقال الألباني: (ضعيف)[٤]. وأمّا نكارته فقد سبق كلام ابن القيم، وهو يعني أنه مخالف للأحاديث الثابتة في هذا الباب.

وقد روي الحديث من وجه آخر:

أخرجه الخطيب البغدادي[٥] من طريق محمد بن عبد الله بن المطلب الكوفي عن الوليد بن عزور قال: حدثنا محمد بن عامر الأنطاكي قال: حدثنا الربيع بن نافع حدثنا سلمة بن علي أبو الخطاب عن رزيق بن عبد الله به، فذكره بنحوه، دون ذكر صلاة الرجل في بيته والصلاة في المسجد الأقصى.

وقال الأمير ابن ماكولا: (الحديث منكر، ورجاله مجهولون ما عدا الربيع بن نافع)[٦]. قلت: هذا الإسناد موضوع، فيه محمد بن عبد الله بن المطلب، قال الخطيب: (كتبوا عنه بانتخاب الدارقطني، ثم بان كذبه، فمزقوا حديثه، وكان بعد يضع الأحاديث للرافضة)، وقال الأزهري: (كان دجالاً كذاباً ما رأيت له أصلاً قط، واتّهمه الدارقطني بالتركيب).

وقد كذّبه غير واحد، واتّهم بالقلب وتركيب الأسانيد، وذكر له الذهبي حديثاً وقال: (فمن موضوعاته. . .)[٧]، ثم ساقه.

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٨].

---

(١) المنار المنيف: (رقم ١٦٢).
(٢) مصباح الزجاجة: (١/ ٤٥٦).
(٣) التلخيص الحبير: (٤/ ١٧٩).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ٣٥٠٩).
(٥) تلخيص المتشابه: (رقم ٨١٧).
(٦) الإكمال: (٢/ ٤٦٤ ـ ٤٦٥).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨)، ولسان الميزان: (٥/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).
(٨) (رقم ٢١٦).

٤٣١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا بعشرة آلاف صلاة، وصلاة في المسجد الحرام بعشرة أمثالها، مائة ألف صلاة، وصلاة الرجل في بيت المقدس بألف صلاة، وصلاة الرجل في بيته حيث لا يراه أحد أفضل من ذلك كلّه».

ذكره الزركشي[١] وعزاه إلى الطبراني في (المعجم الكبير) وساق إسناده ومتنه، وهو من طريق عمرو بن بكر قال: حدثنا مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس به.

وقال الزركشي: (غريب).

ولم أجده في مسند ابن عباس من: (المعجم الكبير)، ولم يذكره الهيثمي: (في مجمع الزوائد) وإسناده تالف، ومتنه منكر جداً.

لأن عمرو بن بكر السَّكسكي الشامي: (متروك)[٢]. وأمّا متنه فإن الأحاديث الثابتة التي مرّت معنا في هذا الفصل تنصّ على أن فضل الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجد الرسول ﷺ بألف صلاة.

وهذا النص يخالف ذلك إلّا ما يتعلق بالمسجد الحرام، ومما يدلّ على شدّة نكارته أنه أطلق فضل الصلاة في البيت على المساجد الثلاثة، وهذا بعيد جداً.

ومقاتل هو ابن حيان، وفي الإسناد إلى عمرو من لم أقف على ترجمته.

والحديث مذكور في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٣].

٤٣٢ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي عشرة آلاف صلاة، والصلاة في مسجد الرباطات[٤] ألف صلاة».

---

(١) إعلام الساجد بأحكام المساجد: (ص ١١٨).

(٢) التقريب: (رقم ٤٩٩٣).

(٣) (رقم ٢١٥).

(٤) قال المناوي: (جمع رباط، ويجمع أيضاً على رُبُط ـ بضمتين ـ وهو اسم من رابط مرابطة من باب قاتل إذا لازم ثغر العدو) فيض القدير: (٤/ ٢٤٥)، والمراد من ذلك المساجد التي تقام في مواضع الثغور.

رواه محمد بن إسحاق بن منده[١] وأبو نعيم[٢] وابن عساكر[٣] من طريق عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي ثنا داود بن عجلان ثنا إبراهيم بن أدهم عن مقاتل بن حيان عن أنس بن مالك به.

في إسناده عبد الرحيم بن حبيب الفاريابي، قال يحيى بن معين: (ليس بشيء)، وقال ابن حبان: (لعلّه وضع أكثر من خمسمائة حديث على رسول الله ﷺ)، وقال الحاكم وأبو نعيم الأصبهاني: (روى عن ابن عيينة وبقية وغيرهما الموضوعات)، وقال أحمد بن سيار: (ليّن حسن الحديث)، وقال الإدريسي: (يقع في حديثه بعض المناكير)، وقال الذهبي: (ليس بثقة)[٤].

وقول أحمد بن سيار معارض بقول المذكورين، ولعلّه لم يطلع على ما اطّلع عليه الآخرون.

وفي الإسناد داود بن عجلان البلخي نزل مكة: (ضعيف)[٥]، وأغلظ بعضهم القول فيه؛ ولهذا حكم الألباني على الحديث بأنه موضوع، وأن المتّهم به داود بن عجلان وعبد الرحيم بن حبيب[٦]. وقد سبق لأنس حديثان في هذا الفصل أحدهما حسن لغيره، والآخر ضعيف.

وهذا الحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].



(١) مسند إبراهيم بن أدهم: (رقم ٣٠).
(٢) حلية الأولياء: (٨/٤٦).
(٣) تاريخ دمشق: (٢٦/٢٤٦) من المطبوع.
(٤) انظر المدخل إلى الصحيح للحاكم: (رقم ١٤٤)، وميزان الاعتدال: (٢/٦٠٣)، ولسان الميزان: (٣/٤).
(٥) التقريب: (رقم ١٨٠٠).
(٦) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٠٧٣)، وضعيف الجامع: (رقم ٣٥٧٠).
(٧) (رقم ٢١٧).

الفصل الثالث

ما جاء في فضائل متنوعة للصلاة في المسجد الحرام وفضل مؤذنيه، وأنه أحد المساجد الثلاثة التي لا يعتكف إلاّ فيها

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تنزيل رحمة الله تعالىٰ على المصلّين في المسجد الحرام.

المبحث الثاني: ما جاء في فضل الصلاة جماعة في المسجد الحرام.

المبحث الثالث: الناذر للصلاة في بيت المقدس تجزئه الصلاة في المسجد الحرام.

المبحث الرابع: ما جاء في فضل مؤذّني المسجد الحرام.

المبحث الخامس: ما جاء في أنه أحد المساجد الثلاثة التي لا يعتكف إلاّ فيها.

المبحث الأول

تنزيل رحمة الله تعالىٰ على المصلّين في المسجد الحرام

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«ينزّل الله عزّ وجلّ على هذا البيت كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة، ستون منها للطائفين، وأربعون للمصلين، وعشرون للناظرين»**(١).

إسناده محتمل للتحسين، وله طرق أخرى واهية جداً(٢).

ـ * عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: (ينزّل الله تعالىٰ على هذا البيت عشرين ومائة رحمة، سبعون منها للطائفين، وثلاثون للمصلين، وعشرون للناظرين).

إسناده ضعيف جداً(٣).

❊ ❊ ❊

---

(١) يعني الناظرين إلى الكعبة.

(٢) تقدم تخريجه: (برقم ٣٣٠).

(٣) تقدم تخريجه: (برقم ٣٣١).

المبحث الثاني

ما جاء في فضل الصلاة جماعة في المسجد الحرام

٤٣٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**من صلّى في المسجد الحرام حول بيت الله الحرام في جماعة كتب الله تعالىٰ له خمساً وعشرين مرة مائة ألف صلاة**»، قيل له أو قال له رجل من التابعين: أعن رأيك هذا يا ابن عباس، أو عن رسول الله ﷺ؟ قال: لا، بل عن رسول الله ﷺ.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[1] حدّثني عبد الله بن منصور عن عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

ورواه ـ أيضاً[2] ـ من الطريق نفسه، إلّا أنه قال: بدلاً من سعيد بن جبير ـ عمّن حدّثه عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما أنه سأله عن قول النبيّ ﷺ: «**الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة**» أهي الفريضة في جماعة، أو صلاة الرجل وحده في المسجد الحرام، أو غير المسجد الحرام؟ قال: بل هي صلاة الرجل وحده في المسجد الحرام أو في الحرم، فإذا صلّاها في جماعة فذلك ألف ألف وخمسمائة ألف صلاة[3]. فقال الرجل للذي سأله: يا ابن عباس عن رأيك تحدّثنا أو عن رسول الله ﷺ؟ قال: بل عن رسول الله ﷺ أحدّثك مرة بعد مرة ـ يقولها ثلاثاً ـ.

إسناده تالف، فيه عبد الرحيم بن زيد العمي: (متروك، كذّبه ابن معين)[4].

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٩٢). (٢) المصدر نفسه: (٢/ ٩٣).

(٣) يعني: (مليوناً وخمسمائة ألف) وهو يخالف قوله في المتن السابق: (خمساً وعشرين مرة مائة ألف)، فإن حاصل ضربها يساوي: مليونان وخمسمائة ألف صلاة، ويعبّر عنه بألفي ألف وخمسمائة ألف صلاة، فلعل عبد الرحيم العَمّي لم يكن متقناً للحساب.

(٤) التقريب: (رقم ٤٠٥٥).

ووالده زيد بن الحواري العمي (ضعيف)[١].

وعبد الله بن منصور شيخ الفاكهي لم أقف على مرجح أو تعديل فيه، وقد ترجمه الخطيب في كتابه مجرّداً من ذلك[٢].

والحديث عزاه ابن عراق إلى الديلمي ونقل عن السيوطي قوله: (وفيه زيد العمي ضعيف، وعنه ابنه عبد الرحيم متروك، وعنه بشر بن عطية ضعيف)، وعلّق عليه ابن عراق بقوله: (بشر مشاه ابن عدي، وزيد روى له الأربعة على ضعفه، وعبد الرحيم روى له ابن ماجه، نعم كذبه ابن معين، على أنه لا يظهر لي الحكم على هذا الحديث بالوضع، والله تعالىٰ أعلم، فينبغي أن يكون الآفة عبد الرحيم، وإن كان من رجال ابن ماجه، لأن ابن معين قد كذّبه، والله أعلم)[٣].

٤٣٤ ـ عن ابن عباس ﵄ أن رسول الله ﷺ قرأ: ﴿إن في هذا لبلاغاً لقوم عابدين﴾[٤]، ثم قال: «هي الصلوات الخمس في الجماعة في المسجد الحرام».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥] والمفضل الجندي ـ واللفظ له ـ[٦] من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

وإسناده هالك كسابقه للأسباب نفسها[٧].



---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٢١٣١).
(٢) تقدم.
(٣) تنزيه الشريعة: (٢/ ١٢١).
(٤) سورة الأنبياء: الآية (١٠٦).
(٥) أخبار مكة: (٢/ ٩٦).
(٦) فضائل مكة، كما في شفاء الغرام: (١/ ١٣٠).
(٧) روى أبو نعيم في أخبار أصبهان: (١/ ٢٦٠) من طريق مظلم عن أنس ﵁ مرفوعاً في تفسير الآية المذكورة، قال: «**إن في الصلاة الخمس شغلاً للعُبّاد**».
ورواه من طريق أبي نعيم الديلمي في: (مسند الفردوس) كما في زهر الفردوس: (١/ق ٢٩٥ ـ ٢٩٦) إلّا أن متنه كمتن حديث ابن عباس فلا أدري كيف وقع.

المبحث الثالث

الناذر للصلاة في بيت المقدس تجزئه الصلاة في المسجد الحرام

٤٣٥ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رجلاً قام يوم الفتح، فقال: يا رسول الله، إني نذرت لله إن فتح الله عليك مكة أن أصلّي في بيت المقدس ركعتين، قال: «**صلِّ هاهنا**»، ثم أعاد عليه، فقال: «**صلِّ هاهنا**» ثم أعاد عليه، فقال: «**شأنك إذن**».

رواه أبو داود ـ واللفظ له ـ[1] وأحمد[2] والدارمي[3] وابن الجارود[4] وأبو يعلى[5] والطحاوي[6] والحاكم[7] كلّهم من طريق حماد بن سلمة قال: أخبرنا حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله به. وفي رواية ابن الجارود وأبي يعلى ـ في رواية ـ والحاكم زيادة: «**يعني المسجد الحرام**»، وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) وسكت عليه الذهبي.

وذكره ابن دقيق العيد في الأحاديث التي أخرج مسلم لرجالها دون البخاري[8]، ومقتضى هذا أن الحديث صحيح، ولهذا قال ابن حجر: (وصححه أيضاً ابن دقيق العيد في الاقتراح)[9].

---

(١) السنن: (٣/ ٦٠٢) الأيمان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس.
(٢) المسند: (٣/ ٣٦٣). (٣) السنن: (٢/ ١٠٥).
(٤) المنتقى: (رقم ٩٤٥).
(٥) المسند: (٢/ ٤١٩، ٤٥٣ ـ ٤٥٤) (رقم ٢١١٢، ٢٢٢١).
(٦) شرح معاني الآثار: (٣/ ١٢٥). (٧) المستدرك: (٤/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).
(٨) انظر كتاب: الاقتراح في بيان الاصطلاح: (ص ٥٠٥).
(٩) التلخيص الحبير: (٢/ ١٧٨).

وقال ابن عبد الهادي: (ورجاله رجال الصحيح)[١]، وقال الألباني: (صحيح)، وأقرّ الحاكم في حكمه السابق بأنه على شرط مسلم[٢]، فالحديث صحيح من هذا الطريق، وله طريق آخر يتقوّى به.

أخرجه البيهقي[٣] بإسناده عن قريش بن أنس.

ومن طريق آخر عن بكار بن الحصيب كلاهما عن حبيب بن الشهيد عن عطاء به نحوه.

وقريش بن أنس هو الأنصاري، ويقال الأموي أبو أنس البصري: (صدوق تغيّر بأخرة قدر ست سنين)[٤].

وبكار بن الحصيب هو الرامي بصري لم أجد من وثّقه غير ابن حبان[٥].

والراوي له عن بكار هو: محمد بن سنان بن يزيد القزاز: (ضعيف)[٦].

وحبيب بن الشهيد هو الأزدي: (ثقة ثبت)[٧]، فهي متابعة قوية لحبيب المعلم، وقد روي الحديث عن عطاء مرسلاً.

فأخرجه عبد الرزاق[٨] ومن طريقه الطبراني[٩] قال: سمعت إبراهيم المكي يحدّث عن عطاء قال: جاء الشريد إلى النبيّ ﷺ يوم الفتح، فقال، فذكره بنحوه. وفي آخره: ثم قال: «**صلاة في هذا المسجد أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد**»، وليست هذه الزيادة عند الطبراني.

ورواه الأزرقي[١٠] من طريق الواقدي عن إبراهيم بن يزيد به نحوه.

وهذا الطريق ساقط لا عبرة به؛ لأن إبراهيم هو ابن يزيد الخوزي: (متروك الحديث)[١١]، وفي رواية الأزرقي إضافة إلى ذلك: محمد بن عمر الواقدي، وهو (متروك مع سعة علمه)[١٢]. وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في

---

(١) المحرر في الحديث: (رقم ٧٧٣).
(٢) انظر إرواء الغليل: (رقم ٩٧٢).
(٣) السنن الكبرى: (١٠/ ٨٢ ـ ٨٣).
(٤) التقريب: (رقم ٥٥٤٣).
(٥) انظر الثقات: (٨/ ١٥٢).
(٦) المصدر السابق: (رقم ٥٩٣٦).
(٧) المصدر نفسه: (رقم ١٠٩٧).
(٨) المصنف: (٥/ ١٢٢).
(٩) المعجم الكبير: (٧/ ٣٨٣).
(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٦٣ ـ ٦٤).
(١١) التقريب: (رقم ٢٧٢).
(١٢) المصدر نفسه: (رقم ٦١٧٥).

الكبير مرسلاً، ورجاله ثقات)[1] كذا قال، إلّا أن لروايته عن عطاء أصلاً صحيحاً.

وهو ما أخرجه الفاكهي[2] من طريق ابن جريج عن عطاء قال: إن رجلاً نذر أن يصلي في بيت المقدس، فقال له النبيّ ﷺ: **«هاهنا ـ يعني في المسجد الحرام ـ»** قال ابن المقرئ: ليصلّ بمكة.

وابن المقرئ هو أحد رواة الحديث.

ويظهر لي أن لا معارضة بين الرواية المتّصلة والتي سبق أنها صحيحة، وبين رواية ابن جريج له عن عطاء مرسلاً؛ لأن أصل الحديث هو عن عطاء عن جابر مرفوعاً، ولعلّ عطاء حدّث به ابن جريج على سبيل المذاكرة أو الفتوى، فلم يذكر الصحابي، والذي يدلّ على ذلك شدّة اختصاره، فليس في رواية ابن جريج أن رجلاً قام يوم الفتح، وليس فيها ذكر المحاورة ين الرجل وبين الرسول ﷺ، ولا قول الرسول ﷺ في آخر الأمر: **«شأنك إذن»**، وهذا يدلّ على أن عطاءً لمّا حدث ابن جريج ـ إن ثبت سماعه هنا منه[3] ـ لم يقصد رواية الحديث، والله أعلم.

٤٣٦ ـ عن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف عن رجال من أصحاب النبيّ ﷺ بهذا الخبر ـ يعني الحديث السابق ـ قال أبو داود: وزاد: فقال النبيّ ﷺ: **«والذي بعث محمداً بالحقّ لو صليت هاهنا لأجزأ عنك صلاة في بيت المقدس»**.

رواه أبو داود[4] من طريق أبي عاصم، ومن طريق روح عن ابن جريج أخبرني يوسف بن الحكم بن أبي سفيان أنه سمع حفص بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عمرو وعمرو ـ وقال عباس ـ: ابن حنَّة، أخبراه عن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف به.

وقال أبو داود: (رواه الأنصاري عن ابن جريج، فقال جعفر بن عمرو. وقال: عمرو بن حية، وقال: أخبراه عن عبد الرحمٰن بن عوف، وعن رجال من أصحاب النبيّ ﷺ).

---

(١) مجمع الزوائد: (٤/ ١٩٢).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ١٠١).
(٣) تقدم الكلام عن عنعنة ابن جريج عن عطاء، وهل هي محمولة على الاتصال، راجع ذلك في ترجمة ابن جريج.
(٤) السنن: (٣/ ٦٠٣) الأيمان والنذور، باب من نذر أن يصلي في بيت المقدس.

ومراد أبي داود أن رواية الأنصاري عن ابن جريج خالفت في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: أن الحديث من طريق جعفر بن عمر لا حفص بن عمر.

الأمر الثاني: أنه سمى عمرو بن حنَّة ـ بالنون: عمرو بن حية ـ بالياء المثناة من تحت.

الأمر الثالث: جعل الحديث من مسند عبد الرحمٰن بن عوف ورجال من أصحاب النبيّ ﷺ، وحذف عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف من الإسناد.

وهذه الرواية لم أقف عليها.

واختلف في الحديث على ابن جريج ـ أيضاً ـ غير الاختلاف السابق.

فرواه عنه عبد الرزاق ومحمد بن بكر البُرساني[1] وعبد الله بن المبارك بمثل روايتي أبي عاصم النبيل وروح بن عبادة السابقتين؛ إلّا أن روايتي محمد بن بكر وابن المبارك فيهما: عن رجل من الأنصار، زاد محمد بن بكر: من أصحاب رسول الله ﷺ.

رواية عبد الرزاق في مصنفه[2] وهي عند أحمد أيضاً[3] إلّا أنه وقع عنده: (عن عمرو بن عبد الرحمٰن بن عوف، وعن رجال من الأنصار. . .) بواو العطف، وبزيادة واو في اسم: (عمر) بن عبد الرحمٰن. وهذا يدلّ على أنه وقع تصحيف في الإسناد، وهي رواية مطولة، وفي آخرها عند أحمد: **«اذهب فصلّ فيه، فوالذي بعث محمداً بالحق لو صلّيت هاهنا لقضى عنك ذلك كل صلاة في بيت المقدس»**، وهي في المصنف بالمعنى.

ورواية محمد بن بكر البُرساني عند أحمد ـ أيضاً ـ[4] وذكر أنها بمعنى رواية عبد الرزاق.

ورواية عبد الله بن المبارك أخرجها البخاري ـ في التاريخ الكبير ـ[5] وذكر أنها بنحو رواية هشام الآتية.

---

(١) البرساني: (بضم الموحدة وسكون الراء ثم مهملة). التقريب: (رقم ٥٧٦٠).
(٢) (٨/ ٤٥٥ ـ ٤٥٦).
(٣) المسند: (٥/ ٣٧٣) وفيه تحرف (ابن أبي سفيان) إلى (ابن أبي سنان) بالنون.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) (٦/ ١٧١).

وخالفهم هشام بن يوسف الصنعاني، فرواه عن ابن جريج به، إلّا أنه قال: عن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف، وعن رجال من أصحاب النبيّ ﷺ من الأنصار. أخرجه البخاري في التاريخ الكبير[١].

ورواية الجمهور أولى، وغاية ما في رواية ابن المبارك ومحمد بن بكر أن الحديث عن رجل من الصحابة لا عن رجال، وهو خلاف يسير؛ لأنهم اتّفقوا على أن الحديث متّصل. هذا ما يتعلق بالاختلاف على ابن جريج، وقد أمكن الترجيح، إلّا أن إسناد الحديث ضعيف؛ لأن من فوق ابن جريج لم يُذكر توثيقهم إلّا عن ابن حبان، وهو متساهل في التوثيق كما لا يخفى؛ لأن من عادته توثيق المجاهيل، وقال ابن حجر في كل منهم: (مقبول)، باستثناء يوسف بن الحكم فإن ترجمته سقطت من التقريب، وهؤلاء الرواة هم:

يوسف بن الحكم بن أبي سفيان الطائفي، ويقال: يوسف بن أبي الحكم[٢].

وحفص بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف[٣].

وعمرو بن حنَّة ويقال ابن حية، كما في بعض الروايات السابقة، ويقال له عمر[٤].

وقال عنه الذهبي: (معدود في التابعين لا يعرف)[٥].

وعمر بن عبد الرحمٰن بن عوف[٦]. وقال الذهبي عنه: (صدوق)[٧]، فلعله نظر إلى أنه من كبار التابعين. وقد ذكر في ترجمته أبيات شعرية تدلّ على أنه كان جواداً مما يدل على شيء من الشهرة.

---

(١) الموضع نفسه.
(٢) انظر تهذيب الكمال: (٣٢/٤١٦ ـ ٤١٧)، وتهذيب التهذيب: (١١/٤٠٩ ـ ٤١٠).
(٣) انظر المصدرين الأول: (٧/٣٠ ـ ٣١)، والثاني: (٢/٤٠٧)، والتقريب: (رقم ١٤١٤).
(٤) انظر المصادر الثلاثة على الترتيب: (٢١/٥٩٨) و(٨/٢٥) (رقم ٥٠١٨)، وضبط: (حنة) فقال: (بالنون الثقيلة ويقال بالتحتانية).
(٥) ميزان الاعتدال: (٣/٢٥٦).
(٦) انظر المصادر الثلاثة على الترتيب: (٢١/٤٢٥ ـ ٤٢٦) و(٧/٤٧٣) و(رقم ٤٩٣٦).
(٧) الكاشف: (١١٥٣).

وقد أشار الشيخ الألباني إلى هذا الحديث، فعزاه إلى أبي داود وقال: (وفيه عمر بن عبد الرحمٰن بن عوف لم يوثقه غير ابن حبان، وقال الحافظ: مقبول)(١).

وكأن الشيخ لم يتتبع كل رجال الإسناد، فاقتصر على عمر.

وقال ـ في موضع آخر ـ: (ضعيف الإسناد)(٢).

٤٣٧ ـ عن طاوس قال: إن النبيّ ﷺ أتاه رجل، فقال: يا رسول الله إني نذرت إن فتح الله عليك مكة لأصلينّ في بيت المقدس، فقال: «صلِّ هاهنا»، فقال: يا رسول الله، إني نذرت أن أصلّي في بيت المقدس، قال ﷺ: «فصلِّ في بيت المقدس، أما إنك لو صلّيت هاهنا أجزأك».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي(٣) من طريق علي بن عاصم قال: ثنا عبد الله بن طاوس عن أبيه به مرسلاً.

إسناده ضعيف لإرساله، وفيه ـ أيضاً ـ علي بن عاصم وهو ابن صهيب الواسطي التيمي مولاهم: (صدوق يخطئ ويصر ورُمي بالتشيّع)(٤).

والحديث حسن لغيره، يشهد له حديث جابر المخرج قبل الحديث السابق.



---

(١) إرواء الغليل: (رقم ٩٧٢).
(٢) ضعيف سنن أبي داود: (رقم ٧٢١).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٠٥).
(٤) التقريب: (رقم ٤٧٥٨).

المبحث الرابع

ما جاء في فضل مؤذني المسجد الحرام

٤٣٨ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: سئل رسول الله ﷺ: مَنْ أول من يدخل الجنّة؟ قال ﷺ: **«الأنبياء، والشهداء، والمؤذنون، مؤذّنوا الكعبة، ومؤذنوا بيت المقدس، ومؤذّنوا مسجدي، ثم سائر الناس على قدر أعمالهم»**.

رواه البخاري ـ في التاريخ الكبير[1] ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي ـ واللفظ له[2] ـ والعقيلي[3] وأبو بكر الشافعي[4] وابن حبان[5] وابن عدي[6] والخطيب البغدادي[7] وابن الجوزي[8] كلّهم من طريق محمد بن عيسى أبي يحيى العبدي، قال: حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به. ولم يسق البخاري لفظه، بل أشار إلى أن الحديث في المؤذنين، وفي بعض الطريق ذكر: (ثم) بدلاً من واو العطف، فقال: «**ثم مؤذنوا الكعبة. . .**»، وذكر العقيلي أنه لا يتابع عليه ـ يعني محمد بن عيسى ـ وقال الخطيب: (وهو غريب من حديث محمد بن المنكدر عن جابر، تفرد به محمد بن عيسى العبدي عنه).

وقال ابن الجوزي: (هذا لا يصح، والحمل فيه على محمد بن عيسى وهو الذي تفرّد به)، قال البخاري: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان: (يروي عن ابن المنكدر العجائب وعن الثقات الأوابد)، قلت: وقال الفلاس: (منكر

---

(١) (١/ ٢٠٤).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ١٣٤).
(٣) الضعفاء الكبير: (٤/ ١١٤) وتحرف فيه قوله: «ثم مؤذنوا بيت المقدس»، فقال: «ثم مؤذنوا بيت مكة» وهو خطأ مطبعي في الظاهر.
(٤) الغيلانيات: (رقم ٨٩١).
(٥) المجروحين: (٢/ ٢٥٧).
(٦) الكامل: (٦/ ٢٥٤).
(٧) موضح أوهام الجمع: (١/ ٤٩، ٥٠).
(٨) العلل المتناهية: (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

الحديث)، وقال أبو زرعة: (لا ينبغي أن يحدث عنه)، وقال الدارقطني: (ضعيف) إضافة إلى كلام العقيلي السابق، وذكره ابن عدي في الكامل، وأخرج له هذا الحديث وحديثاً آخر معه، ثم ذكر أنهما أنكرا عليه، وقد فرّق البخاري بين صاحب الترجمة وشخص آخر، فسمّى صاحب الترجمة محمد بن عيسى العبدي، وترجم قبله لمحمد بن عيسى أبي يحيى العبدي، وذكر أنه يروي عن الحسن، قال الذهبي: (وهو هو إن شاء الله)، وجوَّز النباتي التفرقة بينهما، ورجح ذلك ابن حجر[1].

وللحديث طريق آخر أخرجه الديلمي[2] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[3] كلاهما من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث قال: حدثنا عبد الله بن ذكوان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً نحوه.

وهو كالإسناد السابق ضعيف جداً، فعبد الله بن ذكوان قال البخاري ـ فيه ـ: (منكر الحديث)، وقال ابن حبان ـ في الثقات ـ: (شيخ بصري وليس بأبي الزناد يخطئ)[4]، وقول البخاري هو المقدم.

وقد رواه عن عبد الله بن ذكوان: عبدُ الصمد بن عبد الوارث، وهو أحد رواة الحديث عن محمد بن عيسى العبدي في الطريق الأول.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[5].



(١) انظر التاريخ الكبير: (١/ ٢٠٣، ٢٠٤)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٦٧٧)، ولسان الميزان: (٥/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣) مع المصادر التي ورد فيها الحديث.
(٢) زهر الفردوس: (١/ ق ٤).
(٣) فضائل بيت المقدس: (رقم ٦٤).
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٤١٨)، ولسان الميزان: (٣/ ٢٨٤).
(٥) (رقم ٢٦٩).

المبحث الخامس

ما جاء أنه أحد المساجد الثلاثة التي لا يعتكف إلاّ فيها

٤٣٩ ـ عن أبي وائل قال: قال حذيفة ﷺ لعبد الله: الناس عُكوف بين دارك ودار أبي موسى لا تُغَيِّر، وقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: «**لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة، المسجد الحرام، ومسجد النبيّ ﷺ، ومسجد بيت المقدس**»، قال عبد الله: لعلك نسيت وحفظوا، أو أخطأت وأصابوا[١].

رواه الطحاوي ـ واللفظ له[٢] ـ من طريق هشام بن عمار.

ورواه الإسماعيلي[٣] من طريق محمد بن الفرج.

ورواه البيهقي[٤] من طريق محمود بن آدم المروزي ثلاثتهم عن سفيان بن عيينة عن جامع بن أبي راشد عن أبي وائل قال، فذكره. وعبد الله هو ابن مسعود كما في بعض الطرق، وخالف هؤلاء الثلاثة ثلاثة آخرون، وهم: عبد الرزاق وسعيد بن عبد الرحمٰن المخزومي ومحمد بن أبي عمر، فرووه عن ابن عيينة به موقوفاً على حذيفة من قوله. رواية عبد الرزاق ـ في المصنف[٥] ـ ومن طريقه رواه الطبراني[٦].

ورواية سعيد المخزومي وابن أبي عمر أخرجها الفاكهي[٧].

---

(١) قال الشيخ ابن عثيمين: (فأوهن هذا حكماً ورواية، أما حكماً ففي قوله: (أصابوا فأخطأت) وأما رواية: (فذكروا ونسيت) والإنسان معرض للنسيان، وإن صح هذا الحديث فالمراد به لا اعتكاف تام، أي أن المساجد الأخرى الاعتكاف فيها دون المساجد الثلاثة، كما أن الصلاة فيها دون الصلاة في المساجد الثلاثة). الشرح الممتع على زاد المستقنع: (٦/ ٥٠٤ ـ ٥٠٥).

(٢) مشكل الآثار: (٤/ ٢٠).

(٣) المعجم: (رقم ٣٣٦).

(٤) السنن الكبرى: (٤/ ٣١٦).

(٥) (٤/ ٣٤٨).

(٦) المعجم الكبير: (٩/ ٣٥٠).

(٧) أخبار مكة: (٢/ ١٤٩).

ورواه عن ابن عيينة: سعيد بن منصور[١] فوافق الأولين في رفع الحديث، وشكّ في متنه، ولفظه: (قال حذيفة لعبد الله بن مسعود: قد علمت أن رسول الله ﷺ قال: **«لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ـ أو قال: ـ مسجد جماعة»**)، ورواية الوقف أرجح؛ لأن رواته أوثق في جملتهم، بل إن عبد الرزاق وحده يعدل بهم جميعاً، وإن كان الآخرون غير مدفوعين عن العدالة والصدق.

فقد قال ابن حجر في كل منهم: (صدوق)[٢]، وزاد ـ في هشام بن عمار ـ: (مقرئ كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح)، هذا على فرض صحة الأسانيد إليهم، ومما يرجح الوقف أن الراوي عن هشام بن عمار: محمد بن سنان الشِّيرَزي قال الذهبي: (صاحب مناكير يُتأنى فيه)[٣].

وكذلك الراوي عن محمد بن الفرج لم يُذكر فيه توثيق، وهو أبو الفضل العباس بن أحمد الوشَّاء، قال الخطيب: (وكان أحد الشيوخ الصالحين)[٤]، وهذا ينصرف إلى عدالته.

وأمّا رواية سعيد بن منصور فغير مرجحة؛ لأنه شكّ فيها، فلا يمكن الاستدلال بها مع الشك، وقد ذكر الذهبي الرواية المرفوعة من طريق محمود بن آدم، وقال: (صحيح غريب عال)[٥]، وصحح إسنادها الألباني[٦].

وقال الهيثمي ـ في رواية الطبراني الموقوفة ـ: (ورجاله رجال الصحيح)[٧].

وروايته موقوفاً أرجح كما سبق، وهي صحيحة فجامع بن أبي راشد الكاهلي: (ثقة فاضل)[٨]، وأبو وائل هو: شقيق بن سلمة. وممّا يؤيد وقفه أن له طريقاً أخرى عن حذيفة موقوفاً.

---

(١) ذكر ذلك ابن حزم في المحلى: (٥/ ٢٨٨).
(٢) التقريب: (رقم ٦٢١٩، ٦٥٠٩، ٧٣٠٣).
(٣) المغني في الضعفاء: (٢/ ٥٩٠)، والشِّيرزي: (بكسر الشين المعجمة وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفتح الراء وكسر الزاي في الآخر) الأنساب: (٣/ ٤٩٥).
(٤) تاريخ بغداد: (١٢/ ١٥١).
(٥) سير أعلام النبلاء: (١٥/ ٨١).
(٦) قيام رمضان: (ص ٣٦).
(٧) مجمع الزوائد: (٣/ ١٧٣).
(٨) التقريب: (رقم ٨٨٧).

أخرجه عبد الرزاق[١] وابن أبي شيبة[٢] والطبراني[٣] من طرق عن إبراهيم النخعي قال: (جاء حذيفة إلى عبد الله، فقال: ألا أعجبك من ناسٍ عُكُوف بين دارك ودار الأشعري، قال عبد الله: فلعلهم أصابوا، وأخطأت، فقال حذيفة: ما أبالي أفيه أعتكف أو في بيوتكم هذه، إنما الاعتكاف في هذه المساجد الثلاثة: مسجد الحرام، ومسجد المدينة، والمسجد الأقصى) وهذا لفظ عبد الرزاق.

وإسناده منقطع؛ لأن إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي لم يسمع من أحد من الصحابة[٤]، وهو يعضد الطرق الموقوفة الأخرى؛ لأن ضعفه ليس شديداً.

وروى أبو بكر الشافعي[٥] من طريق جويبر عن الضحاك عن النّزال بن سَبْرة أنه قال: أتى حذيفة بن اليمان على فتية في المسجد، فقال: ما هؤلاء؟ فقيل: قوم عُكُوف، فقال: ما كنت أحب أن يكون اعتكاف إلّا في مسجد نفر، وقال عبد الله: قال رسول الله ﷺ: **«الاعتكاف في كل مسجد تقام فيه الصلاة»**، وإسناده ضعيف جداً، ومتنه منكر؛ لأن جويبر ويقال له: جابر بن سعيد الأزدي أبو القاسم البلخي نزيل الكوفة: (ضعيف جداً)[٦]. وأمّا نكارة متنه فإنه مخالف للروايات السابقة التي هي من طريق الثقات، والضحاك هو ابن مزاحم الهلالي.

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].



---

(١) المصنف: (٤/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).
(٢) المصنف: (٢/ ٣٣٧) (رقم ٩٦٦٩).
(٣) المعجم الكبير: (٩/ ٣٤٩)، .
(٤) تقدم.
(٥) الغيلانيات: (رقم ٦٨٩).
(٦) التقريب: (رقم ٩٨٧).
(٧) (رقم ٢٦٠).

الفصل الرابع
شد الرحال إلى المسجد الحرام

الفصل الرابع

شد الرحال إلى المسجد الحرام

٤٤٠ ـ عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُشَدُّ الرِّحال[(١)] إلاَّ إلى ثلاثة مساجد، مسجد الحرام[(٢)]، ومسجدي هذا، ومسجد الأقصى».

رواه البخاري[(٣)] ومسلم[(٤)] والترمذي ـ واللفظ له[(٥)] ـ وأحمد[(٦)] والحميدي[(٧)] وابن أبي شيبة[(٨)] ويعقوب الفسوي[(٩)] وابن أبي

(١) جمع راحلة وهي: (البعير القوي على الأسفار والأحمال، والذكر والأنثى فيه سواء). النهاية: (٢/ ٢٠٩) وتُشد: بضم أوله، بلفظ النفي، والمراد النهي عن السفر إلى غيرها. قال الطيبي: (هو أبلغ من صريح النهي كأنه قال: لا يستقيم أن يقصد بالزيارة إلّا هذه البقاع، لاختصاصها بما اختصّ به...) إلى أن قال: (وكنى بشد الرحال لأنه لازمه، وخرج ذكرها مخرج الغالب في ركوب المسافر، وإلّا فلا فرق بين ركوب الرواحل والخيل والبغال والحمير والمشي في المعنى المذكور، ويدل عليه في بعض طرقه: **«إنما يسافر»** أخرجه مسلم...) فتح الباري: (٣/ ٦٤).

(٢) هو من إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أجازه الكوفيون، وتأوّله البصريون على أن فيه محذوفاً تقديره مسجد المكان الحرام. انظر شرح مسلم للنووي: (٩/ ١٦٨) ومثل ذلك: **«ومسجد الأقصى»**.

(٣) الصحيح: (٣/ ٦٣، ٧٠) كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب مسجد بيت المقدس، و(٤/ ٧٣) جزاء الصيد، باب حج النساء، و(٤/ ٢٤٠ ـ ٢٤١) الصوم، باب صوم يوم النحر، والتاريخ الكبير: (٧/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٤) الصحيح: (٢/ ٩٧٥ ـ ٩٧٦) الحج، باب سفر المرأة مع محرم...

(٥) الجامع: (٢/ ١٤٨) أبواب الصلاة، باب ما جاء في أيّ المساجد أفضل.

(٦) المسند: (٣/ ٧، ٣٤، ٤٥، ٥١ ـ ٥٢، ٧١، ٧٧، ٧٨)، ووقع تحريف في الإسنادين في الموضعين الأخيرين.

(٧) المسند: (٢/ ٣٣٠).

(٨) المصنف: (٢/ ١٥٠) (رقم ٧٥٣٨)، و(٣/ ٤١٩) (رقم ١٥٥٥٠).

(٩) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٩٤).

خيثمة[(١)] والأزرقي[(٢)] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[(٣)] والطحاوي[(٤)] وابن الأعرابي[(٥)] والحسين المحاملي[(٦)] وابن حبان[(٧)] والطبراني[(٨)] وأبو الشيخ الأصبهاني[(٩)] ومحمد بن أحمد الواسطي[(١٠)] وأبو نعيم الأصبهاني[(١١)] والبيهقي[(١٢)] والخطيب البغدادي[(١٣)] وأبو الحسن الخِلعي[(١٤)] والبغوي[(١٥)] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[(١٦)] كلّهم من طريق قزعة عن أبي سعيد الخدري به. وعند البخاري ومسلم وغيرهما: النهي عن سفر المرأة بغير محرم، وعن صيام يومي العيد، وعن الصلاة بعد العصر والفجر. وفي لفظ لمسلم وغيره: **«لا تَشُدُّوا. . .»** بلام الأمر.

وقال الترمذي: (حسن صحيح).

وممن رواه عن قزعة بن يحيى: يزيد بن أبي مريم، واختلف عليه:

فرواه عنه: محمد بن شعيب عن قزعة عن أبي سعيد، وعبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: **«لا تشد الرحال إلاّ. . .»** الحديث.

أخرجه ابن ماجه[(١٧)] والطحاوي[(١٨)] والطبراني[(١٩)] ومحمد بن إسحاق بن

---

(١) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين) منه: (رقم؛ ٤٣، ٤٤) رسالة.
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٦٣).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٩٧).
(٤) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٢).
(٥) المعجم: (٢/ق ٢٠٤/أ).
(٦) الأمالي: (رواية ابن مهدي الفارسي) (٣/ ق ٣٩/أ).
(٧) الإحسان: (٤/ ٤٩٥ ـ ٤٩٦) (رقم ١٦١٧).
(٨) المعجم الأوسط: (٢/ ٣٢١، ٣٤٦ ـ ٣٤٨) (رقم ٢١٠١، ٢١٨٧)، ومسند الشاميين: (رقم ١٦٨٤).
(٩) طبقات المحدثين بأصبهان: (رقم ٢٠٨).
(١٠) فضائل البيت المقدس: (رقم ٤٥٣).
(١١) أخبار أصبهان: (١/ ٨٥).
(١٢) السنن الكبرى: (١٠/ ٨٢).
(١٣) تاريخ بغداد: (١١/ ١٩٤ ـ ١٩٥).
(١٤) الفوائد المنتقاة: (١٨/ق ١٨٣).
(١٥) شرح السنة: (٢/ ٣٣٦).
(١٦) فضائل بيت المقدس: (ص ٣٩ ـ ٤٠).
(١٧) السنن: (١/ ٤٥٢) إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في مسجد بيت المقدس.
(١٨) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٢).
(١٩) مسند الشاميين: (رقم ١٤٠٠) وساق الإسناد إلى صدقة، ثم أحال به، وساق الإسناد إلى محمد بن شعيب دون أن يشير إلى أنهما اتفقا في الرواية.

منده[١] وتمام بن محمد[٢].

وخالفه صدقة بن خالد، فرواه عن يزيد بن أبي مريم عن قزعة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً.

أخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي[٣] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٤].

وصدقة بن خالد هو الأموي مولاهم: (ثقة)[٥]. ومحمد بن شعيب هو ابن شابور: (صدوق صحيح الكتاب)[٦]. فصدقة أوثق، لذا فإن روايته هي الراجحة، ويتحمل تبعة هذه المخالفة يزيد بن أبي مريم، فإن الثقات رووه عن قزعة عن أبي سعيد كما تقدم، ولا ذكر لعبد الله بن عمرو لا جمعاً ولا انفراداً.

وقد أشار الدارقطني إلى بعض الاختلافات على قزعة، ومنها هذا الاختلاف. وقال: (والصحيح قول من قال عن قزعة عن أبي سعيد)[٧].

ورواه الدارقطني[٨] من طريق محمد بن عُزَيز حدثني سلامة بن روح عن عُقيل حدثني أبان بن صالح أن قسيماً مولى عمارة حدّثه أن أبا سعيد الخدري حدثه فذكره مرفوعاً.

وخالفه محمد بن إسحاق، فرواه عن أبان بن صالح به، بإثبات قزعة بين قسيم وأبي سعيد.

وتقدم تخريج هذا الطريق ضمن رواية قزعة، وهي عند البخاري في التاريخ الكبير، ورواية لأحمد والطبراني.

ورواية محمد بن إسحاق أرجح، وقد صرّح بالتحديث؛ لأن الطريق إلى عقيل وهو ابن خالد غير سليم، فمحمد بن عُزيز وهو ابن عبد الله: (فيه ضعف، وقد تكلّموا في صحة سماعه من عمه سلامة)[٩].

---

(١) الأمالي: (ق ٣١/ب).
(٢) الروض البسام: (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥).
(٣) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٩٥).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٩٩).
(٥) التقريب: (رقم ٢٩١١).
(٦) المصدر نفسه: (رقم ٥٩٥٨).
(٧) العلل: (٤/ ق ٢).
(٨) المؤتلف والمختلف: (٤/ ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠).
(٩) التقريب: (رقم ٦١٣٩)، وعُزيز: (بمهملة وزايين مصغر) كما في المصدر المذكور.

وسلامة بن روح بن خالد ابن أخي عقيل بن خالد: (صدوق له أوهام، وقيل: لم يسمع من عمّه، وإنما يحدث من كتبه)[(١)].

وقسيم هو مولى عمارة بن عقبة، وثّقه ابن حبان، ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً[(٢)]، فهو بحاجة إلى الكشف عن حاله.

وله طريقان آخران عن أبي سعيد في كلٍّ منهما مقال.

أخرجه أحمد[(٣)] والطبراني[(٤)] وابن الجوزي[(٥)].

وله طريق آخر أخرجه أحمد[(٦)] من طريق عبد الحميد.

ورواه أحمد[(٧)] وابن أبي شيبة[(٨)] وأبو يعلى[(٩)] من طريق ليث كلاهما عن شهر عن أبي سعيد الخدري. ولفظ عبد الحميد بن بهرام قال: سمعت أبا سعيد الخدري ﷺ وذكرت عنده صلاة في الطُّور[(١٠)]، فقال: قال رسول الله ﷺ: «**لا ينبغي للمطي أن تشد رحاله إلى مسجد ينبغي فيه الصلاة غير المسجد الحرام...**» الحديث.

ولفظ ليث عند أبي يعلى: «**لا تشد رحال المطي إلى مسجد يذكر الله فيه إلا إلى ثلاثة مساجد...**» الحديث. ولفظ أحمد وابن أبي شيبة كبقية الروايات السابقة دون تقييد النهي بالمساجد. ووقعت الرواية عند ابن أبي شيبة موقوفة. وقال الهيثمي: (قلت: هو في الصحيح بنحوه، وإنما أخرجته لغرابة لفظه، رواه أحمد، وشهر فيه كلام وحديثه حسن)[(١١)].

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٢٧١٣).

(٢) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤)، والجرح والتعديل: (٧/ ١٤٨)، وتعجيل المنفعة: (رقم ٨٨٦)، وقال ابن حجر: (وضبطوه بوزن: عظيم) يعني قَسِيماً.

(٣) المسند: (٣/ ٥٣).

(٤) المعجم الأوسط: (١/ ٤٢ ـ ٤٣) (رقم ١١٥).

(٥) فضائل المقدس: (رقم ١). (٦) المسند: (٣/ ٦٤).

(٧) المصدر نفسه: (٣/ ٩٣).

(٨) المصنف: (٣/ ٤١٩) (رقم ١٥٥٤٨). (٩) المسند: (٢/ ١١٠) (رقم ١٣٢١).

(١٠) هو جبل بالقرب من مدين، كلَّم الله عليه موسى عليه السلام، انظر مراصد الاطلاع: (٢/ ٨٩٦)، ومدين بلدة في جنوب فلسطين في ديار بئر السبع. انظر معجم بلدان فلسطين: (ص ٦٥٣).

(١١) مجمع الزوائد: (٤/ ٣) وتقدمت ترجمة شهر.

وقال الألباني: (ورواه عبد الحميد: حدثني شهر به؛ إلّا أنه زاد في المتن زيادة منكرة...)، ثم ذكرها وقال: (فقوله: «**إلى مسجد**» زيادة في الحديث لا أصل لها في شيء من طرق الحديث عن أبي سعيد، ولا عن غيره، فهي منكرة بل باطلة، والآفة إمّا من شهر فإنه سيّئ الحفظ، وإما من عبد الحميد وهو ابن بهرام فإن فيه كلاماً، وهذا هو الأقرب عندي، فقد رواه ليث عن شهر بدون الزيادة كما سبق)[(١)]، وهو كلام وجيه.

إلّا أن الخطأ فيه من شهر؛ لأن ليث بن أبي سليم رواه عنه بنحو رواية عبد الحميد بن بهرام، وذلك في طريق أبي يعلى كما سبق.

وله طريق آخر، أخرجه عبد بن حميد[(٢)] وأبو علي الهروي[(٣)] وتمام بن محمد[(٤)] من طريق أبي هارون العبدي عن أبي سعيد نحو طريق قزعة. وسنده ضعيف جداً، فيه أبو هارون العبدي عمارة بن جوين: (متروك، ومنهم من كذبه، شيعي)[(٥)]، وسيأتي بعد حديث أن أبا هريرة روى الحديث بواسطة عن الرسول ﷺ.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[(٦)].

٤٤١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصى».

رواه البخاري ـ واللفظ له[(٧)] ـ ومسلم[(٨)] وأبو داود[(٩)] والنسائي[(١٠)] وابن ماجه[(١١)] وأحمد[(١٢)] وعبد الرزاق[(١٣)] والحميدي[(١٤)] وابن أبي

(١) إرواء الغليل: (رقم ٧٧٣).
(٢) المنتخب: (رقم ٩٥١).
(٣) الفوائد: (ق ١٦ ـ ١٧).
(٤) الروض البسام: (١/ ٣٠٠).
(٥) التقريب: (رقم ٤٨٤٠).
(٦) (رقم ٢٢٢).
(٧) الصحيح: (٣/ ٦٣)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة.
(٨) الصحيح: (٢/ ١٠١٤ ـ ١٠١٥) الحج، باب لا تشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد.
(٩) السنن: (٢/ ٥٢٩) المناسك، باب في إتيان المدينة.
(١٠) المجتبى: (٢/ ٣٧ ـ ٣٨) المساجد باب: ما تشد الرحال إليه من المساجد، والسنن الكبرى: (١/ ٢٥٨) (رقم ٧٧٩).
(١١) السنن: (١/ ٤٥٢) إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في بيت المقدس.
(١٢) المسند: (٢/ ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٧٨).
(١٣) المصنف: (٥/ ١٣٢).
(١٤) المسند: (٢/ ٤٢١).

شيبة[١] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٢] وابن الجارود[٣] وأبو يعلى[٤] والطحاوي[٥] وابن حبان[٦] والدارقطني[٧] ومحمد بن أحمد الواسطي[٨] والبيهقي[٩] والخطيب البغدادي[١٠] وابن النجار[١١] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[١٢] كلّهم من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. وفي رواية لمسلم والبيهقي[١٣] من طريق سلمان الأغرّ عن أبي هريرة به نحوه. وفي بعض الطرق: «**تشد الرحال...**»، وبلفظ: «**إنما يسافر إلى ثلاثة مساجد...**».

ورواه أبو سلمة بن عبد الرحمٰن عن أبي هريرة أخرجه أحمد[١٤] والدارمي[١٥] والطحاوي[١٦] وأبو بكر الشافعي[١٧] والبغوي[١٨] من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة به.

ورواه الزهري عن أبي سلمة، واختلف عليه، فرواه عنه شعيب بن أبي حمزة وعبيد الله بن أبي زياد عن أبي سلمة عن أبي هريرة به.

أخرج رواية شعيب الطحاوي[١٩] وأخرج رواية عبيد الله بن أبي زياد: الدارقطني[٢٠]. وخالفهما محمد بن الوليد الزبيدي فرواه عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة به. أخرجه الطحاوي[٢١] وابن

---

(١) المصنف: (٣/ ٤١٨، ٤١٩) (رقم ١٥٥٤٣، ١٥٥٥١).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٩٣).
(٣) المنتقى: (رقم ٥١٢).
(٤) المسند: (٥/ ٣٣٦) (رقم ٥٨٥٤).
(٥) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٤).
(٦) الإحسان: (٤/ ٤٩٨) (رقم ١٦١٩).
(٧) العلل: (٩/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).
(٨) فضائل بيت المقدس: (رقم ١).
(٩) السنن الكبرى: (٥/ ٢٤٤) و(١٠/ ٨٢).
(١٠) تاريخ بغداد: (٩/ ٢١١ ـ ٢١٢).
(١١) الدرة الثمينة: (ص ١١٦ ـ ١١٧).
(١٢) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٠).
(١٣) وهي أيضاً في دلائل النبوة: (٢/ ٥٤٥).
(١٤) المسند: (٢/ ٥٠١).
(١٥) السنن: (١/ ٢٧١).
(١٦) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٥).
(١٧) الغيلانيات: (رقم ٣١٤)، وعوالي الغيلانيات: (رقم ٨).
(١٨) شرح السنة: (٢/ ٣٣٧).
(١٩) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٤).
(٢٠) العلل: (٩/ ٤٠٣).
(٢١) المصدر السابق.

حبان[١]، والذين رووه عن الزهري عن سعيد به: هم بعض كبار أصحابه كسفيان بن عيينة ومعمر بن راشد، وهذه الاختلافات غير ضارّة فقد ذكرها الدارقطني، وأضاف رواة آخرين عن الزهري، وقال: وكلها محفوظة عن الزهري[٢]. وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة بلفظ: «**لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: مسجد الخيف، ومسجد الحرام، ومسجدي هذا**».

رواه ابن أبي خيثمة[٣] والطبراني[٤] من طريق حماد بن سلمة عن كلثوم بن جبر عن خثيم بن مروان عن أبي هريرة به، واللفظ للطبراني، ورواية ابن أبي خيثمة بنحوه، وزاد: قال أبو هريرة: «لو كنت ساكناً مكة لأتيته كل يوم مرة، فإن لم أفعل مع كل يومين، فإن لم أفعل مع كل جمعة ـ يعني مسجد منى ـ».

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن كلثوم بن جبر إلّا حماد بن سلمة، ولم يذكر مسجد الخيف في شد الرحال إلّا في هذا الحديث)، وأشار البخاري للحديث في ترجمة خثيم بن مروان، وقال: (ولا يتابع في مسجد الخيف، ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة، سمع منه كلثوم بن جبر)[٥]، وقال الهيثمي: (قلت: هو في الصحيح خلا مسجد الخيف، ورواه الطبراني في الأوسط، وفيه خثيم بن مروان، وهو ضعيف)[٦]، وقال تقي الدين الفاسي: (إسناده ضعيف)[٧]، وقال الألباني: (وهو منكر لمخالفته لسائر الطرق والأحاديث، وتفرّد خثيم به، وهو ضعيف كما قال الأزدي، وذكره العقيلي في الضعفاء)[٨]، والأمر كما ذكروا، وخثيم بن مروان ذكره ابن الجارود في الضعفاء، وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلّا به) إضافة إلى كلام البخاري والأزدي السابق، وخالفهم ابن حبان فذكره في الثقات[٩].

---

(١) الإحسان: (٤/٥٠٩ ـ ٥١٠)، (رقم ١٦٣١).
(٢) العلل: (٩/ ٤٠٢).
(٣) التاريخ الكبير: (تاريخ المكيين: منه: (رقم ٤١) رسالة.
(٤) المعجم الأوسط: (٦/ ٥١ ـ ٥٢) (رقم ٧١٠٦) تحقيق الطحان.
(٥) التاريخ الكبير: (٣/ ٢١٠).
(٦) مجمع الزوائد: (٤/ ٤).
(٧) شفاء الغرام: (١/ ٤٢٣).
(٨) إرواء الغليل تحت (رقم ٧٧٣).
(٩) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٦٥٠)، ولسان الميزان: (٢/ ٣٩٤).

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١].

٤٤٢ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: أتيت الطور، فلقيت حُميل بن بصرة الغفاري صاحب النبيّ ﷺ فقال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: **«لا تُعمل[٢] المَطِي[٣] إلاّ إلى ثلاثة مساجد، مسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد إيليا»**.

رواه البخاري في التاريخ الكبير[٤] والصغير ـ واللفظ له[٥] ـ ويعقوب الفسوي[٦] وابن أبي عاصم[٧] وأبو يعلى[٨] والطحاوي[٩] والطبراني[١٠] والدارقطني[١١] وأبو نعيم[١٢] وابن عبد البر[١٣] كلّهم من طريق زيد بن أسلم عن سعيد المقبري عن أبي هريرة به.

وسمّي حميل بن بصرة في بعض الطرق بـ (جميل بن بصرة) وكني بأبي بصرة، وفي بعض الطرق أن أبا هريرة صلّى في الطور.

وإسناد الحديث صحيح، رجاله مشهورون، وللحديث خمس طرق عن أبي هريرة هذا أحدها.

الطريق الثاني: أخرجه النسائي[١٤] وأحمد[١٥] ومالك[١٦] والحميدي[١٧] ويعقوب الفسوي[١٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٩] وابن أبي عاصم[٢٠] وابن

---

(١) (رقم ٢٢٣).
(٢) أي لا تُحث وتُساق، النهاية: (٣/ ٣٠١).
(٣) جمع مطية، وهي الناقة التي يُركب مطاها أي ظهرها. المصدر نفسه: (٤/ ٣٤٠).
(٤) (٣/ ١٢٣ ـ ١٢٤).
(٥) (١/ ١٤٧).
(٦) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥).
(٧) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٨) المسند: (٦/ ٩٠) (رقم ٦٥٢٧).
(٩) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣).
(١٠) المعجم الكبير: (٢/ ٢٧٦)، والمعجم الأوسط: (١/ ٤٧١) تحقيق الطحان (رقم ٨٥٧)، و(٣/ ٣٧٨) (رقم ٢٨١١).
(١١) المؤتلف والمختلف: (١/ ٣٤٩).
(١٢) معرفة الصحابة: (٣/ ١٣٦).
(١٣) الاستيعاب: (١/ ٣٩٠).
(١٤) المجتبى: (٣/ ١١٣ ـ ١١٥)، والسنن الكبرى: (١/ ٥٤٠) (رقم ١٧٥٤).
(١٥) المسند: (٦/ ٧).
(١٦) الموطأ: (١/ ١١٠ ـ ١١١).
(١٧) المسند: (٢/ ٤٢١).
(١٨) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٩٤).
(١٩) أخبار مكة: (٢/ ٩٧ ـ ٩٨) وتحرف اسم: (بصرة) إلى (نصرة) بالنون في الاسمين.
(٢٠) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨).

حبان[١] والطحاوي[٢] وأبو القاسم بن بشران[٣] وأبو نعيم[٤] والخطيب البغدادي[٥] وقوام السنة الأصبهاني[٦] كلّهم من طريق يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمٰن عن أبي هريرة قال: أخبرني بصرة بن أبي بصرة الغفاري أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تعمل المطي إلاّ إلى ثلاثة مساجد، إلى المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد بيت المقدس»**، وهذا لفظ الحميدي. وعند البعض ومنهم النسائي ومالك قصة مطولة بين أبي هريرة وكعب وعبد الله بن سلام، متضمنة لعدة أحاديث متنوّعة. وتابع يزيد بن الهاد: عمارة بن غَزية عند يعقوب الفسوي والطحاوي، وأصل الرواية عند أبي داود والترمذي[٧] دون محل الشاهد منه هنا، وإسناده صحيح، يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد هو الليثي: (ثقة، مكثر)[٨].

ومحمد بن إبراهيم هو ابن الحارث التيمي (ثقة له أفراد)[٩].

وتابع محمد بن إبراهيم التيمي: يحيى بن أبي كثير، فرواه عن أبي سلمة به. وفيه أن أبا هريرة قال: لقيت أبا بصرة، فذكره. أخرجه الطحاوي[١٠].

الطريق الثالث: أخرجه أحمد[١١] ومن طريقه الطبراني[١٢] من طريق محمد بن إسحاق قال: حدّثني يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني عن أبي بصرة الغفاري قال: لقيت أبا هريرة، فذكر الحديث.

وإسناده حسن لحال ابن إسحاق[١٣]، وقد صرّح بالتحديث في رواية أحمد.

---

(١) الإحسان: (٧/ ٧ ـ ٨) (رقم ٢٧٧٢).
(٢) مشكل الآثار: (٢/ ٥٢، ٥٨) تحقيق شعيب الأرناؤوط. وقد وقع تحريف في الإسناد في الموضع الأول، وهو على الصواب في الموضع الثاني.
(٣) الأمالي: (٣/ ق ٣٢ ـ ٣٣).
(٤) معرفة الصحابة: (٣/ ١٣٦).
(٥) تلخيص المتشابه: (٢/ ٨٦٦).
(٦) الترغيب والترهيب: (رقم ٩١٤).
(٧) انظر سنن أبي داود: (١/ ٦٣٤ ـ ٦٣٥)، والجامع للترمذي: (٢/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).
(٨) التقريب: (رقم ٧٧٣٧).
(٩) المصدر نفسه: (رقم ٥٦٩١).
(١٠) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤).
(١١) المسند: (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨).
(١٢) المعجم الكبير: (٢/ ٢٧٧).
(١٣) تقدم.

الطريق الرابع: أخرجه أحمد[١] والطيالسي[٢] والبخاري في التاريخ الكبير[٣] ـ والصغير[٤] ـ والطبراني[٥] من طريق أبي عوانة عن عبد الملك بن عمير عن عمر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام أنه قال: لقي أبو بصرة الغفاري أبا هريرة، فذكره. وفي إسناده عبد الملك بن عمير، وهو ابن سويد اللخمي (ثقة فصيح عالم، تغير حفظه وربما دلس)[٦]، وهو من أهل المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين عند ابن حجر[٧]، ولم يصرح بالتحديث.

وعمر بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام هو المخزومي المدني: (ثقة)[٨].

الطريق الخامس: أخرجه عبد الرزاق[٩] عن ابن جريج قال: حدثت عن بصرة بن أبي بصرة قال: سمعت رسول الله ﷺ، فذكره.

وإسناده ضعيف لجهالة من حدث ابن جريج، ويغني عنه ما سبق، فتلخص من هذه الطرق أنه اختلف في اسم الصحابي على النحو التالي:

حميل بن بصرة الغفاري.

جميل بن بصرة الغفاري.

أبو بصرة الغفاري.

بصرة بن أبي بصرة الغفاري.

وأرجحها قول من قال: حميل بن بصرة الغفاري، وكذا قول من قال: أبو بصرة الغفاري، وقد ورد في بعض الطرق إلى حميل بن بصرة أنه كني بأبي بصرة، وهذا يدل على عدم المنافاة وقول من قال: (جميل) تصحيف، فقد روى الدارقطني عن علي بن المديني أنه رأى شيخاً من بني غفار بالبصرة، قال

---

(١) المسند: (٦/ ٢٧).

(٢) المسند: (ص ١٩٢، ٣٢٧)، وفي الموضع الثاني: تصحف (عبد الملك) إلى: (عبد الله).

(٣) (٣/ ١٢٤).

(٤) (١/ ١٤٨).

(٥) المعجم الكبير: (٢/ ٢٧٧).

(٦) التقريب: (رقم ٤٢٠٠).

(٧) تعريف أهل التقديس: (رقم ٨٤).

(٨) المصدر السابق: (رقم ٤٩٣٥).

(٩) المصنف: (٥/ ١٣٣).

ابن المديني: (فجعلت أسأله عن الغفاريين، فرأيته حسن العلم بهم، فقلت: أتعرف جميل بن بصرة؟ فقال: صحف والله صاحبك إنما هو حميل بن بصرة وكان مع الشيخ غلام، فقال: هو جد هذا)[١]. وأمّا من قال: بصرة بن أبي بصرة، فذكر البخاري أن ابن الهاد وهم في ذلك[٢]، وقال ابن عبد البر ـ بعد أن ذكر أن مالكاً ساقه أحسن سياقة ـ: (إلّا أنه قال فيه: بصرة بن أبي بصرة، ولم يتابعه أحد عليه، وإنما الحديث معروف لأبي هريرة: فلقيت أبا بصرة الغفاري، كذلك رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وكذلك رواه سعيد بن المسيب وسعيد المقبري عن أبي هريرة...) إلى أن قال: (وأظن الوهم فيه جاء من قبل مالك أو من قبل يزيد بن الهاد)[٣].

وقال في موضع آخر: (ومن قال فيه بصرة بن أبي بصرة فليس بشيء)[٤].

وتعقبه عز الدين بن الأثير بأن الواقدي رواه عن عبد الله بن جعفر عن ابن الهاد مثل رواية مالك عن بصرة بن أبي بصرة، وذكر أن الوهم فيه من ابن الهاد أو من محمد بن إبراهيم[٥]. قلت: بل تابع مالكاً من هو أجلّ من الواقدي، وهم بكر بن مضر وعبد العزيز بن أبي حازم والليث بن سعد ونافع بن يزيد، وذلك في الطرق السابقة عن يزيد بن الهاد.

ولم يتفرّد يزيد بن الهاد بذلك، بل تابعه عمارة بن غزية كما سبق التنبيه إلى ذلك.

ولم يبق إلّا محمد بن إبراهيم التيمي، فإن احتمال الوهم منه وارد، لا سيما وقد رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة به، وسمّاه أبا بصرة[٦].

وهذا الاختلاف غير ضار، ولو لم يمكن الترجيح، فإن المختلف فيه

---

(١) المؤتلف والمختلف: (١/٣٤٨ ـ ٣٤٩)، وهو عند البخاري مختصراً. وضبط الدارقطني: (حُميل) فقال: (بالحاء المضمومة) يعني تصغير (حَمْل) انظر توضيح المشتبه: (١/١٣٣).
(٢) انظر التاريخ الكبير: (٣/١٢٣).
(٣) التمهيد: (٢٣/٣٧ ـ ٣٨)، وانظر الاستيعاب: (١/١٧١ ـ ١٧٢).
(٤) المصدر نفسه: (١/٣٩٠).
(٥) انظر أسد الغابة: (١/٢٣٧).
(٦) انظر كتاب الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٢٢٥).

صحابي، لذا فإن الحديث صحيح، وقد ذكر الهيثمي طريق عمر بن عبد الرحمٰن بن الحارث وقال: (ورجال أحمد ثقات أثبات)[١].

وذكر ابن حجر طريق مالك وقال: (وإسناده صحيح)[٢].

وصححه الألباني[٣]، وقد سبق تخريج حديث أبي هريرة قبل حديث وهو في الصحيحين وغيرهما، والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].

٤٤٣ ـ عن جابر بن عبد الله ﵄ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خير ما ركبت إليه الرواحل مسجدي هذا، والبيت العتيق».

رواه أحمد[٥] وعبد بن حميد[٦] والنسائي[٧] وأبو يعلى[٨] وابن خزيمة[٩] وأبو القاسم البغوي[١٠] وعبد الله بن محمد الفاكهي[١١] وابن حبان[١٢] والطبراني[١٣] وابن الطحان[١٤] وأبو القاسم بن بشران[١٥] من طرق كلهم عن الليث بن سعد قال: حدّثني أبو الزبير أنه سمع جابراً به.

وقال الطبراني ـ في الموضع الأول ـ: (لم يرو هذا الحديث عن الليث إلّا العلاء بن موسى). قلت: لم يتفرّد به العلاء، فقد رواه كثيرون عن الليث، وصرّح أبو الزبير بالتحديث في رواية أبي محمد الفاكهي وأبي القاسم بن بشران التي هي من طريق الفاكهي.

---

(١) مجمع الزوائد: (٤/ ٣).
(٢) الإصابة: (١/ ١٦٢).
(٣) انظر إرواء الغليل: (رقم ٧٧٣).
(٤) (رقم ٢٢٥).
(٥) المسند: (٣/ ٣٥٠).
(٦) المنتخب: (رقم ١٠٤٩).
(٧) السنن الكبرى: (٢/ ٤١١) (رقم ١١٣٤٧).
(٨) المسند: (٢/ ٤٦٦) (رقم ٢٢٦٢).
(٩) كما في إتحاف المهرة: (٣/ ٥٠١) وليس في القدر المطبوع من صحيحه.
(١٠) حديث أبي الجهم: (ق ٤/ أ).
(١١) حديث أبي محمد الفاكهي (رقم ٨٠) رسالة.
(١٢) الإحسان: (٤/ ٤٩٥) (رقم ١٦١٦).
(١٣) المعجم الأوسط: (١/ ٢٢٥) (رقم ٧٤٠) و(٤/ ٣٥٩) (رقم ٤٤٣٠).
(١٤) تاريخ علماء أهل مصر: (ص ١٠٧).
(١٥) الأمالي: (٥/ ق ١٠٥).

ثم هو من رواية الليث عنه وقد علَّم له على ما سمعه من جابر[١].

ورواه أحمد[٢] من طريق ابن لهيعة والبزار[٣] والطحاوي[٤] من طريق موسى بن عقبة كلاهما عن أبي الزبير به، ولفظه: «**خير ما ركبت إليه الرواحل مسجد إبراهيم عليه السلام ومسجدي**»، ومسجد إبراهيم هو المسجد الحرام.

والحديث حسن إسناده المنذري[٥]، وقال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وإسناده حسن)[٦].

وذكر الألباني طريق الليث وقال: (فالإسناد صحيح على شرط مسلم)[٧]، وهو كما قال، ثم ذكر أن المنذري قصر في حكمه لأنه قال: (رواه أحمد بإسناد حسن والطبراني...)، واستظهر أنه لم يقف على طريق أحمد الأول الذي هو من طريق الليث، وهو محتمل.

وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٨].

٤٤٤ ـ عن أبي الجعد الضَّمري ﷺ أن النبيّ ﷺ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد الأقصى».

رواه ابن أبي عاصم[٩] والبزار[١٠] والطحاوي[١١] وابن الأعرابي[١٢] والطبراني[١٣] وأبو نعيم[١٤] ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[١٥] كلّهم من

(١) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٣٧) وتقدمت ترجمة أبي الزبير: محمد بن مسلم.
(٢) المسند: (٣/ ٣٣٦).
(٣) كشف الأستار: (٢/ ٤).
(٤) مشكل الآثار: (٢/ ٥٩) تحقيق الأرناؤوط.
(٥) انظر الترغيب والترهيب: (رقم ١٨١٣).
(٦) مجمع الزوائد: (٤/ ٣).
(٧) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٦٤٨).
(٨) (رقم ٢٢٤).
(٩) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٢٢).
(١٠) كشف الأستار: (٢/ ٤) وفيه تحريف في الإسناد فيمن دون محمد بن عمرو.
(١١) مشكل الآثار: (٢/ ٥٩) تحقيق الأرناؤوط.
(١٢) المعجم: (١/ ١٣٠).
(١٣) المعجم الكبير: (٢٢/ ٣٦٦)، والمعجم الأوسط: (٥/ ٣٦٧) (رقم ٥٥٧٦) وتحرف (عبيدة) في الكبير إلى (عبدة) وهو على الصواب في الأوسط.
(١٤) معرفة الصحابة: (٢/ ق ٢٥٦).
(١٥) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٣).

طريق محمد بن عمرو عن عَبيدة بن سفيان عن أبي الجعد الضمري به. وقال البزار: (لا نعلم روى أبو الجعد إلّا هذا وآخر)، يعني هذا الحديث وحديثاً آخر. وإسناده حسن لحال محمد بن عمرو بن علقمة: (صدوق له أوهام)[١]. وأمّا عبيدة بن سفيان فهو ابن الحارث الحضرمي المدني: (ثقة)[٢].

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح، ورواه البزار أيضاً)[٣]، وقال ابن حجر: (وإسناده حسن)[٤].

وقال الألباني: (أخرجه الطحاوي بسند حسن، ورواه الطبراني أيضاً في الأوسط)[٥]. قلت: والحديث صحيح بشواهده الثابتة المخرجة في هذا الفصل.

وهو مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

٤٤٥ ـ عن قزعة قال: أردت الخروج إلى الطور، فسألت ابن عمر، فقال ابن عمر: أمَا علمت أن النبيّ ﷺ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، والمسجد الأقصى»، ودع عنك الطور، فلا تأته.

رواه أبو الوليد الأزرقي[٧] قال: حدثني جدي قال: حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طلق بن حبيب عن قزعة، قال: فذكره. وصحح إسناده الألباني، وقال: (ورجاله رجال الصحيح)[٨]، هكذا رواه أحمد بن محمد الأزرقي جد أبي الوليد، وخالفه عبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن المديني وابن أبي عمر فرووه عن سفيان بن عيينة به موقوفاً على ابن عمر.

رواية عبد الرزاق في: (مصنفه)[٩] ورواية أبي بكر بن أبي شيبة في: (مصنفه)[١٠].

---

(١) التقريب: (رقم ٦١٨٨).
(٢) المصدر نفسه: (رقم ٤٤١١)، وعَبيدة: بفتح أوّله، كما في المصدر نفسه.
(٣) مجمع الزوائد: (٤/٤).
(٤) مختصر زوائد مسند البزار (رقم ٨٢٣).
(٥) إرواء الغليل ضمن: (رقم ٧٧٣).
(٦) (رقم ٢٢٦).
(٧) أخبار مكة: (٢/٦٥).
(٨) إرواء الغليل: (رقم ٧٧٣).
(٩) (٥/١٣٥) وتحرف: (قزعة) إلى (عرفجة).
(١٠) (٢/١٥٠) (رقم ٧٥٣٩) و(٣/٤١٨) (رقم ١٥٥٤٤) وسقطت لفظة (ابن) من قوله: =

ورواية علي بن المديني عند البخاري في التاريخ الكبير[١]، ورواية ابن أبي عمر عند الفاكهي[٢] وهي أرجح، ولعلّ الخطأ في رواية الأزرقي من حفيده أبي الوليد.

فالصحيح إذاً في رواية سفيان بن عيينة وقفه على ابن عمر.

وقد وافقه على ذلك ابن جريج وورقاء بن عمر اليشكري، إلّا أنهما خالفاه في الإسناد، فروياه عن عمرو بن دينار به، دون ذكر لقزعة بن يحيى.

أخرج رواية ابن جريج: عبد الرزاق[٣] والفاكهي[٤].

وأخرج رواية ورقاء: البيهقي[٥]، ويبدو أن رواية ابن عيينة أرجح، فقد قال الإمام أحمد: (أعلم الناس بعمرو بن دينار: ابن عيينة)، وقال: (سفيان أثبت الناس في عمرو بن دينار وأحسنه حديثاً)، وقال ابن معين في رواية الدوري: (سفيان بن عيينة أثبت الناس في عمرو بن دينار)، وسئل عنه في رواية ابن الجنيد فرجحه على حماد بن زيد وآخرين، فقيل له: (فابن جريج؟ قال: جميعاً ثقة). قال ابن الجنيد: (كأنه سوّى بينهما في عمرو)، وذكر ابن المديني أن سفيان وابن جريج من أعلم الناس بعمرو بن دينار.

وجعل الدارقطني ابن عيينة وابن جريج وشعبة وحماد بن زيد جعلهم أرفع الرواة عن عمرو بن دينار[٦].

وأمّا ورقاء بن عمر اليشكري فـ (صدوق في حديثه عن منصور لين)[٧]، فهو من الشيوخ الذين يمكن الترجيح برواياتهم عند اختلاف الكبار إذا تساووا في الحفظ والإتقان، وابن عيينة هنا أثبت في عمرو من ابن جريج فيما يظهر.

= (سألت ابن عمر) فصار من مسند عمر، وهو على الصواب في الموضع الثاني، وسقط: (عمرو بن دينار) في الموضع الثاني.

(١) (٧/ ٢٠٤).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٩٤).
(٣) المصنف: (٥/ ١٣٢).
(٤) المصدر السابق.
(٥) شعب الإيمان: (٣/ ٤٩٤) (رقم ٤١٧٤).
(٦) انظر: تاريخ الدوري عن ابن معين: (٢/ ٢١٦)، وسؤالات ابن الجنيد لابن معين: (ص ١٣٠)، وشرح علل الترمذي: (ص٣٥١ ـ ٣٥٢).
(٧) التقريب: (رقم ٧٤٠٣).

وأرى أن روايته عن قزعة عن ابن عمر خطأ من طلق بن حبيب العنزي: (صدوق عابد رمي بالإرجاء)[١]؛ لأن عبد الملك بن عمير وقتادة وغيرهما رووا الحديث عن قزعة عن أبي سعيد مرفوعاً. وقد سبق تخريج الحديث[٢]، وكأن البخاري[٣] أشار إلى هذا الخلاف، فإنه بعد أن ذكر الحديث من طريق قزعة عن أبي سعيد أتبعه بهذه الرواية.

وخالفهم جميعاً: مسلم بن خالد، فرواه عن عمرو بن دينار عن رسول الله ﷺ مرسلاً. أخرجه الأزرقي[٤] ولا عبرة بهذه الرواية؛ لأن مسلم بن خالد الزنجي سيّء الحفظ كما تقدم[٥]. وللحديث طريقان آخران عن ابن عمر مرفوعاً.

فأخرجه العقيلي[٦] وابن حبان[٧] والطبراني ـ واللفظ له[٨] ـ ومحمد بن عبد الواحد المقدسي[٩] كلهم من طريق علي بن يونس البلخي قال: حدثنا هشام بن الغاز عن نافع عن ابن عمر أن النبيّ ﷺ قال: «**لا تشد المطي إلاّ إلى ثلاثة مساجد...**» الحديث.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن هشام بن الغاز إلّا علي بن يونس، تفرّد به عليّ بن سيابة) كذا قال. وقد تابع علي بن سيابة: الفضل بن سهل عند العقيلي والطبراني نفسه في: (مسند الشاميين) ولهما متابعان آخران عند كل من ابن حبان والمقدسي، فزال التفرّد، وإسناده ضعيف لحال علي بن يونس البلخي، أورد له العقيلي هذا الحديث، وقال: (ولا يتابع على حديثه)، ثم قال: (والمتن معروف بغير هذا الإسناد)، وخالفه ابن حبان، فذكره في الثقات[١٠]. وأخرج له هذا الحديث وذلك جرياً على قاعدته في توثيق من لا يعرف.

---

(١) المصدر نفسه: (رقم ٣٠٤٠)، وضبط العَنَزي فقال: (بفتح المهملة والنون).
(٢) انظر الحديث: (رقم ٤٤٠).
(٣) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ٢٠٤).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٦٤).
(٥) تقدم.
(٦) الضعفاء الكبير: (٣/ ٢٥٦) وتحرف متن الحديث فصار: «**لا يشد المصلي...**» وهو خطأ نتج عن رداءة التحقيق.
(٧) الثقات: (٨/ ٤٥٩).
(٨) المعجم الأوسط: (٩/ ١٦٠) (رقم ٩٤١٩)، ومسند الشاميين: (رقم ١٥٣٨).
(٩) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٢ ـ ٤٣).
(١٠) وانظر أيضاً: ميزان الاعتدال: (٣/ ١٦٣)، ولسان الميزان: (٤/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

وأخرج الطبراني[١] قال: حدثنا أحمد بن رشدين ثنا أحمد بن صالح ثنا عبد الله بن نافع حدثني عبد الله بن عمر عن وهب بن كيسان عن ابن عمر عن النبيّ ﷺ به. وإسناده أشد حالاً مما قبله، فيه أحمد بن رشدين[٢] تكلّموا فيه، وكذبه آخرن منهم أحمد بن صالح المصري، ووثقه مسلمة بن القاسم، وهو توثيق غير معتبر، وفيه أيضاً: عبد الله بن نافع مولى ابن عمر المدني: (ضعيف)[٣]، وعبد الله بن عمر بن حفص العمري المدني: (ضعيف عابد)[٤]، وحكم الهيثمي على الطريقين فقال: (رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله ثقات)[٥] كذا قال، وفيه ما تقدم. وصحح الألباني إسناد الأزرقي المصدر به في أول هذا الحديث. وقد سبق كلامه ثم ذكر طريق نافع دون حكم جازم.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٦].

ـ * عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«أنا خاتم الأنبياء، ومسجدي خاتم المساجد، وأحق المساجد أن يُزار وتركب إليه الرواحل: المسجد الحرام، ومسجدي هذا، وصلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلاّ المسجد الحرام».**

إسناده ضعيف[٧].

٤٤٦ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: **«لا تُشَدُّ الرِّحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: إلى المسجد الحرام، والمسجد الأقصى، وإلى مسجدي هذا».**

أخرجه ابن ماجه[٨] ويعقوب الفسوي[٩] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١٠]

(١) المعجم الكبير: (١٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).
(٢) تقدمت ترجمته.
(٣) التقريب: (رقم ٣٦٦١).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٣٤٨٩).
(٥) مجمع الزوائد: (٤/ ٤).
(٦) (رقم ٢٢٧).
(٧) تقدم ضمن: (رقم ٤٢٥).
(٨) السنن: (١/ ٤٥٢) إقامة الصلاة، باب ما جاء في الصلاة في بيت المقدس.
(٩) المعرفة والتاريخ: (٢/ ٢٩٥).
(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٩٩).

والطحاوي[١] والطبراني[٢] ومحمد بن إسحاق بن منده[٣] وتمام بن محمد[٤] كلّهم من طريق يزيد بن أبي مريم عن قزعة عن أبي سعيد وعبد الله بن عمرو بن العاص. وعند الفسوي والفاكهي عن عبد الله بن عمرو بن العاص به، فقط دون ذكر لأبي سعيد.

وقال الألباني: (صحيح)[٥]، وفي موضع آخر: (ورجاله ثقات)[٦].

قلت: وتقدم أن الحديث محفوظ من طريق عبد الملك بن عمير، ومن طريق قتادة عن قزعة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، وأن روايته عن عبد الله بن عمرو غير محفوظة، تفرّد به يزيد بن أبي مريم أبو عبد الله الدمشقي، وهو: (لا بأس به)[٧]، وقد اختلف عليه، فمثله لا يقوى على مخالفة واحد منهما فضلاً عن اجتماعهما[٨].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٩].

٤٤٧ ـ عن عمر ﷺ أن النبيّ ﷺ قال: «لا تشد الرحال إلاّ إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجدي هذا، ومسجد الأقصى».

رواه البزار[١٠] قال: حدثنا يحيى بن محمد بن السكن ثنا حَبَّان[١١] بن هلال وأملاه علينا من كتابه عن همام عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن عمر به.

وقال البزار: (لا نعلمه عن عمر إلّا من هذا الوجه، وهو خطأ أتى خطؤه من حبان؛ لأن هذا إنما يرويه همام وغيره عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد).

وهو كما قال، فقد رواه بهز بن أسد وحفص بن عمر عن همام عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد مرفوعاً.

---

(١) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٢).
(٢) مسند الشاميين: (رقم ١٤٠٠) وفي الإسناد خلط بين الطريقين سبق التنبيه عليه.
(٣) الأمالي: (ق ٣١/ب).
(٤) الروض البسام: (٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥).
(٥) صحيح سنن ابن ماجه: (رقم ١١٥٨).
(٦) إرواء الغليل: (رقم ٧٧٣).
(٧) التقريب: (رقم ٧٧٧٥).
(٨) انظر الحديث: (رقم ٤٤٠).
(٩) (رقم ٢٢٨).
(١٠) البحر الزخار: (١/ ٢٩١).
(١١) بالفتح ثم موحدة. التقريب: (رقم ١٠٦٩).

وأخرج رواية بهز بن أسد الإمام أحمد[١].

وأخرج رواية حفص بن عمر الحوضي: البخاريُّ في التاريخ الكبير[٢].

وأشهر من تابع همام بن يحيى في رواية الحديث عن قتادة عن قزعة عن أبي سعيد هو هشام الدستوائي عند مسلم[٣]، وسعيد بن أبي عروبة عند أحمد[٤] وحماد بن سلمة عند الطحاوي[٥].

وقد تقدم تخريج ذلك ضمن حديث أبي سعيد الطريق الأول[٦].

ومما يؤيّد أن الحديث غير محفوظ عن عمر بن الخطاب ﷺ ما ثبت عنه بإسناد صحيح، أنّه قال: (لا تُشدّ الرّحال إلا إلى البيت العتيق).

أخرجه ابن سعد[٧] والبخاري في التاريخ الكبير تعليقاً[٨] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٩]، ولفظ البخاري: (لا تشدوا...) بلام النهي. وقال البخاري: (وقال النبيّ ﷺ: **«إلا إلى ثلاثة»**، وحديث النبيّ ﷺ أَوْلى).

قلت: لو أن الحديث مما سمعه عمر عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه إلى هذا القول. وانظر تخريج الحديث في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[١٠].

٤٤٨، ٤٤٩ ـ عن المقدام بن معدي كرب وأبي أمامة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُشَدّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد، إلى المسجد الحرام، وإلى المسجد الأقصى، وإلى مسجدي هذا...» الحديث. وفيه النهي عن سفر المرأة بغير محرم.

رواه أبو نعيم[١١] قال: حدثنا سليمان ثنا موسى ثنا محمد بن المبارك ثنا إسماعيل بن عياش عن زيد بن زرعة عن شريح بن عبيد عن المقدام بن معدي كرب وأبي أمامة به، إسناده ضعيف جداً، فيه موسى بن عيسى بن المنذر

(١) المسند: (٣/ ٤٥ ـ ٤٦). (٢) (٧/ ٢٠٤).
(٣) الصحيح: (٢/ ٩٩٦) الحج، باب سفر المرأة مع محرم.
(٤) المسند: (٣/ ٤٥). (٥) مشكل الآثار: (١/ ٢٤٢).
(٦) انظر الحديث: (رقم ٤٤٠). (٧) الطبقات الكبرى: (٦/ ١١٥).
(٨) (٥/ ٢٢٣). (٩) أخبار مكة: (٢/ ١٠٢ ـ ١٠٣).
(١٠) (رقم ٢٢٩). (١١) حلية الأولياء: (٩/ ٣٠٨).

الحمصي، قال النسائي: (لا أحدث عنه شيئاً، ليس هو شيئاً)[١]، وفيه انقطاع بين شريح بن عبيد الحضرمي وبين المقدام وأبي أمامة، قال أبو حاتم الرازي: (لم يدرك أبا أمامة ولا الحارث بن الحارث ولا المقدام)[٢].

وسليمان هو الإمام الطبراني.

وأمّا زيد بن زرعة، فالظاهر أنه ضمضم بن زرعة؛ لأنه هو الذي نص المزي على أنه يروي عن شريح[٣]، وقد روى الطبراني بهذا الطريق نفسه حديثاً آخر، وفيه قال: (ضمضم بن زرعة)[٤]، وروى نسخة من طريق إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد[٥]، فما وقع عند أبي نعيم تصحيف؛ لأن الكتاب سيّء الإخراج. ولم أقف على من سمي بزيد بن زرعة.

وقال الألباني: (وهذا سند رجاله ثقات غير موسى وهو ابن عيسى بن المنذر الحمصي، قال النسائي...)[٦]، ثم ذكر قول النسائي السابق.

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٧].

٤٥٠ ـ عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام، ومسجدي، ومسجد بيت المقدس».

رواه ضياء الدين المقدسي[٨] من طريق أيوب بن مدرك الحنفي عن مكحول عن واثلة بن الأسقع به.

وقال المقدسي: (لا أعلم أني كتبته من حديث واثلة إلّا من هذا الوجه من رواية أيوب بن مدرك، وهو من المتكلمين فيه، والله أعلم).

---

(١) لسان الميزان: (٦/ ١٢٧). (٢) المراسيل: (رقم ١٤٢).
(٣) انظر تهذيب الكمال: (١٢/ ٤٤٧).
(٤) انظر المعجم الأوسط: (٨/ ٥٩) (رقم ٧٩٦٠)، وقد أشار إلى ذلك الدكتور الرفاعي في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة: (رقم ٢٣١).
(٥) انظر مسند الشاميين: (من: ٦٢٦ إلى ١٦٨٦).
(٦) إرواء الغليل: (رقم ٧٧٣). (٧) (رقم ٢٣١).
(٨) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٣ ـ ٤٤).

إسناده ضعيف جداً أيوب بن مدرك الحنفي، قال ابن معين: (ليس بشيء).

وقال مرة: (كذاب)، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: (متروك).

وقال ابن حبان: (روى عن أيوب بن مدرك عن مكحول بنسخة موضوعة، ولم يره)، وضعّفه أبو زرعة الرازي والفسوي وصالح جزرة وابن عدي، وغيرهم.

وروايته عن مكحول مرسلة، قاله البخاري، وسبق عن ابن حبان أنه لم يره[١].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٢].

٤٥١ ـ عن علي ـ يعني ابن أبي طالب ﷺ ـ عن النبيّ ﷺ قال: «لا تُشَدُّ الرِّحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى...» الحديث. وفيه النهي عن سفر المرأة بغير محرم، وعن صيام يوم النحر ويوم الفطر، وعن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر.

رواه الطبراني[٣] ومن طريقه ضياء الدين المقدسي[٤]، قال الطبراني: حدثنا سلمة بن إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كُهيل الكوفي قال: حدثني أبي عن أبيه عن جدّه عن سلمة بن كهيل عن حُجَيَّة بن عدي عن علي به.

وقال الطبراني في الصغير: (لم يروه عن سلمة إلّا ابنه يحيى، تفرّد به ولده عنه).

وقال المقدسي: (لا أعرفه إلا من هذا الطريق).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى الكهيلي، وهو ضعيف)[٥].

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٢٩٣)، ولسان الميزان: (١/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩).
(٢) (رقم ٢٣٢).
(٣) المعجم الأوسط: (٤/ ٧١) (رقم ٣٦٣٨)، والمعجم الصغير: (١/ ١٧٣ ـ ١٧٤).
(٤) فضائل بيت المقدس: (ص ٤٢). (٥) مجمع الزوائد: (٤/ ٣ ـ ٤).

وضعفه الألباني بإسماعيل وأبيه حُجَيَّة بن عدي[١].

قلت: وهو كما ذكر، بل إسناد ضعيف جداً، فكلهم ضعفاء باستثناء سلمة بن كهيل فإنه (ثقة)[٢]، وسلمة بن إبراهيم شيخ الطبراني لم أقف على ترجمته.

والضعفاء هم من رجال التقريب، وحكم فيهم ابن حجر على النحو التالي:

إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى: (ضعيف).

إسماعيل بن يحيى بن سلمة: (متروك).

يحيى بن سلمة بن كُهيل: (متروك وكان شيعياً).

حُجَيَّة بن عدي الكندي: (صدوق يخطئ)[٣]، وهذا ليس تضعيفاً مطلقاً لحجية كما لا يخفى، والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٤].



(١) انظر إرواء الغليل: ضمن (رقم ٧٧٣).
(٢) التقريب: (رقم ٢٥٠٨).
(٣) المصدر نفسه: (رقم ١٤٩، ٤٩٣، ٧٥٦١، ١١٥٠)، وضبط: (كُهيل) فقال: (بالتصغير) و(حُجَيَّة) (بوزن عُلَيَّة).
(٤) (رقم ٢٣٠).

الفصل الخامس

ما جاء في بئر زمزم

وفيه سبعة مباحث: المبحث الأول: خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم.

المبحث الثاني: ما جاء في التضلع منه.

المبحث الثالث: بركة ماء زمزم والاستشفاء به.

المبحث الرابع: إبراد الحمى به.

المبحث الخامس: ما جاء في حمله إلى البلدان.

المبحث السادس: غسل قلب الرسول ﷺ بماء زمزم.

المبحث السابع: ما جاء في فضائل متنوّعة لماء زمزم.

المبحث الأول

خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم

٤٥٢ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم، وفيه طعام من الطُّعْم، وشفاء من السُّقْم، وشرّ ماء على وجه الأرض ماء بوادي بَرَهوت[١] بحضرموت، عليه كرِجْل[٢] الجراد من الهوامّ[٣]، يصبح يتدفَّق، ويمسي لا بِلال[٤] فيه».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي واللفظ له[٥] والطبراني[٦] كلاهما من طريق الحسن بن أحمد بن أبي شعيب الحراني قال: ثنا مسكين بن بكير قال: ثنا محمد بن المهاجر عن إبراهيم بن أبي حُرَّة عن مجاهد عن ابن عباس به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم بن أبي حرة إلّا محمد بن مهاجر، ولا عن محمد بن مهاجر إلّا مسكين بن بكير، تفرّد به الحسن بن أحمد بن أبي شعيب)، وقال المنذري: (رواه الطبراني في الكبير، ورواته ثقات، وابن حبان في صحيحه)[٧] وعزاه الدمياطي إلى ابن حبان[٨].

قلت: وهو في الأوسط أيضاً، ولم يذكره صاحب (الإحسان في تقريب

---

(١) هي بفتح الباء والراء: بئر عميقة بحضرموت. ويقال بُرْهُوت: بضم الباء وسكون الراء. النهاية: (١/ ١٢٢).

(٢) بكسر الراء: الجراد الكثير. انظر المصدر نفسه: (٢/ ٢٠٣).

(٣) مفرد هامَّة، وهي كل ذات سمّ قاتل، وقد يقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالحشرات. انظر المصدر نفسه: (٥/ ٢٧٥).

(٤) لا ماء فيه. انظر لسان العرب (١١/ ٦٤) مادة (بلل).

(٥) أخبار مكة (٢/ ٤١).

(٦) المعجم الكبير: (١١/ ٩٨) (رقم ١١١٦٧)، والمعجم الأوسط: (٤/ ١٧٩) (رقم ٣٩١٢) و(٨/ ١١٢ ـ ١١٣) (رقم ٨١٢٩).

(٧) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٥٣).

(٨) انظر المتجر الرابح: (رقم ٨٩٤).

صحيح ابن حبان)، ولا الهيثمي في (موارد الظمآن)، قال الشيخ الألباني: (لم يورده الهيثمي في موارد الظمآن، فالظاهر أنه مما فاته)[١]، إلّا أن عدم إيراد صاحب الإحسان له يؤيّد أنه لم يفته، وقد عزا الهيثمي تصحيحه إلى ابن حبان، فقال: (رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات، وصححه ابن حبان)[٢]، وقال تقي الدين الفاسي: (روينا في معجم الطبراني بسندٍ رجال ثقات في صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس. . .)[٣].

ونقل المناوي عن ابن حجر أنّه قال: (رواته موثقون، وفي بعضهم مقال، لكنه قوي في المتابعات، وقد جاء عن ابن عباس من وجه آخر موقوفاً)[٤].

وقال الألباني: (فالإسناد حسن على أقل الدرجات)[٥]، وصححه في موضع آخر[٦]. قلت: الإسناد حسن؛ لأنَّ فيه رجلين مختلف فيهما، وهما: إبراهيم بن أبي حُرَّة وثّقه ابن معين وأحمد وأبو حاتم، وزاد: (لا بأس به) وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: (أرجو أن لا بأس به)، وخالفهم الساجي فضعفه[٧]. وتوثيق الجماعة أولى.

الرجل الثاني المختلف فيه: مسكين بن بكير الحراني، حسَّن أمره أحمد، وقال في رواية أخرى: (لا بأس به ولكن في حديثه خطأ)، وقال ابن معين وأبو حاتم: (لا بأس به)، وزاد أبو حاتم: (كان صالح الحديث، يحفظ الحديث). وقال ابن شاهين في الثقات: (قال ابن عمار: يقولون إنه ثقة، لم أسمع منه شيئاً) وقال البزار فيما نقله عنه الهيثمي في كشف الأستار: (ثقة)، وقال أبو أحمد الحاكم: (كان كثير الوهم والخطأ)[٨]، فانفراد أبي أحمد بهذا القول غير مقبول، لذا فإن حديثه حسن.

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٠٥٦).
(٢) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٦). (٣) شفاء الغرام: (١/ ٤٠٦).
(٤) فيض القدير: (٣/ ٤٨٩).
(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٠٥٦).
(٦) انظر صحيح الجامع: (رقم ٣٣١٧).
(٧) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٢٦)، ولسان الميزان: (١/ ٤٦ ـ ٤٧).
(٨) انظر تهذيب الكمال: (٢٧/ ٤٨٣ ـ ٤٨٦)، وكشف الأستار: (رقم ٢٨٩٩)، وتهذيب التهذيب: (١٠/ ١٢٠ ـ ١٢١).

٤٥٣ ـ عن علي رضي الله عنه قال: «**خير واديين في الناس ذي[1] مكة، وواد في الهند، هبط به آدم ﷺ، فيه هذا الطيب الذي تطيّبون به، وشرّ واديين في الناس وادي الأحقاف[2]، وواد بحضرموت، يقال له: بَرَهوت، وخير بئر في الناس زمزم، وشر بئر في الناس بلهوت، وهي بئر في برهوت، تجتمع فيه أرواح الكفار**».

رواه عبد الرزاق واللفظ له[3] والأزرقي[4] والفاكهي[5] من طريق سفيان بن عيينة عن فرات القزاز عن أبي الطفيل، قال: سمعت علياً به موقوفاً.

إسناده إلى علي صحيح. وفرات القزاز هو ابن أبي عبد الرحمٰن الكوفي: (ثقة)[6]، وأخرجه الفاكهي[7] من طريق آخر عن علي بإسناد ضعيف نحوه.

وأخرج أيضاً[8] من طريق آخر عن عليّ قال: (خير عِدٍ[9] في الأرض زمزم).

وهذان الطريقان يقوّيان الطريق الأول الصحيح، وهو من الأخبار التي لا يمكن أن تصدر عن اجتهاد، فهل سمعه عليّ من رسول الله ﷺ، أو من أهل الكتاب؟ الأمر محتمل؛ إذ فيه زيادة على حديث ابن عباس المرفوع الذي سبق تخريجه قبل هذا الحديث، ففي هذا الأثر أن آدم هبط في الهند، وأن أرواح الكفار تجتمع في بئر برهوت، مع زيادة ذكر الأودية. وهذه الزيادات ليست في حديث ابن عباس المرفوع، والله أعلم.

٤٥٤ ـ عن أبي الطفيل رضي الله عنه عن النبيّ ﷺ قال: «خير ماء على ظهر الأرض ماء زمزم، وشر ماء على ظهر الأرض ماء برهوت».

---

(١) هكذا ورد عند عبد الرزاق. وهو عند الآخرين: (وادي مكة).

(٢) وادٍ بين عُمان وأرض مهرة، عن ابن عباس. قال ابن إسحاق: الأحقاف رمل فيما بين عمان إلى حضرموت. وقال قتادة: الأحقاف رمال مشرفة على البحر بالشحر من أرض اليمن. وهذه ثلاثة أقوال غير مختلفة المعاني. معجم البلدان: (١/ ١١٥).

(٣) المصنف: (٥/ ١١٦).

(٤) أخبار مكة: (٢/ ٥٠).

(٥) أخبار مكة: (٢/ ٤٣).

(٦) التقريب: (رقم ٥٣٨٠).

(٧) المصدر السابق.

(٨) المصدر نفسه: (٢/ ٤٥).

(٩) بكسر العين، قال الأصمعي: (الماء العِد: الدائم الذي له مادة لا انقطاع لها، مثل ماء العين وماء البئر وجمع العِد: أعداد)، وقيل غير ذلك. انظر لسان العرب: (٣/ ٢٨٥) مادة (عدد).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] وابن عدي[٢] كلاهما من طريق عثمان بن عبد الرحمٰن قال: ثنا إبراهيم بن يزيد المكي عن يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي الطفيل به.

وقال ابن عدي بعد أن ساق الحديث وأحاديث أخرى من طريق إبراهيم بن يزيد: (وهذه الأحاديث التي ذكرتها لم أجد لإبراهيم بن يزيد أوحش منها إسناداً ومتناً). وهو حديث ضعيف جداً؛ لأن إبراهيم بن يزيد هو الخوزي المكي: (متروك الحديث)[٣]. وعثمان بن عبد الرحمٰن هو ابن مسلم الحراني المعروف بالطرائفي: (صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء، فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين)[٤].

والحديث محفوظ عن أبي الطفيل عن عليّ موقوفاً بأطول مما هنا، كما تقدم في الحديث السابق، فروايته عن أبي الطفيل مرفوعاً منكر جداً.

٤٥٥ ـ عن حذيفة بن اليمان ﵄ قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: «خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم، وشرّ ماء على وجه الأرض ماء عين بَرَهوت، عين باليمن، ترد عليها بهائم الكفار في الليل».

رواه الخطيب البغدادي[٥] قال: أخبرنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ حدثنا محمد بن المظفر الحافظ حدثنا محمد بن محمد بن سليمان (عن)[٦] عبد الوهاب بن الضحاك حدثنا إسماعيل بن عياش عن عمرو بن قيس السكوني عن عامر بن واثلة عن حذيفة بن اليمان به.

إسناده موضوع، فيه عبد الوهاب بن الضحاك بن أبان العُرْضي: (متروك كذّبه أبو حاتم)[٧]. قلت: لم ينفرد أبو حاتم بتكذيبه، فقد قال أبو داود: (كان

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٤٠).
(٢) الكامل: (١/ ٢٢٩).
(٣) التقريب: (رقم ٢٧٢).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٤٤٩٤).
(٥) المتفق والمفترق: (رقم ١١٦٧).
(٦) في الأصل: (بن) وهو خطأ؛ لأن محمد بن محمد بن سليمان هو الباغندي. وعبد الوهاب بن الضحاك هو الذي يروي عن إسماعيل بن عياش، ويروي عنه الباغندي. انظر تهذيب الكمال: (١٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥).
(٧) التقريب: (رقم ٤٢٥٧)، وضبط العُرْضِي فقال: (بضم المهملة وسكون الراء بعدها معجمة).

يضع الحديث، قد رأيته)، وقال صالح جزرة: (منكر الحديث عامة حديثه كذب)، وذكر ابن حبان أنه كان يسرق الحديث[1]، فمن كان هذا حاله فإن حديثه كذب، ومما يدلّ على ذلك أن هذا الحديث يرويه أبو الطفيل عامر بن واثلة عن علي موقوفاً بأطول مما هنا. فالظاهر أن عبد الوهاب هذا سرقه، وانقلب عليه الإسناد أو تعمّد ذلك، فصار من مسند حذيفة مرفوعاً، وحديث علي الموقوف تقدم ذكره قبل الحديث السابق.



(١) انظر المصدر السابق: (١٨/ ٤٩٤ ـ ٤٩٧)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٦٧٩ ـ ٦٨٠)، وتهذيب التهذيب: (٦/ ٤٤٦ ـ ٤٤٨).

المبحث الثاني

ما جاء في التضلع منه

٤٥٦ ـ عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر قال: كنت عند ابن عباس جالساً، فجاءه رجل، فقال: من أين جئت؟ قال: من زمزم، قال: فشربت منها كما ينبغي؟ قال: وكيف؟ قال: إذا شربت منها فاستقبل القبلة، واذكر اسم الله، وتنفس ثلاثاً، وتضلع[١] منها، فإذا فرغت فاحمد الله ـ عزّ وجلّ ـ فإن رسول الله ﷺ قال: **«إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلّعون من زمزم»**.

رواه ابن ماجه واللفظ له[٢] وعبد الرزاق[٣] وإسحاق بن راهويه[٤] والبخاري في التاريخ الكبير[٥] والصغير[٦] والفاكهي[٧] والطبراني[٨] والدارقطني[٩] والحاكم[١٠] والبيهقي[١١] من طرق كلهم عن عثمان بن الأسود، واختلف عليه بعد ذلك على عدة أوجه.

الوجه الأول: عن عثمان بن الأسود عن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر عن ابن عباس به. رواه عنه كذلك عبيد الله بن موسى وعبد الله بن المبارك ومكي بن إبراهيم.

---

(١) أكثر من الشرب حتى يتمدد جنبك وأضلاعك. انظر النهاية: (٣/ ٩٧).
(٢) السنن: (٢/ ١٠١٧). المناسك، باب الشرب من زمزم.
(٣) المصنف: (٥/ ١١٢ ـ ١١٣).
(٤) المسند: (ق ٢٩٤)، وفيه تصحف: (عثمان) إلى (عمر) وهو على الصواب عند البخاري الذي رواه عن إسحاق.
(٥) (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨).
(٦) (١/ ١٦٣) وفي الأسانيد تحريفات غير خافية.
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٢٨).
(٨) المعجم الكبير: (١١/ ١٢٤).
(٩) السنن: (٢/ ٢٨٨).
(١٠) المستدرك: (١/ ٤٧٢).
(١١) السنن الكبرى: (٥/ ١٤٧).

فرواية عبيد الله بن موسى عند ابن ماجه والبخاري في التاريخ الكبير والصغير.

ورواية عبد الله بن المبارك عند البخاري في التاريخ الكبير والصغير.

ورواية مكي بن إبراهيم عند البيهقي.

الوجه الثاني: عن عثمان عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به نحوه.

رواه عنه الثوري وعبد الرحمٰن بن عمر، ويقال: ابن بوذويه بن عمر، والفضل بن موسى، وإسماعيل بن زكرياء.

رواية الثوري وعبد الرحمٰن بن عمر عند عبد الرزاق(١) ومن طريقه الطبراني، وأخرجها البخاري في التاريخ الكبير والصغير تعليقاً، فقال: وقال عبد الرزاق: أخبرنا عبد الرحمٰن بن بوذويه، ثم ذكره، ولم يذكر رواية الثوري.

وقد ساق عبد الرزاق الطريقين معاً، فقال: عن عبد الرحمٰن بن عمر، ولا أعلم الثوري إلّا قد حدثناه عن عثمان بن الأسود.

ورواية الفضل بن موسى عند البخاري في التاريخ الكبير والصغير، والفاكهي، ورواية إسماعيل بن زكرياء عند البيهقي.

الوجه الثالث: عن عثمان عن عبد الرحمٰن بن أبي مليكة عن ابن عباس به نحوه.

رواه عنه الفضل بن موسى، عند إسحاق بن راهويه(٢) ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير.

الوجه الرابع: عن عثمان قال: حدثنا عبد الله بن أبي مليكة عن ابن عباس به.

رواه عنه إسماعيل بن زكريا عند البخاري في التاريخ الكبير والصغير والدارقطني.

---

(١) وقع في المصنف: (عبد الله بن عمر) وهو على الصواب في رواية الطبراني.

(٢) تصحف في الإسناد: (عثمان) إلى (عمر) كما سبق التنبيه إلى ذلك.

الوجه الخامس: عن عثمان بن الأسود عن ابن عباس به نحوه.

رواه عنه إسماعيل بن زكريا عند الحاكم. وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين إن كان عثمان بن الأسود سمع من ابن عباس).

فتعقّبه الذهبي بقوله: (لا والله ما لحقه، توفي عام خمسين ومائة، وأكبر مشيخته سعيد بن جبير)، وهذه الرواية خطأ على إسماعيل بن زكريا، والظاهر أن الخطأ فيه من الحاكم نفسه عند تأليفه للكتاب، فقد رواه البيهقي عن الحاكم بالإسناد نفسه، وفيه عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس به. وهو الوجه الثاني. وقد نبّه إلى ذلك الشيخ الألباني[1].

ولعلّ أرجح هذه الوجوه هو الوجه الأول؛ لاجتماع ثلاثة من كبار الثقات على ذلك، وهم عبيد الله بن موسى العبسي وعبد الله بن المبارك ومكي بن إبراهيم. وأمّا الوجه الثاني: فإن عبد الرزاق لم يجزم بأن الثوري حدّثه بذلك، وإنما قال: (ولا أعلم الثوري إلّا قد حدثناه...) ومتابعة الفضل بن موسى محتملة؛ لأنه اختلف عليه، ففي الوجه الثالث قال: عن عبد الرحمٰن بن أبي مليكة، إلّا أن يكون أجمل في الوجه الثاني فقال: (ابن أبي مليكة) وفصَّل في الوجه الثالث فقال: (عبد الرحمٰن بن أبي مليكة) وهو الأقرب، فتكون روايته مبينة لرواية الثوري وعبد الرحمٰن بن بوذويه؛ وهو أن ابن أبي مليكة هو عبد الرحمٰن لا عبد الله الرجل المشهور، وهو ما أخطأ فيه إسماعيل بن زكريا، فلعلّه سمع شيخه عثمان يحدّث به عن ابن أبي مليكة، فحدّث به مرة بالإجمال، ومرة سمّاه عبد الله على وجه التوهّم، وهو الوجه الرابع.

وأما الوجه الخامس: فقد سبق أن الحاكم أخطأ فيه، وهو يعود إلى الوجه الثاني. فانحصر الخلاف بين وجهين، هل الراوي له محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر أو عبد الرحمٰن بن أبي مليكة.

ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي بكر هو ابن عبد الله بن أبي مليكة التيمي المكي وكنيته: أبو غِرارة، وهما شخصان عند البعض.

قال ابن عدي: (وقد قيل إنّ محمد بن عبد الرحمٰن الجدعاني غير

---

(١) انظر إرواء الغليل: (رقم ١١٢٥).

محمد بن عبد الرحمٰن أبي غرارة، وجميعاً ينتسبان إلى جدعان، وجميعاً من أهل المدينة، وكانا في وقت واحد فاشتبها)، وقال: (ويحتمل أن يكونا واحداً) وجزم الخطيب بأن المليكي والجدعاني شخص واحد، قال ابن حجر في التقريب: (فأبو غرارة ليّن الحديث، والجدعاني متروك)[(١)].

وهناك رجل آخر اسمه: محمد بن عبد الرحمٰن بن الجمحي، وكنيته: أبو الثَّورين قال ابن حجر: (مقبول)، وذكر المزي أنه يحتمل أن يكون هو الرجل السابق، وقد نفى ابن حبان ذلك، فقال: (وليس هو محمد بن عبد الرحمٰن الذي يكنى أبا غرارة، فذاك ضعيف لا يحتجّ به)، ومن ثم ذكر أبا الثَّوْرين في الثقات، لأنه لم يعرفه جرياً على قاعدته[(٢)].

وهذه الوجوه تعود في حقيقتها إلى طريق واحد، وإنما الخلاف في اسم التابعي الذي رواه عن ابن عباس.

وقد اختلف فيه على عثمان بن الأسود، فروي عنه بوجهين مختلفين.

أخرجه البيهقي[(٣)] من طريق عبد الوهاب الثقفي ثنا عثمان بن الأسود حدثني جليس لابن عباس قال: قال لي ابن عباس، فذكره بنحوه.

ورواه الأزرقي[(٤)] من طريق عبد المجيد عن عثمان بن الأسود عن مجاهد عن ابن عباس قال: كنّا مع رسول الله ﷺ في صُفَّة زمزم، فذكر قصة، قال في آخرها: ثم قال ﷺ، فذكره بنحوه.

وهاتان الروايتان غير محفوظتين. وعبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي.

وعبد المجيد هو ابن عبد العزيز بن أبي رواد.

فعبد الوهاب هو أحد الثقات، وقد اختلط لكنه حجب عن الناس[(٥)].

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٥/ ٥٩٢ ـ ٥٩٣)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٢٩٣)، والتقريب: (رقم ٦٠٦٥)، وغِرَارة: (بكسر المعجمة وتخفيف الراء) كما في التقريب.

(٢) انظر تهذيب الكمال: (٢٥/ ٥٩٣)، وتهذيب التهذيب: (٩/ ٢٩٣)، والتقريب: (رقم ٦٠٦٦)، وضبط الثَّوْرين فقال: (بفتح المثلثة على التثنية).

(٣) السنن الكبرى: (٥/ ١٤٧).

(٤) أخبار مكة: (٢/ ٥٧).

(٥) تقدم.

وعبد المجيد مختلف فيه، وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ، وكان مرجئاً...)[١].

وله طريقان آخران: فرواه عبد الرزاق[٢] عن زمعة بن صالح قال: أخبرني عمرو بن دينار أن ابن عباس قال: (شرب زمزم بأخذ الدلو، ثم يستقبِل القبلة، فيشرب منها حتى يتضلّع، فإنه لا يتضلع منها منافق). وزمعة بن صالح الجَندي اليماني نزيل مكة (ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون)[٣].

ورواه الطبراني[٤] قال: حدثنا زكريا الساجي ثنا عبد الله بن هارون أبو علقمة الفروي ثنا قدامة بن محمد الأشجعي عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: **«علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم»**.

وإسناده ضعيف جداً، لحال أبي علقمة الفروي الأصغر، ذكر له ابن عدي ثلاثة أحاديث، قال في اثنين منها: (باطل)، وقال في الثالث: (ليس له أصل).

ثم قال: (ولم أرَ لعبد الله بن هارون الفروي أنكر من هذه الأحاديث التي ذكرتها)، وقال أبو أحمد الحاكم: (منكر الحديث)، وقال الدارقطني في غرائب مالك: (متروك الحديث)، وقال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه بالمدينة، وقيل لي إنه تكلم فيه)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطئ ويخالف)، وقال الذهبي: (له عن القعنبي وغيره مناكير، ولم يترك)، وقال ابن حجر: (ضعيف)[٥]. وترك الدارقطني له لم يعارض إلا بقول ابن حبان، وكلام ابن عدي يؤيّد كلام الدارقطني، فالظاهر أنه متروك.

هذا ما وقفت عليه من طرق لهذا الحديث.

وقد قال البوصيري في الطريق الأول: (هذا إسناد صحيح، رجاله

---

(١) التقريب: (رقم ٤١٦٠).

(٢) المصنف: (٥/ ١١٢).

(٣) التقريب: (رقم ٢٠٣٥).

(٤) المعجم الكبير: (١٠/ ٣٨١ ـ ٣٨٢).

(٥) انظر الكامل: (٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، وتهذيب الكمال: (٣٤/ ١٠٠ ـ ١٠١)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٥١٦)، وتهذيب التهذيب: (١٢/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، والتقريب: (رقم ٨٢٦١).

ثقات)[١] كذا قال، وأشار السخاوي إلى بعض الاختلافات، ورجح الوجه الأول، ثم ذكر الحديث الآتي بعد هذا الحديث، وقال: (وهو حسن)[٢]، فهل قصد أن متن الحديث حسن بمجموع طرقه ومنها هذا الحديث، الأمر محتمل.

وأشار الألباني[٣] إلى بعض الاختلافات في هذا الحديث، وضعّفه بالاضطراب، ورد على البوصيري كلامه السابق. والخلاصة أن الحديث ضعيف، وأمثل طرقه طريق زمعة بن صالح عن عمرو بن دينار عن ابن عباس موقوفاً. ومع هذا فالإسناد ضعيف.

٤٥٧ ـ عن رجل من الأنصار عن أبيه عن جدّه أن رسول الله ﷺ قال: «علامة ما بيننا وبين المنافقين أن يُدلوا دلواً من ماء زمزم، فيتضلعوا منها، ما استطاع منافق قطُّ يتضلع منها».

رواه الأزرقي[٤] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٥] من طريق سعيد بن سالم قال: ثنا عثمان قال: أخبرني أبو سعيد عن رجل من الأنصار عن أبيه عن جدّه به.

إسناده ضعيف، عثمان هو ابن عمرو بن ساج القرشي: (فيه ضعف)[٦].

وأبو سعيد وصفه المزي في ترجمة عثمان بأنه صاحب مقاتل[٧]، ولم أقف على ترجمته، ولا تثبت صحبة مثل هذا الرجل من الأنصار، إلّا إذا روى ذلك من هو ثقة من التابعين[٨]، وأما سعيد بن سالم فهو القداح، وهو حسن الحديث في الظاهر[٩].

وانظر الحديث السابق.

٤٥٨ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّضَلع من ماء زمزم براءة من النفاق»[١٠].

---

(١) مصباح الزجاجة: (٣/ ٣٤). (٢) المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨).
(٣) انظر إرواء الغليل: (رقم ١١٢٥)، وضعيف الجامع: (رقم ٢٢).
(٤) أخبار مكة: (٢/ ٥٢). (٥) أخبار مكة: (٢/ ٤٢).
(٦) التقريب: (رقم ٤٥٠٦). (٧) انظر تهذيب الكمال: (١٩/ ٤٦٨).
(٨) انظر الإصابة في تمييز الصحابة: (١/ ٨).
(٩) تقدم.
(١٠) قال المناوي: لدلالة فاعل ذلك أنه إنما فعله إيماناً وتصديقاً بما جاء به الشارع من ندب الإكثار منه واعتقاداً لفضله. فيض القدير: (٣/ ٢٨٣).

رواه الأزرقي[١] من طريق الواقدي عن عبد الحميد بن عمران عن خالد بن كيسان عن ابن عباس به.

إسناده هالك، محمد بن عمر الواقدي: (متروك مع سعة علمه)[٢].

وأمّا بقية رجال الإسناد: فعبد الحميد الظاهر أنه أبو الجويرية الكوفي، ذكره البخاري وابن أبي حاتم بغير جرح ولا تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه ثقتان[٣]، فارتفعت بذلك جهالة عينه، وبقي حاله بحاجة إلى الكشف. وخالد بن كيسان حجازي: (مقبول)[٤]، ولم يذكر في ترجمته أنه روى عن ابن عباس، بل روى عن عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس وبعض الصحابة[٥].

والحديث حكم بوضعه الشيخ الألباني[٦].

والجزم بوضعه فيه نظر، لأن الحديثين السابقين هما في معناه، ولا يبلغان ذلك، وليس في متنه ما يدعو إلى ذلك.

❁ ❁ ❁

(١) أخبار مكة: (٢/ ٥٢).
(٢) التقريب: (رقم ٦١٧٥).
(٣) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٤٨)، والجرح والتعديل: (٦/ ١٦)، والثقات: (٧/ ١٢٠).
(٤) التقريب: (رقم ١٦٧١).
(٥) انظر تهذيب الكمال: (٨/ ١٥٨ ـ ١٦٠).
(٦) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٢٥١٣).

المبحث الثالث

بركة ماء زمزم والاستشفاء به

٤٥٩ ـ عن عبد الله بن الصامت قال: قال أبو ذر رضي الله عنه: خرجنا من قومنا غِفَار[١]، وكانوا يُحِلُّون الشهر الحرام، فخرجت أنا وأخي أنيس وأُمُّنا. فذكر قصة إسلامه ودخوله مكة، وفيه أن الرسول ﷺ قال له: «**متى كنت ها هنا؟**» قال: قد كنت ها هنا منذ ثلاثين بين ليلة ويوم، قال: «**فمن كان يطعمك؟**» قال: قلت: ما كان لي طعام إلاّ ماء زمزم، فسَمنت حتى تكَسَّرت عُكَن[٢] بطني، وما أجد على كبدي سَخْفَة[٣] جوع، قال: «**إنها مباركة، إنها طعام طُعم**»[٤] ثم ذكر بقية الحديث.

رواه مسلم واللفظ له[٥] وأحمد[٦] والطيالسي[٧] وابن سعد[٨] وابن أبي شيبة[٩]

---

(١) بطن من كنانة من العدنانية، كانوا حول مكة، ومن مياههم بدر، ومن أوديتهم ودَّان. انظر: معجم قبائل العرب: (٣/ ٨٩٠) ولم يبق لغفار اسم اليوم بالحجاز، ويظهر أنها اندمجت في قبيلة حرب، وقراهم عامرة ببطون حرب. انظر معجم قبائل الحجاز: (ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥).

(٢) ضبطها مثل: صُرَد. ومفردها: عُكْنَة: بالضم: ما انطوى وتثنى من لحم البطن سِمَناً. انظر القاموس المحيط: (ص ١٥٦٩)، مادة: (العكنة).

(٣) هي: بفتح السين المهملة وضمّها وإسكان الخاء المعجمة. شرح صحيح مسلم للنووي: (١٦/ ٢٨ ـ ٢٩). يعني رقة الجوع وهزاله. انظر النهاية: (٢/ ٣٥٠).

(٤) أي يشبع الإنسان إذا شرب ماءها كما يشبع من الطعام. المصدر نفسه: (٣/ ١٢٥).

(٥) الصحيح: (٤/ ١٩١٩ ـ ١٩٢٣) فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي ذر.

(٦) المسند: (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

(٧) المسند: (ص ٦١) وفي الإسناد سقط.

(٨) الطبقات الكبرى: (٤/ ٢١٩ ـ ٢٢٢).

(٩) المصنف: (٣/ ٢٧٣) (رقم ١٤٣٢)، و(٧/ ٣٣٨ ـ ٣٤٠) (رقم ٣٦٥٩٨)، والمسند كما في المطالب العالية: (ق ٩٠) (المسندة).

ومحمد بن إسحاق الفاكهي[١] وابن أبي عاصم[٢] والبزار[٣] وابن حبان[٤] والطبراني[٥] وابن عدي[٦] وأبو نعيم[٧] والبيهقي[٨] كلهم من طريق حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت به.

ولفظ الطيالسي والفاكهي والطبراني في المعجم الصغير والبيهقي: «**إنها مباركة، وهي طعام طعم، وشفاء سُقْم**».

ولفظ ابن أبي شيبة في المسند والفاكهي والبزار في إحدى طريقيه وابن عدي عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «**زمزم طعام طعم وشفاء سقم**»، وقال البوصيري: (رواه أبو داود الطيالسي بسند صحيح)، وقال ابن حجر: (صحيح، وهو طرف من حديث إسلام أبي ذر...).

وهو كما قال، ومثل ذلك طريق الطيالسي ومن معه، وذكر ابن حجر في موضع آخر أنه على شرط مسلم[٩]. وللحديث طرق أخرى فيها ضعف، وفي بعضها رجال لا يعرفون.

أخرجه الأزرقي[١٠] والفاكهي[١١] والطبراني[١٢] والحاكم[١٣] وأبو نعيم[١٤] كلّهم عن أبي ذرّ مطولاً عند البعض، ومختصراً عند آخرين، وليس فيها: «**وشفاء سقم**»، وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: (إسناده صالح)، وقد ذكرت قصة أبي ذر في مصادر أخرى من حديث أبي ذر، دون ذكر محل الشاهد منه هنا، وهو ما يتعلق بزمزم فلم أعز إليها، وروى قصة إسلامه أيضاً

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٢٩ ـ ٣٠).
(٢) الآحاد والمثاني: (٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥).
(٣) كشف الأستار: (٢/ ٤٧).
(٤) الإحسان: (١٦/ ٧٧ ـ ٨٢) (رقم ٧١٣٣).
(٥) المعجم الكبير: (٢/ ١٥٣)، والمعجم الأوسط: (٥/ ١٤٧) (رقم ٤٢٨٢)، تحقيق الطحان. والمعجم الصغير: (١/ ١٠٦).
(٦) الكامل: (٦/ ٣٠٠).
(٧) معرفة الصحابة: (١/ق ١٢٨).
(٨) السنن الكبرى: (٥/ ١٤٧)، دلائل النبوة: (٢/ ٢٠٨ ـ ٢١٢).
(٩) انظر مختصر زوائد مسند البزار: (رقم ٨٠٠، ٨٠١).
(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٥٣).
(١١) أخبار مكة: (٢/ ٣٠).
(١٢) المعجم الكبير: (١/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨)، والأحاديث الطوال: (رقم ٥) ملحق في آخر المعجم الكبير.
(١٣) المستدرك: (٣/ ٣٣٩ ـ ٣٤١).
(١٤) معرفة الصحابة: (١/ق ١٢٩).

ابن عباس عند البخاري[١] ومسلم[٢] وغيرهما.

٤٦٠ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ماء زمزم لما شرب له»[٣].

رواه ابن ماجه[٤] وأحمد[٥] وابن أبي شيبة[٦] وعمر بن شَبّة[٧] وإسماعيل بن عبد الله سمويه[٨] والأزرقي[٩] والفاكهي[١٠] والعقيلي[١١] والطبراني[١٢] وابن عدي[١٣] وأبو نعيم الأصبهاني[١٤] والبيهقي[١٥] والخطيب البغدادي[١٦] من طرق كثيرة كلّهم عن عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر به. وقال العقيلي: (ولا يتابع عليهما) يعني أن عبد الله بن المؤمل لم يتابع على هذا الحديث وحديث آخر ذكره. وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن أبي الزبير إلا عبد الله بن المؤمل). وقد صرح أبو الزبير بالتحديث

---

(١) الصحيح: (٧/ ١٧٣) مناقب الأنصار، باب إسلام أبي ذر الغفاري.
(٢) الصحيح: (٤/ ١٩٢٣ ـ ١٩٢٥).
(٣) قال ابن حجر: (وتفسير المراد من حديث جابر حيث وقع فيه: **«لما شرب منه»** أو **«له»** يظهر من حديث ابن عباس حيث زاد فيه: **«إن شربته تستشفي به شفاك الله...»** إلى آخره، فإن بذلك يظهر أن (اللام) أو (من) في الحديث المذكور بمعنى من أجله. وأحسن ما فسّر الحديث بالحديث). جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم...»** (ص ١٩٤ ـ ١٩٥).
قلت: إلّا أن حديث ابن عباس غير صحيح، وحمله على الرَّي والشبع والشفاء أولى كما سيأتي في آخر التخريج.
(٤) السنن: (٢/ ١٠١٨) المناسك، باب الشرب من زمزم.
(٥) المسند: (٣/ ٣٥٧، ٣٧٢).
(٦) المصنف: (٣/ ٢٧٤) (رقم ١٤١٣٧) و(٥/ ٦٣) (رقم ٢٣٧٢٣)
(٧) كتاب مكة: ذكره ابن حجر في كتاب (جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم...»**) (ص ١٨٤ ـ ١٨٥).
(٨) فوائد سمويه: (٣/ق ١٣٧).
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٥٢).
(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٢٧).
(١١) الضعفاء الكبير: (٢/ ٣٠٣).
(١٢) المعجم الأوسط: (١/ ٢٥٩) (رقم ٨٤٩) و(٩/ ٢٦) (رقم ٩٠٢٧).
(١٣) الكامل: (٤/ ١٣٦).
(١٤) أخبار أصبهان: (٢/ ٣٧).
(١٥) السنن الكبرى: (٥/ ١٤٨)، وشعب الإيمان: (٤/ ٤٨١) (رقم ٤١٢٧).
(١٦) تاريخ بغداد: (٣/ ١٧٩).

في رواية ابن ماجه، وهي من طريق الوليد بن مسلم عن عبد الله بن المؤمل. والوليد يدلس تدليس التسوية[١] وقد عنعن. وممن روى الحديث عن عبد الله بن المؤمل: عبد الله بن المبارك واختلف عليه.

فرواه عنه الحسن بن عيسى قال: حدّثني عبد الله بن المؤمل به.

أخرجه أبو بكر بن المقرئ[٢].

ورواه سويد بن سعيد عنه فقال: رأيت عبد الله بن المبارك أتى زمزم فاستسقى منه شربة، ثم استقبل الكعبة، ثم قال: اللّهمّ إن ابن أبي الموالي حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبيّ ﷺ أنه قال: **«ماء زمزم لما شرب له»**.

أخرجه البيهقي[٣] والخطيب البغدادي ـ واللفظ له[٤] ـ ومن طريقه ابن عساكر[٥] كلاهما من طريق سويد بن سعيد به. وقال البيهقي: (غريب من حديث ابن أبي الموال عن ابن المنكدر، تفرّد به سويد عن ابن المبارك من هذا الوجه)، وقد أخطأ فيه سويد بن سعيد، وهذه المخالفة لا تحتمل منه، لكثرة الكلام فيه فإنه: (صدوق في نفسه إلّا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول)[٦].

ومُخالِفُه: الحسن بن عيسى هو ابن ماسَرْجِس أبو علي النيسابوري: (ثقة)[٧] وهو من خاصة ابن المبارك ومولاه، أسلم على يده[٨].

ومما يدل على خطأ سويد هنا أنه رواه عن ابن المبارك بمثل رواية الحسن بن عيسى، أخرجه أبو بكر بن المقرئ[٩].

---

(١) انظر تعريف أهل التقديس: (رقم ١٢٧)، وتهذيب التهذيب: (١١/ ١٥١ ـ ١٥٥).

(٢) المعجم: (رقم ٢٥٢) رسالة.

(٣) شعب الإيمان: (٤/ ٤٨١ ـ ٤٨٢) (رقم ٤١٢٨).

(٤) تاريخ بغداد: (١٠/ ١٦٦).

(٥) تاريخ دمشق: (١٣/ ٧٨ ـ ٧٩) المطبوع.

(٦) التقريب: (رقم ٢٦٩٠).

(٧) المصدر نفسه: (رقم ١٢٧٥)، وضبط: (ماسَرْجِس) فقال: (بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة).

(٨) انظر تهذيب الكمال: (٦/ ٢٩٤ ـ ٢٩٩).

(٩) ذكره ابن حجر في كتاب: جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم...»** (ص ١٩٤) وقال: إنه في فوائده.

وقال ابن حجر رداً على الدمياطي في قوله إن هذا الإسناد على رسم الصحيح: (ولا يلزم من كون الحديث على رسم صاحبي الصحيح لكونهما أخرجا لرجاله أن يكون الحديث صحيحاً، وقد نبّه ابن الصلاح على ذلك في مقدمة شرح صحيح مسلم فقال: من حكم لشخص لمجرد رواية مسلم عنه في الصحيح بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في كيفية روايته عنه، وعلى أي وجه أخرج حديثه. قلت: والحال هنا كما أشار إليه ابن الصلاح فإن سويد بن سعيد أخرج له مسلم، لكنه لم يحتج به، وإنما أخرج له ما توبع عليه، صرّح بذلك مسلم لمَّا عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد، وسويد مع ذلك كان متماسك الحال لما اجتمع به مسلم، ثم عمي بعد ذلك، ودسوا عليه من حديثه ما ليس منه، فصار يتلقن، وهذا الإسناد مما انقلب عليه فإنه حدّث به في حالة صحته على الصواب، فروينا في فوائد أبي بكر بن المقرئ. . .) ثم ذكر الطريق المشار إليها، وقال:

(فهذا الإسناد مستقيم، وبه يظهر أن الإسناد الأول انقلب على سويد، فجعل موضع ابن المؤمل ابن أبي الموالي وموضع أبي الزبير محمد بن المنكدر)[1].

وقال الذهبي: (كذا قال ابن أبي الموال، وصوابه ابن المؤمل عبد الله المكي، والحديث به يعرف، وهو من الضعفاء، لكن يرويه عن أبي الزبير عن جابر، فعلى كل حال خبر ابن المبارك فرد منكر، ما أتى به سوى سويد، رواه الميانجي عن ابن عباد)[2].

وللحديث طريقان آخران:

الطريق الأول: أخرجه الطبراني[3] وابن عدي[4] كلاهما من طريق علي بن سعيد الرازي قال: نا إبراهيم بن أبي داود البُرُلُّسي: قال: نا عبد الرحمٰن بن المغيرة قال: نا حمزة الزيات عن أبي الزبير به.

---

(١) المصدر نفسه (ص ١٩٣ ـ ١٩٤).
(٢) سير أعلام النبلاء: (٨/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤).
(٣) المعجم الأوسط: (٤/ ١٣٩ ـ ١٤٠) (رقم ٣٨١٥).
(٤) الكامل: (٤/ ١٣٦).

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن حمزة الزيات إلا عبد الرحمٰن بن المغيرة).

وقال ابن عدي: (لم نكتبه من حديث حمزة إلا عنه) قلت: وهذه متابعة قوية لعبد الله بن المؤمل، فإن عبد الله: (ضعيف الحديث)[١].

وأما حمزة بن حبيب الزيات فهو القارئ المشهور، وهو في الحديث: (صدوق زاهد ربما وهم)[٢]. وعبد الرحمٰن بن المغيرة هو ابن عبد الرحمٰن بن عبد الله الحزامي المدني: (صدوق)[٣].

وأما إبراهيم بن أبي داود سليمان البُرُلُّسي فهو أحد الحفاظ الثقات[٤].

وبهذه المتابعة القوية لعبد الله بن المؤمل تنحصر علّة الحديث في عنعنة أبي الزبير، وهو مدلس واسمه: محمد بن مسلم[٥].

وأعلَّ الحافظ ابن حجر هذا الطريق فقال: (وطريق حمزة هذه رويناها في (الأوسط) للطبراني، وأخطأ فيه راويه إنما هو عن عبد الله بن المؤمل فهو المتفرّد به)[٦]، قلت: لم يذكر الحافظ دليلاً على الوهم، فهو طريق مستقل عن طريق ابن المؤمل، وليس في هذا الإسناد من اتّهم بسرقة الحديث حتى يمكن القول بأنه مسروق. ولم يقف الشيخ الألباني على هذا الطريق، فوهم الحافظ ابن حجر في هذا العزو واحتمل أن يكون الحديث مما فات الهيثمي فلم يذكره في كتابه: (زوائد المعجمين) وذكر بأن الاحتمال الأول أقرب[٧].

وأظنه لو وقف عليه لوهَّم الحافظ في إعلاله لهذا الإسناد.

---

(١) التقريب: (رقم ٣٦٤٨).

(٢) المصدر نفسه: (١٥١٨).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٤٠١٥).

(٤) انظر الأنساب: (١/٣٢٨)، وسير أعلام النبلاء: (١٣/٣٩٣ ـ ٣٩٤). والبُرُلُّسي: بضم الباء المنقوطة بواحدة والراء واللام المشددة ثلاثتها مضمومة وفي آخرها السين. كما في الأنساب. وفي معجم البلدان: (١/٤٠٢) أن (بَرَلُّس) بفتحتين وضم اللام وتشديدها.

(٥) تقدم.

(٦) جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص ١٨٥).

(٧) انظر: إرواء الغليل ضمن: (رقم ١١٢٣).

الطريق الثاني: أخرجه البيهقي[١] من طريق أبي محمد أحمد بن إسحاق بن شيبان البغدادي بهراة أنا معاذ بن نجدة ثنا خلاد بن يحيى ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا أبو الزبير قال: كنّا عند جابر بن عبد الله، فتحدثنا، فحضرت صلاة العصر، فقام، فصلّى بنا في ثوب واحد قد تلبَّب[٢] به، ورداؤه موضوع، ثم أتي بماء من زمزم، فشرب، ثم شرب، فقالوا: ما هذا؟ قال: هذا ماء زمزم، وقال فيه رسول الله ﷺ: **«ماء زمزم لما شرب له»**، قال: ثم أرسل النبيّ ﷺ وهو بالمدينة، قبل أن تفتح مكة إلى سهيل بن عمرو: **«أن أهد لنا من ماء زمزم، ولا يترك»** قال: فبعث إليه بمزادتين[٣].

وفي هذا الإسناد تصريح أبي الزبير بالتحديث إلا أن أحمد بن إسحاق بن شيبان البغدادي لم أقف على ترجمته. وأما معاذ بن نجدة فهو الهروي قال الذهبي: (صالح الحال قد تكلم فيه)[٤] وأعلّه ابن حجر بنحو من الإعلال السابق فقال: (وقيل إن راويها سقط عليه عبد الله بن المؤمل أيضاً، ومن ثم قال البيهقي: إن ابن المؤمل تفرّد به)[٥] وقال في موضع آخر: (ولا يصح عن إبراهيم، قلت: إنما سمعه إبراهيم من ابن المؤمل)[٦]، فتعقبه الألباني بقوله: (ولا أدري من أين أخذ الحافظ هذا التعليل، فلو اقتصر على قوله: (لا يصح عن إبراهيم) لكان مما لا غبار عليه)[٧]، قلت: الأمر كما ذكر الشيخ إلّا أنه في موضع آخر قال: (وإسناده جيد رجاله كلهم ثقات)[٨]، فلعله لم يمعن النظر. ولو عرف حال محمد بن إسحاق لقطعت جهيزة قول كل خطيب، وانتفت علّة تدليس أبي الزبير.

وقد تناول العلماء هذا الحديث بالبحث والمناقشة.

---

(١) السنن الكبرى: (٥/ ٢٠٢).

(٢) تحزَّمَ به عند صدره وجمعه عليه. انظر النهاية: (٤/ ٢٢٣).

(٣) مفردها مزادة وهي: الظرف الذي يحمل فيه الماء كالراوية والقِربة والسطيحة. انظر لسان العرب: (٣/ ٩٩)، مادة: (زيد).

(٤) ميزان الاعتدال: (٤/ ١٣٣)، ولسان الميزان: (٦/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٥) جزء في الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص ١٨٥).

(٦) التلخيص الحبير: (٢/ ٢٦٨). (٧) إرواء الغليل: (١١٢٣).

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة ضمن: (رقم ٨٨٣).

فممّن نقل عنه أنه صححه الإمام سفيان بن عيينة، نقله عنه أبو بكر الدينوري بإسناده[١] ورواه من طريق الدينوري: ابن الجوزي[٢] وقوام السنة الأصبهاني[٣] وفيه قصة رجل سأله عن صحة هذا الحديث، فأجاب بأنه صحيح.

إلّا أن الدينوري وهو أحمد بن مروان المالكي، قال الذهبي: (اتّهمه الدارقطني، ومشاه غيره)، قلت: وصرّح الدارقطني: بأنه يضع الحديث.

وقال مسلمة بن القاسم: (وكان ثقة كثير الحديث) وقول مسلمة لا يعارض به قول الدارقطني؛ لأن الدارقطني أجل منه وأعرف، ومسلمة مع فضله متكلم فيه[٤] وقد وصف الذهبي: الدينوري بأنه الفقيه العلامة المحدث، ثم ذكر بأنه كان بصيراً بمذهب مالك[٥].

وممن صحح الحديث الحافظ المنذري فقال: (رواه أحمد بإسناد صحيح) وقال في طريق ابن المؤمل: (وهذا إسناد حسن)[٦].

وقال شرف الدين الدمياطي: (رواه أحمد وابن ماجه بإسناد حسن) ثم ذكر رواية سويد، وقال: (وهذا إسناد جيد، والأول أحسن)[٧]، وصححه عز الدين بن جماعة، ونقل عن شيخه الدمياطي أنه قال: (إنه على رسم الصحيح)[٨].

وحسّنه ابن القيم بطريقيه، طريق ابن المؤمل، وطريق ابن أبي الموال[٩].

وحسّنه ابن حجر فقال: (وإذا تقرّر ذلك فمرتبة هذا الحديث عند الحفاظ

---

(١) المجالسة وجواهر العلم: (٢/٤٠٣). (٢) مثير العزم الساكن: (رقم ٢٩٩).
(٣) الترغيب والترهيب: (رقم ١٠٦٦). (٤) انظر لسان الميزان: (٦/٣٥ ـ ٣٦).
(٥) انظر ميزان الاعتدال: (١/١٥٦)، وسير أعلام النبلاء: (١٥/٤٢٧ ـ ٤٢٨)، ولسان الميزان: (١/٣٠٩ ـ ٣١٠)، وقد دافع عنه محقق كتاب: المجالسة، وقدم كلام مسلمة؛ لأنه أكثر معرفة به على زعمه حيث إن مسلمة أدركه، وجرح الدارقطني لم يأت مفسراً. انظر مقدمة كتاب: المجالسة: (١/٣٠ ـ ٣٤).
(٦) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٥٧) وقد عزا رواية سويد إلى أحمد خطأً وهي التي صححها.
(٧) المتجر الرابح: (رقم ٨٩٢، ٨٩٣). (٨) هداية السالك: (١/٨١).
(٩) انظر زاد المعاد: (٤/٣٩٢ ـ ٣٩٣) وذكر أن الروايتين من طريق ابن المنكدر عن جابر، وهو خطأ.

باجتماع هذه الطرق يصلح للاحتجاج به على ما عرف من قواعد أئمّة الحديث)[١]، ونقل السخاوي كلام شيخه ابن حجر ولم يتعقبه[٢] وعزاه السيوطي إلى ابن ماجه وقال: (بسند جيد)[٣]، وحسّنه الألباني بشاهده حديث معاوية الموقوف، وقد صدَّر الكلام بتصحيح الحديث[٤]، كما صححه في موضع آخر[٥]. وإزاء هؤلاء ضعّفه جماعة آخرون، منهم العقيلي الذي ذكر أن ابن المؤمل لا يتابع عليه كما تقدم، ومثل ذلك قال ابن حبان: (لم يتابع عليه)[٦]، وضعفه ابن القطان الفاسي بضعف عبد الله بن المؤمل، وبعنعنة أبي الزبير[٧] وتعقّبه ابن حجر بأنه قد صرّح بالتحديث في رواية ابن ماجه[٨]، إلّا أنها رواية معلولة كما سبق، وقال النووي: (رواية البيهقي بإسناد ضعيف من رواية جابر)[٩].

وعزاه العراقي إلى ابن ماجه وقال: (بسند ضعيف)[١٠].

وضعفه البوصيري بعبد الله بن المؤمل[١١].

وقال الشوكاني: (رواه ابن ماجه عن جابر بسند ضعيف)[١٢].

وضعفه المعلمي بعبد الله بن المؤمل[١٣].

وهناك مناقشات بين العلماء في بعض الجزئيات وأوهام نبّه عليها بعضهم يطول المقام بذكرها. وبعض من ضعّفه يعود تضعيفه إلى الإسناد. وأما تحسينه بحديث معاوية الموقوف، فلا يصلح لأنه واهٍ جداً، والحديث انحصرت علّته في عنعنة أبي الزبير.

وحديث أبي ذرّ بلفظ: «**إنها مباركة، وطعام طعم، وشفاء سقم**»، يشهد

---

(١) جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: «**ماء زمزم لما شرب له**» (ص ١٩٠).

(٢) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨).

(٣) الدرر المنتثرة: (رقم ٣٥٧).

(٤) انظر إرواء الغليل: (رقم ١١٢٣).

(٥) انظر صحيح الجامع: (رقم ٥٣٧٨).

(٦) المجروحين: (٢/ ٢٨).

(٧) انظر بيان الوهم والإيهام: (رقم ١٢٤٣).

(٨) انظر التلخيص الحبير: (٢/ ٢٦٨).

(٩) المجموع: (٨/ ٢٦٧).

(١٠) المغني في حمل الأسفار: (١/ ٢٥٩) هامش إحياء علوم الدين.

(١١) انظر مصباح الزجاجة: (٣/ ٣٤).

(١٢) الفوائد المجموعة: (رقم ٣١٩).

(١٣) انظر حاشية المصدر نفسه.

لحديث جابر إذا ما فسّر بمعناه، وإلى ذلك أشار الشيخ المعلمي فقال: (لكنه إذا قصرت «ما» من قوله: «**لما شرب له**» على ما في التفسير من الشِّبَع والرِّي والشفاء كان في معنى حديث أبي ذر؛ لأن حديث أبي ذر يثبت الشبع والشفاء. فأمّا الري فثابت على كل حال، وإذا حمل حديث ابن المؤمل على هذا قوي)[١] وهو كلام حسن.

ـ * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم، وفيه طعام من الطعم، وشفاء من السقم...**» إسناده حسن، وقد تقدم[٢].

٤٦١ ـ عن أبي الطفيل عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعته يقول: (كنا نسميها شُبَاعة[٣]، يعني زمزم، وكنا نجدها نِعْم العَوْنُ على العيال).

رواه عبد الرزاق واللفظ له[٤] وابن أبي شيبة[٥] وإسحاق بن راهويه[٦] والأزرقي[٧] والفاكهي[٨] والطبراني[٩] كلهم من طريق سفيان الثوري عن العلاء بن أبي العباس عن أبي الطفيل به موقوفاً على ابن عباس.

وعند عبد الرزاق: (عن الثوري عن ابن خثيم أو عن العلاء ـ شك أبو بكر ـ).

يعني أن عبد الرزاق شكّ في الراوي عن أبي الطفيل، هل هو ابن خثيم أو العلاء.

وشكه غير ضار؛ لأن الآخرين لم يشكوا، وهم وكيع وابن مهدي وأحد الضعفاء (في رواية الأزرقي).

والحديث إسناده صحيح، والعلاء بن أبي العباس هو الشاعر المكي

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) انظر الحديث: (رقم ٤٥٢).
(٣) بضم الشين وفتح الباء. انظر القاموس: (ص ٩٤٥) مادة: (الشبع) لأن ماءها يروي ويشبع. النهاية: (٢/ ٤٤١).
(٤) المصنف: (٥/ ١١٧).
(٥) المصنف: (٣/ ٢٧٣). وتحرف اسم: (العلاء) إلى: (العلي).
(٦) المسند: (ق ٣٠٣).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٥٢).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٣٦).
(٩) المعجم الكبير: (١٠/ ٣٣٠).

واسم أبي العباس السائب بن فروخ، قال ابن معين: (ثقة ثقة)، وذلك فيما ذكره ابن أبي حاتم، وقال في رواية الدارمي: (ثقة)، وقال البخاري: (وكان ابن عيينة يثني عليه).

وقال أبو حاتم الرازي: (هو من عُتُق الشيعة)[١] يعني من قدمائهم.

وترجمه الذهبي فلم يذكر عنه سوى ثناء ابن عيينة عليه، ونقل عن الأزدي أنه قال: (شيعي غال)، وزاد ابن حجر على الذهبي أن ابن حبان ذكرهما في الثقات[٢].

وخفي عليهما توثيق ابن معين، والظاهر أن الذهبي لم يعد إلى ترجمته من كتاب الجرح والتعديل، وتابعه على ذلك ابن حجر. ووصف الأزدي إياه بأنه غال في التشيّع لا يقبل؛ لأنه غير معتمد كما سبق مراراً.

٤٦٢ ـ عن سعيد بن أبي هلال قال: إنه بلغه أن رسول الله ﷺ بعث عيناً[٣] له إلى مكة، فكان يَكْمُن[٤] النهار، حتى إذا كان الليل أتى إلى زمزم، فشرب منها، فلبث بذلك ليالي، ثم إنه رجع إلى رسول الله ﷺ فسأله: ما كان عيشك؟ فأخبره أنه كان يأتي إلى زمزم فيشرب منها، فقال رسول الله ﷺ: «إنها شفاء من سُقم، وجزاء من طُعم».

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٥] قال: حدثني أبو العباس أحمد بن محمد قال: ثنا محمد بن رمح المصري قال: ثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال به معضلاً مرفوعاً.

إسناده ضعيف لإعضاله، لأن سعيد بن أبي هلال من أتباع التابعين، فقد جعله ابن حجر في الطبقة السادسة[٦]. وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة.

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ٥١٢ ـ ٥١٣)، والجرح والتعديل: (٦/ ٣٥٦).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ١٠٢)، ولسان الميزان: (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥).
(٣) جاسوساً. انظر القاموس المحيط: (ص ١٥٧٢) مادة: (العين).
(٤) ماضيه كَمَن. من باب: (نصر وسمع) والمعنى يستخفي. انظر المصدر نفسه: (ص ١٥٨٤) مادة: (كمن).
(٥) أخبار مكة: (٢/ ٤٥).
(٦) التقريب: (رقم ٢٤١٠).

وهو سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المصري، وثّقه ابن سعد والعجلي وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي والخطيب وابن عبد البر، وقال أبو حاتم: (لا بأس به)، وقال أحمد: (ما أدري أي شيء حديثه، يخلط في الأحاديث)، نقل هذا عنه زكريا الساجي، وقال: (صدوق)، وقال ابن حزم: (ليس بالقوي)، قال ابن حجر في التهذيب تعليقاً على كلام ابن حزم: (ولعله اعتمد على قول الإمام أحمد فيه)، وقال في هدي الساري: (وتبع أبو محمد ابن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً، ولم يصب في ذلك)[١]. قلت: الساجي ذكره في الضعفاء لقول الإمام أحمد بدليل أنه قال: (صدوق) فمتابعة ابن حزم إنما هي للإمام أحمد لا للساجي. ثم إن تضعيف ابن حزم ليس مطلقاً كما قال ابن حجر؛ لأن عبارة: (ليس بالقوي) إنما تنفي الدرجة الكاملة من القوة، كما قال المعلمي[٢].

لذا، فالظاهر أن حديثه من قبيل الحسن كما هو مقتضى كلام أبي حاتم والساجي، وأخذاً بمجمل كلام الإمام أحمد، ولم يذكر كمية الأحاديث التي خلط فيها، ولو كانت هذه صفة ملازمة له لما خفيت عليهم جميعاً، وبقية الرجال ثقات.

والحديث حسن لغيره، يشهد له حديث أبي ذر، وحديث جابر المذكورين في هذا المبحث، وذلك باستثناء القصة الواردة فيه، فإنها بحاجة إلى متابعة.

ـ * عن عائشة رضي الله عنها أنها حملت ماء زمزم في القوارير، وقالت: (حمله رسول الله ﷺ في الأداوي والقِرب، فكان يصب على المرضى ويسقيهم)، إسناده فيه ضعف، وسيأتي تخريجه[٣].

٤٦٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال في ماء زمزم: (طعام من طعم، وشفاء من سقم).

رواه ابن أبي شيبة[٤] قال: حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (١١/ ٩٤ ـ ٩٧)، وتهذيب التهذيب: (٤/ ٩٤ ـ ٩٥)، وهدي الساري: (ص ٤٠٦).
(٢) انظر التنكيل: (١/ ٢٣٢).
(٣) انظر الحديث: (رقم ٤٧١).
(٤) المصنف: (٣/ ٢٧٣) (رقم ١٤١٣٣).

ابن عباس به موقوفاً. إسناده ضعيف، فيه ابن أبي ليلى وهو محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى: (صدوق سيء الحفظ جداً)[١].

وله طريق آخر أخرجه ابن أبي شيبة[٢] والبخاري في التاريخ الكبير[٣] والفاكهي[٤] من طريق سفيان عن أبي إسحاق عن قيس بن كركم قال: قلت لابن عباس: ألا تخبرني عن زمزم؟ قال: (لا تَنْزِح[٥] ولا تُذم[٦]، طعام من طعم، وشفاء من سُقم، وخير ما نعلم)، وهذا لفظ الفاكهي.

وقد اختلف الرواة عن سفيان وهو الثوري في اسم قيس بن كركم، ففي رواية ابن أبي شيبة والفاكهي رواه يحيى بن سعيد عن سفيان بالإسناد المتقدم، وفي رواية البخاري رواه مؤمل، يعني ابن إسماعيل، عن سفيان عن أبي إسحاق عن قيس بن شفي به.

وتابع سفيان الثوري: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق، فرواه عن أبي إسحاق عن قيس قال: سمعت ابن عباس به. ولم ينسب قيساً. والراوي له عن إسرائيل: عبد الرحمٰن بن مهدي، أخرجه البيهقي[٧].

وقد أشار البخاري إلى هذا الخلاف فقال ـ بعد أن ساق الطريق الأول ـ:

(وقال يحيى القطان: قيس بن كركم.

وقال ابن مهدي: يروي أبو إسحاق عن ابن كركم الأحدب المخزومي، وروى لنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن قيس بن شفي عن ابن عباس مثله.

قال عمرو[٨]: فسمعت يحيى يقول: قيس، لا يقول ابن كركم.

وقال وكيع: عن سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن شفي عن ابن عباس، ولا يصح)[٩].

---

(١) التقريب: (رقم ٦٠٨١).
(٢) المصدر السابق: (٣/ ٢٧٣) (رقم ١٤١٣٦).
(٣) (٧/ ١٥٠). (٤) أخبار مكة: (٢/ ٣٨).
(٥) بابه منع، وضرب. انظر القاموس المحيط: (ص ٣١٢) مادة: (نزح) والمراد أن ماءها لا ينفد. انظر لسان العرب: (٢/ ٦١٤) مادة: (نزح).
(٦) أي لا تعاب أو لا تلقى مذمومة أو لا يقل ماؤها. انظر النهاية: (٢/ ١٦٩).
(٧) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨٢) (رقم ٤١٣٠). (٨) هو ابن علي الفلاس شيخ البخاري.
(٩) التاريخ الكبير: (٧/ ١٥٠).

وبناءً على ذلك فرق البخاري، وتبعه أبو حاتم الرازي بين قيس بن كركم وقيس بن شُفي[(١)].

فقال البخاري في ترجمة قيس بن كركم: (يعدّ في الكوفيين عن ابن عباس).

وقال أبو حاتم: (قيس بن كركم: روى عن ابن عباس، روى عنه أبو إسحاق الهمداني...)، وأفردا قيس بن شفي، وذكرا بأنه يروي عن ابن عباس، وساق البخاري رواية أبي إسحاق السابقة عنه، ونصّ أبو حاتم على أن أبا إسحاق الهمداني يروي عنه، ولم يفرق بينهما ابن حبان، فقال: قيس بن كركم، يروي عن ابن عباس، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وهو قيس بن شفي، كان يحيى القطان يكره أن يقال ابن كركم. هذا ما يتعلق بالخلاف في اسم قيس. أمّا حاله فلم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات[(٢)].

وترجم ابن حجر لقيس بن كركم الأحدب المخزومي الكوفي، ونقل عن الخطيب أنه قال في الكفاية: (تفرّد عنه أبو إسحاق)، وقال الأزدي: (ليس بذاك، ولا أحفظ له حديثاً مسنداً)[(٣)]، ومقتضى كلام الخطيب أنه مجهول العين.

وقد تقدم حديث عن ابن عباس مرفوعاً: «**خير ماء على وجه الأرض ماء زمزم، وفيه طعام من الطعم، وشفاء من السقم**...».

الحديث إسناده حسن، وهو يغني عن هذا الأثر[(٤)].

٤٦٤ ـ عن ابن عباس ﵄ قال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شرب له، إن شربته تستشفي به شفاك الله، وإن شربته لشبَعك أشبعك الله به،

---

(١) بضم الشين وفتح الفاء وتشديد الياء. الإكمال: (٥/ ٧٣، ٧٥).

(٢) انظر التاريخ الكبير: (٧/ ١٤٩، ١٥٠)، والجرح والتعديل: (٧/ ١٠٠، ١٠٣)، والثقات لابن حبان: (٥/ ٣١٢).

(٣) انظر لسان الميزان: (٤/ ٤٧٩) وسقطت الترجمة من ميزان الاعتدال، وعبارة ابن حجر تفيد أنه مترجم فيه.

(٤) تقدم تخريجه.

وإن شربته ليقطع ظمأك قطعه الله، وهي هزمة جبريل[١]**، وسقيا الله إسماعيل»**[٢].

رواه الدارقطني واللفظ له[٣] ومن طريقه الديلمي[٤]، قال الدارقطني: ثنا عمر بن الحسن بن علي.

ورواه الحاكم[٥] قال: حدثنا علي بن حمشاد العدل كلاهما قال: ثنا أبو عبد الله محمد بن هشام المروزي ثنا محمد بن حبيب الجارودي ثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس به. ولفظ الحاكم: **«ماء زمزم لما شرب له، فإن شربته تستشفي به شفاك الله، وإن شربته مستعيذاً عاذك الله، وإن شربته ليقطع ظمأك قطعه»**، قال: وكان ابن عباس إذا شرب من ماء زمزم قال: اللّهمّ أسألك علماً نافعاً، ورزقاً واسعاً، وشفاءً من كل داء.

وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد إن سلم من الجارودي ولم يخرجاه)، ووافقه الذهبي. وقال المنذري تعقيباً على كلام الحاكم: (سلم منه فإنه صدوق قاله الخطيب البغدادي وغيره، لكن الراوي عنه محمد بن هشام المروزي لا أعرفه، وروى الدارقطني دعاء ابن عباس مفرداً من رواية حفص بن عمر العدني)[٦].

وقال شرف الدين الدمياطي: (قد سلم منه)[٧].

وقال زين الدين العراقي: (وطريق ابن عباس أصح من طريق جابر)[٨].

وأعلّه الذهبي في موضع آخر في ترجمة عمر بن الحسن الأشناني القاضي شيخ الدارقطني في هذا الإسناد، فقال بعد أن ساق نسبه: (ضعفه الدارقطني والحسن بن محمد الخلال، ويُروى عن الدارقطني أنه كذاب، ولم يصح هذا،

---

(١) أي ضربها برجله فنبع الماء. والهزمة النقرة في الصدر، وفي التفاحة إذا غمزتها بيدك، وهزمت البئر إذا حفرتها. النهاية: (٥/ ٢٦٣).

(٢) يقال: سقاه الله الغيث وأسقاه. والاسم منه: السقيا بالضم. مختار الصحاح: (٣٠٥) قال شمس الحق العظيم آبادي: (أي أظهره الله ليسقي به إسماعيل في أول الأمر) التعليق المغني: (٢/ ٢٨٩).

(٣) السنن: (٢/ ٢٨٩).

(٤) زهر الفردوس: (٤/ق ٦٤).

(٥) المستدرك: (١/ ٤٧٣).

(٦) الترغيب والترهيب: (رقم ١٧٥٦).

(٧) المتجر الرابح: (رقم ٨٩١).

(٨) التقييد، والإيضاح: (ص ٢٤).

ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا فمن ذلك...) ثم ذكر هذا الحديث، وقال: (وابن حبيب صدوق، فآفة هذا هو عمر، فلقد أثم الدارقطني بسكوته عنه، فإنه بهذا الإسناد باطل، ما رواه ابن عيينة قط، بل المعروف حديث عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر مختصراً)[(١)].

قلت: عمر بن الحسن لم يتفرد به، بل تابعه علي بن حمشاد العدل عند الحاكم كما سبق، وقد ردّ عليه ابن حجر بأنه يخشى أن يكون الذهبي هو الآثم، لأن الدارقطني أجلّ من أن يقال في حقّه هذا الكلام، ثم ذكر متابعة علي بن حمشاد العدل لشيخ الدارقطني[(٢)]، وتعجب في موضع آخر من جزم الذهبي بأن ابن عيينة ما رواه قط، وقد رواه الحميدي وغيره من حفاظ أصحابه، إلّا أنهم أوقفوه على مجاهد[(٣)].

وتأثيم الذهبي للدارقطني وردّ ابن حجر عليه بمثله أمر غير وارد؛ لأن كلاً منهما مجتهد، كما قال الشيخ الألباني، الذي ردّ على ابن حجر انتقاده للذهبي، بأن ابن عيينة ما رواه قط، وذلك بأن إنكار الذهبي منصب على المرفوع الموصول لا على المقطوع[(٤)].

قلت: إلّا أنه لا يحسن هذا الإطلاق في مثل هذا المقام؛ لأنه مقام بيان، وأظن لو أن الذهبي وقف على الرواية المقطوعة لأشار إليها، كما جرت عادتهم في التعليل.

وأمّا رجال الإسناد فقد سبقت الإشارة إليهم، فعمر بن الحسن الأشناني إضافة إلى ما تقدم قال الحاكم: (وكان يكذب)، وقال أبو علي الهروي: (صدوق)، فقال له الحاكم: إن أصحابنا ببغداد يتكلّمون فيه، فقال: (ما سمعنا أحداً يقول فيه أكثر من أنه يرى الإجازة سماعاً، وكان لا يحدث إلّا من أصوله)، واستنكر الدارقطني كلام شيخه أبي علي[(٥)]، وقال أبو الحسن بن

---

(١) ميزان الاعتدال: (٣/ ١٨٥).

(٢) انظر جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص ١٨٦).

(٣) انظر لسان الميزان: (٤/ ٢٩١).

(٤) انظر إرواء الغليل: (رقم ١١٢٦).

(٥) انظر المصدر السابق: (٤/ ٢٩٠ ـ ٢٩٢).

القطان: (ثقة)[١]، ولكنه لم يتفرّد بالحديث كما تقدم، فقد شاركه علي بن حمشاد العدل، وهو ثقة كما قال ابن حجر[٢].

وأما محمد بن هشام المروزي فسمي في رواية الدارقطني: محمد بن هشام بن عيسى المروزي، وعند ابن حجر: محمد بن هشام بن علي المروزي، قال ابن القطان: (لا يعرف حاله)، هكذا نقل العبارة ابن حجر.

وعبارته: (ولكن: محمد بن هشام بن علي المروزي لم أجد له ذكراً)، وسبق كلام المنذري بأنه لا يعرفه.

وقال ابن حجر: (وكلام الحاكم يقتضي أنه ثقة عنده...) ثم ذكر تصحيحه السابق[٣]، وشيخه محمد بن حبيب الجارودي قال الخطيب: (وكان صدوقاً)، ومثل ذلك قال ابن القطان الفاسي، وقال الذهبي: (غمزه الحاكم النيسابوري أتى بخبر باطل اتّهم بسنده)[٤]، إشارة إلى كلام الحاكم السابق: (إن سلم من الجارودي)، لكن الذهبي قال: (صدوق) وذلك في ترجمة عمر بن الحسن كما سبق، إلّا أن روايته هذه غير محفوظة، فرواه عبد الرزاق[٥] وسعيد بن منصور[٦] والأزرقي[٧] من طريق جده أحمد بن محمد بن الوليد والفاكهي[٨] من طريق محمد بن أبي عمر كلاهما عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد من قوله مقطوعاً.

وذكر ابن حجر أن الحميدي رواه بمثل روايتهم[٩]، ولم أقف على روايته.

---

(١) بيان الوهم والإيهام: (رقم ١٢٤٥).

(٢) انظر كتاب: جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص ١٨٧).

(٣) انظر بيان الوهم والإيهام: (رقم ١٢٤٥)، ولسان الميزان: (٥/ ٤١٤).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٥٠٨)، ولسان الميزان: (٥/ ١١٥ ـ ١١٦).

(٥) المصنف: (٥/ ١١٨).

(٦) كما في كتاب: جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص ١٨٨) ولم أجده في القسم المطبوع من سنن سعيد بن منصور.

(٧) أخبار مكة: (٢/ ٥٠). (٨) أخبار مكة: (٢/ ١٠).

(٩) الجزء المذكور بعد هذا الهامش، والتلخيص الحبير: (٢/ ٢٦٩)، ولسان الميزان: (٤/ ٢٩١).

قال ابن حجر في بيان شذوذ الرواية المرفوعة وترجيح الرواية المقطوعة:

(وأما الجارودي فقد ذكره الخطيب في تاريخه وقال إنه: (صدوق) وهو كما قال، إلّا أنه انفرد عن ابن عيينة بوصل هذا الحديث، ومثله إذا انفرد لا يحتج به فكيف إذا خالف، فقد رواه الحميدي وابن أبي عمر وغيرهما من الحفاظ عن ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد، وهو وإن كان مثله لا يقال بالرأي فيكون في تقدير ما لو قال مجاهد، قال رسول الله ﷺ فيكون مرسلاً...)، ثم ذكر بعض طرقه وقال: (وهذا هو المعتمد، ولا عبرة بقول من يقول الحكم للواصل، لأن ذلك ليس عند أئمّة الحديث على سنن واحد، بل المدار عندهم على أمانة الرجل وحفظه وشهرته ومعرفته بمن روى عنه وغير ذلك، وكل ذلك هنا قد انتفى عن الجارودي...).

وقال قبل ذلك في شأن محمد بن هشام: (فقد عرفه الحاكم، ومع ذلك فقد شذّ في تصريحه برفع هذا الحديث وبوصله)[1]، ونقل السخاوي كلام شيخه في تعليل الرواية المرفوعة وترجيح المقطوعة، ولم يتعقّبه[2] ووافق الشيخ الألباني: ابن حجر على خطأ الرواية المرفوعة، وزاد فحكم عليها بأنها باطلة موضوعة، وساقه من طريق الدارقطني وقال: (وهذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل...) ثم ذكرها وهي: محمد بن حبيب الجارودي، ومحمد بن هشام، وعمر بن الحسن الأشناني، ثم قال: (وجملة القول إن الحديث بالزيادة التي عند الدارقطني موضوع، لتفرّد هذا الأشناني به، وهو بدونه باطل لخطأ الجارودي في رفعه، والصواب وقفه على مجاهد، ولئن قيل: إنه لا يقال من قبل الرأي فهو في حكم المرفوع، فإن سلم هذا فهو في حكم المرسل وهو ضعيف)[3]. قلت: ومراده بالزيادة التي عند الدارقطني قوله: **«وهي هزمة جبريل، وسقيا الله إسماعيل»**.

ولي على الشيخ ملحوظات أجملها فيما يلي:

١ ـ الحديث لا يصل إلى حدّ البطلان أو الوضع، بل أقصى ما يقال فيه إن رفعه منكر.

---

(١) جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص ١٨٧ ـ ١٨٨)، وانظر التلخيص الحبير: (٢/٢٦٨ ـ ٢٦٩)، وفتح الباري: (٣/ ٤٩٣).

(٢) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨).

(٣) إرواء الغليل: (رقم ١١٢٦).

٢ ـ أنه لم يمشِ على وتيرة واحدة في الحكم على الحديث، فبعد أن حكم عليه بالبطلان والوضع ذكر أن إسناده ضعيف، وهذا يخالف ما بدأ به وختم.

٣ ـ بما أن عمر بن الحسن بن علي لم يتفرّد به فلا يحسن إعلال الحديث به، إلّا فيما يتعلق بالزيادة التي أشار إليها.

٤ ـ أن عمر بن الحسن الأشناني لا يبلغ إلى حد أن يقال في حديثه إنه موضوع، بل هو ضعيف أو منكر.

٥ ـ الشيخ لم يخرج الحديث المقطوع أصلاً، وجلّ اعتماده في تخريجه للحديث على ما ذكره الذهبي وابن حجر، وكلام الذهبي منصبّ على أن الحديث من مفردات عمر بن الحسن شيخ الدارقطني، ولم يذكر أيضاً تعديل الخطيب البغدادي لمحمد بن حبيب، فحكم على حديثه هذا بالبطلان، وإن كان قد نقل قول الخطيب فيه في ترجمة عمر بن الحسن لكنه أهمل ذلك في ترجمته.

والخلاصة أن الحديث محفوظ من قول مجاهد، ورفعه خطأ، وأمّا كونه في حكم المرفوع فيكون من قبيل المرسل، فأمر لا تطمئن إليه النفس؛ لأنه إن صح هذا في قول التابعي للزم طرده فيمن بعدهم، وإنما كان قول الصحابي الذي شاهد التنزيل في حكم الرفع إن كان مما لا مجال للرأي فيه؛ لأن جلّ روايتهم عن الرسول ﷺ وإن نزلوا فإلى الصحابة، وأمّا التابعون فقد رووا عن الصحابة ورووا عن من دونهم، وعن أهل الكتاب، ولهذا قيّد العلماء رواية الصحابي التي في حكم الرفع باشتراط أن لا يكون قد أخذ عن أهل الكتاب، وهم قلّة كما يظهر من خلال ذكر الأمثلة[1]، وأمّا من بعدهم فيتعسّر حصرهم.

وهذا القول: أعني الحكم برفع قول التابعي الذي لا مجال للرأي فيه منسوب إلى مذهب مالك، قال السخاوي: (إذا علم هذا فقد ألحق ابن العربي بالصحابة في ذلك ما يجيء عن التابعين أيضاً مما لا مجال للاجتهاد فيه، فنصّ على أنه يكون في حكم المرفوع وادّعى أنه مذهب مالك، قال: ولهذا أدخل

(١) انظر كتاب: النكت على كتاب ابن الصلاح: (٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٣).

عن سعيد بن المسيب: (صلاة الملائكة خلف المصلّي)، فتعقبه السخاوي بقوله: (وقد يكون ابن المسيب اختصّ بذلك عن التابعين، كما اختصّ دونهم بالحكم في قوله: (من السنة وأمرنا)، والاحتجاج بمراسيله كما تقرّر في أماكنه، ولكن الظاهر أن مذهب مالك هنا التعميم...)[١].

قلت: مراد ابن العربي بقوله: (ولهذا أدخل سعيد بن المسيب...) أن الإمام مالكاً أخرج هذا الحديث في موطئه، وهو قول سعيد: (من صلّى بأرض فلاة صلّى عن يمينه ملك وعن شماله ملك، فإذا أذّن وأقام الصلاة، أو قام صلّى وراءه من الملائكة أمثال الجبال)[٢]، هكذا ورد في الموطأ، ولا يظهر لي من هذا النص أن مالكاً يرى رفع مثل ذلك لأن كتابه مليء بالآثار والأقوال، كما هو معلوم.

٤٦٥ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم لما شُرِب له».

رواه البيهقي[٣] من طريق أبي علي بن سختويه نا سعدويه عن عبد الله بن المؤمل عن ابن جريج عن عطاء عن عبد الله بن عمرو به.

وقال ابن حجر: (وأما حديث عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص فذكرهما صاحبنا تقي الدين الفاسي المالكي في أخبار مكّة له في الكتاب الكبير، وأشار إليهما في مختصره، وإسناد كل منهما واهٍ فلا عبرة بهما)[٤].

وتابعه تلميذه: السخاوي[٥].

قلت: وهي رواية منكرة غير محفوظة، والمحفوظة أن الحديث عن عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر به. هكذا رواه الثقات عن سعيد بن سليمان الواسطي المعروف بسعدويه، ومن هؤلاء: إسماعيل بن عبد الله سمويه وأحمد بن يحيى الحلواني وغيرهما[٦].

---

(١) فتح المغيث: (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣). (٢) الموطأ: (١/ ٨٥).

(٣) شعب الإيمان: (٣/ ٤٨١) (رقم ٤١٢٧).

(٤) جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: «**ماء زمزم لما شرب له**» (ص ١٨٩).

(٥) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨).

(٦) تقدم حديث جابر في هذا المبحث: (برقم ٤٦٠).

وأبو علي بن سختويه هو الحسن بن سهل بن سختويه أبو علي المقرئ، ترجمه الخطيب البغدادي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأفاد أن أبا أحمد الحاكم الكبير ذكره في كتابه: (الأسامي والكنى)، ومثل ذلك الذهبي ترجمه ولم ينقل فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقد ذكر أنه يروي عن سعدويه[١].

لذا كانت روايته هذه منكرة، لأنه غير معروف، وخالف الثقات، فلم يكن لروايته هذه اعتبار كما سبق في كلام ابن حجر.

٤٦٦ ـ عن صفية رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزم شفاء من كل داء».

رواه الديلمي[٢] من طريق الحسن بن أبي جعفر حدثني محمد بن عبد الرحمٰن عن صفية به. ونقل المناوي عن ابن حجر قوله: (هي ـ يعني صفية ـ غير منسوبة ومسنده ضعيف جداً)[٣]، وذكر السخاوي أن إسناده واهٍ[٤]، وقال السيوطي: (مسنده ضعيف جداً)[٥]، وقال الألباني: (ضعيف جداً)[٦].

قلت: في الإسناد إلى الحسن من لم أقف على ترجمته، وفي أحدهم لين، ولم يسم الديلمي مشايخه في الإسناد، والحسن بن أبي جعفر هو الجعفري البصري: (ضعيف الحديث مع عبادته وفضله)[٧]. وشيخه محمد بن عبد الرحمٰن لم أتبيّن من هو.

٤٦٧ ـ عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: لما حجّ معاوية رضي الله عنه حججنا معه، فلما طاف بالبيت، وصلّى عند المقام ركعتين، ثم مرّ بزمزم وهو خارج إلى الصفا، فقال: انزع لي منها دلواً يا غلام، قال: فنزع له منها دلواً، فأُتي به، فشرب منه، وصبّ على وجهه ورأسه وهو يقول: (زمزم شفاء، هي لما شرب له).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٨]، قال: حدثنا محمد بن إسحاق الصيني

---

(١) انظر تاريخ بغداد: (٧/ ٣٢٣)، والمقتنى في سرد الكنى: (رقم ٤٤٠٦).
(٢) زهر الفردوس: (رقم ٤/ق ٦٤ ـ ٦٥).
(٣) فيض القدير: (٥/ ٤٠٥).
(٤) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨).
(٥) الدرر المنتثرة: (رقم ٣٥٧).
(٦) ضعيف الجامع: (رقم ٤٩٧١).
(٧) التقريب: (رقم ١٢٢٢).
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٣٧).

قال: ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال: ثنا أبي عن ابن إسحاق قال: حدثني يحيى بن عباد به موقوفاً. وعزاه ابن حجر إلى الفاكهي، ثم قال: (هذا إسناد حسن مع كونه موقوفاً، وهو أحسن من كل إسناد وقفت عليه لهذا الحديث، ولم يذكره صاحبنا تقي الدين مع شدّة حاجته إليه)[١]، ومراده أن تقي الدين الفاسي لم يذكره في كتابه: (شفاء الغرام)، وذكر السخاوي كلام شيخه ابن حجر ولم يتعقبه[٢].

وتابعهما الشيخ الألباني، وقوّى به حديث جابر المذكور في هذا المبحث، فقال: (وإنما الحديث، يعني حديث جابر، حسن لغيره بالنظر إلى حديث معاوية الموقوف عليه، فإنه في حكم المرفوع)[٣].

كذا تتابعوا على تحسينه، والسبب في ذلك أن الحافظ ابن حجر نظر إلى أن حديث ابن إسحاق حسن إذا صرّح بالتحديث، وقد صرّح. وقطع النظر عمن دون ابن إسحاق، والآفة فيمن دونه، وهو محمد بن إسحاق الصيني، قال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه بمكة، وسألت أبا عون بن عمرو بن عون عنه، فتكلّم فيه، وقال: هو كذاب. فتركت حديثه)[٤]، وأبو عون هو محمد بن عمرو بن عون الواسطي، قال ابن أبي حاتم: (ثقة صدوق)[٥]، وتابع ابن حجر: السخاوي اتّكالاً منه على ما أظهر من الإسناد، وإلا لما خفي عليه إن شاء الله، ولم يشر الشيخ الألباني إلى موضعه من كتاب الفاكهي، وإنما اكتفى بنقل كلام الحافظ ابن حجر بواسطة السخاوي، وهذا يدلّ على أنه لم يقف عليه.

٤٦٨ ـ عن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تنافس الناس في زمزم في الجاهلية، فكان أهل العيال يغارون[٦] عليها، فتكون صبوحاً[٧] لهم، فكنّا نعدها عوناً على العيال».

---

(١) جزء فيه الجواب عن حال الحديث المشهور: **«ماء زمزم لما شرب له»** (ص١٨٩ ـ ١٩٠).

(٢) انظر المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨). (٣) إرواء الغليل: (رقم ١١٢٣).

(٤) انظر ميزان الاعتدال: (٣/ ٤٧٧)، ولسان الميزان: (٥/ ٦٧ ـ ٦٨).

(٥) الجرح والتعديل: (٨/ ٣٤).

(٦) في رواية أبي بكر الشافعي: (يَغْدُون).

(٧) يعني غداء لهم. انظر النهاية: (٢/ ٦).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] وأبو بكر الشافعي واللفظ له[٢]، كلاهما عن أبي العباس الكديمي قال: ثنا إسحاق بن إدريس الأسواري قال: ثنا إبراهيم بن عبد الرحمٰن الجمحي عن عمر بن عبد الله العبسي عن جعفر بن عبد الله بن الحكم عن عبد الله بن غنمة المزني أنه سمع العباس بن عبد المطلب به.

إسناده تالف مظلم، فيه:

محمد بن يونس أبو العباس الكديمي: متّهم، وأثنى عليه الإمام أحمد وبعض النقّاد[٣].

وإسحاق بن إدريس الأسواري أبو يعقوب البصري، تركه ابن المديني وآخرون، وقال ابن معين: (كذاب، يضع الحديث)[٤].

وإبراهيم بن عبد الرحمٰن الجمحي لم أقف على ترجمته.

وعمر بن عبد الله العبسي سكت عليه البخاري وابن أبي حاتم[٥].

وله طريق آخر، أخرجه الأزرقي[٦] من طريق الواقدي عن ابن أبي سَبْرة عن عمر بن عبد الله به موقوفاً على العباس نحوه.

وإسناده مثل الذي قبله أو أشدّ، فيه محمد بن عمر الواقدي: (متروك مع سعة علمه)[٧].

وابن أبي سبرة هو أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سَبْرة: (رموه بالوضع، وقال مصعب الزبيري كان عالماً)[٨].

ويغني عن هذا الحديث حديث ابن عباس الموقوف، الذي سبق تخريجه في هذا المبحث.

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٣٦).
(٢) الغيلانيات: (رقم ٢٩٢)، وفيه عمر بن عبد الله العنسي، وهو خطأ.
(٣) تقدم.
(٤) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ١٨٤)، ولسان الميزان: (١/ ٣٥٢).
(٥) انظر التاريخ الكبير: (٦/ ١٦٩)، والجرح والتعديل: (٦/ ١١٩).
(٦) أخبار مكة: (٢/ ٥١ ـ ٥٢)، وفيه: عمر بن عبد الله القيسي، وهو تحريف.
(٧) التقريب: (رقم ٦١٧٥).
(٨) المصدر نفسه: (رقم ٧٩٧٣).

المبحث الرابع

إبراد الحمى به

٤٦٩ ـ عن أبي جمرة قال: كنت أدفع الناس عن ابن عباس رضي الله عنهما فاحتبست أياماً، فقال: ما حبسك؟ قلت: الحمّى، قال: إن رسول الله ﷺ قال: «**إن الحمى من فَيح**[١] **جهنم، فأبردوها بماء زمزم**».

رواه البخاري[٢] وأحمد ـ واللفظ له[٣] ـ وعفان بن مسلم[٤] وابن أبي شيبة[٥] وأبو زرعة[٦] والبرذعي[٧] ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] والنسائي[٩] وأبو يعلى[١٠] والطحاوي[١١] وابن حبان[١٢] والطبراني[١٣] وابن عدي[١٤] والحاكم[١٥] كلّهم من طريق همام بن يحيى عن أبي جمْرة الضُّبَعي قال، فذكره.

وقال الحاكم: (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا السياق) ووافقه الذهبي، ولفظ البخاري: «**هي الحمّى من فيح جهنم، فأبردوها بالماء**»،

---

(١) بفتح الفاء، أي من انتشار حرها وقوتها، مشارق الأنوار: (ص ١٦٥)، وقيل: إن المراد من الخبر تشبيه حرِّ الحمى بحر جهنم تنبيهاً للنفوس على شدّة حرِّ جهنم. انظر فتح الباري: (١٠/ ١٧٥) ورجح ابن حجر القول الأول.

(٢) الصحيح: (٦/ ٣٣٠)، بدء الخلق، باب صفة النار وأنها مخلوقة.

(٣) المسند: (١/ ٢٩١).

(٤) حديثه (ق ٢٣٦/أ).

(٥) المصنف: (٥/ ٥٨) (رقم ٢٣٦٧٢).

(٦) الضعفاء: (٢/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨).

(٧) المصدر نفسه، قاله أثناء الحوار بينه وبين أبي زرعة.

(٨) أخبار مكة: (٢/ ٢٨).

(٩) السنن الكبرى: (٤/ ٣٨٠) (رقم ٧٦١٤).

(١٠) المسند: (٣/ ١٦٥) (رقم ٢٧٢٤).

(١١) مشكل الآثار: (٢/ ٣٤٦).

(١٢) الإحسان: (١٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٢) (رقم ٦٠٦٨).

(١٣) المعجم الكبير: (١٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

(١٤) الكامل: (٧/ ١٣١).

(١٥) المستدرك: (٤/ ٢٠٠).

أو قال: «**بماء زمزم**» شكّ همام. وهي من رواية عبد الله بن محمد المسندي عن أبي عامر العقدي عنه.

ورواية أبي زرعة هي عن المسندي دون شك.

ورواية البرذعي من طريق عبدة الصفار ومحمد بن معمر عن أبي عامر العقَدي.

وليس فيها شك أيضاً، وإحدى روايات الفاكهي من طريق عبدة الصفار عن أبي عامر العقدي، وفيها الشك. وروى الباقون الحديث من طريق عفان بن مسلم عن همام بن يحيى دون شك، باستثناء الحاكم، فإنه رواه من طريق عبد الله بن رجاء قال: ثنا همام بن يحيى به، وبذلك أصبح الشك غير قادح.

وقال ابن القيم: (وراوي هذا قد شك فيه، ولو جزم به لكان أمراً لأهل مكة بماء زمزم، إذ هو متيسّر عندهم ولغيرهم بما عندهم من الماء)[١].

وتعقّبه ابن حجر بأن رواية أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم هي من رواية عفان عن همام وليس فيها شك[٢].

قلت: سبق أن رواية الحاكم هي من طريق عبد الله بن رجاء، وليست من طريق عفان، وقد وهم الحاكم في استدراكه كما قال ابن حجر[٣]، وذلك لأن البخاري أخرجه كما تقدّم، إلّا أن يتأوّل للحاكم بأن رواية البخاري فيها شك وروايته جازمة، والله أعلم.

وأمّا قول ابن القيم بأنه: (لو جزم به لكان أمراً لأهل مكة...) فتوجيه حسن لتبقى دلالة الأحاديث الأخرى[٤] ـ التي فيها الأمر بإبراد الحمّى بالماء مطلقاً ـ على حالها، لكني أقول: ما المانع من أن يكون الأمر بإبرادها بماء زمزم لخاصية ماء زمزم، لأنه ثبت أنه شفاء سقم، والحمى من الأسقام كما لا يخفى، فيبقى الخطاب عامّاً لمن قدر عليه، يستوي في ذلك أهل مكة وغيرهم، ولا يكون مقيّداً للأحاديث الأخرى المطلقة.

---

(١) زاد المعاد: (٤/ ٢٩).
(٢) انظر فتح الباري: (١٠/ ١٧٦).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) انظر صحيح البخاري: (١٠/ ١٧٤)، الطب، باب من فيح جهنم. وصحيح مسلم: (٤/ ١٧٣١ ـ ١٧٣٣) حيث ذكرا عدة أحاديث في هذا المعنى.

المبحث الخامس

ما جاء في حمله إلى البلدان

٤٧٠ ـ عن ابن أبي حسين أن النبيّ ﷺ كتب إلى سهيل بن عمرو: «**إن جاءك كتابي ليلاً فلا تُصبحنَّ، أو نهاراً فلا تُمسينَّ حتى تبعثَ إليَّ من ماء زمزم**»، فاستعانت امرأة سُهيل أثيلة[١] الخزاعية جدة أيوب بن عبد الله بن زهير[٢] فأدلجتا[٣] وجَوار معهما، فلم تصبحا حتى فَرَتا[٤] مزادتين[٥] فزَعَبَتاهما[٦]، وجعلتاهما في كُرَّين[٧] غُوطيين[٨]، ثم ملأتهما ماءً، فبعثت بهما إلى النبيّ ﷺ.

رواه عبد الرزاق[٩] عن ابن جريج، واللفظ له.

ورواه الأزرقي[١٠] والفاكهي[١١] من طريق آخر عن ابن جريج قال: حدّثني ابن أبي حسين، فذكره مرسلاً. وتابع ابن جريج: إبراهيم بن نافع، فرواه عن ابن أبي حسين بنحوه مرسلاً.

---

(١) لم أجد من نص على ضبط الاسم. ولعله بفتح أوله كما يبدو. انظر مادة: (أثل) من لسان العرب: (١١/ ١٠).

(٢) لم أقف على ترجمته، وقد ذكره ابن حجر في الإصابة: (٤/ ٢٢٦) (ترجمة أثيلة) ما ورد هنا وزاد فقال: (الأسدي).

(٣) خرجتا ليلاً أو في السحر، أو في آخر ساعة من الليل. انظر لسان العرب: (٢/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، مادة: (دلج).

(٤) فرى المزادة يفريها إذا خرزها وأصلحها. المصدر نفسه: (١٥/ ١٥٣) مادة (فرا).

(٥) المزادة: الظرف الذي يحمل فيه الماء، كما تقدم انظر الحديث: (رقم ٤٦٠).

(٦) حملتا المزادتين وهما ممتلأتان. انظر المصدر السابق: (١/ ٤٤٨) مادة: (زعب).

(٧) مثنى: كُرّ وهو: جنس من الثياب الغلاظ. انظر النهاية: (٤/ ١٦٢).

(٨) الظاهر أن هذه الثياب نسبت إلى غوطة دمشق. وانظر التعريف بالغوطة في معجم البلدان: (٤/ ٢١٩).

(٩) المصنف: (٥/ ١١٩).

(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٥١).

(١١) أخبار مكة: (٢/ ٢٣).

أخرجه الأزرقي[١] والفاكهي[٢] من طريق سفيان، يعني ابن عيينة عن إبراهيم به. وفي رواية الفاكهي قال: (عن أبي نعيم بن نافع).

وإسناده إلى ابن أبي حسين في غاية الصحة، واسم ابن أبي حسين: عبد الله بن عبد الرحمٰن بن أبي حسين المكي النوفلي: (ثقة عالم بالمناسك)[٣].

وهذه الرواية مع كونها مرسلة هي أصح رواية وقفت عليها في هذا المعنى.

والأحاديث التي بمعناها في كل منها من لم أقف على ترجمته، وحديث عائشة الآتي لا أراه في معنى هذا الحديث، وقد نبّهت إلى ذلك أثناء تخريجه.

وقد حسَّن هذا الحديث السخاوي، فقال: (وهو حديث حسن لشواهده)[٤].

لذا، فإني أحيل الأمر إليه؛ لاحتمال وقوفه على التراجم التي لم أقف عليها، والله أعلم.

٤٧١ ـ عن عائشة رضي الله عنها أنها حملت ماء زمزم في القوارير، وقالت: (حمله رسول الله ﷺ في الأداوي[٥] والقِرَب، فكان يصب على المرضى ويسقيهم).

رواه الترمذي[٦] والبخاري في التاريخ الكبير ـ واللفظ له[٧] ـ ومحمد بن إسحاق الفاكهي[٨] وأبو يعلى[٩] والحاكم[١٠] والبيهقي[١١] كلّهم من طريق

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٥٠).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٤٨).
(٣) التقريب: (رقم ٣٤٣٠).
(٤) المقاصد الحسنة: (رقم ٩٢٨).
(٥) مفردها: الإداوة بالكسر: إناء صغير من جلد يتخذ للماء كالسطيحة ونحوها وجمعها: أداوي. انظر النهاية: (١/ ٣٣).
(٦) الجامع: (٣/ ٢٩٥) الحج باب: (١١٥).
(٧) ٣/ ١٨٩.
(٨) أخبار مكة: (٢/ ٤٩).
(٩) المسند: (٤/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨): (رقم ٤٦٦٤).
(١٠) المستدرك: (١/ ٤٨٥).
(١١) السنن الكبرى: (٥/ ٢٠٢)، وشعب الإيمان: (٣/ ٤٨٢) (رقم ٤١٢٩).

خلاد بن يزيد الجعفي حدثنا زهير بن معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به. وقال البخاري: (لا يتابع عليه) يعني خلاداً، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلّا من هذا الوجه).

وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، وتعقبه الذهبي فقال: (خلاد بن يزيد قال البخاري: لا يتابع على حديثه). وقال البيهقي في شعب الإيمان: (تفرّد به خلاد بن يزيد الجعفي هذا)، وليس عندهم جميعاً زيادة: (في الأداوي. . .) وما بعدها باستثناء رواية البخاري.

وقد ذكر البيهقي في السنن الكبرى وابن القطان الفاسي: كلام البخاري في خلاد بن يزيد، ولم يتعقّباه، وقد حسن له الترمذي هذا الحديث، وروى له ابن خزيمة حديثاً آخر في صحيحه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (ربما أخطأ)، وقد روى عنه جماعة من الثقات، وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم)[1]، وهي خلاصة جيدة لحاله، لكنه في موضع آخر قال: (وفي إسناده خلاد بن يزيد، وهو ضعيف، وقد تفرّد به فيما يقال)[2]، وحكمه السابق أولى؛ لأنه لم يضعف مطلقاً.

وقد صحح الحديث الألباني[3] بناءً على أن خلّاد بن يزيد ثقة، لتوثيق ابن حبان إيّاه، وذكر له شاهداً من حديث جابر، وفيه طلب الرسول ﷺ وهو بالمدينة من سهيل بن عمرو أن يهد له من ماء زمزم. وقال الألباني: (وإسناده جيّد، رجاله كلهم ثقات) وخالف في موضع آخر. وقد سبق أن أحد رجاله غير معروف[4]، وأرى أنه لا يصلح شاهداً لهذا الحديث، ولو عرف حال الرجل المشار إليه، ويبقى حديث عائشة في إسناده ضعف، حتى يعتضد بعاضد صالح.

٤٧٢ ـ عن أبي الزبير قال: كنّا عند جابر بن عبد الله رضي الله عنهما فتحدّثنا،

(١) انظر بيان الوهم والإيهام: (رقم ١٢٤٢)، وتهذيب الكمال: (٨/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣)، وتهذيب التهذيب: (٣/ ١٧٥)، والتقريب: (رقم ١٧٦٧).

(٢) التلخيص الحبير: (٢/ ٢٨٧).

(٣) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٨٨٣)، وانظر صحيح الجامع: (رقم ٤٨٠٧).

(٤) تقدم هذا الطريق ضمن: (رقم ٤٦٠).

فحضرت صلاة العصر، فقام، فصلّى بنا في ثوب واحد، قد تلَبَّب به[١]...) الحديث، إلى أن قال: (ثم أرسل النبيّ ﷺ وهو بالمدينة، قبل أن تفتح مكة إلى سهيل بن عمرو: «أن أهد لنا من ماء زمزم، ولا يترك»، قال: فبعث إليه بمزادتين)[٢].

أخرجه البيهقي[٣]، وتقدم أن في إسناده أحمد بن إسحاق بن شيبان البغدادي لم أقف على ترجمته.

ورواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٤] قال: حدّثني عبد الله بن أبي سلمة قال: ثنا إبراهيم بن عمرو بن أبي صالح قال: ثنا عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: (بعث رسول الله ﷺ إلى سهيل بن عمرو رضي الله عنه يستهديه ماء زمزم، فبعث إليه سهيل بماء زمزم).

إسناده ضعيف، فيه ثلاث علل:

١ ـ إبراهيم بن عمرو بن أبي صالح المكي سكت عليه ابن أبي حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكروا راوٍ عنه سوى ابن أبي مسرة[٥].

٢ ـ عبد الله بن المؤمل المخزومي (ضعيف الحديث)[٦].

٣ ـ عنعنة أبي الزبير محمد بن مسلم المكي وهو مدلس[٧].

وعبد الله بن أبي سلمة لم أقف على ترجمته[٨].

٤٧٣ ـ عن حبيب قال: قلت لعطاء: آخذ من ماء زمزم؟ قال: نعم، قد كان رسول الله ﷺ يحمله في القوارير، وحنَّك[٩] به الحسن والحسين رضي الله عنهما بتمر العجوة.

---

(١) جمعه عليه، كما تقدم.

(٢) ظرف يحمل فيه الماء، انظر الموضع نفسه.

(٣) تقدمت هذه الطريق ضمن الرقم نفسه. (٤) أخبار مكة: (٢/ ٤٩).

(٥) انظر الجرح والتعديل: (٢/ ١٢١)، والثقات لابن حبان: (٨/ ٦٦)، ولسان الميزان: (١/ ٨٧).

(٦) التقريب: (رقم ٣٦٤٨). (٧) تقدم.

(٨) تقدم.

(٩) دلك به حَنَكَه. والحنك هو باطن أعلى الفم من داخل. انظر لسان العرب: (١٠/ ٤١٦) مادة: (حنك).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[١] قال: وحدّثني أبو العباس عن حسن بن الربيع عن مسلم أبي عبد الله عن الحسن الجفري عن حبيب قال: فذكره عن عطاء ـ يعني ابن أبي رباح ـ مرسلاً. ورواه الطبراني[٢] قال: حدّثنا محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا أبو كريب ثنا الحسن بن الربيع عن سالم أبي عبد الله عن حبيب بن أبي ثابت قال: سألت عطاء: أحمل من ماء زمزم؟ فقال: قد حمله رسول الله ﷺ وحمله الحسن والحسين.

فاختلف الإسناد والمتن.

أمّا الإسناد ففي موضعين:

الموضع الأول: الاختلاف في اسم شيخ حسن بن الربيع، فعند الفاكهي: (مسلم أبو عبد الله)، وعند الطبراني: (سالم أبو عبد الله).

الموضع الثاني: الاختلاف في الراوي عن حبيب بن أبي ثابت، ففي رواية الفاكهي: (الحسن الجفري)، وفي رواية الطبراني أسقط الحسن، فصار الراوي له عن حبيب: سالماً أبا عبد الله.

أمّا الاختلاف في متنه ففي كلمة واحدة، وهي: (حنَّك) عند الفاكهي، و(حمله) عند الطبراني وهي كلمة تحتمل هذا التحريف، ففي رواية (حنك) ليس فيها إلّا أن الرسول ﷺ كان يحمل ماء زمزم. ورواية: (حمله) تفيد أن الحسن والحسين حملا ماء زمزم أيضاً. ولا أستبعد أن التحريف في الإسناد والمتن إنما هو في رواية الطبراني؛ لأن إخراجه ليس على ما يرام، ومما قد يدل على ذلك أن حسن بن الربيع البجلي من الطبقة العاشرة عند ابن حجر[٣]، وحبيب بن أبي ثابت من الطبقة الثالثة عنده[٤]، وهذا يناسب أن يكون بينهما رجلان لا رجل واحد. هذا ما يتعلق بالاختلاف في إسناده ومتنه، وأمّا حاله ففي إسناده مسلم أو سالم أبو عبد الله لم أقف على ترجمته.

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الكبير، وفيه من لم أعرفه)[٥].

---

(١) أخبار مكة: (٢/ ٥١).
(٢) المعجم الكبير: (٣/ ١٥).
(٣) انظر التقريب: (رقم ١٢٤١).
(٤) انظر المصدر نفسه: (رقم ١٠٨٤).
(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٧).

وفيه أيضاً الحسن الجفري حسب رواية الفاكهي، وهو الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري (ضعيف الحديث مع عبادته وفضله)[١].

وبقية الرجال ثقات، وأبو العباس شيخ الفاكهي هو: أحمد بن محمد بن موسى السِّمْسار، ويغلب على الظن أن هذه الرواية مع إرسالها منكرة؛ لأنه ثبت عن عطاء أنه أجاب بجواب غير هذا، وذلك فيما أخرجه ابن أبي شيبة[٢] قال: حدثنا وكيع عن مغيرة بن زياد عن عطاء في زمزم يخرج به من الحرم؟ فقال: (انتقل كعب[٣] بثنتي عشرة رواية[٤] إلى الشام يستقون بها).

وأخرجه الفاكهي[٥] بإسناد آخر عن عطاء، وفيه شك، إذ قال: (فحمل معه ست عشرة رواية، أو اثنتي عشرة رواية من ماء زمزم إلى الشام)، وليس في هذه الرواية السؤال.

وإسناد الطريقين معاً صحيح، ومغيرة بن زياد هو البجلي: (صدوق له أوهام)[٦].

٤٧٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (استهدى رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو من ماء زمزم).

رواه الطبراني[٧] والبيهقي[٨] من طريق محمد بن عبد الله الحضرمي ثنا سفيان بن بشر قال: ثنا هشيم عن عبد الله بن المؤمل المخزومي عن ابن محيصن عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن ابن محيصن ـ وهو عمر بن عبد الرحمٰن بن محيصن المقرئ من قرّاء أهل مكة ـ إلّا عبد الله بن مؤمل، ولا عن عبد الله بن مؤمل إلّا هشيم، تفرّد به سفيان بن بشر الكوفي).

---

(١) المصدر السابق: (رقم ١٢٢٢).

(٢) المصنف: (٥/ ٦٣) (رقم ٢٣٧٢٢).

(٣) هو كعب الأحبار.

(٤) الروايا من الإبل: الحوامل للماء، واحدتها راوية فشبّهها بها، وفيه سميت المزادة راوية، وقيل بالعكس. النهاية: (٢/ ٢٧٩).

(٥) أخبار مكة: (٢/ ٥٠).

(٦) التقريب: (رقم ٦٨٣٤).

(٧) المعجم الكبير: (١١/ ٢٠١)، والمعجم الأوسط: (٦/ ٦١) (رقم ٥٧٩٦).

(٨) السنن الكبرى: (٥/ ٢٠٢).

وعزاه الهيثمي[١] إلى الطبراني ـ في التاريخ الكبير والأوسط ـ ثم ذكر الخلاف في عبد الله بن المؤمل المخزومي، وعزاه تقي الدين الفاسي إلى الطبراني وقال: (رجاله ثقات)[٢].

قلت: الحديث إسناده ضعيف، وفيه من لم أقف له على ترجمة.

فأمّا ضعفه، ففيه علتان:

الأولى: عنعنة هشيم بن بشير الواسطي، وهو أحد المشاهير إلّا أنه مدلس[٣].

الثانية: عبد الله بن المؤمل المخزومي: (ضعيف الحديث)[٤].

وفيه سفيان بن بشر الكوفي لم أقف على ترجمته.

وقال الشيخ الألباني في مناسبة أخرى: (لم أجد له ترجمة)[٥]، وقال في موضع آخر: (وهو في عداد المجهولين، فإني لم أجد له ذكراً فيما عندي من كتب الرجال)[٦].



---

(١) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٨٦).
(٢) شفاء الغرام: (١/ ٤١٥).
(٣) تقدم.
(٤) التقريب: (رقم ٣٦٤٨).
(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ١٦٠٧).
(٦) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ٦٩٦).

المبحث السادس

غسل قلب الرسول ﷺ بماء زمزم

٤٧٥ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان أبو ذرّ رضي الله عنه يحدّث أن رسول الله ﷺ قال: «**فُرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل، فَفَرج**[١] **صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بِطَسْتٍ**[٢] **من ذهب، ممتلئ حكمة وإيماناً، فأفرغه في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء الدنيا...**» الحديث في قصة المعراج مطولاً.

رواه البخاري[٣] ومسلم[٤] والفاكهي[٥] والنسائي[٦] وأبو يعلى[٧] وأبو عوانة[٨] وابن حبان[٩] ومحمد بن إسحاق بن منده[١٠] والبيهقي[١١] والبغوي[١٢] وابن عساكر[١٣] كلّهم من طريق ابن شهاب الزهري عن أنس بن مالك به. وهذا لفظ البخاري، واقتصر بعضهم على إيراد محل الشاهد منه هنا.

وهذا الحديث أحد ثلاثة أحاديث يرويها أنس، قال ابن حجر: (وقد

---

(١) بفتح الفاء وبالجيم ـ أيضاً ـ شقه. فتح الباري: (١/ ٤٦٠).
(٢) بفتح الطاء وكسرها: إناء الغسل عرفاً. انظر المصدر نفسه.
(٣) الصحيح: (١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩) الصلاة، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء، و(٣/ ٤٩٢) الحج، باب ما جاء في زمزم، و(٦/ ٣٧٤) الأنبياء، باب ذكر إدريس عليه السلام.
(٤) الصحيح: (١/ ١٤٨ ـ ١٤٩) الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ...
(٥) أخبار مكة: (٢/ ٢٤).
(٦) السنن الكبرى: (١/ ١٤٠) (رقم ٣١٤).
(٧) المسند: (٣/ ٤٤٧ ـ ٤٤٨) (رقم ٣٦٠٤).
(٨) المسند: (١/ ١٣٣ ـ ١٣٥).
(٩) الإحسان: (١٦/ ٤١٩ ـ ٤٢١) (رقم ٧٤٠٦).
(١٠) الإيمان: (رقم ٧١٤).
(١١) دلائل النبوة: (٢/ ٣٧٩ ـ ٣٨٢).
(١٢) شرح السنة: (١٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٧).
(١٣) تاريخ دمشق: (٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٠) المطبوع.

روى هذا الحديث عن النبيّ ﷺ جماعة من الصحابة، لكن طرقه في الصحيحين تدور على أنس، مع اختلاف أصحابه عنه، فرواه الزهري عنه عن أبي ذر كما في هذا الباب، ورواه قتادة عنه عن مالك بن صعصعة، ورواه شريك بن أبي نمر وثابت البناني عنه عن النبيّ بلا واسطة، وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر[١].

٤٧٦ ـ عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه **قال: قال النبيّ ﷺ: «بينا أنا عند البيت بين النائم واليقظان** ـ وذكر يعني رجلاً بين الرجلين ـ[٢] **فَأُتِيتُ بطَست من ذهب ملآن حكمةً وإيماناً، فشق من النحر إلى مَرَاقِّ[٣] البطن، ثم غسل البطن بماء زمزم، ثم ملئ حكمة وإيماناً...»** الحديث.

رواه البخاري واللفظ له[٤] ومسلم[٥] والترمذي[٦] والنسائي[٧] وأحمد[٨] والفاكهي[٩] وأبو العباس السراج[١٠] والطبري[١١] وابن خزيمة[١٢] وأبو

---

(١) فتح الباري: (١/ ٤٦٠) وانظر حديث أنس عن أبي كعب في هذا المبحث.

(٢) في رواية مسلم: **«إذا سمعت قائلاً يقول: «أحد الثلاثة بين الرجلين»**، وفي رواية شريك عن أنس: (أنه جاء ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أوّلهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، فقال أحدهم: خذوا خيرهم...) الحديث. وقال ابن حجر: (فيه إشعار بأنه كان نائماً بين جماعة أقلهم اثنان، وقد جاء أنه كان نائماً معه حينئذٍ حمزة بن عبد المطلب عمه وجعفر بن أبي طالب ابن عمه) فتح الباري: (١٣/ ٤٨٠).

(٣) بفتح الميم وتخفيف الراء وتشديد القاف، هو ما سفل من البطن ورقَّ جلده. فتح الباري: (٦/ ٣٠٨)، وانظر لسان العرب: (١٠/ ١٢٢) مادة: (رقق).

(٤) الصحيح: (٦/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣) بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، و(٧/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) مناقب الأنصار، باب المعراج، وانظر الأرقام التالية: (٦/ ٤٢٣، ٤٦٧) (رقم ٣٣٩٣، ٣٤٣٠).

(٥) الصحيح: (١/ ١٤٩ ـ ١٥١) الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ...

(٦) الجامع: (٥/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، تفسير القرآن، باب ومن سورة ألم نشرح.

(٧) المجتبى: (١/ ٢١٧ ـ ٢٢١) الصلاة، باب فرض الصلاة... والسنن الكبرى: (١/ ١٣٨ ـ ١٤٠) (رقم ٣١٣).

(٨) المسند: (٤/ ٢٠٧ ـ ٢١٠).

(٩) أخبار مكة: (٢/ ٢٥).

(١٠) الفوائد (ق ٢٠٥).

(١١) جامع البيان: (١٥/ ٣).

(١٢) الصحيح: (١/ ١٥٣ ـ ١٥٥).

عوانة[١] وابن عدي[٢] وأبو محمد بن شيبان العدل[٣] وابن منده[٤] والبيهقي[٥] والبغوي[٦] وابن عساكر[٧] كلّهم من طريق قتادة قال: حدثنا أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة به، مطولاً بذكر المعراج برسول الله ﷺ إلى السماء، واقتصر بعضهم على محل الشاهد منه هنا، وفي بعض الطرق اقتصر على جزء أو طرف الحديث.

وقال الترمذي: (حسن صحيح).

٤٧٧ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«أُتِيتُ، فانطلقوا بي إلى زمزم، فشرح عن صدري، ثم غسل بماء زمزم، ثم أُنْزِلْت»**[٨].

رواه مسلم[٩] والنسائي[١٠] وأبو محمد بن شيبان العدل[١١] وابن منده[١٢] والبيهقي[١٣] وابن عساكر[١٤] من طريق ثابت البناني عن أنس به. وهذا اللفظ لمسلم. ولفظ النسائي: عن أنس بن مالك: (أن الصلاة فرضت بمكة، وأن ملكين أتيا رسول الله ﷺ فذهبا به إلى زمزم، فشقّا بطنه، وأخرجا حشوة في طَسْت من ذهب، فغسلاه بماء زمزم، ثم كبسا جوفه حكمة وعلماً).

---

(١) المسند: (١/١١٦ ـ ١٢٤).
(٢) الكامل: (٣/ ٦٠) و(٦/ ٤٢٦).
(٣) الفوائد المنتخبة (ق ٢٥٥).
(٤) الإيمان: (رقم ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧)، والتوحيد: (رقم ٢٣).
(٥) السنن الكبرى: (١/ ٣٦٠)، ودلائل النبوة: (٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٨).
(٦) شرح السنة: (١٣/ ٣٣٦ ـ ٣٤١).
(٧) تاريخ دمشق: (٣/ ٤٨٠ ـ ٤٨٨) المطبوع.
(٨) تركت، وقيل إن تمام الرواية: **«ثم أنزلت على طست من ذهب...»** كما في رواية البرقاني. انظر شرح صحيح مسلم للنووي: (٢/ ٢١٦).
(٩) الصحيح: (١/ ١٤٧) الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ.
(١٠) المجتبى: (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) الصلاة، باب أين فرضت الصلاة؟ والسنن الكبرى: (١/ ١٤١) (رقم ٣١٦).
(١١) الفوائد المنتخبة (ق ٢٥٣).
(١٢) الإيمان: (رقم ٧٠٦، ٧٠٨).
(١٣) دلائل النبوة: (١/ ١٤٧).
(١٤) تاريخ دمشق: (٣/ ٤٦٠، ٤٩٣ ـ ٤٩٥) المطبوع.

ورواه البخاري(١) والفاكهي(٢) والطبري(٣) وأبو عوانة(٤) وأبو العباس السراج(٥) وأبو محمد بن شيبان العدل(٦) وابن منده(٧) وابن عساكر(٨) من طريق شريك بن عبد الله بن أبي نمر أنّه قال: سمعت أنس بن مالك يقول: (ليلة أُسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام...) إلى أن قال: (فكانت تلك الليلة، فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى...)، فذكر أن جبريل عليه السلام تولّى شق صدره، وغسله من ماء زمزم، ثم ذكر قصة العروج برسول الله ﷺ.

ورواه البخاري(٩) ومسلم(١٠) وأحمد(١١) وابن أبي شيبة(١٢) وابن منده(١٣) والبيهقي(١٤) وغيرهم من طرق عن أنس مطولاً عند بعضهم، ومختصراً عند آخرين دون ذكر محل الشاهد منه هنا.

وقد وهَّم جماعة من العلماء: شريك بن عبد الله في أمور من هذا الحديث، منها قوله: (قبل أن يوحى إليه)، ورد ابن حجر ذلك بعدم تفرد شريك بن عبد الله به، وأنه قال في الحديث: (فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى).

قال ابن حجر: (ولم يعين المدّة التي بين المجيئين، فيحمل على أن المجيء الثاني كان بعد أن أوحي إليه، وحينئذ وقع الإسراء والمعراج، وقد سبق بيان الاختلاف في ذلك عند شرحه، وإذا كان بين المجيئين مدة فلا فرق في ذلك بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة أو ليالي كثيرة أو عدة سنين،

---

(١) الصحيح: (١٣/ ٤٧٨ ـ ٤٧٩) التوحيد، باب ما جاء في قول الله عزّ وجلّ: ﴿**وكلّم الله موسى تكليماً**﴾.

(٢) أخبار مكة: (٢/ ٢٥ ـ ٢٦).

(٣) جامع البيان: (١٥/ ٣ ـ ٥).

(٤) المسند: (١/ ١٢٥، ١٢٦).

(٥) الفوائد (ق ٢٠٥ ـ ٢٠٧).

(٦) الفوائد المنتخبة (ق ٢٥٣).

(٧) الإيمان: (رقم ٧١٢، ٧١٣).

(٨) تاريخ دمشق: (٣/ ٤٩٨ ـ ٥٠١) المطبوع.

(٩) انظر الأرقام التالية: (٣٥٧٠، ٤٩٦٤، ٥٦١٠، ٦٥٨١) من الصحيح.

(١٠) الصحيح: (١/ ١٤٥ ـ ١٤٧، ١٤٨).

(١١) المسند: (٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩).

(١٢) المصنف: (٧/ ٣٣٣) (رقم ٣٦٥٧٠).

(١٣) الإيمان: (رقم ٧٠٧).

(١٤) السنن الكبرى: (١/ ٣٦٠).

وبهذا يرتفع الإشكال عن رواية شريك، ويحصل به الوفاق أن الإسراء كان في اليقظة وقبل الهجرة...)[١].

وقد ذكر في هذا الحديث أن بوّاب السماء قال: (وقد بعث؟) قال: (نعم) وهذا من أقوى ما يستدلّ به على أن المعراج بعد البعثة[٢].

ورواه الفاكهي[٣] من طريق ابن شهاب عن أنس مرفوعاً نحوه، وفي الإسناد إليه من فيه لين.

٤٧٨ ـ عن أنس بن مالك ﷺ أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل وهو يلعب مع الغلمان، فأخذه، فصرعه، فشقَّ عن قلبه، فاستخرج منه عَلَقَة، فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طَسْت من ذهب بماء زمزم، ثم لأمه[٤] ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمه ـ يعني ظِئره[٥] ـ فقالوا: إن محمداً قد قتل، فاستقبلوه وهو منتقع اللَّون[٦] قال أنس: (وقد كنت أرى أثر ذلك المِخْيَط[٧] في صدره).

رواه مسلم[٨] وأحمد[٩] والفاكهي[١٠] وأبو يعلى[١١] وأبو العباس السراج[١٢] وأبو عوانة[١٣] وابن حبان[١٤] وابن منده[١٥] والحاكم[١٦] وأبو

---

(١) فتح الباري: (١٣/ ٤٨٠).
(٢) انظر المصدر نفسه: (١٣/ ٤٨١)، وانظر طرق حديث أنس في الإسراء: تفسير ابن كثير: (٣/ ٢ ـ ٧).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٢٦).
(٤) أصلحه فالتأم وتلأم. لسان العرب: (١٢/ ٥٣١) مادة: (لأم).
(٥) بكسر الظاء: مرضعته. انظر القاموس المحيط: (ص ٥٥٥) مادة: (الظِّئر).
(٦) متغير اللون. انظر النهاية: (٥/ ١٠٩).
(٧) بكسر الميم: الإبرة. انظر المصدر نفسه: (٢/ ٩٢).
(٨) الصحيح: (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨) الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ.
(٩) المسند: (١/ ١٢١، ١٤٩، ٢٨٨).
(١٠) أخبار مكة: (٢/ ٢٥ ـ ٢٦).
(١١) المسند: (٣/ ٤١٣ ـ ٤١٤، ٣٦٠) (رقم ٣٤٩٤، ٣٣٦١).
(١٢) الفوائد (ق ١٩٨).
(١٣) المسند: (١/ ١٢٥).
(١٤) الإحسان: (١٤/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣، ٢٤٩) (رقم ٦٣٣٤، ٦٣٣٦).
(١٥) الإيمان: (رقم ٧٠٩، ٧١٠).
(١٦) المستدرك: (٢/ ٥٢٨).

نعيم[١] والبيهقي[٢] والبغوي[٣] وابن عساكر[٤] كلّهم من طريق حماد بن سلمة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك به، وهذا لفظ مسلم، وقال الحاكم: (صحيح الإسناد، ولم يخرجاه)، وقال الذهبي: (صحيح على شرط مسلم) وهو وهم منهما، فإن الحديث في مسلم بالإسناد والمتن.

وهذا الشق لصدر النبيّ ﷺ كان في الصغر عندما كان مسترضعاً في بني سعد[٥] وهو غير الشق ليلة الإسراء، ولهذا قال ابن حبان عقب إخراجه للحديث: (شق صدر النبيّ ﷺ وهو صبي، يلعب مع الصبيان، وأخرج منه العَلَقَة، ولما أراد الله جلَّ وعلا الإسراء به أمر جبريل بشق صدره ثانياً، وأخرج قلبه، فغسله، ثم أعاده مكانه، مرتين في موضعين، وهما غير متضادّين).

٤٧٩ ـ عن أبي عمران الجَوْني قال: قال رسول الله ﷺ: **«هبط إليَّ جبريل عليه السلام من السماء، ومعه طَسْت من ذهب، وماء من ماء زمزم، فقلبني لخَلَاوة[٦] القفا، ثم شقَّ بطني، فاخرج منه علقة، فرمى بها...»** الحديث.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٧] قال: حدّثنا ميمون بن الأصبغ قال: ثنا سيَّار قال: ثنا جعفر بن سليمان قال: ثنا أبو عمران الجوني به مرسلاً.

وأبو عمران الجوني هو عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكِندي أحد التابعين، فروايته هذه مرسلة.

ورجاله كلهم من رجال التقريب، وفيهم ميمون بن الأصبغ، وهو ابن الفرات النصيبي أبو جعفر، روى عنه جمع كبير من العلماء، منهم أبو حاتم

(١) دلائل النبوة: (ص ١٧٦ ـ ١٧٧).
(٢) دلائل النبوة: (١/ ١٤٦ ـ ١٤٧) و(٢/ ٥).
(٣) شرح السنة: (١٣/ ٢٨٦).
(٤) تاريخ دمشق: (٣/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩) المطبوع.
(٥) انظر البداية والنهاية: (٢/ ٢٥٦)، وفتح الباري: (٦/ ٥٨٤)، وسلسلة الأحاديث الصحيحة: (رقم ٣٧٣ و١٥٤٥).
(٦) لعل معناها قلبه لقفاه فإنه قيل في معنى قولهم: (وأنا منه فالج بن خَلاوة ـ بالفتح ـ) أي خلاء بريء. انظر لسان العرب: (١٤/ ٢٤٢) مادة: (خلا).
(٧) أخبار مكة: (٢/ ٤٠).

الرازي ومطين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: (ثقة)، وقال ابن حجر: (مقبول)[١].

ورواية العدد الكبير عنه دون طعن من أحد عليه تجعله مشهوراً، لذا فإن توثيقه أولى، وبما أن المرسل من أقسام الضعيف، فإن الأحاديث الثابتة المذكورة في هذا المبحث تشهد لهذا الجزء المتعلق بشق صدر الرسول ﷺ وغسله بماء زمزم، فهو حسن لغيره.

٤٨٠ ـ قال أنس بن مالك رضي الله عنه: كان أبي بن كعب رضي الله عنه يحدّث أن رسول الله ﷺ قال: «**فُرج سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل عليه السلام ففَرج صدري، ثم غسله من ماء زمزم، ثم جاء بطَسْت من ذهب ممتلئ حكمة وإيماناً، فأفرغها في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء...**» الحديث.

رواه عبد الله بن الإمام أحمد[٢] وابن عساكر: (من طريقه)[٣] وأبو يعلى[٤] كلاهما من طريق أبي ضمرة أنس بن عياض عن يونس بن يزيد قال: قال ابن شهاب قال أنس بن مالك، فذكره مطولاً، ذاكراً قصة المعراج، واقتصر عبد الله ـ في الموضع الأول ـ على الجزء المذكور هنا إلى قوله: «**ثم أطبقه**».

وإسناده ظاهره الصحة، لأن أبا ضمرة أنس بن عياض هو المدني: (ثقة)[٥].

وقال الهيثمي: (رواه عبد الله من زياداته على أبيه، ورجاله رجال الصحيح)[٦]، إلّا أنها رواية غير محفوظة، فقد خالف أبا ضمرة جماعة من

---

(١) انظر تهذيب الكمال: (٢٩/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣)، والكاشف: (رقم ٥٧٥٨)، وتهذيب التهذيب: (١٠/ ٣٨٧ ـ ٣٨٨)، والتقريب: (رقم ٧٠٤٣).

(٢) زياداته على المسند: (٥/ ١٢٢، ١٤٣) وتحرف: (يونس بن يزيد) في الموضع الثاني إلى: (يونس بن زيد) ولم ينسبه إلى أبيه في الموضع الأول. وعند ابن عساكر: (يونس بن يزيد).

(٣) تاريخ دمشق: (٣/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣) المطبوع.

(٤) المسند: (٣/ ٤٤٦) (رقم ٣٦٠٢).

(٥) التقريب: (رقم ٥٦٤).

(٦) مجمع الزوائد: (١/ ٦٥ ـ ٦٦).

الرواة، رووه عن يونس بن يزيد الأيلي عن ابن شهاب الزهري عن أنس عن أبي ذرّ به.

وهؤلاء الرواة هم الليث بن سعد وابن المبارك وعنبسة بن خالد: (ابن أخي يونس) وابن وهب، وقد اتفق البخاري ومسلم على هذه الرواية كما تقدم[(١)].

وقال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه يونس عن الزهري عن أنس عن أبي ذر عن النبيّ ﷺ في المعراج.

ورواه قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة عن النبيّ ﷺ، فقيل لأبي: أيّهما أشبه؟ قال: أنا لا أعدل بالزهري أحداً من أهل عصره.

قال أبي: أرجو أن يكونا جميعاً صحيحين.

وقال مرة: حديث الزهري أصح.

قلت: وقد اختلفوا على الزهري؟ قال: نعم، منهم من يقول عن الزهري عن أنس عن أبي كعب.

والزهري عن أنس عن أبي ذرّ أصح)[(٢)].

قلت: لم يذكر رواية ثابت البناني وشريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس مرفوعاً دون واسطة. وأمّا ترجيحه لرواية الزهري عن أنس عن أبي ذرّ على روايته عن أُبيّ بن كعب، فلم ينفرد بذلك، بل تابعه النسائي، إذ قال: (روى هذا الحديث الزهري، والزهري خالف قتادة في إسناده ومتنه، فرواه ابن وهب عن يونس عن الزهري عن أنس عن أبي ذر.

ورواه بعض أصحاب يونس عن يونس عن الزهري عن أنس عن أُبي.

وهو خطأ، ويشبه أن يكون سقط من الكتاب (ذر)، فصار عن أُبيّ، فظن أنه أُبيّ.

وروي هذا الحديث عن الزهري عن أنس.

---

(١) انظر الحديث: (رقم ٤٧٥).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم: (٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

ورواه ثابت عن أنس عن النبيّ ﷺ، لم يذكر فيه مالك بن صعصعة ولا أبا ذر[(١)].

وأشار ابن كثير إلى حديث أُبي بن كعب، فقال بعد أن ساقه: (هكذا رواه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، وليس هو في شيء من الكتب الستّة، وقد تقدم في الصحيحين من طريق يونس عن الزهري عن أنس عن أبي ذر مثل هذا السياق سواء، فالله أعلم)[(٢)].

وذكر ابن حجر أن رواية أُبيّ بن كعب وهم، نشأ عن تصحيف بنحو مما قاله النسائي[(٣)].

٤٨١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أو غيره في قول الله عزّ وجلّ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا...﴾ فذكر الآية، ثم قال: (جاء جبريل إلى النبيّ ﷺ ومعه ميكائيل، فقال جبريل لميكائيل: ائتني بطَسْت من ماء زمزم، كيما أطهّر قلبه، وأشرح له صدره)، قال: (فشقّ عن بطنه، فغسله ثلاث مرات، واختلف إليه ميكائيل بثلاث طسات من ماء زمزم، فشرح صدره، ونزع ما كان فيه من غل، وملأه حلماً وعلماً وإيماناً ويقيناً وإسلاماً...) الحديث. وفيه قصة المعراج مطولة جداً.

رواه أبو زرعة الرازي[(٤)] والبزار[(٥)] وابن جرير الطبري ـ واللفظ له[(٦)] ـ والبيهقي[(٧)] كلّهم من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية الرياحي عن أبي هريرة أو غيره: (شك أبو جعفر الرازي) فذكره. وقال البزار: (لا نعلمه يُروى إلّا بهذا الإسناد من هذا الوجه)، وعند أبي زرعة والبزار ورواية للطبري: (عن أبي العالية أو غيره ـ شك عيسى ـ) وليس عند البزار

---

(١) السنن الكبرى: (١/ ١٤٠).
(٢) تفسير ابن كثير: (٣/ ١٠).
(٣) انظر إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي: (١/ ١٨٣).
(٤) عزاه إليه ابن كثير في تفسيره: (٣/ ٢٠) حيث قال: (وقال ابن أبي حاتم: ذكر أبو زرعة الرازي حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير...) ثم ساق الإسناد.
والذي في تفسير ابن أبي حاتم: (٧/ ٢٣٠٩ ـ ٢٣١٥)، قال ابن أبي حاتم: (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير...) فساقه بنحوه، ولم يذكر أبا زرعة.
(٥) كشف الأستار: (١/ ٣٨ ـ ٤٥).
(٦) جامع البيان: (١٥/ ٦ ـ ١١).
(٧) دلائل النبوة: (٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧).

والبيهقي محل الشاهد منه هنا، وذكر البيهقي أن شيخه أبا عبد الله الحاكم رواه من طريق آخر عن أبي جعفر الرازي فقال: (وفيما ذكر شيخنا أبو عبد الله الحافظ أن إسماعيل بن محمد بن الفضل بن محمد الشعراني...)[1]، ثم ساق الإسناد والمتن، وقال فيه: (عن أبي هريرة) دون شكّ وليس فيه محل الشاهد منه هنا.

وقال ابن كثير تعليقاً على الحديث: (وأبو جعفر الرازي قال فيه الحافظ أبو زرعة الرازي: يهم في الحديث كثيراً، وقد ضعفه غيره أيضاً، ووثّقه بعضهم، والظاهر أنه سيء الحفظ، ففيما تفرّد به نظر، وهذا الحديث في بعض ألفاظه غرابة ونكارة شديدة، وفيه شيء من حديث المنام في رواية سمرة بن جندب في المنام الطويل عند البخاري، ويشبه أن يكون مجموعاً من أحاديث شتّى أو منام أو قصة أخرى غير الإسراء، والله أعلم)[2].

قلت: الأمر كما ذكر ابن كثير. وأبو جعفر الرازي هو التميمي مشهور بكنيته.

قال ابن حجر: (صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة)[3].

وقال الهيثمي: (رواه البزار، ورجاله موثقون إلّا أن الربيع بن أنس قال: عن أبي العالية أو غيره فتابعيه مجهول)[4].

وقد سبق أن رواية الحاكم ليس فيها شك، والطريق فيها إلى أبي جعفر الرازي لا بأس بها. والظاهر أن هذا الاضطراب من صنيع أبي جعفر الرازي.

فقد رُوي عنه على ثلاثة أوجه:

١ ـ عن أبي العالية عن أبي هريرة أو غيره.

٢ ـ عن أبي العالية أو غيره عن أبي هريرة.

٣ ـ عن أبي العالية عن أبي هريرة (دون شك).

ناهيك عن نكارة بعض ألفاظه كما سبق في كلام ابن كثير، ويغني عن هذا الحديث ما صح في معناه من أحاديث.

---

(١) المصدر نفسه: (٢/ ٣٩٧ ـ ٤٠٣).

(٢) تفسير ابن كثير: (٣/ ٢١).

(٣) التقريب: (رقم ٨٠١٩).

(٤) مجمع الزوائد: (١/ ٦٧ ـ ٧٢).

المبحث السابع

ما جاء في فضائل متنوعة لماء زمزم

- * عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (صلوا في مصلى الأخيار، واشربوا من شراب الأبرار، قيل لابن عباس: ما مصلّى الأخيار؟ قال: تحت الميزاب[1]، قيل: وما شراب الأبرار؟ قال: ماء زمزم).

الحديث موقوف، وإسناده حسن، وقد تقدم[2].

٤٨٢ - عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: **«النظر في زمزم عبادة، وهي تحطّ الخطايا»**.

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[3] قال: حدّثني إسحاق بن إبراهيم الطبري قال: ثنا بقية بن الوليد عن ثور عن مكحول مرسلاً.

إسناده مع إرساله منكر، فيه ثلاث علل:

١ - كونه مرسلاً، لأن مكحولاً الشامي من التابعين.

٢ - بقية بن الوليد يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن[4].

٣ - إسحاق بن إبراهيم الطبري منكر الحديث[5].

وثور هو ابن يزيد الحمصي.

٤٨٣ - عن علي رضي الله عنه قال: **(يُحَوَّل الله عزّ وجلّ زمزم بين النار والجنّة، فإذا عبر الناس الصراط دَنَوا، فشربوا، فرشَحوا[6] عرقاً أطيب من ريح المسك، فلم يبق في الصدر غشٌّ، ولا غمٌّ، ولا تحاسد، ولا تباغض إلاّ ذهب مع عاهات**

---

(١) ميزاب الكعبة الذي يصب على الحجر.
(٢) انظر الحديث: (رقم ٤٠٢).
(٣) أخبار مكة: (٢/ ٤١).
(٤) تقدم.
(٥) تقدم.
(٦) عَرِقوا، انظر مختار الصحاح (ص ٢٤٣) مادة (رشح).

الجسد، فيدخلون الجنّة، فتقول لهم الملائكة: «**سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين**»[١]، يقول: «**طبتم**» ذهبت عنكم العاهات، والآفات، والتحاسد، والتباغض، والغِلُّ، والغَمُّ والغِشُّ).

رواه محمد بن إسحاق الفاكهي[٢] قال: وحدثني عبد الله بن منصور عن عبد الله بن هارون عن خلف عن سعد الإسكافِ عن الأصبغ بن نَباتة عن عليّ به موقوفاً.

إسناده مظلم هالك، فيه ما يلي:

١ ـ الأصبغ بن نباتة التميمي الحنظلي الكوفي: (متروك، رمي بالرفض)[٣].

٢ ـ سعد بن طَريف الإسكافِ الحنظلي الكوفي: (متروك، ورماه ابن حبان بالوضع، وكان رافضياً)[٤].

٣ ـ عبد الله بن منصور أبو العباس المؤذن ترجمه الخطيب، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٥].

وقد رُوي عن علي ﷺ بإسناد أصلح من هذا، وإن كان فيه ضعف في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾[٦] قال: (حتى إذا انتهوا إلى بابها إذا هم بشجرة يخرج من أصلها عينان، فعمدوا إلى إحداهما، فشربوا منها، كأنما أُمِرُوا بها، فخرج ما في بطونهم من قذر أو أذى أو قذى، ثم عمدوا إلى الأخرى، فتوضئوا منها. . .) الحديث.

أخرجه الطبري[٧] والسياقان مختلفان.

٤٨٤ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الخَضر في البحر، واليَسَعَ في البر، يجتمعان كل ليلة عند الرَّدْم[٨] الذي بناه ذو

---

(١) سورة الزمر: الآية (رقم ٧٣).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ٤٢ ـ ٤٣).
(٣) التقريب: (رقم ٥٣٧).
(٤) المصدر نفسه: (رقم ٢٢٤١).
(٥) تقدم.
(٦) سورة الزمر: الآية (٧٣).
(٧) جامع البيان: (٢٤/ ٣٥).
(٨) السدّ. مختار الصحاح: (ص ٢٤٠).

القرنين بين الناس وبين ياجوج وماجوج، ويحجان، أو يجتمعان كل عام، ويشربان من زمزم شَرْبة تكفيهما إلى قابل»[١].

رواه الحارث بن أبي أسامة[٢] قال: حدثنا عبد الرحيم بن واقد ثنا القاسم بن بهرام ثنا أبان عن أنس بن مالك به.

الحديث باطل، وإسناده مظلم، فكل رجاله متروكون وضعفاء، وهم:

١ ـ أبان هو ابن أبي عيَّاش فيروز البصري أبو إسماعيل العبدي: (متروك)[٣].

٢ ـ القاسم بن بَهْرام أبو همدان، قال ابن حبان: (لا يجوز الاحتجاج به بحال).

وقال ابن عدي: (كذاب)، وقال الذهبي: (له عجائب، وهاه ابن حبان وغيره).

قلت: وقال الدارقطني: (أبو همدان القاسم بن بهرام متروك).

واقتصر ابن عدي على كنيته: (أبو همدان) وذكره الذهبي في الأسماء والكنى، وكذا ابن حجر تبعاً لأصله[٤].

٣ ـ عبد الرحيم بن واقد شيخ خراساني. قال الخطيب: (في حديثه مناكير لأنها عن ضعفاء ومجاهيل)، وذكره ابن حبان في الثقات[٥] جرياً على عادته في توثيق من لم يعرفه.

وأمّا كونه باطلاً، فإضافة إلى ظلمة إسناده، فإن مقتضى المتن أن الخضر واليسع حيّان يرزقان، وقال ابن الجوزي: (والدليل على أن الخضر ليس بباقٍ في الدنيا أربعة أشياء: القرآن والسنة وإجماع المحقّقين من العلماء والمعقول).

---

(١) قال الهيثمي في نهاية إيراده للحديث: (قد ذهب من الأصل مقدار ثلث سطر).

(٢) بغية الباحث: (رقم ٩٢٦)، والمطالب العالية: (المسندة) (رقم ٣٤٧٨) المطبوعة.

(٣) التقريب: (رقم ١٤٢).

(٤) انظر كتاب: الضعفاء والمتروكون للدارقطني: (رقم ٦١٩)، وميزان الاعتدال: (٣/ ٣٦٩) و(٤/ ٥٨٣)، ولسان الميزان: (٤/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩)، و(٧/ ١١٨).

(٥) انظر ميزان الاعتدال: (٢/ ٦٠٧)، ولسان الميزان: (٤/ ١٠).

ثم ذكر تفصيل ذلك[١]، وقال ابن القيم: (الأحاديث التي يذكر فيها الخضر وحياته كلها كذب، ولا يصح في حياته حديث واحد)[٢].

وقال ابن كثير: (وقد تصدّى الشيخ أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله في كتابه عجالة المنتظر في شرح حالة الخضر للأحاديث الواردة في ذلك من المرفوعات، فبيَّن أنها موضوعات، ومن الآثار عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم فبيَّن ضعف أسانيدها، ببيان أحوالها وجهالة رجالها، وقد أجاد في ذلك وأحسن الانتقاد)[٣].

وتفصيل القول في هذا الموضوع طويل الأذيال، وليس هذا موضعه[٤].

وأمّا هذا الحديث فإضافة إلى ما تقدم، ضعَّفه البوصيري بالحارث بن واقد[٥]، وقال ابن حجر: (فيه ضعف جداً)[٦].

وفي كنز العمال[٧]: (وفيه أبان وعبد الرحيم بن واقد متروكان)، وهذا الكلام للسيوطي، ولم أرَ من نصّ على ترك عبد الرحيم.

وقد ذكر ابن الجوزي حديثاً موضوعاً في هذا المعنى من حديث أنس، وفيه أن إلياس التقى بالرسول ﷺ تحدّث معه، فكان مما ذكره أنه يشرب في الحَوْل شربة من ماء زمزم إلى قابل[٨].

٤٨٥ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه: «لا يجتمع ماءُ زمزم ونارُ جهنم في جوف عبد أبداً[٩]، وما طاف عبد بالبيت إلاّ وكتُب له بكل قدم يضعه: مائة ألف حسنة، فإن صلّى عَدَلت صلاته بأربعة آلاف حسنة وخمس مائة ألف حسنة».

---

(١) ذكر ذلك ابن القيم في المنار المنيف: (ص٦٧ ـ ٧٦).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البداية والنهاية: (١/ ٣١١ ـ ٣١٢).

(٤) انظر المنار المنيف: (ص٦٧ ـ ٧٦)، والبداية والنهاية: (١/ ٣٠٣ ـ ٣١٤)، والإصابة في تمييز الصحابة: (١٢/ ٤٢٩ ـ ٤٥٢)، وفتح الباري: (٦/ ٤٣٣ ـ ٤٣٦) حيث تناولوا مسألة حياة الخضر بالبحث والمناقشة.

(٥) مختصر إتحاف السادة المهرة: (٧٢٩١).

(٦) المطالب العالية المختصرة: (رقم ٣٤٧٤).

(٧) (رقم ٣٤٠٥١).

(٨) انظر كتاب: الموضوعات: (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٩) معناه أن شرب ماء زمزم سبب للوقاية من عذاب جهنم.

رواه الديلمي[١] من طريق مقاتل بن سليمان عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس به. والحديث موضوع، ذكره السيوطي في ذيله على موضوعات ابن الجوزي، وقال: (مقاتل بن سليمان كذاب)[٢].

وتابعه ابن عراق، وقال: (وفيه مقاتل بن سليمان)[٣]، وقد ترجم له في مقدمة كتابه، ونقل أنه كذاب يضع الحديث[٤]، وتابعهما محمد طاهر الهندي فقال: (فيه مقاتل بن سليمان كذاب)[٥]، وقال الشوكاني: (في إسناده كذاب، قاله في الذيل)[٦]، يعني ذيل السيوطي على الموضوعات.

قلت: مقاتل بن سليمان هو ابن بشير الأزدي البلخي: (كذّبوه وهجروه ورمي بالتجسيم)[٧].

وفي الإسناد إليه من كُذِّب، ومن لم أقف على ترجمته.

- * عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«من طاف بالبيت أسبوعاً[٨] يُحصيه، ثم أتى مقام إبراهيم فركع عنده ركعتين، ثم أتى زمزم، فشرب من مائها أخرجه الله من ذنوبه كيوم ولدته أمّه»**. موضوع، وقد تقدم[٩].



(١) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٤/ق ١٩٢ ـ ١٩٣).
(٢) ذيل اللآلئ المصنوعة (ص ١٢٢)، ونقله عنه في تنزيه الشريعة: (٢/ ١٧٥).
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه: (١/ ١١٩).
(٥) تذكرة الموضوعات: (ص ٧٤).
(٦) الفوائد المجموعة: (رقم ٣١٧).
(٧) التقريب: (رقم ٦٨٦٨).
(٨) سبعة أشواط.
(٩) انظر الحديث: (رقم ٣٢٠).

الفصل السادس

فضل منى والمواضع الأخرى بمكة

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: ما جاء في عدم جواز البناء في منى وأنها لمن سبق.

المبحث الثاني: فصل وادي السُّرر من منى.

المبحث الثالث: فضل مسجد الخيف.

المبحث الرابع: ما جاء في بعض جبال مكة.

المبحث الخامس: ما جاء في مقبرة مكة.

المبحث السادس: ما جاء في فضل المعلاة على المسفلة.

المبحث الأول

ما جاء في عدم جواز البناء في منى وأنها لمن سبق

٤٨٦ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلنا: يا رسول الله ألا نبني لك بيتاً يُظلّك بمنىً[١]، قال: **«لا، مِنىً مُناخ[٢] من سَبَق»**.

رواه أبو داود[٣] والترمذي واللفظ له[٤] وابن ماجه[٥] وأحمد[٦] والدارمي[٧] وأبو عبيد[٨] وحميد بن زنجويه[٩] والفاكهي[١٠] وابن أبي خيثمة[١١] وأبو يعلى[١٢] وابن خزيمة[١٣] والطحاوي[١٤] والطبراني[١٥] والحاكم[١٦] والبيهقي[١٧] والديلمي[١٨] كلهم من طريق إسرائيل عن إبراهيم بن مهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه مسيكة عن عائشة به.

---

(١) بالكسر والتنوين. معجم البلدان: (٥/١٩٨) وقيل: إنها تصرف، ولا تصرف. انظر لسان العرب: (٥/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) مادة: (مني).

(٢) بالضم: مبرك الإبل. القاموس المحيط: (ص ٣٣٥) مادة: (تنوَّخ) والمعنى أن منى ليس مختصاً بأحد، إنما هو موضع العبادات، فلا يجوز بها البناء لئلا تضيق على الحاج. انظر شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: (٦/ ٢٠٠٠).

(٣) السنن: (٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢) المناسك، باب تحريم حرم مكة.

(٤) الجامع: (٣/ ٢٢٨) الحج، باب ما جاء أن منىً مناخ من سبق.

(٥) السنن: (٢/ ١٠٠٠) المناسك، باب النزول بمنى.

(٦) المسند: (٦/ ١٨٧، ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٧) السنن: (١/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

(٨) الأموال: (ص٨٣).

(٩) الأموال: (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(١٠) أخبار مكة: (٤/ ٢٨٢).

(١١) التاريخ الكبير (تاريخ المكيين منه): (رقم ٢٥٣) رسالة.

(١٢) المسند: (٤/ ٣٠٠) (رقم ٤٥٠٢).

(١٣) الصحيح: (٤/ ٢٨٤).

(١٤) شرح معاني الآثار: (٤/ ٥٠ ـ ٥١).

(١٥) المعجم الأوسط: (٣/ ٩١) (رقم ٢٥٨٤).

(١٦) المستدرك: (١/ ٤٦٦ ـ ٤٦٧).

(١٧) السنن الكبرى: (٥/ ١٣٩).

(١٨) مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٢٠١).

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح)، ونقل المزي عنه أنّه قال: (حسن)[(١)] ولعلّه هو الأنسب.

وقال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلّا إسرائيل).

وقال الحاكم: (صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي.

وهو خطأ؛ لأن مسلماً لم يخرج لمسيكة، وإنما أخرج لها هذا الحديث الأئمة الثلاثة: أبو داود والترمذي وابن ماجه، كما رمز إلى ذلك الذهبي نفسه[(٢)].

والحديث مداره على مسيكة أم يوسف بن ماهِك، وهي خادمة عائشة، كما ذكر في بعض الطرق السابقة، وقد سمّيت بـ (أسيرة) عند حميد بن زنجويه ولا عبرة بذلك؛ لأن الجميع أطبقوا على تسميتها بمسيكة، ولم تسم في بعض طرق الحديث بل قيل عن أمّه فحسب.

وأمّا حالها ففي رواية الدارمي قال: (عن يوسف بن ماهك عن أمّه مسيكة، وأثنى عليها خيراً).

وقال ابن خزيمة قبل إيراده لحديثها السابق: (باب النهي عن احتضار المنازل بمنى إن ثبت الخبر، فإني لست أعرف مسيكة بعدالة ولا جرح، ولست أحفظ لها راوياً إلّا ابنها)[(٣)].

وقال ابن القطان: (لا تعرف حالها، ولا يعرف روى عنها غير ابنها)[(٤)]، وقال ابن حجر: مسيكة المكية (لا يعرف حالها)[(٥)]، وهو بناء على تفرّد ابنها عنها، ولكن تحسين الترمذي وتصحيح الحاكم لحديثها هذا يقتضي أنها معروفة عندهما. وثناء يوسف بن ماهك عليها تعديلٌ لها، وهذا مما يقوّيها، وهي خادمة عائشة وروت عنها هذا الحديث القصير، الذي يمكن حفظه بيسر وسهولة.

---

(١) تحفة الأشراف: (١٢/ ٤٣٤).
(٢) انظر الكاشف: (رقم ٧٠٧٨).
(٣) في الأصل: (إلا ابنتها) وهو خطأ.
(٤) بيان الوهم والإيهام: (رقم ١٢٣١).
(٥) التقريب: (رقم ٨٦٨٣) وضبط مُسيكة فقال: (بالتصغير).

وقد حسن هذا الحديث عبد الحق الإشبيلي[١]. وذكر النووي أن أسانيده جيدة، وفي موضع آخر صححه[٢]، وقال ابن القيم ردّاً على ابن القطان: (والصواب تحسين الحديث؛ فإن يوسف بن ماهك من التابعين، وقد سمع أم هانئ وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو، وقد روى عن أمّه ولم يعلم فيها جرح، ومثل هذا الحديث حسن عند أهل العلم بالحديث؛ وأمّه تابعية قد سمعت عائشة)[٣].

وقال ابن كثير بعد أن ساق طريق البيهقي: (وهذا إسناد لا بأس به، وليس هو في المسند، ولا في الكتب الستة من هذا الوجه)[٤]، كذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو في السنن الأربع عدا النسائي، وفي مسند أحمد كما سبق.

وقال الألباني: (حسن)[٥].

وخالفهم ابن القطان الفاسي، فقال رداً على عبد الحق الإشبيلي: (وعندي أنه ليس بحسن بل ضعيف...)[٦]، ثم ذكر كلامه في مسيكة.

وللحديث طريق آخر، أخرجه العقيلي[٧] وابن عدي[٨] وحمزة بن يوسف السهمي[٩] من طريق إبراهيم بن أبي حية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: استأذنت النبيّ ﷺ في بناء كنيف بمنى، فلم يأذن لي، وذكر العقيلي أنَّ إبراهيم لا يتابع عليه، وحكم عليه ابن عدي بالنكارة، وإسناده ضعيف جداً لأن إبراهيم بن أبي حية، ويقال له ابن أبي يحيى: (متروك)[١٠].

والحديث من الطريق الأول حسن، ويشهد له الحديث التالي.

٤٨٧ ـ عن إسماعيل بن أمية قال: بلغني أن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا استأذنت النبيَّ ﷺ أن تتخذ كَنِيفاً[١١] بمنىً فلم يأذن لها.

---

(١) انظر كتاب: الأحكام الوسطى: (٢/ ٣٢١).
(٢) انظر المجموع: (٥/ ٢٨٢) و(٩/ ٢٤٩).
(٣) تهذيب السنن: (٢/ ٤٣٨).
(٤) البداية والنهاية: (٥/ ١٧٦).
(٥) صحيح الجامع: (رقم ٦٤٩٦).
(٦) بيان الوهم والإيهام: (رقم ١٢٣١).
(٧) الضعفاء الكبير: (١/ ٧١).
(٨) الكامل: (١/ ٢٣٨).
(٩) تاريخ جرجان: (ص١٠٦ ـ ١٠٧).
(١٠) تقدم.
(١١) بفتح الكاف، هو كل ما ستر من بناء أو حظيرة. انظر لسان العرب: (٩/ ٣١٠) مادة: (كنف).

رواه عبد الرزاق ـ واللفظ له ـ[١] والأزرقي[٢] والفاكهي[٣] كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أمية به معضلاً.

وعند الأزرقي والفاكهي قال: عن إسماعيل بن أمية قال: إن عائشة استأذنت النبيّ ﷺ في بناء كنيف لها بمنى، فلم يأذن لها.

والفرق بين الصيغتين أن الصيغة الأولى (بلغني) على صورة المتّصل لكن المبلغ مجهول، والصيغة الثانية من قبيل المعضل؛ لأن إسماعيل بن أمية لم يرو عن الصحابة، وإنما روى عن التابعين[٤].

والحديث وإن كان معضلاً فإنه حسن لغيره، يشهد له حديث عائشة السابق، هذا إذا كان مخرجه غير مخرج الحديث الأول، فإن احتمال اتحاد مخرج الحديثين وارد.

٤٨٨ ـ عن أبي الدرداء قال: قلنا يا رسول الله إن أمور مِنىً لعجب، هي ضيقة فإذا نزلها الناس اتّسعت، فقال رسول الله ﷺ: «إنما مثل مِنىً كالرّحِم، هي ضيقة، فإذا حملت وسّعها الله».

رواه الطبراني[٥] قال: حدثنا محمد بن يعقوب نا يعقوب بن إسحاق القُلُوسي ثنا علي بن عيسى الهذلي ثنا يزيد بن عبد الله القرشي نا جَوْنة مولاة أبي الطفيل قالت: سمعت أبا الطفيل يحدّث عن أبي الدرداء به.

وقال الطبراني: (لا يروى هذا الحديث عن أبي الدرداء إلّا بهذا الإسناد، تفرّد به يعقوب بن إسحاق).

وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه من لم أعرفه)[٦].

قلت: لم أقف عليه في المعجم الصغير للطبراني.

ويعقوب بن إسحاق القُلُوسي هو أحد الحفاظ الثقات[٧].

---

(١) المصنف: (٥/ ١٤٨ ـ ١٤٩).
(٢) أخبار مكة: (٢/ ١٧٣).
(٣) أخبار مكة: (٤/ ٢٨٣).
(٤) تقدم.
(٥) المعجم الأوسط: (٧/ ٣٧٧ ـ ٣٧٨) (رقم ٧٧٧٥).
(٦) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٦٥).
(٧) انظر تاريخ بغداد: (١٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، وسير أعلام النبلاء: (١٢/ ٦٣١)، وضبط السمعاني: (القُلُوسي) بضم القاف واللام. انظر الأنساب: (٤/ ٥٣٧).

وأبو الطفيل هو عامر بن واثلة صحابي صغير.

وبقية رجال الإسناد لم أقف على تراجمهم سوى جونة.

وهم: محمد بن يعقوب الخطيب الأهوازي.

وعلي بن عيسى الهذلي.

ويزيد بن عبد الله القرشي.

وأما جَوْنة مولاة أبي الطفيل فقد ذكرها السمعاني في كتابه، وابن ناصر الدين تبعاً لأصله، وذكرا أنها تروي عن مولاها أبي الطفيل، ويروي عنها يزيد بن عبد الله القرشي، وسمّاها مطين الحضرمي: (جوذنة) بزيادة ذال معجمة. ولم يذكروا فيها جرحاً ولا تعديلاً[1]. والحديث قال فيه الألباني: (ضعيف)[2].

وقد روي الحديث من طريق أحد المتروكين عن أبي الطفيل عن ابن عباس موقوفاً عليه.

أخرجه الأزرقي[3] والفاكهي[4].

❋ ❋ ❋

(١) انظر الإكمال: (٢/ ١٧٠)، وتوضيح المشتبه: (٢/ ٥٠٨)، وضبطا (جونة) بفتح الجيم وبعد الواو نون.

(٢) ضعيف الجامع: (رقم ٥٢٥٠).

(٣) أخبار مكة: (٢/ ١٧٩).

(٤) أخبار مكة: (٤/ ٢٧٨).

المبحث الثاني

فضل وادي السُّرر من منى

٤٨٩ ـ قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كنت بين الأخشبين[١] من منى ونفخ بيده[٢] نحو المشرق فإن هنالك وادياً يقال له السُّرَر[٣]،

---

(١) هما جبلا منى الشامي والجنوبي. انظر معالم مكة: (ص٢١).

(٢) قال ابن عبد البر: (فالنفخ ها هنا الإشارة بيده، كأنه يقول رمى بيده نحو المشرق، أي مدها وأشار بها). التمهيد: (١٣/ ٦٥).

والخاء من قوله: **«ونفخ»** معجمة، هكذا وردت في مصادر الحديث باستثناء أخبار مكة للفاكهي والسنن الكبرى للبيهقي، فإن الحاء كتبت مهملة فيهما. واختلفت نسخ أحمد كما أشار إلى ذلك الأرناؤوط في تحقيقه للمسند: (١٠/ ٣٥٥). وقيدها السندي في حاشيته على سنن النسائي (٥/ ٢٤٩) فقال: (بالحاء المهملة أي رمى وأشار بيده).

وأما من حيث اللغة فإن من معاني: (نفخ) بالخاء المعجمة رمى وألقى. انظر لسان العرب: (٣/ ٦٣) مادة: (نفخ). ومن معاني: (نفح) بالحاء المهملة. الضرب والرمي ومنه الحديث: **«المكثرون هم المقلون إلا من نفخ فيه يمينه وشماله»** أي ضرب يديه فيه بالعطاء.

انظر النهاية: (٥/ ٨٩) ولعل الحاء هي الأقرب إلى الصواب.

(٣) في ضبطه ثلاثة أوجه:

١ ـ بضم السين وفتح الراء.

٢ ـ بفتح السين والراء.

٣ ـ بكسر السين وفتح الراء. انظر النهاية: (٢/ ٣٥٩)، وشفاء الغرام: (١/ ٥١٥)، وهو على أربعة أميال من مكة، وكان عبد الصمد بن علي (والي أبي جعفر المنصور على مكة) اتّخذ عليه مسجداً. انظر معجم البلدان: (٣/ ٢١٠ ـ ٢١١).

وقال تقي الدين الفاسي: (ولم يبين المحب (يعني محب الدين الطبري) موضع هذا الوادي وما عرفته أنا). المصدر السابق.

وأحسن من حدّد موضع هذا الوادي الدكتور عبد الملك بن دهيش حيث قال:

(والسرر هو الوادي الذي يسمى اليوم(بالمعيصم) وهو شعب عمرو بن عبد الله بن أسيد وهو الشعب الذي فيه سداد الحجاج، وهذا الشعب الواسع لو وقفت في وسطه عند =

به سَرْحة[(١)] سُرَّ[(٢)] تحتها سبعون نبياً».

رواه النسائي[(٣)] وأحمد ـ واللفظ له ـ[(٤)] ومالك[(٥)] والفاكهي[(٦)] وابن حبان[(٧)] وأبو نعيم الأصبهاني[(٨)] والبيهقي[(٩)] من طريق محمد بن عمرو بن حَلْحَلة الدِّيلي عن محمد بن عمران الأنصاري عن أبيه أنه عدل إليّ عبد الله بن عمر، وأنا نازل تحت سَرْحة بطريق مكة، فقال: ما أنزلك تحت هذه السَّرْحة؟ قلت: أردت ظلها، قال: هل غير ذلك؟ قلت: لا، ما أنزلني إلّا ذلك، قال عبد الله بن عمر، فذكره. ولفظ الفاكهي: **«فإن هناك وادياً يقال له: السُّرَر، به**

= سد أثال: (وهو أكبر سدود الحجاج) لتبين لك أن هذا الشعب يفترق سيله عند فم الشعب الذي عليه السَّد إلى مجريين: الأول يتّجه غرباً حتى يسكب في سدرة خالد، والثاني يتجه شرقاً حتى يصب في منى، بعد أن يدور حول جبل المَضَيبيع ومجرى الماء الشرقي من المعيصم هو الذي يسمى الأفيعية على ما يفهم من كلام الفاكهي، وعلى ما أوقفني عليه الشريف محمد بن فوزان الحارثي رَحِمَهُ اللهُ. . .) هامش كتاب أخبار مكة: (٤/ ١٦٩) للفاكهي.

(١) السَّرحة: الشجرة العظيمة وجمعها: سُرْح. النهاية: (٢/ ٣٥٨).

(٢) قطعت سُرَرُهم يعني أنهم ولدوا تحتها، فهو يصف بركتها. المصدر نفسه: (٢/ ٣٥٩). وانظر غريب الحديث لأبي عبيد: (٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).
وذكر ابن عبد البر أن له معنيين أحدهما ما تقدم. والثاني: أنهم بُشروا تحتها بما سرّهم واحداً بعد واحد أو مجتمعين، أو نبئوا تحتها فسروا من السرور.
انظر التمهيد: (١٣/ ٦٦). قلت: إلا أن تسمية الوادي بوادي: (السُّرر) يمنع من الأخذ بهذا القول؛ فإن السُّرر أو السَّر هو ما قطع من الصبي فبان والسرة ما يبقى. انظر غريب الحديث لأبي عبيد: (٤/ ٢٥٩)، وأما سرَّه بمعنى بشّره بما يسره، فإن مصدره (السُّرور) ضد الحزن. انظر مختار الصحاح: (ص ٢٩٥)، مادة: (السر)، وعلى هذا يتّضح أن المعنى الأول هو المراد بدليل تسمية الوادي بذلك، لأن تسميته اشتقّت من ذلك، والله أعلم.

(٣) المجتبى: (٥/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، مناسك الحج ما ذكر في منى. والسنن الكبرى: (٢/ ٤١٧ ـ ٤١٨) (رقم ٣٩٨٦).

(٤) المسند: (٢/ ١٣٨).

(٥) الموطأ: (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

(٦) أخبار مكة: (٤/ ٣٠ ـ ٣١).

(٧) الإحسان: (١٤/ ١٣٧) (رقم ٦٢٤٤).

(٨) حلية الأولياء: (٦/ ٣٣٦)، وتحرف: (السُّرر) إلى (السريرة) وسقط والد محمد بن عمران من الإسناد.

(٩) السنن الكبرى: (٥/ ١٣٩).

سرحة، نزل تحتها سبعون نبياً». وكلهم رووه من طريق مالك باستثناء أبي نعيم، فإنه رواه من طريق آخر عن محمد بن عمرو.

ورواية الفاكهي خطأ، لمخالفتها لما هو ثابت في المصادر الأخرى، ولعلّه نتج من تحريف الفاكهي أو شيخه ابن أبي عمر.

وقال أبو نعيم: (رواه القعنبي والناس عنه في الموطأ مثله، ولا أعلم أحداً رواه عن النبيّ ﷺ من الصحابة غير ابن عمر).

وإسناد الحديث ضعيف، لأن محمد بن عمران الأنصاري (مجهول)[١]. ووالده: (مقبول)[٢]. وأما محمد بن عمرو بن حَلْحَلة الدِّيلي فـ (ثقة)[٣]. وللحديث طريق آخر رواه الفاكهي[٤] وأبو يعلى[٥] وابن عدي[٦] من طريق الأعمش عن عبد الله بن ذكوان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«لقد سُرَّ في ظل سَرْحته سبعون نبياً، لا تُعْبل[٧]، ولا تجرد[٨]، ولا تُسْرَف[٩]»** لا يقع فيها دودة يقال لها السرف، تأكل الشجر. وهذا لفظ الفاكهي وليس عند الآخرين تفسير: (لا تُسْرَف)، ولفظ أبي يعلى وابن عدي: **«لقد سُرَّ في ظل سرحة...»** بالتنكير، وعبد الله بن ذكوان ذكر ابن عدي أنه يروي عن محمد بن المنكدر عن جابر، ونقل عن البخاري قوله: (منكر الحديث)، ثم قال: (وعبد الله بن ذكوان الذي يحدث عنه الأعمش أكبر ظني أنه ليس بابن ذكوان

---

(١) التقريب: (رقم ٦١٩٨). (٢) المصدر نفسه: (٥١٧٦).

(٣) المصدر نفسه: (رقم ٦١٨٤) وضبط حَلْحلة فقال: (بمهملتين بينهما لام ساكنة)، والدِّيلي: (بكسر الدال وسكون التحتانية).

(٤) أخبار مكة: (٤/ ٣١ ـ ٣٢).

(٥) المسند: (٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨١) (رقم ٥٦٩٧).

(٦) الكامل: (٤/ ١٣٠).

(٧) لم يسقط ورقها. غريب الحديث لأبي عبيد: (٤/ ٢٥٧).

(٨) لم تصبها جراد، المصدر نفسه، أو لم تصبها آفة تهلك ثمرتها ولا ورقها. النهاية: (١/ ٢٥٧).

(٩) فسرت في رواية الفاكهي كما هو مثبت، ولكنه وقع فيها: (السرف) والصواب: (السُّرْفة)، قال الفيروزآبادي: (والسُّرفة، بالضم دُويبة تتخذ بيتاً من دقاق العيدان فتدخله وتموت، ومنه المثل: أضْنع من سُرفة) القاموس المحيط: (ص ١٠٥٨) مادة: (السرف).

الذي ذكر البخاري الذي يروي عن محمد بن المنكدر عن جابر في الأذان، ولعل الذي ذكره البخاري غير الذي يروي عنه الأعمش)، وأمّا الذهبي فقال: (لا يعرف من ذا) يقصد الذي يروي عنه الأعمش، قال ابن حجر تعليقاً على ذلك: (ويحتمل أن يكون أبا الزناد، فقد ذكر خليفة بن خياط وغيره أنه لقي ابن عمر رضي الله عنهما)[١].

قلت: وعبارة خليفة بن خياط كما نقلها الحافظ المزي هي: (طبقة عدادهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد، قد لقي عبد الله بن عمر وأنس بن مالك وأبا أمامة بن سهل بن حنيف)[٢]، وخالفه أبو حاتم، فقال: (لم ير ابن عمر، بينهما عبيد بن حنين) وقال مرة: (لم يدرك ابن عمر)[٣].

قلت: المثبت مقدم على النافي، ولعلّ أبا حاتم رأى أبا الزناد يروي بعض الأحاديث عن ابن عمر بواسطة عبيد بن حنين، فأطلق ذلك، ومن المعلوم أن الراوي قد يروي بعض الأحاديث عن شيخه بواسطة، وقد يرويها مباشرة، وهذا كثير في المقلين عن مشايخهم ومثل هذا مقبول إذا لم يكن الراوي مدلساً. وأبو الزناد ليس مشهوراً بذلك.

ومما يؤيّد كونه أبا الزناد أن الأعمش يروي عنه كما قال البخاري[٤]، وهذا في رأيي مرجح قوي؛ لأن العدول عن ذلك يحتاج إلى نص صريح، ولا وجود له.

والذي أوقع في الاشتباه هو نص أبي حاتم الرازي على عدم سماع أبي الزناد من ابن عمر، وقد تقدم معارضة غيره له، بل لو لم يعارض لم يتغير الحكم وعدت روايته عن ابن عمر من قبيل المنقطع، والله أعلم.

وهذا الطريق كسابقه ضعيف؛ لأن الأعمش سليمان بن مهران مدلس، وقد عنعن[٥].

---

(١) انظر التاريخ الكبير: (٥/ ٨٤)، والكامل: (٤/ ١٣٠)، وميزان الاعتدال: (٢/ ٤١٨)، ولسان الميزان: (٣/ ٢٨٤).

(٢) تهذيب الكمال: (١٤/ ٤٧٩).

(٣) المراسيل: (ص ١١١).

(٤) انظر التاريخ الكبير: (٥/ ٨٣).

(٥) تقدم.

وروى الحديث زيد بن أسلم واختلف عليه.

فرواه عنه محمد بن عجلان عن رجل عن ابن عمر موقوفاً.

أخرجه الفاكهي[١] ولم يسق لفظه، وأحال به على طريق محمد بن عمرو فقال: (عن ابن عمر نحوه، ولم يرفعه).

وخالف ابن عجلان: معمر بن راشد، فرواه عن زيد بن أسلم قال: كان رجل من الأنصار مستظلاً تحت سَرْحة، فمرّ عمر رضي الله عنه فسلّم عليه، وقال: أتدري لما يستحب ظل السُّرح؟ قال: نعم، قال: لِمَ؟ قال: لأنه بارد ظلها، ولا شوك فيه، قال: ولغير ذلك، أرأيت إذا كنت بين المأزمين دون منى، فإن من هنالك إلى مطلع الشمس مكان السُّرر ـ أو قال: مسجد السرر ـ سُرَّ فيه سبعون نبياً، فاستظلّ نبيّ منهم تحت سرحة، دعا، فاستجاب له، ودعا لها، فكُفي، كما رأيت. أخرجه عبد الرزاق[٢] عن معمر به.

وهذه الرواية أرجح من رواية ابن عجلان؛ لأن ابن عجلان مع صدقه لا يبلغ مبلغ معمر بن راشد من حيث الضبط والإتقان.

وهي رواية منقطعة؛ لأن زيد بن أسلم لم يدرك عمر بن الخطاب، فبين وفاتيهما نحو: (١١٣) سنة[٣]. وفي سياقها مخالفة غير مؤثرة لسياق حديث ابن عمر.

لكنها في مجملها تشهد لحديث ابن عمر المرفوع، يتقوّى الحديث بها إلى درجة الحسن لغيره ولا يضر ذلك كون رواية عمر موقوفة؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه، فهي في حكم المرفوع، وأشار الشيخ الألباني إلى أن حديث ابن عمر (ضعيف)[٤].



(١) أخبار مكة: (٤/ ٣١).
(٢) المصنف: (١١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).
(٣) انظر التقريب: (رقم ٤٨٨٨ و٢١١٧).
(٤) ضعيف الجامع: (رقم ٦٨٢).

المبحث الثالث

فضل مسجد الخيف

٤٩٠ ـ عن أبي هريرة ﷺ قال: (صلَّى في مسجد الخَيْف سبعون نبياً، وبين حِرَاء[(١)] وثَبير[(٢)] سبعون نبياً)[(٣)].

رواه مسدد[(٤)] قال: حدثنا يحيى عن عبد الملك حدثني عطاء عن أبي هريرة به موقوفاً.

إسناده حسن، لحال عبد الملك وهو ابن أبي سليمان العرزمي، وهو ثقة، غمزه بعضهم من جهة حفظه[(٥)]. وهذا الحكم هو أقلّ أحواله؛ لأن عبد الملك يحتمل أن يكون ابن جريج، فإن كان هو فإن الإسناد صحيح بلا ريب، لتصريحه بالتحديث.

---

(١) هو جبل حراء الجبل الطويل الذي بأصل شعب آل الأخنس، ويقابل ثبير غيناء، وقد كان رسول الله ﷺ يتعبّد فيه مبتدأ النبوة في غار في رأسه مما يلي القبلة. انظر أخبار مكة للفاكهي: (٤/ ١٨٤) وهو بكسر أوله وفتح ثانيه، من أشهر جبال مكة، بل أشهرها على الإطلاق، ويقع في الشمال الشرقي في مكة. انظر معالم مكة: (ص٨٢).

(٢) هو ثبير غيناء، يشرف على شعب علي، وشعب الحضارمة بمنى، وكان يسمى في الجاهلية سَميراً. انظر أخبار مكة للفاكهي: (٤/ ١٦٠). وثبير: بفتح الثاء المثلثة وكسر الباء، وهو أعلى جبال مكة، ويقابل جبل النور (حراء) من الجنوب، ويشرف على منى من جهة الشمال. وتسميه العامة اليوم (جبل الرخم) انظر معالم مكة: (ص ٥٥). و(غيناء): بالغين المعجمة المفتوحة. انظر شفاء الغرام: (١/ ٤٦٦)، وليس هو المعني بما جاء في الحديث من أن أهل الجاهلية كانوا يقولون: (أشرق ثبير كيما نغير) بل ذلك (ثبير النِّصع في المزدلفة، وقد أخطأ في هذا بعض القدامى والمحدثين). ذكر هذا محقق كتاب أخبار مكة للفاكهي: (٤/ ١٦٧) (هامش) الدكتور: عبد الملك بن دهيش.

(٣) يعني أنه دفن بين ثبير وحراء سبعون نبياً.

(٤) المطالب العالية: (٢/ ٧٣) (رقم ١٣١).

(٥) تقدم.

ويحيى هو ابن سعيد القطان، وهو يروي عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وعن عبد الملك بن أبي سليمان، ولهذا جاء الاحتمال المذكور.

وعطاء هو ابن أبي رباح، وهذا الحديث في حكم المرفوع لأن مثله لا يقال من قبل الرأي.

٤٩١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«صلّى في مسجد الخَيْف سبعون نبياً، منهم موسى عليه السلام، كأني أنظر إليه وعليه عباءتان قَطَوانيتان[١] وهو محرم على بعير من إبل شنؤة[٢]، مخطومٍ بخطام[٣] لِيف، له ضَفْران»[٤].**

رواه الفاكهي[٥] والطبراني واللفظ له[٦]، وأبو محمد الحسن بن أحمد بن مخلد بن شيبان العدل[٧] كلهم من طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به. وقال الطبراني في الأوسط: (لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السائب إلّا محمد بن فضيل، تفرّد به عبد الله بن هاشم الطوسي). قلت: وقد تابع عبد الله بن هاشم: عليُّ بن المنذر الكوفي، وعبدة بن عبد الرحيم، عند الفاكهي.

وقال المنذري: (رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن)[٨].

وأعلّه الهيثمي بأن عطاء بن السائب اختلط، وقد عزاه في موضع إلى

(١) القَطَوانية عباءة بيضاء، قصيرة الخمل والنون زائدة. النهاية: (٤/ ٨٥) وتقدمت.
(٢) في رواية الفاكهي: (من أزد شنؤة) قال السمعاني: (أزد شنؤة: بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان). الأنساب: (١/ ١٢٠)، وانظر الإنباه على قبائل الرواة: (ص ١٠١) وهي من أعظم قبائل العرب وأشهرها. انظر معجم قبائل العرب: (١/ ١٥ ـ ١٨).
(٣) هو الحبل الذي يقاد به البعير. لسان العرب: (١٢/ ١٨٦) مادة: (خطم).
(٤) مثنى: (ضَفْر): ما يشد به البعير من مضفور. انظر القاموس المحيط: (ص ٥٥٠) مادة: (الضفر).
(٥) أخبار مكة: (٤/ ٢٦٦).
(٦) المعجم الكبير: (١١/ ٤٥٢ ـ ٤٥٣)، والمعجم الأوسط: (٥/ ٣١٢) (رقم ٥٤٠٧).
(٧) الفوائد المنتخبة: (١/ ٢ ق٢٢٣ ـ ٢٢٤). (٨) الترغيب والترهيب: (رقم ١٦٩٣).

الطبراني في الكبير، وفي موضع آخر عزاه إلى الأوسط[(١)].

والسبب في ذلك يعود إلى أنه نقل رواية الطبراني في الأوسط بلفظ: «**في مسجد الخيف**...» دون قوله: «**صلّى**» وهي مثبتة في المطبوع من الكتاب.

والحديث من طريق عطاء ضعيف بسبب اختلاطه، كما قال الهيثمي؛ لأن محمد بن فضيل بن غزوان ممن روى عنه بعد الاختلاط[(٢)].

وللحديث طريقان آخران موقوفان على ابن عباس:

الطريق الأول: أخرجه الحاكم[(٣)] ومن طريقه البيهقي[(٤)] بإسناده إلى محمد بن إسحاق عن الحسن بن مسلم عن مقسم عن ابن عباس أنه قال: (لقد سلك فج الرَّوحاء[(٥)] سبعون نبياً حُجَّاجاً، عليهم ثياب الصوف، ولقد صلّى في مسجد الخيف سبعون نبياً).

وإسناده ضعيف لعنعنة ابن إسحاق، كما تقدم[(٦)].

الطريق الثاني: أخرجه الأزرقي[(٧)] والفاكهي[(٨)] من طريق مروان بن معاوية عن الأشعث بن سوَّار عن عكرمة عن ابن عباس قال: (صلّى في مسجد الخيف سبعون نبياً، كلّهم مخطمون باللِّيف) قال مروان بن معاوية: يعني رواحلهم.

وإسناده ضعيف، الأشعث بن سوَّار الكِندي: (ضعيف)[(٩)].

وهذان الطريقان يقوّي أحدهما الآخر، يصير الحديث بهما حسناً، فالموقوف إذاً أرجح من المرفوع؛ لعدم اعتضاد المرفوع. والموقوف في حكم المرفوع، لأن مثله لا يقال اجتهاداً، وقد سبق أن المنذري حسن الحديث المرفوع، وقال الألباني: (ولا شك في حسن الحديث عندي، فقد وجدت له طريقاً أخرى عن ابن عباس، رواه الأزرقي في أخبار مكة عنه موقوفاً عليه،

---

(١) انظر مجمع الزوائد: (٣/ ٢٢١، ٢٩٧).

(٢) انظر الكواكب النيّرات: (رقم ٣٩).

(٣) المستدرك: (٢/ ٥٩٨)

(٤) السنن الكبرى: (٥/ ١٧٧).

(٥) تقدم تحديد الموضع وأنه يبعد عن المدينة من جهة الغرب (٧٣) كيلاً.

(٦) انظر الحديث: (رقم ٣٠١).

(٧) أخبار مكة: (١/ ٦٩) و(٢/ ١٧٤).

(٨) أخبار مكة: (٤/ ٢٦٩).

(٩) التقريب: (رقم ٥٢٤).

وإسناده يصلح للاستشهاد به، كما بيَّنته في كتابي الكبير (حجة الوداع)[(١)].

قلت: مخرج الحديث واحد، فلا يمكن تقوية المرفوع بالموقوف، وهو حسن موقوفاً كما بيَّنته.

٤٩٢ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبيّ ﷺ قال: **«في مسجد الخَيْف قُبر سبعون نبياً»**.

رواه البزار[(٢)] وأبو يعلى[(٣)] والطبراني[(٤)] كلهم من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور عن مجاهد عن ابن عمر به.

وقال البزار: (لا نعلمه عن ابن عمر بأحسن من هذا الإسناد، تفرّد به إبراهيم عن منصور) وهذا اللفظ للبزار.

ولفظ أبي يعلى والطبراني: **«في مسجد الخيف قَبْر سبعين نبياً»** بإضافة قبر إلى سبعين. وقال الهيثمي: (رواه البزار ورجاله ثقات)[(٥)]، ولم يذكر تخريج الطبراني، وهو على شرطه، ومثل ذلك قال تقي الدين الفاسي[(٦)].

وقال ابن حجر: (هو إسناد صحيح)[(٧)].

قلت: هذا هو الظاهر، لكن الشيخ الألباني يعلّه بإبراهيم بن طهمان، لقول ابن عمار فيه: (ضعيف الحديث مضطرب الحديث)، وقول ابن حبان: (أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، ومدخل في الضعفاء، وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرّد عن الثقات بأشياء معضلات...) وقال ابن حجر: (ثقة يغرب)، وهذا الحديث من غرائبه، ثم قال: (وأنا أخشى

---

(١) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد: (ص ١٠٦) وانظر كتاب مناسك الحج والعمرة: (ص ٤٠) له أيضاً.

(٢) كشف الأستار: (٢/ ٤٨).

(٣) في مسنده كما في المطالب العالية المسندة: (٢/ ٧٣) (رقم ١٣٥١) المطبوع. والظاهر أنه في المسند الكبير.

(٤) المعجم الكبير: (١٢/ ٤١٤).

(٥) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٧).

(٦) شفاء الغرام: (١/ ٤٢٤)، وفيه عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو خطأ ظاهر.

(٧) مختصر زوائد مسند البزار: (رقم ٨١٣).

أن يكون الحديث تحرف على أحدهما[١] فقال: «قبر» بدل: «صلّى» لأن هذا اللفظ الثاني هو المشهور في الحديث)، ثم ذكر حديث ابن عباس وقال: (وجملة القول أن الحديث ضعيف، لا يطمئن القلب لصحته، فإن صح فالجواب عنه من الوجه الآتي، وهو الثاني[٢]: أن الحديث ليس فيه أن القبور ظاهرة في مسجد الخيف، وقد عقد الأزرقي في تاريخ مكة عدة فصول في وصف مسجد الخيف، فلم يذكر أن فيه قبوراً بارزة، ومن المعلوم أن الشريعة إنما تبنى أحكامها على الظاهر، فإذ ليس في المسجد المذكور قبور ظاهرة، فلا محظور في الصلاة فيه البتّة؛ لأن القبور مندرسة، ولا يعرفها أحد، بل لولا هذا الخبر الذي عرفت ضعفه لم يخطر في بال أحد أن في أرضه سبعين قبراً، ولذلك لا يقع فيه تلك المفاسد التي تقع عادة في المساجد المبنية على القبور الظاهرة والمشرفة)[٣]، وضعفه في موضع آخر[٤].

وقد اقتبس الشيخ هذا الجواب من الشيخ ملا علي قاري، كما أشار إليه في جواب شبهة أخرى[٥].

وقام إعلال الشيخ للحديث على ثلاثة أمور:

١ ـ تفرد إبراهيم بن طهمان بالحديث مع كونه يغرب.

٢ ـ مخالفته لحديث ابن عباس.

٣ ـ احتمال تحريف لفظ: «صلى» إلى «قُبر».

أمّا تفرد إبراهيم بن طهمان بالحديث فغير ضارّ في الجملة، فقد وثّقه ابن المبارك وابن معين والعجلي وابن راهويه والجمهور، وهو أحد الأئمة كما وصفه بذلك ابن حجر في: (هدي الساري).

---

(١) يقصد إبراهيم بن طهمان والراوي عنه عيسى بن شاذان، ثم ذكر بعد ذلك أن ابن شاذان توبع، فانحصرت العلّة في ابن طهمان في نظره.

(٢) هذا جواب لشبهة أوردها بعض المفتونين ببناء المشاهد والمساجد على القبور، وهي أن الرسول ﷺ صلّى في مسجد الخيف، وقد قبر فيه سبعون نبياً، فأجاب الشيخ عن ذلك بضعف الحديث أولاً، ثم ذكر الجواب الثاني.

(٣) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد: (ص ١٠٠ ـ ١٠٨).

(٤) انظر ضعيف الجامع: (رقم ٤٠٢٠).

(٥) انظر المصدر السابق: (ص١١٢).

وأجاب صالح جزرة عن كلام ابن عمار في تضعيفه بأن الحديث الذي وقع لابن عمار الغلط فيه ممن دون إبراهيم، وأن ابن عمار لا يعرف حديث إبراهيم.

وقد علّل الدارقطني كلامهم فيه، بأن سببه الإرجاء فقال: (ثقة إنما تكلّموا فيه للإرجاء)، وذكر الحاكم أنه رجع عنه.

وقد ضعّفه ابن حزم، وهو إفراط منه كما قال ابن حجر في (هدي الساري)[١]، فالرجل ثقة مشهور، ولهذا لم أتعرض له فيما مضى له من أحاديث بناء على شهرته، وليس من شرط الثقة أن لا يغلط، وإذا افترضنا أنه أخطأ في هذا الحديث، فإن هذا لا يحطه عن درجة الثقة، والشيخ الألباني يقرّ بأنه ثقة لكنه يرى أن لكلام ابن عمار وابن حبان اعتباراً.

وأمّا مخالفته لحديث ابن عباس، فإن حديث ابن عباس ورد من ثلاثة طرق ضعيفة، أحدها مرفوعة، والطريقان الآخران موقوفان، يتقوّى بهما الحديث كما تقدم في الحديث السابق.

وأقوى منه حديث أبي هريرة وهو موقوف، وإسناده حسن على أقل الأحوال كما تقدم[٢]، وبهذين الحديثين يصبح له نوع شهرة؛ لأن اصطلاح المحدثين في المشهور يشترطون له أن تزيد طرقه على اثنين في كل طبقات الإسناد[٣].

ومراد الشيخ ما هو أعمّ من ذلك، وهو استعمال جائز.

فلم يبق إلا احتمال التصحيف، وهو في حقيقته هنا يعود إلى الوهم، لأن لفظ: «**صلى**» بعيدة من لفظ: «**قبر**» لفظاً وكتابة.

واحتمال الوهم وارد، وبخاصة أن لفظ حديث أبي هريرة الموقوف: (صلّى في مسجد الخيف سبعون نبياً، وبين حراء وثَبير سبعون نبياً)، وهو في حكم المرفوع، وقد تضمن أمرين اثنين:

---

(١) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٣٨)، وتهذيب التهذيب: (١/ ١٣١)، وهدي الساري: (ص ١٨٩)، والتقريب: (رقم ١٨٩).

(٢) قبل الحديث السابق.

(٣) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر: (ص: ٢٣ ـ ٢٤).

١ ـ صلاة سبعين نبياً في مسجد الخيف.

٢ ـ دفن سبعين نبياً بين حراء وثبير.

ويظهر أنه متن واحد اختصر في رواية ابن عمر، فذكر منه القسم الأول: (الصلاة في مسجد الخيف)، فاشتبه على الراوي فعبر عن: **«صلى»** بـ **«قبر»** وإلّا فما هي المناسبة في دفن سبعين في المسجد، ودفن سبعين بين حراء وثبير، وصلاة سبعين في المسجد، والحال أن السبعين الذين دفنوا بين حراء وثبير يبعد أن لا يصلوا في مسجد الخيف، فلو كان كذلك لأصبح العدد مائة وأربعين، وقد يقال: إن التنصيص على سبعين لا ينفي أن غيرهم من الأنبياء صلّى كذلك في المسجد، لعدم الحصر، والجواب أن المقام مقام بيان، الغرض منه: إظهار الشرف والمزية، وإلّا لعبر عنه بلفظ أعم، هذا ما يبدو لي والله أعلم.

وعلى فرض صحته فلا دليل فيه لمبتدع يرى الصلاة في المقابر، أو دفن الأموات في المساجد، لما تقدم في كلام الشيخ الألباني ـ حفظه الله ـ.

* عن أبي هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الخَيف، ومسجد الحرام، ومسجدي هذا»**.

الحديث منكر بهذ اللفظ، وهو صحيح بدون قوله: **«مسجد الخيف»**، والصحيح ذكر المسجد الأقصى بدلاً منه[1].



(١) تقدم تخريجه: (برقم ٤٤١).

المبحث الرابع

ما جاء في بعض جبال مكة

* عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن أول لُمْعة من الأرض موضع البيت، ثم مُدَّت منها الأرض، وإن أول جبل وضعه الله عزَّ وجلَّ أبو قُبَيْس[1]، ثم مدّت منه الأرض»**.

إسناده ضعيف وقد تقدم[2].

٤٩٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: **(ما مطرت مكة قط إلاّ كان للخَنْدمة[3] عِزَّة[4]، وذلك أن فيها قبر سبعين نبياً)**.

رواه الفاكهي[5] قال: فحدثني أبو بكر أحمد بن محمد بن إبراهيم

---

(١) بضم القاف وفتح الموحدة: من أشهر جبال مكة، يشرف على المسجد الحرام من مطلع الشمس، ويقع بين شعب علي وبين أجياد. انظر معالم مكة: (ص١١)، وعليه الآن قصر ملكي عظيم.

(٢) انظر الحديث: (رقم ٢١٧).

(٣) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون: سلسلة جبال مكة الشرقية التي تبدأ من أبي قبيس متجهة شرقاً إلى المفجر، الذي يفصل بين جبال مِنى وجبال مكة، وتمتد جنوباً حتى تشرف على المفجر الغربي، الذي يفصلها عن ثور، وتُشرف شمالاً على الأبطح والحجون، وهذا الجانب عليه كثير من أحياء مكة ويسمى جنوبها الشرقي جبل سدير. انظر معجم معالم الحجاز: (٣/ ١٦٠)، ومعالم مكة: (ص ٩٧)، وانظر أخبار مكة للفاكهي: (٤/ ١٣٣) مع الهامش للدكتور: عبد الملك بن دهيش.

(٤) نقل تقي الدين الفاسي عن الفاكهي الحديث وفيه: (إلا كان الخندمة أمطرها) ويعني: (عزة) قلة، فإنه يقال: (عزَّ الشيء يعِز عِزاً وعِزَّة وعزازة، وهو عزيز: قل حتى كاد لا يوجد، وهذا جامع لكل شيء) لسان العرب: (٥/ ٣٧٦) مادة: (عزز)، فعلى هذا يكون المعنى على فرض صحته أن المطر يقل في الخندمة حِفاظاً على قبور الأنبياء ورفاتهم.

(٥) أخبار مكة: (٤/ ١٣٤).

المليكي قال: حدثني عبد الله بن عمر بن أسامة الجَندي قال: ثنا أبو صفوان المَرْواني عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس به موقوفاً. وفيه شيخ الفاكهي وشيخ شيخه لم أقف على ترجمتيهما، ومثل هذه الأسانيد المظلمة لا تقوم بها حجة، ولهذا قال تقي الدين الفاسي: (والله أعلم بصحته)[١].

٤٩٤ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: حدثنا رسول الله ﷺ قال: «**لما تجلَّى الله عزَّ وجلّ**[٢] **طارت لعظمته ستة أجبل، فوقعت ثلاثة بالمدينة، وثلاثة بمكة، وقع بالمدينة: أُحد**[٣] **وورِقان**[٤] **ورضوى**[٥]**، ووقع بمكة: حِرَاء وثَبير**[٦] **وثَور**[٧]».

رواه عمر بن شبة ـ واللفظ له ـ[٨] والأزرقي[٩] والفاكهي[١٠] وأبو إسحاق الحربي[١١] وابن أبي حاتم[١٢] وابن الأعرابي[١٣] والحسين المحاملي[١٤] وابن

---

(١) شفاء الغرام: (١/ ٤٤٧).
(٢) أي تجلى لجبل الطور بعد طلب موسى عليه السلام رؤيته.
(٣) جبل المدينة المعروف.
(٤) هناك عدة جبال بالقرب من المدينة سميت بهذا الاسم، وهو بفتح الواو وكسر الراء. انظر معجم معالم الحجاز: (٩/ ١٣٧ ـ ١٣٩).
(٥) ذكر ياقوت عن بعضهم أنه جبل بالمدينة، ثم نقل عن عرام بن أصبح السلمي أنه الجبل الذي في ينبع. انظر معجم البلدان: (٣/ ٥١). وذكر البلادي أن رضوى ليس بالمدينة. انظر معجم معالم الحجاز: (٤/ ٥٤ ـ ٥٦).
(٦) تقدم التعريف بهما في هذا المبحث.
(٧) هو الجبل الذي فيه غار ثور، آوى إليه رسول الله ﷺ وأبو بكر في هجرتهما إلى مكة، ويقع جنوب المسجد الحرام، ويُرى من المزدلفة ومن المسفلة، وضبطه على لفظ الثور الحيوان المعروف، وهو يرى على شكل الثور إذا أتيته من جهة مكة. انظر معالم مكة: (٢٦ ـ ٢٧، ٥٧).
(٨) تاريخ المدينة: (١/ ٧٩) وتحرف: (الجلد) إلى: (خالد).
(٩) أخبار مكة: (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١) وتحرف: (الجلد) إلى (الخلد) وفيه تحريف آخر.
(١٠) أخبار مكة: (٤/ ٨١ ـ ٨٢).
(١١) المناسك: (ص ٤٠٦) المنسوب له.
(١٢) التفسير: (٥/ ١٥٦٠) المطبوع، وفيه تحريفان في بعض رجال الإسناد.
(١٣) المعجم: (٢/ق ١٦٦/ب).
(١٤) الأمالي: (١/ق ٧/أ) رواية ابن مهدي الفارسي.

حبان[١] والخطيب البغدادي[٢] ومن طريقه ابن الجوزي[٣] كلهم من طريق عبد العزيز بن عمران عن معاوية بن عبد الله الأودي عن الجَلْد بن أيوب عن معاوية بن قرة عن أنس بن مالك به.

وقال ابن حبان: (موضوع لا أصل له). وقال الخطيب: (هذا الحديث غريب جداً، لم أكتبه إلّا بهذا الإسناد).

ونقل ابن الجوزي كلام ابن حبان مستدلاً به، ثم ذكر ما قيل في عبد العزيز بن عمران، وهو عبد العزيز بن عمران بن عبد العزيز الزهري المدني الأعرج يعرف بابن أبي ثابت: (متروك، احترقت كتبه، فحدث من حفظه، فاشتد غلطه، وكان عارفاً بالأنساب)[٤].

وفيه الجَلْد بن أيوب البصري، قال أحمد: (ضعيف، ليس يساوي حديثه شيئاً).

وقال الدارقطني: (متروك)، وقال ابن المبارك: (أهل البصرة يضعفونه)، وقد أطبقوا على تضعيفه[٥].

وساق ابن كثير الحديث من طريق ابن أبي حاتم، وقال: (وهذا حديث غريب بل منكر)[٦]، وتعقّب السيوطي ابن الجوزي لذكره الحديث في الموضوعات؛ لأن عبد العزيز بن عمران روى له الترمذي، ولم يتهم بكذب. وتابعه محمد بن الحسن بن زبالة وهو متروك[٧].

فتعقّبه ابن عراق بأن ابن زبالة كذاب، فلا يصلح تابعاً[٨].

وقال الشيخ المعلمي متعقباً السيوطي: (عبد العزيز وطلحة تالفان جداً، فإن لم يكونا يتعمّدان الكذب صُراحاً فقد كانا لا يباليان ما حدثا به، فيقع منهما الكذب بكثرة)[٩].

---

(١) المجروحين: (١/ ٢١١).
(٢) تاريخ بغداد: (١٠/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).
(٣) الموضوعات: (١/ ١٢٠).
(٤) التقريب: (رقم ٤١١٤).
(٥) انظر ميزان الاعتدال: (١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١)، ولسان الميزان: (٢/ ١٣٣ ـ ١٣٤) والجَلْد: (بفتح الجيم وسكون اللام تليها دال مهملة) توضيح المشتبه: (٢/ ٣٨٠).
(٦) التفسير: (٢/ ٢٤٥).
(٧) انظر اللآلئ المصنوعة: (١/ ٢٤).
(٨) تنزيه الشريعة: (١/ ١٤٣ ـ ١٤٤).
(٩) هامش كتاب الفوائد المجموعة للشوكاني: (رقم ١٢٧٠).

وقال الألباني: (موضوع)[١].

وأما طريق ابن زبالة الذي أشار إليه السيوطي فيما مضى:

فأخرجه الفاكهي[٢] وأبو نعيم[٣] من طريق ابن زبالة عن عبد الكريم بن معاوية الضال عن الجلد بن أيوب به نحوه. وقال أبو نعيم: (غريب من حديث معاوية بن قرة والجلد ومعاوية الضال، تفرّد به عنه محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي).

قلت: وهو أسوأ من الطريق الذي قبله؛ لأن محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي: (كذبوه)[٤].

والحديث مخرج في كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٥].

٤٩٥ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «لما تجلّى الله لموسى بن عمران تطايرت سبعة أجبل، ففي الحجاز منها خمسة، وفي اليمن اثنان، في الحجاز أُحد وثَبير وحراء وثور وورقان[٦]، وفي اليمن حصور[٧] وصبير[٨]».

رواه أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم[٩] والطبراني[١٠] وابن الجوزي[١١] من طريق طلحة بن عمرو المكي عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس به.

وقال الطبراني: (لم يرو هذ الحديث عن عطاء إلّا طلحة بن عمرو).

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة: (رقم ١٦٢).

(٢) أخبار مكة: (٤/ ٨١ ـ ٨٢).

(٣) حلية الأولياء: (٦/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

(٤) التقريب: (رقم ٥٨١٥).

(٥) (رقم ٣٠٩).

(٦) سبق في الحديث السابق التعريف بهذه الجبال.

(٧) لم يذكره في معجم البلدان، واحتمال التصحيف وارد.

(٨) هكذا ورد في المصدرين. وفي مجمع الزوائد: (٧/ ٢٤)، وتنزيه الشريعة: (١/ ١٤٣): (صبر) دون ياء، ولعله الصواب، وهو بفتح أوله وكسر ثانيه: الجبل الشامخ العظيم المطل على قلعة تعز. انظر: معجم البلدان: (٣/ ٣٩٢).

(٩) الجزء الثالث من حديثه (ق ٣٠/أ).

(١٠) المعجم الأوسط: (٨/ ١٥٨) (رقم ٨٢٦٣).

(١١) الموضوعات: (١/ ١٢١).

وقال ابن الجوزي: (وهذا حديث ليس بصحيح) ثم ذكر ما جرح به طلحة، وقد تعقّب السيوطي ابن الجوزي لإيراده الحديث في الموضوعات؛ لأن طلحة لم يتّهموه بالكذب. وسبق في الحديث السابق تعقب المعلمي عليه، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط، وفيه طلحة بن عمرو المكي وهو متروك)[1]. وقد سبق في الحديث السابق كلام العلماء في الحكم عليه بالوضع أو بالضعف الشديد، وهذا في معناه مع مخالفة في لفظه.

٤٩٦ ـ عن أبي هريرة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال لابنه: (يا بني إن حدث في الناس حدث فأْت الغار[2] الذي رأيتني اختبأت فيه أنا ورسول الله ﷺ فكُنْ فيه، فإنه سيأتيك فيه رزقك غدوة وعشية).

رواه الفاكهي[3] والبزار[4] وأبو بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي ـ واللفظ لهما[5] ـ وابن عدي[6] كلهم من طريق خلف بن تميم ثنا موسى بن مطير القرشي عن أبيه عن أبي هريرة به. وقال البزار: (لا نعلم رواه إلّا خلف)، وذكر ابن عدي ما قيل في موسى، ثم قال: (وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه)، وفي رواية الفاكهي سقط: (عن أبيه)، وهو خطأ، لمخالفته لما في الطرق الأخرى.

والحديث موضوع، قال ابن كثير: (وموسى بن مطير هذا ضعيف متروك، وكذبه يحيى بن معين فلا يقبل حديثه)[7]، وقال الهيثمي: (رواه البزار، وفيه موسى بن مطير وهو كذاب)[8]. ونقل ابن حجر كلام الهيثمي ولم يتعقبه[9]. وقال تقي الدين الفاسي: (رواه البزار في مسنده إلّا أن في سنده موسى بن

---

(١) مجمع الزوائد: (٧/ ٢٤).
(٢) يقع هذا الغار في جبل ثور جنوب مكة في رأس الجبل من شقه الشمالي. انظر معجم معالم الحجاز: (٦/ ٢١٧).
(٣) أخبار مكة: (٤/ ٣٥ ـ ٣٦).
(٤) كشف الأستار: (٢/ ٤٩).
(٥) مسند أبي بكر الصديق: (رقم ٥٦).
(٦) الكامل: (٦/ ٣٣٨).
(٧) البداية والنهاية: (٣/ ١٨١).
(٨) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٧).
(٩) انظر مختصر زوائد مسند البزار: (رقم ٨١٤).

مطير وهو كذاب)[١]. قلت: موسى بن مطير كذّبه ابن معين كما تقدم، وقال أبو حاتم والنسائي وجماعة: (متروك). وقال ابن حبان: (صاحب عجائب ومناكير، لا يشك سامعها أنها موضوعة)، وضعّفه آخرون[٢]، ووالده مُطَيْر هو ابن أبي خالد قال البخاري: (لم يثبت حديثه). وقال أبو حاتم: (متروك الحديث). وقال أبو زرعة الرازي: (ضعيف الحديث)، وذكره العقيلي في الضعفاء، وقال: (كوفي لم يصح حديثه)، وذكر الدارقطني أنه لا يعرف إلّا بابنه موسى[٣].



(١) شفاء الغرام: (١/ ٤٤٩).
(٢) انظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٢٢٣)، ولسان الميزان: (٦/ ١٣١).
(٣) انظر الجرح والتعديل: (٨/ ٣٩٤)، والضعفاء والمتروكون للدارقطني: (رقم ٥١٣)، وميزان الاعتدال: (٤/ ١٢٩ ـ ١٣٠)، ولسان الميزان: (٦/ ٧٤٥) تحقيق المرعشلي. وقد تحرف في الطبعة الأخرى إلى: (مطهر)، وقول أبي حاتم هو من الجرح، وقد وقع في اللسان: (منكر الحديث)، وهو على الصواب في الميزان.

المبحث الخامس

ما جاء في مقبرة مكة[١]

٤٩٧ - عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال: «**نِعْم المقبرةُ هذه**»، قال ابن جريج: يعني: مقبرة مكة[٢].

رواه أحمد[٣] وعبد الرزاق[٤] والبخاري في التاريخ الكبير[٥] والأزرقي[٦] والفاكهي[٧] والبزار واللفظ له[٨] وابن الأعرابي[٩] وأبو محمد عبد الله بن محمد الفاكهي[١٠] والطبراني[١١] والديلمي[١٢] كلهم من طريق ابن جريج قال:

---

(١) لفضل الموت بالحرم انظر الفصل الرابع عشر من الباب الأول من هذا الكتاب.

(٢) قال الفاكهي: (ولا يعلم بمكة شِعب يستقبل القبلة ليس فيه انحراف عنها إلا شعب مقبرة أهل مكة، فإنه يستقبل وجه الكعبة كله مستقيماً) أخبار مكة: (٤/ ٥٠). ومثل ذلك قال أحمد بن محمد بن الوليد الأزرقي جد أبي الوليد الأزرقي صاحب كتاب أخبار مكة. انظر كلامه فيه: (٢/ ٢٠٩) وهي مقبرة الحَجُون. انظر التعريف بها في المصدرين السابقين مع هامش كتاب الفاكهي، وضبط: (الحَجُون) في النهاية: (١/ ٣٤٨) بفتح الحاء. وضبطه كذلك الجوهري، كما في لسان العرب: (١٣/ ١٠٩) مادة: (حجن)، وصاحب مختار الصحاح: (ص١٢٥)، والمصباح المنير: (ص ١٢٣)، وقال: إنه على وزن: (رسُول)، وضبطه البلادي فقال: (بضم الحاء المهملة والجيم على التوالي) معالم مكة: (ص٧٧)، ولم يذكر مصدره في ذلك. بل إنه ذكر في معجم معالم الحجاز: (٢/ ٢٣٩) تعريف الحجون عن البكري بأنه بفتح الحاء على وزن: (فَعُول) ولم يتعقبه.

(٣) المسند: (١/ ٣٦٧) وفيه: (إبراهيم بن أبي خداش) وهو على الصواب في طبعة الأرناؤوط: (٥/ ٤٢٨).

(٤) المصنف: (٣/ ٥٧٩).

(٥) (١/ ٢٨٤).

(٦) أخبار مكة: (٢/ ٢٠٩).

(٧) أخبار مكة: (٤/ ٥٠، ٥٣).

(٨) كشف الأستار: (٢/ ٤٩).

(٩) المعجم: (١٠/ ق ١٨٨).

(١٠) حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة: (رقم ٢٧٢) رسالة.

(١١) المعجم الكبير: (١١/ ١٣٧).

(١٢) مسند الفردوس كما في زهر الفردوس: (٤/ ق ٩٩)

أخبرني إبراهيم بن أبي خداش عن ابن عباس به.

وقال البزار: (لا نعلمه بهذا اللفظ إلّا من هذا الوجه، وابن أبي خداش من أهل مكة لا نعلم حدّث عنه إلّا ابن جريج)، وقد روى عنه ابن عيينة كما سيأتي.

ولفظ الديلمي: «**نعم المقبرة ثنية الشِّعب ـ يعني مقبرة مكة ـ**».

ولفظ أحمد: (أن ابن عباس قال: لما أشرف النبيّ ﷺ على المقبرة، وهي على طريقه الأولى، أشار بيده وراء الضفير، أو قال: وراء الضفيرة[1] ـ شكّ عبد الرزاق ـ فقال: «**نعم المقبرة هذه**»، فقلت للذي أخبرني: أخَصَّ الشِّعب؟ قال: هكذا قال، فلم يخبرني أنه خص شيئاً إلّا لذلك أشار بيده وراء الضفير أو الضفيرة، وكنّا نسمع أن النبيّ ﷺ خص الشِّعب المقابل للبيت)، وهو كذلك في مصنف عبد الرزاق ومعجم الطبراني إلّا أنه بنحوه.

وأشار أبو حاتم الرازي إلى الحديث بأنه لم يكن يَعرف بهذا الإسناد إلّا هذا الحديث وحده، حتى كتب حديثاً آخر من طريق ابن عيينة عن إبراهيم[2].

وعزاه الهيثمي إلى أحمد والبزار والطبراني وقال: (وفيه إبراهيم بن أبي خداش، حدّث عن ابن جريج وابن عيينة كما قال أبو حاتم، ولم يضعفه أحمد، وبقية رجاله رجال الصحيح)[3].

وبنحو ذلك قال تقي الدين الفاسي[4].

قلت: مداره على إبراهيم بن أبي خداش بن عتبة بن أبي لهب الهاشمي اللَّهبي المكي، روى عنه ابن جريج وابن عيينة، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال الحسيني: (مجهول) واستدرك عليه ابن حجر قائلاً: (وإذا عرف ذلك كيف يسوغ لمن يروي عنه ابن جريج وابن عيينة، ونسبه بهذه الشهرة أن

---

(١) قال ابن قتيبة: (سألت الحجازيين عن الضفيرة فأخبروني أنها جدار يبنى في وجه السيل من حجارة؛ لئلا يدخل ماء السيل العين فيفسدها) غريب الحديث: (٣/ ٧٣١)، فالظاهر أنه كان هناك جداراً على هذه الصفة أمام الحجون.

(٢) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم: (رقم ٢٣٠٧).

(٣) مجمع الزوائد: (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٤) انظر شفاء الغرام: (١/ ٤٥٤) وفيه تحريف.

يقال في حقه مجهول، وقائلها لا سلف له في ذلك)[١]، ويستنتج من كلامه أنه ممن يحتج بروايته، إلّا أنه لم يضعه في مرتبة معينة، وتوفر هذه العوامل، وهي كونه تابعياً، وروى عنه إمامان، وذكره ابن حبان في الثقات، مع شهرته بهذا النسب، وعدم تضعيفه، تجعل حديثه من قبيل الحسن إن شاء الله، لا سيما وحديثه هذا في الفضائل، وإن كان النسب في حقيقته لا علاقة له بقبول الرواية، ولكن إذا كان شريفاً كهذا فإن صاحبه يشتهر بين الناس بحيث لو صدر منه أمر مُخل ظاهرٌ لعُرف، والله أعلم.

لهذا فإن الحديث حسن إن شاء الله تعالىٰ.

* عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: وقف النبيّ ﷺ على المقبرة، وليس بها يومئذٍ مقبرة، فقال: «**يبعث الله تبارك وتعالىٰ من هذه البقعة ومن هذا الحرم كله سبعين ألفاً يدخلون الجنّة بغير حساب، يشفع كل واحد منهم في سبعين**[٢]**، وجوههم من الأولين والآخرين كالقمر ليلة البدر**»، فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا رسول الله فمن هم؟ قال ﷺ: «**من الغرباء**» فقال: يا رسول الله ما لِمَن هلك في حرم الله عزّ وجلّ؟ قال ﷺ: «**من هلك في حرم الله تعالىٰ محتسباً داره بعثوا آمنين يوم القيامة**»، قال: . . . الحديث.

إسناده ضعيف جداً وقد تقدم[٣].

٤٩٨ ـ حديث: «الحَجُون[٤] **والبقيع يؤخذان بأطرافهما، وينشران في الجنّة» وهما مقبرة مكة والمدينة.**

ذكره السخاوي وقال: (أورده الزمخشري في الكشاف، وبيض له الزيلعي في تخريجه، وتبعه شيخنا)[٥] كذا قال. والذي في كتاب الزيلعي: (غريب جداً)[٦].

---

(١) انظر الجرح والتعديل: (٢/ ٩٨)، وتعجيل المنفعة: (رقم ١٠)، واللِّهبي: يجوز في هائه الفتح والسكون. انظر توضيح المشتبه: (٧/ ٣٦٥).

(٢) وفي لفظ: «**سبعين ألفاً**».

(٣) انظر الحديث: (رقم ٢٠٦).

(٤) سبق التعريف به في هذا المبحث.

(٥) المقاصد الحسنة: (رقم ٣٩٢) وفيه تحريف.

(٦) تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف: (رقم ٢٠٩).

وقال ابن حجر: (لم أجده)[١]، فلعله يقصد أنهما لم يعزواه إلى مصدر، أو وقف على نسخ أخرى للكتابين، وقد أورده بعض مصنّفي الحديث في كتبهم المختصّة بالموضوعات، وهم محمد طاهر الهندي[٢] وملا علي القاري[٣] والشوكاني[٤] وقال ملا علي القاري: (لا يعرف له أصل)[٥]، وقال الزرقاني: (لا أعرفه)[٦]، وأورده العجلوني في كتابه مقتصراً على كلام السخاوي[٧].

والحديث ضمن كتاب: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة[٨].

❁ ❁ ❁

(١) الكافي الشاف: (رقم ٣٣٢).
(٢) تذكرة الموضوعات: (ص ٧٥).
(٣) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: (رقم ١٦٩). والمصنوع في معرفة الحديث الموضوع: (رقم ١٠٨).
(٤) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: (رقم ٣٢٠).
(٥) المصدر السابق.
(٦) مختصر المقاصد الحسنة: (رقم ٣٦٨).
(٧) انظر كشف الخفاء: (رقم ١١١٢).
(٨) (رقم ٣٣٥).

المبحث السادس

ما جاء في فضل المعلاة على المسفلة

٤٩٩ ـ عن حمزة بن عتبة اللَّهَبي قال: إن النبيّ ﷺ لما حدَّ المشاعر بالمَعْلاة[١]: عرفة ومنى والجمار والصفا والمروة والمسعى والركن والمقام والحجر، برز إلى أسفل مكة[٢] فنظر يميناً وشمالاً، فقال:

«**ليس لله عزّ وجلّ فيما ها هنا حاجة**» يعني من المشاعر.

رواه الفاكهي[٣] قال: حدثنا الزبير بن أبي بكر قال: حدثني حمزة بن عتبة اللهبي به.

وفي الموضع الثاني: ثنا حمزة بن عتبة اللهبي قال: سمعت أن النبيّ ﷺ لمَّا حدَّ المشاعر، فذكره معضلاً.

وقال تقي الدين الفاسي: (وهذا خبر غريب، ولذلك أوردناه، والله أعلم بصحته)[٤]. قلت: حمزة بن عتبة اللهبي قال عنه الذهبي: (شيخ للزبير بن

(١) بفتح الميم، انظر المصباح المنير: (ص ٤٢٨)، وانظر القاموس: (ص ١٦٩) مادة: (علو)، وتشمل ما ذكر هنا، وانظر تحديدها في أخبار مكة للفاكهي: (٤/ ١٢٩ ـ ١٣٠). وأخبار مكة للأزرقي: (٢/ ٢٦٦)، وقال البلادي: (هو القسم العلوي من مكة المكرمة، ويطلق اليوم على حي، وسوق بين الحجون والمسجد الحرام، وغالباً ما يطلق على مقبرة مكة التي صارت تعرف بالمعلاة، لوقوعها في هذا الحي) معجم معالم الحجاز: (٨/ ٢٠١).

(٢) هي المسفلة: بفتح الميم وسكون السين المهملة. انظر القاموس: (ص ١٣١٢) مادة: (السفل)، وانظر التعريف بها في أخبار مكة للأزرقي: (٢/ ٢٦٦)، وأخبار مكة للفاكهي: (٤/ ١٣٠). وتطلق على ما انحدر من المسجد الحرام، وقد أصبحت الآن علماً على حي من مكة، يمتد من المسجد الحرام جنوباً غربياً. انظر معجم معالم الحجاز: (٨/ ١٥٤).

(٣) أخبار مكة: (٣/ ٩٩) و(٤/ ١٢٩).

(٤) شفاء الغرام: (١/ ٣٥).

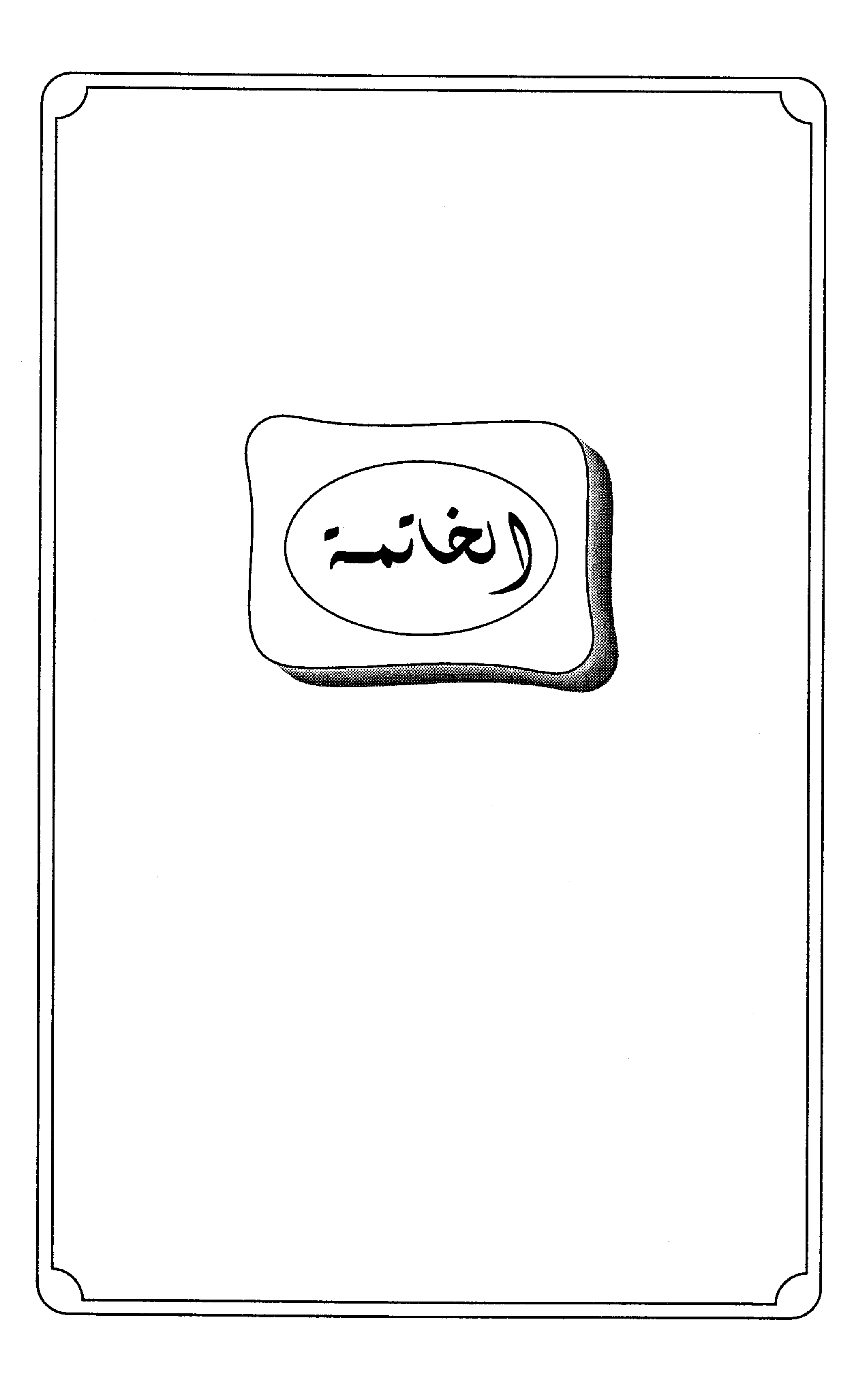
بكار، لا يعرف، وحديثه منكر)[١]، فلعله يقصد هذا الحديث.

وذكر الزبير بن بكار أنه كان وسيماً شريفاً جميلاً، وصاحب بيان، وكان في صحابة هارون الرشيد، وله معه قصة[٢]، فهو متأخر جداً، لأن هارون الرشيد تولّى الخلافة سنة (١٧٠ ـ ١٩٣)[٣].

وحديثه هذا وإن ثبتت عدالته معضل، بينه وبين الرسول ﷺ مفاوز، ومكة كلها مباركة وحرم، وإن خصّ بعضها بمزيد فضل. لذا فإني أرى أن الحديث مع إعضاله منكر، والله أعلم.



(١) ميزان الاعتدال: (١/٦٠٨)، ولسان الميزان: (٢/٣٦٠) ولم يزد شيئاً على أصله.
(٢) انظر العقد الثمين: (٤/٢٢٨ ـ ٢٢٩).
(٣) انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي: (ص ٢٨٣، ٢٩٦).



الخاتمة

الخاتمة

أحمد الله ـ عزّ وجلّ ـ وأشكره، وأثني عليه الخير كله، فهو المحمود على كل حال، وهو المحقّق للآمال.

وبعد: فهذا أوان حطّ الرحال، بعد المسيرة المباركة في رحاب السنة العطرة، حول المكان المبارك، حرم الله الآمن، فلقد عشت سنين وأياماً سعيدة ـ رغم مشاق البحث والتنقيب ـ وتوصلت من خلال هذا البحث إلى النتيجة التالية:

١ ـ بلغ عدد الأحاديث التي جمعتها ودرستها (٤٩٨) حديثاً وأثراً، توزعت على النحو التالي:

* ١٢٠ حديثاً وأثراً صحيحاً بذاته ولغيره.
* ٩٨ حديثاً وأثراً حسناً بذاته ولغيره.
* ١٦١ حديثاً وأثراً ضعيفاً.
* ١١٩ حديثاً وأثراً ضعيفاً جداً أو تالفاً أو موضوعاً.

ويدخل في الصحيح ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما، ويدخل في الحسن بعض الأحاديث المحتملة لذلك، وكذا الضعيفة التي تقوّى الجزء محل الشاهد من إيراده.

وقد تابعت في قليل من هذه الأحكام علماء معتبرين، وذلك حين لا يترجح لي شيء، أو لاحتمال وقوفهم على ما لم أقف عليه، ونحو ذلك، وأدخلت الأحاديث التي لم أقف على بعض رجال أسانيدها أو كلّهم في قسم الضعيف، إلّا إذا دلت الشواهد على أن الحديث ضعيف جداً أو أسوأ من ذلك.

٢ ـ مكة والمدينة لا يفضلهما بلد آخر، وقد بلغ عدد الأحاديث التي تشمل البلدين بالفضل نحو: (١٠٣) أحاديث منها (٩٥) حديثاً خرّجها الدكتور الرفاعي في كتابه: الأحاديث الواردة في فضائل المدينة.

٣ ـ عقدت فصلاً خاصاً بفضل جزيرة العرب، وضمنته (٢٤) حديثاً في فضلها وفضل الحجاز؛ لأن مكة تدخل في ذلك دخولاً أولياً كما لا يخفى.

٤ ـ لم أكن أتوقع أن يصل عدد الأحاديث إلى ما وصل إليه، وهذا يدلّ على أن البحث والاستقراء التام ضروري للقيام بأي بحث من هذا القبيل.

٥ ـ جمع طرق الحديث والمقارنة بينها سبيل للوصول إلى الحقيقة، فكم من حديث له طرق كثيرة اغترّ بها بعض الأكابر، فصحح الحديث أو قوّاه بناءً على ذلك، والحال أن هذه الطرق مرجوحة أو تعود في حقيقتها إلى طريق واحد.

٦ ـ تتبع أقوال العلماء في الرواة والمقارنة بينها هو منهج المحدثين النقّاد، لذا فإن السير على منهجهم كفيل في استخراج الأحكام الصحيحة على الرواة.

٧ ـ الناظر في الأحاديث الثابتة في فضل مكة يرى أفضليّتها المطلقة على جميع البلدان، بما في ذلك المدينة النبوية على صاحبها الصلاة والسلام.

٨ ـ الفوائد العلمية للبحوث كثيرة، ففيها التمرّن على ممارسة البحث والمناقشة، والوقوف على النكات العلمية ومصطلحات العلوم ومفرداتها.

٩ ـ عقدت تمهيداً، تناولت فيه أسماء مكة، وحدودها، وبعض ما صنّف في فضائلها، وقد ظهر من ذلك التمهيد كثرة أسماء مكة؛ لمكانتها، وشرفها. وأشرت إلى كثرة الأعلام المحيطة بها، واعتناء الأجيال ببنائها، والمحافظة عليها. ولم أقف على مصنف حديثي في فضلها على الصورة التي قمت بها، والحمد لله على ذلك.

الفهارس

* فهرس المصادر والمراجع
* فهرس الكلمات الغريبة والمشروحة
* فهرس المواضع والقبائل
* فهرس الأحاديث والآثار
* فهرس الأعلام المترجمين
* فهرس الموضوعات

١ ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً: فهرسة المخطوطات والرسائل العلمية التي لم تنشر[(١)]

* **الآحاد والمثاني**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (ت٢٨٧)، نسخة عن الأصل المحفوظ في مكتبة كوبريلي بتركيا.
* **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**. لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠). عدة رسائل جامعية في الجامعة الإسلامية بالمدينة.
* **الأحاديث الطوال**. لسليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). نسخة مصوّرة عن الأصل المحفوظ في مكتبة ولي الدين أفندي بتركيا.
* **أطراف الغرائب والأفراد**. لمحمد بن طاهر المقدسي: ابن القيسراني (ت٥٠٧). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.
* **إكمال تهذيب الكمال**. لعلاء الدين مُغُلْطاي الحنفي (ت٧٦٢). تحقيق: عواد بن حميد الرويثي. رسالة ماجستير مقدمة لكلية الحديث في الجامعة الإسلامية. عام ١٤١٦هـ، ونسخة عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
* **الأمالي**. لأبي القاسم عبد الملك بن بشران (ت٤٣٠). نسخة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق.
* **الأمالي**. لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠). رواية ابن مهدي الفارسي عنه. نسخة عن الأصل المحفوظ في المكتبة الظاهرية بدمشق. ورواية أخرى لأبي الحسن أحمد بن محمد القرشي المجبر عنه وعن إسماعيل الصفار. المصدر نفسه.
* **البحر الزخار**. لأحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢). نسخة عن المكتبة الأزهرية بالقاهرة.
* **البعث والنشور**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق ودراسة الدكتور: عبد العزيز راجي الصاعدي. رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية. عام ١٤٠٢ ـ ١٤٠٣هـ.
* **التابعون الثقات المتكلم في سماعهم من الصحابة**. لمبارك بن سيف الهاجري. رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤١١هـ.

(١) بعض هذه المخطوطات قد نشر، ولكني عدت إليها عند الحاجة.

* **التاريخ الكبير**. لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (ت٢٧٩). نسخة عن الأصل المحفوظ في مكتبة الخزانة العامة بالرباط. حقق الباحث: إسماعيل حسن قسماً من السفر الثاني. رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤١٣هـ. والمجلد الثالث منه. نسخة عن الأصل المحفوظ في مكتبة كلية القرويين بالمغرب.
* **تقييد المهمل وتمييز المشكل**. لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني (ت٤٩٨). نسخة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الأوقاف بحلب، سوريا.
* **تلخيص العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله. رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤٠٠هـ.
* **الجزء الأول والثالث عشر من فوائد أبي بكر إبراهيم بن محمد المقرئ الأصبهاني (ت٣٨١)**. نسخة عن الأصل المحفوظ في دار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **جزء فيه سبعة مجالس**. لمحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي طاهر المخلص (ت٣٩٣). وجزء من حديثه (رواية الشريف الزاهد أبي نصر محمد بن محمد بن علي الدبيثي عنه). وجزء منتقى من الجزء الحادي عشر والثاني عشر من حديثه. انتقاء ابن أبي الفوارس. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **جزء فيه من حديث عباس بن عبد الله الترقفي (ت٢٦٧)**. رواية أبي علي إسماعيل ابن محمد الصفار عنه. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **جزء من حديث أبي عثمان عفان بن مسلم الصفار (ت٢١٩)**. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **حديث أبي الجهم العلاء بن موسى عن شيوخه**. لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت٣١٧). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **حديث أبي الحسين محمد بن المظفر الحافظ (ت٣٣٧). عن حاجب بن أركين**. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرة**. لأبي محمد عبد الله بن محمد الفاكهي (ت٣٥٣). دراسة وتحقيق: (صاحب هذه الرسالة). رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤١٤هـ.
* **زهر الفردوس**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.
* **سنن ابن ماجه**. لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٥). نسخة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الوطنية بباريس، ونسخة أخرى عن الأصل المحفوظ بمكتبة النائج بإستانبول.

* **الضعفاء الكبير**. لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢). نسخة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق. ونسخة أخرى عن الأصل المحفوظ في مكتبة برلين.

* **عجالة الإملاء الميسرة**. لبرهان الدين إبراهيم بن محمد الملقب بالناجي (ت٩٠٠). نسخة عن الأصل المحفوظ بمكتبة برلين.

* **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.

* **الفتن**. لأبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ت٢٧٣). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **فضائل مكة**. للمفضل بن محمد الجندي اليماني (ت٣٠٨). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (المنتخب من مخطوطات الحديث). لمحمد ناصر الدين الألباني. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. عام ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

* **الفوائد**. لأبي بكر أحمد بن يوسف بن خلاد النصيبي (ت٣٥٩). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد**. لأبي بشر إسماعيل بن عبد الله العبدي المعروف بسمويه (ت٢٦٧). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد**. لأبي العباس محمد بن إسحاق الثقفي السراج (ت٣١٣). تحقيق: أكرم حسين علي السندي. رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤٠٥ - ١٤٠٦هـ. ونسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد**. لأبي عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف الفراء المصري (ت٤٣١). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد**. لأبي علي حامد بن محمد الهروي (ت٣٥٦). انتخاب الدارقطني. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات الشيخ أبي محمد الحسن بن أحمد بن محمد بن مخلد بن شيبان العدل (ت٣٨٩)**. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد المنتقاة العوالي الحسان**. انتخاب أبي القاسم عبد العزيز بن علي الأزجي. رواية أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان الدورقي (ت٤٢٥) عن شيوخه. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.

* **الفوائد المنتقاة.** لأبي الحسن علي بن الحسن الخلعي (ت٤٩٢). تخريج أحمد بن الحسن بن الحسين الشيرازي. نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **المستدرك.** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥). نسخة عن الأصل المحفوظ في مكتبة رواق المغاربة بالأزهر.
* **المسند.** لإسحاق بن راهويه (ت٢٣٨). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة.
* **مسند الفردوس.** لأبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي (ت٥٥٨). نسخة عن الأصل المحفوظ بمكتبة لاله لي بتركيا.
* **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية.** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). نسخة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة السعيدية بالهند، ونسخة أخرى عن الأصل المحفوظ في المكتبة المحمودية بالمدينة.
* **المعجم.** لأبي بكر محمد بن إبراهيم المقرئ (ت٣٨١). تحقيق: محمد بن صالح الفلاح. رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤٠٤هـ - ١٤٠٥هـ.
* **المعجم.** لأحمد بن محمد أبي سعيد بن الأعرابي (ت٣٤٠). نسخة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب الظاهرية بدمشق.
* **معجم الصحابة.** لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت٣١٧). نسخة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة العامة بالرباط.
* **معرفة الصحابة.** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). نسخة عن الأصل المحفوظ في مكتبة أحمد الثالث بتركيا.
* **مغاني الأخيار في تراجم رجال معاني الآثار.** لأبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥). تحقيق: معوض بن بلال العوفي. رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة. عام ١٤١٣هـ.

ثانياً: فهرسة المصادر والمراجع المطبوعة

* **الآحاد والمثاني**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧). تحقيق: باسم الجوابرة. دار الراية. الرياض. ط١، عام ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
* **الآداب**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية. بيروت. عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **الأباطيل والمناكير**. للحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت٥٤٣). تحقيق: عبد الرحمٰن الفريوائي. ط الجامعة السلفية بنارس، الهند. عام ١٤٠٣هـ.
* **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية. مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي**. دراسة وتحقيق: الدكتور سعدي الهاشمي. إحياء التراث الإسلامي. بيروت. ط١، عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
* **إتحاف المهرة**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢). تحقيق: مجموعة من الباحثين. نشر مركز خدمة السنة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة. ط١، تواريخ متعددة.
* **إتحاف الورى بأخبار أم القرى**. للنجم عمر بن فهد بن محمد (ت٨٨٥). تحقيق: فهيم محمد شلتوت. جامعة أم القرى. مكة المكرمة.
* **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**. لشمس الدين محمد ابن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢). تحقيق: الدكتور محمد إسحاق. دار الراية. الرياض، ط١، عام ١٤١٨هـ.
* **الأجوبة المهمة**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق: مأمون محمد أحمد. مطابع الرشيد. المدينة.
* **أحاديث الشاموخي عن شيوخه**. لأبي علي الحسن بن علي الشاموخي المقرئ البصري (ت٤٤٣). تحقيق: مشعل بن باني الجبرين المطيري. دار ابن حزم. بيروت، ط١، عام ١٤١٧هـ.
* **الأحاديث الطوال**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي ضمن كتاب: (المعجم الكبير).
* **أحاديث القصاص**. لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (ت٧٢٨). تحقيق: محمد الصباغ. المكتب الإسلامي. بيروت، ط١، عام ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

* **الأحاديث الواردة في فضائل المدينة.** للدكتور: صالح بن حامد الرفاعي. نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.** لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤). بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة بيروت.
* **أحكام الجنائز وبدعها.** لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت، ط١، عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.
* **الأحكام الوسطى.** لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي (ت٥٨١). تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي. مكتبة الرشد. الرياض. عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
* **أحوال الرجال.** لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩). تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **أخبار أصبهان:** ذكر أخبار أصبهان.
* **أخبار القضاة.** لمحمد بن خلف بن حيان المعروف بوكيع (ت٣٠٦)، عالم الكتب، بيروت.
* **أخبار مدينة الرسول المعروف بالدرة الثمينة.** لمحمد بن محمود بن النجار (ت٦٤٣). تحقيق: صالح محمد جمال. مكتبة الثقافة. مكة المكرمة. ط٣، عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
* **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه.** لأبي عبد الله محمد بن إسحاق الفاكهي (توفي قبل سنة ٢٨٠). دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثية. مكة المكرمة، ط١، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار.** لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي (ت٢٥٠ أو بعدها). تحقيق: رشدي الصالح ملحس. مطابع دار الثقافة. مكة المكرمة. ط٦، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
* **اختلاف الحديث.** لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤). بهامش كتاب الأم.
* **أخلاق النبيّ ﷺ وآدابه.** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩). دراسة وتحقيق: عصام الدين سيد. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. عام ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م.
* **الأدب المفرد.** لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

* **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**. لمحي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط٤، عام ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.
* **الأربعون في الحث على الجهاد**. لأبي قاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١). تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع. دار الخلفاء. الكويت، ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**. لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني (ت٤٤٦). تحقيق: الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس. مكتبة الرشد. الرياض. ط١، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
* **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت، ط١، عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* **الأسامي والكنى**. لأبي أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق (ت٣٧٨). تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل. مكتبة الغرباء الأثرية. المدينة المنورة. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
* **أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي**: أبو زرعة الرازي وجهوده.
* **الاستيعاب في أسماء الأصحاب**. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣). بهامش كتاب الإصابة.
* **أسد الغابة**. لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت٦٣٠). دار الفكر. بيروت.
* **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**. لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بمُلا علي القاري (ت١٠١٤). تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**. لمحمد درويش الحوت. دار الكتاب العربي. بيروت. ط٢، عام: ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **الإصابة في تمييز الصحابة**. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). دار الفكر، بيروت. عام: ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
* **إصلاح غلط المحدثين**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨). تحقيق الدكتور: حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، عام: ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق الدكتور: زهير بن ناصر الناصر. دار ابن كثير. دمشق. ط١، عام: ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

* **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**. لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (ت٥٨٤). تحقيق: راتب حاكمي. مطبعة الأندلس. حمص. عام: ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.
* **الأعلام**. لخير الدين الزركلي. ط٥. عام: ١٩٨٠م.
* **إعلام المساجد بأحكام الساجد**. لمحمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤). تحقيق: أبي الوفاء مصطفى المراغي. طبع بالقاهرة. عام ١٣٩٧هـ.
* **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١). تحقيق: عبد الرحمٰن الوكيل. دار الكتب الحديثة، القاهرة.
* **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**. لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢). عني بنشره القدسي. دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان. عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* **الاقتران في بيان الاصطلاح**. لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد (ت٧٠٢). تحقيق: قحطان عبد الرحمٰن الدوري. مطبعة الإرشاد، بيروت. عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
* **اقتضاء العلم العمل**. لأبي بكر أحمد علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. دار الأرقم. الكويت.
* **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف**. لأبي نصر علي بن هبة الله الشهير بالأمير ابن ماكولا (ت٤٨٧). تحقيق الشيخ: عبد الرحمٰن المعلمي. مطبعة الفارق الحديثة. القاهرة. عن الطبعة الهندية.
* **الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد**. لشمس الدين محمد بن علي الحسيني (ت٧٦٥). تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان. ط١، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
* **الإلزامات**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥). تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. دار الخلفاء، الكويت. ط٢.
* **الإلمام بأحاديث الأحكام**. لتقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد (ت٧٠٢). راجعه محمد سعيد المولوي. دار ابن القيم. ط٢، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
* **أمالي المحاملي (رواية ابن البيّع)**. للقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠). تحقيق: الدكتور إبراهيم القيسي. دار ابن القيم. الدمام. ط١، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
* **أمثال الحديث**. لأبي محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي (ت٣٦٠). تحقيق: عبد العلي الأعظمي. الدار السلفية. الهند. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م.

* **الأمثال في الحديث النبوي**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩). تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد. الدار السلفية بالهند. ط٢، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
* **الأم**. لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤). مكتبة دار الشعب القاهرة.
* **الأموال**. لحميد بن زنجويه (ت٢٥١). تحقيق الدكتور: شاكر ذيب فياض. ط١، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م. مركز الملك فيصل، الرياض.
* **الأموال**. لأبي عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت٢٢٤). تحقيق: محمد خليل هراس. مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، عام ١٣٨٨هـ.
* **الإنباه على قبائل الرواة**. لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣). تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي. بيروت ط١، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
* **الأنساب**. لأبي سعد عبد الكريم السمعاني (ت٥٦٢). تحقيق: عبد الله عمر البارودي. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* **أنساب الأشراف**. لأحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري (ت٢٧٠). تحقيق: الدكتور محمد حميد الله. إخراج معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف بمصر.
* **الأوائل**. لأحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧). تحقيق: محمد بن ناصر العجمي. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي. الكويت.
* **الأوائل**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق: محمد شكور. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
* **أودية مكة المكرمة**. لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة. مكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
* **الإيمان**. لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. دار الأرقم. الكويت.
* **الإيمان**. لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (ت٢٣٥). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. دار الأرقم. الكويت.
* **الإيمان**. لمحمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (ت٣٩٥). تحقيق الدكتور: علي الفقيهي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٣، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* **البحر الزخار: مسند البزار**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت٢٩٢). تحقيق الدكتور: محفوظ الرحمٰن زين الله. مكتبة العلوم والحكم. المدينة. ط١، تواريخ متعددة.

* **البداية والنهاية**. لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤). تحقيق: مجموعة من الباحثين. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **البدع والنهي عنها**. لمحمد بن وضاح القرطبي (ت٢٨٦). تحقيق: محمد أحمد دهمان. دار الصفاء ط١، عام: ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
* **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (ت٢٨٢)**. لنور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧). تحقيق الدكتور: حسين أحمد الباكري. نشر مركز السنة النبوية. المدينة المنورة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق: أحمد حسن الدهلوي. إدارة إحياء السنة النبوية. باكستان.
* **بيان الوهم والإيهام**. لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان الفاسي (ت٦٢٨). دراسة وتحقيق: الحسين بن سعيد. دار طيبة. الرياض. ط١، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
* **بين الإمامين مسلم والدارقطني**. للدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي. الجامعة السلفية. الهند. ط١، عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
* **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**. لأبي زرعة عبد الرحمٰن بن عمرو بن عبد الله الدمشقي (ت٢٨١). تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني.
* **تاريخ أسماء الثقات**. لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥). تحقيق: صبحي السامرائي. الدار السلفية. الكويت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
ـ **تاريخ أسماء الثقات**: الثقات للعجلي.
* **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**. لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت٣٨٥). دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الرحيم القشقري. ط١، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
* **تاريخ بغداد**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). نشر المكتبة السلفية بالمدينة.
* **تاريخ جرجان**. لحمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧). تحقيق الدكتور: محمد عبد المعيد خان. عالم الكتب. بيروت. ط٤. عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **تاريخ الخلفاء**. لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١). تحقيق: محمد محيي الدين بن عبد الحميد. مطبعة الفجالة. القاهرة. ط٤، سنة ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
* **تاريخ الرقة ومن نزلها من أصحاب رسول الله ﷺ**. لأبي علي محمد بن سعيد بن عبد الرحمٰن القشيري الحراني الحافظ (ت٣٣٤). تحقيق: طاهر النعساني، وهو الناشر.

* **التاريخ عن يحيى بن معين (ت٢٣٣)**. (رواية عباس بن محمد الدوري (ت٢٧١)). ضمن كتاب (يحيى بن معين وكتابه التاريخ). دراسة وترتيب وتحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف. نشر جامعة الملك عبد العزيز، ط١، عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
* **التاريخ الصغير**. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. توزيع مكتبة المعارف. الرياض. ط١. عام: ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **تاريخ الطبري المعروف بتاريخ الأمم والملوك**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣٠١). مؤسسة الأعلمي بيروت. ط١، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي (ت٢٨٠)**. عن أبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣). تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث. دمشق.
* **تاريخ علماء أهل مصر**. ليحيى بن علي بن محمد بن إبراهيم الحضرمي المعروف بابن الطحان (ت٤١٦). تحقيق: أبي عبد الله محمد بن محمود الحداد. دار العاصمة. الرياض. ط١، عام ١٤٠٨هـ.
* **التاريخ الكبير**. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). تصحيح وتعليق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني. دار الكتب العلمية. بيروت. عن المطبعة الهندية.
* **تاريخ المدينة**. لأبي زيد عمر بن شبه النميري البصري (ت٢٦٢). تحقيق: فهيم محمد شلتوت.
* **تاريخ الموصل**. لأبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم الأزدي (ت٣٣٤). تحقيق الدكتور: علي حبيبة. إشراف محمد توفيق عويضة. القاهرة. عام ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
* **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**. لأبي سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن زبر الرَّبعي الدمشقي (ت٣٧٩). تحقيق: الدكتور عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد. دار العاصمة. الرياض. ط١، عام ١٤١٠هـ.
* **تاريخ واسط**. لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي المعروف ببحشل (ت٢٩٢). تحقيق: كوركيس عواد. عالم الكتب. بيروت. ط١، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**. لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت٨٥٢). تحقيق: محمد علي النجار. مراجعة: علي محمد البجاوي. المكتبة العلمية. بيروت.
* **التتبع**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥). تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي. دار الخلفاء. الكويت. ط٢.

* **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٣، عام ١٣٩٨هـ.
* **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**. لعبد الرحمٰن المباركفوري (ت٣٥٣). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. نشره محمد عبد المحسن الكتبي.
* **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**. لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن المزي (ت٧٤٢). تحقيق عبد الصمد شرف الدين. الدار القيمة. الهند. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٤، عام ١٤٠٣هـ.
* **تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف**. لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت سنة ٧٦٢). تحقيق: سلطان بن فهد آل طيش. دار ابن خزيمة. الرياض. ط١، عام ١٤١٤هـ.
* **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١). تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي. مكتبة الكوثر. الرياض، ط٢، عام ١٤١٥هـ، بيروت.
* **التدوين في أخبار قزوين**. لعبد الكريم الرافعي (ت٦٢٣). تحقيق: عزيز الله العطاردي. الناشر مكتبة الإيمان بالمدينة.
* **تذكرة الحفاظ**. لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان.
* **تذكرة الموضوعات**. لمحمد طاهر بن علي الهندي الفتني (ت٩٨٦). طبع في الهند.
* **ترتيب الموضوعات**. لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: كمال بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
* **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**. لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (ت٣٨٥). تحقيق: صالح أحمد الوعيل. دار ابن الجوزي بالدمام. ط١، عام: ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
* **الترغيب والترهيب**. لأبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني المعروف بقوام السنة (ت٥٣٥). تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان. دار الحديث. القاهرة. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**. لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦). تحقيق: مُحْيِ الدين مستو وآخرين. دار ابن كثير. دمشق. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

* **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة.** لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تصحيح السيد عبد الله هاشم يماني المدني. دار المحاسن القاهرة. عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

* **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.** لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري، والأستاذ: محمد أحمد عبد العزيز. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

* **تعظيم قدر الصلاة.** لمحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤). تحقيق: عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي. مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط١، عام ١٤٠٦هـ.

* **تعليقات الدارقطني (ت٣٨٥) على المجروحين لابن حبان البستي ومعه نقولات من كتاب الضعفاء.** لزكريا بن يحيى الساجي (ت٣٠٧). تحقيق: خليل بن محمد العربي. الفاروق الحديثة. القاهرة. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

* **التعليق المغني على سنن الدارقطني.** لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. مطبوع بهامش سنن الدارقطني.

* **تغليق التعليق على صحيح البخاري.** لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). دراسة وتحقيق سعيد عبد الرحمٰن موسى القزفي. المكتب الإسلامي، بيروت. ودار عمار، الأردن. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* **تفسير سفيان الثوري.** لسفيان بن سعيد الثوري (ت١٦١). راجعه لجنة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

ـ **تفسير القرآن للطبري:** جامع البيان.

* **تفسير القرآن العظيم.** لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت٧٧٤). مطبعة الحلبي. مصر.

* **تفسير القرآن.** لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧). تحقيق: أسعد محمد الطيب. الناشر مكتبة الباز. ط١، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* **التقريب.** لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦). انظر تدريب الراوي.

* **تقييد العلم.** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: يوسف العش. دار إحياء السنة النبوية. ط٢، عام ١٩٧٤م.

* **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح.** لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦). تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان. دار الفكر. بيروت. عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

* **تكملة الإكمال.** لأبي بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (ت٦٢٩). تحقيق الدكتور: عبد القيوم عبد رب النبي. مركز إحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

* **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.** لشهاب الدين أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). صححه وعلق عليه ونشره عبد الله هاشم اليماني المدني.

* **تلخيص المتشابه في الرسم.** لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: سكينة الشهابي. ط١، عام ١٩٨٥م، طلاس. دمشق.

* **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد.** لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣). تحقيق: مصطفى بن أحمد البلوي ومحمد بن عبد الكبير البكري. مطبعة فضالة المحمدية. المغرب. ط٢، عام ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

* **تمييز الطيب من الخبيث.** لعبد الرحمٰن بن علي الديبع الشيباني (ت٩٤٤). دار الكتاب العربي. بيروت.

* **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة.** لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني (ت٩٦٣). تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق. الناشر. مكتبة القاهرة. ط١.

* **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق.** لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٢). تحقيق: عامر حسن صبري. ط١، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م. المكتبة الحديثة. الإمارات.

* **التنكيل.** لعبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني (ت١٣٨٦). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. المطبعة العربية. لاهور. ط١. عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

* **تهذيب الآثار.** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠). تحقيق: ناصر بن سعد الرشيد. مطابع الصفا. مكة المكرمة. عام ١٤٠٤هـ.

* **تهذيب الأسماء واللغات.** لأبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦). دار الكتب العلمية. بيروت.

* **تهذيب التهذيب.** لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). دار صادر. بيروت.

* **تهذيب سنن أبي داود.** لشمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١). تحقيق: أحمد محمد شاكر. ومحمد حامد الفقي. مكتبة السنة المحمدية. القاهرة.

* **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (ت٧٤٢). تحقيق: بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٦، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
* **التوحيد وإثبات صفات الرب ـ عزّ وجلّ ـ**. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت٣١١). دراسة وتحقيق: عبد العزيز الشهوان. مكتبة الرشد. الرياض. ط٥، عام ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٤م.
* **التوحيد ومعرفة أسماء الله ـ عزّ وجلّ ـ وصفاته**. لمحمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (ت٣٩٥). تحقيق الدكتور: علي الفقيهي. نشر مركز شؤون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة.
* **التوسل أنواعه وأحكامه**. لمحمد ناصر الدين الألباني. ط٢، عام ١٣٩٧هـ.
* **توضيح المشتبه**. لشمس الدين محمد بن عبد الله المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢). تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٢، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* **التيسير بشرح الجامع الصغير**. لمحمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١). نشر مكتبة الإمام الشافعي بالرياض. عن طبعة بولاق.
* **الثقات: تاريخ أسماء الثقات**. لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت٢٦١). ترتيب نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧). تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.
* **الثقات**. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤). طبع دائرة المعارف العثمانية. بحيدر آباد. بالهند. ط١، عام ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.
* **ثلاثة مجالس من أمالي أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت٤١٠)**. دراسة وتحقيق الدكتور: محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي. دار علوم الأحاديث. الإمارات. ط١، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
* **جامع الأصول**. لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦). تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط. دار الفكر. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **جامع بيان العلم وفضله**. لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣): . تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان. المكتبة السلفية بالمدينة. ط٢، عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
* **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ط٣، عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.

* **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**. لصلاح الدين أبي سعيد خليل العلائي (ت٧٦١). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. نشر وزارة الأوقاف العراقية. ط١، عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
* **الجامع**. لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩). تحقيق: أحمد محمد شاكر. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
* **الجامع في الحديث**. لعبد الله بن وهب بن مسلم القرشي المصري (ت١٩٧). تحقيق الدكتور: مصطفى حسن أبي الخير. دار ابن الجوزي. الدمام. ط١، عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
* **الجامع اللطيف في فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف**. لجمال الدين محمد جار الله بن ظهيرة القرشي المخزومي (ت٩٥٠). مطبعة مصطفى البابي الحلبي. عام ١٣٥٧هـ ـ ١٩٣٨م.
* **الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث**. لأحمد بن عبد الكريم العامري الغزي (ت١١٤٣). تحقيق: بكر بن عبد الله أبي زيد. دار الراية. الرياض. ط٢، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **الجرح والتعديل**. لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧). دائرة المعارف العثمانية. الهند. عام ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م. تصوير: دار إحياء التراث العربي. بيروت.
* **جزء الألف دينار**. لأبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (ت٣٦٨). تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. دار النفائس. الكويت. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* **جزء بيبي بنت عبد الصمد الهروية الهرثمية** (ت في حدود ٤٧٧). تحقيق عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي. الناشر: دار الخلفاء. الكويت. الطبعة الأولى. عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **جزء ابن الغطريف**. لأبي أحمد محمد بن أحمد بن الغطريف الجرجاني (ت٣٧٧). تحقيق الدكتور: عامر حسن صبري. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط١، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
* **جزء فيه أحاديث**. لأبي علي الحسن بن موسى الأشيب (ت٢٠٩). تحقيق: أبي ياسر خالد بن قاسم الردادي. دار علوم الحديث. الإمارات العربية. ط١، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
* **جزء فيه قول النبيّ ﷺ نضر الله امرءاً**. لأبي عمرو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حكيم المديني (ت٣٣٣). تحقيق: بدر البدر. دار ابن حزم. بيروت. ط١، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

* **جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني** (ت٢٦٢). تحقيق وتخريج: مفيد خالد عيد. دار العاصمة الرياض. ط١، عام ١٤٠٩هـ.
* **جزء المؤمل بن إيهاب** (ت٢٥٤). تخريج أبي الفداء عماد بن فرة. إشراف أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد. دار البخاري. بريدة. المدينة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **الجعديات**: مسند علي بن الجعد.
* **جمهرة أنساب العرب**. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦). تحقيق: عبد السلام هارون. دار المعارف. القاهرة. ط٥.
* **الجهاد**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧). تحقيق: مساعد الراشد الحميد. دار القلم. دمشق. ط١، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
* **الجوهر النقي**. لعلاء الدين المارديني الشهير بابن التركماني (ت٧٤٥). (بهامش السنن الكبرى) للبيهقي.
* **حاشية السندي على سنن النسائي (المجتبى)**. مطبوع بهامشه.
* **الحجة في بيان المحجة**. لأبي القاسم إسماعيل بن محمد المعروف بقوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥). تحقيق: محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي. دار الراية. الرياض. ط١، عام ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
* **الحرم المكي الشريف والأعلام المحيطة به**. للدكتور: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة. مكة المكرمة.
* **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). دار الريان للتراث. القاهرة. ط٥، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **خلق أفعال العباد**. لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**. ليحيى بن شرف الدين النووي (ت٦٧٦). تحقيق: حسين إسماعيل الجمل. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
* **خلاصة البدر المنير**. سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت٨٠٤). دار الرشد. الرياض.
* **الخلافيات**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: مشهور بن حسن. دار الصميعي. الرياض. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
* **الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة**. لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١). تحقيق: خليل مُحْيِ الدين الميس. المكتب الإسلامي. بيروت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **الدرة الثمينة**: أخبار المدينة.
* **الدعاء**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق وتخريج: محمد بن سعيد بن محمد حسن البخاري. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* **الدعوات الكبير**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: بدر البدر. جمعية إحياء التراث الإسلامي. الكويت. ط١، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
* **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: عبد المعطي قلعجي. دار الريان للتراث. القاهرة. ط١، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* **دلائل النبوة**. لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي (ت٣٠١). تحقيق: عامر حسن صبري. دار حراء. مكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
* **دلائل النبوة**. لأبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي قوام السنة الأصبهاني (ت٥٣٥). تحقيق: مساعد الراشد. دار العاصمة. الرياض. ط١، عام ١٤١٢هـ.
* **دلائل النبوة**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). دار المعرفة. بيروت.
* **الديات**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (ت٢٨٧). تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
* **ذكر أخبار أصبهان**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). طبع في مدينة ليدن المحروسة. بمطبعة بريل. سنة ١٩٣٤م.
* **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. ط٥، عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. القاهرة.
* **ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**. لأبي محمد عبد العزيز بن أحمد بن محمد الكتاني (ت٤٦٦). تحقيق الدكتور: عبد الله بن أحمد بن سليمان الحمد. دار العاصمة. الرياض. ط١، عام ١٤٠٩هـ.
* **ذيل اللآلئ المصنوعة**. لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١). صورة عن المطبوع في الهند.
* **رجال صحيح البخاري**. لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت٣٩٨). تحقيق: عبد الله الليثي. دار المعرفة. بيروت، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* **رجال صحيح مسلم**. لابن منجويه أحمد بن علي الأصبهاني (ت٤٢٨). تحقيق عبد الله الليثي. دار المعرفة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* **الرحلة في طلب الحديث**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: نور الدين عتر. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

* **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**. لمحمد بن عبد الحي اللكنوي الهندي (ت١٣٠٤). تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب.

* **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام**. لجاسم الدوسري. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م. وتواريخ أخرى.

* **زاد المعاد في هدي خير العباد**. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزية (ت٧٥١). تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط. مكتبة المنار الإسلامية. الكويت ط٨، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* **الزهد**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧). تحقيق الدكتور: عبد العلي عبد الحميد. الدار السلفية. الهند. ط٢، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

* **الزهد**. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١). دار الكتب العلمية. بيروت.

* **الزهد**. لهناد بن السري (ت٢٤٣). تحقيق: عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي. دار الخلفاء. الكويت. عام ١٤٠٦هـ.

* **الزهد**. لوكيع بن الجراح (ت١٩٧). تحقيق: عبد الرحمٰن عبد الجبار الفريوائي. دار الصميعي. الرياض. ط٢، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

* **الزهد الكبير**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: عامر أحمد حيدر. دار أبجان. بيروت. ط١، عام ١٤٠٨هـ.

* **الزواجر عن اقتراف الكبائر**. لأبي العباس أحمد بن حجر المكي الهيتمي (ت٩٧٤). دار المعرفة. بيروت.

* **سلسلة الأحاديث الصحيحة**. لمحمد ناصر الدين الألباني. نشر المكتب الإسلامي. بيروت. ونشرات أخرى لبعض الأجزاء.

* **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**. لمحمد ناصر الدين الألباني. نشر المكتب الإسلامي. بيروت. ونشرات أخرى لبعض الأجزاء.

* **سنن أبي داود**. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥). إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد. دار الحديث للطباعة والنشر. بيروت. ط١، عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

* **سنن الترمذي**: الجامع.

* **سنن الدارقطني**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥). عني بتصحيحه السيد عبد الله هاشم يماني المدني. عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

* **سنن الدارمي**. لأبي محمد عبد الله بن محمد الدارمي (ت٢٥٥). تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني. دار المحاسن القاهرة. عام ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

* **سنن سعيد بن منصور**. لسعيد بن منصور الخراساني المكي (ت٢٢٧). تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م. وقسم منه بتحقيق الدكتور: سعد آل حميد. دار الصميعي. الرياض. ط١، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
* **السنن الكبرى**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). دار الفكر. بيروت.
* **السنن الكبرى**. لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣). تحقيق الدكتور: عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١. عام ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
* **سنن ابن ماجه**. لأبي عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني (ت٢٧٥). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. إحياء التراث العربي. بيروت. عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م. بيروت.
* **سنن النسائي**: المجتبى.
* **السنن الواردة في الفتن**. لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداراني (ت٤٤٤). تحقيق الدكتور: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. دار العاصمة. الرياض. ط١. عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
* **السنة**. لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت٣١١). دراسة وتحقيق الدكتور: عطية الزهراني. دار الراية. الرياض. ط١. عام ١٤١٠هـ - ١٩٨٥م.
* **السنة**. لأبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني (ت٢٨٧). المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢ عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
* **السنة**. لعبد الله بن الإمام أحمد (ت٢٩٠). تحقيق ودراسة الدكتور: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني. رمادى للنشر. الدمام. ط٣ عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
* **السنة**. لمحمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤). المكتبة الأثرية. باكستان.
* **سؤالات البرقاني للدارقطني (ت٣٨٥)**. لأبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني (ت٤٢٥). تحقيق الدكتور: عبد الرحيم القشقري. لاهور. باكستان. ط١ عام ١٤٠٤هـ.
* **سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ت٢٣٣)**. لأبي إسحاق بن الجنيد (ت٢٦٠). تحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف. مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط١ عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ت٣٨٥)**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥). دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. الرياض. ط١ عام ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

* **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**. لحمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧). دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. الرياض. ط١ عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥). تحقيق: زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم. المدينة المنورة. ط١ عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

* **سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني (ت٢٣٤)**. لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧). دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. الرياض. ط١ عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ت٢٧٥)**. لأبي عبيد محمد بن علي الآجري (ت٣٦٠). دراسة وتحقيق: محمد علي قاسم العمري. نشر الجامعة الإسلامية. ط١ عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. وبتحقيق الدكتور: عبد العليم عبد العظيم البستوي. مكتبة دار الاستقامة. مكة المكرمة ومؤسسة الريان. بيروت. ط١، عام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

* **سير أعلام النبلاء**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٤ عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **السيرة النبوية**. لأبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري (ت٢١٨). تحقيق: مصطفى السقا وآخرين. مصطفى الحلبي. مصر. ط٢ عام ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م.

* **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**. لأبي القاسم هبة الله الحسن بن منصور الطبري اللالكائي (ت٤١٨). تحقيق الدكتور: أحمد سعد حمدان. دار طيبة. الرياض. ط٢ عام ١٤١١هـ وتواريخ أخرى.

* **شرح صحيح مسلم**. لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦). المطبعة المصرية. القاهرة.

* **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح**. المسمى: الكاشف عن حقائق السنن. لشرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمد الطيبي (ت٧٤٣). تحقيق الدكتور: عبد الحميد الهنداوي. مكتبة الباز. مكة. ط١ عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* **شرح السنة**. للحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٦). تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢ عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

* **شرح علل الترمذي**. لزين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥). تحقيق: السيد صبحي جاسم الحميد. نشر وزارة الأوقاف العراقية. مطبعة العاني. بغداد.
* **شرح معاني الآثار**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٢١). تحقيق: محمد زهري النجار. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
* **الشرح الممتع على زاد المستقنع**. لمحمد بن صالح العثيمين. مؤسسة آسام. الرياض. ط١، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
* **شرف أصحاب الحديث**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق الدكتور: محمد سعيد خطيب أوغلي. دار إحياء السنة النبوية.
* **الشريعة**. لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠). تحقيق: محمد حامد الفقي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. وطبعة أخرى بتحقيق: عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي. دار الوطن. الرياض. ط١، عام ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
* **شعب الإيمان**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط١، عام ١٤١٠هـ - ١٩٩٠. وطبعة أخرى هندية بتحقيق: مختار الندوي.
* **شفاء السقام في زيارة خير الأنام**. لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦). دار جوامع الكلم. القاهرة. عام ١٩٨٤م.
* **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**. لأبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد بن علي الفاسي المكي (ت٨٣٢). تحقيق الدكتور: عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
* **الشمائل المحمدية**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩). خرج أحاديثه وعلق عليه عزت عبيد الدعاس. الناشر مؤسسة الزعبي. سوريا ولبنان.
* **صحيح الترغيب والترهيب**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
* **صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط١، عام ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
* **صحيح ابن خزيمة**. لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت٣١١). تحقيق الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي. ط٢، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م. المكتب الإسلامي. بيروت.

* **صحيح سنن ابن ماجه**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت ط١، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٦٨م.

* **صحيح مسلم**. لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

* **صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان**. لمحمد بن بشير السهسواني الهندي (ت١٣٢٦). تصحيح عبد الله بن عبد الرحمٰن بن جبرين ط٥، عام ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.

* **الضعفاء لأبي زرعة الرازي**: أبو زرعة وجهوده.

* **الضعفاء الصغير**. لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦). تحقيق: عبد الشكور الأثري. المكتبة الأثرية. باكستان.

* **الضعفاء الكبير**. لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت٣٢٢). تحقيق: عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **الضعفاء**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). تحقيق الدكتور: فاروق حمادة. دار الثقافة. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

* **الضعفاء والمتروكون**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت٣٨٥). تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. مكتبة المعارف. الرياض. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **الضعفاء والمتروكون**. لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣). تحقيق: عبد الشكور الأثري. المكتبة الأثرية. باكستان.

* **الضعفاء والمتروكون**. لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧). تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **ضعيف الجامع الصغير وزياداته الفتح الكبير**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٣، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

* **ضعيف سنن ابن ماجه**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

* **ضعيف سنن أبي داود**. لمحمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي. بيروت ط١، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.

* **طبقات الشافعية الكبرى**. لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١). تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح الحلو. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة.

* **الطبقات الكبرى**. لمحمد بن سعد بن منيع البصري (ت٢٣٠). دار صادر. بيروت. و(القسم المتمم لتابعي أهل المدينة) تحقيق: زياد محمد منصور. إحياء التراث الإسلامي. بيروت. ط١، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. و(الطبقة الخامسة من الصحابة) دراسة وتحقيق: محمد بن صامل السليمي. مكتبة الصديق. الطائف. ط١، عام ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

* **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**. لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩). تحقيق الدكتور: عبد الغفور البلوشي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٢، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

* **ظلال الجنة في تخريج السنة**. لمحمد ناصر الدين الألباني. ضمن كتاب السنة لابن أبي عاصم. المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* **العبر في خبر من غبر**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* **العظمة**. لأبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (ت٣٦٩). تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري. دار العاصمة. الرياض. ط١، عام ١٤٠٨هـ.

* **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**. لأبي الطيب تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي المكي (ت٨٣٢). مطبعة السنة المحمدية. القاهرة.

* **علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج**. لأبي الفضل بن عمار الشهيد (ت٣١٧). تحقيق: علي الحلبي. دار الهجرة. الرياض. ط١، عام ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

* **علل الترمذي الكبير**. لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩). ترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق: حمزة ديب مصطفى. ط١، عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م مكتبة الأقصى الكويت.

* **علل الحديث**. لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧). دار المعرفة. بيروت. عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

* **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. لأبي الفرج عبد الرحمٰن علي بن الجوزي (ت٥٩٧). تحقيق: خليل الميس. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

* **العلل ومعرفة الرجال**. لأحمد بن حنبل (ت٢٤١). رواية ابنه عبد الله. تحقيق: طلعت قوج وإسماعيل جراح. المكتبة الإسلامية إستانبول. تركيا. عام ١٩٨٧م.

* **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥). تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي. دار طيبة. الرياض. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م. وتواريخ أخرى.
* **علوم الحديث**. لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن بن الصلاح الشهرزوري (ت٦٤٣). تحقيق: نور الدين عتر. المكتبة العلمية. المدينة المنورة. عام ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.
* **عمل اليوم والليلة**. لأبي بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري المعروف بابن السني (ت٣٦٤). تحقيق: أبي محمد سالم بن أحمد السلفي. مؤسسة الكتب الثقافية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
* **عمل اليوم والليلة**. لأحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣). دراسة وتحقيق: الدكتور فاروق حمادة. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.
* **عوالي الغيلانيات**. لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي (ت٣٥٤). مع كتاب الغيلانيات (الفوائد).
* **غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام**. لعز الدين عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد الهاشمي القرشي (ت٩٢٢). تحقيق: فهيم شلتوت. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **الغرباء**. لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت٣٦٠). تحقيق: بدر البدر. ط١، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م. دار الخلفاء. الكويت.
* **غريب الحديث**. لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨٥). تحقيق: ودراسة الدكتور: سليمان بن إبراهيم العاير. نشر المركز العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **غريب الحديث**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨). تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي. نشر المركز العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٥هـ.
* **غريب الحديث**. لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦). تحقيق: عبد الله الجبوري. نشر وزارة الأوقاف العراقية. ط١، عام ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
* **غريب الحديث**. لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤). دار الكتاب العربي. بيروت.
* **غريب الحديث**. لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧). تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* **الغوامض والمبهمات**. لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال (ت٥٧٨). تحقيق: محمود مغراوي. دار الأندلس الخضراء. جدة. ط١، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.
* **الغيلانيات (الفوائد)**. لأبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي (ت٣٥٤). تحقيق: فاروق بن عبد العليم بن مرسي. أضواء السلف. الرياض. ط١، عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
* **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). عبد العزيز بن عبد الله بن باز. ومحب الدين الخطيب. المطبعة السلفية بالمدينة، ودار الفكر ببيروت.
* **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢). تحقيق: علي حسين علي. المطبعة السلفية بنارس الهند. ط١، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **الفتن**. لأبي عبد الله نعيم بن حماد المروزي (ت٢٢٨). تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. مكتبة التوحيد. القاهرة. ط١، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
* **فضائل بيت المقدس**. لضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣). تحقيق: محمد مطيع الحافظ. دار الفكر. سورية. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٧م.
* **فضائل البيت المقدس**. لأبي بكر محمد بن أحمد الواسطي (كان حياً سنة ٤١٠). حققه أرحسون. نشر دار ماغنس الجامعة العبرية. القدس. ط١، عام ١٩٧٩م.
* **فضائل الشام ودمشق**. لأبي الحسن علي بن محمد الربعي المالكي (ت٤٤٤). تحقيق: صلاح الدين المنجد. مطبوعات المجمع العلمي بدمشق. عام ١٩٥٠م.
* **فضائل الشام**. لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢). تحقيق: عمرو علي عمر. دار الثقافة العربية دمشق. ط١، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
* **فضائل الصحابة**. لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت٢٤١). تحقيق: وصي الله محمد عباس. جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **فضائل القدس**. لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧). تحقيق: الدكتور جبرائيل سليمان جبور. دار الآفاق. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
* **فضائل المدينة**. لأبي سعد المفضل بن محمد الجندي (ت٣٠٨). تحقيق: محمد مطيع الحافظ، وغزوة بدير. دار الفكر دمشق. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **فضائل مكة والسكن فيها**. المنسوب للإمام الحسن بن أبي الحسن البصري (ت١١٠). تحقيق: سامي مكي العاني. مكتبة الفلاح. الكويت. عام ١٤٠٥هـ.

* **فضائل مكة وحرمة البيت الحرام**. لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة. مكة المكرمة. ط٢، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
* **الفقيه والمتفقه**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: إسماعيل الأنصاري. دار إحياء السنة النبوية. دمشق. ط٢، عام ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م.
* **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية بدمشق المنتخب من مخطوطات الحديث**. لمحمد ناصر الدين الألباني. مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. عام ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.
* **فوائد العراقيين**. لأبي سعيد النقاش (ت٤١٤). تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن. القاهرة.
* **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**. لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠). تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني. توزيع المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام ١٣٩٢هـ.
* **فيض القدير شرح الجامع الصغير**. لمحمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي (ت١٠٣١). دار المعرفة. بيروت. ط٢، عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢م.
* **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**. لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الدمشقي (ت٧٢٨). المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
* **القرى لقاصدي أم القرى**. لأبي العباس أحمد بن عبد الله: محب الدين الطبري ثم المكي (ت٦٩٤). تحقيق: مصطفى السقاء. دار الفكر. بيروت. ط٣، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **قيام رمضان. لمحمد ناصر الدين الألباني: نشر المكتبة الإسلامية. عمان. ط٣،** عام ١٤٠٧هـ.
* **الكاشف عن حقائق السنن**: شرح الطيبي على مشكاة المصابيح.
* **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب. دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن. جدة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **الكاف الشافِ في تخريج أحاديث الكشاف**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). بهامش كتاب الكشاف. دار المعرفة. بيروت. توزيع دار الباز.
* **الكامل في ضعفاء الرجال**. لأبي أحمد عبد الله بن عدي الحرجاني (ت٣٦٥). تحقيق: لجنة من المختصين بإشراف الناشر. دار الفكر. بيروت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة**. للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧). تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**. لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١). تحقيق: صبحي السامرائي. عالم الكتب. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**. لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢). تحقيق: أحمد القلاش. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٤، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **الكفاية في علم الرواية**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). المكتبة العلمية. المدينة المنورة.
* **الكنى والأسماء**. لأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت٣١٠). دار الكتب العلمية. بيروت. عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **الكنى والأسماء**. لمسلم بن الحجاج (ت٢٦١). تحقيق: الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري. إحياء التراث الإسلامي. بيروت. لبنان. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**. لعلاء الدين المتقي بن حسام الدين الهندي (ت٩٧٥). ضبطه بكر حيّاني. صححه صفوة السقاء. مؤسسة الرسالة. بيروت. عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
* **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**. لأبي البركات محمد بن أحمد المشهور بابن الكيال (ت٩٢٩). تحقيق: عبد القيوم بن عبد رب النبي. نشر جامعة أم القرى. ط١، عام ١٤٠١هـ.
* **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**. لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١). دار المعرفة. بيروت.
* **لسان العرب**. لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت٧١١). دار صادر. بيروت.
* **لسان الميزان**. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). نشر مؤسسة الأعلمي. بيروت. ط٣، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح**. لأبي محمد شرف الدين عبد المؤمن بن خلف الدمياطي (ت٧٠٥). تحقيق: الدكتور عبد الملك بن دهيش. مكتبة النهضة الحديثة. مكة المكرمة. ط٥، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
* **المتفق والمفترق**. لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي. دار القادري. دمشق. ط١، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

* **المجالسة وجواهر العلم**. لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت٣٣٣). دراسة وتحقيق: الدكتور عدنان عبد الرحمٰن القيسي. مؤسسة الريان. بيروت. ط١، عام ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

* **المجتبى (سنن النسائي)**. لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣). قرئت على: حسن محمد المسعودي. دار إحياء التراث العربي. بيروت.

* **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت٣٥٤). تحقيق: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي بحلب. ط١، عام ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

* **مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار**. لمحمد طاهر الهندي الفتني (ت٩٨٦). دار الكتاب الإسلامي. القاهرة ط٢، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

* **مجمع البحرين في زوائد المعجمين**. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧). تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير. مكتبة الرشد. الرياض. ط١، عام ١٤١٣هـ.

* **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧). دار الكتاب العربي. بيروت. ط٢، عام ١٩٦٧م.

* **المجموع شرح المهذب**. لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦). دار الفكر. بيروت.

* **المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث**. لأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني (ت٥٨١). تحقيق: عبد الكريم العزباوي. نشر جامعة أم القرى. مكة المكرمة. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

* **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**. للقاضي الحسن بن عبد الرحمٰن الرَّامهرمزي (ت٣٦٠). تحقيق: محمد عجاج الخطيب. دار الفكر. بيروت. ط١، عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

* **المحرر في الحديث**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي الدمشقي (ت٧٤٤). تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، وآخرين، دار المعرفة. بيروت.

* **المحلى**. لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦). تحقيق: أحمد محمد شاكر. مكتبة الجمهورية العربية. مصر.

* **مختار الصحاح**. لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت٦٦٦). دار الكتاب العربي. بيروت. عام ١٩٧٩م.

* **مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**. لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠). تحقيق: سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

* **مختصر سنن أبي داود**. لزكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦). تحقيق: محمد حامد الفقي وأحمد محمد شاكر. مكتبة السنة المحمدية بالقاهرة.
* **مختصر المقاصد الحسنة**. لمحمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت١١٢٢). تحقيق: الدكتور محمد بن لطفي الصباغ.
* **المدخل إلى السنن الكبرى**. لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨). تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي. دار الخلفاء. الكويت.
* **المدخل إلى الصحيح**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥). تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
* **مرآة الحرمين**. تأليف اللواء إبراهيم رفعت باشا. مطبعة دار الكتب المصرية. عام ١٣٤٤هـ.
* **المراسيل**. لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (ت٣٢٧). تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
* **المراسيل**. لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
* **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**. لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي (ت٧٣٩). تحقيق: علي محمد البجاوي. دار المعرفة. بيروت.
* **مرويات غزوة الحديبية**. لحافظ بن محمد الحكمي. نشر الجامعة الإسلامية. عام ١٤٠٦هـ.
* **مسانيد أبي يحيى فراس بن يحيى المكتب الكوفي (ت١٢٩)**. جمع أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). تحقيق محمد بن حسن المصري. مطابع ابن تيمية. القاهرة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
* **مساوئ الأخلاق ومذمومها**. لأبي بكر محمد بن جعفر بن سهل الخرائطي (ت٣٢٧). تحقيق: مصطفى أبي النصر الشلبي. مكتبة السوادي. جدة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
* **المستدرك على الصحيحين**. لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥). توزيع دار الباز. مكة المكرمة.
* **مسند إبراهيم بن أدهم**. لمحمد بن إسحاق المعروف بابن منده (ت٣٩٥). تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن. القاهرة.

* **المسند.** لأحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١). دار الفكر. بيروت. ط٢، عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م. وبتعليق أحمد محمد شاكر. دار المعارف. بمصر. ط٤، عام ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
* **مسند إسحاق بن راهويه.** لإسحاق بن إبراهيم الحنظلي المروزي: ابن راهويه (ت٢٣٨). تحقيق: الدكتور عبد الغفور البلوشي. مكتبة الإيمان. المدينة المنورة. ط١، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م. وقسم منه ط١، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.
* **مسند البزار:** البحر الزخار.
* **مسند أبي بكر الصديق.** لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد الأموي المروزي (ت٢٩٢). تحقيق: شعيب الأرناؤوط. المكتب الإسلامي. بيروت.
* **مسند ابن الجعد (الجعديات).** لأبي الحسن علي بن الجعد الجوهري (ت٢٣٠). تحقيق: الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر. مكتبة الفلاح. الكويت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **المسند.** لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩). تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي. عالم الكتب. بيروت.
* **مسند الروياني.** لأبي بكر هارون الروياني (ت٣٠٧). ضبطه وعلّق عليه: أيمن علي أبو يماني. مؤسسة قرطبة. ط١، عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
* **مسند سعد بن أبي وقاص.** لأبي عبد الله بن إبراهيم بن كثير الدورقي البغدادي (ت٢٤٦). تحقيق: عامر حسن صبري. دار البشائر. بيروت. ط١، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **مسند الشاشي.** للهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥). تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي. نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة.
* **مسند الشافعي.** لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤). دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
* **مسند الشاميين.** لأحمد بن سليمان الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة. بيروت.
* **مسند الشهاب.** للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت٤٥٤). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م
* **مسند الطيالسي.** لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤). دار المعرفة. بيروت.
* **مسند عائشة.** لأبي بكر عبد الله بن سليمان: ابن أبي داود السجستاني (ت٣١٦). دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الغفور البلوشي. ط١، عام ١٤٠٥هـ.

* **مسند عبد الله بن المبارك (ت١٨١)**. تحقيق: صبحي البدري السامرائي. مكتبة المعارف. الرياض. ط١، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
* **مسند أبي عوانة**. لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (ت٣١٦). دار الكتبي. القاهرة. والجزء المفقود من الكتاب. تحقيق: أيمن عارف الدمشقي. مكتبة السنة. القاهرة. ط١، عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
* **مسند أبي يعلى الموصلي**. لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧). تحقيق: إرشاد الحق الأثري. دار القبلة. جدة. ومؤسسة علوم القرآن. بيروت. ط١، عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
* **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**. للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السَّبتي المالكي (ت٥٤٤). طبع ونشر المكتبة العتيقة بتونس، ودار التراث بالقاهرة.
* **مشكاة المصابيح**. لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت بعد ٧٣٧). تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي بيروت. ط٣، عام ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
* **مشكل الآثار**. لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (ت٣٢١). دار صادر. بيروت. ط١، عام ١٣٣٣هـ. وبتحقيق: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
* **مشيخة ابن الحطّاب**. لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن الحطاب (ت٥٢٥). تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني. دار الهجرة. الرياض. ط١، عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
* **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**. للشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت٨٤٠). تحقيق: موسى محمد علي والدكتور عزت علي عطية. مطبعة حسان. القاهرة.
* **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**. تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيُّومي (ت٧٧٠). المكتبة العلمية، بيروت.
* **المصنف (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)**. لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العبسي (ت٢٣٥). تحقيق: كمال يوسف الحوت. دار التاج. بيروت. ط١، عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
* **المصنف**. لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١). تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي. توزيع المكتب الإسلامي. بيروت. ط٢، عام ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

* **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق: حبيب الرحمٰن الأعظمي. دار المعرفة. بيروت.
* **معالم السنن**. لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨). تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية. القاهرة. عام ١٣٦٨هـ ـ ١٣٤٩م.
* **معالم مكة التأريخية والأثرية**. لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة. مكة المكرمة. ط٢، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **المعجم**. لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن الأعرابي (ت٣٤١). تحقيق: الدكتور أحمد بن ميرين البلوشي. مكتبة الكوثر. الرياض. ط١، عام ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
* **المعجم الأوسط**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد وأبي الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين. القاهرة. عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
* **معجم بلدان فلسطين**. لمحمد محمد شراب. دار المأمون للتراث. دمشق. ط١، عام ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
* **معجم البلدان**. لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦). دار صادر. بيروت.
* **معجم الشيوخ**. لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي (ت٤٠٢). دراسة وتحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
* **المعجم الصغير**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). صححه عبد الرحمٰن محمد عثمان. دار النصر. القاهرة. عام ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م.
* **المعجم في أسماء شيوخ أبي بكر الإسماعيلي**. لأبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (ت٣٧١). دراسة وتحقيق: الدكتور زياد محمد منصور. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة. ط١، عام ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
* **معجم قبائل الحجاز**. لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة. مكة المكرمة. ط٢، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
* **معجم قبائل العرب**. لعمر رضا كحالة. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط٢، عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٨٧م.
* **المعجم الكبير**. لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية. القاهرة. وقطعة من الجزء (١٣) تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. دار الصميعي. الرياض. ط١، عام ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

* **معجم معالم الحجاز**. لعاتق بن غيث البلادي. دار مكة. مكة المكرمة. ط١، عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

* **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد**. لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: إبراهيم سعيداي. دار المعرفة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

* **معرفة الصحابة**. لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠). تحقيق: محمد راضي بن حاج عثمان. مكتبة الدار بالمدينة، ومكتبة الحرمين بالرياض. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

* **معرفة القراء الكبار**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: بشار عواد وشعيب الأرناؤوط وصالح مهدي عباس. مؤسسة الرسالة. بيروت. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

* **المعرفة والتاريخ**. لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧). تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. مكتبة الدار. المدينة المنورة. ط١، عام ١٤١٠هـ.

* **المغازي**. لمحمد بن عمر الواقدي (ت٢٠٧). تحقيق: الدكتور مارسدن جونس. نشر طهران.

* **المغانم المطابة في معالم طابة**. لمجد الدين أبي الطاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨٢٣). دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر. الرياض. ط١، عام ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

* **المغني في حمل الأسفار**. لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦). مطبوع بهامش إحياء علوم الدين. دار إحياء الكتب العربية.

* **المغني في ضبط أسماء الرجال**. لمحمد طاهر بن علي الهندي (ت٩٨٦). دار الكتاب العربي. بيروت. عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

* **المغني في الضعفاء**. لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: نور الدين عتر. ط١، عام ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م. دار المعارف. حلب.

* **المفاريد عن رسول الله ﷺ**. لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧). تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع. مطبعة ومكتبة دار الأقصى. الكويت. ط١، عام ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

* **المقاصد الحسنة**. لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢). تحقيق: عبد الله محمد الصديق. دار الكتب العلمية. بيروت. ط١، عام ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

* **المقتنى في سرد الكنى**. لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨). تحقيق: محمد صالح المراد. نشر الجامعة الإسلامية. المدينة المنورة. ط١، عام ١٤٠٨هـ.

* **مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة**. تأليف مرتضى الزين أحمد. نشر مكتبة الرشد. الرياض، عام ١٤١٦هـ.

* **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**. لشمس الدين محمد بن أبي بكر: ابن قيم الجوزية (ت٧٥١). تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. ط٢، عام ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

* **مناسك الحج والعمرة**. لمحمد ناصر الدين الألباني. ط١. المكتب الإسلامي. بيروت.

* **المناسك وأماكن طرق الحج**. نسبه المحقق ترجيحاً إلى أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت٢٨١). تحقيق: حمد الجاسر. دار اليمامة. الرياض. عام ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

* **المنتخب من مسند عبد بن حميد**. لأبي محمد عبد بن حميد (ت٢٤٩). تحقيق: صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي. عالم الكتب. بيروت. الطبعة ١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

* **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**. لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي المعروف بابن الجوزي (ت٥٩٧). دائرة المعارف العثمانية بالهند. ط١.

* **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله**. لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت٣٠٧). مطبعة الفجالة الجديدة. القاهرة. عام ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

* **منهاج السنة النبوية**. لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت٧٢٨). تحقيق: الدكتور رشاد محمد سالم. الناشر مكتبة ابن تيمية. القاهرة. ط٢، عام ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.

* **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: شرح صحيح مسلم.

* **من حديث موسى بن عامر المري (ت٢٥٥)**. رواية أحمد بن عبد الله بن نصر بن هلال السلمي الدمشقي (ت٣٣٤). تحقيق: أبي الفداء عماد بن فرة. دار البخاري. بريدة والمدينة. ط١، عام ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

* **من عاش مائة وعشرين سنة من الصحابة**. ليحيى بن عبد الوهاب بن منده الأصبهاني (ت٥١١). تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. مكتبة القرآن. القاهرة.

* **من كلام أبي زكريا يحيى بن معين (ت٢٣٣) في الرجال**. رواية أبي خالد الدقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي (ت٢٨٤). تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث. دمشق. بيروت.

* **المؤتلف والمختلف**. لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي (ت٣٨٥). تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر. دار الغرب الإسلامي. بيروت. ط١، عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.
* **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**. لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧). تحقيق: محمد عبد الرزاق. دار الكتب العلمية. بيروت.
* **موضح أوهام الجمع والتفريق**. لأبي بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣). تحقيق: عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي. دائرة المعارف العثمانية بالهند. عام ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م.
* **الموضوعات**. لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي بن الجوزي القرشي (ت٥٩٧). تحقيق: عبد الرحمٰن محمد عثمان. المكتبة السلفية. المدينة المنورة.
* **موضوعات الصغاني**. لأبي الفضائل الحسن بن محمد القرشي الصغاني (ت٦٥٠). تحقيق: نجم عبد الرحمٰن خلف. دار نافع للطباعة والنشر. القاهرة ط١، عام ١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠م.
* **الموطأ**. لمالك بن أنس الأصبحي (ت١٧٩). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث. القاهرة.
* **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨). اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة. مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. ط١، عام ١٤٠٥هـ.
* **ناسخ الحديث ومنسوخه**. لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين البغدادي (ت٣٨٥). تحقيق: سمير بن أمين الزهيري. مكتبة المنار. الأردن. ط١، عام ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
* **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار**. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الناشر مكتبة ابن تيمية. عام ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م. القاهرة. عن مطبعة الإرشاد ببغداد.
* **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. الطبعة الثالثة.
* **نسب قريش**. لأبي عبد الله مصعب بن عبيد الله الزبيري (ت٢٣٦). تحقيق: إ/ ليفي بروفنسال. دار المعارف. القاهرة.
* **نصب الراية لأحاديث الهداية**. لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢). نشر دار الحديث. القاهرة.
* **النكت الظراف**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). بهامش تحفة الأشراف.

* **النكت على كتاب ابن الصلاح**. لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق: الدكتور ربيع هادي عمير المدخلي. ط١، عام ١٤٠٤هـ ـ ١٩٤٨م. نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة.
* **النهاية في غريب الحديث**. لمجد الدين المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت٦٠٦). تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي. دار الفكر. بيروت.
* **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**. لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠). تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد ومصطفى محمد الهواري. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. طبع عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
* **هدي الساري مقدمة فتح الباري**. لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢). تحقيق: محب الدين الخطيب. دار الفكر. بيروت.
* **هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك**. لعز الدين بن جماعة الكناني (ت٧٦٧). تحقيق: نور الدين عتر. دار البشائر الإسلامية. بيروت. ط١، عام ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
* **وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى**. لنور الدين علي بن أحمد السمهودي (ت٩١١). تحقيق: محمد مُحْيِ الدين عبد الحميد. دار إحياء التراث العربي. بيروت. ط٤، عام ١٤٠٤هـ.

٢ ـ فهرس الكلمات الغريبة والمشروحة

٣ ـ فهرس المواضع والقبائل

٤ ـــ فهرس الأحاديث والآثار[1]

(١) ملحوظة: في هذا الفهرس قدمت همزة القطع الفوقانية، ثم التحتية، ثم همزة الوصل.

الحديث	رقم الصفحة
ألا لا يحجن بعد العام مشرك	٢٩٠
ألا لا ترجعن بعدي كفاراً	١٣٩
ألا لا صلاة بعد العصر	٣٦٨
ألا لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة	٢٩١
ألا هل بلغت؟	١٣٢
ألا وإن أحرم الشهور شهركم هذا، ألا وإن أحرم البلد بلدكم هذا	١٤٧
ألا وإن أموالكم ودماءكم عليكم حرام	١٦٣
ألا ولا يحج بعد العام مشرك، ألا ومن كان بينه وبين محمد عهد فأجله إلى مدته	٢٨٩
أليس البلدة؟	١١٠
أليس يوم النحر؟	١١٠
أما والله إني لأخرج منك وإني لأعلم أنك أحب البلاد إلى الله	٢٣٧
أمن العراق أنت؟	٨١
أن آدم ـ عليه السلام ـ نزل حين نزل بالهند، ولقد حج منها أربعين حجة على رجليه .	٥٩٣
أن أمة في الجاهلية عاذت بالبيت، فجاءت سيدتها	٥١١
أن أهد لنا من ماء زمزم، ولا يترك	٨٧٦، ٨٩٨
أن الشيطان قد أيس أن يعبد في جزيرة العرب	٦٣
أن عائشة رضي الله عنها استأذنت النبي ﷺ أن تتخذ كَنِيفاً بمنىً فلم يأذن لها	٩٢٠
أنا أول من تنشق عنه الأرض	٤٣٣
أنا أول من تنشق عنه الأرض، ثم أبو بكر، ثم عمر	٤٣٠
أنا خاتم الأنبياء	٨٠٥، ٨٥٠
أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر	٤٣٣
أنا الله ذو بكة	٢٥٥
الأنبياء، والشهداء والمؤذنون. . . ثم سائر الناس على قدر أعمالهم	٨٢٧
أنت أحب بلاد الله إلى الله	٢١١
أنت حرام، ما أعظم حرمتك، وأطيب ريحك، وأعظم حرمةً عند الله منك المؤمنُ ..	٢٦٢
أنت رسولي إلى أهل	٥٦٢
أنذركم الدجال	٣١٧
أنزل الحجر ملك من الجنة	٦٩٢
أنه لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة	٢٧٧
أو رجل في غُنيمة في رأس شَعَفةٍ من هذه الشَّعَف	٧٧

الحديث | رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة
إذا ذهب أحدكم إلى الخلاء فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها	٥٦٧
إذا ذهب أحدكم إلى الغائط أو البول فلا يستقبل القبلة، ولا يستدبرها بفرجه ..	٥٤٦
إذا شربت منها فاستقبل القبلة، واذكر اسم الله، وتنفس ثلاثاً	٨٦٣
إذا كان يوم القيامة زُفت الكعبة البيت الحرام إلى قبري	٦٥٣
إذا كنت بين الأخشبين من منى ـ ونفخ بيده نحو المشرق ـ فإن هنالك وادياً ...	٩٢٣
إذا مضى من هجرتي إلى المدينة خمسون ومائة سنة	٢١٦
إلا الصلاة في المسجد الحرام فهي أفضل	٧٧٥
إلا المسجد الحرام	٧٧٣
إن آدم أتى البيت ألف أتْيَةٍ، لم يركب قط فيهن من الهند على رجليه	٥٩٠
إن آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم	٨٦٣
إن أبي إبراهيم عليه السلام همَّ أن يدعو عليهم	٨١
إنَّ أحب البلاد إلى الله البلد الحرام	٢٣٦
إن أشرف الأعمال عند الله ـ تعالى ـ طواف أسبوع بهذا البيت	٦٢٣
إن أعتى الناس	٩٣
إن أعتى الناس على الله ثلاثة من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله	٢١١
إن أعتى الناس على الله عز وجل ثلاثة، رجل قتل فيها، ورجل قتل غير قاتله .	٢١٥
إنَّ أعدى الناس على الله من قتل في الحرم، أو قتل غير قاتله، أو قتل بذحول الجاهلية	٢٠٨
إن أموالكم وأعراضكم ودماءكم عليكم حرام	١٦٧
إن أول جبل وضعه الله ـ عز وجل ـ على وجه الأرض أبو قبيس ثم مدت منه الجبال .	٤٥٩
إن أول لُمْعَة من الأرض موضع البيت، ثم مُدَّت منها الأرض	٤٥٨، ٩٣٥
إن إبراهيم حرَّم مكة وإني أحرم المدينة	١٨٦
إن إبراهيم حرّم مكة، وإني أحرم المدينة ما بين لابتيها	١٧٧
إن إبراهيم حرّم مكة، وإني حرمت المدينة ما بين لابتيها، لا يقطع عِضاها	١٨١
إن إبراهيم حرّم مكة، ودعا لأهلها، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة	١٧٩
إن إبليس قد يئس أن يُعبد في أرض العرب	٧٢
إن استلام الركنين يحط الخطايا كما تتحات ورق الشجر	٧٠٢
إن استلامهما يحط الخطايا	٦٠٩
إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما كان	٣٧٦
إن الإيمان بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ	٣٧٧

الحديث	رقم الصفحة

الحديث | رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة
اختار من المدائن أربعة: مكة، وهي البلدة، والمدينة، وهي النخلة، وبيت المقدس	٤٢٣
اذهب فصل فيه، فوالذي بعث محمداً بالحق لو صليت ها هنا لقضى عنك ذلك	٨٢٤
ارجع، فقد غفر الله لصاحبك	٧٤٨
استأنفوا العمل، فقد غفر لكم ما مضى	٦٣٤
استعملتك على أهل الله، فاستوص بهم خيراً يقولها ثلاثاً	٣٩٦
استكثروا من الطواف بهذا البيت ما استطعتم من قبل أن يحال بينكم وبينه	٦٧٢
استلام الركن يمحق الخطايا محقاً	٧٠٣
استلموا الحجر والركن، فإن استلامهما يحطان الخطايا حطاً	٧٠٢
استمتعوا بهذا البيت، فقد هُدم مرتين، ويرفع في الثالثة	٦٧٠
استهدى رسول الله ﷺ سهيل بن عمرو من ماء زمزم	٩٠٠
اصرخ، أتدرون أي بلد هذا؟	١٢٠
اصرخ، أي يوم هذا؟	١٧١
اصرخ، هل تدرون أي بلد هذا؟	١٧١
اعترض بحجرين وضُمَّ الثالث	٥٦٨
الاعتكاف في كل مسجد تقام فيه الصلاة	٨٣١
اعلموا أن أموالكم ودماءكم حرام عليكم، كحرمة هذا اليوم، في هذا الشهر	١٥٥
اعلموا أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا	١٦٢
اعلموا أن شرار الناس الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد	٤٨
اكتبوا لأبي شاه	٨٥، ٢٢٤
الحقه، فرُدّ عليَّ أبا بكر وبلّغها أنت	٢٨٣
بدأ الإسلام غريباً، ثم يعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء	٣٧٩
بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ	٣٧٦
برئت ذمة الله وذمة رسوله من كل مشرك حج بعد العام	٢٨٩
بعث الله جبريل عليه السلام إلى آدم وحواء، فقال لهما: ابنيا لي بناءً	٤٦١، ٥٨٩
بعث رسول الله ﷺ إلى سهيل بن عمرو رضي الله عنه يستهديه	٨٩٨
بلد حرام، أفتدرون أي شهر هذا؟	١١٥
بلى، إنما نهي عن ذلك في الفضاء، فإن كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس	٥٥٧
بنيت مكة على مكروهات الدنيا ودرجات الجنة	٣٨٩
بها الزلازل والفتن، وفيها يَطْلع قرن الشيطان	٢٧١

الحديث **رقم الصفحة**

الحديث | رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة
سفهاء مكة حِشو الجنة	٤٢٦
سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة	٦٩١
سيخرج أهل مكة منها، ثم لا يعمروها أو لا تعمر إلا قليلاً ثم تعمر وتمتلئ وتبنى ...	٤١٦
سيعوذ بهذا البيت ـ يعني الكعبة ـ قوم ليست لهم منعة ولا عدد ولا عدة	٥٢٦
شر ماء على وجه الأرض ماء بوادي بَرَهوت بحضرموت، عليه كرِجْل الجراد من الهوامّ	٨٥٨
صدقت، إن خير البقاع وأطهرها وأزكاها وأقربها من الله تعالى ما بين الركن والمقام	٧٤٧
صدقتم، شهر الله الأصم، أتدرون أي بلد بلدكم هذا؟	١٤٣
صدقتم، يوم الحج الأكبر، أتدرون أي شهر شهركم هذا؟	١٤٣
صلاة الرجل في بيته بصلاة، وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين صلاة	٨١٢
صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد ..	٧٩٦
صلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في غيره	٨٠٦
الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة	٨١٩
الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي عشرة آلاف صلاة	٨١٥
صلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، وصلاة في مسجدي ألف صلاة	٧٨٦
صلاة في بيت المقدس	٧٩٦
صلاة في مسجد الحرام أفضل من ألف صلاة فيما سواه	٧٨١
صلاة في مسجد رسول الله ﷺ أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد .	٧٦٤
صلاة في مسجدي	٧٦٢، ٧٦٥
الصلاة في هذا المسجد أفضل	٨٠٨
صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا مسجد الكعبة	٧٦٨
الصلاة ها هنا ـ وأومأ بيده إلى مكة ـ خير من ألف صلاة ـ وأومأ بيده إلى الشام	٧٩٨
صلاة ها هنا خير من ألف صلاة ثَمَّ	٧٩٩
صلى في مسجد الخَيْف سبعون نبياً، منهم موسى عليه السلام	٩٢٩
صلَّى في مسجد الخَيْف سبعون نبياً، وبين حراء وثَبير سبعون نبياً	٩٢٨
طابا هي المدينة	٣٣٠
الطواف حول البيت مثل الصلاة، إلا أنكم تتكلمون فيه	٦١١
طواف سَبْع لا لغو فيه يعدل رقبة	٦٣١
طوافان لا يوافقهما عبد إلا غفرت ذنوبه	٦٣٧
طوافان يغفر لصاحبهما ذنوبه، بالغة ما بلغت	٦٣٧

الحديث	رقم الصفحة
طوبى يومئذ للغرباء إذا فسد الناس	٣٧٧
طيبة المدينة ـ ما باب من أبوابها إلا ملك مُصْلت سيفه يمنعه، وبمكة مثل ذلك	٣٠٨
العجب إن أناساً من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش، قد لجأ بالبيت	٥٢٥
عشرة أبيات بالحجاز أبقى من عشرين بيتاً بالشام	٧٧
علامة ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم	٨٦٧
علامة ما بيننا وبين المنافقين أن يُدلوا دلواً من ماء زمزم، فيتضلعوا منها	٨٦٨
العلم شجرة، أصلها بمكة، وفرعها بالمدينة، وأغصانها بالعراق، وثمرها بخراسان	٤٢٠
على الركن اليماني ملكان، يؤمنان على دعاء من يمر بهما	٧١٤، ٧٣٣
على كل نقب منها ملك	٣٢٨
عند الركن ملك منذ قامت السمٰوات والأرض، يقول: آمين، فقولوا	٧٣٦
غلظ القلوب والجفاء في أهل المشرق، والإيمان يمانٍ، والسكينة في أهل الحجاز	٧٤
غِلَظ القلوب والجفاء في المشرق، والإيمان في أهل الحجاز	٧٣
غير أنه لا يبلغ عني غيري أو رجل مني	٢٨٦
فأخبرهم أنه لم يأت يريد حرباً، وإنما جاء زائراً للبيت، ومُعظماً لحرمته	٢٥٧
فأعدى الأعداء	٢١١
فإن لك من الأجر إذا أممت البيت العتيق ألا ترفع قدماً أو تضعها أنت ودابتك	٦٥١
فُرج سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل عليه السلام ففَرج صدري	٩٠٨
فُرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل، فَفَرج صدري	٩٠٢
فرحم الله من سمع مقالتي اليوم، فوعاها، فرب حامل فقه ولا فقه له	١٥٥
فصلٍّ في بيت المقدس، أما إنك لو صليت ها هنا أجزأك	٨٢٦
فضل الصلاة في المسجد الحرام على غيره مائة ألف صلاة	٧٩٥
فضل المسجد الحرام على مسجدي مائة صلاة	٧٧٩
فضل جدة على هؤلاء كفضل بيت الله الحرام على سائر البيوت	٥٢١
فطوبى للغرباء	٣٧٨
فلما اطمأن رسول الله ﷺ أتاه بديل بن ورقاء الخزاعي	٥٠٢
فليبلغ الشاهد الغائب، لا ترجعوا بعدي كفاراً يضربْ بعضكم رقاب بعض	١١٩
فليبلغ شاهدكم غائبكم، لا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض	١٤٥
في السماء الدنيا بيت يقال له: البيت المعمور حيال هذه الكعبة	٤٧٧
في السماء بيت يقال له المعمور بحذاء بيت الله، يحجه كل يوم سبعون ألفاً ...	٤٨٠

الحديث — رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة

الحديث **رقم الصفحة**

الحديث	رقم الصفحة

الحديث — رقم الصفحة

الحديث | رقم الصفحة

الحديث رقم الصفحة

الحديث | رقم الصفحة

الحديث	رقم الصفحة
يرد كل ماء ومنهل إلا المدينة ومكة، حرمهما الله عليه، وقامت الملائكة بأبوابها ...	٣٠٩
يرد كل منهل إلا المسجدين	
يطأ الأرض جميعاً إلا مكة والمدينة وبيت المقدس	٣٣٤
يعمر أربعين سنة	٣٢٤
يعوذ عائذ بالبيت، فيبعث إليه بعث، فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم ..	٥٢٨
يغزو جيش الكعبة، فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم	٥٢٤
يغزو هذا البيت جيش، فيخسف بهم بالبيداء	٥٣٦
يكون اختلاف عند موت خليفة، فيخرج رجل من أهل المدينة هارباً إلى مكة ..	٥٣٢
يلحد بمكة رجل من قريش، يقال له عبد الله، عليه نصف عذاب العالم	٣٤٠
يلحد بمكة كبش من قريش، اسمه عبد الله، عليه مثل نصف أوزار الناس	٣٤٥
يُلحد رجل من قريش بمكة، يكون عليه نصف عذاب العالم	٣٤٣
يلحق رجل بمكة	٣٤٣
ينزل الغيث، فيقولون مطرنا بنوء كذا وكذا	٦٨
ينزل الله ـ تعالى ـ على هذا البيت عشرين ومائة رحمة، سبعون منها للطائفين .	٦٥٨، ٨١٨
يُنْزِل الله ـ عز وجل ـ على هذا البيت كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة .	٦٤٠، ٦٥٤
ينزل الله ـ عز وجل ـ كل يوم مائة رحمة، ستون منها للطائفين	٦٤٠
ينزل الله كل يوم عشرين ومائة رحمة، ستون منها للطائفتين	٦٤٣
ينزل الله كل يوم على حجاج بيته الحرام عشرين ومائة رحمة	٦٤٢
يُنْزل على أهل مكة في كل يوم عشرين ومائة رحمة	٢٤٥
يُوشِك البنيانُ أن يأتي هذا المكان، ويوشك الشام أن يُفْتتح	٢٦٩
يومكم يوم حرام، وشهركم شهر حرام، وبلدكم بلد حرام	١٣١

٥ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم

حرف الباء

حرف التاء والثاء

حرف الجيم

حرف الحاء

حرف الخاء

حرف الدال والذال

حرف الراء

حرف الزاي

حرف السين

حرف الشين

حرف الصاد والضاد

حرف الطاء

حرف العين

حرف الغين

حرف الفاء

حرف القاف

حرف الكاف واللام

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

الكنى

الأسماء المبهمة بترتيب من روى عنهم

٦ ـ فهرس الموضوعات

الموضوع | **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع الصفحة

الموضوع — الصفحة

الباب الثالث: أحاديث فضل المسجد الحرام والمواضع الأخرى بمكة (٧٥١ ـ ٩٤٦)